

الجزء الاول من خاشية خاتمة المحققين
العلامة الشيخ الشرفاوى على شرح
التحرير لشيخ الاسلام زكريا
الانصاري رحمهما
الله تعالى

٢



وعلى هامشها مع الشرح تقرير الفاضل السيد مصطفى
الذهبي رحمه الله تعالى

الطبعة الثالثة

(فهرسة الجزء الاول من حاشية العلامة الشرفاوى على التحرير) *

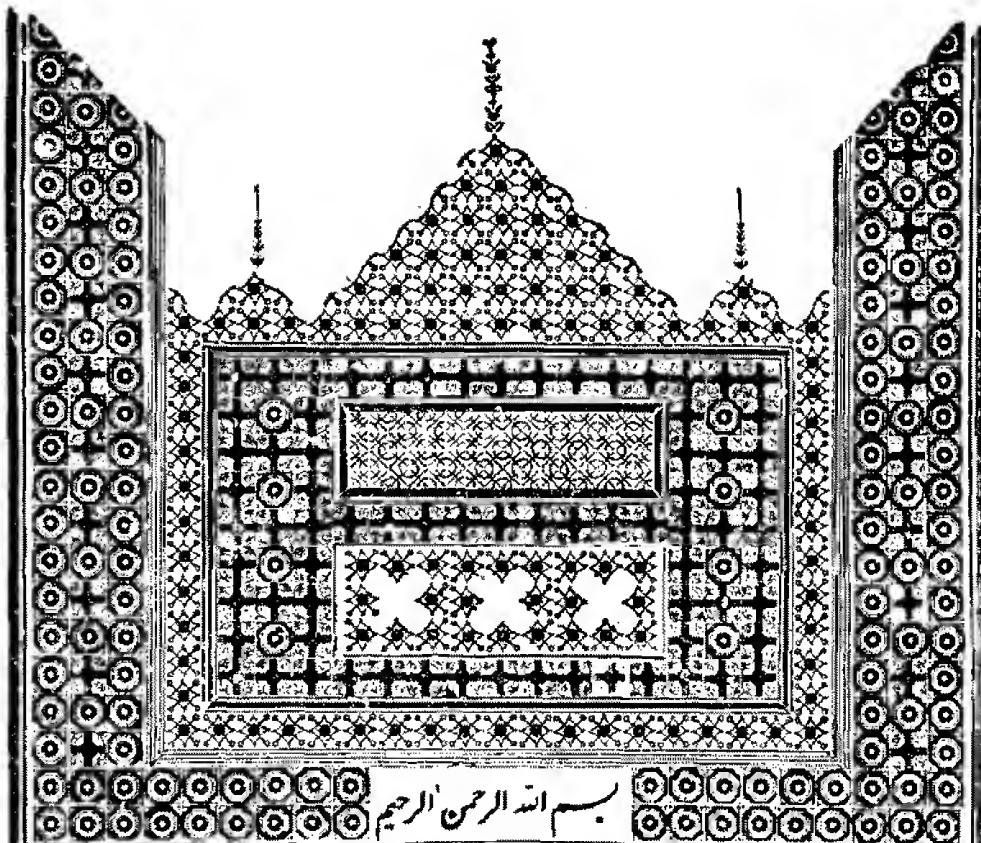
صفحة	صفحة
٤١٤ باب محال جواز أخذ القبة	٣١ كتاب الطهارة
٤١٧ باب اجزاء كاتين	٤٧ باب الوضوء
٤١٧ باب المبادلة	٧١ باب الاحداث
٤١٨ باب الخلطة	٨٢ باب الغسل
٤٢٣ باب تحصيل الزكاة	١٠٤ باب التيمم
٤٢٧ باب زكاة المعدن والركاز	١٢٦ باب النجاسة
٤٢٩ باب قسم الصادقات	١٤٨ باب مسح المنيين
٤٣٧ باب قسم الغنمة والقي	١٥٩ باب الحيض
٤٤٥ باب الكفارة	١٧٤ كتاب الصلاة
٤٥٤ باب القدية	١٨٨ باب أحكام الصلاة
٤٦٣ كتاب الصوم	٢٣٨ باب ما يفسد الصلاة
٤٧٩ باب ما يفسد الصوم	٢٤٨ باب الاذان
٤٨٨ باب الاطراف في رمضان	٢٥٧ باب مواقيت الصلاة
٤٩١ باب ما يكره في الصوم	٢٦٧ باب الامامة
٤٩٥ باب ما يصل الى الجوف	٢٧٦ باب كيفية صلاة السفر
٤٩٦ باب الاعتكاف	٢٨٦ باب صلاة الجمعة
٥٠٨ كتاب النسك	٢٩٧ باب كيفية صلاة الخوف
٥١٨ باب اركان الحج وواجباته وسنته	٣٠٣ باب اقتضاء الاعداد
٥٣٩ باب محرمات الاحرام	٣٠٩ باب كيفية صلاة المذبح
٥٤٦ باب التهليل من النسك	٣١٠ باب صلاة العيدين
٥٥٢ باب جزاء الصيد	٣١٦ باب صلاة الاستسقاء
٥٥٦ باب رمي الجمار	٣٢٣ باب صلاة الكسوفين
٥٥٨ باب مواقيت النسك	٣٢٦ باب صلاة النفل
٥٦١ باب الهدي	٣٤٢ باب السجود
٥٦٦ باب افساد النسك	٣٥٥ باب صلاة الجماعة
٥٦٧ باب نوان الحج	٣٦٤ باب ما يحرم استعماله
٥٦٨ باب كروهان النسك	٣٦٩ كتاب الجوائز
٥٧٠ باب نذر الهدي	٣٨١ كتاب الزكاة
٥٧٤ باب كيفية الاستطاعة	٣٨٨ باب زكاة الناض
٥٧٨ باب الضرورة وهو من لم يحج	٣٩١ باب زكاة التجارة
٥٨١ باب دخول مكة	٣٩٦ باب زكاة الدم
٥٨٣ باب كيفية حج المرأة	٤٠١ باب زكاة الثياب
	٤٠٧ باب زكاة الفطر

الجزء الأول من خاتمة المحققين
العلامة الشيخ الشرفاوى على شرح
التحرير لشيخ الاسلام زكريا
الانصاري رحمهما
الله تعالى

٢

وعلى هامشها مع الشرح تقرير الفاضل السيد مصطفى
الذهبي رحمه الله تعالى

الطبعة الثالثة



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وفقه في دينه من اصطفاه من العلماء الاعلام * وجعلهم كواكب يهندي بهم
كل ضال في ذلك الظلام * والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الانام * وعلى آله وصحبه
السادة الكرام * (وبعد) فيقول كثير المساوي * عبد الله بن جازي المشهور بالشرقاوي *
قد كان يحتج في صدرى سابقا اختصار حاشية شيخ شيخنا الشيخ حسن المدائني اطولها حتى
سمعت من شيخنا العلامة الشيخ عطية الاجهوري أنه يحب ذلك وأنه سأل مؤلفها عنه فلم يجبه
فكان ذلك محركا لما عندي فاخترتها ووضعتها الى ذلك ما تلقىته عن شيخنا المذكور وعن
شيخنا أوحى زمانه * الذي لم تسمح الاعصار بمثاله * الاستاذ الأفاضل الشيخ محمد بن سالم
الخصاوي * وبعضا مما سمع به الدهن الفاتر * والعقل القاصر * ثم لما وصلت قريبا من كتاب
الزكاة وجدت الشيخ قد تقاصر عن مراجعة مواد المذهب في بعض المواضع * واتسكل على
ما يجده مكتوبا في حواشي الكتاب فأحييت أن أتم القائمة ووجهت من المنهج وحواشيه وشرح
العلامة الرمي على المنهاج وربما وجدت المحشى عزاء كلاما لبعض المحشيين والحال أنه منقول
من كلام الرمي بالحرف وربما كان ذلك المحشى حذف منه بعضا مما يحتاج اليه فانقله وأعزوه
للمرمل لذلك المحشى لاني لم أنقل منه وأيضاً فالعز والاصل أولى وربما وجدت في بعض أبواب
البيوع تقاصرا عن افادة الاحكام المتعلقة بذلك الباب فأكملها من متن المنهج أو غيره على
وجه مختصر فقامت بحمد الله حاشية لم يسبق على الكتاب مثله * ولم ينسج ناسج على منوالها *
نسأل الله سبحانه أن يعيننا على اكمالها * ويسر الاسباب في افتتاحها واختتامها * وما حملني على
جمعها الا رجاء دعوة رجل صالح ينتفع منها * فليعود نفعها على في نيري لحديث الامام
ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له وأنا وان كنت
است أهلا لهذا الشأن * لكن التشبه بالرجال فلاح في كل آن * وفيه نبي ان وقف على هفوة

أن يصلحها بعد التأمل فانهر بما سبق ذهني المتكدر من حوادث الزمان اليها * فان الوقت غير
مساعد لنا * كما هو شأنه مع من قبلنا * نسأل الله تعالى أن يبدل حالنا إلى أحسن الاحوال *
وأن يجعلنا ممن تسمى اليه الناس لاخذ العلم لا لفظوظ الدنيا القانية * وان يمتنعنا بالنظر الى
وجهه الكريم في الدار الباقية * وهذا أو ان الشروع في المقصود * بعون الملك المعبود *
(قوله بسم الله الرحمن الرحيم الخ) ذكرهنا ثلاث بساميل واحدة للمتن وهي التي شرحها
الشارح لان وظيفة حل كلام المتن وواحدة للشارح وواحدة من وضع بعض التلامذة
حين وضع الديقاجة لاجل مدح الشيخ لان أبا التعليم أشرف من أبي النسب كما قيل
قدالة مربى الروح والروح جوهر * وهذا مربى الجسم والجسم كالصدف
وقيل انه من وضع ولده يقال له محب الدين كان مشاركا لابي في الاخذ عن المشايخ غرق
في بحر النيل وحزن عليه الشيخ حزنا شديدا حتى قيل ان عماء في آخر عمره كان بسبب ذلك
وانما وضع له اسماء لانهم امن الامور ذوات البال لاشقة الهاء على اوصاف الشيخ ولم يأت فيها
بالجدة له له عملا برواية كل كلام لا يبدأ فيه بكرا لله أو أن البسملة محدودة كان للشيخ ولد آخر
يقال له جمال الدين خرج من نسبه علماء نبلاء وذريته موجودة الى الآن وأما أخوه
محب الدين فلم يعقب (قوله قال) أصله قول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا قال
في الخلاصة

بسم الله الرحمن الرحيم
قال سيدنا مولانا

من ياء أو واو بتحريك أصل * ألفا أبدل بعد فتح متصل
والمراد بالأصل ما حقه ان ينطق به لان العرب نقطت به أولا ثم تصرفوا فيه ولم يكن أصلها
قول بكسر الواو مجي مضارعها على يقول ولو كان أصله اذلك لجا على يقال بفتح الياء كخاف
يخاف فلما كان أصل الاول خوف بكسر الواو كعلم مضارعه على يخاف وأصله يخوف
كيعلم ولم يكن أصلها قول بضمها لان فعل بالضم لا يكون الا لازما كسرف والقول وما تصرف
منه متعد فينصب جملة كقال اني عبد الله أو مفردا يؤدى مؤدى الجملة كقلت قصيدة أو شعرا
وكذا مفردا مقصدا لفظه على الصحيح كقلت زيدا ومحل هذا اذا كان باقيا على معناه فان كان بمعنى
الظن نصب المفرد وان لم يقصد لفظه كقوله

متى تقول القلص الرواسما * يدين أم قائم وقاسما
واعترض على التعليل المذكور بأنه لا يجري في كل مادة الا ترى أن قام أصله قوم بالفتح ولا يقال
فيه انه لو كان بالضم لكان لازما لانه لازم على كل حال فالاولى أن يعمل بان المانع من مجيئه على
فعل بالضم مجي مصدره على فعل بالسكون ولو كان بالضم لجا المصدر على فعوله أو فعالة قال
في الخلاصة

فعولة فعالة لفعلا * كسمل الامر وزيد جرنلا
ولم يكن أصلها قول بالسكون لانه ليس من أبنية الفعل الثلاثي المذكورة في قول الخلاصة
وافتح وضم واكسر الثاني من * فعل ثلاثي وزد ونحوه من
ولقد امله حينئذ المقضية اقلها ألفا وهي تحرك الواو (قوله سيدنا مولانا) قيل الصواب
تقديم المولى على السيد كافي قول الخنساء * وان صخر المولى لنا سيدنا * ووجه ذلك ان المولى

أعم لأنه يطلق على العتيق والمعتق والسيد خاص بالثاني فلو أخر المولى لم يكن له ذكره فائدة بل
الفائدة في تقديمه ليكون ذكر السيد بعده كالتفسير له وأيضا يتعين في البلاغة طريق الترتي
فما إذا كان الأبلغ أخص من دونه ومشتقاً عليه كما في قولهم عالم تحرير وجواد فياض ولا شك
أن السيد أبلغ لأنه لا يحتمل غير صفة الكمال بخلاف المولى كما تقدم وأجيب بأن من جملة
معاني السيد أنه الذي يفرع إليه عند الشدائد ومن جملة معاني المولى الناصر والنصر لا يكون
الأبعد الفرع فنتقدم السيد موافقاً للترتيب الخارجى هكذا أجاب به السنوبى في شرح صغرى
الصغرى بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم ويصح ذلك هنا لأن الشيخ يفرع إليه في تحقيق العلوم
ويتنصرنا بذلك على من يجادلنا ويطلق السيد على من كثر سواده أى جيشه وعلى مذهب
الاخلاق وعلى من فاق قومه وهو من السود وبضم السين مع الواو والهمز أو السواد ومعنى
الثلاثة السيادة ويجمع على سادة قياساً قال في الخلاصة * وشاع نحو كامل وكلمه * وأصل سادة
سيدة فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فلبت ألفاً وعلى ساداته سمعوا والضمير في سيدنا العلماء لعدم
النظر في غيرهم أو لجميع الأمة لأنه يلزم من سيادته على أهل العلم سيادته على غيرهم بالاولى
ولو أشرافاً لأن فضيلتهم ذاتية وفضيلة الأشراف مكتسبة من آياتهم (قوله قاضى القضاة) أى
حاكم الأحكام أى المأمر لهم من قضى بمعنى حكم وألزم فيكون ملزماً لغيرهم غالباً بالاولى لأنه تولى
القضاء الأعظم بمصر عشرين وعشرين سنة قبل أن يكون كل سنة كفارة لسنة ورد هذا بأنه
من أكابر الصوفية الذين على قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يشغله الخلق عن الحق
بل سبب عماء موت ولده كما تقدم وأصل قضاة قضية يوزن فعله قال في الخلاصة
في نحو رام ذوا طراد فعله * تحركت الياء وانفتح ما قبلها فلبت ألفاً فليس جمع مؤنث سالم
لأن ألفه أصلية وفي بعض النسخ قاضى قضاة الأنام فيكون جمعاً على الميم وأقسام الجمع
مشهورة ذكرها في من التنخيص ولا يقال إن الوصف بقاضى القضاة مكروه كما ذكره
الرحمانى في باب العميقة بخلاف الوصف بقاضى القضاة وبجاءكم الأحكام فحرام لأننا نقول
بحل ذلك ما لم يكن متحققاً فيه ذلك والافلا كراهة ولا حرمة وأول من لقب بقاضى القضاة
أبو يوسف صاحب أبى حنيفة وأول من لقب بقاضى القضاة الماوردى (قوله شيخ مشايخ)
بالياء لأن الماده أصلية كما يشبى بالياء لازماً قال في الخلاصة

والمدريد الثاني الواحد * همزاً يرى في مثل كالألف

والشيخ في اللغة من طعن في السن أو من جاوز الأربعين أو الخمسين ولو كافراً وذلك أن الشخص
قبل الولادة يقال له جنين من الاجتنان أى الاستتار وبعد ما يقال له طفل وصغير وذرية
وهى إلى البلوغ ومنه إلى الثلاثين يقال له فتى ومنها إلى الأربعين كهل وبعد الأربعين الرجل
شيخ والمرأة شيخنة وفي العرف من بلغ رتبة أهل الفضل ولو صبياً وهو المراد هنا وله جوع
أحد عشر سنة مبدوءة بالشين وهى شيوخ بكسر الشين وضماً وهما قرئى في السبع في قوله
تعالى لتكونوا شيوخاً وشيخاً بفتح الياء وسكونها كعنية وسدرة وشيخان كغلمان وخمسة بالميم وهى
مشايخ ومشيوخاً بثبوت الواو وحذفها ومشيوخاً بفتح الميم كثرية وبكسرها كثرية وواحد
بالهمز وهو شيخاً هكذا ذكره في القاموس وليست كلها قياسية بل القياسية منها ثلاثة وهى

قاضى القضاة شيخ مشايخ

أشياخ وشيوخ وشيخة قال في الخلاصة

وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثي اسمها بأفعال يرد

وقال * وبقول فعل نحو كبذ * الى أن قال * في فعل اسماء مطلق النفا * وقال

لفعل اسماء صامح لا ما فعله * وبصغر على شيخ بالياء بكثرة وشيوخ بالواو بقلة هذا وتلقبه بشيخ

الاسلام قيل من القطب وقيل من الخضر حين أتى من بلده قيل هارباً من زوجة أبيه لا ذنباً له

وقيل من السخرة ودخل الجامع الأزهر فقال له الخضر أو القطب ادخل يا شيخ الاسلام وقيل

ان القطب دخل الجامع الأزهر فاجتمع عليه أولاد صغار بضربونه وكان معهم شيخ الاسلام

فقال له القطب حتى أنت يا شيخ الاسلام (قوله الاسلام) على حذف مضاف أي أهل الاسلام

على حذف واسأل القرية أي أهلها واعلم أن مدلول الاسلام لغة الخضوع والانقياد ومدلول

الايان لغة التصديق فهما متباينان لغة وأما شرعاً فقبل انهما متباينان أيضاً ذم مفهوم

الاسلام امتثال الاوامر واجتناب النواهي أي الانقياد الظاهري المبني على الأذعان الباطني

ومفهوم الايمان التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم أي الأذعان له وهو قول النفس

بعد المعرفة آمنت وصدقت وان تلازمًا بحسب الوجود أي الشخص الذي يوجدان فيه

بمعنى أنه لا يوجد مؤمن ليس بمسلم وبالعكس وأما قوله تعالى قالت الاعراب آمنا الخ فالاسلام

فيه بالمعنى اللغوي أي قل لم تصدقوا باطنا ولكن قولوا ان قدنا ظاهراً وقيل انهما متعبدان

منهوما أي بحسب الوجود الخارجي أي الشخص الذي يوجدان فيه بمعنى أن كل من اصف

بأحدهما فهو متصف بالآخر شرعاً ولا شأن ان الخلاف لفظي باعتبار المال وذلك لان تفسير

الاتحاد في المفهوم بالاتحاد في الشخص الذي يوجدان فيه تفصيلي مراد وهو يسلم الاول

وبالجملة لا يعقل بحسب الشرع مسلم ليس بمؤمن وبالعكس ويدل لذلك قوله تعالى فاعرجنا من

كان فيها أي القرية من المؤمنين الخ اذ معنى الآية والله أعلم فاردنا ان نخرج من كان فيها من

المؤمنين فاعرجنا فافهم من المؤمنين الأهل بيت من المسلمين فلولان حقيقة الاسلام والايمان

واحدة لما استثنى المسلمين من المؤمنين اذ الاصل في المستثنى ان يكون من جنس المستثنى

منه والحاصل ان الايمان والاسلام متباينان لغة متلازمان المفهوم متعبدان الماصدق شرعاً

اذ يلزم من الانقياد الظاهري الدال عليه الاعمال الشرعية التصديق الباطني لتوقف صحة

الاعمال الشرعية على التصديق لانه جعل شرطها في الشرع ويلزم من التصديق الباطني

الانقياد الظاهري لاشتراط النطق بالشهادتين من القادر المتكبر فالاسلام موضوع للانقياد

الظاهري مشروطا فيه الايمان والايمان موضوع للتصديق الباطني مشروطا فيه القبول

الظاهري عند الامكان هذا وتفسير الاتحاد في الماصدق بالاتحاد في الشخص الذي يجتمعان

فيه فيه تاهل لان الشخص ليس ماصداً قالهما اذ ماصدقات الايمان تصديقات باطنية

وما صدقات الاسلام انقيادات ظاهرية فالتحقيق انهما متباينان ماصدقا أيضاً وان كانا

متلازمين شرعاً بمعنى انه لا يعتمد باحدهما فيه الا اذا وجد معه الآخر واختلاف هل الاسلام

وصف خاص بهذه الامة أو مشترك بينهما وبين غيرهما يرجح السيوطي ومن تبعه الاول اخذنا من

قوله تعالى ورضيت لكم الاسلام ديناً وقد يقال ليس في ذلك حصر تامل وأقنى الرمي بالثاني

الاسلام

وهو المعقد لظاهر قوله تعالى فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين الآية وقوله بما قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين وقوله ولكن كان خفيافا مسلما وقوله حكايته عن يعقوب ولا تتوثن الا وانتم مسلمون واجاب الا قول بأن المراد الاسلام اللغوي أو المراد به التوحيد فغنى ولكن كان خفيافا مسلما موحدا (قوله ملك) هو أبلغ من مالك وبهم ما قرئ في السبع لانه مأخوذ من الملك بالضم وهو التصرف بالامر والنهي فهو مشعر بالسلطنة والثاني من الملك بالكسر وهو التصرف في الاعيان المأوكة فيبينهما عموم وخصوص وجهي أي هو للعلماء كالسلطان من حيث انهم يرجعون اليه في الشدائد والمهمات من العلوم وغيرها ويتصرف فيهم بالامر والنهي كتصرف الملك في رعيته فهو من باب التشبيه البليغ وابتدأ استعارة لان ضابطها أن لا يكون الكلام دال على انشيد أي محوجا اليه لأجل صحة الكلام بأن يكون المشبه به صفة أو حالا وخبراً كزيداً سعيداً ما بين للسند فلا يصح حمله عليه الابتعاد الكاف وكذا البقية فهذا ونحوه جرى فيه الخلاف بين السعد والسيد ولا شك أن ما هنا من هذا القبيل لانه صفة وعلى جعله استعارة يكون المشبه مطلق شخص له تصرف في غيره بالامر والنهي والشيخ فرد من افراده كما قاله السعد في زيداً سداً من أن المشبه مطلق رجل شجاع وزيد فرد من افراده وإذا كان ملك العلماء فيكون ملكا لغيرهم من باب أولى كما قيل ان الاكابر يحكمون على الوري * وعلى الاكابر يحكم العلماء

والعلماء جمع علم قياسا قال في الخلاصة * والكريم وبخيل فعلا * وعالم بما عا كشاعر وشاعر وشاهد وشهادة (قوله الأعلام) جمع علم بمعنى الجبل ويطلق على العلامة وعلى علم الثوب وعلى الراية شبه العلماء بالأعلام أي الجبال في الثبات وعدم التزلزل أو بالرايات في الظهور وفهوا تشبيه بليغ أو استعارة بجعل المشبه مطلقاً أمر ثابت أو ظاهر والعلماء فرد من افراده كما مر (قوله سيبويه) مركب مزجي على الصحيح مبنى على الكسر ويصح اعرابه اعراب ما لا يتصرف كما هو مقرر في العربية أي الذي صار في زمانه متجرا في علم العربية كتجبر العالم الكبير الشهير بسبويه وهو لقب له وكنيته أبو بشر واسمه عمر وسبب في الاصل معناه التفاح ووبه معناه مثل وعادة الجمع تقديم المشبه به على أداة التشبيه أي مثل التفاح ولقب بذلك لان في وجهه بياضاً مشرباً بجمرة كالتفاح (قوله فريد عصره وأوانه) على حذف مضاف أي أهل عصره أو الاضافة على معنى في أي المتفرد في عصره وفي عصر لغات أربع تثليث العين مع سكون الصاد وبضمتين ومنه * وهل يعمن من كان في العصر الخالي * ويجمع على أعصر وعصور وأعصار وعصر بضميتين فهذا يستعمل جمعا ومفردا كما سبق في البيت وهو والاوان بمعنى واحد وقيل عصر الشخص من وقت اشتهاره بالفضل والاوان أعم وجمع أوان آونة بالمد وأصله آؤنة قال في الخلاصة

ومدا أبدل ثاني الهمز من * كلمة ان يسكن كاثروا ثمن وهو بفتح الهمزة ما بكسر هاء مع ثبوت الياء وحذفها فهو اسم مكان مخصوص ومنه ايوان كسرى وهو مكانه الذي يجتمع فيه معسكره وتبدل همزته لاماً فيقال ليوان (قوله زين الملة والدين) هو على حذف زيد عدل فهو ما باق على مصدريته وصف به مبالغة أو بمعنى اسم الفاعل

ملك العلماء الاعلام سيبويه زمانه فريد عصره وأوانه زين الملة والدين

قوله وعالم بما عا فيه أن فاعلا إذا دل على مدح كعالم أوزم كفاسق يجمع على فعلا قياسا كما قاله الاشموني في شرح قول ابن مالك

كذا لما ضاهاها قد جعلها بجبري على الخطيب

قوله في علم العربية الاولى التعميم لان المقصود تشبيه كل علم على حدته بخصيبيوه

أى من بينهما بتأليفاته وتقريراته أو على تقدير مضاف أى ذوزين أى تزئين وهذا بحسب
الاصل والافهوا الآن لقب للشيخ واللقب من أقسام العلم الجاهد فلا معنى له بل مدلوله الذات
وسباق قريباً معنى الدين (قوله لسان المتكلمين) يحتمل أن المراد بهم علماء الكلام وخصهم
بالذ كر لشرفهم فغيرهم بالاولى ويحتمل أن المراد بهم ما هو أعم أى من لهم تكلف في العلوم أى
هو من حيث كلامه كاللسان لهم بحيث لا ينطقون إلا بكلامه فهو تشبيه بالشيخ وفي كلام بعضهم
أن اللسان يطلق بمعنى الكبير والرئيس حقيقة فالمعنى عليه أنه كبيرهم ورئيسهم بحيث إذا
قال قولاً يرجعون إليه ويتركون غيره (قوله حجة المناظرين) الحجة الدليل أى هو من حيث
كلامه وعلومه كالدليل الذى يحتجون به في مناظراتهم والمناظرون جمع مناظر من المناظرة
وهي لغة المجادلة والمقابلة واصطلاحاً النظر في المسئلة من الجانبين كنسبة حدوث العالم في
قولات العالم حادث فإن كان ذلك لاحقاق حق فمدوح وإذا فذموم فالمنظرة مرة أعم من
الجدل لأنه لا يكون إلا لغرض احقاق الحق وقيل هي المدافعة من الجانبين لاحقاق الحق والجدل
المدافعة لاسكات الخصم سواء كان بحق أو باطل فهو أعم منها (قوله محي سنة الخ) أى مظهرها
تشبه الاظهار بالاحياء واستعار الاحياء واشتق منه محي بمعنى مظهر على طريق الاستعارة
التصريحية ويصح أن يكون استعارة بالكناية في السنة بأن شبهها بشخص ثبت له الحياة بعد
أن لم تكن روحية تخيل والمراد بالسنة الطريقة الشرعية أعم من أن تكون واجبة
أو مندوبة لا خصوص مقابل الواجب (قوله سيد المرسلين) أى وغيرهم بالاولى لحدوث أناسيد
ولد آدم ولا غير وما قبل من أنه لا يستفاد من ذلك الاسيادته على أولاد آدم لا على آدم مع أنه
أفضل منه أيضاً أجيب عنه بأن في ولد آدم من هو أفضل منه وهم أولو العزم والنبي صلى الله
عليه وسلم سيدهم فيكون سيد آدم بالاولى (قوله أبو يحيى زكريا) كنيته واسمه عكس كنية
النورى واسمه وزكريا بالمد والقصرو بهما قرئ في السبع وتكنيته بأبي يحيى لا يستلزم أن
يكون له ولداً اسمه يحيى لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول للصغير ملاطفاً له ما فعل الصغير يا أبا
عمير (قوله الانصارى) نسبة للانصار والانصار في الاصل جمع ناصر كاصحاب وصاحباً ونصير
بمعنى ناصر كاشراف وشريف ثم صار علماً بالغلبة أو بوضعه صلى الله عليه وسلم على قبيلتي
الذو من والخزرج اللذين هما أنصار النبي صلى الله عليه وسلم فهو حينئذ من قبيل المفرد ولذا
سأغت النسبة الى لفظه دون مفرد الذى هو ناصر أو نصير كما تقدم قال في الخلاصة

والواحد اذا كرر ناسب للجمع * ان لم يشابه واحداً بالوضع

والشيخ من الخزرج لا يقال الانصار جمع قلة مع أن مدلوله كثير لانا نقول محل الفرق بين بناء
القلة والكثرة في تكررات الجموع وأما معارفها فلا فرق فيها بين ذلك بل يطلق ما هو على وزن
بناء القلة على أكثر من عشرة وبالعكس (قوله الشافعى) أى المتعبد على مذهب الامام
الشهير محمد الشافعى المنسوب لجدته شافع فلما أريد نسبة الشيخ له حذف منه ياء النسبة وأتى
في المنسوب بياء بناءها قال في الخلاصة ومثله مما حواه حذف وانما نسب الشافع للغة
ولما فيه من التفاؤل الحسن واكونه صحابياً ابن صحابى والشافعى يلتقى مع النبي صلى الله عليه
وسلم في عبادته مناف (قوله رحمه الله) جملة خبرية لفظاً انشائية معنى أى اللهم ارحمه أى

لسان المتكلمين حجة
المناظرين محي سنة سيد
المرسلين أبو يحيى زكريا
الانصارى الشافعى رحمه
الله

أنعم عليه بانعامات تليق بمقامه (قوله ونفعنا) النفع ايصال الخير الى الغير ووضعه الضر
وفي بعض النسخ تعمد الله برحمته أي عمه وشمله بها ففيه استعارة تبعية حيث شبه تعميم
الله برحمته بادخال السيف في الغمد وأطلق اسمه وهو التعميد عليه ثم اشتق منه تعمد
بمعنى عمه وفي بعض النسخ بعد ذلك وأسكنه أعلى فرا ديس جنته والمراد الأعلى بالنسبة
لاقرانه فلا يرد أن الأعلى على الإطلاق لا يكون الا لله صلى الله عليه وسلم (قوله ببركته)
أي علومه ومعارفه والبركة في الاصل ثبوت الخير الالهى في الشئ وتطلق على الزيادة والنماء
وفي بعض النسخ فسح الله في مسدته وفي أخرى في حياته أي وسع في ذلك بمعنى أطاله (قوله)
بسم الله الرحمن الرحيم الخ) هذا الى آخر الكتاب مقول قول بعض التلامذة وسيا في شرح
السملة عند كلام المتن (قوله فقه) أي فهم وفيه براعة استهلال وهي أن يشير المتكلم
ناظرا كان أو ناظرا في أول كلامه الى ما يشعره قصوده وفيه أيضا إيحاء وتلميح الى قوله
عليه الصلاة والسلام من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وانما أنا قاسم والله معطى ولن يزال
هذه الامة فاعلم على أمر الله تعالى لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وفر رواية ولن يزال
أمر هذه الامة مستقيما حتى تقوم الساعة أي يقرب قيامها فلا ينفى في حديث لا تقوم الساعة
حتى لا يقال في الارض الله الله وحديث لا تقوم الساعة الأعلى شرار الناس أي لان الله يبعث
عند قيامها ريماطية تقبض روح كل مؤمن ومؤمنة فلا يبقى الاشرار الناس (قوله)
في دينه) متعلق بفقهه والدين يطلق اخوة على عدة معان منها الطاعة والخزاء واصطلاحا عرف بانه
وضع الهى سائق لذوى العقول السليمة باختيارهم المحمود الى ما هو خير لهم بالذات فقوله وضع
مصدر بمعنى اسم المفعول أي موضوع أي أحكام وضعها الله تعالى للعباد سواء كانت تلك
الاحكام أصاية كثبوت القدرة أو فرعية كثبوت وجوب الصلاة وخرج بالوضع الالهى
الاضاع البشرية ظاهرا كالرسوم أي القوانين السياسية والتدابير المعاشية
كاصلاح المسكن وحسن العشرة مع الاهل والاخوان والاضاع الصناعية كالخرف من
التجارة والحياكة وانما قلنا ظاهرا لان كل شئ يوضع الله عز وجل وبسائق أي باعث وحامل
الاضاع الالهية غير الساتفة الى شئ كما مطارا السماء في الجرفاته ليس سائقا لشيء وبذوى
العقول ما يسوقهم وغيرهم من الحيوانات كالقوى الطبيعية التي تهتدى بها الحيوانات
الى منافعها ومضارها فان الله تعالى أعطى كل حيوان قوة يهتدى بها الى منفعته ويتقى بها
عن مضاره الا ترى ان الشاة تهرع الى المرعى وتنفر من الذئب عند رؤية ذلك بسبب تلك
القوة واللام في لذوى العقول زائدة للتقوية بالاختيار والاضاع الالهية الاتفاقية
كاتفقوا والد على محبة الولد والقسرية أي القهرية كالوجدانيات مثل الجوع والعطش
فانهم يسوقان الى الاكل والشرب لكن لا بالاختيار بل بالقهر وبالمحمود الاختيار المذموم
كاختيار الكافر للكفر والاختيار الكفر الى ما هو الخ متعلقان بسائق وقوله بالذات أي ما يكون
خيرا بالقياس الى كل شئ صنعهما الطب والفلاحة فانهم ما وان كانتا سائقين الى صنف من
الخيرات لكنهما لا يسوقان الى الخير الذاتي الذي هو السعادة الابدية عند رب البرية وخرج
بذلك أيضا مطارا السماء واتبات الارض فانهم لا يسوقان الى الخير الذاتي وهذا التقرير أولى

ونفعنا ببركته
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي وفقه في دينه

بما ذكره بعضهم هنا وأخصر من هذا أن يقال الدين ما شرعه الله من الأحكام على إسان نبيه
 صلى الله عليه وسلم وهو والملة والشرع والشرعية ألفاظ مترادفة معناها واحد وهو ما ذكر
 ولكنها تختلف بالاعتبار لان الأحكام من حيث اشتهاؤها وظهورها تسمى شرطا وشرعية ومن
 حيث أملاء الشارع أياها علينا تسمى ملة ومن حيث انقياد الخلق لها تسمى ديننا (قوله من
 اصطفاه) أي للتفقه والعمل وإنما قدرنا قوله والعمل وان لم يكن في العبارة تعرض له لأن ذلك
 ثمة العلم والانام الخلق (قوله وهدي) أي دل دلالة موصلة بدليل قوله من ارتضاه أي رضى
 عنه وان كانت الهداية عند أهل السنة مطلق الدلالة على طريق يوصل للمقصود سواء حصل
 الوصول أو لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة ويرد عليهم قوله تعالى وأما عود فهديتناهم
 فاستصوبوا العمى على الهدى ولا يقال ان ذلك مجاز لان الاصل في الاطلاق الحقيقة وأنواعها
 غير منحصرة وأما أجناسها فموصوفة في أربعة الأول افادة القوى الظاهرة كالسمع والبصر
 والكلام والباطنة كالقوة العاقلة ثانيها نصب الدلائل الدالة على وجوده تعالى ثالثها ارسال
 الرسل وانزال الكتب رابعها كشف الاسرار للقلوب بالوحى والالهام والمناجات الصالحة وكل
 منها يصح ارادته هنا (قوله لفهم) متعلق بهم أى على فهم أى تفهم وتعلم اقامة للمسبب مقام
 السبب لان الهدى عليه هو التفهم اذ هو الذى يصدر عن العبد باختياره لا الفهم الذى هو ادراك
 الشئ أو اقسام موصوفة ما فى الخارج فى الذهن أى انتقاش ذلك فيه لان الشئ له وجودات
 أربع وجود فى اللسان بالتلفظ وفى البنان بالكتابة وفى الاذهان بالتصور وفى العيان بالتحقق
 خارجا وهذه لا تكون الا بوجودات الخارجية اما المحالات فليس لها الوجود فى الذهن
 والادراك كيف والارتسام انفعال وكل منهما ليس فى قدرة العبد ويحتمل أن يكون لفهم متعلقا
 بارتضاء فاللام على باهم واستعلق هدى محذوف أى تخيرى الدارين وعطف هذه الجملة غلى ما قبلها
 على الاحتمالين من عطف اللازم على الملزوم لان الهداية لفهم ما شرعه أو تخيرى الدارين لازمة
 للتفقيه فى الدين ولا محذور فى العطف لانه مقام اخطاب وقيل من عطف المرادف وفيه بعد
 (قوله ما شرعه) أى بينه (قوله من الاحكام) بيان لما والاحكام جمع حكم وهو عند
 الأصوليين خطاب الله أى كلامه المخاطب به المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف لامن
 حيث انه مخلوق وهى امانة كليفية وهى خمسة الواجب والمندوب والمحرم والمكروه والمباح
 فالاول ما يثاب على فعله وبعاقب على تركه الا أن يعفو الله عنه والثانى ما يثاب على فعله
 ولا يعاقب على تركه والثالث عكس الاول والرابع عكس الثانى والخامس ما لا يثاب على فعله
 ولا يعاقب على تركه ووجه الحصر أن الشئ ان طلب طلبا جازما فهو الواجب أو غير جازم
 فالمندوب وان نهى عنه فهو جازم فالحرام أو غير جازم فالمكروه وان لم يطلب ولم ينه عنه فهو
 المباح وأما خلاف الاولى فداخل فى المكروه غايته ان الكراهة فيه خفيفة واما وضعية وهى
 خمسة أيضا الخطاب المتعلق بجعل الشئ سببا أو شرطا أو مانعا أو يكونه صحيحا أو فاسدا والمراد
 بالاحكام هنا النسب التامة كسبوت الوجوب للصلاة والندب للوتر (قوله أحسنه) على جميع
 نعماته (جده) ثانيا بالجملة الفعلية اقتداء بجديت ان الحمد لله نعمه وعبر فى الاول بالجملة الاسمية
 الدالة على الدوام والاستقرار لانه فى مقابلة الصفات وهى التفقيه والهداية وكل منهما قديم

من اصطفاه من الانام
 وهدي من ارتضاه لفهم
 ما شرعه من الاحكام
 أحسنه على جميع نعماته

(قوله لأن الهداية الخ)
 تعقبه بعضهم بأنه لا يلزم
 من التفقيه الهداية وأنت
 اذا نظرت لقول الشارع
 من اصطفاه لاسيما مع قول
 المحشى للعمل اندفع عنك
 هذا تأمل اه

لأن الحمد على الأفعال جديلاً
واسطة بخلاف الحمد على
الذوات لكن يتأمل هذا
مع توجيه تعليل الحمد بالجملة
الاسمية على الحمد بالفعلية
المدكور في القولة قبيل
هذه (قوله ونفسه وكابه
في المستن) فيه أنه ذكر
في المتن تسمية الكتاب
(قوله فالمنفى الخ) أى
المعبود بحق في ذهن
الكافر منفي وجوده في
الخارج الذات الاقدس
(قوله موجود في ذهن
الكافر) كان الاولى
ناخذ بقوله موجود عن
قوله في ذهن الكافر الخ
والمراد نفي وجوده في
الخارج والا فهو موجود
في ذهنه والحاصل أن المنفى
مسلط على المعبود بحق
في ذهن الكافر لافي ذهن
المؤمن ولا في الخارج لأنه
الله تعالى ولا المعبود
يباطل لافي ذهن ولا في
الخارج لأنه موجود فيهما
ولأن المعبود يباطل في
ذهن بعض الناس
كالدهرية هو الله تعالى تدبر
(قوله لأنه الله تعالى) تأمله
الآن يقال هذا بالنسبة
لفرقة الدهرية الذين
يقولون الصانع وفيه مخالفة
لقوله والقصد بهذه الجملة

ثابت مستمر وفي الثاني بالفعلية الدالة على التجدد والتعاقب لانه في مقابلة النعم وهي متعددة
أفاده الشورى وهو لا يظهر الا على قول المأز يدية من أن صفات الأفعال قديمة لا على مذهب
الاشاعرة من أنهم احادثة الآن يراد قدمها باعتبار منشأها وهو القدرة (قوله نعمائه) بفتح
النون وسكون العين المهملة والمدجج نعمة وقيل مفرد وقبل اسم جع والنعمة بكسر النون
ملائم أى مناسب للنفس تحمد عاقبته وحينئذ فلا نعمة لله على كافر أى لا يسمى ما يصل اليه من
الانتفاعات من الله نعمة لان عاقبته غير محمودة فهو مرزوق لا منم عليه والنعمة بالفتح التزعم
وبالضم المسروقة النعماء بضم النون وفتح العين والمد مفرد بمعنى النعمة والمراد بنعمائه انعاماته
لا المنم به لان الحمد على الانعام أمكن من الحمد على أثره لانه دائم مستمر ولكن هذا لا يصح الا على
القول بأز صفات الأفعال قديمة على ما مر (قوله على تزايد آلائه) المراد بالتزايد أصل الفعل أى
الزيادة لان ذلك هو الموجب للشكر لكنه غير التزايد لان النعم لما هجمت عليه دفعة صار كان
بعضها يذفع بعضها وانما يخص الحمد بالانعام والشكر بالتزايد لان الشكر موجب للزيادة قال
تعالى لن شكرتم لا تزيدكم وسيأتى أن الحمد على النعمة واجب بمعنى أنه يثاب عليه ثواب
الواجب الزائد على ثواب المندوب بسبب عين درجة لأن من تركه نقضاً يأنى ما الذى لافى مقابلة
نعمة فندوب بمعنى أن من أتى به لافى مقابلة ثبى يثاب عليه ثواب المندوب واما شكر المنعم بمعنى
امتثال أو امره واجتناب نواهيته فهو واجب شرعاً على كل مكلف يأنى بتركها اجاعاً وكذا
الشكر القلبي بمعنى اعتقاد أن الله تعالى هو المولى للنعم لا غيره (قوله آلائه) جمع في مفرد
سبع لغات الى بفتح الهززة وكسرها مع التنوين وعدمه والى بتثنية الهززة مع سكون اللام
والتنوين وأشهرها الى بالتنوين بوزن رضى أفاده الشارح في شرح ألفية العراقي (قوله
وأشهد) أى به الحديث كل خطبة ليس فيها تشهد فهمى كاليه الحمد أى مقطوعة البركة
أو قليتم أو اعلم انه يطلب من كل بادى فى فن أربعة أمور على سبيل الوجوب الصنائى البهولة
والجدلة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وثلاثة على سبيل التذنب الصنائى
تسمية نفسه وكابه والاتبان ببراعة الاستئلال وفات المصنف من الامور الواجبة الصلاة ومن
المندوبة تسمية نفسه في النحر ونفسه وكابه في المتن هذا أو شهد فعل مضارع وأن محذوف من
الثبوت واسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة ولا نافية الجنس والاسمها وخبرها محذوف أى معبود
بحق فالمنفى هو المعبود بحق الموجود في ذهن الكافر أى لا معبود بحق موجود في ذهن الكافر
تحقيقاً أو تفكيراً يشمل ما قبل وجوده الا الله فالاستثناء متصل وليس المنفى المعبود يباطل
الموجود في ذهن المؤمن بالتصور كالجزء المجعول صمناً ولا في الخارج بالتحقق لان ذلك متحقق فيهما
لا يصح نفيه ولا يباطل في ذهن الكافر لانه الله تعالى والقصد بهذه الجملة الرد على من يعتقد
الشركة فالقصر قصر افراد وقد وقع التصريح بكافة لا اله الا الله في القرآن العظيم في سبعة
وثلاثين موضعاً (قوله الا الله) بالرفع بدل من محل لامع اسمها الان محلها مرفوع بالابتداء عند
سبويه ومن الضمير المستتر في الخبر المحذوف أى معبوداً وموجوداً أو يمكن بالامكان العام
وبالنصب على الاستثناء لا على أنه بدل من محل اسم لانها لا تعمل في المعارف ويلزم على ذلك
علمها فيها لان العامل في المتبوع عامل في التابع (قوله وحده) حل امامن الله أى لا اله معبود

الخ حيث فرض الرد في خصوص من يعتقد الشركه لا ما يشمل الدهرية

بحق أو موجود أو يمكن إلا الله حال كونه وحده أي مفرد في ذاته وصفاته ولا شريك له في أفعاله فأتى بالاول بعد حصر الألوهية في الله تعالى لتأكيده الرد على الثانوي وبالتأني لتأكيده الرد على المعتزلة أو من الضمير في أشهد أي حال كوني موحدا له أي مفردا له بالألوهية على حد ما ذكره الأئمة في رأي زيد أو حده من أنه حال من الناعل أو المفعول وإن اختلف التقدير ووجد في الأصل مصدر محذوف الزوائد يقال أوحده أي أحدا أو فردته والشريك فاعيل بمعنى مفاعل وأصل الشراكة توزيع الشيء بين اثنين فأكثر على جهة الشروع (قوله العلام) صبغة مبالغة والمبالغة في صفاته تعالى بمعنى الكثرة والمراد كثرة المتعلقات والأفعال مثل الصفة واحدة على الصحيح لا تكثر فيها (قوله عبده ورسوله) بالرفع خبر أن كما هو الرواية ويجوز من حيث الصناعة النصب نعتا لمحمد وجمع بينهما ليدفع الإفراط والتفريط اللذين وقع في شأن عيسى عليه السلام وقدم العبد امتثالا لحديث ولكن قولوا عبد الله ورسوله ولأنه أحب أوصاف الرسول إلى الله تعالى وأرفعها عنده ولذا وصفه به في المقامات العلمية كقيام الاسراء ومقام انزال القرآن ومقام الدعوة إليه قال تعالى سبحانه الذي أسرى بعبده أنزل على عبده الكتاب وأنه لمساتقام عبدا لله يدعو إلى غير ذلك من الآيات فلو كان له وصف أشرف منه لذكره في تلك المقامات العلمية ومن ثم خير صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبيا ملكا أو نبيا عبدا فاختر الثاني لعلمه بشرف العبودية وسأل سليمان الأول فانتظر بعد ما بين المرتبتين فعبودية عليه الصلاة والسلام أشرف من نبوته ورسالته وسبب ذلك أن هذا الوصف يشير إلى غاية كمال الله تعالى وتعاليه واحتياج غيره إليه في سائر أحواله ووجه الإشارة أنه دال على غاية الذلة والخضوع بالأسبعية لجناب الله تعالى ولأن السيادة انما هي في الحقيقة لله تعالى لا غيره فالمناسب أن تكون العبودية بالحقيقة لمن هو دونه ومما ينسب للقاضي عياض

وعما زادني شرفا وتبها * وكذبت بانخصي أطأ الغريا

دخولي تحت قولك يا عبادي * وأن صيرت أجدلى ذيبا

والرسول انسان حرد كالبالغ من بني آدم سليم عن منفر طبعه كعرج وعوى وسواد وعن دفاعة أب وخناقة أم أو حي إليه بشرع وأمر بتبليغه والنبي مثله إذ أنه لا يشترط فيه الأمر بالتبليغ فكل رسول نبي ولا عكس قالني أعم مطلقا ولا يشترط في الرسول أن يكون له كتاب ولذا كثرت الرسل وقلت الكتب فالرسل ثلثمائة وثلاثة عشر والكتب مائة وأربعة والانبيا مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا وهم ثلاث مراتب خواص وخواص الخواص وخاص خواص الخواص قالوا الانبياء غير الرسل والثاني الرسل والثالث نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله سيد الانام) اعترض بشيئين الاول ان في كلامه إبطاء مع قوله سابقا من اصطفاة من الانام بناء على الصحيح من ان الإبطاء يكون في النثر والثاني أن فيه تكرارا مع قوله سيدنا والجواب عن الاول ان المراد بالانام في الاول مخصوص وهم الذين فهمهم الله لانه بيان لمن في قوله من اصطفاة وبالانام في الثاني ما هم أعم وعن الثاني باختلافهم بالتعلق لانه في قوله سيدنا أثبت له السيادة على معانير العلماء فقط وفي قوله سيد الانام أثبت له السيادة على جميع الخلق (قوله فهذا شرح) خير اعم الاشارة أي كشف من التبريح وهو الكشف والابانة وهذا بحسب الأصل وأما الآن

الملك السلام وأشهد أن

سيدا نبينا محمدا عبده

ورسوله سيد الانام

(وبعد) فهذا شرح

(قوله الإفراط) أي حيث

قالت النصارى انه اله أو

ابنه كما حكااه الله عنهم

وقوله والتفريط أي حيث

قالت فيه اليهود انه ابن

زانية كما حكااه الله بقوله

قالوا يا مريم لقد جننت شيئا

فريا اه

على مختصرى المسمى
بمصرير تنقيح الباب في
الفقه على مذهب الامام
المجتهد الشافعي رضى الله
تعالى عنه يحل القاطن

(قوله ونعين الاحتمال
المذكور) وهو كونها
للالفاظ باعتبار دلالتها
على المعاني فالالفاظ وان
كانت اعراضا منقضية قد
تقوت باعتبار الدلالة
فالمعاني اعتبرت فيها شرطا
لاظهارها هذا الاحتمال
زائد على السبعة فقوله
قبل على المختار من الخ من
فيه بمعنى يدل أى على
المختار بدل احتمالات
سبعة لا يقال اذا تقوت
الالفاظ بأخذ المعاني فيها
شرطا فهي لا تقوت أيضا
بأخذها فيها طرا بالاولى
لانا نقول كل من الالفاظ
والمعاني في احكام الشطرية
ليس ملاحظا فيه كون
الاولى والاخرى مدلولاً
بل كل على حدته ثم وكما
تركيب الكل من أجزائه
بجذله على الشرطية
فالاعتراح في الشرطية
أقوى منه في الشطرية
فهما كخيطين ضيقين اذا
ضمما به ضمهما من غير قتل
لم ينتف الضعف بجذله
مع القتل فالشطرية بمنزلة
الحالة الاولى والشرطية
بمنزلة الحالة الثانية تدبر

فهو اسم لالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني على المختار من احتمالات سبعة لانها ان تكون
للالفاظ أو للمعاني أو للالفاظ والمعاني أو لها وللنقوش أو للمعاني والنقوش أو
لله لانه لا جائز أن تكون للمعاني لانها غير مستقلة لتوقفها على الالفاظ فلا تصلح أن تكون
مدلولاً ولا جزئاً مدلولاً فبطلت احتمالات أربع ولان النقوش لانها لا تنبسر من كل أحد ولا في كل
وقت فلا تصلح أن تكون مدلولاً ولا جزئاً مدلولاً ولان الالفاظ لانها اعراض تنقضي بمجرد النطق
بها فبطلت البقية ونعين الاحتمال المذكور والاشارة لما في الذهن مطلقاً قد دعت الخطبة
أو تأخرت اما عند تقدمها فالمرطاهروا اما عند تأخرها فلا لأن الالفاظ اعراض تنقضي بمجرد
النطق بها (قوله على مختصرى) العلامة معنوية مجازية متعلقة بشرح على تقدير نعت محذوف
أى مشغول على مختصرى وهو من قبيل الاستعارة المكنية حيث شبه الشرح مع المتن بجسم
استعمل على جسم آخر بجاء شدة التمكن تشبيهاً مضمر في النفس وأثبت على تخيلاً واستعارة
تبعية حيث شبه ملازمة مطلق بشرح مطلق متن وتمكنه منه بلا بسطة مطلق مستعمل استعمل
عليه وتمكنه منه ثم سرى التشبيه للجزئيات فاستعار على الموضوع الاستعارة مستعمل خاص
على مستعمل عليه خاص وكنهه منه ملازمة هذا الشرح لهذا المتن وتمكنه منه (قوله المسمى
بمصرير) سمي يتعدى للفعول الثاني بالباء تارة وبفسه أخرى وما هنا من الاول وهو صفة
للمختصر وفي الفقه صفة ثابتة له (قوله بمصرير الخ) التخصير التخليص على وجه محدود والتنقيح
التخليص مطلقاً فينم ما عوم وخصوص مطلق وقيل انه مترادفان والباب ضد القشر وهذا
بحسب الاصل والافقه صار الاول جزء علم لهذا المتن والثاني جزء علم لمختصر أى زرعته فقوله
التصريح والتنقيح من الالفاظ صار على جزء العلم وصار الثالث علماً على مختصر الحاملي هذا أو أسماء
الكتب من حيز علم الجنس وقيل من حيز علم الشخص واستدل على كل بما يطول (قوله في الفقه)
صفة للمختصر كما تقدم ويوم كونه النسخ في النسخ من العرف لقضائه بأنه اذا كان المتن في فن
كان النسخ فيه لا في غيره وهو من ظرفية الدال في المدلول ويصح أن يكون صفة لشرح وفي اما
بمعنى من أى شرح كائن من الفقه أى من داله أو بمعنى على متعلقة بمحذوف أى دال على الفقه
والفقه الجنس الصادق بالبعض المراد هنا (قوله المجتهد) أى اجتهد امة طاعة لانه المنصرف
اليه الاسم عند الاطلاق وهو من يقدر على استنباط الاحكام من الادلة ومجتهد المذهب هو
الذي يقدر على الاستنباط من قواعد امامه كالنزي والبويطى ومجتهد الفتوى من يقدر على
الترجيح لبعض أقوال امامه على بعض كالتنوي والرافعي لا كالملي وابن حجر لانهم امة ملدان
فقط وقد فقد الاجتهاد المطلق من نحو الثمانيه وادعى السيوطى بقاءه الى آخر الزمان وحل
عليه حديث ان الله يبعث على رأس كل قرن أى مائة سنة من يجدد لهذه الاممة دينها وأجيب
بأن المراد بالتجديد اقامة الشرائع والاحكام أى تفريرها أو نحو ذلك ولو على وجه التقليد
(قوله رضى الله عنه) عن المجاوزة وهى بعدنى عن شئ بواسطة المصدر كرميت عن القوم
والمعنى باعد الله بخطه عنه بواسطة رضاه (قوله يحل ألفاظه) بضم الحاء من حلت العقدة
أحلها فككتها أى يفتتراكيبه ببيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمير ونحو ذلك وفي العبارة
استعارة بالكناية على اختلاف المذاهب فيها وتخييل حيث شبه الالفاظ بعد ابضاح دلالتها على

المعنى وذ كرم يحتاج اليه فيه بشئ كان معقودا على المطلوب أزيل عنه عقده وتوصل بذلك الى ما فيه والحل تخييل على اختلاف المذاهب فيه وأما قول الشيخ عميرة وفي العبارة استعارة بالكناية وترشح فهو سهو لان اعتبار الترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة بذ كرم ينتموا لم يذكر هنا الا يحل فتمين أن يكون قرينة وتخييل لا ترشحا ويصح أن تجعل الاستعارة تبعية بأن شبه تبيين معنى الالفاظ بازالة العقد عن الشئ المعقود على المطلوب يجامع اظهارة المطلوب ثم استعير له لفظ الحل الموضوع لازالة العقد ثم اشتق منه يحل والقرينة تعلق الفعل بالالفاظ ويصح اطلاق لفظ الحل على التبيين لا باعتبار التشبيه بل باعتبار انه لازم له فيكون مجازا مرسل من اطلاق اسم المازوم على اللازم وقد صرح حوا بأنه لا يمتنع أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة للمعنى الواحد استعارة ومجازا مرسل باعتبار العلاقتين ويصح أن يكون كناية اصطلاحية (قوله ألقاظه) الضمير للمتن وهو من اضافة الاجزاء للكل أى يحل كل لفظ من ألقاظه فيما لحظ في المضاف التفصيل وفي المضاف اليه الاجمال على حد أركان الصلاة والاضافة للبيان لان الالفاظ شاملة للفظ هذا الكتاب وغيره فهي على معنى اللام أى المنسوبة للمتن نسبة العام للخاص لاشتمال الخاص عليه وايست بيانية لعدم وجود ضابطها ولان الناصر منها في الضمير (قوله ويبين مراده) بينه وبين حل الالفاظ عموم وخصوص من وجه لانها يجتمعان فيما اذ بين الفاعل والمفعول وغير ذلك ثم قيل والمراد من العبارة كذا وينفرد حل الالفاظ في بيان ما ذكر من غير أن يقال والمراد كذا وينفرد بيان المراد في قوله المراد من العبارة كذا من غير أن يحل الالفاظ فعطف بيان المراد على حل الالفاظ مبين تبانيا جزئية الاعمال على خاص كما توهم (قوله مراده) اما مجازا بالحذف أى مراد مؤلفه أو عقلي لانه لما كان محلا للمراد نسب المراد اليه أو من باب الحذف والايصال أى المراد منه أو استعارة بالكناية في الضمير العائد على المتن حيث شبهه بانسان له مراد اوضح مراده بعبارة سهلة معينة للمقصود يجامع الدلالة والمراد استعارة تخيلية وهو قرينة المكتنية (قوله ويحقق مسائله) أى يذكرها على الوجه الحق أو بالدليل لان التحقيق له معنيان ذكر الشئ على الوجه الحق أو بالدليل ويصح هنا ارادة كل أى في الجملة والافبعض المسائل لم يستدل عليها وبعضها لم يزد في بيانها على ما دلت عليه عبارة الكتاب والمسائل جمع مسئلة تطابق بطريق الاشتراك على النسبة كنبوت النسب للورث وعلى جملة القضية كقولنا الورث مندوب فان أريد الاول فظاهر والثاني قدر مضاف أى أحكام مسائله وقد استعمل المصنف المعنى الاول في قوله اترجى في المسائل والمعنى الثاني في قوله من الاحكام في المسائل هذا والتحقيق اثبات المسئلة بدليل أو على الوجه الحق كما تقدم والتدقيق اثبات الدليل بدليل وقيل اثبات الشئ على وجه فيه دقة أهم من أن تكون دقته بذ كرم الدليل بدليل آخر أولا والتدقيق الاتيان بالعبارة سالمة من الاعتراض النحوي والنوحي الاتيان بها سالمة من الاعتراض الشرعي والتدقيق الاتيان بها عذبة مراعى فيها النكات المعانية والبيانية (قوله مسائله) الاضافة للجاس كما تقدم (قوله ويجرد لانه) التصريح بخلص الرقبة من الرق فتشبه بخلص العبارة وتجريدها عما لا يتعلق بالدلالة بالتحرير بالمعنى المذكور واستعار اسمها له واشتق منه يجرد بمعنى يخلص عما لا يتعلق بالدلالة والمراد انه

ويبين مراده ويحقق مسائله ويجرد لانه

يذكر أدلة مسائله محررة والافالمات ليس فيه دلائل فالمراد الدلائل المتعلقة بمسائله وان لم تذكر فيه ودلائل جمع دلالة بمعنى دليل قياسا أو جمع دليل على غير قياس لان فعليه لا يجمع على فعائل الا اذا كان مؤثرا باعيا قبل آخره مدة قال في الخلاصة

وبفعائل اجمع فعاله * وشبهه ذاتا أو مزاله

ودليل مذ كرف قياس جمعه أدلة قال فيها

في اسم مذ كرف باعى عنه * ثالث آفعله عنهم اطرده

(قوله وسيمية) عطف على مقدراى وضعته وسيمية والتحقفة بمعنى الاتحاق أى التخصيص بالشيء الحسن وبشرح متعلق به وهذا يحسب الاصل والافهو الا أن لامعنى له والطلاب جمع طالب وهو المنهك على الشيء المنكب عليه فيدخل فيه المبتدئ والمتوسط والمنتهى والاول من ابتدأ في العلم ولم يصل الى حالة يقدر بها على تصوير المسائل والثاني من قدر عليه والثالث من حصل طرفا من العلم يبتدى به الى باقيه أو من قدر على اقامة الادلة (قوله والله) منصوب مفعول لا سال قد علم لا فائدة المحصر والاختصاص أى أسأل الله لا غيره ولو وقع فانت هذه النكتة واحتيج لتقدير العائد والاصل عدم التقدير فالمرجح للنصب شيان والكريم من الاكرم وهو اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي لا لغرض ولا لعله وهو معنى قولهم على وجهه ينبغي (قوله خالصا) أى من الرياء ونحوه مما يحبط الثواب والوجه الذات مجازا من اطلاق الجزء على الكل بدليل وصفه بالكريم وهو من المتشابه الذى اختلف فيه السلف والخلف (قوله للفوز) أى الظفر بجنات أى بمنازل جنات لان دخول الجنة بمحض فضل الله لا بدى لن يدخل أحدكم الجنة بعمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا الا أن يتغمدهن الله برحمته أو أن الباء بمعنى فى وصلة الفوز محذوفة أى لا تنوزل بالخبرات مثلا فى جنات النعيم والجنات جمع جنة وهى دار النواب سميت بذلك لانهم استتر من فيها بكثرة أشجارها من الاجتنان أى الاستتار (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) قد اشتملت هذه البسملة على خمسة ألقاظ وشرحها الشارح على الترتيب فشرح الباء بذكر متعلقها وكذا البقية لانه لم يستوف جميع ما يتعلق بذلك لان الكلام على البسملة مختصر فى أربعة مقاصد الاول فى الباء وفيه أربعة مباحث فى متعلقها ومعناها وحكمة كسر ها وسبب تطويلها فقدر نصف ألف المقصد الثاني فى اسم وفيه خمسة مباحث فى معناه وما يتبعه وفى بيان أن الابتداء بالبسملة مع اشتمالها على لفظ الله ابتداء بذكر الله وفى اشتقاقه وفى لغائه وفى موجب حذف ألفه خطأ المقصد الثالث فى الله وفيه أربعة مباحث فى علميته ومسماه وفى أصله وفى أنه هل هو عربى أو معرب وفى الخلاف فى أن الاسم الاعظم هو أو غيره المقصد الرابع فى الرحمن الرحيم وفيه مباحثان فى لفظهما ونوعا واشتقاقا وفى أنه تقديم الله عليهما وتقديم الرحمن على الرحيم المتضمنة بيان معناه وما غيره وأشار بذكر المتعلق الى أن الباء أصلية لان كل جار ومجرور ليس زائدا كالباء فى بحسبك درهم ولا شديها يا زائد كرب فى رب وجل كريم ولا مما يستثنى به كخلا وعد الا بدله من متعلق يتعلق به أى عامل يعمل فيه والعامل اما اسم أو فعل خاص أو عام مقدم أو مؤخر فالجمله ثمانية وأولها كونه فعلا لان الاصل فى العمل للأفعال وما عمل من الاسماء بطريق الجمل عليها خاص لان كل بادى فى شئ ينصرف فى نفسه

وسيمية تحفة الطلاب
بشرح تحرير تنقيح الباب
والله الكريم أسأل أن
يجعله خالصا لوجهه
الكريم وسبيل الفوز
بجنات النعيم
(بسم الله الرحمن الرحيم)
أى أرف

(قوله ب) أى بالتحفة بمعنى
الاتحاق وليس متعلقا
بسيمية لان ضمير سيمية
عائد على المشرح ولا يصح
سميت الشرح تحفة
الطلاب بشرح الخ (قوله
مجازا من اطلاق الخ) فيه
ما فيه

والاسم مشتق من السق وهو العلو والله علم (قوله وهذا) أى قول ١٥ بعضهم هو التحقيق لان المقدرات

فيه هي متعلقات الجار
حقيقة بخلافها على الأول
وهو اعتبار كونها ثمانية
فان بعضها وهو أولف
وتألفي مقسما ومؤخرا
ايمن متعلقا حقيقة بل
المتعلق اما حال بالنسبة
لأولف أو خبر بالنسبة
لتألفي وكذا ابتدائي
حيث يجعل الخ بر فيه
متعلق الجار والا كان
مما قاله ذلك البعض
كا' ابتدئ فان مادة الابتداء
تتعدى بالياء من غير
ملاحظة شئ آخر بخلاف
مادة التألف فتدبر أفاده
شيخنا الدهموي حفظه
الله تعالى وكتب أيضا قوله
وهذا أى قول بعضهم هو
التحقيق والأول هو
الاحتمالات الثمانية
بالنسبة لبعضها كأولف
بسم الخ مبنى على التسهيل
لان المتعلق حينئذ حال من
فاعل أولف كسنة معنا
لانفس أولف فجعله متعلقا
من تسمية متعلق المتعلق
متعلقا فتدبر وهذا مبنى
على انه حل اعراب لاجل
معنى فقط والذي أفاده
الشيخ الامير في حاشية
الشيخ عبد السلام انه حل
معنى فقط حيث قال قوله
مستعينا هذا بيان لمعنى

اسم ما جعلت التسمية مبدأ له فاذا قال المسافر مثلاً باسم الله كان مضمر في نفسه أسافر مؤخراً
ليفسد الحصر رداً على المشركين الذين يبدؤن باسم الهتهم فهو قصر افراد أولف وقد ذكره
الشارح مستجماً لهذه الامور الثلاثة هذا هو المشهور وقال بعضهم الجار قيل زائد لا يتعلق
بشئ كجسبك درهم فدخله مبتداً حذف خبره أى اسم الله مبدوعه والصحيح انه أصلي متعلق
بمخذوف وذلك المتعلق خبر مبتداً محذوف والتقدير ابتدائي حاصل بسم الله الخ أو مبتداً
خبره محذوف تقديره ابتدائي بسم الله حاصل أو اسم فاعل حذف مبتدؤه تقديره أنا بادئ بسم
الله الخ أو فعل عام تقديره ابتدئ بسم الله اه وهذا هو التحقيق والأول مبنى على التسهيل
يجعل متعلق المتعلق مستعانياً بالنسبة اليه ضم او اعلم ان هذه المقدرات وان كانت مرادة لله تعالى
ليست من القرآن لانه اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم لا يجاز المتعبد بتلاوته المتخذي
بأقصر سورة منه وهذه لا يتعبد بتلاوتها والصحيح أن البسملة بهذه الالفاظ العربية على هذا
التقريب من خصوصيات هذه الامة وما في سورة النمل جاء ترجمة عما في ذلك الكتاب لانه ليس
عربياً (قوله من السق) أى عند البصريين ومن السمة أى العلامة عند الكوفيين فأصله عند
الاولين سمو وزن فعل حذف الواو واعتباط أى لاله تصريفة ولذلك جرى الاعراب على
الميم الموجودة بخلاف ما حذف لاله كما قاض فهو منظور اليه فيجربى الاعراب عليه وسكن
أوله وأدخل عليه همزة الوصل توصلاً للنطق بالسالكين فوزنه أفع ويشتمل هذا المذهب جمعه
على أسام وأسماء وأصله أسما وقال في الخلاصة * قابل الهمزة من واو واياه آخر أثر الفزيد
وتصغيره على سمي وأصله سميوا اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء
وأدغمت في الياء قال فيها ان يسكن السابق من واو واياه البيت ومع في الفعل سميت ولو كان
الامر كما يقول الكوفيون لجمع على أو اسم وأوسام وصغر على وسيم وكان فعلاً له وسمت وادعاء
القلب فيما مر بعيد وأيضاً فالهمزة لم تعهد في كلامهم داخله على ما حذف صدره ويشهد
للكوفيين ان يكون الاسم علامة للمسمى يعرف بها الظاهر من كونه دالاً على رفعة مسماه ثم
الاسم ان أريد به اللفظ فغير المسمى لانه يتألف من أصوات قطعة غير قارة وبخلاف باختلاف
الام والأعصار بخلاف المسمى وان أريد به ذات الشئ فعينه لكنه لم يشتهر بهذا المسمى وأما قوله
تعالى تبارك اسم ربك فالمراد به اللفظ لانه يجب تنزيهه عن سوء الادب كما يجب تنزيه ذاته
وصفاته عن النقائص وان أريد به الصفة كذهب اليه الاشعري انقسم انقسام الصفة عنده
فتارة يكون عينه كالواحد والقديم ونارة يكون غيره كالخالق والرازق وتارة لا يكون عينه
ولا غيره كالقادر والمريد (قوله والله علم) أى بالغلبة التقديرية ان لم يتقار لاص له والغلبة
التحقيقية ان نظراً لاص له وهو الاله واما الله فهو اسم جنس وضابط الثانية ان يسبق للفظ استعمال
بالفعل في افراد متعددة ثم يغلب على فرد معين من اوضاع الاولى أن لا يسبق للفظ استعمال في
غير هذا الفرد المعين بل لا يعمل فيه ابتداء مع امكان استعماله في غيره بحسب الوضع لكونه
كأياه كذا قال بعضهم ولا يخفى انه لا يظهر الا ان قلنا الله كلي وليس كذلك فالصحيح انه
علم شخص جزئي وان كان لا يقال في جانب الله ذلك تأدياً بمعنى به نفسه ووصل اليها بالهام هذا
ان قلنا الواضع هو الله تعالى وهو الراجح وقبل الواضع البشر ويكفي في الوضع تفعل الموضوع

الياء أى لا لمتعلق لذكروهم انه اما ذل أو مصدر وخبره ذل فلا تساهل

لخصافته فلا يرد أن ذات الله تعالى لا تعلم حتى يوضع لها اسم وليس بالغلبة أصلا (قوله للذات)
 أي بقطع النظر عن الصفات والالما فأدلا لا الله التوحيد لأنه يصير المعنى لا الله إلا هذا الأمر
 الكلي وهذا في أصل الوضع ثم صار دال في الاستعمال على الصفات نظرا للوجود لا بالوضع
 والتأنيست للتأنيست بل للوحدة ولذا وصفت بواجب الوجود (قوله الواجب الوجود)
 أي الذي لم يسبقه عدم ولم يلحقه عدم وخرج بواجب الوجود \equiv كمن الوجود كالحوادث
 ومسخره كنسرين الباري ولو زاد المستحق لجميع المحامد لكان أنسب بالمقام الذي هو مقام
 جدواهما اختاروا هاتين الصفتين لأن الأولى تستلزم سائر صفات المألوف والثانية سائر صفات
 الكل لأنه لا يستحق جميع المحامد إلا من كان متصفا بذلك قدم الأولى لأنها من باب التخلية
 والثانية من باب التعلية (قوله صفتان مشبهتان) أي باسم الفاعل في العمل والصفة المشبهة
 هي المصوغة من فعل لازم أو ماضى حكمه للدلالة على الثبات والدوام دون الحدوث (قوله
 للمبالغة) أي المبالغة النحوية وهي الكثرة أي كثرة الرحمة \equiv كما وكيف لا البالية وهي
 أن أنسب للشيء زيادة على ما يستحقه لأنه لا يليق بالله سبحانه وتعالى والمراد بالمبالغة بالمادة أي
 الحروف لا بالصيغة لأنهم ما ليس من صيغ المبالغة المشهورة ورحيم وإن كان على وزن المكن
 يشترط في كون هذا الوزن صيغة مبالغة أن يعمل النصب بالفعل وأيضاً هو دال على الثبات
 والدوام دون الحدوث (قوله من رحم) علم أن الرحمة رقة القلب والميل النفساني المستحيل
 على الله لكونه كيفية نفسانية ولا نفس أي لا روح لله تعالى فهو ما يجازي من إطلاق اسم
 السبب على المسبب بأن يطلق ويراد الانعام والاحسان فيكون صفة فعل أو إرادته فيكون
 صفة ذات أو استعارة تمثيلية بأن يشبهه طله وهيته تعالى مع خلقه بحال ملك عطف ورفق على
 رعيته فعمهم معروفه وأحسانه ثم أطلق على حال الله اللفظ الدال على حال المشبه به وهو رحيم
 أو رحيم مراد به غاية ذلك التي هي فعل أو إرادته لا مصدره الذي هو انفعال والاول كوضع
 الخاتم على الشمعة والثاني كثرة الشمعة وقبولها للفعل والكيفية هي الأثر الحاصل من الفعل
 لا يقال الاستعارة التمثيلية خاصة بالركب ولفظ الرحمن أو الرحيم مفرد لا نأقول أن ذلك مجني
 على مذهب من لا يشترط في الهيئة المنتزعة من متعدد تعدد اللفظ الدال على ذلك المتعدد بل
 الشرط تعدد المعنى المنتزع منه وهو هنا الرقيق القلب العاطف على رعيته المذلول على ذلك
 بلفظ الرحمن أو الرحيم (قوله من رحم) أي من مصدره وهو الرحيم بضم الراء لا الرحمة لأنها
 مصدر من يبدو الاشتقاق يكون من الجرد وانما قلنا من مصدره بناء على الصحيح من أن الاشتقاق
 من المصادر قال في الخلاصة * وكونه أصلاً لهذين النصب * لا يقال رحم متعدد والصفة المشبهة
 لا تصاغ إلا من فعل لازم لأننا نقول ينزل ذلك منزلة اللازم بأن نقطع النظر عن مفعوله كقولك
 زيد يعطى ويضرب أي يفعل الاعطاء والضرب بقطع النظر عن معطى له ومضروب أو تنقله إلى
 باب فعل بالضم الذي لا يكون إلا لازماً فيقال رحم بضم الحاء (قوله الحمد لله) لم يأت بالعاطف لما
 بين الجملتين من كمال الاتصال وللإشارة إلى استقلال كل بإفادة الابتداء ولم يقتصر على البنية
 وإن كان فيها جهة تجميد لأن المبسمل لا يقال له حاء معرفاً واللام في الحمد يصح أن تكون
 الجنس وعليه صاحب الكشف أولاً متغراقاً وعليه الجمهور وأولاً هذا الخارج العلى أي

للذات الواجب الوجود
 والرحمن والرحيم صفتان
 مشبهتان بنيتا للمبالغة من
 رحم (الحمد لله)

(قوله واستعارة تمثيلية)
 لا ينبغي ما فيه من سوء
 الأدب ووجهه أن فيه
 إضافة الدال لله وزيادة
 النسبة على المشبه به
 والتأنيست العكس وفيه
 أيضاً عدم التركيب
 في التمثيلية ويجب أن
 إساءة الأدب مدفوعة لأن
 المقصد التقريب والتأنيست
 أغلبية وعدم التركيب
 على ما ذهب إليه السعد
 أو بعبارة التركيب بالنظر
 لمجموع الرحمن الرحيم
 وإضافة الدال معهوده
 في كتب الكلام انظر
 الأمير في حاشية الملوى

الحمد الذي حمد الله نفسه وحمد به أنبياءه وأوليائه واللام في الله يصح أن تكون للاختصاص أولاً استحقاقاً أولاً ملك وعلى كل فالعبارة دالة على اختصاص جميع الحمد بالله تعالى أما على الاستغراق فالمطابقة وهو ظاهر لأن المعنى كل فرد مستحق أو مختص بالله تعالى وأما على الجنس فبالالتزام إذا لمعنى جنس الحمد مختص بالله تعالى ويلزم من ذلك عدم ثبوت فرد منه لغيره إذ لو ثبت فرد منه لغيره لكان الجنس ثابتاً في ضمنه فلم يكن الجنس مستحقاً أو مختصاً بالله تعالى وأما على العهد فلا أن المعنى الحمد الذي حمد الله به نفسه وحمد به أنبياءه وأوليائه مختص بالله أو مستحق وهو العبرة بحمد من ذكر فافادة الاختصاص على هذا بطريق المبالغة والادعاء ويمنع على هذا التقدير كون لام الله املاً إذا الحمد القديم لا يتصف بذلك فالاحتمالات تسعة وأولها كون لام الحمد للجنس ولا ملام للاختصاص لأنه كدعوى الشيء وهو اختصاص الأفراد بينة وهي اختصاص الجنس على ما تقدم والجملة يحتمل أن تكون انشائية مفيدة لانشاء الحمد إذا القائل الحمد لله منشيئاً للشأن على الله تعالى لغة فليس المراد الانشاء الاصطلاحي المقابل للغير والمراد انشاء الثناء على الله بمضمون الجملة وهو اختصاص الحمد بالله واستحقاقه له لانشاء المضمون الذي هو نقص الاختصاص أو الاستحقاق لأنه ليس في قدرة العبد ومضمون الجملة هو المصدر المأخوذ من المحكوم به المضاف للمحكوم عليه كقيام زيد من قولك زيد قائم ويحتمل أن تكون خبرية زائدة ما ذكر لكن بطريق الأثر من لازم الاخبار عن الحمد بأنه مملوك أو مستحق لله وصفه بأنه مالك أو مستحق له وذلك جليل قطعاً فيكون الوصف به حمداً وما قيل من أنه لا بد في الحمد من الازعان لدلول الجملة والاخبار لا يستلزمه فلا يكون حمداً فرد ودلالة مبنى على اشتراط اعتقاد انصاف المحمود بالمحمود به باطنياً وهو ليس بشرط بل الشرط فصد التعظيم وإن لم يعتقه باطنياً وأيضاً لا وجه للفرق في عدم الاستلزام المذكور بين الانشاء والاخبار (قوله لغة) منصوب بنزع الخافض أو على الحال أو التقييد ومشله عرفاً وشرعاً واصطلاحاً ونحو ذلك (قوله باللسان) المراد به آلة النطق لا الجارحة المخصوصة فقط فلو نظمت يده مثلاً كرامة كان حمداً ولا يخرج الحمد اللغوي بذلك عن كون مورد خاصاً لتقييده بالآلة الناطقة بخلاف العرفي وخرج باللسان الحمد النفساني والثناء بالجنان والاركان بناء على أن الثناء هو الاتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقاً أما إذا بني على أنه الذي كثر بحسب أو الكلام الجليل فيكون ذكر اللسان لبيان الواقع (قوله على الجليل) على الله بل أي لاجل الجليل والمراد الجليل عند المحمود ولو في زعم العامة كقول الشاعر

نبت من الاعمال والوحويته * لهنت الدنيا بانك خالد

(قوله الاختباري) أي حقيقة أو حكماً فيشمل الحمد على صفات الله تعالى كالهالم والقدر فأنما في حكم الأفعال الاختيارية من حيث كونها ينشأ عنها ذلك وكذا الحمد على كرم زيد بمعنى الصفة القائمة به ولكن هذا لا يظهر في غير صفات التأثير كالسمع والبصر إلا أن يقال إن صفات الله تعالى ينشأ عنها ذلك في الجملة والاولى أن يقال إنها في حكم الأفعال الاختيارية من حيث عدم احتياج قيامها بالذات إلى ذات أخرى توجب لها ذلك بل ذاته تعالى كافية في قيام تلك الصفات بها ومقتضية له واحترز بذلك القيد عن المدح فإنه يعم الاختباري وغيره على الراجح

هولغة الثناء باللسان على
الجميل الاختباري

(قوله إذا الحمد القديم
لا يتصف بذلك) فيه أنه
حيث فسر الحمد المعهود
بما ذكره المحقق وهو
مجموع الحوادث والقديم
كان حادثاً لأن المركب من
القديم والحدث حادث أي
الهيئة الاجتماعية
الحاصلة منها أثبتت بعد
أن لم تكن كما أفاده الصبان
قد بر

على جهة التجليل ولا يكون
حقيقة الا (لله الفضل)
علينا

٢ (قوله عما كان على
جهة الامتزاج والضرية)
فيه ان هذا خارج بقوله
قبل على الجليل أى لاجله
لان ما كان للضرية
لا يكون الجميل الا ان
يقال لا يضر تعدد المخرج
أو يقال بعدم التنافي بين
الضرية وكون الباعث
هو الجليل اذ قد يثنى
الشخص على التعم عليه
لنعمته ويسخر به بمنا
فهذا الشئ لا يسمى جدا
لما احبته للضرية (قوله
او اعتقاده) هذا مبني
على ان الاعتقاد شرط
وقد مر خلافه تأمل شيخنا
باجوري (قوله سواء كان
باللسان أو غيره) كالاعتقاد
الاقبي فيكون كل من
الدال والمدلول عليه أمرا
قلبيا والاختلاف بينهما
بكون الاول اعتقاد
الاتصاف بالصفات العظيمة
والثاني اعتقاد العظمة
للذات لكن الدلالة
تتوقف على القرائن اذ
لا اطلاع لما على ماني
القلب والدال على اعتقاد
العظمة اعتقا الاتصاف
بالصفات العظيمة بواسطة
القرينة أفاده السجاعي
في بعض كتبه

تقول مدحت اللؤلؤة على حسن ادون مدحتها ومدحت زيد على رشاقة قد دون مدحتاته وقيل
باشترط الاختيارى فيه أيضا وقوله مدحت اللؤلؤة على حسن امولاد لا عبرة به ومدحت زيد
على رشاقة قد خطأ أو قول بدلالة على الافعال الاختيارية وعلى هذا فالتعديد بالاختيارى
لسان ماهية المدح لا الاختيار وقول الزمخشري في الكشف الجدل والمدح أخوان يحتمل أن
المراد به زادهما كما صرح به في القائق فيكون جاري على هذا القول ويحتمل أن المراد اخوان
في أن بينهما اشتقاكا كبيرا بان يشتركا في الحروف الاصول دون الترتيب ثم اعلم أن الاختيارى
قد في المحمود عليه أى لاجله وهو الوصف الباعث على الاتيان بالمدح والمحمود به وهو مدلول
الصيغة لانه قد يكون غير اختياري كقولك زيد رشيق القذا اذا كان الباعث لك على ذلك كرمه
وهما قد يختلفان ذاتا واعتبارا كهذا المثال وقد يتحدان ذاتا ويختلفان اعتبارا كقولك
زيد كريم وكان الحامل على الاتيان بذلك كرمه فالكرم من حيث كونه مدلول للصيغة محمود
به ومن حيث كونه باعثا على الاتيان به محمود عليه (قوله على جهة التجليل) على معنى مع
متعلقة بالنسبة واصفا جهة ما بعده ببيان واحترز بذلك عما كان على جهة الاستهزاء
والضرية ٣ بان يخالف جوارحه أو اعتقاده لسانه وهذا لا يقتضى أن المدح اللغوى يكون
بغير لسان لان اعتبار كل من فعل الختان والاركان انما هو من حيث ككون ذلك شرطا
لا شرطا فلا اشكال وزاد المصنف في غير هذا الكتاب سواء تعلق بالفضائل أم بالقواضل
والفضائل جمع فضيلة وهي المزية القاصرة والقواضل جمع قاضلة وهي المزية المتعدية هكذا
فرق بينهما واعترض بأنه ان نظر الى الملكات فتأسر في كل أولاد لثقتة مدي في كل فالاولى
الفرق بان الاول هو التي يتعقل انصاف الشخص به وان لم يتعد أثرها للغير كالعلم اذ يصح
انصاف الشخص به وان لم يعلم والثانية هي التي لا يتعقل انصاف بهما لا يتعدى أثرها للغير
كالكرم اذ لا يصح انصاف الشخص به الا اذا صدر منه اكرام للغير (قوله ولا يكون حقيقة)
أى في الحقيقة ونفس الامر الاتية أى مستحق له والحصر ظاهر على مذهب أهل السنة القائلين
بان الافعال مخلوقة لله تعالى وكذا على مذهب المعتزلة باعتبار أن الله تعالى هو المنزه عن القدرة على
الانفعال فالفعل وان جرى على يد المخلوق الا أنه في الحقيقة ونفس الامر لم يوجد الله فيستحق
المدح عليه وترك المصنف هنا تعريف الشكر وهو لغة فعل في عن تعظيم المنعم بسبب انعامه
على الشاكر أو غيره سواء كان باللسان أو غيره قال الشاعر

وما كان شكري واقيا بنو الكرم * والمكنى حاولت في الجهد مذهبها

أفادتهمكم النعماء متى ثلاثة * يدى ولساني والضهير المحجبا

فخوره أعم ومنه لغة أخص وهو النعمة والجد اصطلاحا هو الشكر لغة بأبدال الشاكر بالحامد
فبينهما التساوى وأما الشكر اصطلاحا فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من سمع وغيره
الى ما خلق لاجله من الطاعات والمدح لغة الشاكر باللسان على الجليل مطاوعا أى سواء كان اختياريا
أو لا واصطلاحا ما يدل على اختصاص الممدوح بنوع من الفضائل أو القواضل (قوله
المتفضل) أى المحسن البنا فضلا منه لا وجوب عليه فقه رد على المعتزلة (قوله علينا) أى
معاشر الخلق في قوله نعمه تغليب لان الكافر مرزوق لا نمنم عليه أو المؤمن فقط أخذنا

من المقام فلا تغليب في النعمة ولا ينافي هذا قوله المرشد الخ لانه كلام مستقل ولان التحرير باعتبار نفعه نعمة عامة لجميع المؤمنين أدر أن النون في عليه العظمة أي على أخذنا من قوله المرشد الخ أتقى بهم الاظهار لمزومها الذي هو تعظيم الله بتأهله لا يعلم وذلك نعمة فيكون عاملا بقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وكل من علينا وبنعمه صلة المتفضل (قوله بنعمه) بكسر النون بمعنى انعامه واحسانه والباء حيث دللت صور لان المتفضل هو الاحسان الذي هو تعلق القسرة بالشئ المحسن به وعلى هذا فلم يترخص النعم به ايها المقصور للعبارة عن الاحاطة به وللتلاية واهم اختصاصه بشئ دون آخر وتذهب نفس السامع كل مذهب يمكن وانما جدد على الانعام أي في مقابلته لا مطلقا لان الاول واجب أي يثاب عليه فواب الواجب لأن من تركه لفظا يأنه والثاني مندوب أي أن من أتى به لافي مقابلة شئ يثاب عليه فواب المندوب وقد تقدم ذلك ويحتمل أن النعم باقية على حقيقة تها والباء صلة المتفضل كما تقدم فقيه تعرض للنعم به (قوله الوهاب) صيغة مبالغة أي كثيرا العطاء وقولهم ان المبالغة لا تكون الا في صفات تقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزهة عن ذلك ظاهر في صفات الذات ون صفات الافعال لكثرة المعانيات ولما كان لا يلزم من التفضل كثرة الاعطاء أردفه به والهبة لغة اعطاء الشئ مالا كان أو غيره وفي اتدانه بصيغة المبالغة اشارة الى انه تعالى واهب في الدارين وانه لا يقدر احد على هبة مثل هبته وأنهم ليست لغرض (قوله لها) متعلق بالوهاب (قوله المرشد) قال المتأري تتبع الكتب فلم أجدهم أسماءه تعالى المرشد بل الوارد في أسمائه الحسنى الرشيد اه بالمعنى ويجاب بأنه جار على طريقة الغزالي المكتفي بورد المائدة وكذا قوله المتفضل (قوله تحرير تنقيح الباب) التحرير في كلامه بالمعنى المصدر أي التهذيب بخلاف تنقيح الباب فانه بالمعنى العلي (قوله وغيره) اشار به الى أن في المتن اكتفاء وانما اقتصر على ماد كرم مراعاة للسجع (قوله وابتدأت بالبسملة الخ) بعد أن تكلم على مفردات هذين التركيبين نزع يتكلم على جملة ما فاشار الى ثلاثة أمثلة الاول لم ابتدأت بهما لا بغيرهما من سبحانه الله مثلا الثاني لم جعلت بينهما ولم تقتصر على أحدهما الثالث لم قدمت البسملة على الجذلة ولم تعكس فقوله جعابين الابتداء من أي الحقيقي والاضافي يفتح الدعوى الثانية أي الجمع بينهما وقوله اقتداء بالكتاب يفتح الدعوى الثالث وقوله وعلا بجبر الخ يفتح الدعوى الاولى أيضا وهو كالتعليق لقوله جعابين الابتداء من الخ أي وانما جعلت بينهما علا الخ وذكر الدعوى الثالث مرتبة في شرح المنهج فليست الادلة كلها جوابا عن قوله ثم بالجذلة كما يوهمه ظاهر كلامه حتى يرد أن قوله وعلا الخ لا ينتج الترتيب المستفاد من ثم وأن الاولى التعبير بالواو (قوله بالبسملة ثم بالجذلة) أي بدلولهما ومسماهما وهو بسم الله الخ اذ هو لم يتدنى بهذين اللفظين أو يقال ان كل حكم ورد على اسم فهو وارد على مدلوله الا لقرينة أو التقدير عما اختصت منه وعلم النعت سماعي كالطبيعة والحوقة والطلبة من أطال الله بقاءك ومنه الكلمات المنسوبة لسيدنا علي كرم الله وجهه وهي والله ما تر بعلي قط ولا تسب سبكت قط ولا تسر ولقمت قط ولا تعمق عدت قط أي ما شربت اللبن يوم الاربعاء ولا أكلت السمك يوم السبت اللهم عن ذلك طبا ولا لبست السروال قائما محافضة على ستر العورة ولا نعمت قاعدا لأن ذلك يؤدي الى

بنعمه (الوهاب) لها
(المرشد) تحرير تنقيح
الابواب (ولغيره وابتدأت
بالبسملة ثم بالجذلة

(قوله وكذا قوله المتفضل)
اظهر ورود المادة فيه الا
أن يقال ورد الوصف بدو
الفضل العظيم

جمعاً بين الابتداءين
الابتداء الحقيقي والابتداء
الاضافي واقتداء الكتاب
العزیز وعلا بخبر كل امر
ذی بال لا یبدأ فیہ بسم الله

٢٠ (قوله بخلاف الاضافي)
أي النسي أي فهو ما تقدم
أمام المقصود سواء سبقه
شيء أم لا فهو أعم لكن
في حالة عدم سبق لا معنى
لكونه اضافياً للمقود من
وجه التسمية بل هو
حقيقي فقط كما في حاشية
عبد السلام للشيخ الأمير
فيتميز في الاضافي
بـ بوقيته بشيء حتى
يكون اضافياً فهما
متباينان تبايناً كلياً خلافاً
لما في المحكي حيث سلم أن
في البسملة الابتداء من ثم أن
الحامل على جعل الابتداء
قسمين دفع التعارض بين
حديثي البسملة والحركة
فيجعل الأول على الحقيقي
والثاني على الاضافي بقرينة
ورودهما على هذا الترتيب
في الكتاب العزیز ودفعه
بعضهم ولعله عبد الحكيم
يجعل الباء في بسم الله الخ
وفي الحمد لله للملابسة
لاصله لا بدأ بتأويل يبدأ
بابتداء أي بكل أمر
لا يبتداء وبشرع فيه حالة
كون ذلك الأمر ملتبساً
بالبسملة أو الحمدلة فهو الخ
أي فاذا ابتدى فيه وهو
ملتبس بذلك فليس

تحيين العمة والمساب خلافه (قوله الابتداء الحقيقي الخ) المبتدأ به ابتداء حقيقياً هو الذي
تقدم أمام المقصود ولم يبق شيء بخلاف الاضافي ٢ لا يقال البسملة فيها الابتداء أن فيستغنى
بها عن الحمدلة لا نأقول الاضافي فيها حاصل غير مقصود كقولك علامة اسمية يزيد دخول حرف
الجزمع أن فيه التنوين والكسرة وهذا البعث هو الذي وبى عليه الشيخ عبد الفاهر في دلائل
الاعجاز كما نقله السعد عنه وهو أنه يفرق بين كون الشيء مقصوداً من الشيء وكونه حاصل منه
غير مقصود (قوله واقتداء) عبر في جانب الكتاب بالاقتداء وفي جانب الخبر بالعمل لأن الأول
ليس فيه أمر بخلاف الثاني فإن فيه ذلك بطريق اللزوم اذ يلزم من قوله كل أمر ذی بال الخ
طلب البسملة بذلك فكأنه قال ابتداءوا الاقتداء بمعناه الاتباع في الفعل استعملنا ما من غير أن
يؤمر به والعمل هو الاتباع عند الأمر (قوله بخبر) أي بروايته خبر والمراد بالرواية المروية
لا انصهر في تأوله الشورى من أنه لا يصح ذلك التقدير بمعنى على أن المراد بالرواية ما ذكره وخبر
مضاف للجملة بعده اضافة للبيان وهي اضافة الأعم إلى الأخص أو بالتنوين وما بعده بدل ولفظ
كل بارفع على كل حال بالابتداء وذی بال حصة أولى لا مراً ولا يبدأ الخ صفة ثانية له وجله فهو أقطع
خبر وقرن بالقاء لما في المبتدأ من العموم والبال يطلق بمعنى الشأن أي أمر شريف مهم به شرعاً
خرج محقرات الأمور كالقيام والقعود فلا يطلب الابتداء فيها بسم الله تعظيماً لاسمه تعالى
حيث لا يوثق به إلا في الأمور العظيمة وتسهل على العبد حيث لم يطلب منهم الإتيان بالبسملة
في كل أمر فني التقييد بذلك فائدتان وحذف بعض أوصاف الأمور وهي كونه مقصوداً
لذا أنه ليس محرماً ولا مكروهاً ولا ذكراً محضاً ولا جعل الشارع له مبدأ يخرج ما ليس مقصوداً
لذا أنه بان كان وسيلة لغيره ٣ كالبسملة والحمدلة فلا يطلب الايمان فيهما بمثلها ما والا لا يدي إلى
التسلسل فلا يرد أنهما من الأمور وذوات البال فيطلب الايمان فيهما بمثلها ما وهكذا في وذی
إلى ما ذكره ويحجب عن ذلك أيضاً بأنهما كما يحصلان البركة لغيرهما أو عنان نقصه يحصلان
البركة لأنفسهما كالاشارة من الأربعين تركي نفسها وغيرها وهذا أولى لما في الجواب الأول من
سواء الأدب وخرج المحرم والمكروه فصر على القول وتكرره على الثاني على معقدهم وقيل
تحرم عليهما وخرج الأذكار المحضة كالتمجيد والتكبير فلا يطلب لهما التسمية واحترز بالحضة عن
القرآن فإنه ليس ذكراً محضاً الاشارة على أحكام فطلب له التسمية ونخرج ما جعل الشارع له
مبدأ كالبسملة فان ابتداءها التكبير ويطلق البال على القلب كأن الأمر لشرفه وعظم قدره
ملك قلب صاحبه لاشتغاله به فاضيف لها وشبه الأمر المهم به شرعاً بأن ذی قلب واثبات
البال بمعنى القلب لتخمين (قوله لا يبدأ فيه) أي بسببه على حد دخلت امرأة النار في هرة أي
بسم الله أو عدم البسملة بسببه صادق بما اذا تركت البسملة رأساً أو بما اذا أتى بها لا بسبب هذا
الأمر كأن سافر وأكل وأقرب بالبسملة فاصداً لا كل دون السفر فلا تحصل البركة في السفر
وبالعكس فخطوط ذلك صورتان ومفهومة أنه لو أتى بها فاصداً ذلك الأمر فإنه يكون كاملاً
(قوله بسم الله) فيه ادخال حرف الجر على مثله وهو لا يجوز والجواب أن الباء الثانية نزلت
منزلة للجزء من السكامة لشد الحاجة اللازمة وأدخلت عليها الباء الخافضة وأن المراد بسم الله هذا
اللفظ فهو لسم حكواو الباء داخله عليه بخلاف قول الشاعر • ولا لاهم لبداء • فإنه

كذلك فالامر

ذو البال هو ماء د ا
البسطة والمدة بل هما
وسلمان فيه بخلافه على
ما لوقاه من تقسيم الابتداء
فانه شامل لهما فهما من
جملته واعتراض الاول بان
وجه التسمية موجود فانه
يقال انه تقدم بانسبة
للمقصود وصاحبه شيء
آخر وعدم سبقته شيء

فبينهما العموم والخصوص
المطلوب وهو الحق كما افاده
الصبيان واعتراض الثاني
بان الطرف عليه مستقر
حال والاصل في الحال أن
تكون مقارنة ويستحيل
المنطق بشيئين معا فان
قبل المقارنة في كل شيء
بحسبه فعداها في الانداز
التعاقب ورد أنها حينئذ
لا تصدق الا على الملاصق
لا على ما تقدمه أيضا
وأجاب الصبيان بان معناها
هنا عدم التناخي =

الرحمن الرحيم فهو أقطع
وفي رواية بالجيد لله رواء
أوداد وغيره وحسنه
ابن الصلاح وغيره وقد
بسطت الكلام في غير
هذا الكتاب على الحمد
 والمدح والشكر والنسبة
بينهما (والصلاة) وهي
من الله رحمة ومن الملائكة
استغفار ومن الآدميين
تضرع ودعاء

ينبغي فيه زيادة اللام لاستعماله في معناه فاقاله الشوري من أن ما هنا مثل ذلك فيه نظر
(قوله فهو أقطع) فيه الوجهان - فيما حذقت منه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا من أنه على
التشبيه البليغ أو الال - معارة والمختار منهما لا قول وعلى الثاني فالمشبه مطلق أمر ناقص
والامر الذي لم يبدأ فيه بيسم الله فرد من أفراد (قوله وحسنه) أي ذكره مستوفيا لشرائط
الحسن أو نقل تحسينه فلا يرد أن كلاما من التحسين والتصحيف والتضعيف لا يمكن في زمانه (قوله
في غير هذا الكتاب) كتن البسطة له وحاصل النسب خمسة عشر لان كلاما من الحمد والشكر
 والمدح له معنى لغوي ومعنى شرعي فالجمله سبعة فتأخذ الاول مع الخمسة والثاني مع الاربعة
 والثالث مع الثلاثة والرابع مع الاثنين والخامس مع الاخير يحصل ما ذكره وقد نظم الشيخ على
الاجهوري سبعة منها في قوله

اذ انسب بالحمد والشكر رمتها * بوجه له عقل اللبيب يواف
فشكر لذي عرف أخص جميعها * وفي لغة للحمد عرفا يرادف
عموم لوجه في سواهن نسبة * فذي نسب ست لمن هو عارف

(قوله والصلاة) اسم مصدر لصلى ومصدره التصلية ولم يذكره لانه لم يسمع معنى الدعاء بخير بل
معنى العذاب قال تعالى وتصلية بحيم فلوز كره لا وهم ذلك والصلاة مبتداء والسلام عطف
عليه وعلى سيدنا خبر عنهما أي كائنان على سيدنا وليس ذلك من باب التنازع لانه لا يكون
في المصادر لانها جامدة وكذلك أسماء المصادر كالصلاة والسلام والتنازع لا يكون الا في
المشتق على الصحيح بناء على أن المراد بالمشابهة في قولهم يقع التنازع في الفعل وشبهه المشابهة
في الاشتقاق وبعضهم قال المراد بالمشابهة في ضمن الحدث وعليه فيجوز التنازع فيما ذكر
ولانه يلزم على ذلك تقدير خبر لكل منهما لان الظرف حينئذ لقولنا كرهامه ولا يصلح أن يجعل
خبرا الا المستقر المحذوف عامله والاصل عدم التقدير (قوله وهي من الله) هذا معنى لغوي
وشرعي ولهذا قال في شرح المنهج هي لغة ما مر أول الكتاب وذكر أوله هذا المعنى ولها معنى
لغوي فقط وهو الدعاء بخير أو مطلقا ومعنى شرعي فقط وهو أقوال وأفعال الخ وظاهر قوله
وهي من الله درجة الخ انها من قبيل المشترك اللفظي وهو ما تعدد وضعه ومعناه كمين وقرة
والاولى كافي المعنى ان تكون من قبيل المشترك المعنوي بأن تكون موضوعا بوضع واحد
لمعنى واحد وهو العطف بالفتح أي الاحسان وذلك يختلف باختلاف ما يضاف اليه فهو بالنسبة
لله درجة وللملائكة استغفار وللآدمي تضرع ودعاء فهذه الثلاثة أفراد له وانما كان هذا
أولى لان الأصل عدم تعدد الوضع اللازم على الاشتراك اللفظي ولانه يلزم عليه استعمال
المشترك في معانيه وقد منع الجمهور وان يجوز ما مانا الشافعي (قوله درجة) أي مقرونة
بتمهظيم ولذا عطفت الرحمة عليها عطف عام على خاص في قوله تعالى أولئك عليهم صلوات من
ربهم ودرجة ويكره الدعاء صلى الله عليه وسلم بالدرجة في غير الوارد (قوله استغفار) أي طلب
المغفرة وان لم يكن لفظ اغفر كلفظ ارحم واعف (قوله ومن الآدميين) الاولى ومن غيرهما
لشمولة الجن والحيوانات وأما الجادات فورد أنها صلت عليه ولم يرد أنها صلت عليه صلى الله
عليه وسلم (قوله ودعاء) من عطف العام على الخاص لان التضرع دعاء مع اتياله وخضوع

وما قاله الشوبري من انه عطف خاص سبق قلم وان أمكن تصحيحه بجمل التضرع على التذلل
مطابقة للدعاء على السؤال مع التذلل فان قيل هل الافضل صلاة الادميين على النبي صلى
الله عليه وسلم أو صلاة الملائكة عليه قلنا الافضل صلاة الادميين بدليل ما قاله ابن حجر من ان
طاعات البشر أكل من طاعات الملائكة لان الله كفهم مع وجود صوارف عنها فاعلمهم وفعل
الشيء مع مشقة ووجود صوارف أبلغ من فعله مع عدم ذلك أي فلا امتحان فيه بوجه (قوله
بمعنى التسليم) أشار الى أن السلام هنا اسم مصدر بمعنى المصدر وليس اسما من أسمائه تعالى
كما توهم والتسليم هو النخبة بالسلام أي السلامة من كل مكر وهوالامن منه ومن سلم الله عليه
فقد سلم من الآفات ولم يأت بالمصدر المناسبة الصلاة وجع بين الصلاة والسلام لكرهه أفراد
أحدهما عن الآخر لفظا أو خطأ خلافا لما قاله خضر ولو اتحد المجلس أو الكتاب مع الطول
خلافا لظاهر كلامه أيضا في ذلك فلا يخرج عن الكراهة الا اذا جع بينهما عرفا لفظا وخطا فان
أقبح ما لفظا فقط اتقت الكراهة اللفظية وبقيت الخطيئة وبالعكس وكراهة الأفراد خاصة
بنينا وقيل جارية في غير بنينا أيضا لأنها في حقهم أخف (قوله على سيدنا) قدم سيدنا مع ان
أصل الصفة الجريان على الموصوف للاشارة الى استقلالها بنفسها حتى صارت كأنها المستقل
نثبوت سيادته بالاجماع في تقديمه دلالة على علميته في السيادة ولا يشك على الاستقلال
اعراب محمد بدلا والمبدل منه في نية الطرح لانه ليس المراد اطراحه واهداره من جهة المعنى
بل المراد انه في نية الطرح بالنسبة لعمل العامل لان الثاني هو المقصود بالنسبة لعمل العامل
ففيه والاضافة فيه لتعريف العهد الخارجي العلي أي سيد الخلق المعهود وعنده أهل الملة
والسيد يطلق على المتولى للسلطان وأي الجماعة الكثيرة ونسب اليهم فيقال سيد القوم ولا
يقال سيد القرص مثلا ولما كان من شأن المتولى لذلك أن يكون مهذب النفس كما يدل له آية
ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولي قبل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد وان لم
يتول ذلك وعلى الذي يفوق قومه ويشرف عليهم وعلى الخليم الذي لا يستغفره الغضب وعلى
الكريم وعلى المالك وأصله سيد واجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالكون قلبت الواو
ياء وأدغمت في الياء والدليل على سيادته عليه الصلاة والسلام الاجماع وغيره من الأدلة مناقش
فيه وشذ الزنجشري في تفضيل جبريل عليه قال بعضهم ولولا أنه تاب لكان حقيقا بالعذاب
وفي كلام المصنف استعمال السيد في غير الله وفي المسئلة ثلاثة أقوال الاول جواز اطلاقه
على الله وعلى غيره الثاني ويعزى للإمام مالك انه لا يطلق عليه تعالى الثالث لا يطلق الا عليه
تعالى اقول صلى الله عليه وسلم انما السيد الله تعالى قال له يا سيدنا وهذا امر دونه وله تعالى وسيدا
وصورا والياء سيدنا وهذا حديث أنا سيد ولد آدم وحديث قوموا الى سيدكم وأما الحديث
السابق فمعمول على ان المراد انما السيد الحقيقي الذي يستحق السيادة باطلاق فالعنى لا يتناولوا
يا سيدنا معقدين أي أنا السيد الحقيقي (قوله محمد) بدل من سيدنا أو عطف بيان عليه وهو علم
منقول من اسم من عول الفعل المضعف أي المكرر العين ميم به نبينا تفاؤلا بأنه **محمد**
الطلق له وقد استنبط بعضهم من الاسم المذكور عدة الرسل وهم ثلثمائة وأربعة عشر فقال فيه
ثلاث ميجات واذا بسطت كلامها قلت ميم وعدتها بحسب الجمل الكبير تسعون حصل من

فبصدق على الملائكة
وما تقدمه حيث لم يتراخ
انه مقارن وملا بس لما
بعد غاية ما في هذا الاحتمال
انه مخالف لظاهر من
صكون الياء له ليدأ
ويقتضى انه يخرج عن
العهد بذكرهما قبل
المقصود بالذات وان سبقه
شيء آخر اه أفاده
الصيان في رسالته على
البسلة بزيادة

٣ (قوله وسيلة لغيره) يرد
على هذا الوضوء والغسل
فانهم ما وسيلتان للصلاة مع
ان البسلة مطلوبة فيهما
٤ (قوله فورد أنها سلمت
عليه ولم يرد الخ) أي
ولا مانع من ذلك

(والسلام) بمعنى التسليم
(على) سيدنا محمد

الثلاث مئتان وسبعون واذا بسطت الحام والذال قلت دال بضمه ستة وثلاثين وحبلا همز
بتسعة فالجملة ما ذكر واستنبط بعضهم منه عدة الانبياء وهم امة الف وأربعة وعشرون ألفا
فقال طريق ذلك ان تضرب بعدده بالجل الصغير وهو عشرون لان المئين بمائة والحاء بمائة
والذال بأربعة في نفسه يكون الخارج أربع مائة تضرب في كامل عقود المرسلين وهم ثلثمائة
وعشرة فالخارج ما ذكر اه ولا يخفى ما في ذلك من البعد وأيضا فقد تقدم أن عدة الرسل ثلثمائة
وأربعة عشر فلا يتأتى ما ذكره الا باسقاط ما فوق العقد كما ذكره (قوله نبينا) اختار ذلك على
الرسول لانه اذا استحق الدعاء له بسبب اضافته بوصف النبوة فهو وصف الرسالة أولى وأشرف
بمعنى أفضل والانام يطلق على جميع الخلق في شمل الجادات وعلى كل ذي روح
من الحيوانات وعلى الجن والانس وعلى الانس فقط وله أربعة معان وكل واحد اخص مما قبله
(قوله وعلى آله) عطف على الجار والمجرور لا على المجرور فقط بدليل اعادته على وانما اعادها لان
الصلاة عليهم مطلوبة بالنص ولم يعمد مع الصحابة لان الصلاة عنهم مطلوبة بالناس على
الآل وأيضا في اعادته على رد على الشيعة وهي مجردة عن المضرة كقوله تعالى فتوكل على الله
فلا يرذلن الصلاة بمعنى الدعاء وهو مع على للمضرة على أنه قد يمكن الفرق بين صلى عليه ودعا
عليه والآل اسم جمع لا واحد له من لفظه هذا وانما ثبت الصلاة والسلام بعد البسملة في صدور
الكتب والرسائل حدث في زمن ولا يهني هاشم ثم مضى العمل على اعتباره ومن العلماء من
يختتم بها الكتاب أيضا (قوله وهم مؤمنوا الخ) في كل من مؤمن وبنى تغليب فالمراد ما يشمل
المؤمنات من بنات هاشم فالآل يشمل الذكور والاناث وهذا التفسير لا دل في مقام الزكاة
والانساب مقام الدعاء تنسبهم بكل مؤمن ولو عاصبا (قوله وصحبه) عطف مغاير على تفسير
الشارح لا دل لان بينهم ما عليه عموما وخصوصا من وجه فهم امتبايان قبايا جزئية وانما
عطفه على ما قبله لتشمل الصلاة الصحب الذين ليسوا بالآل ومن عطف الخاص على التفسير الثاني
المقدم وانما نص عليهم بالخصوص لشرفهم واحدا بجماعتهم من زيد الدعاء بكثرة تعالىهم الشرائع
والشعائر انما عن النبي صلى الله عليه وسلم فدعا لهم مرتين بالعموم والخصوص (قوله اسم جمع
لصاحبه) أى على مذهب سيبويه لان فعلا لا يكون جمعا لقال قيلاسا مارد اخلا فالأخفش
وشرح بالاضافة في المفرد لتصريح بها في اسم جمع اه اذا الغرض هنا صاحب مخصوص وهو
الصحابي كما أشار الى ذلك الشارح بقوله بمعنى الصحابي واسم الجمع ما دل على مجموع
الا حاد دلالة المركب على جملة أجزائه والجمع ما دل على افراده دلالة تكرار الواحد بالعطف
والكلام على اسم الجنس وغيره مشهور (قوله بمعنى الصحابي) أى لانه في من طالت عشرته
معك (قوله من اجتمع) في تعبيره باجتماع اشعار باشتراط التميز بين اللقاء والصحيح انه لا يشترط
المراد بالاجتماع الاجتماع المتعارف بان يكون بالابدان في عالم الدنيا فيخرج اجتماع الملائكة
والانبياء امه له الاميراء في السما أو بين السما والارض ورؤيته في المنام أو اليقظة بعد
موته أو نحو ذلك أما من اجتمع به من الملائكة أو الانبياء في الارض فهو صحابي قال سم ولوراه
من كوة في جدار بيتهم فينبغي انه اجتماع أو في حكمه ان خاطبه مع رؤيته فليراجع انتهى
والظاهر انه لا يشترط الخطاب وشملت من الانس والجن والملائكة على القول بأنه مرسل اليهم

نبينا (أشرف الانام) أى
الخلق (وعلى آله) وهم
مؤمنون هاشم وبنى
المطلب (وصحبه) هو عند
سبويه اسم جمع لصاحبه
بمعنى الصحابي وهو من
اجتمع

قوله دلالة المركب
الصواب المنرد اه صحبه

قال الزبدي وهو الأصح ومقدم وخلافه وتعبيره باجتماع أولى من تعبير غيره برأى لأن الرؤية لا تشترط (قوله مؤمننا بنينا) أما من اجتمع بالانبياء قبله فيقال لهم حواريون والمراد اجتماع به بعد البعثة أي الرسالة على الصحيح يخرج من اجتماعه بين النبوة والرسالة فلا يسمى صحابيا واعتراض على التعريف المذكور بأنه غير مانع أصدقه على من مات مرتد صاع أنه لا يسمى صحابيا وأجيب بأنه كان يسمى قبل الرد وذلك كاف في صحة التعريف ومن زاد فيه ومات مسلما لاخراج ما ذكر أراد تعريف من يسمى صحابيا به موته (قوله السادة) جمع - أشد بمعنى السيد قبا - أو جمع - سيد على غير قياس فتقول بعضهم إن سادة شاذ لأنه إن جعل جمع السيد والكرام ضد اللثام جمع كريم يطابق على النقيض والعزير والخياري والحواد (قوله صفتان لمن ذكر) أي لآل والأصحاب (قوله وبعد) نفى قبل ظرف غائى زمانى كثيرا مكاني قليلا ويصح هنا إرادة كل لأنه زمانى باعتبار التكامل ومكاني باعتبار الرسم أي المكان الذي رسم فيه ما قبلها غير المكان الذي رسم فيه ما بعدها وهو مبني على الضم ملذف المضاف اليه ونية معناه وانما ثبت لا انتقالها إلى ما نضاف إليه فأشبهت الحرف في الافتقار وقيل أشبهها بأحرف الجواب كنعم وبلى في الاستغناء عنها ما بعدها وهذا هو الصحيح وحركت أشعارا بان لها أصلا في الأعراب أو تخلفا من التقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة جبراً لما قامت في حالة الأعراب بأقوى الحركات وهو الضم أو ليكمل لها الحركات الثلاث (قوله للانتقال) أي عند الانتقال أو لاجله فليست موضوعة لذلك كما توهمه العبارة اذهى موضوعة للزمان أو المكان كما تقدم ويؤخذ من تعبيره بالانتقال أنها لا تقع أول الكلام ومن قوله إلى آخر أنها لا تقع في آخره فلا تقع أول كلام ولا آخره ولا بين كلامين متساويين بل لا بد أن يكونا متغايرين بينهما أنواع مناسبة كما هنا لأن ما قبلها مقيد للتصنيف وما بعدها البيان سببه وتسمى عند البيانين اقتضايا ما مشوباً بتخصيص والاسلوب في اللغة الفن أو الكلام على غلط واحد (قوله وأصلها) أي كلمة وبعد أي الأصل الثاني والأول مهما يكن ولكن أما بعده في الواردة في السنة (قوله بدليل لزوم الفاء) الإضافة للبيان أي الدليل على كون وبعد أصلها ما ذكره لزوم الفاء الخ إذا لم تقع الفاء في خبر مبتدأ عام أو في جواب شرط وليس هنا مبتدأ فتعين الثاني ومن المعلوم أن الواو ليست من أدوات الشرط فتعين أن أصلها أما بعد (قوله في خبرها) أي قرب خبرها والخبر الثاني مكانه وهو لا يقبل غيره والمراد بالخبر هنا الكلام الواقعة فيه فهو مكان اعتباري (قوله غالباً) أي في أكثر المواضع أي أن أكثر المواضع التي تقع فيها ما تلزمها الفاء وبعضها لا تلزم فيه الفاء كقوله عليه السلام أما بعد ما بال رجال الخ قال في الخلاصة وحذف ذى الفاعل في ثمر البيت فليس المراد اللزوم في كل صورة بل في صورة الغلبة فلا منافاة بين اللزوم والغلبة لا يقال صور غير الغلبة مهمة فكل صورة يحتمل أن تكون من ذلك فلا يوجد لزوم لأننا نقول لا تلزم إلا بهام بل هي مضبوطة بما سمع فتكون صور الغلبة مضبوطة بما لم يسمع أو يجاب عن المناقاة السابقة بأن المراد بالزوم الوقوع أي بدليل هو وقوع الفاء في خبرها غالباً (قوله لتضمن) علة لم حذف تقديره وانما وقعت الفاء بعدها لتضمن معنى الشرط أي فعل الشرط بمعنى - أولها محله أو الإضافة للبيان أي معنى هو الشرط أي التعليق بمعنى أفادتم له ولا يصح أن يكون

قوله بين النبوة والخ وفي نسخة قبل النبوة الخ ولكل منهما ما وجهه اه معجزة

مؤمننا بنينا محمد صلى الله عليه وسلم (السادة الكرام) صفتان لمن ذكر (وبعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر وأصلها أما بعد بدليل لزوم الفاء في خبرها غالباً لتضمن أما معنى الشرط

المقدر وانما لم يمت لان ما ذكر لا ينتج لزوم بل مجرد الوقوع فان أريد بالزوم الوقوع صح ذلك
التقدير وكذا ان زوى ضعفها مع تضعفها ما ذكرنا هو مستطوف في كتب العربية من أن علة
لزوم الفاء بعدها دون غيرها من أدوات الشرط مع أنها لا تلزم الا اذا لم يصلح الجواب لمباشرة
أداة الشرط بأن كان من المواضع السبعة المنظومة في قوله

اسمية طلبية ويجامد * ويجاولن وبقد وبالتهنيس

لان دلالتها على ان شرط بطريق النياية من مهمما يكن فلما ضعفت احتاجوا للزوم الفاء لتدل
على الشرطية فالعلة برواها لم يمت الفاء بعدها لتضعفها ما ذكرنا مع ضعفها النياية اعماد ذكر
(قوله) والاصل مهمما يكن من شئ الخ قبل ان يكن تامة وشئ فاعلمها ورد يلزم خاؤه خبرا مبتدأ
من عائد وزيادة من في الاثبات وان أجيب عن الثاني بأنها زائدة في شبهه النقي وهو الشرط
فالاولى أن تكون تامة واسمها ضمير مستتر راجع لمهمما ومن شئ بيان لمهمما وبه استدل على
اسميتها وخبرها محذوف تقديره موجودا مثلا ولا يرد على هذا أن البيان لا بد أن يكون معينا
مبيناً للجنس معين لاننا نقول المقصود ههنا من البيان التعميم ودفع توهم ارادة نوع بجوه ومعه
ومهمما مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة في جوابه فحين تضعفت
أمام معنى المبتدأ والشرط لزمها ما لزمها وهو الفاء والاسمية اقامة للزوم وهو الفاء والاسمية
مقام الزوم وهو مهمما ويكن وابقاء لآثره في الجملة لكن لما تعذر قيام الاسمية بأما لكونها حرفا
أصقوها للاسم أى أو عووها قبله بالافاضل ولا يرد على ذلك قوله تعالى فاما ان كان من المقربين
لان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاصق لا ما تقديره او قولنا في الجملة يصح أن يرجع لقولنا مقام
الزوم وذلك لان الفاء وان قامت مقام الشرط وهو ما قبل الجزاء الا ان لم يثبت في موضعه
حقيقة لان موضعه حقيقة ما قبل الظرف على القول بأنه من معمولات الجزاء والاسمية بمعنى
اصوق الاسم لم تنفع في موضع المبتدأ اذ موضعه حقيقة موضع أما لانها ثابت عنده ويصح
ان يرجع لة ولنا وابقاء لآثره وذلك لان آثار المبتدأ أى علاماته كثيرة من الاسمية والخبر والحل
بينهم فالصوق الاسم منزلة وجود آثاره في الجملة وكذا علامات الشرط كشيرة من الشرط أى
التعليق والفاء والجزاء فلزوم الفاء ابقاء لها في الجملة وبعد محتمل أن تكون من معمولات
الشرط فالعامل فيها ما عدا سببويه أو الفعل نفسه عند غيره والتقدير مهمما يكن من شئ بعد
البسالة فاقول الخ وأن تكون من معمولات الجزاء فالعامل فيها مقدر بعد الفاء أى مهمما
يكن من شئ فاقول بعد الخ ووجود شئ في الدنيا محقق والمعلق على الحق محقق وان كان الاول
أولى من جهة أن المعلق عليه يكون في حيز البسالة فتعنه البركة كالمعلق والمعروف بناؤها على
الضم وروى تنوينها منصوبة لعدم الاضافة لفظا وتقدير او فتحها بالانوين على تقدير انظر
المضاف اليه وروى رفعها مع التنوين على انها فاعل بالفعل المحذوف أى مهمما يكن أى يوجد
بعد وهذا وجه خامس فائد على الاربعة المشهورة ذكره الرملي واختلف في أول من نطق بها على
ثباتية أقوال نظم بعضهم خمسة منها في قوله

جرى الخلف أما بعد من كان بادنا * به اخس أقوال وداود أقرب
وكانت له فصل الخطاب وبعده * نفس فيجب ان فكعب فيعرب

والاصل مهمما يكن من
شئ بعد البسالة والجملة
والصلاة والسلام على من
ذكر

(قوله على القول بأنه من
معمولات الجزاء) أما على
أنه من معمولات الشرط
فالفاء في موضع الشرط
حقيقة اذ يصرف عن عاها
حينئذ انما قبل الجزاء
بجملتها على الاول فانه
تقدمها بعض معمولات
الجزاء فتقدير شئنا
الدمهوجى حفظه الله تعالى

وقيل أول من نطق به يعقوب وقيل أيوب وقيل آدم وهو أضعفها وجمع بين تلك الأقوال بأن
 المراد الأولية بالنسبة للقبائل أي أولية كل بالنسبة لقبيلته فلا تعارض (قوله فهذا) لاشارة
 للالفاظ المرتبة المستحضرة في الذهن سواء كان وضع الخطبة قبل التصنيف أو بعده اذ
 لا حضور لتلك الالفاظ والمعاني في الخارج على وجه الترتيب والتعقيب وان كانت توجد
 فيه لا على ذلك الوجه والظاهر أن الاشارة ليست للمجموع ذلك المرتب وانما قيدنا بقولنا
 في الخارج لان لكل من الالفاظ والمعاني ضربا من الحضور من حيث ان الدال على الالفاظ
 الدالة على المعاني وهو النقوش موجودا خارجا بالكتابة لا يقال الاشارة لان تكون الاله شاهد
 المحسوس بحاسة البصر والالفاظ ليست كذلك وان كانت تحس بحاسة السمع لانا نقول شينا
 تلك الالفاظ بالشيء المشخص المشاهد بجماع مطلق الحضور واستعمالها لفظ هذا فهي استعارة
 مصرحة بتحقيقه لتحقيق الالفاظ عقلا ثم ان نظركم ان يكون هذا في معنى المشار اليه فهي تبعية
 لانه في معنى المشتق فنقول شبهت الاشارة المعنوية بالاشارة الحسية واستعملنا لفظ الثانية للدلالة
 واشتق منه المشار اليه لانه عندهم هذا والافاصلية وهو الظاهر وما قيل من انه ان كانت
 الخطبة بعد التصنيف فالاشارة لما في الخارج ليس مستقيمة لانه لا يجري الاعلى المرجوح من
 أن معنى الكتب النقوش اذ هي الموجودة خارجا ولا يجري على بقية الاحتمالات المعروفة
 على أنه لا يصح الجري على ذلك المرجوح هنا اذ من مناسبتة للمقام وذلك للاخبار عن اسم
 الاشارة بقوله مختصر الاختصار انما هو من أوصاف الالفاظ دون النقوش الا ان يحصل
 على الجواز فتسمى النقوش مختصرا تسمية للدال باسم الدلول وهذا واعتراض الاخبار عن اسم
 الاشارة بقوله مختصر بان الاشارة لما في الذهن وهو محتمل والمختصر اسم للمفصل بابا فلم
 يطابق الخبر المبدأ وأجيب بان هناك مضافا مقدرا أي مفصل هذا واعتراض أيضا بان الالفاظ
 التي وقعت الاشارة اليها وأجيب عن مفصلها بالمختصر ليست الا الالفاظ الموجودة في ذهن
 المصنف فيلزم عليه أنه لا يقال غير ما مختصر لانا نقول لا يلزم ذلك الاعلى الدلول بأن أسماء
 الكتب من حيث علم الشخص وعليه فيجيب بان الشخص الواحد لا يمدد به عدد محال
 فالوجود في ذهن زيد وعمر وشي لا هو الموجود في ذهن المصنف الذي سمى مختصرا أم اعلى
 القول بأنهم من حيث علم الجنس فصدق على متعدد ظاهرا ولكن يلزم عليه الاعتراض السابق
 وهو عدم مطابقة الخبر المبدأ لان الاشارة للشخص الذي في ذهن المصنف فلا يصح الاخبار
 عنه بالمختصر الذي هو اسم للنوع وأجيب بان هناك مضافا آخر مقدرا أي مفصل نوع هذا
 مختصر والتحقيق أن الذهن كما يقوم به الجمل يقوم به المفصل فلا يحتاج لتقدير مفصل وان
 أسماء الكتب من حيث علم الجنس فيحتاج لتقدير نوع وما قررناه هو التحقيق فلا التفات
 غيره (قوله ذهنا) الاولى أنه منصوب على التمييز أي من جهة الذهن أي الحضور فيه
 لا في الخارج ويجوز أن يكون منصوبا بترفع الخافض أي في الذهن أي العقل أو منصوبا
 على انه مفعل مطاق على حذف ضاف أي حضور ذهن والذهن قوة للنفس معدة
 لاكتساب المعاني (قوله وهو) أي الاختصار والصواب اسقاط قوله وتكثير المعنى لانه تقابل
 اللفظ سواء كثر المعنى أو قل أو ساوى والبسط تكثير اللفظ فقط كذلك فيشمل الاقسام الثلاثة

(فهذا) المؤلف الحاضر
 ذهنا (مختصر) من
 الاختصار وهو تقابل
 اللفظ وتكثير المعنى

(قوله ان أسماء الكتب)
 الحق ان أسماء الكتب
 والعلم من قبيل علم
 الشخص وأما كون
 أسماء الكتب من قبيل
 علم الجنس فمرجوع
 لتدقيق اللفظ شيئا
 الباجوري

وما ذكره يقتضي خروج بعض الاقسام كتقلييل اللفظ مع مساواة المعنى أو كثرته فيلزم
 أن لا يكون مثل ذلك اختصارا ولا بطايل واسطة ويعلم بما ذكره تفسير المختصر والمبسوط
 (قوله في الفقه) صفة مختصرة أي دال على الفقه أي متعلقه وهو الأحكام بمعنى النسب
 فشيء الدال والمدلول بالطرف والمظروف يجامع شيئا لا يمكن تشبيهها مضمرا في النفس وأثبت
 في تخيلا أو شبه ارتباط الدال بالمدلول بارتباط الطرف بالمظروف ففسرى التشبيه للجزئيات
 فالمتعارف في الدالة على ارتباط طرف بمظروف خاصين لارتباط دال بمدلول كذلك (قوله
 هو لغة الفهم) قيل مطابقة لغيرهم ما في قوله فقه الرجل يفقه بكسر القاف في الماضي
 وفصحها في المضارع إذا فهم فهو فقهيل ممددة قول منه فقهاء المسئلة إذا فهمها وبقال فقه
 يفقه بالفتح فيه ما إذا سبق غيره إلى الفهم وفقه يفقه بالضم فيها إذا صار الفقه بحسب قوله
 هذا هو المشهور وقال بعضهم الفقه في اللغة الفهم يقال منه فقه بكسر القاف يفقه بفهمها
 فقه بالفتح الفهم والقاف أو بسكون النائية وأما الفقه الشرعي فيقال منه فقه بضم القاف
 وقيل بكسرها كالقول اه بالمعنى قال بعضهم وما ذكره من أن الفقه اللغوي يقال منه فقه
 بكسر القاف والشرعي فقه بضمها غريب (قوله العلم بالأحكام الخ) العلم هو حكم الذهن
 الجازم المطابق للواقع عن دليل والمراد هنا الظن أي ظن الأحكام إذا أحكام الفقه كلها ظنية
 لا يقينية ولا لما وقع فيها اختلاف وأطلق على الظن انظر العلم مجازا لكونه ظن المجتهد القوي
 الأدراك لا يقال الجازم ممنوع في الحدود لانه قول محله ما لم يشتهر والمراد بالظن التيمم ولذلك بان
 تكون عنده المكة التامة فلا ينافي في قول مالك في ست وثلاثين مسألة من أربعين مثل عنها
 لا أدري ولا قول أي حنيضة في ثمان مسائل كذلك والمراد بالأحكام النسب التامة بين
 الموضوع والمحمول كثبوت النسب وثبوت الوجوب في قولك الوتر مندوب والنية واجبة
 فثبوت ذلك حكم والفقه هو العلم بالثبوت المذكور وليس المراد بالحكم هنا خطاب الله تعالى
 المتعلق بأفعال المكلفين كما هو عند الأصوليين لانه يلزم عليه خروج البحث عن أفعال غير
 المكلفين وأنه لا فائدة لقلوبهم الشرعية فيكون مستدركا وخارجا بالعلم بالأحكام العلم بالذوات
 والصفات كتصور الإنسان والبياض فلا يسمى ذلك فقهها وبقوله الشرعية العلم بالأحكام
 العقلية والوضعية أي الاصطلاحية والعادية ويعبر عنها بالحسنة كالهلم بأن الواحد نصف
 لاثنين وبأن الفاعل مرفوع وبأن النار محرقة وبقوله العملية أي المتعلقة بكيفية أي صفة
 عمل كثبوت الوجوب للصلاة في قولك الصلاة واجبة فالثبوت حكم متعلق بكيفية وهي
 الوجوب وهو صفة عمل هو الصلاة وكذا قولك الوتر مندوب العملية أي الاعتقادية كالهلم
 بثبوت القدرة لله تعالى إذا القدرة ليست كيفية عمل وأما العلم بوجوب اعتقاد ثبوت القدرة لله
 تعالى فهو من الفقه لأنطباعا تعريفا عليه إذا العلم بالخطاب بالشيء ظن قطعا وهو المحكوم عليه
 بأنه من الفقه لمتعلقه بكيفية وهي الوجوب وتلك الكيفية كيفية عمل وهو الاعتقاد لانه عمل
 قلبي والمراد بالعمل هنا ما يشمل ذلك وعمل اللسان والاركان وبقوله المكتسب بالرفع صفة للعلم
 علم الله وجبريل على القول بأنه غير مكتسب بل ضروري خلقه الله فيه لانه لم ينشأ عن نظر
 واستدلال وقيل أنه مكتسب بالالهام فيخرج بقوله من أدله لانه من الالهام لا من الأدلة كما

(قوله أو كثرته) صوابه
 أوقاته لان الكثرة
 داخله لا خارجة تأمل
 شيخنا

(في الفقه) هو لغة الفهم
 واصطلاح العلم بالأحكام
 الشرعية العملية
 المكتسب من أدلتها
 التفصيلية

يخرج به علم النبي صلى الله عليه وسلم لا كتسابه من الوحي وأما ما كتسبه صلى الله عليه وسلم
بالاجتماع على الصحيح من أنه يجتهد فيقال له فقه باعتباره ككتسابه لمن الاجتماع ولا يكون
خارجا عما ذكر ولا يقال له فقه باعتباره كونه دليلا شرعا لثانفهم هذا الاعتبار لا يعدد فقها بل هو
من أداته وكذا يخرج بقوله من أدلتهم علم المتأخر لانه مستفاد من قول المفتي لامن أدلة الأحكام
وبقوله التفصيلية أي المعينة علم الشخص الخلاف وهو الذي نصب نفسه للأدب عن قواعد
امامه حفظها من الضياع فان علمه كتسب من المفتي والثاني الذين هم من الأدلة
الاجالية أي غير المعينة كالامر للوجوب مثال ذلك أن يقول الشافعي للمزني الوتر ليس
بواجب لما قام عندي والنية في الصلاة واجبة لما قام عندي فيعارض المزني أحد في ذلك
طالبا منه الدليل فيقول له النية في الصلاة واجبة لوجود المفتي للوجوب والوتر مندوب
لوجود الثاني للوجوب أي عند ما يفتي فكل من المفتي والثاني دليل اجمالي قال ابن أبي
شريف في حواشي المحلى والحق أن الخلاف لا يستفيد من قول امامه المذكور علما بثبوت
الوجوب أو انتقائه ولا يمكنه بمجرد ذلك حفظه عن ابطال الخصم بل لابد من تعيين المفتي
والثاني فيكون هو الدليل وبعد ذلك ان كان أهلا للاستفادة منه كان فقيها والا كان مقلدا
فيخرج مما يخرج به ذلك فالصواب ان قيد التفصيلية ببيان الواقع لا للاحتراز واعلم ان الدليل
الاجمالي عين التفصيلي كاقبوا الصلاة لكن ان نظرفيه من حيث كونه أمرا مع قطع
النظر عن متعلقه كتسب ان اجابا في قوة قولك الامر للوجوب أو من حيث متعلقه بخصوص
الصلاة كان تفصيليا في قوة قولك اقبوا الصلاة للوجوب (قوله على مذهب) حال من الفقه
أو صفة له أي كائنا أو الكائن ذلك الفقه أي متعلقه على مذهب الامام الشافعي كبنو العوام
على الخاص لمصولة في ضمنه ويصح أن يكون بدلا من الفقه بالمعنى المذكور الواقع صفة
للمختصر وأن يكون صفة أخرى تختصر أي مختصر مشغل على جنس مذهب البه الشافعي
وجمع بين قوله في الفقه وقوله على مذهب الشافعي محافظة على نكتة الاجمال والتفصيل لان
بين الفقه ومذهب الشافعي العموم والخصوص اطلاق أو الوجهي لان مذهب الشافعي قد
يكون في غير الفقه (قوله في المسائل) صفة للأحكام أي الأحكام الكائنة في المسائل كبنو
الجز في الكل لان المراد بالمسائل هنا القضايا بالنسب التي هي الأحكام التي لا يلزم ظرفية
الشي في نفسه (قوله مجازا) منصوب بعامل محذوف تقديره واستعمل ذلك حال كونه مجازا
أي مجوزا به أو حال من مذهب البه وان كان معنى لان المعنى بوصف بالتجوز باعتباره داله
(قوله عن مكان الذهاب) أي مجازا منقولا عن مكان الذهاب فالذهب في الأصل اسم لمكان
الذهب أطلق وأريد به هنا الأحكام تشبيها لها بالطريق الحسي بجامع مطلق السرد في كل
وان كان في الأول تردد اقدم وفي الثاني تردد اذهان فهي استعارة تصريحية تبعية لغيرها
في المصدر أو لابلان شبه اختيار الشافعي مثلا بالسلوك واستعمال اسم السلوك وهو الذهاب
للاختيار واستق منه مذهب بمعنى مختار أي أحكام مختارة ويصح أن يكون مجازا من سلا
بمرتبتين بأن استعمل المذهب في مطلق ما يتوصل به معقولا أو محسوسا ثم اتقل منه للمعقول
بخصوصه وهذا كتسب الأصل ثم صار حقيقة عرفية وهجرية المعنى الأصلي (قوله

(على مذهب الامام)
المجتهد أبي عبد الله محمد بن
أدريس (الشافعي رضي
الله عنه) أي على مذهب
البه من الأحكام
في المسائل مجازا عن مكان
الذهب

اختصرت فيه) أي مختصرى أي جعت فيه من ظرفية الجزء في الكل لان مختصر شيخ
الاسلام مجموع ما ذكر مع ماضيه اليه من الفوائد وقوله وضعت اليه أي الى ما اختصرت
من مختصر أي زرعة فالضمير الاول تختصره باعتبار ما زاد فيه والثاني له مجردا عن تلك الزيادة
فاندفع ايراد أن مختصره لا باعتبار الزيادة لا يتأتى أن يختصر فيه التتقيج اذ هو اوله وباعتبار
الزيادة لا يتأتى أن يضم اليه الفوائد لانها هي الزبادات أو بعضها (قوله أي زرعة) أي أحمد
ولي الدين ابن العلامة شيخ الاسلام أبي الفضل عبد الرحيم زين الدين بن الحسين العراقي
صاحب ألفية المصطلح أفاده في شرح الأصل والعراقي نسبة لعراق العرب كافي المناوي
واللباب مختصر كثير الفائدة على صغره للإمام أبي الحسن أحمد بن محمد المحاملي من عظام
الاصحاب ورفقاتهم وقيل لحفيده وفيه شذوذات كثيرة (قوله فواتد جمع فائدة) قال في
الخلاصة فواعل لقول وفاعل إلى ان قال وفاعله غير منصرف لانه في معنى منتهى الجوع أي
مصلح ترتب على فعل كتميد مطلق والحق ركن أو شرط وقال بعضهم أي ألفاظ مخصوصة
دالة على معان مخصوصة وكل صحيح (قوله وهي) أي اصطلاحاً ما لغة فهي ما يستفاد من علم
أومال وقيل الزيادة التي تحصل للانسان وقيل ما حصل للمعالم يكن عندك وقيل ما يكون
الشيء به أحسن حالاً منه بغيره واشتقاقها من القيل بمعنى استحداث المال والخير فهي باقية
وقيل واوية من الفود كما نقله الدماميني في حواشي المغني وقيل من فادته إذا أصبت فؤاده
ليكونها تؤثر في الفؤاد أي القلب سروراً أو لتعلقهم بمعنى كانت أوحشية وأدراكها
ان كانت معنوية (قوله على فعل) المراد به ما يعم القول والاعتقاد (قوله فهي من حيث انها
الخ) أشار بذلك إلى أن الشيء الواحد يسمى بأسماء متعددة باعتبارات مختلفة كالنوم على
السري المرتب على تحصيل الخشب وتجيده والماء المرتب على حفر البئر والريح المرتب على
التجارة فكل واحد مما ذكر يسمى بالأسماء الأربعة والفائدة والغاية متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار كالغرض والعلة الغائية والأولان أعم من الأخيرين عمومًا مطلقاً اذ بما يرتب على
الفعل فائدة لا تكون مقصودة لفاعله فلا تكون مطلوبة بالفعل ولا باعثة له على الاقدام عليه
كن حفر بئر لأخراج الماء فظهر له في أثناء الحفر قبل خروج الماء كثر فأخذه وترك الحفر فالكثر
المذكور يسمى فائدة وغاية لا غرضاً ولا علة غائية واعتراض ذلك بعضهم بأن الفائدة أعم من
الثلاثة اذ بما يرتب على الفعل مصلحة لا تكون مطلوبة لفاعله ولا حامله له عليه ولا انتهى
الفعل اليها كن حفر بئر لأخراج الماء فظهر في أثناء الحفر كثر فأخذه واستمر في الحفر إلى
خروج الماء فالكثر يسمى فائدة فقط لا غاية لانها ليست في طرف الفعل ولا غرضاً ولا علة لانه
ليس مقصود الفاعله ولا حامله عليه كما مر وأجيب بأن المراد بالفعل الذي تكون الغاية
في طريقه الفعل الذي تكون المصلحة موجودة بعده ولا شك ان الكثر في طرف الفعل الذي
خرج عنده فلم ينفرد الفائدة عن الغاية (قوله انها) بكسر الهمزة على الانصاع (قوله مطلوبة)
أي مقصودة تسمى غرضاً فالغرض هو ما لا جله الاقدام على الفعل فهو متقدم في الزمن متأخر
في الخارج ولذا يقال أول الفكر آخر العمل ويسمى عند وجوده في الخارج علة غائية
فالغرض والعلة الغائية متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار كما مر وذلك كما إذا حضرت

(اختصرت فيه مختصر
الامام أبي زرعة العراقي)
رحم الله تعالى (المسمى
بتتقيج اللباب) أي بتتقيسته
(وضعت اليه فوائده)
جمع فائدة وهي كل مصلحة
ترتب على فعل فهي من
حيث انها نتيجة له تسمى
فائدة ومن حيث انها طرف
له تسمى غاية ومن حيث
انها مطلوبة للفاعل

الاحبولة والخشب والتجار والمصارف من السرير فقايتة الخلو من عليه وهو لا يوجد الا بعد
 فعله مع كونه متقدما في الذهن اذ لم يشغل السرير الا جملته فهو علة ثمانية والعلة المادية
 كلاحبولة والفاعلية كالتجار والصورية ككون السرير من رصاصا وكذا يقال في غير
 السرير فكل شئ له علة اربع (قوله باقدامه) الباء السميكية وقوله بذلك الباء بمعنى على أي
 باعثة على ذلك أي الاقدام على الفعل (قوله جمع لب) ويجمع أيضا على الباب كبؤس على
 أبؤس ونعم على أنعم (قوله وهو العقل) أي الكامل الخالص من الشوائب فهو أخص من
 مطلق العقل ولذا ذكر تعالى في آية ان في خالق السموات والارض في البقرة أدلة ثمانية وختمها
 بـ يكون وفي نظيرها آخر آل عمران أدلة ثلاثة وختمها بالباب لان اللب أقوى من العقل
 فيستغنى صاحبه عن تكثير الأدلة (قوله غير المعتمد) الضمير عائدة على المضاف اليه وهو
 المعتمد على قوله كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل أسفارا وفي كلامه دخول الباء بعد الابدال على
 المأخوذ وهو الفصيح المعروف لغة والموافق للاستعمال عرفا والمحصل ان الابدال
 والاستبدال والتبديل والتبديل يجوز دخول الباء في حينها على كل من المأخوذ والمتروك سواء
 ذكر امعا أو أحدهما لكن الفصيح دخول الباء في حين الابدال على المأخوذ كما هنا وفي ميز
 البقية على المتروك كقوله تعالى ومن يتبدل ~~ال~~ كفر بالايمان وبدلناهم بحسين
 استبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير وقد تدخل في حين البقية على المأخوذ كقوله
 * وبدل طاعني نفسي بسعدى * فهو خلاف الفصيح فقط (قوله غير المعتمد) صلة المعتمد
 في الموضوعين محذوفة أي المعتمد عليه في الحكم أو التعبير في شمل ما هو أولى وما هو أعم وما هو
 أولى وأعم والمراد المعتمد عليه عنده وان كان غير معتمد عليه عند غيره (قوله وحذفت) أي
 أسقطت منه الخلاف أي حكايته أي لم آت به لأنه ذكره ثم حذفه وعطف ذلك على ما قبله من
 عطف المغاير اذ لا يلزم من الابدال المذكور حذف الخلاف وقدم ذكر الابدال على الحذف
 لان الاعتناء ببيان المعتمد ذكره أولى منه بالحذف (قوله وما عنه بدالخ) يحتمل أن تكون
 ماموصولة أي الكلام الذي الخ وأن تكون نكرة موصوفة والاول أولى لمناسبة العطف
 عليه اذ قوله الخلاف بمعنى الذي فيه خلاف ولا فهاهما عدم ذكر شيء من الخلاف لان الموصول
 من صيغ العموم بخلاف النكرة في الاثبات (قوله بغيره) متعلق بغنى أي استغناء (قوله
 تبسيرة) أي تصهله (قوله وسميته الخ) لما وصف كتابه بهذه الاوصاف الحسان استحق أن يضع
 له اسم يليق بربته العلمية الشأن (قوله تحرير التنقيح) فيه اقتصار على جزء العلم لان اسمه
 تحرير تنقيح الباب ولا يخفى ما في هذا الاسم من المناسبة لأمعنى لانه خلص المنقح من الباب
 (قوله متضرعا) راجع لكل من الاعمال الاربعة قبله فهو من الحذف من الاوائل لدلالة
 الاواخر وليس من التنازع لانه لا يكون في الحال ولا التميز لما يلزم عليه من وقوع الضمير
 الواقع خلفا عن الاسم المتنازع فيه حالا وتميزا وكل منهما لا يكون الانكرة (قوله ان ينتفع
 به) أي بالتحرير المذكور ففيه رجوع الضمير الى المضاف على الاصل وسبق للرجوع الى
 المضاف اليه في صنيعه اشارة الى جواز الامر من وان كان الاول أكثر النفع ضد الضرر وقيل
 الخير وهو ما يتوصل به الانسان الى مطلوبه (قوله طالب الترجيح) أصل الترجيح ثقل احدى

باقدامه على الفعل تسمى
 غرضا ومن حيث انها
 باعثة له بذلك تسمى علة
 ثمانية (يسر بها ذوو
 الاباب) جمع لب وهو
 العقل (وابدت غير المعتمد
 به) أي بالمعتمد (وحذفت
 منه الخلاف وما عنه بدخ)
 أي غنى بغيره (روما) أي
 طالبا (لتبسيه) على
 الطالب (للفقه) وسميته
 تحرير التنقيح متضرعا الى
 الله تعالى أي متضرعا الى
 بالسؤال بمبالغة (ان
 ينتفع به طالب الترجيح)
 في المسائل

(قوله وفي كلامه الخ)
 لبعضهم
 والباء في التبديل واستبدال
 تختص بالمتروك في الاحوال
 وهي في الابدال على المأخوذ
 تدخل أو مالا على المنبذ
 وما ذكرناه على الصحيح
 وجازعك على الرجوع
 (قوله عدم ذكر شيء من
 الخلاف) صوابه مما عنه بدخ

الكفتين على الأخرى ثم استعمل في اختيار أحد الشئتين وتقديره على الآخر وهذا ليس مراداهما لأن الترجيح به هذا المعنى قد أقطع من زمن النوى رحمه الله تعالى بل المراد به معرفة الرابع وفي كلامه اكتفاء حله عليه التسبيح والتقدير طالب الترجيح وغيره فلو أسقط طالب الترجيح لكان أشمل

(كتاب الطهارة الخ)

أى هذا كتاب بيان أحكام الطهارة أى مقاصدها وهى الوضوء والغسل والتيمم وإزالة النجاسة فماعد ذلك دخيل فى الكتاب وانما قدرنا ما ذكرناه لم يذكركم حقيقة الطهارة التى هى الرفع والارتفاع أو الأزالة والروال والمراد بالكتاب هنا الألفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على المختار فى أسماء التراجيح ولا يصح أن يراد به معناه الأصلى وهو الجمع لأنه يصير التقدير هذا جمع بيان أحكام الطهارة وذلك غير صحيح لعدم استقامة الحكم على اسم الإشارة الراجع للألفاظ بأنه الجمع الذى هو فعل الفاعل وإضافة الكتاب لما بعده إما على معنى من التبعيض أى هذا كتاب أى الألفاظ المخصوصة من بيان أى مابين أحكام الطهارة أى الألفاظ المبينة لذلك ومعلوم أنها أعم مما ذكرناه أو اللام التى للاختصاص والبيان على حقيقة والمعنى هذه الألفاظ مختصة ببيان أحكام الطهارة لا تتعدا إلى بيان أحكام الصلاة مثلا أو فى والمعنى هذه الألفاظ فى بيان أحكام الطهارة وهو من ظرفية الدال فى المدلول أى الألفاظ دالة على بيان أحكام الطهارة وهذا معنى قول ع ش انه من اضافة الدال للمدلول وفيه بعد ويصح أن يتقدر مضاف فقط أى هذا كتاب أحكام الطهارة أى مقاصدها أى كتاب دال على ذلك وانما يقال كتاب الطهارات بالجمع لأنه مصدر ووجه فيما يأتى فى قوله الطهارات أربع نظرات تنوعه (قوله لغة) منصوب على التمييز أى من جهة اللغة وهو تمييز نسبة بناء على أنه لا يشترط فيه التحويل عن شئ أو الحال من المبتدأ أو من النسبة الكلامية عند من يجوز ذلك أى حال كونه معدودا فى جملة أفراد اللغة أى الكلمات اللغوية أو بتقدير فعل أى أعنى لغة أو بنزع الخافض وإن كان معانها وليس هذا معناه إلا أن المصنفين نزله منزلة المسموع لكثرة (قوله والجمع) اما عطف تفسير بناء على أنه لا يشترط فى مسمى الضم التلاصق أو عام بناء على اشتراط ذلك فكل ضم جمع ولا عكس والمراد ضم الأشياء المتناسبة (قوله اذا اجتمعوا) راعى معنى الجمع فذكر ولو راعى معنى الجماعة لآنت وقال اجتمعت وما ذكر دليل على كون الكتاب معناه الجمع وكذا قوله ويقال كتبت الخ لكان بواسطة مقدمة محذوفة والتقدير يقال ما ذكر اذا جمعت الحروف والكلمات بعضها إلى بعض يدل على ذلك ما قبله وذكر ثلاثة مصادر الأول مجرد والآخران من يدان أولهما من يد بحرفين والثانى بحرف وقدم منهما المازيد بحرفين لشهرته قال أبو حيان ولا يصح أن يكون الكتاب مشتقا من الكتب لأن المصدر لا يشترط من المصدر لأن كلا منهما أصل ولعدم استواء الكتاب والكتب فى الحروف وأجيب بأن المازيد يشترط من مجرد لأنه المراد من المصدر فى مقام الاشتقاق وأما جواب الرملى عن ذلك بأن المراد انه مشتق منه اشتقاقا أكبر وهو اشتقاق الشئ مما يناسبه مطلقا سواء وافقت حروفه حروفه أم لا كما فى التلم والثلب وقد ذكرنا ان البيع مشتق من مد الباع وهو يأتى والباع واوى لا اصغر وهو رد لفظ الى

(كتاب الطهارة)

هو لغة الضم والجمع يقال
كتبت بنوفلان اذا
اجتمعوا ويقال كتبت
كتبا وكتابة وكتابا

آخر تناسبية بينهما في المعنى والحروف الاصطلاحية انتهى ففيه نظر لصدق تعريف الاصغر على
أخذ الكتاب والكتابة من الكتب الموافقة تهما في المعنى والحروف الاصطلاحية (قوله اسم الجملة)
أي من الالفاظ مختصة أي مميزة عن غيرها وقوله من العلم بيان لها على تقديره ضاف أي من
دال العلم أو يقدر في الأول أي لدلول جملة اي مطابق البيان المبين والاولى تقديره في الثاني لما
مر من أن الكتاب اسم للافظاظ ثم انه يصح أن يعبر عن تلك الجملة أيضا بالباب والفصل والفرع
والمسئلة ويعرف كل بقوله اسم الجملة من العلم هذا ان لم يجمع بين تلك التراجم فان جمع بينها
زيد في تعريف كل فزيد يخرج غيره فيزاد في تعريف الكتاب مشقة على أبواب وفصول وفروع
ومسائل غالب في تعريف الباب مشقة على فصول الخ وفي تعريف الفصل مشقة على
فروع الخ وفي تعريف الفرع مشقة على مسائل الخ فيكون الكتاب كالجذر والباب كالتفرع
والفصل والفرع كالصنف والمسئلة كالشخص فقول الشارح مشقة الخ ليس من تمام
التعريف لانه لم يجمع بين تلك التراجم حتى يحتاج اليه في اخراج غير الكتاب (قوله والطهارة
لغة الخ) لما تكلم على معنى المضاف لغة واصطلاح شرع بتكلم على معنى المضاف اليه كذا
وعبر في جانب الاول بقوله واصطلاحا وفي جانب الثاني بقوله وشرعا لان معنى الكتاب المذكور
جاء من الاصطلاح لامن الشرع ومعنى الطهارة بالمعكس وكذا يقال في كل موضع عبر فيه
بذلك والاصطلاح اتفاق طائفة على استعمال لفظ في معنى لا يكون له في أصل وضعه كاصطلاح
الفقهية على استعمال لفظ الصلاة في الاقوال والافعال مع أنه في أصل وضعه للدعاء (قوله
والطهارة) طاف تفسيران أريد بالنظافة ما يعم الحسنة والمعنوية كما في حديث ان الله تطهف
يحب النظافة أي منزعة عن النقائص أو عام ان خصصت النظافة بالحسنة فقط أو المعنوية فقط
لان الانسان تم الحسنة كالانحياز أي الاعيان الحسنة والمعنوية كالعيوب من العجب
والكبر وغير ذلك (قوله رفع حدث) اعلم ان الطهارة تطلق في الشرع على فعل الفاعل وهو
الرفع والازالة وعلى الاثر المترتب على ذلك وهو الارتفاع والزوال واطلاقها على الثانية حقيقة
لانه الذي يدوم ويقوم بالشخص ويوصف بأنه انتقض في قولك انتقض وضوئي مثلا وعلى
الاول مجاز من اطلاق اسم المسبب على السبب والمراد عند الاطلاق هو الاول لان الاحكام
التي تذكر انما هي الفعل ثم من العلماء من عرفها على الاطلاق الحقيقي فقال هي ارتفاع أو زوال
المنع المترتب على الحدث أو الخبث أو الموت وزيادة الموت امتناول التعريف ارتفاع المنع من
الصلاة على الميت بغسله فانه ليس بمنع امترتب على حدث ولا نجس وقد صرحوا بعد ذلك من أنواع
الطهارة ومنهم من عرفها على الاطلاق المجازي فقال هي فعل ما يترتب عليه اباحة ولو من
بعض الوجوه كالتييم أو نواب مجرد كالوضوء المجرد وعرفها النووي بما في الشرح ومنهم من
عرفها على الاطلاق فقال هي ارتفاع المنع المترتب على الحدث أو الخبث أو الفعل المحصل
لذلك أو المكمل له كالتنليت والوضوء المجدد أو القائم مقامه كالتييم (قوله كالتييم) مثال لما
هو في معنى رفع الحدث باعتبار كونه مبيحا اباحة مخصوصة بالنسبة لفرض ونوافل ومثله وضوء
صاحب الضرورة وقوله والاعمال السنوية وتجدد الوضوء مثال لما هو على صورة رفع
الحدث فان الغسل والوضوء السنويين على صورة الواجبين ومثل ذلك الغسل الثانية والثالثة

واصطلاح اسم الجملة
مختصة من العلم مشقة
على أبواب وفصول
ومسائل غالباً والطهارة
لغة النظافة والخلوص
من الانسان وشرعا رفع
حدث أو إزالة نجس أو
نافي معناه وما وعلى
صورته ما كالتيمم
والاغتسال السنوية
وتجديد الوضوء

(قوله هو الاول) قديقال
هذا يقتضي أنه المعنى
الحقيقي فان التبادر من
علامة الحقيقة وتأمله

في الوضوء وطهارة المستحاضة وليس البول ومثال ما في معنى ازالة النجس استعمال حجر
الاستنجاء فانه مبيح اباحة مخصوصة بالنسبة لصلاة فاعله وكذا الدايغ والتخل وسائر أفراد
الاستحالة فانها في معنى ازالة النجس لانها محيلة لامزيلة ومثال ما هو على صورة ازالة النجس
الغسل الثانية والثالثة في ازالة النجاسة فانها على صورة الاولى فقوله وعلى صورته ما عطف
مغايير وقال الشارح في شرح البهجة انه عطف نفسه ويبدل ذلك عطفه بالواو وعليه فلا يحتاج
للتكافؤ المذكور بل يحتاج لمثال فقط لما هو في معنى ازالة النجس ثم الحدث يشتمل الاصغر
والا كبر والمتوسط وأصغريته وما بعده بها باعتبار ما يحرم به والنجس يشتمل النجس الخفيف
والغلظ والمتوسط (قوله المطهر) أراد به ما يشتمل الرفع والمبج والمحيل ليصح حمل ماء وما بعده
عليه دون الخفيف كما ساقى وانما بدأ بذلك لانه آله يتوقف عليه المقصود (قوله من مانع) كلامه
وجامد كالتراب والدايغ وغيرهما كاتقلاب الخرجلا (قوله أربعة) يشير الى أن الخبر مجموع
المعطوف والمعطوف عليه فهو من باب الرمان حلوا مضى أي من الزاوي المتجمعة ان جملة اللام
في المطهر للاستغراق اذ لا يصح حينئذ الاخبار بكل من الاربعة عنه فان جعلت النجس لم يكن
من ذلك الباب لصحة الاخبار بكل واحد منها حينئذ وحصر المطهر في الاربعة بطريق
الاستقراء الشرعي والمراد بالمطهر كل واحد منها اذ لا يتوقف التطهير على اجتماعها فالمعنى كل
فرد من افراد المطهر ماء الخ (قوله وخبث) هو والنجس مترادفان وقوله كتجديد وضوء مثال
للغير (قوله في نيم وغسلات الخ) التراب مطهر بالنسبة للأول وله دخل في التطهير بالنسبة للثاني
اذ المطهر فيه هو الماء بشرط مزجه بالتراب (قوله نحو كلب) على حذف مضاف أي مضاف
نحو كلب كخنزير وفرع كل (قوله ودايغ) قدمه على التخل لانه من الاول اتصاله بمناسبه
وهو التراب فان كلامه ما جامد والثاني انه أمر حسي والتخل معنوي (قوله في جلد) خرج به
الشعر والصوف واللحم وبقوله نجس بالموت ما كان طاهرا بغيره بغيره كجلد الا كدى وما كان نجسا
في حال الحياة كجلد الكلب والخنزير فلا يقيد بالدايغ شيئا ونجس بتثليث الجيم (قوله وتخلل)
لوقال واستحالة اكله أعم لشعوله انقلاب الدم لبنا أو مينا أو علفة أو مضغة وانقلاب البيضة
فراودم الطيبة مسكا وطهر الماء القليل بالكثر فانه استعماله على الاصح وتولد الدود من عين
النجاسة فلو قال ما ذكرنا شمل ذلك ولم يحتج للإيراد الذي أشار به بقوله وفي معناه الخ ولعل عدوله
عن ذلك أنه قد يوجد التطهير فيه بالمعاينة وأنه لا يعم كل لبن ومنى فانه لا يكون الا في لبن الادي
والما كولد دون غيره ما فان انقلاب دمه لبنا لا يقيد بالطهارة ولا يكون الا في منى غير نحو
الكلب (قوله في شجر) لوقال في مسكر لكان أولى لان الخمر في الاصل المتخذة من ماء العنب
خاصة (قوله لا دلة) راجع لجموع الاربعة على التوزيع لانه لم يذكر لكل واحد دلة (قوله
وفي معناه) أي التخلل انقلاب الخ ولو قال نحو انقلاب اكله أعم ليدخل فيه جميع ما مر
(قوله ولا ينافي ذلك الخ) جواب سؤال تقديره ما ذكرته من أن المطهرات أربعة منافي لحصر
الجهور بالمطهر في الماء المطلق فقط وحاصل الجواب أن حصرهم اضافي أي بالنسبة لرفع الحدث
وازالة الخبث لا حقيقي بالنسبة اليه ككل شيء فله لان ذلك أي حصر الجهور رأى ان كلامهم
في المطهر الرفع والمزيل لاني مطلق المطهر الشامل للمبج والمجسل ومراد الشارح ان رفع

قوله وطهارة المستحاضة
تقدم أن وضوء صاحب
الضرورة مما هو في معنى
الرفع فليجبر

قوله من يضم الميم ونحوه
الزاي كما في القاموس اه

(المطهر) من مانع وجامد
وغيرهما أربعة (ماء) في
حدث وخبث وغيرهما
كتجديد وضوء (وتراب)
في نيم وغسلات نحو كلب
(ودايغ) في جلد نجس
بالموت (وتخلل) في شجر
لا دلة تأتي وذكر التخلل
من زيادتي وفي معناه
انقلاب دم الطيبة مسكا
ولا ينافي ذلك حصر الجهور
المطهر في الماء لان ذلك
مفروض في رفع الحدث
وازالة الخبث

أو خليط لا غنى للماء عنه
كطعلب أو بتراب و ملح ماء
طرحا فيه على القول بأن
التغير بشئ من الاربعة
مطلق وأما على القول بأنه
غير مطلق مع جواز الطهر
به تسميلا على العباد فهو
مستغنى من غير المطلق وقد
أوضحت ذلك في شرح
الاصول بخلاف الخلل
ونحوه وما لا يذكر الا مقيدا
كأورد وما تغير كثيرا
بالطاهر الا في فلا يظهر
شأنا لقوله تعالى بمقتضى الماء
وأزنا من السماء ماء
طهورا وقوله فلم تجدوا
ماء فتيمموا صعيدا طيبا

قول الشارح وقد أوضحت
الخلل حاصل ما فيه أن هذا
الخلاف مبني على الخلاف
في تفسير المطلق ف قيل في
تفسيره وما يسمى ماء بلا
قيد وقيل هو ما نزل من
السماء أو نبع من الارض
بشرط بقائه على وصف
خالقه من سواد أو بياض
أو ملوحة أو عذوبة أو
غيرهما فالقول بأنه مطلق
مبني على التفسير الاول
والقول بأنه غير مطلق
مبني على الثاني

التقدير غير واجب فالاحتياج اليه انما هو في تحصيل السنة فقط (قوله أو خليط) فعلى معنى
مفاعل كثيرين بمعنى مشارك أى أو كثيرا بطاهر خليط فهو معطوف على مجاور (قوله
كطعلب) أى لم يطرح فان طرح بعد دقه ضرر وكذا قبله ان تفتت وخالط امامادام يجعله فلا يضر
التغير به وان تفتت بفعل فاعل وهو بعضهم أو لجمع ضم ثالثه أو فتحه شئ أخضر يعالو الماء من
طول المكث ولا فرق بين أن يكون بمجر الماء ومجره أو لا (قوله أو بتراب) ولو مستعملا نعم ان كثير
التغير به بحيث صار يسمى طيناسلب الماء الطهورية وأعاد الباء معه لثلاثيهم عطفه على المثال
وهو طعلب مع أنه لا يصح اذ كل من التراب والملح لا يضر التغير به وان استغنى الماء عنه فهو
عطف على قوله بطاهر مجاور وان أوهم عطفه على ذلك أنه نجس لا قضاء العطف المغايرة ولو
انعقد الملح من ماء مستعمل ووقع في الماء القليل فان غسره كثيرا ضرر والا فرض مخالفا وسطا
وخرج بالمخ الماء الجلي فانه خليط مستغنى عنه فيضر التغير الكثير به ان لم يكن بمجر الماء ومجره
ويضر التغير بالثمار الساكطة دون الاوراق لان طرحه وتفتتت والضابط ان ما يمكن التحرز
عنه غالبا يضر التغير الكثير به وما لا فلا ومن الخليط الذي لا غنى عنه ما يقع من غسل الرجلين
في الفساق كوضوء السيد البدوي أيام الموالد فلا يضر التغير به كما قاله الرشيدى خلافا لعش
(قوله طرحا الخ) قيد به في التراب للرد على المخالف فان لم يطرح لم يضر باتفاق وهو ليس بقيد
بالنسبة للمخ الماء وكالتراب الطين كما عبر به بعضهم (قوله على القول الخ) راجع لما بعد كذا أى
وادخال هذه الاربعة في المطلق بناء على القول بأن التغير به مطلق وهو الصحيح لا على مقابله وعلى
كل فالطهر به جائز وانما الخلاف في التسمية ويترتب عليه ما لو حلف لا يشرب ماء فشرب ما ذكر
فبعت على الاول لانصراف الماء عند الاطلاق للمطلق (قوله بخلاف الخلل الخ) متعلق
بمحذوف تقديره وهذا ملتبس بمخالفة الخلل وهو محتمل زعماء في قوله ما يسمى ماء بناء على أن مفهوم
اللقب حجة وقوله وما لا يذكر الامتياز محتمل زعماء في قوله ما يسمى ماء بناء على أن مفهوم
دافق أو بلام عهد كما في خبرهم اذا رأت الماء يعنى المني وقوله وما تغير عطف على ماء الورد وقوله
فلا يظهر تقرير على قوله بخلاف الخلل الخ فالضهير للخل وما بعده (قوله لقوله تعالى بمقتضى) أى
معددا للنعم وهو من الله والشيخ والوالد محمود ومن عند ذلك مذموم وهذا استدلال على
المنطوق في قوله الطاهر ماء وفاء بقوله سابقا لا دلالة تأنى أى انما كان الماء مطهر القول الخ ويلزم
منه الاستدلال على المفهوم وهو قوله بخلاف الخلل الخ ولم يذكر هذه الآية في أول الكتاب كما
فعل في المنهاج لان الدليل مؤخر عن المدلول وعدل عن آية وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم
به مع أنها أصرح في المراد لا فائدة ان الطهور غير الطاهر فلا لازم بينهما لانفراد الاول في ذرف
الجام ونحوه في الدبغ والثاني في الماء المستعمل ونحوه فليس الطهور في الآية تأكيذا للماء
لان التأسيس أكثر فائدة منه لا فائدة معنى زائدة على ما قبله فالطهريه استقيدت من الماء لعدم
الامتنان بغير الطاهر والطهريه استقيدت من طهورا والسماء الحرم المعهود وهى أفضل
من الارض ما عدا ما دافن الانبياء عليهم الصلاة والسلام على الراجح في ذلك والمراد انزلنا انزالا
مستمر الامنة طعنا كما يتوهم من الماضي باهر الله قول فاشتا عن عظمتنا كما يشعر به ضمير العظمة
والآية تشمل ما نبع من الارضين أيضا لانه في الاصل من السماء قال تعالى وأنزلنا من السماء ماء

بقدر فاسكاه في الارض (قوله والامر) أي في قوله فتيتموا وقوله والماء ينصرف أي في الآية الثانية أما في الأولى فلا يحتاج لذلك لأنه وصفه بقوله طهورا (قوله فلو طهر) تفريع على الآيتين على التأني والاضطرار لبيان وجه الدلالة منهما وقوله لغات الامتنان فيه نظرا لأنه يقال ما المانع من ان يتن الله بشئ ويقوم غيره مقامه وأجيب بأن المراد كمال الامتنان وقوله ولما وجب التيمم لفقده نوقش فيه بأنه يحتمل انه ذكر التراب لكونه فردا من افراد ما يقوم مقام الماء لا لكونه متعينا عند فقده ورد بأنه لو كان الامر كما ذكرتم يقل فتيتموا بل كان يقول فاعدلوا عنه لغيره فخصيص ذلك بالذكري مقام البيان يفيد الحصر وما كان في كل من الدالين المذكورين مناقشة جمع بينهما ولو استدل بأنه ثبتت الطهارة بالماء ولم تثبت بغيره ولا مدخل للقياس لاختصاص الماء بزيادة واطافة لا توجد في غيره فلا جامع بينهما وبين غيرهما حتى يقاس عليه سلم من ذلك (قوله من مطلق الماء) أي حاله كون ذلك من افراد مطلق الماء فمطلق الماء شامل لثلاثة والماء المطلق فرد من افراد هذه التفرقة اصطلاح الفقهاء وحاصلها أن لفظ مطلق ان قدم كان امما وان أخر كان وصفا وأما النجاسة فلا يفرقون بين تقديم ذلك وتأخيرها حيث قالوا الواو لمطلق الجمع وللجمع المطلق ودفع ببيان الغير بقوله من مطلق الماء ما يتوهم من أن المراد به ما يشمل الخلل مثلا (قوله اما طاهر) قسمه قوله الآتي واما نجس وفيما مر فالماء المطهر بالقسمه ثلاثية والشمس لا يخرج عن الاقسام المذكورة فتقسمه مساو لتقسيم أبي نجاس الذي جعلها اربعة (قوله فقط) أي غير مطهر لغيره وهو قبيح كيدوايضاح لان الكلام في غير المطهر (قوله ثلاثة) أي باعتبار صلات الوصول وان كان هو واحدا (قوله قليلا) خرج به ما لو كان كثيرا أو جمع بعد استعماله حتى كثرت كون مطهر الان الطاهرية اذا عادت بالكثرة فالطهورية أولى فأقدم في شرح المنهج (قوله في فرض الخ) المراد بالفرض ما لا بد منه ثم الشخص بتركه أم لا عبادة كان أم لا فيشمل ما تؤضبه الصبي اذا كان عمرا أو وضاه به وليه للطواف اذا كان غير مميز وما تؤضبه الخنثى الذي لا يعتد وجوب النية بالنية لان فعله رفع الاعتراض عليه من الخالف وانما لم يصح اقتداؤه به اذا مس فرجه اعتبارا باعتقاد المأموم لاشتراط الرابطة أي نية الاقتداء في الصلاة دون الطهارة واحتياط في البابين ولذا لا يصح الاقتداء به اذا تؤضأ بالنية على الاظهر مع حكمنا على مائه بالاستعمال فننظر لمعتقده ونحكم بالاستعمال الماء ولعتقدا ونحكم بعدم صحة وضوئه لعدم نيته ولا يخفى ما في ذلك من الاحتياط وما استعمل في غسل بدل مسح من رأس أو خف أو جيرة أو في غسل ميت لانه أمر به لمعنى مشا كل الحدث فالخلق به ولا نظر لعدم وجوب النية فيه أو في غسل بعض أعضاء الوضوء وان قلنا ان رفع الحدث لا يجزأ أو في غسل الرجل من اتزع خقه وهو يطهره أو غسل الوجه مع بقاء التيمم لرفع الحدث عنه أو في طهر سلس أو في غسل مجنونة أو ممتنعة عن غسل حيض أو نفاس ليحل وطوها أو في غسل كافرة كذلك سواء كانت كاتبة أم لا سواء كان الواطئ مكافأ أم لا زوجا أو سيذا أم لا كزانا ولو حصنا مسلمانا أم لا محبترما أم لا كزانا محصنا لان الكافر مكلف بالقروع اعتقد توقف الحل على ذلك أم لا على المعقدين كتنى بعتقده توقفه على الانقطاع فقط وتجب النية في غسل الكافرة كالمستنعة لان نيتها للتمييز لا للتقريب والكفر انما بان في نية القرية ولو اغتسلت من غير حيض أو نفاس بجنابة لم يصح ما

والامر للوجوب والماء
يتصرف الى المطلق لتبادره
الى الفهم فلو طهر غيره
من الماء لغات لغات
الامتنان ولما وجب التيمم
لفقده (وغيره) أي وغير
الماء المطهر من مطلق
الماء شيئا لانه (اما
طاهر) فقط (وهو) ثلاثة
(ما استعمل) حالة كونه
(قليلا في فرض

ذلك مستعملا لعدم توقف حل التمتع بها على غسل والمراد من جميع ذلك الغسلة الاولى
والمسحة الاولى وخرج بالفرض النفل كالغسلة الثانية والثالثة والوضوء المجدد والاعمال
المستوفى وان نذرها والمضمضة والاستنشاق والمستعمل في ذلك مطهر لا تنفاه العلة التي هي ازالة
المائع وكذا ما غسل به الرجلان داخل الخف بعد مسحه لانه لم يزل به مانعا أو غسل به الشهيد
لما ذكر واعلم أن المصنف ذكر من شروط الاستعمال شيئين قلنا الماء واستعماله فيما لا بد منه وبقي
شيئان أحدهما عدم الايمان بنية الاغتراف في محالها وهو في الغسل بعد نية المقتربة بغسل جزء
من البدن كأن يغترف من الاناء يده أو ياتى ببدون نية ثم ينوي الغسل بعد وضع ذلك على شيء
من بدنه ثم بعد ذلك ينوي الاغتراف ويغترف بيده مثلا ويغسل باقي بدنه خارج الاناء أما لو نوى
الغسل على يده بعد أن أخذ الماء بها فلا يحتاج الى نية الاغتراف لارتداع الحدث عنها فلا يضر
وضعها في الاناء بعد ذلك وفي الوضوء بعد غسل الوجه الغسلة الاولى ان أراد الاقتصار عليها
وبعد الثلاث ان لم يرد ذلك قبل من الماء فيهما فان تأخرت فلا أثر لها وكذا لو تقدمت عن محالها
المذكور الا ان استحضرها عنده وثاني الامر من الذين تركها ما المصنف أن يفصل عن العضو
لان الماء مادام مترددا عليه لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة اليه (قوله من رفع الخ)
بيان فرض (قوله أو اذا انخبت) ولو تخلفا ومغفوا عنه لانه أدى به ما لا بد منه والعفو طارئ
(قوله ولم يتنجس) قيد في فرض بالنسبة لازالة الخبث أى حالة كون ذلك القليل المستعمل في
ازالة الخبث لم يحكم بنجاسته لكونه اجتمع فيه شروط طهر الغسالة بان انفصل بلا تغير وزيادة
وزن بعد اعتباره ما يأخذه المحل من الماء ويجمعه من الوضوء وقد طهر المحل قال في المنهج وغسالة
قليلة منفصلة بلا تغير وزيادة وزن وقد طهر المحل طاهرة قال في شرحه فان كانت كثيرة فطاهرة
مالم تتغير أو لم تنفصل فطاهرة أيضا وان انفصلت متغيرة أو غير متغيرة وزاد وزنها أو لم يزد ولم
يطهر المحل فنجسة انتهى فهي نجسة في الصور الثلاث كما يقيد به كلام المصنف هنا أيضا
بخلاف قول الامام اذ لم يتغير الخ فإنه يقتضى أنه ليست نجسة الا في صورة التغير فقط
ولا يشمل ما اذا زاد وزنه أو لم يطهر المحل وجه ما تبين وجه الاول في فقهى أولوية عموم وایهام
(قوله أو ما تغير الخ) أى طعمه أو لونه أو ريحها فلا يضر تغيره بغير الثلاثة كالبودرة والسخونة
تغيرا كثيرا بان منع اطلاق اسم الماء عليه ولو كان التغير تقديريا بان اختلط بالماء ما يوافقه في
صفاته كما مستعمل لم يبلغ به قلتين فان اختلط به طاهر قدر شحاقا وسطا الماء في أحد تلك
الارصاف بمعنى أن تعرض عليه مغير اللون مثلا فان حكم أهل الخبرة بتغيره سلبناه الطهورية
والاعرضنا مغير الطعم ثم مغير الريح كذلك فلا يعرض عليه الثاني الا اذا لم يحكم بالتغير بالاول
ولا الثالث الا اذا لم يحكم بالتغير بالثاني ومغير اللون عصير العنب والطعم عصير الرمان والريح
اللاذن أى اللبان الذكرو بعرض الخالف المذكور ولو كان الماء قلتين مالم يكن الخليط ماء
مستعملا ما لو كان ما ذكر كأن ضم الى ماء فبلغ به قلتين صار طهورا وان أثر في الماء بفرضه
مخالفا وان اختلط به نجس قدر مخالفا أثناء الطعم طعم الخلل واللون لون الخبز والريح ريح المسك
واعلم ان التقدير المذكور مندوب لا واجب فلو هجم شخص واستعمل الماء أجزأه ذلك (قوله
تغيرا كثيرا) ذكر قيودا أربعة أشار لها في المنهج بقوله فتغير بخلاط طاهر مستغنى عنه تغيرا يمنع

من رفع حدث أو إزالة
خبث (ولم يتنجس) هو
أولى من قوله اذ لم يتغير
بالتجاسة (أو) ما (تغير)
تغيرا كثيرا

الاسم غير مطهر انتهى ويضم لذلك قيد خامس وهو أن يكون التغير الكثير يقينا فلو شككنا
 في كثرته لم يضر ويحترز القيرود التي ذكرها بعضهم اذا خسل في القسم الاول وبعضها في الثاني
 (قوله بطاهر) أي بشئ طاهر خليط أي مختلط بأن لم يمكن فصله أو لم يتميز في رأي العين كما مر
 وقوله لئلا ينعنه غنى أي بأن سهل صونه عنه وقوله وليس ترابا ملح ماء الخ مستثنيان من القيد
 وهو عنه غنى وانما استثناهما لما مر من أن المتغيريهما كثيرا مطهر مطلقا وقوله طر حافيه تقدم
 ما فيه (قوله كزعفران) مثال لما اجتمعت فيه الشروط وهو مصروف لانه اسم جنس لا علم ومثله
 منى وغرسا قط وطحلب طرح بعد دقه أو قبله وتفتت وخالط وورق طرح فيه ثم تفتت وخالط
 وقطران وكافور ومخاططين كما تقدم والاصل أن ما يطرأ على الماء قسما من معنوى كالاستعمال
 ويسمى طروه طرو وصف وحسى ويسمى طرو وطرو عين والحسى اما طاهر أو نجس والطاهر
 اما مختلط أو مجاور والمختلط اما أن يستغنى عنه أولا والمستغنى عنه اما أن يكون التغير به كثيرا
 أو قليلا وقد علم حكم ذلك من كلام المصنف (قوله أو استخرج) أي اعتصر من شئ طاهر كشجر
 وورد وزهر وبطيخ وجمل ونحوها فان كل ذلك يستخرج منه ماء وقوله كما ورد مثال لما استخرج
 ويستثنى ما استخرج من طاهر ان يقدم من ماء كئيل أو برد أو جذا أو ملح ماء فانه طاهر ولا طاهر فقط
 ويلزم المحدث اذا ثبت ان تعين ولم تزد موثقه على ثمن الماء (قوله واما نجس) هذا هو القسم الثالث
 ونحوه قسمان والمراد بالنجس المتنجس اطلاق عليه ذلك على طريق الاستعارة بجامع حرمة
 استعمال كل فيما منع الشرع استعماله فيه ويحرم استعماله في طهر وشرب آدمي بخلاف جمعة
 واطفاء نار وسقي شجر أو زرع واعلم ان الماء تعتبره الاحكام من حيث استعماله فيكون واجبا
 عند ضيق وقت قريضة وعدم القدرة على تحصيل غيره ومنه وباعه مضيق وقت نافله كذلك
 وخلاف الاولى وهو ماء زعفران في ازالة النجاسة به على الاصح ومباحا وهو ما لم يقم دليل على تركه
 ولا طلب استعماله بخصوصه ومكروهها كالمشمس بشروطه وحراما كالسبل للشرب والمضر
 بالبدن والمسرور والمغصوب (قوله ما اتصل به نجس) صفة لتحذوف أي شئ نجس وتعبير
 بالاتصال المساوي لتعبير المنهج وغيره بالملاقاة الاولى من تعبير الاصل بالوقوع اذ لو اتصل طرف
 النجاسة بماء قليل فنجس مع انهم لم تتع فيه ولا يرد على التعبير به ما الغسالة الواردة على النجاسة
 فانها متصلة بالماء مع انها لا تنجسه عند اجتماع الشروط السابقة لا لالتحكم عليها بالطهارة
 الا بعد الانفصال مع بقاء الشروط وبعد لا تسمى متصلة ~~هكذا~~ كما قيل وهو مخالف لما تقدم
 من تصريح شرح المنهج بأنها طاهرة قبل الانفصال أيضا فالاولى أن يقال لانها مستثناة
 (قوله من نجس) احترازه عن غير النجس وهو المعقود عنه كية لانفس لها سائلة ونجس لا يدركه
 طرف معتدل حيث لم يحصل بفعله ولو من مغلظ وماء على منقذ حيوان غير آدمي فيعني عنه
 بالنسبة للماء دون رطب غيره أخذا من قولهم لانه لا يشق صونه عن ذلك هكذا قال بعضهم
 والمعتد أنه لا فرق وروث يملك لم يغير الماء ولم يضعه فيه عينا وما عساه العسل من الكوارة التي
 تجعل من روث نحو البقر وجرعة البعير وألحق به فم ما يجتر من ولد البقر والضأن اذا التقم
 أخلاف أمه وفم صبي نجس وذرقة الطيور في المساء وان لم تسكن من طيوره وبقرارة عم الابل
 بها وبعرشاة وقع في اللبن حال الحلب وما يبقى في نحو الكرش مما يشق تنقيته والضابط في جميع

بطاهر خليط) هو من
 زيادني (الماء عنه غنى)
 وليس ترابا و ملح ماء طر حافيه
 فيه كزعفران (أو) ما
 (استخرج من طاهر)
 كما ورد (واما نجس وهو)
 شيان (ما اتصل به)
 نجس) من نجس

ذلك ان العنق موقوف بما يشق الاحتراز عنه غالباً والمعتد أنه لا يعنى عن دم البراغيث والقمل
وتحوم بالنسبة لما منع والماء القليل وان قل الدم دون الماء الكثير ولو قتل قلاً أو براغيث بين
أصابه فان كان الدم الحاصل كثيراً لم يعف عنه أو قلة لا يعنى عنه على الأصح هذا وبشرط
في التجسس أيضاً أن يكون منجساً يقيماً وان لا يكون الماء وارداً عليه فيخرج بالاول ما لو وقع
في الماء شئ وشك هل نجسه أو لا كهيئة شك في أن لهاد ما يسيل أو لا وما لو أدخل نحو كلب رأسه
في ماء وشك هل نقص عن قلتهين أو لا ولم تنقق أصابته فلا تحكم بالتجاسة فيه ما على الصحيح
ولو وجد في الذائبة رطبا والماء يتحرك وبالثاني ما اذا كان الماء وارداً على التجاسة فقيسه
التفصيل المتقدم فحمله القيود أربعة اتصال التجسس وكونه منجساً وكون ذلك يقيماً وكون الماء
غير وارداً في الغسالة الفليلة على التفصيل المتقدم (قوله وهو دون القلتين) أى سواء تغير
أم لا والاول للحال وأل في القلتين للعهد أى المعهودتين شرعاً لا تقي بينهما (قوله أو تغير الخ)
عطف على دون في المعنى أى أو قلتهان وتغير والشارح زاد لفظ ما المقضى أنه معطوف على
اتصل والمستوخ لزيادة ما قوله ولو قلتهين فأوجب ذلك الاعتراض على المتن من وجهين الاول أن
مادون القلتين المتغير مكر مع الدون المستفاد من الاول لشموله له والثاني اقتضاء كلامه
التجسس بحقيقة خارجة عن الماء فاحتاج الشارح في دفع ذلك لزيادة قوله المتصل به فلو حذف ما
وجله معطوفاً على دون كما مر لاستغنى عن قوله المتصل به وعن قوله ولو قلتهين وان أمكن جعل
الاول للحال فينبغي التكرار (قوله المتصل به) خرج بذلك تغيره بحقيقة على الشط اقر به أمته كما
مرقانه لا يتجسس لعدم الاتصال والمراد باتصاله حلوه فيه فيخرج ما لو غيرت التجاسة بعضه دون
باقيه وكان هذا الباقي قلتهين فانه لا يتجسس ولا يجب التباعد فيه عن التجاسة بقدر قلتهين بل يجوز
الاغتراف من جانبهم او لافرق في التغير بالتجسس بين الكثير واليسير ولا بين كونه بالمخاط أو الجوار
ولا بين المستغنى عنه وغيره ولا بين الميته التي لا يسيل دمه وغيره لفظاً أى التجاسة ولو كان
التغير تقدير ياكاً ن وقع في الماء ما وافقه فغيره بالتقدير والافرض ويفرض هنا المخالف الأشد
اللون لون الخبر والطعم طعم الخل والريح ريح المسك كما مر فلا بد من عرض الاوصاف الثلاثة
هنا ان لم يحكم بالتغير بالاولى مثلاً كما تقدم في الطاهر وان لم يكن للواقع الاصفة أو صفتان كما قاله
عش والذي قرره مشايخنا أن محل عرض الاوصاف الثلاثة اذا كان الواقع ليس له صفة أصلاً
كما مستعمل لافرق في ذلك بين الطاهر والتجسس أما لو كان له بعض الصفات حال وقوعه ولم يغير
فيه فرض المفقود فقط لان الموجود اذا لم يغير فلامعنى لغرضه ولا فرق في ذلك أيضاً بين الطاهر
والتجسس على المعقد وأما لو كان له بعض الاوصاف وقد قبل وقوعه كما ورد انقطع رائحته
ثم وقع في الماء وليس له حينئذ صفة أصلاً قدرنا الاوصاف الثلاثة لكن قال ابن أبي عمير
وهو المعتد بقدر في المثال المذكور طعم الرمان ولون العنب وريح اللادن ولا يقدر فيه ربح ماء
الورد وقال الرويانى يقدر ربح ماء الورد لاربح اللادن اعتباراً بالاشبه بالخليط واعلم أن المتغير
في الحقيقة طعم الماء ولونه لاربحه اذا الماء لاربح له فلا بد هنا من المصير الى عموم الجاز (قوله)
بخلاف ما اذا بلغهما أى ولو احتمل أن شك هل بلغهما أو لا ولو تيقنت قلته قبل أن كان
قلته لا وجع شيئاً وشك في وصوله لهما والمراد بلغهما من صرف الماء ولو مستعمل لا بخلاف

(وهو دون القلتين أو)
ما (تغير به) أى بالتجسس
المتصل به ولو قلتهين
فأكثر بخلاف ما اذا
بلغهما ولم يتغير بتجسس

ما اذا بلغهم اجماع استهلك فيه بحيث لم يتغير به لاحساس ولا تقدير افاته نجس بمجرد الملاقاة كما
يحكم عليه بالاستعمال بمجرد مفارقة المحدث له اذا انغمس فيه وبشروط أن لا يكون مسلوب
الطهورية بتغيره بخالف طاهر والاتنجس بالملاقاة واعلم أن قوله بخلاف ما اذا بلغهم الخ محترز
الصورتين المذكورتين في المتن فقوله ما اذا بلغهم اشترى دون القلتين وقوله ولم يتغير محترز
أو تغيره وانما أتى بقوله ولا بطاهر لاجل صحة الحكم على ما قبله بقوله فانه مطهر اذ لو لم يأت به
لم يصح ذلك الحكم لان عدم تغيره بالنجس يصدق بما اذا تغير بالطاهر المذكور والمتغير به طاهر
فقط فلا يصح ذلك الحكم على الإطلاق (قوله أصلاً) متعلق بالمتن أي لا قائل ولا كثير بدليل
مقاباته في الطاهر الا في كثير قال كثرة قيد فيه فقط (قوله فانه) أي الماء غير المتغير بنجس
ولا بالطاهر المذكور وكلام الشارح مفروض في القلتين لا فيما هو أعم خلافا لما فهمه خضر
(قوله كاعلم) أي من قوله فالماء المطهر ما يسمى ماء بلا قيسه وانما أتى بذلك لما ذكرنا فليس
مكرراً مع ما مر (قوله خمسة رطل بغدادى) والرطل البغدادي عند النورى مائة وثمانية
وعشرون درهماً أو أربعة اسباع درهم وعند الراعى مائة وثلاثون درهماً وهي بالمصرى
أربعة مائة وستة وأربعون رطلاً وثلاثة اسباع رطل على الاصح من أن رطلها مائة وستة
وأربعون درهماً أو أربعة اسباع درهم وما ذكره مقدار القلتين بالوزن ومقدارهما بالمساحة
في المربع ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقاً بذراع الا آدمى وهو شبران تقريباً في وسط الذراع
في كل من الطول والعرض والعق من جنس الكسر وهو الربع فجمله كل واحد من تلك
خمس ارباع ويعبر عنها بأذرع قصيرة طول كل واحد منها ربع ذراع بذراع اليد فتضرب
خمس في خمس بخمسة وعشرين والحاصل في خمس مائة وخمسة وعشرين وكل ذراع يسع
أربعة ارباع فاجمله خمسة رطل وفي المدور كقم البئر ذراعان طولاً أي عمقاً بذراع النجار
وهو ذراع وربع بذراع الا آدمى فهو مائة ذراعان ونصف وذراع عرضاً من أي جهة فرضته
واذا كان العرض ذراعاً فالحيط ثلاثة أذرع وسبع لان محيط كل دائرة ثلاثة أمثال عرضها
وسبع مثله فلو كان عرض دائرة سبعة أذرع وجب أن يكون محيطها اثنين وعشرين ذراعاً
فتبسط ككلام من العرض والطول والعق ارباعاً لوجود شرج الربع في مقدار القلتين
في المربع الذي جعله أصلاً فاسوا علمه سائر الاشكال ويعبر عن تلك الأرباع بأذرع قصيرة
فيكون العمق عشرة أذرع والعرض أربعة وإذا كان العرض أربعة كان المحيط اثني عشر
وأربعة اسباع فتضرب نصف العرض في نصف المحيط يكون الخارج اثني عشر وأربعة اسباع
وانما فعلوا ذلك وان لم يفد شيئاً لانه من قواعد علماء المساحة ثم تضرب ما ذكر في عشرة العمق
يكون الخارج مائة وخمسة وعشرين وخمسة اسباع لان حاصل ضرب اثني عشر في عشرة مائة
وعشرين وحاصل ضرب أربعة اسباع في عشرة أربعون سبعة وخمسة وثلاثون بخمسة وخمسة
ولا يضر زيادة الاسباع وفي المثلث وهو مائة وثلاثة أبعاد متساوية ذراع ونصف طولاً وعرضاً
وذراعان عمقاً بذراع الا آدمى فتكسر ذلك من جنس الربع يكون كل من الطول والعرض
سبعة أذرع والعمق ثمانية ثم تضرب ستة الطول في ستة العرض يخرج ستة وثلاثون تأخذ ثلثها
وعشرها خمسة عشر وثلاثة أخماس لان ثلث الثلاثين عشرة وعشرها ثلاثة وثلث الستة اثنان

أصلاً ولا بظاهر خليف
للماء عنه غنى وليس تراياً
وملم ماء طرماً فيه تغيراً
كثيراً فانه مطهر كما عجم
(والاقلتان خمسة رطل)
بكسر الراء أنفع من
فتحها

(قوله وذراع عرضاً) أي
بذراع الا آدمى

وعشرها ستة أعشار بثلاثة أخماس فالجمله ما ذكر اضربه في العمق وهو ثمانية خمسة عشر فيها
 بمائة وعشرين ذراعاً وثلاثة أخماس فيها باربعة وعشرين خمسا فجمله الحاصل من الضرب
 مائة وخمسة وعشرون ذراعاً والاحساس هو قدر التقريب * (قائده) * لو كان الموضع المربع
 طوله ذراعان ونصف وعرضه وعمة كذلك يتبادر الى الذهن أنه اربع قلال لانه ضعف مقدار
 القلتين وهو خطأ والصواب انه ستة عشر قلة وذلك لانك تبسط كلا من الطول ومقابله عشرة
 أذرع وتضرب عشرة الطول في عشرة العرض بمائة والحاصل في عشرة العمق بألف كل
 مائتين وخمسين بأربع قلال فالجمله ما ذكر * واعلم أن المصنف ادعى دعوتين الاولى كون
 القلتين خمسمائة رطل والثانية كون ذلك تقريبا أي على الاصح فيه ما كما عبر بذلك بعضهم
 ومقابله في الاولى أنهم ألف وقيل ستمائة وفي الثانية أن ذلك تحديد لا تقرب واستدل الشارح
 على كل من الدعوتين على اللب والنشر المرتب فاستدل على الاولى بروايتين مع الضميمة التي
 ذكرها بقوله والواحدة منهما الخ وعلى الثانية بقوله رانما كانت الخمسمائة الخ وأما الاستدلال
 على الحكم وهو عدم التخييس فحاصل من ذلك غير مقصود وأما قوله وفي رواية فإنه لا يتجس
 فالقصد منها التفسير * وخبر ما فسرته بالوارد * فاشار بذلك الى أن المراد بالجل الحسل
 المعنوي كفواه فلان لا يحمل الضم قال الشاعر -

ولا يقيم على ضمير راديه * الا الاذنان عير الحى والود

(هذا على الخسف) أي الذل (مربوط برمته) وهي قطعة جبل بالية * وذال شج فلا يرى له أحد *
 أي يدق رأسه فلا يرى له أحد (قوله بغدادى) نسبة لبغداد بدالين مهملتين أو بأعمال الاولى
 وأعمال الثانية أو بأبدال الحرف الاخير فتألف بقا الاول أو بأبدال هيمافيه قال بغدادى ومقدان
 وتذكر وتؤنت إرجاع الضمير واسم الاشارة عليها ما ذكر أو مؤنثا ومعناها بالعربية عظيمة
 الصنم وقيل بستان الصنم ولذا كره العلماء تسميته بذلك ويقال لها مدينة السلام لتسميته بهم شهر
 الدجيلة نهر السلام أي الله وذكر الغزالي كراهة سكناها واستحباب الفرار منها (قوله تقريرا) تميز
 محمول عن المضاف الذي هو الخبر والمصدر بمعنى اسم المفعول والاضافة على معنى من أي تقرب
 جسمانية أي مقرب أي ما يقرب منها (قوله فلا يتجس) بالخمسة أي ماء القلتين وأعاد ذلك وإن
 علم من قوله فإنه طهر نوطه للاستدلال بعده (قوله أي يدفع التجس الخ) الدفع أقوى من الرفع
 غالباً بدليل أن الماء القليل الوارد يرفع الحدث والتجس ولا يدفعه مما لو ورد عليه وأيضاً فالرفع
 إزالة موجود والدفع المنع قبل النزول ولذا يسن أن دعا برفع ما وقع جعل ظهور كفيته الى
 السماء ولن دعا بدفعه جعل بطونهم الهاواحترزنا بغالبها عن الطلاق فإنه يرفع التكاح ولا يدفعه
 بل ارتجاع الماطقة وعكسه الاحرام وعدة الشبهة فانهم لا يرفعون التكاح ويعنعان ابتداءه
 * واعلم ان الشيء قد يدفع فقط كهدين وقد يرفع فقط كالطلاق وقد يدفع ويرفع كالماء الكثير فإنه
 يدفع الحبث الوارد عليه حيث لم يتغير به ويرفع الحدث اما القليل غير المستعمل فلا يدفع الحبث
 لو ورد عليه ويرفع الحدث وأما المستعمل فلا يدفع ولا يرفع فالماء بالنسبة للدفع والرفع ينقسم
 ثلاثة أقسام وأما الرابع الذي تقتضيه القسمة العقلية أعنى الذي يدفع ولا يرفع فلا يتأق فيه
 (قوله وفي رواية اذا بلغ الماء قلتين) تناسله لم يتجس به شئ كافي شرح الزواجى (قوله من ابن

(بغدادى تقريرا) فلا
 يتجس باتصال تجس
 اذا بلغ الماء قلتي لم يحمل
 خبثا رواه ابن حبان وغيره
 وصححه وفي رواية فإنه
 لا يتجس وهو المراد بقوله
 لم يحمل خبثا أي يدفع
 التجس ولا يقبله وفي رواية
 اذا بلغ الماء قلتي بقلل
 جبروا الواحد قمتها قدرها
 الشافعى أخذ من ابن
 جريج

(قوله واحتزن الخ) تناسله

جريح) أى من كلام ابن جريح وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح فخرج جده وهو شيخ الشافعي بواسطة مسلم بن خالد الزنجي (قوله الرافى) من الرؤية لامن الرواية لأنه قال رأيت قللا هجر فاذا الواحدة منها تسع قربتين أو قريتين وشيا (قوله وواحدتها) من تمام الدليل وهو الضميمة التي سبق التنبيه عليها والنتيجة كون القلتين جسمانية رطل (قوله بفتح الهاء والجيم) أى ممنوعان من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي (قوله قرية) أى تجلب منها القلال وليست من الحرم لا هجر البحرين لأنهما منه (قوله وانما كانت الخمسة مائة الخ) شروع في الاستدلال على الدعوة الزانية وفي هذا التركيب مخالفة للقاعدة النحوية من أن العدد المضاف يعرف جزؤه الأخير فقط عند البصريين وجزؤه عند الكوفيين وقد نظم ذلك سيدي علي الأجهوري بقوله

وعدد اتر يد أن ته رفا * قال يجرأ به صلب ان عطا
وان يكن مر كبا فالاول * وفي ضارب عكس هذا يفعل
وخالف الكوفي في الأخير * فعترف الجزأين باسمه يرى

(قوله الى القرب) جمع قرية وقوله وحل الشيء أى الواقع في كلام ابن جريح والحامل هو الشافعي فاحتاط بحسب الشيء نصفاً اذ لو كان فوقه لقال ابن جريح تسع ثلاث قرب الاشياء على عادة العرب فتكون القلتان خمس قرب والجمع خمسة رطل (قوله تقرب) راجع لثلاثة وقوله فيغفر الخ تقرب عليه (قوله وقيل نقص ثلاثة) ضعيف (قوله وقيل نقص قدر الخ) صورته أن تأخذنا من في أحدهما قلنا وفي الآخر أقل منهما برطابين مثلاً ثم تضع في أحدهما قدر من المغبر وفي الآخر قدر فان تفاوت في التغيير نقص الرطابين مثلاً والافلا وامتنح هذا فرجع للأول فهو المعقد (قوله لا يظهر بقصة تناوت) أى بل تساو كما تقدم وقوله بقدر متعلق بالتغير (قوله من المائعات الخ) ومثلها المتغير بمخالط كبلات الكنان فانها تنجس بالملاقة وان بلغت فلا كما تقدم التنبيه عليه (قوله والترايب) أل فيه للعهد المذكور لتقدمه في قوله المطهر أربع مائة ورايب الخ على القاعدة من أن النكرة اذا أعيدت معرفة كانت عيناً وهو اسم جنس افرادى جمعه أثرية كغراب وأغربة قال ابن مالك في اسم مذكر رباعي عمد * ثالث أقوله عنهم اطرد

وذكر أنه ثلاثة أقسام مطهر وطاهر ومتنجس كالماء والاول ينقسم الى مكروه كتراب مكان غضب على أهله كآله وجاهه في الاستنجاء والى حرام كالغصوب وتراب الحرم المنقول والى غيره ما كالماء (قوله المطهر) أى المبيح في التيمم والمزيل مع الماء على أنه يترط في غسلات نجو الكلب والمائت تخصيص الطهارة بأعم المائعات وجوداً وهو الماء وجب اختصاصها بأعم الجامدات وجوداً وهو التراب والحكمة في تخصيص الطهارة بهما الظاهر كرامة الأذى حيث خاف منهما فأكرم بجعل أصليه مطهرين له (قوله المطهر الخ) ذكر ذلك فيه دون ما بعده وهو الدابغ لأنه لا يشترط فيه أن يكون طاهراً فاضلاعاً كونه مطهراً بخلاف التراب (قوله أى تراب) أشاد الى أن ما نكروه وموقوف بالجملة بعد هاء فهي في محل رفع ويصح أن تكون موصولة والجملة صلته لا محل لها من الاعراب والمراد ما صلح عليه اسم التراب

الرافى لها بقربتين ونصف من قرب الحجاز وواحدتها لا تزيد على مائة رطل بغدادى وهجر بفتح الهاء والجيم قرية بقرب المدينة النبوية وانما كانت الخمسة مائة تقرىباً لان رقة القلة الى القرب وحل الشيء على النصف والقرية على مائة رطل تقرب لا تحديد فيقتصر في الخمسة مائة نقص رطابين على الأشهر في الروضة وقيل نقص ثلاثة وقيل نقص قدر لا يظهر بقصة تفاوت في التغيير بقدر معين من الاشياء المفردة وبه جزم الرافعي وحقه النووي في تحقيقه (فرع) غير الماء من المائعات نجس بملاقة النجس بسلامة النجس وان باغ قلا ولا وفارق الماء بأنه لا يشق حفظه من النجس وان كثر بخلاف كذا يرأى وقيل ذكرت في شرح الاصل فوائد من أرادها فليجمعه (والتراب المطهر ما) أي تراب

(قوله ابن جريح)

من كلامه

خلت الديار فسدت غير سود
ومن البقاء تفردى بالسود

ولو كان مما يداوى به كاطين الارمني أو يوكل سفها كطين مصر المسمى بالطفل أو أخرجته
 الارضة منسبه وان اختلط بلعابها (قوله لم يستعمل في فرض) المراد به ما لا بد منه كما مر بان
 لم يقيم به ولم ير له نجاسة نحو كلب وهذا من زيادته على أصله هنا مع أن الشارح لم يفتبه على ذلك
 وقد ذكره كأصله في التيمم (قوله ولم يستعمل بشئ) أي سواء كان نجسا أو طاهرا طبيا أو جامدا
 مخالفا للنسبة للتيمم ولا يضر الخلط في إزالة النجاسة بما لا يخرج الماس عن الطهورية (قوله
 طبيا) يطلق الطبيب على ما تستلذه النفس وعلى الحلال وعلى الطاهر وهو المراد هنا (قوله من
 التراب) لم يقل من مطلق التراب كما تقدم في الماء لأن هذا الاصطلاح لم يذكره أغلب الفقهاء
 في التراب وان عبر الغزالي في وجيزه بالتراب المطلق (قوله ما يستعمل في فرض) أي من تيمم
 والمستعمل فيه ما بقي به وضوء التيمم أو قناتر منه أو غلات نحو كلب كما مر فإذا استعمل في ذلك
 لم يجوز استعماله ثانيا على المعتمد بخلاف حجر الاستبراء إذا غسل وجف فإنه يجوز استعماله ثانيا
 وكذا الدواء إذا دبغ به والفرق أن الدبغ من باب الاحالة والحجر ليس رافعا ولا منيجابا لمخفف
 ولا كذلك التراب فيه مما ويرد على تعريف الطاهر بما ذكر التراب المستعمل في غسالات المغلظ
 إذا لم يطهر المحل مثلا فإنه يصح عليه أنه استعمل في فرض فكان عليه أن يزيد ولم نجس واعلم
 أن قوله ما استعمل في فرض محترز القيد الاول في تعريف المطهر وقوله أو اختلط بطاهر أحد
 شئ محترز القيد الثاني والقسم الثالث منه الثاني فهو قوله ولم يختلط بشئ فيه تفصيل
 (قوله أو ما اختلط بطاهر) أي ولو قليلا بالنسبة للتيمم حيث كان يصدق بالعضو كدقيق لا كنحو
 خل أو بالنسبة لفصل نجاسة نحو الكلب فلا يضر الا الخلط الكثير المؤثر في التغير سواء كان
 يصدق بالعضو أم لا والفرق أن القصد من التراب في التيمم وصوله الى العضو والخلط مانع منه
 وفي غسل النجاسة ما يكثر الماء والخلط ليس مانعا منه (قوله فهو مطهر) أي بالنسبة للتيمم
 مما ملقا وفي غسالات نحو الكلب بشرط أن لا يتغير الماء عنه من جهة به فالاستدراك بالنسبة
 لكل منهما والحاصل أن كل تراب كفي في التيمم كفي في غسالات نحو الكلب الا المختلط بنحو خل
 إذا غير الماء تغيرا كثيرا فإنه إذا جف كفي في التيمم حيث كان له غبار وان بقيت أو صاف الخلط
 ولا يجزئ في غسالات نحو الكلب وكل تراب كفي في غسالات نحو الكلب كفي في التيمم الا المختلط
 به نحو دقيق مما يصدق بالعضو (قوله واما نجس) أي متنجس ولو عبر به كان أولى (قوله
 اختلط به نجس) لم يقل متنجس كالماء اما كتنافهما من المعلوم أن النجاسة غير النجاسة
 كالتي لا يدركها طرف لا تنجس التراب بأصابعه واما لأن الماء كان له قوة الدفع نظر الى
 ما يتصل به وقرق فيه بين النجس في نفسه والنجس لغيره بخلاف التراب فان ما يتصل به نجسه
 فوراً وأنه عرقوله اختلط أنه لا بد في الحكم بالنجس من امتزاج النجاسة بالتراب بحيث لا يمكن
 تمييزها كتراب مقبرة ثبت وتراب جعل في بول ثم جف أو اختلط به روث قففت وأما لا يشترط
 مع ذلك حصول رطوبة من أحد الجانبين وهو كذلك ويعد رطوبة من أحد الجانبين
 امتزاج بان أمكن فصله من النجس فهو طاهر ما لم تنسبه النجاسة مع رطوبة من أحد الجانبين
 والانهو متنجس ويصح التيمم على ظهر كلب أو خنزير حيث لم يمس اتصاله برطبا ومقبرة
 لم يعلم بنسبها بخلاف المنبوشة كما مر (قوله والدابغ) لم يقل المطهر الذي قبله وبهذه

(لم يستعمل في فرض ولم
 يختلط بشئ) لقوله تعالى
 فتمموا صلبا طيبا أي
 ترابا طاهرا (وغیره) أي
 وغير المطهر من التراب
 (اما طاهر) نقط (وهو ما)
 أي تراب (استعمل في
 فرض أو) ما (اختلط
 بطاهر) كدقيق نعم
 لو اختلط بمائع لم ينجس
 جف فهو مطهر (واما
 نجس وهو ما) أي تراب
 (اختلط به نجس) قل
 التراب أو كثر (والدابغ
 ما)

(قوله أو غسالات نحو
 كلب) بان صاحب الفسلة
 الاخيرة وجدت شروط
 الفسالة أو غسل وبذلك
 اتجه ذكره هنا

لأن شأن المطهر أن يكون طاهرا وليس الدابغ كذلك اه قل وقدمر (قوله أي شيء) أي
أوالذي فما امان كرمه موصوفة أو موصولة والمراد شيء له حرافة ولذع في اللسان كقصور الرمان
نخرج التراب والملح والشمس فلا تنكفي في الدبغ اهدم الحرافة واسناد انزع اليه مجاز عدلى
من الاسناد الى الآلة اذ النازع حقيقة هو الشخص ولم يعبر بالصدر بان يقول والدابغ نزع
لعدم صحة الاخبار به عن الدابغ الذي هو عين الابتاويل أي ذو نزع ولا إشارة الى أنه لا يشترط
المعمل بل يحصل بنحو الفاء الريح للدابغ على المدبوغ أو بالعكس والدابغ قهوان مطهر
ونجس وأما الطاهر فقط وهو ما لا ينزع الفضلات من الأعيان الطاهرة فلا بعد من أقسامه لانه
ليس دابغا خلافا لما فهمه بعضهم والاول ينقسم الى مكروه كدبغ المكان المغصوب
على أهله قياسا على مائه وتزايده وجامده وحرام كالدبغ المغصوب كالماء والتراب (قوله
فضلات الجلد) كدم وعصب ودهن وقوله وعفونته بالنصب عطف على فضلات أي تنه وفيه
نظر لان العفونة لا توجد الا في المستقبل اذ اترك بالدبغ فكيف يتصف الدابغ بكونه ينزعه
الا أن يقال المعنى انه يترتب عليه عدم وجوده افسحة النزاع اليه بالتجوز وفعل المتن تن
كسمل وظرف فصدره القياسي تنان وتوتة قال في الخلاصة * فعولة فعالة لفعله * وأما
تنافه ومصدره ما عي وفعل العفونة عفن بكسر الفاء من باب طرب فقياس مصدره عننا
كطربا وأما عفونة فهو مصدره ما عي (قوله بحيث لو تقع الخ) حبيثة تقييد والمراد بحيث
لو تقع ففعله على المادة بان يكون قلبه لا لم بعد اليه المتن فلا ينافي انه اذا وقع فعلا كثيرا يعود له
ذلك لان الاشياء الصلبة تدخل بواسطة كثرة مكها في الماء وضابط القلة والكثرة العرف (قوله
بالمثلثة والموحدة) ظاهرة أن سمعاهما واحد وليس كذلك بل هو بالمثلثة ثبت طيب الرائحة
مر الطم وبالموحدة جوهر أي حجر يشبه الزجاج والقرظ ثم السنط (قوله كذرق طير) بالذال
والزاي المجتمين وبابه ضرب ونصر كافي المختار (قوله فيحصل) جواب عما ينافي ان كلامك
مخالف لكلام الاصحاب (قوله يحيل) أي ينقل من طبع اللحوم الى طبع الثياب أي حقيقة ثيابها
(قوله فيحصل) أي الدبغ وكذا ضمير مقصوده أي المقصود منه وهو الاحالة المذكورة أو نزع
الفضلات فالإضافة على معنى من (قوله والاصل فيما ذكر) أي الدليل على ان الدابغ يطهر
ويلزمه الاستدلال على جواز الدبغ بالنجس لا طلاق قوله اذا دبغ الاهاب بكسر الهمزة
وهو الجلد قبل دبغه كما يدل له الحديث سواء كان جلد شاة أو فرس أو حمار ويستثنى منه جلد
الكلب والخنزير لدايل آخر وقيل الجلد مطاوعا وان دبغ (قوله ميمونة) هي زوجته صلى الله
عليه وسلم وعبرة الاصل شاة ميمونة فلعن ما هنار واية (قوله لو) يحتمل أن تكون للعرض بمعنى
الاول أن تكون للنخضض بمعنى هلا كما يدل له الراوية الاخرى وهي هلا أخذتم اهابها أو أن
تكون للشرط وجوابها مع حذف أي لو أخذتم ذلك لكان أولى مما فعلتموه (قوله ميمونة)
بتخفيف الباء وتشديد هاء فيامات بالشهلى أمان لم يمت وهو قابل للموت فيقال فيه ميم
بالتشديد لا غير قال تعالى انك ميت وانهم ميون (قوله يطهرها) على حذف مضاف أي
يطهرها وخرج به الشعر والعظم لعدم تأثيرهما بالدبغ نعم يعنى عن قليل الشعر عرفا والمراد
يطهرها طهارة كاملة لا تحتاج بعده الى غسل لان المدبوغ ولو بطاهر يصير كمثوب متنجس

أي شيء (ينزع الفضلات)
أي فضلات الجلد وعفونته
بحيث لو تقع في الماء بعد
الدبغ لم يعد اليه النتن
والفساد كقرظ وشب
وشب بالمثلثة والموحدة
(ولو) كان الدابغ
(نجسا) كذرق طير فيحصل
قولهم النجس لا يطهر على
أنه لا يرفع ولا يزيل فلا
يتأني أنه يحيل اذا دبغ
احالة لا إزالة فيحصل
بالنجس المحصل المقصود
والاصل فيما ذكر خبر مسلم
اذا دبغ الاهاب فتطهر
وخبر أبي داود وغيره باسناد
حسن أنه صلى الله عليه
وسلم قال في شاة ميمونة
لو أخذتم اهابها قالوا انها
ميمونة فقال يطهرها الماء
والقرظ

لاختلاطه بالادوية النجسة أو التي تصبغت به فلا ينافي أن يجرد الدبغ كاف في الطهارة بدون
ضم الماء ويحتل أن ذكر الماء لأن الدبغ لا يصل للجلد إلا به وأتى بالحديث الثاني بعد الأول لأن
فيه النص على الدبغ ولو قدمه عليه ليكون ذكر الحديث الأول بعده لدفع توهم الخصوصية
كان أولى (قوله وقيس به) أي بجلد الشاة ما في معناه من جلد غيرها وبالقرنط ما في معناه من كل
حرف ينزع الفضلات (قوله المطهر) لم يقل مثله في الدبغ لما مر (قوله النحر) أي المسكر
ولو يندفع إلى المعتمد وسواء كان محترماً وهو ما عصره لا بقصد النجاسة أم لا وهو ما عصره بقصد
وهذا النص يحتل في حق المسلم أما في حق الكافر فهو محترم مطلقاً (قوله بلام صاحبة عين) أي
بلا دوام عين إلى التخلل بأن لم توجد عين أصلاً أو وجدت ونزعت قبل التخلل ومفهومة أنها
لو دامت إلى التخلل فأنها تعود عليه بالتجسس سواء أثرت فيه أم لا كجمل وخير طار وحضرة
وسواء تخلل منها شيء أم لا والمراد بلام صاحبة عين طاهرة غيره ولو عتقها أما النجسة فلا يشترط
قيم المصاحبة بل مجرد وجودها كاف في التجسس كما سيذكره وأما المعقوفة عنها كقليل من بزر
العنب أو عناقيد فلا تضر لأنه يشق الاحتراز عنه وبمقييد العين بالطاهرة يشدق ما يقال إن
قوله الآتي وإن نزعت قبل التخلل فيه تهـ رارة قد دم العين التي لم تنزع في عموم قوله
بلام صاحبة عين ووجه الدفع أن ذلك مبني على أن المراد بالعين هنا ما يشتمل النجسة وليس كذلك
كما علمت قوله لمفهوم خبره لم في هذا الاستدلال نظر لأنه مفهوم مخالفة وشرط العمل به أن
لا يكون ذكر لسؤال سائل فكان الأولى أن يستدل بالاجماع أو بصحبت كل مسكر ونحوه وكل خبر
حرام (قوله أتخذ النحر) بناءً على أي اتعالم حتى يصير خلاقطه ومفهومة أنها إذا لم تعالج
بأن انقلابت بنفسها فأنها تظهر لا يقال مقتضى الحديث منع نقلها من شمس إلى ظل وعكسه
لما مر من المعالجة لا نافع قول المراد بالمعالجة بوضع شيء فيها ونحوه مما يؤثر في التخلل لا بالذوق
الذكر لأن تأثيره في التخلل بعيد (قوله هذا) أي كون التخلل مطهراً واعلم أن كلمة هذا يؤتى
بها الفصل بين كلامين متعلقين بشيء واحد بينهما اختلاف بوجه كما هنا إذا لمعنى هذا الذي
تقدم في شمول إطلاق انقلاب النحر خلاصاً إذا وقع فيها عين نجسة خذ لا على إطلاقه بل على أنه
مقيد بما إذا لم يقع فيها ما ذكره من مفعول الفعل محذوف وهو خذ أفاده الشوري (قوله أن
لم يقع فيها) أي النحر لأنها مؤنثة وقد تكرر على ضعف ويقال فيها نحره بالنساء على لغة قليلة وهذا
شرط ثان أي سواء صاحبتها العين النجسة إلى التخلل أم لا كما مر وقوله فان صحب تخللها عين
طاهرة مفهومة الشرط الأول وقوله أو وقع الخ مفهومة الثاني (قوله عين نجسة) وكذا الطاهرة
أن تخلل منها شيء قبل نزعه فان نزعت قبل ذلك لم تؤثر والحاصل أن العين إن كانت نجسة
ضرت مطلقاً لتخلل منها شيء أو لا نزعت قبل التخلل أو لا وإن كانت طاهرة فان وقعت بعد التخلل
لم تضره مطلقاً وإن وقعت قبله فان دامت إلى التخلل ضرت مطلقاً وإن نزعت قبله فان لم يتخلل منها
شيء لم يضره ولا يضره ولا يضره بعض النحر في بعض وإن اختلف نوعه أو وجهه أو مكانه
في أحدهما ما كشيء يضره على عنب لأن الماء من ضرورته ويظهر معه ذنبه الملاقى له تبعاً له وكذا
ما تلوث بما فوقه إن كان تلوثه من غلبته بنفسه بأن فارقاً ترفع ثم عاد فإن كان يمس له لنحو نقل
لم يظهر ويتجسس النحر أيضاً الملاقاة له إن لم يصب عليه قبل تخلله وقبل الحظاف أيضاً على المعتمد

وقيس به ما في معناه
(أو التخلل) الماهر (انقلاب
النحر خلاصاً) مصاحبة
(عين) وقعت فيها وإن
نقلت من شمس إلى ظل
أو عكسه أفهم خبره لم
سئل رسول الله صلى الله
عليه وسلم أتخذ النحر خلا
قال لا هذا (إن لم يقع فيها)
أي في النحر (عين نجسة)
فان صحب تخللها عين

(قوله لأنه مفهوم الخ)
اعلم أن عندهم مفهوم
مخالفة وهو أن يكون بينه
وبين المنطوق مخالفة
ومفهوم موافقة وهو أن
يكون حكم المفهوم يفهم
من حكم المنطوق
بالطريق الأولى كما في قوله
تعالى فلا تقل لهم ما أف
فان حرمة الضرب فهمت
من حرمة التأنيب بالأولى
هذا وقوله أو بصحبت كل
مسكر الخ فيه نظر
إذا الحديث لا دلالة فيه على
المدعى فندير

نحوه وصل الى ما تلوث ثم يخلط طهر الكل (قوله وان لم تؤثر فيه) أي التخلل أي سواء أثرت فيه كاليد وصل وان لم يخالط من أم لا كحصة (قوله وان نزع) أي العين نجسة أي سواء نزع قبل التخلل أم لا كما تقدم فالغاية صحيحة ولو اختلط عصير بخل مغلوب بشر لانه الخل فيه يتخمر فينجس به بعد تخلله أو بخل غالب لم يضر لان الاصل والظاهر عدم التخمر فان كانا متساويين مثل عدل هل يغاب الخل على العصير فينجس من غير تخمر أو عكسه فان حكم بشئ عمل به فان لم يوجد عدل أو وجد وتخير حكم بالتخييس على المعتمد لان الاصل أن العصير لا يتخلل الا بعد تخمره (قوله لم يكن مطهرا) جواب الشرط والضمير للتخلل وفي نسخة لم يكن طاهرا فالضمير للخل (قوله والطهارات الخ) تقدم ان هذا يحيط الترجمة بقوله كتاب الطهارات فأتقدم من الماء والتراب والذابغ والتخلل وسائر لها والمذكور منها من الوضوء والغسل والتيمم وإزالة النجاسة مقاصدها وأما الاواني والاجتهاد فيها وما وسيلتان للوسيلة والحيض من جملة أسباب الغسل فهو داخل فيه وانما أفرد له كثرة أحكامه والمراد بالوسائل المقدمات والآلات (قوله بالمطهرات) على حذف مضاف أي يجمعونها أو أنه من مقابلة الجمع بالجمع فتقتضى القسمة آحادا لان الطهارات لم تجتمع في واحد منها اذ الوضوء والغسل اما بالماء فقط أو مكملات بالتراب لعذر التيمم بالتراب فقط وإزالة النجاسة اما بالماء فقط أو به وبالتراب أو لا يوجد واحد منهما المشار اليه بقوله بالمعنى الشامل للاحالة وادخل هذا في الإزالة فيه تجوز

(باب الوضوء)

أي وجبانه وفروضه وسننه ومكروهاته وشروطه قال الكلام عليه مختصر في خمسة أطراف ترك في المتن أولها وذكر في الشرح وقدم الوضوء على الغسل لانه كالجزء منه وأخر التيمم عنهما لانه بدل عنهما وأخر إزالة النجاسة عن التيمم لعدم اجرائه عن إزالته و كان الانسب تقديمها عليه لان إزالته شرط في صحته وقدم الوضوء على موجبيه وهو الحدث وعكس في الغسل لان الوضوء قد يجب من غير تقدم حدث ولو في صورة نادرة كما اذا ولد له ولد ولم يصد منه حدث وأراد أن يطوف به فيجب عليه أن يوضئه ولا كذا في الغسل وهو من الشرائع القديمة وهل كان للأنبياء فقط أولهم ولائهم خلاف والخاص بهذه الأمة الفترة والتجديد ثم انهما ان كانا من غير ما زاد على الواجب فالاختصاص ظاهر وألوا واجب فقط فالخاص بهذه الأمة النور المترتب على ذلك في الآخرة كما يدل له الحديث والصحيح انه مع قول المعنى لان الصلاة مناجاة للرب فطلب التنظيف لها وانما اكتفى بجمع الرأس لانه غالب الخشخشة فيه فاندفع ما قيل من انه تعبدى لان فيه مسحا ولا تنظيف فيه ويصح قبل الاستنجاء بخلاف التيمم وحلوله خاص بالاعضاء الاربعة وانما امتنع من المصحف بيده مثلا اذا وضأه فقط لان اباحة ذلك مشروطة بحصول الطهارة الكاملة ولم توجد نعم لأن من المصحف بعد الوضوء وقبل الاستنجاء (قوله هو) أي شرعا الفعل كما يستفاد من تعريف الطهارة الشاملة له بانهم افعول ما يستباح به الصلاة ما لغة فهو غسل بعض الاعضاء أي بعض كان سواء كان بنية أم لا مأخوذ من الوضوء وهي الحسن والنظافة سمى به الفعل المعروف لان المصلي لتكررت نظافته به يصير وضئ الطاهر والباطن (قوله وهو) أي الفعل المسعى بالوضوء والمراد بفعل ما يشمل فعل القلب كالتبذير ولا ينافي ذلك

وان لم تؤثر فيه أو وقع فيها عين نجسة وان نزع قبل التخلل لم يكن طاهرا وقد بسط الكلام على ذلك في شرح المنهج وغيره (والطهارات) الحاصلة بالمطهرات الاربعة أربع (وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجس) بالمعنى الشامل للاحالة وقد شرعت في بيانها بهذا الترتيب فقلت

(باب الوضوء)

هو يضم الواو الفعل وهو

(قوله وقدم الوضوء الخ) انظر مع قوله فيما تقدم ترك في المتن أولها الآن يقال المعنى تركه في هذا الباب فلا ينافي أنه سيذكر بعد هذا الباب باب الاحداث

قوله بعد مفتحة بنية لان الشيء قد يفتح بجزئه (قوله استعمال الماء) أى الغسل والمسح والمراد باستعماله وصوله للأعضاء ولو بغير فعل كالوقوف في المطر فوصل الماء إلى أعضائه وإنما عبر بذلك نظر للاغلب وقوله في أعضاء مخصوصة أى وهى الأربعة وكان عليه أن يزيد على وجه مخصوص ليدخل الترتيب وقد يقال انه داخل في قوله مخصوصة بان يراد خصوصها أى تعيينها من حيث ذاتها أى كونها أربعة أو صفتها أى ما يتعلق بها او هو تقديم بعضهم على بعض فبدخل ما ذكره وقوله مفتحة بفتح التاء حال من استعمال أو يكسر هاء حال من فاعل المصدر المحذوف أى أن يستعمل الشخص حال كونه مفتحة بذلك الاستعمال بنية (قوله ما يتوضأ به) بالبناء للمجهول أى بعد وهما لذلك كالماء الذى فى النفساقى أو الأباريق فلا يشمل ما فى البحر والنهر وقيل ما يصح به الوضوء يشمل ذلك (قوله وقيل بضمها فيهما) هو أضعفها ونقل بعضهم عكس الأول وهذه اللغات جارية فى كل ما كان على وزن فعول كطهور وسجود وبخور وقطور فبقولها هى بالضم اسم للفعل وبالفتح اسم للمعين وقيل الخ (قوله والاصل فيه) أى فى تقرير وجوبه أى الدليل المقرر لدليل وجوبه وهو فعله صلى الله عليه وسلم وإنما لم تكن الآية دليلا لاصل الوجوب لانها مدنية والوضوء فرض بحكمة مع الصلاة ليله الاسراء قبل الهجرة بنية وإنما ذكر الآية لبقائها على الدوام بخلاف فعله صلى الله عليه وسلم وفائدة نزولها بعد ثبوت الوضوء بفعله صلى الله عليه وسلم التقرير والتثبيت كما علمت لانه لم يكن الوضوء عبادة من قبله بل تابعا لغيره وهو الصلاة أحق أن تتساهل الأمة فى رعاية شروطه وأركانه وآدابه اطول العهد عن زمنه صلى الله عليه وسلم فنزلت الآية لبقائه على الدوام ولانه اذا ورد به النص تأتى فيه اختلاف العلماء الذى هو رجة فالنبي صلى الله عليه وسلم والعصاة كانوا قبل نزول الآية يصلون بوضوء ولم يقدم نزولها الايمان بحكم التيمم وتلاوة حكم الوضوء واعلم ان الآية المذكورة ذات على سبعة أصول كلها مثنى طهارتان الوضوء والغسل ومطهران الماء والتراب وسكان المسح والغسل وموجبان الحدث والجناية ومبيحان المرض والسفر وكايتان الغائط والملاسة لان الأول فى الاصل اسم للمكان المطمئن أو يديه فى الآية الخارج مجازا والثانى المراد به التمسك لا النقاء لانه من الجانبين فالمراد بالكتابة ما قابل الصريح لا المصطلح عليه او كرايتان التطهير من الذنوب وانعام النعمة بموته شهيدا الحديث من دأوم على الوضوء مات شهيدا وفيها تقديم وتأخير وحذف والاصل اذا قمتم من النوم محدثين أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامت النساء فاغسلوا وجوهكم الخ وأشار الشارح للحذف فيما يأتى بقوله محدثين وقد وبالجلال المحذوف بقوله وأنتم محدثون وما فعله الشارح أولى لان الاصل فى الحال الافراد (قوله لا يقبل) أى قبول صفة لا قبول كمال لانه لا يعدل اليه الا بدليل اهـ قل (قوله بغير ظهور) بضم الظاء أشهر من فتحها أى تطهير وكان الأولى الاستدلال بحديث الصحيحين لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ لانه أقوى وأصرح (قوله وموجبه) أى سببه الحدث مع القيام الى الصلاة وقيل القيام فقط وقيل وهو الاصح الحدث فقط بمعنى أنه اذا فعله وقع واجبا سواء أدخل وقت الصلاة أم لا والقيام الى الصلاة شرط فى ثبوته والانقطاع شرط فى صحتها فلا بد منه على كل من الاقوال ولم يقل أحد بان موجبه الانقطاع كفى نظيره فى الغسل من الحيض والنفاس

استعمال الماء فى أعضاء مخصوصة مفتحة بنية وهو المراد هنا ويقعها ما يتوضأ به وقيل بفتحها فيها ما قيل بضمها فيهما والاصل فيه قبل الاجماع آية يأتى الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة وخبرهم لم لا يقبل الله صلاة بغير طهور وموجبه الحدث مع القيام الى الصلاة

والفرق طول زمنهما بخلاف الوضوء ولذا لم يقل به أيضا في الغسل من الانزال وعلم من تضيقة
 بالقيام الى الصلاة فقط انه لا يتضيق بضيق الوقت وان أساء تأخيرها أو المراد بالقيام ارادته
 ولو حكى الشيخ ما اذا دخل الوقت ولم يرد فقام فانه يجب عليه الوضوء لتحقيق موجهه فان
 الشارع بدخوله طلب منه أداءها مع ما تنوَقف صحته عليه فتزك طلب الشارع والتزامه منزلة
 القيام حتى لو لم يصل عقيب عقابا على ترك الوضوء وآخر على ترك الصلاة والمراد بطلب
 الشارع ما ذكر طلبه على سبيل التخيير فان الواجب بدخول الوقت أحد أمرين اما الفـعل
 أو العزم عليه في الوقت والمراد بالقيام للصلاة الاشغال بها وأدائها على أي وجه كان من
 قيام أو قعود أو اضطجاع أو استلقاء وكذا الآية (غزله أو نحوها) كس محض
 وطواف وسجدة تلاوة أو شكر (فرك هو) أي الوضوء أي من حيث هو قسمان فلا يقال
 انه تقسيم للنسبة الى نفسه وغيره وان فيه الاخبار عن المفرد بالتمني (قوله فرض على المحدث)
 أي حدثا أصغرا لانه المراد عند الاطلاق غالباً وهو يندرج في الأكبر على المعتقد وان نقاه
 فلا يجب الوضوء حيث ذوالمراد بالفرض الفرض ولو صورة أو ما لا يصح نحو الصلاة الا به
 ليشمل وضوء الصبي للطواف لا خصوص الواجب حقيقة وبالحدث المحدث ولو حكى الشيخ
 من ولو لم يحدث وأرادوا به أن يوضئه للطواف (قوله وسنة) أي مسنون ولو لم يمسح الخف
 وسنة التجديد فبعض الوضوء دون الغسل والتيمم لانه لم يبقل وللمسحة وقوله التجديد باللام
 في صحاح النسخ أي عند ارادة تجديد وفي بعض النسخ بالكاف وهو لا يناسب قوله بعد ذلك
 وغسل (غزله بعد كل صلاة) أي فرضاً أو قعوداً ولو ركعة واحدة اذا اقتصر عليه الا سجدة تلاوة
 أو شكر لعدم صدق الصلاة عليه ولا طوافاً وان كان ملحاً بالصلاة ولا خطبة جمعة لما ذكر وأما
 صلاة الجنازة فيسن التجديد بعدها على المعتقد كالصلاة وثلاث الصلاة أيضاً سنة الوضوء اذا
 أراد تجديد الوضوء بعدها صلاة أخرى فان لم يرد به صلاة أو صلاة أو أرا سنة الوضوء لم يستحب
 التجديد لئلا يلزم التسلسل لان كل وضوء يطلب له ركعتان وكل ركعة ينطلب بعدها وضوء
 وقديقال التسلسل ليس بممتنع الا في الامور الماضية لا المستقبل لكن المنقول ما سمعته ومحل
 استحباب تجديد الوضوء ما لم يعارضه فضيلة أو في الوقت أو فوات تكبيرة الاسرام أو نحو ذلك
 وانما ذكر لفظ كل لان صلاة تكرر في الاوقات لا عموم لها (قوله ولو مكمل الخ) غاية للرد على
 القول الضعيف أي ولو كان الوضوء المجدد مكمل بالتيمم سواء كان الوضوء الاول كله بالماء أو
 مكمل بالتيمم أيضاً فطلب اعادة الوضوء أما التيمم فان لم يصل به فرضاً لم يطلب اعادته والا وجبت
 لكن لا يسمى ذلك تجديد الا يقال فعل بعض الطهر ليس مشروعاً لانا نقول محل ذلك عند
 امكان البعض الاخر ويمتنع في الوضوء المجددنية رفع الحدث والطهارة عنه أولاً ولا جـله
 وثبة الاستباحة دون ما عد ذلك من نية الوضوء أو ادائه أو فرضه على المعتقد (قوله لولا)
 حرف امتناع لوجود وخبر المبتدأ بعدها محذوف وجوباً أي لولا المشقة موجودة وامتنع
 بأن مشقة الامة لم توجد حتى ين ذلك الكلام وأجيب بان هناك مضاقمة لدرأى خوف
 المشقة ولا شك ان الخوف موجود في ذلك الوقت والمراد بالامة أمة الاجابة (قوله أي أمر
 ايجاب) دفع به يقال انه قد أمرهم أمر مذنب والحديث يقتضي امتناع الامر وحاصل

أو نحوها (هو) أي
 الوضوء قسمان (فرض
 على المحدث) الآية اذا قمتم
 الى الصلاة أي محدثين
 (وسنة لتجديد) أي
 تجديد (بعد) كل (صلاة)
 ولو مكمل بالتيمم الخ
 جراحة لتجديد الإمام أحمد
 باسناد حسن لولان أشق
 على أئمتي لا مرتهم أي
 أمر ايجاب عند كل صلاة
 بوضوء ومع كل وضوء
 بسؤال

(قوله ولو كان الوضوء
 الخ) صوابه ولو كان الوضوء
 الاول مكمل بالتيمم لان
 التيمم لا يسن تجديد اذا
 كان متوضئاً وضوءاً كاملاً
 ثم حدث فيه جراحة

الجواب ان الممتنع أمر الايجاب فلا يتأني انه أمرهم أمر مذنب أي ان الله تعالى خيره بين
 الأمرين فاخترنا الثاني لثلاثة الاول على الامتثال لنعالي الامر في ذلك فوضا اليه صلى الله
 عليه وسلم فلا يرد أن الامر هو الله تعالى فكيف ينسبه صلى الله عليه وسلم انفسه (قوله)
 فان لم يؤد الخ) محترز قوله بعد صلاة (قوله كره) أي تنزيها ان كان يتوضأ من ماء مباح أو مملوك
 أو من موقوف أو مسبل كالفاسي وعاد الماشي فيه فان لم يجد فيه حرم لا يقال قدام ما يأتي
 من حرمة إعادة الصلاة لافي جماعة حرمة الوضوء المذكور لا كراهته لانا نقول يفرق بينهما بأنه
 وسيلة فسوح فيه بخلاف الصلاة وبأن غاية تجديده انه كالغسل الرابعة وهي مكروهة لا يقال
 قدام قولهم يحرم التلبس بعبادة فاسدة حرمة وحرمة الرابعة لانا نقول القصد من التجديد
 والرابعة مزيد النظافة وذلك لا يتأني مقدور الوضوء فكان مؤكدا له ولم يكن عبادة أخرى
 مغايرة حتى يلزم التلبس بها بخلاف الصلاة (قوله وغسل واجب) قصد به الخلاف فيه
 أو الغالب والأفوالوضوء سنة للغسل مطلقا (قوله وضوء الصلاة) أي كوضوئها والمراد أنه
 أتى به قبله وقوله زاد البخاري أي على مسلم مع موافقته له على غير ذلك الزيادة التي هي مأخذ
 الخلاف والجموع كتاب لا وى شرح على المذهب (قوله وضوء قدم الوضوء كله الخ) الصور
 الممكنة هنا ستة تقديمه كله أو تيسيطه كله تأخير كله تقديم بعضه مع تيسيط البعض الآخر
 أو تأخير بعضه مع تأخير البعض الآخر فله أو آخره أي كلا أو بعضا وكذا ما بعده
 ويؤى به في صورة التأخير النرضية ان أراد الخروج من الخلاف والانوى السنة بان يقول
 نويت الوضوء سنة الغسل وكذا في صورة التقديم ان تجردت جنابته عن الحدث والافنية
 معتبرة (قوله فالتخلاف) أي في قوله فيتوضأ قبله وضوءا كاملا وقيل يؤخر الخ (قوله)
 الجنب) ومثله من انقطع دمها من حيض أو نفاس بالنسبة لغير الوط من الاكل والنوم
 اما بالنسبة له فلا يبين لها الوضوء بل يجب عليها الغسل ولا بد في جميع ذلك من نية معتبرة من
 نيات الوضوء كنية رفع الحدث ولا يكتفي بنية السبب كأن يقول نويت سنة الوضوء للغضب
 وكذا ما مر ما يأتي وهذا في غير وضوء الغسل كما مر ونقل عن السبوطي ان الجنب اذا توضأ
 للجماع لا ينتقض وضوءه الا اذا جامع أي لا يطلب منه وضوء بالحدث الاصغر والعز في ذلك
 بقوله

فان لم يؤد بالاول صلاة
 كره التجديد (وغسل
 واجب) فيتوضأ قبله
 وضوءا كاملا وقيل يؤخر
 غسل قدميه وذلك لخبر
 الصحابين عن عائشة
 رضى الله تعالى عنها انه
 صلى الله عليه وسلم توضأ
 في غسله من الجنابة
 وضوءا للصلاة زاد
 البخاري في رواية غير
 غسل رجله ثم غسلهما
 بعد الغسل قال في
 المجموع قال أصحابنا
 وضوء قدم الوضوء كله
 أو بعضه أو آخره أو فعله
 في اثنا الغسل فهو محصل
 لسنة الغسل لكن
 الأفضل تقديمه فالتخلاف
 انما هو في الأفضل وعند
 ارادة الجنب أ كلا أو نوما
 أو وطأ أو ارادة الحدث
 نوما) لا اتباع في الاولين

قل للفقهاء والمعيد * وكل ذي بال سديد
 ما قلت في موضعي * قد جاء بالامر السديد
 وضوءه لا ينقض * الا يا لاج جديد

(قوله أ كلا) أي ولو محرما كمنصور والمراد به ما يشمل التقوى والتأدب والتداوى والتفكه
 وان قل ذلك وتكرر لكن المرة الاولى أكد ومثل الاكل الشرب (قوله أو نوما) أي ليسلا
 أو نوما ولو قل لا فاعدا متمكنا وان تكرر ذلك وقوله أو وطأ أي جازبا ان أراد وطأ حليته
 ثانيا وان كانت الجنابة الاولى من غير وطأ أما الحرم كالزنا فلا يسن له وضوء والفرق بينه وبين
 الاكل المحرم كما تقدم ان حرمة ذاتية أي لذات الفعل بخلاف الاكل فان حرمة معارضة
 كونه ملك الغير فلا (قوله أو الحدث) أي حدثا أصغر (قوله لا اتباع الخ) لانه عليه الصلاة

(قوله الصور الممكنة هنا
 ستة) بقى صورة ما اذا قدم
 بعضه ووسط بعضه وآخر
 بعضه (قوله والمعيد)
 من بعد الدرس بعد قراءة
 الشيخ

والسلام كان اذا كان جنباً فأراد أن يأكل أو يشرب أو توضأ أو صلى للصلاة رآه مسلماً (قوله) وللأمر به الخ قال عليه الصلاة والسلام إذا أتى أحدكم أهله ثم أراد أن يعود فليتوضأ بينهما وضوءاً رآه مسلماً زاد البيهقي فإنه أنشط للعود اهـ عبد البر (قوله رواه) أي الدليل المذكور وهو بالنسبة للأخيراً الأمر وللبقية الأمر والاتباع والمراد روى اللفظ الدال على المتبع وهو فعله صلى الله عليه وسلم (قوله وعند غضب) أي ولو لله كان رأى حرمانه تنتهك وهو ثوران دم القلب عند إرادة الانتقام وبسببه هجوم ما تكرهه النفس من دونها بخلاف الحزن فإنه ثورانه عند هجوم ما تكرهه من فوقها والاول يتحرك من داخل الجسد الى خارجه بخلاف الثاني ولذا يقتل دون الاول (قوله لورود الأمر به الخ) قال عليه الصلاة والسلام ان الغضب من الشيطان وان الشيطان من النار وانما انطقوا بالياء فاذا غضب أحدكم فليتوضأ وهذه حكمة أصل المشروعية وهي لا تطرد فلا يضر تخلفها فيما اذا كان الغضب له تعالى (قوله ومن غيبة) يكسر الغين المجهة ولو كان متوضئاً وهي ذكر كرك أهلك بما يكره وان لم يكن فيه سواء كان في غيبة أو حضوره وهي في حق أهل العلم والقرآن كبيرة دون غيرها بخلاف التهمة وهي التي بين الناس بالافساد فانها كبيرة مطاقا وتجاوز الغيبة في ستة مواضع نظمها بعضهم في قوله القبح ليس بغيبة في ستة * متظلم ومعرف ومخذر واظهر فسقاومستغف ومن * طلب الاعانة في إزالة منكر

ولا يسن الوضوء في الصور المذكورة أفراد المصنف الغيبة المحرمة (قوله وكل كلام قبيح) عطف عام وذلك كالكذب وسخرية ونجاسة وقذف وشهادة زور وعين غموس (قوله تسكين الخطايا) أي الصغار لأن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة أو الحج المبرور فإن لم يكن عليه شيء من الصغائر حلت من الكبائر (قوله ومن مس ميت) أي بأي جزء كان وإن لم ينقض الوضوء كالثبر والنظفر (قوله ومن جله) أي قبله ليكون على طهارة وبعده لأنه ربما أحدث المذلة من غير أن يشعر فله في الحديث ومن جله أي أراد أو فرغ (قوله من غسل ميتاً) أي فرغ من غسله ولو عصى به كشهيد (قوله وغيرها) عطف على التجديد وذكر الشارح من ذلك عشرة وذكر فيما راثنين الكلام القبيح وجعل الميت وذكر في المتن تسعة فالجمله إحدى وعشرون صورة وقد أوصلها بعضهم إلى أربعين يتوضأ عند ارادة بعضها وهو عشرون وبعد فعل بعضهم الآخر وهو العشرون الباقية فعمالم يدخل فيما مر المذكور والسعي والوقوف بعرفة وإقامة صلاة وفصد وحجامة وثقب ومن خشي أو لمس أحد فرجيه ومس المنفتح تحت المعصية مع انفتاح الأصلي وخروج شيء من المنفتح مطاقي أي موضع كان ومس الأضراس والحسن وأكل لحم جزور وقهقهة مص للخلاف في النية بذلك ومس فرج جارية ورفع المصوق عند توهم الاندمال فراه لم يندمل والردة وقطع النية بعد فراغ الوضوء والبلوغ بالسنة فيسن له الوضوء مع استحباب الغسل أيضاً وليس المراد أنه يطلب استقلالاً دون الغسل لأن حكمته الغسل احتمال نزول الماء من حيث لا يشعر ولذا ينوي به رفع الجنابة وهذا لا يظهر في الوضوء ولا يندب الوضوء البس ثوب وضوء وعقد نكاح وخروج المرأة وقادم وزيارة والدوم يدق وعيادة مريض وإن شيع جنازة ودخول سوق وعلى نحو أمير وكل محل طلب فيه الوضوء ولم يجد الماء تيمم به لإفادة بعض آثاره

وللامر به في الاخيرة
رواه الشيخان في الاخير
ومسلم في البقية (وعنه
غضب) لورود الامر به
(و) من (غيبة) وكل
كلام قبيح والغرض منه
تكثير الخطايا كما ثبت في
الاخبار (و) من (مس
ميت) ومن حله لخبر من
غسل ميتا فليقتل ومن
حله فليتوضأ رواه
الترمذي وحسنه وقيل
بالجمل المس (ولغيرها)
من زيادتي

(قوله وعند غضب) أى
ولو كان متوضئاً كافئ
المداينى (قوله وان لم يكن
فيه) لعله وان كان فيه
لأنه المتوهم وأمله (قوله
واقامة صلاة) ذكره
الشارح

(قوله كقراءة قرآن) أي إرادته ونووله وحديث أي سماعه من الشيخ أو قراءته عليه والمراد به غير الموضوع يقينا والمراد بالوضوء فيه وفي نحوه كونه على طهارة لا تجديده إلا في قراءة القرآن كما نقل عن الرملي (قوله وروايته) أي تحمله رواية عن الشيخ بأن عليه (قوله ودرس علم) أي تعلمه وتعليمه والمراد به العلم الشرعي من تفسير وحديث وفقه دون أنه فلا بد من إلهام الوضوء (قوله ودخول مسجد) أي ولو مارا ولو لجنب لأن فيه تخفيفا للحدث وفي الحديث من توضأ في بيته فأحسن الوضوء ثم أتى المسجد فهو زائر الله وحق على المزور أن يكرم زائره (قوله لغير جمعة) أي ما خطبة الجمعة فهو لها واجب (قوله وفروضة) أي الوضوء بقسميه الواجب والمستدوب وبذلك يعلم أن الثاني لا بد فيه من نية معتبرة ولو نية انقضت لانه فرض في الجملة فان أراد الحقيقة لم يصح وأنه لا يكتفي فيه نية الأسباب لأن القصد هنا رفع الحدث الأصغر أما ليخفف حدثه الأكبر في صورة الجنب أو لتحصل له حقيقة الطهارة فيكفر عنه في التكلم بكلام فيه ثم أولي رفع حدثه في الصور التي جرى فيها خلاف بنقض الوضوء أو يزداد تأمله وتعليمه في نحو قراءة القرآن والحديث والعلم ونحو الأذان والذكر وما تقرر من الذوائد المترتبة على نية رفع الحدث بعلم الفرق بين ما هذا والغسل المسنونة حيث ينوي فيها الأسباب لرفع الحدث لا المجنون والمعنى عليه لأن المقصود من أمرهما بالغسل رفع الجنابة المحتملة كما أن القصد من الوضوء في الصور المتقدمة ما مر بخلاف غسل غيرهما فإن القصد منه التنظيف وقطع الروائح الكريهة لارتفاع الجنابة لعدمها ويؤيد هذا الفرق استثناء هذين فقط وعدل عن قول أماله كغيره فرضه قرارا بما أورد عليه من أنه مفرد فلا يصح الأخبار عنه بالجمع في قوله سنة وإن أجيب عنه بأنه مضاف فيصح ما ذكر (قوله أي أركانه) أي بذلك لدفع ما يتوهم من أن المراد بالفرض ما لا بد منه فيشمل الشرط وغيره في المتن بالفروض لا بالاركان عكس الصلاة لأن الوضوء لما جاز تفرق أفعاله صار كل جزء منه مستقلا فلم يحصل في ما هيته تركيب بخلاف الصلاة فإنه لما امتنع تفرق أفعاله كانت حقيقة واحدة من كية من أجزاء غير مستقلة فتناسب التعبير عن أجزائه بالاركان التي لا يعبر بها إلا عن أجزاء الماهية التي يشترط اجتماعها وعدم تفرقها (قوله ستة) في حق العلم وغيره وما اعتبر زيادته في حق الثاني فنشروط لأركان والستة المذكورة أربعة منها بنص الكتاب وواحد بالسنة وهو النية وواحد بهما وهو الترتيب ووجه دلالة الكتاب عليه من حيث أن العرب لا ترتكب تفرق المتجانس إلا لكمة كما سيأتي (قوله النية) ويتعلق بها سبعة أحكام نظمها بعضهم في قوله حقيقة حكم محل وزمن * كيفية شرط ومقصود حسن

حقيقة هي الغة المقصود شرعا قصد الشيء مقترنا بنية فعله فان تراخي عنه سمي ذلك التمهيد وعزما لانية وحكمها الوجوب ومحملها القلب والمقصود به تفسير العبادات عن العادة كالجلوس للاعتكاف تارة والاندس تارة أخرى أو تمييز ترتيبها كالصلاة تكون فرضا تارة ونفلا أخرى وشرطها اسلام النابوي وقيامه وعلمه بالنابوي وعدم امتنائه بما ينافيها بأن يستصحبها أحكاما وأن لا تكون معلنة فان قال ان شاء الله تعالى فان قصد التعليل أو أطلق لم تصح أو التبرك بصحتها ووقتها أول العبادات إلا في الصوم لا سر من اقبة الفجر وتطبيق النية عليه وكيفيتهما يختلفان بحسب

كقراءة قرآن وحديث
وروايته ودرس علم
ودخول مسجد وأذان
واقامة وخطبة لغير جمعة
وزيارة قبر النبي صلى الله
عليه وسلم ولم زيارة سائر
القبور وذكر في شرح
الامس لزيادة على ذلك
(وفروضة) أي أركانه ستة
(النية)

الابواب فيشوى هنا رفع الحدث وفي الصلاة فرض الصلاة مثلاً وهكذا (قوله كأن ينوي رفع الحدث أو التطهر عنه) محلها في السليم غير المجدد أما صاحب الضرورة فلا تكفيه نية رفع الحدث نعم أن ينوي بالحدث المنع من الصلاة ويرفعه رافعاً خاصاً بالنسبة لفرض ونوافل جاز لأنه نوى الواقع فينوي الاستباحة أو غيرها وحكم نيته بالنسبة لما يستبيحه من الصلاة حكم نية المتيمم فإن نوى استباحة فرض استباحه والأفلا وأما المجدد فقد أنه يعتنع عليه نية الرفع والاستباحة وكذا الطهارة للصلاة كما قاله الشويري وأل في الحدث للعهد الذهني أي الحدث الذي على النواي ثم أن أريد به الأمر الاعتباري أو المنع من الصلاة فظاهر وإن أريد به السبب قد رُمِضَ أي رفع حكمه وهو حرمة نحو الصلاة لأنه لا يقع لا يرتفع ولو نوى رفع بعض الأحداث أي الأسباب صح وإن نفي باقيها كما لو نوى أن يصلي بوضوءه الطهر مثلاً ولا يصلي به غيرها بخلاف ما لو نوى رفع بعض الحدث أي السبب بالنسبة لصلاة واحدة دون غيرها كأن قال نويت رفع الحدث بالنسبة لصلاة الظهر ولا أرفع به بالنسبة لصلاة العصر فإنه لا يصح وضوءه لتلاعبه ولأن حدثه لا يتجزأ فإذا بقي بعضه بقي كله كما إذا قال نويت رفع نصف حدث النوم فقط واقتطعت عنه في قوله أو التطهر عنه قيد فلولم يأت به لم تصح نيته (قوله أو استباحته) أي الصلاة وإن لم يمكن فعلها به كصلاة العبد وهو في رجب مالم ينو صلاته الآن والالم يصح لتلاعبه ومثل ذلك ما لو نوى استباحة مفتقر إلى وضوء ولو نحو من مصحف ولو لم يمكن فعله به كالطواف في حق بعيد المكان كصرا مالم يقيد بفعله حالاً والالم يصح لتلاعبه وإن كان متضمني تعليل الصحة بأن نية ما يتوقف عليه وإن لم يمكن فعله متضمنة لنية رفع الحدث عدم الفرق بين أن يقيد بفعله حالاً أو لا لأنه ذكراً مضموداً ويؤخذ من تعليل عدم الصحة بالتلاعب أنه لو كان من المتصرفين بحيث يقدّر على الوصول إلى مكة في الوقت الذي عليه الصحة وأما لو كان عاجزاً وقت النية ثم عرض له القدرة إما بأن صار متصرفاً أو وافق لمن يوصله إلى مكة في ذلك الوقت من المتصرفين لم يصح إفساد النية عند الاتيان بها وما وقع فاسداً لا يتقلب صحبها وتبكتفي هذه النية المطلقة وإن لم يخطر بالبال شيء من مفرداته وكون نيته حينئذ تصديقاً بواحد منهم بما يقتضيه لا يضر لأنه مع ذلك متضمن لنية رفع الحدث ومثل الشارح النية بأربعة أمثلة ومثلها ما لو قال نويت الطهارة الواجبة أو فرض الوضوء أو أدائه أو الوضوء المفروض وتدخل الستن تبعاً عند ادعيائه هذه النية فلا يحتاج إلى أن يزيد وسننته كما قاله ابن حجر (قوله وانما الكل امرئ مانوي) فأنذره بعدم ما قبله الإشارة إلى اشتراط تعيين النوى فلو كان على الشخص صلاة فائتة مثلاً لم يكفه أن ينوي الصلاة الفائتة بل يشترط أن يعينها من ظهر أو عصر مثلاً فلو لا ذلك لاقتضى ما قبله عدم اشتراط التعيين (قوله ويجب قرنها بأول غسل الخ) في العبارة قلب أي بغسل أول جزء لأن الواجب مآزنها للأفعل وسواء كان الأول من أعلى الوجه أو أسفله وانما وجب قرنها بذلك ليعتد بالمفسول فلا تجب أعادته لأنه ياتم بتركها عند أوله فلو غسل جزءاً بلانية وجب أعادته وهذا في سليم الوجه أما عليه بان عمته العلة ولا جبر عليه فينوي عند غسل اليد وهكذا فإن كان عليه جيرة نوى عند مسحها قبل غسل جميع أعضائه فتعيرهم بالغسل جرى على الغالب أو مرادهم ما يشعرون وبذلك ويجري هذا التفصيل في بقية

كأن ينوي رفع الحدث
أو التطهر عنه أو الطهارة
لصلاة أو استباحته الخ
الصحيحين إنما الأعمال
بالنيات وانما الكل امرئ
مانوي ويجب قرنها بأول
غسل جزء من الوجه
ويجب قرنها بأول السنين
المقدمة على غسل الوجه

(قوله قلب) انظر مع ان
أول النية جزء منه شيئاً

الاعضاء وانما اكتفى هنا بقرن النية بجزء ولم يكتف بقرنها بعض التكبير لان بعض الغسل يسمى غسلا ولا كذلك بعض التكبير ومن الوجه باطن كثيف اللحية فيكنى قرن النية به وكذا الشعر الخارج عن حده لدخوله في حد الوجه أى ضابطه وهو ما تقع به المواجبه. بخلاف جانب الرأس فلا يكتفى قرن النية به وان وجب غسله تبعاً (قوله ليثاب عليها) فظاهره انه لو لم يقرنم بذلك لم يحصل له ثواب مع حصول السنة بمعنى سقوط الطلب وليس كذلك فكان الاولى أن يقول تحصل السنة وقوله فان عزبت مقابل شئ محذوف تقديره هذا ان بقيت وقوله لم يصح أى الوضوء خلافاً عن النية (قوله قبل غسل الوجه) أى غسل شئ منه ولم يخصصه ما معه وقوله نعم ان الغسل استدراك على قوله فان عزبت والحاصل ان الكلام هنا في ثلاث مقامات الاولى في الاكتمال بالنية الثانية في فوات ثواب المضمضة والاستنشاق الثالث في وجوب اعادة غسل ذلك الجزء فكفى النية مطلقاً لمقارنتها لغسل جزء من الوجه وتفوت المضمضة والاستنشاق مطلقاً لان تقديره ما مستحق للاستحباب ولا يجب اعادة الجزء ان غسله بنية الوجه فقط أما اذا غسله بنية المضمضة والاستنشاق أو بنية ما مع الوجه أو اطلق فوجب اعادته على معتد الشبر المسمى في الثانية خلافاً للشورى لوجود الصارف ولو حكما فاعلم انه متى أتى بنية معتبرة من نيات الوضوء عند المضمضة والاستنشاق فأتى ثوابها ما فالحاصل حينئذ أن يأخذ الماء بآبوبة حتى لا يغسل معها شئ من الوجه أو يأتي عند غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق بنية سنة الوضوء ثم عند غسل الوجه يأتي بنية معتبرة وهذا أولى وأفضل (قوله بنية الوجه) أى وحده وقوله وكذا بغير نية صادق بالصورتين الثلاث المتقدمة وقوله وعلى هذا الخ الإشارة لما بعد كذا الصادق بـ (قوله وغسل الوجه) أى وان تعدد فلو خلق له وجهان أصليان بان واحد منهما وأصلى وزائد بان طرأ له بعد الولادة واشتبه الاصل به أو غير رسامت وجب غسلهما في صورتين الثلاث بخلاف ما لو خلق له رأسان أصليان فانه يكتفى مسح بعض أحدهما وسيأتى الفرق بين الوجه والرأس وتكفى النية عند جزم من أحد الوجهين في الصورة الاولى ولا بد من قرنهما بكل في الثانية ولا يكتفى الا عند الاصل في الثالثة على العمدة في ذلك خلافاً لما ينهون من كلام قل فان تميز الزائد من الاصل ولم يسامت فلا عبرة به وهذا كله اذا كان الوجهان من جهة امامه فان كان أحدهما من جهة امامه والاخر من جهة خلفه وجب غسل الاول فقط مطلقاً ما لم يكن غالب الخواص في الثاني والا فالعبرة به واطافة غسل للوجه من اضافة المصدر فعوله أى ان يغسل المتوضي وجهه أى ظاهره أما غسل باطنه وهو المضمضة والاستنشاق فسنة والمراد ان يغسله ولو لم يفعل غيره بلاذنه أو بسقوطه في نحو من كان ذا كرا للنية فيهما وكذا في سائر الاعضاء بخلاف ما وقع منه بفعله كتنعريضه للمطر ومشيئه في المسافاته لا يشترط فيه كونه ذا كرا للنية اقامة لمقامها فالشرط اما فعله أو تذكرة للنية عند عدم فعله فعلم اشتراط دوام النية ذكرها فيما اذا وضأ غيره بغير اذنه وخرج بالغسل من الماء بلا جريان فلا يكتفى اتفاقاً بخلاف غمس العضو في الماء فانه يسمى غسلاً كما قاله ابن حجر (قوله وهو) أى طولاً ما بين اى القدر الذي بين منابت جع منبت أى ما شأنه ان ينبت عليه الشعر فيه دخل فيه محل الغم وهو ما ينبت عليه الشعر من جهة الاغصم اذ العبرة بنباته في غير محل

(قوله ولم يكتف بقرنها)
الخ) مبني على القرن
الحقيقي (قوله فوجب
اعادته) انظر كيف يجب
اعادته مع الاكتمال بالنية
عند غسله وان عزبت
ومع قواكم بنوات
المضمضة والاستنشاق اذ
مقتضى ذلك عدم وجوب
الاعادة ومقتضى وجوبها
عدم الاكتمال بالنية التي
عزبت وعدم فوات
المضمضة والاستنشاق
ولذلك قال الاستوى بعدم
وجوب الاعادة مطلقاً كما
في حاشية المنهج (قوله
مطلقاً ما لم يكن غالب
الخواص الخ) ظاهره ولو
كان الاصل من خلف
سوره

ليثاب عليها فان عزبت
قبل غسل الوجه لم يصح نعم
ان انغسل مع المضمضة أو
الاستنشاق جزء من الوجه
بنية الوجه صح وكذا بغير
نية على الصحيح وعلى هذا
يجب اعادة الجزء مع الوجه
ذكر في الروضة (وغسل
الوجه) الآية السابقة
وهو ما بين منابت شعر
رأسه

والجبينان وهما جانباً الجبهة ومنتهى اللحية أي ما أقبل منهما ويخرج النزعان وهما بياضان
يكثفان الناصبة أي يحيطان بها وعمل الصلح وهو ما بينهما إذا انخسر عنه الشعر وعمل
التدفيف وهو ما ينبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والنزعة يعتاد النساء والاشراف
أي أكابر الناس تحبته ليتسع الوجه ووند الأذن فلا يجب غسل شيء من ذلك إلا ما يتحقق به
الاستيعاب فيجب غسل جرح من جوانب الرأس ليتحقق استيعاب الوجه وكذا أدنى زيادة في
يديه ورجليه (قوله وتحت منتهى الخ) أي وما بين تحت منتهى أي آخر فالمنتهى من الوجه
ولذا قال في شرح المنهج وزدت تحت ليدخل في الوجه منتهى اللحية وهو ما يفتح اللام على
الأفصح عكس اللحية العظامان اللذان تثبت عليهما الاسنان السفلى يجتمع مقدمهما في الدفن
بفتح القاف أفصح من اسكانها ومؤخرهما في الاذنين فهما كقوس معوج (قوله ويجب
غسل شعره) أي سواء كان من رجل أو غيره وشعره سبعة عشر ثلاثة مفردة وأربعة عشر مثناة
العذاران وهما أول ما ينبت للأمرد والعارضان وهما الخيطان عن العذارين المحاذيتين
للأذنين والسبالان بكسر السين تنبيه سبال ككتاب وهما طرفا الشارب والحاجبان والاهداب
الأربعة والحذان واللحية والعنققة والشارب وزاد في الاحياء المنفكتين وهما ما ينبت على
الشفة السفلى محاذيا للعنققة من الجانبين فتكون الشعور تسعة عشر يجب غسل ظاهرها
وباطنهما من رجل أو غيره كنفث أو خفت الأذنة أشياء استغناها الشارح أشار للأول منها بقوله
الابطن كثيف الخارج أي من رجل أو غيره والمراد بالظاهر الطبقة العليا التي تلي الوجه
وبالباطن ما عد ذلك مما يلي الصدر وما كان في خلال الشعور بالخارج ما فيه ميل والتواء
عن جهة بروزه الى جهة نزوله وأشار الثاني والثالث بقوله وباطن كثيف لحية الرجل وعارضيه
فلا يجب غسل باطن ذلك وأما ظاهره فيجب غسله فهذه عبارة محررة لا تضعف فيها بخلاف
عبارة المنهج فإن خف بعض تلك الشعور وكثف بعضهم أو غير ذلك كل حكمه والأوجب غسل
الجميع واعلم ان غسل الظاهر واجب أصالة فلا يكفي غسل بشرته فقط والكثيف هو ما لا يرى
المخاطب البشر من خلاله والخفيف بخلافه وينبغي تعهد العنققة بالتنظيف لحلوس المالكين
عليها كما قبل وقيل محل جلوسهما كراسي الاضراس (قوله وان لم يخرجها) فالواو الحال لا للغاية
لان الخارج داخل في قوله قبل الابطن كثيف الخارج عنه لشمول ذلك للرجل كما علمت (قوله
وغسل اليدين) أي وان تعددتا وكانتا أصليتين وكذا ان كانت احدهما زائدة واشتهت
بالاصلية فيجب غسلهما بخلاف السرقة تقطع احدهما فقط والفرق أن الوضوء عبادة وهي
مبناها على الاحتياط والقطع عقوبة وهي مبناها على الدرء ثم ان كان مرفقاها ما تمها ذين
فظاهرها مرفق احدهما فوق مرفق الاخرى غسلا الى مرفق أعلاهما مرفقا ولا تغسل
كل لمرفقها على الاظهر لاحتمال أن تكون التي مرفقها أعلى هي الاصلية فيجب غسلها اليدين
والتي مرفقها أسفل زيارتها عارضة فيجب أن يغسل منها ما حاذى الاصلية وهو ما فوق
مرفقها الى مقابل مرفق الاخرى وكذا ان لم تشبهه وسامت فيجب ان يغسل منها ما حاذى
الاصلية فقط وان كان لهما مرفق فوق مرفق الاصلية فان لم تشبهه ولم تسامت لم يجب غسلها
ان ثبتت بغير محل الفرض فان ثبتت به وجب غسلها مطلقا وان لم تسامت واعلم أن ما تعدد

وتحت منتهى لحيه طولا
وما بين اذنيه عرضا ويجب
غسل شعره الابطن
ككثيف الخارج عنه
وباطن كثيف لحية الرجل
وعارضيه وان لم يخرجها
عنه (و) غسل (اليدين)

من الاعضاء كاليد والعين والاذن فهو مؤثت غالباً وان بعضها قد يكون مذكراً لا غير كالراس
والجبين والحي والمخي والشعر والمخضر واليمان والاقم والظفر والحد والنايب والشبر والندى
والناجذ والباع والذقن وقد يكون مؤثتاً لا غير كالرقبة وقد يجوز فيه الوجهان كاللسان والابط
والعنق والقفا والعاقق والمثنى أي الظهر والضم والذراع وقيل ان الذراع مؤثت لا غير وقيل
غير ذلك (قوله من الكفين والذراعين) بيان مراد اليد التي يجب غسلها والاختصاص في الغسل من
رؤس الاصابع الى الكتف (قوله مع المرفقين) أي أو قدرهما عند فقدهما والمرفق عبارة عن
ثلاث عظام يسمى الوسط منها وهو الذي يظهر عند مدطي اليد بالابرة (قوله أفصح) أي أكثر
استعمالاً ولا قد قرئ بهما في السبع (قوله وللا تباع) أي الامر به في قوله تعالى على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم قائم وفي بحبكم الله ويحتمل أن يراد بالاتباع متابعتهم صلى الله عليه
وسلم في فعله وقوله رواء مسلم أي روى القلقط الدال على أنه صلى الله عليه وسلم فعل الامر السبع
(قوله من شعر) أي وان خرج وكثف فيجب غسله ظاهراً وباطناً (قوله وغيره) كسلعة وجلدة
معلقة في محل القرص وان طالت ويجب غسل عظام وأضراس بكشط ما فوقه وموضع شوكة بقي
مفتوحاً وكانت بحيث لو أزيلت لبقى لها غور ولا يصح الوضوء مع بقائها فان كانت بحيث لو
أزيلت لم يبق لها غور كشوكة القشاة والبالمية صح الوضوء والصلاة معها أو لم يبق محلها مفتوحاً
لم يضر بقاؤها كبيرة كانت أو صغيرة لانها صارت في حكم الباطن ويجب غسل باطن ثقب
وشقوق في اليدين وهي الفلوح ان لم يكن لها غور في اللحم والوجه غسل ما ظهر فقط ويجب
ازالة ما عليه من الحائل كالوسخ المتجمدان كان من خارج فان كان من العرق لم يضر وكذا
لا يضر قشرة الدم بعد اخراج ما فيها وان مهلت ازالته ويجوز ما ذكر في سائر الاعضاء
(قوله تدب غسل باقى عضده الخ) ان قلت لم يبق هذا القدر تبعاً كسقوط الرواتب بخو
جنون تبعاً للقرض قلت لان سقوطها من رخصه والتابع أولاً بذلك والمتبوع هنا سقط اعذر
فحسن بقاء التابع محافظة على العبادة ما أمكن لان اليد لا يسقط بانعسور كما مراراً المتوسى
على رأس الحرم وان لم يكن بها شعر فهذا من المواضع التي يزول فيها حكم المتبوع ويبقى حكم
التابع فان قطع من المنكب غسل محل القطع ولو غسل فاقد اليد من أواحداهما بعد الوجه
ما يجب غسله من المنكب كان ثم مسح الرأس وأتم وضوءاً فثبت له يدان بدل المفقودتين فغسل
يجب غسلهما ويعد ما بعدهما من الرأس والرجلين أو لا الذي يظهر هو الثاني لانه لم يخاطب
بغسلهما حين الوضوء لفقدهما فمسحه الرأس وقع صحياً معاً اياه فلا يبطله ما عرض من ثبات
اليدين (قوله ومسح بعض الرأس) أي ولو البعض الذي لا يتم غسل الوجه الا به على الاظهر
والمراد بالمسح وكذا الغسل الانساح والانعسال أي وصول البلى الى العضو سواء كان بفعل
فاعل أم لا من اطلاق الخاص وارادة العام أو الملزوم وارادة اللازم فلو غسل غيره اعضاءه مع
نية المتوضئ كفى ان استحب النية الى آخر الوضوء فان عزبت في اثنتاه لم يكف تجديدها بل
يجب الاستئذان بخلاف ما اذا كان يتوضأ بنفسه وعزبت فانه يكتفي بتجديدها ولو غسل أربعة
اعضائه معار لو بلا اذنه ارتفع حدث وجهه فقط وكذا لو نكسه ولو خاق له رأسه وكان
أصليين كفى مسح بعض أحدهما بخلاف لوجه كما تقدم وان فرق ان الواجب في الوجه غسل

من الكفين والذراعين
(مع المرفقين) بكسر الميم
وفتح الفاء أفصح من
العكس للآية وللا تباع
رواه مسلم لم يجب غسل
ما عليه ما من شعر وغيره
فان قطع بعض محل
القرص وجب غسل ما بقي
أو من المرفق فرأس عظام
العضد أو فوقه تدب غسل
باقي عضده (ومسح بعض
الرأس) من بشر

(قوله لم يكف تجديدها)
فيه نظر ظاهر بل الظاهر
انه يكتفي بتجديدها من حين
عزوبتها وقوله بعد
وعزبت معناه أتى بها
يتاها غير ذلك اراها حين
المضاني كنية التبريد لا مجرد
هزوها وان لم يكن مناف
اذ لا يجب الاستصحاب
ذكرها حيث توضأ بنفسه
كما يؤخذ من م

(قوله فلو خرج به) أي المدعنه أي حد الرأس منها أي جهة النزول (قوله وذ كر ذ الخ) الظاهر أن ما نحن فيه من قبيل المطلق لا الدام (قوله بلا مكن) قيد به ليظهر فقد الترتيب وفيه ان الترتيب الحسي مقفود مطلقا CV والتقديرى موجود مطلقا حتى

جميعه فيجب غسل ما يسمى وجها وفي الرأس مسح بعض ما يسمى رأسا وذلك ليحصل به بعض أحداهما فإن كان أحدهما زائدا واشتبه وجب مسح بعض كل منهما ويكتفى إماما واحدا وتغير وجب مسح بعض الأصلي ولا يكتفى مسح بعض الزائد فقط على الوجه إذا ضرورة إلى الاكتفاء به مع وجود الأصلي (قوله في حده) راجع للشعر فقط أما البشرة فيكتفى مسح بعضها وإن خرجت عن حد الرأس فلو طالت بشرة رأسه وخرجت عن حده أو بنت له سلعة في رأسه وخرجت عنه كفى مسح ما خرج فيها (قوله بأن لا يخرج عنه بالمد) أي من جهة نزوله فلو خرج به عنه منهم لم يكف والمعاد كونه في حده بالفعل حتى لو كان متجعدا بحيث لو مخرج عن الرأس لم يكت المسح عليه (قوله لانه) أي مسح البعض المفهوم من المسح عند الإطلاق أي في الآية والحديث وكان الظاهر أن يقول ولانه الخ لأن قوله فذل الخ في معنى العلة (قوله وعلى عامته) أي وكل على عامته لأن مسحها يقع تبعا (قوله ولم يقل حد الخ) جواب عما يقال أن الناصبة متعينة للنص عليها في الحديث وحاصله أنه صدق ذلك الإجماع وأيضا فالمرحوم جنس يصدق بالبعض والكل ومسح الناصبة فرد من أفرادها وذكر فرد من أفراد العام بحكم العام لا بخصوصه والناصبية اسم لما بين التزمين (قوله من كل رجل) دفع به توهم أن لكل رجل كعبا فقط كما في البدن ولم يأن بالجمع هنا المناسب لكونه بأربعة كعوب موافقة للآية ولم يجمع المصنف المرافق فيما تقدم مراعاة الآية أي بيان أن الجمع فيه ليس على حقيقة ولو لم يكن برجله كعب اعتبر قدره من غاب أمثاله ولو قطع بعض قدميه رجب غسل الباقي فان قطع من فوق الكعب فلا فرض عليه وثمن غسل الباقي كالبدن ويوجب غسل ما عليه ما من شعر وغيره كما مر في البدن بقي ما لو وجد الكعب كالمرفق في غير محله المعتاد كأن لاصق المرفق المنكب والكعب الركبة هل يعتبر ذلك فقط كما اقتضاه كلامهم أم لا يعتبر قدر المفقود من غالب الناس الأقرب الثاني والنصوص وكلامهم محمولان على الغالب وكذا يقال في الحشفة (قوله عند مفصل) بفتح الميم وكسر الصاد كسجد أو أمعكسه فهو في مفصل اللسان (قوله لما مر في غسل البدن) أي من الآتية والاتباع (قوله والمراد بأن ذلك فرض) حاصله أن المتوضئ إذا كان لابسا اللغتين قيل الواجب عليه أحد الأمرين الغسل أو المسح فافصل من الواجب الخفيف وليس مكانا به بعينه وقيل الواجب عليه الغسل والمسح بدل أشار الأول بقوله إذا لم يمسح الخ أي فان مسح لم يجب الغسل لأن أحد خصال الواجب الخفيف إذا فعل غيره اكتفى به ولا شأني بقوله وأن الغسل الخ وخبر أن في كلامه هو قوله إذا لم يمسح الخ فلا وجه لقول قل الوجه اسقاط هذه الجملة أن أراد جملة أو أن الغسل الخ فان أراد جملة والمسح بدل صح كلامه لأن ذلك مفهوم من كون الغسل أصلا فلا حاجة إلى التصريح به لكن هذا بعيد من تعبيره بالوجه الخ (قوله كما ذكر) أي بأن يبدأ بوجهه مع النية فيديه فرأسه فرجله ولا يسقط كغيره من الأركان بغيره أو غير ما لا في صورتين أحدهما إذا انغمس في ماء غنية رفع الحدث بلا مكن لكن لا بد حينئذ من النية عند وصول الماء للوجه أو بهد الانغماس الثانية إذا غسل جنب جميع بدنه الأرجل أو عضو من

قال حج في شرح الإرشاد
لو انغمس المحدث في ماء
قليل فأويا رفع الحدث
ارفع حدث الوجه فقط
لتقدير غسل الوجه أولا
فيصير الماء بالنسبة لغيره
مستعملا وليس هذان
قبيل تردد الماء على العضو
لأن أعضاء الحدث كلبان
متعددة لكن المعتمد كما قاله
هم عدم الاستعمال
لأن التزام التقدير ضرورة
توفر الأركان فلا يقوى
على إيجاب الاستعمال
فيلجئ بتقييم الحنفى بذلك
ليكونه محتملا للاف بين
الفرق والرافعي كما يعلم
بمراجعة شرح المنهج (قوله
أو موقرا) هذا لا يظهر
فما إذا كان المتر والشعر
البدن إذا لا بد من تطهيره
قبل العضو الذي بعده
ليدخل وقت تطهيره شيئا
الدمه وحج

أو شعر في حده بأن لا يخرج
عنه بالمدلالة وفي رواية
مسلم أنه صلى الله عليه وسلم
توضأ مسح بياضته وعلى
رأسه فذل ذلك على
الاكتفاء بمسح البعض لانه
المفهوم من المسح عند
الإطلاق ولم يقل أحد بوجوب
خصوص الناصبة (وغسل

وي ل الرجلين مع الكعبين) من كل رجل وهما القدمان الثانيان من الجاهلين عند مفصل الساق والقدم وذلك لما مر في غسل البدن والمراد بأن ذلك فرض إذا لم يمسح على الخفين أو أن الغسل أصل والمسح بدل (والترتيب) في أفعاله كما ذكر

أعضاء وضوئه ثم أحدث وغسل ما بقي عن الجنابة قداماً ومؤخراً أو متوسطاً فبرئ عنه
الحديثان لأن دراج الأصغر في الأكبر به بلغز فيقال للناوضو خال عن غسل الرجلين مع كشفه
وعدم العذر فحل وجوب الترتيب إذا لم يكن الوضوء تابعاً للحديث الأكبر ولم يتوضأ بالانغماس ولو
بان بعد فراغه ترك فطرقة قطعه وجب غسل ما ظهر بقطعه وما بعده ولو توضأ ثم قطعت يده أو
وجهه من محل التوضؤ أو حاز رأسه أو كسحت جلدة من وجهه أو يده لم يلزمه اتفاقاً غسل
ما ظهر ولا مسحه مادام على ذلك الطهارة ولو شكت في تطهير عضو قبل فراغ وضوئه ماهره وما
بعده أو بعده لم يؤثر وأعلم أنه لا يجب تيقن عموم الماء لكل العضو بل يكفي غلبة الظن فقط
(قوله الثاني) بالضرورة المد كذا كره المؤلف في شرح ألفية العراقي (قوله والعبرة بعموم
اللفظ) وهو ما من قوله يبدأ الله بالإناء المأكل من موصوفة أو اسم موصول والتكرار في سياق
الاثبات للعموم البدلي أي أبدؤا بكل شيء بدأ الله به من أنواع العبادات والموصول من صيغ
العموم لا بخصوص السبب الذي هو السعي بين الصفة والمرارة فهو جواب عما يقال إن الآية
نزلت في الحج فلا يوسع الاستدلال به أو قول قل إن المراد باللفظ العام الفعل وهو أبدؤا غير
ظاهر وما ذكر دليل نقلي تركناك دليل عقلي وهو أنه تعالى ذكر عمداً وهو الرأس بين
مغسولات وهو الوجه واليدان والرجلان وتقرئ المخجاس وهو الوجه واليدان والرجلان
لا ترتكبه العرب إلا لفائدة وهي هنا وجوب الترتيب لأنه بقراءة الأحرار في الخبر (قوله فلو
ترك) أي لم يأت به حتى يناسب قوله سموا ولا غا لترك يقتضي القصد (قوله لم يصح له الخ) أي إلا
في صورتين المتقدمتين (قوله وسنة الولاء الخ) اعترض بأن الجملة معروفة الطرفين فتعبد
الحصر مع أنه لم يذكر جميعها فتدأ وصلها به ضمهم إلى خمسة بين وأوجب بان الحصر صحيح لدخول
ما لم يذكره في قوله وغيرها الخ وأثر هنا صيغة الجمع المقتضية للتعدد وعدم الاتحاد على صيغة
المفرد المقتضية للاتحاد تتبع على استقلال كل منهما دليلاً ولا سيما الأولى فظاهر عند من تأمل
الكذب الطولية وأما الثاني فلأن ما يترتب على فعل السنة وتر كها من الثواب وعده بترتيب
على فعل كل منها وتر كها منفردة كانت أو مجمعة مع أخواتها وكان الأولى أن يعبر بالانفراد في
الشرط كما في المنهاج لفظة السنة فجماد كذا فرض الوضوء بمجموع غسل الأعضاء الثلاثة
ومسح الرأس بالنية لأن كلامها فرض مستقل يترتب على فعله وتر كها حكم القرض فن لم يتبعه
لهذه الدققة كما صنف ذلك في الموضوعين مسالك الأفراد والجمع (قوله فرضاً كان أو سنة) إبيات
بهذا التعميم في جانب القروض أما لأن حقيقة الوضوء لا توجد بدون القروض فلم يعمم بقوله
فرضاً كان أو سنة ولا كذا السنن وأنه حذف من الأول دلالة الثاني (قوله الولاء) أي غير
صاحب الضرورة أما هو فالولاء في حقه واجب تليد للحدث كما ياتي في كلامه وقدم الولاء
على غيره من بقية السنن عكس ما صنعه أبو شجاع لوجوبه في المذهب القديم حتى على السليم
وكذا عند مالك فكان أهم من غيره (قوله بان يغسل العضو الخ) فيه تصور بالنسبة لأجزاء
العضو والمابين الوضوء المذكور إلا في الآن فيجعل الياء في الكاف والعضو يضم العين
وكسرهما والمراد الثاني والأول كل عضو بالنسبة لما بعده فغسل اليدين ثمان بالنسبة لغسل الوجه
وأول النسبة لمسح الرأس وهكذا قوله بان يغسل أي أو مسح لأن المسوح يقدر مغسولاً
كما سيذكره (قوله يحجب) بكسر الجيم ونقل فتحها ولا يجوز ضمها (قوله مع اعتدال الهواء)

(قوله البدلي) تأمل وقوله
بكل شيء (قوله الآية
نزلت في الحج) كذا في
النسخ وأهل الحديث

نظم الثاني بأشاد صحيح
أنه صلى الله عليه وسلم لم قال
في حجة أبدؤا ببدأ الله به
والعبرة بعموم اللفظ لا
بخصوص السبب فلو تركه
ولو سموا لم يصح له إلا
حارث (وسنة) فرضاً
كان أو سنة (لولا) نروجا
من خلاف من أوجبه
بان يغسل الوضوء الثاني
قبيل أن يحجب الأول مع
اعتدال الهواء والزمان

بالمذقان خرج ثبوت من المذ كورات عن الاعتدال كشدة الحر أو البارد قدر لو كان معتدلاً لاهل
يجف أولاً (قوله والمزاج) بكسر الميم ماركب عليه البدن من الطبايع فيه من الطبايع حار
وبعضها بارد (قوله فاعلم) بمرارة الأخيرة الخ) يقتضي عدم اعتبار الولاء بين الأولى والثانية وبينها
وبين الثانية وليس كذلك بل الأظهر واعتباره بينهما وبين غسل العضو الثاني كما قاله سم
(قوله لظاهر الآية) أي لأن العطف فيها بالاولى وعدم ذكر الولاء فيها (قوله أنه يؤمن) أن كان
الضعيف النبي صلى الله عليه وسلم كما تقتضيه عبارة مرفقا لاستدلال ظاهره وإن كان لابن عمر لم يصح
الاستدلال به لأن فعل الصحابي ليس بحجة نعم أن فعله بمضمر من الصحابة ولم ينكر عليه أحد
منهم صح ذلك لأنه حينئذ اجتمع سكوتي (قوله فامرء أن يعيد الوضوء) وجه دلالة على
وجوب الولاء أن غسل الرجلين آخر الأعضاء الواجب غسلها ولو كان الولاء غير واجب لم يأمر به
الابتغسل تلك المدة بنقط (قوله فضعف) أي أو محمول على الزجر والتغليظ عليه لتقصيره
(قوله كضيق وقت وسلس) مشيئنا لئلا يشار إلى أن وجوب الولاء إما أن يكون على سبيل
الشرطية بحيث لو تركه لم يصح الوضوء كما في المثال الثاني وإما أن يكون لدفع الانغماس مع صحة
الوضوء بدونه كما في المثال الأول والمراد بضيق الوقت ضيقه عن إدراك جميع الصلاة فيه
والسلس يفتح اللازم اسم للمرض نفسه وبكسر هاء اسم للشخص المريض والمواد هنا الأول
(قوله والتسمية) أي مع ما هو سنة عيني الوضوء ولو لم يأت بخلافه لا كل والشرب فهي
فيهم ماسة كفاية في حق الجماعة لكن لا بد أن يكون الاتقي بها أحد الاتقي لا غيرهم ويتعدد
طائفاً إذا لم يحضروا لا طعمام دفعة بان كان بأكل بعضهم ويقوم ويحس مكانه آخر والمجموع
لا يتخلو المكان عنه فتطاب عن جلس والطاب لا يسقط بفعل البعض الاعين كان مع ذلك
البعض عند فعله ما أمر به ولا تنكفي من أحد الجماعة بضر كل بطعامه ليا كل منه بخلاف ما لو
حضروا ليا كلوا معاً على الأشاعة ولكن وقع اتفاقاً أن كل عياله ولو جلسوا ليا كلوا
وسموا ثم قاموا وجلسوا وغيرهم طلب من الجماعة التسمية لانتطاعكم الأولين
بأنصرافهم ولا تنكفي التسمية من جماعة بكون جميعاً من ضمن على انفرادهم من آخر وهكذا
يل لا بد لكل ضمن من تسمية من أحدهم وكالات كل لجماع فهي سنة كفاية فيكفي الاتيان
بهم من أحد الزوجين على المعقود ياتى به الزوج قبل ادخال الذكرك في الفرج لاني الاشياء لان
الكلام حينئذ يكره الامانة والحاجة اليه كاعتدلى فيقول باسم الله اللهم جنبنا الشيطان
وجنب الشيطان ما رزقنا أي من الولد ونحوه وتسليطاً من وجب بقصد الذكرك وهي من سنن
الوضوء القولية الداخلة والذكر بعده من سنن القولية الخارجة والسواك من سنن الفعلية
الخارجة والمضغطة والاستنشاق من سنن الفعلية الداخلة وتقدم أنه يسر الاتيان بها للوضوء
ولو كان من مامم غسوب أو مشمس إذا التحريم والكراهية فيها العارض ومحل قولهم تحرم على
المحرم وتكره على المكروه إذا كان المحرم والمكروه لذاته كشراب الخمر وأكل البصل (قوله
عند غسل الكفين) أي مع غسلهما فيأتي به عند ذلك مع التنية بقلبه ليجمع بين عمل اللسان
والجنان والاول كان في ابتداء وضوئه ثم بعد ذلك يتلفظ بالتسمية كما تقدم ويحسن أن يتوعد قبل ذلك
فيقول أعوذ بالله من الشيطان الرجيم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد
لله الذي جعل الماء طهوراً والاسلام نوراً وأعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب

والزجاج وإذا نلت فالعبرة
بالأخيرة وفي قدر المسح
مغسولاً وانما يجب الولاء
لظاهر الآية ولما صح عن
ابن عمر رضي الله عنهما أنه
توضأ في السوق الأرجلية
ثم دعى الجنائز فدخل
المسجد ثم مسح على خفيه
بعد ما جف وضوءه وصلى
وأما خبر أبي داود أنه صلى
الله عليه وسلم لم رأى رجلاً
يصل في ظهر قدميه لمة
قدر الدرهم لم يصبهم الماء
فأمره أن يعيد الوضوء
والصلاة فضعف (وقد
يجب) الولاء (اعارض
كضيق وقت) وسلس
(والتسمية) عند غسل
الكفين

(قوله وأكل البصل) يحرم
إذا كراهته ذاتية

أن يحضرون ويسن التشميد بعدها كما في المناوي ومما ينفذ من وسوسة الشيطان في أي
 أمر كل أن يضع يده اليمنى على صدره ويقول سبحان الملك القدوس الخلاف الفعالي سبع
 مرات ثم يقرأ أن يشايدكم ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز مزلة واحدة (قوله في
 الاخبار) تنازعه كل من الامر والاتباع (قوله هنا) أي في التسمية وفي البقية أي بقية السنن
 كالموضوعة كقوله غصصوا الخ وهذا جواب عما يقال ما الصارق عن الوجوب (قوله وليس
 فيما أمر الله شيء من ذلك) أي من السنن لا يقال وليس فيما يضاهية لانا نقول انية ثبتت
 بحديث انما الاعمال بالنيات على ما مر والامر أي الطلب كما يكون مدلولاً عليه بالكتاب يكون
 مدلولاً عليه بالسنة قال تعالى وما ينطق عن الهوى أو أنها فيما أمر الله في الكتاب لان اغسلوا
 فعمل لا بد له من قصد والقصد هو النية (قوله وضعيف) أي فلا يستدل به أو محمول على الكامل
 أي كما في حديث لاصلة بخار المسجد الا في المسجد (قوله وأقلها بسم الله) أفتى الرمي بعدم
 حصول السنة بغيرها كالحديث طهها بغيرها وعارضه سم بقوله واقائل أن يقول ان
 الامر ذا البال شامل له فيمكن في الاتيان بالمجد لله وجمع بحمل الاول على كمال السنة والثاني على
 أصلها (قوله وأقلها بسم الله الرحمن الرحيم) أي بعد الاتيان بالتمهيد والضعيفة السابقة
 ونسب التسمية لكل أمر ذي بال عبادة أو غيرها كغسل وتيمم وتلاوة ولوم من أثناء سورة ولوفي
 الصلاة ثم استجاب الدعوة وقبيلها عمل فيمن يقرأ خارج الصلاة وجماع وذبح وخروج من منزل
 لا للصلاة والحج والاذكار وتحرر على المحرم وتكره على المكروه كما امر وتجب في القاطعة
 في الصلاة فالاتيان به اعتبر به الاحكام الاربعه وبقي الاباحه فغسل انما يتباح في المباحات
 التي لا شرف فيها كتحل متاع من مكان الى آخره لانه ليس حراماً ولا مكروهاً ولا ذابال (قوله في
 أثناءه) جمع في كمال وأحوال أي تضاعف، وخلافه فاذا تركها عند غسل الوجه منعت عند
 غسل اليدين أو عند غسل اليدين منعت عند مسح الرأس وهكذا دمه وهه أنه لا ياتي به في
 آخره وهو غسل الرجلين على ما هو المشهور وقوله شيخنا الحنفى فالمراد بالآخر آخر فعله أو
 الذكر بعده كما ذكره عس وهذا بخلاف الكل فإنه ياتي به بعد الفراغ منه بلهنا قال الشيطان
 ما كاه وهل ذلك حقيقة اولاً كل محتمل وعلى الاول لا يلزم ان يكون داخل الاناء بل واذ ان
 يكون خارجه فلا يلزم تحييس ما في الاناء ومحمل طلب الاتيان بهما بين الوضوء والتشميد على
 ما ذكره عس عالم بطال الفصل بينهما من بعده معرضاً عن التشهد وكذا بين التشهد وانا
 أنزلناه وكذا بعد فراغ الكل فلا ياتي به الا اذا قصر الفصل بحيث تنسب اليه عرفاً (قوله بسم
 الله أوله وآخره) أي ياتي بذلك اسمعاً للوارد ولو أتى بغيره كفي وكذا يقال في الكل والمراد بالاول
 ما عدا الآخر فيصدق بالوسط أو بالآخر ما عدا الاول فصدق بذلك (قوله هو واضح) أي
 لشمول اليدين للذراعين وليس ذلك مراداً (قوله فان شك في طهرهما) أي ترد فيه ولو سمع
 رجحان الاتقاء فيشمل الظن والوهم واعلم ان الكلام في مقامين الاول في تحصيل السنة الثاني
 في كراهة الغمس قبل غسلهما مثلاً فلا بد في تحصيل السنة من غسلهما مثلاً ثم اغسل في
 طهرهما أو يتقنه أو يتقن نجاستهما ولو توضع من نجوا بريق وإذا شك في طهرهما كره
 غمسهما في الماء قبل غسلهما مثلاً فان تيقن نجاستهما حرم غمسهما فيه قبل ذلك فقوله فان شك

للأمر بها ولا يتباع في
 الاخبار الصحيحة والصارف
 الأمر هنا وفي البقية عن
 الوجوب ما رواه الترمذي
 وحسنه أنه صلى الله عليه
 وسلم قال لا عزابي توضع
 أمر الله وليس فيما أمر
 الله شيء من ذلك وأما خبر
 لا وضوءان لم يسم الله عليه
 فضعيف أو محمول على
 الكامل وأقلها بسم الله
 وأقلها بسم الله الرحمن
 الرحيم فان تركها أوله ولو
 عدا منتهى أثناءه فقول
 باسم الله أوله وآخره
 (وغسل الكفين) هو
 أوضح من قوله اليدين
 وذلك للاتباع رواه الشيخان
 سواء يتيقن طهرهما أم لا
 (فان شك في طهرهما كره
 غمسهما في ماء قبل قبل
 تثليث لغهما)

(قوله بقوله واتسائل)
 لا يتبعه بعد التعليم
 المذكور شيخنا (قوله ولو
 في الصلاة) فيه ان المصلي
 اذا قرأ في أثناء سورة لا تسن
 له البسملة

(قوله حمات السنة) انظر
كيف تحصل السنة مع
صيرورة الماء مستحسنا
الدمه وحي (قوله بكفاية
الرش) المقعد الاول امكن
هذا الخلاف في كراهة
الغمس وأما حصول السنة
فلا بد من الغسل باتفاق

وهذا من زيادتي وذلك لخبر
مسلم اذا استيقظ أحدكم
من نومه فلا يغمس يده في
الاناء حتى يغسلها ثلاثا
فانه لا يدري أين باتت يده
أشار بجاء عمل به الى احتمال
نجاسة اليد في النوم كان
تقع على محل الاستنجاء
بالبحر لانهم كانوا يستنجون به
فيحصل لهم التردد
وألق بالتردد بالنوم التردد
بغيره ولا تزول الكراهة
الا بغسلها ثلاثا للغير
السابق وخرج بالقليل
الكثير لا يكره غمس ما فيه
(والمضمضة والاستنشاق)
لا اتباع رواه الشيخان وأما
خبر غرضوا واستنشقوا
فضعيف ولو صح حمل على
الذهب وأقله ما ايدى
الماء الى الذم والاف ولا
يشترط ادارته وبوجه من
القم ونثره من الانف

مسئلة مستقلة فلو غمس ما في الماء وغسله ما فيه ثلاثا عند الشك في النجاسة أو تيقن حصول
السنة مع الكراهة أو الحرمة فالغسل ثلاثا سنة أو لوضوء طائفة الكثر في حال التردد يمين
فعلها خارج الاناء والحاصل انه ان تيقن نجاسته ما حرم غمسها فبما ذكر للتضع بالنجاسة
وبهذا فارق كراهة البول في الماء القليل وان تيقن طهارته ما جاز بلا كراهة وان تردد فيه ما
حكره تنزيها وعلى كل حال لا بد للسنة من الغسل ثلاثا ويحمل اتقاء الكراهة بالغسل
ثلاثا عند الشك ان كانت النجاسة متوسطة فان كانت مغلفة فلا بد من التسبيح مع الترتيب
حتى تزول الكراهة ثم يغسلها ما به ذلك قبل الغمس مرتين تحصل الثلاثة المطلوبة أو ل
الوضوء التسبيح بمرة واحدة وان كانت مخففة لم يكف رشها ثلاث مرات على الوجه بل
لا بد من غسلها ثلاثا وان كان الرش فيها كافيا بطريق الاصل فانه عيش وقال به بكفاية
الرش واعتمده مشايخنا ولو اختص الشك ببعض اصبع مثلا فعلق الحكم به فقط واعلم ان يحمل
عدم الكراهة عند تيقن طهرها اذا كان مستندا اليقين غسلها ثلاثا ولو كان غسلها ما فيها
مضى من نجاسة متيقنة أو مشكوكة مرة أو مرتين كره غمسها قبل اكمال الثلاث فان كان
الاناء كبيرا ولم يقدر على الصب منه ولم يجد ما يغترف به منه استعان بغيره وأخذ منه بطرف
توب نظيف أو بفيه (قوله وهذا) أي قوله فان شك الخ (قوله بجاء عمل به) وهو قوله فانه لا يدري
الخ (قوله للغير السابق) أي فانه قد غاب الحكم فيه بالثلاث وقد يقال انه عمل الغاية فيه بما
يقضي الاكتفاء بمرة واحدة زوال النجاسة فيها ويجاب بان الشارع اذا غاب حكمه بما لا يخرج
المكلف عن عهده الا بالاثبات به فلا تنظر للتعليل المذكور بل ناخذ بالمعنى لانه لا يستتبع من
النص معنى يعود عليه بالابطال وانما يستتبع منه معنى يعود عليه بالتميم كما هنا كما يستفاد
من قول الشارع وألق بالتردد بالنوم الخ أو بالانقباض كالوقيل اقلوا المشركين لمرايهم
فانه يستفاد منه أن المراد المشركين الحربيين (قوله الكثير) أي القلتين فأكثر ويحمل
عدم الكراهة فيه وكذا الحرمة ان كان عملوا كاله أو مع احاقان كان عملوا كالا غير أو مع
أو موقوف كره أو حرم الغمس فيه لانه يقدره (قوله والمضمضة والاستنشاق) قدم المضمضة
على الاستنشاق لان محلها أفضل من حيث كونه محل للقرآن والاذكار ومدخل للطعام
والشراب اللذين هما اقوام البدن وان كان الاستنشاق أفضل لانه قبل بوجوبه ولو فعل
الاستنشاق قبل المضمضة حسب وفاته كالوقدمه ما على غسل الكفين وغسلها بعد فانه ما
يحسبان دونه وكذا كل ما قدمه عن محله من السنن اذا فعل ما بعده ثم أتى به فانه يحسب له ما أتى
به أولا فقط دون ما أخره فان أراد حصول ذلك أتى بناقض يبطل ما فعله فان أتى بالمضمضة
والاستنشاق معا حسب عند الرمي والمضمضة فقط دون الاستنشاق الا اذا أتى به بعد هاء عند
ابن حجر وقائدة تقديم المضمضة والاستنشاق وغسل الكفين معرفة أو صاف الماء من طعم ولون
وريج هل تغيرت أولا واعلم ان في الوجه ستة منافع يخرج منها أمور مختلفة فيخرج من القم
الريق العذب ومن الانف المخاط الخامض ومن الاذنين الشئ المرو من العينين الدمع المالح
ففي ذلك موعظة للانسان حيث يخرج من اشرف أعضائه هذه القاذورات (قوله ولا يشترط)
أي في اداء أصل السنة أما كمالها فيشترط فيه ذلك فهو ستة أخرى (قوله وبوجه) أي طارحه وقوله

ولاجذبه بالنفس الى الخيشوم (والمبالغة ٢٣ فيهما المطر) للامريء في خبر الدولابي بان يبلغ الماء في المضمضة أقصى الحد

ووجهي الاسنان واللثة
وتيسن امراد الاصبع
عليهما ووجع الماء وفي
الاستنشاق أن يصعد الماء
بالنفس الى الخيشوم ويخرج
بالفطر الصائم ولو متغصلا
فلا تسن له المبالغة فيهما
بل تكره (وجهه ما بثلاث
عرف) يتمضمض ثم يستنشق
من كل منها ثلاثا لا تساع
وراء الشيطان وهذا أفضل
من الجمع بينهما بغرفة
يتمضمض منها ثلاثا ثم
يستنشق منها ثلاثا أو
يتمضمض منها ثم يستنشق
مرة ثم كذلك ثالثة وثالثة
وأفضل من النصل بينهما
تست عرف يتمضمض بثلاث
ثم يستنشق بثلاث أو بعرفتين
يتمضمض بالاولى ثلاثا ثم
يستنشق بالآخرى ثلاثا وان
كانت السنة تنادي بالجمع
(والاستنشاق) تلجزم سلم
ما مضى من أحد يتمضمض
ثم يستنشق فيستنشق الا
خرت خطايا وجهه
وخياشيمه ويحصل ذلك بان
يخرج بعد الاستنشاق
ما في أنفه من ماء وأذى
وتيسن ذلك بأصبعه اليسرى
(ومسح كل الرأس)
لا تساع زوا الشيطان

(قوله وعطف الخياشيم
على الوجه خاص) الاولى جوعلى كل

واثره بالثلاثة من باب ضرب بمعنى اخرجه بخلاف تتركز فيما سباني فانه بالمثناة الفوقية (قوله
ولاجذبه) أي تصعده بلهفة العلو بالنفس بشخ الماء (قوله الدولابي) بشخ الدال نسبة لدولاب
بفتحها أيضا قرينة بالرى بكسر الراء اسم اقليم وضعها تصريف وان نقله البرماوى على المنهج وهو
أبو بشر محمد بن أحمد (قوله يبالغ) بالتشديد من بالغ الضاءف أو بالتخفيف من أبلغ الرباعي
وعليه سماها ماء من قول أومن الثلاثي وهو بالغ بالتخفيف فالماء فاعل (قوله والثلاث) جمع انة
بثلاث اللام في الجمع والمفرد خلاف الماء انة صر عليه بعضهم هنا وأصله اثنى والهاء عوض عن
التحبة وتجمع أيضا على اثنى وهي اللحم المغر وزفيه الاسنان (قوله عليه ما) أي الاسنان
والثلاث والمراد بالاصبع سبابة اليسرى لشغل اليمنى بالماء اذا جمع بين المضمضة والاستنشاق
(قوله وفي الاستنشاق) متعلق بصعد المعطوف على يبالغ وهو يضم الياء مع التشديد وعدمه
قال تعالى اذا تصعدون (قوله الصائم) أي ولو حكم باليدخل المسك (قوله بل تكره) أي لخوف
الافطار ويؤخذ منه حرمة على ما تم فرض غلب على ظنه سبق الماء الى جوفه وحمل الكراهة
ان لم يكن يضمه فبما سيرة يرد غسلها فان قيل لم تقم ادارة الماء الصائم كما حرمت عليه القبلة اذا
خشى الانزال مع ان الله في كل خوف الاطوار أجيب بانه هنا يمكنه اطباق حلقه ووجع الماء
منه بخلاف المني لانه ما دافق وبانه ربما كان في القبلة افساد اعبادة اثنين وبان المبالغة
مطلوبة في الجملة بخلاف القبلة وبان قليل القبلة يؤدي الى كثيرها بخلاف المضمضة
والاستنشاق (قوله وجهه ما بثلاث الخ) لو قال كافي المنهج وبثلاث اسكان أولى لا يفيد أن الجمع
سنة وكونه بثلاث عرف سنة أخرى والجمع ضد التفريق وضابطه ان يجمع بين قطعهما القيم
والانف بغرفة والتفريق خلافه (قوله وهذا) أي الجمع بثلاث فهو راجع للمقدم عليه
وأفضل الثاني عطف على أفضل الاول (قوله أفضل) أي من الجمع بكيفية ومن التفريق
بكيفية (قوله يتمضمض بثلاث ثم يستنشق بثلاث) وهذه أضعة أو أنظنها وترك المصنف
كيفية سادسة من كيفية الفصل وهي ان يأخذ غرفة يتمضمض منها ويطررها أو يأخذ
أخرى يستنشق منها ويطررها هكذا قال بعض مشايخنا ويمكن أن يجعل كلامه شاملا لها
بان يجعل ثم للتريق في الاستنشاق أي ثم يأتي بعد المضمضة بالاستنشاق أعم من ان تكون
مرات الاستنشاق بعد مرات المضمضة بلا فصل أو به وهو بعيد (قوله ما منكم) ما نافية
ومنكم حال من أحد على القاعدة من أن نهت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا كافي قوله
• لينة موحش اطل • واحد مبتدأ مجرور وعن الزائدة ووصفه بثلاث صفات وجهه الاختر
خبر والمهي ما أحدي فعل هذه الاشياء الاحصل له ما ذكر (قوله فيستنشق) أي يخرج ما في أنفه
من ماء وأذى عكس الاستنشاق فانه ادخال الماء في أنفه ونفث سقطت خطايا أي ذنوب وجهه
المغترقان لم توجد حنت من البكا وعطف الخياشيم على الوجه خاص نكتته دفع توهم عدم
دخولها فيه لكون أولها متصلة بالادماغ فلا يخرج خطاياها وخطايا الوجه كالاسفاجع بالاذنين
للمعمر وخطايا الخياشيم كشبه راحة المرأة لاجنبية (قوله بأصبعه اليسرى) أي بخنجرها كما
مر (قوله ومسح كل الرأس) المحكوم عليه بالنسبة هو الزائدة على ما يقع عليه الاسم وغيره فرض
وهذا من افراد قاعدة ان ما أمكن فيه التجزى اذا زيد فيه على الواجب وقع الزائدة سنة وغيره

فرضا كل كوع وغيره من الاركان اذا طوله وكالبدنة المخرجة عن اقل من سبعة دما في الحج
 او من سبع شياه في نحوها ضخمة بخلاف ما لا يمكن فيه ذلك كبت الخاض المخرجة عن دون
 خمس وعشرين اذ تجزئها تمتنع لان الواجب في زكاة النعم انخراج الحيوان حيا بخلاف نحو
 الاضحية ويوصف بمجموع ماء المسح المذكور بانه غير مطلق لانه اختلط فيه المستعمل في فرض
 بغيره ولم يقدّر المستعمل في فرضه الاو سطا للضعف ماء المسح اذ هو بل فاثر فيه اذ في اختلاط
 (قوله المسنة) أي السكاهة في مسحه أي الرأس وكذا اضحية مقدمه لان الرأس مذكر كما هو
 وقوله وراحميه أي رضع ابراهيميه فهو معطوف على يديه (قوله ان كان له شعور ينقلب) أي
 فلا تم الاولى الا بردهما فيكون الذهب والرد مسحة واحدة (قوله والا) أي بان لم يكن له شعر
 ينقلب لضفوره ارقصره أو عدمه لم يرد اذ لا فائدة له فان رد لم يحسب مرة ثانية كما مر لاستعمال الماء
 باسما له على ما أدى به الفرض وفارق ما لو انفس ذو حدث أكبر في ما قليل ناو بارفع الحدث
 ثم أحدث حال انفسه فله أن يرفع الحدث المتجدد به قبل خروجه بان ما المسح ناقة لا قوة له
 كقوة هذا اولد الواعدا غسل الذراعين مثلا ثانيا لم يحسب غسله أخرى لكونه نافعا بالنسبة
 الى ماء الانغماس (قوله فان لم يرد الخ) مقابل لحدوف كانه قال محمل كونه يمسح كل رأسه ان
 أراد نزع ما عليه فان لم يرد الخ (قوله وتم) أي بشرط ثلاثة أن لا يكون عاصيا باللبس كحرم
 لبس بلا عذروان لا يكون على العمامة لم يحسب معقوعه ككدم البراغيت وان يمسح القدر
 الواجب من الرأس أولا والاوى كونه من مقدمه من الناصية وأما اتصال مسح الجزمين
 الرأس يمسح العمامة فليس بشرط على المعقوبل هو الانفصال وكذا كونه يمسح من العمامة
 ما عدم مقابل المسح من الرأس هكذا قرر شيخنا الحنفى وقر شيخنا عظمية ان اتصال مسح
 الجزمين يمسح العمامة بشرط فلا يرفع يده لئلا يصير المسح مستمرا وهذا في المرة الاولى دون الثانية
 والثالثة ولا يشترط وضع نحو العمامة على ظهر (قوله من عمامة) أي ولو على طيلسان فوقها
 وان كان تحت عرقية اهـ (قوله أو غيرها) كخمار وشال وعرقية وقلنسوة (قوله ومسح
 الاذنين) لو قال مسح بالقاء لا فادان الترتيب مستحق كساقى وهما تنفية اذن بضم الهمزة
 من سكونها (قوله ظاهر او باطنا) الظاهر مايل الرأس والباطن مايل الوجه والظاهر أن
 تعميم الظاهر والباطن شرط لكل الالسننة لا لاصها حتى لو مسح البعض فقط حصل أصل
 السنة (قوله لايل الرأس الخ) تفسير لكونه جديدا فساكن الاولى أن يأتي بأى والمراد لا يله
 في المرة الاولى أما في الثانية والثالثة فهو طهور فيحصل أصل سنة مسح الرأس به أما كمالها
 فلا يحصل ولو أخذها بصبغها ما لرأسه مسح ببعضه بعضها وبالباقى الاذنين كفى لانه ما جديد
 (قوله مسجتيه) على حذف مضاف أي طرف أو رأس مسجتيه أي بما غير ما ظاهر الاذنين
 وباطنهما أي على الاكمل والصحاح بكسر الصاد ويقال بالسين خرق الاذن (قوله ثم يدبرهما)
 بالنصب عطفنا على ادخال على حذف قول الشاعر

اني وقتلى سليمانم أعقله البيت قال في الخلاصة

وان على اسم خاص فعل عطف تنصيه أن تابا أو منحذف

(قوله ثم ياصق كفيه) أي ثلاث مرات على التوالي بعد تثليث مسح الاذنين على الاظهر ولا بعد

والسنة في كيفية مسحه
 أن يضع يديه على مقدمه
 ويلصق مسجتيه الأخرى
 واهاميه على صدغيه ثم
 يذهب بهما الى قناه ثم
 يردهما الى المبدان
 مكان له شعر ينقلب
 والاذنية تنصر على الذهب
 فان لم يرد نزع ما على رأسه
 من عمامة أو غيرهما مسح
 ما يجب من الرأس وغتم على
 ما عليه (و) مسح (الاذنين
 ظاهرا وباطنا) جديدا
 لا يلال الرأس للاتباع رواه
 البيهقي والحاكم وصحاحه
 (وادخال مسجتيه)
 بكسر الموحدة (في
 صماخيه) ثم يدبرهما على
 المعاطف ويبراهميه على
 ظهوريهما ثم يلصق كفيه

(قوله فيحصل أصل
 سنة مسح الرأس) الاولى
 الاذنين

بوجهه والافضل مسحهما أيضا
مع الوجه) وما به غداهما
بالنسبة للوجه فقط (قوله
ولونذر الوضوء مرتين الخ)
اي نذر الاقتصار عليهما
وأما اذا نذر الوضوء مرتين
فبغيره فليس أن يأتي
بثلاثة كما هو ظاهر

وهما مالم يأتان بالاذنين
استظهارا وذكرا في شرح
الاصول زيادة على ذلك
(وتخليل شعر كثيف من
سنية وعارض) وان لم يخرج
عن الوجه (وخارج عن
الوجه) للاتباع في السنية
رواه الترمذي وصححه وبنى
بغيرها بان يدخل أصابعه
من أسفل اللحية مثلا بعد
تفريقها وذكر العارض
والخارج من زيادتي
(و) التخليل (أصابع اليدين
بالتشبيك و) أصابع
(الرجلين) من أسفلهما
(بخصم يده اليسرى)
مبتدئا بتقصير وجه اليمنى
خاتما بتقصير اليسرى
والاصل في ذلك خبر ابي
ابن صبرة أسبغ الوضوء
وخلل بين الأصابع رواء
الترمذي وغيره وصححه
وقوله بالتشبيك من زيادتي
(والتشبئة والتشليث) نظير
مسلم أنه صلى الله عليه
وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا وروى
البخاري أنه توضأ مرة
مرة وتوضأ مرتين مرتين

مسحهما مرة واحدة والافضل مسحهما أيضا مع الوجه ثلاثا ومع
الرأس ثلاثا فبالجمله ثلثة عشرة وأما قول الشيخ الخطيب في شرح أبي شعاع ويأخذ أصابعه
أيضا ما جديدا فلا يقتضي أنه خمس عشرة لعدم مسح الأذنين بالمسح فلا يحسب ذلك من
مرات المسح ولا بد أن يكون مسحهما بعد مسح كل الرأس أو بعضه وثقوت به سنية الاستيعاب
على المعقوفان مسحهما قبل مسح الرأس لم يعتد به (قوله) وهما مالم يأتان أي بغيره باليدين
المرتين الأولى (قوله بالاذنين) أي يطنهما (قوله استظهارا) أي طلبا لظاهره والتعميم أي لاجله
(قوله من الحبة وعارض) أي من الذكر المحقق وقوله وخارج أي وتخليل كثيف خارج عن
الوجه أي حده من رجل أو غيره فحطفه على ما قبله من عطف العام والمراد بالثبته للرجل
خارج عن الوجه غير اللحية والعارض للثبته بذكر مع ما قبله اذ هو قاصر عليه ولو قال وتخليل
شعر يكفي غسل ظاهره كافي المنهج لكان أحسن وكان شاملا للثلاثة التي ذكرها ومحصل سن
التخليل في غير المحرم أما هو فلا يثبت في تساقط شعره ولا يشكل بما في المسح من أنه يسكن
له تخليل شعر رأسه اذا اعتدل لوجود الفرق بين شعر رأسه أثبت من شعر لحيته وبيان الوضوء
بذكر بخلاف الغسل (قوله للاتباع) أي اتباع النبي صلى الله عليه وسلم لانه كان يخلل لحيته
فتخليلها بالانص وتخليل غيرها بالقبض (قوله بان يدخل أصابعه) أي من يده اليمنى لانه من
باب التكريم فبأخذ بكفه ماء ووضع لحيته عليه ويفرق أصابعه ويدخلها فيه من جهة صدره
ويكون الماء جديدا غير ماء الوجه ويحصل أصل السنة بأصابع اليسرى وكذا بغير الأصابع
وبغير ماء جديد وبأدخالها من أعلى اللحية فكل واحدة سنة اذا اقتصر عليه حصل له ثوابه
وكما لا بد فيه من اجتماعهما (قوله بعد تفريقها) أي الأصابع وقوله مثلا راجع للحبة ومثلها
بقية الشعور المذكورة (قوله بالتشبيك) الأولى أن يقول وبالتشبيك ليفيد أنه سنة مستقلة
وهو يحصل بأي كيفية من جعل البطن للبطن أو الظهر للظهر أو بطن اليمنى للظهر اليسرى
أو العكس والأولى ما عدا الأولى تخالف العبادة العامة ولا يقال ان التشبيك مكر ولا نائقل
كراهته انما هي في حق من بالمسجد يقظ الصلاة ولو غير مستقبلة القبلة اذ من هو فيه لا يباين به
العبث ولانه يجب الثوم ومحصل سن التخليل ان كان الماء يصل بدونه ولم يحصل منه ضرر أما
لو كانت أصابعه ملانفة بحيث لا يصل الماء اليها الا بالتخليل وجب أو لم يصح وخاف من فتنها
محدورتهم حرم لانه تعذيب بلا ضرورة (قوله بخصم) الأولى أن يقول بخصم لانه سنة
مستقلة فيحصل أصل السنة بغيره فهو بخصم من خصم الى خصم (قوله والاصل في ذلك)
أي الدليل عليه واقبط صحابي ومبصرة بفتح المهملة وكسر الباء يجوز ان كان مع فتح الصاد
وكسرها (قوله أسبغ الوضوء) أي أكمله بسيلان الماء على جميع الأعضاء والأمر فيه للوجوب
وفي قوله وخلل للندب وهو محل الشاهد (قوله والتفتية الخ) ولونذر الوضوء مرتين لم ينفق لانه
منهني عنه فلا يجب عليه الاقتصار عليهما كما لونذر الاقتصار على صوم يوم الجمعة وسأني تحقيق
ذلك في الكلام على المكروهات فمأذره الجنح من المخالفة بينهما وما وطلب الفرق ليس في محله
(قوله توضأ ثلاثا ثلاثا) دليل لما قبله على اللب والتشير المشوش وقوله مرة مرة زائدة على المدعى
والمراد أنه توضأ مرة مرة في وقت ومرتين مرتين في وقت آخر وليس المراد انه فعل ذلك في وضوء

واحد لانه متى شرع في غسل عضو قبل تثليث ما قبله لم يعد اليه فلو عاد لم تحصل التسمية نعم التمس
والانف كعضو واحد وكذا اليدين والرجلان فتثليث احدهما الا يتوقف على تثليث
الآخرى فلو تثلثهما معا احرمتما بجزأ ذلك اذ لا يستقر ترتيب بخلاف الوجه مع اليدين مثلا
فانهما متباعدا فينبغي أن يفرض من أحدهما ثم ينتقل للآخر ولا يحصل التثليث بتكرير
وضوئه فلا قابل هو مكروه وقيل حرام لا يقال ان الوضوء مرة مرة مكروه فكيف فعلة صلى
الله عليه وسلم لا نأقول انه فعله لبيان الجواز فيثاب عليه ثواب الواجب وانتصاب مرة على
المفعولية المطلقة أي مرة من التوضؤ (قوله والافضل التثليث) أي بقية ما بدأ به الشاك
باليقين لا يقال الاخذ بذلك ربما يلزم عليه زيادة رابعة وهي بدعة وترك سنة أهل من اقتحام
بدعة لا نأقول انما تكون بدعة اذا تبين ان اربعة بخلاف ما اذا شك فيها وقد يحرم التثليث
كان ضاق الوقت بحيث لو ثلث لم يدرك الصلاة كاملة فيه أو احتاج لسائه لعطش محترم
أو اتقى طهره ولو ثلث لم يتم بل لو كان معه ما لا يكفيه حرم استعماله في شيء من السنين فلو
استعمله في شيء منها أو ثلث تيم ولا يعيد لانه أنف الماء تعرض كالأمكن المرقض أن يصلى
فانما بالانحة فقط ولو صلى بالسوا على بالانحة والسورة فانه يجوز وقد يندب تركه كأن
خاف فوت جماعة لم يرج غيرها (قوله في الغسل) كالوجه واليدين والمسح في الرأس والعمامة
والجبة تدون الخلف لانه يعيبه (قوله كالنسيئة) مثال للذكر ودخل تحت الكاف الدعاء
الآتي والنية سواها بالقلب أو اللسان فيسن تثليثها بخلافها في الصلاة والفرق أن الايمان بها
في أثناء الصلاة متبطل اهلولا كذلك الوضوء ويحصل التثليث بتكرير يديه مثلا في ما راكدا
ثلاث مرات على المعقد (قوله والنيامن) أي تقديم غسل اليمنى على اليسرى ما خوذ من اليمن
وهو البركة (قوله في أعضاء الوضوء) أي ولو في حق لباس الخلف وقوله وكذا في كل الخ فائدة
استطرادية وقوله كف غسل أشار بالكاف الى عدم الحصر فثل ذلك الا كتهال والتقليم وقص
الشارب وتنف الابط وحاق الرأس والسواك والتخلل من الصلاة وقسارقة الخلاء والا كل
والشرب والمصافحة واستلام الحجر والركن العيان والاختذوالاعطاء (قوله ودخول مسجد
الخ) ولو دخل من مسجد لمسجد فغير لان العبرة بالبدا اذا المساجد المتلاصقة كالمسجد الواحد
وكذا الخروج من مسجد لمسجد ولو انتقل من الكعبة الى المسجد الحرام أو عكسه قدم بعينه
دخولا وخروجا وليس من المستقذرا السوق والقهوة وهي أشرف من السوق فيقدم بعينه اذا
كان في السوق ثم دخلها ولو جعل المسجد موضع مكس مثلا قدم اليمنى دخول اليه واليسرى
خروجا منه لان حرمة ذاتية فتقدم على الاستقذار العارض ولو اضطر لقضاء الحاجة في
المسجد فلا يظهر أنه يتخير للعلامة المذكورة ولا يقدم يساره لكان قضاء ثم اولو أراد أن يدخل من
دنى الى مكان جهل أنه دنى أو شريف فينبغي حمله على الشريف كما قاله بهم (قوله واليسار)
الاولى واليسار ليناسب ما قبله وقوله لصد ذلك أي بان كان فيه اهانة كاستقذاره كالمسجد
أو شربا كمثل المعصية أو الكراهة أو لا تكرمه فيه ولا اهانة كدخول العجزة أو نقل المتاع
وأما الاختذوالاعطاء فن باب التكرمة كما مرو وكذا دخول المنزل ودخول المنطقس (قوله
وخروج من مسجد) لو تعرض عليه الحجر وخروج منه ولبس الثعل جمع بين ما بان يخرج رجلا

والافضل التثليث في الغسل
والمسح والتخليل والركلات
والذكر كالنسيئة
(والنيامن) في أعضاء
الوضوء وكذا في كل ما هو
من باب التكريم كغسل
وابس ثوب وفعل وخف
وسراويل ودخول مسجد
واليسار ضد ذلك كله فخطا
واستصحابه وخروج من
مسجد لانه صلى الله عليه
وسلم كان يحب النيامن في
تبعه

(قوله فيسن تثليثها) المعتمد
انه لا يسن تثليث النية لانه
يورث الوسواس

ورجله وطاهورة وفي شأنه كلمة رواه الشيخان وروى أبو داود بسناد صحيح عن عائشة قالت كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم البقي الطهور وطاهورة وكانت ٦٦ اليسرى ثلاثة ولأوله وما كان من أذى (الأي الكفين أول الوضوء والمخدين

اليسرى ويضعها على ظهر النعل من الأيمن ويابس النعل ثم يابس اليسرى (قوله
 وترجله) أي يسر يجره وقوله وطاهورة بضم الطاء (قوله وفي شأنه كلمة) أي عما هو من باب
 التكرار كما يفسره الحديث بعده وهو من عطف العاصم ذكره لا يوضح وأشار بالتمهل إلى
 ما يتعلق بلبوسه صلى الله عليه وسلم بالترجل إلى ما يتعلق بيده وبالطهور إلى ما يتعلق بعبادته
 وأفعاله وأقواله (قوله وكانت اليسرى) أي اليد اليسرى ثلاثة أي عند الاستنماء (قوله
 أول الوضوء) خرج غسلاهما المفروض بعد غسل الوجه فيسن فيه التيامن أي يفضو وأقطع
 (قوله والأذنين) أي والسماعين (قوله لغير نحو أقطع) راجع للمستثنات الأربع ومن
 الغبر من أراد غسل كفيه بالصب من ابريق مثلا (قوله فطهران معا) ضم التخصيص ورفع
 الطاء وتشديد الهاء وهو مفرع على الاستنماء (قوله كن خلق بيد) مثال نحو الأقطع وهو
 من قطعت يده ومن النوايا لولوا قال الاستنماء لشملة من ربطت إحدى يديه
 فله ليس من نحو الأقطع كما قاله بعضهم ومثل التين نحو الأقطع إذا توضأ بنفسه بالصب أو
 الاعتراف فادوا غيره أو أمكنه خمس شديدة في المائدة (قوله مطا) أي في جميع
 الأعضاء من غير استنماء الكفين وما بعدهما (قوله بكره التيامن) أي وكذا المائدة وحديث
 فن المائدة بكره الترتيب كما في شرح الروض (قوله فان اشتبهت) مقابل محذوف فكانت
 قال هذا ظاهران عرفهما فان اشتبهت الخ (قوله فالقياس) أي على الأصل لا مذنب التصري أي
 الاجتهاد وان كان ذلك واجبا في الصلاة فالجامع مطلق طاب الاجتهاد (قوله لا يناله) أي
 يصيبه رشاش لأنه مستقر على بالولاء رجاء أو رث الوضوء (قوله الواسع) المراد به ما يسهل
 الاعتراف منه أخذ من العلة فيشمل نحو البركة والنهر والفقاق المعروفة فيجعلها عن يمينه
 ولا ينزل فيها البصاق والخاط والضيق بخلافه (قوله يسهل الخ) أشار إلى أن المدار على
 السهولة كما هو الظاهر أن الحنفية كالأبريق فيجعلها عن يساره (قوله وترك الاستنماء) أي
 السبب والتمازادتان لأن كيد أي الامانة أو لاصح برة كاستحجر الطين أي صبر ورنه معانا
 واستمال للطلب لأنه يندب تركها مطا فاسواطها أم لا حتى لو أعانه غيره وهو ما كتتمكن
 من منهه كان خلاف الأولى (قوله لأنم اترقه الخ) والظاهر أنه ليس من الترفه الوضوء بالماء
 العذب وترك المسالخ مع عدم العذر (قوله فهي خلاف الأولى) أي في حقنا لا في حقه صلى الله
 عليه وسلم لأنه كان يفعل ذلك لبيان الجواز ولذا لوقصد بهما الشخص تعاميم المعين لم يمكن خلاف
 الأولى وقد تجب على العاجز ولو باجزة مثل ان فضلت عما يتبع في زكاة الفطر والأصلي بالتيمم
 وأعاد (قوله فذكره) أي ولو كان المعين أمردا والحرمة من وجه آخر (قوله لا يابس بها) أي
 فهي مباحة (قوله مطا) أي باقياها الثلاثة المتقدمة والتعميم بالنظر لما في الشرح وان
 كان المذكور في المتن الاستنماء في الصب فقط (قوله عن قضاء دينه) ضعيف والمعتمد عدم
 اشتراط ذلك هنا وفي زكاة الفطر بل الشرط الفضل عن مؤنة مؤنة يومه وليأته وقوله ما يبق
 له في الحج الأولى ما يبق له في الفطرة كما في شرح من (قوله فان لم يجد صلي) أي بالتيمم وأعاد
 لأنه عذر نادر إذا وقع لا يردم فان هجر عن التيمم صلى فاقد الطهور رين وأعاد أيضا (قوله فنفق
 المعين) سواء كان أهلا له بمادة أم لا ككافر عن يساره لأنه رجسا كان أكلا نوما ونحوه فيؤذنه

والأذن وجاني الرأس غير
 نحو أقطع) فطهران معا
 لأنه أهون أمأخو الأقطع
 كن خلق بيد واحدة فيسن
 له التيامن مطلقا وحيث
 بسن التيامن بكره التيامن
 وذ كر جاني الرأس ونحو
 من زيادتي (والتوجه
 للقبلة) في وضوئه لأنها
 أشرف الجهات فان اشتبهت
 عليه فاقباص مذنب التصري
 (والجلبوس جعل لا يناله)
 فيه (رشاش) من الماء
 (وضع الأمان الواسع عن
 عينه) ليسهل الاعتراف
 منه (و) وضع (الضيق)
 كالأبريق (من يساره)
 ليسهل أخذ المسامحة في
 يمينه (وترك الاستنماء) في
 الصب عليه لأنها اترقه
 لا يلبق بالمعبد فهي خلاف
 الأولى أما الاستنماء في
 غسل الأعضاء فذكره
 وفي احضار الماء لا يابس بها
 ولا يقال إنه خلاف الأولى
 لشوخته عنه صلى الله عليه
 وسلم في مواطن كثيرة (الا
 العذر) لا يابس بالاستنماء
 مطا فالبقي قد تجب ولو باجرة
 المثل القاض له عن قضاء
 دينه وعن كفاية مؤنة
 يومه وإياه وسائر ما يبق له
 في الحج فان لم يجد صلي
 وأعاد وقع يري بالعذر أعمر

من تعبيرة بالضرورة وإذا استعانت به يصب عليه (فيصنف المعين) تسبيل من يساره (لأنه
 أعمر وأمكن وأحسن في الأدب) (والبدانة في غسل الوجه

بأعلامه) للاتباع ولأنه أشرف لأنه محل السجود (وفي السنين والرحاين بالاصابع) لا بالرفق والكعب وان صب عليه غيره
وتعبر في الدين بالاصابع أولى من تعبر فيها بالكفين (وفي الرأس بقدمه) ٦٧ وتقدم بأن كيفية مسحه (وترك
النفث) للماء لأن النفث

كالتبري من العبادة (و) ترك
(التنشيف) من بلل الماء
لأنه أثر عبادة (بالاحاجة)
من زيادتي فان كان ثم
حاجة كبرد والتصاق
نجس فلا ين تركه (وأن
يقول آخره) أي الوضوء
(أشهد أن لا اله الا الله وحده
لا شريك له وأشهد أن محمدا
عبده ورسوله اللهم اجعني
من التوابين واجعني من
المتطهرين سبحانه اللهم
و بحمدك أشهد أن لا اله
الا أنت أستغفرك وأتوب
إليك) تطهر مسلم من وضوء
فاحسن الوضوء ثم قال
أشهد أن لا اله الا الله الى
قوله ورسوله فتمت له
أبواب الجنة الثمانية
يدخل من أي شاء

(قوله وجب التنشيف)
المعقد أنه ان كان عنده
ما ينيل به النجاسة لا يجب
والواجب كذا وجد (قوله
أوملت ساجدة) فهو
من عطف المفردات كيف
هـ ذاع أن الحال المفردة
لا تنفرد بالواو وأيضاً إن
المعطوف عليه فالكلام
لا يكون جملة واحدة اذا
كانت الواو فائدة والا كان
جائزاً وعلى كل امان

بنفسه ويقف حامل التذليل على عينه وما ذكر محله في الوضوء أما الغسل فيقف المعين فيه عن
عينه ابتداءً لأنه يسكن غسل الشق الايمن قبل الايسر والتعبر بالوقوف جرى على الغالب
فأثمه ومثله (قوله بالاه) أي وهو الجبهة وقوله بالاصابع أي باطرافها (قوله وان صب
عليه غيره) ضعف والمعقد أنه ان صب عليه غيره بيد أو بالرفق والكعب ومثل ذلك ما لقوضاً
من حقيقة أو وضوءاً بنفسه من ضو أو بريق (قوله كالتبري من العبادة) أي فهو خلاف الأولى
على المعقد وفعده صلى الله عليه وسلم لبيان الجواز (قوله وترك التنشيف) هو أخذ الماء بمنزلة
سواء كان عبادة أم لا فيشمل التنشيف وزن الضرب الذي هو أصل الفعل (قوله لأنه أثر عبادة)
أي فهو خلاف الأولى في حق الحلي أما الميت فيسكن تنشيفه بلا خلاف (قوله بالاحاجة) راجع
للفحص والتنشيف (قوله فلا ين تركه) أي بل بما كدفعه عند خوف التصاق نجاسة وتالم من
برد أو مرض أو جرح فان غلب على ظنه التصاق النجاسة وجب التنشيف ويقدم به فمقد
المنشيف أشرفها ووضوءه عن المسنة فذكر بخلافه لو كان نفسه يبرد فانه يقدم البسار بقاءه
لأنه الصلاة على المعين والأولى ان لا ينشيف بيده أو طرف ثوبه ونحوه ما فقد قيل ان ذلك
يورث الفقر (قوله آخره) أي عرفاً بحيث يقب ذلك للوضوء فان أخره فأتى له خلافاً
للسو يرى ولو وافق فراغه من الوضوء فإرخا المؤذن من الاذان أي بقية كرا الوضوء لأنه ذكر
العبادة التي أتى بها ثم يأتي بكرا الاذان والأولى أن يأتي بالشهادتين فقط أولاً ثم يدعو الاذان
بتملكه بالنبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم اجعني من التوابين الخ ثم تملكه بنفسه (قوله
أشهد) أي أذعن أن لا اله الا الله أي معبود بحق في الوجود الا الله الواجب الوجود وحده وقبده
اتوحيده الذات ولا شريك له فوكيد لتوحيد الافعال وذاعلى المنزلة (قوله من التوابين) أي
كثيري التوبة أي اذا وقع منهم ذنب حصلت منهم توبة وان تكرر (قوله من المتطهرين) أي
من الانفاس الحسية والمعنوية (قوله سبحانه) مصدر بمعنى التسبيح أي التنزيه أي تنزيها
لأنه هو منصوب بمحذوف وجوباً لأنه بدل من اللفظ بفعله أي سبحت سبحانه (قوله وبحمدك)
أي وبحمدك سبحتك فهو من عطف الجمل أو ملتبساً بحمدك فهو من عطف المفردات والكلام
جملة واحدة وكذا ان جعلت الواو فائدة (قوله اللهم) أي بالله عالم عوض عن حرف
النداء (قوله أستغفرك) أي أطلب منك المغفرة أي ستر ما ظهر من نقص أو محوه وهي
لا تستدعي سبق ذنب ويأتي بقوله وأتوب إليك ولو غير ملتبس بالتوبة ولا يقال انه
كذب لأنه خبر بمعنى السؤال أي أسألك ان تتوب علي أو باق على خبر يترجم والمعنى أنه ضرورة
التائب المتطهر الذليل ويأتي بقوله أستغفرك ولو نسي لا يتصور منه ذنب ويسن أن يقرأ
بعـ ذلك انا أنزلناه ثلاث مرات (قوله فتمت له أبواب الجنة الثمانية) أي اكتمالاً لان فتح
جميع الابواب يشعروا بالسرور والبشر بالقدوم وأن كان لا يدخل الا من الباب الذي وعد
بالدخول منه وعدة الابواب ثمانية لا ياتي عندها ثمانية عشر لانه لا مكان للجميع بان
الثمانية هي الابواب الاصنامية الكبار وما زاد متفرع عنها وتلك الثمانية باب الصلاة باب
الصدقة باب الصوم ويقال له باب الريان باب الجهاد باب التوبة باب النكاح باب الغبط
والعافين عن الناس باب الراحمين فهذه السبعة جاءت بها الاخبار قال بعضهم وامل الثامن

تكون الباء للملابسة أي سبحتك ملتبساً بالحمد فان كل مسجح حامد أي مثن أو لاسبحة أي بسبب حمدك أي معونتك على
الطاعة التي هي من جملة التمسك بدينهم وعلماهم فهو من اطلاق السبب على سببه كافي المعنى

هو الذي يدخل منه من لاحتساب عليهم وقتت بالتشديد والتقفيف (قوله) زاد الترمذي عليه) أي مع موافقته على رواية ما تقدم فهذا الدعاء مجمع من ثلاث روايات (قوله وغيرها) دفع به ما يتوهم من كون الجملة المتقدمة معرفة الطارفين فتفيد الحصر مع أنه لم يذكر فيها وذكروا في المتن ثلاثة وعشر ين في الشرح عشرة وقد مر ذلك (قوله متوجهه القبلة) هو محل الشاهد ولو قال كالتوجه للقبلة حال الذكر لكان أخصر وحين أن يرفع يديه وبصره لاسماء حال الايمان بالذكر ولو لم يأت في لسانه إلا الدعاء به بطرحة وتبسم الله والاعين عن لاشعر برأسه في الحج حيث يسكن امرار الموصى عليه (قوله وكالساو) محله عند مر بعد التسمية وقبل غسل الكفين وحينئذ ما مر من أنه يأتي بالتسمية مقارنة لغسل الكفين محله اذ لم يستك وعنده ابن حجر بين غسل الكفين والمضمضة (قوله بين القلب واللسان) لكن ينوي أولاً مع التسمية ثم يلفظ بها باللسان على ما مر (قوله والذلك) ذكره هنا من حيث طلبه وفيما تقدم من حيث تليينه فلا تكرار ويبلغ في العقب خصوصاً في الشتاء فقد ورد ويل للأعقاب من النار (قوله وإطالة الغمرة والتجديد) أي ولو أتى به ما قبل الفرض وهو الامتنان للواجب والمنسوب وهو غسل ما زاد على الواجب بأدنى زيادة ويندب اطالتهما وغايتهم في الغرة أن يغسل صفحتي العنق مع مقدمات الرأس وفي التجديد استيعاب العضدين والساقين (قوله التزعين) بفتح الزاي يماضيان يكمنان الناصية أي يحيطان بها كما مر (قوله وموضع التصدف) بالهمزة وهو صفت الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والتزعة فمتاد النساء والاشراف تصبغ شعورهن لتسبح الوجه وضابطه أن تضع طرف خيط على رأس الاذن والاشراف على رأس الاخر أعني مالا صدق الرأس وتقرضه مستقيماً تنزل فهو من الوجه (قوله والصدغ) في نسخة والصاع (قوله ومكر وهاته الخ) لما كان ترك السنة قد يؤدي الى الكراهة ذكر المكر وهاته بعد السنن (قوله الاسراف) هو أخذ الماء زيادة عما يكفي العضودان لم يرد على الثلاث فليس ذلك مكر راع قوله والزيادة على الثلاث ومحل كراهة الاسراف اذا كان الماء مملو كاله او مباحاً فان كان موقوفاً حرم (قوله مغفل) بضم الميم ورفع العين وتشديد الفاء المفتوحة (قوله انه) أي السالم والشان (قوله يعتدون) من الاعتداء وهو مجاوزة الحد (قوله في الطهور) بضم الطاء والدعاء والاعتداء في الاول يكون بالاسراف أو الزيادة على الثلاث وفي الثاني يكون بسؤال درجة الانبياء مثلاً أو مال كثير لا يأتى له تحصيله بنحو تجارة أو بان يرفع صوته به (قوله ولزيادة على الثلاث) محل كراهتها اذا كانت متقدمة وكان الماء مباحاً أو مملو كاله وأتى بها بتصدية الوضوء أو أطلق فان شئت أخذ باليقين أو كان الماء موقوفاً على من يتطهر به أو يتوضأ منه كالمدايس والرباط حرم لانها غير مأذون فيها وان اتى بها بنية التبرد أو مع قطع نية الوضوء عنها فلا كراهة وكذا اذا كان النقص طامحة كبرود خرج بالزيادة على الثلاث الثلاث فلا تحريم ولوم من موقوف على التطهير وانما يعطى حكم المنسوب ما وقف لالا كنهان لانه يتساع في الماء لفة فاهتمه مالا يتساع في غيره (قوله هكذا الوضوء) أي الكامل والافاضل الوضوء يحصل بدون ذلك (قوله فن زاد) أي على ما ذكر من الثلاث أو نقص عنها أو وجه كونه منسباً لما أنه خالف السنة ومخالفة ما على نظام فكل من الاسان

وزاد الترمذي عليه ما بعده الى المتطهرين ووردى الحاشاكم الباني وصحته وهو من زياداته وكذا أتولى (وغيرها) أي غير المذكورات كإتيانه بالذكر المذكور متوجه القبلة كافي حاشا الوضوء وكالساو والنية من أول من الوضوء كما مر والجمع فيها بين القلب واللسان والذلك وإطالة الغمرة والتجديد وغسل التزعين مع لوجه وموضع التصدف والصدغ (ومكر وهاته الاسراف) في الماء ولو بشططه نهر لم يبر أي داود باب ما يندفع عن عبد الله بن مغفل قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انه سبحانه يكون في هذه الامة قوم يعتدون في الطهور والدعاء (والزيادة على الثلاث والنقص عنها) تلبيح أبي داود وغيره وهو صحيح أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً قال هكذا الوضوء فن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم وذكر كراهة النقص من زيادته وكراهته من حيث الإقتصار على القبلة الثانية

والظلم راجع لكل من الامرين وهو المختار وعطف الظلم تنبيه وتقول قل انه اخص
لا يظهر لان كل اساقفة في مجاوزة الحد الذي غده الشارع وفيه اوضع الشئ في غيره وضعه
وذلك معنى الظلم والمراد منه اما الامعصة منه أو الاعم لتدخل الزيادة من الماء المسبل فانها
حرام فان قيل كيف يكون النقص اساقفة وظلما وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم توضأ مرة
مرة ومرتين مرتين أجيب بان ذلك كان لبيان الجواز والبيان في حقه صلى الله عليه وسلم
واجب فكان في ذلك الوقت أفضل من غيره وقيل ان أساقفة راجع للنقص وظلم للزيادة فان
الظلم مجاوزة الحد ووضع الشئ في غيره موضعه وذلك غير موجود في النقص وورد بان في ذلك
مجاوزة الحد الذي غده الشارع وقيل عكسه فان الظلم استعمال بمعنى النقص كقوله تعالى
آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا وورد بان في معنى حيث لا يفتقر نقص فقد نقص ولا معنى له (قوله فلا
يتاني كونه اسنة في ذاتها) أي من حيث الاتيان به أو ما الاتيان بالاولى فواجب وان يكون
الاتيان بالثانية في حد ذاتها اسنة انما قد ندره بخلاف ما لو ندر الاقتصار عليهم وانظر ذلك صوم يوم
الجمعة فانه في حد ذاته اسنة وافراده مكر وفان ندر صوم ذات يوم الجمعة لم ينعقد أو صوم
غدا لم لا ولم يلاحظه من حيث كونه يوم جمعة انما قد (قوله كالاتيك للصائم) أي ولو لم يسكا
وانما كره لان يزل انطوف وفي كونه من مكر وهات الموضوعات بل هو مكره لاجل الصوم
في كل حال سواء توضأ أم لا غاية الامر ان الموضوعات منها الآن يجعل كلام الشارع على انه
أشد كراهة بالنسبة للمتوضئ (قوله والوضوء للجنب الخ) يقيد بالجنب وتبعه الشهاب الرملي
أخذ من التقييد في الغسل في خبر لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ومن تعليل
الكراهة باختلاف العلماء في طهوريته واعتدالين بمرأته لا فرق بين الجنب وغيره أخذ من
تعليها بتشبيه الماء المذكور بالماء المضاف اليه شئ لا يسلبه الطهورية وان كانت الاضافة
لا تفيده اذ الاعضاء في الغالب لا تتلوه عن الاوساخ (قوله في غار كد) أي بان يتوضأ وهو
واقف فيه ومحل ذلك اذا كان في غير المسجد والاحرام من حيث المكث فيه (قوله ولو كثيرا)
أي ما لم يكن مستجرا أو افلا كراهة (قوله لا يغسل الرأس فلا يكره) قيل ومثله مسح الرقبة
وعن الشافعي أنه بدعة وحديثه موضوع اه قل (قوله لانه الاصل) أي الكثير الغالب في
أفعال الوضوء فلا يتاني أن مسح الرأس أصل والغسل بدل من قزع عليه (قوله يعيبه) بفتح
الهمزة مضارع عاب من باب باع (قوله وشرطه الخ) مفرد مضاف فيم أي وشرطه كافي ببعض
النسخ والشرط لغة العلامة ومنه أشراط الساعة أي علاماته او شرعا ما يلزم من عدمه العدم
ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لانه عكس المانع ويقال «وما كان خارجا عن الماهية
معتبرا فيها» يقال هو ما تارة كل معتبر سواء ونظر وجهها عن الماهية أخرها عن الفروض
والسنن وقدمها بهضم في صدر الباب لانها مقدمة في الوجود على الوضوء فتقدم في الوضع
على فروضه وسننه ليوافق الوضع الطبع وذكر المصنف من امتنا وشرحاتنا وزياد عليه
في النظم المشهور بالنسب للتروى وقيل لا لولي العراق سبعة وهي طهارة الاعضاء والنقاء
وجرى الماء على العضو وإصال الماء اليه وتخليل ما بين الاصابع اذ لم يصل الماء اليه
الابا تظليل ونسبة الاغتراف اذا كان الماء دون قلتين والقراب الطاهر نيابة عن الماء لانه قد أو
ظروف من استعماله على نفس أو نحوها والنظم المذكور هو

قوله يتاني كونه اسنة في
ذاتها (وقد غيرها) من زيادتي
كالاتيك للصائم بعد
الزوال والوضوء للجنب في
ما راكد ولو كنت برا بلا
عذر كالفصل لا غسل الرأس
فلا يكره لانه الاصل اذ
تحصل به النظافة بخلاف
غسل الخلف بكره لانه تعسفة
بلا فائدة (وشرطه كون
الماء

(قوله الماء المذكور) أي
الذي توضأ منه وهو فيه
(قوله اذ الاعضاء الخ) انظر
ما معناه فان هذا يقتضي
عدم التقييد

أياط الباسم في شروط وضوئه * نخذهاء إلى الترتيب إذا تسمع
 شروط وضوء عشرة ثم خمسة * نخذهاء والغسل للظاهر جامع
 طهارة أعضاء النقاء وعلمه * بكيفية المنبروع والعلم نافع
 وترك منافى في الدوام وصارف * عن الرفع والاسلام قد تم سابع
 ونما يزه واستثنى فعل وليه * إذا طاف عنه وهو بالماء راضع
 ولا حائل كالشمع والوسخ الذي * حوى ظفروا الرمس في العين مانع
 وجري على عضو وایصال مائه * وويل لاعتقاب من النار واقع
 وتخليل ما بين الاصابيع واجب * اذا لم يصل الایسا هو قال غ
 وماء طهور والتراب نسيابة * وبعد دخول الوقت ان فات رافع
 كتقطير بول ناقض واستحاضة * وودي ومذى أو منى يدافع
 وایس يضر البول من ثقبه علت * بخرج على عضو به الدم تابع
 ونية لا غش * ثرف محلها * اذا تفت الاولى من الوجه تابع
 ونية غسل بعد ما قلوا وغترف * والا فلا استعمال لاشك واقع
 وقد صحوا غلام البول ان جرى * خلاف وضوء خذوه وان لم واسع
 وشتم بلا كره وعظيمة جابر * تشق بلا خوف ويكشط مانع

اه ونما اقتصر المصنف على الثمانية المذكورة لدخول ما زاد فيها أول عدم الحاجة اليه
 لان ایصال الماء يرجع لعدم الحائل على ما سبقت وكذا تخليل ما بين الاصابيع لان التصاقها
 سائل وطهارة الاعضاء المراد بها تقدم ازالة النجاسة وذلك ليس بشرط على الاطلاق كما سبقت
 والنقاء عن الخبث والنفاس داخل في عدم المنافي ونية الاعتراف ایس اشتراطها مطلقا بل
 عند قلها الماء وانتراب لا يصلح عدمه من شروط وضوء (قوله مطلقا) أي عن التقييد ببقاء لازم
 وبقبر عنه بالطهور والمطهر فاصدق الثلاثة واحد في الاصح (قوله عند المتوضي) أي في ظنه
 واعتقاده وان لم يكن مطاهرا عند غيره كالأشربة الطهور بالتبصير من انما وقع في أحدها
 لا بعينه نجاسة فظن كل شخص طهارة انما فتروا به فطهارة كل منهم أصح وكذا صلاة كل
 منفرد أو جماعة ما موما أو اماما لم لا تصح امامة أحدهما بالآخر لا بتفاد كل نجاسة
 ما استعمله صاحبه وكان تعبر الطهورة في ظن المتوضي واعتقاده تعبر أيضا في الواقع ونفس
 الامر لان العبرة في العبادات بالواقع وظن المكلف كما هو مشهور في الاصول وعدم القضا
 عليه مع عدم علمه الوجود الشرط بل لعدم علمه وعدم تكليفه بما لا يعلم ولهذا الوتين له الحال
 وجب عليه القضاء وعبارة المصنف لانه تضمني عدم اشتراط الطهورة في الواقع لانه احترز
 بقوله عند المتوضي عن كونه طهورا عند غيره فلا يشترط وذلك لا ينافي اعتبار طهوريته في
 الواقع أيضا (قوله يستعمل) أي مثلا انه مثله المتغير تغيرا كثيرا (قوله لانه) أي الوضوء
 عبادة أي بدنية لم يضر ورة فلا يرد صحة نية الكافر في ركعة الفطر عن نحو عيبه لانه ان كان
 عبادة مالية ولا نية الكافرة في الغسل من نحو الخبث للتمتع به لان ذلك لا يضر ورة وكذا نية
 لولي عن المصبي اذا وضأه للطواف وقد أحرمت عنه فانما تصح منه للضرورة أيضا اذا لم ين

مطلقا عند المتوضي فلا
 يصح الوضوء بمسند عمل
 (والاسلام) لا يصح من
 كافر لانه عبادة وایس هو
 من أهلها

(قوله لا يصلح الخ) فيه أن
 التائب يملك حكمه المبوب
 به شيئا

(والتمييز) فلا يصح وضوءه

غير المميز كظفر ومجنون
لذلك (وعدم المنافي) من
تجويعه حتى ومن ذكر حال
الوضوء لانه اذا طرأ عليه
أبطله فلا يصح مع وجوده
فذهب يري بذلك عدم من
اقتصاره على عدم الحيض
والنفاس (و) عدم

(الحائل) بين الماء والمغسول
أو الممسوح كشمع
وعين حجر وحذاء بخلاف
أثرهما (ودخول الوقت
في وضوء دائم الحدث)
كاستحاضة فلو تضا قبل
دخوله لم يصح لانه طهارة
ضروية ولا ضرورية قبل

الوقت (وغيرها) من زيادتي
كمعرفة كيفية الوضوء
كتظيره في الصلاة ودوام
النية فلو قطعه في أثناء
الوضوء احتجاج في بقية
الاعضاء الى نية جديدة

• (باب الاحداث) •

هي جمع حدث والمراد به

(قوله الا في اغسال الحج)

عبارة فيها سابق عند قول
المتن لكن يصح غسل نحو
حائض ثم لا يصح أن تتوضأ
للفصل على المعقد والالم يكن

هناك فرق بين الغسل

والوضوء (قوله تعدد) أي

يؤم أنه لا يسمى حدثا الا

ما تعددت أسبابه (قوله مع

أن الصحيح الخ) تقدم أنه

الحدث وحده على الصحيح

أنه يرد لما وافق فلا يصح وضوء غير المميز محله في غير تلك الحالة والظاهر أن ارتفاع حدثه
خاص بالاطواف حتى لو لم يصح صلاته به لأن الضرورة تقدر بقدرها (قوله والتمييز) أي
وأما غام السبع فليس بشرط بخلاف الصلاة (قوله لذلك) أي انظروا ذلك التعليل السابق لأن
التعليل السابق في الكافر فيجوز نظيره في غير المميز (قوله من نحو حيض) أي كقول الأبي
سلس واستحاضة وكفاس الا في اغسال الحج ونحوها ولها اذا لم تجب ذلك لا يكفي للوضوء أن
تتوضأ وتقيم (قوله لانه اذا طرأ الخ) يعلم من ذلك الفرق بين المنافي والحائل وحاصله أن الثاني
لا يرتفع الحدث فيه عن محله وهو ما تحته ولا عما بعده من الاعضاء لوجوب الترتيب ويرتفع
عما قبله ولا يحتاج المتوضي فيه الى إعادة نية بعد ارتفاعه بخلاف الاول كالحيض والنفاس
فانه لا يرتفع الحدث فيه عن شيء من الاعضاء حتى ما غسله قبل وجود المنافي كما يدل عليه قوله
لانه اذا طرأ الخ ويحتاج بعد ذلك الى استئناف طهارة وتجديد نية (قوله وعدم الحائل) آثار
بتقدير عدم الى أن العطف على المنافي المضاف اليه واعتراض على عدها شرط بانائه معلوم من
مفهوم غسل الاعضاء لانه حينئذ لم يحصل غائبا فهو بالركن أشبه وأجيب بانه انما ذكره
لانه قد راجعنا في ما يعم التوضي ولو من درامات كغرفة لان الحائل لا يمنع التوضي خلافا لما
فهمه المحققين وبهذا يجب عن ذكر بعضهم جري المسألة على العوض مع ذلك ومن احائل الوسخ
والكشف المتجه من كان من خارج بخلاف ما اذا كان من عروق وكذا تشرة الدم بعد خروج
ما فيه وان سالت ازا التناول أولى من العرق لانهم ابر من المحدث وقد مر ذلك (قوله بخلاف
أثرهما) أي بمجرد لونهما بحيث لا يتصل بالحدث مثل شيء (قوله ودوام النية) أي ككياك
لا ياتي بما ينافي فلو نوى التبرؤ أو التمسك في أثناء الوضوء نظر ان كان مقصدا كرائية لم يضر
ذلك التبرؤ والاضر ولو نوى قطع الوضوء أو ارتدى في أثناءه ثم أسلم نظر ان كان سائعا وجب
عليه تجديد النية فقط ونحو على ما مضى وان كان صاحب ضرورة وجب عليه تجديد الوضوء
من أصله ولو غسل رجليه بنية إزالة الوسخ فقط لم يصح ويجب عليه تجديد النية في غسلهما أو
بنية الوضوء أو اطلاق أو نوى ما هما لم يضر ولو توضأ رجليه مثلا سقط أو أتى صكرها في نهر
أو صب عليه غيره غير أمره وعلم لم يتم وضوءه الا ان كان ذا كرائية بخلاف ما لو غسلها بنفسه
أو بما هو زفاته لا يشترط ذلك ولا تقطعية الاعتراف بحكم النية السابقة وان عزيت لانها
لمصلحة الماء اذ تصونه عن الاستعمال فالأقرب فيهم اذا كرل طهارة أو أتت بها هو من مصالحها أما
دوام النية ذكر ابيض الدال أي استحضار اقبالياسة وأما دوامها ذكر اكبسرها فليس بشرط
ولاسنة (قوله كمعرفة كيفية الوضوء) أي صفة بان يميز فرائضه من سائعه وهذا في حق العالم
وهو من اشتغل بالنية زمنا يميز فيه بين ذلك أما العاقل فالشرط في حقه أن لا يعتد بقرض نقل
سواء اعتد كاهل فرض أو البعض فرض أو البعض سنة ولم يميز

• (باب الاحداث) •

هو أولى من تعبيره بآليات الحدث الموهم اشتراط تعدد الاسباب ومن التعبير بما يقتضى به
الطهر يقتضى أخرجه حدث لم يبق به طهارة المحتاج الى الجواب بما من شأنه ذلك ومن التعبير
بأقضى الوضوء الموهم ان الله من أصله كاهوشان المناقض ومن التعبير بالموجبات لايها
أنه أتوجه وحدها مع أن الصحيح أن الموجب مركب وذكره عقب الوضوء لان رفع الطهارة

فرع وجودها ولان الوضوء ينتهي بوجوده وهذا أولى من قول قل لانه بطرأ على الوضوء
 فيبطله لما سبق وقد مر بعضهم لانه أسبق اذ الانسان يولد محدثا أي محكوما عليه بذلك وان لم
 يسبق منه حدث حق لو أراد وليه الطواف به وجب عليه تطهيره كما روي لولان المتوضي ينوي
 رفع الحدث فيحتاج لمعرفة ما ينويه ويدفع توهم أنه لا يسمى حدثا الا ما كان عقب طهارة (قوله
 عند الاطلاق) أي في عبارة الفقهاء أما في عبارة النواوي فيحمل عند الاطلاق على الحدث
 القائم به فإذا كان عليه جنابة وقال نويت رفع الحدث انصرف الا كبره بقرينة حاله
 وارتفعت جنابته وقوله كما هنا احتزبه عن الحدث المذكور في تعريف الطهارة بانمى رفع
 حدث الخ فان المراد به الامر الاعتباري الشامل للصغير والا كبر وهذا معنى قول بعضهم
 الحقيقة المطلقة الصادقة بكل منما وواحد من ذلك أيضا بقوله غايه اقدادهما واحد أو يقال
 ان قوله كما هنا قصد به مجرد التمثيل للاطلاق أي مثال ذلك ما هنا والمحتزبه قوله غايه فقط وهذا
 أولى وليس قوله غايه بالالا احتراز عما يقع في عبارة النواوي كما فهمه خضر لان المراد بقوله عند
 الاطلاق الاطلاق في عبارة الفقهاء كما مر فلم يدخل الواقع في عبارة النواوي (قوله الشيء
 الحادث) ومنه قيل للشاب حدث (قوله يطابق الخ) اطلاقا على الامور الثلاثة حقيقة شرعية
 لا لغوية اذ لم يستعمله أحد من أهل اللغة في شيء منها (قوله على أمر اعتباري) أي صفة
 اعتبارية أي وجودية اعتبرها الشارع أي اعتبر كونها مانعة من الصلاة فليس المراد بكونه
 اعتباريا انه من النسب والاضافات التي لا وجود لها لانه أمر موجود حيث اهدل لرباب البصائر
 حيث اهدل دون ظلمة على الاعضاء وفي الماء يعينون بين كونه منوطا لحلال أو حرام كما حكى ان
 الشيخ الطواص أطاع الشعراني على ذلك في المعطس والنسب والاضافات من جملة المقولات
 العشرة المنظومة في قوله

عند الاطلاق كما هنا
 الاصفى غايه وهو لغة
 الشيء الحادث
 يطلق على أمر اعتباري
 يقوم بالاعضاء يمنع من صلاة
 الصلاة حيث لا مرخص

زيد الطويل الأزرق ابن مالك * في بيته بالامس كان منكى
 بيده غصن لواء فاتسوى * فهذه عشر مقولات
 فزيد إشارة لمقولة الجوهري والطويل لمقولة الكهم والأزرق لمقولة الكيف وهذه الثلاثة أمور
 وجودية عند أهل السنة والحكماء وابن مالك لمقولة الاضافة وفي بيته لمقولة الابن وبالامس
 لمقولة التي وكان منكى لمقولة الوضع وبيده غصن لمقولة الملك ولواء لمقولة الفاعل وقال توى
 لمقولة لانفعال وهذه السبعة من الامور الوجودية عند الحكماء ومن النسب والاضافات
 عند أهل السنة وتحقيق ذلك يعلم من محله (قوله يقوم بالاعضاء) أي يحل في أعضاء الوضوء
 فقط على الراجح وقيل في أعضاء البدن كلها ويرتفع عما يغسل الاعضاء المخصوصة بدليل
 حرمة مس المحض بغيرها (قوله يمنع الخ) هذا حكم فائد على التعريف معترب عليه
 وقوله هذه الصلاة أي وضوؤها كاطواف (قوله حيث لا مرخص) أي لا يجوز كفتة
 الطهورين أما إذا كان هناك يجوز فلا يمنع وهذا من جانب المنع اكتفاء والمعنى
 على ذلك وعلى المنع من جهة الصلاة حيث لا مرخص كفتة الطهورين فان وجد مرخص
 لم يحصل منع منها وهذا من جانب الاسباب لعدم صحته في جانبها الا لا يقال وعلى الاسباب التي
 ينتهي بها الطهر حيث لا مرخص لان مقتضاه انه اذا وجد مرخص لم يفته به الطهر وليس

كذلك (قوله وعلى الاسباب) جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى المقصود واصطلاحاً ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته كالزوال بالذنب للصلاة وعرف أيضاً بغير ذلك (قوله ينتهي به الطهر) أي شأنه ذلك فيشعل ما اذا وجد سبب منها بهما انتهى الطهر بسبب آخر كالوفاة وبال فان أحدهما انتهى به الطهر والآخر شأنه ذلك وتعبيره بالانتماء أولى من تعبيره بالانقضاء لان الاصح أن الحدث لا يطل الوضوء من أصله والابطال للصلاة المقعولة أو الثواب المقرب عليه وتطير ذلك ما يقال اذا غربت الشمس انتهى الصوم ولا يقال بطل وإذا مضت مدة الاجارة انتهت الاجارة ولا يلة بالبطل (قوله وعلى المنع) أي الحرمة وقوله المقرب على ذلك أي الامر الاعتباري بالواسطة وعلى الاسباب بواسطة الامر الاعتباري فهذه الثلاثة مترتبة في العقل فتوجد الاسباب أولاً فيترتب عليها الامر الاعتباري أي الظلة التي تحمل في الاعضاء ثم يترتب على ذلك في العقل المنع من الصلاة أي حرمة او بقولنا في العقل يندفع ما يقال ان العلة تقارن المعلول على الصحيح ويندفع أيضاً اعتراض قول بقوله أما ترتب المنع على الاسباب فواضح وأما على الامر الاعتباري فليس فيه نظر لانهم ما عارضوا ولا يحتاج لجوابه بأن المراد بالترتب التوقف والمراد بالتوقف عدم الانفراد أي التلازم والا فالمتوقف متأخر عما يتوقف عليه على أن اعتراضه المذهب كورير أيضاً على ترتب المنع على الاسباب بناء على ما تقدم من أن الصحيح أن العلة تقارن المعلول فلا يصح قوله ان ترتب المنع على الاسباب واضح (قوله والمراد هنا) أي بقرينة العدة في المتن بقوله هي خروج الخ أي الخارج لانهم يسمون متساهلون في مثل ذلك فاندفع الاعتراض بأن كلام المصنف يحتمل غير الثاني فإرادة الثاني منه تحتاج الى قرينة بخلاف كلام الاصل (قوله وتعبير الاصل الخ) غرضه بذلك رد عبارة الاصل الى عبارته لا الاعتراض عليه لان قصد كل منهما التبرؤ من الاحداث بمعنى الاسباب وذلك حاصل بكل من العبارتين على جعل الاضافة في عبارة الاصل بياناً لما على جعلها حقيقة تفيد المغايرة ولا اعتراض عليه من هذه الجهة أيضاً وان خالف عبارة المصنف لان موافقة فهم ايراد الحدث ليست بالضرورة فقله يقتضي تغير الحدث الخ أي فيضاف ما عبرت به وما أردته من الحدث وقوله الآن فجعل الخ أي فيوافق ذلك لا يقال غرضه الاعتراض على الاصل من جهة أنه سمي تلك الامور اسباباً جامع أنهم الاحداث لانه قول انه سمي اسباباً أيضاً ولا يجزى اربعة اسباب احدي التسميتين (قوله يقتضي الخ) أي لان الاصل تغير المتضايقين وعليه فالاضافة حقيقة على معنى الالام (قوله بيان) أي لان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوصاً وجهياً كخاتم حديث لا نفرد الاسباب في غير الاحداث والاحداث في غير الاسباب كالامر الاعتباري والمنع من الصلاة بخلاف ما اذا كان بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص مطلق كشجر أراك فان سمي اضافة للبيان وكذا كل اضافة عام الى خاص وقيل بعدم الفرق بينهما هذا ان نظرت في فهم السبب من حيث هو فان نظرت بخصوص المقام كانت الاضافة للبيان ويكون تعبیر الشارح بالبيان نظراً الى عدم التفرقة بينهما كما كانت (قوله هي اربعة الخ) حصص الناقض في الانواع الاربعة تعبدى فلا يقاس عليها نوع خامس وفي افرادها عقول المعنى فيقاس عليها غيرها كما قيس على النوم الذي ورد النقص

(قوله ما يلزم من عدمه الخ)

هذا تعريف للشرط لا للسبب

وتعريفه ما يلزم من

وجوده الوجود ولا يلزم

من عدمه وجود ولا عدم

لذاته فلهذا سبق قلم (قوله

ان نظرت في فهم السبب)

لا يظهر الا لو نظرت في

الحدث لوجود ضابطها

وعلى الاسباب التي ينتهي

به الطهر وعلى المنع

الترتب على ذلك والمراد

هنا الثاني وتعبير الاصل

باسباب الحدث يقتضي

تغير الحدث بغير الثاني

الا أن جعل الاضافة

بياناً (هي) اربعة

(قوله وان بان محدثا) الذي
 (قوله سبق الحدث للطهارة)
 له سبق الطهارة للحدث
 (قوله ركعيا سور) قال
 العارف بالله تعالى الشيخ
 الزاهد في هدية الناصح في
 بواقي الوضوء أحدها
 الخارج من أحد السيلين
 قال م ر الصغير في
 الشرح أي الذي من شأنه
 الاتصال أما الخارج
 الذي ليس من شأنه الاتصال
 كعدة المبسور فلا يتقضى
 ان لم يخرج معها من
 الباطن شيء فان خرج
 ذلك معها نقض كما قاله
 القفال والصيرى أو منها
 فلا كما صرح به الصيرى
 وأقر في البيان اه وقوله
 أو منها إلا محله إذا خرج
 منها بدبر وزها لا قبله كما
 قاله المحشى وغيره إذا علمت
 هذا تعلم أن حكمه مقدمة
 المبسور بخلاف حكم
 نفس المبسور كما في ابن
 عبد الحق على الجلال المحلى
 أن حكم المقدمة حكم
 المبسور فيما قاله المحشى
 فخره

(خروج غير منبه) الموجب
 للفعل أي المتوضئ المحلى
 الواضح مبنا كان أو رجعا
 طاهرا أو نجسا باقيا أو
 رطبا معتادا كبول أو

به الجنون والاعما وغيرهما مما يزيل العقل بجماع الغلبة عليه ومن فرج غيره على من فرجه
 بجماع إثارة الشهوة (قوله خروج الخ) أي يتقضى فلو شك هل خرج منه شيء أولا لم ينقض
 وضوءه كما سبق وكذا يقال فيما بعدهم يكفى بوضوء الاحتياط إذا لم يتبين الحال بل لو نوى رفع
 الحدث ان كان محدثا والا فبجدد وضوءه وان بان محدثا وخرج بالخروج الدخول فلا ينقض به فلو
 أدخل في دبره طرف مود لم ينقض وضوءه حتى يخرج فله قبله ثم ومن المصنف لافق الصلاة
 لحله متصلا بنجس (قوله غير منبه) الموجب للفعل صادق بان لم يكن منبأ أصلا أو كان منبأ غير
 كما إذا خرج من المرأة من الرجل أو منبه غير الموجب للفعل كما سيأتي فالمنطوق ثلاث صور
 والمفهوم صورة واحدة (قوله أي المتوضئ) فيه إشارة إلى أن الضمير عائد على معلوم من المقام
 على حد قوله حتى توارت أي الشمس بالظلمة ولو أريد المتوضئ بالشخص لكان أولى
 لما زمن من عدم اشتراط سبق الحدث للطهارة وتوابعه أراد النقص بالفعل (قوله المحلى) خرج به
 الميت فلا تنقض طهارته بالخارج منه وكان عليه أن يزيد الواضح كما في بعض النسخ يخرج
 الخ مني المشكل فانه ان خرج من فرجه جميعا تنقض والا فلا (قوله عينا الخ) هم به معيات خمسة
 والمراد بالعين ما يسمى عينا في العرف من المحسوسات والريح وان كان يحس إلا أنه لا يسمى عينا
 في العرف (قوله أولا) أي أول ما يتقضى أي كدودة أخرجت رأسها وان رجعت وكما - وخرج
 من الدبر أو زاد من وجهه وكذا لو خرج منه دم وكان داخل الدبر أو حاله كان خارجا فلا تنقض بما
 خرج منه ومن جله غير المني ما لو ألت جرحا فانه يتقضى وضوءه ما لو ألت ولدا تاما بالبلل
 فلا ينقض وضوءه وان وجب الفسل على المعقد ولو برز به وضوءه لم يحكم بالنقض حتى يتم
 خروجه منفصلا لاحتمال أن يخرج جميع الولد فيجب الفسل ولو خرج جميع الولد منفصلا في
 دفعات فان تواصل خروج أجزائه بحيث يفسد بعضها البعض كان خروج كل جزء ناقضا ولا
 غسل حتى تنفصل القطعة الأخيرة وكذلك لو خرج كله الأيدي مثلا فانه يتوقف الفسل على
 خروجها (قوله من فرج) متعلق بخروج وقوله دبرا كان أو قبله أي ولو تعدد كل منهما كان
 وجده دبرا أصليا أو أحدهما أصليا والاخر زائدا واشتبهه أو غير زائدا والاصح أن
 أصالة الذكر منوط بالبول منه لا بالوط (قوله أو من ثقب) إشارة بتقدير من إلى أنه عطف على
 فرج وقيده الثقب بتقديرين أخرج بالاول ثلاث صور وبالثاني صورة فمنطوق المتن صورة
 ومفهومه أربع صور ولفظ الثقب يشعر بالاتفتاح الطارئ ولو على غير صورة الأصل فيخرج
 المانفذ الأصلي وبساوى التعبير بالمنفتح (قوله والفرج منسد) الواو لصال أي عرض
 انسداد كإشعر به تعبيرة منسدون مسدود وذلك أن انسداد المأخوذ منه مسدود مطاوع سد
 المأخوذ منه مسدود فيكون منسد مطاوع مسدود والمطاوع بالكسر فرع المطاوع بالفتح
 فتناسب التعبير بالمتأخر وهو منسد عن المتأخر وهو الانسداد الطارئ وبالمقدمة وهو مسدود
 عن المقدمة وهو الانسداد الأصلي والمراد بانسداد عدم خروج شيء منه وان لم يتقدم ولا يشترط
 انسداد السيلين معا بل يكفي انسداد أحدهما ثم ان كان الخارج من الثقب حينئذ مناسبا
 للمنفذ كان انسداد القبل يخرج منها بول أو الدبر يخرج منها فاعا تنقض وكذا ان كان غير مناسب
 لواحد منهما ما كالم فينقض أيضا وان كان مناسبا للمنفتح فقط فلا تنقض ولا بد في الثقب المذكورة

ان تكون قريبة من المعدة فان كانت في رجله أو نحوها لم ينقض الخارج منها وخرج بعروض
 الانسداد ما لو كان أصليا فينقض معه الخارج من الثقب مطلقا (قوله لا آية الخ) دليل لقوله
 خروج غير منبذ الخ لا يقال الآية تدل على أن المرض والسفر حدثان حيث عطف ما هو حدث
 عليهما بأولاً فانقول الآية فيها تقديم وتأخير وحذف كما هو التقدير اذا قدمنا إلى الصلاة محدثين
 أو من النوم أو جاء أحد منكم من الغائط أو لمستم النساء فاغسلوا إلى قوله أو على سفر فيقال
 عقبه فلم نجد وما فيهم موافقة قوله أو جاء أحد منكم من الغائط قدم بعد أن كان مؤخر اذ قوله
 فاغسلوا وجوهكم الخ آخر بعد أن كان من ذلك ما وهذا التقدير يوفقني أو يجعل الآية بمعنى
 الواو الحالية (قوله واقية) تكميل للدليل وقوله المذكور رأى المقيدين المتقدمين (قوله
 المطمان) يفتح الهمزة على الفصح أي المطمان فيه أي الذي وقع الاطمئنان أي السكون
 فيه من باب الحذف والايصال ويجوز كسرهما أي المنقضى النازل في الارض من غائط أو غوط
 اذا نزل أو الساكن ونسبة السكون اليه مجاز عقلي وهذا التفسير هو الصواب عكس ما صنعه
 المحشي (قوله سمي باسمه الخارج) أي سواء كان من القبل أو الدبر وان اشتهر في الخارج من
 الدبر وتسمية الخارج بذلك مجاز لعلقة الجواردة والحالية وأما قول بعضهم لعلقة النقل
 فغير ظاهر لأن النقل من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي ليس من أنواع العلقة اذ كل مجاز
 سببه النقل ثم صار حقيقة عرفية في الخارج من الدبر وعليه فلا يستقيم المعنى في الآية الا
 بتقدير مضاف أي من محل الغائط أي بعد قضاء الحاجة فيه والافجورد مجيئه من ذلك المكان
 ليس ينقض وكذا اذا أريد معنى الغائط الأصلي (قوله وخروج بالثقب الخ) الاولى أن يقول
 وخروج بالخروج من الثقب أو خروج بالثقب ما فوق المعدة الخ ثم يقول فلا ينقض بالخارج منه
 لاجل أن يكون المخرج من جنس المخرج منه وقوله المذكور رأى المقيدين (قوله فلا
 ينقض به الخ) وعلى هذا لو كان محكما للثقبية التي ينقض الخارج منها وصار يخرج الخارج
 بماء داهامدة لا يمس فيها فربا ولا امرأة أجنبية لم ينقض وضوءه وحينه ذيل غزو يقال لنا
 تنقض مكث... نين يا كل ويشرب ويخرج منه الخارج ويستم ولم ينقض وضوءه وصورته
 ما ذكر (قوله فوق المعدة) أي سواء كان من أمام أو خلف أو بين أو يسار أو كذا يقال
 فيما بعد ولو انفتح واحد تحتهم أو آخر فوقها فالوجه أن العبرة بما تحتهم ولو انفتح اثنان تحتها
 والأصل منسدة من الخارج من كل منهما على الأقرب من تردد في ذلك اسم (قوله المعدة)
 فيها أربع اغمات فتح الميم مع كسر العين أو سكونها أو كسر الميم مع سكون العين أو كسرهما
 لأن عينها حرف حلق (قوله ولومع انسداد الخ) غاية للتلافة قبلها وذكرها توطئة لما بعده
 والافلا حاجة اليها لأن الكلام في محترز الثقب الاول قبل الاتيان بقوله والفرج منسد
 أو لرد على القول الضعيف القائل بأن الخارج من ذلك ينقض مطلقا (قوله إلى مخرجه)
 يفتح الميم أي جعله مخرجا (قوله وفيما عداها) وهو ثلاثة (قوله وهذا) أي التفصيل
 في الانسداد العارض فلا يثبت المنفتح فيه سوى النقص بالخارج والنوم على غير هيئة
 الممكن فيجب عنك به وكذا يجوز الوطء فيه (قوله أما الخافي فيمنع الخ) وكذا يثبت له
 جميع الاحكام كما يؤخذ مما به (قوله مطلقا) أي في أي جزء من البدن ولو في الجهة ويراعى

لا آية أو جاء أحد منكم من
 الغائط واقية الثقب
 المذكور مقام المنسد
 والغائط المكان المطمان
 من الارض تنقض فيه
 الحاجة سمي باسمه الخارج
 للمجاورة وخروج بالثقب
 المذكور خروج شيء من
 ثقب فوق المعدة أو فيها
 أو محاذها ولو مع انسداد
 القصر أو تحتها مع
 انفتاحه فلا ينقض به لانه
 في الاخر مرة لا ضرورة الى
 مخرجه وفيما عداها باقي
 أشبه اذا تنصله الطبيعة
 تاقبه الى أسفل وهذا في
 الانسداد العارض أما
 الخافي فينقض معه الخارج
 من الثقب مطلقا

(قوله للثقبية) أي المحل
 الأصلي

حينئذ يتردد عند السجود ويحصل ذلك ما لم يخرج من المني فإذا لم يدرج من ذلك
فلا تقض به (قوله حينئذ) أي حين إذا كان الانسداد خلفاً (قوله والمعدة) أي وحقيقة
المعدة عند الأطباء الخ وقوله من المكان من الانسداد دليل على اجتنابها إلى التي لا تسهاى وعلى ذلك
قول بعضهم المعدة بيت الداء والحكمة رأس الدواء (قوله والمراد بها هنا) أي عند الفقهاء
فهو مجاز ملائمة المجاورة ثم صار حقيقة عريضة في ذلك (قوله أما منيه الخ) لما تم الكلام على
الناقض أخذت بكلامه على غيره وهذا مفهوم المتن (قوله كأن أمي الخ) دخل تحت الكاف
بقية الصور الستة المنظومة في قوله

نظروا فكم ندمت نوم يمكن • ابلاجه في خرقه هي تقبض
وكذا في ذكر وفرج بيمة • ست أنت في روضة لا تنقض

ان قيل ما فائدة بقا موضوعه مع أنه إذا انتقض اندرج حده الاصغر في الأكبر وان لم ينو قلنا
تظهر فائدة ذلك في التنية فينوي بالوضوء حينئذ سنة الغسل لارتفاع الحدث الاصغر وأيضاً إذا
كان وضوءه باقياً كانت صلاته صحيحة أجمعاً بخلاف ما إذا كان عليه الحدث الاصغر ولم ينو
رفعه فان في صحته حينئذ خلافاً لأن هناك قولاً لا يقول بعدم الاندراج (قوله أعظم الأمرين)
أي وهو الغسل بخصوصه أي بخصوص كونه منياً فلا يوجب أدومه ما هو الوضوء بعمومه
أي بعموم كونه خارجاً عما في لهجهتان ولا يرد الخيض والنفاس فانه ما يوجبان الأعظم
والأدون لأن ذلك اغلظهما ولا يرد جماع رمضان فانه يوجب الكفارة والقضاء لأن هذه القواعد
محالها عند اتحاد الجنس والكفارة ليست من جنس القضاء (قوله ودخل في غير الخ) أدخل
صورتين وترك الثالثة كما مر لوضوحها (قوله بما مر) أي وهو قوله الموجب للغسل
(قوله أولى من تعبيرة بالمني) أي لأنه يقتضي عدم النقض في صورتين المذكورتين وليس
كذلك ويجاب عنه بأن ال عوض عن الضمير (قوله وتعبيرة بفرج أولى) أي لأن المراد بالفرج
الجنس الصادق بما ذكر وقد يقال المراد بالسيلين في كلام الأصل جهة القبلى والظهر وجهة
القبلى تصديقاً بالواحد والمتعدد فلا أولوية من هذه الحقيقة ثم تعبيرة بالمني أولى من حيث
الاختصاص على أن ارادة ما ذكر من كلام الأصل بعيدة (قوله ثلاثة سبل) أي أصلية (قوله
اثنان للقبلى) هما مخرج البول ومخرج المنى فليس مخرج لأنه قد شق ذكر البروم فوجد به
مخرجان فلا يختص تعدد القبلى بالمرأة وان كان التعدد في ظاهره ولم تقول الفقهاء على قول
علماء التشريع من أن في الذكر ثلاثة مخارج واحد للبول والودى وواحد للمني وواحد
للمذى لعدم تحقق ذلك واعلم أنه لا يحتاج لاستثناء الحدث الدائم من غير المنى لأن من به ذلك
محدث ولكن عني عنه للضرورة فحدثه الخارج ناقض ولا تبطل طهارته به ولذا قال بعضهم لنا
طهارة لا تبطل بوجود الحدث وتبطل بطهارة أخرى وهي طهارة دائمة الحدث كالمستحاضة
والسلس (قوله أكثر من ذلك) أي من السيلين (قوله عاملان) أي أصليان أو أصلي
وزائد واشتبه أولم يشبهه لكن سامت كما تقدم وتعرف أصالة الذكر بالبول منه فان بال
به ما علم أنهم ما أصليان أو باحد هما فهو الأصل والآخر زائد لا يتعاقب به حكم وان أمي به
(قوله وغلبة) أي استيلاء ذهول أي غفلة على عقل (قوله أدوم) أي على غير الانبياء

والمنسد حينئذ كهو
زائد من الخلق لا وضوء
بمنه ولا غسل بإبلاجه
ولا بالإبلاج فيه فانه
المازودى والمعدة مستقر
الطعام من المكان
المنخفض تحت الصدر إلى
السرة والمراد بها هنا السرة
أما منيه الموجب للغسل
فلا تقض به كأن أمي
بمجرد نظره لأنه أوجب
أعظم الأمرين بخصوصه
فلا يوجب أدومه ما
بعمومه ودخل في غير
منيه المذكور في غيره
ومنيه غير الموجب للغسل
بان استدخاله ثم خرج
فيمنه فانه تعبيرة بمني
وان احتج بتميزه بما مر
أولى من تعبيرة بالمني
وتعبيرة بفرج أولى من
تعبيرة بأحد السيلين
اذل لاندان ثلاثة سبل
اثنان للقبلى وواحد للظهر
ولأنه قد يكون له أكثر من
ذلك كما لو خلق له ذكران
عاملان (وغلبة على عقل)
يجنون أو انغماء أو نوم

(قوله وتبطل بطهارة
أخرى) أي طهارة لغوية
وهي الانتطاع

فلا نقض بنومهم ولو مضطجعين وكذا باغنائهم وهو جاز عليهم لانه مرض لكنه ليس كالانحما
الذي يحصل لاجساد الناس وانما هو من غلبة الاوجاع للعوام الظاهرة فقط دون القلب
لانه اذا غفلت قلوبهم من النوم الذي هو اخف من الانحما كما ورد في حديث تمام اعياننا ولا
تمام قلوبنا من الانحما أولى لشدة منافاته للتعليق بالرب سبحانه وتعالى وأما الجنون فلا يجوز
عليهم لانه نقص (قوله أو غيرها) كسكر والجنون زوال الشئ ورأى الادواء من القلب مع
بقاء القوة والحركة في الاعضاء والانحما زواله منه مع فتورها والنوم استرخاء اعصاب الدماغ
بسبب الانجزة المساعدة من المعادة والسكر خيل في العقل مع اضطراب واختلاط انطق ولا
فرق في مساعدة النوم بين المتكبر وغيره ومن ذلك الصرع والجلل والعمه فينقض أيضا وما
ينقض استغراق الاولياء (قوله العينان وكاه الخ) في الحديث أربعة أمور مجاز بالمخلف
اذا التقدير فتح العينين وتشبيهه بليغ بمخلف الاداء أي كوكاه وكناية اصطلاحية حيث اطلق
فكاهما وأريد لازمه وهو البقطة أي أن البقطة هي الحافظة لما يخرج بخلاف النائم فانه قد
يخرج منه شيء ولا يشعر به فتفتح العينين يلزمه البقطة والمدار عليه ولو من أعين واستعاذة
بالكناية وتخييل حيث شبه السه بشئ يربط كقربة وذ كراهي الذي هو من لوازم المشبه به
تخييل وهو بكسر الواو والمدان الخط الذي يربط به الشئ والسه بسين مهملة مشددة وهما
مخففة حلقة الدبر (قوله فن نام) أي غير ممكن بدليل الحديث الثاني (قوله أبلغ منه)
أي من النوم فهو من قياس الاولى والمراد بالذهول زوال الادراك وقوله الذي صفة للذهول
(قوله مظنة لخروج) أي بحسب الاصل ثم أقيمت المظنة مقام اليقين ثم انتقل الى جعل نفس
النوم على غير هيئة المنة كن فاقضوا وان تحقق عدم خروج شئ وهذا الوفا غير ممكن وأخبره
عدد التواتر أو معصوم كالخضر عليه السلام بناء على الاصح أنه نبي بأنه لم يخرج منه شئ فانه
ينقض وضوءه على المعصومين كمن أن نفس النوم على تلك الهيئة ناقض لالتكذيب
المعصوم حتى لو سدد بره بخبر واحد وفام غير ممكن انتقض وضوءه لساذ كرام لو أمر عيسى
عليه الصلاة والسلام بعد نزوله بصلاة في حالة نومه غير ممكن بأن قال له قم فصل بغير وضوء
فانه يجب عليه ترك مذهبه واطاعته لان حكمه لا يتقيد بجذبه فان قال له قم فصل وجب عليه
الوضوء والصلاة أما الوفا فكذلك وأخبره من ذكر بخروج شئ منه فانه يجب عليه الوضوء لانه
حينئذ لم يأمن من خروج شئ ولا احتياط بخلاف ما لو أخبره بذلك عدل فانه لا يجب عليه
الوضوء لان خبره يفيد الطيقن بخلاف خبر المعصوم وعدد التواتر (قوله كما أشعر بها)
أي بالمظنة وقوله اذا سمع الله الاشعار ووجه الاشعار أن الخبر يفيد أن المدار على وجود
الوكاه فقي زال سواء كان بنوم أو جنون أو غير ذلك انتقض الوضوء والسه بضم الهاء مبتدأ لانه
معرب أو بكسر هاء على الحكاية والدبر خبره (قوله كناية) أي اصطلاحية وهي انقضت أريد به
لازم معناه وتقدم ذلك (قوله أي التميز) فسر بذلك لا جمل أن يكون استثناء النوم
متصلا لمنقطعا لانه خلاف الاصل بخلاف ما لو فسر بأنه غير رؤية صفة فاعمة بالشخص
يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات أي الخواص خرج بذلك الصفراوى الذي يجد
المعصوم أو الاحول الذي يتقرر الشئ كانه اثنان فان الاستثناء عليه يكون منقطعا هكذا

أو غيرها تلعب أي داود
وغيره العينان وكاه السه
فن نام فليتوضأ وغيره
النوم مما ذكر أبلغ منه في
الذهول الذي هو مظنة
لتسريح شئ من الدبر كما
أشعر بها الخبر اذا سمع
الدبر وكاه حفاطه عن
أن يخرج منه شئ لا يشعر
به والعينان كناية عن
البقطة وخروج بالقابضة
على العقل أي التميز

(٢) قوله اللهم قلوب الخ
ليست التلاوة هكذا

(قوله لم ينتقض الخ) أي وان
كانت الرزاي من علامات
النوم لانها أغلبية وليست
لازمة كذا قيل لكن قال
م في شرحه ان وضوءه
يقترن في المسئلة قولان

بالنعاس وحديث النفس
وأوائل نشوة السكر فلا
تفتر بها ومن علامات
النعاس سماع كلام
الحاضرين وان لم يفهمه
(لا) الغلبة عليه (نوم)
يمكن مقعده أي اليه من
مقر من أرض أو غيرها
ولو محتميا أي ضامًا ظهره
وساقه بهما متاهة أو غيرها
فلا ينقض نومه مسلم عن أنس
رضي الله عنه كان أصحاب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ينامون ثم يملكون ولا
يتوضئون - لعل على نوم
الممكن جمعًا بين الاخبار
ولانه حينئذ آمن من خروج
شي من ذنبه ولا عبرة
باحتمال خروج ريح من
قبلة لندرنه ولا يمكن لمن
قام على قفاه ماضًا مقعده
بقوة (ومن فرج آدمي

قول المهدي بل أولى الخ
انظره مع رواية حتى
تحقق رؤوسهم الأرض اه
قوله نصر الهوري

قيل وفيه نظر لانه انما يصح ذلك لو عبر المصنف بالزوال حتى يقال ان الغريزة لا يزيلها الا الجنون
لا النوم فيكون استثناءه منقطعًا مع أنه عبر بالغلبة ولا شك أن النوم يغلب على العقل
الغريزي كما يغلب على التمييز فلا استثناء على كل متصل ومحل العقل القلب على الصحيح بدليل
قوله تعالى اللهم قلوبهم قلوبهم بها (٢) وله شعاع متصل بالدهان والمعدة أن العلم أفضل منه
لانما اف الله تعالى به دون العقل وقيل هو أفضل لان العلم لا يتصل بالابه (قوله النعاس)
فاعلى خرج وهو ريح طافية تأتي من قبل الدماغ فتغطي العيز ولا تصل الى القلب فان وصلت
اليه كان نوما (قوله نشوة السكر) أي مقدماته أي أوائل مقدماته وهي بالواد على الاصح
بجلاف نشأة الصبي فانها بالهمز لا غير (قوله وان لم يفهمه) الواو الحال وان زائدة أي والحال
أنه لم يفهمه لانه اذا فهمه فهو يقظان ومن علامات النوم الرؤيا فالرؤيا وشك هل نام
أولاً لم ينتقض وضوءه وكذا لو شك في أنه نام أو ناعس أو أن ما خطر به الزوايا وحديث النفس
(قوله يمكن) أي ولو لاحتمال حتى لو تمقن النوم وشك هل كان مقمكًا أو لا لم ينتقض وضوءه
ولو زالت إحدى اليدين نام من مكان قبل ابتداء انتقض وضوءه أو بعده أو معه أو شك في تقدمه
فلا ينقض (قوله أي اليه) بفتح الهمزة تنفية ألية وحذفت التاء في التنفية وهي سبيل الحدث
ومن هذه كافي الأنوار (قوله من مقره) متعلق بممكن وقوله من أرض الخ بيان للمقر (قوله
ولو محتميا) أي أو مستندا الى ما لو زال لسقط (قوله فلا ينقض) في عبارته حذف أي فلا ينقض
بها أي بالغلبة المذكورة (قوله كان أصحاب الخ) هذه الصيغة لها حكم المرفوع فصح
الاستدلال بالحديث اذا الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلم ذلك والمراد ينامون من
قعود بدليل رواية حتى تحقق أي تضرب رؤوسهم الأرض وهي محمولة على المبالغة في النوم
والا فلا تكفي مع ضرب الرأس للأرض (قوله جل) أي نوم العجاجة على نوم الممكن الخ فان
قلت جل على ذلك ليس أولى من جملة على النوم الخفيف الذي لا يمنع ادراك خروج الخارج
قلت بل أولى لان خروج الخارج قد يخفى بعد بحيث يخفى مع أدنى نوم بخلاف التمكن فانه
ينزع الخروج أفاده الشوري (قوله حينئذ) أي حين اذ نام ممكًا (قوله آمن من خروج شيء) أي
بموجب طنه الموثقة بخبر معصوم فقد تقدم (قوله باحتمال الخ) فلو تحققت نقض وقوله لندرنه
الخ قضيته ان من يكتم نفسه ذلك بأن يتلى به ينتقض وضوءه بنومه ممكًا وليس كذلك الا أن
يقال شأنه ذلك والافلا فرق بين أن يندرنه وجهه أو لا بشرط أن لا يصير عادته (قوله لمن نام
على قفاه الخ) وكذا من نام محتميا وهو زيل أي خفيف بحيث لا ينطبق الياء على الأرض وما
قبل من أنه ممكن محمول على هزيل ينطبق الياء عليها (قوله ومن فرج) من إضافة المصدر
الى مفعوله بعد حذف السائل أي أن عيس الشخص الواضح فرج واضح أو فرج خفي له مثله
فان كان ذكرًا انتقض وضوءه بس آلة الرجال أو أنثى انتقض وضوءه بس آلة النساء أو عيس
الشخص الخفي فرج بين معامن نفسه أو من خفي غيره أو فرج بين نفسه وذكر من خفي غيره
حذف فاعل المصدر على حذف مجيء شرب العسل وقول ابن مالك

وبعد جره الذي أضيف له • كحل نصب أو برفع عله

معناه ان أردت التكميل والمراد بالمس الانعاس ولا يشترط فعل من الجانبين أو أحدهما

ولا اختيار حتى لو وضع شخص ذكره في كف آخر وهو ساء أو مكره انتقض وضوءه صاحب
الكتاب والتعليل الآتي في قولهم اهتك حرمة الخ جري على الغالب أو المراد الانتمثال والمراد
المس بيمينه الموشك فيه لم ينتقض وضوءه وتقديم هذا الناقض على ما بعده أولى لمناسبة لما قبله
في عدم توقف النقض على الغير بخلاف اللبس فإنه متوقف على ذلك فهما بمثابة المفرد والمركب
فما صنع هنا أولى مما في المخرج (قوله أو يحمل قطعه) أي ما يابسه السكين بالقطع وهو شامل
لفرج المرأة والبر ومن الفرج البظر بفتح الباء وهو لحمه بأعلى الفرج والقلعة حال اتصالهما
فإن قطعاً لا انتقض بهما (قوله ولو صغير الخ) عمم بجميعات بعضها في الفرج وبعضها
في المس وبعضها في الآدمي وبعضها في بطن الكتاب والصغير شامل للجنين والاسقطوان لم تنفخ
فيه الروح حيث تحقق كون المسوس فرجاً والمراد كبيراً أو صغيراً حياً أو ميتاً ويزاد على ذلك
ذكر أو أثنى سواء كانت الأثنى محرماً أم لا والفرق بين النقض عن فرج الصغير أو الصغيرة
وعدم النقض بلس الاجنبي أو الاجنبية الصغيرة أن مدار اللبس على الشهوة وهي مفقودة
مع الصغير ومدار النقض عن الفرج على الاسم وهو موجود مع ذلك (قوله قبلاً الخ) أي
أصلها وزائداً اشتبه به أو كان عاملاً أو على صفة الأصلية وتعرف أصالة الذكر بالبول به فإن
بالجسم على السواء فهما أصلان (قوله أو أشل) أي ولو فرج امرأة وأشل بطلان العمل
والأشل منقبض لا ينسبط أو عكسه والعضو الأشل حي وقيل ميت وتظهر فائدة الخلاف فيما
لو ذكر الحيوان لما كثر وفيه عضو أشل فإن قلنا بحياته حل أكله أو بيعه فلا (قوله
أو متصلاً) أي مادام اسم الفرج فلو دق وزال الاسم لم ينتقض (قوله يطن كف) ولو كان عليه
شعر كثير ولا يعد ذلك حائلاً وان تعددت الكتب لازمة بقيناً ليست على صفة الأصلية والعبارة
في العمل والمسامحة بوقت المس دون ما قبله وما بعده وصحت كفالكتفها الأذى عن البدن
وكون المس يطن الكتب دعوى ثانية سيذكر دليلها (قوله من مس) أي أفضى يديه بدليل
الحديث بعده فهذا الإطلاق مقيد بما بعده ووجه كونه مطلقاً أن مس فعل وهو من قبيل
المطلق ولم يستدل بما قبله من أول وهله مع أنه أصرح في الدلالة لأن الحديث الأول أصح شيء
في الباب لكن مؤخره مخرجه وقدمه على الثاني لذلك ولأن الثاني كالتفسير له والتفسير يتأخر عن
المفسر (قوله اهتك الخ) اهتك في اللغة خرق السر والحرمة التعظيم وهناك من باب ضرب
والمناسب هنا أن يراد بالحرمة السر وباهتك مجرّد الخرق فيتركب فيه التجريد والمعنى تلحقه
سائر غيره ويصح إبقاء الحرمة على أصلها أي لازمة التعظيم والمراد باهتك الانتمثال إذ لا يشترط
قصد كما تقدم (قوله أنه منى) أي فيما إذا اختلف الجنس وأفعل التفضيل ليس على يابه أي
مشتبه به لأن فرج نفسه ليس مشتبه به (قوله ويحمل القطع الخ) تكميل للدليل (قوله
ونخرج بالآدمي الخ) ومثل الآدمي الجاني إذا تحقق من فرجه فإنه ينتقض سواء قلنا بحل
منه كتحريم أم لا لحرمة وجوب السر عليه وتحريم النظر إليه كالأدمي ففي مفهوم قول المتن
الآدمي تنصيص فلا يعترض به عليه والبهيمة كل حيوان ليس شأنه التمييز فيشمل الطير وهي بفتح
الباء ويجوز كبيرها ألباعاً وكذا كل ما كان على فعل أو فعله وكانت عينه حرف حلق كشعر
وشعره وصغيره وصغيرة وبغير (قوله إذا حرمة) أي لانهظيم لها وقوله في وجوب أي بسبب

أو يحمل قطعه) ولو صغيراً
أو ميتاً من نفسه أو غيره
عند أو هو أو قبل كان
الفرج أو دبراً سليماً أو
أشل متصلاً أو متفصلاً
(يطن كف) ولو لا نظير
من من فرجه فليتبوا
رواه الترمذي وصححه
ومن فرج غيره أفسد
من من فرجه اهتك
حرمة غيره ولأنه اشبه
وحمل القطع وهو من
زيادتي في معنى الفرج
لأنه أصله ونخرج بالآدمي
من فرج البهيمة فلا
ينتقض به إذا حرمة لها في
وجوب ستره وتحريم
النظر إليه

وجوب أي لحرمة بسبب هذين الأمرين والنقض عس الفرج انما هو لوجوب سنه وتحريم
النظر اليه والنفي منصب على القيد والمقيد ويحتمل أن في معنى من الابتدائية أي أن الاحترام
الناتج من هذين الأمرين منفي أو البيانية وهو بيان للحرمة المقتضية والمراد أنه لا يجب علينا
سنه ولا يحرم علينا النظر اليه لا بشهوة فيحرم (قوله ولا نعبد) أي تكليف وهو عطف على
لاحرمة (قوله كروا في الاصابع) المراد برؤوسها أطرافها من فوق والمراد بما بين النقر وما
حاذها إلى أعلى الاصابع مما يستتر عند الضم ولو اتخذ له أصبعاً من ذهب أو فضة لم ينقض
مهمال عدم الاتخاذ بها (قوله واختص الحكم) أي وهو النقض وهذا استدلال على قوله
يطن الكف (قوله وتلعب) عطف على لأن التلذذ الخ (قوله ستر) بكسر السين ما يستتر به
وبقائه المصدر وعطف الجواب عليه عطف عام لأن الستير يشترط فيه منع الرؤية والجواب ما يمنع
المس سواء منع الرؤية أم لا كالأرجاء والشباب وقيل تفسيره وقيل مرادف (قوله باليد) قيد
لا بد منه أما لافضاء مطلقاً في اللغة فهو إزالة ما بين القبل والدين (قوله فيقبض) وفي بعض
النسخ فيقبض الخ أشار بذلك إلى جواب سؤال حاصله أن من في الحديث الأول من صيغ العموم
تشمل الناس يطن الكف وغيره فالأقضى بيده المأخوذ من الحديث بعده فرد من أفراد العام
وذكر فرد من أفراد العام بحكم العام لا يخصصه كما هو القاعدة الأصوية فلا تكون الرواية
الثانية مخصصة للعموم الأول وحاصل الجواب أنه من باب المطلق والمقيد نظراً إلى أنه فعل
والفعل من قبيل المطلق ويجب أيضاً على تسليم أنه من باب العام والخاص نظر إلى أن القاعدة
المذكورة محلها إذا كان الخاص مفهوم أقرب كالتلذذ المشركين اقتلوا المشركين الجوس
أما إذا كان مفهوم مضافاً أو شرطاً كما هنا فيخصصه ولا شك أن إذا أفضى شرطاً وإن محلها
إذا كان تخصص بص منطوق بمنطوق أو مفهوم بمفهوم أما إذا كان تخصيص منطوق بمفهوم
كما هنا فإنه يخصه لأن قوله إذا أفضى أحدكم يدهم منه أن غير المقضى بيده لا ينقض وضوءه
فيخصص بهذا المفهوم عموم قوله من مس ولأن جعل العام الفاعل باعتبار كونه صلة
الموصول وما قلناه أولى (قوله ملتي شفرهما) من إضافة الصفة للموصوف أي الشفرين
الملتقيين وقوله على المني ليس بقيد لأن مس الشفرين ناقض مطلقاً من أولهما إلى آخرهما
وإن لم يكن محاذياً للمنفذ سواء الظاهر والباطن والمراد بالباطن ما يبذلونه من ماء عند الجلوس
وبالظاهر ما فوقه بخلاف العامة فلا نقض بهما والشفران تنقبض شفرهما أحرفاً الفرج المبطان
به كحاشية الشفتين بالقم أو الختام بالاصبع وخروج ملتقى الشفرين أي الشفرين الملتقيين
ما بينهما أفلو وضعت أصبعها داخل فرجه لم ينقض وضوءها وإن نقض خروجه والحاصل
أن الشفرين الملتقيين هما امتداد وطول كاشفتين وبعضهما محاذ للآخر فلهذا نقض وهما ناقضان
مطلقاً سواء المحاذي وغيره فترده مشابحاً (قوله ما يستتر عند وضع الخ) فيه قصور بالنسبة
للأهامين لأن التهامل اليسير فيه ما يصير الجزء الناقض قليلاً وقوله مع تمام يسير محله في
غيرهما أما هما فلا بد من التهامل الكثير أو قلبهما لقل الجزء غير الناقض فيهما وقيد التهامل
في غيرهما باليسير لقل ما ذكر ويكثر الجزء الناقض ودخل في الاصابع الاصابع الزائدة
ولو في باطن الكف أو ظاهرهما فبعض ياطنهما لا ظاهرهما ولو مس ذكرهما قطوعاً وشكاً هل

ولا نعبد عليها ويطن
الاصابع وما بين ما وخص
الحكم يطنها وهو الراحة
مع بطون الاصابع لأن
التلذذ إنما يكون به وتلعب
ابن حبان في محله إذا
أفضى أحدكم يده إلى
فرجه وليس بينهما ستر ولا
جواب فليد وضاً إذا لافضاء
فالمسافة المس يطنها
فبقيده إطلاق المس في
بقية الأضبار والمراد
بفرج المرأة الناقض ما في
شفرهما على المنفذ وباليد
ملتقى منفذ يطن الكف
ما يستتر عند وضع إحدى
الراحتين على الأخرى مع
تعامل يسير

هو ذكر رجل أو خنثى أو شك هل المسمى رجل أو خنثى فلا نقض على المعقد إذا لا نقض
بذلك ولو انقلب بواطن أصابعه إلى ظهر الكف لم ينقض باطنها الصبر ورتبها راد لا ظاهرها
لان العبرة بالباطن ولو خالف بلا كف لم يقدر قدره من الذراع إذا مدار على مظنة الشبهة وقد
نقضت بعدم الكف فلا حاجة إلى التقدير ولو قطعت يده وماتت معاقبة بالجلدة نقض المس
بها لانها ليست أجنبية ولذلك يجوز قطعها بخلاف المجانبة بالسكينة (قوله ولا في بشرق ذكر
الخ) ذكر التلاقي الناقض من الجانبين قيود أربعة لا بد منها يخرج بانه ول وهو البشران
أربع صور وبالثاني وهو ذكر وأختى صور السادسة هي العضو الميان الذي يسمى ذكر أو لا
أختى وبكل من الثالث والرابع وهذا أن يكون التلاقي مع الكبير وعدم الحرمة صورة ولو
نقضت المرأة أو الرجل أصبعه من ذهب أو فضة لم ينقض لمسها ولا يشك كل بالاكتهام بالنية
عند غسل الأنف المتخذ من ذلك لان المدار هنا على ما يشتر الشهوة وذلك من قدره ولم على غسل
جزء من الوجه فاكثرت به ولو سلخ جلد الرجل أو المرأة أو خنثى وهو المسمى بالبول لم ينقض لمسها
لانه لا يسمى آدميا وكذا لو سلخ ذكر الرجل وخنثى الذي يسمى ذكر (قوله ذكر) أي محقق وأختى
محقة فلا شك في كون الملموس ذكر أو أختى فلا نقض ولا فرق في الذكر والأختى بين كونهما
من الأنس أو الجن ولو على غير صورة لا آدمى ككلب حيث تحققت الذكورة أو الأنوثة
بخلاف ما لو ولد شخص بين آدمى وحيوان آخر غير جنس فلا نقض لمسها ولو على صورة لا آدمى
ولو أشبهه عدل بالنسبة فلا نقض نظير ما تقدم في أخباره بخروج مخورج عنه (قوله ولو
خصيا) انطوى فعيل بمعنى مفعول وهو من سلت أنثى بام وبقي ذكره أي ولو لم يمتد
لحي دون الميت كما قاله الرمي (قوله سليم أو أشل) أي أصلي أو زائد وكذا نحو سامة وان طالت
وبجادة متصلة (قوله كما نرى به) أي في السبع (قوله لانه خلاف الظاهر) وجه ذلك أن ما قبله
موجب للوضوء فالناسب حل هذا على ما يوجب فقط فحمله على ما يوجب الغسل بخبره عن
المناسبة لما قبله والمراد بالنساء في الآية ما عدا المحارم فقد استنبط من النص معنى يعود عليه
بالخصيص والمنوع أن يستنبط منه معنى يعود عليه بالباطل كما هو مذكور في الأصول
(قوله والله من الجس الخ) هذا الاختلاف في اللغة فعلى الأول يكون غير اليد مآشودا بالنص
وعلى الثاني يكون مآشودا بالقياس وأما من باب نصب وضرب والتجبه أن الملامسة حقيقة
في تماس البدنين بشئ من أجزائهم من غير تقييد باليد والجماع فزمن أفراد معنى الحقيقة
فيتناولها اللفظ حقيقة ولا يختص اللبس به قال تعالى فلو وه يديهم وقال عليه الصلاة
والسلام اعلمت (قوله وسواء في ذلك اللامس والملموس) أي بخلاف المس فان النقض
خاص بالماس فقط وهذا إحدى صور رعاية يشارك فيها اللامس المس فانها شرطه اختلاف
النوع فلا يكون إلا بين الرجل والمرأة بخلاف المس فإنه يكون بين الرجلين والمرأتين فانه أنه
لا يكون إلا من اثنين بخلاف المس فإنه قد يكون من واحد مس فرجه وابعها أنه يكون بأي
موضع من البدن والمس لا يكون إلا بباطن الكف خامس الاختصاص بغير الحرم بخلاف المس
فانه عام في الحرم وغيره سادس المس العضو الميان من المرأة لا ينقض ومس الذكر الميان ينقض
سابعها عدم اختصاصه بالفرج بخلاف المس ومن المعلوم أن هذا لا يغني عنه الرابع كما هو

(وأن في بشرق ذكر وأختى)
ولو خنثى أو شك هل المسمى رجل أو خنثى
كان التلاقي أو مسها أو بشرق
أو دونها به وسليم أو أشل
لاية أو لا مسه النساء أي
لمسها كما قرئ به لا جامعته
لانه خلاف الظاهر واللامس
الجس باليد وبغيرها
أو الجس باليد والحق غيرها
بها وعليه الشافعي والمعه في
في النقض به أنه مظنة
التلذذ التلذذ هو وسواء
في ذلك اللامس والملموس

ظاهر ثامن الاختصاص به بالكبر لان مداره على حصول اللذة بين المتلاصقين بخلاف المس
فينتقض وضوءه صغيره لا يشتهى به فرجا (قوله) كما أفهمه التعبير بالتلاقى أى لانه تعالى
وهو يكون من البائنين (قوله) كما شتر كين (أى قيامه على ذلك فانه قد وجب الغسل على كل
منهم انكذا الوضوء هنا ولذا الجماع ساعة ولذا الجماع يوم ولذا النورة أى إزالة الشعر به اجماع
ولذا البكر سنة (قوله) كاهم الاسنان (أى وهو اللثة ومثله باطن العين والانتف والعضم اذا وضع
فينتقض على المعتمد (قوله) الحائل) منه ماله كثر الريح المتجمد على البشرة من غبار بخلاف ماله
كان من العرق فان لمسه ينقض لانه صار كالجزء من البدن (قوله) والشعر (أى وان ثبت على
الفرج (قوله) اذا لم يلبسها) فمعد باللمس لانه يلبس بنظرها والمدار هنا على لذة اللبس ولذا لم يقل
اذا لم يلبسها (قوله) الذكران (أى ولو كان أحدهما أمرا رجلا ولو بشهوة (قوله) والعضو
المجان) عطف على الذكران الخ لانه لا يسمى ذكرا ولا أنثى كما مر ولو قطع انسان قطعتين سواء
نساء أو انا لا فان بقي اسم الرجل أو المرأة تنقض والا فلا فادار على بناء الاسم لا على الزيادة على
النصف ولو التصق العضو بالمجان بحرارة الدم وحلته الحياة تنقض لانه كالمصل فان لم تحل الحياة
فحكمه حكم العضو المجان وان لم يجب فصله لانه ثابتة بحذو رقيم منه لانه اعراض بدلي لانه
لو زالت الخشية وجب فصله (قوله) أى مع كبرهما (أشار الى ان الباء بمعنى مع وان الكبير معتبر
فيه ما ويجوز ان تكون للملابسة أى حال كون التلاقى متلبسا بكبير والمراد الكبير بقية الملو
شك فيه فلا تنقض (قوله) بان باغدا الشهوة أى لارباب الطباع السليمة وأشار بذلك الى أن
الضابط ما ذكر ولا يتقيد بسن (قوله) الهرم (بفتح الهاء والراء مصدورهم بكسر الراء وانما تنقض
مع الهرم لان ما من ساقطة الاولة الاقطة وهذا مثل وأصله أن العرب تقول لكل ساقطة من
الكلام لاقطة تسعه من ذلك فخص به علمك والهاء فى الكامتين للمبالغة وقوله أو نحوه أى
كرض (قوله) لا محرم (أى ولو احتمالا كائن اختلطت محرمة باجنبيات غير محصورات وفى هذه
الحالة لو نسك واحدة ممن جازله وطؤها واذا لمسه لم ينقض وضوءه لانه لا تنقض بالثك فقد
تبعضت الاحكام فى هذه المعئلة ثم لو لمس أكثر من عدة محارمه انتقض وضوءه ولو تزوج صغيرة
لا تشتهى لم ينقض وضوءه بلسه له أو امرأته واستطعها أبوه ولم يصدقه جازله وطؤها ابقاء
نكاحه ولا ينقض لسم الثبوت المحرمية بالاستطاع خلافا للخطيب (قوله) بنسب (أى من حرم
نكاحها بنسب الخ ويراد على ذلك أن يكون شجرهما الى التأيد بسبب مباح لاحترامها ولا
اعراض يزول واحترز بالاقل عن اخذ الزوجة والثانى عن ام الموطوءة بشبهة وبغتم الان وطء
الشبهة لا يوصف باباحة ولا تحريم وعن الملازمة التحريم سبب حرمتها وهو الزنا والثالث عن
زوجات النبي عليه الصلاة والسلام فان تحريمهن لاحترامهن وبالرابع عن الموطوءة فى نحو
حيض والجوسمية والوثنية والمرثدة لان شجرهن لعارض يزول فيمكن ان تحلل له من ذكر فى
وقت وقد يقال ان هذه خارجة بتمديد الحرمة بقوله بنسب أو رضاع اذ الحرمة فيها بغير ذلك

• (باب الغسل) •

أى باب وجبانه أى الاسباب التى يترتب عليها وجوبه وهى ستة وواجبانه وذكر منها اثنين
وقال لهما وجبانه بالفتح أى مقتضيان أى ان الغسل يقتضيهما وسنة وذكر منها ستة عشر

كما أفهمه التعبير بالتلاقى
لا شتر كين فى لذة الجماع
كما شتر كين فى لذة الجماع
والبشرة ظاهرة الجلد وفى
معناه اللحم كلعن الاسنان
ونخرج بها الحائل ولو
رقيقا والشعر والسن
والظفر اذا لم يلبسها
وبذكر وأتى الذكران
والانثيان والخنثيان
والخنثى والذكر أو الأنثى
والعضو المجان لا تنقض
الشهوة (بكسر) أى مع
كبرهما بان باغدا
الشهوة وان انتفت لهرم
أو نحوه اكتفاء بظنهما
بخلاف التلاقى مع الصغير
الذى لا شهوة معه فلا ينقض
لاتقام طنتها وذكر كبير
الذكر من زيادته (لا) تلاقى
بشرى ذكر وأتى (محرم)
له بنسب أو رضاع أو
مصادرة فلا تنقض بذلك
• (باب الغسل) •

ومكروهاته ونشروطه وهي مكروهات الوضوء ونشروطه اي وغير ذلك من قوله ويجزم بالجنابة
الخبر عن دليله انه تقدم في أول الوضوء من قوله تعالى ولا جنبنا الا عارى سبيل حتى
تغتسلوا وخبر لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا يبين كيفية في الآية لانه كان معلوما بخلاف
الوضوء وجنبنا في حال والجنب من أصابته الجنابة يستوي فيه الواحد والمذكور وغيره ما
لخرابته مجرى المصدر (قوله وأشهر) أي أكثر استعمالا ولا يلزم من الاضحية الاشهرية
أي أفصح وأشهر عند اللغويين أما عند الفقهاء فان أضيف الى السبب كغسل الجمعة وغسل
العمدين فالأفصح الضم وكذا غسل البدن وان أضيف الى الثوب ونحوه كغسل الثوب
فالأفصح الفتح فهذه التفرقة في الاصطلاح وهو في كلام المصنف بالضم لاضافته الى السبب
تقدير أي غسل الجنابة والحيض ونحو ذلك (قوله من ضمه) أي مضمومها أو في العبارة
حذف الباء ومعلقة أي الغسل بضمها (قوله مصدر غسل) أي مصدر قيامي للفعل المنعدي
وهو غسل ان كان المصدر بفتح الغين قال في الخلاصة

فعل قياس مصدر المنعدي • من ذي ثلاثة كتردًا

أما لو كان بضمها فهو مصدر سماعي للفعل المذكور قال فيها

وما في مخالفة الماضي • فبإيه النقل كخط ورضا

(قوله ويعني) عطف على مصدر أي وأهم مصدر يعنى المصدر الذي هو الاغتسال أي اثر
الغسل قال لاغتسال مصدر اغتسل اللازم وأما الغسل فإسم مصدر له تنقص حروفه عن حروف
فعله فالغسل يضم الغين وفتحها يستعمل مصدر للفعل المنعدي وأسم مصدر للآزم يعنى
الاغتسال الذي هو المصدر ومعناه أثر الغسل (قوله لما يقتل) أي السادي وأعد للاستعمال
بان طعن السدر وكذا يقال في المأمان جعل في نحو ابريق فلا يقال لشجر السدر غسل
بالكسر ولا للجرجر غسل بالضم (قوله بالاعنيين الاولين) أي وهما كونه مصدرًا أو اسم مصدر
أي وأما بغير هذين المعنيين فليس مرادًا حتى يبين معناه عليه (قوله لغة سيلان الخ) المراد
بالسيلان الاسالة أو بقدر مضاف أي ذو سيلان اذا غسل في اللغة الفعل الآن يقال انه
استعمل في أثر لغة أيضا وقوله على الشيء أي سواء كان بدنا أم غير بدنية أم لا (قوله وشمرعا
سيلانه) لم يعبر بالاسالة شارة الى عدم اعتبار فعل الفاعل هنا بل الاعتبار بالاغتسال والبدن
مرادف للجسم والجسد وقيل ان البدن اسم لأعلى الشخص خاصة الرأس والاطراف
خاصة وعلى هذا فالأولى التعبير بالجسم أو الجسد (قوله بدنية) أي ولو بدنية فدخل في ذلك
غسل الميت وهذا أولى من قول بعضهم بدنية في غير غسل الميت لان الاستثناء لا يدخل الحدود
على الصحيح وقد اشتمل هذا التعريف على الموجبين الاتيين وهما النية وتعميم البدن (قوله
كما سيأتي) أي في قوله وفرضه الخ (قوله وجوبه الخ) هو بـ كسر الجيم السبب في وجوبه
وبفتحها السبب وهو هنا ان الاتية كما مر وقدم الموجب هنا على الفرض عكس ما مر في
الوضوء لان الغسل لا يوجد الا بعد تقدم سببه بخلاف الوضوء فانه قد يوجد بدون تقدم ذلك
ولو في صورة نادرة كما انزل الولد من بطن أمه ولا يصدر منه ناقض وارادوا به الطواف به فانه
يجب عليه ان يوضئه مع انه ليس بمحدثا وانما هو في حكم المحدث (قوله ستة الخ) لكن للجنابة
صورتان وظاهره انحصار الموجب في المذكورات واوردها عليه تحريم المستحاضة فانه واجب

هو بفتح الغين أفصح وأشهر
من ضمها مصدر غسل
ويعني الاغتسال وبكسرها
اسم لما يقتل به من سدر
ونحوه وبالضم اسم اللحم
الذي يقتل به وهو بالاعنيين
الاولين لغة سيلان الماء
على الشيء وشمرعا سيلانه
على جميع البدن بدنية كما
سيأتي (موجب) ستة

(قوله من قوله تعالى ولا
جنبنا الخ) المناسب وان
كنتم جنبا لانه المتقدم
تأمل (قوله أول الرأس) سيأتي
في السبق كسر هذا
فراجع به بمرره

(جنابة) وتصل (مخرج منه) أو لا من طريقه المعتاد أو من تحت صلب الرجل وترائب المرأة والمعتاد من غير الصبي
(قوله ولو شك في كون الخارج منية الخ) (٨٤) كيف هذا مع أن المعنى صلات أن وجد أحد ما حكم بأنه مني والافلا فلا شك

حينئذ إلا أن يتورع إذا
استيقظ ووجد شيئاً وشك
هل هو مني لكونه خرج
بتدق ولا يشعر به أم لا
فقد تأنى الشك لاحتمال
وجود التدق الذي هو
أحد الصفات من غير شعور
به اه (قوله وله الرجوع)
أي ويعمل بمقتضى
الرجوع بالنسبة للمستقبل
فقط لا الماضي فإذا اختار
أولاً أنه مني فالواجب عليه
حينئذ أن يغسل ما يغسل فقط
لا إزالة ما أصابه فإذا تركه
من غير إزالة وتغير اختياره
إلى أنه مني بعد أن حصل
به لم يقض ما أصابه قبل
اذنائه أنه مني بخجاسة
مشكوك فيها وهو لا يضر
وكذا يقال فيما لو اختار
أولاً أنه مني ثم تغير إلى أنه
من غير مني فإنه مني بخجاسة
مشكوك فيها اه
عليه حج في الصفقة بنى مالو
اختار أنه مني فاعتزل
وصلى ثم اختار أنه مني ثم
تبين بقاءه في الغسل
عن الجنابة هل يقضى
ما أصلاه أو لا لو وقع حال
جنابة بمحنة بمقتضى
اختياره الأول أم لا تبين
أن لا جنابة بمقتضى اختياره

للفعل علم الكل فسر ض واجب بأن العدد لا مفهوماً له أو بان كلامه بالنظر للأعم الأغلب
وتحريم المستحاضة نادر وأما قول المناوي فإنهم كلامه فيحصار الموجب في المذكورات وهو
كذلك ولا سيما النوع ولادة فلا يجزئ كرمها أو تحريم المستحاضة ليس هو الواجب بل
احتمال القطع اه فنبه نظراً لان الإسقاط داخل في تغيير المصنف فهو ولادة فلم يمهله
وتحريم المستحاضة زائد على ما ذكره سواء كان الموجب هو أو احتمال الإسقاط فلا بد من
الجواب عنه بما مر (قوله جنابة) هي لغة أجنبية عند الشخص بسببها من المساجد وقراءة
القرآن ونحو ذلك وشراً أمره مني يتورع بالبدن يمنع جهة الصلاة حيث لا يضر خص وقدمها
أه مومها للآجاء كور أو أنا (قوله وتصل) أي توجد وتصدق بمخرج المني أي بروز
وانفصاله من نسيبة الذكر أو نزوله بعمل الاستنجاء في فرج الذيب أو مجارزته البكارة في البكر فلا
قطع المذكور في قبل بروزه وجب الغسل وإن لم يبرز من الجزء المنفصل شيء ولا من المتصل
لأن بروز المني في الجزء المقطوع في حكم بروزه وحده لا انفصاله عن البدن وإن كان مستتر في
ذلك الجزء وهذا هو المذهب الذي نرى تيجنا الحنفى تبعه السهم خلافاً لما قاله قل من أنه لا يجب
الغسل إلا أن يبرز من الباقي المتصل شيء فإن لم يبرز منه شيء فلا غسل وإن يبرز من المنفصل وفارق
الحكم بالبلوغ لو ورد العلم فيه اه وفهم من تغييره بالخروج أن من أحس بنزوله منية فامسك
ذكره لم يخرج منه شيء فلا غسل عليه ولا يجب على الرائي الغسل من الجنابة فوراً لا انقضاء
العصية بالفراغ من الزنا وفارق من عصى بالنجاسة لبقاء العصيان بهما بقيت فوجب إزالتهما
واعلم أن خروج المني موجب للغسل سواء كان بدخول حشفة أم لا ودخول الحشفة موجب له
سواء حصل في أم لا فيهما أعوم وخصوص وجهي (قوله منية) مني منية الإلهي أي يجب
يقال أمي ومني بخجاسة ومني مثقلاً ويترتب المني بتدق أو لذة أو ریح عجين حال كونه رطباً
أو يابس يرض حال كونه جافاً على أي لون كان ولو أهر كدم ولو شك في كون الخارج منية
أولاً فله اختيار أحدهما ما شاء ويعمل بقتضاه وله الرجوع عما اختاره إلى الآخر والاحتياط
مرعاته ما عدا ما لو اختار كونه منية أو غسل ثم انقض الحال وتبين أنه مني لم يعد الغسل لأنه
جازم بالنسبة عند اختيار كونه منية إذا لا يلزم الغسل حينئذ فلا يحصل له تردد فيم يختلف وضوء
الاحتياط (قوله أقول) أي ولو بعد غسله فيه يده (قوله من طريقه المعتاد) أي سواء كان
مستحكماً بأن خرج لاهله أو لا بأن خرج لها كمرض ويرد بها لاف ما إذا خرج من غير طريقه
المعتاد المشار إليه بقوله أو من تحت صلب الخ فيفصل فيه بين كونه مستحكماً فيوجب الغسل
أو لا فلا (قوله أو من تحت صلب وترائب الخ) الصواب إسقاط لفظة تحت لأن محل المني هو
الصلب وترائبه والصواب عظام الفهم من العنق إلى عجب الذنب فالعنق ليس منه والترائب
جميع تربية كصخرة وصحائف وكتبة وكتاب عظام العذار وما والمرأة محل الشقة فالصلب
والترائب عنها ككتف اليد في باب الحدث (قوله والمعتاد مني) أي إذا عارضا كما يشهر
به التفسير عند دون مسدود عن ماصراً ما لا يسد المني فيجب معه الغسل بالخارج بالتدبير
السابق مطلقاً أي سواء خرج من تحت الصلب أم لا بناء على أن لفظة تحت معبرة أو سواء خرج

الثنائي الظاهر الأول عبارة قضى اه لاق قول حج ليه يعمل بمقتضى الاختيار الثاني بالنسبة للمستقبل فقط من
لا الماضي بل هو المتيقن فيما إذا لم يحتمل بأن يغسل ما أصابه منه لأنه حصل ما يجنبه أو نجاسة اه فراجع وقرر به بعض مشايخنا

من الصلب أم لا معاد المتألفه الاملية بناء على ما مر وهذا كله في الواضح مما التفتي فلا يجب عليه الغسل الا اذا خرج من فرجيه مما فان خرج من أحد هما لم يجب لاحتمال زيادته مع انفتاح المعناد والميض في حقه كالمتي (قوله في ذلك) أي لو ارد في كون خروج المني موجبا للغسل وهو انما المني من الماء (قوله) وخرج منه مني فيه) كان خروج من المني من الرجل فيقتضي في ذلك ان وطئت في دبرها وخرج منه المني وسد عنها ليحجب عليها اعادته أو في قبلها وخرج منه بعد ما ذكر فان شئت فهو تمام الرجل الرطوبه ان كانت بالغسة مختارة مستقيمة وجب على ما عاده الغسل لان الظاهر انه من غير ما عاها لا خلاطها ما أو أقيم الظن هناك تمام اليقين كما في النوم وان لم ينقض فهو تمام بان لم يكن لها شهوة أو لا كصغيرة أو لها ولم تقضها ككاهنة ومكرهة لم يجب عليها اعادته واما من ذلك المجزوءة لا مكان ان تقضي فهو تمام (قوله بهما) أي في الغير وخروج المني ثانيا (قوله) ودخول) عطف على خروج ودخل عن التعبد بدلا لدخول يشعل العمد والسمو والنوم واليقظة والاكراه وغيرها ولو كان على الذكورة ولو غلظت وجب الغسل بإبلاجه وكذا يشهد به الصوم والحج والعمرة ويترتب عليه سائر الاحكام (قوله حشفة) أي جبهتها وان كبرت وهي ما فوق محل الختان فلا تحصل الجنابة به معها ولو مع أكثر المذكور سواء أدخلها في مرة أو أكثر ولو شئت نصفين وأدخل نصفها الأول ثم أخرجه وأدخل الثاني ولو في فرج آخر وجب الغسل على صاحب الحشفة دون الآخرين ولو أدخل نصفها في فرج امرأة وآخر في غيرها فالظاهر أنه كذلك اذ يمدق عليه انه أدخل حشفة في فرج ولو في ذكره وأدخل قدرها أو أكثر منه لم يجب عليه الغسل كما لا يستقر به مهر ولا يجب حدث ولا يحصل تحليل ولا غيرها من الاحكام الا عبرة بغيرها مع وجودها وان زاد عليها (قوله من فاقدها) أي كالأوبقضا فان كان له حشفة وقطعت كما هو قدرت من باقي ذكره وان خرجت عن العادة أو بعضها فقدرها المفقود منه فيعتبر ما ذكره بالمساحة فان لم يعلم قدرها فقدره بقرينة تردد الاقرب أنه يجتهد فان لم يظهر له شيء عمل بالأسوأ بما قد خالفه فتمتع في حقه بعبادة غالب أمثاله أي من يساويه في البدن والطول مثلا وهذا كله اذا كان ذكره كراذمي فان كان ذكره كرهية لاحتشقة له كقدره اعتبر بحشفة آدمي معتدل الخلقة بأن يقال حشفة الرجل المعتدل ربع ذكره مثلا فلا يجب الشخص الا اذا أدخل فيه فهو القدر ربع ذكره (قوله) قبلها أو دبرها (الح) أي لان فرجا مأخوذا من الانفراج وهو الانفتاح ولا بد في وجوب الغسل من وصول الحشفة الى ما لا يجب غسله في الاستنجا فان لم تصل الى ذلك بان وصلت الى ما يجب غسله فيه فقط لم يجب وشمل القبل فصبغة ذكر الرجل فان أمكن انخال الحشفة فيه سواء دخلت وجب الغسل وشمل الدبر بدبر نفسه فلو أدخل ذكره فيه وجب عليه الغسل وهل يجتهد نظر الى أن الدبر مشتمل طبعيا في حد ذاته ولا نظرا الى أنه ليس مشتمل طبعيا بالنسبة له تردد في كل منهما ما انفردوا والمتعد لان ذلك اعلم واما على سمت الاصل فيلحق له ذكر ان يقول بهما أو بجزأ أحدهما وجب الغسل بإبلاجه أو بأحدهما وجب الغسل بإبلاجه دون الآخر ان لم يسامت العامل ويجب الغسل على كل من أدخل ذكره مقطوعا فرجه لا على صاحبه المنطوع منه ولا حشد على المرأة بإبلاج الذكرا المبان في فرجها ولا لها ولا في رجله ولا في يدها نسب ولا غيره كاختصاص وتحليل وعدة ومصاهرة وابطال اسرام وتفاوق هذه الغسل بأنه أوسع

(قوله فالظاهر أنه كذلك)
أي لكانه يجب عليه أيضا
الغسل

في ذلك وخروج من فيه مني
غيره وأقول لا منه الخارج
ثانيا بان استندخله ثم
خرج فلا يغسل به - حال أو
دخول حشفة أو قدرها
من فاقدها (فرجا) قبلها
أو دبرها

يا من أوهذا كله في الواضح فلا غسل بإيلاج حشفة مشكل ولا بإيلاج في قبله إلا ان اجتمع
 كان أو ليج رجل في قبله وهو في فرج امرأة أو في دبر فيجب المشكل لأنه جامع أو جامع ولو
 أو ليج المشكل في دبر رجل فغير ذلك المشكل بين الوضوء والغسل ووجب الوضوء على الموطوء
 بنزع الذكرم منه ولو دخل انسان فرج امرأة هل يجب عليه الغسل لأنه صدق عليه أنه أدخل
 ذكره فرجا أولا لأنه دخل تابعه لا مستقلا احتمالا لأن الظاهر كما قاله ع ش الأول للعلة
 المذكورة (قوله ولو من ميت الخ) ولكن يجب الحلي دون الميت فلا بد غسله - واه استخرج
 ذكره أو أو ليج فيه ولا يجب بوط الميت حد ولا مهوره فتسديه العبادات وتوجب به الكفارة في
 الصوم والحج (قوله أو بهيمة) أي ولو سمكة ويجب واطمادونهم ومثل الميت والبهيمة الجنسية
 وسواء كان على الذكرك حائل ولو غايظا لم لا ومثله إفساد الصوم والحج والعمرة وغير ذلك من
 الأحكام (قوله أولى) وجهه في الأول أن متى نكحة يصدق بغيره إذا استدخله ثم خرج منه
 فقتضاه أنه يجب الغسل مطلقا مع أنه تقدم أن فيه تفصيلا وأما خروج من نفسه ثانيا بعد
 استدخاله فوارد على المأمن كالأصل فأخرجه الشارح فيما تقدم بشو له أولى وبقي إرداء على
 الأصل وجهه أيضا أن فعل الفاعل الذي يفيد التعبير بالانزال ليس بشرط وفي الثاني أن
 التقاء الختانين يتحقق بوضع محل القطع من ذكره على محل القطع من فرجه فافتضاء
 وجوب الغسل حينئذ وليس كذلك وأيضا لا يشمل ما لو أو ليج في دبر أو أو ليج فيه فهو قد ورد
 وعبر الشارح بقوله أولى دون الصواب لا مكان أن يقال إن مراد الأصل بالاتقاء التهادي
 الذي لا يتحقق إلا بدخول الحشفة لأن ختان المرأة فوق مخرج البول الذي هو فوق مدخل
 الذكر وإنما عبر بذلك مرعاة لحديث إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل الذي المراد منه
 دخول الحشفة فمراده بالمعنى منه قال عوض عن الضمير (قوله وموت) هو عدم الحياة عما
 من شأنه ذلك فدخل السقط النازل بالحياة بعد تمام أشهره ولم تظهر رقبته أماراتها فان عرفت
 الموت بعدم الحياة الماسة بالفعل لم يدخل في قول موت أو ماتي حكمه والموت موجب للغسل
 على الإحصاء لا على الميت فالمراد بالغسل إما أن يكون قائما بالفاعل أو بغيره (قوله لما سيأتي)
 في نسخة بالكاف وهي بمعنى اللام والذي سيأتي هو تقييد ذلك بما قاله الشارح فقط -
 الاعتذار عن ورود غير المسلم والضمير على المتفاوت ويحتمل أن المراد لما سيأتي من أن حكم
 الكافر عدم وجوب غسله وحكم الشهيد حرمة غسله (قوله لاية فاعتزوا النساء) وجه الدلالة
 منها أن المرأة يجب عليها تحكيم الزوج من الوطء ولا يجوز ذلك إلا بالغسل وما لا يتم الواجب إلا به
 فهو واجب لأن الوسائل لها أحكام المقاصد وقوله أي الحيض أشار إلى أن الحيض مصدر بمعنى
 الحيض وفسر بذلك لأنه أجلى ولا بد من تقدير مضاف أي وطء النساء وفي معنى ياء النسبية أي
 بسبب الحيض أو يقدر مضاف آخر أي في زمن الحيض فان جعل الحيض اسم زمان لم يحجب
 تقدير هذا المضاف وبقيت في على معناها وهو الطارفة فكان الأولى للشارح أن يرتكب
 ذلك لأنه أقل تكلفا (قوله مجمع) بالرفع صفة لم أي يجتمع مع قبل نفع الروح في الولد وأما بعده
 فهو نذالة على ما قيل (قوله ولادة) أي ولولا حد توأمين (قوله من القاء الخ) بيان للتصوير ولا بد
 من أخبار القوا بل بأن كلاما من العلقمة والمضغة أصل آدمي (قوله ولو بالابل) أشار إلى أن

ولو من ميت أو بهيمة
 وتعبيري بما ذكر
 أولى من قوله انزال مقي
 أو التقاء الختانين (وموت)
 لم غيرهم يدل لما سيأتي في
 الجنائز (وحيض) لاية
 فاعتزوا النساء في الحيض
 أي الحيض (وتقاس) لأنه
 دم حيض مجتمعا (ونحو
 ولادة) من القاء علقمة
 أو مضغة ولو بالابل

(قوله قال عوض عن
 الضمير) فيه ان الأصل
 ليس فيه أل

لان الولد وهو من هذه

ويعتبر في الموجب من هذه
الثلاثة وخروج المني
الانقطاع والقيام الى
الصلاة أو نحوها (ونحوها)
بدن أو بعضه واشتبهه
عليه تنزيها عنها ولتصح
صلاته وتبعت في ذكر هذا
الاصل ولم يذكره الا كثر
لانه ليس موجبا للغسل
بل لازالة نجاسة حتى
لو كشط جلده حصل
القرض (وفرغته) أي
وكنه شيئا (النسبة) لما
مر في الوضوء كأن ينوي
رفع الجنابة

(قوله ذكر الولد تكرر ارا)
لعله الولادة (قوله ولم يرد
فعلها) أي ولا عزم عليه
(قوله فان لم يرد فعلها) أي
مع عزمه على الفعل في
الوقت فان لم يعزم عليه
وجب الغسل فوراً كما مر
فالخاص هل انه اذا دخل
الوقت ولم يفرغ من حاله ولم
يعزم وجب الغسل فوراً
كما اذا اراد الفعل حالاً فان
عزم لم يجب فوراً فلا
تناقض اهـ (قوله لم يجب
الغسل) أي عينا فلا
يتأني انه يجب عليه أحد
الامرین فوراً كما مر (قوله
واجبة كانت أو مندوبة)
الاولى سواء كان الغسل
واجباً أو مندوباً لان
النية المندوبة لا تكون ركناً

الولادة موجبة للغسل وان لم يحصل تقاس لانها مظنة لخروج شيء منه ثم نزلت المظنة منزلة
الميقين ثم انتقل الى جعل نفس الولادة وجبة للغسل وان لم يوجد تقاس فيجب الغسل بالولد
الخاف وان لم ينفذ الوضوء ويجوز وطؤها قبل الغسل لان لولادة جنابة وهي لا تمنع ذلك
وتنطرح به الصائغة على المنة بخلاف ما اذا أفت بعض الولد فانه ينفذ الوضوء ولا يجب
الغسل على المعقد أيضاً وخالف في ذلك الخطيب فالوجب الغسل كما خالف في لولادة الجنابة فلم
يوجبها ومعتمد الرمي ما سمعت وحينئذ فاعمل الشارح بقوله لان الولد ونحوه مني الخ غير صحيح
لاقتضائه وجوب الغسل بخروج بعض الولد وليس كذلك كما علمت لانه لا يتحقق خروج منه الا
بخروج كله فان كان مراده ان الموجب للغسل كون الولد ميتا كان ذلك من الجنابة المتقدمة
فيكون ذكر الولد تكرر ارا (قوله لان الولد ونحوه مني منعقد) أي ذو مني أي ان أصله ذلك (قوله
ويعتبر في الموجب الخ) أي ان الانقطاع معتبر على جهة كونه شرطاً للصحة والقيام الى نحو
الصلاة معتبر على جهة كونه شرطاً للفورية والموجب على الصحيح هو خروج المني من الانقطاع
لكن بشرط في الصحة الانقطاع وفي الفورية القيام الى نحو الصلاة وليس الموجب مركبان
الثلاثة وان أورد مذكراً مني على ذلك ما اذا أفت لزومته ان وجب عليك الغسل فانت
طالق فمضى الى الصحيح فطلق بمجرد دخول المشقة مثلاً وان لم ترد القيام الى الصلاة (قوله
الانقطاع) أي ولو لاحقاً لا في المني بالنسبة للمنعقة (قوله والقيام الى الصلاة) أي ولو
كما يشمل ما اذا دخل الوقت ولم يرد فعلها فانه يجب عليه الغسل فوراً وجوباً بخبراً على ما مر
من أنه ينزل طلب الشارع منه منزلة ارادة القيام والمراد بالقيام لها ارادة فعلها بعد دخول
الوقت ولو من قعود فان لم يرد فعلها بعد دخوله لم يجب الغسل فوراً وان عصي بجنابته كالزني
بخلاف النجاسة فانه اذا عصي بها كان تضمعها واجباً اذا انتهى فوراً لان ما عصي به من
النجاسة تنبئ به بخلافه في الجنابة والموجب للغسل النجاسة التي لم يعص بها تنبئ به بالاهو
مع القيام الى الصلاة على ما مر (قوله واشتبهه) قيد في البعض فقط وبحل الاشتباه اذا كانت
النجاسة مما لا تدرك بالحس فان أدركت به فلا اشتباه فيجب غسل ما أدرك فقط لا بجمع البدن
(قوله وتبعت الخ) أي فالصواب أنه لا يعد من الموجبات (قوله أي ركنه) أشار الى أنه ليس
المراد بالقرض ما يشمل الشرط بقربة ذكره بعد (قوله النية) أي واجبة كانت أو مندوبة
كافي غسل الميت ولا بد أن تكون منترنة بأول مغسول ولو من أسفل البدن اذا لم ترتب هذا فلا
نوي بعد غسل يومئذ وجبت اعادته ولو كان على البدن نجاسة مغلظة لم يكف اقتران النية
الا بالاسابعة لاسبقا قبلها كما جزم به الرمي لان الحدث انما يرتفع بها او حاله مع وعندى أنها تصح
قبالها حتى مع الاولى لان كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث فقد اقترنت بأول الغسل الرفع
والاسابعة وحدها لم ترفع اذ لا الفسلات السابقة عاين الم ترتفع النجاسة (قوله كأن ينوي
رفع الجنابة) دخل تحت الكافية استباحة مقرر الى غسل كقراة القرآن ونية حل الوطء في
نحو الخائض من حيث توقفه على الغسل وان كان حراماً كالزنا لان له جهتين وان لم تكن مسألة
ولا الواطئ مسألاً كما سيأتي ودخل تحتها أيضاً أداء الغسل أو فرضه أو واجبه أو الغسل للصلاة
أو رفع الحدث لتضمن رفعه ورفع المأهبة من أصلها أو الطهارة عنه أو له أو لاجله أو الطهارة

لواجبة أو لصلاة الغسل ولا الطهارة فقط إذ قد تكون عادة وبه فارق الوضوء لا يقال
الطهارة الواجبة كما تكون إلا كبر تكون الأصغر وكان يكون عن حدث فكون عن شيء
قالا كنفائهم من جهة الاعتقاد على القرائن مع أنهم قالوا قرائن الأحوال لا تخصص بدليل
أنه بطاب منه تعين قبلية الطهارة وجوباً من بعده ولو قبل وقت البعدية وهو ما بعد الصلاة
الفرس لا ما تقول يغتفر في المقصود لا غير ما لا يغتفر في المقصود لذاته أو أنه لما اتجه بالفرس
في الصلاة غلب الغيرة بخلاف ما عتقدان ما عتد به الوضوء وإزالة نجاسة ما عتد به الطهارة الغسل
فالمعنى بالترتبة عدم الاتحاد ولو كان على المراتم من وجبة فبوت أحدهما فقط
ارتفع الآخر (قوله رفع الجنابة الخ) أي رفع حكمه ذلك فلو نوى الرجل رفع الجنابة عن
المريض صح أن كان غاطلاً عاماً ولو نوى رفع الحدث قال نوى ما عليه أو أطلق صح أو نوى
الأصغر وحده أ كبر فإن كان عامداً لم يصح أو غاطلاً ارتفعت جنابته عن أعضاء الوضوء حتى
عن القرة والتجمل وباطن الشعر الذي يمكن يغسل ظاهره غير الرأس لأن إزالة المسح لا تجزى
لغسل والمراد بالباطن هو البهل بأن اعتقد أن إزالة الأصغر تكفي عن الأكبر لا سبق المسح مع
نيتها رفع إلا كبر بقائه لأن ذلك كاف هنا إزالة النية بالقلب ويرتفع النقص بنية المريض وعكسه
ولو مع عدم رلو قد حدث النقص الشرعي خلافاً لبعضهم لا شراً كهم في الاسم وفي الأحكام
ولأن دم النفس دم سيئ يمتنع ولا يضر قسداً لما راجع عقب الولادة لأنه يرجع في الواقع
إلى جرح خرج في وقت من الأوقات هكذا قاله الشوري والمعتمد أنها إذا قصدت النفس
الشرعي لم يصح (قوله أو غسل الميت) أي أو نوى غسل الميت (قوله أو الغسل الواجب)
فإن لم يقصد به الواجب لم يكف لأنه يكون عادة (قوله لكنها لا تجب في الغسل من الموت
والنجاسة) أي بل تنس فيه ما ولا تجب وإن كان الميت جنباً أو حائضاً أو قبل بوجوبه فيه ما أو أما
الشمادة عند غسل النجاسة فلا تنس ووضوء الميت عكس غسله فهو مندوب والنية فيه
واجبة (قوله لأن القصد) أي المقصود منه أي المذهب كدور من الغسل والمراد بالظنافة
المحضة فلا يراد غسل الجمرة واليد ونحوهما إلا أن فيه شائبة عبادة بدليل أنه يتم لذلك عند فقد
الماء (قوله ظاهر البدن) من جملة ظاهر البدن الشعر نفسه فتشوله والشعر عطف على القصة
أي ما تحت الشعر أي باطنه وأما الشعر نفسه فهو داخل في الظاهر كما علمت ومن جملة
أيضاً الألف والأغلة المتخذين من نحو ذهب فيجب غسله بدلالة ما تحتها لأنه صار من الظاهر
بالتطهير والظنسر فيسمى بشراً هنا بخلافه في باب الناقض ولا يجب غسل الشعر النبات
في الدين أو الألف وإنما يجب غسله من النجاسة فظها (قوله الذلقة) بضم الذال وسكون
اللام وبفتحهما وتسمى أيضاً غرلة بضم الغين وسكون الراء مفعول لالام فإن كانت تحتها
تجس في الميت دفن بلا صلاة عند الرمل كما يما (قوله ويتساح الخ) في قوة الاستدراك على
التعميم أن لكن يتساح يباطن اعتقد التي لا يصل الماء إليها إذا تمعد الشعر بنفسه سواء
كان قليلاً أو كثيراً فإن تمعد بفعل فاعل عني عن القليل عرفاً ويعني عن محل طبع عسر ذواله
أو حصلت له منسلة بإزالة ما عليه من الشعر ولا يحتاج للتعيم عن جملة (قوله الخناثر) بالضاد
لأن الظاهر المشالة مع ضمة قيرة (قوله وسننه) أي الغسل ولو مندوباً (قوله القهجمة) أي بتصد
الذكر أو مطافئ حتى الخشب فإن قصد القراءة وحدها أو مع الذكر أو قصد واحد الأربعة جرم

أو الميض أو النقص أو
غسل الميت والغسل
الواجب لكنهم لا تجب في
الغسل من الموت والنجاسة
لأن التصديقه النظافة
وهي لا تتوقف على نية
(وتعميم) ظاهر (البدن)
حتى ما تحت القفاس من
الألف والشعر ولو كثيفا
(بالماء) ويتساح يباطن
العتد التي على الشعرات
ويجب نقض الفتاتان
لم يصل الماء إلى باطنها لا
بالقصد (وسننه القهجمة)

(قوله رفع الجنابة عن
المريض) الأول رفع
المريض عن الجنابة (قوله
بأن اعتقد الخ) انظر ما
معنى عدم الاجزاء مع
اعتقاده ما ذكر (قوله
بدليل أنه يتم لذلك عند
قد الماء) قد يقال الميت
كذلك

أوله كافي الوضوء (وغسل الأذى) كغطاء ونجس (والوضوء) وقد تقدم بيانه مع دليله في باب طال الرافعي ولا يحتاج إلى أفراد هذا الوضوء بنية بناء على اندراجها في الغسل قال في الروضة قلت المختار أنه إن تجردت **١٩** جنباً عنه عن الحدث نوى بوضوئه سنة

الغسل وإن اجتمع ما نوى به

رفع الحدث الأصغر

(والنفسية والتثليث)

وهو أفضل كافي للوضوء

فيغسل ويدائ رأسه ثلاثاً

بعد تحليه في كل مرة ثم شقه

اليمين ثلاثاً ثم اليسر ثلاثاً

٢ (قوله أما العينية الخ)

الذي في سم أن الجرم لا يكفي

مع الغسل الواحدة وإن

زالت به الأوصاف للحيولة

عند الملافة فقول الحاشي

التي لا تزول الخ ليس قبيحاً

فيما إذا كان ثم جرم كما هو

فرضه بدليل تعاليم الحيولة

قاله تنبيه بذلك جرى على

الغالب أما مجرد الأوصاف

فيحصل فيه بين زوال الحيولة

فتسكني أولاد لا تسكني ويدل

لما قلناه أروا قولهم فيقالو

كان الجرم يمكن مرث عليه

جريت أن الأولى منزلة

حيث أذهبته الثانية مطهرة

حيث لم يكن فوا بالاولى مع

أن الضرر من أنها منزلة

نقره (قوله ولا يحتاج إلى

أفراد هذا الوضوء بنية الخ)

عبارة من الروض وشرحه

ثم للوضوء كاملاً ينوي به سنة

الغسل أن تجردت البنية

عن الحدث والأنوى به رفع

الحدث الأصغر وإن قلنا

ولا بد أن **١** يكون مقرونة بنية ليثاب عليها من حيث الغسل وأقلها اسم الله وأكملها كما لها
(قوله وغسل الأذى) أي وتقديم غسله سواء كان طاهراً كني وشحاط أو نجساً كذى وودى
ومحل كون تقديم غسله من سنن الغسل إذا كانت النجاسة غير مغلفة وكانت حكمية أي لا يدرك
أطعم ولا لون ولا ريح أو عينية بأن يدركها أو أحد عما ذكر كانت تزول بغسله واحدة **٢** أما
العينية التي لا تزول بذلك فإنما قبل الغسل شرط فلا يصح مع بنائها الحيولة بين الوضوء والماء
وأما المغلفة نفسها لا يغير ترتيب أو مع قبيل استيفاء السبع لا يرفع الحدث كافي شرح الرولى
فلو كان على بدن الجنب نجاسة مغلفة فغسلها استقامت الغمس في ماء كدر كاليدل ما يرفع الحدث
إن وقعت جنباً عنه (قوله والوضوء الخ) لو وضأ ثم أحدث قبل أن يغتسل لم يجز في تحصيل السنة
إلى إعادته بخلاف ما لو غسل بيديه في الوضوء ثم أحدث قبل المضمضة مثلاً فإنه يحتاج في تحصيل
السنة إلى إعادته غسلها ما بعد بنية لأن تلك البنية بطلت بالحدث كذا ذلك الرولى فتلاعن والده
وخالفه ابن حجر فقال بسنن له استصحاب الوضوء إلى القراخ من الغسل فإذا أحدث سن له إعادته
قال سم وهو قضية طلبه للخروج من الخلاف ويمكن الجمع بينهما بأن مراد الرولى أنه لا تطلب
إعادته من حيث كونه من سنن الغسل المأمور بها فلا ينافي طاب إعادته من حيث الخروج
من الخلاف وهو مراد ابن حجر (قوله ولا يحتاج إلى أفراد هذا الوضوء بنية) أي عند اجتماع
الحدثين لأنه محل الخلاف والمنقح هو النية الواجبة التي تسكن في رفع الحدث فلا ينافي أنه ينافي
بنية مندوبة بأن يقول نويت الوضوء الذي يسن الغسل هكذا قال الرافعي وقال النووي بنوى
حيث ترفع الحدث أما إذا لم يتحقق ما بان تجردت جنباً عنه عن الحدث الأصغر كان أحتمل وهو
جائز مكن قائم بنوى بوضوئه سنة الغسل باتفاق الشيعين فالجواب أن الرافعي يقول بنوى
سنة الغسل مطلقاً تجردت جنباً عنه عن الحدث الأصغر أم لا أو النووي ينص فيقول أن تجردت
جنباً عنه عن الحدث الأصغر نوى ما ذكره والأنوى رفع الحدث **٣** والنية على كذا التوليد سنة
والخلاف انما هو في كيفية أو فائدة نية رفع الحدث الأصغر على كلام النووي وإن قلنا
بالاندراج أنه يصير حيث نية موضناً قطعاً وبدون ذلك يصير موضناً على الصحيح القائل بالاندراج
أن يرد النووي على الرافعي إلا بالتفصيل في كيفية النية ومحل الخلاف اجتماع الحدثين فتقوله
نوى بوضوئه سنة الغسل هذا محل اتفاق وقوله وإن اجتمع أمر محل الاشتراق وإذا نوى رفع
الحدث الأصغر ارتفع عن أعضاء وضوئه مع بقاء جنباً عنها (قوله وهو) أي التثليث أفضل
والاقتصار على التثنية مكرره فلو انغمس في ماء كفى فخر كتحته ثم قال كان را كذا أو لا كفى
جرى الماء عليه ثلاثاً لم يكن رجماً فاته الدلالة لعدم تحته منه فبالنحت الماء ولو غم غسل بدنه مرة
ثم أعاده ثانية وثالثة حصل التثليث الذي لا يتوقف تليث كل عضو على تثليث ما قبله لعدم وجوب
الترتيب هنا بخلاف الوضوء لا يذم تأخير الدلائل عنه ولا تقديمه على إفاضة الماء (قوله ويدل ذلك)
بمعنى يدعك من باب نصر أماد استك الشمس في باب دخول (قوله شقه اليمين الخ) أي عند
ومؤخره ثم اليسر كذلك بخلاف غسل الميت حيث يغسل مقدم شقه اليمين ثم مقدم شقه
اليسر ثم مؤخر اليمين ثم مؤخر اليسر له مولة ذلك على المحي بخلاف الميت لما يلزم من تكرير

١٩ روى ل يدرج في الغسل وهو الأصح خروجاً من خلاف من أوجبوه وهذا ما اختاره النووي تبعه الأئمة الصلاح وقال
الرافعي لا حاجة إلى أفراد بنية لأنه أن لم يكن عليه حدث أصغر أو كان وفله بالاندراج لم يكن عبادة سنة فله بل من كل الغسل

(والفضل) للشعر والاصابع الماء قبل افاضته ليكون أبعد عن الاسراف في الماء (والبداءة بالشق الايمن) لما صرف الوضوء
(والبداءة) (بأعلى يده) للاخبار ٩ العيصة ولانه أبعد عن الاسراف في الماء (والذلك) لما اتصل اليه يده من يده خروجا

من خلاف من أوجبه
ولانه أنى للبدن (وتوجه
للقبله وكونه يعمل لا ياله)
فيه (رأى) كافي الوضوء
(والسنة) في الخلو من المذمة
على ستر العورة أما بوضوء
الناس أى الذين يحرم عليهم
نظر عورة المفتسل ولم
يفضوا أبصارهم عن
النظر اليه فانصب الستر
(وجعل الاناء الواسع عن
عينه والضميق عن بصره
وترك الاستعانة بالاعداد) لما
صرف في الوضوء وإذا استعان
بمن نصب عينه (فمكون
المعين عن عينه) بخلاف ما
صرف في الوضوء (والشهادتان)
المتقدمتان مع مامعهما
في الوضوء (آخره) أى آخر
الفعل (وغيرها) من زيادتي
كالضمضة والاستنشاق بل
يكبر تركها وترك الوضوء
كما ذكره في الجوهري مع
زيادة ذكرهما في شرح الاصل
وقصيته أنه يكفي فيه
نية الفسل كما يكفي في المضمضة
والاستنشاق نية الوضوء
وبه صرح أبو خالف الطبري
وابن الرفعة ولا ينافي
ارتفاع المجنابة عن أعضاء
الوضوء فيما إذا قدمه على
الفسل حصول صورة
الوضوء قال الشافعي ولعل

تفليبه المفضل هنا ما يأتي ثم كان اتجاها من السنة بالنسبة لتقديم شقه الايمن دون مؤخره لتأخره
عن مقدم الايسر وهو مكروه (قوله والفضل) محله في غير المحرم أما هو فلا يفسر له الفضل
الا إذا غلب على ظنه عدم تساقط شق من شعره وأطاق سنية الفضل فشكل الفضل الرأس وغيره
من سائر شعره ورأى أنه لا يفسر له الا فاضة لا يفسر له تعبير بعضهم بقوله نية في غسل الماء على
رأسه ويحتمل لان الواو لا ترتب (قوله بأعلى يده الخ) وقد يندب للمفتسل البداءة بظاهر
الاسفل وذلك فيما لو كان برجائه جراحة فانه يندب له أن يقدم التيمم على غسل الصحيح فقد
صدق عليه أنه طهر أسافه قبل أعاليه وذكر في الروضة أنه يقدم غسل أعضاء الوضوء قبل
الافاضة قال بعضهم ولا يندب له الشرف فها يقدم غسلها أولاً في الوضوء ثم ثانياً قبل الافاضة واعلم
ان البدن والجسد والجسم بمعنى واحد على الصحيح وهو جله الشخص وقيل البدن ما سوى
الرأس والاطراف وقيل على الجسد دون أسافه وعلى هذين ٤ فالاولان أعم منه كما مر (قوله
لما اتصل اليه يده) ليس بقيد أخذ من العلم إذا الخاف يوجب ذلك جميع يده وإن لم تصل اليه
يده والاقرب أنه يتغير بين العين والشمال فيما اتصل اليه كل منهما ما يقدم العين فيما لا يصل
اليه الشمال والعكس (قوله للقبلة) أى لان الشرف الجهات (قوله وكونه يعمل) لم يقل
وان يجلس على موضع مرتفع كما عبر به في اللباب للإشارة الى أنه يندب أن يغتسل قائماً لانه أبعد
عن رشاش الماء عليه بخلاف تعبير اللباب فانه يوهم نديه جالساً وليس كذلك (قوله أما
بوضوء الخ) مقابل قوله في الخلو وأشار به الى أن المراد بها الجهل الخالي عن الذين يحرم عليهم
نظر عورة المفتسل ولم يفضوا أبصارهم بأن لم يكن فيه أحد أو كان من لا يحرم عليه نظره
عورته كزوجته وأمه أو يحرم عليه ذلك لكن يفيض بصره في هذه الصور ليس السنة
أما بوضوء الخ فيجب الستر هكذا يستفاد من الشرح ولكن الذي قرر شيخنا الحنفى وغيره
أن قوله ولم يفضوا أبصارهم ليس بقيد بل يجب الستر ٥ ويجزئ الكشف مطلقاً وعضوا
أبصارهم أم لا ولا يكفي قوله لهم عضوا أبصاركم لكن ان كان للصلاة بدل كالجمعة لم يكف
عودته بل يعد في فواتها وكذا في فوات أول الوقت وان لم يكن لها بدل وضاق الوقت كشفاً
ووجب عليهم الفسل ولو علم بعض من دس على نفوسهم طمس أوجام خروج الوقت فالاقرب
أنه يصل بالتيمم لمحمته مع الاعادة لندرة ذلك (قوله بخلاف ما صرف في الوضوء الخ) الفرق أنه
في الوضوء يلقى الماء بيده وهما جميع يده وهذا في حال غسل شقه الايمن أما في حال غسل
الايسر فيقف المعين عن يساره (قوله مع مامعهما) أشار الى أن في كلامه اكتفاً أو أطلق الجزء
على الكل (قوله آخره) الأولى عقبه عرفاً مستقبلاً لا قبله كما صرف في الوضوء (قوله كالمضمضة
والاستنشاق) أى انهما سنة مستقلة عن الوضوء المشغل عليهم حاروا وجبان عند أبي حنيفة
(قوله مع زيادة الخ) تقدم بهما ومنها كون ماء الفسل صاعاً ان كفاه وتعهده الصالحين
وغضون الجلود واتباع غير محرمة ومائة أثر نحو جرح في ثوبه إذا اجتمع على شخص
أفقه الواجبة ونواها أو نوى واحداً منها صلت كلها أى حصل المقصود منها أو مندوبة
فكذلك أو واجبة ومندوبة فان نواها حصلت لان معنى الطاهرات على التداخل عند اتحاد

مراد الرافعي بما قاله الإشارة الى ما صحه في باب الوضوء من عدم وجوب نية الفسل لاني الاستصحاب أى الجنس
فيرجع الى ما اختاره النووي ويكون كل منهما كافياً لاستصحاب النية لا يوجبها وهو الموافق لحكم كل ما هو داخل تحت عبادة

(ومكروهاته مكروهات الوضوء) وتقدم بيانها في بابها وتعتبر في ذلك أعم من إقتضائه على الإصراف والزيادة (وشروطه شروط الوضوء) وتقدم بيانها في بابها وتعتبر في ذلك أعم مما عاين به ٩١ (لكن يصح غسل نحو حائض) كنفاس (النحو

أحرام) فذلك من حج أو عمرة كدخول مكة لأن المقتصد منه دفع الرائحة الكريهة للأجتماع ونحو الثانية من زيادتي (و) يصح (غسل) كآنية ويجزئ منه من نحو حيض) كنفاس (اتصل) لمسلم) من فوج أو سيد أي لوطنه وإن اتنى الإسلام والتحيز للضرورة وقد تكلمت على وجوب النية مع زيادة في شرح الأصل وغيره (ويحرم بالجناية صلاة).

= كالطواف للحج والسواك للوضوء فليزاد في كل واحد على الرافعي إذا التفصيل في كيفية النية له وقوله ولا يتأق ارتفاع الجناية الخ جواب عما يقال مقتضى كفاية نية الغسل عن نية الوضوء ارتفاع الجناية أيضا عن أعضائه فيلزم فوات سنة تقديم الوضوء فأجاب بأن المراد تقديمه ولو صورة ٣ (قوله بالنية على كذا القولين سنة) ينفيه ما تقدم من أن الفروض واجبة معتبرة في الوضوء مطلقا والظاهر أنها واجبة بأمر (قوله فالاولان) المناسب فالأخيران (قوله أعم منه) الظاهر أن المراد أشمل كما

الجناس فتوسع فيها بخلاف نية صلاة فرض وسنة مصادرة أو أحدهما حصل وحده ودين كمال في الإحصاء من لزومه غسل أن لا يزال شيئا من بدن ولد وما شعر أو طرفة راحتي يفتسل لأن كل جزء يعود له في الأثر فيعود جنبا شيئا له ثم يزول عنه ما عدا الأجزاء الأصلية ويقال إن كل شجرة تطالب بجنابتها (قوله ومكروهاته الخ) هذه العبارة مغلوطة كالتي بعدهما الأصل ومكروهات الوضوء مكروهاته وشروط الوضوء شرطه لأن القاعدة أنه إذا اجتمع مغلوم ومجبول جعلت المعلوم مبتدأ والمجبول خبرا والمغلول هو مكروهات الوضوء وشروطه تقدمها بخلاف مكروهات الغسل وشروطه وقوله مكروهات الوضوء أي مجموعها إذ من الزيادة على المدرك لا يأتي هنا (قوله وشروطه شروط الوضوء) من عدم المنافي وإن كان مختلفا في البابين إذا لمس واللمس والبول غير ضارة هنا بخلاف الوضوء فالمراد بالمنافي هنا ما عدا ما ذكر كالحيض والنفاس وفي الوضوء يشمله (قوله لكن يصح الخ) هذا السند الذي على ثلاثة شروط تقدمت وهي عدم المنافي والإسلام والفقير فهي شروط في البابين يستثنى منها في الغسل ما ذكره على الترتيب وتتوى كل من الحائض والنفاس أامة السنة (قوله لأن المقصود منه دفع الرائحة الخ) هذه الالة أغلبية ولهذا اتفقوا عند نقد الماء ثم لا يصح أن تتوضأ بالغسل على المعقود واللا يمكن هذا الفرق بين الغسل والوضوء فلا يكون للاستدراك موقع (قوله ويصح غسل كآنية) أي لكن يصح غسل كآنية وكذا ما بعده كما تقدم ولا بد من نية السكائية للتمييز وإذا امتنع واحدة منهما من النسل غلبها نحو حائضها أو نوى عنها فلا بد من نية غسل الجنونة ونية السكائية عن عدم الامتناع أدنية مغسلها عنده ولا يحمل الوطء بدونها (قوله لمسلم) ليس بقيد وكذا الحليل الذي عبر به بعضهم بل تكفي نية حل الوطء ولو زنا كما مر (قوله وإن اتنى الإسلام) أي في السكائية والفقير أي في الجنونة فهو واف ونشر مرتب (قوله للضرورة) تعليل لافوله يصح ويؤخذ منه وجوب إعادة الغسل بالام السكائية ولو تيمنا أو لهدا يغزو ويقال لتأخير بطول غلبه بكلام غيره وبإضافة الجنونة فيحرم وطئها قبله لزال الضرورة (قوله مع زيادة الخ) هي ما ذكرناه لك (قوله ويحرم الخ) أي من الكأثر بالنسبة للصلاة ونحوها واستحلال ذلك مع الحدث كفر ومن الصغائر بالنسبة للصوم من المصنف وحله (قوله بالجناية) أي وإن تجردت عن الحدث الأصغر ولم يقل بالمد كورات لأن من جعلت الموت ولا يتأق فيه ذلك ولأنه يلزم عليه التكرار بالنسبة للحيض والنفاس لأنه قد ذكر محرماتهما في بابها وأيضا الإطلاق جواز العبور لا يتأق فيه حاله انما يجوز العبور معه ما اعتدأ من التلويث بخلاف الجناية فإطلاق الجواز انما يناسب ما ذكره مما يحرم بالجناية عما تيمنا أشياء ولا يتأق ذلك عد أي جماعها خمسة لأن العدد لا مقهور له وسما في يذ كخسة تحرم بالحيض والنفاس وتزنا ما يحرم بالحدث الأصغر وهو جميع ما حرم بالجناية الاقراة القرآن والمسك في المسجد فكان الأولى ذكر ذلك في بابها كما فعل في المنهج حيث ذكر في كل باب ما يناسب وجهها أو جماع في باب واحد ومن الجناية الولاد ولو بالبال وأما الموت فلا يحرم به شيء والحاصل أن الحدث إما صغر أو كبر أو متوسط وأصغريته وأكبريته وتوسطه باعتبار قلة ما يحرم به وعدم قلة (قوله صلاة) أي من العابد العالم ولا تصح

مر (قوله إذا التالف بوجوب الخ) نقل عن الشيخ الجليل أن الراجح عند الخالف التمسك بما اتصل إليه السد فراجعوه وقد يقال بما ذكره المحشى هو مقتضى مراعاة الخلاف سواء كان مرجحا أم لا (قوله ويقدم العين فيما لا يتصل الخ) المراد أنه يفعل =

ولو نقلنا للاجماع والخبر الصحيح ٩٢ لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ ذمقة ضاه حرمته بالحدث الأصغر

قبالا كبرأولى (الاتفاق الطهورين فيصلي الفرض دون النفل لحرمه الوقت ويقضى

بما يمكن) (قوله ويجزم الكشف) الذي في روم المصحوحوا شيعيا ما أنه متى غشوا

بالفعل به زال كشف راجع (قوله وإن لم يكن أه الخ) هذا هو محل الاستدراك (قوله) فالأقرب أنه يصلي الخ الذي في بعض الحواشي ونحوه

شيخنا أنه لا إعادة قبل المسئلة قيم أقولان (قوله) حسرات كلها في حصول كراهية بعضهم وقصة ثم رأيت مر صرح بمافي الحنفي

٦ (قوله ولو تبها) بأن جنت الكتابية بعد طهرها ثم أسلم أحد أصحابها فأنها اتبها ويطلق غشاها ولو استقرت على جنونها أو تنقل إلى ضرورة أخرى شيخنا الله وحى حفظه الله تعالى

٧ (قوله لاستلزامه الحرمة) مع لأن صلاة الناسي والمكره باطله ولا حرمة عليه (قوله من جوزها)

هو الشعبي وابن جرير الطبري وجماعة قال شيخنا فإذا لم يتمكن الشخص من الوضوء أصلا لم يجزئ

فصلي بالحدث ويقال هذين الشيخين (قوله عقلي) فيه أنه ميسر ليس عقليا ولعل غرض الحشى أن الأزوم فيه عقلي وفي الثاني عرفي

مطابقا أي ولو مع الجهل أو النسيان فلو عبرني الصحة كان أولى بالاستلزامه الحرمة دون العكس (قوله ولو نقلنا) غاية لثمة معهم وتزاد وصلافة جنازة المكان أولى لم يكون ردائي من جوزها مع الحديثين لأن القصد منها الدعاء (قوله للاجماع) قدمه لأنه نص في المدعى بخلاف الحديث فإنه يحتاج إلى تأويل في القبول في الصحة وإن كان محققا لذلك ولثني الكمال وأيضا فالمراد بالحدث فيه الحدث الأصغر بقريضة قوله حتى يتوضأ أي الوضوء لا يرفع إلا الأصغر ولأنه المراد عند الإطلاق غالباً في عرف النقلة فيحتاج لقياس الذي أشار له بقوله في الأصغر أولى فعلى الاستدلال منه هو القياس (قوله لا يقبل الخ) القبول يقال لحصول الثواب ولو وقع التسرع صحيحا وهو المراد هنا بقريضة الاجماع ولأنه أقرب إلى نفي الحقيقة كإقبال في انما الأعمال بالنيات إن تقدير الصحة أولى لما ذكرنا لا نصح الأمانيات وإطلاق القبول على الصحة مجاز عقلي من إطلاق المزموم وإرادة الأذم أو عرفت من إطلاق الأذم وإرادة المزموم وانما جعل الأذم - سينفذ عرفيا لأن القبول قد يتخلف عن الصحة كما في حديث من أتى عواظهم لا يقبل له صلاة بخلاف ما لو جعل الأذم هو الصحة فإنه يكون لازما فلا بد من القبول عن القبول فان قيل يستفاد من الحديث أن الصلاة الواقعة في حال الحدث إذا وقع بعدها وضوء صححت لا نأقول غاية فيسهل الصلاة لا تعدم القبول والمعنى صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ لا تقبل أي الصلاة الواقعة حين حدثه إلى أن يتوضأ لا تقبل ويصح أن يكون غاية لعدم القبول والقبول المستفاد من الغاية منسب على الصلاة لا يقيد وقوعها في الحدث والمعنى لا يقبل الله صلاة أحدكم حين حدثه إلى أن يتوضأ فقبل صلاته لا يقيد وقوعها في الحدث أي تصح فلا اشكال (قوله قبالا كبر) متعلق بالمبتدأ المحذوف وأولى خبر أي خبر متبها بالأكبر أولى (قوله الاتفاق الطهورين) - متثنى من مقدر واللام هي على والتقدير ويجزم بالجنابة صلاة على كل أحد الأعلى فاقد الطهورين أما الكونه بصيرا فمجرد أو رمل فقط أو عجبوا ساجل فيه تراب ندى لا يمكن تحقيقه (قوله فيصلي الفرض) أي وجوبا أو يقتصر فيه على الواجب فتكفر قراءة السورة بعد الفاتحة أن كان حدثه أكبر ولو كان ذلك الفرض جمعة لم يكن لا يجيب من الأربعين لفقهه وصلاته صحيحة وإن اتسع الوقت ويثبت به من حالف لا يصلي ويجزم قطعا ما في طهارة الحدث ورؤية أحد الطهورين أو توهمه في أثناءه ولو لم يعمل يغلب فيه النقد وانما أبطلها التوهم مع أنه لا يطل صلاة لم يتم وإن وجب عليه القضاء كما في لأن تلك الصلاة متفق على صحتها وهذا مختلف فيها ما ذكر المصنف فيدين وتقول آخرين والتقدير فيصلي الفرض أداء خارج المسجد وأخذ بمحترز الفرض وهو النفل ومنه موجود شكركم وكذلك لا دولة وسهل وغير متبها فان كان لها جازة كما ذكر شيخنا الحنفى وقرر شيخنا عطية حرمة ذلك للمتابعة فينبوئ انذاره عند مجود الإمام للتلاوة أو السجود فكل من صح إحرامه بفرض صح نفل الاتفاق الطهورين وأما فاقد السيرة فله التمثل لعدم لزوم الإعادة له كذا في الحديث ونحوه من يتطهر بالصلاة مع وجود النسيان ويخرج بالصلاة المأخوذة من قوله يصلي غيرها من شؤم من مصنف وقراءة غير الفاتحة حتى في الصلاة كما مر ومكث بمسجد وغلبت زوج بعد انقطاع نحو حبض لفقد الضرورة وبالاداء القضاء فلا يصح قضاء فائتية وبخارج المسجد الصلاة فيه نهى حرام كما علمت (قوله ويقضى الخ) استعمل القضاء فيما يشمل الإعادة لأن بعض الصور فيها العادة لا قضاء قال الزبائدي والجمهور على أن فرضه المعادة

والانقضاء

والافتقار كلاهما (قوله على أحدهما) أي الطهورين (قوله وانما يقضى بالتيمم الخ) محل ذلك
اذا خرج الوقت أما قبل خروجه فيعبد مطلقا سواء بالماء أو التراب سواء كان المحل يغلب فيه
الماء أم لا ولا يلزمه الاعادة ثالثا ان صلى قبل الوقت بالتراب في محل يغلب فيه وجود الماء ثم وجد
الماء فبقي له حينئذ فعل الصلاة أربع مرات بان يصلي أولا لحرمه الوقت ثم بالتراب قبل خروج
الوقت بمحل يغلب فيه الوجود ثم بالماء أو التراب بمحل يغلب فيه التقدم من ردائه بعيدا جماعة
ومقتضى هذا ان فاقد الطهورين له ان يصلي أول الوقت وهو كذلك ان أيس من وجود أحدهما
فيه (قولا بالتيمم) أي أما بالماء فيقضى مطلقا وقوله بسقط به القرض أي بان كان يغلب فيه
التقدم أو يستوى الامران (قوله اذا فائدة فيه) أي لان الوقت قد خرج ولم يغلب ذلك عن
القضاء (قوله وجود الخ) لم يذكركم وجود السجدة في هذه الصلاة والا ففائدة فيه وفي وجود
التلاوة من إضافة السبب للسبب وفي وجود التكريرانية (قوله وقراءة قرآن الخ) ذكر
لحرمه التكرير طين كون ما أتى به قرآنا حيث قال قراءة قرآن والقصد وأشار الى شرط آخر
وهو ان تكون قراءته نملا بلا حذو حذو بقوله نعم يجوز ان فاقد الطهورين الخ وترك أربعة شروط
كون التكرير انما للفظ مع ما فيها نفسه وكونه مسلمات مكافؤا كاللغة إشارة لآخر من المفهمة لان
إشارة معتمدها الا في ثلاثة أبواب الصلاة لا تطل به او الحث فاذا حث وهو فائق لا يتكلم
ثم خرس وأشار بالكلام لم يثبت والشهادة فاذا أشار به الا تقبل وإشارة الينا في غير معتمدها
الا في ثلاثة أبواب أمان الكافر والافتاء كأن قيل لها أتوضأ بهذا الماء فإشارته ان نعم أو لا ورواية
الحديث كأن قيل له أنزوي عنك هذا الحديث فإشارته ان نعم أو لا وخرج باللفظ ما اذا أجرى
القراءة على قلبه وبما بعده ما اذا قلنظ ولم يسمع نفسه حيث اعتدل سمعه ولا عارض وبالمسلم
الكافر فلا يسمع من القراءة لعدم اعتقاده الحرمه وان عوقب عليه أو أمان تعليمه القرآن فان كان
بمعاند المجبر والاجتران وحي اسلامه والا فلا وانما منع من مس المحض دون القراءة لان
حرمته أكيد دليل حرمه جازم مع الحدث وحرمه مع نفسه بنفس بخلاف القراءة اذا تجوز مع الحدث
وبهم نجس وبالمكاف العبي والمجنون وبالقراءة التوراة والانجيل ومنسوخ التلاوة كآية
الرجيم وغير ذلك وأما شتم القصد وكون القراءة ثلاثة قل ذكره المخرج فجعله الشروط سبعة
وشمل كلامه ما اذا قرأ آية الاحتجاج بهم فيصوم (قوله ولو بعض آية) أي ولو حرفا واحدا حيث
أتى به بنية كونه من القرآن كأن نوى القراءة وأتى بالياء فاصدا أنهم امن بسم الله مثلا فيصوم
لانه نوى معصية وشرع فيها التحريم من هذه الجهة لا من حيث كونه قارئ لان ذلك لا يسمى
قراءة كما يحرم قراءة الحرف بنية القراءة كذلك يشاب عليه بذلك النية اذا قرأ غير الحنف
بشرط أن يكون عائقا عن أن يضم اليه ما يصير به حله متفيدة فان لم يبعده ما ذكرنا فظاهر أنه
لا يشاب على ذلك الحرف وان نوى أنه من القرآن ويحتمل أنه مع النية يشاب كانه يأنه هذا وعلى
الاول يفرق بأنه يحتسب لتعظيم القرآن مع الجنابة المنافية له ما لا يحتسب له من حيث الثواب
فأله ابن حجر والظاهر من الاحتمالين هو الاول (قوله يقضى حاجته) أي البول والغائط (قوله
فيقرأ) أي عقب قضاء الحاجة كما يفيد القاموس لغيره لاني حال قضاءها كما يؤهمه
العموم والاستثناء في قوله شيء ليس الجنابة لان المراد كان لا يبعده الحدث الاضطر الحاصل
بقضاء الحاجة وانما يمنع الجنابة (قوله يحجبه) بالوحدة بعد الجيم وقوله وربما قال يحجبه

اذا قدر على أحدهما وانما
يقضى بالتيمم في محل يسقط
به القرض والا فلا قضاء
اذا فائدة فيه (ووجود)
للتلاوة وشكر لانه
في معنى الصلاة (وقراءة
قرآن) ولو بعض آية لم يجز
الترمذي وقال حسن صحيح
عن علي قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقضى
حاجته فيقرأ القرآن ولم
يكن يحجبه وربما قال يحجبه
عن القراء شيئا

(قوله وهو ناطق) مثله اذا
حذف وهو آخر من فان
بينه من جهة فليس قبله
شيئا

بالرأي المجهلة بدل الموحدة وبضم الجيم من باب نصر شك من الراوى ومغناهما المنع (قوله ليس الخ) اسمها ضمير يعود على البعض المجهول من كاية السابق وهو مستتر وجوباً لانه من المواضع التسعة المنظومة في قوله

وستمر فروع بامر حقا * ودون يامضارع واهمهما
وفعل الاستثناء والتعجب * وأفعل التفضيل فافهم تصب

والجناية بالضم خبرها لانهم اذ لم يأتوا بغيرها لم يأتوا بغيرها في محل رفع صفة وقيل بمعنى الا بدل رواية الجناية فبالجمله بعدها استثنائية أى غير صفة (قوله بقصدها) أى وحدها أو مع الذكر وكذا ان قصدوا احدا لا بعينه وقوله فان لم يقصد أى بان قصدها الذكر فقط أو أطلق كأن يرى على اسائه من غير قصد لواحدهم ما (قوله لانه انما يسمى قرآنا) أى يعطى حكمه كقرنة القراءة للجنب بالقصد وهو ما اذا عند وجود المانع كالجناية والافله حكم القرآن من حيث الثواب مثلاً وان لم يقصد القراءة بان أطلق أو قصد الذى كروا انما فسرنا التسمية بما ذكر لانها بمعنى وضع الاسم على معناه ثابتاً له مطلقاً حصل قصد أم لا (قوله ومجمله) أى ما ذكر من التفصيل بين القصد وعدمه وهو ما ضاعف والمعتقد أنه لا فرق بين ذلك وبين ما لا يوجد نظمه أى انظمه الآية كاية الكرسي وسورة الاخلاص (قوله مطلقاً) أى فى جميع الصور المتقدمة (قوله أم يجوز الخ) استدرك على المتن في قوله وقراءة قرآن أشار به الى شرط فيه كما مر ولا فرق بين أن يقصد القراءة وبين أن يطابق مثلاً فتكون قرآناً عند الاطلاق لوجوب الصلاة عليه فلا يعتبر المانع وهو الجناية وكألفاتحة آية شطبة الجمعة وللوثر القراءة فى وقت معين فاجنب فيه وقعد الطهورين فيقرأ أو جوباً لكن بقصد الامطاق لا لحرمة عليه فليس ذلك كأنفاحة من كل وجهه (قوله الفاتحة) ومثلهما بداهة عند الهجر وقوله بل يجب معتمداً لان صلاته فرض وهي لا تجوز الا بالفاتحة (قوله ومعه وسوله) أى لغير حاجة لعدمه أم لا ما ذكر فيجوز الاولى تمكين المعنى المسلم ما يميز ذلك مع الجناية كما يجوز له تمكينه من القرآن والمكث فى المجدد معها وكذا غير المميز الذى يتأق لعلها اذا راقبه الاولى أو ناطية بحيث يمنع من انتم كره وأقضى القنال بكراهة تعليم الاطفال فيه لعدم تحررهم عن النجاسة والاضابطى المس العرف ولومع حائل بحيث يعدمه ماله (قوله عسر وسهل ما هو فيه) أشار بذلك الى دفع ما يقال ان القرآن يطابق على اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم للاجهاز المتعبد بملاونه المصدى بأقصر سورة منه وعلى الصفة القديمة القائمة بذاته تعالى وكل منه الايسر وحاصل الدافع أن منه يتحقق عسر اللوح أو المصحف الذى هو أى القرآن بمعنى اللفظ أو الصفة فيه ولا بد من تقدير فى عبارته لان المس تقرر فى اللوح أو المصحف هو النقوش لا اللفظ ولا الصفة القديمة والتقدير ما أى مصحف مثلاً هو أى داله وهو النقوش فيه أى فى ما ولا شك ان النقوش دالة على الالفاظ هـ ذان أريد بالقرآن اللفظ واما ان أريد به الصفة القديمة فامنى ما هو أى دال داله دلالة فيه لان النقوش دالة على الالفاظ والالفاظ دالة على المعانى المدولة للصفة القديمة أيضاً لان الكتابة تدل على العبارة وهى تدل على ما فى الذهن وهو على ما فى الخارج فشكل معنى له وجودات أربع وجود فى البنان بالكتابة ووجود فى اللسان بالنطق ووجود فى الالفاظ

ايمن الجناية (بقصدها)
أى القراءة فان لم يقصد
لم يقرم لانه انما يسمى قرآنا
بالقصد ومجمله اذا كان
يوجد نظمه فى غير القرآن
كقوله عند المصيبة افالله
وانا اليه راجعون والا
فيجزم مطلقاً أم يجوز لفاقد
الطهورين قراءة الفاتحة
فى الصلاة بل يجب كما صححه
الثورى (ومعه وسوله) أى
القرآن عسر وسهل ما هو فيه

(قوله فبالجمله بعدها) الاولى
حذف بعدها فى آخر
العبارة ثنى (قوله أو قصد
الذكر) أى فى ذكر القرآن
أو الموعظة فى موعظه أو
القصة فى قصته أو الحديث
فى أحكامه وليس المراد ان
قصد الذكر يأتى فى جميع
أقسام القرآن انهذا غير
يمكن كما لا يخفى ليه عليه فى
شرح الروض

بالصور ووجود في العيان بالمشاهدة واختلغوا في انزل عليه صلى الله عليه وسلم على ثلاثة
اقوال فقبل اللفظ والمعنى وقيل المعنى فقط وعلى هذا قيل ان جبريل عبر عنه باللفظ من عنده
وقيل انى الى النبي صلى الله عليه وسلم المعنى بان تلقاه منه تلقا روحانيا ثم عبر عنه صلى الله
عليه وسلم باللفظ من عنده ويجوز حمل حامل المعصية ولا يجزى فيه تفصيل المتاع لانه لا يقدح في كمال
المعصية ولو قصد فلا عبرة بقصد (قوله من معصية) بتثنية الميم ومثله جلد وهامش
المتنصين حيث لم تقطع نسب جماعته اما اذا انقطعت بان جعل الاول جلد كتاب او محظوظة
والثاني غيبة لم يحرم مسهما ولا حمله ما يحرم أيضا من البياض المفضل والحواشي المنصولة
(قوله عما كتب هو فيه) أى كالحج والمراد به ما بعد لوجاهة فالقوله كبر جلد اكب عظيم ونحو
سارية وجدار لم يحرم من الخصال منه عن القرآن الا اذا كان حراما للقرآن فيحرم وحله كحل
المعصية في امة ولو انعمى من اللوح أو الورق بحيث لم يبق له اثر لم يبعد جواز المس والجل
ويشارك الجلد المنفصل الذي لم تقطع نسبه بانه تابع لوجود (قوله للدراسة) أى القراءة
وخرج بذلك ما كتب فيه للتبرك كالقيمة وهي ورقة يكتب فيها من القرآن وتعلق للتبرك
ومن هنا التبرع به فاذا كتب القرآن كله لا يقال له قيمة ولو صغر وان قصد ذلك فلا عبرة بقصد
والعبرة في القيمة بقصد الكتاب لنفسه أو لغيره بالأجرة ولا أمر فان كتب للغير بأجرة أو بأمر
فالعبرة بقصد المكتوب ولو تغير الحكم بتغير القصد فلا قيمة بعد قصد الدراسة لم يحرم
وعكسه يحرم ويجوز كتابة القيمة للكانر على المعتمد وان قال سم ينبغي المنع لانهم لم تقص
عن آثار السلف بل تزيد عليهم (قوله هو خير بمعنى النهي) أى ليس خيرا أصرا ولا نهيا
صرا لانه لو كان خيرا أصرا لزم الخلف في خبره تعالى لا نأمرى الحديث عنه ولو كان نهيا
صرا لزم وقوع الجملة الطليعية اعتنا وذلك لان الجملة المذكورة نعت ثالث لقرآن في قوله انه
اقرآن كريم الخ وهو ممنوع الابتأ ويل قال في الخلاصة واصنع هنا ايقاع ذات الطاب البيت
وقول بعضهم انه نهى صريح والجملة استثنائية أو اعتراضية وان كان محصيا في ذاته الا انه
خلاف الظاهر وايضا جعله خبرا بمعنى النهي أبلغ لان خبر الشارع لا يتصور خلافه ونهيه قد
يخالف وقول بعضهم انه خبر صريح والمراد بالقرآن اللوح المحفوظ وبالطهريين الملائكة
فلا خلاف فيه مراد بان الوصف بالنزول في قوله تنزل من رب العالمين ظاهر في المعصية
وأدعى الملائكة كلهم مطهرون بالاجماع فليز في الآية على هذا استثناء الشيء من نفسه اذا المعنى
حينئذ لا يحسب أحد من الملائكة الا الملائكة المطهرون واستثناء الشيء من نفسه باطل فان
أريد تصحيح الاستثناء لزم ان في الملائكة مطهرين وغيرهم حتى يصح نفي المس عن غير المطهريين
وابتائه لا مطهريين يقتضى الاستثناء فكأنه قيل عنه المطهرون ولا يحسب غيرهم وقد عات
ان كلهم مطهرون نعم يجوز أن يكون خبرا محضا اذا قدر في الآية محذوف أى لا يحسب ما
مشروعا فغير قوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار وقوله تعالى لا رقت ولا فسوق أى
مشروعا أن أربزان وهذا التقدير بطرفين واضح كثيرة (قوله والجل أبلغ من المس) أى
فهو مقبوس عليه بالاولى (قوله بمعنى التطهر) أى بالماء والتراب من الحديثين ودفعهم هذا
التفسير فوهم ارادة الملائكة كما تقدم فاشار الى أن المراد بالتطهر من يتصور منه حدث وطهر

من معصية وغيره مما كتب
هو فيه للدراسة قال تعالى
لا يحسب الا المطهرون هو خير
بمعنى النهي والجل أبلغ من
المس والمطهر بمعنى التطهر
(قوله فاذا كتب القرآن كله
الخ) هذا هو المعتمد

(الا) اذا كان (في متاع)
 فيقول جلد معه تبعه لانه
 المتصور ولو قصد له ولو مع
 المتاع حرم ويحرم من
 شريطة وصندوق فيه ما
 محصن ومن جلدته تبعه لانه
 وتجب يري بمتاع اولي من
 تعبيرة بالمتعة وخرج به
 وجعله كآبته الخالية عنهما
 وقاب ورقه به ووالنظر
 فيه ومن وجعل النورة
 والاشجيل وما نسخت تلاوته
 فيقول (وخطابة جمعة) لانها
 في معنى الصلاة

(قوله والصندوق الخ)
 ويقال فيه صندوق وسندوق
 بالفتح والضم أيضا ففيه
 ثلث لغات (قوله وان كبر)
 الذي في المنهج أنه يحرم من
 الكبريتي الصغير مطلقا أما
 الكبير فيحرم من المأذى
 دون غيره شيئا (قوله
 كالحل) هذا القياس مجموع
 والعقد انه في وضع يده على
 القرآن حرم ولو كان التنسيب
 أكثر التخصيص انما هو في
 وضع يده على التنسيب فقط
 اهـ من (قوله ليس حلالا)
 أي وليس مساعرا فانه يؤخذ
 به أنه محل حرمة المسر ولو
 بمحال حيث يسمى مساعرا
 له شيئا

تخرجت الملايكة اذ لا ياتي منهم الحدث (قوله الا في متاع الخ) في معنى مع كافي عبارة غيره
 على حد قوله تعالى اذ لا ياتي في أهم فلا يشترط كون المتاع طرفا له ومحل جواز الحل فيما ذكر
 حيث لم يرد تمامه اليان غرضه شيئا ووجه اذ حرمه حرام ولو لم يحائل ولو لا قصد فساد كبر
 استثنائا من الحل فقط دون المس كما اشار الى ذلك الشارح بالتقرير أو يقال اذا حل له مع
 المتاع وحده انتفت حرمة الحل وان بقيت حرمة المس (قوله ولو مع المتاع الخ) هذه الغاية
 ضمنية والمعدة الحل حيث لا ينفك كقولنا قد انتفت حرمة المتاع وحده أو أطلق فلا يحرم الا اذا قصد المصحف
 وحده أو قصد واحد الا بهينه والفرق بين ما هنا وبين قوله القرآني في صورة المعينة أن هنا جرم ما
 يصلح للاستمتاع بخلافه ثم فانه في لا يصلح لذلك (قوله خريطة وصندوق) أي أعد الله وان لم
 يكونا على حجمه وان لم يعد مثله ذلك له عادة كالأرض في ذكبة أعد الله فيحرم مسها وان
 كبرت أما اذا أعد الغيرة أو له وغيره كالخزائن فانه يحرم من ما حاذى المصحف منها فقط
 والصندوق بفتح أوله وضمه قال ابن حجر ومنه كرى وضع عليه اهـ وظاهر حرمة مس جميعه
 وان كبر لانه معد له وحده وقوله فيه ما مصنف قيد ثان فان لم يكن فيه ما لم يحرم من مسها فلا يحرم
 من طرف المصحف الا بشرطين أن يكون فيه وأن يكون معد له وحده ومن الصندوق بيت
 الرابعة المعروفة فيحرم مسه اذا كانت الأجزاء أو بعضها فيه وأما الخشب المأكل يمينه فلا
 يحرم مسه (قوله جلد) أي المتصل به وكذا المتصل عنه ان دامت نسبة له بان لم يجز جلد
 اغبر والاذ لا يحرم مسه وليس من انتطاعها بالوجه المصحف بجلد جديد وتلك الاول فيحرم
 مسه أما لو ضاعت أوراق المصحف أو حرق فلا يحرم من الجلد الذي كانت فيه ويجوز بيع
 الجلد المتصل لولا كافر لان قصدي به قطع نسبة عن المصحف والخط الذي يربط به ولا يفتنه
 كجلد ولو حل مع عدمه كآب في جلد واحد فيحكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل
 المأرب بالنسبة للعمل أما المس فيحرم من الجلد المسامت للمصحف دون ما عداه وانما حرم من
 جلد المصحف مع أنه حائل والمس من ورائه لا يؤثر كافي عدم تقص الوضوء بالمس من وراء حائل
 لان حرمة المس ههنا ظيم للمصحف لحرم من وراء حائل من الغلة فيه والنقص في الوضوء بالمس ما
 فيه من اثاره الشهوة فانه قد يخلط مع الحائل (قوله اولي) أي لان الجمع ليس بشرط (قوله
 به وحله) بالرفع على الحكاية (قوله كآبته) وكذا مسه وحله حال كونه مكتوبا في دنائير أو
 ثياب أو جدران ويجوز النوم في تلك الثياب وأما التنسيب فان كان أكثر من القرآن يقيناً حل
 حله والا فلا فيحرم عند الشك بخلاف نوب الحرير تعظيماً للقرآن ومن اتقن التنسيب على الهوامش
 والمعتبر في الكثرة حروف الرسم لا اللفظ ولو وضع يده على قرآن ونسب يده وكامل في التفصيل
 بين كون التنسيب الذي تحت يده أكثر أو لا (قوله وقاب ورقه بهود) أي لانه ليس حلالا ولا في
 معه ادخل جواز قلب الورقة بالعود اذا لم يلزم حل لها عليه بان يتصل عليه ما بهود فتنفصل
 عن صاحبها أو تكون قائمة فيخلفها به وليس المراد أنه يدخل العود بين الورق فيفصل
 بعنه من بعض لاذ ذلك حل وخرج بالعود ما لو لم يكن على يده وقاب بهود ورقه فانه
 يحرم (قوله الترانوا الاشجيل) خرج بالقرآن وكذا ما سواها من الآلة وان بقي الحكم اذا
 يسمى قرآنا (قوله وخطابة جمعة) أي أركانها فالوأي بالآلة كان مع الطهارة صححت الخطبة وان

أحدث بعد ذلك عند انبائه بالمستحب وكذا الوأقي ببعضها ثم أحدث وتطهر عن قرب بحيث لا يقوت الولاية المشروط رأى بالباقي فانه يصح وكما تحرم خطبة الجمعة مع الحدث الا كبر تحرم مع الاصغر أيضا لا بشرط الطهارة فيها فلا يحرم بالحدث الاصغر والذكر والقرائة الا في هذه المسئلة أعني خطبة الجمعة (قوله غيرها) كخطبة العيدين والكسوفين وقوله فلا تحرم أى بل تكون مكروهة أو خلاف الاولى (قوله بمنزلة الصلاة) أى في أنه يشترط له الطهر والستر والنية ان لم يكن في ضمن نسلك وليس من أعمال الحج شئ يشترط له نية الا هو وليس بمنزلة فيها يبطاها اذا يبطله نحو الاكل ولا في امتناعه حال الخطبة بل يجوز بخلاف الصلاة على ما يأتي ولا في اشتراط نوال الافعال اذا لا يشترط فيه ذلك وليس مثله في هذا صيدنا التلاوة والشكر على معقد م ر خلافا لابن حجر لانهم فعل واحد يمنع قطعه بخلاف الطواف اذا عرفت هذا فاذا اقتصر على المنطق في قوله صلى الله عليه وسلم الا أن الله قد أحل فيه المنطق أى الكلام انما هو للرد على من كان يتكلم بالكلام القبيح حال الطواف فنهى عن التكلم لا بغيره فلا يرد أن غير المنطق حلال أيضا (قوله وابت) يضم اللام مصدر لبث من باب سمع معناه المكث وهو مصدرا نادرا لان قياس مصدر فعل الا نزم بالكسر فعل بغير ياء العين أفاده في القاموس فساقله المحشى هنا من أنه بالضم اسم مصدر غير صحيح (قوله مسلم) أى بالغ غير نبي أما الصبي فيجوز لوليه تمكينه من المكث كالقرائة وأما النبي صلى الله عليه وسلم فيجوز مكثه بالمسجد جنباه وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم لان احتياجه للمجد بكثر انشر السنة بخوزله ذلك لكنه لم يقع منه ولا أن ذاته أعظم من ذات المسجد وانما أوى غيره في حرمة القرائة عليه حال الجنابة على المعتمد لان القرآن أعظم من ذاته باعتبار أنه دال على مدلول صفة تعالى وأشئ يشرف بشرف ما يتعلق به والظاهر أن بقية الانبياء كنبينا في جواز المكث في المسجد صلوات الله وسلامه عليه م أجمعين (قوله مسجد) أى ولوى هوائه أو جداره أو سرداب تحت أرضه والمراد بالمسجد ما تحققت مسجدية أرضه بالاستعانة ولو مشاعا فيحرم المكث على الجنب في أى جزء منه وتجب قسمته فور انفتح النجاسة فيه لا الاعتكاف على المعقد ومحل الاكتفاء بالاستعانة في المسجد ان لم يعلم أصله فان علم كالمسجد المحمدي بنى وكذا بقراءة مصر أو بحر لم يحرم المكث فيه والمراد بالترافقة ما كان بسفح الجبل اذ هو الذى رفته سيدنا همر فلا يدخل في ذلك مساجد القاهرة فان لم تتحقق المسجدية في موضع ولم تظن بالإشاعة لم يحكم بها وان وجدت قرينة المسجدية كان رأيا صورية مسجدية صلى فيه هذا ويكفى في اللبث قدر أقل الطمأنينة انما للمسجد بخلاف الاعتكاف فساقله الحائى من أنه لا بد من زيادة على الطمأنينة محله في الاعتكاف لا هنا فخره شيخنا الحنفى (قوله لا عبوره) أى لا يحرم ثم ان كان له غرض صحيح كقرب طريق فلا كراهة أيضا ولا خلاف الاولى والا فهو خلاف الاولى بخلاف الحائض اذا أمنت التلويث فان عبورها مكروه والعبور الدخول من باب وانظر وج من آخر بخلاف ما اذا لم يكن له لا باب واحد فيمنع الدخول أما التردد فانه حرام كالنكث ولور كبدابة وهو فيه لم يكن مكثا لان سيره من باب اليه بخلاف نحو سريحه انما عاقل ولودخل على عزم أنه متى وصل الباب الآخر رجع قبل مجاوزته لم يجز لأنه يشبه التردد وان خرج بعد ذلك من الباب

ونخرج بزبادى جمعة خطبة
غيره فلا تحرم (وطواف)
ولو نفلا للسير الطواف
بالبيت بمنزلة الصلاة الا أن
الله تعالى قد أحل فيه المنطق
فنطق فلا ينطق الا بغير
رواء الحاكم وصححه على
شرط مسلم (ولبت مسلم
بعبور لا عبوره)

(قوله ولو جامع زوجته الخ)
 أي لم يحرم من حيث المكث
 مع الجنابة لأن القرض انما
 ما ران وان حرم من حيث
 انتمالك سرمة الماء بعد كافي
 م ر وعش عليه (قوله أما
 لو مكثنا الخ) فيه أن الحرمة
 انما هي للاتهمالك لا للمكث
 مع الجنابة خلافا لما تقتضيه
 المقابلة لأن القرض أنه
 حاصل قبل وكونه مع العذر
 لا ينافي ذلك فالأولى للمعاشي
 جعل المستثنين على حد سواء
 كما ذكرناه ولكن تأمله (قوله
 مذهب الامام أحمد الخ) أي
 ولو أحدث بعد ذلك الوضوء
 شيئا

قال تعالى لا تقربوا الصلاة
 أي مواضعها وأنتم سكارى
 حتى تعلموا ما تقولون ولا
 جنبا الا عابري سبيل حتى
 تغتسلوا انم يجوز لبسه فيه
 الضرورة كأن قام فيه فاحتلم
 وتعدت زوجته لخوف من
 عس ونحوه لكن يلزمه
 التيمم وخروج بالمسجد الرباط
 ونحوه وهو ظاهر وبالمسلم
 الكافر فلا يمنع من ذلك
 لعدم اعتقاده حرمة
 وذكر في شرح الاصل
 فوائده (والاعمال السنوية

الاخر لانه نوى المعصية وليس بها اختلاف ما لو دخل بنية الإقامة ثم صرفه لايحرم المروء
 لانه نوى المعصية ولم يتلبس بها وان حرم عليه قصد تلك المعصية وهي الإقامة ولو دخل على عزم
 الخروج من الباب الاخر ثم عن له الرجوع قبل الخروج منه ورجع لم يحرم والسابع في نهر
 فيه كلما ر ومن دخله فنزل بئر ولم يكث حتى اغتسل لم يحرم كالا يحرم المكث بقدر الشرب من
 سقاية المسجد ولو جامع زوجته فيه وهما ما ران لم يحرم أحالوا مكثا فيه لعذر فانه يمنع بجماعهما
 حديثه (قوله أي مواضعها) الدليل على حذف المضاف قوله الا عابري سبيل اذا العبور لا يتأق
 في نفس الصلاة (قوله ولا جنبا) عطف على وأنتم سكارى أي ولا في حال كونكم جنبا (قوله
 لخوف) أي على نفسه أو ماله من عس وهو الخا كم الذي يطوف بالليل وبابه رد وقوله ونحوه
 أي كعدو (قوله لكن يلزمه التيمم) أي ان وجد غير تراب المسجد أماترابه وهو الداخل
 في وقفته كأن كان المسجد ترابا فيحرم التيمم به ويصح أما لو كان مبلطا وجلب الريح فيه ترابا
 فلا يحرم التيمم به وينبغي وجوب غسل ما يمكنه غسله من بدنه لان الميسور لا يسقط بالمعسور
 ومثل تراب المسجد لك غيره ولو شئت فيما وجدته فيه فالاشبه الحل ومذهب الامام أحمد جواز
 المكث في المسجد بالوضوء غير ضرورة فيجوز تركه (قوله الرباط) هو معبد الصوفية وقوله
 ونحوه أي كسلي العبد والمدارس والمساجد الموضوعة بغير حق كساجد القرافة والمباني بحريم
 البحر (قوله فلا يمنع) أشار الى أن الكافر يخرج بالمسلم باعتباره مودة معذوفة معيدين والتقدير
 وليست مسلم فيحرم عليه وينع خرج الكافر فلا يمنع عنه وان حرم عليه لانه مخاطب بقروع
 الشريعة المجمع عليها بين المذاهب خطاب عقاب وشرا عدم منه ولو غير جنب أن يأذن له
 مسلم بالبالغ وأن تكون له حاجة ومنها الجلوس القاني أو المتفق فيه أو عمارته فلا يمكن من
 الدخول الا بهذين الشرطين وان حرم عليه كما مر (قوله لعدم اعتقاده حرمة) أي بخلاف
 استعماله الطعام في رمضان فيمنع منه لانهم يمتنعون وجوب الصوم وان اخطوا في تعيين
 وقته ويكره تنزيها السؤال في المسجد وأما اعطاء السائل فيه فيندب كما نقله عنهم عن السيوطي
 ويجزى في كتب العلم الشرعي وآلاته ما في المصنف ما عدا تحريم المس والحل فيحرم نحو وضع
 العمامة أو دواة الكتابة أو حجر على محفظة العلم لانه يشعر بالاهانة وهذا عند الاطلاق وعدم
 الحاجة أما الحاجة حفظه من تطير الرشح مثلا فلا بأس وأما عند قصد الاهانة فيكفر والعبادة
 بالله تعالى (قوله وذكر في شرح الاصل فوائده الخ) قد ذكرنا هالكاهامع زيادة (قوله
 والاعمال السنوية الخ) الاعمال مبدء أو السنوية صفة وغسل جمعة الخ خبر لكن لا يصح
 في مثل ذلك ملاحظة الاخبار قبل العطف لاقضائه أن الخبر هو الاول فقط بل يلاحظ
 العطف أولا ليصح كون جملة ما ذكره خبرا كما قيل في قول الآبرونية وهي من الخ فالعنى هنا
 غسل جمعة وما عطف عليه ومن جملة ما عطف عليه قوله ونحوه فلا حاجة لجعل ال للجنس
 والمصرح به في المتن والشرح تحببة وعشرون غسلًا ووصف الاعمال وهو جمع فله بالسنوية
 وهو مفرد مع أن الافصح في جمع الفلة لما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقا المطابقة كناية عليه
 الاجهوري بقوله

وجمع كثر لما لا يقبل * الافصح الافراد فيه يافئ
 وغيره فالافصح المطابقة * نحو هيات واقرات لائقه

اتأوله على بعد جمعة أي وجمعة الاغسال ولا شك ان جماعة مفردة لفظا فصلا المطابقة
 وينوي بالاغسال المذكورة أسبابا بأن يقول نويت سنة غسل الجمعة أو غسل العيد الاغسال
 الافاقة من الجنون أو الاغما فيمنوي به رفع الجنابة أو غيرها من كل نية تصلح لرفع الحدث الاكبر
 وسواء فيما ذكر بالغ والصبى فلا يكتفى الصبي بنية الغسل من الافاقة على الماء والمراد بالانزال
 في قول الشافعي رضي الله تعالى عنه قل من جن الا وانزل استحقال عروضا ما يوجب الغسل
 ويتصور ذلك فيما الصبي بالايجاج منه أو فيه أو المراد خصوص الانزال وذلك حكمه لا يلزم
 اطرادها فيجب على الصبي نية رفع الجنابة نظرا للحكمة الاصلية المذكورة طردا للباب على
 وتيرة واحدة وانما اغتفر عدم الجزم بالنية في غسل الجنون والغنى عليه للضرورة كالأول
 في الخارج هل هو مقي أو دوى وانغسل فلو انحلى الحال بأن تبين أنه جنب لم يكتف ذلك الغسل
 على المعقود بل يجب اعادته كافي وضوء الاحتياط ولا تبطل الاغسال المذكورة بطريق جنابة
 وحدث ولا يسن قضاؤها لانها ان كانت للوقت فقد فاتت والسبب في ذلك (قوله غسل جمعة
 الخ) ويدخل وقته بطول القهر الصادق ويخرج باليأس من فعلها ويحصل بالقهر اغ من الصلاة
 لا قبله لاحتمال نسيان الامام ركعاته فيستدركه فيدركه الجمعة بأدراكه من ركعة منه أو يكره
 تركه ولو جاز عنه نحو المرض أو فقد الماء الذي يكتفى بجميع بدنه فان وجد شيئا منه يكتفى أعضاء
 وضوئه كلها أو ضايم نيم بدلا عن غسل الجمعة وحازفة الغسل وكذا في جميع الاغسال الآتية
 لان الغسل يراد للقربة وللنظافة فان فقد أحد هذه ما بقي الآخر وانما وضوءه حائثه لان
 أعضاءه أولى بالغسل ولانه سنة قبل الغسل والتميم قائم مقامه وان لم يجد منه ما يكتفى أعضاء
 وضوئه كلها بأن لم يجد منه شيئا أو وجد ما يكتفى بعضها فيتم في الصورة نيم نيم عن الحدث
 الا مغروا عن الغسل بعد غسل بعض أعضاء الوضوء في الصورة الثانية ويكتفى فيه ما نيم
 واحد عن الوضوء الواجب والغسل المندوب بذاته ما على معقد مر كالأول اجتماع عليه غسل
 واجب وغسل مندوب فانه يكفيه نيم عن ما بينهما ولو تعارض الغسل والتبكير قدم الغسل
 لانه مختلف في وجوبه وانه متى أثره للغير وازيد الا مقامه في هذا اليوم القاضل على بقية
 أيام أسبوعه ومن ثم انفردت به الجمعة عن سائر المكتوبات الخمس اذ لا يسن الغسل لها
 كما سبأ في خلاف التبكير فانه سنة في سائر الصلوات (قوله واستسقاء) أي وغسل استسقاء
 ويدخل وقته لا منقرد بارادة فعه له واغتر به باجماع من يغاب فعاهم لها (قوله وكسوف)
 المراد به ما يشعل الكسوف أي تغيب الشمس أو القمر ويدخل وقت غلبه بأول التغيب ويخرج
 بالانجلاء (قوله لحاضرهما) أي وان حرم عليه الحضور كما مر أنه بغير اذن حليلها وظاهره أنه قيد
 في الثلاثة وليس كذلك بل هو قيد في غسل الجمعة وأما الاستسقاء والكسوف فلا فرق بين أن
 يحضر أو لا بأن يصلي منفردا أو التعديل بقوله لاجتماع الناس ظاهر في الجمعة أيضا ما هما فيسن
 اهم الغسل وان فعلا فرادى (قوله أحدكم) فيه تغليب الذكور على الاناث بدليل خبر ابن
 حبان من أن الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل (قوله فليغتسل) المأمور بذلك هو المكلف
 وولي غيره (قوله وصبر فعه عن الوجوب الخ) ضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب أن
 ما شرع بسبب ماض كان واجبا كالغسل من الجنابة والحيض والنفاس والموت وما شرع له في

غسل جمعة واستسقاء
 وكسوف لحاضرهما أي
 لم يدخلوها لاجتماع
 الناس لها وفي المعصية خير
 اذا جاء أحدكم الجمعة أي
 أراد يجيئها فليغتسل
 وصبر فعه عن الوجوب خبر
 الترمذي وحسنه من توضأ
 يوم الجمعة فيها وانهت

في المستقبل كان مستحباً كغسل الطنج واستثنى من الأول الغسل من غسل الميت والجنون
والأغما والاسلام (قوله فالغسل أفضل) على الجواب الشرط المحذوف والتقدير فقد أتى بالامر
الأفضل لان الغسل الخ فاعلم الاتيان بأمر أفضل وانما لم يجعل ماذ كرجواب الشرط لان
كون الغسل أفضل أمر ثابت متقرر في نفسه فلا يتسبب عن اغتسال أي شخص المستفاد من
قوله ومن اغتسل وشرط الجواب تسببه عن الشرط ولانه لا بد في جملة الجواب من ضمير يعود
على الشرط (قوله أي قبل السنة أخذ) أشار إلى أن بهامته عاقب محذوف والمراد بالسنة الطريقة
أي الاحكام الشرعية ويقدر مضاف أي بما جوفته السنة وهو الاقتصار على الوضوء ونسبة
التجوز إلى السنة بمعنى الطريقة الشرعية مجازة على اذ الجوز حقيقة هو الله تعالى وقد ر
بعضهم قبل الرخصة أخذوا من ادعيها معناها اللغوي لا الاصطلاحي وهو الامر المنقلب اليه
المهل مع قيام السبب للحكم الاصل لان الغسل لم ينتقل منه للوضوء (قوله ونعمت الخصلة)
أشار إلى أن في نعم ضميراً مستتراً ودعى معلوم من المقام فاعل والتاع لعلامة التانيث فالخصلة
في كلامه بدل من الضمير لا فاعل اذ لا يجوز حذفه على غير مذهب الكسائي الا في مواضع
ليس هذانها والخصوص بالمحذوف أي ونعمت الخصلة الوضوء والخصلة بفتح الخاء
الفضيلة وتطابق على الرذيلة فهي مشتركة بينهما كما في القاموس (قوله والغسل معها) انما قدر
معها لانه لا يمنع الصلاة بغير غسل الجماعة بالنسبة للمحدث وايض المراد أن غسل الجماعة يتوقف
على الوضوء (قوله آكد) بالمأمله أأ كذبهم مزنيين أي ذات النانية انما قال في الخلاصة

هو هذا أبداً ثانيهم من كلمة البيت وانما كان آكد لانه قيل بوجوبه مع كثرة أحاديثه
الاصححة ثم بعده غسل غاسل الميت فما كثرت أحاديثه فما اختلفت في وجوبه فما صح حديثه فما
كان نفعه متدياً أو أكثر وكذا يقال في مسنونين دليلهما ضعف فيقدم منهما ما نفعه أكثر
وهذا الترتيب هو المقدم ومن فوات معرفته الا كد تقديمه فيما لو أوصى بماله لأولى الناس به
(قوله وهو من زياد في الخ) لان عبارة الاصل غسل جمعة لحاضريها والاستسقاء والكسوفين
والعدين اهـ وقد عات أنها أولى من عبارة المصنف لاقتضائها عدم سن الغسل في الاستسقاء
والكسوفين للمنفرد وليس كذلك ومن لم يدفعه فاعل وحضوره ما هو ليرد (قوله كباقي) أي
في قوله لكل أحد وقوله وكاهم أي من أراد الحضور ومن لم يرد، وضوءه يراهها للزمينة وقوله
وغسل الثلاثة الخ من غمام الفرق (قوله لقطع الرائحة) أي أصل طلبه لذلك فلا ينافي طالب
الطيب بدله عند العجز عن الماء (قوله وغسل عيده) شامل للفطر والاضحية ويدخل وقته بنصف
الليل كغسل الوقوف بمزدلفة ويخرج بالغروب لانه للزينة وهي في اليوم كله لا للسلامة والا
لانتهى بالزوال ولو وافق يوم العيد يوم جمعة فاعتزل للعيد قبل الفجر لم يشق غسل الجماعة
لما كده والاختلاف في وجوبه (قوله لاهم) أي من قوله لانه يراد للزينة فهو مغاير لقوله
سابقه لما ياتي وآنما جد اهم من جمعة في غريباً وتطابق على السابق واللاحق (قوله لاسلام كافر)
أي لو أتى أو مرتداً ووقته بعد الاسلام وما في خبره عامة بن أمثال من أنه اغتسل قبل الاسلام
اجيب عنه بأنه أسلم أولاً وخفية ثم اغتسل ثم أظهر اسلامه بدليل رواية أخرى ويقوت بالأعراض
أو طول الزمن لا بالجنابة على المعتمد ولو تبع صغيراً أحد أصوله ولو أتى في الاسلام أمره بالغسل

ومن اغتسل فالغسل أفضل
وقوله في أي قبل السنة أخذ
ونعمت الخصلة والغسل
معها أفضل وغسل الجماعة
آكد الاغتسال المستنونة
ونخرج بما في ربه من
زياد في الأخيرين من لم
يرد وضوءه فلا يسن له
الغسل بخلاف غسل العيد
لا يقتضيه حاضريها كباقي
لانه يراد للزينة وكاهم من
أهلها وغسل الثلاثة
المذكورة لقطع
الرائحة الكريهة عن
الجماعة فاختص بحاضريها
(و) غسل (عيد)
أحد لاسر آتها (و) الغسل
(الاسلام كافر)

ان كان غير مؤمرا أو غسله ان كان غير ميمزوكذا الوتبع رايه الكامل اذ له ولاية عليه كالأصل فان كان
 السابغ غير كامل نظر ان كان له ولي فالأمر منوط به تبعه وان لم يكن له ولي فهو منوط بالأمام
 أو نائبه فالمسكين (قوله خال عن حدث) قيد في السنية فقط فان كان عليه ذلك أتى بغسلين بان
 ينويهما في قول نوبت الغسل الواجب والمندوب فان لم ينو أحدهما قاتل في المنهج ومن
 اعتدل افترض ونقل حصلا أو لاحدهما حصل فقط (قوله أمر به قيس بن عاصم) انما لم يأمره
 بالغسل الواجب مع أنه كان بالغارمة أو لادنه وجنب ضروره لانه كان معلوما عندهم بخلاف
 الغسل للإسلام والشخص انما يؤمر بما يجبه له لا بما يعلمه اذ لا فائدة للمرء حينئذ بل يحتمل أن
 النبي صلى الله عليه وسلم علم منه الاتيان بالغسل الواجب بعد اسلامه وقبل الاتيان اليه فان
 ثبت هذا كان دليلا على عدم اندراجها في الواجب ويسن بها وسددروا ان يجلق رأسه وسائر
 شعره ونظير ألقى عنك شعرا الكفر ما عدا ما يحصل له بالزلة مثله كالجمبة والعارضين للرجل ثم
 ان كان قد أحدث في كفره حدثا كبيرا فعل ذلك بعد غسله من نحو الجنابة لينة فصل منه الشعر
 وهو طاهر والافعله قبله ليزيل ماء الغسل أثره (قوله لانه) أي الحال والشأن قد أسلم الخ وقوله
 ولم يؤمر بالغسل أي فلو كان واجبا لأمر به صلى الله عليه وسلم كل من أسلم (قوله تركه صبية)
 أي وهي الكفرة وقوله كالتوبة من سائر المعاصي أي فانه لا يجب لها غسل بل يسن والظاهر
 أنه بعدها لان التوبة من الذنب واجبة في الحال ويسن صلاة ركعتين للتوبة والظاهر أنهم ما
 بعدها أيضا لما مر كذا قوله شيخنا عطية (قوله ولو في الكفر) الواو للحال ولو صلة تكايدل عليه
 النفسفة الثانية وهي وهو في الكفر ولا يصح أن يكون ذلك غاية لان الكلام فيما اذا لم يقع
 الحدث الاكبر في الكفر فهو ذلك وقوعه في الكفرة فقط فلا فائدة في الغاية على أن الاتيان
 به ما يؤهم أن الشخص لو اجنب بعد ان أسلم وقبل أن يغتسل غسل الإسلام لا يسن له غسل بل
 يفوت بما ذكر وليس كذلك فكان الاولى اسقاطها الا أن يقال انما أتى به الدفع ما يؤهم من
 سقوط الغسل عنه حينئذ كالصلاة وان لم يزل على الاتيان به لما سمعت (قوله فيجب عليه الغسل)
 أي للجنابة ويسن الغسل للإسلام فينويها كما مروا ان كان ظاهرا بعبادته عدم سن ذلك وانما
 لم يسقط عنه غسل الجنابة كالصلاة أقله المشقة فيه بعدم تعدده بخلافه فان شأنا ذلك حتى
 لو أسلم وعليه نحو صلاة واحدة لم يؤمر بقضائها فتقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
 ما قد سافحوا على ما يشق قضاءه ولان اجباب الغسل عليه ليس مؤاخذا له بما وجب في
 كفره بل بما هو حاصل في الإسلام وهو كونه جنبا (قوله وان اغتسل في الكفر) أي لعدم
 الاعتماد بنية حينئذ (قوله أعم) أي أشموله الحيض والتفاس ونحو الولادة بخلاف كلام
 الأصل الا أن يقال ان كلامه مثال لا قيد أو يرى فيه على الغالب كافي قوله تعالى وان كنتم
 جنبا على أن غير الجنابة مفهوم بالاولى فالعوم مرادله وكون وجه العموم ما ذكره أولى مما
 قاله قل (قوله من غسل ميت) أي من أجل غسله وان حرم كشهيد وامرأة أجنبية رجلا
 الميت كالميت سواء كان الغاسل طاهرا أم لا كما نضر وجنب لان القصد منه شدة البدن من
 صفة جسد أخا لا من الروح ومثل غسله تيممه لله لا المذكورة والظاهر أن مثل ذلك أيضا مالو
 وضاه فقط بان كان الغسل غير لما ذكر ويفوت وقته بالأعراض أو بطول الزمن والحكمة

(قوله والظاهر أنهم ما بعدها)
 عبارة في باب صلاة النفل
 على قول التين ومنه صلاة
 التوبة أي قبلها كما هو ظاهر
 الحديث حيث قال ثم
 يستغفر الله إذا استغفاره
 التوبة على الرابع وأيضا
 فالصلاة وسيلة لقبول
 التوبة فتقدم عليها الخ
 ما ذكره راجعه

(خال عن حدث اكبر)
 لانه صلى الله عليه وسلم أمر
 به قيس بن عاصم لما أسلم
 رواه الترمذي وحسنه وابن
 حبان وصححه وحملوه على
 النفس لانه قد أسلم خالق
 كنيرو لم يؤمروا بالغسل
 ولان الإسلام تركه معصية
 فلم يجب معه غسل كالتوبة
 من سائر المعاصي اما اذا لم
 يتخل عن ذلك كأن اجنب
 ولو في الكفر فيجب عليه
 الغسل وان اغتسل في الكفر
 وقوله خال الخ أعم من قوله
 لم يجب في الكفر (و) الغسل
 (من غسل ميت)

فيه ما مر من أنه مس جسد الخالي عن الروح وقيل الخبايا الميت عند من قال به أو قيل هو
تعبدي (قوله ولو مسها) الأولى ولو كان لا محال أنه محل توهم أنه لا يسكن الغسل منه لأنه كاللحم ولم
يجب عليه غسله بخلاف المسلم لو زود الأمر بالغسل منه وقيل يقال إن ما فعله أولى لدفع توهم أن
المسلم لم يركه لا يحصل للبدن منه وهن فلهذا كرهوا هذا هو الموافق للعلّة المتقدمة وهي
حصول الوهن للبدن (قوله فليغتسل) تمامه ومن حله أي أراد حله فليتوضأ أي يكون على
طهارة (قوله على شرط البخاري) المراد بشرطه الرجال الثقات العبدون وأما من سببه
باللق والماصرة فهو في خصوص الحديث المذموم كرويناعن فلان عن فلان (قوله مبيتكم)
أي وقيس ببيعة مبيت غيرنا وبالمغسل الوضوء في عدم الوجوب (قوله ومن حجة) الأولى
ومن نحو حجة أيشمل القصد والحكمة في سن الغسل أن ذلك يضعف البدن والغسل يشده
ويؤخذ منه عدم الاغتسال من ذلك في الحمام لأنه يضعف البدن ولأن الغسل من دخوله
مستوفى فيلزم اغتساله منه أيضا وفيه مشقة (قوله ودخول حمام) أي يغتسل عند إرادة
الخروج منه دفعا لما حصل له من العرق فيغير بدنه ويضعف فيه من أن يغتسل بعمامة تبديل
لأنه يشد البدن فيقوى على ملاقات الهواء البارد بعد الخروج وبسبب أن لا يشرب عقب
خروجه وأن يصب على قدسه ما باردا لأنه يدفع الصداع وينفع البدن فلهذا ما رواه (قوله كما
تغتسل من خمس) أي من أجزائها والعدد لا يفهم له فلا ينافي الغسل غيرها ومن حجة تبديل
من خمس بإعادة العامل وأعاد حرف الجر في الخبايا دون غيرها للإشارة إلى تغيير الحكم
بالإيجاب والندب ولا يضر عطف المندوب بعده لأنه غير هذا الحديث ميزت القرض من غيره
ومحل الشاهد من الحديث اثنان والثلاثة زائدة ففهم المدعى زيادة وأغما أمرهم بالغسل
من الحمام وإن لم يكن موجودا عندهم لأنه كان بأرض الهم وكانوا يذهبون إليه أو هو من
باب الأخبار بالغيب أنهم يفتخون بلاد فيها الحمام فيمدخلونه (قوله الأباط) يسكنون الباء
ويجعه آباط يحمل وأحبال ومثل نف الأباط قص الشارب وحلق العانة وحلق الرأس (قوله
ويوم الجمعة) أي ومن أجل يوم الجمعة (قوله أي حلق العانة) أي بالحديد والحلق ليس بقيد
بل المراد إذا شعرت بها بأي وجه كان ولو بنورة أو نف أو أحراف والأفضل للذكر الحلق وغيره
النفق أضعف شهوة الذكر والنفق يضعفها وهي اسم للشعر الذي فوق الذكرو وحول قبل
الأنثى والغالب نياتهم قبل خمس عشرة سنة وإذا طال شعرها عشت فيه الشيطان وأضعف
الشهوة وقيل لذة الجماع (قوله بعد الإفاقة) ظرف للغسل ومثل الأغماء الجنون فيدخل
وقت غصاهما بالإفاقة ولا يكتفي حال الجنون والأغماء عدم التمييز بقوت الأعراض وبهروض
ما يوجب الغسل ولا فرق في الأغماء بين متعد وغيره ولا بين اغتساء الانبياء وغيرهم على المعتمد
بدليل أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل في مرض موته فيفتيق فيغتسل (قوله الاتباع)
أي لما ذكر من أنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل عليه الخ (قوله وفي معنى الأغماء الجنون) أي
بالأولى ولو منقطعها بخلاف السكر لأنه خفيف كأنوم وتقدم أنه ينوي في الغسل منه ما دفع
الجنابة أقول الشافعي رضي الله تعالى عنه قل من جن الأول أنزل ولذا قيل بوجوب الغسل
منها والمعتمد المقتضى به عدم وجوبه وأغما لم يلحق بالنوم في كون مظنة الحدث لأنه لا أمارته عليه
وهناخر وج المأني يشاهد فإن لم يزل يمد مظنة (قوله للصبي) أي بالمعنى الشامل للصبي شحا

ولو مس الخبير من غسل ميتا
فليغتسل رواه الترمذي
وحسنه وابن خبان وصححه
ومر به عن الوجوب بخبر
الحاكم وصححه على شرط
البخاري ليس عليكم في غسل
ميتكم غسل إذا غسلتموه
(و) من حجة ودخول
حمام (قوله الباقى عن عبد الله
ابن عمر وروى العاصم كما
تغتسل من خمس من الحمامة
والحمام ونفق الأباط ومن
الجنابة ويوم الجمعة
(واستعداد) أي حلق
العانة (واغما) بعد
الإفاقة للاتباع رواه
الشيخان وفي معنى الأغماء
الجنون وبين الغسل للصبي

اذ بلغ بالن (ولا حرام)
 يجمع أو عمرة أو بهما أو مطلقا
 للاتباع ر واء الترمذي
 وحسنه (ودخول حرم) ولو
 بلا حرام قياسا على دخول
 مكة (و) دخول (مكة) ولو
 بلا حرام لانه صلى الله عليه
 وسلم فعله في عام حجة الوداع
 بنى طوى وهو محرم كما
 في الصحيحين وفي عام الفتح
 وهو حلال كما في الام نعم من
 اغتسل لاحرامه من موضع
 قريب منه كالتمتع لم يغتسل
 لدخوله لان المراد من
 هذا الغسل التطافة وهي
 حاصلة بالغسل السابق
 (ووقوف بعرفة) بعد
 الزوال (و) وقوف (بعرفة)
 بالمشعر الحرام غداة النحر
 (ولبيتهم) ان لم يغتسل
 لعرفة اي للوقوف بها
 لاجتماع الناس للثلاثة
 كالجمعة فان اغتسل للوقوف
 بعرفة كفى عن الغسل
 للبيت بعرفة (وثلاثة
 أيام من مق) وهي أيام
 التشريق أي لرمي الجمار
 في كل يوم من الماسر ولا ينس
 لرمي جمرة العقبة لقربه
 من غسل الوقوف بعرفة
 ولهذا لا ينس كل
 جمرة وينس في الغسل
 للاحرام وللبيعة بعد
 الطاهر والمأنس والنساء

قالوا ان ذلك من أسرار اللغة (قوله بالن) وهو استكمال خمس عشرة سنة وكالس الاحتلام
 فيطلب منه حينئذ غسلان واجب ومنسوب فيتعرض في النية لهما (قوله ولا حرام) أي
 لأرادته (قوله ودخول حرم) أي حرم مكة وكذا حرم المدينة على الممتد كما هو ظاهر الطلاقة
 ومن المعلوم أن الحرم أوسع من مكة فصح قوله قياسا على دخول مكة (قوله ودخول مكة)
 وكذا دخول الكعبة (قوله في عام حجة الوداع) كانت في السنة العاشرة من الهجرة ولم يجمع
 صلى الله عليه وسلم بعد ان فرض الحج في السنة السادسة الا هي وفيها نزل قوله تعالى اليوم
 أكملت لكم دينكم الآية (قوله بنى طوى) يضم الطاء اسم البئر مطوية أي مبنية بالحجارة
 في ذلك الوادي فسمى بذلك لاشتماله عليها (قوله لاسرامه) أي أو غيره بجمعة وكشوف كما
 يقتضيه التعليل بقوله لان المراد الخ وقوله من ذلك التعليل أنه لو تغير بدنه بعد غسله من
 التمتع يستحب له الغسل وهو الظاهر (قوله كالتمتع) ينسب وبين مكة فربخ (قوله بعد
 الزوال) ظرف للوقوف لان وقته من الزوال الى فجر يوم النحر وأما الغسل فيدخل وقته بالنحر
 كالجمعة ومن جعله ظرفا للغسل يحمل كلامه على أنه بيان لوقته الا فضل (قوله بالمشعر الحرام)
 بدل عما قبله وهو جليل بالشر المزدلفة يقال له قرح وغداة بالنصب ظرف للوقوف لا الغسل لان
 وقته يدخل بنصف ليلة النحر كالمبيت فالوقوف بالمشعر الحرام الذي ينس الغسل قبله يكون
 غداة النحر بعد الوقوف بعرفة والمبيت بعرفة ليلة النحر (قوله ولبيتهم) بالخ ويدخل وقته
 بالغروب وكان الاولى تقديم ذلك لانه قبل الوقوف بالمشعر الحرام لانهم يقفون بعرفة ثم
 ينقرون منها ويبيتون بعرفة ثم يقفون بعد النحر بالمشعر الحرام كما مر (قوله ان لم يغتسل)
 أي بهذا التقيد لدفع ما قيل ان استحباب الغسل للمبيت بعرفة وجهه ضعيف والصحيح عدم
 استحبابه لقربه من غسل عرفة وحاصل الدفع أن محل عدم استحبابه اذا اغتسل لعرفة ولذا
 ضعفوا كلام أبي شجاع حيث أطلق نسبة الغسل لذلك (قوله وثلاثة أيام) أي والغسل لرمي
 في ثلاثة أيام فيرمي كل يوم احدى وعشرين - صا إلى الجمرات الثلاث كل جمعة سبع حصيات
 ويغتسل كل يوم لرمي الاحدى والعشرين غسلا واحدا بخلاف الاثلاث لثلاثة ان لم يتجمل في
 يومين والا فغسلان ويدخل وقت غسل كل يوم بالنحر كالجمعة والافضل كونه بعد الزوال (قوله
 لاسرامه) أي وهو واجتماع الناس (قوله لرمي جمرة العقبة) هي احدى الجمرات الثلاث يرمي
 لها يوم النحر فقط (قوله لقربه) قضية أنه لو ترك ذلك لسن هذا هو برى (قوله ولهذا) أي
 للقرب لا ينس لكل جمرة أي بل ينس كل يوم كما مر (قوله ويستوي في الغسل الخ) ليس
 مكررا مع قول المتن فيما سبق لكن يصح غسل نحو حائض نحو حائض للاحرام الخ لان ذلك في العصة
 وهذا في الاستحباب وهو غير لازم للصحة (قوله وتغير بدن) أي من نحو حمامة أو فسد أو
 خروج من حمام (قوله وغيرها) بالرفع عطف على غسل جمعة الخ (قوله كل يجمع)
 أي من يجمع الخ لانه وان حرم أو كرهه غير مكسور ونحو الشابة للجمعة فانه مكروه عند أمن
 الفتنة من الرية وحرام عند عدمه أو عدم اذن الزوج فيطلب منها الغسل لان المنع لخارج
 فروعى مصلحة الحاضر ين دفع الرائجة البكرية عنهم - كما تنسبة على الوضوء بمصوب أو
 نحوه أما يجمع المصيبة لذاتها فلا ينس له غسل اعدم احترامه ولا ينس أيضا للاجتماع للساعات

(وتغير بدن) إزالة لارائجة البكرية (وغیرها) من زيادتي كالغسل للضرورة لكل يجمع من الناس ولا غة بكاف

أو أجمع عليها أو قال بها امام بالنسبة لقلده وقبل هو الردي أي لا تقصدوه ولا اتفاق منه واستم
 باتخذه أي الخبيث لأن قمعضوا أي تنسأهوا فيه أي في أخذه من الغير إذا كان لكم عليه
 دين مثلاً فانكم تأخذونه مع كراهة أنفسكم له فنهاتهم عن كثرة الجلب وسدوا اتفاق الردي لما ذكر
 (قوله مسح الوجه الخ) يؤخذ من التغير بف أربعة أركان وكان الأولى أن يزيد على وجه
 مخصوص ليدخل الترتيب والنقل والقصد أي قصد التراب للنقل منه بفعله الأركان سبعة
 كما سيأتي ولو قال اتصال تراب الخ كافي المنهج لكان أولى لأن المدا على اتصاله وان كان
 بالمسح الذي هو امرار اليد على العضو أم لا كان كان بخرقة أو نحوها واعلم أن التيمم يكون
 بدلائن وضوء أو غسل أو غسل عضو بعد غرضه أو غسل بعضه (قوله وان كنتم مرضى) هو
 وما عطف عليه فعل الشرط وقوله فقيموا جوابه وقوله فلم تجدوا ماء يرجع المسألة قوله كنتم
 مرضى أما هو فية سدره وختم من استعمل الماء بمحذور تيمم ومرضى جمع مريض قال
 في التلاصة فعلى لوصف كقتيل وزمن الخ والصعيدا تراب الساعى والمراد بالطاهر الطهور
 (قوله جعلت لنا) أي معاشر الأمة المحمدية فوسعها في مسلاتها بأي بقعة من بقاع الأرض
 نشر بها لها الأنحوم مقبرة وحمام ومحل نجس فتذكره تنزيهاً عالم تيقن نجاستها فقصوم لمديث
 الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة وقيس بمافي غير بخلاف من قبلنا من الأمم فانهم كانوا
 لا يجوز لهم الصلاة إلا في البيع والكنائس قال بعضهم واهل هذا في الحضر أما في السفر
 فيكونوا يؤمنون في أي بقعة والأني بعد أن يتركوا الصلاة إلى أن يرجعوا لما ذكره وقوله مسجد
 أي محل يصود أي صلاة (قوله وترتبا) لغة في التراب وفي رواية وترتبا طهورا يفتح الطاء
 ما ي تطهر به وبالنظم الفعل إلى آخر الخلاف السابق وأما الام السابقة فالتراب عندهم طاهر
 غير طهور قال شيخنا عطية والظركيف كانوا يؤمنون عند فقد الماء هل يتروكون الصلاة
 أو يصلون كشفاً للطه ودين (قوله من الاخبار الآتية) ذكر فيها سيأتي خبر التيمم ضربان
 والاتباع والمراد بالاتباع اتباع النبي صلى الله عليه وسلم في فعله أي الاخبار الدالة على أنه فعل
 كذا وهي متعددة فتصح الجمع في كلامه (قوله يختص التيمم بتراب) الباء داخلة على المقصور
 عليه على خلاف المشهور وكقول المنهاج يختص القسم بزوات والمشهد ورد دخولها على المقصور
 كقوله تعالى يختص برحمتك من يشاء وكقولنا يختص التراب بالتيمم إذا جعلت الباء
 داخلة على المقصور ففتح الشوبرى له مبنى على أنه داخلة فيه على المقصور عليه قال الشيخ
 على الاجهوري

والباء بعد الاختصاص يكثر • دخولها على الذي قد قصر

وعكسه مستعمل وجيد • ذكره الخبر الهامام السيد

ولا يصح أن تكون داخلة هنا على المقصور لأن التراب ليس قاصراً على التيمم اذ يكون
 في غلات نحو الكلب نعم ان جعل مختصاً بالتيمم على طريق كونه مطهراً استتقلاً لا صلاً
 في غلات نحو الكلب شرط لا مطهر والمراد بالتراب ما يصدق عليه اسم ما يلى لون كان خلقة
 ومن أي محل أخذ كغوب أو حصير أو جدار أو حنطة أو شعير إذا كان في كل منها غبار ولو من
 بدن مقلظ اذ لم يعلم تيمم ما أخذ فيه دخل فيه المهرق عنه ولو اسود ما لم يصير ماداً وما يؤكل

وشرعاً مسح الوجه واليدين
 بتراب طه ورفقة والاصل
 فيه قبل الاجماع آية وان
 كنتم مرضى أو على سفر
 وخبر مسلم جعلت لنا
 الأرض كلها مسجد
 وترتبا طهوراً وغيره من
 الاخبار الآتية (بختص)
 التيمم بتراب

(قوله وانظر كيف كانوا
 الخ) في الزطاني على
 المواهب انهم كانوا يتركون
 الصلاة حتى يجذوا الماء
 شيخنا

سما كالمدر وهو الطين المسحق بطين مصر المسمى بالطفل اذا دق ذلك وصار له غبار
والا فلا يكنى وما أخرجته الارض من المدر وان اختلط بالاعاء او بالطحاء وهو مسيل
الماء والسج الذي لا ينبت ما لم يمتد له ملح لان اسم التراب يقع على جميع ذلك كما يقع اسم الماء
على المسذب والمسالخ والصافي وسائر الانواع لا الخارج من خشب اذ لا يسمى ترابا كيجون
بما نفع جف وان تغير احد اوصافه وهو اسم جنس وقيل جمع واحد ترابية وينبغي على ذلك ما لو
قال لزوجته أنت طالق عدد التراب فعلى الاول يقع عليه طلقه وعلى الثاني ثلاث (قوله له غبار)
قيد في كل من التراب والرمل فلو صح الرمل حتى صار له غبار لا يصدق بالعضو وكان
في خلاف ذلك صح التيميم به بخلاف جرمه فوق (قوله فلا يصح) تفريع على محذوف تقديره
اذا علمت اختصاص التيميم بذلك فلا يصح الخ (قوله يخص) هو الجبس والنورة الجير (قوله
لما مر) أى من الآية ومفهوم حديث وترتها طهورا واعترض هذا بان التربة لغة في التراب
وهو لقب لان القلب عند الاصوليين هو الاسم الجامد ومفهومه ليس بحجة وأجيب بان محل
ذلك اذا لم تقم قرينة على كونه حجة واقترينة هذا ذكر التراب في مقام الامتنان أو العدول
عن التعميم الى التخصيص وذلك أن مقتضى التعميم في قوله جعلت لنا الارض كلها صجدا
أن يقول وطهورا فالعدول الى تخصيص التراب بالذكور من بين أجزاء الارض قرينة
على أن غيره لا يكنى والالم يكنى لذكره فائدة (قوله بالتراب الطاهر) أى الطهور (قوله
وهو) أى التراب يفهم اعتبار الغبار لان من شأنه أن يكون له ذلك (قوله قال الشافعي)
أى وقوله حجة في اللغة ويؤيد قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه اذ الايمان
بن المفيدة للتبعض يقتضى أن يمسح بشئ يحصل على الوجه واليدين بعضه وهو الغبار
وقوله غالباً أى ومن غير الغالب وقوعه على التراب الذى لا غبار له وغير الشافعي من الامة فسر
الصعيد بوجه الارض أى ما معدوظهر من ماء وجعل من فى الآية لا يشهد الغاية فلا يشترط
الغبار وضعه الزمخشري بأن أحد من العرب لا يفهم من قول القائل مسح برأسه من
الدهن ومن الماسون التراب الامعنى التبعض والاذعان للفق أحق من المراء (قوله باصق)
بفتح الصاد مضارع اصق بكسرها ومصدره لأصق والضمير فيه وفى قوله لكنه يرجع الى الرمل
فلا يكنى التيميم بالتراب الا بالقيدين المذكورين (قوله ويجمع) بالبناء للمفعول أو الفاعل
أى يجمع الشخص ومحل الجمع ان لم يكن به نجاسة والا قدم ازالها وجوباً واقتصر على التيميم
ان لم يضر من الماشئ بعد ازالته أو التراب الذى لا يكفيه كالماء كذلك ولا بدنى التيميم من نية
جديدة غير نية الوضوء والغسل لانه طهر مستعمل هذا ان لم يأت فيه انية صالحة للتيميم كان نوى
عند غسل وجهه مثلاً رفع الحدث وكذا ان اقية صالحة كنية استباحة الصلاة
ولم يضرها الى التيميم فان استحضرها الى مسح بر من الوجه فى التيميم كفى ولا يجب اعادتها
عند لان استحضارها كنية مستأنفة (قوله يكفه) بسكون الهاء وتحريكها مع اختلاس
أو شباع وهو مجزوم بحذف الياء والهاه لا سكنت (قوله من وضوء الخ) بيان للطاهر (قوله
لا يجب استعماله الخ) خبر عن ما محل عدم الوجوب والاقتصر على التيميم ان لم يجد ماء يغسل به
وجهه ويديه والادب استعمال ذلك فى الرأس (قوله ويمسح الخ) دفع به ما تبوهم من أنه

(قوله كيجون الخ) راجع
لقوله وان اختلط بالاعاء
فهو نظير كافى المدابغى
وقرره شيخنا الدمهوجى
خلاف الظاهر عبارة الجنى
فتدبر (قوله بالتراب)
التراب بالرمل (قوله والها
للسكت) فيه انها مفعول

ولو برمل له غبار) فلا يصح
بغيره يخص ويكل ونورة
لما مر والصعيد فى الآية
مقسم بالتراب الطاهر
وهو يفهم اعتبار الغبار
قال الشافعي الصعيد
لا يقع الاعلى تراب له
غبار أى غالباً فكنى التيميم
برمل له غبار اذا لم ياصق
بالعضو بخلاف ما لا غبار له
أوله غبار لكنه يصدق
بالعضو (ويجمع منه) أى
بين التيميم (وبين طهره)
بالماء (اذا لم يكنه ماؤه)
اطهره من وضوء أو غسل
والمراد الماء الصالح للغسل
فما يصلح للمسح فقط كتلج
أو بر ولا يقدر على اذنته
لا يجب استعماله الى الرأس
على المذهب كما أوضحته
فى شرح الاصل وبقدر
فيما ذكرنا خبر التيميم عن
استعمال الماء

يجوز تقديم التيمم على الطهر اصدق الجمع من - ما بذلك وانما اعتبرنا خيرا التيمم لانه لعدم الماء فلا يصح مع وجوده وقد يقال ان هذا التقييد غير ضروري لعله مما سبأني من أن صحة التيمم متوقفة على فقد الماء حسا أو شرعا وذلك شامل لما لا يكفي محل الطهارة من الماء فلا اعتراض على عموم قوله ويجمع الخ (قوله أو كان) عطف على لم يكنه أي أو كفاه وكان الخ أي وأخبره بالضرر طبيب عدل روايته وهو العاقل المميز وان لم يكن عدل شهادة أو كان عالما بالطب ولا يكفي تجربة نفسه فلا يعتبر الخوف بها (قوله أو عضو) أي المحترم فيخرج نحو يد تحت قطعها السرقة أو مخاربه بخلاف واجبة القطع لاقوال الاحمال العفو والعضو بكسر العين وضهها (قوله أو منة عنه) أي العضو ذاهبا أو نقصا كان يحصل باستعماله على أو خرس أو صمم أو شال (قوله بالنسبة لعضو العلة) أي أما بالنسبة لما قبله وما بعده فيجب الترتيب فالجنب نجح بين تقديم الغسل على التيمم وتأخير عنه وهو أفضل والمحدث يتيمم وقت غسل عليه ولا يفتل عن عضو من أعضاء الوضوء حتى يكمله لا غسله ولا الوضوءية الترتيب فان كانت العلة في الوجه تيمم عنه قبل غسل اليدين أو في اليدين قبل مسح الرأس وهكذا بقية الأعضاء وينص في كل عضو بين تقديم تيمم على غسل صحته والعكس وتأخير الغسل أفضل كما مر واليدان كعضو واحد ويسن جعلهما كعضوين حتى يتيمم عنهما تيممين وكذا الرجلان ويتعدد التيمم بتعدد الاعمال فان جرح وجهه ويدها ولم تدمهما الجراحة وجب تيممان وله ما الاتهما اذا غسل جميع الوجه أولا ولا يكتفيه تيمم واحد وان جرح بعض كل من أعضاء الوضوء ولم تدم الجراحة الرأس فثلاث تيممات فان غمها فاربعة وان غمت الوجه واليدين كفاه تيمم واحد عنهما لسهولة الترتيب بينهما حينئذ وكذا لو غمت الرأس والرجلين فان غمت كل الأعضاء كفاه تيمم واحد لما ذكر ولو كان على كل عضو منها ساتر عموه وقد كن من رفعه عن وجهه ويديه وجب عليه رفعه لاجل تيممه والالم يجب التيمم ويصلي كفا قد الطهورين ثم يقضى لكنه يسن خروجان خلاف من أو وجهه (قوله أعم من تعبيره بالوضوء الخ) ان في ذلك مرتبة (قوله وله أسباب الخ) أراد بالأسباب ما يشعل الاحوال لخصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم بدليل أنه ذكر منها تنجس البدن والعصيان بالسفر والتيمم قبل الوقت مع أنها الاحوال للتيمم أي أنه تارة يكون قبل الوقت وتارة يكون بعده وتارة مع العصيان وتارة مع الطاعة وتارة تصاحبه النجاسة وتارة يعبر عنها انقلاب الأسباب على الاحوال وتعبير بعضهم بالنجاسات مراد به التغليب لانه من أنواع الجواز ان توقفوا في علاقته فقبل هي الجواز وقيل غير ذلك (قوله أحد وعشرون) وعدا في المنهاج ثلاثة وفي الروضة سبعة ونظمها بعضهم في قوله

يا سائل أسباب حل تيمم • هي سبعة بسماعها تراخ

فقد وخوف حاجة اضلاله • مرض يشق جيرة وجراح

(قوله هي في الحقيقة الخ) أي باعتبار المجموع والافلاحوال التي هي من جهة ما ذكره ليست أسبابا للجزم كالإيجاز (قوله تعاد في الصلاة الخ) اعادتها اما لعدم صحة التيمم كما اذا وقع قبل الوقت أو مع العصيان أو تنجس البدن واما لعدم اغنائها عن القضاء وان كانت صحيحة كافي غير ذلك على ما يأتي (قوله فقد الماء الخ) سواء كان فقداه حسيما بان لا يجد له أصلا

(أو) اذا كان به وضوء علة يخاف معها من استعمال الماء) على نفسه أو عضوه أو منة عنه ولا يعتبر في هذا تأخير التيمم في الغسل ولا في الوضوء بالنسبة له وهو العلة وتعبير بالطهر وبالعلة أعم من تعبيره بالوضوء وبالجرح (وله) أي التيمم (أسباب) أحد وعشرون هي في الحقيقة أسباب للجزم من استعمال الماء والجزم عن ذلك هو سبب التيمم (تسعة منها تعاد فيها الصلاة فقد الماء)

(قوله خروجا من خلاف من أو وجهه) ولو على الساتر وانظر هل هذا القائل يجوز له التفتل بهذا التيمم زيادة على الغرض حوزة (قوله أو مع العصيان) أي في الفقد الشرعي

أو شرعيا كان وجدانية على الطريق مسجلة للشرب (قوله يغلب فيه وجوده) أي بان
تكون العادة وجوده فيه في ذلك اليوم من أيام السنة وإن لم يوجد في بقية أيامها فلو عهد
في غالب السنين أن المطر يأتي في ذلك المكان في هذا اليوم مثلا فاتفق أنه في هذا العام لم ينزل
في ذلك اليوم طريقا لذلك المكان أن يغلب فيه الوجود فاقول عليه ذلك اليوم لا غالب
السنة حتى يكون المراد بغلبة وجوده أن يوجد في أكثرها خلافا لقل والعبرة في سقوط
الصلاة بالتيمم وعدمه بمجرها دون محل التيمم على الأوجه حتى لو تيمم بمحل يغلب فيه الوجود
وصلى بآخر يغلب فيه الفقد فلا قضاء ولو انعكس الحال انعكس الحكم والعبرة في محلها بمحل
تحررها دون محلها لأن الحرام بمحل يغلب فيه الفقد وتحلل منها بآخر يغلب فيه الوجود
فلا قضاء بخلاف العكس بارأ حرم بمحل يغلب فيه الوجود وتحلل بآخر يغلب فيه الفقد
فانه يجب القضاء ولو تيمم بمحل يغلب فيه الوجود وصلى ولم يطل تيممه ثم انتقل إلى آخر يغلب
فيه الفقد لزمه إعادتها به فيه ثانيا أو يلغى بذلك فيقال للتيمم يصلي به فريضان (قوله فيه ما)
أشار به إلى أن قوله في رحله متعلق بكل من التسيان والاضلال والمراد بـ"ان الماء واضلاله"
حقيقة أو حكمية مثل فيان الثمن أو اضلاله ونسيان آلة الاستقاء أو اضلالها فيجب القضاء
في ذلك وإن أمعن في الطلب والرحل في الأصل المنزل والمراد به هنا ما ينسب إليه من أثاره
ومتاعه وقيد المناوي التسيان بما إذا كان في هذا القرب فان نسبه فيجاز زاده على ذلك فلا إعادة
(قوله إلى تقصير) متعلق بنسبته أي ولان الوضوء بشرط الصلاة فلا يسيب التسيان ~~كـ~~
العورة ولا يعارض نسبه في التسيان إلى التقصير خير رفع عن أمي الخطأ والتسيان
وما استكرهوا عليه لانه قد خص منه غرامات المنكحات وصلاة المحدث ناسيا وغير ذلك فيخص
منه أيضا بـ"ان الماء في رحله قياسا" (قوله بخلاف ما لو أدرج الخ) أي أدرج فيه بعد طلبه منه
وهذا محترز لقوله ونسبه إلى تقصير وكأدراج الماء إدراج عنه أو آلة الاستقاء بعد الطلب كما مر
وقوله ولم يشعر الخ أي لم يدلم به وقوله أو أضل رحله أي الظلمة أو فحواها وقد أمعن في الطلب
وكأضلال رحله ما لو كان هناك بئر خفية لم يشعر بها بخلاف الظاهرة وما لو ضل عن القافلة
أو عن الماء أو غصب ماؤه أو أضل رحله في صحبة المتسع وما لو ورث ماء ولم يعلم به فقيم وصلى
فلا قضاء في ذلك كله وإن وجد ما ذكره عدم نسبه إلى تقصير (قوله ووضع الساتر الخ) من
إضافة المصدر لقوله ومن جبهة بفتح الجيم بـ"ان الساتر وحاصل مسائل الجبهة أن ما كان
بأعضاء التيمم وجبت الإعادة مطلقا وكذا إن كانت بغيرها ووضعت على حدث وأخذت من
الصحيح شيئا ولو بقدر الاستسقاء أو على طهر وأخذت منه زيادة على ذلك ففي هذه الصور الثلاث
يجب الإعادة فإن كانت بغير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح شيئا أصلا أو وضعت على طهر
أو حدث أو أخذت منه بقدر الاستسقاء فقط ووضعت على طهر فلا إعادة بخلافه الصور خمس
تستفاد من كلام المصنف فقوله على غير طهر رأى في غير أعضاء التيمم وأخذ من الصحيح شيئا
فإن لم يأخذ منه شيئا فلا إعادة وإن وضع على حدث وقوله وكونه في أعضاء التيمم أي فيجب
الإعادة مطلقا أخذ من الصحيح شيئا لم لا وقوله بخلاف وضعه على طهر رأى في غير أعضاء التيمم
ولم يأخذ إلا بقدر الاستسقاء فإن أخذ زيادة عليه وجبت الإعادة (قوله أو وضعت) بفتح اللام

(قوله أي بان تكون العادة
وجوده فيه في ذلك اليوم)
أصل المراد باليوم وقت
التحرر بالصلاة لا اليوم
بقائه حرره ولو شك في
كون الأصل يغلب فيه
الوجود أم لا فلا قضاء لان
الأصل براءة الذمة سم على
حجر (قوله يغلب فيه) أي
أوبسوى الأمران كما
هو ظاهر

بمحل يغلب فيه وجوده
سخر اكن أو سخر الغلبة
وجوده فيه (ونسبته)
أي الماء (أو اضلاله في
رحله) فيه الوجود الماء
منه ونسبه في عمله حتى
نسبه أو ضله إلى تقصير
بخلاف ما لو أدرج في رحله
ماء ولم يشعر به أو أضل
رحله الذي فيه الماء في
رحال (وضع الساتر) من
جبهة أو وضعت على طهر
من قوله ووضع الجبهة
(على غير طهر)

وعطفه على الجبيعة مغاير اذهى أعواد وأخشاب تسقى وتوضع على محمل السكر أو الخلع
 ليخبر وهو ما يلصق على العضو كاللزقة ومنه عصاية الفصد ونحوها وفيه ل الجبيعة ما كان على
 كسر والاصوق ما كان على جرح (قوله كافي الخلف) أى قياسا عليه وبوخذ منه أن المراد
 الطهر الكامل لا طهارة ما تحت الساترة فقط (قوله البدل) وهو التيمم والبدل منه هو الوضوء
 أو الغسل أو البدل التراب والبدل منه الماء لم يصل لحل العلة منه - مماثلي (قوله قبل الوقت)
 خرج به ما لو تيمم الصلاة في وقتها ولم يصلها به حتى دخل وقت أخرى فصلاها به فانه يصح لانه
 لم يتيمم لها قبل وقتها بل تيمم غيرها في وقته وصلاها هي به ولا فرق في ذلك بين المؤداة كما منى
 والثالثة كما اذا نذر كفاية مثلا فتيمم لها ولم يصلها حتى دخل وقت مؤداة فله صلاتها به وحده
 يلغزو ويقال لما صور فيصير فيها الصلاة يتيمم لم تنجح به مع أنه أيضا قبل دخول الوقت ولو أراد
 جمع التأخير فتيمم للطهر في وقتها جاز بخلاف ما لو تيمم للعصر فيه فانه لا يصح لعدم دخول وقتها
 أمالو أراد جمع التقديم فتيمم للثانية في وقت الاولى ولم يصلها حتى دخل وقتها الاولى فليس له
 أن يصلها به في الثانية فلا بد أن يفرغ منها قبل دخول وقت الثانية فان دخل وقتها قبل الفراغ
 منها باطل الجمع والتيمم ويفرق بينه وبين ما لو تيمم لقائقة قبل وقت الحاضرة فانها تباح به كما مر
 انه فيها الاستباح ما توى فاستباح غير يد لا وفي هذه لم يستج ما توى بالصلاة التي توى ولانه في
 القائقة تيمم لها بعد دخول وقتها الحقيقي (قوله لقوات الشرط) وهو ايقاع التيمم في الوقت
 وبوخذ منه أن في هذه من المسائل التي تعاد في الصلاة فاسألها الله صحة الصلاة به
 التيمم مع أنها باطلة حينئذ أى مع العلم بعدم الدخول أمام الجهر أو الظن فينبغي صحتها
 ووقوعها انقلا كما قالوا بطلان في حاله لو كان دخول الوقت باجتهاد فصرم بقرينة فيان أنه لم يدخل
 وهذا ان جعل قوله وان ظن الخ للغايب فيكون قوله في بعض الافراد فان جعلت الواو للعمال
 لم يصح التعليق بقوات الشرط أصلا لانه موجود حينئذ ان كان ظن الدخول بغير الاجتهاد
 أو أريد به الشك لم يوجد الشرط فيكون التعليق المذكور صحيحا مطردا ويدخل وقت الجنازة
 بشرأ الغسل الواجب ووقت القائقة بنذر كرها ووقت النقل المطلق بإرادة فعله في أى وقت
 الا وقت الكراهة اذا أراد الصلاة فيه وذو السبب كالسكر وبسببه ووقت الاستسقاء
 بغيره وتعالى من فعلها ان فعلها جماعة بإرادة فعلها ان فعلها واحدة (قوله وان خيف الخ)
 الاولى - حذف الواو لانه ان لم يخف كان تيممه باطلا فلاعادة لاطلان تيممه الآن فجعل للعمال
 وكذا يقال في قوله بعد وان يجوز عن ان الله وقوله فيه أى شدة البرد (قوله لندرة فقد الخ) أى
 ان ذلك عذر نادرا اذا وقع لا يدوم فيكرن مقتضا للاعادة وأشار بذلك الى ضابط وهو ان العذر
 اما عام أى يكثر وقوعه كالسفر والمرض أو نادرا أى يقل وقوعه والنادر اما أن يكون بحيث
 اذا وقع دام معنى انه لا يزول بسرعة كالا - قصاصة والسلس أو لا يدوم بل يزول بسرعة كشدة
 البرد فلا تجب الاعادة في الاولين دون الثالث وهذا الضابط يتفعل في أبواب كثيرة (قوله
 ما يضمن) بالبناء للمفعول سواء كان المضمن هو أو غيره (قوله وعصيان بسقر) خرج
 العصيان بالاقامة والعصيان في السفر كان زنى أو سرق فيه مع كونه مباحا لان الاقامة ليست
 سببا في الرخصة بل السبب فقد الماء فان قبل كذلك السقر ليس سببا في المقتضى فيه أجيب بانه

(قوله حتى دخل وقت الخ)
 أى أو طال الفصل بين
 أصلاتين فالأدنى بطلان
 التيمم على بطلان الجمع
 كافي م (قوله امام مع الجهل)
 يتعين حذف الجهل وتقيد
 الظن بالاجتهاد كما يشبه
 التنظير

بضلاف وضعه على طهر
 كافي الخلف بجامع وجوب
 المسح بالماء على كل منهما
 (وكونه) أى الساتر
 (باعتناء التيمم) وان وضعه
 على طهر راقص البدل
 والبدل جميعا (وكون
 التيمم) للصلاة (قبل الوقت)
 أى وقتها وان ظن دخوله
 لقوات الشرط (وشدة برد)
 وان خيف من الاستعمال
 فيه اتفقت نفس أو غيرها
 لندرة فقد ما يضمن به
 الماء (وعصيان بسقر)

كأياق لان عدم وجوب
الاعادة رخصة فلا تنطاط
بالمعصية (وقد تجس بدن غير
معقولة عنه) كدم كثير وان
يجز عن ازالته افقد الماء
أو ظوف ضرر لانه قادر
لايدوم بخلاف ما يعنى عنه
كدم قليل نعم ان كان على
محل التيم وجبت الاعادة
لعدم وصول التراب الى
المحل (واثنا عشر) منها
(لا تعاد في الصلاة فقد
الماء بمحل لا يغاب فيه
وجوده) ولو لم يحضر

(قوله بالاحاجة) أى الخفة
أى لم يمتنع بانه الخفة انصو
مؤنة ولا المذترى والمتب
للماء اعاش محتم بأن لم
يخفه أحد الا واحدا منه
لغير العطش كصو طهارته
به اذ لا يجوز للشخص ايتار
غيره عليه فيعاق
بالعاباذنية عليه سم على
يجز (قوله بعد تناقه) أى
وقبل خروج الوقت سواء
كان المثل تسقط فيه الصلاة
أولا وقوله أو بعد خروج
الوقت معطوف على هذا
المقدر والفرض انه بعد
التلف حتى يصح التيمم اه
فتدبر وقوله أو بالماء مطلقا
أى قبل خروج الوقت
أو بعده

لما كان من شأنه الفقد فيه جعل نفسه سببا فائرا اذا كان حرا ما لذاته فلا يلحق كونه سببا لاسقاط
القضاء الذى هو رخصة عن العاصى بالسفر ولا كذلك الإقامة اذ ليس من شأنه الفقد فان فقد
الماء فيها فالسبب الفقد لا هو والمرخص في المعصية بان في السفر غير ما به المعصية اذ هو نفس
السفر وهو ليس بمعصية ولا آتيا به فتباح فيه الرخصة لانها منوطه بالسفر وهو في نفسه مباح
ولهذا اجاز المص على الخلف المصوب بخلاف خلف الحرم لان الرخصة منوطه بالباس وهو
للمحرم معصية وفي المصوب ليس بمعصية لذاته أى كونه ابايل للاستيلاء على حق الغير ولهذا
لوترك البس لم تزل المعصية بخلاف الحرم (قوله كأياق) أى ونشوز (قوله لان عدم وجوب
الاعادة الخ) هذا التعليل يقتضى صحة تيممه ومصلاته ليكنم الا تسقط عنه فان ناب بعده وقبل
الصلاة سقطت به وهو كذلك فيما اذا استمكن انقضاء ما منع حتى فان كان لما منع شرعى كمرض
فلا بد من التوبة فلا يصح تيممه بقاءه لانه قادر على اوجده (قوله فلا تنطاط بالمعصية) أى
لا تعاق وتترتب على المعصية ترتيب السبب على السبب بان يكون سببا بمعصية لذاته كالسفر
على ما مر (قوله وتجب بدن الخ) وجوب الاعادة فيه لبطان التيمم اذ يشترط في صحته تقدم
ازالة نجاسة وقال بعضهم المراد تجس البدن نفسه بعد التيمم لماسد كره من عدم صحة تيمم
من على بدنه نجاسة وعليه فالاعادة لمصو النجاسة لا بطلان التيمم بدليل انه لو كان متوضئا
حينئذ لزمته الاعادة أيضا لاجلها (قوله كدم كثير) أى جاوز محله أو حصل به عمله (قوله
وان يجز الواو للعمال على ما مر لانه اذا لم يجز ليصح تيممه اجماعا ما عند المجز فيه صح عند ابن
حجر ولا يصح عند م ر بل يصلى فاذا اطهر ورين ويعيد كما سألنى فلا فرق عنده بين المجز وعدمه
في بطلان التيمم (قوله لا يدوم) أى يزول سريع غالبا (قوله كدم قليل) أى أو كثير لم يكن به عمله
ولم يجاوز محله (قوله نعم ان كان الخ) هذا استدراك على قوله بخلاف ما يعنى عنه وقوله لعدم
وصول التراب الى المثل يؤخذ منه ان محل وجوب القضاء اذا كان للنجاسة جرم لنقص البدل
والمبدل حينئذ فان لم يكن لها ذلك بان كانت حكمية فلا قضاء (قوله واثنا عشر الخ) هذا هو
القسم الثاني من الاسباب وقدم اسباب الاعادة لانه بالنسبة الى اسباب عدمها ولان
الاعادة أغلب وقوعا من عدمها ولانها أهم في نظر الفقيه انتهى طيلاوى (قوله فقد الماء)
أى ولو كان الفقد بشه له بان أراقه تعدى ما ولو به بدخول الوقت فيقيم حينئذ وان عصى بذلك
ولا تجب عليه الاعادة ان كان يعمل لا يغاب فيه الوجود نعم لو باعه أو وهبه في الوقت بالاحاجة له
ولا لا يشتري أو المثل لم يصح تيممه مادام قادر على استرداده لانه على ملكه لعدم صحة العقد
بتعينه للطهارة فان تيمم وصلى قبل تناقه عند من أخذه أعاد بعد تناقه أو بعد خروج الوقت
في محل تسقط فيه أو بالماء مطلقا فان مجز عن الاسترداد تيمم وصلى وقضى تلك الصلاة التي وقع
تقويت الماء في وقت التسقيته فيها دون غير ها ولو مر بها في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه
طلبه تيمم وصلى لم يلزمه الاعادة (قوله لا يغاب فيه وجوده) أى بان غلب الفقد أو استوى
الامر ان أمالو غاب وجوده فيبقى كما مر والمراد بالمحل محل التصبر بالصلاة لا محل التيمم
ولا محل التحال منها كما مر وقد الماء يكون به لم ذلك أو نظمه الناشئ عن الطلب أو خبر الثقة
سواء كان ذلك الثقة ما ذواته في الطلب أم لا كما قررره شيخنا الحنفى نقلا عن شيخه وقيدته الخا

بكونه مازوناه والاعتبر غلبة وجوده في ذلك اليوم لافي غاب أوقات السنة على المعقد كما
 (قوله ولو في المسائل) أي المسئلة قبل صوت الروح أو غيرها كالموضوع عن القنف ومحل ذلك إذا
 كان المحتاج إليه المالك لنفسه أو غيره فان كان المحتاج إليه في المسائل أحد رفقة لم يجز له التيمم
 بل يتوضأ (قوله أشربه الخ) ومثل ذلك ما احتاجه لصوبل كعك وطبخ لحم ويمن دقيق في الحال
 فيجوز له التيمم حيث يشاء بخلاف ما لو احتاجه لذلك في المسائل والفرق بينه وبين مسألة العطش
 أنه لا غنى عن دفعه بوجه بخلاف بل الكعك لا يمكن الاستغناء عنه في الجملة فاعتبرناه حالا
 لا مالا فان فرض أنه لا يمكن تناول الكعك بدون بل كان كالعطش فاعتبر في المسائل كالحال
 إذ لا يمكن الاستغناء عن الطعام وعلم من كون الاحتياج لأشرب مجوز التيمم أنه لا يكاف
 الطهارة به وجعله واستقام لغيره لأنه مستند عادة أماله ومثله أغني المميز فيجب ذلك
 ويعتبر في العطش المبيح للتيمم ما يأتي في المرض وهذا ان وجد الطبيب حاضرا فان كان في مفازة
 من الماصلي وأعاد كما يأتي (قوله أو يبعه) عطف على الضمير في إليه أي والحاجة إلى بيعه (قوله إلى
 ذلك) أي الماء بالنسبة لأشربه فقط فالحاجة له إما بالنسبة لأشربه عامة في المالك ورفقته ويؤخذ
 من ذلك أنه لو كان في الفانلة عطشان وجب بذله وحرم استعماله في الوضوء فيجوز الوضوء
 في ركب الحاج لأنه لا يلزم عن عطشان حقيقة يؤخذ من ذلك أن ما يقع من بعض الحاج
 عند سؤالهم عن حال الطريق من قولهم كانت سنة طيبة وكذا وضأيا بالماء يبعه جهلهم بالحكم
 كما قاله بعض الأشياخ أما بالنسبة لبيعته خاصة بنفسه وماله فقط خلافا لظاهر صريح الشارح
 (قوله ولو جاوزا محترما) أي ولو كان المحتاج إلى ذلك حيوانا محترما وهو ما يحرم قتله وغير
 المحترم ما لا يحرم قتله كالمرتد والزاني المحسن وتارك الصلاة بعد أمر الامام والكلب العقور
 والكلب ثلاثة أقسام عقور وهذا الاختلاف في عدم احترامه ونذب قتله وما فيه نفع من اصطيد
 أو حراسة وهذا الاختلاف في احترامه وسرمة قتله ومالا تقع فيه ولا ضرر ومعتقد الرمي فيه أنه
 محترم فيجوز قتله ولعمد أن غير المحترم من الآدمي فيه تهويل ان كان قادر على التوبة كارك
 الصلاة والمرئى لم يجز له شرب الماء وان احتاجه في انقاذ نفسه من العطش اتعنه للطهارة
 مع قدرته على الخروج من المصيبة وان لم يقدر عليها كالزاني المحسن جاز له التيمم وشرب الماء
 للعطش قرر شيخنا الحنفى (قوله أعم من تعبيره بالنفقة) وذلك لان المؤنة في اللغة القيام
 بالكفاية قوتاً وغيره والاتفاق والنفقة بذل القوت فقط فلا تشمل المسكن والخادم ويحجب
 عن الاصطلاح بانه فداشتم اطلاق النفقة في عرف الفقهاء كثير على ما يتفق أي بصرف على
 نفس الانسان أو غيره ممن عليه مؤنته مطلقا ولو كسوة أو نحوها على أنها مع الكسوة كالتقير
 والمكين وأيضا لافرق بينه وبين غيره في الحكم فلا تفاوت بين التعبيرين فيما يراد منه ما
 (قوله ليدنه) أي ولو مؤنلا ان كان يحل قبل وصوله فحالا يصرف فيه غنيا سواء كان ذلك الدين
 متعاقبا بذمة أو بعين من أعيان ماله كعين أعارها فرفها المسئلة يعربا ذنه وسواء كان لله تعالى
 أم لآدمي لضيقة حق الآدمي وثقة قديم حق الله تعالى المالى فتقدم على الطهارة (قوله
 كاحتياجه لبيعته للمؤنة) أي فالمؤنة في كلام المصنف مثال واقتصر عليه لانها الغالب في باب
 الحاجة للبيع اقيام المعاش بها (قوله وقد هجر عنه) أي الثمن بان لم يكن في ملكه (قوله للمؤنة)

(والحاجة إليه) أي الماء
 ولو في المسائل (لشربه)
 أي الماء (أو يبعه للمؤنة)
 أي مؤنة من عليه مؤنته
 سواء أ كان المحتاج إلى
 ذلك المالك أم أحد رفقة
 ولو جاوزا محترما ونه يري
 هنا وفي ما يأتي بالمؤنة أعم
 من تعبيره بالنفقة وظاهر
 أن احتياجه لبيعته للمؤنة
 كاحتياجه لبيعته للمؤنة
 (وان لا يجزىه الا بغيره وقد هجر
 عنه أو) قدوة لبيعته لكنه
 (احتياجه للمؤنة) أوليته

أى له ولن قلزمه مؤنة نفقة وكسوة ومركبا ومسكنا وخادما واعبرة بمؤنة يومه وإيادته كالقطرة
 لا العسر الغالب كالزكاة هذا فى المقام أما الماء فاعبره بمؤنة ذهابه وإياديه (قوله أو وجد
 الماء) أى أو كان قادرا على الثمن غير محتاج إليه لكن وجد الماء الخ (قوله فى ذلك المكان)
 متعلق بمؤنه وقوله فى تلك الحالة أى الحالة التى هم ملتبسون بها من قلة المياه أو كثرتها
 قال الأمام ولا عبرة بحالة ينتهى فيه الأمر إلى سد الرمق لأن الشربة فيه تساوى ذناير كثيرة
 وتكاليفه الشراعية فلا يلقى بمحاسن الشربة ولو وهب له ماء أو أقرضه وجب عليه القبول
 كفى الشراء وكذا السؤال نصف المنة وكالماء آتته فى الشراء لا فى الهبة والقرض للهبة
 ويجب قبولها أيضا فى الإجارة والاعارة وأما إجارة الماء وإعارة فلا تصح كما هو الظاهر خلافا
 لبعضهم فيجب تحصيل الماء وقبوله فى ثلاث صور الشراء والهبة والقرض وآتته فى ثلاث
 صور الشراء والإجارة والاعارة ولا يجب تحصيل الثمن وقبوله بالهبة والإقراض دون غيرهما
 (قوله يتغابن أى يتساعج (قوله فلا يؤدى ذلك) أى التبعيم أو ترك الماء والعدول إلى البديل
 وهو التيمم والقصد من هذا الفرق بين ما هنا وبين مسألة الوكيل (قوله من الاتيان) بيان
 بقصد الشارع فقصد الاتيان بالطهارة سواء كانت بالماء أو التراب والاتيان بذلك مقصود
 على جهة كونه وسيلة للقصد وبالذات وهو الصلاة (قوله بخلاف نظيره الخ) وذلك بان يوكل
 شخص آخر فى شراى شئ معين كدار معينة ولم يعين الثمن فوجب له الوكيل يساعج باكتساف ثمن
 مثله ولو ساعج غابن أى يتساعج به كأن كان ثمن مثله عشرة فوجب له يساعج بأحد عشر فله شراؤه
 لأن المنة منه لا تدى إلى الإخلال بقصد الوكيل البديل لما عينته متيسر بخلاف الماء فإن
 بده وهو التراب يقوم مقامه فله العدول عنه فلا إخلال بقصد الشارع فإن لم يكن التراب
 متيسرا كان كفاؤه الطهورين (قوله أو غيره) أى كالعديم والادمين وهو السبع من
 المانع الحسى والشرى كفى غاية ماء مسيل للشرب بطريق غير لولة الشرع بينهم أو مثل ذلك
 ما لو خاف سارقا أو ائقظاعا عن رفقة (قوله أو لم يجد ما يستق به الخ) فهو جديث به وكان
 لا يمكن الاستقامة إلا مع شقة وإيصال بعضه ببعض أو شدة فى الدلو أو أدلته فى البر وعصره
 وجب عليه ذلك أن لم تنقص قيمته نقصا أكثر من ثمن ما يحصله بالشراء أو أجرة آتته بان كان
 النقص مساويا لذلك أو أقل كأن كان ثمن مثل الماء أو أجرة مثل الحبل درهمين ونقص قيمة
 الثوب عما كان درهمين أو أقل فإن كان النقص أكثر من ذلك كأن زاد نقصه على أكثر من
 درهمين فلا وجوب قرره شيخنا الحنفى ولو وجد ثمن الماء وهو محتاج استرة للصلاة أى صلاة
 الوقت الذى هو فيه فقدمه الدوام المنفع به أى أنه إذا حصله بالشراء دام النفع به فى المستقبل
 بخلاف الماء ولو قدمه الماء علم أنه لو حفر بحله وصل إليه فإن كان يحصل بحضور ثمن غير
 متفق لزمه ذلك أن لم يرتب عليه خروج الوقت والأفلا (قوله من دلو) بيان لما لو المراد عدم
 وجود ذلك يجعل يجب طلب الماء منه (قوله بطم) بضم الباء وفتحها وقوله بفتح الباء على
 الأصح مصدر بفتح الباء والراء بضم الباء على الأصح مصدر بفتح الباء بضم الراء
 وكسرهما فالأفعل بفتح الراء والمصدر فيه الوجهان (قوله أى طول مدته) أى وإن لم يزد
 إلا بديل قوله أو زيادة مرض ولم يذكر كروا للطول ضابطا والظاهر اعتباره بالعرف

(أو) وجد الماء (لا يساعج
 إلا أكثر من ثمنه) فى ذلك
 المكان فى تلك الحالة ولو
 بجائز غابن بمثله عادة لأن
 الماء لا يتيسر إلا بؤدى
 ذلك إلى الإخلال بقصد
 الشارع من الاتيان بالطهر
 بخلاف نظيره فى تصرف
 الوكيل (أو حال بينهما)
 أى بينه وبين الماء (عدو)
 من سبع أو غيره (أو لم يجد
 ما يستق به) من دلو وحبل
 وغيرهما (أو خاف من
 استعماله تلقا) لنفسه
 أو غيرها (أو) خاف منه
 (بطم) أى طول مدته
 (أو زيادة مرض أو حصول
 شئ فاحش به مظهر)

(قوله قدمها) أى وجوبا
 وإن لم تكن عورة

(قوله المستكره) بفتح الراءى الذى تذكره النفس (قوله ونحول) أى نخافه والواو فيه وإما
 بهد بمعنى اولان أحدها كاف فى حصول الشين الفاحش (قوله واستخشاف) أى يوسه بأن
 يصير بطنه كالخشفة اليابسة (قوله وثغرة) كثغرة وثناومعنى (قوله المهنة) هى بفتح الميم
 وكسر هاء مع كسر الهاء واسكانها الخدعة ففى اللغات الاربع فى نحو معمد من كل ما كانت
 عينه حرف خلق (قوله الفاحش فى الباطن) أى ولو فى رقيق على المعتمد اذا لم يصر ان فى قيمته
 غير محقق بخلاف الخسران فى الزيادة على غنى مثل الماهفاته محقق لخصل الفرق والمراد بالباطن
 ما يستقر بالثوب (قوله قول عدل الخ) وكذا بهد مل بمعرفة نفسه حيث كان عالما بالطب
 ولا بهد مل بضمير بهد نفسه على المعتمد لاختلاف المزاج باختلاف الاثمنة ومحل ذلك فى الحضر
 اما لو كان بجرية لا يجرد فيها طبيقاته يجوز له التيمم حيث ظن حصول ما ذكره ولكن تجب عليه
 الاعادة وظنه ذلك مع فقد الطبيب يجوز للتيمم لامتصاصه لا لتوعد لرواية هو المسلم للبالغ
 العاقل الذى لم يرتكب كبيرة ولم يصر على صغيرة ولورقة قاو أى ومنه الفاسق والكافر حيث
 وقع فى قلبه صدقه ما ويكتفيه - والعدل فى المرة الاولى ويستحب العمل الى ان يغلب على
 ظنه الشفاء فتر ذلك شيخنا الحنفى (قوله وقيل يشترط اثنان) ضمه (قوله وقروضة الخ)
 لم يقل أى أركانه احترافا عن القروض بمعنى الشروط اعلم العلماء بما قدمه فى الوضوء والغسل
 وأشار به قوله خمسة الى ان الخبر يجمع المتعاطفات بان بلا حظ العطف قبل الاخبار كما فى نظائره
 ولا يصح أن يكون أشار بذلك الى ان الخبر محذوف وان نقل التراب الخ بديل أو شبر مبتدأ
 محذوف لان هذا ليس من المواضع التى يحذف فيها الخبر وجعله القروض خمسة تبع فيه
 النورى فى بعض كتبه والمعهده انما سببه بعد التراب والتصدر كثنين واعمال بعد المسار كثنائى
 الوضوء والغسل لعدم اختصاصهما بما يخلاف التراب فانه يختص بالتيمم ولا ترد النجاسة المظلمة
 لان المظلم فيها الماء بشرط امتزاجه بالتراب لا التراب وحده ولا يكتفى بالنقل عن القصد وان
 استلزمه لان القصد من ذكر الاركان بيان أجزاء المساهية ولا يكتفى فى ذلك دلالة الالتزام بل لابد
 من دلالة المطابقة بأن يصريح بكل جزء منها (قوله نقل التراب) من اضافة الماصد ردا له قوله بهد
 حذف الضاعل أى نقل التيمم أو ما ذونه ولو كان الماذون كافرا أو صبيا لا يميز أو أحمق حيث لا محاسبة
 ناقضة أو مجنون أو دابة كقوله كما قاله سيم فلا بد من الاذن فى جميع ذلك انصرف الفضولى فانه
 لا يكتفى بنقله ولو أحدث أحده ما بعد النقل وقبل المسح لم يضر أما الاذن فلا بد من غير ناقل وأما
 الماذون فلا بد من غير تيمم والمراد بالنقل التصويل من الارض أو الهواء أو غير ذلك ولو كان
 التصويل بنفس العضو كان وقف بهد ربيع ناويا التيمم ونقل التراب بوجهه بان معك فيه فانه
 يكتفى (قوله ولومن وجهه) أى الى وجهه بان سفته ربيع عليه ثم نقله منه وورده اليه أو الى يده بان
 حدث عليه تراب بهد مسحه من تراب التيمم فقله منه اليه أو قوله أو يد أى الى وجهه أو يده اطمئن
 المعنى الى اليسرى أو العكس فالصورتين (قوله بان تنقلوه) الباء للسببية وهذا محتمل
 الاستدلال (قوله فلو سفته) محتمل النقل فى المتن لا شفاء النقل أى التصويل فى صورتين وان
 وجد القصد أى قصد التصويل وهو غير النية أى نية استحبابه الصلاة مثلا لانها مفترقة بالنقل
 وقصد النقل متقدم على ذلك فانه فى عدم الاكتفاء انتفاء النقل لا انتفاء القصد فلا يحتاج

المستكره من تفصيل لون
 ونحول واستخشاف وثغرة
 تبنى ولحمة تزيد والظاهر
 ما يد وعنده المهنة غالباً
 كالوجه واليدين وخرج
 بالناحش اليسير كتمليل
 سواد وبالظاهر الفاحش
 فى الباطن فلا أثر لثبوت
 ذلك ويعد فى الخوف قول
 عدل فى الرواية وقيل
 بشرط اثنان وكن زيادة المرض
 حدوده المفهوم بالاولى
 (وفروضة) خمسة (نقل
 التراب) ولومن وجهه أو يد
 اقوله نعم الى قديمه واصعبه
 أى اقصدوه بان تنقلوه
 فلو سفته ربيع عليه فردده
 ونوى أو وقف بهد ربيع
 ناويا بوقته التيمم فاما
 أصابه التراب بهد يده
 لم يكتف

كقولنا وانتفاء الاخص وهو النقل يستلزم انتفاء الاعم وهو القصد بل لا يصح ذلك اذ قد يقتضى
 الانسان بوجود الحيوان (قوله الحق) بكسر القاف أى ان ثبت له لانه اخص منه ويلزم من
 ثبوت الاخص ثبوت الاعم كالتزام ان يلزم من ثبوت ثبوت الحيوان وانما كان القصد اعم لانه
 نارة يوجد معه نقل وتارة لا اما النقل المعتبر أى الواجب قرن النية به فلا يوجد بدون قصد
 فالقصد لازم والنقل ملزوم وقد يوجد الا لازم بدون الملزوم بخلاف عكسه وخروج بالمعتبر النقل
 ساهيا لانه لا يعتمد عليه والا كنا غير متلازمين بل بينهما عموم وخصوص وجهى لا مطلق (قوله
 فيهما) متعلق بانتفاء أى فيما لو سقته ربح عاياه أو وقف به ربح (قوله اقول المحرر الخ)
 جواب أول وتوابعه مع أن القصد جواب ثان حاصله أنه وان كان ركنا الا أنه يكتفى عنه بالنقل
 وقد علمت عدم الاكتفاء بذلك (قوله والقصد) أى قصد التراب لاجل التحويل منه وأما قصد
 العوض فلا يشترط على المقصد ولو أخذت اربابا لم يصح به وجهه فقد ذكر أنه مضمحل أصح أن يصح به
 يديه وبالعكس (قوله داخل في النقل) أى أنه يلزم من ثبوت النقل الذى هو اخص منه ثبوت
 وأشار بقوله الواجب الخ الى أن النقل الذى يستلزم القصد هو النقل المعتبر لا مطلق النقل على
 ما مر وانما وجب قرن النية به لانه أول العبادة ومحل النية أول العبادات والمراد بالنية نية
 الاستباحة ونحوها وهى غير القصد كما مر (قوله) كأن ينوى استباحة الصلاة أى حاله لانه
 كان ممنوعا من انقبال التيمم ولا فرق بين أن يتعمد الحدث بان يقول نويت استباحة الصلاة من
 الحدث الا صغرا أو لا كبر أم لا حتى لو تيمم بنية الاستباحة ظانا كون حديثه أصغر فإن كبر
 أو بالعكس لم يضر لان موجب ما هو التيمم متعدد بخلاف ما اذا كان متعمدا فانه يضر فلا عيب
 فلو كان مسافرا أو أجنبى ونسى الخاتمة وكان يقيم وقتا أو يتوضأ وقتا أعاد الصلاة الوضوء فقط
 لأصلاة التيمم ما ذكر وجعل ذلك السبب لغيره بقوله

أبى جيبان نكح مسافرا • الى غيرهما بان تباح له الرخص
 اذا ما توضأ للصلاة أعادها • وأبى جيبان الذى بالتراب خص
 وأجاب به منهم بقوله

لقد كان هذا للجنابة ناسيا • وصلى مرارا بالوضوء أى بنص
 كذلك مرارا بالتيمم يافى • عليك بكتب العلم ياخير من شخص
 قضاء التى فيها توضأ واجب • وأبى جيبان الذى بالتراب خص
 لان مقام الغسل قام تيمم • خلا وضوءه هالك فرقا به بنص

(قوله لا رافع الحدث) محل ذلك اذا قصد الرفع المطلق أما اذا قصد الرفع المقدم أى بالنسبة
 لفرض وفوائده يصح لان الحدث يطلق على المنع والتيمم برفعه رفعه مقيدا أما الحدث به فى
 الامر الاعتبارى فلا يبرهه الا المماز كنية رفع الحدث فى عدم الاجزاء ما لو نوى الطهارة عنه
 (قوله ولا فرض التيمم) أى صلاة العنيفة نعم ان أراد بالفرض الفرض البدلى لا الاملى صح
 واستباح به مادون الصلاة فرض أو نقلا وكذا لو عتبه بقوله للصلاة قال يصح ويستتبع به النقل
 ومادونه فلو زاد الصلاة المفروضة استباح به الفرض والنقل وغيرهما ولو قال نويت التيمم
 أجزأه ان كان التيمم مندوبا كان تيمم الجمعة عند غسائه فجزأه تيمم التيمم بدل الغسل (قوله)

لا انتفاء النقل المحقق
 بقصد فيهما فثبت بالنقل
 لا بالقصد وان عجز به
 الاصل لقول المحرر المنهاج
 ان النقل ركن والقصد
 شرط مع ان القصد كما قال
 الرافعى داخل في النقل
 الواجب قرن النية به
 (والنية) كأن ينوى
 استباحة الصلاة أو من
 المصنف أو جبهة تلاوة
 لا رافع الحدث لان التيمم
 لا يفرض ولا فرض التيمم
 لان التيمم طهارة ضرورية

(قوله فرقا به بنص)
 وذاتكم عبيد الله وهواين
 أحمد
 فيارب سله من الضمير
 والفصل

(قوله وفي رتبة ذلك صلاة الجنازة) عبارة مر وصلاة الجنازة كالنفل وهي ١١٥ ظاهرة (قوله بطلت) أي فبنوى قبل

مماسسة التراب للنبي من وجهه لأن هذا نقل جديد
اذ لا يشترط خصوص
كونه من على نحو ارض
م ر

لا يصلح أن يكون مقصودا) خبر به خبر أي وهذه النية لا تكون الا بالوضوء والمقصود كالوضوء
(قوله ولذا) أي ولا يكون لا يصلح أن يكون مقصودا لا يسن تجديده اذا صلى به صلاة ما أما
التجديده أي الاتيان به بدلا عن الوضوء المجدد أن نوحا وحلي بوضوئه صلاة تمام أراد
أن يجوده دفعة واحدة المأفاهة يسن له تجديده بالتيمم (قوله فان أراد صلاة فرض) اعلم ان نية التيمم
ينهاق ما سجدتان الاول في كيفية اوتقدم الكلام على ذلك في قوله كان بنوى استباحة
الصلاة الخ والثاني فيما يستباح بالتيمم معها واليه أشار بقوله فان أراد صلاة فرض الخ وحاصله
أن المراتب ثلاثة فرض صلاة وطواف وقلمها وغيرهما فنية كل واحد نبيجه وما بعده دون
عكسه فنية افرض تباع الكل ونية لفرض أو الصلاة تباع ما عدا الفرض ونية غير هذه الثلاثة
تباع ما عدا الصلاة من نحو خمس المصحف وحمل وصلة الصلاة أو التذكر المكث في المسجد
وقراءة القرآن ولو كانت فرضا عينا كتحمل الفاتحة فجميع ذلك في رتبة واحدة حتى لو تيمم
لواحدة منها كالتفعل البقية وفي رتبة ذلك صلاة الجنازة وأما خطبة الجمعة فكالمفروض
اقامها مقام ركعتين فجزء من صلاة الجمعة بالتيمم الخطبة اذا لم يخطب ويصح الجمع بينهما وبين
فرض آخر على المعقود (قوله فلا بد من نية استباحة فرض الصلاة) أي فلا بد من نية استباحة
الصلاة أخذ بالاحوط وهو كون المفرد المحلى باللعموم انما يفيد فيما مداره على الاقفاط
والنيات ليست كذلك اذا جعلها القلب على أن بناءها على الاحتياط يمنع العمل فيها بشئ ذلك
لو فرض أن الاقفاط فيها دخلا فاله في الصفة اه شوبرى (قوله يجب استدامتها الى مسح)
منتهى ما أنه يجب استحضارها من قبل النقل والمسح وما بينهما وليس كذلك بل الواجب اقترانها
بالنقل والمسح فقط وان عزبت بينهما فلو أحدث بينهما فان كان الناقل هو بطلت النية أو
ما دونه فلا تكام (قوله ومسح الوجه) المراد به وصول التراب ولو بخرقة لا خصوص
بقية المسح الذي هو امر اراد على المضو لان ذلك ليس بشرط ولا يشترط ثبوت وصول
التراب الى جميع أجزاء العضو بل يكفي غلبة الظن كما تقدم في المسامح يجب مسح ظاهر
مسح لحيته والمنبل من أثنائه على شفته كالوضوء (قوله مع المرفقين) أي كبدله وهو الوضوء
وحمل الاطراف على المقيد كافي للوضوء أيضا لا تحيد سيم ما وان اختلف الحكم (قوله
وان ترتب) أي ولو عن حدث أكبر وانما لا يجب في الغسل لانه لما كان الواجب فيه التعميم
جعل البدن فيه كالعضو الواحد (قوله بينهما) أي بين المصحين أما بين الفة ليز فلا يجب ذ
المسح أصل والنقل وسيلة فلا ضرب بيديه على التراب ومسح باحدهما وجهه وبالاخرى يده
الاخرى باثره ينقل مرة ثانية ليد الثانية (قوله ولوجنبا) أي ويأتي به بقصد الذكرا أو بطاقي
(قوله بعد الضرب) أي وقبل المسح أما انفضهم ما بعد التيمم فيكروه اذ يسن ابتداءه حتى يخرج
من الصلاة لانه أثر عبادة (قوله ان كثر) أي فلا يفي منه الا قدر الحاجة ولو كان مسافرا
وغنسه عبارة خفيف لم يكف نفسه بل يمسح نيمه عليه لانه غير حائل بخلاف ما لو كان كنيذا
فانه يكاف ذلك (قوله كافي الوضوء) راجع الى أربعة قبلة يؤخذ من السباس على الوضوء انه
اذ اجمعه غيره يدأ بارتق كاهو المعقود فيما مروا يطاب فيه الغرة والتجدي وهو كذلك (قوله
كالاولاة) أي بتقدير التراب ما يحمل كونها سنة في حق السليم أما صاحب الضرورة فهي

لا يصلح أن يكون مقصودا
ولذا لا يسن تجديده
بغلاف الوضوء فان أراد
صلاة فرض فلا بد من
نية استباحة فرض الصلاة
ولا يجب قرن النية بالنقل
يجب استدامتها الى مسح
شئ من الوجه (ومسح
الوجه) مسح (اليدين
مع المرفقين) بالتراب لا نية
التيمم (والغريب بينهما)
كما في الوضوء (ومسحه
التسمية) قوله ولوجنبا
وحائضا كما في الوضوء
(ونفض اليدين أو نفضهما
بعد الضرب) من اختيار ان
كثرة الاتباع رواه الشيطان
والثلاثة تشوهم الخلفه وقولي
أو نفضهما من زيادتي
(والتيامن) بأن يمسح يده
اليمنى قبل اليسرى
(والوجه للقبلة) وابتداء
مسح الوجه من أعلاه
واليد من الاصابع
كافي الوضوء (وغريها) من
زيادتي كالاولا غير منصوص
الوجه واليدين ونزويقي
أصابعه في كل ضربة
وتدليها

(قوله لم يقصد الخ) أي - يجب ١١٦ الخليل بل قصده رفع الحدث فكان سنة فقط (قوله نحو يله لوجه) أهل الأولى

للأيدين (قوله فلا يكفي ذلك شرعا) توقف شيخنا وإني ليل التوقف بمراجعة المدابني على الكتاب والله الموفق

ان فرق في الضربتين أوفى الثانية فقط والواجب (ومكرهه تكثير التراب وتكرير المسح) السكك عضو الخرافة الأخيرة الدالة على عدم ذلك (وشروطه) خمسة عشر (ضربة للوجه وضربة للأيدين مع المرفقين) كما روى كذلك الحاشا كم وهو موقوف على ابن عمر ولا بد من الضربتين وإن أمكن التيسير بضربة بخمرة أو نحوها والمراد بالضرب النفل (وكون التراب طهورا) بأن يكون طاهرا غير مستعمل والمستعمل منه ما بقي بهضوه أو تناثر منه ولو رفع إحدى يديه عن الأخرى قبل استيهابها ثم أراد أن يعيدها فلا شبهة بجاز في الأصح لأن المستعمل هو الباقي بالأسوة أما الباقي بالمسح ففي حكم التراب الذي يضرب عليه السند مرتين فلا يكون مستعملا بالتسوية للمسوحة (و) كونه غير مخلوط بنحو (في غفران)

واجبة في طهره (قوله ان فرق) قيد في التخليل فقط فالتخليل حينئذ سنة لأن التراب الذي يمتثل لم يقصد تحويده للوجه مثلا بل قصده رفع حدث ذلك المثل بخلاف ما على الكثرين كما يأتي (قوله والا) أي بأن لم يشرق أصلا أو فرق في الأولى التي للوجه وجب التخليل في الثانية لأنها المقصودة للأيدين بخلاف الأولى فانما مقصودة للوجه فما وصل للأيدين هم الأيدي متدبه فاحتج إلى التخليل ليعمل ترتيب المصبتين (قوله ومكرهه) أي به مكره مضافا لأنه لم يذكر من المكروهات ثلاثة كما قيل اقتصر على شيئين أه شوبري (قوله وتكرير المسح) أي ألا يسكن تدايمه (قوله الخرافة الأخيرة) فيه أن مخالفة ذلك لا تثبت الكراهة لأنها لا تثبت إلا بنهي مخصوص ويجب أن الفقهاء يكفون بشدة الطاب للحدوث يغزلون مخالفة ذلك منزلة النسيان خصوص في الكراهة (قوله ولا بد من الضربتين) أي شرعا وإن أمكن بضربة بخمرة أي تصور ذلك عقلا بأن يضرب بالخمرة على تراب ويضعها على وجهه ويديه معا ويرتب في المسح بأن يمسح وجهه بطرفها ثم يديه بالطرف الآخر فلا يكفي ذلك شرعا لأنه نقل واحد فلا بد من نقل ثانية يمسح بها رلو قطعة من يده وكذا لو مسح وجهه ويديه معا عدم الترتيب أما لو وضع بهضه على وجهه ثم بعضه على يديه فله يكفي شرعا لعدم النقل فاندفع به ولنا علة ما يقال ان ذلك لا يمكن لأن الواجب نقلتان والصورة المذكورة ليس فيها الانقلة واحدة وحاصل الدفع أن المراد مجرد الامكان العقلي ويجب أيضا بان هذه قضية شرطية لا تقتضي الوقوع (قوله والمراد بالضرب النفل الخ) أي فلا تأخذ التراب من الهواء كفي لا يقال قد تقدم أن النقل من الأرض كان فكيف يجوز من الشروط لا نقول ان الركن ذاته والشرط انما هو تعدد ذاته (قوله والمستعمل) أي في رفع الحدث ومثله المستعمل في إزالة النجاسة المغلظة فإن كان في السابعة كان طاهرا فقط أو فيه قبلها فنجس ولا يصير مطهرا بنفسه في صورتين لأن وصف الاستعمال لا يزول بالفصل وكما يستعمل في المغلظة نجس الاستحباب إذا دق فانه لا يجوز التيميم به على ما قد قبل يجوز لأنه مخفف (قوله ما بقي بهضوه) أي المسح به عدم مسحه وكذا قوله أو تناثر منه وقد أخذ محقق ذلك بقوله ولو رفع الخ فالأولى أن يرفع في ذلك بالقاء (قوله أو تناثر منه) أي حالة التيميم بعد مسحه العضو كما مر أما ما تناثر ولم يمس العضو بل لاقى مالمصق بالعضو فليس يستعمل كالمباقي بالأرض وكذا لو ألقى الرمي على وجهه ترابا فأنخذ بخمرة ثم أعاده على وجهه فانه يكفي ولذا دخل بعض العلماء على زوجته وهو مضطرب فقالت له ما السبب فقال سئلت عن محترق فقول الجلال إلى حالة التيميم فلم أجد جوابا فقالت كلن أبي يقول أحترق بجحالة التيميم عما لو ألقى الرمي على وجهه ترابا إلى آخر ما تقدم وعلم من حصر المستعمل فيما ذكر أنه لو تيمم واحد أو جماعة مرات كثيرة من تراب يسير في نحو خرقة جاز حيث لم يتناثر إليه شيء مما ذكر كما يجوز الوضوء مستكر رامن أو واحد (قوله أما الباقي بالمسوحة الخ) لا يقال أن التراب الذي حصل عليه أرفع حدثها فيه يرمي استعمالا لا نقول ان القصد بضرب على التراب مثلا مجرد التحويل بل هو أطاحه ثم أفرق ارتفاع الأيدي المسح فاذا وضع ظهر اليسرى على بطن اليمنى أرفع حدث اليسرى مع بطن اليمنى المذكور وبالعكس أما ما بين الأصابع فالقصد من حصول التراب عليه رفع حدثه لانه لا غير فلا شيء كالقائم (قوله بالتسوية للمسوحة)

(قوله اسكون القائله عظيمة)

لا يمكن استيعابها) أى
استيعاب رفقته منها أى
لا يمكن استيعابهم لكثيرتهم
الامع المبادرة فوجب
حيث لا وليس المسراة
استيعاب جميع القائله
حق يكون مبدأ على
الضعيف به عليه ع ش
على م ر (قوله الظن) أى
الغير المستند لغيره فهو الثقة
والافهم من قبيل مالو
تيقنه فيه فلا يشترط
الأمن على خروج الوقت
الحق تقدر

من الخاططات وان قل
انعمه وصول التراب
اكتناقه الى العضو
(وطلب الماء) ولو بأذونه
اقوله تعالى لم تجرد واما
فقيموا ولا يقال لم يجرد
الابعد الطلب ولان التيمم
طهارة ضرورية ولا ضرورة
مع امكانه بالمال (الا في تيمم
مريض) فلا يجب فيه
طلب لان تيممه مرضه
لا نقصد الماء وفي معناه
الخلاف من برد ونحوه
(و) في تيمم (متيقن الفقد)
أى فقد الماء حسا أو شرعا
كجولة سبع فلا يجب فيه
طلب اذا قلناه فيه وان
نوهه طلبه محارهم فيه
من رحله ورفقه ويسمونه
بالطاب الا أن يضيق وقت الصلاة

أى ولو أغفل فيها المعنى كان له أن يذهب بها إلى المسألة أما بالنسبة لغير الماء - ووجه كعضو
منهم آخر أو العضو الماسح فلا يجوز مسحهما في المكف لارتفاع حدث ذلك الكف به كما مر
فهو مستعمل (قوله من الخاططات) - إن للبحر كزورة ولو اختلط التراب بما مستعمل وجف
جاز التيمم به وقوله وان قل أى الخابط (قوله وطاب الماء) أى وان ظن عدمه كما يؤخذ من قوله
فيما - أى وفي تيمم متيقن الفقد وهو من إضافة المصدر للمفعول (قوله ولو بأذونه) أى الثقة
فلا يكفي طلب فصول ولا فاسق الا ان غالب صدقه ولو كان المأذون واحدا عن جمع فلو بعث
النارون ثقة بطلبهم كفى ولا بد من كون الطاب في الوقت يقينا كما - أى في اثنين ولو طاب
شا كافيه لم يصح وان صادقه نعم يجوز تقديم الاذن في الطاب قبل الوقت ان قال له طابيه فيه
أو أطلق وطاب في الوقت لان قال له طابيه قبله فلا يكفي وان طاب في الوقت ولو طاب قبله ودأب
نظره الى المراضع التي يجب نظرها حتى تدخل الوقت كفى وقد يجب الطاب قبل الوقت أو في
أوله لكون القائله عظيمة لا يمكن استيعابها الامع المبادرة بناء على وجوب استيعاب جميع
القائله والصحيح خلافه كما - أى (قوله فلم تجرد واما) أى ما علمه لا مطلق الماء (قوله)
ولا يقال لم يجرد) أشار بذلك الى أن محل الاستدلال قوله فلم تجرد (قوله مع امكانه) أى
الطهارة (قوله وفي معناه الخ) لم يجعله منه لان ما في اثنين من به مرض بالقتل والمحقق به من
يخاف حدوث المرض بسبب البرد وانما كان في معنى ما قبله لان كلامه - ما لا يجوز له التيمم
الا باخبار طبيب أنه يحصل له ضرر وقوله ونحوه أى كالخرج وتقدم أنه يلزم الاعادة في البرد
(قوله متيقن) بكسر القاف اسم فاعل (قوله كجولة سبع) مثال للحيى باعتبار كون
السبع مائلا حسا ويصح أن يكون مثلا للشرعى باعتبار كون الشارع منه من ارتفاع نفسه
في التملك والشرعى فقط كما - (قوله وان نوهه) المراد بالتوهم معناه الامع وهو
وتوقعه في الوهم أى الذهن سواء كان برحمان وهو الظن أو مرجوحية وهو الوهم أو استواء
وهو الشك ويصح أن يراد به خصوص الطرف المرجوح ويقفه - منه أنه يطلب عند الشك
والظن بالاولى وخرج بالتوهم ما لو تيقنه في ذات الحديث فانه يكون كالذى معه ماء فلا يشترط
الأمن على خروج وقت ولا الاختصاص ولا المال الذي يجب بذله في الطهارة ولا مال الغير الذي
لم يلزمه الذب عنه (قوله طلبه) أى وجوباً في الوقت كما مر (قوله من رحله) هو مسكن الشخص
من حزامه ودرأه وأوروه ويجمع في الكثرة على رجال وفي القلة على رجل ويطابق أيضا على
ما يستعمله من الثياب (قوله ورفقه) بفتح الراء أى المتسويين اليه عند الخط وان رحل
سموا بذلك لارتفاع أى امتناع بعضهم ببعض لاجتماع القائله لمشقة استيعابهم وانما اعتبر
جميعها في قوله - يحرم كل الهدى على الهدى ورفقه اذا لام مشقة في استيعاب جميعهم لذلك
(قوله رقتهم بالطلب الخ) ولا يجب الطلب من كل واحد بعينه بل يكفي بذاهيم الجميع
كان يقول من معه ما يجوز به أو يبيعه فيجب أن يزيد ذلك ويجمع عنهم ما فلا يطابق الذم لانه
قد - كمت حينئذ من بطن اتهامه ولا يسمع الا بيعة ولا يقتصر على بيعه لانه قد يبيعت
حينئذ من لا يبيعه بجانا ولا على يبيعه وما في معناه كقوله بئنه لانه قد يبيعت حينئذ من يريد
هيبته لا يبيعه (قوله الا أن يضيق وقت الصلاة) أى بحيث لا يبقى الا ما يسع تلك الصلاة وهو
استثناء من يتوهمهم أو من طلبه والا قرب الاول فان ضاق بان لم يبق الا ما يسعها تيمم بلا

طلب واستمع اب وصلى على طرفة الوقت ولا اعادته ان كان جعل يغاب فيه الفقد أو يستوى
 الامران والأوجبت (قوله نظر) أى من غير مشى وهو عطف على طلبه وارتبب انما هو
 بالنسبة لطلب الشارع من انظاره فان طلب
 الطالب كفى وحمل الجميع منه اعند ادعاء لوقت فان ضاق وقت طاب النظر عنه لان الاعتناء
 بتدبير الرفقة حينئذ اهم من النظر حوالا لزيادة نفعه (قوله حوالا) هو جمع على صورة
 المنى أو تسمية حول على غير قياس (قوله ان كان يستوى) قيد للنظر أى كان يستوى من الارض
 لا ارتفاع فيه ولا انخفاض ولا أنجو رخص موضع المضرة والغير عجزا احتياط وجوبه بال
 غلب على الظن توقف غلبة الفقد عليه كما قاله الرملى (قوله والا) أى بان كان ثم تخرج أو جعل
 أو وحدة أو نحوها (قوله على نفس) أى ان لم يخف على واحد مما ذكر ولا بد من تقييد كل منها
 بالحد ثم وقوله وان قل أى كناس (قوله أو انقطاع عن رفقة) أى وان لم يستوى وحش بخلاف
 الجماعة فانه اذا أراد البقاء مع يومها كان من يجب عليه وخاف انقطاعا عن رفقة يحصل له
 بانقطاعهم وحشة لم يجب عليه ويصلى ظهر أو الأوجبت والفرق تكرار الظهور كل يوم بخلافها
 (قوله أو خروج وقت) أى لم يخف فوت وقت الصلاة بان لم يق من ذلك الاما به ما سواه وان كان
 المحل يستقطب فيه الفرض باليتم أم لا بخلاف ما ساقى في حد القرب فيه فصل فيه وانما الشترط
 الامن على خروج الوقت في حد الفوت ولم يشترط ذلك في حق من معه ما وكان بحيث لو تضا
 به خرج الوقت ولو جمعة فانه يجب عليه الوضوء به ولا يتم لانه ليس بانقطاعه (قوله الى حد
 الخ) انظر ههنا انه متى ما تردد كافر رخصنا البراوى أى تردد بينا وشكالا وعلنا الى ذلك الحد
 وفيه أنه يلزم عليه أن يتردد معه على حد البعد مع أنهم لم يوجبوا عليه منه كما ساقى وقرر
 شيخنا عليه أنه متى ما تردد مع كافر رخصنا البراوى أى تردد بينا وشكالا وعلنا الى ذلك الحد
 من كل جانب وتطو الى حد الخ أى تردد الى أن يحيط بنظره بذلك الحد وقوله يلحقه فيه غوث
 رفقة لا حزنزل به فيه ولذا يسمى حد الفوت وضبط بقوله معهم أى غاية ما يصل اليه الله بهم
 المرمى ويقدر ما يتصور بصرفه مع تدل مع وثيقة شفاص والقبير بينا (قوله وقد اوضحهم)
 أى شروعههم والمراد اختلاف أصواتهم (قوله فان لم يجد) أى بعد البحث والطلب
 والنظر والتردد وقال شيخنا عليه فان لم يجد أى فى حد الفوت (قوله لو لم الخ) كان
 المناسب الوالوانه قسم قوله وان توهمه الان تجوز الفاء للاسناد فان أى تبين ذلك
 ولو يجزى عدل رواية بل أو فاق وقع في ناله صدقه أخذ من تطايره والماء بالالجوهر
 المعروف (قوله فوق حد الفوت السابق) ويسمى حد القرب وضبط بنصف فرسخ أى
 ميل ونصف بالحدال حد الفوت فيه وبسبب الانتقال أحد عشر درجة وربما كن الانرفية
 الى باب القرافة الكبرى وترك الشارح حد البعد وهو فوق حد القرب لانه لا يجب طلب
 المأمون به سواء تيقنه فيه أم لا أمن على ما ذكره كرام لا بعده والحاصل أن الاحوال التى
 ذكرها المصنف ثلاثة تيقن الفقد وتوهم الملقى فى حد الفوت وعلمه يام فى حد القرب وذكر
 لحالة التوهم ثلاثة أحوال الطالب ثم النظر ثم التردد وترك الحد الرابعة وهى كون الماء
 فى حد البعد اما فى الاحوال أربعة وقد علمت حكمها وأخرج بالعلم فى حد القرب ما توهمه
 فيه فانه لا يجب عليه طلبه منه مطلقا (قوله وجب قصده) أى طلبه منه لانه اذا كان

(قوله بالنسبة لطلب
 الشارع) انظره فان طلب
 الشارع يجب اتباعه
 فالاول الجواب الثاني
 أو يقال هى مجرد العطف
 شيخنا (قوله يحصل له
 بانقطاعهم وحشة) قال
 عن ش لا يكفى فى سقوطها
 مجرد الوحشة بل لابد من
 الضرر وارجحية (قوله
 خروج الوقت) أى حيث
 كانت الصلاة تستقطب فيه
 باليتم والاقلا يشترط كفى
 ثم قد يذهب عليه المضى
 آتيا

ثم نظر حوالا به ان كان
 يستوى من الارض والا
 تردد ان لم يخف على نفس
 أو عضو أو مال وان قل
 أو اختصا أو انقطاع
 عن رفقة أو خروج وقت
 الى حد يلحقه فيه غوث
 رفقة مع تشاغلهم
 بأشغالهم ورفقارضهم في
 أقوالهم فان لم يجد تيم فلو
 لم يما يوصله المافر لما جته
 كما تناب وهو فوق حد
 الفوت السابق وجب
 قصده الان خاف على طاهر

(قوله وما راجل الخ) جوابه الشيخ شيخنا الشيخ الفضالي انه كان هذا جالسا في سفيهة ١١٩ وشق عليه الماء قبل التصرم

وكان بحيث البحر لو زال لم

يكن

لما وجد غلبا ثم فاتهم

(قوله وقيل يصح وجرى

عليه ابن حجر) أي عند

الجزع من ازالته (قوله صلى

فاذا الظهورين) أو قل

ابن حجر على ما مر

يسمى الى هذا الحد لاشغاله بالديونة كالا حطاب فله عبادته أولى (قوله غير اختصاص ومال الخ) نزع الاختصاص والمال المذكو ولا أثر للخوف عليه هنا وان اعتبرناه ثم في حالة التوهم كما مر التيقن وجوده هنا ومن جملة الغير الذي لا يعتبر الامن عليه خروج الوقت ولو كان في سفيهة وخاف غرقا لو أخذ من البحر تيم ولا يعبد وماله ان كان يعمل يغلب فيه الفقد يقطع النظر عن البحر وعدمه كما قاله عشب وتظم بعضهم ذلك في قوله

وما راجل للماء ليس بقاقد • ساسم لعضو من مبيع تيم

تيم لا يقضى صلاته هذه • اهـ مزي خفا في حجاب بكم

(قوله وما ليجب) أي وكان الماء لا ماقابل له أصلا وان لم يعظم وقعه اذ لو كان بمن اتضاعف الغرم وهو غرم المال الغائب وعن الماء وذلك بعيد عن الاعتناء (قوله غنا أو أجرة) أي سواء كان المال غنا للماء أو أجرة لآله (قوله أحل لم) كل من الحليل والمسلم ليس بقيد هنا وفيها يأتي كما مر (قوله مجتونه يمت) بالبناء لا مفعول سواء كان الميم هي أو غيرها والنية في كل من الصورتين من الغير وفي نسخة تيمت والاولى أولى (قوله وعدم حائل) منه الخطيئة المتقدمة (قوله في باب) أي باب الغسل وقوله الا في تيم أي مسنون (قوله لما مر في الوضوء) الاولى كما مر بالكاف اذ لم يعرفه تعميل هذا الشرط وهو عدم الحائل (قوله وتقدم ازالة النجاسة) أي غير المعنوية بل لو تيم قبل ازالة النجاسة لم يصح تيم • على المذهب في المذهب وجرى عليه الرمي وقيل يصح وجرى عليه ابن حجر ويقتضي على الخلاف ما لو كان الميت أفاض وتحت قلعة نجاسة فعند الرمي يذوق بلا صلاة عليه لانه لم يتقدم ازالة النجاسة وعند ابن حجر يصلي عليه اذ لا يشترط عنده ذلك وخروج بقوله عن بدنه ازالته انما هو قوبه ومكانه فايست بشرط (قوله والتيم لا باحة الصلاة الخ) مقتضاه ان دائم الحدث الموضعي مثله لانه وان تقدم منه استنجاه فحدثه لم ينقطع والنجاسة موجودة وليس كذلك قوة الماء اه افاده قل وهو جريد (قوله مع ذلك) أي مع النجاسة وقوله فاشبه أي التيم معها التيم قبل الوقت بجماع عدم وجود الشرط في كل (قوله أعم من اقتصاره على محل الاستنجاء الخ) يؤخذ من ذلك أنه لو لم يجسد ما يستنجى به أو يزيل به النجاسة صلى فاذا الظهورين (قوله والعلم بالقبلة) ضعف فيصح التيم بعد دخول الوقت ولو قبل الاجتهاد في القبلة لا يقال قياسا اشتراط تقدم ازالة النجاسة اشتراط تقدم العلم بالقبلة لا ناقول العلم بالقبلة أخف من ثقله النجاسة ولهذا نهى صلاة من صلى أربع ركعات لأربع جهات بلا إعادة ركاه بالقبلة • ترا العورة وخطية الجمعة فلا يشترط تقدمهما أيضا ويدخل وقت التيم الخطية بالزوال كالجعة الموثمة قبله لم يصح ويجوز التيم للجمعة قبل الخطية لدخول وقتها وتقدم الخطية انما هو بشرط صحة فعلها ويجوز تيم الخطية أو غيره قبل تمام العدد الذي تنه فيه الجمعة (قوله بدخول الوقت) شامل لوقت الجواز ووقت المذو وأوقات الرواتب وسائر الموقفات كصلاة العبد والكسوف معروفة في محالها أو يدخل وقت صلاة الاسقيته باجتماع معظم الناس أي ان ارا فعلها جماعة والافباردة فعلها والكسوف بمجرد التغير وان أراد فعلها جماعة والتمرق من أن الكسوف يفوت بالانحلال ولا كذلك الاستسقاء لا يفوت بالاسقيته وخطية لم يجد بدخوله والنجاسة بتمام الغسل الواجب وهي الغسل الاولى والتيم

غير اختصاص ومال يجب

بذلك في تحصيل الماء غنا أو

أجرة (وجود العذر) من

علة أرفق دعاء (والاسلام)

لما مر في الوضوء (الافى

كافية تيمت من نحو حيض

لحل لمسلم) من زوج أو

سد للضرورة (والتميز)

لما مر في الوضوء (الافى

مجتونه يمت من ذلك) أي

من نحو حيض (أحل لمسلم)

للضرورة ونحو من زيادتي

(وعدم نحو حيض الا في تيم

انكوا احرام) مما لا تختص

سفيهة الغسل له بالظاهر كما

يقتضيه في باب (وعدم حائل)

بين التراب والمسوح ما

مر في الوضوء (وتقدم

ازالة النجاسة عن بدنه) ولو

عن غير أعضاء التيم من

فرج وغيره بخلافه في

الوضوء لان الوضوء لرفع

الحدث وهو يحصل مع عدم

تقدم ذلك والتيم لا باحة

الصلاة التابع لها غيرها

ولا باحة مع ذلك فاشبه التيم قبل الوقت وقوله عن بدنه أعم من اقتصاره على محل الاستنجاء والعضو الذي يريد مسحه

(والعلم بالقبلة) العلم بدخول الوقت ولو بالاجتهاد فيه ما (وطاب الماء

لصحت وان لم يكن وبهذا يلغى زعمه قال شخص لا يصح تيممه حتى يتيمم فيه وهو البيت والنقل
 المطلق في كل وقت أراد الاوقات السكراة اذا اراد أن يصلي فيه أما اذا تيمم ليصلي خارجا او
 أطلق فانه يصح والمراد بان لم ياتشمل الظن (قوله فيه) تنازعه كل من طالب ونقل كما اشار له فيما
 بعد بقوله فيه ما وبتعيينه المتي بذلك يدفع التكرار والمناقاة في كلامه بالنسبة للنقل والتكرار
 بالنسبة للطالب لانه ذكر النقل ركائما تقدم فكيف يعيده ويحمله شرطا وقدم ذكر الطالب فلا
 حاجة الى اعادته وحاصل الجواب عن المناقاة والتكرار في الاول ان الذي من الاركان ذات
 النقل والشرط كونه في الوقت فلا مناقاة ولا تكرار بالنسبة له ولا تكرار بالنسبة للطالب
 ايضا لان ذاته شرط وكونه في الوقت شرط آخر كدليل عليه قوله فيه ما وانما لم يذكر هذا الشرط
 تلوه ذلك من غير فاصل بينهما ليضم ما زاده به من بعضه لبعض على حسنة كناية عليه قوله وهذه
 الاربعة الخ (قوله في الوقت فيه ما) أي الطالب والنقل فلا يجوز الطالب قبله لانه وسيلة والتيمم
 مقصد فكما لا يجزى التيمم قبل الوقت لا يعتد به الطالب قبله والوسائل حكم المقاصد فالوطالب
 لفائتة فافترغ من الطالب دخل الوقت فتيمم الصلاة الوقت بذلك جازو كالطالب لفائتة الطالب
 للتطوع وكذا الطالب لغير ردة عطش له والحيوان محترم معه اه أفاده الشوبري (قوله
 مما مر أو أملى الباب) أي من السبب السادس وهو قوله وكون التيمم للصلاة قبل الوقت
 (قوله ويطلب التيمم الخ) لما فرغ مما يصح التيمم ويصح من أسبابه وأركانته ونحوه
 شرع يتكلم على مبطلاته وذكرها بعد الشروط لان ترك الشرط يقتضي عدم الصحة فتناوب
 تعقيبها ولان وجود الشرط معصح والبطلان يستدعي تقادم الصحة لانه يطرأ عليها فحق
 المبطل ان يذكر بعد الشرط وذكر من المبطلات متباوشر حاشية (قوله يحدث) أي أصغر
 ان كان متبعا من حدث أصغر أو أكبر ان كان متبعا عنه أما لو تيمم الجنب ونحوه عن
 الحدث الا كبر ثم أحدث حدثا أصغرا فلا يطل تيممه بالنسبة للحدث الا كبر وانما يطل
 بالنسبة للأصغر فلا يحرم عليه قراءة القرآن والمكث في المسجد ونحو ذلك مما يجوز للحدث
 حدثا بخلاف الصلاة ومس المحض ونحو ذلك مما لا يجوز له فيستقر تيممه عن الحدث
 الا كبر حتى يطرأ عليه حدث أكبر ثم ان تيمم التمكن الحليل لم يطل ذلك التيمم بالجناية
 الطارئة بعد ذلك فلها ان تكتفه مرارا (قوله وردة الخ) فتبطل مائة في أثنا عشر جميعه بعد
 فراغه لانه لا سباحة الصلاة وهي منقضية عنها بخلاف الموضوع والغسل أي بالنسبة للتيمم
 أما وضوء صاحب الضرورة وغسله فكأنه تيمم فيبطل بالردة على المعتمد والمراد بالردة ولو ضرورة
 ليس بل ردة الصبي والاختبة فتأطع من يصح طلاقه الاسلام أي استقراره (قوله وبرؤية ماء
 الخ) أي وان لم يكن له طهارته وأعاد العامل مع هذه الاربعة لان القيد والاستثناء المذكورين
 بعد احسانهما وحاصل ما في كلامه ان الاربعة المذكورة اما ان تكون مع سائل او بدونه
 واذا كانت معه فاما ان يتقدم عليه واما ان يتأخر واما ان يقارن بأربعة في أربعة بستمائة عشر
 وعلى كل اما ان يكون ذلك قبل التلبس بالصلاة واما ان يكون بعده وعلى كل اما ان يكون
 المحل يقطع فيها التيمم أم لا فالجمله اربع وستون صورة منها ثمان وثلاثون قبل
 التلبس بالصلاة وثمان وثلاثون بعد التلبس بها فان تقدم علم الحائض او قارن فلا بطلان مطلقا
 وان تأخر علمه أو لم يكن هناك سائل أصلا فان كان قبل التلبس بالصلاة بطل مطلقا وان كان بعد

ونقل التعراب فيه) أي في
 الوقت فيه ما وهذه الاربعة
 من زيادتي وقد تفهم
 الاخيرة مما مر أو أملى
 الباب (ويطلب التيمم
 يحدث) رقد من ياتيه في باب
 (وردة) هذا من زيادتي
 (وبرؤية ماء)

(قوله عشرون) الاولى اثنان وعشرون واثنان وأربعون تقرير (قوله ثمانية واربعين) عبارة المد ابغى على خط بزيادة
تفسير الاطلاق من تقرير شيخنا الميرزا فان تقدم علم الحائز أو قارن فلا بطلان مطلقا ١٢١ أي سواء تلبس بالصلاة وكانت

تسقط أولا تسقط اول
يتلبس فالصور أربع
وعشرون وأما إذا كان
بالحائز أو الحائز متأخر
فتارة يكون ذلك قبل
التلبس بالصلاة وتارة
يكون بعد التلبس بها فان
كانت قبل التلبس بها بطل
مطلقا أي في التوهم وغيره
وتحتها ثمان صور وان
كان بعد التلبس بها لم
تبطل في صورة التوهم
مطلقا أي سواء كانت
تسقط بالتيمم ام لا وتحتها
أربع صور وأما في غير
التوهم فينبظر ان كانت
الصلاة مما لا يسقط فزنها
بالتيمم لم تبطل وتحتها ست
صور والابطال بطلان
التيمم أي والابان كانت
الصلاة مما لا يسقط بطلت
وتحتها ست صور أيضا
في جملة صور العصة أربع
وثلاثون وصور البطلان
أربع عشرة فالجملة ثمانية
وأربعون انتهت ببعض زيادة
(قوله ست عشرة) الصواب
أربع عشرة وفيها بعده أربع
وثلاثون ثم اعلم ان عبارة
مد المقدمة مبنية على ان
الصور ثمانية وأربعون
كأهل الاخصر

التلبس بها لم تبطل في صورة التوهم مطلقا وأما في غيرهما فينبظر ان كانت الصلاة تسقط بالتيمم
لم تبطل والابطال بخلافه صور البطلان عشرون وصور عدمه أربع وأربعون والاخصر ان
تجعل الصور كما هي ثمانية وأربعين من ضرب الستة عشر في ثلاث هي حالة قبل الصلاة والحائز اثنان
فيها فست عشرة منها قبل التلبس بالصلاة وثمان وثلاثون بعد التلبس بها وصور البطلان من
ذلك ست عشرة وصور عدمه ثنتان وثلاثون يدرك ذلك بالتأمل وكرؤية الماهر رؤية فتمنه فان
اعتبر به مع ذلك زادت الصور ولو حجت الجرح اعضاء الثلاثة ورجلاه سليمتان وبقية الماء
وتيمم تيمما واحدا ثم رآه بطل تيممه بالنسبة الى رجليه لان تيممه عن مائة قدم الماء وقد قدر عليه
فيجب غسله ما ولا يبطل بالنسبة لبقية الاعضاء لان تيممه عن مائة قدم وهي باقية اذ بطلان بعض
الطهارة لا يقتضي بطلان كلها سواء كانت بالماء أو بالتراب (قوله أي بالعلم لم يوجد) دفع
بذلك ما توهم من ان المراد خصوص الرؤية البصرية والمراد بالعلم ما يشمل الظن بخبر اخبار
عدل لا خصوص حكم الذهن الجازم المطابق لدليل والمراد علم وجوده جعل يجب طلبه منه
كحد القرب فسادونه من حد الغوث (قوله وان ضاق الوقت) محله اذا علم الماء في حد الغوث
مطلقا اذ لا يشترط حينئذ الا من على خروجه وما تقدم من الاشتراط محله في التوهم لا العلم
وكذا في حد القرب ان كانت الصلاة لا تسقط بالتيمم فان كانت تسقط به لم تبطل فاصل معني
كلام المصنف أنه اذا علم الماس في حد الغوث بطل تيممه وان ضاق الوقت عن الوضوء وكذا في
حد القرب على التقصيل المتقدم والمراد بضيقة أن لا يبقى منه ما يسع الصلاة تامة أو مقصورة
بأقل مجزئ وانما وجب الوضوء حينئذ لان الصلاة به ولو آخر الوقت أولى وأكمل منها بالتيمم أوله
(قوله وتوهمه) أي الماس وان زال سر يعا بخلاف توهم الستة لعدم وجوب طهائها ومحل كون
توهم الماس بطلان التيمم اذا توهمه في حد الغوث فسادونه مع سعة الوقت كما مر بان يبقى منه زمن
لوسعي فيه الى ذلك لا يمكنه التماه به والصلاة قيمة والمراد بالتوهم ما يشمل الشك (قوله سرايا)
هو ما يرى وسط النهار كأنه مأمور بمحل البطلان برؤيته ان لم يقبض عند ابتداءه أنه سراب ومثله
ما لو رأى غمامة مطبقة بقرية أو دركا طاع عليه أو نحو ذلك (قوله فيهما) أي في رؤية الماء
وتوهمه وأخذ هذا مما سبق في المتن كما سيذكره وانما سيجع هذين في التقييد تناسبهما من حيث
تعلقهما بالماء وأورد كلامنا الأخيرين به لعدم تناسبهما ويزاد على هذا التقييد آخران
يقال وفي غير الصلاة فيهما الأخذ من الاستثناء المذكور بعد الرجوع الى قيد آخر وكذا يقال
فيما سبق أتى وأشار الى هذا القيد أبو شجاع بقوله في غير وقت الصلاة وذكر محترزا الاول بقوله
فان كان ثم حائل الخ وسيذكر محترزا الثاني أيضا (قوله من سبع) هو حائل حسي والعطش شرعي
ونحو السبع العمد والعطش والولوج خائية محله لا يشرب (قوله لانه لم ينزع الخ) علة
لبطلان يهدين الامرين والمقصود هو الصلاة وأخذ هذه من قوله فيما بعده الا في صلاة الخ فان
قبل هلا كان وجود الماء كوجود المكفر الرقبة بعد فرائضه من الصوم وكبحض المرأة بعد
فرائضها من العدة بالاشهر حيث لا يعتد بذلك اجيب بان الصوم والاشهر مقصودان فاذا أتى
بهم ما فقد أتى بالمقصود بخلاف التيمم فانه وسيلة للصلاة كما أشاره الشارح (قوله فاشبهه ما لوراء)

١٦ وي ل أي بالعلم بوجوده وان ضاق الوقت عن الوضوء (وتوهمه) كأن رأى سرايا أو جماعة يجوز أن
بهم ما لا يحائل فيها يجوز ان يستعمله من سبع وعطش ونحوهما لانه لم ينزع في المقصود فاشبهه ما لوراء في أثناء التيمم

أى أو توهمه لان المدعى الرؤية والتوهم معا وتوله فى اثباته أى وكلامنا فى رؤيته أو توهمه
 بعد فراغه (قوله فان كان ثم حائل) يحتقر القيد الاول الذى ذكره وأشار الى أن فى مفهومه
 تفصيلا فان كان الحائل متقدما أو مقارنا فلا يطل التيمم وان كان متأخرا بطل مثل المتأخر
 أن يسمع قائله يقول عندى ماء للعطش أو لغائب أو ماء شجر أو ماء ورد ومثال المقارن أن
 يرى الماء والسبع معا ومثال المتقدم أن يسهه يقول عندى لغائب ماء فان سمعه يقول
 عندى لئلا نأكل ماء وهو يعلم غيبته لم يطل تيممه أو يعلم حضوره ولم يعلم من حاله شيئا بطل تيممه
 لوجوب السؤال عنه أو يقول لئلا نأكل عندى من ثمن خمر ماء بطل تيممه لوجوب البحث عن
 صاحب الماء وطلبه منه (قوله وقدرة على ثمنه) ومثله الآلة والشاة ونحوه (قوله بان لا يحتاج)
 مثال ادم الحائل فالحائل هو الاحتياج اليه لأمونة أولاديه أو عدم وجوده وان ما يشترط به ذلك
 الفتن والمراد بالدين الدين الظاهر ابتداء أو دواما بان كان مؤجلا وحال فان لم يحل لم يعد حائلا
 (قوله ويمكنه) بالنصب عطف على الذى أى أن لا يحتاج وأن يمكنه فعدم الحائل صور
 بشيئين وبصح الرفع خبر مبتدأ محذوف والجمله حاله أى وهو يمكنه أى والحال أنه يمكنه
 الشراء فان لم يمكنه كان ذلك حائلا (قوله وزوال علة) أى يقينا أو ظاهرا أخذنا مما بعده (قوله
 مبيحة للتيمم) خرج غير المبيحة كصداع وحصى خفيه شين فالتيمم معها الا يصح أم لا فلا يقال
 انه بطل بزوالها (قوله فتولى الخ) تفريع على التقييد فى الشرح (قوله لم يطل تيممه) سواء
 كان السائر أخذا من الصحيح شيئا أم لا لكن اذا أخذ منه شيئا وظهر منه ما يجب غسله وجب
 غسل ما ظهر وكذا ان لم يأخذ وظهر من محل العلة ما يمكن امرار التراب عليه فانه يجب
 امراره عليه ويجب طهر ما بعده فى الصورتين وهذا اذا كان توهم ما ذكر خارج الصلاة فلا
 سقطت جبرته فيه باطبات كخضار الخلف وان لم يطل تيممه كان بان أنه لم يبرأ هذا ان ظهر من
 الصحيح ما يجب غسله فان لم يظهر منه ذلك اما لكون المصوق على قدر الجرح أو زائدا عليه
 ولا يظهر من الصحيح شيئا فلا بطلان وكذا ان ظهر من محل العلة ما لا يمكن امرار التراب عليه
 اقلته (قوله اذا يجب الخ) القصد بذلك الفرق بين توهم الماء وتوهم البرء وحاصله أن طلب البرء
 لا يفيده حصوله بخلاف الماء فتوهمه يطل التيمم وان بان أن لا ماء وعطف البحث على ما قبله
 تفسير (قوله الا فى صلاة) أى بعد تمام تكبيرة الاحرام وهذا هو القيد الثانى للبطلان وأشار
 بقوله فلا يطل التيمم الخ الى أن فى مفهومه وهو ما اذا حصل شيئا منها فى الصلاة فبطلان
 (قوله فى الأربع الأخيرة) روى رؤية الماء وتوهمه والقدرة على ثمنه وزوال العلة (قوله فلا
 يطل التيمم الخ) أى وانما يطل بالسلام منها وان علم بانق الماء قبله وكان القياس بطلانها
 بمجرد الرؤية لأنه رويتم حرمتها وله أن يسلم التسليم الثانية لانها تسبغ الأولى (قوله فى غير
 الثانية) أى وهى مسئلة التوهم والغير ثلاثة كما مر وسقوط الصلاة بالتيمم فى الأخيرة لكون
 الجبرية لم تأخذ من الصحيح شيئا مالا (قوله وفيها) أى الثانية مطلقا أى سواء كانت الصلاة تسقط
 بالتيمم بان كان محل يغاب فيه النقدا ويستوى الامر ان أولا (قوله لتلبسه بالمقصود) علة
 لعدم البطلان فى الأربع ولا بد من زيادة شيئا فى أى لتلبسه بالمقصود مع أن هناك وجهها
 لاتمامها وهو اغناؤها عن القضاء بدليل قوله بعد ولا رجه لاتمامها فلا يرد أن التلبس
 بالمقصود موجود فيها اذا كانت الصلاة تسقط بالتيمم مع البطلان (قوله كالوجود المكفر

فان كان ثم حائل وعلمه قبل
 الرؤية والتوهم او معهما
 لم يطل تيممه (وقدرته على
 ثمنه) بلا حائل بان لا يحتاج
 اليه لأمونة اولاديه ويمكنه
 الشراء (وزوال علة) مبيحة
 للتيمم (بلا حائل) يجوز
 استعماله فتولى بلا حائل
 قصد فى المسائل الأربع
 الأخيرة وهو من زيادته فى
 الثلاثة الأخيرة وخرج
 بزوال العلة توهم زوالها
 فلو توهم برجرحه فراء
 لم يبرأ لم يطل تيممه اذا يجب
 طلب البرء والبحث عنه
 توهمه بخلاف الماء الا
 فى صلاة فى الأربع الأخيرة
 فلا يطل التيمم بشيئا
 فى غير الثانية حيث كانت
 الصلاة تسقط به وفيها مطلقا
 لتلبسه بالمقصود كالوجود
 المكفر

(قوله أو زائدا عليه ولم
 يظهر الخ) تأمله

الرقبة) أي بجمع التلبس بالمقصود (قوله ثم يندب) استدراك على قوله فلا يبطل بالنسبة
 للثلاثة ومحل ندب قطعها إذا ابتدأها مفردا وكان بحيث لو قطعها وتوضأ الصلاة هامة مفردا
 أو في جماعة أو ابتداء في جماعة ولو قطعها وتوضأ الصلاة في جماعة وله في هذه الصور
 الثلاث قلبها انقلابا وعبارة الرمي تقتضي استواء قطعها وقلها وقليل القلب أفضل
 أمالوا ابتداء في جماعة ولو قطعها وتوضأ لا تفرد فالمضي فيها مع الجماعة أفضل ولا فرق
 في الصلاة بين الفرض والنفل سكن إذا رأى الماء قبل تمام ركعتين منه سلم منه ما أو بعد
 فعله ما اقتصر عليه ما هذا إن لم ينو قدرا أو الأفضلية اتصافه قال في المنهج والمتنفل إن نوى
 قدرا أو ركعتين (قوله في غير الثانية) قال بعضهم انظر حكم الثانية هل يجوز القطع
 فيها أو يحرم لضعف التوهم فلا يبطل قطع الفرض له اهـ والظاهر الجواز لعل القاذ كرها
 الشارح اذ هي مجوزة للقطع في الكل وضعف التوهم أقادني الندب لا الحرمه (قوله في
 الاصح) متعلق بندب وقوله بالحق بالحرمة (قوله فان ضاق الوقت) أي عن الاتيان بها
 جميعها تامه أو مقصورة لا عن أدائها لأنه يحصل بركعة فلا يجوز قطعها إن لم يخرج بعضها
 عن الوقت وهذا ما قبل شي محذوف كأنه قال محل الندب إن اتسع الوقت فان ضاق الخ ولو عم
 الميت وصلى عليه ثم وجد الماء قبل دفنه وجب غسله وإعادة الصلاة عليه إذا كان في موضع
 يغلب فيه وجود الماء فان كان في موضع يغلب فيه الفقد أو يستوى الأمران فلا وجوب
 وبذلك يجمع بين الكلامين المتناقضين (قوله أما إذا كانت الصلاة الخ) مقابل قوله فيما مر
 حيث كانت الصلاة الخ ولم يقدمه لأن التعليل السابق لا يتأق فيه (قوله بذلك) أي بواحد من
 الثلاثة (قوله ولا وجه لاتمامها) أي بخلاف ما تقدمه فان له وجهها وهو اغناؤها عن القضاء
 فهو في قوة التعليل لما قبله (قوله وباقامة أو نيته) أي نية الاقامة ومثله نية الاقام كما سيذكره
 وهو في صلاة مقصورة وإن كانت نسيطة بالتميم (قوله بعد غير التوهم) وهو رؤية الماء والقدرة
 على غنائه وزوال العلة وكالبعدي المذكورة المعية إذا تأنات ما ذكره عرفت أنه يتلخص من
 مناوحي كلامه ثمان عشرة صورة يبطل فيها التيمم والصلاة خاصة من ضرب الثلاثة وهي
 الاقامة ونيته ونية الاتمام في ثنتين وهما البعدية والمعية والمجموع وهو ستة في ثلاثة وهي
 رؤية الماء والقدرة على غنائه وزوال العلة وبيانها أن تقول اما أن يقيم بالفعل أو ينوي الاقامة
 أو ينوي الاتمام بعد رؤية الماء أو معها فهذه ستة أو يقيم أو ينوي الاقامة أو ينوي الاتمام
 بعد القدرة على الثمن أو معها فهذه ستة أخرى أو يقيم أو ينوي الاقامة أو ينوي الاتمام بعد
 زوال العلة أو معها فهذه ستة أخرى أيضا فالجمله ما ذكره ومن مفهومه ثمان عشرة صورة أيضا
 لأنه يخرج بقيد البعدية المذكورة وما لحقها القبلية وفيها تسع صور خاصة من ضرب
 الثلاثة وهي الاقامة ونيته ونية الاتمام في ثلاثة وهي رؤية الماء والقدرة على غنائه وزوال العلة
 وبيانها على قياس ما قبلها أن تقول اما أن يقيم أو ينوي الاقامة أو ينوي الاتمام قبل رؤية
 الماء أو القدرة على الثمن أو زوال العلة فهذه تسع صور لا يبطل فيها التيمم فلا تدخل في الاقامة وما
 معها في البطلان على التقصير بل السابق في رؤية الماء الخ ونحوه بقوله غير التوهم التوهم
 الشامل للشك وفيه تسع صور خاصة من ضرب الثلاثة وهي الاقامة ونيته ونية الاتمام في ثلاثة
 وهي البعدية والمعية والقبلية وبيانها على قياس ما قبلها ظاهرا فهذه تسع صور أخرى لا يبطل

الرقبة بعد شروعه في الصوم
 ثم يندب قطع الصلاة
 في غير الثانية يستأنفها
 بوضوء في الاصح فان ضاق
 الوقت حرم قطعها قطعاً ما
 إذا كانت الصلاة لا نسيطة
 به فيبطل تيممه بذلك فتبطل
 الصلاة ولا وجه لاتمامها
 وباقامة أو نيته وهو في
 صلاة مقصورة بعد غيب
 (التوهم) فيبطل تيممه
 تغلب الحكم الاقامة

ففي التيمم جملة ما يعلم من كلامه منطوقا ومفهوما مستويلا وثلاثون صورة ولا فرق في البطلان
بالاقامة أو نيتهما أن يكون مستقلا ما كذا ولا ولا ياتي هنا ما ياتي في قطع السفر بذلك حيث
اشترطوا ثم الاستقلال ولعل الفرق سبعة باب السفر عن باب التيمم بدليل أن القصر يجوز فيه
وإن لم تكن ضرورة وهو لا يتيمم إلا عن ضرورة وفادى شيء يطله وقوله بعد غير التيمم طرف
للاقامة ونيتهما أي ويطل التيمم باقامة المسافر القاصر الخ بعد رؤية الماء الخ وحاصل كلامه
أن المسافر إذا كان ناوليا القصر ثم نوى الإقامة أو أقام بالفعل أو نوى الانتماء لكن لم يتوكل بقم
ولم يتم الإبهان رأى الماء أو قدر على غنمه أو زالت العلة فان تيممه يطل وإذا بطل تيممه بطلت
صلاته للعلل التي ذكرها الشارح أما التيمم فلا يطل صلته به لضعفه ومثله الشك كما تقدم
وتوقف الشو برى في حكم التيمم لا يحل له (قوله المقتضية) صفة للاقامة أو نيتهما وكل فاعل
وكان القياس أن يقول المقتضى إلا أن يقال إن كلامه قول بكنا (قوله بكل منهما) أي من
الإقامة أو نيتهما ومن الأعمام (قوله ما لم يستجبه) وهو الأعمام لأنه انما استباح بالتيمم ركعتين
فالرائد عليه ما كافته فريضة أخرى بتيمم واحد وهو ممتنع فقوله لان الاقسام على الأحداث
ما لم يستجبه وقوله كافته صلاة أخرى أي وافتتاحها حادثة فلا يجوز زاضعف التيمم بوجود
المانع من رؤية الماء الخ أما إذا لم يوجد المانع المذكور فالتيمم قوي بدليل أنه يتنفل به فله
أن يتم به الصلاة فالبطالان لما ذكره لا يكون يجب قضاءؤها إذا لفرق بين أن يجب قضاؤها أولا
كامر (قوله ويخالف التيمم الخ) لما فرغ من مبطلاته وهي من مشكلات الكتاب شرع فيما
يخالف فيه الوضوء فقال ويخالف الخ (قوله زيادة على ما مر) أي من أنه لا يستحب تجديده
وكذا اقتضائه بل يكره ذلك ولا يصح بنية فرض التيمم على ما مر وأنه في عضو من الوجه واليدين
نقط ومن اختصاصه بوجوب قصد التراب ووجوب نقله ووجوب ضربتين بخلاف الوضوء
لا يجب فيه شيء من ذلك بل لو نوى الوضوء فنزل عليه ماء طرا وغيره فانفست أعضاؤه صح
وضوءه ومن بطلانه بالردة طلاقا وفي الوضوء تفصيل أن كان وضوءه سليما لم يطل ولا يبطل ومن
أنه لا يصح قبل دخول الوقت ولا لمن على بدنه نجاسة الإبهان والها ولا قبل الاستنجاء لوجود
النجاسة وبعد التيمم لفقد الماء بمحل يغلب فيه وجوده سقرا كان أو حضرا وإذا صلى بالتيمم
صلاة فرأى الماء في أثناءه أبطلت على التفصيل المار ويعد العاصي بالسفر اقد الماء ولا يصح
من العاصي بسفره إذا كان معه ما يحتاجه للعطش ويقال له ان ثبت استحبابه والأفلا كما لو أراد
أن يأكل المية يعلم ذلك من مفهوم قول المصنف فيما مر ولو حيا وانما حتما على ما سبق ومن أنه
يجب تخايل أصابعه أن لم يفرقها حال الضرب ومن أنه يطل برؤية الماء وبوجهه وبالقعدة
على غنمه وبزوال العلة وبأن يسمع شخصا يقول عندى ماء وتعلم الأخيرة من قوله بالإحاطة على
ما مر ولا يصح الاحتجاج كما يعلم من أسبابه فهذه ثنتان وعشرون خصلة وذكرها في المتن أربعة
وبقي منها ست وهي أنه لا يستحب فيه تقليل الشعر الكثيف ولا يصح للنفل المطلق في وقت
الكرامة إذا قصد أن يصلي فيه ولا يصلي فيه الفريضة بتيمم المناقلة ولا يصح بطهارته على
الخفين إذا كان لفقد الماء ويجب تعدده بحسب تعدد الأعضاء المفروضة وبين تعدده بتعدد
الأعضاء المستنونة أيضا كالكفين فجملة ذلك ثمان وثلاثون خصلة (قوله بعناء الأول) أي

أونيتها المقتضية كل منهما
الانتماء فاشبهه بالونوى
الانتماء بجامع أنه أحدث
بكل منهما ما لم يستجبه لان
الانتماء كافته صلاة
أخرى وقول أو نيتهما الخ
من زيادتي (ويخالف)
التيمم (الوضوء) زيادة على
ما مر (في أنه لا يرفع الحدث)
بعناء الأول السابق في باب
الأحداث

(قوله ولا يصلي فيه الفريضة
الخ) لا يخفى أنه ذكرها المتن

(و) في (أنه لا يجب إبطال
الستراب فيه إلى منابت
الشعر وإن خفف) اعلم
ذلك بخلاف الماء كما مر
(و) في (أنه لا يجمع به)
وإن كان المتبسم صيبا
(فرضان) كصلاتين أو
طوافين لأنه طهارة ضرورة
بخلاف الوضوء ويجمع به
فرضا وما شاء من النوافل
لأنها لا تنحصر بخلاف فيها
ومثلها تمكين المرأة لحليها

(قوله أما السراويل إذا
نذر الخ) في عرض على
مر أنه يتيم للسراويل
واحد أو نذر السلام من
كل ركعتين منها لعدم
انعقاده لوجوبه كذلك
أصالة والقرق بينهما وبين
نحو الضحى عند نذره ونذر
السلام من كل ركعتين منه
حيث وجب تعدد التيمم
بعدد أن الضحى مثلا لما
نذر السلام منه كذلك كان
الحمل معصودا فاشتا من
التزامه فوجب العمل
بمقتضاه لكونه من فعله
بخلاف السراويل فإن
السلام فيها كذلك معتبرا
أصالة مع صدق الصلاة
الواحدة عليها تدبر

وهو الأمر الاعتباري أما هذه الثالث المذكور ثم وهو المنع فيه التيمم رفعه مقبدا
والوضوء رفعه مطلقا وأما هذه الثاني وهو الأسباب فلا يرفع كل منهما لأن السبب إذا وقع
لا يرفع (قوله لا يجب إبطال التراب) أي ولا يسن كما مر وخرج بقوله إلى منابت الشعر ما تحت
الاطراف يجب إبطاله به والفرق أن إذا التمس طهارة بخلاف الشعر (قوله وإن خفف) أي سواء
كان خفيفا أو كثيفا واعتبر بأن الكشف لا يجب إبطال الماء إلى منابته في الوضوء أيضا
قال غاية غير صحيحة وأجيب بأن نقد الكشف لا يجب غسله أو بآن في مفهومهاته غسله والمعنى
لا يجب إبطاله إلى منابته وإن خفف بخلاف الوضوء ففيه تفصيل تقدم (قوله ليس ذلك) أي
الإبطال (قوله لا يجمع به) بالبناء لا بفعل وهو فرضان سواء كانا أداء أم قضاء (قوله وإن كان
المتبسم صيبا) دفع بذلك ما يوهم من جواز الجمع له لكونه صلاته تقيما لو تيمم للفرض ثم باغ
قبيل فله لم يصل به الفرض لأن صلاته في نفسه ناقلة وإن كان لها حكم الفرض في منع الجمع
فعمل بالاحتياط في حقها في الموضعين حيث تيمم للفرض إذا بالغ ولا يجمع مع تيممه بين فرضين
(قوله كصلاتين الخ) المكافاة صوابية نعم إن كانت الصلاة الثانية معادة جمعت مع أصلها
بتيمم واحد لأن المعادة تقع نقلا وإن كان ينوي فيها الفرض والظاهر أنه إذا تيمم للمعادة ينوي
استباحة فرض الصلاة فإن نوى استباحة الصلاة فقط لم تصح صلاته بذلك التيمم كالاتصاف
صلاتها بالنية الفرضية لأن القصد الحما كاذو كالمعادة الظاهر مع الجمعة كما فعل الآن فيجوز
جمعهما بتيمم واحد ويمنع الجمع بين الجمعة وخطبتهم بتيمم واحد لأن الخطبة وإن كانت فرض
كفاية قد التحقت بقراءة الأيمان لما قيل إنها تبدل عن ركعتين والصحيح لا يقطع النظر عن
الضعيف وإنما يجمع بين الخطبتين بتيمم واحد مع أنهم ما فرضان لأنهما التلازمهما صار كالثاني
الواحد فاكنتي إلهما بتيمم واحد بل الظاهر امتناع أفراد كل واحد منهما بتيمم لعدم وروده
فعل أن الخطيب يحتاج إلى تيممين وأنه لو تيمم للجمعة كان له أن يخطب به ولو تيمم للخطبة فلم يخطب
كان له أن يصلّي به الجمعة وإن كانت الخطبة دون الصلاة لما مر من أنها التحقت بفرض العين
ولو تيمم وخطب بمحل ولم يصل ثم أراد أن يخطب نيا في محل آخر لم يجوز كما قاله الحلبي وقوله شيخنا
عطية لما مر من التحاقها بفرض العين وقبيلها على المعادة في الجواز لا يصح لأن المعادة نقل
والفرض الأول ولا كذلك الخطبة فإنها وإن كانت فرض كفاية فتدنا التحقت بفرض العين
(قوله وطوافين الخ) أو مانعة جمع فيمنع الجمع بين صلاة وطواف والنذر من كل منهما
كالقصر وشمل فرض الطواف طواف الوداع ولو نذر أن يصلّي أربع ركعات أو أكثر كذا
لهن تيمم واحد بخلاف ما لو نذرهما وأن يسلم من كل ركعتين فإنه لا بد من التيمم لكل ركعتين فإن
كل ركعتين صار كصلاة أخرى مفقودة ومثل ذلك صلاة الضحى والوتر في التفصيل المتقدم أما
التراويل إذا نذرهما فإنه يتيمم إلهما عشر تيممات وإن لم يندر التسليم من كل ركعتين لأن التسليم
فيه لمن كل ركعتين بحتم قاله الباقى (قوله لأنه طهارة ضرورة) وقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة
إلى قوله فتيمة واقفوا حتى وجوب الطهر لكل صلاة (قوله ويجمع به فرض الخ) هذا هو دم
قوله فرضان والمناسب لما قبله وما بعد دفع فرض لكن أحوجه إلى ذلك قوله وما شاء وقوله
ومثلها أي النوافل تمكين المرأة الخ أي إذا تيمم للفرض فإنما يجمع بينهما وبين التمكن وكذا

صلاة الجنازة أو الوتيمت للتمكن فلا يساح لها إلا ما في مرتبة كس المصنف ولو خافت عليه من
من كافر أو غرق أو حرق أو نجاسة أو ما مكث في المسجد والاعتكاف وقراءة القرآن ولو فرضنا
ههنا كتم الفاسحة وكذا سجدة التلاوة والشكر ولا يساح لها فرض ولا نفل أو تيمت صلاة
الجنازة أو بيعها ما في مرتبة من صلاة النافلة وما دونه مما تقدم ولا يساح لها الفرض فالمراتب
ثلاثة ومن المصنف وما به سنة واحدة حتى لو تيمم لواحدة منها جاز له فعل البقية
ولم يرد إذا تيمم للتمكن أن يتمكن من الوطء مرارا ولو كان تيممها الفقهاء ثم رأته في أثناء
الجماع بطل تيممها أو حرم عام اتكينه ووجب عليه النزاع بخلاف ما إذا رآه وهو يجامعها
فلا يجب عليه النزاع لعدم بطلان تيممها برؤيته هو أو لو تيمم شخص الفقهاء لم يرد غيره لم يطل
تيمم الأول (قوله وتعين الخ) جواب عن سؤال تقديره ظاهر (قوله بأن تيمم النافلة) الباء
بمعنى التكاف (قوله لكن لو تيممت) استدراك على مفهوم قوله فرض عيني وذلك لأن من جملة
الغير يمكن الحليل وقد منع الفرض العيني فقط إذا تيمم للغير فقتضاه أن غير الفرض العيني
من التيممات التي تحتها يحال له حينئذ ويس كذلك بل لا يساح له عند التيمم ما في المرتبة
التي لا ما كان فيه افتقروا لم تستجبه غير أي مما ليس في مرتبة كصلاة النافلة والجنازة أما
ما في مرتبة فيباح لها أو يمكن الحليل ليس بقيد بل مثله كل ما كان في مرتبة كسجدة التلاوة
فلا يساح لها غيره مما هو فوقه

• (باب الجباسة) •

بمعنى العين أي بيان أفرادها وهي الأعيان الجبسة وإطلاق الجباسة على ذلك مجاز وحقيقة
الوصف القائم بالحمل وتغير بقره وصف أي معنى يقوم بالحمل أي البدن أو المكان أو الثوب عند
ملاقاته شيء من الأعيان الجبسة مع توسط رطوبة من أحد الجانبين يمنع صحة الصلاة حيث
لا مرضخ وذلك الوصف هو التمسك والضعيف إذا التمسك بها يرجع إليها هذا المعنى فقبه استخدام
على حد قوله

إذا نزل السماء بارض قوم • وعيناه وان كانوا غضايا

وإذا التمسك بالسم من خصائصنا قال تعالى ولا تحمل علينا أصرا تكاملته على الذين من قبلنا أي
أصرا ينقل علينا حمله بذلك لأنه يأصير صاحبه بضم الصاد أي يحبس في مكان يريد بذلك
التكاليف الشاقة على بني إسرائيل من قتل النفس في التوبة وإخراج ربيع المال في الزكاة
وجوب خمسين صلاة في اليوم والليلة وقطع موضع الجباسة أي من غير الحيوان وما في بعض
العبارات من قطع جلودهم محمول على جلود الفرو أو الخلف الملبوسين لهم وعلى تقدير نعمته
فهو خاص بغير الضرر وري كحل الخارج فلا يجب قطعه ويحقل عدم الخصوص وله تعالى أن
يكاف عبده بما لا يطيق (قوله ما يستعذر) أي ولو طاهر كصاقي رمق ومخاط ويحرم كل
ذلك بعد أن يخرج من معدنه إلا وهو صلاح كاعتقاد فاذأ كل بصاق إنسان ومخاطه انصو
صلاحه جازا ما دام في معدنه فيجوز صاحبه ابتلاعه (قوله مستعذر الخ) ثبوت الاستعذار
هنا لا ينافي فيه في الحد الآخر المطلق وهو كل عين حرم تناولها على الإطلاق حالة الاختيار

وصلاة الجنازة وتعينها
فأرض (و) في (أنه لا يسلي
به فرض عيني إذا تيمم
لغيره) بأن تيمم النافلة أو
للمسألة مطلقا أو صلاة
جنازة والتعيين بالعين من
زيادة وقولي لغيره أهم من
قوله لنافله لكن لو تيممت
المرأة لتمكن حليلها لم
تستجبه غيره

• (باب بيان الجباسة
وإزالتها) •

(هي) لغة ما يستعذر وشروها
بالحد مستعذر

مع سهولة التمييز للحرمته واللاستغفارها ولا ضررها في بدن أو عقل لان المنقح فيه كونه
الحرمه للاستغفار وذلك لا ينافي كون العين في مذاها ماسة نذرة أو أن الاستغفار المنقح
هو الشرعي والمنقح هو الغوي ويخرج بالاطلاق ما يباح قبله كبيع الضمانات السمكية وبجالة
الاختيار حالة الضرورة فيباح فيها تناول الميتة وبسهولة التمييز دود القفا كهة ونحوها فيباح
تناوله معها وان سهل تمييزه لان شأنه العسر ولا يتنجس فيه فلا يجب عليه غسله وهذا التقييد
والذي قبله لا يدخل في الاخراج وبلا حرمته على أي تعظيمه الحظم الا ترى فانه وان جرم تناوله
مطلقا في حالة الاختيار الخ لكن لا نجاسة بل لحرمته ولا يرد لحظم الحربي لاحتماله من حيث
كونه آميا وبلا استغفارها ما حرم تناوله لما تقدم بل لاستغفارها كخاط ومنى وغيرهما من
المستقذرات بناء على حرمة أكلها وهو الأصح على ما تقدم وبلا ضررها في بدن أو عقل ما حرم
تناوله لضررها في البدن كالسميات أو العقول كالافيون والزعفران (قوله يمنع صحة الصلاة)
اعترض هذا التعريف باشماله على الحكم وهو المنع وذلك يؤدى الى الدور وتوقف معرفة
المعرف وهو المستقدر على معرفة الحكم وهو المنع لانه في تعريفه وتوقف معرفة الحكم
على معرفة كونه مستقدرا اذا الحكم على الشيء فرع عن تصوره وأجيب بأنه رسم لاحد
والممنوع أخذ الحكم في الحدود وقال في السلم

وعندهم من جملة المردود * أن تدخل الاحكام في الحدود

(قوله حيث لا مخرج من الخ) كنفذ الطهورين وهي حبيبة ادخل (قوله وبالعد) أي وهي
بالعد بول الخ لا يقال هذه العبارة تقتضي الحصر مع عدم استقصاء افراد النجاسة فبما ذكره لانا
نقول قد دفع هذا الارادة بقوله في ما يأتي وما زيد على المذكور ان الخ هو في معناها أو يقال
ان حصرها فيما ذكرنا في أي بالنسبة لما ذكره هنا وانما ضبطوا الاعيان النجسة دون
الظاهرة لان الاصل في الاشياء الظاهرة الا ما خرج للدليل قال تعالى هو الذي خلق لكم ما في
الارض جميعا ووجه ما ذكره المصنف من الاعيان النجسة ستة عشر (قوله بول) ولومن طفل
وحكاية بعض المالكية قول الشافعي بطلان بول الصبي غلط أو افتراء ولا يرد على نجاسته
أمره صلى الله عليه وسلم العربيين بشرب بول الابل لانه كان للتداوى وهو جائز بصرف
النجاسة غير الخمر وما ردد من أنه تعالى لم يجعل الشفاء في المحرمات محمول على الخمر والعربيون
جماعة قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم مرضى وأظهروا الاسلام فأمرهم أن يذهبوا الى
ابل الصدقة ويشربوا من أبو الها والبانها ففعلوا ذلك وصحت أبدانهم ثم قالوا الراعي
وأخذوا الابل فبعث النبي صلى الله عليه وسلم في طلبهم فادركوهم وقطعت أيديهم وأرجلهم
من خلاف وألقوا على الارض حتى ماتوا وقصتهم مبسوط في البخاري ويستثنى من البول
بوله صلى الله عليه وسلم وكذا سائر فضلاته فانما طاهرة وحل تنزهه صلى الله عليه وسلم منها على
الاستحباب ومزيد النظافة وكذا سائر الانبياء (قوله لا مخرج من الخ) وهو قوله صلى الله
عليه وسلم صبوا عليه أي على مصابه ذنوباً أي مظهر وف ذنوب من ما هو هذا الدليل لا ينتج
الانجاسة بول الا ترى وأما نجاسة بول غيره فبطريق التماس والاعرابي هو ذوالنا وبصرة
البياني لا التيمم فانه مقتضى أي أصل الخوارج ولم يكونوا في عصره صلى الله عليه وسلم وانما

يمنع صحة الصلاة حيث
لا مخرج من الخ (قوله)
لا مخرج من الخ (قوله)
لا مخرج من الخ (قوله)
لا مخرج من الخ (قوله)
لا مخرج من الخ (قوله)

(قوله وبجالة الاختيار)
الخ) أي خرج بها من حيث
الحكم بجسمة تناول
وكذا يقال في قوله وسهولة
الخ وحبيته فلا منافاة بين
قوله وهذا التقييد والذي
قبله لا يدخل وبين العطفا
قبل المقتضى أنهم الاخراج
لاختلاف الجهة اهـ شيخنا
حفظه الله (قوله لا يدخل)
أي في قيد السهولة دخل
الدود ومنه دود القفا كهة
وانما لم يحرم لان شأنه عدم
سهولة تمييزه اهـ فتدبر

ترك الصلابة رضوان الله عليهم الاعرابي ولم يأمره بالتحول من مكانه خشية المفسدة وهي
 نجس يده أو ثوبه أو مواضع أخرى أو قطع البول عليه فيمضرد (قوله بهيمة) أي ساكنة مع
 تخفيف الياء على الافصح أو مكسورة مع تخفيف الياء ونشيد هار كذا يقال في الودي بالمهملة
 (قوله في قصة علي) هي أنه كان رجلاً مذهباً بالمذأى كثير المذى فاستحى أن يسأل النبي صلى الله
 عليه وسلم أن يكون ابنه تحته فأمر المقداد بن الاسود أن يقول له النبي صلى الله عليه وسلم فسأله
 فقال يغسل ذكره ويوضأ ولو كان علياً فاختذت المالكية بظاهر الخبر وأوجبوا غسل كل
 الذكر وأوجبوا الشاذلية غسل محل الخروج فقط كما قيل في قوله تعالى يجهلون أصابعهم
 في آذانهم (قوله وهو ماء أي من رقيق) عبارة الرمل وهو ماء أصفر رقيق وقال بعضهم أنه
 يكون في الشـ تاء أي من رقيقنا وفي الصيف أصفر رقيقاً اهـ بالمعنى فكأنهم الشارح لم يوافق
 واحداً من النقلين إلا أن يقال أنه مطلع (قوله عند نوران الشهوة الخ) فلا يكون الأمن
 الباقين وأكثر ما يكون في النساء عند ملاعبتهن وهيجان شهوتهن وربما يخرج من الشخص
 ولا يحس به (قوله بلا شهوة قوية) أي أو بعد تنويرها (قوله بهيمة كالبول) انما فاسده على
 البول ولم يأت له بدليل مستقل لأن القياس من جملة الأدلة وانما لم يقسه على المذى لأنه
 لا يتقى دخروجه بالبائع كالبول بخلاف المذى كما مر وقاس الروث على البول لأن البول ثبتت
 نجاسته بالنص (قوله اما عقبه) أي البول (قوله حيث) بمعنى وقت استمسكت أي يست
 الطبيعة أي ييس ما يخرج منها بسبب عدم تناول الأطعمة الرطبة وقوله أو عند حمل شيء ثقيل
 أي ولو عند استرخاء الطبيعة (قوله من غائط) هو اسم لفظة الأذى ويقال لها أيضاً عذرة
 بكسر المجمة وقوله أو غيره أي من فضلة بقية الحيوانات قال لهاروث فقط فالروث أعم
 من الغائط ولذا عير به المصنف مخالفاً لاصوله حيث عير بالغائط وتقدم أن الغائط في الأصل
 يشل البول لكنه صار حقيقة حرفية في الخارج من الدبر (قوله ولو لم يمسك) أي ولو لم يمسك
 ومثله الجراد ويجوز قلى السمك حباً أو كذا ابتداء إذا كان صغيراً فبعض في عما في باطنه
 وبسبب ذبح سمكة كبيرة يطول بقاؤها (قوله كالبول) أي قياساً عليه ولأنه صلى الله عليه
 وسلم لما جرى له بحجر بن وروثة ليستنجي بها أخذ الحجرين ورذا الروثة وكانت روثه حار وقال
 هذا ركن أو ركن والركن بالكاف أو الجسيم النجس وانما فاسده على البول لشبهته
 بنجاسته بالنص المتقدم (قوله ولو لم يمسك) لا رد على من قال بطهارة الماء للصبي أو الحراسة
 أو نحوهما (قوله طهور) يضم الطاء على الأشهر بمعنى طهره وبفتحها بمعنى مطهر وهو
 مبتدأ أخبره أن يغسله أي تطهره أو مطهره غسله سبع مرات ووجه الدلالة أن الطهارة إما
 عن نجس أو حدث أو ذكرمة ولا حدث على الألف ولا ذكرمة فتعريف طهارة النجس فتثبت
 نجاسته فهو أطيب اجزائه بل هو أطيب الحيوانات غير الأذى نكهة أي رائحة فم لكثرة
 ما يلهت فيه قيمتها أولى وارقة ما ولغ فيه واجبة أن أريد استعمال الألف والافتحة كسائر
 النجاسات إلا الجر غير المحترمة فيجب إزالتها طلب النفس تناولها (قوله لأنه أسوأ) أي
 أقبح وقوله لا يجل الخ لعله له وهي ناقصة أي لا يجل اقتناؤه مع إمكان الانتفاع به بنحو الحمل
 عليه فخرجت الحشرات فانما وان لم يحصل اقتناؤه بحال لكن لا يمكن الانتفاع بها (قوله

(قوله ثبتت نجاسته
 بالنص) فانه فان هذا أيضاً
 ثبت بالنص بقوله صلى الله
 عليه وسلم هذا ركن إلا أن
 يقال يجل أنه اخصوصية
 لروثة الجمار فلا عموم في
 الدليل هنا لا يقال نص
 البول أيضاً خاص ببول
 الأذى لا ما تقول يقاس
 عليه بول غيره قياساً أو لولوا

(ومذى) بهيمة للأمر
 يغسل الذكر منه في خبرهما
 في قصة علي رضي الله تعالى
 عنه وهو ماء أي من رقيق
 يخرج غالباً عند نوران
 الشهوة بلا شهوة قوية
 (وودي) بهيمة كالبول
 وهو ماء أي من رقيق
 يخرج اما عقبه حيث
 استمسكت الطبيعة أو عند
 حمل شيء ثقيل (وروث)
 من غائط أو غيره ولو لم يمسك
 كالبول (وكاب) ولو لم يمسك
 لم يمسك ولو لم يمسك
 الاثني (وخنزير) لأنه
 أسوأ حالاً من الكلب إذ
 لا يجل اقتناؤه بحال

يندب قتله) أي ولو عقورا خلافا لما وقع في العباب من وجوب قتل العقور إلا أن يحسم على
 ما إذا نهين طر بقتله فعليه وبالله ومثله الكلب العقور فقتله مندوب وقيل واجب أما المعلم فقتله
 حرام اتنافا وأما ما لا تنفع فيه ولا ضرر فقتله حرام على الأصح وتقدم ذلك (قوله من غير ضرر
 فيه) احتقر به عن الحية والفواسق الخمس وما في معناها فانها طاهرة لان قتلها وان كان مندوبا
 لكن ذلك اضرها (قوله مع غيره) أي غير كل فيصديق بفرع كل واحد منهم مامع الآخر
 وبفرع كل مع حيوان طاهر فالصور أربع والكلب والخنزير صوران ومنهما صور تنجسها
 سبع تكفل الشارح ببيان أدلتها وبقي فرع أحدها مامع نفسه الآن يقال انه راعى مقدار
 الدليلين اللذين ذكرهما أو يقال انه داخل في الكلب والخنزير (قوله تبهالهما) على نجاسة
 الفرع اذا كان متولدا منهما وقوله أو تغلبا على ذلك اذا كان متولدا من أحدهما ومن
 طاهر وعمل هذا في المذهب بأنه مخلوق من نجاسة فكان مثلها قال شارحه ولا ينفق بالود
 المتولد منها لا تنفع أنه خلق من نفسه وانما تولد فيها كدود الخلل لا يخلق من نفس الخلل بل
 يتولد فيه ثم قال ولو اوضح جدى كلبة أو خنزيرة فثبت له على لبنها أي تربي ومن منه لم نجس
 على الأصح (قوله أو تغلبا بالنجس) أي وانما قلنا انه يتبع غيره الذي هو النجس في النجاسة ولم
 نقل بتبعية الغير الذي هو الطاهر في الطهارة تغلبا بالنجس ويحل تغلبه ان لم توجد الصورة أما
 اذا وجدت فانه تغلب فلو تولد آدمي بين مغلف ذكر كان أو أنثى رآه كذلك وكان على صورة
 الآدمي ولو في النصف الأعلى فقط فهو محكوم بطهارته في العبادات أخذ باطلاقهم طهارة
 الآدمي وبعموم قوله صلى الله عليه وسلم فان المسلم لا نجس حيا ولا ميتا والتقية بالمسلم جرى
 على الغالب ولقوله تعالى ولقد كرمنا بني آدم اذا الاستناد الى الآية أولى من الاستناد الى
 القاعدة وتجري عليه الاحكام لانه بالغ عاقل والعقل مناط التكليف فيصلي ولو اماما ويدخل
 المساجد ويخالط الناس ولا ينجسهم بمسسه مع وطوبة ولا ينجس به الماء القليل ولا المائع
 وينظم عن الولايات كولاية تسكاح وقضاء على المعتمد في جميع ذلك ولا تحمل مذاكته ولا ذبيحته
 ولا توارث بينه وبين آدمي على المعتمد وقال بعضهم يرب من أمه وأولاده ولا قود على قاتله
 حكم النجس في الانكحة وكذا التسرى على المعتمد وجوز له ابن حجر الثاني حيث خاف العنت
 وحكم بأنه نجس معفو عنه ومعقد الرمي ما تقدم أما لو كان على صورة الكلب مع العقل
 والنطق فهو نجس على المعتمد وكذا لو كان على صورة الآدمي وتولد بين مغلفين لان الصورة
 لا تفيد الطهارة حينئذ لضعفها ولتولد بين مغلف وحبران آخر غير آدمي فهو نجس معفو عنه
 باتفاق وقد ذكر الجلال السيوطي أحكام الفرع في جميع أبواب الفقه انظروا من بحر الخفيف
 وهو فاعلاتن من تقع ان فاعلاتن مرتين فقال

يتبع الفرع في انتساب أباه • ولأم في الرق والحسرة
 والزكاة الاخف والدين الأعلى • والذي اشتد في جزاء وديه
 وأحسن الاصلين رجسا وذبحا • وتكاحوا الاكل والاضحية

فالولد من الشريف شريف وان كانت أمه غير شريفة لا عكسه ومن الرقيقة رقيق وان كان
 أبوه حرا ومن الحر حرا وان كان أبوه رقيقا غاليا • ويجب في المتولين ابل وبقره مثالا أخف

ولانه ينسب بقتله من غير
 ضرر فيه (و فرع كل)
 منهم مامع غيره تبهالهما أو
 تغلبا بالنجس

(قوله بفرع كل واحد
 منهم مامع الآخر) أي سواء
 كان ذكرا أو أنثى
 أو العكس (قوله وأولاده)
 لا يظهر ان جريته على منعه
 حتى من التسرى اما ان
 جرى على طريقة حج
 فظاهر (قوله وجوز له حج
 الخ) قال عث فان كان
 هذا المتولد أنثى وخافت
 العنت وجب عليه الصبر
 ولا تصح مناسكته وقوله
 حيث خاف الخ الذي في حج
 حيث خفف العنت وفيه
 أن على قاتل هذا المتولد
 دية حيث كان حرا

الزكياتين فلا يترك حتى يبلغ نصاب البقر وهو ثلاثون ففيم اتبعه والمتولد بين ذمي ومسلم
أو عكسه مسلم والمتولد بين صيد بري وحشي ما كوله وغيره نجس فيه القدية على المحرم والمتولد
بين كافي ومجوسية أو عكسه فيه دية كافي ولا تحل من أكله ولا ذبحه والمتولد بين كافي
وشاة نجس ولا يحل بذبحه أكله ولا تصح التضحية به (قوله كل منها) أي الثلاثة الكلب والخنزير
والقرد (قوله تبعه الأصل) أي وهو البدن فإذا كان نجسا انفصل منه نجس أو طاهرا فطاهر
(قوله غيرها) أي غير الثلاثة سواء كان ما كوله اللحم أو لا في الجوار طاهر وقوله لذلك أي تبعه
لأصله في الآدمي طاهر في الظاهر لأنه أصله رجلا كان أو امرأة أو أختي وغايته أنه خرج
من غير طريقه المعتاد وهو لا يؤثر فالقول بالنجاسة ليس بشئ وسواء في الطهارة في الحي
والميت والخصي والمحبوب والممسوح وغير ذلك من يتصور منه المني بأن يمكن بلوغه أمان
لا يمكن بلوغه لو خرج منه شئ صفة صفة المني فهو نجس لأنه ليس بشئ (قوله تحل المني) أي
منه صلى الله عليه وسلم المختلط بشئ النساء من الجماع لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يحتمل لأن
الاحتلام من الشيطان فقط ما يقال إن الاستدلال بذلك لا يصح لأن منيه وسائر فضلاته صلى
الله عليه وسلم طاهرة على المقدس سواء قبل النوة أو بعده أو مثله بقيمة الأنبياء فالاستدلال
بالحديث من حيث عدم وجوب غسل مني النساء المختلط بمنيه صلى الله عليه وسلم وقديقال
يحتمل أن يكون من منيه فقط بأن حصل منه انزال ولم تقض المرأة الجماعه ثم وتم أو يكون
من امتلاء الأوعية والدليل إذا طهره الاحتلام سقط به الاستدلال فالدليل القاطع على طهارة
ذلك ما ذكره السبوطي في مختصر الروضة من رواية البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن
المني يصيب الثوب فقال ما معناه انما هو كالصاف أو كالخطاط ولو بال الشخص ولم يغسل محله
تجس منه وإن كان مستجمر بالآحجار ولو جامع زوجته حتى قد تجس منه ما حرم عليه
ذلك لأنه نجس ذكره فيجب عليه غسله قبل الجماع إن لم يفترا لما يشبهونه كما قاله ابن حجر ويؤخذ
من قوله كانت تحل الخ كما قال الهاملي أنه يستحب فرك المني يابسا أو غسله رطبا قال الاستاذ
عميرة قاتل لو قيل بالاحتلام مطلقا فخر وجامن الخلاف لم يكن بعيدا اهـ (قوله وما قرح) هو
بضم القاف وفتحها كما قرئ بهم ماني قوله تعالى إن عيسى سقم قرح الجرح (قوله تغير) أي
أو اختلط بأجنبي لأن محل العنود من ماء القروح وكذا المتلفط والصديد ونحوهما مالم تختلط
بذلك ولو من نفسه كدمع عينه وريقه فاذا دميت لثته ما قبله لا وكذا كثيرا لم يكن بفعله انقطاع
في العنود عدم الاختلاط بريقه وكذا دم الفص والحجامة مالم يجاوز محلها أيضا وهو ما يغلب
سبيلانه إليه (قوله ريمه) أي مثلا وكذا طعمه أو لونه (قوله كلام) أي قياسا عليه (قوله
وفي معناه القبح) أي فهو مقيس على الدم (قوله ومرة) بكسر الميم وتشديد الراء المهملة
وقوله وهي ماني المارة أي الجلدة يخرج بها فيها هي نفسها فأنما تستحب طهره بالغسل فيجوز
أكلها إن كانت من حيوان ما كوله كالكرش يفتح الكاف وكسر الراء المهملة والطحال
يكسر الطاء وأما الحصة التي تخرج مع البول أو بعده أحيانا وتسحب العامة بالحصى فإن
أخبر طبيب عدل بأنها منعة قديمة من البول فنجسة والانتحبة ومن جملة ماني المارة الخرزة
التي توجد في مارة البقر وتعمل في الأدوية فهي نجسة لتجدها من النجاسة فأشبهت الماء

(ومنها) أي في كل منها
تبعه الأصل بخلاف ماني
غيرها لذلك وتلبر الشينين
عن عائشة رضي الله عنها
كانت تحل المني من ثوب
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم يصلي فيه (وما
قرح) أي جرح (تغير)
ريحه لأنه دم مستحيل فان
لم يتغير طاهر كالمرق
خلافا للرافعي (وصديد)
وهو ما رقيق بجل الطه دم
كالدوم وفي معناه القبح
(ومرة) وهي ماني المارة
كافي

(قوله أي أو اختلط الخ)
يفيد أنه عند عدم التغير
نجس مفعونه مالم يختلط
بأجنبي وهو بخلاف قول
الشارح طاهر في المداخي
تنبيه يعني عن ماء القروح
والمتلفط إلى أن قال مالم
يختلط بأجنبي فقوله عن
ماء القروح أي المتغيرة
حتى يصح الحكم بنجاستها
والعقود عنها فتدبر

(ومسكرا) من شحرا وغيره تغليظا ورتبوا عنه كالكلب ونخرج بالمائع الحشيشة ١٣١ والنجس ونحوهما من الجمادات

المسكرة فانها مع قهرها
ظاهرة ولا ترد النجاسة المنعقدة
والحشيشة المذابة نظرا
لاصلها (وما يخرج من
معدة) كفى

(قوله أو لما لاقي) أي أو علم
ملاقاة هو لما لاقي معها
فتدبر ولعل الحشيشة سرت
له العبارة من عبارة م
وكتب عليها الرشيد يدي
قوله ملاقاته اسم لظاهر
الاصوب ملاقاته الظاهر
للمسك ليعتبر منه ما بعده

اه وقد علمت امكان الجواب
(قوله فاحتاج الى ذكر مائع
بعده لانخراج ما ذكر)
بحث في هذا عن بأنه
يقضي أن المائع يصير
نجسا بمجرد دخوله للعقل
وان لم يكن فيه شدة مطربة
وهو ما في قولهم كثر في
تخال النجاسة ويكفي
في طهارتها زوال النجاسة
وغلبة الجوضة ولا يشترط
نهايتها اه فليست التوفيق
بين الحليين وقرى بعضهم
بأن النجاسة هنا لما كانت
آخذة في الزيادة اقتضت
بجبرها التنجيس بخلافها
في التخال فانها اذا أخذت
في النقص اه وقال بعض
مشايخنا لا بد في التنجيس
من الشدة المطربة فالعمل
عليه هو ما في التخل وما قالوه في التعريف انما هو لاجل الادخال ثم الانخراج لا لاقاداة الحكم اه تأمله

النجس اذا انعقد لها وشبهه في النجاسة من الحية والعقرب وسائر الهوام وتبطل الصلاة
بالسعة الحية لان معها يظهر على محل اللسعة لا العقرب على الاوجه لان ابرته تغوص في باطن
اللحم وتنجس اللحم فيه وهو لا يجب غسله نعم ان علم ملاقاته لظاهرا أو لما لاقي معها بطلت الصلاة به
وأما الانفعة فان كانت من حيوان لم يتناول غير اللبن فظاهرة والافتحش وبمعنى عنها في الجبن
اذا اختلط ببعض ما فيها كما يعنى عن الخبز المخبوز بالسرجين فلا تبطل الصلاة بحسبه (قوله
ومسكرا) أراد به ما يشعل المغطى للعقل الشامل للعيش ونحوه فاحتاج الى ذكر مائع بعده
لانخراج ما ذكر ولو أراد به ما فيه شدة مطربة لم يخرج ما ذكر والمراد بالمسك ما شأن نوعه ذلك وان
لم يسكره وبالفعل كقطرة نحر وقوله مائع بالهمز (قوله أو غير) كالنبيذ والبوزة فهي مع
حرمتها نجسة حيث صار فيها شدة مطربة وكذا الحشيش والنجس والكشك ونحوها اذا صار فيه
تلك الشدة بأن رغا أو زبد فانه يصير نجسا على المعتد به ويحذر فيه ومن المعلوم أن الكشك
المعروف الآن لا يصل الى تلك الشدة (قوله الحشيشة) فيها ثلثان وسبعون رذيلة قال الشاعر

قل لمن يأكل الحشيشة جهلا يا خبيثا قد عشت ثم رميت

دية العقل بدرة فلما ذا يا خبيثا قد عشت ثم رميت

والبدرة اثنا عشر ألف درهم وهو معنى على القول الضعيف في المذهب (قوله والنجس) يفتح الباء
بوزن فليس ثبت له حب يخط بالعقل ويورث الخبال وربما أسكر اذا شربه الانسان بعد ذوبه
فاله في المصباح ويقال انه يورث السبات بأن يصير الشخص ساكنا عند مخاطبته كالجماد
أما بكسر هاءه وأصل النسي المنه في القاموس (قوله ونحوهما من الجمادات) وذلك
كالافيون والزعفران والعنبر وجوزة الطيب وهي كبيرة تؤكل والذي يباع عند دقها العطار
انما هو نواتها الاهي فكثير ذلك حرام لضربه بالعقل ويجوز تعاطي القليل منه عرفا وضبطه
بعضهم بما لا يورث ولو تخذيرا أو فتورا ويقتضى كتم ذلك عن العوام (قوله ولا ترد النجاسة المنعقدة)
أي فانها جامدة مع أنها نجسة ولا الحشيشة المذابة أي فانها ظاهرة مع أنها مسكرة مائعة وقوله
نظر الاصل هو ما أي لان النجاسة مائعة في الاصل فكانت نجسة والحشيشة المذابة جامدة في الاصل
فكانت ظاهرة ما لم يحصل منها شدة مطربة بأن رغت وأزبدت وصارت مسكرة فانها تكون
نجسة كما هي فقوله في مائع مسكرا مائع يقيد بقولنا أصالة وذلك القيد مدخل ومخرج كما علمت
(قوله وما يخرج من معدة) أي يقينا فان شك في أنه من المعدة أو لا فالأصل الطهارة وعلامة
كونه منها التخرج منه ما يشك في أنه من أولها فالأصل الطهارة أيضا والمراد بالمعدة هنا
ما جاوز مخرج الماء المهملة على معقده الرمل (قوله كفى) هو الرجوع بعد الوصول الى المعدة
ولو ما وان عاد حاله بعد وصوله لما ذكر ولو تقاها لحم نحو كلب غير متصبل وجب عليه تسبيح
فد منه مع التعريب فان استحاله لم يجب ما ذكر اذا خرج منه بعد غسله وتقريره من الأكل
والاوجب ما كان خرج من دبره كغذاء الاستنجاء من فضله ولو باطخ وان خرج غير متصبل لان
شأنه ذلك وخروج اللحم العظم فيجب التسبيح بخروجه من الدبر ولو على غير صورته وكذا
من اللحم ومن العظم الشعر لان شأنه عدم الاستحالة ومن اللحم العظم الرقيق الذي يؤكل معه
عادة لان شأنه الاستحالة ودخل تحت الكاف بالغام المعدة وأما ما يسيل من النائم عند نومه
عليه هو ما في التخل وما قالوه في التعريف انما هو لاجل الادخال ثم الانخراج لا لاقاداة الحكم اه تأمله

فان تحقق كونه من المعلقة بصفرة أو تنفجس ويقعني عنه في حق من ابتلى به وان تحقق كونه
من غيره أو شك في ذلك فظاهر وقوله ولو بلا تغير تعميم في الخارج فالمدار على خروجه بعد
مخارجه مخرج الماء كما هو وان لم يتغير (قوله نعم ان كان الخارج) أي من معدته بجملة أو غيرها
كأدى وقوله من صلب أي بحيث لو زرع لبث فان كان بحيث لو زرع لم يثبت فتجس العيين
وأما البيض اذا ابتلعه حيوان وخرج منه فان كان بحيث لو حن لفرخ فظاهر والافجس
(قوله أما الخارج من الصدر) لا يقال ان ذلك خارج من تحت مخرج الحافة وقد وجد فيه
ضابطا التي لا نقول بحال الضابط المذكور في خارج من غير معدته بان وصل لما ذكر من
خارج ثم خرج وهذا خارج من معدته ومستقره وهو الصدر فكان طاهرا لخروجه من معدته
(قوله كالخاط) أي والباق بالصاد والزاي والسين كغراب وهو ماء الفم بعد خروجه منه وما
دام فيه فهو ريق فانه في الناموس ومثله في الطهارة الغبر والرباد والعرق ووطوبة الفرج من
حيوان طاهر وكذا المسك ان انفصل من الطيبة حال الحياة ولو طنأ أو بعد الذكاة وذكر ابن حجر
أن النوشادر طاهر لانه قد يتخذ من دخان تين البرسيم (قوله كلن الاثنان) بفتح الهمزة فثلاثة
فوقية اسم لاني الجير والذي ذكره في لغة قليلة والافصح اطلاق الخارج على الذكر والانثى كافي
الختار ولا يقال لها اثنان والفرق بين اثنان حيث جعل نجسا ومنها حيث جعل طاهرا مع أن
كلاهما مستحيل في الباطن أن المني خارج من حيوان طاهر يتخلى منه مثل أصله بخلاف اللين فانه
لا يتخلى منه مثل أصله وان كان غذاء له وكسيميا المعلقة والمضغة من غير المغلظ فانه طاهران
في الاصح وان لم يؤكلا لان عدم كليهما الاستتذارهما (قوله لانه مستحيل في الباطن) هذا
يشمل ابن الطاهر كالشاة فيقال لاخرجه الامان خارج لدليل (قوله اما لبن ما يؤكل الخ) أي
المنفصل قبل موته ولو على صورة الدم ومثله المني حيث وجدت في كل خواصه فابن القرس وان
ولدت بغلا طاهرا وكذلك البقرة اذا ولدها كاب أو خنزير ولا فرق بين ابن البقرة
والجمل والثور خلافا لبعضهم ومما ينفه طاهر الارنب والعرسه واعلم أن اللحم ولو لم يملك
أفضل من اللبن على المعلقة لما ردد سيد ادم الدنيا والآخرة اللحم وفي رواية أفضل طعام الدنيا
والآخرة اللحم واللبن أفضل من العسل أي عسل النحل وعسله مستثنى من نجاسة الروث على
القول بأنه يخرج من دبر النحلة ومن نجاسة التي على القول بأنه يخرج من فمها وهو الاشبه
كما في شرح الرمي ومن نجاسة لبن ما لا يؤكل غير بشر على القول بأنه يخرج من ثقبه تحت
جناحها (قوله خالصا) أي من الدم والثرث ساتعا للشاربين أي لا يغص به شارب بخلاف سائر
المانعات (قوله ولقد كرمنا بني آدم) أي بالعقل والنطق والخط واعتدال القامة وحسن
الصورة وتناول المأكول بيده وغيره انما يتناول به من ولا تترك القود لوطء النجاسة بما تانا كل به
فالمراد بتناول الآدمي المأكول بيده وتناولهم مع تظافهم (قوله لبن الانثى) أي ولو صغيرة دون
تسع سنين ولو بكر الصلاحية لبن الغذاء الولد فالمراد بالمشا ماشانه ذلك وبهذا فارق المني دون
التسع حيث حكم بنجاسته لعدم تصور الولد منه حينئذ (قوله والحلي والميت) أي بالنسبة
للادمي أما ما أخذ من ضرع بهيمة ميتة فانه نجس اتفاقا فيستعطف طهارة لبن المأكول أن
ينفصل منه حال الحياة أو بعد الذكاة (قوله غير آرمي الخ) وكلا دمي الجن والميت بناء
على الصحيح من أن كلاهما جسمان لها ميتة فهي طاهرة أما الجن فالتسكية بهم بشرعنا وان لم

ولو بلا تغير كالروث نعم ان
كان الخارج حيا مستصليا
فقد نجس لا نجس أما الخارج
من الصدر والحلي وهي
النضامة ويقال النضامة
والنازل من الدماغ وهو
الباق فطاهران كالخيط
(ولبن ما لا يؤكل غير الآدمي)
كلن الاثنان لانه مستحيل
في الباطن كك الدم أما
ابن ما يؤكل وابن الآدمي
فطاهران أما الاول فانه قوله
نعم على لبننا خالصا ساتعا
للشاربين وأما الثاني فانه قوله
نعم على ولقد كرمنا بني آدم ولا
يليق بتكريمه أن يكون
منشؤه نجسا ولا فرق فيه بين
الانثى والذكر والحلي والميت
(وميتة غير آدمي وميت)
وجواب

نعلم تفصيل أحكامهم وأما الملائكة فلشرفهم ومما يدل أيضا على طهارتهم ما قوله صلى الله
 عليه وسلم سبحان الله المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا ولم يقل ذلك بالآدمي فشهد ما ذكر مع أن
 المؤمن جري على الغالب كما لا يخفى وقبل أن يمتدحهم فلا يمتدحهم ما والميتة هي الزائلة الحياة
 بغیر ذكاته شرعية ولو عملا لنفسه سائلة كالفعل والبهوض ومذبح الحرم إذا كان مسيدا
 ربا وحشيا ما كولا يخرج بذلك الجنين لأن ذلك يذ كانه ذكاته وأما الميت بالضغطه والبهير
 النادبة مرقه لأن هذه ذكاته وتورد بعضهم فيما لو وجد قطعة لحم مع حذاء من الأهل يحكم نجاستها
 أولا والأقرب الأول عملا بالأصل وهو عدم تذكية الحيوان (قوله من غير ضرر) أي ومن غير
 استئذان ولا احترام ونحوه ما ليس بمسئذ ولا محترم ولا ضرر فيه يدل على نجاسته فلا بد من
 ملاحظة ذلك هنا يخرج السميات والآدمي والبصاق ونحوه فان ذلك طاهر (قوله نجاسة
 الاعتقاد) بمعنى فساده وخبثها أي فهي كالنجس فخال هذا الوجه وما بعده واحد من حيث
 أن المراد التشبيه بالنجس في الاجتناب لأن المجتنب المشبه بالنجس في الثاني أنفسهم وفي
 الأول اعتقادهم (قوله ودم) أي وإن سال من كبده وطحال ومنه الباقي على اللحم والعظام لكن
 إذا طبخ اللحم بما وصار الماء متغير اللون بواسطة الدم الباقي عليه فإنه لا يضر لافرق في ذلك
 بين أن يكون الماء واردة أو مورودا هذا إذا لم يغسل قبل وضعه في القدر كحكم الضأن فان
 غسل قبل ذلك كحكم الجملوس وصار الماء متغيرا بانه كرفانه يكون مضر لان شرط إزالة
 النجاسة ولو معناه وانزال الأوصاف فلا بد من غسله قبل الوضع حتى تصفو الفسالة أفاده
 خضر وقرر شيخنا عطية أنه يعني عن الدم الذي على اللحم إذا لم يخلط بماء أو لا فلا يعني عنه كما
 يقع في مجاز غير الضأن أما الضأن فلا يخلط لحمه بماء وهذا التفصيل في غير ماء الطبخ أما هو كان
 خرج من اللحم دم وغير الماء فلا يضر سواء كان الماء واردة أو مورودا فالتفصيل في الدم الذي
 على اللحم أنه ما قبل وضعه في القدر والذي سمعته من شيخنا الحنفى ما قاله خضر (قوله لما سر)
 أي في قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم (قوله لا كبد الخ) أي والامنياء وما يخرج على
 لون الدم ويضاهيه فأن تصلح للتخاق فالاستثنائات خمس أما إذا صار البيض مذرا وهو الذي
 اختلط بياضه بصفاره فطاهر بلا خلاف (قوله وطحالا) بكسر الطاء وقوله فطاهران أي
 ما لم يدقا وبصيراد ما ولا تفصيلان (قوله السمك) المراد به كل ما كل من حيوان البحر وان لم
 يسم سمكا عرفا والجراد اسم جنس واحد جراد يطلق على الذكر والأنثى (قوله وما زيد الخ)
 دفع به توهم الحصر في العدد المذكور وقدم ذلك (قوله الجرة) بكسر الجيم هي ما يخرج
 البعير أو غيره فلا جترأى إلا كل ثياب أو ما ما يخرج من جانب فيه عند الهيجان المسمى بالقلة
 فليس بنجس لأنه من اللسان ولا يحكم بنجاسة ما وضع فيه من الحيوان الجتر حال اجتراره إلا أن
 انفصل من الجرة شيء فيه والمشيمة الخارجة مع الولد طاهرة وعلى هي جرة من الولد ومن الأم
 حتى إذا مات أحدهما عقب انفصالها كان لها حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها
 ولو وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية الأجزاء أولا لأنهم لا يذبحونها
 واحد منهم خصوصا المولود فيه نظرا له سم قال عثم والظاهر أنها لا يجب فيها شيء وقال
 البرماوى أما المشيمة المسماة بالخلاص فكالجزء لأنهم لا تقطع من الولد فهي جرة منه وأما المشيمة
 التي فيها الولد فليست جرة من الأم ولا من الولد اه وهذا هو الظاهر (قوله وماء المتلفظ) أي

لمرة تناولها من غير ضرر
 قال تعالى حرمت عليكم
 الميتة والدم أما ميتة
 الآدمي وثالبه فطاهرة
 لحمل تناول الأخيرين
 وقوله تعالى ولقد كرمتنا
 بني آدم في الأول وقضية
 تذكيرهم أن لا يحكمهم
 بنجاستهم بالموت وسواء
 المسلمون والكفار وأما
 قوله تعالى إنما المشركون
 نجس فالمراد به نجاسة
 الاعتقاد أو اجتنابهم
 كالنجس لالنجاسة الأبدان
 (ودم) لما سر من تفرجه
 (الاصح) بدو طحالا
 فطاهران لما صرح عن ابن
 عمر رضي الله عنهما موقوف
 أحاديث لنا ميتة من ودمان
 السمك والجراد والكبد
 والطحال وهو كما قال البيهقي
 وغيره في حكم المرفوع وما
 زيد على المذكورات من
 نحو الجرة وماء المتلفظ

(قوله ما لم يدقا الخ) في عثم
 خلافة

ودخان النجاسة هو في معناها (واذا انما) أي النجاسة (ولو من خف) واجبة

(قوله وكذا بخارها) قال ع ش على ١٣٤ م لو تشفى شياً رطباً على الاله الجرد عن الدخان لا نجس وهو ظاهر ثم رأيت

في ابن العماد من كتاب دفع
الالباس عن وهم الوسواس
ما نصه السابع اذا وقط
بالاعيان النجسة تصاعدت
النار وتصاعد من النار
الدخان وقد سبق **ح**
الدخان وأما النار المتصاعدة
في حال الوقود فليست من
نفس الوقود وانما هي تأكل
الوقود ويخرج منه الدخان
والدخان أبزأ لطيفة
تتصل من الوقود ولهذا
يجمع منه الهباب والذي
يظهر أن النار المتصاعدة
طاهرة حتى لو صعدت
صافية من الدخان ومست
في رطبها لم يحكم بتنجسها
الأنهم في الغالب يخطئ
بالدخان بدليل أن الدخان
يصعد من أعلاها في حال
الذهب والدخان يخطئ بها
فاذا لاقت النار شيئاً اسود
من الدخان الذي هو مختلط
بها فلي هذا اذا لاها شيئاً
رطب نجس اه فلتصر
عبارة النجس (قوله ولو لو
البدن الخ) ينظر وجه
كونه طاهر مع **ح**
الهب نجس كما قال قبل
وله لكونه لا يتصل منه
شيء يلتصق بالبدن بخلاف
الجرحه (قوله كاللبن)

الذي يخرج والافطاهر خلا للرافعي كما مر والموايد بالمتنظ البتة بقى المعروف (قوله ودخان
النجاسة الخ) وهو المنفصل منها بواسطة نار و **ح** كذا بخارها وهو الاله الصافي من الدخان
ولا فرق في ذلك بين أن يتصل من نجس العين كالجلة أو لا كالطبخ المتنجس بالبول مثلاً ومثل
ذلك بخور الطاهر اذا وضع على نار سرجين لأنه يخالع فيمتنجس والدخان الخارج منه غير طاهر
وكذا اذا انتف الثوب على النار التي من النجاسة فهو طاهر ان لم يتصل شيء من الدخان فيه
ولو واصل البدن من لهب نحو الجلة الصافي عن الدخان فطاهر أو التصق على الجرح نجس أما
الدخان المنفصل منها بلا واسطة نار كالتصاعد من بيوت الاخيلة أو من طوافات الجلة عند
فتح ذلك فطاهر وكذا الریح الخارج من الدبر لأنه لم يمتصق كونه من عين النجاسة والرائحة
الكريهة الموجودة فيه يجوز أن تكون لجوارنة النجاسة ويعني عن القليل عرفاً من دخان
النجاسة واعلم أن المنفصل من الحيوان كمنه الشجر ما كول وصفه ووبره وريشه فطاهر
وان شئت في نجاسته كالملقى على السكبان ونحوها والحاصل أن الاعيان جاد وحيوان فالجملاد كله
طاهر الا المسكر المائع والحيوان كذلك الا السكب والخنزير وما تولد منه ما أو من أحدهم مع
حيوان طاهر وأن الفضلات منها ما يستحيل في باطن الحيوان الى فساد كدم وقيح وفجس
ومنها ما لا يستحيل كدرو ولعاب ودمع من حيوان طاهر أو يستحيل الى صلاح كاللبن فطاهر
(قوله واذا انما الخ) لما فرغ من الكلام على بعض الاعيان النجسة شرع في ازالها واعلم
أن النجاسة اما عينية أو حكمية والعينية اما أن يبقى بالمثل طعمها المدرك بالذوق أو لونها المدرك
بالبصر أو ريحها المدرك بالشم أو جرمها المدرك باللمس ولا يتصور ادراك شيء منها بجماعة السمع
فهذه أربع صوراً ويبقى به اثنتان منها وفيه ست صوراً والمائة منها وفيه أربع صوراً ومجموعها
وهو صورة واحدة فيحصل من ذلك خمس عشرة صورة تضرب في أحوال النجاسة الثلاثة
المغلظة والمخففة والمتوسطة يحصل أربعون صورة يضمن لها أحوال الحكمية الثلاثة
المغلظة والمخففة والمتوسطة فيجمع ذلك ثمان وأربعون صورة ولا يشترط في ازالته لانيه لانها
من باب التزول كترك الزنا والغصب وهو لا يتوقف على نية بخلاف طهارة الحدث والنجس لان
ذلك فعل وهو يتوقف عليه او انما توقف الصوم عليها وان كان تركه كالحاقه بالافعال اذا المقصود
منه كف النفس وقمع الشهوة ومخالفة الهوى والمراد بازالها اظهير مجازاً أخذ ما ياتي وذكر
من هنا الى آخر الباب عشرة فروع (قوله ولو من خف) أشار بالغاية الرد على القول القديم
القائل بطهارة الخلف بذلك من نجاسة نصيبه بشرط أن تكون بأسفله أو جوانبه وأن يكون
لنجاسة جرم يلصق بالخلف بخلاف البول ونحوه وان بدله في حال الخفاف لا في حال الرطوبة
وان تحصل النجاسة بالمشي غير نعمة حصولها (قوله واجبة) أي لغير حاجة على الفور ان عصى
بها أو منه التضمن بدم الاخضية وما يذله العوام من تزويق الابواب به حرام وتجب ازالته فوراً
فان لم يصب به المصنوع ولا يندب أن يجعل بازالها فيما بعد ذلك وهو في ذلك المصنوع المغلظة
وغیرها على المعتمد ولا يلحق بذلك العاصي بالجنابة لان الذي عصى به هنا متلبس به بخلافه في
الجنابة وخرج بغير حاجة ما لوال ولم يجد شيئاً تشفى به فله تشفى ذكره يده أو مسكه به او كذا

أي من ما كول والافليس بطاهر (قوله والنجس) الاولى حذفه (قوله أي لغير حاجة على الفور) عبارة نزع
المداني قوله واجبة أي على التراخي الا ان عصى بها كأن تضمنه بغير حاجة اه فتزل عبارة النجس عليه وتؤيده ما في آخرها

(بغسل) في غير بعض ما يأتي كقول صبي (بجيت تزول صفاتها) من طم ولون وريح (الاماعسر) زواله (من لون أو ريح) فلا
تجب ازالته بل يطهر محل بخلاف ما لو اجتمعت القوة دلالة على بقا عين النجاسة ١٣٥ وما لو بقي الطم لذلك واسهولة ازالته

غالباً (ولو تنجس ما منع تعذر
تطهيره) لانه صلى الله عليه
وسلم مثل عن الفارة تموت
في السمن فقال ان كان
جامداً فافأقه واما حواها
وان كان مائعا فلا تقربوه
وفي رواية فأريقوه فلا
أمكن تطهيره لم يقل فيه
ذلك لما فيه من اضعاف
المال (ولا يحل الانتفاع
به) أي بالمائع المتنجس
كسائر النجاسات الرطبة
(الافى استصباح أو طلى
فجود باب) ككفن
(بدن) متنجس

(قوله بكسر الهمزة وقصها)
وسمياني في غسل نجاسة
الكلب أنه يشم الهمزة
وكسرها (قوله صلى عارياً)
أي ان لم ينحس الهلاك
بالعري فان خشية أو كانت
النجاسة يدنه صلى كفاقه
الظهورين وأعاد عند
القدرة وحمل هذا كله في
الثوب حيث نقص بالقطع
أكثر من أجرة فترة أو غنما
على الخلاف والأوجب
القطع والاستتار بالباقي
وان لم يكفه أفاده سل
(قوله خلافاً لما قاله بعض
المواشي) والذي قرره
شيخنا المصنف في درس
مر عن الشيخ الجليل أن
ظاهره مرد بل وصرح

نزع بيوت الاخيلة ونحوها مما يحتاج اليه (قوله بغسل) متعلق بواجبة وفي غير متعلق بغسل
أي غسل واقع في غير الخ ومثل لبعض ما يأتي بقوله كقول صبي أي وكذا دبع واستنجاهما بآجار
وارض تنجست بنحو بول وما قليل بكثرة وما كثير بزوال تغيره وقول قل ان قوله كقول
راجع للغير أي مثال له سبق في قوله أفاده المحشى وفي ذكره الارض المذكورة نظراً لاندفاعها من
الغسل لكن لا يشترط تنسيقها كما سبأني (قوله بجيت الخ) قيد الحية بالنظر للنجاسة المبنية
للاحكامية فسقط اعتبار قل (قوله الاماعسر زواله) أي بجيت لا يزول بالماء البغلة بنحو
الحل وانقص بالهـ ملة أي العصر قالوا يجب في ازالة النجاسة الحلة والارض ثلاث مرات
فاذا بقي بعد ذلك اللون أو الريح حكم بالنجاسة وسر وطهارة الحل ولا تجب الاستمالة بالصابون
والاستئمان بكسر الهمزة وتفتحها وان بقي ماء أو الماء وحده تعينت الاستمالة بما ذكرنا
التعذر فاذا تم زوال ما ذكره حكم بالهـ ملة فاذا قدر على ازالة بعد ذلك وجبت ولا تجب إعادة
ما صلاهُ أو لا والافلامعني للعفو ويعتبر لجوب نحو الصابون أن يفضل عنه عما يفضل عنه
عن المسام في التيمم فان لم يقدر عليه صلى عارياً وان لم يقدر على الحل ونحوه لم يمتأجر عليه
بأجرة مثله اذا وجد ما فاضله عن ذلك أيضاً وما ذكره والمقدح خلافاً لما قاله بعض المحررين من
أن الاستمالة بنحو الصابون واجبة حتى في الريح وألوان فقط (قوله بل يطهر محله) أي
حقيقة لانه نجس معفو عنه حتى لو أصابه بال لم يتنجس اذ لا معنى للغسل الا الطهارة والاثر
الباقى شبه بما يشق الاستمرار عنه فاذا قدر على ازالة بعد ذلك لم تجب الطهارة للحل كما هو ولا فرق
في ذلك بين المغلظة وغيرها على المعقد وانما لم ينع عن قليل دم المغلظة سهولة ازالته جرمه
ولا فرق أيضاً بين الارض والثوب والانا ولا بين أن يطول بقاء الرائحة أولاً (قوله ما لو اجتمعا)
أي في محل واحد من نجاسة واحدة (قوله لذلك) أي لقوة دلالة على بقاء عين النجاسة (قوله)
ولو تنجس مائع) يطلق المائع على ما يشبه الماء وعلى ما يقابل كحل وابن وما هنا من الثاني لما
سبأني من طهر الماء القليل بالكثرة والمائع هو الذي اذا أخذ منه شيء يتراد من الباقي ما يعلو
محله عن قرب والجامد بخلافه ومنه المجين بعد جوده وقبله من المائع (قوله تعذر تطهيره)
محله في غير العسل أما هو فيمكن تطهيره ببقائه للتحلل لانه يستحيل قبل اخراجه ثم ان طال الزمن
بعد شربه وقبل مجده والمالك التحل والافلامالك العسل (قوله عن الفارة) جمعها فتران كعلمان
بالحمة في المفرد والجمع بخلاف فارة الماء فانما بالهـ ملة زوتركة (قوله فأريقوه) أي وجوباً اذا
لم يرد استعماله في نحو وقود أو سقي دابة أو غاطيه حال ضرورة مبيحة أو عمل نحو صابون
بالزيت فيجوز اخراجه من الزيت النجس ويجوز استعماله في بدنه وقوبه ثم يطهره ما يجوز
استعمال الادوية المتنجسة في الدبغ مع وجود غيرها من الطاهرات ويأثرها الدبغ يسهل
ويغفر التضمخ حينئذ للراحة (قوله الا في استصباح الخ) ويعني حينئذ عما يصيبه من
دهن المصباح لقائه (قوله بدن) ذكره وان استغنى عنه بقوله به أي بالمائع توطئة لما بعده
وله لا يتوهم حل الاستصباح بالمائع المتنجس وان لم يكن صالحاً للماذر كالعسل والحل (قوله)

وصرح به الرشيد أيضاً انه حيث توقفت ازالة كل من الاوصاف اجتمعا أو انفراداً على شيء من نحو الحلة أو الصابون وجب
استعماله الى التمسير في اللون أو الريح والى التعذير في ما عدا ذلك وفي الطم فقط وضابط التعسير الامعان في ذلك بحيث تعذر

أونجس من غير نحو كلب فيجوز مع ١٣٦ الكراهة لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفأرة تقع في السمن الذائب فقال

استصحبوا به أو قال اتفقوا به روى الطحاوي وروى رواه ويستثنى المساجد ويجوز سقي الدواب الماء المتنجس ونحوه الطين ونحوه ونحوه من زياتي (والزيتي) باللهمة وبكسر الزاي مع فتح الباء وكسرها (كالمائع) في أنه إذا تنجس نهذاً تطهيره (إن تفتت) لأنه كالماء فان لم يفتت أمكن تطهيره (وجلد) ولو من غير ما كره (نجس بالموت يطهر) ظاهره أو باطنه

الزيادة عليه مشقة وقد روى الثلاث مرات وضابط التذمر أن لا يزول الوصف إلا بالتقطع فان لم تنوقف على شيء من ذلك لم يجب بل يسن خروجاً من خلاف من أوجبه مطلقاً والمدار في التوقف وجود أو عدمه على معرفة نفسه إن كان عارفاً والأسأل خبيراً ولا تسكني التجربة أن هذا الوصف يتوقف أو لا يتوقف لا اختلاف ذلك باختلاف الزمن أو اختلاف مزاج الحيوان تلك الخاصة فلا ينضب بها التجربة بل لابد فيه من المعرفة والمراد بها ما يشغل الظن كالتبعية على ذلك كله حجج في التصفة

أونجس) ذكره استظهر إذا وان لم يصدق به السياق لأن كلامه في المتنجس حيث قال ولو تنجس ما منع الخ وانما ذكره لئلا يتوهم أن حكمه مخالف لحكم المتنجس لأن تخصيص المتنجس في كلامه بالخوارزمية المنع في النجس مطلقاً مع أن حكمه حكمه وقوله من غير نحو كلب متعلق بنجس فقط أمادهن نحو الكلب فلا يجعل به استصحاب ولا طلي لفظ النجاسة ويؤخذ من ذلك أنه لا يجوز الدبغ بروت الكلب ونحوه وإن أجزأهم يجوز ذهن كلب محترق من كلب آخر حيث دعت إليه حاجة ولم يلزم منه تضعيف بعين النجاسة (قوله مع الكراهة) قال الشوبري توجه الكراهة بأن كثير من العلماء قال بجزامة ذلك (شهادة عوابة) أي في الاستصحاب ونحوه لا مطلقاً بل الرواية قبلها فهي كالمفسرة لها وانما أخرجه هذه لعدمها إذ لو قدمها لتوهم تخصيص الاتباع فيها بالاستصحاب فقط (قوله الطحاوي) يفتح الطاهر الماء المملئ نسبة إلى طهارة بغيره بعد مصرف الالف في النسب وادخال في الخلاصة وحتم قلب ثالث يعني قال الطحاوي وهو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة نفقه على خاله المزني صاحب الشافعي ثم يقول حنفياً وصنف في الحديث عدة كتب (قوله وروى رواه) أي قال انهم ثقات وهو منصوب بالفتحة لأن الله أصابته اذ هو جمع راو كقضاء جمع قاض وأصله روية تحركت الباء وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً فصار رواة (قوله ويستثنى المساجد) أي فلا يجوز الاستصحاب فيها بالنجس سواء انفصل منه دخان مؤثر في نجوسه طاهره ولو قل لا أم لا نعم إن لم يوجد ما يوجب نجوسه واضطر إليه اتجه الجواز بالضرورة ومنها الموقوف بشرط التلويث بالنجس فان لم يحصل منه تلويث جاز الاستصحاب فيه وأما مالك الغير كالماء المذبح ونحوهما فيمنع الاستصحاب فيه إذا طال زمنه بحيث يتعلق الدخان بالسقف أو الجدران ويجوز تنجيسه بما جرت به العادة كترسيته الدباج والحمام ونحو ذلك وكذا الموقوف وتحكم القرائن في المسامحة بمثل ذلك وعدمها (قوله ويجوز سقي الدواب الخ) استدلوا على قوله ولا يحل الاتباع به بجهة شاملة للماء المتنجس على طريق الاستخدام حيث أراد بالمائع أو لا غير الماء وأعاد عليه الضمير بالمعنى الشامل له ومثل الماء المتنجس الطعام المتنجس فيجوز اطعامه للدواب كما قاله الرمي وظاهره ولو تنجس بغيره فخرج بالدواب الذي ولو غير غير فلا يجوز سقيه الماء المتنجس ولا اطعامه الطعام كذلك (قوله والزيتي الخ) هو ظاهره ولا يقال أنه باق في جلود الكلاب لأننا نقول إن ذلك غير محقق وعلى تقدير صحته فلا يدل ذلك على نجاسته لأنه يوضع فيمائع الخفاف من الجائنين وهو لا ينجس إلا بواسطة رطوبة حتى لو وقعت فيه فأرة فماتت ولا رطوبة لم ينجس لأنه في حد ذاته جاف فلا ينجس إلا بواسطة ما ذكر (قوله إن تفتت) أي تقطع وانما تذكر تطهيره حينئذ لأنه لا يتقطع عند ملافة الماء على الوجه الذي تقطع عليه عند أصابة النجاسة فلم تزل النجاسة متخللة بين أجزائه (قوله أمكن تطهيره) أي بغسل ظاهره ومحل ذلك إذا تنجس بماء لا ينجس فيه فان تنجس بماء فيه نجاسة كود الماء لم يطهر بالاختلاف (قوله وجلد) بالرفع مبهمة أخبره يطهره ويرمى غير مستقيم (قوله نجس) يفتح الجيم وكسرها كما في شرح المنهج وزاد في القاموس الضم حيث قال كسمع وكرم اه فيؤخذ من مجموع ذلك أنه بمثابة الجيم ومضارعه ينجس بفتح الجيم وضما كما قاله السيوطي (قوله بالموت) أي ولو حكمه ليشمل جلد الحيوان الذي سلخ منه حال حياته فانه يطهر بالدبغ (قوله ظاهره أو باطنه) المراد بالباطن ما بطن أي ما لو شق أظهره وباطنه ما ظهر من وجهه بديل

(٣) قوله لخروج بالموث عن ذلك) أى غرمة أو كاه لعموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وقوله صلى الله عليه وسلم انما حرم عليكم أكلها فان ذلك شامل لكل المخلوق ولو بعد الدبغ فيحرم لذلك لا نجاسته (١٣٧) لانه طاهر فلو أكله لم يحكم بخاصة فيه بل بالحرمة فقط ومن ذلك

الغرام بالذين المجهمة الذي يعمل من يلود الميتة بعد دبغه انه وطاهر مع حرمة اكله ولو مع غيره كالمعاجين المركبة منه ومن غيره لكن لا يصح أن يحل حرمة حيث علم انه مأخوذ من خدوص يلود الميتة المذكورة اذ قوبل في (قوله ازالة الماء على الفرج) الاولى ازالة الخارج من الفرج عنه كما في المداغى وكما يدل الا تترار (قوله بل خلاف الافضل) انظر الفرق بينه وبين خلاف الاولى هكذا توقف فيه عس على مر قال الرشيدى عليه ان خلاف الاولى بام ملاح الاصوابين صار اسماء لا منهى عنه لكن ينهى غير خاص فهو والمعبر عنه بالمكروه كراهة خفيفة وأما خلاف الافضل فانه انه لا نهى فيه بل فيه فضل اه

(باندباغه) بما ينزع فضوله ولو نجسا كذرق طير طير مسلم اذا دبغ الاهاب أى الحادثة بدبغه وخرج بالجلد الشعر ونحوه لعدم نأثرهما بالاندباغ ونجسه بالمرات جلد الكلب ونحوه وباندباغه عما ذكرته

قواهم اذ قلنا بطهارة ظاهره فقط بمازت الصلاة عليه لافيه وهذا هو الصحيح وقيل انما هو مالا فى الدابغ والباطن بخلافه فيشمل ما بين الوجهين والوجه الثابت عليه الشعر وعلى كلا القولين لو وقف الشعر بعد الدباغ فعمل المتشوف متنجس بطهر بالغسل (قوله باندباغه) أى ولو وقع بفسه أو بالقائه على الدابغ أو القاء الدابغ عليه بخروج ولو أصابه قبل الدبغ نجاسة مغلظة فغسل قبله سبعاً احداً حتى يتطهر لانه حينئذ لم يكن قابلاً للتطهير فلا بد بعد الدبغ من التمسيع مع الترتيب وأخذ من ذلك سم ان عظم الميتة وشعرها اذا أصابه نجاسة مغلظة لم يطهر بالتسيع والترتيب فاذا أصابه مع الرطوبة شيئاً نجسه نجاسة مغلظة ولكن ذكر عس فيما لو نجس أناس من عاج نجاسة مغلظة وغسل سبعاً احداً حتى يتطهر ورأه يطهر من النجاسة المغلظة على المقدور ولا يطهر من النجاسة الأصلية لان العاج نجس بالإجماع الاعلى قول عند الحنفية فقتضى ذلك انه يطهر العظم من النجاسة المغلظة فاذا أصابه شيئاً مع الرطوبة لم يجب تنزيهه وهذا هو الظاهر (قوله كذرق طير) بالذال والراء المجهتين وبأية نصر وضرب والمراد به خرؤه المعروف (قوله اذا دبغ الاهاب) أى اندبغ أو بقاس ما ليس فيه فعل عليه (قوله ونحوه) أى كالصوف ولو بر (قوله اعدم تأثرهما) أى فلا يطهران بالدبغ على المقدور لكن يعنى عن قليل ذلك وأما الجلد فيؤثر بالدبغ اذ ينفذ من طبع اللعوم الى طبع المنياب وقوله بالاندباغ الاولى بالدبغ لان الاندباغ هو التأثر أى قبول الدبغ اذ هو مطاوع له فيصير المعنى اعدم تأثرهما به ولو لم يندبغ وذلك تناقض لانهم ما منى قبل الاندباغ تأثرهما به (قوله جلد الكلب ونحوه) أى فلا يطهر بالدبغ لان الجلد لا دبغ منه في افادته الظاهر وقوله لا تنفد قال الدبغ اولى (قوله بالماء) أى مع التسيع والترتيب ان كانت النجاسة مغلظة ثم بعد غسله يصلى فيه ويستعمله في مانع ويحرم اكله وان كان أصل حيوانه ما كولا تخروجه ما اوتى عن ذلك (٣) ويجوز فيه بعد دبغه وان لم يغسله مالم يمنع الدابغ رؤيته (قوله ويجب الاستنجاء الخ) هو اذ ازالة القاطع مأخوذ من نجوت الشجرة وأنجيت اذ اقطعتم لان المستنجى يقطع به الاذى عن نفسه أو الذهاب الى النجوة وهى اسم لما ارتفع من الارض لان قاضى الحاجة يطلب مكاناً من نفعه باستتاره عن العيون وشعر عازلة الماء على الفرج عنه بالماء أو بالمحجر وما فى معناه مما سمعت فيه الشروط الاتية يخرج بالقييد الاول ازالة الخارج من غيره وبالثانى ازالة ما خرج منه عن غيره كنفطة البول خرجت منه ونزات على رجله مثلاً فلا تسمى ازالة ذلك استنجاء وان وجدت ويراد بالاستنجاء الاستطابة والاستجمار الا ان الاولين يعلمان الماء والمحجر والاخير خاص بالمحجر ولا يجب على القوي بل عند ارادة القيام الى الصلاة ونحوها أو خشية التضرع وهو طهارة مستقلة لامن الوضوء ويجوز اخيره عن رضوا السليم ويستنجى بعده بخرقة يافه على يده مثلاً دون التيمم ونحوه وكان ينبغي للمصنف أن يذكر آداب قاضى الحاجة كما فعل في منجبه حيث قال سن أقاضى الحاجة أن يقدم يسار لمكان قضاها الخ واعلم أن استقبالة الكعبة واستدبارها فى قضاها غير ممد لذلك بالاستقرة حرام وبها خلاف الاولى أما فى ممدولو بالاستقرة فلا حرمة ولا كراهة ولا خلاف الاولى بل خلاف الافضل حيث أمكن الميل عن القبلة بالاستقرة وخرج بالكعبة ما كان قبله قبل ثم فسح كخبرة بيت المقدس فاستقبله واستدباره مكروه

١٨ وى ل ونجليه (ويبقى) باندباغه (متنجساً) فيجب غسله بالماء تنجسه بالدابغ النجس أو المتنجس ونعميرى بالاندباغ اولى من تعبيره بالدبغ اذ لا يشترط الفعل (ويجب الاستنجاء)

وتنتفي الكراهة فيه بما تنفي به الحرمة ثم ويكره استقبال القمر من أعظم أفعالهم الانحراف من
 آيات الله تعالى الباهرة دون استبدادهم ان لا يكره على المعتمد (قوله من نجس) يخرج به الطاهر
 كافي والريح فالاستنجاء منهم ما غير واجب بل يندب من الاول خروج من خلاف من أوجب به
 منه ويكره من الثاني وان كان الهل رطبا خلافا لنه فيه حينه فخرج بمات الاستنجاء من دردد
 وبعبر بالوث فهو مندوب كالاستنجاء من المني وشمل الماتوث دم الحيض والنفاس فيجزي فيه
 الجرا إذا كانت المرأة بكر افتيم بعد الاستنجاء بالواقع بعد الانقطاع وتصل ولا إعادة عليهم أما
 الشيب فان تحققت نزوله مدخل الذكر كما هو الغالب لم يكف فيه الجرا لانه لا يصل هناك والا
 كفى والاستنجاء تعريه الاحكام فالندب والكراهة مما ذكر والوجوب من كل خارج نجس
 ساتوث والحرمة بالمطهر والمحرّم وخلاف الاول بما ذكر من على المعتمد والاباحة قال ابن حجر
 هي الاصل وتوقف عس في ذلك فقال انظر ما وجهه وما صورته (قوله خارج من الفرج) أي
 ولو قال لا يفي عنه بعد الجرا لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابنة - يداء ويكفي فيه الجرا وان لم
 يزل منه شيئا ولا يقال ما فائدة - حينه فلا تارة قول نظيره امرار الموصى على رأس الا فرع فهو أمر
 تعبدى ويخرج مما ذكر الخارج من غيره فلا تسمى آياته استنجاء كما مر (قوله بالماء الخ) ولو لم
 ما ذكر من لكنه خلاف الاول على الاصح كما مر وقيل مكروه وقيل حرام مع الاجزاء والواجب
 في الاستنجاء بالماء استعمله من يغتفر به يغتفر على ظنه من زوال النجاسة وعلامته ظهور
 الخشونة ونفي بعضهم وقوعه من الشارع صلى الله عليه وسلم وهو مردود بما في الصحيحين
 وغيرهما (قوله على الاصل) أي في إزالة النجاسة وهو دليل على جواز الاستنجاء بالماء (قوله
 أو يمسح الخ) أو في كلامه ما منه خاتمة فخر الجمع وهو أفضل فيقدم الجرا تخف النجاسة ونقل
 مبانيهما بيده ثم يستعمل الماء وسوا فيه البول والغائط على الصحيح وقيل ان أفضلية الجمع
 خاصة بالثاني ودليل أفضلية الجمع ما ورد أنه لما نزل قوله تعالى فيه رجال يحبون أن يتطهروا
 والله يحب المطهرين في أهل نباء - ألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا انما تبع الجمار بالماء
 وفي رواية أنه لما نزل ذلك قال صلى الله عليه وسلم يا معشر الانصار ان الله قد أثنى عليكم في
 الطهور ورغضا طهوركم قالوا توذا للصلاة وتغتسل من الجنابة ونسجى بالماء قال هوذا كم
 فعلكم ومه فان أراد الاقتصار على أحدهما فالماء أفضل لكونه يزول عين النجاسة وأثرها
 وانما كان الجمع أفضل من الاقتصار على أحدهما لان العين تزول بالجرا والاثربالماء من غير
 حاجة الى مخامرة أي مخاطبة نجاسة والجرا يزول العين فقط والماء وان أزالها ما لكان يحتاج
 الى مخامرة النجاسة بيده وقد يهين الماء كما في الخشنة المشكل فليس له أن يقتصر على الجرا إذا
 بال من فرجه أو من أحدهما الاتيسر الاصل بالرائد هذا ان كان له آتيا المذكور والافان فان
 كان له آلة لا تشبه واحدة من ما يخرج منها البول أجزأ الجرا فيه لعدم احتمال الزيادة وان كان
 مشكلا في ذاته (قوله أو يمسح الخ) أي تم كل واحدة منهما جميع الهل وجوبا على المعتمد
 والا فضل أن يضع الجرا الاول على ظاهر قرب مقدم صفحته اليمنى وأن يديره شيئا فشيئا الى المبدأ
 والثاني على مقدم اليسرى ويديره كذلك ويمسح بالثالث الصفحتين والمسرقة ويسن أن ينظر
 الجرا المستنجى به قبل رميه ليعلم أنه أتى أولا وأن يستنجى بيساره بالجرا أو بالماء ويكره بينه
 بلا فركس ذكرهما وهو منى عنه واذا حصل الجرا للاستنجاء من البول سن أخذه بينه

من نجس (من نجس) ساتوث خارج
 من الفرج (بفسل بالماء)
 على الاصل (أو يمسح الخ)
 (قوله ونسجى بالماء) أي
 بعد الاجار شيئا

وذكره يساره غير محروكها أو سدها فان حرك بيمنه أو حركها فافقه استخبر بيمنه وتقدم أنه منى عنه أو بضع ذكره في موضع من موضع وضعها بحجرا ثم يسه في ثالث فان أمره في موضع واحد مرتين تعين الماء فان لم يجد له موضع ذكره يساره على موضع من أرض صلبة أو جدار نزولا وصعودا أو لوم فخر الطير الصق قد دونه بالارض وأمسكه بين عقبيه أو أبهى قدميه وذكره يساره وإذا استخبر بالماء من تقدم قبله على دبره وعكسه في الطير على المعقد ويبست اعتقاد أصبعه الوسطى في غل دبره وذلك كيد مع الماء ويجب أن يفعله حتى يغلب على ظنه طهارته ولا يتعرض الغسل الباطن لكن يذهب للبكر ادخال طرف أنفها في ثقبه النرج فتغسله ويذكره حشو ثقبه البول بالضرورة ولا يجب شتم اليد فلو فعل ووجد رائحة الخارج فهو دليل على نجاسة يده فقط ولا يصحكم على المحمل بالنجاسة سواء شتمها من الملاقاة أم لا كما هو ظاهر كلامهم في شرحه وقال الرضائي إن شتمها من الملاقاة فهو دليل على نجاسة يدها وهذا هو الظاهر والكلام في ردح لم يفسر زواله (قوله بجامد) أي ولون من حجارة الحرم فتجزي على الأصح مع الكراهة عند وجود غير ما بخلاف جزئه لم يجز فلا تجزي الاستنجاه سواء كان منه صلا أو منقلا إلا أن يبيع وحكم ما كرمه يسه لا نقطاع يده حينئذ عنه والاستنجاه بالطير خصوصية اختصت بها هذه الأمة أي بالنسبة لغير الأنبياء فلا ينافي أن أول من استخبر به إبراهيم عليه السلام (قوله قانع) أي ولو حوثر بالرجال فيجزي مع الجواز على المعقد لأنه في حال الامتحان وكذا ذهب أفضة لهم بالأرطبيع والاحرم وأجزأ على المعقد في الجبيع اه شوري (قوله غير محترم) أي ولو منصوبا كنظيره في الماء والخلف ومنه الموقوف وجدوا الفير بغير إذن أو ما يقوم مقامه اذ حرمة ذلك لا مر عارض ومن المحترم جزئ حيوان متصل به سواء كان آدميا أم لا كقنطرة وكذا المنفصل إذا كان من آدمي ولو مرتدا أجزأ على المعقد فان كان من غيره فلا يحرم الاستنجاه به حيث كان طاهرا فالعالم كشعر ما كولا وصفه ودبره ورثته ولو استخبر بشئ وشك هل وجدت فيه تلك الشروط أو لا فالمعقد الاجزاء وقولهم الرخصة لا يصار اليه الا بين معينه انه اذا شك في شرط من شروط الرخصة قبل الاقدام عليها لا يجوز الاقدام عليها الا ان الرخصة لا يصار اليه الخ أما به دفعه فلا يضر خلافا لما ذكره الشوري هنا (قوله بكلا) مثال الماء اجتمعت فيه الشروط ومثله الحشيش والخرف وشقوق شر الجوز اليابس لكن مع الكراهة ان كان به فيه ونرج يشوله ندبغ ما قبل الدبغ فلا يجزي لانه ان كان من غير مذكي فنجس أو منه فهو ملحق حينئذ بطبيع اللعوم لا بطبيع الثياب بخلافه بعد الدبغ ولون غير مذكي لان الجلد يتقلب به الى طبيع الثياب ويحرم كله حينئذ كما نص عليه في القديم وهو المعقد المفتق به ومحل الخلاف اذا كان من ميتة ولو كان أصل حيوانه ما كولا لخروجه بالموت عن صلاحية فلا كل أما اذا كان من مذكي وكان أصل حيوانه ما كولا فيجوز كله به - د الدبغ بالخلاف والوجه في جلد حوت كبير جاف انه ان قويت صلابته بحيث لو بل لم يلبس جاز الاستنجاه به والا فلا - ثمنى من الجاد جاد جعل الكتاب علم محترم فيجوز الاستنجاه به مادام متصل بخلاف جاد المصنف فانه يحرم به وان انفصل وانقطعت نسبه عنه بخلاف المس لم يظ الاستنجاه فان الامتحان به أشد وهذا هو المعقد وان جاوز عن الاستنجاه به اذا انقطعت

بجامد طاهر قانع غير محترم
كجمل الدبغ

(قوله في موضعين منه) أي
الجوز وقوله في ثالث أي موضع
ثالث وقوله وأمسكه أي
الطير (قوله نزولا وصعودا)
ويكون محلهما مختلفا
والاثنين الماء شيقنا
الشواي رضى الله عنه

(٤) (قوله ظرفية الجزئي في كايه) الاولى (١٤٠) الجزئي كالان الامر بجزءه من الشان في رضى الله عنه الذي هو مجموع

هذا الحديث لا جزئي منه
والذي قرره شخصنا ان قوله
فيما رواه طرف الغول لا يدل
وعليه فظرفية القول في
الردي من ظرفية الجزئي
في كايه لان مقوله المخصوص
جزئي من مرويه له (قوله
اول رداوته) نسخة اول رداوته
وهو الذي في مد وكتب
على الاولى اى رداوته
(قوله اما رويه) اى يعمل
نجس كايه ما بعد
(قوله اربعة) فيه ان الثاني
فيه خمسة كايه لم يسرها
الا ان يقال الذي ذكره
الشراح بعنوان الشرطية
اربعة فقط اما الخامس
فيه خمسة بغير ردي المذموم
تأمل

لانه صلى الله عليه وسلم يجوز
حيث فعله كما رواه البخاري
وامر به بقوله فيما رواه
الشان في ويستخرج بثلاثة
أخبار ونهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن الاستنجاء
باقول من ثلاثة أخبار وقيل
بالجور غيره مما في معناه
ونخرج بالجامد المانع غير
الماء وبالظاهر النجس
والمتنجس كبر ووطا
متنجس وبالقاع غيره
كالقصب الاملس وغير
محترم المحترم كالطعموم فلا
يجزى الاستنجاء بشئ منها

نسبته عنه بحيث لم يبق فيه اشارة تدل على أنه جلد مصنف لانه حينئذ لا اهانة فيه أصلا اذ لم يبق
ما يدل عليه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم يجوز) هذا دليل على جواز الاستنجاء بالجور وقوله
حيث فعله وامر به كلاهما دليل على كونه صلى الله عليه وسلم يجوز ما ذكر أي لم يحرمه فيه صدق
بوجوبه كايه له قوله وامر به والاول منها دليل على أصل التجوز بالمعنى المذكور والثاني
دليل على الوجوب وعلى كون الاستعمال ثلاث مرات فذكره وامر به عطف على فعله والضمير
للاستنجاء بالجور والباقي به للتعددية وفي بقوله للظرفية بمعنى في فلم يلزم في كلامه تعاقب حرفي جر
بعامل واحد بمعنى واحد وقوله فيما رواه ما يدل على ما واقعة على الاحاديث فهو من ظرفية
الجزئي في كايه (٤) (قوله ونهى) عطف على أمر واقع به بعده دفعه الما يتوهم من أن الثلاثة أحجار
ليست بقية فيجوز النقص عنها المانعة من أن العدد لا يمتنع له وحاصل الدفع ان على كون
العدد لا يمتنع له ما لم تقم قرينة على ان له مقهورا ما وجبته فلا يجوز النقص عن الثلاثة أما
الزيادة علم فلا تضر (قوله النجس والمتنجس) محل عدم الجزئ ذلك اذا أراد الاقتصاد على
الجور فان أراد الجمع وقصد بالجور التحقيق لم يشترط طهارته فلا يحرم استعمال النجس في هذه
الحالة لانه لم يشرع ولومن مغلظ كروث كلب جاف وان وجب التمسح بعد ذلك وهذا ظاهر
بالذمة لحصول أصل فضيلة الجمع أما كمالها فلا بد فيه من بقية شروط الاستنجاء بالجور (قوله
كبر) يشترط العيز وهو مثال للنجس وما بعده للنجس (قوله كالقصب) دخل تحت النجس
أنواع ثلاثة وذلك ان ما لا يقع اما الاملس كالقصب الاملس اول رداوته كالفهم الرخا أو تناثر
أجزائه كالتراب المتناثر ودخل في القاع الحجر الثاني أو الثالث اذ لم يتلوث باستعماله وكذا
لو غسل الحجر وجف فيجوز استعماله ثانيا كدواء دغ به بخلاف القرب المستعمل في غسل
نجاسة فحواك على المعة كدعاه (قوله كالطعموم) أي غير الماء لان الكلام في الجامد وسواء
كان مطعموم الانس كالغذاء لم يحرق ويخرج عن صلاحيته لا كل أو مطعموم الجن كالعظم ولو
أحرق لانه صلى الله عليه وسلم نهي عن الاستنجاء بالعظم وقال انه طعام اخوانكم يعني من الجن
فطعموم الانس أولى سواء اختص به لا أدى أم غلب استعماله له أم كان مستعملا له ولله انهم
على السواء بخلاف ما اختص به اليهم أو كان استعماله أغلب ويحرم تنجيس العظم بغير
الاستنجاء أيضا لارميته كالباب وان لزم تنجيسه لانه لغرض صحيح اما رويه لا لغرض كايه له غالب
الناس غرام فبني على ان كل لها ولم يجد محلا ما هو ايرميه فيه أن يمسكه في يده حتى يجسد ذلك
(قوله فلا يجزى) بالياء وفي بعض النسخ فلا يجوز جذفها وهو مكروم مع قوله بعده ويصحب به
الحنم الفسخ التي فيها اسقاط ويصحب به لا يلزم عليها تكرار (قوله في المحترم) أي وكذا في غيره
ان تصديه الاستنجاء بالمعاطبة زيادة فاسدة وانما يخص المحترم لنبوت حرمة من غير كونه عبادة
فاسدة فانه سم (قوله ما يجوز الخ) شروع في شروط اجزاء الجور بعد ذكر شروطه المتعلقة
بذاته وذكر من كل أربعة شروط فالجاء ثمانية فان جاوزها مع الاعتقال لم يجز الجور لاني الجاوز
ولا في غيره تلويح ذلك مع انه به البلوى ولو اتى بجوارحه ما دأبنا في عنه فيجوز به الجور لا ضرورة
أخذنا مما قالوه في الموم من العقوب عن مقعدة الميسر وروردها يده لم يكن محل ذلك اذ فقد الماء
والا فلا يجوز به الجور (قوله وهي ما ينضم) أي يستقر بالظن بالاثبتين عند القيام اه حلي

(قوله)

وهي ما ينضم من الاثبتين عند القيام

(قوله وحشفة) أي من واضح وشاهها قدرها من مقطوعها أو فاقد ما خاتمة فلا يجزى في حشفة
الطنقي ولا في فرجه للشك فيه وهذا ظاهر ان كان له آلتا الذكور والاثاث معا فان كان له آلة
لا تشبه واحدة منهم - ما يخرج منها البول اتجه به فيها اجزاء الطور لا تشبه احتمال الزيادة وان كان
مشكلا في ذاته كما مر وتقدم أنه يكفي الخرف في المنقح في الانسداد الطنقي ويترقى حق النيب
أن لا يصل بوله امدخل الذكور في حق البكر أن لا يجاوز ما يظهرون عند قعودها والانهسين الماء
كما يتبين في حق الاقناف ان وصل بوله للجلادة (قوله وان انشتر) أي سال من غير ان يقال وتقطع
ومجاوزة والمراد بالعادة عادة غالب الناس وهذا غاية في الاجزاء وقوله فنيط أي عاق (قوله)
أن لا يقتل الخارج عن محله) أي الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه فان انتقل تعين الماء
وان لم يجاوز الصفة والحشفة على المعقد لانه كنجاسة طرأت على المحل من خارج ومن المعلوم
أنه لا يكفي فيها الطهر (قوله وأن لا يجنب) بكسر الجيم وقصه فان جف تعين الماء ما لم يخرج شيء
من جنس الاول ويم المحل سواء سوى ما وصل اليه الاول أو زاد عليه لأن نقصه عنه بخلاف
مالو كان من غير جنسه كدم خرج به غائبا أو بول وكذى وودى خرجا بعد بول نهما اليه من
جنسه (قوله أجنبي) أي نجس مطاوعا أو طاهر رطب غير العرق أما هو فلا يضر وكذا الطاهر
الخالص كصاوة ويؤخذ مما ذكر أنه لو استنجى بجميد لم يصح استنجاءه لانه يله يتنجس بنجاسة
المحل ثم نجسه فيتعين الماء (قوله وأن لا يقطع) الفرق بينه وبين الانتقال أن الانتقال يعتبر
فيه الاستقرار ولا قبل حصوله في المحل الثاني كما مر بان يخرج ويستقر في المحل ثم ينتقل أي
يسيل مع اتصال والتقطع لا يعتبر فيه الاستقرار أو لا بل يخرج ابتداء الى مواضع بدون اتصال
(قوله وان لم يجاوز الخ) غاية في الاربعه قبلها ولا حاجة اليها لان الكلام في ما لم يجاوز الا أن
يجعل الوال للعمال (قوله فان قطع) أي داخل الصفة والحشفة وقوله في غيره أي الذي استقر
على المحل (قوله في ما نجس) دخل في ما غير آدمي كانه وأرض فيطهر بالنضج ولا ينافيه قوله
الا أن يفرق بينهما ما بان الائتلاف الخ المقتضى اختصاص النضج بالآدمي لانه بيان للحكمة
الاصيلة فلا ينافي عموم الحكم وتجانسه في غير آدمي (قوله يبول صبي) خرج بالبول التي
وتنحوه وبالصبي الصبية والخمى لأن المراد بالصبي الذكر الحق وان حكى اطلاقه على الصبية لانه
يعمر مشهور (قوله لم يطعم) يفتح أوله وثالثه أي لما كل ولم يشرب اه خضر (قوله غير ابن) من
البن الجنب والزبد والقشطة سواء كانت قشطة أم - أم لا ودخل فيه أيضا الخاثر بالثلثة
والنخيض والجماد ولولا بالانفة والاقط وغيرها وخرج به السمن وهذا هو المعقد خلاف ما وقع
هنا في بعض الحواشي (قوله لا تغذي) هو في حيز الثاني قبله أي لم يتغذى به اللبن وحده أو مع
اللبن بان لم يكن اللبن ولو مرة وان عاد الى اللبن نالها فاذا تغذى به اللبن بان لم يكنه في بعض الايام
لمرضه - ترى أمه مثلا ثم رجع اللبن غسل من بوله مطلقا لانه يستحق عايمه أنه كل غير اللبن
لأنه تغذى وهذا هو الظاهر وقيل لكل زمن حكمه (قوله في الحواشي) تنازع كل من لم يطعم ويبول
أما التنجيس فلا يشترط فيه أن يكون في الحواشي لوبال فيهما وجمع في نحو زباجة وأصاب
شيئا بهما كفي فيه الرش وبحسبان من تمام انفساه فلا يحسب من حاز من اجتهانه وان طال
وهما اتقرب فلا يضر زيادة نحو يومين وعساها ما نزل منزلة كل غير اللبن فلا يشرب اللبن قبلها

(قوله ما لم يخرج شيء من
جنس الاول) وفي قول عدم
التعيين بذلك اه ب

(وحشفة) في البول وهي
ما فوق الختان وان انتشر
الخارج فوق العادة لانه
يتعدو ضبطه فنيط الحكيم
بالصفة والحشفة ولا بد أن
لا يقتل الخارج عن محله
وأن لا يجنب وان لا يطهر أعليه
أجنبي وان لا يقطع وان لم
يجاوز ذلك فان قطع تعين
الماء في المقطع وأجزاء
الجماد في غيره (ويكفي فيها
تنجس يبول صبي لم يطعم غير
ابن) لا تغذي في الحواشي

(نضح) بأن يغمر بالماء بلا سريان (١٤٤) بخلاف قول الصبية والحنثي لأدفيه من الغسل على الأصل ويحصل بالسريان مع

ثم بالبعد ما قبل أن يأكل غير البين وجب الغسل لما ذكره ولو أصابه بول صبي وشك هل هو قبل
الحوادث أو بعده ما وجب الغسل لأن الرشح رخصة فلا يصار إليها إلا يتيقن (قوله نضح) بالماء
المهمل أو بالمجبة والغسل أفضل خروجاً من الخلاف ومحل ذلك أن لم يحتاط برطوبة في المحل مثلاً
والأوجب الغسل لأن تلك الرطوبة صارت نجسة وهي ليست ببولاً (قوله في ذلك) أي الاكتفاء
بالنضح وكذا قوله بذلك (قوله ونرق الخ) قال بعضهم فرق بالتخفيف للمعاني وبالتشديد للأجسام
لأن كثرة الحروف عند العرب تقتضي كثرة المعنى أو زيادة أوتوتها والمعاني لطيفة والأجسام
كثينة ولذا لا يكاد يسمع من الفقهاء إلا قوله هم ما إذا رقى بين المستقيمين ولم يبقوا ما الموقوف
ومقتضى ذلك أن يقول السائل أفرق بينهما ما ولا يبق قول فرق ولا تأنى بفرق مع أن كثيراً يقولونه
في الأفعال دون اسم الفاعل والظاهر أن هذه القاعدة أغلبية فلا يرد قوله تعالى وإذا فرقتا بكم
البصر بالتخفيف وهو جسم وكذا قوله فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين (قوله بينهما) أي بين
الذكر المقتضى وغيره وسوى الامامان أبو حنيفة ومالك ينفذان وجوب الغسل من بولهما ما وإن لم
يأكل الطعام وذهب الظاهر ببول الصبي أسدواصحق وأبو نوري وحكي عن مالك وأما حكمائنا من
الشافعي فباطل (قوله الائتلاف) أي الإتيان (قوله وبأنه أرق من بول غيره الخ) لأنه خلق من
الماء والطين كآدم وهي خلقت من اللحم والدم كحواء لأنها خلقت من ضلع آدم القصير
فإنه بكل ما ولد وبذلك اندفع الاعتراض بأن كلامه ما مخلوق من لحم ودم (قوله يلصق) من باب
علم به أم شورى (قوله السقوف) بفتح السين وقوله للإصلاح أي كإخراج الريح من جوفه
(قوله مع النضح) أي قبله وقوله من إزالة الصفات أي من طم ولون وريح إذ قد يتفق تغير صفات
بوله بسبب مرض مثلاً ومن الصفات رطوبة المحل فلا بد من جفافه أو عصره عصر اقرباً (قوله
على ما صر) أي إزالة كائنه على ما صر من أنه إذا بقي اللون أو الريح لم يضر أو هو ماء ما أو الطم
ضر (قوله بين النجس) أي ولون من مغلظ وإن وجب تبخير منه أهقل (قوله نجست)
أي ونشرت ما فيها فان لم تنشر به كان كأن نحو بلا طم فلا بد من تجفيفها ثم صب الماء عليها
ولو مرة كما سبق في هاتان صورتان فيما إذا كانت النجاسة مائعة فإن كانت جامدة نظرتان كانت
غير رطبة ولم تنجس الأرض رفعت عنها فقط أو رطبة رفعت ثم صب على الأرض ما يعمها فجاءه
الصور التي دخلت تحت كلامه منطوقاً ومفهوماً أربع ومثل الأرض في ذلك غيرها كسكن
سكنيت وهي محاطة نجس وطبخ نجس وحب تقع في الماء النجس حتى انتفخ فيمكن في تطهير
ذلك كله صب ما يعمه ولو مرة واحدة ولا يحتاج إلى سقي السككين ماء طهور أو لا غلا اللحم
وعصره ولا يقع الحب في ما يطهور أو لا يجر بجاءه كما عبر به بعد ذلك أن أعم (قوله ولو مرة) أي
وإن لم يكن يفعل فاعل كطهر فالمراد بالصب في كلامه الانصباب ويسن التقليل في غير المغلظة
فيسن غسله إن بعد نضح بول الصبي وغسل غيره أما المغلظة فلا يسن فيها التقليل بالإناء
بفسنتين بعد السبع لأن المكبر لا يكبر (قوله صلبة) بضم الصاد واسكان اللام وقوله أولم يقلع
غاية ثانية أي وإن لم يقع الخ أي وإن لم ينضب المحل بفتح الباء والضاد المجبة أي يجب الماء
المصبوب عليه (قوله وظاهر الخ) إشارة إلى الحالة الثانية لما منع فهو تقييد للمنع ومحل ما ذكره
إذا كان الماء قليلاً أما الكثير فطهر به المحل وإن صب على عين النجاسة (قوله عينه) ومنها

الغمر والأصل في ذلك خبر
العصيين وخبر ابن خزيمة
والما كرم بذلك وفرق بينهم ما
بأن الائتلاف يجعل المبي
أكثر تخفيف في بوله وبه
أرق من بول غيره فلا يلصق
بالمحل أصوف بول غيره
ولا يمنع الاكتفاء بالنضح
تحيينك المبي بقر وضوء
ولا تناوله السقوف وضوء
للاصلاح وظاهر أنه لا بد مع
النضح من إزالة الصفات
على ما صر وشمل كلامهم ابن
الآدم وغيره وهو متجه كما
في الماهات وظاهر أنه لا فرد
بين النجس وغيره وظاهر
وقد ذكرت هنا فوائد في شرح
الأصل (و) يعني (في أرض
نجست بنحو بول) كغيره
(صب ماء يعمها ولو مرة)
وإن كانت الأرض صلبة
أولم يقع تراجم الخبر الصبي
أنه صلى الله عليه وسلم أمر
في بول الأعرجي في المسجد
بصب ذنوب من ماء ولم يضر
بذلج التراب وظاهر أن
الأرض إذا لم تنسحب ما
تجسس به لا بد من إزالة
عينه قبل صب الماء عليها
كما لو كان في إناء

(قوله فلا بد من جفافه) نضح
فيمر القليوب والمغفلة
ولو بقيت رطوبة فلا ينقرط
النجاسات كما بعد ذلك من
كلامه حيث قال في بول المبي لا بد من جفافه أو عصره عصر اقرباً أو ما يلزم أن المصور لا يجلو من رطوبة

رطوبة

رطوبة الحمل فلا بد من جفافه كما مر (قوله فان نجست بجماد) محذوف قوله بخوبول وقوله بان
كان رطباً ما لو كان بالارطوبة فيمكن رقع عينه كما مر ولو خاط المني بكسر الهمزة بنجاسة جامدة
كروث لم يظهر وان أحرق بعد ذلك وغسل وان خلط بنجاسة مانعة كبول فان لم يهرق طهر
ظاهرة بغسله وكذا باطنه ان نقع في الماء ووصل الى جميع أجزائه كجبن بياض نجس وان أحرق
انظر فان كان رخوا وصل الماء الى باطنه طهر باطنه أيضاً بالنقع كما يظهر ظاهره بالغسل وان
كان صلباً لم يظهر باطنه الا ان دق بحيث صار تراباً وصب عليه ماء معه ويظهر ظاهره بالغسل
ويكره تغريمه ببناء المساجد بالبن النجس (قوله في جامد) سواء كان حياً أو ميتاً فلا يجب
تقويره من الماء ويخرج به المانع وقد مر الكلام عليه في قوله ولو نجس مائع فذكر
ظهوره وقول به من الحوائش وسما في الكلام عليه سبق قلم سرى له من كلام الزيايدي على
المنهج ومثله نجس المانع متأخرة فيه عن هذه وخارج به أيضاً الماء وفيه تفصيل فان كان
قليلاً نجس بمجرد الملاقاة ثم ان كثر فبلغ قاتل طهر الماء دون الاناء لانه لا يظهر الا بالاناء يبيع
مع التبريد والماء يظهر بالمكثرة وان كان كثيراً لم ينقص بولوغه عن قاتل لم نجس الا بالاناء
أما مجرد الولوج فلا ينجسه كما لا ينجس الاناء وان أصاب جرمة المستور بالماء لان كثرة مانعة من
تجنبه كقائه (قوله نجس بشئ من نحو كلب) ضابط ذلك خمسة شئ من الطاهرات شئ من
أجزائه أو عرقه أو لعابه مع توسط رطوبة ثم ان من شئ ما داخل ماء كثيراً نجس على المعتقد
بقيده ان بعد الماء ما لا يخالف ما لو قبض بيده على رجل نحو كلب داخل الماء قبضاً شديداً
بجهد لا يفي بقتله ومنه ما فلا يقبه النجس وقد ينوهم من عدم التجسس عما سته داخل
الماء صفة صلاته حينئذ وهو خطأ لان ملاقاته النجاسة مبطل وان لم ينجس كالموقف على نجس
جاف والظاهر ان لمس الاجنبية في الماء الكثير ومن العرج فيه يجري في ما التفصيل السابق
في القبض على الكلب (قوله غسله سبعاً) أي تعبدوا ولا فيمكن من حيث زوال النجاسة مرة
واحدة حيث ذات الاوصاف بها (قوله بتراب) الباء للمصاحبة أي مصوبة وممزوجة
احداهن بتراب ولو طيناً رطباً لانه تراب بالقوة والضابط ان كل ما صح التيمم به أجزأه الا
الرمل الممزوج بمائع كحل جف فيه صح التيمم به ولا يمكن في النجاسة اذا غبر الماء الممزوج هو به
تغيراً كثيراً وكل ما أجزأه ما صح التيمم به الا الطين المذكور والرمل الذي يلتصق بالعضو والرمل
المتخلف بغيره قائم انجزى هنا لا في التيمم وكذا الطين لا يمكن هنا لا في التيمم كما ذكره مروق ابن
عمر يمكن فيه أيضاً وحصل على ما اذا في وصار له غبار فيمكن في البابين بخلاف ما اذا بقي على
جبريته فلا يمكن في التيمم وبهذا حصل الجمع بينهما (قوله طهور) بضم الطاء على المشهور بمعنى
ظهوره وقهوه بمعنى اسم الفاعل أي مطهروه وهو مبدأ وان يغسله خبره أي غسله وجعله اسم آلة
أي ما يظهر به لا يصح اذ لا يستقيم معه الاخبار (قوله وانغ) بفتح اللام وكسرها في الماضي أما
المضارع فبالفتح لا غير المصدر وانغ أو ولوغاً يقال أولغته صاحبه والولوغ أخذ المانع بطرف
اللسان لا بغيره من بقية الجوارح ويكون للكلب والسباع كالمرة ولا يكون شئ من الطيور
الا الذباب وحدها يقال لمس الكلب الاناء اذا كان فارغاً فان كان فيه شئ قبل ولغو وبين
الولوغ والشرب عموم وخصوص مطلق فكل ولوغ شرب ولا عكس اذ الولوج خاص باللسان

(قوله وهو خطأ) انظر ما
وجهه فانه هنا لم يباشر
النجاسة بخلافه في الوقوف
على النجاسة فانه مباشرها
فلم يتم التطهير وأجاب بعضهم
بان البطالة من حيث
ملاقاة ما هو منسوب اليه
عرفا وهو اقل ما اتصل به
الملازمة وبين النجاسة
من الماء النجاسة لان حيث
ملاقاة هوها والالزم
التنجيس أيضاً ولم يقولوا به
الا عند القبض الشديد
ولا يخفى ان هذا غير ملزم
الحشي كغيره فالاولى في
الجواب ان يقال يمكن في
بطلان الصلاة الملاقاة للنجاسة
ولو عرفنا احتياطاً لا بخلاف
نحو التجسس لا بد فيه من
الملاقاة حقيقة

من الكلب والسباع والذباب كما مر بخلاف الشرب ويقال واغ الكلب شرابا وفي شرابنا
ومن شرابنا فيتهدي بنفسه ويصرف الجوز وخرج بالولوغ بالحق كور أخذ الكلب للجماد
من الاناء قالوا يجب فيه الغناء ما أصابه وما حوله ولا يجب الغسل حيث لم يصبه مع رطوبة
والاوجب غسل ما أصابه فقط سبه بالتراب والاضافة في قوله انما أحدكم لادنى ملابسة أي
الذي هو تحت يده وان لم يكن محلو كله (قوله ان يغسله الخ) الاقتصار على غسل الاناء لا يقتضي
عدم نجس ما فيه كما فهمه بعضهم فان ذكر الاناء ليس للتعقيب (قوله وفي رواية له) أي لم
وعقروا الثامنة أي في الثامنة ولما كانت السابعة مشغلة على ما وتراب صارت كلها ثامنة
وذكر الشارح خمس روايات ثنتين لمسلم وواحدة لابي داود وواحدة للدارقطني وواحدة
للترمذي (قوله بان يغسل الخ) أي وايس المراد انه بعد الغسل سبع مرات يوضع عليه التراب
وهذا التفصيل مأخوذ من رواية أبي داود فهي معينة لما مراد من رواية مسلم الثانية (قوله
وهي) أي رواية مسلم الثانية معارضة لروايته الاولى وايس الضعيف لرواية أبي داود اذ لانه ارض
رواية مسلم لان أصبح الكلب بعد كذب الله تعالى الجارية فسلم فبقية الكلب الستة (قوله
في محل التراب) أي في تعيين محله والافتراق لا بد منه على كل حال وقوله فاكتفى الخ أي وحيث
تعارضنا في تعيين محله تساقطنا فاكتفى الخ أي فيرجع للرواية المطلقة وكذا يرجع اليها على
تقدير عدم التعارض الشك المضعف لدلائلها كما سألنا في مفسرنا للجمع في أي من
شأن وغير الأخيرة أفضل والاولى أولى (قوله بالبطحاء الخ) البطحاء هي الأصل التراب الذي في
مسيل الماء والمراد هنا مطلق التراب وقيل المكان المتسع فيه دفن الحصى وإطلاقه التراب
مجاز من تسمية الحال باسم المحل (قوله على أن الظاهر) أي هذا ان يتبعنا على خلاف الظاهر
وقلنا بالتعارض أما لو بيننا على الظاهر فقول انهم محمولان على الشك بدليل رواية الترمذي
فترجع للمطلق أيضا فيرجع اليه في الساتين وقد علمت الاحتياج لرواية الدارقطني والتزمذي
اذا الاولى محل العمل عند التعارض أو الشك والثانية دليل الشك الذي هو القول الثاني (قوله
وبالجملة) أي هذا قول من ليس بالنقصيل وأقول قولا ملتبسا بالجملة أي الاجال سواء قلنا
بالتعارض أو الشك لا يقدح في الخ وهذا جواب عما يقال من قواعد الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه محل المطلق على المقيد بيان بقيد المطلق بقيد المقيد ولا يخفى أن رواية احمد اهان
مطلقة ورواية اخر اهان وأولاهن مقيدة وحاصل الجواب أن ذلك محمول على المقيد لا على
من التعارض والشك وذلك مقتضى هذا (قوله لضعف دلائلها بالتعارض أو الشك الخ) دفع
بعضهم التعارض والشك بجملة رواية احمد اهان على بيان الجواز وأولاهن على بيان الذنب
لاجل عدم الاحتياج الى تقريب ما يترش من جميع القساعات بعد ذلك وأخر اهان على بيان
الاجزاء وان كان لا ينافي الجواز ودفعه ما بعضهم بجملة الانفاظ الثلاثة متردفة على معنى
واحد وعلى هذين لا يحتاج الى ما قاله المصنف من الحمل على المطلق فعل الاحتياج اليه عند
ثبوت التعارض أو الشك (قوله وقيس بالكلب الخ) القياس من حيث النجاسة
المترتب عليها التسبب بالتراب لانه حيث التسبب لا يندخل
التعبدات على أن القياس قديد خالها وهو قياس أدنى على أعلى من حيث ان الكلب نجس
أو بالعكس من حيث ان الخنزير لا يقتضى نجس (قوله وبولوغه) أشار الى أن ما اقتضاه

أن يغسله سبع مرات أو لاهن
بالتراب وفي رواية له وعقروا
الثامنة بالتراب بان يغسل
السابعة كما في رواية أبي
داود والسابعة بالتراب وهي
معارضة لرواية أولاهن في
محل التراب فاكتفى بوجوبه
في واحدة من السبع كما في
رواية الدارقطني احمد اهان
بالبطحاء على أن الظاهر أنه
لا تها ارض بين الروايتين
بل محمولتان على الشك من
الراوى كما ل عليه رواية
الترمذي أخر اهان أو قال
أولاهن وبالجملة لا يقدح
بهم رواية احمد اهان لضعف
دلائلها بالتعارض أو بالشك
وقيس بالكلب الخ تنزيه
والفرع وبولوغه غيره كقوله
وعقروا

(قوله أن يغسل) لان نجاسته
بالنفس وجميع هذا الاعتبار يكون
المقيس عليه دائما على
وان كان أدون أو مساويا
من حيلة أخرى وهي كون
الجامع في المقيس أفضل
أو مساويا قد يجرى

ولا يكتفى ذر التراب على المحل من غير أن يتبعه بماء ولا مزجاً بغير ماء ولا مزج غير تراب طهور كاشنان وتراب نجس أو مستعمل
والواجب من التراب ما يكدر الماء ويصل بواسطته إلى جميع المحل ويستثنى ١٤٥ الأرض الترابية فلا تحتاج إلى ترتيب

(قوله ولا جرمها) انظر ما
الفرق بين اشتراط زواله في
الاولى وعدمه في الثانية
والذي قرره الشيخ الجليل أن
الكيفيات الثلاث لا تنكفي
مع بقاء الجرم أما مع بقاء
الرطوبة فلا تنكفي الثانية
لتنجيس التراب قبل المزج
مع كونه ضعيفا بالنسبة للماء
فلا ترد الكيفية الثالثة وأما
مع بقاء الاوصاف المجردة
عن الجرم والرطوبة تنكفي
الثلاث وتحتسب غسلة ان
زال بها والالتصيب فلا
يلزم بين الحساب والاكفاء
اه بالمعنى عن الشيخ الحنفى
وقرره شيخنا الدهموى
حفظه الله تعالى وتحت
أقوال أحدها أن الرطوبة
لا تضر مطلقا في كفة
من الثلاث حيث لم يكن ثم
وصف والا لم يكن وضع
التراب أولا ذكره مع جمعا
بين ما في شرح الروض وما
قاله من وأقره ع ش الثاني
أن الجرم لا يضر مطلقا
حيث كان جافا فان كان
رطبا تعين المزج أولا ولا
يدفع ما من زوال الاوصاف
تبعه عليه في حاشية المنهج آخر
د وضعه شيخنا القويسى
بما ذكر الثالث ما في الحنفى
فراجع (قوله بضم الهمزة
وقدمها) وقدم أنه يكسر الهمزة وقصها فحصل من ذلك ان الهمزة منقلة

التقييد بالشروط من قصر الحكم على الولوج ليس مراد الان الامر بالغسل اذا كان للتخصيص
يتعدى الحكم الى غير الولوج ويكون ذكر الولوج للغالب لان من قواعدهم أن المعنى اذا كان
أوسع من الاسم يكون الحكم للمعنى فالمقيس غير الولوج والمقيس عليه الولوج والجامع
التخصيص وهو المراد بالمعنى فيما مر والحكم المترتب على ذلك وجوب الغسل وحينئذ فلا حاجة
الى تقدير في قوله وبولوجه غيره بان يقال وبالتخصيص بولوجه الخ (قوله ولا يكتفى ذر التراب)
أى وضعه على المحل من غير أن يتبعه بماء فان اتبعه بذلك كفى وعكسه كذلك والحاصل أن
المزج له ثلاث كيفيات الاولى أن يمزج الماء والتراب معا ثم يوضع على موضع النجاسة وهذه
أفضل كيفيات المزج بل ذهب الاسنوى الى تعيينها وفي هذه الحالة لو كانت الاوصاف موجودة
من غير جرم وصيب عليه الماء الممزوج بالتراب فان زالت تلك الغسلة حسبت والا فلا فالمراد
بالعين في قولهم من بل العين واحدة وان تعدد ما يشمل الاوصاف وان لم يكن جرم الثانية أن
يوضع التراب على موضع النجاسة ثم يوضع الماء عليه ويمزج قبل الغسل وفي هذه الحالة يشترط
ذوال جرم النجاسة ووصفها من طم ولون وريح قبل الوضع الثالثة عكس الثانية بان يوضع
الماء أولا ثم التراب ويمزج قبل الغسل كما هو في هذه الحالة لا يشترط زوال اوصاف النجاسة
ولا جرمها أولا لان الماء أقوى بل هو المزبل وانما التراب بشرط ولا يضر في هاتين الحالتين بقاء
رطوبة المحل وان كان نجسا اذا طهور والوارد على المحل باق على طهوريته لان الوارد له قوة
واعلم أن قوله ولا يكتفى ذر التراب يخرج بالمزج المستفاد من قوله احدها من بتراب أى بمزوجة
به وقوله ولا مزج به بغير ماء يخرج بمزج التراب بالاحدى التى هي من جنس الماء اذ المزج نسبة
بين التراب والماء فكل يشترط مزج به بالآخر وقوله ولا مزج غير تراب طهور بان لم يكن ترابا
أصلا أو كان ترابا تغير طهوره بمزج الاحدى بتراب طهور (قوله ولا مزج به بغير ماء) نعم
ان مزج به بالماء بعد مزج به بغيره ولم يتغير به كثيرا كفى (قوله كاشنان) بضم الهمزة وكسرها
(قوله أو مستعمل) أى فى تيمم أو غسلات فحركات (قوله والواجب من التراب ما) أى قدر
الخ ويقيم مقام التعريب كدورة الماء كماء النيل أيام زيادته وكما السيل المتقرب ولو غس
المتنجس بما ذكره فى ماء كثير راكدا وحركه سبعة أو تربة طهر ويحسب الذهاب مرة والعود أخرى
وان لم يحركه فواحدة أو فى جار وجرى عليه سبع جريان حسبت سبعا (قوله الترابية) المراد
بالترابية ما فيها تراب سواء كان خالصا أو مجلوبا اليها ويؤخذ من التعديل أنه لا فرق بين
التراب المستعمل وغيره كالتنجيس فلا يجب تعريب المستعمل على المعقد ونخرج بالترابية الجبرية
والرملية التى لا اعتبار فيها فلا بد من ترميمها ولو انتقل شئ من الأرض الترابية المتنجسة بنجاسة
مغلظة الى غير ما كتب فان أريد تطهير المنتقل لم يمتنع الى تعريب أو الانتقال اليه فلا بد من تعريبه
ولا يكتفى بالتراب المنتقل لانه مستعمل فيزيله ثم يقرب ويغسل بعد ما بقي فان كان من تراب
الاولى غسل سبعا وهكذا اول تراب الأرض الترابية على خلاف ما أمر به ثم تطهير من غسلاتها
شئ فهل يجب ترميمه لعدم الاعداد بالتراب المستعمل فيها قبل حيث لم يورثه أولا كنفاء
بوجوب التعريب فى الجملة وان لم يكن من مملوئانية نظروا الاقرب الثانى لوجود التراب

فمدخل في قولهم المنتقل اليه حكم المنتقل منه (قوله اذ لامعني الترتيب التراب) قديقال له
متى وهو اجتماع المظهرين واكن الحكم مسلم (قوله عين النجاسة) المراد بعينها ما يشمل
الحرم والوصف (قوله الابست الخ) أي أو بأشياء وانما اقتصر على الست لانها محل
التوهم وهذا هو المعنى خلافا لما ذكره قل وهل يكفي حينئذ كون التراب في إحدى الست
لان في حكم الواحدة أو لا بد من كونه في خصوص السادسة الظاهر الاول لان العين لم تزل
الاجمع ومع الست لا بخصوص السادسة ولو جمع ماء الغسلات السبع وقطير منه شيء على نحو
توب وجب غسله سواء طاقا على المعنى لان فيه ماء الاولى وهو يقتضي ست غسلات ووجب
ترتيبه ان كان التراب في غير الاولى هذا اذا كان الماء المجموع لم يبلغ قلتهين بلا تغيير
والانظهور (قوله ويغسل ما ترش من الخ) هذا من تمام الفرع قبله وقوله بعد ما بقي أي فاذا
ترش من علمه شيء من الاولى غسل ستا ومن الثانية غسل خسا أو من الثالثة غسل أربعة
وهكذا الى السابعة فلا يغسل منها شيء (قوله ويجب الترتيب) أي زيادة على الغسل
وقوله حكم المحل بعد الغسل بها وحكمه أنه ممنوع من الاحتياج للترتيب أما قبل الغسل بها
فظاهره مطهرة فليس لها حكم المحل كما هو واضح (قوله ويعني عن دم نحو براغيث الخ) ولو
تفاحش ولا أثر لاقامة البدن له رطوبته يشترط الاحتراز عنها كالحاصلة من رفق ونحو
ماء وضوء أو غسل أو حلق فلا يكف تشبث البدن بعصره ولو اختلط ماء الحلق بالدم لم يرفع
عنه بالنسبة لماء التنظيف بعد إزالة الشعر أما الماء الاول الذي يبل به الشعر لاحتياجه في معنى
لمشقة حلق الشعر بدون له ومثل ذلك ما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله
أو البصاق في توبه ولا يعني عن ذلك الابتناء بالنسبة للصلاة أو في لباس محتاج اليه ولو لتجمل لالتص
ماء قليل أو مائع فيتنجس به ولا في غير اللباس المذكور فلو حل توب براغيث أو صلى عليه نظر
ان كثر دمه ولو تغير فعله ضرر والا فلا والوجه ان دم البراغيث الحاصل على حصره نحو المسجد
من ينالها كزرق الطيور في معنى عنه بالشرط المذكور في صامرو ونحو دم البراغيث كل ما تم
به البلوى ويعسر الاحتراز عنه كدليل بول الخفاش وكذا روثه وورثه الذباب وكذا عمامة آلة
نحو فصاد من ريق أو دهن أو غير ذلك مما احتج اليه في الانصاف في معنى عن نحو دهن على محل
فصد واعلم ان النجاسة على أربعة أقسام قسم لا يعني عنه في الثوب والماء وهو معروف وقسم
يعني عنه فيه وهو ما لا يدركه الطرف وقسم يعني عنه في الثوب دون الماء وهو قليل الدم
لسهولة صون الماء عنه ولان كثرة غسل الثوب تليبه ومن هذا القسم أثر الاستنجاء في معنى عنه
في البدن والثوب حتى لو سال منه عرق وأصاب الثوب من المحل الهاذي للفرج عني عنه دون
الماء وقسم يعني عنه في الماء دون الثوب وهو المبتة التي لا دم لها سائل حتى لو حمله في الصلاة
بطأت ومن هذا القسم منهذا العار فإنه اذا كان عليه نجاسة ووقع في الماء لم ينجسه عكس منهذا
الا دى ولو حمله في الصلاة لم تصح (قوله والبق) هو البعوض كما في الاصحاح والظاهر ان المراد به
هنا ما يشمل البق المعروف بيلاد مصر ودخل تحت الكفاف الذباب بضم المعجمة وتخفيف الباء
والجمع ذباب بكسر الهمزة وكسر الباء ويجوز أن يكون جمع ذبابة بمعنى بذلك لانه كلما ذب أي طرد
آب بالمد أي رجع (قوله البثرات) بفتح الميم جمع بثرة يسكنها وهي خراج صغير يخرج في
البدن كالبقايا ولو خرجت له بثرات أو دما ميسل قرب الدبر وخرج منه دم واختلط بماء

اذ لامعني الترتيب التراب
ولو لم تزل عين النجاسة الا
بست غسلات منها حسب
واحدة والتقييد بالجماد
والظهور من زيادة في (ويغسل
ما ترش من الخ) أي من الماء
الذي غسل به ما تنجس
بشيء من نحو كلب (بعدد
ما بقي من الغسلات) ويجب
الترتيب ان كان لم يترتب بناء
على الاصح ان لكل مرة
حكم المحل بعد الغسل بها
لانها بعض البال الباقي
على المحل ونخرج مما بقي
من الغسلات الترتيب
من السابعة فلا يجب غسله
بناء على الاصح السابق
(ويعني عن دم نحو براغيث
عما لا تنس له سائلة كالقمل
والبق وان كانت كثرة
الاحتراز عنه كدم البثرات

أمام الدماميل والقروح وحمل الفصد والحجامة فصح في التحقيق وغيره ١٤٧ أنه كدم الاجنبي فيعني عن قلبه

فقط وقضية كلام المتراج
والروضة أنه يعنى عن كثيره
أيضا (والماء القليل) بأن لم
يبلغ قلبي اذ اتجنس (انما
يطهر بكثرة) بأن بلغهما
ولا تغير به (والكثير) اذا
تجنس بتغيره كما مر انما يطهر
(بزوال تغيره) بقيد زديته
يقول (بنفسه أو بغيره) زيد
عليه أو نقص منه وكان
الباقى كثيرا بخلاف زواله
ظاهرا بجماد بكسر ورتاب
لأنك في أن التغير زال
أو استمر

(قوله لا التجنس الخ) لم يظهر
وجهه وتعالى بما ذكر لا يفتق
لأنه لم يدع أن التطهير بالاختلاط
حتى يتم التعديل المذكور
بل انما هو بزوال التغير اه
شيئا (قوله فعلم أن الكلام
الخ) هي عبارة مر نقلها
الحقن وكتب عليهم
الرشدى مانص له لمراده
بأن محل ما ذكر من التجنس
بالتطهير فيما اذا تغير ريح
ماء وطعمه يتجنس فالتى
عليه زعفران أولونه
وطعمه فالتى عليه مسك
فزال تغيره اذا كان المائى
لا وصف له الا الوصف
المخالف لوصف التجاسة بان
كان الزعفران في مثاله ليس
له الا اللون والمسك في مثاله
ليس له الا الريح أى وسواه

الاستحباب عنى عنه لانه من جهة ماء الطهارة (قوله عن قلبه فقط) أى ان حصل بقلبه ولو باكره
عليه أو انتقل عن محله وقوله انه يعنى عن كثيره أيضا أى ان لم يكن بقلبه ولم ينتقل عن محله وهو
ما يغلب سيلانه اليه فحصل الجمع بين الكلامين وهو أولى من التضعيف ومن جهة ما ينفذ به بحر
الدم بالآلة وكذا وضع اللصوق والمرهم عليه وينبغى أن يكون فعل غير برضاء كفه له ولا
يشكل دم الفصد والحجامة لان ذلك مستثنى للضرورة ويشترط في الفصد عن القليل والكثير
زيادة على الشرطين المذكورين الخاصين بالكثير أن لا يختلط باجنبي غير ضرورى كما ان الشرب
والطهارة والاقلاية في عنه ولو قل لا وان يكون في قوبه الذى يحتاج اليه ولو لا التجمل وأن يكون
ملبوسا كما مر هذا كما في دم الانسان نفسه كالدماميل أمامم الاجنبي فيعنى عن قلبه فقط ما لم
يكن من مغاظة والمرجع في القسلة والكثرة الى العرف والخاصة أن الدم اذا كان لا يدركه
الطرف المعتدل عنى عنه مطلقا وان ادركه فان كان من مغاظة لم يعف عنه مطلقا وان كان من
غيره فان اختلط باجنبي غير ضرورى ومنه دم المناقاة لم يعف عنه مطلقا أيضا وان لم يختلط
باجنبي فان كان ذلك الدم أجنبيا نظرا ان كان بقلبه كان أخذ ذمما أجنبيا واطح به يذنه أو قوبه
عنه لم يعف عن شئ منه تعدي به بذلك ولان التضعيف بالنجاسة حرام والاعنى عن قلبه على ما مر ولو
كان القليل متغيرا ولو جمع لكثرة فانه يعنى عنه على الرابع كما في شرح مر (قوله والماء القليل)
هذا هو عاشر القروح كما صرح بذلك الاصل (قوله بأن بلغهما) أى وصل اليهما (قوله بزوال
تغيره الخ) ولا يضر عوده حيث خلا عن نجس جامد وقوله بنفسه كطول مكث وهبوب ريح
لابعين (قوله أو بغيره) مثل المتجنس والمستعمل والمتغير يستغنى عنه لا التجنس كبول لانه
لا اصل له في التطهير بخلاف المتجنس والمستعمل فمن غير التجنس أراد به المتجنس لما ذكر (قوله
زيد عليه) أى وضع عليه أو تبع منه وافهم كلامه أن القليل لا يطهر بانتهاء تغيره وهو ظاهر
فما اذا كان التغير غير معفو عنه أم لو تغير معفو عنه كقيل ليس له دمها ولو تغيرا كثيرا ثم زال
فانه يحكم بطهارته (قوله ظاهرا) انما قال ظاهرا للتلافي في قوله بعد ذلك لا شك الخ (قوله
بجامد) أى يمتنع وصف النجاسة وعبارته شرح مر وحمل ما تقرر اذا احتل ستر التغير بما طرا
كان زالت الرائحة بطرح المسك أو الطعم بطرح الخلل أو اللون بطرح الزعفران فلو تغير ريح
ماء وطعمه يتجنس فالتى زعفران أولونه وطعمه فالتى مسك فزال تغيره وهو وقس على ذلك لان
الزعفران لا يستر الريح والمسك لا يستر اللون فعلم أن الكلام اذا فرض انتفاء الريح والطعم
عن شئ قطعا كعود أو لم يظهر فيه ريح الزعفران ولا طعمه ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك في
منعير الريح فزال ريحه ولم يظهر فيه رائحة المسك أنه يطهر ولا بعد فيه لعدم الاستئثار وحاصل
ذلك أن شرط انطاة الحكم بالشك في زوال التغير أو استناده حتى يحكم ببقاء النجاسة تغلبا
لاحتمال الاستئثار أنه لا بد من احتمال احالة زوال التغير على الواقع في الماء من مخايط أو مجاور
فحيث احتمل احالته على استناده بالواقع فالنجاسة باقية لا يكون تمام تحقق زوال التغير من المنقضى
لأنجاسة بل يمتثل زواله واستناده والاصل بقاؤه وحيث لم يمتثل ذلك فهو زائل فيحكم بطهارته
وأهل أن رائحة المسك لو ظهرت ثم زالت وزال التغير حكمه بالطهارة لانها لما زالت ولم يظهر
التغير علمنا أنه زال بنفسه اه بالطرف (قوله في أن التغير زال) أى حقيقة بديله قوله قبل ذلك

كان انتفاء ما عدا ذلك الوصف هو الواقع وجنسه دائما كالعود فانه ليس له طعم ولا لون في الواقع يؤثر أو كان انتفاء

بخلاف زواله ظاهرا وقوله أو استقر قال في شرح المنهج بل الظاهر أنه استقر فان صفا الماء ولا تغير به طهر اه

• (باب مسح الخفين) •

أى أحكامه من جوارز وغيره وكيفية ومدة وشروطه ومبطلاته المشاراها في ضمن قوله ويشترك المسح الغسل الخ ومكرهاته الداخلة في الاحكام وتعبيره أولى من تعبير كثير بالمسح على الخف اذ لو أراد أن يغسل رجلا أو يقيم عنهما العلم أو يمسح على الأخرى لم يجز واجيب بأن أكل اللبس وفيه أن الجنس كما يتحقق في ضمن الكل يتحقق في ضمن واحدة منهم - أفلا يرفع به الإيهام فالأولى الجواب بانها للعهد الشرعي والعهود شرعا هو الاثنان معا نعم لو لم يكن له سوى رجل واحدة جاز له اللبس عليها والمسح هذا ان لم يبق من محل الفرض من الثانية بقية والأفلا يجوز المسح حتى يوارى الباقي بما يجزى المسح فوقه ولو تعددت وهي أصابة أو اشتبه الزائد بالأصل امتنع المسح الأعلى الجميع وهو رخصة ولولا مقيمه وهو من خصائص هذه الأمة وشرع سنة تسع من الهجرة في شهر رجب وقبل ليلة الإسراء قبل الهجرة بسنة (قوله المسحات) يفتح السين جمع مسحة بسكونها كركعة وركعات وصحفة وصحفات قال في الخلاصة

والسالم العين الثلاثي اسمها أنل • اتباع عين فاء بما شاكل

(قوله في الطهر) أى بالماء أو التراب أو الخمر فهذه الستة باعتبار الطهر ترجع الى ثلاثة وترجع باعتبار آخر الى أربعة لأن منها ما هو مبيح لمسح الوجه واليدين في التيمم والمسح على سائر الجرح ومنها ما هو مخفف كالمسح بالخمر ونحوه في الاستنجاء ومنها ما هو رافع كالمسح على الخفين ومسح الرأس ومنها ما هو محمل للسنة كسح الأذنين (قوله ست) بحذف التاء على الأفعح اذا تعدد المحذوف مؤنث وهو مسحة قال في الخلاصة في الضمير دالخ ولا يرد على المحصر مسح العمامة لدخوله في مسح الرأس لانه لا تسكب عليه فاقط قول المناوي ان المصنف تركه اعتباطا (قوله بالخمر) أى الوارد في الاحاديث وهو الخمر الحقيقي وقوله ونحوه أى من كل جامد ظاهر طالع الخ ولو حل الخمر على الخمر الشرعي لم يحتج بقوله ونحوه (قوله فهذا أعم من تعبيره بالخبرة) فيه نظر لان سائر الجرح مرادف للصوق فلا يشتمل الخبرة اذ هي لا توضع الا على الطلع والكسر والجرح لا يشتمل ذلك نعم لو عير باله لاصح له ما ذكره وأجيب بأن مراد بالجرح العلة من اطلاق الخاص وإرادة العام وفيه أنه يصح الجواب بمثله عن الأصل والمسح بالماء على سائر الجرح تارة يكون في الوضوء المجرد تارة يكون في الوضوء مع التيمم (قوله ومسح الرأس الخ) فان مسح أقل مجزئ وقع واجبا وان زاد وقع مندوبا (قوله ومسح الخفين) صرح بالمضاف فنادون ما قبله ليعود عليه ضميره وهو وهذا بناء على ما في صحاح النسخ من أن مسح في مسح الخفين من اثنين وفيما قبله من الشرح (قوله في الثلاثة) أى ان قوله بالماء في الوضوء يرجع للثلاثة قبله وهو خبر لمية دا محذوف أى وهذا جار في الثلاثة ولا يرد أن مسح سائر الجرح يكون أيضا في الوضوء لان مراد الشارح الوضوء المجرد عن التيمم ووضوء الجرح معصوب به وأيضا المسح على الخبرة كما يكون في الوضوء يكون في الغسل بخلاف هذه الثلاثة (قوله مع ما يأتي) وهو قوله أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن الخ (قوله عن جرير) يفتح الجيم وبالتنوين ابن عبد الله الجعبي يفتح الموحدة

== ما عدا ذلك الوصف لعارض كالزعفران الذي فقد طعمه وريحه لعارض مع أن من شأنه الوجود وما قررناه كلامه هو الذي يدل عليه ما بعده في كلامه وان كانت عبارته لا تنفي به اه بالحرف رحمه الله

• (باب مسح الخفين) •

(المسحات) الواقعة في الطهر (ست مسح) الفوج في (الاستنجاء) بالخمر ونحوه (و) مسح الوجه واليدين في (التيمم) بالتراب (و) المسح بالماء (على سائر الجرح) من جبهة أو لحيه في هذا اعم من تعبيره بالخبرة (ومسح الرأس و) مسح (الأذنين ومسح الخفين) بالماء في الوضوء في الثلاثة والأصل في الأخير مع ما يأتي خبر الصحيحين عن جرير الجعبي

(قوله يكون في الوضوء المجرد الخ) قد يقال كيف يتصور تجرده من التيمم مع وجود السائر الا ان يتصور بما اذا عم السائر أعضاء التيمم وأخذ من الصحيح شيئا فانه حينئذ يصح بالماء على السائر لاجل ما اخذ من الصحيح ولا يتيمم لان أعضاء مسورة تدبر

قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين (وهو) أي ١٤٩ المسح عليهما (يرفع الحدث) عن

الرجلين كسح الرأس برفعه
عن الرأس ولأنه يجوز أن
يجمع به فرائض ولو لم يرفعه
لا يمنع ذلك كإحدى التيسيم
(وانما يجوز) المسح على
الخفين

(قوله فرقيت) المشهور
بقبح الشافعي الأولى وكسر
الثانية بينهما راء مهملة
ساكنة ثم ياء آخر الحروف
ساكنة ثم سين مهملة ثم ياء
ثانية فتحة والفاء اه من
تقوم البلدان اه معصمه

(قوله لان خبر الكافر لا يقبل)
فيه ان الاخبار انما هو بعد
اسلامه وان كانت الرؤية
قبل وهو لا يضر فتدبر فقلت
كون هذا الاحتمال خلاف
الظاهر وقوع قوله وما
أسأت الابدن انما هو جوابا
عما أوردته عليه اذ لا يصلح
أن يكون جوابا عنه الامح
ضميمة أي ما رأيت وما
أسأت الابدن كذا هم امش
شرح البهجة (قوله فان
قلنا بالاول الخ) فيه أنه
استفاد به الرفع العام بقر
ثم رأيت في الصفة أن غسل
الرجلين بعد مسح الخفين
لا يفيد شيئا قال فيه الان لم
يفسدهما باعتقاد القرض
اعقوبه بالمسح (قوله فوت
عرفة الخ) أي لله اذا غسل
أدرك الصلاة فقط واذا مسح

والجيم نسبة الجيلة قبله مشهورة بكنى نسبة طينينة وهي نسبة الصيغة قال في الخلاصة
وفعل في فعلية التزمه أسلم قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بخمسة عشرة يوما كما تروى شيخنا
عطية نزل الكوفة ثم تحول فرقيت اوسم النوف سنة إحدى وخمسين وكان في غاية من الحسن حتى
قال فيه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما سمعنا بمثل هذا الحسن الا في يوسف بن يعقوب ونقل عنه
أيضا أنه قال ما سمعنا بمثل حسن جرير الا ما كان من المور العيين اه وكان آدم أحسن منهما
(قوله وأيت) أي أبصرت فقوله يمسح حال لان البصرية تتعدى لفعل واحد وروى انهم
قالوا لجرير انما كان هذا قبل نزول المسألة فقال وما أسأت الابدن زواها أي فلا يكون الامر
فيها بالغسل ناسخا لجواز المسح كما قال به بعض الصحابة واحتمال رؤيته لذلك بعد نزولها وقبل
اسلامه خلاف الظاهر لان خبر الكافر لا يقبل فالمراد انه رآه وهو مسلم (قوله يرفع الحدث)
أي رفعه عما قد ايا الله التي ذكرها المصنف بخلاف الغسل فإنه يرفعه رفعاً مطلقاً وما ذكر من
أنه يرفع هو المعقد وقيل انه مبيح لا رافع وينبغي على الخلاف ما لو غسل رجليه في الخفين بعد
مسحهما فان قلنا بالاول لم يضر الما مستعملا لارتفاع الحدث قبل استعماله وان قلنا بالثاني
صار مستعملا لرفعه الحدث وقد علمت ان المعتمد الاول قائم ليس مستعملا (قوله كسح
الرأس) أي في مطلق الرفع وان كان مسح الرأس يرفع الحدث رفعاً مطلقاً غير مقيده (قوله
وانما يجوز المسح) أي يباح العدول عن غسل الرجلين اليه فالمراد بالاباحة هو العدول
والا فلا مسح متى وقع من لابس الخلف لا يقع الا واجباً أو غير لابس فالواجب عليه الغسل عينا
وفي التعمير بالجواز اشارة الى أن الغسل أفضل اذ يغلب التعبير به في مقام توهم المنع وهو كذلك
اصلا والافتقار به الاحكام الخمسة فقد يباح العدول اليه كما عرف وقد ينكره رغبة عن
السنة أي انه أعرض عنه لحرر أن في الغسل تنظيها لا للاحاطة أنه أفضل سواء أوجد في نفسه
كراهته لما فيه من عدم النظافة مثلا أم لا فالرغبة أعم من الكراهة ومن جع بينهما أراد
الابضاح وبه تشير الرغبة بما ذكره دفع ما يقال ان الرغبة عن السنة قد تؤدي الى الكفر لان
ذلك محله ان كراهتها من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم أو شئ في جوارحه أي انجو
معارض كدليل بأن خيالاته نفسه القاصرة شبهة في الدليل فلم تطعن اليه لقصورها عن
اعتقاد مساو انه للغسل لقلته مثلا ولان جرير الراوي للخبر أسلم قبل موت النبي صلى الله عليه
وسلم بزمن قليل لا ينع التحمل عنه صلى الله عليه وسلم لانه شك هل يجوز ففعله أولا والا كان
المسح باطلا لعدم جزمه بالنية أو كان ممن يقتدى به وقد يجب كأن تخاف ان غسل رجليه فوت
عرفة أو انقاذ أسير أو نصب مأوئ عند اذنه غسل رجليه ووجد بردا لا يذوب فيه مسح به أو ضاق
الوقت ولو اشتغل بالغسل لم يخرج أو خشي رفع الامام رأسه من الركوع الثاني في الجملة أو تعين
عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره لو غسل رجليه أو كان لابس الخلف بشرطه محمدا ودخل
الوقت وعنده ماء يكفي للمسح فقط بخلاف ما لو أرققه الحدث وهو متطهر ومعه ماء يكفيه
لو مسح ولا يكفيه لو غسل فإنه لا يجب عليه ليس الخلف حتى يقع حدثه وهو لابس له على ظهر
فيكتفي بالمسح ولا يجب عليه غسل رجليه لما فيه من احداث فعل زائد قد يشق عليه وهو اللبس
ولانه في الصورة الاولى تعلق به وجوب الطهارة وهو قادر على أدائها الما باستصحاب طهارة

أدرك الصلاة فقط واذا مسح

عليها وفي الثانية لم تجب عليه الطهارة اذا حدث لم يوجد دفلا وجهه لتكليفه ان يأتي بغسل
مستأنف لاجل طهارة لم تجب بعد أي الآن وقد يحرم اعراض كالاغصوب اولذاته كخف المحرم
اغير عذر ولكن هذا لا يصح المسح عليه لاصتناع اللبس لذاته فلا يصح التتميل به اذ الكلام
في المسح المجزى بان كان مستوفيا للشروط وقد يكره كما لو كان الخف ثقيلاً أو محمداً الرأس
(قوله في الوضوء) أي ولو وضوءه مسك كما سيأتي في قوله لكن دائم الحدث الخ (قوله بدلا) حال
ويؤخذ منه أنه ليس من الواجب التحير لأن الواجب التحير لا يكون بين أصل وبدل بل بين
أصول كتحصيل كفارة العين تحرير الرقبة والاطعام والكسوة اذ ليس العتق أصلاً وغيره بدلا
وانما رفع الحدث مع ما شاركه للتعيم ومسح الجبير في البدلية وعما لا يرفعانه اهدم توقفه على
الحاجة بل يجوز لها ولغيرها بخلافهما (قوله لمسافر) متعلق بقوله يجوز (قوله ثلاثة أيام
باليامين) أي ولو ذهبا أو اياها بأن يصدق محلا غير وطنه فوق يوم وليلة ودون ثلاثة بنية أن لا يقيم
فيه وغاية ما يستبيحه فيها من الصلوات ان جمع سبع عشرة صلاة وان لم يجمع ست عشرة هذا
في المؤداة اما المتضمنة فلا تنحصر (قوله بيامين) بسكون اليا من ففتحها (قوله ولغيره الخ)
وغاية ما يستبيح من الصلوات بالمسح ان جمع تقديم بالمطر - بعة فان لم يجمع فستة كان
أحدث بعد الظهر في وضوء مسح ويصلي به الظهر ثم اذا جاء الظهر من الغد جمعه مع العصر
(قوله من مقيم) أي ولو غاميا باطامته وقوله ومسافر سفر غير قصر أي كعبداً بق (قوله
أرضه) أي جواز للمسافر وعدا هذا باله - مزوف يبيع العربايات بالتضعيف اشارة الى جواز كل
لكن اختلاف هل التعدية بهم - ما سمعية أو قياسية فقال سيدي به انها سمعية في المتهدي
قياسية في الاذرم وقال أبو عمرو وجاعة قياسية في كل فعل الاباب علمت وقيل في الاذرم
والمتهدي لواحد ومعنى في فعل غير معنى أقبل لان الاول يدل على حصول الاثر في الغير فهو
للتكثير في انفعال أو التفاعل أو التفعول والثاني يستعمل ما هو أعم من التكثير وغيره واعلم
أن الرخص المتعلقة بالسفر ثمان أربع تختص بالطويل وهي المسح ثلاثة أيام والقصر والجمع
بغير المطر والظفر وأربع تجوز فيه وفي القصر أكل الميتة والتفطيل على الراحة واسقاط
الصلاة بالنيم وترك الجمعة فيما اذا خرج قبل الفجر (قوله ثلاثة أيام) معمول المحذوف أي
مسح ثلاثة أيام أي المسح فيها تحذف المضائق وأقيم المضاف اليه مقامه قال في الخلاصة
وما إلى المضاف يأتي خافا - عنه في الاعراب اذا ما حذف
وقوله أن يسح بدل من مسح المقدرة بدل كل من كل أو بدل اشتغال من ثلاثة ويامين ويوما
وليلة بتقدير الضهير أي أن يسح عليهم ما فيها ولا يخفى ما في - هذا من البعد ولا يصح أن يكون
ثلاثة أيام معمولاً لارخص على أنه مفعول له حقيقة فساد المعنى ولا على أنه ظرف له انفساده
أيضا اذ الترخيص أي التجوز زمنه يسير لا يستغرق الثلاثة ولا أن يكون ظرفا لمصدر محذوف
تقديره مصداقاً لثلاثة أيام لان المصدر لا يعمل محذوفاً ولو في الظرف على الرابع ولا أن يكون
معمولاً لا يصح المذكور بعد ان لان معمول أن المصدرية لا تقدم عليها فمعمول معمولها أولى
(قوله اذا تظاهر) ظرف لارخص وكان القياس أن يقول تظهروا بالفتنة التنبية الا أن يقال
الضهير عائد على كل منهما أي تظهروا كل منهما (قوله فليس الخ) المقصود من الفاء مجرد الترتيب

(في الوضوء) بدلا عن غسل
الرجلين (المسافر) بتقدير زنته
يقول (سفر قصر ثلاثة أيام
باليامين واغيره) من
مقيم وعليه اقصر الاصل
ومسافر سفر غير قصر (يوما
وليلة) تلبيح ابي خزيمة
وحبان في صحيحه ما انه صلى
الله عليه وسلم سلم أرضه
للمسافر ثلاثة أيام ويامين في
ولا مقيم يوما وليلة اذا تظاهر
فليس تخفيه أن يسح
عليه ما واصل في اقيم المسافر
سفر غير قصر

(قوله كما لو كان الخف ثقيلاً
الخ) أي ويمكن تنافع المشي
فيه والالم يصح المسح عليه
(قوله واسقاط الصلاة الخ)
قوله أن اسقاطها بالتعميم
وكذا أكل الميتة لا يتوقف
على السفر بل يوجد بالاقامة
أيضا الآن يقال الغالب
أن فقد الماء والطعام
الحلال انما يكون في السفر
بجعله السبب من هذه
الطبيعية فتدبر

لا التعقيب أيضا اذ لو ليس بعد الظهر مع تراخ جاز (قوله والمراد بالياليين) دفع به ما يتوهم من
قوله ولياليين من أن ذلك لا ينطبق الأعلى ما إذا أحدث وقت الغروب ليلة الجمعة مثلا فيصبح
ليالته اربوعا وليلة السبت ويومه وليلة الاحد ويومه أما لو أحدث وقت الفجر يوم الجمعة مثلا
فقد مضت ليلته لان ليلة اليوم هي السابقة عليه لا المتأخرة عنه فالليلة الثالثة حينئذ لا يوم
الرابع لسبقها عليه لا لثلاثة الايام ومقتضى هذا ان يصح ثلاثة ايام ولياليتين فقط وحاصل
الدفع أن المراد الليالي المتصلة بالايام وان كانت الليلة الاخيرة ليست ايام منها ولم يذكر الشارح
نظير ذلك في اليوم واللييلة غير المسافرة فصرح بأن يقول والمراد بلييلة اليوم ليلته المتصلة به
لانه لما لم يصرح في المتن لليوم لم يتوهم فيها ما ذكر وما ذكره من المراد هنا عكس المراد في الظاهر
فان المراد ثم ليالي الايام فقط فلو اشترط ليلة الجمعة عند الغروب مثلا كانت مدته ثلاثة ايام
وثلاث ليال وان شرط عند الفجر كانت ثلاثة ايام ولياليتين والفرق أن القصد من الظاهر التروى
وهو لا يلزم استقراره الى تلك اللييلة بل الغالب حصوله قبلها فلا ضرورة الى ادخالها هذا
ان لم ينص عليها والادخلت كما قرر شيخنا عطية والقصد من اللبس التخفيف وهو موجود
في اللييلة الرابعة (قوله سواء أسبق اليوم الاول ليلته) بالرفع فاعل لان الليل سابق النهار
وذلك بأن أحدث وقت الغروب وقوله أم لا أي بان أحدث وقت الفجر كما مر (قوله ولو أحدث
في اثناء الليل الخ) كلام مستأنف القصد منه التعميم في قوله ثلاثة ايام ولياليين كأنه قال
سواء كانت كاملة او مفترقة فريضة من ذلك مدة المقيم في بيتها في اعتبار قدر الماضي منه من اللييلة
الثانية أو اليوم الثاني للتعميم فيما تقدم ايضا (قوله وخروج بالوضوء ازالة النجاسة والغسل
الخ) فلو كان على رجله نجاسة معفو عنها او لا فليس الخلف واراد المصحح بدلا عن غسل النجاسة
او اغتسل غسلا واجبا كغسل جنابة او مندوبا كغسل جمعة الارجلية ثم ألبسها الخلف
واراد ان يصح عليه ما بدلا عن غسلها لم يجز في الصورتين (قوله ولو مندوبا) كان الاولى أن
يقول ولو مندوب بين ايشمال النجاسة المعفو عنها فان ازيلت اتمت مندوبة الا ان يقال ان وضع ازالة
النجاسة على الوجوب اذ التخفيف فيها باقية وعارض بخلاف الغسل او يقال المراد ولو مندوبا
كل منهما أو يقال ان الغسل المندوب ليس له حالة يكون فيها واجبا غير النقص بخلاف النجاسة
المعفو عنها فهي مع توفر شروط العفو قد يعرض لها ما يصيرها واجبة الغسل كالخوف من
اختلاطها بما لم تدع الضرورة اليه فلما كان الذنب لغسلها معرض الزوال لم يعتد به فلم يقبه
عليه (قوله وابتداء مدة المسح) اشار بذلك الى ان قول المصنف من آخر الخ خبر بابتداء المحذوف
(قوله من آخر حدث) ظاهره سواء كان باختياره أم لا وليس كذلك بل المعقد انه ان كان شأنه
أن يصدر بغير اختياره كخروج الخارج والجنون والاشجاء اعتبر ابتداء المدة من آخره فيعتبر
من الافاقة وان مكث ستمين على الجنون والاشجاء هذا ان لم يحدث حدثا آخر في اثناء ذلك والا
اعتبر ابتداءهما من آخر ذلك الحدث والمدة في حق من ابتلى بها حدث آخر فتجب المدة من
انقطاع البول لامن انقطاع نزولها وقباضه ان من ابتلى باطالة الغائط كذلك وان كان شأنه ان
يصدر باختياره كنوم وليس ومس وسكر اعتبر ابتداءها من اوله فلو اجتمع اختياري وغيره
اعتبر الاختياري لانه لو انفرد اعتبر المدة من اوله فلو بال وليس مثلا حسبت المدة من ابتداء
الامس وان تقدم البول عليه لامن انتهاء البول وعلم من كون ابتداء المدة مما ذكر أنه لو لم يحدث

والمراد بالياليين ثلاث
ليال متصلة بين سواء
أسبق اليوم الاول ليلته
أم لا ولو أحدث في اثناء
الليل او النهار اعتبر قدر
الماضي منه من اللييلة
الرابعة او اليوم الرابع
وخارج بزاد في الوضوء
ازالة النجاسة والغسل
ولو مندوبا فلا يصح فيها
لانهم لا يشكرون ان تكون
الوضوء (وابتداء مدة
المنسح من آخر حدث)
بقيته زده بقولي (بعد
ليس) للفت

(قوله في اللييلة الرابعة) لعله
في ليلة اليوم الرابع والا
فالليالي ثلاثة على كل حال
(قوله لامن انقطاع نزولها)
أي ما لم تنصل بالبول والا
اعتبر انقطاع نزولها كما قاله
ع من على م

بعد طهر اللبس لم تحسب المدة وان بقي شهر ام تلاوانه لو احدث ولم يمسح حتى انقضت المدة
 لم يحسب الممسح حتى يستأنف لبساً على ما هارة (قوله لان وقت الممسح يدخل بذلك) أي بان
 الحدث الخ اعترض بان مقتضى هذا امتناع التجديد على لبس الخلف مع أنه يشن في حقه
 ذلك بان يتوضأ للتجديد ويمسح على الخلف واجيب بان في كلامه قيداً لموطأ والتقدير لان وقت
 الممسح الراجع للحدث أما الممسح للتجديد فلا آخر لوقته بل يمسح له وان استمر أياماً كثيرة
 لان مسحه هذا لا يرفع الحدث (قوله ويستبيح الخ) هذا دخول على كلام المتن والمراد
 بالصلوات المكتوبة المؤداة وتقدم ما يستبيحه المسافر والمقيم منها (قوله ولكن دائم حدث)
 استدرك على ما سبق في قوله للمسافر قصره لثلاثة وأغیره يوماً وليلة فساكنه قال محل ما تقدم
 في السليم أما غيره فلا يتقدر مسحه بمن بل بالصلوة فيشترط في خفه ما اشترط في خف غيره
 (قوله كاستحاضة) مثال لدائم الحدث ومثلهما سلس البول والمذي وصورة دائم الحدث أن
 يتوضأ ويلبس الخلف ثم يحدث حدثاً غير حدثه الدائم كأن كان حدثه الدائم بولاً فمسح فوجه
 أو خرج منه ریح فيتوضأ بعد حدثه المذکور ثم ان كان صلى بوضوئه الاول فرضاً مسح
 للنقل ثلاثة أيام أو يوماً وليلة ان ترك القرائض وان لم يكن صلى به فرضاً مسح اقراض ونوافل
 فقط ووجب عليه التزج أما حدثه الدائم فلا يحتاج معه الى استئذان طهر الا اذا أجزأ الدخول
 في الصلاة غير مصلحتها وحدثه يجري ومن المستحاضة المتصيرة فاذا اغتسلت وابست
 الخلف ثم أحدثت أو طال الفصل بين غسلها وصلاتها وجب عليها أن تتوضأ فاذا تواترات
 ومسحت الخلف صلت به القرض والنقل ان لم تصل بالاول فرضاً والا فالنقل فقط وتنزع
 عند كل فريضة لانها تغسل لهما هذا ان جهلت وقت الانقطاع فان عرفت كعتد الغروب
 اغتسلت عنده فقط ومسحت للقرائض الى محجى مثله (قوله ومعتيم لانقضاء) صورته أن
 يتيمم لرض أو برودة لائتم بلبس خفيه على التيمم ثم يحدث وبعد ذلك يتحمل المشقة فيتوضأ
 ويمسح بالماء مع بقاء عاتقه وتكافؤ الوضوء حينئذ حرام لان القرض انه يضربه اذ لو لم يضربه
 لبطل تيممه لحصول الشفاء حينئذ يصلي به فرضاً ونوافل ان كان لم يسل بتيممه فرضاً والاصل في
 نوافل فقط وهذا يصدق عليه أنه مسح على خف ملبوس على تيمم محض غير فقد الماء وما ذكر
 من التصوير اندفع الاشكال بأنه ان كانت العلة مثلاً باقية فطهارته بالتراب لا بالماء فكيف
 يمسح وان شئنا أنزال البرد فطهارته بالماء فكيف يكون متيمماً (قوله كترض ويرج) مثالان
 للنفي ولا فرق بين أن يتم الأعضاء أو بعضها ولم يضع عليه ساتراً وتحمل المشقة فيه ما وتوضأ
 (قوله لو بقي طهرهما) وهو الوضوء في دائم الحدث والتيمم فيما بعده (قوله وذلك) أي ما يحل له
 مما ذكر (قوله أو نوافل فقط) أي في الثلاثة أيام أو يوماً وليلة ان ترك القرائض كما مر وان عصى
 بذلك (قوله فلو كان حدثهما) أي الحدث غير الدائم في حق دائمه والواقع بعد التيمم في حق المتيمم
 (قوله فعلمها القرض) بالوضوء في دائم الحدث والتيمم فيمن بعده (قوله الا لنوافل) ويكفي
 حينئذ ملاحظتهما ولو مع القرض أخذاً بما تقدم من استباحة فرضين ولو قبل وقت أحدهما
 فلا يشترط ملاحظتهما أو أحدهما أو لولوى في هذه الحالة استباحة فرض الصلاة فلا تصح نيته كما
 استقر به ع ش من احتمل ان قياساً على ما لو توضأ ليصلي بمحل نجس بجامع أنه ذكر في نيته شيئاً

لان وقت الممسح يدخل
 بذلك فاعتبرت مدته منه
 ويستبيح فيها ما سامن
 الصلوات (و) لكن (دائم
 الحدث) كاستحاضة (ومتيمم
 لانه قدماه) كترض ويرج
 (انما يتيمم لما يحل)
 لهما من الصلوات (لو بقي
 طهرهما) الذي لبس عليه
 الخلف وذلك فرض ونوافل
 أو نوافل فقط فلو كان
 حدثهما بعد فعلهما القرض
 لم يحسب الا لنوافل

(قوله ومسحت للقرائض
 الى محجى مثله) فيه أنها
 لا تجمع بوضوئها بين فرضين
 قال في تبعه انها تنزع عنه
 كل فرض فان حدثها لم
 ينقطع شيخنا الدمهوجي
 نسخة الله (قوله ولم يضع
 عليه ساتراً) لعله احتراز به
 نعم اذا وضع عليه الساتر
 لو كان في القدم فانه لا يصح
 المسح على الخلف في هذه
 الحالة لانه لا يصح المسح
 فوق ثابته ان يمسح اه
 راجع حاشية المنهج

مضافاً للمعنى و يحصل صحة أو تكفي عن الغنيل لأن نية الفرض تبينه (قوله أذمه صهما) أى
الوضوء الذى فيه المسح مرتب أى مفترق على طهرهما أى طهرهما الأول وهو الوضوء فى
الصورة الأولى والتيمم فى الثانية (قوله فلو أراد الخ) نقر بيع على قوله لم يعمها إلا التوافل أى
فهو متوضى ويستطيع التوافل لكنه أراد أن يفعله فرضاً آخر (قوله والطهر الكامل) أى
لا غسل رجليه فقط أخذ من العلة وهذا ظاهر فى دائم الحدث دون التيمم لأنه متطهر فلا يجب
عليه الاغسل رجليه وأعلم أنه يجب على دائم الحدث المبادورة بالصلاة عقب طهره فان أخر بلا
عذر بطل طهره وأنه لو اقتصر على فعل التوافل فقط فله المسح مقيماً مدة يوم وإيالة ومساغراً
ثلاثة أيام بلياليها بالماء يزل عذره وقدم ذلك (قوله لأنه محدث) أى فى حكم الحدث ومعامل
معاملته أو المراد بالحدث المنع أى ممنوع بالنسبة إلى شخصات المغايرة بين المشبه والمشبه به
وصح الاتيان بقوله ~~فإن~~ أنه ليس الخ فالمشبه هو الحدث كجاء المشبه به بالحدث حقيقة
أو المشبه بالحدث بمعنى المنوع والمشبه به بالحدث بمعنى الذى وجد منه سبب المنع وقد يقال
لأجاجة لذلك لأن الشارح قيد بقوله بالنسبة لما زاد الخ فهو محدث حقيقة لكنه بالنسبة
لما زاد على فرض ونوافل فالمشبه بالحدث بالنسبة لما زاد والمشبه به بالحدث بالنسبة للفرض
والتوافل وان شئت قلت المشبه بالحدث دوماً والمشبه به بالحدث ابتداءً ومعنى العبارة أن
طهره بالماء يستجبه ما زاد على فرض ونوافل كان كالأطهر وكأنه ليس على حدث حقيقة ومن
المعلوم أن من ليس على حدث يجب عليه التزاع لعدم جواز إيسره وقوله فان طهره لا يرفع
الحدث أى برفعاً مطلقاً أمامه قبله بالنسبة لفرض ونوافل فيرفع ما يقع ما يقال إذا كان طهره
لا يرفع الحدث فلا وجه للاتيان بكان فى قوله فكانه ليس على حدث الخ (قوله فان زال عذره
الخ) كأنه قال هذا ان لم يزل عذره فان زال عذره أى بان شئ نظراً شئ وهو محدث لزمه
الطهر الكامل أو هو متطهر بطهر المسح لزمه غسل رجليه فقط هذا فى الثانى أما الأول
فيلزمه الطهر الكامل مطلقاً لأن حدثه لم يقطع (قوله أما التيمم لفقده الماء الخ) أى أنه إذا
تيمم لفقده الماء ثم ليس الخفين ثم وجد الماء فلا يصح له بطلان طهره برؤية الماء وان قل (قوله
فلا يصح شيئاً) الأولى أن يقول الشئ المناسب قوله استيقظت لئلا يحل له المسح الخ (قوله
فان مسح) أى مسحاً يرفع الحدث لا نحو تجديده (قوله ولو أخذهما) أى ولو كان الممسوح
أحدهما (قوله تغليباً للحضر) علة للشقين وقوله لاصالته علة للتغليب (قوله فيقتصر
فى الأول على مدة الحضر) هذا بيان المراد من قوله لم يتم مدة سفره لأنه صادق بان يصح يومين
ونصفاً مثلاً وليس مراداً ومثل ذلك ما لو مسح إحدى رجليه وهو عاص بغيره ثم مسح الأخرى
بعد توبته فيما يظهر (قوله وكذا فى الثانى) أى وهو قوله مسح سفرته أقام (قوله والا) أى
بان أقام بعد مدة المقيم أى وقبل استيقظت مدة المسافر وجب التزاع ويجزئه ما زاد على مدة
المقيم (قوله أهم) أى لشهولة ما لو أقام بعد مدة مضى يوم وإيالة بخلاف قوله أتم الخ
فانه قاصر على الإقامة قبل استيقظت مدة المقيم أخذ من التعبير باتم واعتض على عبارة المتن
بانهم اتفقوا أنه لو أقام بعد يومين ونصف مثلاً لم يكمل الثلاثة وذلك صادق بان أى بأربعة
وأجيب بان قوله لم يكمل الثلاثة لا يصح مع الاتيان بالأربعة نعم لو قال لم يصح مدة سفره

(قوله فلا يجب عليه الا
غسل رجليه) أى لان
الفرض انه يحمل المشقة
وتوضاً

أزمه صهما مرتب على
طهرهما وهو لا يفيد أكثر
من ذلك فلو أراد كل منهما
أن يفعله فرضاً آخر وجب
تزع الخلف والطهر الكامل
لأنه محدث بالنسبة الى ما زاد
على فرض ونوافل فكانه
ليس على حدث حقيقة فان
طهره لا يرفع الحدث فان
زال عذره فلا مسح أما التيمم
لفقده الماء فلا يصح شيئاً إذا
وجد الماء لان طهره
أخبره بغيره بزل بزوالها
(فان مسح) لأبس الخفين
ولو أخذهما (حضرته
سافر) سفره قصر (أو عكس)
أى مسح سفرته أقام (لم يتم
مدة سفره) تغليباً للحضر
لأصالة فيقتصر فى الأول
على مدة الحضر وكذا فى
الثانى ان أقام قبل مدته
والاوجب التزاع فتعبر
بذلك أتم من قوله أتم مسح
مقيم

صدمت العبارة بذلك (قوله من اعتبار المسح) أي في قوله فان مسح الخ (قوله وان تلبس
بالمدة) أي تلبس به مدة المسح لا يقتضي أنه مسح مسح مقيم بل مسح مسح مسافر وان مضى
في الحضر يوم وليلة من غير مسح فله بعدم مضيه ما أن يمسح بقية مدة المسافر كما قاله الشوهرى
ورده قل بما حصله أنه اذا مضت مدة المقيم في الحضر فقد فرغت المدة ووجب التزج وتجديد
اللبس على طهارة فكيف يقال انه اذا مسافر بعد انقضاء تلك المدة يكمل مدة مسافر اذا مسح
حينئذ فان ذلك لا يظهر الا لو كان ابتداء المدة من المسح ولا قائل به اه وهذا هو الظاهر (قوله
ولا بعضى وقت الصلاة) وذلك بان أخرج الصلاة عن وقتها مسافر ثم مسح فاهية بالمسح
ولا عبرة ببعضى الوقت في الحضر زاد في شرح المنهج وعصيانته اتماما هو بالتأخير وهو جواب عن
سؤال حاصله انه اذا مضى وقت الصلاة وهو مقيم حارعا ما اذا لا يجوز له المسح وحاصل الجواب
ان الضرر عصيانته بسبب الرخصة وهو السفر وهو ليس عاميا به حينئذ بل بالتأخير الذي
ايسر به بالرخصة (قوله مسحى مسح) أي ما ينطق عليه مسح قياسا على مسح الرأس ثم
لا يكتفى هنا مسح شعرة عليه لانه لا يسمى خنبا بخلاف شعرة الرأس لان اسم الحار رأس وعلاو ذلك
المتن فيود ثلاثة الاول كون المسح بظاهر الخلف وخرج به باطنه الملاقي لبشرة الرجل الثاني
كونه باعلى وخرج به حرفه وأسفله وبقية الثالث كون الاعلى محاذيا للقدم أي محل الفرض
وخرج به الاعلى المحاذى للساق مما فوق الكعبين أما الكعبان فيكتفى المسح عليهما وكذا
ما حاذاهما من محل الفرض غير عقب أي وخلف القدم خلافا لما قال ان العبرة بما قد ام
الساق الى رؤس الاظفار لا غير ولو مسح باطنه فنفذ الماسح من مواضع الخلف الى ظاهره فان
قصدا للظاهر وحده أو مع الباطن أو أطلق أجزا بخلاف ما اذا قصد الباطن فقط وكذلك
يقال فيما اذا مسح الشعر الذي بظاهر الخلف فاصاب الماء ببقية أو ما لو قصد واحد الا بعينه
في امورين فلا يكتفى قياسا على ما قاله في الجرموق ولا يمد الا كذا بالمسح على الخيط الذي
خط به الخلف سواء كان جلدا أو كائنا أو غير ذلك لانه صار به من جلته وكذلك على العرا
والأزرا التي للخلف حيث كانت مثبتة فيه بخلاف الخياطة وما ذكر من الاكتفاء بمسح مسح
هو عندنا خلافا لما في حنيفة في تقديره بثلاثة أصابع ولما كان حيث قال لابد من التعميم
الاموضع الفضون ولا تجد في التقدير باكثر الخلف (قوله وسننه) بالافراد ما يناسب ما قبله
وما بعده والمراد به الجنس لانه ذكر سنتين الاولى هي قوله مسح الخلف أي لا غسله والثانية هي
قوله سطوطا فكان الاولى أن يقول وسطوطا بالواو وفي بعض النسخ بالجمع والمراد به ما فوق
الواحد (قوله تحت العقب) بفتح العين وكسر القاف ويجوز ان ساكنهما مع فتح العين وكسرها
مؤخر الرجل الذي تسميه العامة كعبا وهي مؤنثة وجمعها أعقاب ويؤخذ من قوله تحت
العقب استحباب مسح العقب ولا يحد ذلك (قوله الى آخر ساقه) أي مما يلي الكعبين فاول
الساق مما يلي الركبتين وآخره العظامان المحاذيان للقدمين وذلك لان كل شيء موضعه على
الانتماء كالانسان فان اوله أعلاه وآخره أسفله وحينئذ لا بد منهم من هذه العبارة أنه قد سن
تجديد الخلف بالمسح الى الركبتين كما هم به بعضهم لانه مبني على أن أول الساق مما يلي القدم
وآخره مما يلي الركبة (قوله تذكراه) أي مسحه ثانية أو ثالثا في وضوء واحد لا في وضوءين

وعلم من اعتبار المسح أنه
لا عبرة بالحدث حضر وان
تلبس بالمدة ولا بعضى وقت
الصلاة حضر (وهو رخصه)
أي المسح (مسحى مسح)
بظاهر أعلى الخلف المحاذى
للقدم وسننه مسح الخلف
سطوطا) والاولى في
كيفية أن يضع يده اليسرى
تحت العقب واليمنى على
ظاهر الاصابع ثم يمر اليمنى
الى آخر ساقه واليسرى الى
أطراف الاصابع من تحت
مقرجات أصابع يديه
(ومكرهه تذكراه وغسل
الخلف) وقول وفرضه الخ
من زيادتي

(قوله الاموضع الفضون)
أي الطهات ويكره تتبعه
وقوله بانك تترك الخلف أي
أكثر أعلاه كذا بهما مش
سنة صحيحة اه

(وشروطه) أي جواز المسح بـ سبعة أشياء أحدها (لبس خف على كمال طهر) ١٥٥ من الحديثين خبر ابن خزيمة وجبان

السابق فلو لبسه قبل غسل
رجليه وغسلهما فيه لم يجوز
المسح إلا أن ينزعهما من
محل القدم ثم يدخلهما فيه
ولو أدخل أحدهما - ما بعد
غسلهما ثم غسل الأخرى
وأدخلهما لم يجوز المسح إلا
أن ينزع الأولى كذلك ثم
يدخلها (و) ثانيها (كون
طهره بجماء أو تيمم) وإن
تمسح لائقه (أي الماء
بل أرض أو نحوه بخلاف
التيمم لفقده الماء لا يسح
بما سوا بل إذا وجد الماء
لزمه الوضوء وغسل الرجلين
للمسح (و) ثالثها وهو من
زيادة (كونه طاهرا) فلا
يكفي نجس ولا متنجس إذ
لأنصح الصلاة فيه التي هي
المقصود الأصلي من المسح
وما عداها من مس مصف
ولحجوه كالتابع لها

(قوله قبل الحدث) أي
فيما يمكن فيه ذلك احتراز
من الشرط الأول والثاني
شيئنا الشفواني (قوله لما
وقع هنا في الحدث) أي حيث
شرط وجوده عند اللبس
والحدث وإن لم توجد بينهما
(قوله إلى ساق الخف)
الأولى من ساق (قوله أربعة
أشياء) أي بعد المركب
صورة واحدة

مثلا فالتمسك بأرأع من الثياب وانما كره كل من التكرار والغسل لأن ذلك يعيبه ويؤخذ
من هذه العلة أنه لو كان من نحو خشب أو حديد لا يكره فيه ذلك على المعتمد لا يقال التعقيب
اتلاف المال فهلا حرم كل من الغسل والتكرار قلنا ليس ذلك محققا ولو سلم فقد يقال لما كان
الغرض أداء العبادة كان معتقرا ولم يحرم (قوله وشروطه الخ) والشرط وجود هذه الشروط
قبل الحدث - وإن وجدت حال اللبس أم لا وهذا هو المعتمد كما قرر شيخنا عطية خلافا لما وقع هنا
في المتن وقرر شيخنا الحنفى أنه إذا لبس الخف تنجس أو غسله وقت المسح كفى وإذا لبسه
غير قوى أو غير ساتر لمحل الغرض ثم صار محل الوقت المسح لا يكفي ذلك بل لابد من نزع ثم لبسه
(قوله على كمال طهر) من إضافة الموصوف إلى موصوف وهو تأكيدي إذا طهر
لا يكون ناقصا ولو دفع توهم إرادة البه من فلا يقل لاجابة لفظ كمال (قوله خبر ابن خزيمة)
وجه الدلالة منه أنه غير بالغاء المفيدة تقريب وإن كان التعقيب ليس مراد (قوله بلولبه)
تفريع على مفهوم قوله على كمال طهر كأنه قال فإن لبسه قبل كمال الطهر لم يجوز المسح بلولبه
الخ ومما يفرع عليه أيضا أنه لو لبس بعد غسله ما ثم أحدث قبل وصولهما إلى موضع
القدم لم يجوز المسح وفارق ذلك عدم بطلان المسح فيما لو أزالهما من مفرجهما إلى ساق الخف
المعتدل ولم يظهر شيء من محل الغرض بالعمل بالأصل فيه ما إذا الأصل عدم جواز المسح فلا يباح
إلا باللبس التام وإذا صح فالأصل استقرار الجواز فلا يطل إلا بالنزع التام وبأن الدوام أقوى
من الابتداء كالأحرام والعدية نعم إن ابتداء التكاح دون دوامه وخرج بقية ساق الخف
بالمعتدل ما إذا جاز طوله العادة وصار إلى حيث لو اعتدل لظاهر بعض الغرض فإن ذلك يضمر
وترك التفريع على المنطوق وفرع عليه في شرح المنهج حيث قال ولو غسلهما في ساق الخف
ثم أدخلهما موضع القدم جاز المسح (قوله من محل القدم) أي وإن كان في ساق الخف (قوله)
ثم غسل الأخرى الخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح من نزع الأولى
وعودها أو ما لو لبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى فلا يكف
نزع خف اليسرى لو وقع به بعد كمال الطهر اه ع ش على م (قوله كذلك) أي من محل
القدم وإن لم يخرج بها إلى ساق الخف (قوله وإن تمسح) أي سواء تمسح التيمم أو لا بان
صاحبه الطهر بالماء بان غسل الصحيح وتيمم عن الجرح وأشار بالغاية إلى أن أمانة خلوة
تجوز الجمع ولا وجه لاعتراض قل علمنا طاهر في كلامه يشمل أربعة أشياء الغسل والوضوء
والتيمم والمركب منهم مع أحدهما (قوله أو نحوه) يجوز ويرد (قوله كما مر) أي في قوله
أما التيمم لفقده الماء فلا يسح شيئا وقوله بل إذا وجد الماء لزمه الوضوء الخ أي لأن رؤية الماء
منزلة منزلة انقضاء المدة وانقضاءها مطلق للمسح فكذلك رؤية الماء وقوله للمار أي من التعديل
وهو قوله لأن طهره لم يضروا الخ (قوله طاهرا) أي ذاتا وصفة كما أشار إليه بقوله فلا يكفي
نجس ولا متنجس فم يعنى عن محل خروجه يشترط نجس رطب ولو من خنزير أو موم البلوى فيطهر
ظاهرا وبغسله سبعة أحدها بالقراب الطهور ولو عرفت رجله فيه أو أدخلها ما وهي رطبة لم يحكم
بتجاسسها ويصلى فيه القرائن والنوافل إن شاء لكن لا حوطر كعدم صلاة بعضهم فيه
الغرض احتياط (قوله وما عداها كالتابع الخ) جواب عن سؤال حاصله لم لا يجوز زلة المسح

لنعم ومن المصنف اذا فائدة المسح لا تقتصر في الصلاة وحاصل ابواب ان ما عداها كالتابع
واذا لم يجز المسح للمتبوع لم يجز للتابع وعبر بقوله كالتابع لانه مقصود في ذاته (قوله معفو
عنها) كعدم البراغيث والقمل والبقي (قوله معفو عنه مالا نجاسة عليه) أي وان سال الماء
لموضع النجاسة واختلط به لانه يعني عن اختلاطها بماء الطهارة ولا يجوز له حينئذ ان يمسح
على النجاسة ومحل قوله ماء الطهارة اذا اصاب النجاسة المعفوعة يعني عنه اذا اتقى اليها
لا عن قصد اما اذا كان عن قصد كما هنا فلا يعني عنه وهذا ان لم يتم النجاسة الخلف فان عتبه جاز
تعهد المسح عليها ولو يده ولا يكف حائلها فيه من المشقة ولا يتال ان فيه تضعف بالنجاسة
وهو حرام لاننا نقول محل الجريمة ما لم يكن افرض كما هنا وكما جوز واوضح مع يده في الطعام ولجوده
اذا كان مكانه النجاسة معفوعة عنها كعدم البراغيث افاده شيخنا عطية والفرق بين ما هنا وبين
التكميل بالمسح على العمامة حيث لا يصح اذا كان عليه النجاسة معفوعة عنها ان الفرض
ثم قد حصل مع بعض الرأس الواجب فلا ضرورة الى التكميل بخلاف ما هنا والظاهر انه
يقصر في المسح على أقل مجزئ قياسا على كل محظور وجوز للعاجزة (قوله كونه ساترا) أي
حائلا يمنع وصول الماء وان لم يمنع الرؤية كزجاج أمكن تتابع المني فيه عكس سائر العورة
فان المراد به ما يمنع ادراك لون البدر والفرق أن الاعتبار في الخلف عسر غسل الرجل وقد حصل
والمقصود به ستر العورة بسترها عن العيون ولم يحصل ونظير ذلك رؤية المبيع من وراء الزجاج
فلا تكفي لان المقصود به انفي الضرر وهو لا يحصل حينئذ اذا نشئ من وراء الزجاج يرى غالبها
على خلاف ما هو عليه (قوله من أسفه له وجوابه) أي وان رؤى ظاهر القدم من أعلى الخلف
اسفه اذا انقصود به منع الرؤية من أسفل عكس سائر العورة (قوله فلا تخترق الخلف) محترز
كونه ساترا والمراد بالخرق أصل الفعل اذا كثرت ابيات شتر طارئة مثل تخرقه كونه نصيرا عن
محل الفرض (قوله ضرر) أي لان فرض الظاهر الغسل وفرض المستور المسح فاذا اجتمعما
غلب الحكم الاصل وهو الغسل اه شرح لا يصل (قوله البطانة أو الطهارة) بكسر أو وهما
وخرج بالبطانة ما لو تخرق وخضعه جوب يستمر محل الفرض فانه لا يكفي المسح عليه والفرق
أن البطانة منه له به ولذا تتبعه في البيع بخلاف الجوب (قوله صفيق) أي ثوي يمكن فيه
التردد ويمنع وصول الماء (قوله والا) أي بان تخرق تمامه تحاذ أو بلا تحاذ والباقي غير صفيق
(قوله يمكن تردد فيه) أي ولو بعبر ومشقة وغيره بالامكان لانه لا يشترط وجود التردد بالفعل
والاعتبار بالمكان التردد فيه امكل المدة عند ابتداء اللبس فقط وبعد ذلك يلاحظ قونه لما بقي منها
شيئا فشيئا فلا يشترط امكان التردد فيه امكل المدة عند كل لبس حتى لو كفي للمسافر يوما وإليه
مسح فيه ما فعل اشترط امكان التردد فيه ثلاثة أيام في حقه اذا أراد مسحها كلها ولا بد
أن يكون امكان التردد فيه بلا مداس بكسر الميم (قوله اسأفرت اجتهته) يعني فيه اعتبر امكان
التردد فيه طوائج سفر يوم وليلة لالمقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر على المعتمد مع اعتدال
الارض معوبة يوم وليلة ولا بد من اعتبار الثلاثة أو اليوم والليلة في حق السلس وإن كان
يسمح لفرض ونوافل كما ذكره الزبائدي وأقره بعض مشايخنا لانه لو ترك الفرض ومضغ للنوافل
استوفى المدة بكالها فيه بقوة خضعه ما قال الزبائدي بعد نقله ذلك ويحتمل تقديره بمدة الفرض

(قوله جازنه - هذا المسح)
كذا قال المحشي والذي
استظهره عث على م
انه لا يكفي المسح في هذه
الحالة ويجب عليه النزح
فرد شيخنا (قوله عند كل
لبس) الاولى كل مسح

ان لم لو كان بالخلف نجاسة
معفوعة عنها امسح منه مالا
نجاسة عليه ~~فذكر~~ في
المجموع (و) رابعها كونه
(ساترا للقدم) بكسبه من
أسفه له وجوابه لو تخترق
ضرب لو تخترقت البطانة أو
الطهارة أو هما بلا تحاذ
والباقي صفيق لا يضرب والا
ضرب (و) خامسها كونه
(يمكن تردد فيه) لمسافر
بما جتبه عند الخط والترحال
وغيرهما

الذي يريد المسح عليه ماله حيث شاء وهو ضعيف كإمات (قوله عما جرت به العادة) أي من
الحاجات الغالبة كما قاله عث (قوله متعديا) بضم الميم أي عاجزا عن المشي (قوله أضعفه)
بحرف ضعيف وهو الذي يلبس مع المكعب ومنه خفاف الفقهاء والقضاة والضعف بضم
الضاد في لغة قريش مصدر ضعف من باب قرب وبفتحها في لغة تميم من باب قتل وهي المشهور
خلاف القوة والصحة ومنهم من يجعل المفتوح في الرأي والمضموم في الجسد والمفرد ضعيف
ويجمع ضعفاء وضعاف وضعفة وضعفي (قوله ستمه) بفتح السين كما قرئ بها في السبع وكسرهما
لغة قلبية (قوله أو نحوها) كليس رأسه وهو مفعلي تحديدها لواقع في بعض العبارات (قوله
يتسع بالمشي فيه عن قرب كفي) أي بحيث لا يحصل منه ضرر ومثله ماله لو كان الواسع يعادل
بالمشي فيه عن قرب بواسطة عرق ونحوه وكذا الوجه جعل داخله عمالة أو كان يستسك بالشدة
(قوله كفصوب الخ) أفاد بالتمثيل بما ذكر أن المراد المحرم لما رخص إخراج المحرم لذاته كغف
محرم ليه تعديا فلا يكفي المسح عليه لأنه رخصة وهي لا تنالها بالعماسي وكأنه غوب والمسروق
ماله لو كان من ذهب أو ديارج صفيق للرجل أو من جلد آدمي لأن الحرمة فيما ذكره الرخص وتظهير
الخلف المغصوب غسل الرجل المغصوبة كان يجب عليه قطعها فلا يمكن منه أو يقطع رجل غيره
ويأصقه بارجله ونحوها الطهارة فيصح غسلها وصرح الخلف عليه إبطال عث ويحفل عدم التقيد
بمحلول الحياة (قوله ومسروق) من عطف المغاير إذا غصب اصطلاحا غير المبرقة كما يأتي
فسمه قول قل أن المسروق من أفراد المغصوب أي فلا يحسن ذكره بعد أنه على أنه لو لم أنه
من أنزله لكان من عطف الخاص على العام وإن احتاج إلى كونه أقوى أفراد
المغصوب من حيث أن الغاصب يمكن دفعه بالاطمان بخلاف السارق لكونه يأخذ ذخمية
فهو أشد ضررا منه فيبوههم أشد ذلك الفرد كون حرمة ذاتية فخطفه على جنسه ليعيد أنها
عرضية وأنه لم يخرج عن حكم أنزاد الجففس بسبب تلك الشدة (قوله أي نفوذه) أي عن قرب
بأن يمنع مال الصب لادائما فلو نفذه لم يضر على المعقد والمراد أن يمنع ذلك بنفسه فلو
كان مشعرا ومنع الشمع نفوذ الماء فأنظروا أنه لا يكفي المسح عليه وأما وجود الشمع على الرجل
فلا يضر بناء على أن المسح على الخلف أصل لا يدل عن الغسل وما يمنع نفوذ الماء بطوخ فيمكن
المسح عليه أفاده عبد البر (قوله من غير محل النظر الخ) خرج نفوذ من محل النظر فلا يضر
وقوله لو صب عليه يفتيد أن الاعتبار منه ماء الصب لأنه يتدفق غالبا الماء المسح لأنه تاقه (قوله
والاعلى ليس كذلك) أي لا تهم الحاجة إليه وإن دعت إليه حاجة كافي بعض الأقاليم الباردة
امكنه أن يدخل يده بينهما ويصيح الأسفل (قوله إن وصل) أي يقبضه لأن المسح رخصة وهي
لا يصار إليها إلا بقين (قوله بان وصل إليه) أي عمل يجزئ وهو ظاهر أعلى الخلف كما مر ولو
لبس ثوبا على جبهة لم يجز المسح عليه لأنه ما لبس فوقه روح أي شأنه أن يصح سواء كان
واجب المسح بأن أخذت من الصحاح شيئا لم لا يأن لم تأخذ منه كما نقل عن الرمي فتعبر بعضهم
بقوله أي واجبه المسح ليس بسديد (قوله أن لم يصبه بالمسح الأعلى وحده) أي ولم يقصد
واحد إلا بعينه بأن قصد الأسفل وحده أو أطلق أو قصد ما ماله لو قصد الأعلى وحده فلا
يكتفي كافي اجتماعية التبرد والوضوء وكذا لو قصد واحد إلا بعينه وهو القيد المشترك

عاجرت به العادة ولو كان
لأبيه مقعدا بخلاف ما لم
يكن كذلك الثقل أو تحديدا
رأسه أو وضعفه أو فوطا
ستمه أو وضعفه أو نحوها
إذا لا حاجة لمثل ذلك ولا
قائدة في أدائه نعم إن كان
الضيق يتسع بالمشي فيه
عن قرب كفي (ولو) كان
الخلف (محروما) كعصوب
ومسروق فإنه يكفي كالتيم
بتراب مقصوب أو نحو
(و) سادس أو هو من زيادتي
(أن يمنع الماء) أي نفوذه
من غير محل النظر إلى
الرجل لو صب عليه فبالا
يمنع لا يجزئ لأنه خلاف
الغالب من الخفاف
المصرف إليها نصوص
المسح (و) سابعها (أن لا
يكون تحت خف صالح)
للمسح عليه فإن كان لم
يكف مسح الأعلى لأن
الرخصة وردت في الخلف
لعموم الحاجة إليه
والأعلى ليس كذلك نعم إن
وصل بالأعلى وحده إلى
الأسفل بان وصل إليه من
محل النظر كفي أن لم يقصد
بالمسح الأعلى وحده كما
يكتفي مسح الأسفل

لوجوده في قصد الاعلى وحده وفي غيره فلا صدق بما يجزئ وما لا يجزئ جل على الثاني احتياطاً
وهذا المنفصل فيما اذا كانا قوين أو الاسفل قويا والاعلى ضعيفاً أم لو كان الاسفل ضعيفاً
والاعلى قويا فالعبرة به والاسفل كاللغافة أو كانا ضعيفين لم يجز المسح على واحد منهما فحاصل
صور المسئلة أربع تستفاد من كلامه منطوقاً ومالاً له ما ما قويا أو وضعيفان أو
الاعلى قوى والاسفل ضعيف أو بالعكس وقد علمت حكمهما وهي تجري في الشئ الذي على
الخلف ولولشك بعد المسح هل مسح الاسفل أو الاعلى اعتمد به على الاقرب فلا يكف اعادته
لان الاصل الصحة هذا ان كان الشك بعد مسح رجله فان كان بعد مسح واحدة وشك هل
مسح الاعلى منها أو الاسفل وجب اعادته منعه لان الشك قبل فراغ الوضوء يؤثر بخلاف
الشك بعده كما مر (قولا) وخرج بالصالح أي الاسفل غير أي غير الصالح الاسفل أيضاً وما
فوقه اعادته أو قوى وقوله كاللغافة لا يضر محله اذا كان الاعلى قويا أم لو كان ضعيفاً فلا
يكفي المسح عليه كما مر فهاتان صورتان وما تقدم تحتها صورتان وهما اذا كانا قوين أو
الاسفل فقط وتقدم ايضاً ذلك (قوله) زيادة على ما مر أي من كراهة تكراره وغیره ومن
ان المقيم والمساافر يتقدم مسحهما بالمدة المارة فقط (قوله) في اتقاه بجنبته الخ) معنى ذلك
أن الشخص اذا توضأ وغسل رجله ولبس الخف ثم طرأت عليه جنبته وهو ممكن فان طهر
رجله لا ينفق بفساد ما اذا توضأ ومسح على الخف وطرأت عليه جنبته فانه ينفق
طهره البطلان المسح بذلك وقاعدة اتقاه طهرهما وعدمه مع كونه جنبته انه اذا اعتقل عن
الجنبته ولم يتعرض للحدث الا مفرقاً كان طهره رجليه لم ينفق لكونه طهره غسل فلا خلاف
في صحة مسلاته بعد مسواقلنا بالدرج الاصغر وفي الاكبر أم لا وان انتقض لكونه طهره مسح
فان قلنا بالاندرج صحته مسلاته أو بعده فلا وقوله وان وجب التزع الخ وجوب التزع بالنسبة
للمسح ظاهر اذا لا يجوز له حينئذ وأما بالنسبة للغسل فمحل اذا اراد أن مسح على الخف بعد ذلك
مسحاً جديداً فلا يجوز له المسح قبل التزع وليس وجوبه شرطاً في صحة الغسل على الصحيح بل
يجوز له ان يغسل ويغسل رجله في الخف فيرتفع حديثه بما يذلل لكن اذا اراد المسح بعد ذلك
وجب التزع لان الجنبته قاطعة للمدة وإطلاقه وجوب التزع شامل لما اذا طرأت الجنبته على
طهارة المسح أو الغسل كما مر ولما اذا طرأت وهو محدث حديثاً أصغر فيجب التزع في الصورتين
(قوله بجنبته الخ) مثلها في ذلك الحيض والنفس والولادة ولو لحاف واقتصر عليه الانم المحلل
النصر ولانما محل الفرق بين المسح والغسل أما الحيض والنفس فيبطلان ككلام من المسح
والغسل وخرج بالجنبته ونحوها الغسل المندوب والمندور والواجب لتفحص كل البدن
أو بعضه واشتبه فلا يجب التزع بذلك بل يحصل المقصود بغسلهما في الخف (قوله فيه) أي
الوضوء وقوله فيه أي الغسل والمسح أي في طهر والجنبته عليه ما كما مر وقوله تلعبه لوجوب
التزع وعلى أيضاً ان نحو الجنبته لا ينكر وتذكر والحديث الاصغر فلا يشق التزع له فهو قاطع
للمدة كما مر (قوله عن صفوان) هو ابن عسال الصعبي رضى الله تعالى عنه غرامع النبي صلى
الله عليه وسلم ثني عشرة غزوة وروى عنه عبد الله بن مسعود وجماعة من التابعين اهتم ذيب
الامم واللغات للنووي (قوله) أو صفواً) بالتقوين جمع سافر كركب وراكب يعني مسافر

ونخرج بالمال الخ غيره فهو
كإلانة لا يضر (وبقارن)
مسح الخف (الفصل) أي
غسل الرجلين في الوضوء
زيادة على ما مر (في)
اتقاه بجنبته (قوله)
بجانبه فساها ما فيه
(وان وجب) (الزرع)
أي زرع الخف (فيما)
تلافاً لما في الاصل من
عدم وجوبه في الغسل
تلعبه الذي وصحه من
صنفه وان أمسحاً ولم
الله صلى الله عليه وسلم اذا
تلاها مسافر أو سافر

وقيل اسم جمع له اذ لم ينطقوا بسافر وهو شك من الراوى (قوله ان لا تنزع) على حذف الجار
 أى امر نابع من النزاع في هذه الثلاثة وأرخص لنا المسح فيها وقوله الامن جناية استغناء من
 هذا التقي وهو عدم النزاع فالمنع في الامن جناية فنزاع وفي نسخة لا ومعناها اصحح ثم استدرك
 على هذا المذهب فقال لکن من غائط الخ أى فلا تنزع ولکن هنا سوف ابتداء لمجرد الاستدراك
 وليست عاطفة لسببها باثبات ودخولها على جملة بشرط كونها عاطفة ان قسبة التقي أو نهي
 وأن يكون معطوفاً فها قد انجوز ما قام زيد لکن عرو ولا تضرب زيد لکن عزاً وأن لا تقتن
 بالواو كما شمل بخلاف الابتدائية فأنه يجوز أن تقتن بهم انجوزاً ~~لکن~~ كانوا هم الظالمين
 وأن لا تقتن نحو قوله

ان ابن ورفاء لا تختصى بواذره • لکن وقائعه في الحرب منتظر

هذا ومثل الغائط وما ذكره ببقية افراد الحدث الاخر كما أن مثل الجناية ببقية افراد الحدث
 الاكبر (قوله وفي انتفاضة) أى مسح الخفين فقط حتى لو كان متطهر الم يلزمه الاغسل رجله
 أى بقصد غسلها مع الفرض وان كان قد غسلها به يد المسح اذ لا يعتد بذلك لان بقية
 انما تنوات المسح (قوله في يد الخ) خرج به مالم يخرج جث الرجل الى ساق الخلف بلا بدو فانه
 لا يضرم ان جاوز طولها العادة فخرجت الى - دلوك كان معتدلاً لظاهره شئ منها فانه يضرم كما مر
 (قوله من القدم) بيان لما والخرق عطف على القدم اه قل (قوله أى عدم وجوب
 استيعاب المسح) أى وعدم نية أيضاً لکن اقتصر على الاول لانه المقصود من المفارقة (قوله
 وانقضاء مدة مسحه) أى أو الشك في انقضاءه ان تبين بقاؤه جازاً لمسح بعد وقضى ما سلاه
 بالمسح مع الشك ولو شك أصلي بالمسح ثلاث صلوات أو أربعاً بما لا أخذ في وقت المسح بالاكثر
 وفي أداء الصلاة بالقل احتياطاً للعبادة فيه ما ولو شك هل بقي من المدة ما يسع الصلاة كاملة
 أو لا فالظاهر امتناع الاحرام بها المتقدمة في النية حاله بناء على المعتقد في شرط الصلاة من أنه
 لو بقي من المدة ما لا - ها وأحرم عالم بذلك لم تنعقد • (خاتمة) • قال في الاحكام يتبين ان يريد
 ايس الخلف ان ينقضه قبل أن يلبس به لئلا يكون فيه حية أو يقرب أو شوكة أو نحو ذلك المارواه
 الطبراني في الاوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا أراد الحاجة أبعد الماشي فانطلق ذات يوم لحاجته ثم نوحى أو ابس أحد الخفيه فجاءه طائر
 أخضر فاخذ الخلف الاخر فارتفع به ثم أقامه فخرج منه أسود صالح فقال صلى الله عليه وسلم
 هذه كرامة أكرم في الله بها اللهم انى أعوذ بك من شر ما يمشی على بطنه ومن شر ما يمشی على
 رجلين ومن شر ما يمشی على أربع وروى أيضاً عن أبي أمامة أنه صلى الله عليه وسلم دما بخفيه
 فلبس أحدهما ثم جاء غراب فاحمل الخلف الاخر وأقامه فخرجت منه حية فقال صلى الله عليه
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يلبس خفيه حتى ينفضهما اه

• (باب الحيض) •

هو والحيض والحاض مصدر حاض أى باب بيان سنة وقدر زمنه وأقل الطهر بين الحيضتين
 وأحكامه المذكورة في قوله وحرم به الخ وقد ذكرها على هذا الترتيب وختم به كتاب الطهارة
 لاختصاصه بالنساء بخلاف ما قبله من أحكام الطهارة فانه مشتركاً وخاص بالرجال فهو أنصرف

أن لا تنزع خفافته اذ لا
 أمام وليا لمن الامن جناية
 لکن من غائط و بول وفوم
 والامر فيه للاباحة لمصلحة
 في النسائي بلانظ أرخص
 لنا (و) في انتفاضة (يبدو)
 أى ظهور (شئ مما ستر)
 من القدم أو الخرق الذى
 تحت الخلف (به) أى بالخلف
 بخلاف غسل الرجلين
 وتعبير بنى مما ستر أع
 من تعب به بالقدم
 (و) بقارفة أيضاً (في عدم
 الاستيعاب) أى عدم
 وجوب استيعاب المسح
 الخلف اذ لم يرد فيه استيعاب
 ولانه قد ينافيه بل يذهب
 مسحه بخطوطا كما من
 بخلاف الغسل فانه يجب
 استيعابه (و) (في غيرها)
 من زياد في كفساد الخلف
 وانقضاء مدة مسحه
 • (باب الحيض) •

فقدّم وله أسماء نظمه بها بعضهم في قوله

للحيض عشرة أسماء وخمس منها * حيض محيض محاض طمض اكار
طمس عزال فرال مع أذى ضحك * دوس دراس نقاس قواس
(قوله وما يذ كرمه) أي من النفاس والاستحاضة وأشار بذلك إلى أن في الترجمة اكتفاء على
حسب ما ييل تقيكم الحراي والبرد فترجم الشيء وزاد عليه وذلك غير معيب واقتصر فيه على
الحيض لأنه أكثر أحكاما ووقوعا مما ذكره (قوله هو لغة السيلان) ومن هذا الماه في حيض
غير النساء فهو بمعنى السيلان وقد جمع بعضهم ما يحيض فقال

ثمانية في جنسها الخيض يثبت * ولكن في غير النساء لا يثبت

نساء وخفاس وضبع وأرنب * وثلاثة مع ورنج وجور وكابة

والضبع يسكون الباء والوزغ يسكون الزاي للضرورة فيه ما وجهر بكسر الطاء وينبغي على
حيض ما عدا النساء الأيمان والتعالق فإذا قال إن حاضت الوزغة مثلاً فزواج طائق
فسأل منها الدم طائقت لان معنى الطلاق على اللغة هكذا قرره شيخنا الحنفى خلافاً لما قاله عثم
وثبت الحيض للاربعة الاول من هذه الثمانية باتفاق ولذا اقتصر عليها بعضهم في قوله
أرانب يحضن والنساء * ضبع وخفاس لها دواء

وللاربعة الأخيرة على الخلاف وزيد على ذلك يث وردان وبنت عرس (قوله دم جبلة) من
إضافة المسبب للسبب أي دم سببه الجبلة أي الطبيعة لا العلة لأنه تقتضيه الطباع السابعة
ونخرج بذلك الاستحاضة ونخرج بقوله من أقصى رحم الخ النفاس وأنهى بمعنى أبعد والرحم
جبلة داخل الفرج ضيقة اللحم واسعة الجوف كالبقرة وفيها الجهة باب الفرج يدخل فيه المني
ثم تشكم من فلا تقبل نيا آخر بعد ذلك وله ذابرت عادة الله أن لا يجاق ولها من ماعرجين
والاستحاضة لغة السيلان وشرعاً عدمه يخرج من عرقه في أي الرحم يسمى العاذل بالجهة
مع الدم أو الرار قيل بالله له مع الدم - وإن أخرج أثر حيض أم لا سواء كان قبل البلوغ
أم بعده على الأصح من أن دم الصغيرة وهكذا الآية يقال له استحاضة وقيل لا تطلق
الاستحاضة إلا على دم خرج أثر حيض وسبب تعريف النفاس في كلامه وقوله المرأة أي
ولو جنبه على الأصح وقوله في أوقات مخصوصة أراد بها التسع سنين فريضة تقريباً (قوله
والأصل فيه) أي في بيان حقيقة وقته وأحكامه وقدم الآية لأنهم اتدل عليه ما بخلاف الحديث
فانه يدل على الاول فقط (قوله ويسئلونك عن الحيض) أي أحكامه وسبب السؤال
أن الكفار كانوا إذا حاضت المرأة لا يأتوا بها ولا يشربون من طعامها وشربها - وغير ذلك
ما صنعته فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فاجابهم الله تعالى على لسانه بقوله فاعتزلوا
النساء أي وطأهن ومباشرتهن لا غير ذلك مما صنعته من طعام وغيره (قوله أي الحيض) حمل
المصدر الميمي على الحدث مع صدقه على الزمان والمكان أيضاً المناسبة الجواب بقوله قل هو أذى
اذ لو كان المراد منه الزمان لقبل قل هو يوم وليلة أو نحو ذلك ولو كان المراد منه المكان أي
مكان خروج الحيض لقبل قل هو الفرج وفي الآية حذف على هذا في قوله فاعتزلوا النساء الخ
والتعديل فاعتزلوا وطأ النساء في زمن الحيض (قوله هذا) أي الحيض وكتبه بمعنى قدره أي

(قوله فترجم الشيء) غير
ظاهر لأنه إذا كان في
الترجمة كفاء كان ليس
من باب الترجمة شيء
والزيادة عليه فله جواب
ثان مستعمل في قوله شيئاً

وما يذ كرمه وهو لغة
السيلان يقال حاض
الوادي إذا سال وشرعاً دم
جبلة لا يخرج من أقصى
رحم المرأة في أوقات
مخصوصة والأصل فيه آية
وبسئلونك عن الحيض أي
الحيض ونحوه الصريحين
هذان كعبه الله

على نبات آدم (أقل سنة تسع سنين) قرية (تقريباً) لورأت الدم قبل غمام التسع ١٦١ لا تسع حيضاً وظهر أفراده وحيضاً

والأفلا (وأقله) زمناً (يوم
وليلة)

(٢) قوله نعم فيحي جعل
الممكن (الخ) قال سم على
المنهيج لورأت الدم عشرة
أيام من أول العشرين

الباقية من التسعة فالسنة
الثانية من العشرة المرتبة
واقعة في زمان الامكان
لأنهم مع ما بعده لا تسع

حيضاً وظهر أفراده وحيضاً
والسنة الأولى مما ذكر
واقعة قبل زمان الامكان
لأنهم مع ما بعدهات مع ما ذكر

فأبست حيضاً ثم ينبغي أن
يقال بعضهم ما حيض وهو
اليوم الأخير بليته فانها
شأن بحيث يكون الباقي مع

ما بعده لا تسع حيضاً
وطهران بان نقص عن ستة
عشر يوماً بليتها وهي

أقل الطهر والحيض ولو
رأت ما جميع العشرين
التي هي غمام التسعة

فقياس ما ذكر أن يقال
الخمسة الأولى مع القدر
الذي ينقص به ما بعدها

عن كمال ستة عشر يوماً
بليتها دم فساد والباقي
بعد ذلك واقع في زمن
الامكان وهو أكثر من أكثر
الحيض فيكون بعضه
حيضاً وبعضه طهر أعلى

قد خروجه من نبات آدم يعني أنه من أصله خلفتهن الذي فيه صلاحهن بدليل وأصله ناله
زوجه أي لولادة برد الحيض اليها بعد عقرها وأبداؤه على حواء بعد هبوطها من الجنة وذلك
أنها ما مدت يدها إلى الشجرة وأسالت ماءها قال الله تعالى وعزني وجلا لي لأدمنك أي أسيل
دمك كما أدمنت أي أسالت ماءها هذه الشجرة وقيل على بن إسرائيل وجع بان الذي اختص به
بنو إسرائيل ظهوره وانتشاره أو طول مكثه عقوبة أهله ولا ذراجهن لا أبداؤه ووجوده
وحواها بالمدنوع من الصرف لآل التائيد المددرة قال في الخلاصة * لمداهه لآل مداهه
وسأله آدم عن سبب تسميته بذلك فقالت لاني أحتمى عليك وأنسيتك ذكر الله تعالى فقال لها
غيره فغيرته إلى امرأة فقال لها عن ذلك فقالت لاني أذيقك المراتة فساها إن تغيره فلم تفعل
وصار الأول علماء عليها (قوله على نبات آدم) أي جنس نبات آدم لا كل فرد منهم فلا يراد أنه
انقطع مدة عن بنو إسرائيل ولا ترد فاطمة الزهراء رضي الله عنهم أجمعين الم تحض أم لا وهذا
وصفت بالزهراء أي التقية النقية وحكمته علم نوات زمن عاينها بالعبادة والمراد بنبات آدم
ذريته فيشمل الوسائط والمراد بنباته حقيقة أو حكماً فيشمل حواء والمنفعة هاهنا ضلعه الأيسر ولذا
كانت جهة اليسار من الذكركر فيها سبعة عشر ضلعاً واليمين فيها ثمانية عشر فهي ثمانية عشر
الاعتبار ولذا بلغ فيقال لثمان يطأ بته حلالاً وهو آدم عليه الصلاة والسلام وضلع يفتح اللام
كعنب (قوله تسع سنين) بالرفع شبه لا بالنصب ظرف لفلسه أذيلهم عليه أنه متى خرج في أي
يوم من السنة الأولى أو غيرها كان حيضاً وليس كذلك وقد يقال إن الرفع يومهم أيضاً غير المراد إذ
يحمل ابتداء التسع وكما هاهنا مع أن المراد كما هاهنا الآن يقال لآلهام فيه أقل من الأول (قوله
قرية) أي هلالية والسنة الهلالية ثمانية وأربعة وخسون يوماً وخمس يوم وسدسه وسبب
زيادة الكسرين أنه تزيد الأيام في كل ثلاثين سنة أحد عشر يوماً بسبب اجتماع الشمس والقمر
فإذا سقطت على السنين خمس كل سنة خمس يوم وسدسه أيام برؤية الهلال فلا زيادة وأما
العديدية فأنها ثمانية وستون يوماً لا تزيد ولا تنقص وأما الشمسية فهي ثمانية وخمسة وستون
يوماً وربع يوم وهي القبطية أولها أوت وأخرها مسرى (قوله تقريباً) نصب على التمييز أي
ما يقرب من التسع بخلافه في المنى فأنه انحصاراً يدب في حق الذكر الاتي على المعنى وقوله فلو
رأت نضر ربع على قوله تقر بيا والذي لا يسع ذلك ما كان أقل من ستة عشر يوماً وقوله والآي
بان رأت قبل تمام التسع بما يسع ما ذكر بان يكون ستة عشر يوماً فأكثراً فلا أي فلا يكون
حيضاً بل طهر (٢) نعم ينبغي جعل الممكن من ذلك حيضاً فلو رأت ثمانية عشر يوماً كان خمسة
عشر منها حيضاً والخمسة أول العشرين طهر (قوله وأقله الخ) أقله مبتدأ ويوم وليلة خبر
ففيه أخبار بالزمان عن الجنة لأن أقله التفضل بعض ما يضاف إليه وهو هنا مضاف للضمير
العائد إلى الحيض فكان الحيض هو الواقع مبتدأ والتقدير حينئذ والحيض يوم وليلة وذلك
لا يجوز لما علمت قال في الخلاصة * ولا يكون اسم زمان خبراً عن جنس البيت ودفع الشارح
الاشكال المذكور بقوله زمناً وأصله وأقل زمن الحيض فالمتدأ حينئذ زمان لا جنس
قال في الخلاصة * وإن يندأ أي بتقدير مضاف مثلاً لا فخير أتم حذف المضاف فأنهم مت النسبة
فان في تمييزه وأقله زمناً وانما لم يندأ على اضافته لما يلزم عليه من تغيير المنى يجعل ضمراً

ما يدل من أقسام المباحصة الاتية فإذا كانت مبدأة غير مبدأة فيحيضها يوم وليلة من
أول ذلك اه جعل به يعلم ما في المشي وقول سم أن يقال الخمسة الأولى صوابه الأربعة

الضمير كسرة ولا يقال ان ذلك يندفع بان يقول وأقله أى أقل زمنه لا فاقول فيه طول
نحن في غيبة عنه (قوله أى قدرهما الخ) دفع به ما يوهمه المتن أنه لا بد من يوم من طالع
الفجر الى الغروب ولبيلة من الغروب الى الطلوع فلا يصح صدق على ما اذا طرأ في أثناء الليل
أو النهار والمراد بالساعة الساعة الفلكية التي قدرها خمس عشرة درجة (قوله متصل)
أى دم الحيض بحيث لو وضعت قطنة لتأثرت وهذا شرط فيما اذا انقطع الدم بعد يوم وليلة
وهو الأقل الحق في أمالوا استمراره خمسة عشر يوما وكان ينزل عليه في كل يوم قدر ساعة مثلا
واقعت أوقات الدماء قبلت يوما وليلة فيحكم عليه بأنه حيض كما سيذكر في قوله وان لم تنصل
الخ لانه أقل في زمن أكثر (قوله وان لم تنصل) بالفوقية أى الدماء يمكن بلوغ مجموعها قدر
يوم وليلة كما تقدم وفي نسخة بالتهبة أى دم الحيض وهي أولى لايها الم الأولى رجوع الضمير
للايام (قوله كل ذلك) أى الأقل والأكثر والغالب وقوله بالاستقراء أى التبع والسؤال
عن أحوالهن في الحيض وانما عمل في ذلك به اهدم ضابطه في اللغة ولا في الشرع فرجع فيه
للمعارف بالاستقراء ولو خالف ذلك عادة امرأته بان زاد حوضها عن الأكثر أو نقص عن
الأقل فلا عبرة بها الا لا ينقض ما استقر لاجلها الا بالنسبة لغيرها ولا بالنسبة لها بل ما زاد على ذلك
أو نقص استحضار نسبة عليها العبادة في نفسه وانما هو ان هذا الاستقراء ناقص لعدم تتبع كل
الافراد أو أكثرها (قوله كأقل طهر) هو على حذف مضاف أى كمن أنزل طهره وقوله فانه
تقرى على التشبيه وقوله لان الشهر تعميل لذلك التفرع ومحل التعميل قوله واذا كان الخ
فيه تفسير أقل الطهر بأكثر الحيض ومراعاة بالشهر والشهر العددي لا الهلالى فلا ساجدة لقول
بعضهم ان المراد شهر المستحاضة وهو ثلاثون يوما فاما وقوله واذا كان هذه نتيجة التعميل
وهي الدعوى السابقة لانها بعد انتاج الدليل لها تسمى نتيجة وقوله دعوى (قوله تقدم) أى
الحيض بناء على أن الخامل تحيض وذلك كأن حاضت عادت بها ثم طهرت يوما أو يومين ثم ولدت
ونزل بعده النفاس وقوله أو تأخر عنه كأن نفست المرأة أكثر النفاس ستين يوما ثم طهرت يوما
أو يومين ثم نزل عليها دم الحيض وقد يندم الطهر بينهما بالسكينة فينصل النفاس بالحيض كان
ولدت متصلا بالآخر الحيض لا يخلل نقاء فرادهم بالأقل ما يشمل العدم وقد يكون بين نفاسين
كأن وطئ في زمن النفاس فعلمت بناء على أنه لا يمنع العملون ثم يستقر النفاس مدة يمكن أن
يكون الحمل فيه ساعة ثم ينقطع يوما أو يومين مثلا فتلقى تلك المعلقة فينزل عقبها النفاس (قوله
ولا حد لا أكثره) قال سم الغزى فقد تكاثرت المرأة دهرها بالحيض كفاطمة الزهراء (قوله
بعد غالب الحيض الخ) فاذا كان الحيض ستا فهو أربع وعشرون أو سبعة فثلاث وعشرون
(قوله من الحيض) متعلق بالباس وينبئ على ذلك العدة فلولاها عدة بعده اعتدت بالشهر
ولا تنتظر الحيض فان وجد قبل مضي الشهر عادت اليه ان لم تتزوج قبله والا فلا تعود
ففايدة ذكر هذه المسئلة ترتيب ما ذكر على بلوغ ذلك السن بعد أن كانت قبله تعمد
بالاقراء (قوله اثنتان وستون) هو المعتمد وهذا باعتبار الغالب فلا ينافى ما صرحوا به
من أنه لا آخر لحيض فهو ممكن مادامت حية (قوله وحرم بالحيض) شروع في أحكامه
وقوله كانه نفاس أى لانه دم حيض يحق قبل نفخ الروح ويكون به مدة غذا لولادته يفارق

أى قدرهما متصل وهو
أربع وعشرون ساعة
(واكثره) زمنا خمسة
عشر يوما بلياها وان لم
تنصل وغالبه ستة أو سبعة
كل ذلك بالاستقراء من
الامام الثاني وذى الله
عنه (كأقل طهر بين
زمنين) فانه
خمس عشر يوما بلياها
متصلا لان الشهر لا يخلو
غالبه عن حيض وطهر واذا
كان أكثر الحيض خمسة
عشر يوما لم أن يكون أقل
الطهر كذلك ونخرج بزائد
بين حيضتين الطهر بين
حيض ونفاس فانه يجوز
أن يكون أقل من ذلك تقدم
أو تأخر (ولا حد لا أكثره)
أى الطهر بالاجتماع وغالبه
بتيمة الشهر بعد غالب
الحيض (وسن اليأس) من
الحيض (اثنتان وستون سنة
وحرم بالحيض كانه نفاس)
وهو من زيادته وسياق
بيانه

قوله ان لم تتزوج اهل هذا
حذف وهو وكذا بعدها

(ما حرم بجنابة) من صلاة وغيرها (وصوم) لخبر العصيين اليس اذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم (وعبور مسجد) ان خافت تلويثه (بالدم كسائر النجاسات الملوثة) (قوله الا في نحو مجزونة افاقت الخ) ان كان المراد بذلك اللعظة ما يوسع الصلاة وظهرها فالظاهر اذ لو ان النجاس لو جبت الصلاة واستمرت في ذمتها وان كان المراد بها حقيقة اقل النجاس كما هو الظاهر فعدم الوجوب انما هو لعدم الافاقة زمنيا بسببها بظهرها لا بالنجاس شيئا بزيادة (قوله ولا تناب على الترك الخ) والقياس على ترك المحرمات انما تناب هناك على الترك اذ قصدت به احتمال الشارع والمغاسب لقيامها على المريض ان يقول ولا تناب على الفعل المتروك حال الحيض اذا كانت عازمة عليه لولا الحيض الا ان يجبل على معنى مع ١٦٣ والمعنى ولا تناب على العدم مع تركه (قوله وقال في الاخراج)

اعلم له وكانه قال الا ان كان هذا ايضا من مقوله صلى الله عليه وسلم فيصير وبجانبية المنهج ما معناه كان السائل قال اما قصص ان عقابهن فظاهر وهو ظاهر وفي البخاري ما نصه عن ابي سعيد الخدري قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في عييد فطروا وصحبي الى المصلى فمر على النساء فقال يا عشرين النساء تصدقن فاني اريدكن اكثر اهل النار فقلن وبتم يا رسول الله قال تكفرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل الحازم من احدا كن قلن وما نقصان ديننا وعقابنا يا رسول الله قال اليس شهادة المرأة منسلة نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقابها اليس اذا حاضت لم تصل ولم

الحيض في أنه لا يتعلق به عدة ولا استبراء ولا بلوغ لحصولها قبله بالولادة أو الانزال ولا يمكن استقاط الصلاة باقوله الا في نحو مجزونة افاقت تلك اللعظة نقط أو كناية ناسات فيم الجنت (قوله ما حرم بجنابة) تقدم أنه غائبة وجه ظاهر تسمية حدتها بالاكبر اذا كبريته وأوسطيته وأصغريته باعتبار الافراد التي تحرم به فيصير به أربعة أشباه زيادة على ما تقدم أشار بها بقوله وصوم الخ فجعله ما يحرم به انما عشر شيئا (قوله وصوم) الاوجه ان عدم صحته منها معقول المعنى لانه مضعف وخروج الدم مضعف فلو أمرت به لاجتماع عليهما ضعفان والشارع ناظر لحفظ الابدان وقيل انه تعبدى لا يعقل معناه لان الطهارة ليست مشروطة بدليل حصته من الجنب ولا تناب على الترك بخلاف المريض فانه يشاب على النوازل التي كان يشعلها في صحته فشد غلظه مرضه عنها والفرق ان المريض ينوي أن يفعل لو كان سالم المسمع بقاء أهليته وهي غير أهل فلا يمكن ان تدوى أنها تفعل لانه حرام عليها والوجه انه لم يجب عليها أصلا ووجوب القضاء انما هو بامر جديد وقيل وجب عليها ثم سقط وفائدة الخلاف في هذا وشبهه تظهر في الايمان والمعايق كأن يقول متى وجب عليك صوم فانت طالق (قوله اليس اذا حاضت الخ) استفهام تقرير أجاب به النبي صلى الله عليه وسلم من سألته عن معنى قوله صلى الله عليه وسلم النساء ناقصات عقل ودين وأجاب عن أحد الامرين وهو نقص الدين وقال في الاخر اما نقص عقابهن فظاهر والمراد بالعقل الدية لانما على النصف من دية الرجل او عقل الدية أي تحماها اذا لم تحمل ذلك أو العقل ان يرى العروف ولذا اجعلات المرأة انما برجل في باب الشهادة ووجه دلالة على الحرمة أنه لو كان جائزا لما كانت ناقصة عن الرجل في ذلك (قوله وعبور مسجد) وكالمسجد ما وقف بعضه مسجد اشاعتها وان قل والعبور الدخول من باب والمروج من آخر (قوله ان خافت) انما قدر ان لان جملته خافت وقعت بعد ذكره فهي صفة وفي مفهومها خلاف في الاصول بخلاف النمط فانه متفق على مفهومه بل قيل انه منطوق والمراد بانطوق ما يشمل الظن والشك والوجهم وخروج المسجد المدارس والربط ومصلى العيد ومالك الغير فلا يحرم عبورها الا عند تحقق التلويث أو نظته لا عند توهمه والفرق أن حرمة المسجد ذاتية وحرمة هذه عرضية وكالحائض فيعادي كرم به حدث دائم كستحاضة وسلس بول ومن به جراحة فضاخة بالدم فاذا خيف التلويث بشئ من ذلك حرم العبور (قوله تلويثه) بالنساء المائتة لا بالنون لانه ليس بشرط (قوله كسائر النجاسات الملوثة) أي ولو في نعل أو ثوب فاذا كان على ذلك نجاسة رطبة حرم

نصم فان بلى قال فذلك من نقصان دينها وفي القسط لا في عايمه ما نصه وليس المراد بذلك نقص العقل والدين في النساء لومهن عايمه لانه من أصل الخلقة ولكن المراد التنبيه على ذلك تحذيرا من الافتتان بهن وليس نقص الدين منحصرا فيما يحصل من الاثم بل في أعم من ذلك قاله النووي لانه أمر نسبي فالكمال مثلا ناقص عن الاكمل ومن ذلك الحائض لانها لم تترك الصلاة زمن الحيض لكان ناقصة عن المصلي اه اه جل بالحرف (قوله وفي مفهومها خلاف) أي وفي العمل بمفهومها خلاف (قوله فضاخة) بالظواهر المجعومة أي قوارة بالدم كافي قوله تعالى في نوارث ان افاده ع

ادخله المسجد وان خفف ثوبه بان لم يبدل كها ودعت الى ادخاله حاجبة وكذا ان كانت جافة
والحاصل انه لا يجوز ادخالها على نحو العمل الا بشرطين ان يامن الثلوث وان يكون لحاجة
كخوف الضياع ومن الحاجة قرب الطريق فيجوز ادخال الجلة المسجد اذا اراد ان يخرج بها
من بابها الاخر اقرب ويحرم تقديره ولو بالطاهرات كما مستعمل بخلاف الوضوء فيه وان وقع
فيه ماؤه اعدم تقديره وعدم اهانتهم وبكره تصغيره فله كالمحصف (قوله صيانة) علة لقوله
وعبور (قوله كان لها العبور) لكن مع الكراهة عند انتفاء حاجة عبورها بخلاف الجنب
فان العبور في حقه بلا حاجة بخلاف الاولى كما مر (قوله وتتمع الخ) لما كان القمع شاملا للنظر
مع انه لا يحرم ولو بشهوة قدر الشارح قوله بمباشرة اشارة الى انه المرادة عند من عبره فالبا
للصور وان كان ينمى معاءوم وخصوص وجهي لان المباشرة لا تكون الا بالامس سواء كان
بشهوة ام لا والتمتع يكون بالنظر والامس ولا يكون الا بشهوة فيجتمعا في مباشرة مع شهوة
ويشترط القمع بالنظر معها وتنفرد المباشرة بالمباشرة قد ونه سا قالم ادعى على المباشرة ولو بدون شهوة
وخروجهم للنظر وما يجادل الا الوطء فيحرم ولو معه ولا بد ان تكون مما يقتضيه مسه الوضوء
ليخرج السن والشعر فلا تحرم المباشرة به (قوله بوط الخ) وهو في غير المباشرة من عالم عامد مختار
في فرج زمن الحيض كبيرة ولو يجادل يكفر مستحله فخرج الوطء بعد الانقطاع وقبل الغسل فلا
يكفر به بل المتجه انه محرم غير حتمية وقياسه عدم الكفر اذا كان الدم صفرة او كدرة للخلاف
في انهم احيض وخروج الوطء في غير الفرج والتمتع بغير الوطء فليس ذلك كبيرة وسيأتي قبيل
كتاب العداق ما يستحب لمن وطئ الحائض وذكره هذا للنسابة الشكاح ومحل حرمة الوطء
ان لم يتعمد في دفع زنا او افلا حرمة لانه يرتكب اخف المقدس بدتن لدفع اشده مما بل ينبغي
وجوبه حتمية وقياس ذلك حل الاستثناء به حيث تعين بذلك فالوطء في الحيض مقدم على
الزنا والاستثناء مقدم على الوطء في الحيض وعلى الزنا خلافا لما قاله ع من ولو تعارض
وطء زوجته في دبرها مع الزنا بان انسد القبل قدم الاول لان له الاستمتاع بها في الجلة ولانه
لا حدة عليه بذلك (قوله وغيره) اي حيث لا حائل بخلاف الوطء كما مر ولو اخبرته بالحيض
فكذب لم تحرم مباشرتها او صدقها حرمت وان لم يصدقها ولم يكذبها فلا وجه الحل للثان
بخلاف من علق طلاقها واخبرته به فانها تطلق وان كذبت بالتحصير في تعليقه بما لا يعرف الامنها
(قوله ما رواه الازار الخ) الازار والمتراب يسيرا العورة اي ما بين السرة والركبة فما وراءه هو
القدر الذي لم يستقر مما فوقه ونحته ومفهوم ذلك ان ماستره الازار يحرم مباشرته مطلقا سواء
كان بوطء ام لا وهذا المفهوم هو محل الاستدلال على التعميم المتقدم (قوله وقيل يحرم الوطء
فقط) ضعيف (قوله امنهوا كل شئ الخ) وجه الدلالة منه ان كل شئ عام استثنى منه الوطء فقط
ولما كان هذا الاستثناء معارضاً لمفهوم الحديث المتقدم فانه عام في الوطء وغيره اجاب بان قوله
في هذا الحديث الا الشكاح محض لعدم ذلك المفهوم وذلك ان مقتضاه ان ماتحت الازار
يحرم مطلقا فمصر على الوطء بدليل الاستثناء في هذا الحديث وفي الحديث الثاني عموم
في قوله امنهوا كل شئ فانه عام فيما تحت الازار وما فوقه فيخص بما فوق الازار والحاصل
ان في مفهوم الحديث الاول عموم المنع للوطء وغيره وخصوص ذلك بما تحت الازار وفي
منطوق الثاني عموم لما تحت الازار وما فوقه وخصوص المنع بالوطء فعند النووي يخص

(قوله ودعت الخ) اي فان
لم تدع اليه حاجبة لم يجوز
ادخاله وان امن الثلوث
(قوله ليخرج السن الخ)
قال ع من فيه وقصة اي لان
المدار هنا على المباشرة وقد
حصلت لا على الاستمتاع
حق فيترك الحال (قوله ولو
اخذ برته بالحيض الخ) لو
أخبرته به فصدقها ثم
اختلفا في الانقطاع بان
ادعت بناء على الحيض فكذبها
صدقته هي وان خالف
عادتها لان الاصل بقاؤه
عليه ع من على دم

صيانة للمسجد فان امنته
كان لها العبور (وتتمع
بمباشرة) ما بين سرة
وركبة) بوطء وغيره لا ية
فاعة تزول النساء في الحيض
ولانه صلى الله عليه وسلم سئل
عما يحل من الحائض فقال
ما رواه الازار رواه الترمذي
وحسنه وقيل يحرم الوطء
فقط واختاره النووي لخبر
مسلم امنهوا كل شئ الا
الشكاح يجوه له مخصصا
لمفهوم خبر الترمذي
السابق (وطلاق) لخالفته
قوله تعالى

إذا أطلقتم الله فاعلموا أن لهذين أي في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وبقيته الحيض لا تختص من العدة والمعنى فيه
تضييقها بطول مدة التبرص وسببها في بابه (الافى) قوله (أنت طالق ١٦٥ في آخر) بر من (حيضتك أوت يكون)

الطلاق في ذلك (غير دخول
بها) وهي من زيادة (أو
حامل منه أو) حائل لكن
(طالها بعوض منها)

(قوله وحينه لا يتحقق
التعارض) فيه أن الجمهور
حيث منعوا تخصيص عموم
الاول بخصوص الثاني
لأن عدة المذكورة لم يبق بين
الحديثين تعارض ليكون
الاول حينئذ باقيا على
عمومه والثاني مخصوصا
بفهوم الاول فالذي يقترب
على من يمنع الجمهور هو
دفع التعارض لاحتماله
الآن يقال إن الحديث رحمه
الله تعالى نظر إلى ما آل
إليه بحث من المذكور
بعد فانه آل إلى أن خصوص
الناسي هو ما عد الوطء
لأنفس الوطء فيه ما رخصه
المصنفان فيما تحت
السرقة بما عد الوطء فالاول
يحرمه والثاني يملكه فخرج
الترجيح بالمدرك وكتب
أيضا قوله وحينه لا يتحقق
التعارض فيه أنظر لأن
الجمهور حيث منعوا ما قاله
النورى لأعدة المذكورة
لم يبق بين الحديثين تعارض
فأعل الحديث نظر إلى ما آل
إليه بحث من دفع

عموم الاول بخصوص الثاني وعند الجمهور يخص عموم الثاني بخصوص الاول فيخص المنع
العام الذي هو مفهوم الاول بالوطء والجواز العام الذي هو منطوق الثاني بغير ما تحت الأزار
فالجواز قالوا بتخصيص عموم الثاني بخصوص الاول ومنعوا تخصيص عموم الاول بخصوص
الثاني الذي قال به النورى بأن ذكر فرد من أفراد العام يحكم العام لا يخصه وحينه لا يتحقق
التعارض وعند التعارض يرجح ما فيه احتياط وهو الخبر الاول المروى عن الترمذى لاسيما
وفي الحديث من عام حول الحى يوشك أن يقع فيه ويبحث في ذلك الجواب سم بأنه إن أريد
بالعام مفهوم الحديث الاول فإن أريد به خصوص أفراد خصوص الحديث الثاني الذي هو
ما عد الوطء يصح لأن هذا الفرد مذکور بغير حكم العام إذ حكم العام الحرمة وحكم هذا
الفرد الحل والفرد الذي لا يخص أفراد هذا الذكر هو الفرد المذكور بغير حكم العام لا مطلقا
والأزم حالة التخصيص رأسا إذا انحصر أبدأ فرد من أفراد العام وإن أريد به خصوص أفراد
النكاح الذي هو المستثنى في الحديث الثاني لم يقدل أن هذا الفرد لا يخص لكونه مذكورا
يحكم العام لا يمنع التخصيص بغيره وهو الفرد الآخر الذي هو منطوق الحديث الثاني وهو حل
ما عد النكاح وأن أريد بالعام منطوق الحديث الثاني وبفرد خصوص مفهوم الحديث
الاول فاما أولا فهذا لا يصح لأن هذا الفرد مذکور بغير حكم هذا العام الذي هو الحل ومثل
ذلك تخصيص وأما ثانيا فهذا لا يضر النورى إذ يكفي في مطلوبه تخصيص العام الاول المنع أن
الحرام الوطء فقط وأما تخصيص العام الثاني فهو لا ينافي ذلك اه وظاهر أن مراده من بعض
أفراد النكاح ولم يقولوا بتخصيص بالفرد الآخر المذكور فقهي قام عندهم فلا يرد شي مما ذكر
عليه من محمل جواز المباشرة فيما فوق الأزار إذ لم يغلب على ظنه أنه إن باشر وطئ لما عرفه من
عادته من قوة شبهة وقلة تقواء الأحرار بالاولى من حرمة القبلة شهوة في الصيام وسكتوا عن
مباشرة الخائض لزوجها والمعقد أن ما منه من حرمة عليها أن تباشره بشيء منه في جميع بدنه
فيصير عليها أن تباشره بما بين سترها وركبتها ولو في ما وراء ركبته وأما ما عد ذلك كبدها
فلا يحرم عليها أن تباشره به ولو في فرجه حيث لم يمنعها من الاستمتاع بذلك والأحرار (قوله إذا
طالتم النساء) أي الموطآت اللاتي يعتدن بالأقارب لامل ما سمي ذكره في الاستفتاء بعد
(قوله أي في الوقت) أشار إلى أن اللام للتوقيت بمعنى في وقوله وبقيته الحيض الخ من تمام الآية
بل هو روحها والمراد بوقت شروع ما يشمل وقت تلبس من به أو طلاق في عدة طلاق رجعي
فلا حرمة لتلبس بالعدة وما قبل من حرمة ذلك فبني على رأي مرجوح وهو استثناءها
لعدة ولم يذكر المصنف من جهة ما يحرم على الحائض والنفساء حضورهما المصنفان
الصحيح عدم حرمة ذلك والقول بهما مع اللابان حضورهما عنده يمنع ملائكة الرحمة مردود
بأن الخب مناهما في ذلك ولم يحرم عليه الحضور وأيضا لما لم يضر يحتاج إلى المعاونة ويجوز
أن الله تعالى يعوضه خيرا من حضور ملائكة الرحمة (قوله والمعنى) أي الحكمة وقوله
في بابه أي الطلاق (قوله في آخر جرح) أي أو مع آخر أو عند آخر ومثل ذلك ما لو تم لفظ الطلاق
في آخر الحيض (قوله أو تكون) منصوب بأن مضمر له طه على المصدر المقدر وهو لفظ قوله

اعتراضهم على النورى فيبقى التعارض ويحتاج لترجيح مرجح وهو المدرك اه فهذا لا يضر النورى أي عدم تحقق
الثاني لا يضر النورى بل يقول به فقوله وأما تخصيص العام الثاني الخ لعله وأما عدم تخصيصه الخ تدبر

(أو طلقها) (في إيلام) بطلم (أو) ١٦٦ طلقها (الحكم في شقاق) وقع بينهما وبين زوجها فلا يحرم الطلاق في شيء من

من باب عطف المصدر المؤول على الصريح على حد قوله * وليس عبا، وتقرعني * البيت قال في الخلاصة

وان على اسم خالص فعل عطف * تنص به أن ثابتاً أو منخذف

(قوله أو طلقها) أي الزوج في إيلام بطلم المستكمل بان الطلاق إنما يكون بعد مطالبتها بالوطء وامتناعه منه والحيض مانع منه فكيف تطالب به فيه وأجيب بأنهما إنما يلبه بالوطء وهي طاهرة فمتنع فقط اليه بالطلاق وهي حائض فلا بد من طلمين ولا يقال إن طلاقه حينئذ يدعى لأنه بالإلزام حرجها إلى الطلب وهو غنى عن الطلاق بالثبوت باللسان فعده وله عن ذلك إلى الطلاق يصير بعد ما لا نقول أنه قديم قد يفتنه بلسانه مضاررتهم مع حاجته الشديدة اليه كما سيأتي في النسخ وكطلاق الزوج في الإيلام تطابق القاضي أو الحكم عليه (قوله من الصور الست الخ) يريد عبا ما لو قال السيد لامته إن طلقك الزوج اليوم فانت حرة فسا لته ذلك وكانت حائضاً فلا يحرم طلاقها للخلاف من الرق أذوامه أو ضربهم من تطويل العدة وقد لا يصح به السيد بعد ذلك أو يموت فيدوم أمرها قاله الأذري والظاهر أن سؤالها ليس قيداً فلو علم الزوج التعليق وعدم رجوع السيد فطلقها خلاص من الحرمة للعلة المذكورة نعم إن علق عتقها بسؤالها فلا بد من السؤال (قوله لاستعقابه) أي الطلاق أي طلبه إن يعقبه الشروع فهو بالرفع فاعل أو بالنصب مفعول أي بطلعه أي تصدقه الشروع عقبيه (قوله في الأولى) هي قوله أنت طالق في آخر جرح الخ والثالثة هي قوله أو حاملاً منه والثانية هي كون المطلقة غير مدخول بها أو خرج بالمطالبة في ذلك المدة في عمه قبل الدخول فحبب عبا للعدة والرابعة هي ما لو طلقها به وضمنها أو الأخيرتان هما ما لو طلقها في إيلام وما لو طلقها بالحكم (قوله أو به وضمنها) أي ولم تاذن له (٢) فإن أذنت له أن يحتلعها من ماله كان به عبا وإن اختلع عبا لم يملكها طلقاً على المنهج (قوله المستغنى عنه) هو الطلاق أي حرمة (قوله هو أولى) أي لعدم إيهامه الحصر بخلاف عبارة الأصل ومعنى تعليق البلوغ بالحيض أنه يعرف به فإذا حضت حكم به (قوله واغتسال) يحتمل أن يقدر وطلب اغتسال واجباً كان كالغسل عند الانتطاع أو مندوباً كالغسل في الحيض والحرام حال نزول الدم ويحتمل أن يقدر وحرمة اغتسال حال وجود الدم لأنه تعاطى عبادة فاسدة فيحتاج حينئذ إلى استئذان اغتسال نحو الحج (قوله وعده) هي بالاطهار من الحيض إن كانت من ذواته والاستبراء بقس الحيضة فكل متعلق بالحيض (قوله هو أولى من قوله وترك) وذلك لإيهامه بقاءه به ثم أو تمسكنا منه بخلاف السقوط (قوله في محالها) الضمير للثلاثة قبله (قوله وعدم لزوم الخ) فيه تنابع اضافات وهو محتمل بالنصاحته في قول كقول الشاعر

حاجة جرعاً عسومة الجندل اجبني * فانت بمرأى من سعاد ومسمع

والصحيح أنه لا يحتمل لوقوعه في القرآن كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح (قوله قضاء فرض صلاة) مثله الدليل بالأولى ولا يستغنى عنه ركعة الطواف كما قاله بعضهم - لم لانهم لا يفتوتان إلا بالوت فلا بد من اثنين من عدم قضاء المأثورة إلا أن لا آخر لوقوعها ما يصح صلاتاً بالفرض والغفل وإن لم ينو هو ما فعل من عبر بالقضاء أراد القضاء اللغوي (قوله يلزمها قضاءه) قال ابن حجر تسميته

الصور الست لاستعقابه الشروع في العدة في الأولى والثالثة ولعدم العدة في الثانية ولإيلام المال المشعر بالحاجة إلى الطلاق في الرابعة ولحاجتها الشديدة اليه في الأخيرتين وخرج بالمعوض منها ما لو طلقها بسؤالها بالمعوض أو به وضمنها فيحرم بكافة المستغنى عنه (ومعاً يتعلق) هو أولى من قوله ويتعلق (به) أي بالحيض (بالوحد) بالإجماع (واغتسال) لما عرفت في باب (عدة واستبراء وسقوط) هو أولى من قوله وترك (طواف وداع) لما سيأتي في محالها (وعدم لزوم قضاء فرض صلاة) بالإجماع بخلاف فرض الصوم يلزمها قضاءه ونظير الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها كأنومر بقضاء الصوم ولا نومر بقضاء الصلاة ولأن الحيض يكثر فلو أوجبنا قضاءها لثبتي

(٢) (قوله لم تاذن له) أي إن يحتلع من ماله إيان لم تاذن له أصلاً أو أذنت في الاختلاع بماله وإن اختلع بماله ففيها تبين يكون بدعيان إذ نهى في الاختلاع بماله كاختلاعهما هي تنقسم

أه شخذا الدم هو حي (قوله أو مندوباً) فيه أنه مترتب على وجود سببه لا على الحيض قضاء

قضاء مجازا نظر الى صورته فله خارج الوقت لاحتماله لانه لم يسبق له فعله مقتضى أى طلب
 في الوقت اه وفيه نظر لما قاله المحلى في شرح جمع الجوامع عند قول ابن السبكي القضاء فعل
 كل وفيه ل بعض ما خرج وقت ادائه استندوا كالمسابق له مقتضى لفعل مطلقا من تعبير
 الاطلاق بقوله من المستند ذلك كفاي قضاء الصلاة المتروكة بالاعذار ومن غيره كفاي قضاء النائم
 الصلاة والحائض الصوم لانه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير التام والحائض
 لا منه ما وجوب القضاء عليه ما لانه قد سبب الوجوب في حقهما وهو التكليف ودخول
 الوقت (قوله أولى من تعبيره بسقوط الفرض) قد يقال لأولية كلام الاصل ناظر
 لتعلق الخطاب المعنوي أى المسمى الموجود قبل المكلف وهو تعلمه بكون الشخص اذا
 وجد به صفات التكليف يكون مخاطبا بالفعل أى متعلقا به الخطاب تعلقا تخييريا ومن جملة
 صفات التكليف انتفاء الموانع فالمرأة مخاطبة بالصلاة قبل الحيض خطبا مطلقا وبسقوط
 ذلك بالحيض لعدم وجود صفة التكليف حينئذ والمعنى يتعلق به تبين سقوط التعلق المعنوي
 عنها الثابت قبل وجودها وكلام المصنف هنا ناظر لتعلق الخطاب التخيري لان المتبادر من
 السقوط سقوط التخيري وهو لم يحصل فكيف يسقط (قوله لا يجوز لها) ضعف والمعتد
 الكراهة مع انعقادها فلا مطلقا كما نقل عن الرمي ومقتضاه أنها ثابت عليها او المتعذر لعدم
 الثواب من حيث كونها أصالة بل من حيث القراءة والذكر كما نقل عن ع ش أم لا تعطى حكم
 النفل من كل وجه لا يصح جهة مع فرض آخر بتميم ولا التعمد فيها (قوله البيضاءى) أى
 النقية غير المفسر وكل منهما شافى واسم الاول محمد بن أحمد بن العباس وكنيته أبو بكر والثانى
 ناصر الدين والاول مقدم عليه وعلى الشيخين أيضا (قوله وقبول قولها فيه) أى فيما لو قال لها
 ان حذت فانت طالق فأخبرته به فأنتم تصدق (قوله وعدم قطع ولا) بالمداى موالاة وتتابع في
 صوم ككفارة قتل لائم شافى التى تصور لزومها للمعركة أما ككفارة وقاع رمضان أو الظهار فهى
 على الزوج ونقل خضر في باب الكفارة عن الرمى أنه يتصور أيضا من فى ككفارة الظهار
 بان تصوم عن مظاهرميث قريب لها أو ياذن لها اقربيه أو يوصيته ورده قل بانه لا يلزمها
 فيه التتابع مع أن اللازم لا محبت المذكور أصالة الاطعام والصوم منها بديل عنه اه (قوله اذا
 لم تخل مدتها) بان قدرت مدة لا يمكن خلوعا عن الحيض بحسب عاداتهم (قوله لانهم ابسبيل) أى
 بطريق أى متلبسة بطريق هو الشروع فى زمن غير هذا قالوا بالامانة لانه لا يسهل أو من البيان وفى العبارة
 حذف أى متلبسة بطريق هو الشروع أى التمكن من الشروع فيها الخ (قوله وعدم
 قطع مدة الايام وعنه) أى أن مدة الايام اربعة أشهر ومدة العنة سنة ومعنى عدم قطع
 الحيض لذلك حسان زمنه من تلك المدة بخلاف عدم قطع الولاء فيما مر فان المراد به انه اذا
 زال ذلك العارض بطل على ما مضى (قوله لانهم لا يتخلوا عن الحيض الخ) أى لا يلزم بحسب معناه
 انضمرت بطولها اه شورى (قوله ومن خرج دمها عن الاستقامة الخ) الاستقامة له
 تفهق بان يخرج في سن الحيض تسع سنين تقريبا وأن لا ينقص عن أقله ولا يجاوز أكثره
 فالخروج عنها يكون بواحد من ثلاثة بان لم تبلغ المرأة سن الحيض فيسمى الخارج منها حينئذ
 استفاضه وان لم تجز فيه الاحكام الآتية أو ينقص عن أقله أو يجاوز أكثره ويجوز وطء

(قوله ويسقط الخ) انظره
 فان المسمى ازل لا يسقط

وتعبر به بمرى بما ذكر اولى
 من تعبيره بسقوط الفرض

لانه يومه الوجوب وليس
 كذلك وكلا لا يلزمها

القضاء لا يجوز لها على
 ما قاله البيضاوى (وقبول

قوله افيه) أى فى الحيض
 يمينها لانها مؤمنة عليه

قال تعالى ولا يجزى لهن
 أن يكفن ما خاف الله فى

أرحامهن (وعدم قطع
 ولا فى صوم راعتكاف)

اذا لم تخل مدتها مع
 الحيض غالب بخلاف ما اذا

كانت تخلوعه لانهم ابسبيل
 من أن تشرع فيه ما عقب

طهرها حتى يهر ما زمن
 طهرها (وعدم قطع مدة

ايامه) وعنه لانهم لا يتخلوا
 عن الحيض غالبا (ومن

خرج دمها عن الاستقامة)

المستحاضة غير المنصبة ولومع نزول الدم ويجوز التضييق للحاجة (قوله التي لدم الحيض) صفة
 للاستقامة (قوله أربعة أقسام) أي اجبالا أربعة تقصير لا وذلك لأنها امام مبتدأة عميرة وغير
 عميرة أو معتادة عميرة فهذه ثلاثة أقسام أو معتادة غير عميرة وتحتزم أربعة أقسام لأنها اما ذكر
 اعادتم انقرا او وقتا وناسبة لهما او اذا كركزة لا وقت دون القدر او بالعكس فضم هذه الثلاثة
 فالجمله سبعة تسكام المستحاضة من على خمسة وتركها لذكره للقدر دون الوقت والعكس وتسمى
 الناسبة لهما ما من غير مطلقا لاحدهما من غير بدون قيد الاطلاق (قوله اول ما ابتدأها
 الخ) اول مبتدأ أو ما ذكره بمعنى شيء وجهه ابتداء خاصة لها او العائد ضعيف يعود عليهم اذ الدم خبر
 أي ازل شيء ابتدأها من أنواع الدماء هو دم الاستحاضة وليس المراد اول الاشياء مطلقا
 لانه قد ابتدأها الوجود والاكل وغير ذلك وأشار الشارح بهذا التفسير الى أنه باق في الدال
 اسم منه ولبناء على ثبوت ابتداء الشيء في اللغة وأنكره ابن الصلاح وقال لم يرد الا ابتداء
 في الشيء وعلمه فيه رأيت مبتدأة بكسر الدال اسم فاعل ولكن الشارح مطلع واعلم أن المرأة
 مبتدأة كانت اول انترك ما تتركه الحائض بمجرد رؤيتها الدم على الظاهر من كونه حيا
 فاما احكام الحائض حتى يحرم طلاقها حينئذ ويحكم بوقوع الطلاق المعلق به بمجرد ذلك ثم
 ان انقطع لدون يوم ويلة حكمنا بعدم كونه حيا ايضا لتبين انه دم فساد فقتل في الصوم والصلاة
 وتبين عيديم حرمة الطلاق وعدم وقوعه فان كانت صائغة حينئذ بانوت قبل وجود الدم
 او علمها به او ظنت انه دم فساد اوجبهات الحكم صح في خلاف ما لوفت مع العلم بالحكم
 اتساعهم وان اسقروا الى يوم ويلة فأكثرا سقرت سائر الاحكام فيستمر الحكم بوقوع الطلاق
 فلو ماتت قبل يوم ويلة هل يسكر ذلك حكمنا بمجرد الرؤية ان الشارح حيز ولم تصح
 خلافة ومجرد الموت لا يمنع كونه حيا بخلاف الانقطاع في الحياة ولا يستقر لاحتمال أنه غير
 حيز والاصل بقاء النكاح فيه نظر وانتي الرمي بالاستمرار نظر الظاهر وان كان محالنا
 لا نقول اعد من أن العصمة المحقة لا تزول الا يقين وان انقطع ليوم ويلة فأكثرا لكن لدون أكثر
 من خمسة عشر يوما فالكل حيز وان كان قويا وضعيفا او لوقدم الضعيف على القوي واعلم
 ايضا انه ليس لنا مستحاضة تترك الصلاة المفروضة شهرانا كثيرا في مسئلة وهي ما اذا كانت
 مبتدأة وفرغنا على الصحيح وهو قد سديم اللون فوات خمسة عشر حرة ثم مثله اسودا فانها تترك
 الصوم والصلاة في جميع الشهر فان زاد السواد بعد ذلك يوما ويلة فقد فوات القمير فتعد الى يوم
 ويلة قال النووي ولا يتصور ترك الصلاة المستحاضة احدا او ثلاثين يوما وستة اشهر او ثلاثين
 على قول ان زاد الا هذه (قوله فالمميرة) أي سواء كانت مبتدأة أو معتادة فقوله وهي من ترى
 الخ صادق بان ترى ذلك من اول الامر وهي المبتدأة او بعد سبق حيز وظهر وهي المعتادة
 (قوله قويا وضعيفا) كالاسود والاحمر فهو وضعيف بالنسبة للاسود قويا بالنسبة للاشقر
 والاشقر اقوى من الاصفر وهو القوي من الاكدر وهو ما بين الاصفر والابيض فراد به بالقوي
 القوي النسبي لا اقوى الصفات مطلقا وكذا الضعيف والقوة ما باعتبار الالوان الخمسة ثم قدم
 بعضها على بعض كذا كروا ما باعتبار الصفات فكل واحد من الالوان المذكورة له صفات
 اربع لانه اما مجرد عن اللون والنقش او به او باحدهما اقل اقوى خاصة انه من نقش ونقش وقوة

التي لدم الحيض (فستحاضة
 وهي) أربعة أقسام
 (مبتدأة) أي أول ما ابتدأها
 الدم (ومعتادة) بأن سبق
 لها الحيض وظهر (وكل
 من جامع عميرة وغير عميرة
 فالمميرة) وهي (من ترى)
 من دماء (قويا وضعيفا
 مجردا للغير

(قوله على قول) اصل
 صاحب يقول ان المميرة
 العائدة لشهر طرية لا غلب
 الحيض لالا لغيره

لون أكثر فيرجح أحد الدمين بما زاد منها فاله ثلاث صفات كأسود تخين متين أقوى مما له صفتان
 كأسود تخين أو أسود متين وماله صفتان أقوى مما له صفة كأسود تخين وأسود مجرد فان
 استويا بقابل السابق كأسود تخين وأسود متين وكأسود تخين أو متين وأسود مجرد فيقابل الأولون
 بالتخين أو المتين فاذا أردت ضرب صفات كل لون في غيرها ضربت أوصاف الأول الأربعة في
 أوصاف الثاني بستة عشر ثم المجموع في أوصاف الثالث بأربعة وستين ثم المجموع في أوصاف
 الرابع بما تين وستة وخمسين ثم المجموع في أوصاف الخامس يبلغ المجموع ألفا وأربعة
 وعشرين (قوله فالقوى الخ) نفسه للوثة للقيز (قوله مع نقاءه) ركالنقاء الضعيف المختل
 بين أجزاء القوى بالاولى فلورأت يوما وليس له سواد ثم كذلك حمرة أو نقاء ثم كذلك حمرة أو نقاء
 ثم كذلك سواد أو هكذا إلى خمسة عشر يوما ثم أطبقت الحمرة إلى آخر الشهر فحينئذ انبسط
 النصف الأول وهذا يسمى قول السحب المعتمد وقبل زمن النقاء والضعيف طهر وهو قول
 النقط وإذا اجتمع قوى وضعيف وأضعف فالقوى مع الضعيف حيض بشرط أن يتقدم القوى
 ويتصل به الضعيف ويصلهما مع اللحيض بأن لا يزيد مجموعهما على الأكثر كأن رأت خمسة
 سواد ثم خمسة حمرة ثم خمسة صفرة ثم أطبقت الصفرة فأسوى الصفرة حيض فلولا يتصل
 الضعيف بالقوى كخمس سواد ثم خمسة صفرة ثم أطبقت الحمرة وتقدم الضعيف كخمس حمرة
 ثم خمسة سواد ثم أطبقت الصفرة أولم يصلهما مع اللحيض كخمس سواد أو ستة حمرة ثم أطبقت
 الصفرة فحيض السواد فقط بخلاف ما لو تخطل الضعيف بين قوتين من لون واحد كأن رأت
 خمسة سواد ثم مثلها حمرة ثم مثلها سواد الخ فيض السواد الأول مع الحمرة لأنه لما توسط
 الضعيف بين قوتين أختصم بأسبقهما بخلاف ما نحن فيه (قوله ان لم ينقص) أي التوى كأنه
 قال بشرط ثلاثة اشان في القوى وواحد في الضعيف فمن فقدت شرط من ذلك انتقلت
 للقسم الثاني وقوله ولا عبر أي جاوزا أكثره لان الحيض لا يزيد على ذلك وقوله خمسة عشر بدل
 من الأكثر كالיום والليله فيما قبله وقوله المتصل أي المتتابع (قوله عن أقل الطهر خمسة
 عشر يوما) أي متصله كما مر وحمل ذلك ان اسقر الدم بخلاف ما لو رأت عشرة أيام سواد ثم
 عشرة حمرة مثلا وانقطع فانه انما يعمل بقية يزهاف فيكون القوى حيضا والضعيف استخاصة مع
 نقص الضعيف عن خمسة عشر ولا يزد ذلك على الشارح لوضوحه قاله الزبدي (قوله
 والضعيف) هذا في بعض النسخ بقلم الحمرة عطف على قوله فالقوى حيض وقوله استخاصة أي
 طهر وان مكث سنين فلورأت يوما وليس له سواد ثم أسود ثم أسود ثم أسود ثم أسود ثم أسود
 طهر لان أكثر الطهر لاحدله (قوله تلخبر أبي داود) وهو ان فاطمة بنت أبي حبيش قالت
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني استعاض أفادع الصلاة فقال ان دم الحيض أسود يعرف فاذا
 كان ذلك فامسكي عن الصلاة وإذا كان لا تعرف فوضعي وعللي فانما هو عرق اه وهو بكسر
 المعين أي دم عرق لما مر من أنه يخرج من عرق في أدنى الرحم (قوله في ذلك) أي الوارد في كون
 القوى حيضا والضعيف استخاصة وقوله ولأنه عطف على تلخبر دليل عقلي بعد النقل (قوله
 عند الاشكال) أي الاشتباه (قوله كالمف الخ) قد يفرق بينهما بان أوصاف المني لازمة له
 لا تنفك عنه وهي مميزة من الذي والودي بخلاف صفة الحيض المذكورة وهي القوة فانها

فالقوى) مع نقاءه فخاله
 (حيض ان لم ينقص من
 أقله) يوم وليس له (ولا عبر
 أكثره) خمسة عشر يوما
 بالليله (ولا ينقص الضعيف)
 المتصل بعضه ببعض (عن
 أقل الطهر) خمسة عشر
 يوما (والضعيف استخاصة)
 تلخبر أبي داود في ذلك ولأنه
 خارج يوجب الفصل فجاء
 أن يرجع إلى صفته عند
 الاشكال كالمف

(قوله المصنف ولا ينقص
 الضعيف عن أقل الطهر)
 هذا مستغنى عنه بالشرط
 الثاني وبالعكس حيث كان
 الدور لاثنين فان كان أقل
 استغنى بالثالث عن الثاني
 دون العكس وان كان
 أكثر بالعكس ولذا جمع
 بين الشرطين كما به لم
 براجعة طائفة المنهج

وسواء تقدم القوى على الضعيف أم تأخر أم توسط كأن رأت خمسة أسود ثم أطبق الاجراء الى آخر الشهر أو خمسة عشر أحر ثم مثلها أسود أو خمسة أحر ثم خمسة أسود ثم باقي الشهر أحر بخلاف ما لو رأت يوما أسود ويوما أحر وهكذا الى آخر الشهر لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف فهي فاقدة بشرط الرد للتمييز وبإتي حكمها ويستقر أيضا في الرد للتمييز دون العادة أن لا يتخلل بينهما أقل ظهور أو العمل به ما كما أوضحته في شرح المنهج وغيره (وغيرها) أي غير الميزة

(قوله رأت بعد خمسة عشر من الخ) هكذا مثل مروي المنهج أيضا وفي شرح البيهقي تورأت بعد خمسة عشر خمسة عشر الخ ويلزم على ذلك كلمة قد شرط العمل بها بالنسبة ١٧٠ للدور الثاني لاتصال خمسة التمييز بعادة الدور الثاني على غنيل نحو

الحشي والفصل بينهما ما بخمسة فقط على غنيل البيهقي ثم لا جاز أن تكون تلك الخمسة طهرا ما هو معلوم أن أقله خمسة عشر ولا حضا كالنقاء المتخلل لان ذلك في متخلل بين ما هو حيض بغير نقط أو عادة فقط وما هنا ليس كذلك والذي يقتضيه القياس ورأيت بعضه لبعض المحققين به سأمش البيهقي ان عادت ساقطة للخمسة الرابعة من الشهر الثاني على غنيل الحشي أو الثالثة على غنيل البيهقي ويستقر دورها على ما عشرين ان لم يعد التمييز فان عاد عمل به فقط وقضت ما تركته زمن عادت المتعقلة

ليست لازمة له بل قد يتوقف بالثانية مع لا وهي الضعف وتلك الصفات لا يشبه بعضها بالآخر حتى تحتاج للتمييز هذا ما ظهر في تقرير الاشكال على هذه العبارة الا أن يجاب بأن الجامع مطلق الرجوع الى الصفة (قوله وسواء تقدم الخ) تعميم في قوله فالقوى حيض الخ ومثل بثلاثة أمثلة على ألف والنشر المرتب كل واحد منها اجتمع فيه الشروط المتقدمة فهي وان كانت تعميمات لكن في الحقيقة أمثلة لما مر وظاهر أن المرادة منه أو تأخره في شهر واحد فلا حاجة لتصوير المتأخر بالشفا عقبه (قوله بخلاف ما لو رأت) هذا مختص بشرط الشرط وهو الاتصال المذكور في قول الشارح ولا نقص الضعف المتصل في شرط في الضعيف أن لا ينقص عن الأقل المتصل فان نقص عن ذلك أو لم ينقص لكن لم يتصل فبإتي حكمه وغير عن ذلك في المنهج بقوله ولا وسأني مختصا بالشروط الاصلية في كلامه وانما فصل ما هنا عن ذلك لما تقدم من أنه شرط في الشرط لامن الشروط الاصلية (قوله ويستقر أيضا) أي كما اشترط الشروط المتقدمة لكن ما تقدم عام في المبتدأة والعتادة وهذا خاص بالعتادة (قوله أن لا يتخلل بينهما ما الخ) فلو كانت عادت خمسة من أول الشهر وبقيته طهرا فترأت عشرة أسود من أوله وبقيته أحر حكمه بان حيضها العشرة لا الخمسة الاولى منها لان التمييز أقوى من العادة اظهوره ولأنه علامة في الدم وهي علامة في صاحبه (قوله والا) أي بان يتخلل بينهما ذلك كأن كانت عادت خمسة من أول الشهر وبقيته طهرا ثم استحيضت في شهر ورأت بعد خمسة عشر من ضعفها ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فانقدر العادة الذي هو خمسة حيض للعادة والعشرون استخاضة والخمسة القوية بعدها حيض آخر للتمييز هكذا (قوله أي غير الميزة) أي غير الميزة المستعملة للشروط السابقة بأن لم تكن ميزة أصلا أو كانت لكنها افقدت شرطها مما مر

ولذا لتبين انما فيه ظاهرة وصارت تمييز في كل شهر والخمسة السادسة منه على غنيل الحشي أو الخمسة على غنيل وإذا البيهقي وقال بعضهم انما لا تعمل في الدور الثاني بالعادة للعذر السابق اه وهو ظاهر حيث عاد التمييز ولا فلا يتخللوا ما أن ترد لعادتها أول الشهر فتميز انها كانت فيه ساقطة فيقع فيما مر منه أو لا فيحيض في هذا الشهر فيلزم خلوق دور المستخاضة عن حيض وهو ممتنع أو فيحيض نظير التمييز السابق قدرا ويحذف في عادت بالاصلية فيلزم النسخ من غير ضرورة لا مكان النقل الذي قد عرفت مسائل كثيرة منها كما قاله حج في الصفة ما لو رأت بعد خمسة المعهودة أربعة عشر فقامت عاد الدم واسفر في يوم وليلة من العادت تكمل للظهور وخمسة منه حيض لضرورة وقوعه بعد يقين الظهور ويستقر دورها عشرين بعد ان كان ثلاثين فعدا تعلق عادت من ملازم الاول الشهر الى وجودها في أوله تارة وفي الثانية أخرى وبقولنا بعد يقين الظهور اندفع ما يقال من حجب ذلك وان لم تره فاعاد لا يقين مع عدم النقاء المفيد للظهور والعادة انما تفسد الظن لانها مجرد امارة فاقصر على العمل بها او قدر او محال حيث لا نقاء كذلك ضرورة ان دور المستخاضة لا يتخلل عن حيض ومنها ان غير ذلك يكفي في ريج الرض والبيهقي فراجع

(قوله مثلا) الاولى حذفه لان المبتدأه دورها شهر فقط (قوله على سبيل السدب لا الوجوب) وقال الشيخ الجمل على سبيل الوجوب ويدل له ما تقدم من أنم الوفوت الصوم مع علم بالحكم لم يصح (١٧١) لتلاعيها الآن يصح كلام المحقق هنا

على ما اذا تقدم فساد
وقد يقال ان كان لظنها
مستند حرم الصبر والا
وجب فليجوز ثم رأيت حج
صرح بالوجوب وكذا
مر (قوله وكان الاولى الخ)
يجاب عنه بالضابط
المذكور بعد

ولذا فسر ذلك بقوله بان الخ وقوله بنوع أى صفة وقوله لكن استدلال على قوله أكثر أى
أكثر من صفة لكن الخ فهى غير معتبر من حيث الحكم ويقال لها معتبرة بصفة بقدر شرط
تعيين (قوله فقدت) أى عدت يقال فقدت فقد كضرب بضرب اه شورى (قوله يوم وليلة)
أى من كل شهر وقوله عارفة بوقت ابتداء الدم ساقى محترزة (قوله لانه المتيقن) هذه لقوله ترد
لاقل الحيض أى واليقين لا يترك الاجتهاد أو اماره ظاهرة كالقميز والعادة فانه المناوى (قوله فى
الدور الاول) أى الشهر الاول مثلا وقوله نصبر أى من الغسل والصلاة وغيرهما مما يحرم
بالحيض وصبرها هنا وفيما ساقى على سبيل السدب لا الوجوب فلو هجمت وصات مثلا صح
(قوله لانها قد ثبت لها عادة) أى حكما لا حقيقة فلا ينافى أنها مبتدأة فالمراد أنم اصابته فى حكم
من ثبت لها عادة (قوله وطهرها بقية الشهر) عطف على المعنى على قوله ترد لاقل الحيض يوم
وليلة وكان الاولى أن يقول وطهرها ثلث وعشرون كفى المنهج لان شهرها كامل قال
الشورى ضابط حيث أطلق لفظ الشهر فى الشرع فالمراد به الهلال الى الاقنى المبتدأة غير الميزة
وفى المخيرة وفى الاشهر الستة المعتبرة فى أقل مدة الحمل فانه اعددية قطعها قاله الباقي اه (قوله
كالمخيرة) لم يجعلها مخيرة لان المخيرة حقيقة هى المعتادة بالناسية لعادتها اقدرا وقتا
أولاحدهما وهذه مبتدأة تسكنها فى حكم المخيرة نقوله فى شرح المنهج فهى مخيرة على حذف
أداة التشبيه (قوله قدرا ووقتا) خمسة أيام من اول الشهر وقوله حافظة أى ذاكرة لذلك
أى لعادتها اقدرا وقتا (قوله فى الدور الاول) أى المرة الاولى وهى مدة الحيض والظهور التى
هى شهر غالبا حتى لو زادت على سبعين يوما كان لم تحض من كل سنة الا خمسة أيام فهى الحيض
وبقية السنة طهر وتصبر فى السنة الاولى حتى يعبر الدم خمسة عشر كاسر (قوله تصبر) أى نذبا
كاسر بان تسكن عند مجاوزة عادتها المذكورة وهى الخمسة أيام مثلا عما يحرم بالحيض لعله
ينقطع قبل أكثره فيكون الكل حياضا (قوله ان نقصت عنها عادتها الخ) فان كانت عادتها
خسة عشر وجب عليها الصبر متى أبدا وقوله تغتسل تبريع على قوله تصبر وقوله وثبتت
العادة بمره أى ان لم تختلف فان اختلفت فحكمها ما ذكره فى قوله فان اختلفت الخ (قوله
ومحل ذلك) أى الرذلة عادتها ولا يصح رجوع اسم الإشارة لقوله وثبتت العادة بمره لان الاختلاف
المستقة التى ذكرها بقوله أو اختلفت وانسقت لانتبت عادتها بالاجتزى (قوله اذا انقضت
عادتها) كان سبق لها حيض وطهر فحاضت من أول الشهر خمسة أيام مثلا وطهرت ببقية
ثم استحيضت فى الشهر الثانى ولم تميز القوى من الضعيف بان رأت الدم بصفة أو باكثر وفقدت
شرطا مما تقدم فحيضها الخمسة مثلا وطهرها بقية الشهر وهكذا (قوله أو اختلفت وانسقت)
أى تواترت وتتابعت على وزان ونسق واسدلو حاضت فى شهر ثلاثة وفى ثلثه خمسة وفى ثلثه
سبعة ثم عاد دورها هكذا ثم استحيضت فى الشهر السابع رقت فيه الى ثلاثة وفى الثامن الى
خسة وفى التاسع الى سبعة وهكذا لان تعاقب الاقدار المختلفة قد صار عادتها فلا بد فى ردة
هذه للاحقة من تكرار الدور مرتين ولا تثبت عادتها الا بذلك وفى كلامه قيد يدل عليه ما بعده أى
انسقت وعرفت انساقها بديل قوله فان نسبت الخ (قوله فان انسقت) بان كانت تقدم هذه
تارة وهذه أخرى كأن حاضت فى شهر ثلاثة وفى الثانى خمسة وفى الثالث سبعة وفى الرابع

بان رأت الدم بنوع أو أكثر
لكن فقدت شرطا من
شرط الرد الى التمييز
السابقة (ترد لاقل الحيض)
يوم وليلة (ان سكنت
مبتدأة) عارفة بوقت
ابتداء الدم لانه المتيقن
وما زاد من كسوك فيه
لكنها فى الدور الاول
تصبر حتى يعبر الدم خمسة
عشر فتغتسل وتغضى
ما زاد على اليوم واللييلة
وفى الدور الثانى تغتسل
بغير دمضى يوم وليلة لانها
قد ثبت لها عادة وطهرها
بقية الشهر أما اذا لم تعرف
وقت ابتداء الدم فهى
كالمخيرة وساقى (والا)
بان كانت غير الميزة معتادة
(ف) ترد (لعادتها) قدرا
ووقتا ان كانت حافظة
لذلك الحكم فى الدور الاول
تصبر حتى يعبر الدم خمسة
عشر ان نقصت عنها عادتها
تغتسل وتغضى ما زاد على

عادتها وفى الدور الثانى تغتسل بغير دمضى عادتها او تثبت العادة بمره ومحل ذلك اذا انقضت عادتها أو اختلفت وانسقت فان لم تنسق

سبعة وفي الخامس ثلاثة وفي السادس خمسة واستفيضت في السابع فترد فيه خمسة وهكذا في كل شهر ومثل ذلك ما لو لم يسكر والدور بان حاضت في شهر ثلاثة وفي الثاني خمسة وفي الثالث سبعة ثم استفيضت في الرابع فانها ترد لما لو الاستحاضة وهو سبعة ومحل الرد اليه في صورتين أعنى عدم الاتساق وعدم التكرار ان عرفت النوبة الأخيرة فان لم تعرفها اغتسلت آخر كل نوبة كما ذكره بعد ويكون بعضهم أقل النوب من ذلك فتغتسل عندهم في الثالث ثم عند مضى الخامس والسابع من كل شهر وحاصله أن ما نارة تنبت بحر نيز وتارة ترد لما لو الاستحاضة وتارة تغتسل آخر كل نوبة (قوله ردت لما لو الاستحاضة) أي للشهر الذي تلتها الاستحاضة أي وقعت عقبه (قوله أو نسيت اتساقها) أي ونسيت النوبة الأخيرة أيضا والادرت لما لو الاستحاضة كالذي قبله فترد ذلك في ثلاث صور ان لم تتسق عادت إلى أولية تكرار الدور وأو تكرر وانسق ونسيت اتساقها وقد عرفت النوبة الأخيرة في الثلاث وتغتسل آخر كل نوبة في الصور الثلاث المذكورة ان لم تعرف النوبة الأخيرة فحاصل ما يؤخذ من كلامه منطوقا ومفهوما سبع صور ان اختلفت عادت إلى ما صرح به في شرح المنهج (قوله اغتسلت آخر كل نوبة) أي من الثلاثة والخمسة والسبعة لاحتمال الانقطاع عند كل منها فتغتسل في كل شهر ثلاثة أغتسل لاحتمال أنه شهر الثلاثة والخمسة والسبعة (قوله فان نسيت) أي اغفله أو جنون وهـ ذاعترز قوله ان كانت حافظة الذي ذكره الشارح فيما مر إشارة إلى أنه ملحوظ في كلام المتن (قوله متغيرة) أي تغييرا مطلقا غير مقيد بنسب ان وقت أو قدر وكما مر (قوله لاحتمال كل زمن يمر عليها للحيض والطمهر) أي ولا انقطاع ولا يمكن جعلها احاطا ضد انما القيام الاجماع على بطلانه ولا طاهر اذ انما لو جود الدم ولا التبويض لانه تحكم فاستاطت للضرورة ومحل وجوب الاحتياط ما لم تبلغ سن اليأس والأفلا يجب عليها اذ ذلك فلزوجه ان يجامعها الزوال احتمال الحيض حيثئذ (قوله وفي القمع) أي لزوجه أو سيد ويسمى وجوب نفقتها وكسوتها على زوجها ولا خيار له في فسخ النكاح لان وطأها متوقع ولا يجمع تقدما على سفر أو مطر لان شرطه صحة الاولى يقينا ولم توجد ولا تؤمن في علامتها باطاهرة ولا متغيرة بناء على وجوب القضاء عليها ولا يلزمها التمسك من صومها اذا أفطرت للرضاع لاحتمال كونها حائضا وعندها ان الطلاق ان عرفت قدر دورها ثلاثة أدرار والافان وقع أول شهر فعدت اثنائه أشهر أو في أثنائه فان بقي منه ما يسع حيضا وطمهرا ككاتب بعده شهرين وان لم يسع ذلك اعتدت بثلاثة أشهر غير الذي طاعت فيه واذا كانت أمة جازا الله قد علم الخائف العنت على المعقلا لان اليست ميسوسا من جماعها اختلف الرقاع ومقتضى ذلك انه يمتنع نكاح الامه لمن عنده متغيرة وهو كذلك (قوله اعلم من قوله وفي الوطء) فيه ان القمع يشمل النظر مع انه ليس مرادا الا أن يقال المراد القمع المعهود وهو ما يكون بالباشرة (قوله ومع المصحف) أي وجهه من باب أولى (قوله والقراءة

بددت لملقوا الاستخاضة أو
نسيت انساها الغفلات
آخر كل فوبة (فان نسيتها)

خارج

خارج الصلاة بخائض) لاحتمال الحيض أما القراءة في الصلاة بخائض وان زادت على الواجب لان حديثهم غير محقق (ونفعل
لكل فرض) بعد دخوله وقتها (هنا احتمال الانقطاع) لعدم الحيض فان عات (١٧٣) وقت انقطاعه كعدم الغروب

لزمها الغسل كل يوم عند
الغروب وتصل به المغرب
وتنقض الباقي الصلوات
لاحتمال الانقطاع عند
الغروب دون ما سواه ولا
يجب المبادرة الى الصلاة
عقب الغسل بخلاف
المستحاضة لانها أوجبنا
المبادرة ثم تعليلها بالحدث
والغسل انما تؤمر به
لاحتمال الانقطاع ولا
يمكن تكرره بين الغسل
والصلاة ثم ان آخرت
للمصلحة الصلاة لزمها
تجديد الوضوء وذات
التقطع لا يلزمها الغسل
زمن النقاء

(قوله لم تكن من اجرائه
الخ) انظر هل يجوز لها
القراءة لا بقصد القراءة
كالجنب يظهر انهم بل أولى
لان حديثهم غير محقق (قوله
وتحبة) في عتق الله لا يجوز
له الدخول لاجلها لانها
لا تدخل الا بالدخول
بخلاف نحو الاعتكاف
فانه مطلوب قبله بخار
الدخول لاجله وله الغسل
الصحة حينئذ (قوله من
الاحتمال) أي في قوله
لاحتمال الانقطاع فالاحتمال
بالنظر لزمن الاستحاضة
والعلم بالنظر لزمن الصحة

خارج الصلاة) وان خافت نسيان القرآن فيما يظهر لم تكن من اجرائه على قلبه او كذا دخول
المسجد الا لعبادة تتوقف عليه كطواف واعتكاف ولو نزل وتجبية فقد دخله لذلك ان أمعت
التلويح بخلاف الصلاة (قوله وان زادت على الواجب) أي ولو جتمع القرآن وقارفت
الجنب الذي فقد الطهورين حيث وجب عليه الاقتصار على الفائتة بان حديثه محقق بخلاف
حديثها (قوله ونفعل لكل فرض) أي ولو نذر او صلاة جنازة أو التمسك فلا تغسل له بل
تصل به قبل الفرض وبعد التطهارة الفرض تبعاله كالتيمم (قوله عند احتمال الانقطاع)
المناسب لقوله به ذلك فان علمت ان يقول ان جهات وقت الانقطاع كافي المنهج (قوله فان
علمت الخ) أي في زمن الصحة قبل أيام الاستحاضة والافليس منقطعاً عنها الا ان فلا يشافي
ما بعده من الاحتمال (قوله كعدم الغروب الخ) بمرور الكافي محذوف أي كالاتقطاع عند
الغروب لان عند من الظروف الملازمة للظرفية ولا يخرج عنها الا الى الجرح من (قوله وتصل
به المغرب) أي مع المبادرة أو عدمها على ما سيذكره (قوله ولا يجب المبادرة الخ) ولا يجب
الصبر ايضاً الى آخر الوقت فلا قضاء عليها وان صلت في أوله على العقد (قوله بخلاف
المستحاضة) أي غير المعيرة ويجب على كل منهما الحشو والعصب ان احتاجتم ما ولم تذاهب ما
يفصحون فان وان لم يحصل مخرج لم يمكن في الحشو وصائفة والا فلا يجب بل يجب على الصائفة
ولو نقل ترك الحشون ارا ولو خرج الدم بعد العصب لكثرة لم يضراً ولتقصير هاتين به ضرر
ويجب تجديد ما ذكر من الحشو والعصب لكل فرض (قوله ثم) أي في المستحاضة وقوله
تقبل للحدث أي الموجب للوضوء وقوله والغسل الخ كانه قال والانقطاع الموجب للغسل
لا يمكن تكرره أي حصوله مرة ثانية بعد الغسل كالحدث حتى يجب المبادرة قبل حصوله ثلثا
يجب إعادة الغسل لان أقل الطهر خمسة عشر يوماً وأقل الحيض يوم وإليه ولا يتقطع قبل ذلك
وحاصله أنها اذا أخرت لا تعيد الغسل لانه لا يجب الاعادة احتمال الانقطاع ولا يمكن حصوله
بعد الغسل الذي حصل منها وقبل الصلاة لما لا يقال انه يمكن ذلك لاحتمال أنه اعاد الغسل
الذي حصل منها كانت حائضاً وانقطع بعد به بلحظة فقد أمكن تكرر الانقطاع أي حصوله
بين الغسل والصلاة الآن يقال ان معنى قوله لا يمكن تكرره أي بعد حكمنا على الغسل الذي
حصل منها بانه عند الانقطاع على طريق الاحتمال (قوله نعم ان أخرت) استدلنا على قوله
ولا يجب المبادرة او هم ان عدمها الا يضرمطلقاً في الوضوء والغسل فافادهم ذاته على اطلاقه
في الغسل وأن في الوضوء تفصيلاً (قوله وذات التقطع الخ) أي والمستحاضة ذات التقطع وهذا
مستثنى من قوله ونفعل لكل فرض ومرة ذلك انه اذا انقطع دمها وكان زمن الانقطاع
يسمى فرضين فاكتر فاعتسأت الاول لم يلزمها الغسل للفرض الثاني مثلاً بل ولا الوضوء أيضاً
فقد صدق عليهم أنهم الاتغسل لكل فرض فكانت مستثناة مما مر فقوله لا يلزمها الغسل أي
فانما مثلاً هذا اوله كذا المصنف هنا القسمين الاخرين وذكرهما في المنهج بقوله وان ذكرت
أحدهما انما يقين من حيض وطهر حكمه فالذاكرة القدر دون الوقت كان تقول كان حيض

شبخنا (قوله ولو نفعل) أي حيث أرادت الاسرار عليه لا تكون متلبة بعبادة فاسدة ولا يقال ان الغسل لا يجب ادائمه
فيكيف يجب ترك الحشول لاجله (قوله الان يقال) أي ويقال أيضاً هذا الاحتمال حاصل ولو مع المبادرة شيئاً

خمس في العشر الاول من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم ان في اليوم الاول طاهر قال سادس
حيض يمين لانه اما آخر الخمسة الاول أو أول الخمسة الثانية والاو طهر يمين كالعشر بين
الاخيرين والثاني الى آخر الخامس محفل للحيض والطهر فتتوضا فيه احتياطاً لكل فرض
والسابع الى آخر العاشر محفل لهما ولا انقطاع فتغتسل فيه لكل فرض والذاكرة للوقت
دون القدر كأن تقول كان حيضى يتدنى أول الشهر ولا أعرف قدره فيوم وليله منه حيض
يمين ونصفه الثاني طهر يمين وما بين الاول والسادس عشر محفل للحيض والطهر والانتقطاع
فتغتسل لكل فرض لانه يلزم المستحاضة الفصل عند الانتقطاع ويسمى ما يحقه طهر وامشكوكا
فيه وما لا يحقه حيضاً مشكوكاً فيه (قوله وأقل النفاس) بكسر النون سمي بذلك لتروجه
عقب نفاس ويقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفكها مع كسر الفاء فيه ما رافضه
وأما الحائض فيقال فيها انقضت بفتح النون وكسر الفاء لا غير (قوله بعد فراغ الرحم) خرج به
الدم الخارج مع الولد أو حاله الطلق فهو دم فساد ثم المتصل من ذلك بحيضها المتقدم حيض
وان لم يوجد فاصل في صورة العينية منه وبين النفاس اكتفاء بالفصل بالولادة بخلاف ما اذا
جاوز النفاس الستين فلا بد من طهر فاصل بين الحيض المتأخر وبينه ولا بد في الحكم على المتصل
بانه حيض من أن يسبقه يوم وليله قاً كثر فان لم يسبقه ذلك لم يكن حيضاً وان بلغ مع ما قبله
يوماً وليله وانظر هل يحكم على المتصل بانه حيض وان زادت به عادتاً أو على ذلك ما لم تزده
الظاهر الثاني (قوله من الحمل) أى ولو حادثة أو مضغة (قوله وقيل مضى أقل الطهر) نالوم تر
الدم الا بعد مضى خمسة عشر يوماً من الولادة لان نفاس لها فان رأت قبل ذلك وبعد الولادة بان
تأخر خروجه عنها فابتداءه من رؤية الدم وزمن النفاذ نفاس فيه لكنه محسوب من
الستين فيجب قضاء الصلاة التي فاتت فيه ويجوز لزوجه أن يتبعه انما ويطل صومها بالولد
الخالق سواء كان لها نفاس أو لان ذات الولادة مبطله له وان لم يوجد معها نفاس

(كتاب الصلاة)

هي اسم مصدر أصلي والمصدر التصليية ولم يعبر به لانه ما لا يليق وأصلها صلوة بوزن فعلة
بذلل جمعها على صلوات تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً وكتب بالواو على لفظ المفهوم
أى الذى لم يسل وهي مأخوذة من صلبت العود بالنار بالتحقيق اذا عطفته لانه عطف أعضاء
المصلى والعرب تأخذ الواوى من الباقى وبالعكس فلا يزدان الصلاة وايدة وصاليت باقى
أو من صلبت بالشد يد اذا حركت الصلواتين وهما عرفان في جانبى الخاصرتين يفتحان عند
انحناء المصلى وهي أحد أركان الاسلام وفرضها أفضل الفرائض وثانها أفضل التوابع ولا
يعذر أحد في تركها مادام عاقلاً وقدمها على ما بعدها لان أفضل العبادات البدنية وبعدها
الصوم ثم الحج ثم الزكاة هذا عند تساوى الزمن المصروف في العبادات والافكيف يفضل صوم
يوم ثاق الحج أو ركعتان صوم يوم وقدم الطهارة عليها لان الشرط مقدم على المنبر وطهراً
تقدم وضعاً وخروج بالبدنية القلبية كالإيمان والعرفة والتفكير والتوكل والصبر والرجاء
والرضا ومحبة الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم والتوبة والطهر من الذنوب ثم أورد على
الافضلية المذكورة أمورها منها الطواف اغير المقيم بمكة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

(وأقل النفاس) وهو
الدم الخارج بعد فراغ
الرحم من الحمل وقيل
مضى أقل الطهر (بجسة
وأكثره ستون يوماً
(وغالبه أربعون يوماً)
بالاستقراء

(قوله وان بلغ مع ما قبله)
في عن من على م ر عن سم
استقراء جعله حيضاً
بجيت بلغ المجموع ذلك
(قوله فان رأت قبل الخ)
مرره (قوله ثم أورد الخ)
قد يقال الأفضل انما هو
الاستغفار بذلك في الوقت
المذكور وهذا لا يشافى
تكون الصلاة في ذاتها
أفضل تدبر ثم رأيت في حجر
على الأربعين فراجع

وقراءة السجدة يوم الجمعة وحفظ القرآن فان ذلك أفضل من الصلاة وكذا طلب العلم العيني
وأهمه ما يحتاجه المكلف حالا والمراد بالعبادات فيما ذكره مطلق المطلوبات شرعا سواء توقفت
على نية أو لا فيشعل القربان والطاعات أو المراد حقيقة ثم أو هي ما يتوقف على نية و يعلم منه
أفضلية الصلاة على غيرها بالطريق الأولى لان ما يتوقف على نية أفضل مما لا يتوقف عليها
والأفضل من شيء أفضل من مفضوله والفرق بين الثلاثة أن العبادة ما تعبد به بشرط النية
ومعرفة المعبود والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه ولا بشرط لهائية والطاعة
امتثال الأمر والنهي ولا يشترط فيها نية ولا معرفة المطاع فبين الثلاثة تباين بحسب المفهوم
وأما بحسب التحقيق فبين الطاعة وكل من العبادة والقربة عموم وخصوص مطلق فكل
ما يصدق عليه أنه عبادة أو قربة يصدق عليه أنه طاعة ولا عكس فتوجد بدونهما في النظر
المؤدى الى معرفة الله تعالى اذ معرفته تعالى انما تحصل بالنظر والقربة أعظم من العبادة فتوجد
بدونهما فيما لا يحتاج الى نية كالعتق والوقف فالطاعة أعظم الثلاث والعبادة أخصها والقربة
أعم من العبادة وأخص من الطاعة فهي أوسطها واعلم أن كل الشريعة فرضت بواسطة الوحي
الا الصلاة فانها من الله تعالى انبياءه صلى الله عليه وسلم بدون واسطة ولذا كانت أفضل من غيرها
على ما مر وروى ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن مسعود أن العبد اذا قام يصلى أتى
بنذوبه فوضعت على رأسه أو عاتقه فكأما ركع أو سجدة سقطت عنه اهـ (قوله الدعاء بخير)
وقيل مطلقا وهذا معنى اغوى فقط وما بعد مشرعى فقط وما تقدم أول الكتاب من أن من الله
الرحمة ومن الملائكة استغفار الخ معنى اغوى وشيى ولذا أحال عليه في شرح المنهج بقوله
هي لغة طاهر أول الكتاب أى وشيى أيضا كما مر وأخر المصنف أوقافها بعبادته الأصل وان خالف
غيره من المصنفين (قوله أى ادع لهم) أشار الى أن على معنى اللام وابست بآية على حقيقة
لانها مع الدعاء للمضرة فكذلك مع الصلاة التي بعينها بخلاف اللام فانها للمنة أو يدفع الاشكال
بتمتعين الصلاة معنى العطف فيصح تعديتنا على وقد يقال ان هذا كله لا يحتاج اليه لانه
لا يلزم من كون حرف مع كلمة بمعنى أن يكون مع ما ناب عنها كذلك فكون على للمضرة واللام
للمنة مع دعاء لا يستلزم أن يكونا بذات المعنى مع صلى الذى بعينه (قوله أقوال) أى خمسة
تسكيرة الاحرام وقراءة الفاتحة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتسليمة
الأولى وأفعال غائية النية لانها فعل قايى والقيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس
بين السجدين والجلوس للثلاثة التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام
والترتيب لخمسة الاركان ثلاثة عشر وأما الطمأنينات فهي آياتها اخلافا لابي بصاع وأورد
على الذمير بانه غير مانع لدخول سجدة التلاوة والتسليم مع أنهم ما يستأنس من جنس الصلاة
وغيرها مع خروج صلاة الاخرس والمريض الذى يجزى الاركان على قلبه اذ لا أقوال فيها سيما
وان وجد فيها أفعال ولو حكى الثانية وصلاة الجنازة اذ لا أفعال فيها مع أن صلاة كل من
الثلاثة صلاة شرعية وعدم الحث بصلاة الجنازة فيمن حلف لا يصلى اظن العرف واجب من
الأول بان السجدة المذكورة خارجة من أول الأمر بالتعبير بالجمع في الأقوال والأفعال
اذ لم تشمل الأعلى قولين واجبين وهما التكبير والتسليم وعلى فعل واحد وهو وضع الجبهة

(قوله والفرق بين الثلاثة)
رده الشيخ الأصمى
جوابه عبد السلام

هي لغة الدعاء بخير قال
تعالى وصل عليهم أى ادع
لهم وشيى أقوال وأفعال

وكل من الهوى والرفع منه غريم مقصود وعن الثاني بجوابين الاول زيادة قولنا غايابا أي
 ان وجود جميع من الاقوال وجميع من الانفعال معا أمر غايبي ومن غايب الغالب قد نتق
 الاقوال وتوجب الانفعال كما في صلاة الاخرس والمرضى الذي يجري الاركان على قلبه وقد
 تنقضي الانفعال وتوجب الاقوال كما في صلاة الجنائز الثاني أن المراد بالاقوال والانفعال
 ما يشهد الواجبة والمندوبة والحكمة فدخلت صلاة الجنائز لان فيها أفعالا
 مندوبة وهي رفع اليدين عند التكبيرات الاربع ودخلت صلاة المريض لان فيها أفعالا
 وأقوالا حكم من حيث اجرائها على قلبه وان شئت أدخلتها بقولك أقوال وأفعال ولو قلبية
 وصلاة الاخرس فيها ما هو بديل عن الاقوال لان خروجه ان كان طارئا الزمه اجراء الاقوال على
 قلبه والالزيمه الوقوف بقدرها وذلك البديل أقوال حكم ولا يخفى ما في بعض ذلك من التكاف
 (قوله مفتحة الخ) قد يفتح الذي ويختتم بها هو منه كما هنا وقد يفتح بها هو خارج عنه كما في
 قواهم مفتحة الصلاة الطهور (قوله والاصل فيها) أي الدليل على وجوبه وقوله كانت أي ولم
 تزل بدليل الحديث بعد وقوله شحة تفسيه اسكتابا وما بعده تفسيه لموقونا أي موقنة بوقت معين
 أي مجمعة لاهل وقت معين فهو واف ونشر مرتب في التفسيه (قوله فرض الله) أي أوجب
 بلا واسطة ملك ولا غير بخلاف مرات المراجعة (قوله على أمي) وفي رواية على وعلى أمي
 فهي واجبة عليه صلى الله عليه وسلم أيضا والمراد أمة الدعوة أي المكافون منها يخرج
 نحو الخاض لأمة الاجابة فقط لأن الراجح أن الكفار مخاطبون بقروع الشريعة وهل
 ابليس وجنوده يصلون ويقرؤن القرآن لا يعرفوا العالم الزاهد من الطريق التي يسلكها أولا
 أجاب ابن الصلاح بما حاصله ان ظاهر المذلول ينفي وقوع قراءتهم له وان أمكن ذلك ويلزم منه
 انتفاء الصلاة لان من شرطها قراءة الفاتحة اهـ وأيضاهم بعدون من رحمة الله تعالى
 فلا يصلحون ما هو طريق للمقبرة وأما الملائكة فقد ورد انهم لم يعطوا نصيبا لحفظ القرآن
 وان كانوا حريصين على اسقاعه من الانس لان قراءته كرامة أكرم الله تعالى بها الانس وكذا
 المؤمنون من الجن (قوله ليلة الاميراء) بالمدى السبيل من المسجد الحرام الى المسجد
 الاقصى وكانت قبل الهجرة بسنة على ما عليه الا كثر ليلة سبع وعشرين من رجب وقيل
 بسنة عشر شهر او قيل بسبعة عشر شهر او قيل غير ذلك ومكث صلى الله عليه وسلم بعد فرضها
 في المدينة عشر سنين (قوله خمسين صلاة الخ) وكانت كل عشرة منها في وقت صلاة من الخمس
 وكانت كل صلاة منها ركعتين فجملة ما ثمة ركعة ثم بعد التحفيف استقرت الخمس كذلك بعد
 الهجرة ثم حصل زيادة في المغرب والرباعية وقيل ان الخمس فرضت هكذا ابتداء عند التحفيف
 (قوله أراجعه) بالرفع لان لم لا تجزم الافعال واحدا وقوله واسأل الله عطف نفسه على أراجعه
 وسؤال التحفيف كان بواسطة سيدنا موسى عليه السلام وانما لم يكن بواسطة في ذلك ابراهيم
 عليه السلام مع أنه أفضل من موسى عليه السلام لان ابراهيم خليل وشأن الخليل التسليم
 وموسى كليم وشأن الكليم المراجعة والتدليل والمراد التحفيف في العدد لا في القرصية وكانت
 مرات المراجعة تسعة وفي كل مرة تسعة وخمسة حتى جمع النداء من قبل الله تعالى
 هن خمس ومن خمسون لا يدل القول لدى وفي كل مرة يرى ربه بعيني رأسه على الاصح وحكمة

(قوله الزمه اجراء الاقوال)
 ان ظاهر انه يجزئ لسانه
 وجوبا ان كان خروجه
 طارئا والا فلا يلزمه
 الاجراء على قلبه مطلقا
 قوله شجنا

مفتحة بالتكبير مفتحة
 بالتسليم والاصل فيها قبل
 الاجماع آيات كقوله
 تعالى ان الصلاة كانت على
 المؤمنين كتابا موقونا أي
 محقة موقنة وأخبار كثير
 العهد في فرض الله على
 أمي ليلة الاسراء خمسين
 صلاة فلم أزل أراجعه
 واسأله التحفيف

جعلها خمسين ثم نسخها مع أن الله تعالى علم في أولها أنه الخمس اظهره شرفه صلى الله عليه وسلم
 عند الملائكة بقبول شفاعته في التخييف وقيل غير ذلك (قوله حتى جعلها خمسا) أي من
 الصلوات لامن الركعات والجمعة من الخمس اذهى خامسة يومها فنهضت الحسور في قننا
 وحقه صلى الله عليه وسلم فكان يصلحها ان لا خلاف للسمو طى في قوله انه لم ينسخ في حق صلى
 الله عليه وسلم هكذا قرر شيخنا عطية وقرر شيخنا الخفي ما قاله السمو طى وأنه كان يعلمها
 فرضا واعلم أن النسخ جائز قبل التمسك من الفعل كما هنا وكفى نسخ ذبح اسمعيل فانه نسخ قبل
 تمكن الخطيئ عليه السلام منه وأما قوله تعالى وتله للبين فوق قول بارادة ذلك (قوله في كل يوم
 وليلة) أي موزعة على الاوقات الآتية في حق من أدركها في وقت منها والواجب القضاء
 فيما بعده فهو هذا يجعل التمسك في بيانه على ما يذكروه والكلام بالنظر للعالم والافقه لا يجب في
 اليوم واليلة أكثر من ألف صلاة كما في أيام الدجال (قوله أربعة أنواع) أي باعتبار وصفها
 بالوجوب وغيره لا يقال كان الأولى أن يقول خمسة اتمدخل الصلاة المخرجة كالواقعة في الاوقات
 المكروهة لانا نقول الحصر في الاربعة للانواع المنعقدة والصلاة في الاوقات المذكورة
 لا تمنع ولا ترد الصلاة في الارض المفصولة فانها امرام منعقدة لانه لم يذكرها في هذا الكتاب
 وحصر الصلاة المنعقدة في الاربعين بالنسبة لما ذكره فيه (قوله فرض عين) أي فرض معلوم
 من كل عين أي ذات مستكملة الشروط التكليف والفرض والواجب مترادفان على معنى
 واحد وهو الفعل المطلوب طلبا جازما وقدم فرض العين لانه أفضل من فرض الكفاية وان
 تعين على المعقد اشتد اعتناء الشارع به بقصد حصوله من كل مكلف في الأغلب فلا
 يرد ما اختص به صلى الله عليه وسلم (قوله مهم) أي أمر اهتم به الشارع سواء كان دينيا
 كالصلاة والصوم أو دنيويا كالتكاح لدفع العنت والاكل اقيام البنية وقوله يفصل أي
 بطلب الشارع حصوله من المكلف وخرج بقوله وجوبا عن معنى العين كالكفاية والباء
 في قوله بالنظر جمع في مع متعلقة بجمع مذوف حال أي حال كون قصد الحصول مع النظر الخ
 وفي قوله بالذات متعلقة بالنظر والمراد بالذات الاتصال وقوله الى فاعله أي الى الفعل أيضا
 فكل منه ما منظر والبيه بطريق الاتصال بخلاف فرض الكفاية فان المنظر والبيه
 فيه أصالة الفعل والفاعل منظر والبيه بعارضون أن الفعل لا يبدل من فاعله (قوله أحد
 عشر نوعا) أي باعتبار وقتها واداءها وازيادة وقتها كما في صلاة السفر فانه إما إقامة أو مقصورة
 أو مسننة كذا في الجمع والقصر فانه إما مسنن أو صلاة أو باعتبار ما يطرا عليه كطرق
 القضاء والاعادة أو ما يحتمل فيها كصلاة الخوف وشدة (قوله صلاة حضر) الاضافة على
 معنى في سواء كانت مجموعة تقديمها بالطرائم لا وقوله صلاة سفر الاضافة كما مر سواء
 كانت تامة أو مقصورة مجموعة جمع قديم أو ناخير وقوله صلاة جمع أي تقديمها بالطرفي
 الحضر أو تقديمها وتأخيرها في السفر بين صلاة الجمع والسفر عوم وخصوص وجهي (قوله
 وصلاة خوف) الاضافة على معنى في أو الخوف مسدود في الخائف (قوله صلاة شدة) من
 طوف الخافض (قوله وصلاة قضاء فرض) القضاء فعل العباد خارج وقتها كما في
 تداركها لاسيما في أنه لم يمتنع أي طلب في الوقت سواء كان طلبا جازما أم لا فيشمل المندوبات
 (قوله اعادته) أي الفرض وقوله خلال أي مطلق كنجاسة وقيد بذاته لانه إعادة من فرض

حتى جعلها خمسا في كل يوم
 وليلة (هي أربعة أنواع)
 أحدها (فرض عين) وهو
 مهم بقصد حصوله وجوبا
 بالنظر بالذات الى فاعله
 (وهو) أي فرض العين من
 الصلاة (أحد عشر) نوعا
 (صلاة حضر) صلاة (سفر)
 (وصلاة جمع) صلاة
 (وصلاة خوف) صلاة (خوف)
 (وصلاة شدة) أي الخوف
 (وصلاة قضاء فرض)
 (وصلاة اعادته) خلال
 (وصلاة) (مريض)

العين والاعادة لغيره خلل نقل لا فرض قال في المنهج وسن اعادتهم مع غيره في الوقت بقية فرض
 بغيري في التقييد بذلك على أحد قولين في تعريف الاعادة قال في سبع الجوامع والاعادة ففعل
 العبادة ثانيا قبل لخلل وقبل اعذر من تحصيل ثواب أو دفع عقاب فالتعريف الثاني أعم (قوله
 وصلاة غريق) أي مشرف على الغرق لأن الغريق بال فعل وهو من خرجت روحه لا يصلي
 (قوله وصلاة مذكور) كذا قد اطهر ورين ومحبوس يمكن نجس (قوله يانها) أي الاحد
 عن (قوله وفرض كفاية) سمي بذلك لأنه يكفي في سقوط طلبه قيام البعض به فاذا فعله
 واحد سقط المخرج عن الباقي وكذا سنة الكفائية فان قلت يلزم على سقوط طلبه بالواحد
 أن لا يصح فعلها ثانيا من آخر وقد صرحوا بصحة ذلك في خصوص صلاة الجنائز قلت الذي يظهر
 ان في كل من فرض الكفائية وسنتها خطا بين أحدهما بقصد حصول الفاعل لرفع الان في
 الفرض وخلاف الاولى أو الكراهة في السنة وهذا هو الذي يسقط بالواحد والثاني بقصد به
 تحصيل الفعل لأجل مصلحة حصول الثواب لغير الفاعل أولا وهذا هو الذي لا يسقط بالواحد
 بل لا بد من الاثبات به من كل فرد بهينه فان قلت يلزم على ذلك أن تكون سنة الكفائية متضمنة
 سنة العين قلت لك أن تلتزمه لكن سنة العين التي تضمنت سنة الكفائية ليست كسنة العين
 المطالبة بخصوص الان هذه ليس في تركها كراهة ولا خلاف الاولى بخلاف ذلك أن تضمنه
 بأن المتضمنة لا تسمى سنة عين أم لا لان سنة العين هي التي طلبت مع النظر لفاعليها بالذات
 وهذه ليست كذلك لان المطالب فيها تحصيل الفعل والفاعل منظر رايه تبعاً ولا يلزم من
 ترتيب الثواب على حصولها تسميته سنة عين اه أفاده بن حجر زياة (قوله وهو مهم) هذا
 تعريف أيضا السنة الكفائية ولا يقال انه يلزم منه اشتلال أحد التعريفين بشموله للاخر
 لا ما قول انه تعريف بالاعم فالفرض في تعريف فرض الكفائية تمييزه عن فرض العين وان
 كان شاملا لسنة وفي سنة الكفائية التمييز عن سنة العين وان كان شاملا لفرض الكفائية
 والتعريف بالاعم جائز عند المتقدمين (قوله يقصد) أي يطلب الشارع حصوله وجوبا يخرج
 سنة الكفائية كابتداء الام وتضمنت العاطس والتسعة للاكل من جهة جماعة في الثلاث
 ومثل ذلك الاذان على المعقد وقوله بالذات أي بالذات فلا ينظر اليه بطريق الاصله وان
 كان منظورا اليه تبعاً ضرورية أن الفعل لا بد له من فاعل فتناول التعريف المذكر وما هو
 دقيق كذا كذا المتين وما هو ديني كالحرف والصانع ومنعها لغة العمل واصطلاح العلم
 الحاصل من الترتين على العمل (قوله وملا جماعة الخ) عدها من فروض الكفائية من حيث
 جماعتها وهو الارتباط الحاصل بين الامام والمأموم وان كانت الصلاة تقسم افرض عين أو في
 العبادة عقاب أي وجماعة الصلاة وبعد هذا فلا يخلو عن تسامح لان الجماعة وان كانت فرض
 كفائية فالتنوع من الصلاة ولذا اقتصر بعضهم على صلاة الجنائز (قوله ومن غيرها) أي
 الصلاة وذكر المصنف استطراداً وهو ذكر الشيء في غير محله مع غيره لئلا يمتنع ما (قوله
 كنهه يميزت) أي ان علم به جماعة فان علم به واحد فقط كان فرض عين عليه والمراد فعل ذلك
 اما ما يميز به ففيه التفصيل بين أن يكون له تركه فيجب قيامه في غير الزوجة وخادمها فونة
 فيجهزهما على الزوج النقي أو لا يكون له تركه فعلى بيت المال فماسة المسلمين كما هو مذكور في
 المطولات (قوله ورد سلام) خرج بذلك ابتداءً وهو سنة وهي أفضل من الردان كان واجبا

(و) صلاة (غريق) (و) صلاة
 (مذكور) وسباني يانها
 في محالها (و) ثانيا (فرض
 كفاية) وهو مهم بقصد
 حصوله وجوبا من غير نظر
 بالذات الى فاعله (وهو)
 أي فرض الكفائية من
 الصلاة نوعان (صلاة
 جنازة) (و) صلاة (جماعة)
 وسباني في محالها (و) من
 غيرها كثير (كنهه يميزت)
 وسباني في محله (ورد سلام)

(قوله تعريف أيضا سنة
 الكفائية) اهل هذا يطعن
 التمس عن قول الشارع
 وجوبا وقد كتب عليه بعد

ومثل ذلك الاذان فهو أفضل من الامامة وان كانت فرضا والوضوء قبل الوقت فانه أفضل من
الوضوء فيه الذي هو واجب وبراء المعسر أفضل من انظاره وان كان واجبا فيه - ثم هو واضع
فضلت فيها السنة الفرض مستثناة من تنضيله عليها (قوله على جماعة) متعلق بمحذوف صفة
السلام أي واقع على جماعة سواء كان المسلم واحدا أو متعددا أي جماعة مسلمين بالغين عاقلين
أما المسلم فلا فرق بين أن يكون مكافئا ولا كسبي مميز بشرط أن يكون - لما عا فلا فان ردتوا واحد
من الجماعة اخذت بالتواب وسقط الحرج عن باقيهم بشرط أن يكون الرافع مكافئا فلا يكفي
ردتوا وصبي عنهم وان كان المسلم صبيا كما مر لانه أمان وهو وليس من أهله وان ردتوا كاهم ولو
مرتبا أثبتوا أبواب الواجب كالمسلمين على جنازة ويشترط في كفاية الرد جماعة المسلم وانصاله
بالسلام كاتصال القبول بالإيجاب في نحو البيع فاذا قال السلام عليكم صبحكم بالخير أو صبحكم
بالخير السلام عليكم لم يجب الرد لان هذه تحية الجاهلية قال الشاعر

الاعم صباحا أيها الطفل البالي * وهل يعمن من كان في العصر الخالي

وصيغته التي يجب فيها الرد السلام عليكم بالالف واللام ويكفي سلامي عليكم ويكره عليكم
السلام وكذا عليكم سلام وان وجب الرد فيه ما لا يكفي سلام عليكم بترك التووين والالف
واللام وكذا الوقال وعليكم السلام فلا يكون سلاما ولا يجب رده ويجب الرد فيه اذا قال
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته واسكن الاولي التقليل عن ذلك ليعني للرادي يزيده على
المبتدئ بالسلام فيكون عاملا بقرينة قوله تعالى واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها او ردوها قرر
ذلك شيخنا علية فان شك في سماع المسلم عليه زاد في الرفع فان كان عنده نيام خفف صوته
بحيث لا يوقظهم والقارئ كغيره في استحباب السلام عليه وجوب الرد باللفظ خلافا
للواحدي ويجب الجمع بين اللفظ والاشارة على من ردت على أصم وتجزي اشارة الانرس ابتداء
ردت او الاشارة من الناطق بلا لفظ خلافا لاولي ولا يجب له الرد والجمع بينهما وبين اللفظ أفضل
واذا سلم كل على الاخره الزم كلامهما الرد أو مرتبا كفي الثاني سلامة في الرد ان قصده به
ويندب أن يسلم الراكب على المسائي والمسائي على الواقف والصغير على الكبير والكثير على
القليل فالوعكس لم يكره ويسلم الوارد مطلقا على من ورد عليه ولو لم جماعة متفرقة وقون على
واحد فقال وعليكم السلام بقصد الرد على جميعهم أجزأه وسقط عنه فرض الجميع بخلاف
ما اذا لم يقصد الرد على جميعهم فالو أطاق كفي على الصحيح ولو سلم عليه من وراء حائط أو ستر أو
في كتاب أو مع رسول وبأخيه وجب الرد ويكون الرسول وكذا عنه في الاتيان بصيغة شرعية
فاذا قال له سلم لي على فلان فقال الرسول اقلان فلان يقول السلام عليك أو السلام عليك من
فلان وجب الرد وكذا الوقال السلام على فلان فيبلغه عن فقال الرسول اقلان زيد يسلم عليك
فان أتى المرسل بصيغة وقال سلم لي على فلان كفاءه ان يقول فلان يسلم عليك ويجب على الرسول
في حال تبليغه ولو بعد مدة طويلة بان نسي ثم تذكر ثم يصح عزله نفسه فوراً بمحضرة المرسل لاني
غيبته فيقول عزات نفسي فالعاصل انه لا بد في وجوب الرد والاعتدال بالسلام من صيغة من
المرسل أو الرسول فان لم يوجد ذلك كان قال المرسل سلم لي على فلان فقال لفلان زيد يسلم عليك
فلا اعتداله ولا يجب الرد وخرج بقوله على جماعة ما لو وقع السلام على واحد فان الرد يكون

على جماعة تلخیر ای داود
يجزى عن الجماعة اذا مروا
أن يسلم أحدهم

(قوله وانصاله) أي وأن
يقع ابتداء كما يؤخذ مما
بعد شيخنا (قوله ولا يكفي
سلام عليكم) نقل عن متن
العباب أنه يكفي (قوله
والقارئ كغيره) سياتي في
النظام أو شرب أو قراءته
الخ (قوله وكذا الوقال) أي
وعلم بذلك المرسل له

فرض عين عليه (قوله ويجزى عن الجلوس) جمع جالس وهذا محل الشاهد ويحرم من الشابة
الاجنبية ابتداء ورذا وكذا الخبيث مع مثله ويكره ان من الرجال عليها بخلاف جمع النساء ولو
شواب والجوف وبخلاف ما اذا كان هذا محرمة او زوجية او سبيدة فلا يكره ويجب الرد
على الذي بنص وعليةكم فقط لانه انما يقول السام عليكم كما ورد في بعض الروايات قال بعضهم
ينبغي حذف الواو لانه اذا أتى بها يلزم قسرها بكماءه فيما قال ورد بان المعنى حينئذ ونحن ندعو
عليكم بمادعوتهم به علينا على ان السام مفسر بالموت وكل الملاقاة مشقة كون فيه ويحرم
السلام عليه كالفاسق وتحيته بغيره كصلى الله بالخير الا انذر فان بان ذميا استرد سلامه قيل
وجوبا وقيل ندبا فيقول استرجعت سلامي مثلا واذا كان كافرا مع مسلم لم سلم عليه حاد وجب
استثناء الكافر ولو بقلبه وقد نظم الجلال السيوطي من لا يجب عليه رد السلام في قوله

رد السلام واجب الاعلى • من في صلاة او باكل شغلا
او شرب او قراءة او ادعية • او ذكر او في خطبة او تلبية
وفي قضاء حاجة الانسان • وفي اقامة وفي اذان
او لم يصي أو السكران • أو شابة يخشى بها افتتان
وفاسق أو نائم أو نائم • أو حالة الجماع أو نكاح
أو كان في الحمام أو مجنونا • فواحد من بعده عشرونا

ومراد به الصبي الطفل غير المميز المميز يجب رد سلامه كما هو على عدم وجوب رد السلام
على الاكل اذا كان المأكول في فمه أو قبل وضعه فيه فيجب عليه الرد ولا ذيل كلامه
بعضهم بقوله

وزادها الله فقير عبد القادر • ترك الجواب لابتداء المكافر
كذا وفي حال الجماع لا يجب • لكن في الحمام والاكل استحب
بعد الفراغ ثم قبل الوضع • لم يقض في وجوبه بالمتبع
ثم الاصم حيث لا اشاره • مفهومة تأتي مع العبارة
فهو يذى من بعد عشرين أربع • جوابه وفي عصبه ترمع

وقيه أنها بزيادته ثلاث وعشرون لان الجماع مذكور في النظم قبله وفي مسقع الطبيب يكره
عليه السلام ويجب عليه الرد فلذا تركه الناظم (قوله وبه ادخل) شرع بعد الهجرة بنصر
سنة (قوله يلادهم) أي حال كونهم مسلمة قرين يلادهم بنصرهم حينئذ فرض كفاية اجماعا
ويستقط الطلب بأحد أمرين اما بدخول الامام أو نائبه دارهم باليخيش لقتالهم واما بشخص
النفور أي اطراف بلادنا بكافئين لهم لوقوعه دوننا وخرج بذلك ما اذا دخلوا بلادنا فانه يكون
فرض عين على كل مسلم حتى الصبيان والارقاء وغيرهم (قوله وكان قبلها اسراما) لانه صلى الله
عليه وسلم لما بعث أمر بالتبليغ والاذار والصبر على أذى المشركين قال تعالى اتبلون في
أمرالكم الآية ونهى عن القتال في ثلاث وسبعين آية (قوله ثم بعدها اذن لنا في قتالهم) ان
ابتدؤنا أي بقوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم وغيرهما من الآيات وقوله ثم أبيع أي اذن لنا
ابتدؤهم في غير الاشهر الحرم بقوله تعالى فاذا انسحلت الاشهر الحرم الآية (قوله ثم أمرنا به

ويجزى من الجلوس أن
يردأ أحدكم (وجهاد)
للكفار يلادهم بعد الهجرة
وكان قبلها اسراما ثم بعدها
أذن لنا في قتالهم ان
ابتدؤنا به ثم أبيع اننا
ابتدؤهم به في غير الاشهر
الحرم ثم أمرنا به

(قوله ويجب الرد على الذي)
تقدم انه يشترط في المسلم أن
يكون مسلما فكيف يتأني
الوجوب (قوله الصبيان)
أي فيا سرهم الاولياء

مطلقا) أى فى عام الفتح بعد الهجرة بثمان سنين فلما جهاد أربعة أحوال (قوله) فهو قوله تعالى
وقاتلوا الخ) أى كقوله تعالى أنفروا خفافا وثقلا الآية وهما حالان من الواو أى على أى حال
من يسر أو عسر أو قلة العيال أو كثرتهم أو صحة أو مرض حتى قال عبدا لله بن أم مكتوم أى
أن أنفروا فقال لهم حتى نزل ليس على الضمقاء الآية (قوله) ودليل كونه على الكفاية) أى وأما
الآية المتقدمة فهي دليل على أصل الفرضية (قوله) لا يستوى القاعدون) الآية نزات على
النبي صلى الله عليه وسلم وابن أم مكتوم عنده وكان ضربا لمصلحة له فأنزل قوله غير أولى
الضرر بالرفع يدل من القاعدون والنصب على الاستثناء وقرئ شاذيا بالجر صفة للمؤمنين وقيل
له يا محمد ادأجه للمهاجرين المؤمنين والمجاهدون فصار نظم الآية كما ترى فسر بذلك ابن أم مكتوم
والمجاهدون عطف على القاعدون والخ في الحنفية والزيادة النظر إلى وجهه الكريم (قوله)
وطلب علم) أى زائد على ما لا بد منه أم لا بد منه في العبادات والمعاملات وغير ذلك ففرض
عين الزائد فرض كفاية إلى أن يبلغ الشخص درجة الافتناء إذا بلغها كان سنة إلى بلوغ
درجة الاجتهاد فله ثلاثة أحوال وأما غاية وجه طلبه كفاية على كل مسلم مكاف حرد ذكر واجد
ما يكفيه ليس يلزم ولو فاسقا وان لم يسقط الفرض به لانه لا تقبل فتواه ولا قضاؤه ويسقط
قيام العبد والمرآة على الأوجه (قوله) وما يماق به) أى من الآلات كاصول ونحوه وصرف
ولغة واختلاف العلماء رافقا فهم وأسماء الرواة وجرهم وتعديلهم ونحو ذلك مما لا يتم
القيام بالعلم الشرعى الآية (قوله) وتعلم القرآن) أى حفظه عن ظهر قلب فيجب أن يكون في كل
مسافة عدوى جماعة يحفظونه ككذلك كما يجب فيها طائفة في كل مسافة قصر مفت فإن
اختلفت المذاهب في تلك الناحية وجب تعدد مذهبها والافتلاؤ منه له تعلمه لما ورد من
نحو قوله صلى الله عليه وسلم يا أبا هريرة تعلم القرآن وعلمه الناس ولا تزال كذلك حتى يأتيك
الموت فأنك إن مت وأنت كذلك حجت الملائكة إلى قبرك كما تخرج المؤمنون إلى بيت الله الحرام
وفي الحديث القدسي من شغلته ذكرى عن مسئلتى أعطيت أفضل ما أعطى السائلين والاشتغال
بالحفظ أفضل من الاشتغال بالعلم الزائد على فرض العين وتسميته ولو بعد ذكره كرض واشتغال
بمعنى كبيرة وضابطه أن يحتاج في استدراجه على الوجه الذى كان يقرؤه عليه ولو نظر إلى
المعصية إلى عمل جديد على ما قد خلافا من ضابطه بالنقص عن الحالة التى كان يقرؤه عليها
(قوله) وقيام بحج) أى أدلة وبراهين علمية أى مثبتة لعلم العرفاء أى المعتقدات كنبوت
الصانع وما يجب له ويمتنع عليه وغير ذلك كنبوت حدوث العالم المستدل عليه بقولك العالم
متغير وكل متغير حادث وخرج بذلك الطبع العملية كاقبوا الصلاة لايلا على وجوبها فالقيام
بذلك سنة ولا يكون الامن المذهب المطلق كما مر (قوله) وأمر معروف) سواء كان المأمور به
واجبا أو مندوبا وهو مندوب غير المحتسب وواجب عليه وعلى الحاكم المدفع عن رعيته نفسا
ومالا ولو يقتل المدفوع حيث تعين طريقا لا بشرط في الأمر العدالة بل قال الامام وعلى
متعاطى الكاس أن يشكر على الجلاس وقال الغزالي يجب على الزاني بأمرأة أمرها بسنة
وجهها عنه (قوله) ونهى عن منكر) أى عند المأمور وان لم يكن منكرا عند الحاكم
الشرطي فانه حرام عند الحنفى مكروه عند الشافعى فلهذا فى أن يتم من ذلك ما لم يره لم أنه

مطلقا فهو قوله تعالى
وقاتلوا المشركين كافة
ودليل كونه على الكفاية
قوله تعالى لا يستوى
القاعدون من المؤمنين
إلى قوله وكلا وعد الله
الحسن فى قتالهم بين
المجاهدين والقاعدتين وعد
كلا الحسن والعاصى لا يعد
جاء (وطالب علم) شرعى وما
يتعلق به وتعلم القرآن وقيام
بحج علمية وأمر معروف
ونهى عن منكر

قوله على الاستثناء) الاول
على الحال (قوله) وجرهم
أى عيهم -م الذى يمنع أخذ
الحديث عنهم كالتدريس
(قوله) غير المحتسب) أى
أن الأمر بالمعروف واجب
على المقتسب أى الحاكم
مطلقا كان المأمور به واجبا
أو مندوبا

مقادير يجب على المكلف التمسى بنفسه أو بإعانة غيره أن يهزولم يؤد شهور السلاح والاكتفاء
بالخاء كم نعم الانكار بالقلب فرض عين مطابقاً ان أمكنت الزيادة عليه وجبت على الكفاية
والا فلا ويشترط الأمن على ماله ومن وقوع ما هو أشد مما يشكر من زيادة التمسى عندا كان نهما
عن ضرب انتقل لقتل فيجزم نهييه ويندب التمسى عن المكروه الا لولا فيجب وبقي من فروض
الكفاية احياء الكعبة كل سنة بالزيارة ودفع ضرر آدمي محترم بنحو كسوة عار حيث كان زائدا
على كفاية سنة واطعام مضطرب ما يحتاجه المالك في ثانی الحال اذالم يسدفع ضرر من ذكر
بزكاة وبيت مال وتعمل شهادة وأدائها والحرف والصنائع وما يتبعه المعاش كبيع وشراء
(قوله وتالله سنة) لم يقسمها الى سنة عين وكفاية كالفرض لانه لا دخل لسنة الكفاية في باب
الصلاة الذي الكلام فيه اذ ليس فيها ما هو سنة كفاية وتقدم مثالها ولم يذكر له اعدادا كالتى
قبلها لانها لا تنصرف ولا يجب اتمامها بالشروع الا للحج المستدوب فانه يجب اتمامه لان نفسه
كفر ضمنية فانما في كل منها ما قصد الدخول أى التلبس بالحج وكفارة فوجب في كل منهما بالجماع
المفسد وغيره ما كعدم الخروج بالقسا فوجب المضى فيها ما هو العمرة كالخج فيما ذكره
أفاده في شرح جمع الجوامع (قوله اغبر الحاج) متعلق بأ كبر وحاصله ان صلاة العيد سنة مطلقا
للحاج وغيره والتفصيل انما هو في جماعتهم فتنسب الجماعة لغير الحاج وأما هو فنفسه فرادى
بغنى أو غيرهما ولو عند رجوعه لم تكن فان صلاة الجماعة كانت خلاف الاولى فقوله لغير الحاج أى
مطلقات الجماعة أو فرادى وقوله معنى ليس بقيد كما عات وقوله أوله منفرد الخ أو بمعنى الواو
أى وله منفردا (قوله عند الحاجة) أى حاجة المستسقى أو غيره كما سيأتى في باب (قوله رواتب
للقرائض الخ) اطلاق الرواتب على توابع الضرر ائضى اطلاق حقيقة فلو تدرها انه صرفت الى
ذلك وتطابق مجازا على كل ماله وقت خاص كالضحي والتراويح والعيد (قوله وتر) عطف
على الرواتب من عطف الخاص ينسب على أنه منها وهو المعتمد وقيل ليس منها اوجع بينهما يحمل
الاول على معنى ان وقته وقته والثاني على عدم صحة اضافته الى العشاء كأن يقول سنة العشاء
(قوله وصلاة توبة) هى ركعتان قبل التوبة أو بعدها وواجبها قبل التوبة قبل البركة فى التوبة
أى الخروج من الذنب وان كان ذلك الخروج واجبا فورا فلما كانت الصلاة من متعلقاته لم
تضر فى الفورى وبذلك يجاب عن الحديث الظاهر فى جواز فعلها قبل التوبة وهو ليس بعبء
يذهب ذنبا فيقرم فمتوضا فيصلى ركعتين ثم يستغفر الله الاغفر له اه والتوبة واجبة ولومن
صغيرة وتأخيرها ذنب فيجب التوبة منه ولا يجب تجديدها عند تذكر الذنب وهى من أفضل
الطاعات وفانتهم أنهم احييت صحت كضرت الذنب قطعها فى الكفر وظننا فى غيره ولو كبيرة ثم
الصغيرة بكفرها غيرها من فعل نحو الوضوء أو كلها الندم والاقلاع من الذنب والعزم على
أن لا يعود ويزاد لخلق الا دعى الخروج منه ويشترط كونها قبل الغرغرة وقبل طلوع الشمس
من مغربها (قوله وصلاة قيام ايل) أى فى حقنا وحقه صلى الله عليه وسلم وما يدل على وجوبه
عليه صلى الله عليه وسلم كقوله تعالى يا أيها المزمّل قم الليل فسبح على الصبح (قوله وصلاة
استخارة) أى فى كل أمر مباح أو واجب أو مندوب لا مكروها أو محرم فتذكر فى الاول على
المعتمد وتقوم فى الثاني وهى صلاة ركعة تميز قبل الاستخارة أى طلب خير الامرين (قوله وصلاة

(و) فانها سنة وهى صلاة
عبد) أصغر أو أكبر غير
الحاج فى أوله منفردا
(و) صلاة (كسوف) لشهر
أو قر (و) صلاة (استقام)
عند الحاجة (و) صلاة
(رواتب) للقرائض
(و) صلاة (وتر) يشق الواو
وكسرها (و) صلاة (ضحي)
(و) صلاة (توبة) صلاة
(قيام ليل) صلاة (تراويح)
(و) صلاة (تجبة مسجد)
(و) صلاة (تسبيح) صلاة
(استخارة) صلاة

(قوله على توابع القرائض)
أى قبلية أو بعدية من
(قوله سنة العشاء) أى أو ما
وتر العشاء فيصبح من
(قوله ثم يستغفر الله) أى
مع الندم من (قوله تذكر
الذنب) أى أما عند تكرار
فيجب التجديد ولا تنقض
الاولى من (قوله والعزم
الخ) أى وان لم يمكن العود
كان يجب ذكر من زنى أو
قطع لسان من اغتاب فلا
يدفع ما من العزم على عدم
العود من

(زوال و) صلاة (فشاء مؤقته) هو أهم من قوله راتبة (و) صلاة ١٨٣ (رجوع من سفر و) صلاة (سنة وضوء و) صلاة

(بعد أذان و) صلاة (نفل مطلق) وهو ما لا يتقيد بوقت ولا سبب (ولا حصر له) لخبر ابن حبان في صحيحه الصلاة خير موضوع فاستكثر أو أقل (وبه ورد ثلاثة وشكروهم و) ويأتي بيانها في محالها وفي عدها من الصلاة تسمى (وغيرها) من زيادتي كصلاة الحاجة وركعتي الطواف والصلاة عند القتل والخروج من المنزل ودخوله (وأكدتها صلاة عيد) لتأكد طاعتها وللخلاف في أنها فرض كفاية (فكسوف الشمس قمر) لخوف فوتها بالانجلاء كما لو فات بالزمان وقدم الكسوف على الخسوف لتقدم الشمس على القمر في القرآن والاختيار

زوال) الإضافة على معنى في أي وقت الزوال يعني بعده وقبل سنة الظهر لانه متى طارنه احرام الصلاة لا تنه قد حدث لم يكن له سبب أولها سبب متأخر ونحوه صل بركتين أو أربع ينوي بذلك سنة الزوال (قوله وقضاءه مؤقته) يخرج غير المؤقته كالنفل المطلق (قوله أهم من قوله راتبة) وجهه أن المؤقته تصدق بالراتبة أي التابعة لاقرائن وبقية كالضحي والعيد وغير ذلك من الموقت بالزمان (قوله وصلاة رجوع من سفر) وهي ركعتان يصلحهما في المسجد قبل دخوله منزله ولا يقوتان بدخوله فان قضاها ما بعد الدخول اكتفى بهما عن ركعتي سنة الدخول في أصل السنة والاكمل فعل كل من السنتين وينعقدان في وقت الكراهة لتقدم سببها وهو انقضاء القمر بخلاف ركعتي ارادة السفر والخروج من المنزل (قوله وسنة وضوء) مثله الغسل والتيمم ويصلح ما ولو في وقت الكراهة واذا نواها خارج المسجد ودخله حالاً في ركعتين ينوي بهما سنة وضوء والنسبة ولا يفرد كلا صلاة لانه متى اشتغل بأحداهما كان معروضاً عن الأخرى فتفتوت (قوله وصلاة بعد أذان) أي عقبه وهما ركعتان ينوي بهما سنته (قوله وهو ما لا يتقيد) أشار إلى أن المراد بالاطلاق عدم التقيد بما ذكر (قوله خير موضوع) بالإضافة أي أفضل شيء موضوع أي مشروع من عبادات البدن بعد الإيمان بالله تعالى وبرفعه مع التنوير أي خير وضعه الشارع والاول أولى لا فائدة أفضلية الصلاة على غيرها بخلاف الثاني فإنه لا يفيد إلا أنها خير في ذاتها (قوله فاستكثر أو أقل) فلهذا لا تعاشاه ولو بغير نية عدوله لاقتصار على ركعة بلا كراهة حيث نوى أكثر منها أمانيتاً ابتداء فلا تنعقد (قوله وجوبه تلاوة) الإضافة فيه وفي وجود الله ومن إضافة السبب للسبب وفي وجود الشكر للبيان (قوله بيانها) أي السنتين المذكورتان (قوله وفي عدها) أي السجدة الثلاث ووجه التسمي أنها لم تدخل في تعريف الصلاة كما مر (قوله كصلاة الحاجة) أي عند الله أو عند خلق ويحصل بالفرض والنفل (قوله وركعتي الطواف) أي بعده وقوله عند القتل ولو ظلم (قوله والخروج من المنزل) هما ركعتان يصلح ما قبل خروجه لسفر أو غيره وقوله ودخوله أي من غير سفر أو ما منه فقد مر (قوله وأكدتها) أصلها أكدها بهما ركعتين فأبدت الثانية ألفاً قال في الخلاصة

(قوله واذا نواها الخ) عبادته فيما يأتي في باب النفل ولو نواها ودخل المسجد فأن اقتصر على ركعتين ينوي بهما إحدى السنتين أوهما اكتفى بذلك في أصل السنة والأفضل أن يصلي أربعاً ويفتي بتقديم تحية المسجد ولا تقوت بها سنة وضوء كما قاله عمن انتهت (قوله أمانيتاً ابتداء الخ) فيه

ومد أبدل ثاني الهمز من كلة ان يمكن كائناً ما كان أي أشدها تأكد أو تضاداً كت عن أكد انقراض وهو الجمعة ثم صعبها ثم صبح غير هاتم العصر ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب (قوله صلاة عيد الخ) والمعقدان صلاة الضحى أفضل اثبوتها بالنص لقوله تعالى فصل ربك وانحر وقيل صلاة القطر أفضل وقيل هما سواء وكبير الأصغر أي المرسل إذا لم يقبله أفضل من مرسل الضحى لثبوتها بالنص في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم ومعه الضحى أفضل من المرسلين (قوله لتأكد الخ) علتها تقديمها على ما بعدها وكذا يقال فيما بعد (قوله وللخلاف الخ) أي وإشبهها القرض في الجماعة وتعين الوقت (قوله فكسوف) بالجو عطف على عيد ويجوز الرفع ويكون من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه (قوله لخوف فوتها) لم يعمل بسن الجماعة لأن ما بعدهما بإشراكهما في ذلك (قوله في القرآن والاختيار) كقوله تعالى الشمس والقمر بحسبان وقوله صلى الله عليه

نظر لسائر المنهج في باب التيمم والتمتع بالواجب لا ما في صلاته إن نوى قدر ركعة فما أكثره لا فائدة فيه عليه اهـ

ولان الانتفاع بها أكثر منه به وحسن الكـ وف ١٨٤ بالشكر والخـ وف بالقرينة على ما اشهر من الاختصاص وعلى

قول الجوهري انه الاجود وان كان الاصح عند الجمهور أنهم ما عـ في (فاستقام) لنا كدهاب في الجماعة فيها (فوتر) خروجا من خلاف من أوجبه (فركعتان) نلبر مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها (فأتر الرواتب) لنا كدها هو اظية النبي صلى الله عليه وسلم عليها (فالتراويح) لشروعية الجماعة فيها (فالضحى) لتأقيت بالزمان (فالتعاق) فعمل ركعتي طواف واحرام وصحية هذا ما في الرخصة وأصلها وظاهره ان هذه الثلاثة مستوية وان ركعتي سنة الوضوء في رتبة ما تعاق به عمل لكن آخرهما في المجموع عنه وقال في المهمات اتجه بتقديم ركعتي الطواف لخلاف في وجوبهما عندنا ثم ركعتي النية لان سببهما رفع ثم ركعتي الاسرام لاحتمال أن لا يرفع سببهما انتهى وفي معنى ما هو اذية عمل ما تعاق بسبب غير فعل فيما يظهر كصلاة زوال وصلاة غداة (فهل لا ذليل) نلبر مسلم

(قوله بحملولة الايض) هذا كلامه ذهب علماء أهل

وعلم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله الحديث (قوله ولان الانتفاع بها) اي بالشكر أكثر منه اي من الانتفاع به أي القبول لا من انتفع القوا كذا والقمر بالقوم (قوله وعلى قول) اي وبناء على قول الخ ووجه الاجودية أن الله وف معناه البتة والخسوف معناه المحر وكـ وف الشمس سـ فرضه اعنا بحلولة القمر بيننا وبينه لان نور سـ مقدم اولاد اوصافها الله تعالى في القرآن العظيم بانها امراج والقمر بانه نور (قوله أنـ ما عـ في) اي وهو التقدير والاحتياط وان كان مختلفا فيهما كما مر (قوله فوتر) بالجر والرفع على ما مر وقوله من أوجبه أي وهو الامام أبو حنيفة ولم يوافق أحد على ذلك حتى صاحبنا (قوله فركعتان) ذكره صـ فوجا عطا على المضاف لعدم صحة قسطله بحسب الظاهر عليه اذ لا يقال صلاة ركعتي فجر بخلاف ما قد لا من المعطوفات الا أن تجعل الاضافة يائنه في هذا فيصع الحكم عليه في كلامه بانه مجرور ويكون جارا على لغة من يلزم التثني الالف (قوله نلبر ركعتا الفجر) بحذف الالف لاتقاء الساكنين والصحيح انهما لم يكرهوا واجبتين في سنة صلى الله عليه وسلم خلافا لما عـ بهضم (قوله خير من الدنيا) اي الذهب والفضة والضمير في قوله وما فيها عائد على الدنيا عـ في الكون أي ما قبل الاخرة من الموجودات وما واقعة على بقية الاموال غير النقدين أي ركعتا الفجر أكثرنا من التصديق بذلك على تقدير ما كذا أو الاشتغال به ما خسر من الاشتغال بهصيل ذلك على تقدير حصوله بالتصديق وتطلق الدنيا في خصوص الذهب وعلى مطلق المال وسجدت بذلك لكونها أي ترفعها من الاخرة ولذا ناهيها (قوله فسائر الرواتب) أي باقيها ولو غير المؤكدة وقوله هو اظية النبي صلى الله عليه وسلم أي على جنسها فلا يرد أنه صلى الله عليه وسلم لم يواظب على غير المؤكدة منها وكان الاولى أن يعمل بان التابع يشرف بشرف متبوعه ليشمل ذلك ولا يرفع ما يرد على فعله من أنه صلى الله عليه وسلم صلى التراويح فرادى حتى يوافقه الله تعالى وانما تركه المواظبة على جماعتها (قوله لشروعية الجماعة فيها) لم يعمل بالترويج من خلاف من جعلها فرض كفاية لان مدرك في غاية الضعف فلا يدل على تأكيدها لأفضلية وتفضل الوتر ليس لرعاية أي حقيقة فقط بل لما ورد فيه والامة قد بدلت ثلاث اذهولا يصحرا أكثرهما (قوله فالتعاق) بهل أي كان سببه فعلا (قوله كـ) حتى طواف واحرام وصحية أي ووضوء وسوى بكل سنته وتعمل كلها بما تضمنه به النصية من فرض أو نفل آخران فثبت وكذا ان لم تنو وتكون ركعتا الاحرام قبله بحيث يتسبان اليه عرفا وفي غير وقت الكراهة لان سببهما ما سائر بخلاف ركعتي الطواف والنية (قوله مستوية) معقده وقوله في رتبة ما تعاق به عمل ضعيف (قوله لكن آخرهما) أي ركعتي سنة الوضوء عنه أي عما يتعلق بفعل وهذا هو الذي اعقده الرمي (قوله وقال) أي الاسـ نوى في المهمات الخ هذا مقابل قوله مستوية وهو ضعيف (قوله ما يتعلق بسبب) أي ولم يطلب فيه الجماعة فلا يعارض ما مر من تقديم صلاة الكـ وف ونحوها (قوله وصلاة غداة) ونحوها أيضا صلاة الاوابين أي التوابين أي الراجعين للطاعة وأقلها ركعتان وأكثرها عشر ون ركعة والنية توثق في الآتيهم المطيعون المتواضعون (قوله فصلاة الليل) أي من النفل المطلق كما مر (قوله نلبر مسلم) ظاهره أن صلاة الليل على الفريضة في الفضيلة

الهيئة وأما عند أهل السنة فكل من كـ وفهما نصير مخصوص بطلعه الله له ما في رفته يريده الحكمة فتكون فعلها شـ (قوله وكذا ان لم تنو) أي على المعقده شـ (قوله بأكثرها عشرون) أي وأدنى الكمال ست ركعات شـ

(قوله غير الجديد) المعتد عدم التقييد من وقال شيخنا الامام في بيان المعنى ١٨٥ أي لانه لا يصير ماوى الشياطين

حتى تكشف فيه العورات
بخلاف المرحاض فانه يصير
ماواهم مجردا عن عبادته
لقضاء الحاجة (قوله والا
كان له التأخير) أي بل
يجب عابسه عندئذ من
(قوله كآزعه بعضهم)
مراده به مد ونص عبارته
قوله ولو عن الصف فانفراد
المأموم عن صف من جنسه
مكروه مقوت لفضيلة
الصف فقط فاحفظه

أفضل الصلاة بعد
الفرصة صلاة الليل
(فما تزال النفس المطلق)
وأكثر هذه المذكورات
مع ترتيب الكدية فيها
من زيادتي (و) وإيهما
(مكروهة) وهي كثيرة
(كصلاة) هو أولى من
قوله وهي صلاة (حاقب)
بالموحدة أي بالمعائظ
(و) صلاة (حاقن) بالنون
أي بالبول (و) صلاة (حازق)
بالزاي والقاف أي بضيق
الخف (و) صلاة (جائع)
(و) صلاة (عطشان)
(و) صلاة (حافز) بالقاف
والزاي أي بالربح والصلاة
بمحض طعم تنوق نفسه
اليه وعند غلبة النوم وفي
كل حال يذهب الخشوع
والاصل في ذلك خبر مسلم
لا صلاة بمحض طعم ولا

تكون مة مة على العبد من وما بعده ما وليس كذلك الآن يقال المراد بالصلاة فيه النقل
المطلق وقوله بعد الفرصة قد ابيان الواقع لان صلاة النقل المطلق لا تكون الا بعد الفرصة
أي مغايرة ما هو ليس المراد أنها تلحق في الفضيلة (قوله مكروهة) أي لا مر عارض لا من حيث
ذاتها ولا لذاتها فقد كما ساقى والكراهة من حيث الاقدام عليها أما بعد التلبس بها فيصير قطعها
(قوله هو أولى من قوله الخ) أي لا يهاجمه المحصر فبما ذكره مع أنه بقي منها الصلاة في المقبرة
والزبله والجزيرة والحمام غير الجديد ولو في منسك وفي عطن الابل وقارة الطريق وظاهر
الكعبة وفي الكعبة والبيعة وسائر ماوى الشياطين كواضع الخمر والمكس ومحل الكراهة
في المذكورات حيث لم ينفوت المكتوبة والأفلا كراهة (قوله حاقب الخ) ومثل ذلك
صلاة حاقب بالميم أي بالبول والمعائظ وصلاة حاقن بالنون أي قائم على رجل وصلاة صاعد
بالدال أي قارن بين قدميه مما كانوا في قيد (قوله أي بضيق الخف) فسر بعضهم بالمداقع
للريح وأما الذي بضيق الخف فيقال فيه حافز وكل صحيح (قوله وصلاة جائع الخ) أي إذا
حضر الطعام والشراب أو قرب حضورهما فيشبع الشبع الشرعى حيث كان الوقت متبعا
وكذا في الشرب وقول الشارح والصلاة بمحض طعم أي وان لم يكن جاعا لم يحصل التغاير
بين ماوا المحضرة بتلبس الطعم والطعام أعم من الماء كالمشروب وكالمحضور في كلامه قرب
حضوره (قوله تنوق نفسه اليه) التوقان شدة الاشتياق وخرج به مجرد الشوق لا الطعمة
الذيذة وكالتوقان للطعام التوقان للجماع مع حضور حالته (قوله والاصل في ذلك الخ)
الإشارة عادة لبعض ما تقدم وهو الثلاثة التي دل عليها الحديث ويصح عودها لجمعه
لاستفادة من الحديث بعضها بالنص وبعضها بالقياس (قوله لا صلاة الخ) لأنامة للجنس
وملاصحتها ومحض طعم خبرها واحدة لصفة محذوفة هي نصب النوى أي لا صلاة كاملة
ويصح أن يكون بمحض طعم صفة للصلاة والخبر محذوف تقديره كاملة فالنوى على كل من نصب
على الكمال فلا يشاقى معها ولا شك أن نوى الكمال يفيد الكراهة هذا ان نوى النوى على ظاهره
ويصح أن يراد به النهى التزهي أي لا تصلاوا بمحض طعم الخ ولا الثانية نافية للجنس
أي صار حذف اسمها وخبرها مع أي ولا صلاة كاملة وهو الخ (قوله ولا وهو الخ) جملة حالته
ومحل الكراهة حيث كانت المدافعة موجودة حال التحريم ومثل ذلك ما لو عرض له ذلك قبل
التحريم وعلم من عادته أنه يعود له في أثناءها فيسن أن يبدأ بتفريغ نفسه من ذلك قبل الصلاة
وان خاف نفوت الجماعة حيث كان الوقت متبعا فان ضاق وجب عليه المبادرة بحذو كان له
كراهة في حقه حيثئذ فان طرأ له ما ذكر في أثناء الصلاة كان الاسقرار فيها أفضل في النقل
وواجب في الفرض ضاق الوقت أو اتسع هذا كله حيث لم يغلب على ظنه حصول ضرر بكتفه
بيع التيمم والا كان له التأخير عن الوقت في صورة ضيقه ولا يجب عليه المبادرة بحذو كان له
القطع في مودة ما إذا طرأ ما ذكر في أثناء الصلاة (قوله وصلاة منفرد) أعاد المضاف ليكون
ما بعد قيد فقط (قوله ولو عن الصف) أي سواء كان منفردا عن الجماعة والصف بان
أحرم بصلاة فرادى أو عن الصف فقط بان أحرم به الجماعة وانفرد عن الصف الذي من جنسه
فانفراده مكروه مقوت لفضيلة الجماعة كما ذكره الزملي لافضيلة الصف فقط كآزعه بعضهم

وهو يدافع الاستئذان أي البول والمعائظ (وصلاة منفرد) ولو عن الصف

(والجماعة قائمة) انتهى عنهما في خبر البخاري وفي معنى قيام الجماعة توقع قيامها (وتحرم الصلاة بلا سبب) متقدم أو مقارن في غير محرم مكة

(قوله ما له سبب متقدم كقائمة) ١٨٦ قال الرافعي وكذا في التمهيد ما وردنا نقله عنه سمعنا وعش وجل أي فيجوز قضاؤها

في وقت الكراهة حيث لم يصح ذلك كالقائمة ومع ذلك ينوي به النقل المطلق الذي كان يفعله قبل وسوغ ذلك من قضاء الاوراد فكان له سبب متقدم قرر شيخنا الدمهوجي (قوله وأما العبد الخ) انظره فان العبد صاحبة وقت لا سبب وكثيرا ما يذكر هذه العبارة ولا وجه له قوله شيخنا (قوله والا كان أخر قائمة) قال سم نرج ما اذا قصد تأخير الحاضرة كان قصد تأخير العصر الى الاصغر اذ قائمة تنهه له وكذا اذا قصد تأخير سنة العصر او الصبح عنها فانها تنهه قد ولا حرمة ايضا وان تحصر بذلك ايقاعها في وقت الكراهة لانها صاحبة الوقت أفاده الشيخ الجليل وأقره شيخنا الشيخ الدمهوجي (قوله وصلى فيه) أي في البيت وفيه أن هذا أخص من المدعى الذي هو مطلق صلاة في أي جزء من أجزاء الحرم المسجد وغيره والحديث خاص بسنة الطواف ويكونها في خصوص البيت ويجاب عن الاول

(قوله والجماعة قائمة) الواو والعال اي جماعة الصلاة التي انفرد بها وهي مؤداة فلو كان في صلاة الجماعة في أخرى أو في منفصلة والجماعة في مؤداة فانفرادها أفضل (قوله وتحرم الصلاة الخ) ولا يكفرهم الا انها وان أشبهت مراغمة الشرع ومعانده لم يوجد فيها حقيقة ذلك لانها مادة صورية بخلاف ما اذا قبل له قصا طنار ك فقال لا أفعل رغبة عن السنة حيث كفره لوجود مراغمة الشرع ومعانده بذلك حقيقة ولا ينهه دندرا يذاعها في تلك الاوقات (قوله بلا سبب متقدم أو مقارن) أي بان لم يكن له سبب أصلا وهي النقل المطلق أو له سبب متأخر كصلاة الاحرام والاستحارة أي طلب خير الاخيرين وكالصلاة عند السفر وعند الخروج من المنزل وعند القتل وصلاة التوبة فذطوق التي صادف بصورتين وتخرج بذلك ما له سبب متقدم كقائمة وصلاة جنازة وصلاة ثلاثه وشكر أو مقارن كصلاة الاستسقاء والكسوف فان سببها وهو التغير والقطع مقارن دوا ما فيجب عند التحريم لاحرام أن يكون السبب وحيثما كان زال لم يصح الاحرام فالمراد بالمقارنة وقوع الاحرام حال وجود السبب ولو في أثناءه فان أريد به اتفاق السبب والاحرام في الزمن ابتداء كانت صلاة الكسوف مما سببه متقدم اذ لا يجوز الاحرام به الا بعد ابتداءه ولذا حمل بها بعضهم لما سببه متقدم وانكر وجود سبب مقارن للصلاة بناء على أن المراد بالمقارنة المعنى الثاني وهو من دود يتصور ذلك فيها فيما لو كان من أهل المعرفة بعلم الهيئة وعلم ذلك فاحرم بالصلاة مقارن بالتغير وفي غيرها أيضا كالمعاداة فان سببها وهو قيام الجماعة مقارن وأما العبد فيصيرها وهو طالع الشمس متقدم ويصح أن يكون مقارنا فطر الدوام وحمل جواز ما له سبب متقدم أو مقارن ان لم يتجزئه وقت الكراهة والا كان أخر قائمة أو جنازة ليقعها فيه من حيث انه وقت كراهة أو دخل المسجد بقصد التهيئة فقط أي لا عرض له الا ذلك أو قرأ الآية في هذه الاوقات بقصد السجود أو في غيرها ليسجد فيها حرم ذلك ولا ينعقد بخلاف ما لو تفراده لامن حيث ما ذكر كان أخر صلاة الجنازة اليه لكثرة الصلوات أو دخل المسجد لا عرض أو فرض غير التهيئة أو فرضه ما أوقفه بأن يقضى خاف كل مؤداة قائمة مما عليه لكونه أسهل فيجوز ذلك وينعقد وكذا لو قصد تأخير القائمة ايقاعها في تلك الارقات ثم نسي ذلك التمهيد والمراد بالتقدم وقسمه بالنسبة الى الصلاة على الاظهر وقيل الى الاوقات المستكرهه فصلاة الجنازة والقائمة والاستسقاء والكسوف اسبابا من طهر الميت وتذكر القائمة والقطع والتغير متقدمة على الاول وعلى الثاني ان تقدمت على الوقت متقدمة والافتقار ولا ينعقد أن تكون متأخرة مع اقتضاها كراهة الصلاة الواقعة بعد الخروجهما عن تلك الاوقات نعم ان أوقع صلاة نحو الاستحارة في وقت محرم ومقارن فراغته منها خروجه فان السبب حينئذ وجد عقبه مع كراهة الصلاة (قوله في غير حرم مكة) خرج بذلك الصلاة بصرمها المسجد وغيره فلا تكرهه مطاقا لمطيريا في عيدين مناف لا تنعوا أحدها طاف به ذا البيت وصلى فيه أية ساعة شاء من ليل أو نهار اه نعم هي خلاف الاولى

بان المراد بالصلاة في الحديث ما ليس له سبب متقدم أو مقارن لانه هو المحتاج للتعيين عليه بالاستثناء والافتركا خروجا الطواف له ما سبب متقدم لا يحتاج الى الاستثناء فالجواب عليه ما عيّد كما قاله م روعن الثاني بان أفضله فيه ليست في الحديث

كما في نسخ المنهج و مر والروض اه والملي بل الذي فيها وصلى أية ساعة الخ وكتب عليه الجمل قوله وصلى أية ساعة الخ أي ماى محل من أجزاء الحرم فلا يرد أن الدليل أخص من المدهى لأنه يتوهم أن المراد وصلى أى في البيت لأن الكلام فيه فيكون الدليل أخص اه بالحرف (قوله وان قلنا ان الكراهة للتنزيه) ١٨٧ لكن على القول بالتنزيه يكره الايقاع في تلك

الاقوات ولا يحرم وانما يحرم التلبس بالصلاة فيها لفسادها ما على القول بالتصريم فكلها حرام (قوله بجوار لازم) الاولى في لازم كذا قيل (قوله كرخ) قدره من حيث الزمن ياربج درج تقريبا اه ع (قوله أى في رأى العين) أى أن ارتفاعها عن الارض كرخ تقريبا انما هو في رأى العين لاق الواقع أيضا اذهى في السماء الرابعة فقوله أى في رأى العين ليس تفسيره التقريب بل هو شئ آخر أى ان ارتفاعها كرخ في رأى العين لا يشترط فيه أن يكون تحديدا بل يكفي فيه التقريب أفاده شيئا المد موهوبى كما في هذه عبارة الرملى ونصها حتى ترتفع كرخ في رأى العين والافالساة بعيدة جدا وهو تقريب

خروج من خلاف ماله وأى حنيفة وخروج محرم مكة حرم المدينة فهو كغيره (قوله في اوقات النهى) افط في هذا للظرفية الزمانية وفيما قبله للظرفية المكانيه فلا يلزم تعاق حرقى برعامل واحد حتى واحد (قوله ولا تنعقد حينئذ) أى حين اذ وقعت في اوقات النهى أو حين اذ كانت بالسبب متقدما أو مقارن ويحتمل أن المعنى في حين اذ حوت وفيه أنه لا تنعقد وان قلنا ان الكراهة للتنزيه لان النهى اذ ارجع الى نفس العبادة ولازمها اقضى الفساد واه كان التصريم أم للتنزيه وفارقت الصلاة المنهى عنها من حيث الزمان المنهى عنها من حيث المكان فانها تنعقد فيه بان الفعل في الزمان يذهب جزأ منه فكان النهى منه صرفا لا يذهب هذا الجزء في المنهى عنه فهو وصف لازم اذ لا يتصور وجود فعل الا بذهاب جزء من الزمان وأما المكان فلا يذهب جزء منه ولا ياتر بالفعل فالمنهى فيه لا يخرج مجاوز لازم ويفرق أيضا بان المكان يمكن فيه اتقاء النهى بوقته مسجد فى حال الصلاة ويجعل المصلى منه في أثناءها فيزول النهى ولا كذلك الزمان (قوله ع الا بالاصل في النهى) وهو اقضاءه الفساد (قوله عند طلوع الشمس) أى ابتداء طلوعها وقوله حتى ترتفع كرخ الغاية خارجة فاذا ارتفعت كرخ صحت الصلاة مطلقا وطول الرمح سبعة أذرع بذراع الأذى ومن قدره بأربعة أذرع أراد ذراع العمل (قوله وعند استواء) اعلم أن وقت الاستواء لطيف ولا يكاد يشعر به حتى تزول الشمس الآن التصريم قد يمكن ايقاعه فيه فلا تصح الصلاة حينئذ اه رمل (قوله الا يوم الجمعة) مستغنى بالنسبة لوقت الاستواء فقط أما بالنسبة لغيره فحكمه حكم غيره من بقية الايام بخلاف حرم مكة فلا كراهة فيه في شئ من الاوقات ناطقا (قوله وهو تقريب) أى في رأى العين والافالساة بعيدة جدا (قوله وبعد صلاتي صبح وعصر) أى أدائين مغنيين عن القضاء بخلاف ما اذا قضى واحدة منهما في هذا الوقت أو صلاهما بترقيم لوقت المساء ووضع يقلب ويجرد فيه فتصح النافلة المطلقة بعدهما حينئذ (قوله ان صلاهما) ولو جمع تقديم في الثانية على المعقوبان قدم العصر وجمعهما مع الظهر تقدما وحينئذ يقال لدا شخص بكرمه التثفل بعد الزوال وقبل عصر نزل الشئ مثله (قوله للنهى عن الصلاة فيهما الخ) حكمة النهى أن الشمس تطلع وتغرب ومعها قرن الشيطان وكذا عند استوائها والمراد بقرنه قيل عباد الشمس فيكون الساجد في تلك الاوقات موافقا لهم وقيل انه يدنى رأسه منها في تلك الاوقات فيكون الساجد لها اي لجهتها والافهم مؤمنين وموحد كالساجد لا يقال ان الحكمة المذكورة موجودة في الصلاة لان في تلك الاوقات سواء كان لها سبب أم لا لاننا نقول نعم ولكن اذا كان لها سبب أحبات على سببها فخرجت عن الكراهة واذا لم يكن لها سبب أحبات على الوقت فكذلك نظير من كانت له حاجة عند شخص ودخل له في وقت عشاءه فلا فانه لا يلام عليه لاساله دخوله على حاجته بخلاف ما اذا لم يكن له حاجة (قوله تتعلق الثلاثة الاولى الخ) في عبارته تساهل والمدهى يتعلق بالنهى

(عند طلوع الشمس حتى ترتفع كرخ و) عند (استواء حتى تزول) الا يوم الجمعة ولو لغير حاضرها (و) عند (اصفر ارجحى تغرب) فالنهى عن الصلاة فيها الى خبر مسلم وليس فيه ذكر الرمح وهو تقريب (وبعد صلاتي صبح وعصر) لمن صلاهما حتى تطلع الشمس وحتى تغرب للنهى عن الصلاة فيها في خبر العيصين وهذه الاوقات الخمسة تقع في الثلاثة الاولى منها بالزمان

والاخيران بالفعل مع أن
الاول والثالث قد يتعلقان
بالفعل أيضا (وبعد جلوس
خطيب) خطبة الجمعة هو
أولى من قوله وفي حال
الخطبة وانما حرمت الصلاة
حينئذ لأعراض الحاضر
عن الامام بالكسبية ولظاهر
قول الزهري خروج الامام
يقطع الصلاة بل نقل
المأوردى وغيره الاجماع
على ذلك (الاركان في تحية)
فلا يصح ما من بل يستأن
للامر به ما في خبر الصحبة

• (باب أحكام الصلاة) •

من شرائط وفرائض وسنن
ومكروهات

(قوله ويلزم من شرح)
حرره هي مأخوذة من عبارة
مر كايؤخذ من مد (قوله
المراد به الخ) أي قبل وقبل
شرط الصلاة الوضوء مثلا
اه (قوله وأما طلب الترك
الخ) أي وطلب الترك
الجارم في المبطل (قوله
ويجوز قصها) عبارة شرح
الروض الشرط بالكون
لفظة الزام الشيء واتزامه
لا العلامة وان عبر بها
بعضهم فانها انما هي معنى
الشرط بالفتح اه بالحرف
وما في الحديث فيس فيه مر
وايس بظاهر

عن الصلاة في الثلاثة الاولى وكذا ما بعد (قوله مع ان الاول والثالث) وهما انتهى عن الصلاة
عند طلوع الشمس وعند الاصفار قد يتعلقان بالفعل فيما اذا صلى الصبح عند ابتداء الطلوع
والعصر عند ابتداء الاصفار هكذا قال بعضهم وفيه نظر بل الحكم كذلك وان فعلا في وقتها
فيكون انتهى عن النافذة الواقعة بعد الطلوع وبعد الاصفار او متعاقبا بالفعل أيضا فقول
الشارح حتى تطلع الاولى حتى ترتفع لان الكراهة المتعلقة بالفعل لا تزول الا بذلك على الصبح
وكذا يقال فيما بعد صلاة العصر (قوله وبعد جلوس خطيب) أي على المنبر ما قبل جلوسه
عليه وان شرع في الصعود فتصور الصلاة ويلزم من شرع فيها حينئذ تحية هان حين جلوسه
على المنبر (قوله خطبة الجمعة) قيد للحرمة فتكره في غير ما مع الصلة (قوله هو أولى) أي
اشهره لما قبل شروع الخطيب فهي أولوية عموم (قوله لأعراض الحاضر) أي شأنه ذلك
وان لم يسمع لبعده وذلك أن شأن المصلي الأعراض مما سوى صلته ومن ثم بحث بعضهم أن
الطوائف ليس مثلها بخلاف صلاة التلاوة والتكبير فالحال ما منها في ذلك على المعتمد (قوله
قول الزهري) هو محمد بن شهاب أحد شيوخ مالك (قوله خروج الامام) أي صعد على المنبر
لكن بقيد أن يجلس عليه وقوله يقطع الصلاة أي يمنع انعقادها وقوله الاجماع أي اجماع
الائمة الاربع (قوله الاركان في تحية) أي اذا دخل المسجد فان أقيمت الجمعة في غير المسجد
امتنعت الصلاة مطلقا سواء كانت تحية أو راتبة أو فاتمة لامتناع التحية فيه وغيره ما يجوز
الامن حيث حصولها به وهي لا تحصل بل حينئذ وقوله بل يستأن أي اذا صلى في سنة الجمعة
واللاصلاها محقة وحصلت التحية ولا يزيد على ركعتين بكل حال وهما لمن يفعل الفرض
الفائت اذا كان لا يزيد على ركعتين كصلاة الصبح اذا فرق بينه وبين ركعتي التحية أو ليس له
أن يفعل ذلك ويفرق بان التحية معترضة لافروات بخلاف الفريضة قولان والمعتمد أنه ان تذكر
ذلك حال دخوله المسجد وقبل الجلوس فيه فعله وحصلت به التحية فان تذكره بعد جلوسه امتنع
عليه الايمان به وان كان وقته مضيقا بان فات بغيره فان أتى به لم ينعقد وبهذا يجمع بين
القولين المذكورين وهذا كما اذا لم يكن جالسا حال صعود الخطيب على المنبر والافاضة أن
يقوم يصلي الى فراغ أركان الخطبتين واعتمد على أن تواقع الأركان كالتبرضي عن الصلاة
والدعاء للسلطان مثل الأركان فيحرم التنفل حال الاشتغال به اخلافا لما قال به دم الحرمة
حينئذ وانما يذكر من حيث كونه اقرب الإقامة

• (باب أحكام الصلاة) •

المراد بها المحكوم به او هي الامور المطلوبة فعلها أو تركها في الصلاة طلبا جازما أو غير جازم
وطلب الفعل الجازم في الاركان والشروط وغير الجازم في السنن وأما طلب الترك أي غير
الجازم في المكروهات ولذلك ينهأ به هذه الاربعة في قوله من شرائط الخ ودفع بذلك البيان
ما يتوهم من أن المراد بها النسب الشامة أو أن المراد بها جمع حكم وهو خطاب الله تعالى المتعلق
بفعل المكاتب والشرائط جمع شرط يسكون الرأ ويحوز قصها معناه لفظة العلامة ويطلق
على تعليق أمر بأمر يقع كل منهما في المستقبل كتعليق الشارع صحة الصلاة على نحو الظاهر
وتعليق طلاق الزوجة على دخول الدار وتعتبر عنه أيضا بالزام الشيء والتزامه والالزام من جهة

الشارط والالتزام من جهة الشرط عليه فالشارع ألزم المكلف إذا أراد الدخول في الصلاة
أن يكون متطهرا من الأدران المكلف التزم ذلك واصطلاحا ما ذكره والفرائض جمع فرض وهو
أغلة القطع والتقدير ونحوهما وشرعا ما يناب على فعله ويعاقب على تركه وهو بهذا التعريف
يشمل الشرط وليس مراد ابل المراد الاركان جمع ركن وهو أغلة جانب الشيء الأقوى
واصطلاحا ما اعتبر جوا من الماهية لصحتها والسنن جمع سنة وهي لغة الطريقة ونحوها وشرعا
ما يناب على فعلها ولا يعاقب على تركها وتسمى بهضان جبروت بالسجود والاقهية قال بعضهم
وشبهت الصلاة بالإنسان فالركن كراشه والشرط كحياته والبعض كاعضائه والهيئة كشعره
أي الذي يترين به (قوله) وهي ما تنوقف الخ) - إذا تعريف الشرط الصلاة خاصة أما تعريفه
من حيث هو اصطلاحاً وما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته
وما واقعة على خارج عن الماهية فلا يكون التعريف شاملاً للركن فاحترز بالقيد الأول عن
المنايع فإنه لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني عن السبب فإنه يلزم من وجوده الوجود وبالثالث وهو
قوله ولا عدم عن المنايع باعتبار وجوده فإنه يلزم منه العدم فلامنع اعتبار أن خرج أولاً بقوله
ما يلزم من عدمه العدم باعتبار عدمه وثانياً بقوله ولا عدم باعتبار وجوده والقيد الرابع وهو
قولنا لذاته راجع لشيء الاثبات والنفي فاحترز به بالنسبة للأول عن المنايع إذا قارن عدمه
عدم الشرط فإنه يلزم حينئذ من عدمه العدم لكن لا لذاته بل لعدم الشرط الذي قارنه فعدم
المنايع وعدمه خرج بقوله ما يلزم من عدمه العدم وعدم المنايع مع عدم الشرط خرج بقوله
لذاته وبالنسبة للثاني عما إذا قارن الشرط السبب فيلزم الوجود كوجود الحول الذي هو شرط
لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب له وعما إذا قارن المنايع كالدين على القول بأنه مانع
من وجوب الزكاة فيلزم العدم لكن لزوم الوجود والعدم في ذلك لوجود السبب والمنايع
للاثبات الشرط ومن المعلوم أنه بالنسبة للشيء الثاني للإدخال أي إدخال الشرط المقارن للسبب
أو المنايع والقيود السابقة في التعريف للإخراج ولا محذور في ذلك لأن الاحتراز كما يكون
عن الدخول يكون عن الخروج فقوله ما إذا قارن الشرط السبب فيه تساهل والاصل عن
خروج الشرط المقارن لما ذكره هذا والأولى في القيد الأخير وهو قولنا لذاته أن يقال فيه أنه
البيان ودفع توهم لزوم الوجود مثلاً من وجود الشرط إذا قارن السبب مع أن ترقب الوجود
حينئذ على وجود السبب لا على وجود الشرط وكذلك إذا قارن المنايع فإن ترتب العدم حينئذ
على وجود المنايع لا على وجود الشرط فالوجود يلزم من وجود الشرط ولا العدم من وجوده
أيضاً لا يقال بل لزم ما ذكره من وجوده إذ لا معنى للزوم العدم الانفكاك وهو متحقق
فإن الوجود والعدم لم يتفككا عن وجوده في الصور المذكورة لا فاقول انما يصح هذا لغيره
بقولهم ولا يلزم وجوده وجود ولا عدم لغيره بقولهم ولا يلزم من وجوده وجود فاقول
عن الاستدائية الدالة على أن اللزوم ناشئ عن وجوده وبواسطته وقد علم أنه لا دخل لوجود
الشرط في الوجود ولا في العدم في الصور المذكورة أعلاه - حوائج الجوامع (قوله)
عليها (أ) راعي معنى ما الواقعة على الشرط ولوراي في قوله المذكور الضمير (قوله) وليست منها
قيد أخرجه الركن فقد اشترط كافي أن كلاً لا بد منه لكن الشرط خارج والركن داخل

(قوله كراشه) أي بجوامع
أن اليك بقوله قد جبرته
وقوله كراشه أي بجوامع
أنه لا بد في كل من استقارره
أهـ

(شرطها) وهي ما تنوقف
عليها خاصة الصلاة وليست
منها

(ستر العورة بظاهر لقادر عليه) وان صلى في خلوة لقوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد قال ابن عباس أراد بها الثياب في الصلاة

(قوله قبل الشروع) أفاد سم على حج ان اعتبارها قبل الشروع ليس شرطاً لصحة الصلاة بل لتمام مقارنتها لها فلو فرضت المقارنة من غير سبق صح وكذا يقال في الاستحاضاء بل أولى (قوله في مجلس التخطيب) أي مع اعتدال البصر بواسطة نحو خمس فلا يضرب رؤيته ما مع غاية القرب أو حد البصر أو بواسطة نحو الشمس كما في حج وحواشيه (قوله اذالم يجده غيره) قبل دفع الائم فقط (قوله بخلاف الخيمة) قال سم على حج محل اذالم يضربها ويخرج رأسه منها والانهى كالحفرة بل أولى (قوله قدم السجود على المقعد) وقيل بقدوم الستر وقبل تغيير (قوله لا بهيمة الخ) أي وكذا القرص كما في مرامنة (قوله لانا نقول فائدة الخ) وأيضا فائدة الستر عن الجن والملائكة كما في شرح الروض

وفرق بين ما أيضا بان الاول ما اعتبر في الصلاة بحيث يقارن كل معتبر سواء بغيره لاف الثاني وأورد على هذا أن التوجه انما يوجد في القيام والقعود دون غيرهما فلم يقارن جميع ما اعتبر في الصلاة مع أنه شرط وأجيب بأنه موجود في غيرهما أيضا عرفا اذ يصح على الرأى والاحد أنه متوجه للقبلة لا محض عرفا مع أن التوجه اليه لبعض البدن حاصل حيثئذ حقيقة أيضا من الشروط قد علمنا قسمين بغيره قبل الشروع في الصلاة ويستحب الى آخرها كالستر والظهر والتوجه وقسم يعتبر بعد الشروع فيها ويستحب كستر كترك الانفعال والاكل وكلام البشر وذكر المني من عشرة خمسة بصرح العدة وخسة تحت قوله وغيرها (قوله ستر العورة) أي عن العيون من انس وجن ومالك فالستر يمنع من رؤية هؤلاء والواجب سترها من أعلى وجوانب فلو كانت بحيث ترى له أول غيره في ركوع أو سجود من طوقه مثلا لصحته بطالت وان لم تر بالفعلي وكذا لو كان ذيله قد ستر بحيث لو ركع يرتفع عن بعضه اذ لم يستره بالستر قبل ركوعه لا من أسفل فلو كان يصلي في علو ونقصه من يراها من ذيله لم يضرب لفة النفس والشئ المستقيم وسعى المقدار الا في وجه القبح ظهوره وتطلق شرعا على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا على ما يحرم النظر اليه وسما في ان شاء الله تعالى في السكاح (قوله بظاهر) أي يحرم ظاهره يمنع رؤية لون البشر بان لا يعرف بياضه من نحو سوادها في مجلس التخطيب فخرج اللون كونه نحو الحناء وما لا يمنع الرؤية كهلل النسيج والزجاج ودخل الطين والماء الكدر والحشيش فيكفي ذلك مع وجود الثوب. وكذا الثوب الحرير اذا لم يجده غيره ولا يجب قطع ما زاد على قدر العورة منه وان لم تنقص قيمته به ثم ان قدر المصلي في الماء المذكور على الصلاة فيه والركوع والسجود فيه بلا مشقة وجب ذلك وعلى الصلاة فيه ثم الخروج الى الشط عند الركوع والسجود بلا مشقة وجب ذلك وان ناله بالخروج مشقة فهو بالخيار ان شاء صلى عاريا على الشط ولا إعادة وان شاء وقف في الماء وعند الركوع والسجود يخرج الى الشط ويشترط في صحة صلاته أن لا ياتي في خروجه من الماء وعوده بانعال كثره على الاقرب ويكفي الوقوف في حجرة أو خاية ضيقة الرأس يستتران أعلى العورة بخلاف الخيمة الضيقة ونحوها اذ لا يطلق عليه حيثئذ في العرف أنه مستتر واذا كان في ستر عورته خرق واحتاج لستره يدم وجب عليه حيث لم يحصل من ناقص واذا تعارض مع السجود قدم السجود على المقعد فيجب عليه وضع يده ويترك الستر ان الشارح أوجب عليه وضع الاعضاء السبعة فصار حيثئذ عاجزا عن الستر وهو لا يجب الا عند القدوة (قوله لقادر عليه) أي ولو باعارة أو باجارة أي بأجرة قادر عليها في الفطرة أو بمن مثلهما كذلك لا بهيمة لها أو انما فلا يلزمه القبول للمنة نعم عليه قبول نحو الطين مما لا منة فيه (قوله وان صلى في خلوة الخ) ويجب ستر العورة خارج الصلاة ولو في الخلوة أي سترها وعورة ثوبا وهو المسواك ان لم يجوز كشفها فيها ولو لادني غرض كتنهد واغتسال وصيانة الثوب من الادناس والخيار عند كس البيت ومن الغرض حالة الجماع على المقعد لا يقال ما فائدة الستر في الخلوة وغيرهما مع رؤية الله المستور والعارى لاننا نقول فائدة القادر مع الله تعالى فانه يرى المستتر متادبا (قوله أراد به الخ) وذلك لان الزينة عرض يستحيل اخذها فافشار الى أن في الآية مجازا مرسل من اطلاق اسم الحال وهو

وهو الزينة على المحل وهو الثياب والقروينة الاستحالة ولما كانت الآية مسوقة للاستدلال على وجوب السجدة في الصلاة لا مطلقا أشار إلى أن فيه مجازا آخر عكس الذي قبله وهو إطلاق اسم المحل على المحال فالعلاقة في الجازين الحالية والحالية لوجود الاتصال الذي بين المحال ومحلها فالعنى خذوا ثيابكم التي هي محل الزينة عند كل صلاة كائنة في مسجد أي مكان سجود وصلاة وان لم يكن المسجد المعروف وقوله أرادهم أي بالزينة عند كل مسجد وقوله الثياب أي في الصلاة ثيابهم وشرمهم تب (قوله على الأمر بالسجدة) أي كونه ما موراه وانما احتجنا للتأويل لأن الأمر بالمعنى الصلاة الواردة في الآية المتقدمة مثلا واما خطاب الله وكل منهم ما لا يجمع عليه والأمر في قوله والأمر بالسجدة لا تأويل فيه بل المراد به خطاب الله في كلامه شبه (قوله والنهي في الصلاة) هو مع ما قبله من تمام العلة أشار بهما إلى قاعدة من أصوليتين وسينفذ فكان الأولى عدم التقييد بقوله في الصلاة بل يعبر بالعبادة كما عبر به أصله لكن لما كانت العبادة ليست بقيد بل مثلهما غيرهما ان رجح النهي فيه إلى داخل كاليوم المسمى عنها إلى خارج كالبيع وقت نداء الجمعة يدل عنه إلى التعبير بالصلاة ونكتة التخصيص بها أنهم المحل البحث وفي بعض النسخ والأمر في الصلاة يقتضي الفساد وهو على حذف مضاف أي ومخالفة الأمر الخ (قوله أي غير القادر الخ) وهو العاجز عن المظهر بان لم يجده أو وجدته متجسدا وعجز عما يطهره أو جسد في مكان نجس وليس معه الأنوب لا يكفيه للعورة والمكان فيصلي عاريا حيث لا إعادة عليه ان قدر وانما يصلي عند ضيق الوقت أو اليأس عادة من حصول سائر معتبراته لوضطره ليس ما تذر عنه له لخواشدة حرا أو برد صلي عند ضيق الوقت أو اليأس وأعاد ومن العجز وجود ثوب غائب لم يعلم رضاه بالصلاة فيه (قوله يصلي) أي عند ضيق الوقت كما مر فان وجدته قيم استبره فوراً وبني حيث لم يحصل بأخذه مبطل كاستدبار ولو التفت اثنين في ملحق واحد والنصفت عورة أحدهما بالاتر حجت صلاته ما وان حرم عليه ما لا بأس كذا قاله القاضي أبو الطيب (قوله باقلام الخ) فلا يكتفيه الإيعام بذلك ولو بحضور من يحرم نظره اهـ قول (قوله لأنه عذر عام الخ) العام ما يكثر وقوعه والنادر ما يقل وقوعه وقيد النادر بقوله لكن اذا وقع دام أي شأنه أن لا يزول بسرعة للاحتراز عن النادر الذي اذا وقع لا يدوم بل شأنه أن يزول بسرعة كقوله ما يرضن به الماء ومن يوجهه للقبلة فلا يقتضي عدم وجوب الإعادة قال النادر قسما (قوله فقهه) أي صلى من تعود (قوله وعورة الرجل) أي الذكر المحقق ولو كافرا أو عبدا أو صبي أو غيرة وتظهر فاقده في صحة طوافه اذا حرم عنه وإيه فخرج الختمي فإنه كالانثى الحرة ان كان حرا أو كالرقيق ان كان رقيقا فاذا انكشف شيء من عورته ابتداء أو دراما لم تصح مسلاته كما قاله هر وفرق بين هذا وبين ما قالوه في الجملة من أن العدد لكل يخفى لم تنعقد الشك وان انعقدت بالعدد المعتبر ثم خفي زائد عليه ثم بطات صلاة واحد منهم وكمل العدد بالختم لم تبطل الصلاة لاننا بقنا الانعقاد وشكنا في المبطل والاصل عدمه بان الشك هنا في شرط راجع إلى ذات المصلي وهو الستر ثم في شرط راجع لغيره وهو العدد ويغترفه ما لا يفتقر في الأول وقاس الخطيب ما هنا على ما هناك فقال ان دخل في الصلاة قصر على ستر ما بين سترته وركبته لم تصح مسلاته للشك

وللاجماع على الأمر بالسجدة
فيما والأمر بالنهي في الصلاة
عن ضده والنهي في الصلاة
بقتضي الفساد (وغیره)
أي غير القادر على ذلك
(يصلی) وجوبا (طاريا)
باقام ركوعة وسجوده
(بلاعادة) لأنه عذر عام
أو نادر اذا وقع دام كالوعز
عن القيام فقهه وهو عورة
الرجل

(قوله ولاعادة) ظاهره
رجوعه لجميع الصور قبله
ولو قيل بوجوب الإعادة
عند فقهه ما يغسل به لم يعد
لندرة ذلك كما قيل به فيما
لوقدما يرضن به الماء
ويتيمع عرس عن عسيرة
فراجعه (قوله وتظهر)
فاقده الخ أي والا فالنظر
لعورة المصلي ما عدا
الفرج جائز اذا لم يشته كما
يأتي في السكاح أفاده في
شرح الروض وعبارة
المنهاج ثم والأصح حمل
النظر بالشموة إلى صغيرة
الافرج اهـ بخلاف غير
المقصود منه

في السقوف ودخل ما ترا جميع بدنه ثم انكشف عن ثيابه لم يضر لثك في عورته كافي مسئلة
 الجمعة وهذا اقتوح من العزيز الرحيم فتح الله على من اتقاه بقلب سليم اه بالهني وتعدت
 الفرق من كلامه وكان المشايخ يقولون اتقناه بقلب سليم رجاء الدخول في هذه الدعوة
 (قوله ما بين سرته وركبته) أي وان جاوزهما كسطة أصلا في العورة وتدت حتى جاوزت
 لركبته وكذا يقال في شعر العانة اذا طال وتدل وجاوزهما وكذا الذي كذا طال فانه يجب
 ستره ما ذكر ولا يجب ستر ما يجاذي من الركبتين وما نزل عنهما من الساقين بخلاف ما اذا تدلى
 الشعر مما فوق العورة ووصل اليها فلا يجب ستره وكذا لو تعلقت جلدة من غير العورة ووصلت
 اليها سواء مع الالتصاق أو دونه بخلاف العكس بان تعلقت من العورة الى غيرها على ما عرفناه
 يجب ستره اعتبارا بالاصل فيه او الفرق بين هذا وبين ما ذكره فيما لو تعلقت جلدة من محل
 الفرض في البدن مثلا الى غيره أو بالعكس حيث قالوا بعد عدم وجوب غسلها في الاول
 دون الثاني أن أجزاء العورة لها حكمها في حرمة النظر وان انفصلت عن البدن بالكلمة
 كالشعر المخلوق من العانة ولا كذلك المنفصل من محل الفرض ويؤيد الفرق المذكور
 أنه لا يجب ستر ما يجاذي محل العورة مما تبث في غيرها ويجب غسل ما يجاذي محل الفرض وقوله
 ما بين سرته وركبته أي بالنسبة للصلاة وكذا بالنسبة لنظر محارمه ومماثلة أما عورته بالنسبة
 لنظر الأجنبية اليه فجميع بدنه حتى الوجه والكفين ولو غمد أذن الفتنة ولورقية فيحرم
 عليها أن تنظر الى شيء من ذلك وبالنسبة للخلوة سواء كان نقط على المعتمد أو ما تنفس السرّة
 والركبة فليس بعورة لكن يجب ستره بضمها من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب
 والسرّة باها من محل السر الذي يتقطع من المولد وجهها سرور وركبته مفصل ما بين
 أطراف الفخذ وأعلى الساق والجمع ركب (قوله وكذا الأمانة) أي أنهما مقيسة على الرجل
 بجماع أن رأس كل منهما ليس بعورة ولو عبر عن ذلك كان أولى لشعوله المبيعة والمذبرة
 والمكاتبه وأم الولد (قوله في الأصح) انما حكم الخلاف في ذلك مع أنه التزم عدم حكايته لكثرة
 المقابل وقوته فقبل أنها كالحرة الأراحم فتكون عورته أمامه الوجه والكفين والرأس
 وقيل ما لا يدعونه المهنة وقيل الركبة منهم دون السرّة وقيل عكسه وقيل سواء كان نقط
 وبه قال مالك وجماعة (قوله وعورة الحرة) أي في الصلاة أما عورتها خارجها بالنسبة لنظر
 الأجنبية اليها فجميع بدنها حتى الوجه والكفين ولو غمد أذن الفتنة ولورقية فيحرم عليه
 أن ينظر الى شيء من بدنها ولو قلامة ظفر منفصلة منها وبالنسبة للرجال المحارم والنساء مطاوعا
 غير الكافرات وكذا في الخلوة فباين سرته أو ركبته أما بالنسبة للكافرات فاعدا
 ما يدعون المهنة (قوله ما سوى الوجه والكفين) أي ظهره وأذنيه إلى الكوعين فلا يجب
 سترهما لقوله تعالى ولا يدين زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين ولأنهم مالمو كافا
 عورة في العبادات لما وجب كشفهما في الأضراس ودخل فيهما سواءهما باطن القدم فيجب ستره
 ولو بالارض حال القيام فيمكن ذلك قياسا على ما لو انكشف بعض ركبته في تنهده مثلا فلا يستره
 فهو باصافه بالارض (قوله بالصدر) أي لا بالوجه فالآلة ثابتة به مكروه فقط والتوجه
 بالصدر محله في القيام والقعود أما في الركوع والسجود فغظم البدن وهو هذا في القسم

ما بين سرته وركبته وكذا
 الأمانة في الأمان مع وعورة
 الحرة ما سوى الوجه
 والكفين (وتوجه) بالصدر
 (قوله ليس بعورة) أي انفاقا
 (قوله مع أنه التزم) فيه أنه
 التزم ذلك في المتن لا الشرح
 (قوله في الأضراس) فيه أن
 الواجب فيه عدم تغطيتهما
 بالقاذرين لأم طلقا

(القبلة) أى الكعبة أم لا القادر عليه فلا تصح صلاته بدونه إجماع بخلاف العاجز عنه كريض لا يجد من يوجهه للقبلة
ومربوط على خشبة فيصلى بجاهه ويعبد الأصل في اشتراط ذلك قبل الإجماع قوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام
أى نحوه والتوجه لا يجب في غير الصلاة فيتمتع فيها (قوله وظناني البعد) هذا يفيد أنه إذا قطع في حالة البعد بدم
الاستقبال على التعمين كأن امتد نصف من الجنوب إلى الشمال وجب انحراف آخر ذلك النصف من الجهتين لظن استقباله
لها والمعتد عدم الوجوب لأن المدار في حالة البعد على المسامحة العرفية كما قاله إمام الحرمين وهي حاصلة في ذلك وإن لم
يكن انحراف كما قاله سم على حج وقوله من الجنوب إلى الشمال هو بالنسبة ١٩٣ من قبلته جهة المشرق كصر أو الغرب

أما من قبلته جهة الجنوب
أو الشمال فيقال فيه امتد
نصف من المشرق إلى المغرب
كأن عباراتهم نهى عن محوالة
على هذا أفاده شيخنا
الدمهوجي بقوله فيقال
فيه الخ ولا بد على كل من
العبارتين من تقدير رأى
امتد نصف من محاذة
المشرق إلى محاذة المغرب
أو من محاذة الجنوب إلى
محاذة الشمال ولم يصل إلى
تلك الجهات أى لأن من
وصل إليها وصار فيها
صار من أهلها فيصرف
ضرورة أن قبلتهم كذلك
لكن قد يقال حيث لم يصل
إلى تلك الجهة أن لم يقطع
بعدم الاستقبال على التعمين
فيخرج عن موضوع المسئلة
إذا قطع بذلك كذلك إلا
مع الوصول لذلك والصعوبة
فيه وحده فيصير من أهلها

أو القاهداً ما المضطرب فيجب بالوجه ومقدم البدن والمستلنى فكذلك مع انحصار ويجب رفع
رأسه قليلاً إن أمكن أن لم يكن في الكعبة وهي مسوقة تقديرها بالصدر لأنه الأغاب (قوله
للقبلة) أى لعينها بقين في القرب وظناني البعد لالجهته على الصحيح (قوله أى الكعبة) أشار
بذلك إلى أن في القبلة للعهد ولا يكتفى بالاستقبال الشاذر وإن ولا الخبر بكسر الحاء وسقط
قبلة لأن المصلى يقابلها وكعبة لارتفاعها وأولاستدارته أو كان عليه الصلاة والسلام أقول
أمره يستقبل بيت المقدس قبل بأمر وقيل برأيه وكان يجعل الكعبة بينه وبينه فيتمتع بين
اليامين فلما جبر استديرها فشق عليه فسأل جبريل أن يسأل ربه التحول إليها فنزل قول
وجهك شطر المسجد الحرام الآية وقد صلى ركعتين من الظهر فتكفل فأول صلاة كاملة صلته
للكعبة العصر وكان التحويل في رجب بعد الهجرة لستة عشر أو تسعة عشر شهر أو قيل غير ذلك
(قوله صلاة القادر) متعلق بمحذوف تقديره وهذا شرط لصلاة القادر كذا قدره في شرح
المنهج (قوله بدونه) أى بدون أصل التوجه سواء كان للعين أو للجهة فالمراد بالإجماع إجماع الامة
ولا يصح أن يكون المراد بدون التوجه للعين ويراد بالإجماع الإجماع المنهوى لأن بعض
الشافعية يخالف في ذلك كما علمت (قوله بخلاف العاجز) محترز قوله صلاة القادر وقول بعضهم
أن وجوب الاعادة دليل على اشتراط التوجه في حقه أى فلا يحتاج للتعديد بالقادر مردود بأن
التوجه لو كان شرطاً لما صحت الصلاة بدونه (قوله كريض) دخل تحت الكاف المشرق على
الفرق إذا كان على لوح وخاف من الاستقبال الغرق وراكب الدابة إذا خاف من نزوله عنها
على نفسه أو ماله أو انقطاعاً عن رفقته (قوله ويعبد) أى لندرة عذره فلو أمكنه أن يصلى إلى
القبلة فاعادوا إلى غيرهما قائماً وجب الأول لأن فرض القبلة آكد من فرض القيام بدليل
سقوطه في النفل مع القدرة من غير عذر اهـ شرح مـ (قوله وجهك) أى ذاتك وقوله أى
نحوه أى جهته والمراد بالجهة عند اللغو بين العين والاطلاق على غير العين مجازاً كما قاله الزبائدي
والمراد بالمسجد الحرام الكعبة بخلافه في غير هذا الموضع من القرآن فإنه متى أطلق فيه فالمراد
به جميع الحرم (قوله والتوجه لا يجب الخ) من تمام الدليل دفع به ما يقال أن الآية محمولة على

٢٥ وى ل فيصرف ولا يصح إمام الحرمين أن يقول في هذه المسئلة غير ذلك فلم يظهر للخلاف فائدة

الآن يقال تظهر فيما لو طال صف بقرب مكة مع البعد عن الكعبة وزاد طولها عن مسامتة ما قبل الأول يجب انحراف من
خرج عنها وعلى الثاني لا يجب لوجود المسامحة العرفية فقررهم رأيت في العباب عن التنقيح أن فائدة الخلاف فيما إذا تيسر من
البعد أو قيسر فعلى القول بالجهة لا يضر وعلى الثاني يضر لكن فرضوا ذلك فيما إذا ظهر ذلك بعد الجزم بعدم الانحراف اهـ
(قوله وأولاستدارته) الأولى حذفه لأنها أربعة وأغما هو تعليل التسمية الكعب كعباً فله التسمية به هذه المادة مشهورة
الارتفاع والتربيع وهما موجودان في الكعبة والاستدارة وهي موجودة في الكعب المشهور وأفاده حج بزيادة (قوله أى
فلا يحتاج للتعديد بالقادر) بل لا يصح التعديد بذلك على هذا القول لا خيراً ما المراد من قوله أفاده عـ

غير الصلاة (قوله اذا قلت الى الصلاة) أي أردت القيام اليه او قوله فأسبغ الوضوء أي أقمه بأن
 تأتي بواجبائه وسننه (قوله الا في نقل سقر) الاضافة على معنى في كسر اللام أي نقل يفعل فيه
 ولو نقل حضر يقضيه فيه (قوله ولو قصر الخ) وأقله أن يخرج الى نحو ميل أو محل لا يسمع فيه
 ذاء الجمعة ولا بد أن يمتنع ذلك مسافرا عرفا بأن يجاوز نحو السور (قوله الى صوب مقصده)
 أي جهته فلا يشترط فيه التوجه للعين بخلاف القبلة والفرق أنهم أصل وهو بدل ومتى استقبل
 جهته فالعبرة بوجهه وان ركب عقابا ولو كان مقصده طريقا كان يمكنه الاستقبال في أحدهما
 فقط فلا لا آخر لا لغرض فله التنقل الى جهته على المعقد تسعة في النوافل وتكثيرا لها
 وبهذا فارق منع القصر في نظيره وكأنه نقل في جميع ذلك سجدة التلاوة والشكر (قوله لا تباع
 الخ) ولأن الناس محتاجون الى الاستسقاء فلو شرطنا فيها الاستقبال للتنقل لاذى الى ترك
 أرادهم أو مصالح معانيهم ففي جوارف تركه اعانة على الجمع بين مصلحة المعاش والمعاد (قوله
 رواء) أي الاتباع أي روى ما يقتضيه وهو أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي على راحته
 في السفر حيثما توجهت به أي في جهة مقصده قبل وهذا عمل قوله تعالى فأيضا ولو أنتم وجه الله
 وفي رواية البخاري فإذا أراد أن يصلي المكتوبة تنزل واستقبل (قوله وقيس به الماشي) أي لان
 المشي أحد السفرين وأيضا استوفى صلاة الخوف فكذلك في النافلة (قوله ويشترط في السفر
 الخ) ويشترط أيضا دوام السفر فلو حلت سفينة دار الأمانة أو فواها لم تنفع ترخصه ودوام
 السير ولو نزل في أثناء صلاته بغير أفعال مبطلة لزمه أن يتمها للقبلة قبل ركوبه أي اذا سقر على
 الصلاة والافلاخ خروج من النافلة لا يحرم فان ركب بطأت ان لزم من ركوبه أفعال مبطلة والا
 فلا بطلان ولو وقف لاستراحة أو انتظار لرفة لزمه الاستقبال مادام واقفا فان سارا لجل سير
 النافلة أمهها الى جهة سفره وان سار محتارا للسير بلا ضرورة لم يجز أن يسير حتى تنتهي صلاة
 لانه بالوقوف لزمه التوجه أي اذا استقر على الصلاة كما تروى بشرط أيضا ترك الفعل الكثير من
 غير عذر كالركض والعدو والاحاجة بخلاف الحاجة وان لم تتعلق بالسفر كالركض والعدو لاخذ
 صيد وأن يكون سفره لغرض صحيح وأن يكون نحو ميل فأكثر على ما مر في هذه الشروط سبعة
 هذه الخمسة والاثان المذكوران صريحان في كلام الشارح (قوله أن لا يكون معصية) أي
 سواء كان واجبا أو مندوبا أو مكروها أو مباحا وبهضمهم غير من هذا بقوله أن يكون مباحا
 ومراده به طائيس بغير ما يصدق بهما ذكر (قوله وأن يقصده محلا معينا) اعترضه بعضهم بأن
 تعيين المحل ليس بشرط بل الشرط قطع المسافة ويجيب بأن مراده التعيين بالذوق بان يقصد
 قطع المسافة لا بالشخص فيندفع ما ذكر (قوله والهاثم الخ) هو من لا يدري أين يتوجه (قوله
 ثم ان كان المسافر الخ) شروع في بيان التفرقة بين الماشي والراكب بعد أن بين اشتراكهما
 في جواز التنقل على الوجه السابق (قوله رابعا) أي في هودج أو على سرج أو برذعة فهذا هو
 محل التفصيل الذي ذكره أمارا كب السفينة غير الملاح فان أمكنه اتمام الاركان والتوجه
 في جميع صلاته تنقل والافلاخ ان كان ملاحا تنقل مطلقا ولا يلزمه شيء الا التوجه في التحريم ان
 سهل كما قاله ابن حجر وقدره شيخنا عطية لان تكليفه ذلك يقطع عن النقل أو عمله وقال بعضهم
 لا يلزمه التوجه في التحريم أيضا وان سهل عليه والمراد به من له دخل في سير السفينة ولو من أحد
 الركاب (قوله والا) أي وان لا يسهل عليه التوجه في جميع صلاته واطمأن ركوعه وجوده

ونسيه سلم اذا قلت الى
 الصلاة فأسبغ الوضوء ثم
 استقبل القبلة وكبر (الا
 في نقل سقر) ولو قصر
 فلا يشترط فيه التوجه بل
 يصلي الى صوب مقصده
 لا تباع في الراكب رداء
 الشيطان وقيس به الماشي
 ويشترط في السفر أن
 لا يكون معصية وأن يقصد
 به محلا معينا فينتفع ذلك
 على العاصي بسفره والهاثم
 ثم ان كان المسافر رابعا
 وأمكنه التوجه في جميع
 صلاته واطمأن ركوعه
 وجوده لزمه ذلك والا

(قوله والافلاخ بطلان) أي
 ويفصل بين سيره مختارا
 وسيره اجرا فافلاخ شيخنا
 الدمهوجي ويؤخذ من
 مر (قوله لزمه الاستقبال
 مادام واقفا) أي بخلاف
 اتمام الاركان فلا يلزم
 حينئذ كما قاله حج وعش
 على مر

بان لم يسهل عليه شيء أصلاً أو سهّل عليه التوجه في بعض صلاته دون بعض - واهـ سهل عليه
 اتمام الركوع والسجود أولاً أو سهل عليه التوجه في جميع صلاته ولم يسهل عليه اتمام ركوعه
 وسجوده وان سهل عليه غيرهما من بقية الأركان فلا يلزمه شيء في جميع ذلك إلا التوجه في
 سجودته ان سهل لتيسره عليه والأفلا يلزمه شيء وكالركوع والسجود في جميع ذلك كل الأركان
 بالأولى ولذا عبر بعضهم بقوله وتمام كل الأركان أو بعضها ومراعاة بالبعد خصوص الركوع
 والسجود واقصر عليهم ما الشارح لفهم غيرهما بالأولى كما علت (قوله) فالاصح أنه ان سهل الخ
 كأن كانت الدابة سائرة أو واقفة وتمامها بيده أو يستطيع ركبها الانحراف إلى القبلة
 بنفسه وله التسفل على الدابة وان كانت مغضوبة فلا يقال أنه لا يتسفل عليها حينئذ لعمري بأنه
 لأنه لم يعص بما به الرخصة وهو السفر (قوله) في التحريم فقط الخ) فلا يجب فيها سواء وان سهل
 والفرق أن الاله قد يتحاططه ما لا يتحاطط لغيره فاذا وقع على السكك جعل ما بعده نابعاً له وفرض
 الكلام في المسافر السائر ما الواقف فيجب عليه الاستقبال في غير التحريم أيضاً ان سهل فلا
 يصلي مادام واقفاً إلا إلى القبلة وهذا محل اعتراض الاستوى على الشيخين في إطلاقهما عدم
 لزوم الاستقبال في غير التحريم الشامل لما اذا كانت الدابة واقفة وقد عات أن هذا لا يرد على
 الشارح فعبارة بحرمة تم تحرير ولو نوى في النقل المطلق زيادة على العدد الذي نواه عند التحريم
 لم يجب عليه عند تلك النية الاستقبال على الوجه لأن البتة كان التحريم من كل وجه بديل أنه
 لا يشرع دعاء الافتتاح بعدها ولا به يفترق في الدوام ما لا يفترق في الابتداء (قوله) والا) أي بأن لم
 يسهل بأن كانت الدابة سائرة وهي مقطوعة أو مسفرة أو لا يستطيع الانحراف الجزئية فلا يجب
 التوجه للمشقة واختلال أمر السير عليه ولا ينصرف عن صوب طريقه لأنه بدل عن القبلة إلا
 إلى القبلة لأن الأصل فان انصرف إلى غيرها بطلت صلاته إلا أن يكون جاهلاً أو ناسياً أو جمعت
 دابته وعادت عن قرب في الثلاث ويسجد للمسوف فيها (قوله) ويكفيه) أي الرأى وهذا راجع
 لما بعد الأولى والثانية أي يكفيه الإيماء ولا يجب عليه أن يضع وجهه على عرف الدابة
 أو سرجه أو نحوه وان سهل ذلك عليه لأن شأنه المشقة (قوله) أخفض) حال من السجود
 ومحل ذلك ان أمكنه أن ينحني له أكثر من قدر أكمل ركوع القاع فكان لم يمكنه ذلك لم يلزمه
 التميز فان قدر على الأكمل فقط لم يلزمه جعله للسجود والاقبل للركوع بل يفي بذلك الأكمل
 فيهما (قوله) وان كان ماشياً) مقابل قوله راكباً فيهما (قوله) لزمه اتمام ركوعه وسجوده الخ
 والوجه أن يكفيه الإيماء حيث كان يمشي في وحل ونحوه أو ماء أو ثلج لما في الاتمام من المشقة
 الظاهرة وتلويت بدنه وثيابه بالطين ونحوه قاله مر (قوله) وجالوسه بين السجدين) نعم لو كان
 يزحف أو يجبو وجازله المشي فيه كما يؤخذ من تعاليهم عدم جواز فيه بقصره مع احداث
 القيام قاله ابن حجر وقياسه أنه لو ركع ومشى في ركوعه لم يتنع حيث أتمه القبلة بخلاف السجود
 إذ لا يمكن المشي فيه (قوله) ولا يمشي الخ) وما ذكره هو معنى قولهم يستقبل في أربع ويمشي في
 أربع وقوله ونشبهه أي ولو لا قول لو بآلت الدابة أو رأت أودى فيها أو كان علم الحجاسة بطلت
 صلاته ان كان تمامها بيده والأفلا ولو وطئت نجاسة رطبة فكذلك أو بآسة لم يضر ان فارقتها
 سالوا والابطلت كالأوطأها لهما مطلقاً هذا في الرأى أما الماشي فان وطئ عمد النجاسة بآسة
 أو رطبة بطلت صلاته مطلقاً أو بآسة سهواً وفارقها حالاً لم يضر والابطلت صلاته (قوله) وخرج

فالاصح أنه ان سهل عليه
 التوجه وجب في التحريم
 فقط والا فلا ويكفيه أن
 يركع ركوعه وسجوده
 أخفض وان كان ماشياً
 لزمه اتمام ركوعه وسجوده
 والتوجه فيما في احرامه
 وجلوسه بين السجدين
 ولا يمشي إلا في قيامه
 واعتداله ونشبهه وسلامه
 وخرج

(قوله في وحل) أي أو خاف
 على نفسه أو ماله لو أتم كما
 استظهره عن ش (قوله)
 لو كان يزحف الخ) ليس
 المراد أنه كان يفعله ذلك
 قبل بل المواد أنه يجوز له
 فعل ذلك كما قاله عن
 وفرد شيخنا اللهم وحى

بالنقل القرص (و) الا في صلاة (شدة خوف) ولو فرض المسألة في باب (و) الا في (اشتباه قبله) فاذا تخيرنا بين ما في غيره
 أو لم يجد العابر من قبله (بصلي) بهالة حرمة الوقت (ويعيد) لانه عذر نادر (ووقت) أي معرفة دخوله يقيناً أو ظناً في صلى
 (قوله على خبر ثقة عن علم) كأن يقول هذه الكعبة أو رأيت الجبل الصغير أي عدد التواريخ يصلون هذه الجهة أو القطب مثلاً
 هنا وهو أي الخبر يفتح الباب على كبرية دلالة من انه يكون في مصر خاف أنه البصري وفي نحو العراق خاف العين وفي اليمن
 قبالة عابلي جانبه الأيسر وفي الشام ١٩٦ وراه فان لم يكن عالماً بها فهو في حقه حينئذ من آلة الاجتهاد وبه يجمع بين

المسلمين فلا تنافس في
 كلامهم كما أفاده الشيخ
 الحنفى (قوله بيت الابر)
 أي وكذا المحارب المعقدة
 كما في شرح المنهج وجمع و
 وقول بعض حواشي المنهج
 انه في معنى الرؤية أي من
 حيث انه اذا لم يكن عالماً
 برؤية أو مس بالمشقة
 لا يؤخذ بقول الثقة فيها
 كأن يقول له المحارب هكذا
 وان كان ياخذ بقوله في
 الكعبة كأن يقول له هذه
 الكعبة فهو مخير بين
 الاخذ بقوله فيها وبين
 اعتماد المحارب المعقدة حيث
 كان اعتماداً له بواسطة المس
 أو المشاهدة له بواسطة
 اخبار الثقة عنه فاخبار
 الثقة ان كان عن الكعبة
 فهو بمنزلة مشاهدة
 المحارب المعقدة فيخبر بينهما
 وان كان عن المحارب فهو
 بعد هذا هو تحرير
 المقام وقرره بعض مشايخنا
 بدرس المنهج وهو مأخوذ
 من مجموع كلامهم فلا تغفل (قوله ان علم أنه يخبر عن علم) عبارة مر ان علم أن صاحب الخبر عن غير اجتهاد
 قال الرشدي ومن غير الاجتهاد أخذنا بما قبله استناداً لخبره الى اتفاق أهل البلد على جهاتها وأوضاعها المعلوم منه جهة
 القبلة في الدار وان كان مستندهم الاجتهاد اه بالحرف (قوله ولا يعلم حاله هل هو الخ) مثله عش قبحه بالتفدية عبارة مر
 بخلاف عبارة ج ونصه يجب الاخذ بقول صاحب المنزل عن القبلة فيحرم الاجتهاد اذا لم يعلم أن سبب اخباره اجتهاده
 والام يجوز له ان يجرى على الاجتهاد الاخذ بخبره اه (قوله بالميرج) اهله ما دام يرجو زوال الخبر وهو كذلك في بعض النسخ

بالنقل القرص (و) الا في صلاة (شدة خوف) ولو فرض المسألة في باب (و) الا في (اشتباه قبله) فاذا تخيرنا بين ما في غيره
 أو لم يجد العابر من قبله (بصلي) بهالة حرمة الوقت (ويعيد) لانه عذر نادر (ووقت) أي معرفة دخوله يقيناً أو ظناً في صلى
 (قوله على خبر ثقة عن علم) كأن يقول هذه الكعبة أو رأيت الجبل الصغير أي عدد التواريخ يصلون هذه الجهة أو القطب مثلاً
 هنا وهو أي الخبر يفتح الباب على كبرية دلالة من انه يكون في مصر خاف أنه البصري وفي نحو العراق خاف العين وفي اليمن
 قبالة عابلي جانبه الأيسر وفي الشام ١٩٦ وراه فان لم يكن عالماً بها فهو في حقه حينئذ من آلة الاجتهاد وبه يجمع بين

من مجموع كلامهم فلا تغفل (قوله ان علم أنه يخبر عن علم) عبارة مر ان علم أن صاحب الخبر عن غير اجتهاد
 قال الرشدي ومن غير الاجتهاد أخذنا بما قبله استناداً لخبره الى اتفاق أهل البلد على جهاتها وأوضاعها المعلوم منه جهة
 القبلة في الدار وان كان مستندهم الاجتهاد اه بالحرف (قوله ولا يعلم حاله هل هو الخ) مثله عش قبحه بالتفدية عبارة مر
 بخلاف عبارة ج ونصه يجب الاخذ بقول صاحب المنزل عن القبلة فيحرم الاجتهاد اذا لم يعلم أن سبب اخباره اجتهاده
 والام يجوز له ان يجرى على الاجتهاد الاخذ بخبره اه (قوله بالميرج) اهله ما دام يرجو زوال الخبر وهو كذلك في بعض النسخ

يدونهم الم تصح صلاته وان وقعت في الوقت (وطهارة حدث) أ كبراً وأصغراً ولو صلى يدونها ولو ناسيا لم تصح صلاته (الافاقه الطهورين) الماء والتراب (فيصلي) بجعله وجوباً لفرض طهارة الوقت (ويعيد) اذا وجد أحدهما وانما يعيد بالتقرب بعمل يسقط فيه فرضه بالتيمم

(قوله فان عجز عن ذلك اجتهد) يؤخذ من الجبري على المتهيج أن تأخير الاجتماع وجوباً بانما هو اذا علم بالفعل أمالو كان ذلك في إمكانه ولم يعلم بالفعل فيجوز له الاجتماع حينئذ فالحاصل أن الاجتهاد أدنى المرتبة الثانية أن علم بالفعل والافاقه مع العلم ومعه في مرتبة واحدة فراجع كذا ما مش صحيح (قوله كالיום) هو بيان للوقت فليس المراد بالوقت ما تدخل الصلاة دخوله ويخرج أدائها بخروج وجهه لان هذا يجب التعرض له في ضمن التعرض للتعين من ظهر ١٩٧ أو عصر مثلاً فيضطر الخطأ فيه لكن فيه

أن اليوم ليس من الشروط فلا يصح التعليل حينئذ الآن يقال هو شرط في الجمله اذ لا يصح أن يقصد صلاة التيمم مثلاً قبل مجيئه حيث كان مع التمدد (قوله سواء أقصد فرض ذلك الوقت الذي ظن الخ) عبارة جع بعد نقل ما أفق به البارزي فهم ولا يعارضه أي افتاء البارزي النص على أن من صلى الظهر بالاجتهاد قبل ان قبل الوقت لم يقع عن فاتته عليه لان محل هذا فين أدى بقصد أنها التي دخل وقتها والاقول فين أدى بقصد التي عليه من غير أن يقصد التي دخل وقتها بل بالحرف وهو مخالف لما في المشي فعلى ما قاله جع يفرق بين ما اذا نوى الاداء أو القضاء لنحو الغيم وبين خلاف المنوى حيث يصح وان قصد المعنى

أو بالمرأول الصلوة والمناكب المهرتية فهذه كلها في مرتبة واحدة فان عجز عن ذلك اجتهد فان عجز فادفعه عارفاً عن اجتهاد غراته ثلاث بخلاف القبلة فان مراتبها أربع كما مر لأن فيها لا يعقد الخبر عن علم الا اذا تعذر عليه بخلاف الوقت وفرق بين ما تذكره الاوقات في علم بكل وقت بخلاف القبلة فانه اذا علمها مرة اكتفى به مادام عقيباً بماله فلا عسر ولا يشترط التعرض للوقت كالיום اذ لا يجب التعرض للزمر وطهارة اليوم وأخطأ صريح الاداء وكذا في القضاء على المعقود والذاق في البارزي في رجل كان بموضع مدة عشرين سنة يقرأ له العجر قبل صلى ثم تبين له خطؤه بأنه لا يجب الا قضاء صلاة واحدة لأن صلاة كل يوم تكون قضاء عن صلاة اليوم الذي قبله سواء أقصد فرض ذلك الوقت الذي ظن دخوله أم لا ولا يشكل على ذلك قولهم لو أكرم بقريضة قبل دخول وقتها نادى دخوله فيان خلافه انقضت صلاته فلا مطا لقالات محل ذلك ما لم يكن عليه صلاة من جندم أو الاقامت مقامها وان عين صلاة الوقت كما مر وصح اداء بنية قضاء وعكسه حيث كان جاهلاً بالمال فلو ظن خروج وقت الغيم ونحوه فنواها قضاء فتبين بقاؤه أو ظن بقاؤه فنواها أداء فتبين خروجه صح لاستعمال أحدهما بمعنى الاستراقة فان كان عالماً عامداً لم يصح اتلاجه نعم ان قصد بذلك المعنى اللغوي لم يضر (قوله يدونها) أي بدون تلك المعرفة بان هجم وصل (قوله وطهارة حدث) أي عند قدرته كما يؤخذ من الاستفتاء غير حدثه الدائم اما هو كسلس البول فغير ضار على ما مر بيانه في الحليض (قوله ولو ناسيا الخ) وفي صورة التسيان يثاب على قصده دون فعله الا القراءة ونحوها لا يتوقف على وضوء يثاب على فعله أيضاً نعم ان كان جنب الم يثاب على القراءة على الاقرب (قوله فيصلي بجعله الفرض) أي الاداء ولو جمعة لكن لا يجب من الأربعين انقصه فان كان جنباً وجب عليه الاقتصار على قراءة الفاتحة وصلاته متصفة بالصحة فيبطلها ما يبطل غيرها ولو سبق الحدث ولا يشترط لصحتها في الوقت نعم يمنع عليه الصلاة مادام يرجو أحد الطهورين ويخرج بالفرض التفل فلا ينعقد ولا يعرف من يباح له فرض دون نقل الا هو ومن عليه نجاسة وعجز عن ازالته أو ما عادم السترة فيباح له التفل أيضاً على المعقود من عدم لزوم الاعادة (قوله وانما يعيد بالتراب) اعترف بذلك عن الماء فانه يعيد به مطلقاً وان كانت الصلاة به يجب اعادة بيان كان هناك براحة تمنع استعماله في بعض عضو ومثله التراب اذا وجد في الوقت والتفصيل الذي ذكره فيما اذا وجد خارج الوقت وحينئذ

الحقيقي وبين نحو مسئلة البارزي حيث لا تقع عن الفاتحة ان قصد المعنى الحقيقي فان الصلاة المتويزة في الاولى وجبت على كل حال وانما أخطأ في صحتها من الاداء والقضاء وهو لا يضر بخلافها في مسئلة البارزي فانها يجب بصفة كونها صاحبة الوقت فلم تقع عن غيرها عند قصد ذلك فاذا لم يقصد انصرف لما عليه اذ لا صارف عنه حينئذ فتدبر (قوله نعم ان قصد بذلك المعنى اللغوي) أي وأطاق كما قاله بعضهم لم يضر اذ لا تلعب حينئذ وقال ع ش ثقلان الزيادة يضر الاطلاق في قوله على ما مر بيانه أي من انه اذا نزل لتقصيره في الربط مثلاً لاضرر والا فلا اجل (قوله لم يثب على القراءة) أي من حيث القرآنية فلا يثاب في الثواب عليهما من حيث الذكر كما يثاب على قصدها وهذا ما افق عليه كلامهم على جع فراجع

(وطهارة بدن وملبوس ومكان) للصلاة (عن نجس) فلا تصح الصلاة معه ولو ناسيا أو جاهلا كافي تطهيره من طهارة الحدث (فان لم يجد ما يغسل به أو خاف) من استعماله (فلما) لنفسه أو عضوه أو منة عنه (أو نسيه) أي الماء

(قوله ان لم يغسله عنه) أي فوراً سم (قوله مع محاذاة النجس) من المحاذي سقف قريب منه عرفا كافي مر (قوله ولا يجوز له وضع جبهته) أي ولا غيرها من أعضاء السجود كافي حواشي مروج فراجع (قوله ولا يحكم بنجاسة ما أصاب منة ذهبا) لعله اضيق باب الصلاة (قوله في الفرس) خرج ١٩٨ الثوب فلا يعني عنه فيه كافي مروج (قوله أن لا يتعمد المني) فيه ان

لا مني في الصلاة وأيضا
لا معنى لاشتراط عدم المني
مع الخفاف اذا لم يجس
حينئذ ولا صلاة اذ ذلك
فالاولي التعبير بالمس بالسين
المهمة كافي حج والخشي
تبع مر في ذلك وقد ذكر
هذه العبارة في شرح المناسك
في الطواف وهي فيه
ظاهرة ثم نقلها هنا ولم يغير
لفظ المني اسم ومنه أفاده
الرشدي (قوله وأن يشق
الاحتراز عنه) أي بأن
يتشرف في المحل بحيث يشق
تحرى محل خال عنه لظلاله
بأجزائه فلو لم يشق بأن
اشغل المحل على جهة خالية
منه رأسا وجب تحريمها كما
ذكره ع ش فالجواب انه
ان استقر بمحل فيه ذلك
فان كان قد تعمده مع عه
بما فيه لم يفت عنه والا
فان كان ثم جهة خالية عنه
رأسا فكذلك والآعي
عنه ولا يكاف الانتقال
للمحلات الخالية عنه التي
بجملته لا مشقة في تتبعها
بخلاف ما اذا كان الخالي

فتمسور في حقه فعل الصلاة في الوقت أربع مرات بأن صلاها أو لا فاقط الطهورين ثم وجد
التراب في الوقت بمحل يغلب فيه الوجود فأعادها به ثم وجد الماء فيه فصلاها به ثم أعادها مع غيره
جماعة ومن المعلوم ان فعل الصلاة خارج الوقت قضاء لا إعادة فإعادة معناه الأفعوى
(قوله وطهارة بدن) حتى داخل أثنى أو فقه أو عينه أو أذنه فلو كل متنجس لم تصح صلاته مالم
يغسل فيه لغلظ أمر النجاسة بخلاف الحدث فانه لا يجب غسله فيه كما مر (قوله وملبوس) أي
من ثوب وغيره من كل محمول له وان لم يتحرك بحركته وملاقاة ذلك ولا يضر بنجس يحاذيه لعدم
ملاقاة له قصار كالوصل على بساط طرفه نجس أو مفروش على أرض نجسة فان صلاته تصح
اذا عرق قدمه فالتصق بالسباط المذكور وصار متعلقا به عند حامله لا قبيل صلاته ان لم
يقص له عنه نعم تكره الصلاة مع محاذاة النجس كاستقبال متنجس أو نجس ولو جالس بمحل نجس
صلى ونجا في عنه قدر ما يمكنه ولا يجوز له وضع جبهته على الأرض بل ينحني بالسجود الى قدر
لو زاد عليه لاقى النجس ثم بعيد ولو تعلق به في صلاته صبي أو هرقل لم يعلم بنجاسة منة ذهبا لم تبطل
صلاته نظرا للاصل من الطهارة فان علم بنجاسة منة ذهبا ثم غابا زمانا يمكن فيه غسله فهو باق على
النجاسة فتبطل الصلاة بملامسته بالاصل ولا يحكم بنجاسة ما أصاب منة ذهبا المذكور كالأهرة
اذا كانت فارة ثم غابت غيبة يمكن طهرتها فيها (قوله ومكان للصلاة) أي مكانه الذي يصلي فيه
نعم يستثنى منة ماله كترزق الطيور فيه فانه يعني عنه في الفرس والأرض وان لم تكن مسجدا
اكن بشرط ثلاثة أن لا يتعمد المني عليه وأن لا يكون هناك رطوبة من أحد الجانبين نعم ان
لم يجد ماء لآل عنه ولا طر يقا غيره كالمشاة في مطهرة المسجدة في عنه مع الرطوبة كما قال ابن
عبد الحق قال ع ش وهو قريب للمشقة وأن يشق الاحتراز عنه وأما عموم المحل فليس بشرط
والمراد به عند من شرطه مشقة الاحتراز أو المراد به عموم المحل الذي تعلق قلبه بالصلاة فيه بان
قصده مكانا من المسجدين صلى فيه ولم يهلم أن فيه زرق طيور فيه استقراده فيه وجد حواليه
ذلك فانه لا يكلف تحريم غير ذلك المحل (قوله عن نجس) أي غير معفو عنه بدليل قوله بعد ويعني
عن دم نحو براغيث الخ (قوله ولو ناسيا أو جاهلا) أي وجوده أو كونه مبطل لان الطهر عن
النجس من قبيل الشروط وهي من باب خطاب الموضع الذي لا يؤثر فيه الجهل أو النسيان قاله
ابن حجر واعترض بان الموانع أيضا من ذلك الباب ويؤثر فيها النسيان فالاولى أن يقال ان
الشروط من باب المأمورات فلا يؤثر فيها النسيان بخلاف الموانع فانها من باب المنهيات
والنسيان يؤثر فيها (قوله فان لم يجد ما) بالماء أو بالهبر وهو أولى لشموله آلات التطهير وعلى
الاولى فنقول مثل الماء آلات التطهير ويدل هذا قول الشارح أي الماء بعد قول المتن أو نسيه
(قوله بغسله) أي المذكور من الثوب والبدن والمكان ولو تجسس ثوبه بغيره معفو عنه ولم يجد

عنه جهة مستقلة فانه لا مشقة في قصدها وهذا كله عام فيما يسجل الاحرام وبعده فاذا تبين ان
ثم جهة خالية عنه رأسا وجب قصدها وتبين عدم انه قاد الصلاة لان العبارة في الشروط عيانا في نفس الامر اه تدبر (قوله
ويؤثر فيها النسيان) أي فيما اذا كل قلاب أو تكلم بغيره فانه لا يضر شيئا الشنواي

(صلى) بحاله الحرمه الوقت (وأعاد) وجوبه بالندرة ذلك وتعبيره بالملبوس أعم ١٩٩ من تعبيره بالشوب لشوبه الخلف

وتقوله (ويعنى عن نحو دم براغيث) كدم البثران وان كثر لم يوجب البلوى به

(قوله ان أطلق العفو) هو

م على ج (قوله جلدها)

في ع ش انه يعنى عن عمامته

لادم حيث لم تسكنها الخاططة

بان قصه بها على طهيرة

وفارقها حالا فان كثرت

الخاططة بان مر منها بين

أصابه لم يعرف عنه حيث نذ

لاختلافه بأجنبي غير

ضرورى وهذا عام في الصلاة

وخارجها لكانه لا يطل بغيره

عمامة القشرة وان فارقها

لا تعتمد الانصال بنجس

فلا يلزم بين العفو وعدم

الابطال لاختلاف الجهة

أفاده مدوعش والرشيدي

ونقل ع ش عن م عدم

البطلان اذا لم يطل زمن

المس فيمنع مما لا يلزم

حينئذ (قوله كالخارج من

عينه) اعتمد ج العفو عن

قليل ذلك لان اختلافه

ضرورى (قوله في المسرة

الثانية) أى بخلافه في الاولى

فانه يحتاج اليه في معنى عنه

وأطلق ع ش العفولان

المدار فيه على الحاجة فلا

فرق بين الاولى والثانية الا

ما يغسل به وجب قطع محلها ان لم تنفس قيمته بالقطع فوق أجرة ستريه صلى به الوا كترها وان لم
يحصل ستر العورة بالطاهر الباقي على الماء خلافاً في قيد وجوب القطع بحصول سترها بذلك
(قوله صلى بحاله وأعاد) محل ذلك في الملبوس اذا هجر عن نزعه وفي المكان اذا هجر عن الاعتدال
عنه والاصل عارياً ولا إعادة عليه كما مر واتصل عن المكان كذلك بل لا تصح صلاته فيه ما في هذه
الحالة (قوله ويعنى الخ) هذا في معنى الاستئذان من اشتراط طهارة النجس كما تقدمت الإشارة
اليه (قوله دم براغيث الخ) الاضافة في ذلك لادنى ملازمة لانها ليس لها دم في نفسها وانما غدها
رشحات تنسج من الانسان ثم يجمعها وهي جمع برغوث بضم الباء والقح قليل ويقال لها طامرين
طامروى أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع رجلا يرب برغوثا فقال في نفسه فانه أيقظ نبيها
اصلاة الفجر ويعنى عن دم شعور البراغيث في ملبوسه ولو مع رطوبة بدنه من عرق ونحوه ما روضه
أو غسل ولولا تبرأ والتنظيف أو ما ينساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله أو بصاق
في ثوبه وغير ذلك مما يشق الاحتراز عنه ومن ذلك ما لو عرق بدنه فغسله بيده المبتلة وليس من
ذلك ماء الورد وما الزهر فلا يعنى عنه ما لم يمتزج اليه الماء أو اعتنه مثلاً هكذا قاله ع ش واعتقد
الرشيدي العفو عن ذلك وان رش بنفسه وهذا كله بالنسبة للصلاة ونحوها لا تنجس ما نزع أو ماء
قليل فلو وقع الملوث بذلك فيه ما ينجس ما حدث لم ينجس له فلو أدخل يده لاخراج ما في الأمان أو
الاكل منه وهي منقوبة بذلك لم يضر بل يعنى عنه ان كان ناساً فان كان عامدا لم يعرف عنه بل
ينجس ما أصابه وهذا هو الذى اعتمد شيخنا الحنفى خلافاً في إطلاق العفو ونحوه بدمها جلدها
فلا يعنى عنه ثم محل العفو عنه وعن سائر المهنات ما لم يمتزج بأجنبي غير ضرورى كما علم مما مر
فان احتياط به ولو دم نفسه كالخارج من عينه أو لثته أو أنفه أو قبله أو دبره لم يعرف عن شئ منه
ويطهر بذلك ما لو حلق رأسه بغير حلق حلقه واختلط دمه ببلل ذلك الشعر في المرة الثانية
أو سلك نحو قتل حتى أدمه ليستسلك عليه الدواء ثم ذره عليه والحاصل أنه يعنى عن دم نحو
البراغيث وان كثر وتفسحش وانتشر بعرق أو نحوه بالنسبة للصلاة بشرط ثلاثة أن لا يمتزج
بأجنبي غير ضرورى وأن لا يكون بغيره وأن يكون ذلك في ملبوس يحتاج اليه فان اختلط
بأجنبي فقد تقدم حكمه وان كان بغيره عني عن قبله وكذا ان كان في غير الملبوس المذكور
كان حل ثوباً فيه دم نحو براغيث أو صلى عليه فانه يعنى عن قبله ولو شك في شئ أو قليل أو
كثيره حكم التلذيل لان الأصل في هذه النجاسات العفو والاذا تيقنا الكثرة (قوله كدم
البثران) جمع بثرة يسكون المثلثة وهي خراج صغير والخراج بالتصغير كغراب (قوله اعموم
البلوى به) أى بأصابته وعلامة به البلوى حصول دم البراغيث في خرقه يضعها بعض الناس
تحت عمامته صيانة لها عن دم البراغيث في معنى عنه وان كثر وعلامة به البلوى أيضاً بدمشق
الشام بل وبغيرها أيضاً كالحصى بأن يكوى موضع الام ثم يعفن منه يخرج الغنم ثم يجعل فيه
حصة توضع فيه نحو يوم وليلة ثم تاتي منه فان قام غيرهما مقامها في مداواة الجرح لم يعرف عنها
فلا تصح الصلاة مع جلدها وان لم يبق غيرهما مقامها تحت الصلاة ولا يضر ان تفاخها وعظمها
في المحل مادامت الحاجة قائمة وبعد انتهاء الحاجة يجب نزعه فان تركه الاستحقة ضرر ولا تصح

حكمه للنادي فاطاهر ما في الحشى تدبر (قوله ثم ذره) أشار بذلك الى أنه لا فرق في الأجنبي بين الجلود وغيره كما في رسم

نعم ان جعل ما أصابه من نحو ثوب في كراهة أو غيره أو فرسه صلى عليه لم يفت عنه ان كثر ونحو من زيادتي (و) عن (أثر استبراء) في حق نفسه وان عرق قتلوث به غيره ٢٠٠ احسن الاحتراز عنه بخلاف جعل غيره في صلاة ونحوها وهذا ما صححه في الروضة

كأصلها والمجموع وقال فيه في باب الاستبراء اذا استنجى بالأجار وعرق محله وسال العرق منه فان جاوز وجب غسل ما سال اليه والا فوجهان أحدهما عدم الوجوب وذكر نحوه في التحقيق (وغيرها) من زيادتي

(قوله ويستن الثوب في حق أهل البادية الخ) في بعض النسخ وفي المدايني وقرره شيخنا الشوازي رضي الله عنه وشيخنا القضاي عكس هذا وهو من التهرى لأهل البادية ومن يعتاده دون أهل القرى والامصار والعرف في الثاني دون الاول حيث خالف بمخالفة السنة اه (قوله لكن محل ذلك) المراد ان ما لم يجاوز الصفقة والحشة يعني عنه في محله وفيما حذاه من الثوب بخلاف ما لم يجاوز فلا يعني عنه فيه وبخلاف ما جاوز ما فلا يعني عنه في شئ (قوله ويؤخذ من ذلك) أن الخ) هكذا استنبطه عث وفاتحه الرشيدى بما حاصله ان محل الضرر بالاتصال بمحصل نجس حيث لم ينف عنه في حق

صلاته ولا يضر الخراجها وعوديها وان بقي أثر النجاسة من الاولى ويستن الثوب في حق أهل البادية ونحوها ممن يعتاده في الثوب فاذا كثر دم البراغيث في الثوب بسبب النوم فيه عنى عنه بالنسبة لهم مطلقا وان اتشرب عرقا له - موم البسواى أما أهل القرى والامصار الذين لا يعتادونه فلا يستن في حقهم ولا يعني عماد كراهية النسبة لهم كالملبوس لغير حاجة (قوله نعم ان جعل ما أصابه) أى ولو كان حله لغرض كالخوف عليه وقوله في كراهية متعلق بمحل ومن نحو ثوب بيان لما أى محل في كراهية الثوب الذى أصابه الدم وقوله أو فرسه عطف على حل أى فرسه من غير اضطراب اليه اما اذا اضطرب الى فرسه فانه يعني عنه (قوله وعن أثر استبراء) أى بالأجار فيعنى عنه ولو في حق المسافر العاصى بسفره على المعتمد (قوله وان عرق) بكسر الراء من باب فرح (قوله قتلوث به غيره) أى وان جاوز البدن الى الثوب لكن محل ذلك ان لم يجاوز محله الذى هو الصفقة والحشة فان جاوز ذلك لم ينف عنه بل يجب غسل الكل ان جاوز مع الاتصال والا وجب غسل ما جاوز فقط (قوله بخلاف جعل غيره) أى للمستحجم وهذا محتمل في حق نفسه ومثل الحل ما لو تعلق المستحجم بالمصلى أو المصلى به فان صلاته تبطل لاتصال المصلى فيها ما هو متصل بنجس ويؤخذ من ذلك أن المستنجى بالماء اذا أمكن مصلياه مستحجما بطلت صلاة المستحجم لان بعض بدنه متصل بيدن المستنجى بالماء ويده متصل بيدن المصلى المستحجم فيصدق عليه أنه متصل بنجس وهو نفسه لا ضرورة لاتصاله به لكن المعتمد عدم البطلان وكالمستحجم فيما ذكر من عليه نجاسة معفو عنها كثوب به دم براغيث فاذا تعلق المصلى به أو تعلق بالمصلى بطلت الصلاة ولو حل المصلى حيوانا مذبوحا وان غسل الدم عن مذبحه أو آدميا أو سمكا أو جرادا ميتا أو بيضة مذبذبة استسالت دما أو غنما استسالت خرا أو قارورة خفت على دم ونحوه كدول ولوبرصاص أو ماء قليل أو ماء تعافيه ميتة لانفس لها سائله لا تنجسه لم تصح صلاته أما في النجاسة الاولى فللنجاسة التي يياطن الحيوان لانها كالظاهر بخلاف التي لان للنجاسة أثر في دفع النجاسة فاذا حل حيوانا حيا طاهر المنفذ ولو احتمل الا ولومن غير حاجة لم تبطل صلاته لجله صلى الله عليه وسلم أمانة في صلاته وأما في الباقي فلمحل نجاسة لا حاجة اليه ولو وقع طائر على منفذ نجاسة في ماء قليل أو مائع لم نجس على الاصح اعسر مونه عنه بخلاف المستحجم فانه نجسه ويحرم عليه ذلك لما فيه من التوضيح بالنجاسة ويؤخذ منه أنه يحرم عليه مجامعة زوجته في هذه الحالة لما ذكرنا من الاية من كونه حائضا ولو غر زابرة مثلا لينده أو انقرضت فغابت أو وصلت الدم قليل لم يضر أو لم يضر كثيرا أو لم يضر وكان طرفها ظاهرا لم تصح الصلاة معها لاتصالها بنجس لكن محله اذا لم يخف من نزوعها ضررا يبيح التيمم وهذا كله اذا غر زها لغرض أما لو غر زها عينا فبطل مطلقا لانه بمنزلة التوضيح بالنجاسة عدا وهو يضر (قوله ونحوها) أى كالأطواف وقوله وهذا أى قوله وان عرق الخ وقوله ما صححه في الروضة الخ معتمد (قوله وجب غسل ما سال) أى الحل الذى سال اليه ولا يجب غسل الداخل وهذا ضعيف لما تقدم أنه يجب غسل الكل الآن ان يحمل هذا على ما اذا جاوز مع التقطع فانه حينئذ يجب غسل الخارج دون الداخل فيوافق ما تقدم ويؤخذ من التناقض (قوله أحدهما عدم الوجوب) معتمد

المصلى وهو هنا معفو عنه في حقه أيضا اذا ثبت العفو مع عدم الوسطة قبل الاولى مع وجودها وأيضا (قوله) يلزمها البطلان بحمل المستحجم فنحو ثوب لاتصاله بمحصل نجس ولا قائل به وجهه انه لا خلاف وانما هو أخذ ورد خلافا لما يقتضيه من منع المهرنى (قوله النجاسة الاولى) الاولى الاربعه كما في بعض النسخ لان صور الحيوان أربع

كلا سلام وترك الافعال وترك الكلام وترك الاكل ومعرفة كيفية الصلاة بان ٢٠١ يعرف فرضيتها او يعرف فرائضها من

سنتها الا في حق العايم اذا لم يقصد المفضل عما هو فرض (وفروضها) أي أركانها (خمس عشرة عذر) يجعل الطمأنينات واحدا أحدها (نية) لوجوبها في بعض الصلاة كالتكبير وغيره

(قوله في الصيغة قبلها او كان طرفها الخ) هو ما لم من العطف باو في أو وصلت (قوله في الصيغة قبلها مطلقا) أي ولو كان الدم الذي وصلت اليه قبله لا أي مع كونهم الم تستروا لا كانت من الجوف فلا يبرح من حيث تدبر (قوله الاطلاق) أي بان يعلم أنها ليست كلها سنة ولو كن لا يميز بين كونها كاهن أرضا أو بعضها فرضا وبعضها سنة فغيره في صورتي المحدثي (قوله ويستفاد من كلامه) أي الجموع أو الغزالي لان هذه العبارة لم روق لم يصرح فيها بان الغزالي أنفي بذلك الاستثناء وأن النووي في الجموع تبعه على ذلك فصح أن يكون المرجع في كلامه أحد الشيخين المذكورين بخلاف ما هنا تأمل (قوله وحديثه فبرده الخ) قد يقال المراد الثاني فن شأنه غيب ذلك بان تأهل له تمام ومن لا فاعايم يعرفه الثاني دون الأول فلا اعتراض اه

(قوله كلا سلام) أي وكالتميز وهو ما علم من طهارة الحدث اذ شرطها النية وشرط النية الا سلام والتميز يعلم الثاني أيضا من اشتراط معرفة الوقت (قوله وترك الافعال الخ) هذه مواعيد هذه هي الشروط صحيح لان المراد بالشرط ما يتوقف عليه صحة الصلاة وان كان تركا (قوله وترك الاصل) بالضم بمعنى الشيء المأكول لا بالفتح لانه عليه بمعنى الفعل وهو داخل في قوله وترك الفعل قال في شرح المنهج والمضغ من الافعال (قوله ومعرفة كيفية الصلاة) هذا شرط لكل عبادة فكان الاولى اسقاطه (قوله بان يعرف فرضيتها) أي كونها فرضا وهذا لا بد منه في حق العايم وغيره وأما قوله ويعجز الخ فيتم اتفاقا فيه كما أشار الى ذلك الشارح بالاستثناء (قوله الا في حق العايم) مستثنى من قوله ويعجز الخ كما مر في غير هذا المقام القميز من العايم في صورة الاطلاق وكذا لو اعتقد أن كاهن أرضا أو بعضها أرضا وبعضها سنة ولم يميز ولم يقصد بشرط معين نقلوا والمراد بالعايم من لم يحصل طرفا من الفقه يمتد به الى باقيه ويستفاد من كلامه أن المراد به هنا من لم يعرف فرائض صلاته من سنتها وأن العالم من يميز ذلك وحديثه فبرده علمه أن اشتراط معرفة الكيفية في حق العالم تحصيل الحاصل اذ لا معنى لاشتراط معرفة المعارف (قوله أي أركانها الخ) لما كان القرض يطلق على ما لا بد منه فيشمل الشرط وليس مراد بدين المراد به وهو الركن (قوله يجعل الطمأنينات) أي في محالها الاربع واحد أي ركن واحد الاتحاد جنسها أي ويجعل المقارنة التي هي هيئة للنية ركنًا أيضا والمعقد اسقاط هذين وعدا الأركان ثلاثة عشر غائية أفعال وهي النية والقيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين والجلوس الأخير والتدبير وخمس أفعال تكبيرة التزم والفاضة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ومن جعل الطمأنينات في محالها الاربع أركانها غائية عشر ومن جعلها ركنا أسقط المقارنة عنها أربعة عشر والخلاف انطى اذ لا بد من الطمأنينة مطلقا (قوله نية) بداهة لان الصلاة لا تنعقد إلا بها أو يشترط فيها الجزم فلو اعتقدوا بلفظ ان شاء الله أو نواف فان قصد فيه التبرك أو ان الفعل واقع بالمشيئة لم يضر أو التعليق أو أطلق ضرر وكذا على ما يجب فيه النية ودوامها كما بان لا يطرأ ما ينافيها فلو نوى الخروج منها حالا أو بعد شعور كعنه أو تردد في الخروج والاستقرار أو عاقب الخروج بشئ يقطع بمصولة كالموت أو يجوز حصوله وعدمه كالحال العادي ككون النار غير محرقة أو البصر غير مغرق بطات حال في الجميع بخلاف التعليق بما يقطع بعدم حصوله وهو الحال الذي كالجزم بين المذنبين كالحركة والسكون والبياض والاسود في آن واحد فانه لا يضر لان التعليق به لا ينافي الجزم بخلاف العادي ولو وجد بشئ من ذلك في غير الصلاة كالصوم والحج والوضوء والاعتكاف لم يضر ولو قال نويت أصلي الظهر الله أكبر نويت لم تنعقد صلاته وان استعصر معتبرات النية عند قوله الله أكبر لانها وان انعقدت بذلك لكنها بطلت بقوله بعده نويت لانه كلام أجنبي لا حاجة اليه فاذا وقع بعد اعادة الصلاة بطلها (قوله لوجوبها في بعض الصلاة) هذا إشارة الى الجامع في القياس الذي أشار اليه بقوله كالتكبير وغيره قال الكافي للقياس متعلقة بنية وهي استتة صائبة لدخول جميع الأركان تحت الغير واعلم أن القرض يعتبر في خمسة ثلاثة أشياء قصد فعله وتعيينه بالرفع من ظهور أو غير هاتين الفرضية من غير الصبي على المعقد وانما وجبت عليه في صلاة الجفارة لان صلاته كانت لا تسقط القرض

٢٦ وى ل (قوله لم يضر) أي ويكون حينئذ المذهب بالمشيئة من قبيل الذكر (قوله لم تنعقد صلاته) أي بطات كما صرح به بعد

(و) ثانيها (تكبيره تعظم) للاتباع مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي رواه البخاري فية قول الله أكبر ولا تضر زيادة لا تمنع الاسم
كافه الا كبير والله الجليل أكبر ٢٠٢ ولا يكتفي الله كبير ولا أكبر الله ولا الله أعظم ونحوها

(قوله فتكون مستغفأة)
قال لم رلا استثناء لان هذا
نقل مطابق حصل به المقصود
من تلك السنتين من تغل
البقرة وايضا صلاة بعد
الوضوء أو قبل الاسرار
أو قبل التماس خيرى الامر
لانها هي هذه السنين وقد
حصلت بنصها من غير نيتها
حق تكون مستغفأة اه
بالمعنى (قوله لانها تدل على
زيادة مع الغلة الخ) وانما
كانت خلاف الاولى لانه
قبيل بابطالها كما حكاه
الدسوقي في شرح المنهاج
(قوله وعدم زيادة واراء الخ)
أى قبل الهمة وأما
ابن الهوام وابن يقول الله
وكبر في غفر من العاصي كما
يأتى قريرا شيخنا الشنوائى
رضى الله عنه (قوله وعدم
واو قبل الجلالة) أى
بخلاف التسليم كما يأتى
اتقدم ما به طغ عليه ثم
لانه أنفاده حج وبجته فيه
سم بأن الواو تكون
للاستئناف فهلا غمقت
هنا أيضا فخر يحيا عليه
كالسلام الآن يقال السلام
أو سعي باب من التكبير لان به
الانقطاع فيحطأ له أكثر وقد
يقال هلا قبل بعدم الضرر

عن المكافئ اعتبر فيه اذ كان ومنها المنذورة والمعاداة فلا يقيم مقامها وان النقل ذا الوقت
أو السبب يعتبر فيه الاولان ولا تجب فيه ثمة التثنية للزومها له بخلاف الفرضية في الفرض
بدليل صلاة الصبي وان النقل المطلق يعتبر فيه الاول فقط ومنه القضية وسنة وضوء الاحرام
والاستخارة فتكون مستثناة مما له سبب وأعلم أيضا أنه يمنع جمع صلاتين بنية ولو تفلاهما تصودا
ام غير المقصود كنجية واستخارة واحرام وطواف وسنة وضوء أو غسل فيجوز جمعها مع فرض
أو نقل غيرهما بل يحصل ويثاب عليها وان لم ينوها (قوله وثانها) أي الثاني منها وقوله تسكيرة
تحرر من إضافة السبب للسبب لانه يحرم بها اما كان حلالا قبلها كأكل وكلام (قوله كما
وأيتوني) أي علموني فلا ترد الاقوال اذ هي لا ترى وهو وان كان خطأ بالمالك بن الحويرث
وأصحابه لانه ليس من خصوصياتهم اجماعا فيجوز في جميع الامة اعلامه عموم اللفظ (قوله
رواهما) أي الاتباع بمعنى المتبع وهو قوله صلى الله عليه وسلم أي اللفظ الدال على ذلك والخبر
(قوله الله أكبر) انما اختص التكبير بذلك دون غيره من الالاء لانه على العظيم (قوله ولا
تضرب زيادة الخ) وان كنتما خلاف الاولى وقوله لا تمنع الاسم أي اسم التكبير وقوله كانه الاكبر
أي بزيادة اللام لانهم اتدل على زيادة معالفة في التعظيم وهو الاشعار بالتخصيص وأكبر ان فعل
تفضيل والمفضل عليه محذوف أي من كل شيء (قوله والله الجليل) وممثل ذلك كل صفة من
صفاته تعالى اذ لم يطل بها الفصل كقوله الله عز وجل أكبر الله العظيم والمعنى بخلاف ما لو تمثال
غير صفاته كالضمير فانه يضمر نحو الله هو أكبر وكذا النداء نحو الله يا رحمن أو يا رحيم أكبر والله
يا أكبر لانه ساهم الاعراض عن التكبير الى الدعاء وطالت صفاته تعالى بأن زادت على ثلاث
كلمات كانه الذي لا اله الا هو الحي القيوم أكبر والله لا اله الا هو أكبر والمراد بالصفة الصفة
المعنوية لان عز وجل من قوائمه عز وجل أكبر حال لانه ضحية بخلاف ما لو قال الله جليل
أكبر بتشكيل جليل فانه لا يصح لانه حينئذ ليس صفة وأما لو قال جليل الله أكبر فلا يضمر لانه لم
يدخل في الصلاة (قوله ولا يكتفي الله أكبر) أي القوافل التعظيم وقوله ولا أكبر الله أي بتقديم
الظهير على المبتدأ ومحل ذلك ما لم يتبعه بالفظاء أكبر بان يقول أكبر الله أكبر والا كفى حيث
قصده الابداء بلفظ الجلالة (قوله ولا اله الا الله اعظم ونحوها الخ) رجلة شروطا تسكيرة الاحرام
خمس عشرة ايقاعا بعد الاتصاف في الفرض بلغة العربية للاقادور عليهم وانف الجلالة ولفظ
أكبر وتقديم لفظ الجلالة على أكبر وعدم متهمزة الجلالة ويجوز اسقاطها اذا وصلها نحو
اما ما أو ما هو الله أكبر لانه خلاف الاولى بخلاف حمزة أكبر اذا وصلها لا يجوز اسقاطها
لانها حمزة قطع وعدم متبداً أكبر وعدم تشديدها وعدم زيادة واو ساكنة أو مخرج كين
الكلماتين وعدم واو قبل الجلالة وعدم سكتة طوبى بين كلمتيه بأن تزيد على ما يسع اللفظ بما
لا يضمر بينهما بخلاف البسمة فانهم لا تضمره وأن يسع نفسه جميع حروفها اذا كان صحيح السمع
ولا مانع من لفظ وغيره والا فيرفع صوته فيدفع الرفع الذي يسع به لولم يكن أصم ويجب على من
طراخره تحريك اسمائه وشهائمه بالأكبر وغيره كالتشهد والسلام وسائر الالاء كالأما
من خروجه أصلي فلا يجب عليه ذلك ودخول الوقت لا يغير القرائن والنقل الموقوف وذو

فيها الوقوع اقبل التصريح الآن يقال لما كانت الواو لا تستقل بالمفهومية كبقية الحروف السبب
بل تحتاج لما بعدها صارت كجزء منه فاذا اتى بها اقبل التكبير في كأنه صيرها جزءا منه فاعلم ان السبب منه شرعا فلم يغتفر اهتدبر

(و) قالها (قرنها) أي
 النية (بها) أي بتكبيره
 التحريم لأنها أول واجبات
 الصلاة وذلك بأن يقرنها
 المصلي بأول التكبير
 ويستصحبها إلى آخرها كما
 في الروضة وأصلها واختار
 في المجموع وغيره ما اختاره
 الامام والغزالي أنه يمكن
 المقارنة العرفية عند
 العوام بحيث يعد مستحضرا
 للصلاة وصوبه السبكي
 والاكترون لم يعدوا المقارنة
 ركبا بل جعلوها كالجزء
 من النية كنظيره في
 الوضوء والحوه (و) رابعها
 (قيام)
 (قوله تجزئ فيه القراءة)
 فان لم يوقعها كذلك لم
 تنعقد إلا أن يكون عاميا
 فتعقد فلا مطلقا (قوله
 وإذا قصد به المبلغ الخ)
 خرج به تكبيره التحريم
 تكبيره الاتصال فيشترط
 فيه قصد الذكر وحده أو
 مع السلام فان أطلق
 أو قصد السلام وحده
 بطلت صلاته ان كان عالما
 فان كان عاميا فلا يطل
 صلاته في صورتين (قوله
 لم يضر) المعتمد أنه يضر
 حين ترك بينهما ما صرح
 به الحنفى فيما يأتي (قوله
 والمعتمد أنه لا يشترط) ولو
 لنا بالمقارنة الحقيقية اه
 شيخنا الشنوي رضى الله

السبب وإيقاعها حال الاستقبال حيث شرطناه وتأخيرها عن تمام تكبيرة الامام في حق
 المتقدمين فلو قارنه في جنسهما لم يصح القدوة ولا تنعقد صلاته ويقتضي في حق العامة ابدال همزة
 اكبر واو ويشتراطها أيضا فقد صار في كبر المصلي وق الذي أدرك الامام في الركوع
 واحدة وأوقع جميعها في محل تجزئ فيه القراءة وقصد بها التحريم وحدها انعقدت صلاته وان
 قصد بها التحريم والاتصال أو الاتصال وحده أو أحدهما مأموما أو أطلق أو شذاهل قصد
 التحريم وحده أو لالم تنعقد وإذا قصد بها المبلغ الاعلام فقط أو أطلق ضرا أو الاحرام والاعلام
 لم يضر (قوله وقرنها أي النية الخ) اعلم أن أهم مقارنة حقيقية واستحضار حقيقة ما تنصيبين
 ومقارنة عرفية واستحضار عسرية الجاهل والمقارنة الحقيقية بعد الاستحضار الحقيقي
 والعرفية بعد العرفي فالاستحضار الحقيقي أن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة أي أو كانها
 الثلاثة عشر التي من جهاتها النية وما يجب التعرض له فيها تفصيلا بأن يقصد كل ركن بذاته
 على الخصوص وتكون هيئتها أمامه كالعروس والمقارنة الحقيقية أن يقرن هذا المستحضر
 بأول جزء من أجزاء التكبير ويستديم ذلك إلى آخرها والاستحضار العرفي أن يستحضر هيئته
 الصلاة أجمالا بأن يقصد فعلها ويهتف بها من ظهر أو عصر وينوي القوضي والمقارنة العرفية أن
 يقرن هذا المستحضر أجمالا بأي جزء من أجزاء التكبير والشارح ذكر المقارنة الحقيقية
 بقوله وذلك بأن يقرنها الخ وترك ما تنبئ عليه وهو الاستحضار الحقيقي وذكر الاستحضار العرفي
 بقوله بحيث يعد مستحضرا الخ فهو متعلق بعد حذفه ويرى الاستحضار العرفي لالة مقارنة
 العرفية والتمهيد يراد به تكفي المقارنة العرفية كما كتفوا بالاستحضار العرفي بحيث الخ وذكر
 المقارنة العرفية وترك تصريحها وتقدم ذلك ذكر ثلاثة من الاربعة المذكورة (قوله بان
 يقرنها) من باب نص وضرب أي يقرن النية ليكن بعد الاستحضار الحقيقي والمقرون في الحقيقة
 انما هو المنوي (قوله الامام) أي امام الحرمين والغزالي قال الخطيب ولي به ما سواة لان
 المقارنة الحقيقية المبنية على ما تقدم تهيؤ عنها القدرة البشرية غالباً فيمكن الاستحضار
 العرفي بان لا يقصد الركوع بذاته والقراءة بذاتها وهكذا والمعتقد في مذهب الشافعي الاول
 وان كان الثاني هو اللائق بحسن الشريعة وقال شيخنا الحنفى ان الثاني هو مذهب الشافعي
 لما يلزم على الاول من بطلان صلاة كثير من الناس وقال هكذا الخ عنه عن شيخنا الشهاب
 الخطيب عن شيخه الشهاب الطونجي عن شيخه الشمس الشوبري عن الشمس الرملي عن شيخ
 الاسلام زكريا الانصاري ومعلوم أن اشتراط الاول والثلاثة في الاستحضار العرفي انما هو في
 الفرض أما النفل فيشترط فيه الاولان أو الاول فقط (قوله انه الخ) بدل من ما وقوله العرفية
 أي الاجمالية وقوله عند العوام ظرف للعرفية والمراد بالعوام عامة العلماء أي التي تعورفت
 عند عامة العلماء ويصح أن يكون متعلقاً بتكفي أي تكفي للعوام بمعنى العامين مقابل
 العلماء (قوله والاكترون لم يعدوا المقارنة ركبا) هذا مقابل الكلام المنفي أي بل جعلوها شرطاً
 للركن وهو المعتمد والمعتمد أنه لا يشترط مقارنة الزيادة الفاصلة بين جزأي التكبير
 ولا يسكن الفاصل بينهما إلا غتقار الفصل بذلك واعلم ان كل عبادة يجب أن تكون النية
 مقارنة لأوامها الا الصوم والزكاة والكفارة (قوله ورابعها قيام) أي أو بدله وانما أخرنا القيام
 عن النية والتكبير مع تقدمه عليهم لانهم ما ركنا في كل صلاة بخلافه فانه ركن في الفريضة

أقادر) عليه (في فرض) أقوله صلى الله عليه وسلم لم يعمران بن حصين وكانت به بواسير يصل قائما فان لم يستطع فقعاعا فان لم يستطع فعلى جنب رواه البخاري زاد النسائي فان لم يستطع فاستلقا لا يكلف الله نفسه الا وسعها وخرج بالقادر العاجز حسا أو شرعا كاحتياجه في مداراته من وجع العين الى الاستلقاء فلا يجب عليه القيام وبالفرض

(قوله ان استوى الزمان) قال ٢٠٤ الرشيدى ينبغي أن المراد استوى زمن كل ركعة من ركعات الفجر ومع كل ركعة

من ركعات القيام لتصل المفاضلة بين نفس القيام ونفس تكبير الركوع والسجود والابان كان المراد أن الزمان الذي صرفه لمجموع العشر مساو للزمان الذي صرفه لأعشرين فيجب في القاع بتفضيل العشر من قيام والتفضيل سبعة من تطويل القيام لأن ذاته فتأمل اه بالخرف وقدره شيخنا بدر من وهو مأخوذ من ج والماصل كما يؤخذ من ج أن تطويل القيام أفضل من تطويل غيره كالسجود حيث تساوى الزمان أقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة طول القنوت أى القيام وحينئذ يكون تطويل القيام بحيث تساوى الركعة منه ركعتين من غيره أفضل من تكبير الركعات كما في المجموع وهذا لا تردد فيه وأما نفس القيام فهو هو أفضل من تكبير الركعات أم لا فقال بعضهم عشرون ركعة من فعود أفضل من عشر من قيام لما قيل من فعود

فقط ولأن ركعته أعظمي معهما أو بعدهما اذ هو قبلهما ما شرطوا وأما الشرط فتقدمه عليه ما لتوقف مقارنته لهما إعادة على ذلك فلو أمكنت مقارنته لهما ما بدونه صحت الصلاة وان لم يثبت قدم عليه ما ولا يكون تقدمه حينئذ شرطا وإنما وجب للقيام قراءة والتجالس الاخير تشميد بخلاف الركوع والسجود والاعتدال والتجالس بين السجدين لا لتباس الأولين بالعادة فوجب تمييزهما عنهما بذلك بخلاف الركوع والسجود قائم ما عجزان عن ما لم يحتج بالي غير آخر وأما الاخيران فغير مقصودين لذاتهما بل للتوصل ومن ثم كانا صغيرين فلم يناسبهما ما يجب شي فيهما اعلاما بذلك والقيام أفضل أركان الصلاة البدنية ثم السجود ثم الركوع ثم الاعتدال وخرج بالبدنية القلبية كالتنية فهي أفضل منه والتطويل فيه أفضل ثم في السجود ثم في الركوع ومن صلى عشر ركعات مثلا من قيام وعشرين من فعود فالعشر أفضل ان استوى الزمان فان والا فطال زمنه أفضل (قوله أقادر) أى ولو بعين بأجرة مثل قادر على المفاضلة عما يعجز عن ذلك الفطر هذا ان كان يحتاجه عند ابتداء النوض لكل ركعة فان احتاجه في جميع صلاته لم يجب أو عكازه وان احتاجه في جميع صلاته وهذا هو المعقد خلاف ما في الحنفى فالعين يجب ابتداءه لا دوما بخلاف العكازة قائمات يجب دوما أيضا ولو بأجرة أو بأجرة قدر على ما في شراء ماء الوضوء لا يهية لها أو لثمنها فلا يلزمه القبول ولو تعارض القيام والاستقبال قدم الاستقبال لوجوبه في الفرض والتفصيل أما لو تعارض القيام وسنة العورة بان كان بحيث لو صلى قائما انكشف بعضه او اذا صلى قاعدا لم يكن كذلك فانه يقدم القيام هكذا قاله الحنفى والذي اعقده ع ش تقدم السجدة لانه لا يقطع مع القدرة عليه به حال بخلاف القيام ولو تعارض القيام والجماعة بان كان بحيث لو صلى قاعدا ولو صلى مع جماعة صلى قاعدا فالأفضل سجدة لانه قائم مع الانفراد ونصح مع الجماعة وان قصد في بعضه الان عذره اقتضى مسامحته بتقصيل الفضائل ولو كان بحيث لو صلى قائما حصل منه ثلاث حركات متوالية ولو صلى قاعدا لم يحصل منه ذلك راعى القيام ولا يضرب ذلك لانه ما يسهل منه (قوله في فرض) أى عيني أو كذا في فیشمل المذكورة والمعادة وصلاة الصبي وان لم يجب فيها نية بخلاف المعادة (قوله زاد النسائي) أى زاد الحالة الرابعة (قوله حسا) كالتعداد وقوله كاحتياجه مثال للجهز الشرعى ولا بد في ذلك من اخبر طبيب عدل انه يقدر وتكفي معرفة نفسه ان كان طبيبا ودخل تحت الكاف ما لو خاف راكب سقينة دوران رأس أو غير قافى صلى قاعدا ولا يعيد بخلاف ما اذا صلى قاعدا الرحمة فيه اذ انه بعد لندرة ذلك وما لو كان به ساس بول لوقام سال بوله وان تعد لم يدل فانه يصلى قاعدا ولا إعادة والضابط كل ما يذهب خشوعه أو كماله أو يحصل به مشقة لا تختمل عادة وهي المرادة بالشديدة كان يجوز ان ترك القيام (قوله فلا يجب عليه القيام) أى ولا الركوع

وغيره وقال بعضهم كل ركعة بالعمد لان القيام اشق ويدل له الحديث المتقدم لان أفضلية تطويله دليل على السجود أفضلية من حيث ذاته وهذا هو المعقد وان دل حديث ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم على التساوى لانه مطعون في سنه بل قيل بنسخه كما قاله ج فراجع (قوله في قاعدا) قال م ر وان أمكنه الصلاة على الارض قال م ر لعل محله اذا شق الخروج الى الارض وفوت مصلحة السجدة اه (قوله فانه يصلى قاعدا) أى وجوبه بالخالف صلى قافيا بطلت ان سال بوله مد وع ش

النفل فلهذا تدعى القيامة فعلة قاعدا أو مضطجعا فان استلقى مع المكان الاضطجاع لم يصح (و) خامسها (قراءة الفاتحة) لخبر
 الصحيحين لاصلا قلن لم يقرأ بفاتحة الكتاب أى فى كل ركعة كما يدل له رواية فى صحيح ابن حبان ويحب ترتيبها
 (قوله فانه يمتنع لان القيام الخ) هكذا قال م ر وأورد عليه أنه قال يجوز ان التكرم ٢٠٥ بالنفل قبل القيام اتصاه وعلمه بانه

اذا جازله أن يأتى به فى حالة أدنى
 من هذه الحالة كالجلوس
 ففيها بالاولى فهو لا قال
 يجوز القراءة كذلك اهـ
 التعليل فاجاب بانه فى
 مسألة التكبير ليس فى
 صلاة اذ لا يدخل فيها الا
 بالتكبير فهو محله فى ذلك
 بخلاف مسألة القراءة ولم
 يرتضه هم ولا عس ولا
 الرشيدى بل قالوا القياس
 الجواز فيه ساياضا له هذا
 التعديل وللمولى أن يقول
 لما أراد القيام كأنه الزم
 نفسه فليزى أيضا بخبر
 القراءة اليه اهـ تدبر وتامله
 (قوله عن الركوع) ويجزى
 أيضا عن الاعتدال (قوله
 لكنه يكره) أى الاله نذر
 اه عس (قوله كان نذر
 قراءتها كلما عطس) انما
 انعقد هذا النذر لعلمه
 على أمر محبوب لما فى
 العطاس من راحة البدن
 عس (قوله قراها ان كان
 الخ) لوعطس قبل قراءة
 الفاتحة الركن فقد تعلق
 به واجبان فيتطرق لوقوعها
 عن الركن القصد لان
 طلم الله نذر صارفا فاذا

والسجود من جلوس لاجل ما ذكر اهـ ق ل (قوله النفل) أى وان نذر قيامه ابقائه على
 النفل ولو اراد أن يقرأ الفاتحة فيه وهو حال الركوع كان له ذلك بخلاف ما لو تم من السجود
 الى القيام و اراد أن يقرأها حال نومه فانه يمتنع لان القيام كمال من النهوض قياما على ما لو
 عجز وهو يصلى الفرض قائما فانه يقرأها حال نومه بخلاف ما لو قدر وهو يصليها قاعدا فلا
 يقرأها حال نومه لان المقدور أى كمال منه فوجب تأخيرها اليه (قوله فعلة قاعدا) أى وانما
 كان أو غيره لان النوافل تكثر فاشتراط القيام فيها يؤدى الى المارج أو التبرك ولهذا لا يجوز
 القعود فى العبدن والكسوفين والاستسقاء على وجه ضعيف اندرتم او كالفعود لا تخفى لانه
 أى كمال منه نعم أن قراءته وأدفعه لار كوع اشتراط معنى جزمه بعد القراءة فهو مطمئن
 ليكون عن الركوع اذا ما قرأه لا يمكن حسابه عنه واذا صلى مضطجعا وجب أن يأتى بركوعه
 وسجوده تامين (قوله فان استلقى) أى فى النفل لم يصح وان أتم الركوع والسجود لعدم ورود
 واعلم أن الشارح لم يبين حقيقة القيام وهو نصب فقارظهوره أى عظامه التى هى مقاصد وان
 أطرق رأسه بل هو مندوب أو استند الى ما لو زال اسقط لكنه يكرهه نعم ان صار بحيث لو رفع
 قدميه لم يسقط لم يكف ولو وقف مضطجعا أو ما لا يصح لا يسمى قائما يكف والاحتفاء السالب
 للأنتم أن يصير الى أن الركوع أقرب منه الى القيام فيكفى اذا كان الى القيام أقرب أو اليه ما
 على حد سواء ويجزئ القراءة حيث تذا (قوله قراءة الفاتحة) أى بقصد القراءة أو مطلقا فلو قصد
 بها التثنية لم يجز لوجود الصارف كما يعلم من قوله لا فى ويجب أن لا يقصد بالركن غيره وسبب
 بذلك لافتتاح القرآن به وأولو قال اهـ يناباليد المثناة من تحت لم يضر لانه لا يفيرا المعنى بخلاف
 ما لو اشبع الشدة من لام الذين بحيث يتولد منها ألف فانه يضر فتبطل الصلاة به لانه يغير المعنى
 وقوله لخبر الصحيحين دليل على وجوب أصل القراءة الذى هو الدعوة الاولى وقوله فى كل ركعة
 دعوة ثانية استدل عليها بقوله كما يدل له الخ وكان الاولى ضمة الاولى كما فعل فى المنهج لايهام
 صانه أنم التخصيص للحديث قبلها (قوله لاصلاة) أى صحبة والباء زائدة وهذا شامل للامام
 والمأموم ولو فى الجمهور وقد صرح به فى أحاديث أخر وجاء عن نيف وعشرين صحابيا واحد
 من صلى خلف الامام فقرأه الامام له قراءة ضعفة الحفظ (قوله فى كل ركعة) أى مرة فى القيام
 فقط وقد تجب أكثر منها بضر نذر كان نذر قراءتها كلما عطس فعطس فى الصلاة قراها ان كان فى
 القيام ولو القيام الثانى من صلاة الكسوف والآخرها ما بعد الفراغ لان محل القراءة انما
 هو القيام فلا يقرأ فى غيره ولو الاعتدال فلو قرأ أجزأ عن النذر وكأقام بدله والبسطة آية منها
 وكذا من كل سورة البراءة تنزولها بالقتال الذى لا يناسبه البسطة المناسبة للرفق والرحمة
 فتسكروا أو فى أشمها (قوله ترتيبها) أى بان يأتى بها على نظامها المعروف فان لم يرتب بان
 قدم حرفا على آخر أو آية على أخرى فطار غير المعنى ضرر مطلقا وبطلت صلته مع التعمد والعلم
 وان لم يغير لم يعتد بما قدمه مطلقا وكذا ما أخره ان قصد به عمد نروعه فيه تكميل ما قدمه

قراها مرتين من غير أن يقصد الركن فى احدهما لم يكف لوقوع القراءة فلو اذ ركع وهو كذلك بطلت صلته حيث علم
 ونعم ما فاده عس (قوله فتسكروا أولها الخ) هذا عند سج وقال م ر تحرم أولها وتسكروا آخرها (قوله ضمير مطلقا) أى لا يعتد
 بتلك القراءة سواء ما قدمه وما أخره شيخنا الامهوى حقه الله

وموالاة فان تخطل ذكر قطع الموالاة فان تعلق بالصلاة كما منه لقراءة امامه وقضه عليه فلا في الاصح ويقطع السكوت الطويل لا عذر وكذا يسير قصده قطع القراءة في الاصح وتسقط الفاتحة أو بعضها عن المسبوق

(قوله أجنبي غير متعلق الخ) اعلم أن غير الأجنبي ما يتعلق بعصمة الصلاة كالفتح والتأمين والأجنبي ما ليس كذلك وإن كان مسنوناً في الصلاة كحمد العاطس فإنه يسقط ٢٠٦ فيها حيث كان في غير الفاتحة ومع ذلك يقطع الموالاة لو أتى به أثناء

الفاتحة لكونه أجنبياً
اذ لا يلزم من سنه في الصلاة
سنه في الفاتحة خلافاً لما
يؤيده كلام المحقق في
القول بعدد (قوله كحمد
عاطس) في حاشية الجمل
لوعطس قبل الصلاة
والجمللة احتيج الى قصد
القراءة في الجملة لوجود
الصارف حيث تفرج وجهه
(قوله وإن سن خارجها)
أي الصلاة وكذا فيها إن
كان في غير الفاتحة كما علمت
فيه عليه ع من وهذا في
حمد العاطس فقط أما جابة
المؤذن فلا تنسب في الصلاة
بل تبطل اذا أجابه في
الحية عتين بمثل قوله مر
(قوله ومثل ذلك الصلاة
على النبي صلى الله عليه
وسلم) قال سمع عن ع
ونرحبه لو قرأ المصلي
أو مع آية فيها اسم النبي
صلى الله عليه وسلم لم يندب
الصلاة عليه بالضمير كصلى
الله عليه وسلم لا الاسم
الظاهر للخلاف في بطلان
الصلاة بقتل الركن القولي

والإبان قصد الاستئناف أو اطلاقه أن يكمل عليه حيث لم يطل الفصل بينه وبين الماتى به
سواء منها ما أخبره أم لا خلافاً لمن قيد بذلك (قوله وموالاة) أي بان لا ياتي بفواصل فان تخطل ذكر
أجنبي غير متعلق بالصلاة ولو قاسم لا كمد عاطس وإن سن خارجها كجابه مؤذن قطع الموالاة
فيعمد القراءة ولا تبطل صلاته ومثل ذلك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقول لا اله الا الله
والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فبعد القراءة لقطع الموالاة بذلك نعم ان وقع
ما ذكرناه في عالم يتطعمها بل يبنى على ما قرأه (قوله فان تعلق الخ) مفرع على شئ يتخذه كانه قال
فان تخطل ذكر لم يمتدح الصلاة قطع الخ فان تعلق بعصمتها أي نذب الأيمان به فيها ان لا الخ
(قوله لقراءة امامه) فيبدو وكذا قوله وقضه عليه مخرج غيره ولو نام وما آخر فتقطع الموالاة
بالتأمين لقراءة الفتح عليه وكالتأمين بحدود التلاوة مع الامام فان قصد مع غيره عامدا عالماً
بطلان صلاته (قوله وقضه عليه) أي ولو في غير الفاتحة ولا يفتح عليه الا اذا توقف وسكت فما
دام يردد الآية لا يفتح عليه فان فتح انقطعت الموالاة نعم ان ضاق الوقت فتح عليه ولا تنقطع
الموالاة حينئذ ولا بد أن يكون الفتح بقصد القراءة ولو مع الفتح فان قصد الفتح وحده أو اطلق
أو قصد واحد الا بعينه بطلت صلاته على المعتمد (قوله فلا) جواب ان وقوله ويقطع أي الموالاة
وفي بعض النسخ وثمة قطع أي الموالاة بالسكوت الطويل أي عسراً بان زاد على سكتة
الاستراحة والاعيا لا شعاره بالاعراض وان لم ينقطعها به (قوله لا عذر الخ) فان وجد عذر
يكمل أو سهواً أو نسياناً لم يضر (قوله وكذا يسير قصده الخ) بخلاف ما لو قصد قطع القراءة
ولم يسكت فلا تبطل قراءته وفارق ذلك في قطع الصلاة بان النية ركن فيها يجب ادائها بحكم ولا
تمكن الادامة الحكيمة مع نية القطع وقراءة الفاتحة لا تقتصر الى نية خاصة فلا تتأثر بنية
القطع ومما يقطع الموالاة نسيجه مستأذن عليه (قوله عن المسبوق الخ) هو من لم يدرك مع
الامام زمن يسير قراءة الفاتحة بالنسبة للوسط المعتمد لا لقراءة نفسه على المعتمد تسقط عنه
الفاتحة كلها ان أدرك الإمام في الركوع أو بعضها ان أدرك في القراءة والحاصل انه ان لم يستقل
بسنة وجب عليه أن يركع مع الامام فان لم يركع معه فأنته الركعة ولا تبطل صلاته الا اذا تخلف
بركنين لا عذر وان اشتغل بسنة فان ظن أنه يدرك الامام في الركوع فتخلف اقراءة الفاتحة ثم
بعد تسكعها ان أدرك الامام راكعاً أدرك الركعة والافاتته وان لم يظن ادراكه في الركوع
وجب عليه نية المقارفة فان تركها بطلت ان تخلف باكثر من ركنين اما اذا تخلف بهما بلانية
مشاركة فلا تبطل على المعتمد ومخرج المسبوق الموافق وهو من أدرك مع الامام زمن يسير
ما تقدم فهو ومن المسبوق فيما اذا حصل له عذر تخلف بسببه عن الامام بثلاثة أركان طويلة
وزال عذره والامام راكعاً أو حالاً ركوعاً كالوكان بطي القراءة أو نسي أنه في الصلاة أو منع

الذي لم يرد في الاول يحمل قول من قال بالسنة ويحمل قول من قال بعده ما على الثاني والقال هذا
المعنى اه ما عني أي ومع ذلك هي تعلق الموالاة مطلقاً (قوله فان تعلق بعصمتها) أي الصلاة منه كافي الروض طلب الرحمة
أو الجنة أو الاستعانة من النار عند ذكر آية كل وقول بلى عند قوله تعالى ايس الله يا حكم الحاسين وشعوه وقول آمنا ونحن
على ذلك من الشاهدين عند قوله تعالى في ذبابي حديث بعده يؤمنون فان ذلك مسنون غير قاطع موالاة الفاتحة حيث كان
القارئ لذلك هو امامه اه (قوله وزال عذره) أي وانما ما عليه وقوله راكعاً أي فيما بعد وتامل هنا في المحقق اجمال

(ثم ان يجوز عنهما المصلي لزومه قراءة (قد رها من بقية القرآن) ولو مقرها خلا للرافعي في قوله انه لا يكتفي المقرق الا اذا جوزه
المقالي (ثم) ان يجوز عن ذلك لزومه قراءة قدرها (من ذكر أو دعاء) ويجب كونه سبعة أنواع كما قاله البغوي في الذكر ومثله الدعاء

(قوله ثم ان يجوز عن المصلي لزومه قراءة (قد رها من بقية القرآن) نقله عن م من انه اذا لم يكن في البدل الامم واحد أو مصنف تعين على المصلي
التعليم ليكن لا يجوز نادون صاحب المصنف ولا يجب عليه بذله ولو عاقل لانه عهد الالزام في الابدان دون الاموال فينتقل البدل
من ذكر أو دعاء قاله ع ش وحمل ذلك اذا لم تنو في صلاة صاحب المصنف على صحة صلاة العاجز عن الفاتحة والابان كان مقام
الاربعة في الجملة وجب بذله لتصح الصلاة وقد يقال صحة صلاة لا تنو في الفاتحة وحديث يجوز عنها فيكون حينئذ مقاما
للعهد اذا لا يشترط فيه خصوص حفظ الفاتحة بل الشرط صحة الصلاة وهي موجودة بدون الفاتحة المعجزة عنها والافاضة
الفرق بين الجملة وغيرها فالظاهر ما اقتضاه اطلاق م من عدم الفرق فيجوز وقد ٢٠٧ يقال لما ارتبطت صلاة بعضهم

بعض صاروا بمنزلة شخص
واحد والشخص اذا لم
يحفظ الفاتحة وعنده
مصنف يجب عليه أن
يقرأها فيه فكذا ما هو
بمنزلة فيجب حينئذ على
صاحبه بذله لتصح
صلاته وانظر هل له طلب
أجرة حرره (قوله كآية
الدين) وهي يا أيها الذين
آمنوا اذا نذرتن الخ (قوله
مائة وستة وخمسون) أي
باسقاط ألف اسم وألف بعد
لام الجملة مرتين وبعد
ميم الرحمن كذلك وبعد
عين العالمين لسقوطها
رهما والحق اعتبارها لان
المسارحنا على الافظ
فتمكون الجملة مائة
وواحد وستين بحذف

من السجود بسبب زحمة أو شغل بعد ركوع امامه وقبل ركوعه في قراءة الفاتحة أو اشتغل
بسنة كدعاء افتتاح وان لم يندب في حقه بان ظن عدم ادراك الفاتحة لو اشتغل به فيمتص في
هذه المواضع اقراءة الفاتحة ويسمي خلفه ما لم يسبق بثلاثة أركان طويلة والاتباع فيها هو فيه
ثم تدارك ركعة بعد سلامه وقول بعضهم يا كثر من ثلاثة أركان فيه مسامحة لان الرابع يجب
تسمية الامام فيه فان شك في الموافقة وعدمها فهو كالموافق على المعقد ولو نوى مفارقة امامه
بعد الركعة الاولى ثم اقتدى بامام راكع وقصد بذلك اسقاط الفاتحة عنه صححت وحسنه فقد
يتصور سقوط الفاتحة في سائر الركعات (قوله ثم ان يجوز عنها) لعدم علم أو مصنف أو ببلادة
أو ضيق وقت عن تعلم ذلك فان حفظ بعضها ضم اليه بدل البعض الاخر مما راعى الترتيب فان
كان الحقوظ من أولها أقدمه والا قدم عليه البدل الى ان يأتي محله فيجوز فيه فان لم يقدر على
بدل كرر البعض المندوظ ولو تعارض القيام والقيام فقدمهما فيجوز قائما ثم يجلس أو القراءة
والاستقبال قدمها أيضا فيسنة قبل أو لافي الاحرام ثم يستدير للقراءة (قوله قدرها من بقية
القرآن) أي بشرط أن يكون سبع آيات لان الفاتحة كذلك بعد البسملة آية فلا تسكني آية
طويلة كآية الدين بالقرقرة بشرط أيضا أن لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة ولو في ظنه
وهي باليسيرة له مائة وستة وخمسون حرفا ثبات ألف مائة والمراد ان المجموع لا ينقص عن
المجموع لأن كل آية من اليه بدل قدر كل آية من الفاتحة (قوله ولو مقرها) معقد (قوله من
ذكر أو دعاء) أي فهو مخير بين ما والاولى الذكر أو مائة خلو يجوز الجمع بان يأتي ببعضها من
الذكر وبعضها من الدعاء ولا يشترط فيها أن يقصدها بالبدلية بل الشرط أن لا يقصدها
غيرها فقط فاذا استفتح أو تعوذ بذل عن الفاتحة بقصد تحصيل سنتها ما فقط لم يجز (قوله ويجب
كونه سبعة أنواع الخ) مثاله من الذكر سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول

ألف مائة لانها اقراءة متواترة وهذا باعتبار عدد الشدة بصرفين عند الف كشمعها حرفا عند الادغام فيلزم عدد الحروف المشدد
مرتين قال حج لا مانع من ذلك لاختلاف الجهة لانه حسب أو لا لاجل الف وتاليا العارض الادغام قال سم عليه قد يقال عارض
الادغام انما يقتضي عند صفة الحرف لا عند مرة أخرى فالوجه ان المشددا دائما به مرة واحدة لكن بصرفين فتسكون الجملة
مائة وستة وأربعين بالاعتماد بالفتاح الوصل لانها ثابتة عند الابدان اسمها فاعتبرت ه ح و فية ان هذا عام في غير ألف اسم
لعدم الاتداهم في حين من الاحسان فتدبر وواعلم انه لا بد في البدل من أربع عشرة شدة وانه لا يكتفي المشدد من حرفين ولا
عكسه الاعتماد المجز كما قاله سم وقال ع ش يكتفي حرفان من البدل عن مشدد في الفاتحة ولو مع امكان الاتيان بمشدد وفيه
نظر لانه لا بد من اعتبار صفات الحروف حيث أمكنت فراجع ه (قوله بل الشرط أن لا يقصدها غير ما غرها فقط) انظر فقط
راجع للثاني أي ان الشرط هو هذا فقط لاننا قد علمنا من اشتراط قصد البدلية لا للمتنى والالاتاد ان قصد الغير مع البدلية لا يضر
مع انه ليس كذلك فقول به بعد بقصد تحصيل سنتها ما فقط ليس بقيد بل مثله قصد تحصيل سنتها مع البدلية فانه لا يجزى وبعبارة

م ر ولا يشترط في البدل
 قصد البدلية بل الشرط
 أن لا يقضه بغيره ولو
 معها فلا افتتاح أو تعوذ
 بقصد السنة والبدل لم
 يكفاه وقوله ولا يشترط
 في البدل الخ شامل لما إذا
 كان البدل قرآنا فيشترط
 فيه أيضا ما يشترط في غيره
 من الذكر والدعاء خلافا
 لما يوجهه تقييد المحشى
 بهما (قوله ثم قدر على
 القراءة) أي في أثناء الوقوف
 لكن بعد مضى ما يسع
 الفاتحة والوجب العود
 يكفي غير مرتبة الوقوف
 خلافا لما ظهر المحشى راجع
 المداخعي (قوله وتقدم
 السجود في الآية لفضله)
 أي على الركوع فيقتضي
 أن لهم ركوعا فيخالف
 ما ذكره سابقا ولا سيما
 أفاده شيخنا الفضالي
 ويعتبر تعاقبه بالآخر
 وتعبيري بذلك أولى من
 قول الأصل سبع بقدرها
 (ثم) ان يجز عن ذلك (وقف
 بقدرها) أي الفاتحة لان
 الميسور لا يسقط بالمعسور
 ولا يترجم عنها بخلاف
 التكبير لقوات الاجاز فيها
 دونه فان كان آخره حرك
 لسانه وجوبا (و) سادسها
 (ركوع) للامرية

ولا قوة الا بالله الخ فهذه خمسة أنواع وما شاء الله كان نوع وما لم يشأ لم يكن نوع ولا يقال
 ان حروف هذه لا تبلغ حروف الفاتحة لانا نقول انه يكرر ذلك اذا لم يحفظ غيره حتى يبلغ حروفها
 (قوله ويعتبر تعلقه) أي الدعاء بالآخر هو المقدم أي ولو بغير العربية فيجب تقديم ترجمة
 المتعلقة بالآخر على عربية غيره فان لم يعرف غير المتعلق بالذي أتى به واجزا ومن المتعلق بالآخر
 اللهم اغفر لي وارحمني وارض عني ومن المتعلق بالذي أتى به اللهم ارحمني وارحمني زوجة حسنة أو
 وظيفة (قوله أولى من قول الأصل سبع) أي لان التسبيح ليس بقيد بل مثله الدعاء وأيضا وهو
 وحده لا يكفي مع حفظ نوع آخر (قوله ثم ان يجز عن ذلك) أي المذكر من القراءة والذكر
 والدعاء حتى عن ترجمة الاخيرين وقف لا يقال كيف يقف مع أنه دخل في الصلاة بالتكبير
 فيكررها فلا يتصور عجز والاف كيف انعدمت صلاته لانا نقول يتصور ذلك فيما اذا قلناه شخص
 التكبير ثم ذهب أو كان يعرفها ثم نسخها أو لم يجرعها **ب** كل وجه قيد دخل في الصلاة بدونها
 كالآخر (قوله وقف بقدرها) أي الفاتحة في ظنه وجوبا وبقدر السورة بدونها ولو قدر وهو
 في مرتبة على ما قبلها عاذا اليه وجوبا بأربع فترعها عاذا اليه بدونها ولو كان البدل الماتى به وقفا
 فاذا أتى به ثم قدر على القراءة لم يجب عليه الاتيان بماتى به بل يجزئه ما قبله من الوقوف
 (قوله لان الميسور) وهو الوقوف هنا والمعسور القراءة أو بدوها (قوله ولا يترجم عنها) أي
 عن الفاتحة وقوله لقوات الاجاز فيها أي الكاتبة فيها وكذا في غيرهما من القرآن والمراد بالاجاز
 كونه مجزئ لا تقدر البشرية على الاتيان بمثله فلو أتى بدله بالترجمة فأتى ذلك المعنى لقدرة البشر
 حيث نزل على الاتيان بها (قوله بخلاف التكبير) أي عند المجز عن العربية والالم نصح صلاته
 وانما صح الاسلام بغير العربية من يحسنه لان المراد بالشهادتين الاختيار عن اعتقاده وهو
 حاصل بكل لغة بخلاف ما هنا فالتابع لنا الشارع بل فقط فوجب اتباعه ما أمكن * وترجمته
 بالفارسية خدای بزرگتر و خدای بضم الظاء وبالذال المهملة بمعنى الله وبزرگ بضم الباء والزاي
 المعجمة وسكون الكاف بمعنى كبير وترجمته بفتح التاء وسكون الراء كلمة تعظم لا بد من الاتيان بها
 ايستفاد التفضيل الذي في قولنا كبير (قوله حرك لسانه) أي ان كان آخره عارضا لانه الذي
 يعرف بخارج الجوف فان كان أصليا فلا يلزم تحريكه لعدم معرفة ذلك واعلم أن واجبات
 الفاتحة احدى عشر قراءة كل آياتها ومنها البسملة ومرعاة تسديد آياتها وترتيبها وموالاة
 وعدم ابدال حرف بحرف وكونها بالعربية وعدم اللحن المغير للمعنى وعدم القراءة بالشاذ
 المغير للمعنى أيضا وعدم الصارف وامتعاة نفسه بجميع حروفها وإيقاعها بكل حروفها بعد
 القيام الواجب (قوله ركوع الخ) هو لغة الاثنا عشر مطلقا بشرعا ما ذكره وهو من خصائصنا
 ومن لازمه الاعتدال فيكون من الخصائص أيضا وأما قوله تعالى واركع مع الراكعين فالمراد
 بالركوع فيه الصلاة وتقدم السجود في الآية لفضله وليتصل اركع بالركعين وأما أن الواو
 لا توجب ترتيبا فغايتها التصحيح لا الترجيح واستشكال اطلاق الركوع في ذلك على الصلاة بأن
 اطلاق البعض على الكل لا يجوز الا في بعض من ذلك الكل وحيث لم يكن في صلاتهم ركوع
 فكيف يقال انه من باب اطلاق البعض على الكل ويطلق ما ليس من أجزائها عليها فلا أولى
 البواب بأن المراد بالركوع المشيوع وبالصلاة الصلاة كقوله تعالى وادبار السجود

في الكتاب وخبر العيصين
وأقله للقائم أن ينص قدر بلوغ
راحتيه ركبتيه وأكمله
نصوبة ظهره وعنقه ونصب
ساقيه وأخذ ركبتيه بيديه
وتفرقة أصابعه للقبلة
(و) سابعها (اعتدال)
للأمر به في الخبر السابق
(و) ثامنها (وجود) للأمر به
في الكتاب والخبر السابق
(بوضع الجبهة) مكشوفة
(و) وضع (اليدين والركبتين
(و) أطراف (القدمين)
ولو مستورة ظهر العيصين
أمرت أن أمجد على سبعة
أعظم الجبهة واليدين
والركبتين وأطراف
القدمين

(قوله فلا يحصل بالخناس
الخ) أي فلو فعل ذلك عامدا
عالمًا بطلت بمجرد الفهل
لقد لشد باليس محسوبا
والألم تطل بل بالغرفة فقط
فيمتدركه عند التذكر
والله لم أن لم يكن بالغ مثله
والأقام مقامه كما يأتي فإن
لم يتدارك بطلات (قوله لزمه
الخناس قدر إمكانه) في
العبارة حذف ونص عبارة
المداني ولو عجز عنه الإجماع
أو اعتد على شيء أو انحناء
على شقة لزمه والعاجز
ينص قدر إمكانه

وبالقبول ادامة الطاعة كقوله تعالى آمن هو فانت آناه الليل ساجدا وفاقا (قوله في الكتاب)
أي في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اركعوا وقولوا وخبيرا العيصين وهو خبر ناسي مصلاته
(قوله ان ينص) أي انحناء خالص لا انحناس فيه فلا يحصل بالخناس ولا به مع انحناء وعبر هنا
بالمصدر المؤول وفي قوله ونصب الخ بالاصريح للفقهاء أي ارتكاب فنيين أي نوعين من التعبير
(قوله قدر بلوغ) أي وصول راحتيه أي معتدل الخلقة فلو طالت يداه أو قصرتا أو قطع شيء
منه لم يعتد بذلك والمراد بلوغهما يقينا ولو شك هل الخفى قدر اتصال به راحتيه ركبتيه أو لزمه
إعادة الركوع لأن الأصل عدم الوصول ولو عجز عنه الإجماع أو اعتد على شيء أو انحناء على
شقة لزمه الانحناء قدر إمكانه فان هجز عن الانحناء أصلا أو بأمره ثم بطرقه (قوله راحتيه)
تثنية راحة المراد به إبط الكف خاصة فلا يكفي يلوغ الأصابع (قوله ظهره وعنقه) أي
ورأسه وهذا في ركوع القائم أما القاعد فأقله في حقه مما إذا توجهت به ما أمام ركبتيه وأكمله
محاذاة محل سجوده (قوله ونصب ساقيه) الأولى ونصب ركبتيه المستلزم نصب ساقيه لأن
يديه لم يضعهما إلا على ركبتيه دون ساقيه ومثل ساقيه فخذه (قوله وأخذ ركبتيه) أي قبضهما
بكبفيه وقوله وتفرقة أصابعه أي تفرقة أو سطا (قوله اعتدال) أي ولو في نقل على المعقد وهو
لغة الاستقامة والمائلة ونحوهما رشرعا عود المصلي إلى ما ركع منه من قيام أو قعود فدخل
مصلي النقل من اضطجاع مع القدرة لأنه بقدر قبل ركوعه فلا يجوز له العود إلى الاضطجاع
قبل قعوده أو ما لو صلاه كذلك مع الهجز وركع بالانحناء في حال الاضطجاع فيه قبل قعوده لأنه
لا يقدر على القعود ولو صلي نقلًا قائما مع القدرة فركع وهو قائم واعتدل وهو جالس لم يكف
لأنه لم يعد لما كان عليه قبل (قوله وسجود) ترتيبا إنما كرر دون غيره لما فيه من زيادة التواضع
بوضع الجبهة على مواطئ الأقدام الموجب لقبول الدعاء وهو لغة الخضوع والذلة والانخفاض
وتخوها وقد يطلق على الركوع ومنه ونحوه والوجه ما ذكره (قوله بوضع الجبهة) أي
ولو مع شيء يضعه تحتها كخدة أو عجز عن وضعها على الأرض فهو جليل لكن محل وجوب ذلك
أن حصل بوضعه التام كس كان أو أمامه ردة والا كان سنة (قوله مكشوفة) أي وجوبا
الأمير كوجود شرباب فيها وعصا به لوجع حيث شق نزعهما شقة شديدة ولا يعيدان
وضعها على ظهره ولم يكن تحتها نجس غير معفو عنه والاعتد وثقة فكت فيها في الانسداد
الخلق لما من أنه يراعى السر لأنه أكد وخصت من بين الأعضاء بالسجود عليها لما في
وضعها من زيادة الذل والخضوع حيث يفرض بأشرف الأعضاء مكشوفة إلى مواطئ الأقدام
ومقرع النعال وحدها طول ما بين الصدين وعرضا ما بين منابت شعر الرأس والحاجبين
ولا يكفي وضعها على ما يتحرك بحركة في قيامه ولو بالقوة بأن صلي قاعدا ولو يستجد فيها
حتى صار لا يحس بما يصيبها من السجود عليها ولا يكلف إزالة ما وان لم يحصل له من ذلك مشقة
(قوله ووضع اليدين الخ) أي في أن واحد مع الجبهة فلو وضع تلك الأعضاء ورثها ثم وضع
الجبهة أو عكس لم يكف لأنها تابعة للجبهة وإذا رفع الجبهة من السجود الأول وجب عليه رفع
الكفيتين معها هكذا نقه له الخشوع عن خضوعه وهو مردود بما ذكره ابن حجر في الخفة وعبارته
ويجاس مقترنا بالتابع واضع يديه على فخذيته بالأيضر ادامة وضعهما على الأرض إلى

ويكنى وضع جزم من كل واحد منها والاعتبار في اليدين الكف - والاصابع والراحة وفي الرجل يطون الاصابع
ويمن كشف اليدين والرجلين ويكره ٢١٠ كشف الركبتين فلو قطع الكف أو القدم لم يجب وضع طرف الباقي (و) ناسهها

(جالوس بين السجدين)
للامر به في خبر الصحبة

السجدة الثانية انما فاختلافان وهم اه واعلم أن واجبات السجود ثمانية ذكر المصنف منها
ثلاثة كشف الجبهة حيث لا يذروا وضع جزم منها ومن الاعضاء المذكورة والطمانينة وبق
خسة التهامل في الجبهة فقط دون بقية الاعضاء على المعتمد ورتع اسافله على أعاليه الا اذا كان
في سفينة ولم يتمكن منه انصوميها فبصلي على حاله ويعد وكذا الجبلي اذا شق عليه اذ لك
ففضلي ولا تعيد وأن لا يسجد على متصل به ينحرك بهركته ومنه جزمه فلا يصح السجود على
نحو يده أما المنفصل ولو حكما كمودأ ومنديل به فيصيح السجود عليه وأن لا يقصده بغيره
وحده وأن يضع الاعضاء السبعة في وقت واحد فلو وضع بعضها ثم رفعه ووضع الآخر لم يكن
كامر (قوله وضع جزم من كل واحد) ولو من اصبع فقط من يدا أو رجل ثم الاقتصار على وضع
البعض من الاعضاء السبعة مكرره (قوله ياطن الكف الخ) وهو ما ينقض مسه الوضوء
وقوله سواء الاصابع والراحة أي يكنى وضع جزم من الاصابع أو من الراحة دون ما عداهما
(قوله وفي الرجل) الاولى التعبير بالقدم ليوافق المتن والحديث (قوله ويسن كشف اليدين)
أي للرجل وبغيره فيسن للمرأة كشفها على المعقد وقوله والرجلين محله في حق الرجل ومثله
الامة أما الحرة فيجب عليها استرها (قوله ويكره كشف الركبتين) أي كشف ما زاد على ما يجب
ستره منهن ما يحل الكراهة في حق الرجل والامة فيسن لها سترها أما الحرة فيجب عليها اذ لك
كاهو معلوم (قوله فلو قطع الكف) فيرفع على قوله والاعتبار في اليدين أي اذا عرفت أن
الاعتبار بما ذكر عرفت أنه لو قطع الكف بأن قطعت يده من الرز لم يجب وضعه وقوله أو القدم
أي طرفه الذي يجب وضعه وهو بطون الاصابع فلو قطعت أصابع قدميه وقدر على وضع
شي من بطنه لم يجب وانما قلنا ذلك لان الواجب وضعه فيما سبق بطون الاصابع لا كل القدم
حتى يقرب عليه ما ذكر (قوله لم يجب) أي بل يسن ولو تعدت الاعضاء السبعة أو بعضها كفي
جزم من واحد من الاصلي منها بان يضع إحدى يديه وركبتين وأصابع قدميه أي يضع
يداً من جهة اليمين ويداً من جهة اليسار وركبة من هذه وركبة من هذه وقدمان من هذه وقدمان
من هذه فان وضع يدين مثلاً من جهة واحدة لم يكن ولا يكنى وضع الزائد منها ويجب وضع
جزم من كل من المشتهين ولو خاف كفه مقلوباً فاقرب أنه يجب وضع ظهرها لانه صار في حقه
بغزلة البطن في حق غيره فلو عرض له الانقلاب فاقرب أنه ان أمكن وضع البطن ولو عجز
وجب عليه وضعه والا فلا ولو خاف بالاكف أو بالأصبع قدره قدرها ووجب عليه وضعه قياماً
على ما لو خلعت يده بلا صرفق وذكره بلا حشنة فانه يقدرها ما من معتدلاً ولو سجد على شيء
خشن يؤذي جبهته مثلاً فان فرجها عنه من غير رفع لم يضر وكذا ان رفعها فليلا ثم أعادها
ولم يكن اطماناً والابطال صلاته فان رفع جبهته من غير ذكر وأعادها بطلت صلاته مطاقاً
سواء كان اطماناً أم لا (قوله جالوس بين السجدين) أي ولو في نفل ولو صلى قاعداً فلا يكنى
مادون الجالوس خلافاً لابي حنيفة وهو ركن قصير كالاتدال فلا يجوز زطو يلهما او تبطل به
اله الا لاه امد العالم الا في محل طلب فيه التطويل كاعتدال الركعة الاخيرة من سائر الصلوات

(قوله أو منديل) قال
بعضهم يصح السجود ولو
مربوطاً وقال بعضهم
لا اشدة الاتصال (قوله في
وقت واحد) المراد أن
تصير السبعة مجمعة في
الوضع في زمان واحد اه
ثم ثم لورفع بعضها بعد
صيرورتها كذلك قبل رفع
البعض الآخر فان طول
ذلك كثير مع العلم والعمد
بطلت صلاته لفعلة شيئاً
من جنس الصلاة ليس
محموباً والا فلا بطلان م
الكبير في عش عدم
الابطال مطلقاً ولم يرتضه
الشيخ الحنفى والمعقد
التصويل المذكور وقرر
شيخنا بدرس م ر ان الشرط
اجتماع تلك الاعضاء معاً في
زمن اطماناً فينقضاء
في الوضع والرفع أم ترتبت
طال الزمن أم لا (قوله والا
فلا) أي ولا يجب وضع
الظاهر الذي صار بطناً
شيخنا جاد المولى رحمه الله
تعالى (قوله أو بلا اصبع)
أي للتقدمين أي خلقت قدما
بلا اصبع فاندفع ما قبل
لا حاجة لتقدير الاصبع مع
وجود الكف لا كنهما موضع جزم منه ولو مع وجود الاصبع (قوله من سائر الصلوات الخ) المعقد كافي
حاشية المنهج الطالب بالفعلى كاعتدال ثمانية الصبح وآخرة توتر رمضان واعتدال وجالوس صلاة القضاة لا الجمله خلافاً لابي حنيفة

الطلب
حاشية المنهج الطالب بالفعلى كاعتدال ثمانية الصبح وآخرة توتر رمضان واعتدال وجالوس صلاة القضاة لا الجمله خلافاً لابي حنيفة

(و) عاشرها (طمانينة) بحيث يتصل زفعه عن هوى (فيها) أى فى الركوع والثلاثة بهذه الامور فى الخبر المذكور مع خبر ابن حبان (و) حادى عشرها (تشهد أخير) لما روى البيهقى باسناد صحيح عن ابن مسعود قال كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على فلان فقال النبی صلى الله عليه وسلم ٢١١ لا تقولوا السلام على الله فان الله هو السلام

ولكن قولوا التحيات لله الخ والمراد فرضه فى الجلوس الاخير لافى الاول تطهير الصبيحان انه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظهر ناسيا ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر وهو جالس فصد بدعوتين قبل السلام ثم سلم

اطلب تطويله فى الجملة بالقنوت وكسالة التسييح وتطويل الاعتدال يحصل بان يطوله زيادة على الذكر المشروع فيه بمقدار الفاتحة والجلوس بان يطوله زيادة على الذكر المشروع فيه بمقدار أقل التشهد بالقراءة المعتدلة بخلاف ما لو نقص عن ذلك ولو بشئ يسير وضبط تطويلها بذلك هو المعتمد خلافا لما روى حيث ضبطه بالزيادة على قدر الفاتحة فى الاول والزيادة على قدر التشهد فى الثانى بعد الذكر المشروع فيه - مالا من مقتضاه أنه لو اقتصر فى الاول على الفاتحة والذكر الذى فيه وفى الثانى على التشهد والذكر الذى فيه لم يضر وليس كذلك كما مر ولو نام قاعدا متكئا فى الصلاة لم يضر ان قصر ركنا ان طال فى ركن طويل فان طال فى ركن قصير بطلت صلاته لان مقدمات النعم تقع بالاختيار فنزل منزلة العاصد (قوله طمانينة) وأقوالها أن تستقر أعضاؤه وانما عداها وكذا واحد فى محالها الاربعه التحاسن كما عداها السجدة وتلك لذلك (قوله عن هوى) الهوى بضم الهاء وقصها بضم السين وقيل بضمها الصعود وبفتحها السقوط (قوله تشهد الخ) هو قول من الشهادة تسمى به التهادتان لما فيه ما من الشهادة لله تعالى بالتوحيد ولحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة ثم أطلق ذلك على مجموع التحيات لله الخ من باب اطلاق اسم الجزء على الكل لا شغاله عليه وذلك لان التهنيد أربع جمل الاول التحيات لله الثانية سلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته الثالثة سلام عليك الخ الرابعة أشهد أن لا اله الا الله الخ (قوله أخير) هو الذى يعقبه سلام وان لم يكن للصلاة تشهد أول كالصبح والجمعة أو التعبير بالأخير جرى على الغالب من أن أكثر الصلوات له تشهدان (قوله كنا نقول) أى استسنا من غير تنزيح بل باجتهاد بناء على الأصح من جواز الاجتهاد مع وجوده صلى الله عليه وسلم كان الأصح أن له الاجتهاد مطلقا ولم يسمع صلى الله عليه وسلم الا حين أنكره ولا يلزم من تكرره منهم معامه لأمراءهم به (قوله قبل أن يفرض) علم من هذا ومن الأمر به فى قوله قولوا وجوبه وفرض فى السنة الثانية من الهجرة ففرضه بعد فرض الصلاة كما مقتضى من الحديث وحديث الصلاة بغير بل بالنبي صلى الله عليه وسلم كانت بالاتحاد فكان بالجلوس فيها مستحباً وقبل واجبا بغير ذكر فيه (قوله على فلان) ليس المراد هذا المذهب بل المراد ما صدقه كما مر اقبل وعزرائيل والمنقول أن تشهد النبي صلى الله عليه وسلم كنشهدنا خلافا لمن ادعى أنه كان يقول وأنى رسول الله وتعرف السلام فى الموضعين فى التشهد الأولى من تكبيره كثره فى الاخبار وكلام الشافعى ولزادته وهو اقنعته سلام التحال وذكر لو اوبى الشهادتين لابد منه والافضل زيادة سيدنا قبل محمد سلو كالطريق الادب والنهى عنه لا أصل له (قوله فان الله هو السلام) أى ولا معنى لقوا بكم السلام على السلام ولا يقال ان السلام يطلق على التهمة والاطلاقه حينئذ صحيح مع جعل على معنى اللام لاننا نقول هو افظ بهم ارادة المعنى الاول الذى هو غير صحيح فامر باجتنابه (قوله التحيات) مبتدأ وما بعده توابع وواو العطف وقته خبر والتحيات ما يحيا أى يعظم به من سلام أو غير والباركات الناميات والصلوات المودها

(قوله المشروع فيه) اعلم ان حاصل ما اعتمد الشيخ المصنف رضى الله عنه أن محل اغتفار التطويل انما هو فى الحالات التى طالب تطويلها بالافضل وهو اعتدال ثمانية الصبح وآخر وتر رمضان واعتدال آخر سائر الصلوات المكتوبة فى النازلة فقط واعتدال وجلوس التسابيح فيفتنر تطويلها حيث كان بخصوص ما ذاب وهو القنوت بأى صيغة وان لم تردوا التحيات العشر فان طاولها بعالم يطالب كسكون وقراءة وذكر غير ذكرها أو بزيادة على التحيات العشر فمر على التسييح العشر فمر حيث بلغ ذلك التطويل قدر الفاتحة زيادة على ذكر الاعتدال وقد اشهد

زيادة على ذكر الجلوس والمراد ذكرهما المشروع بحسب الحالة الراية فامروا امام المحصورين الراخين بالتطويل بعشر حالهما وغيرهما بغيره فله فقط لا المشروع فى ذاته حتى يكون امام غير المحصورين كغيره كما قيل اه جل ملخصا (قوله لان مقدمات النعم تقع بالاختيار فنزل منزلة العاصد) الذى فى حج ومعه عدم الابطال بالنوم ولو طال به الركن القصير كما فى التطويل نسبيا اما بالمعنى (قوله مطلقا) أى فى أمور الحرب وفى الاحكام وقبل خاص بالاول

اذ عدم تدارك يدل على عدم فرضيته وتجب الموالاة بين كلمات التشهد دون الترتيب بينهما (و) ثاني عشرها (صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده) للاصحاب في خبر ٢١٢ الصحيحين وقولي بعده أولى من قوله فيه (و) ثالث عشرها (تسليمه أولى) لخبر مفتاح الصلاة الوضوء

انه لو اتى الخمس والطيبات الاعمال الصالحات وأقل التشهد وأكملته مشهور (قوله اذ عدم تدارك) أي عوده اليه وقوله يدل على عدم فرضيته أي لأن الواجب لا يجب برميحود السم (قوله وتجب الموالاة بين كلمات التشهد) أي بأن لا يفصل بينهما بغيرها ولو ذكر أو قرأ باسمه بغيره وحده لا شريك له بعد الا لله لانهم اوردت في رواية وكذا زيادة في ايها النبي وزيادة في السلام عليك ولا يجوز زيادة اللفظ من أقل التشهد ولو جرد في التشهد كالنبي بالرسول وعكسه ومحمد باحد وغير ذلك ويجب رعاية التشديد وعدم الابدال وغيرهما فيه نظير ما مر في القاطعة ويؤخذ من ذلك وجوب التشديد أو اللهم زني النبي وصلا وقفا فلور كهم لم تصح قراءته وأنه لو أظهر النون المدغمة في اللام في أن لا اله الا الله بطل تشهده لتركه شدة منه نظير ما مر من اظهار ال في الرحمن ثم يعذر في ذلك الجاهل خلفائه كثير وأنه لو أسقط شدة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله دون الترتيب الخ) محل عدم وجوبه ما لم يخل عدمه بالمعنى كتمقديم بعض الجمل على بعض فان أدخل به كتمقديم أجزاء الجملة الواحدة فحسب أن لا اله الا الله أشهد وجوب وبطلت الصلاة به عمد وتركه والحاصل أنه يشترط في التشهد اجتماع النفس به كالقاطعة وقراءته قاعدة الا لا يذروا أن يكون بالعربية لا قادر عليها ولو بالتعلم وعدم الصارف كالتسليم والموالاة ومراعاة الحروف والكلمات والتشديدات والترتيب ان حصل بعده تغيير المعنى (قوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وأقل الصلاة على النبي وآله اللهم صل على محمد وآله ويكفي صلى الله عليه وسلم أو على رسوله أو النبي دون أحد أو الماسح أو عليه لان الصلاة يطلب فيها مزيد الاحتياط فلم يقتصر فيها ما فيه نوع ايهام بخلاف الخطبة فانها أوسع منها أو كملها الصلاة الالهية وهي أفضل الصلوات بغيرها من حيث أن يصلى بأفضلها (قوله بعده) هذا صريح في أنها خارجة عن معنى التشهد فلا يستجرأ منه ولذا لم يذكرها في أقله ولا يشترط الموالاة بينهما وبين التشهد لانهم اركن مستقل فلا يضر تخطئ ذكر بينهما وحينئذ فلا يس المراد بالبعدية العقبية بل ما هو أهم (قوله أولى من قوله فيه) أي لاقتضائه صحة الايمان به في أشد ما لا يقال ان ذلك يقتضي أنها فاسدة فكيف يعبر بقوله أولى لا فائدة فيمكن صحتها بجعل في معنى كقوله تعالى ادخلوا في أم فادخل في عبادي ومعية فقط لا ترمعها بالبعدية لكن لما كان في أنواع ايهام وعبادة المصنف سالمة من ذلك كانت أولى (قوله تسليمه أولى الخ) شروط السلام عشرة الايمان بال وكافي الخطاب وميم الجمع وأن يتلوه به وأن يسمع به نفسه فلو همس به بحيث لم يسمعه لم يعتد به فتجب اعادته وان توى الخروج من الصلاة بذلك بطلت لانه توى الخروج قبل السلام وأن يوالى بين كلمته وأن يأتي به من جلوس أو بدله وأن يكون مستقبلا للقبلة بصدده فلو تحول به عنها قبل اكتماله بطلت وأن لا يتصدع غير فقط وأن لا يزيد فيه على الوارد ولا ينقص عنه بما يغير المعنى نعم لو قال السلام التام أو الحسن عليكم ليعزركم كذا لو قال السلام بكسر السين أو فكهم مع سكون

(قوله وغيرهما) أي اللحن المغير للمعنى بخلاف غير المغير فانه لا يطل وان نعمه وعلم الكنه مع ذلك يحرم لان التشهد من أحاديثه صلى الله عليه وسلم أفاده سم (قوله لو أظهر النون) هكذا اعتد به روي واعتد سم عدم البطلان بذلك لانه من قبيل اللحن المغير المغير للمعنى وقد قام الحرف المظهر مقام الشدة التي سقطت على أنه لحن لان ابن البرقي جوز الادغام وتركه حيث كان المدغم فيه لاما أوراكن لنا ومن ربنا ورد الاول بأننا انسلم قيامه مقامها لانما صفة للعرف والباقي بان الذي جوز ابن البرقي انما هو الغنة وتركها لا الادغام وفيه كما ذكره الشيخ سلطان فراجع (قوله نحو أن لا اله الا الله الخ) الذي في حواشي المنهج التمهيد بنحو الا لله أشهد أن لا اله وهو ظاهر لان هذا هو المغير للمعنى بخلاف ما في الحاشي (قوله نوع ايهام) ضابطه الشيخ الجليل بهامش

مربا بالباء الموحدة والمعنى أن الشائع في صيغة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم هو فقط محمد وما الحق به دون غيرهما اللام كما حد والماسح الخ فلا يسيوع فيه بالنسبة لذلك فلم يقتصر اه فتأمل (قوله بما يغير المعنى) راجع لكل من الزيادة والنقص وقوله نعم الخ هو بيان انه هو المغير للمعنى في ما حواشي ج و د

وصحريه التكميل وتخليها التسلیم رواه أبو داود والترمذي بإسناد صحيح ٢١٣ أما التسليمة الثانية فسنة كما سيأتي فيقول

السلام عليكم ويكني
عليكم السلام لا سلام
عليكم لعدم وروده (و) رابع
عشرها (ج) جلوس للثلاثة
الآخيرة) وذكره في
الآخيرة من مناهن زيادتي
(و) خامس عشرها (ت) ترتيب
للقروض المذكورة المشغل
عدها على قرن النية
بالتكبير وإيقاع التحريم
والقراءة في القيام والتشهد
والسلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم والسلام في الجلوس
ودليل هذا والذي قبله
الاتباع مع خبر صلوا كما
رأيتوني أصلي فلوتركة
عدها كأن مسجد قبل وركوعه
بطات صلاته

(قوله إذا تخلل ما لم يرد)
في المدايني إذا تخلل بمالم
يرد بالخاء المعهله وبالماء
فأعل ما عدا تحريم (قوله
فهو شرط في الاعتداد بالخ)
أي فإذا قدم التوضوء على
الافتتاح أو السورة على
التسليمة فإن المؤخر واعتد
بالمقدم في الأول عكس
الثاني أفاده سم (قوله
جواب عما يقال) فيه أن
الترتيب جعل لكل شيء في
مرتبته والنية والتكبير
مرتبتهما المقارنة في القيام
وكذا القراءة إلا أن يقال
أن الترتيب جعل لكل ركن
بعد الآخر فيصير جوابه ولم يقل بذلك اهـ

اللام فيه ما أو يفتح السين مع اللام وقصد به معنى السلام فإنه يكتفى فان قصد به غير معناه وهو
الصلح أو أطلق بطات صلاته أن تطب ودمد ولو جمع بين آل والتدوين لم يضر وكذا لو قال
والسلام عليكم بالواو سبق ما يعطف عليه هنا بخلاف التكبير كما مر (قوله تحريه التكميل
وتخليها التسلیم) منع الحنفية الاحتجاج به على تعيين التكبير للتحريم والتسليم للتخييل
معتقدين أنه من قبيل مفهوم المخالفة وهو غير محجة عندهم وزيف ذلك أمام المارمين بأن
التعيين من مقتضى المدلول عليه بالمعنى وأظهر بطريق المنطوق كاختصاصه اقتك
في زيفه في قولك صدقي زيد وقد قرأ فائدة ذلك الحصر بأن الخبر إبان أن يكون أعم من المبتدا
أو مساوياه ولا يجوز أن يكون أخص منه كقولك كل حيوان إنسان والخبر في هذا المثال
لا يصح أن يكون أعم من المبتدا قطعاً وأيضاً فالخبر الأعم لا يقيده الحصر في المبتدا كقولك زيد
صدقي فإنه لا يقيده حصر الصداقة في زيد ولا أخص بالمستقي من امتناعه فتعين أن يكون
مساوياً وإذا كان مساوياً بالزم الاختصاص ضرورة فيصدق أن كل ما هو صدقيك فهو زيد ولا شك
أن ما هنا ظاهر هذا المثال في قيد حصر جميع أفراد التحريم والتخييل في التكبير والتسليم
أي أن كل فرد من أفراد ذلك يصدق عليه التكبير والتسليم فهو من حصر الجزئيات في الكل
ولو فرض أن التحريم والتخييل أفراداً غير منحصرة في التكبير والتسليم كما يقول الحنفية كان
الخبر أخص من المبتدا وهو ممنوع كما مر (قوله فسنه) أي أن لم تعرض بعد الأولى مانع والأ
امتنع كخروج وقت الجمعة ولو بالاشك وتخريفه ونية إقامة مسافر وتحول ذلك بخلاف
رؤيته المسافر فلا تنفع من ذلك على المعتمد (قوله ويكني عليكم السلام) أي لتأديته معنى ما قبله
ليكنه مكرره (قوله لا سلام عليكم) أي فتبطل به صلاته إذا كان جاهلاً به مذموراً ويكني
ذلك في سلام النية وتبطل أيضاً بعد سلامي أو سلام الله عليكم أو عليكم أو عليكم لا مع ضمير
الغيبية فلا تبطل به لأنه دعاء لا خطاب فيه ولكن لا يجوز في الأصل أنه إذا تخلل ما لم يرد وخطاب
وتعمد بطلت صلاته والأفلا (قوله لعدم وروده) أي هنا بخلاف التشهد لا يقال إن عليكم
السلام لم يرد مع أنه يجوز أن تقول أنه مقلوب الذي ورد وهو السلام عليكم ولذا ذكره كما مر
(قوله للثلاثة الآخيرة) هي التشهد الآخيرة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتسليمة
الأولى (قوله ترتيب الخ) عده من الأركان بمعنى الإجراء صحيح لأنه أن فيمير يجعل كل شيء في
مرتبته فهو من الأفعال أو بوقوع كل شيء في مرتبته فهو صورة الصلاة وصورة الشيء بمرتبته
فلا تغليب على كلا الأمرين في عده من أركان المعنى في خلافها قاله بعضهم (قوله للقروض)
خرج بذلك ترتيب المسنين بعضهم مع بعض كالافتتاح والتوضوء وترتيبها مع القرائن كالافتحة
والسورة فهو شرط في الاعتداد بها سنة لا في صحة الصلاة (قوله المشغل) جواب عما يقال
أن التكبير والنية لا ترتيب بينهما ما لوجوب افتراءهما وكذا القيام وما وقع فيه والجلوس وما
وقع فيه وحاصل الجواب أن الترتيب معتبر في القروض الموصوفة بأن عدها مشغل على أشياء
لا ترتيب فيها وهي هذه السنة لا بين القروض مطلقاً فالترتيب عند من أطلقه مراد فيما عدا
ذلك وحمل عدم الترتيب في الأربع الآخيرة بالنسبة لها مع محملها أما بالنسبة لبعضها مع بعض
فهو مرتبة (قوله ودليل هذا) أي الترتيب (قوله فلوتركة) أي الترتيب عدا تقديم ركن
فعل على فعل كان مسبقاً قبل ركوعه أو على قول كان ركع قبل قراءته أو بتقديم قولي وهو

بعد الآخر فيصير جوابه ولم يقل بذلك اهـ

أرسله وانما بعد المتروكة أو فأن تذكره ٢٤٤ قبل بلوغ مثله فله والاغت به ركعته وتدارك الباقي ويجب أن لا يقصد

بالركن غيره فالهوى لتلاوة
بغيره ركوعاً أو رفع من
الركوع فزعموا يكف لأنه
صرفه إلى غير الواجب
(وسنمناوعان) أحدهما
إباض

(قوله من ركعة أخرى) قال
هم هـ ذابقتني بطريق
المنهوم انه اذا تذكر عند
بلوغ مثله تلك الركعة بان
تذكر في السجود الثاني أنه
ترك الاول لوقوعه على
طرف عامته مثلاً لا يقوم
مقامه مع انه ليس كذلك
قالوا لا حذف هذا المقيد
الآن يقال أي به لاجل
قوله بعد والاغت به ركعته
لانه في هذه الصورة وان قام
مقامه لم تقم به الركعة بل عليه
السجود الثاني اه فتدبر
(قوله اذا لا تخننا غير معتد به)
قال الرشدي الا قد اذ
الهوى الخ (قوله فني هذه
الصورة الخ) قال هم حيث
كان الهوى غير معتد به كان
هذا الركوع متروكاً أيضاً
فليس ثم زيادة فلا استثناء
وقد يقال ليس متروكاً كما
كالركوع والاستثناء منظور
فيه لظاهر المحسوس اه
فتدبر (قوله أما لو ترك
السلام الخ) أي وكذا لو ترك
فيه فحكمه كذلك كما في م
وسباني (قوله ركوعاً) لا أولى

سلام على فعل أو قول كان سلم قبل سجوده أو تشهده أما لو قدم قولاً غير سلام عليها كتشهد
على سجوده وكصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على تشهد فلا يضر ان كان لا يعتد بما قدمه بل
يعتمد في محله (قوله أو سهواً) أي ترك ذلك سهواً وقوله فابعد المتروكة الهوى أي الى أن يتذكر
فان تذكر فنية التفصيل الذي ذكره وانما كان لغو الوقوع في غير محله (قوله تذكره) أي
المتروكة قبل بلوغ مثله من ركعة أخرى ومثل التذكرك الشك الذي لا يجب استثناءها فان
شك في ركوعه أنه ترك الفاتحة أو في سجوده أنه لم يركع وجب أن يقوم فوراً فان مكث قليلاً
استند كربات بخلاف ما لو شك في القيام في قراءة الفاتحة فكت لينتد كرفان أو جب الشك
استثناءها كشيء في النية أو تكبيره الاحرام بطل ولا سجود لله وحينئذ (قوله فعله) أي
فوراً وجوباً فان تأخر بطلت صلاته وفعله ما وحده أو مع توقف عليه كأن تذكر في السجود
ترك الركوع أو شك فيه فانه يجب عليه أن يقوم ليركع منه ولا يكفيه أنه يقوم راكعاً اذ
الاختنا غير معتد به في هذه الصورة فزيادة على المتروكة فتكون مستثناة من قوله فعله المتبادر
منه أنه يفعله وحده (قوله والا) أي وان لم يتذكر حتى بلغ مثله غت به ركعته لوقوعه عن
متروكته ثم ان لم يكن المنسل من الصلاة كسجود تلاوة أو سهواً بان استقرت غفاته حتى قرأ آية
سجدة أو صـ در منه ما يقتضي السجود فسجد ثم تذكر أنه ترك شيئاً من السجودات لم يجزه ذلك
السجود لعدم تحول نية الصلاة سواء كان منفرداً أو مأموماً كالواقي به امامه فتابعه فيه
وعليه سجدة من صلاته فان ذلك لا ينوب عنها ويؤخذ منه أن المثل الثاني به المتابعة لا يجب
كالأحرار منفرداً وصلى ركعة ونسي منها سجدة ثم قام فوجد مصلياً في السجود أو الاعتدال
فاقتدى به وسجد للمتابعة فان ذلك لا يجزئه ولا تتم به ركعة شـ لا فاللشوبري (قوله وتدارك
الباقي) أي وسجد لله سهواً في جميع صور ترك الترتيب سهواً ومنه ما لو سلم في غير محله كذلك
فيسجد له أما لو ترك السلام وتذكر قبل طول النفل وأتى به فلا سجود وكذا بعد طوله اذا غابته
أنه سكوت طويل ونعمه غير مبطل فلا يسجد سهواً (قوله غيره) أي فقط أما لو قصد الركن
فقط أو هو والغیر أو أطلق فانه لا يضر ثم لو قصد التكبير الاحرام أو غيره لم يكف لان
الانقطاع يحنطه لا يحنطه غيره (قوله فالهوى) بفتح الواو يعني سقط كما هو وقوله لتلاوة أي
بان قرأ آية سجدة وهوى من القيام للسجود وقوله لم يكف أي فعله أن يقتصب ليركع ولو قرأ
آية سجدة وقصد أن لا يسجد فلما هوى للركوع عن له السجود فان كان قد انتهى الى سجود
الراكع فليس له ذلك والاجاز ولو قرأ امامه آية سجدة ثم ركع عقبها فظن المأموم أنه يريد سجود
التلاوة فهو لئلا يركع يسجد وقف عنه عند حد الركع كناه ذلك عن الركوع لانه
فعل الهوى للمتابعة الواجبة فلو لم يعلم بعدم سجود الامام الا بعد ان وصل هو للسجود قام
مخفياً فلو اتى بصاحب عامداً لم يابط صلاته لانيته ركوعاً (قوله فزعا) بفتح الزاي أي لاجل
الفرع أي الخوف ويصح بكسر هاءه في فزعا أي خائفاً لكنه ليس نصاً في كون الرفع لاجل
الفرع الذي هو ضرر ولو شك هل رفعه للفرع أو لغيره فلا قرب عدم الاعتدال به لان ذلك يرجع
لشك في الرفع والشك مؤثر في جميع الافعال (قوله وسنمنا) هذا هو القسم الثالث من الترجمة
والإضافة على معني الامام أو في فتشمل الأبعاض والهيات ونحو فتش التازلة ويصح أن

فيما مالانه مجرد تصابه كذلك تبطل صلاته ولا يترك بطلانهم عن زيادته الركوع الثاني اه فتدبر تكون

تكون على معنى من لكنهم لا تشعل حينئذ نحو قنوت النازلة (قوله يجبر تركها) صفة كاشفة
 للأبعاد قصد به الفرق بينهما وبين الهيات واعلم أن الأبعاد اسم للأركان فاطلاقها على
 السنن التي تجبر بالسجود على طريق التشبيه بالأركان يجامع الخبر في كل وان كان جبر الأولى
 بالسجود والثانية بالمدارك واسم الجبر المشبه به وهو الأبعاد للمشيء وهذا باعتبار الأصل
 ثم صار حقيقة عرفية في ذلك (قوله سهوا أو عمدا) خالان من الترك أي وان قصدية عمدا تركها
 السجود (قوله بسجود السهو) من إضافة المسبب للسبب والسهو لغة نسيان الشيء والغفلة
 عنه والمراد به هنا مطلق الخلل في الصلاة ولو عمدا ماعدا صلاة الجنازة فلا يشرع لها سجود
 سهو بخلاف سجدة التلاوة والشكر خارج الصلاة فإنه يشرع له ما ولا مانع من جبر الشيء
 بأكثر منه وشرع جبر الخلل أو إرغامه للشيطان فالقصد بالذات أحدهم وان لم يتركه الآخر
 (قوله ندبا) أي لأنه لم يذب عن واجب بخلاف جبر انات الحج فإنها ثابت عن واجب وانما ذكر
 قوله لأوجوب وان فهم عما قبله توطئة للتعليل (قوله لماسباقي) متعلق بجبر والادلة الاتية
 بعضهم انصر وبعضهم انقباض (قوله غائية الخ) وسباقي في كلام الشارح أربعة وزيد على ذلك
 غائية في القنوت وهي الصلاة على الصليب والسلم على النبي صلى الله عليه وسلم والآل
 والصحب والقيام لذلك فجماعهم اثنون في القنوت منها أربعة عشر وفي التشهد ستة فالخصر
 في الثمانية اضافي بالنسبة لما ذكره في المتن (قوله تشهد أول) أي ولو في نقل فاذا قوى أربعة آمنه
 بقصد أن يأتي فيها بقتل دين ترك أولها سهوا أو عمدا سجدة السهو وعلى المعتمد وقيل لا يسجد
 لان عزمه على الاتيان به لا يهتبه بتشهد هذا الظاهر مثلا اذ هو مع ذلك مخير بين تشهدين وثلاث
 وواحدة فهو غير سنة مطلوبة لذاته في محل مخصوص فان لم يقصد الاتيان بذلك بان أطلق فلا
 سجود (قوله لانه صلى الله عليه وسلم ترك) أي التشهد أي ولزم من ترك ترك القعود له والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والقعود لها فهذه الأربعة متروكة فكان حقه فيها بد
 الاستدلال به هذا الحديث لا بالقياس وكونه صلى الله عليه وسلم لم يقصد بالسجود الا جبر التشهد
 ترجيح بالمرجح (قوله ناسيا) المراد بالنسيان في حقه صلى الله عليه وسلم السهو لانه هو الذي
 يجوز على الانبياء بخلاف النسيان لانه نقص والفرق بينهما أن النسيان زوال الشيء من
 الحافظة والمدركة معا والسهو زواله من الأولى مع بقائه في الثانية واعلم أن الدماغ فيه خمس
 من الحواس الباطنة اثنان في البطن الأول الذي في مقدم الدماغ وهما الحس المشترك والمدركة
 لصور المحسوسات وخزائمه الخيال واثنان في البطن الاخير الذي هو في مؤخر الدماغ الحافظة
 المدركة للمعاني وخزائمه المسموعة بالمدركة وتسمى الواهمة أيضا واحدة في البطن الوسط وهي
 المنكرة وتسمى متخيلة وهي لا تفتردا عمالا في نقطة ولا نوم فتأخذ المعاني من المدركة والصورة
 من الخيال وتركب هذه على هذه كعداوة الذئب للسانة فان استعملها العقل خرجت انتاجاتها
 صادقة أو الوهم فكاذبة فقد ثبت للانسان قواية السلطنة وجلوسه على الكرسي وغير ذلك
 من الامور الوهمية فوظيفة التركيب والتحليل كما مر كتركيب العداوة على الذئب وتحليل
 الهبة عنه وقيل انها مدركة أيضا وهذه الحواس الخمس أثبت الحكما وأما أهل السنة فلا
 يحكمون عليها ابني ولا اثبات له دم قيام الدليل على ذلك ويثبتون الحواس الخمس الظاهرة

يجبر تركها) سهوا أو عمدا
 (سجود السهو) ندبا
 سبقي لأوجوب لانه لم يذب
 عن واجب (وهي) غائية
 (تشهد أول) لانه صلى الله
 عليه وسلم تركه ناسيا وسجود
 قبل أن يسلم كما مر وقيل
 بالنسيان العمدا يجامع
 الخلل بل خال العمدا
 (قوله فانه يشرع له ما) أي
 كان تكلم فيه ما يسجد ناسيا
 (قوله التشهد) أي الأول
 والاخير (قوله المسموعة
 بالمدركة) المشهور أن الحافظة
 تسمى الحافظة وعليه
 قاله وهو زوال الشيء من
 المدركة مع بقائه في الحافظة
 بعكس ما قاله المحشي آنفا

الله عليه وسلم في الاول بان
يتيقن ترك امامه لما بعد ان
يسلم امامه وقبل أن يسلم هو
(وقتوت) في الصبح

(قوله بالله - مزالح) الاولى
حذفه لان الكلام في عدم
الاباعاض (قوله بلوا وتركه
والاقتصار على اللهم صل
على سيدنا محمد) في التعاميل
فما راذية تقتضي أن كل ما جاز
تركه لا يسيده مع ان جميع
الاباعاض كذلك ويسجد
لتركها فاما الاولى حذفه (قوله
ولان غير المأموم الخ) انما قيد
بذلك لان التفصيل المذكور
لا يتأق في المأموم فانه لا يعود
يسجد لتحمل امامه عنه
فتدبر (قوله ولا يسجد أيضا)
أى بالنسبة للصلاة على
الأنثى لانه أنثى وان كان
يسجد بالنسبة للسلام الاول
اه شيخنا الدهموي
وهذا كالمسرح في جوار
العود في هذا الصورة ليسجد
والذي في سم على حج والمتهج
ع. لم جوار. لان ما أدى
وجوده الى عدمه ممتنع لازوم
الدور وقرره الشيخ المحقق
الان يقال قول الهنسي فان
عاد لياق بالله جرد أى على

سبيل الفرض أي لو قلنا بذلك صادف الصلاة في الخ أو يقال المراد عادليا أي بالوجود لا من حيث آخره فلا ينافي كونه
معدم جواز العود إليه بعد ترك الصلاة على الأول وبالنسبة إلى الثاني يجاب عن تقرير شيخنا بقوله يسجد بالنسبة للسلام الأول أي بالنسبة
للمقتضى لا من قدر (قوله بالنسبة للمأموم) ليس قيد أخذ من العلة (قوله لا لاجل الاتيان الخ) فيه أن الكلام في المأموم
وهرقذ أي في الإمام حتى يقال ذلك (قوله هو القضاء) فتكون مياه صدرية لا موصولة

ووتر النصف الاخير من رمضان بخلاف قنوت النازلة لان قنوتها سنة في الصلاة لاسنة من اى بعضهم (وقيام له) اى للقنوت (وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) صلاة (على آله بعد القنوت) فيها قياس الاربعة على ما قبلها والاخير من زيادتي وترك بعض القنوت كترك كاه (قوله تسع قنوتا مجزئ الخ) اى زيادة على ٢١٧ ما أتى به من ذكر الاعتدال ان أتى به فان لم يأت حسب هذا

الوقوف للقنوت لان عدم اتيانه بكربة على ارادة صرفه هذا الوقوف للقنوت اه ع ش (قوله تعالى امامه) فلو أتى به الامام الخنفي لم يسجد المأموم كما قاله ع ش وقال قل يسجداه ش ن (قوله نعين عليه) اى مالم يقطعه ويعدل الى بدله كما هي عبارة م ر وشرح الروض وكتب عليه ع ش نعيه اسم قوله وترك بعضه كما ع اى مالم يقطعه ويعدل الى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا يسجد بخلاف ما اذا قطعه واقتصر على ما أتى به منه اه المقام ومنه وقوله الى آية ليس قبلها بل مثاها كل دعاء وثناء غير ما ورد امامه كائن شرع في قنوت النبي صلى الله عليه وسلم او غير ثم قطعه وعدل الى الاخر وأتى به ولو كاه فانه يسجد والفرق أنهم المأ كانا وأردن صاروا بمنزلة القنوت الواحد والقنوت الواحد يسجد وترك بعضه بخلاف غير

كونه فعل الله تعالى وان طلب رفع الشبهة لكرهية النفس له من حيث ذاته تستغفرك وتوب اليك صلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم بكسر اللام وقحها في الفعلين والثاني اولى من البليغ الذي يراعى النكبات لا فائدة المبالغة فكانت الصلاة والسلام وهذا خبر عن ما وهذا قنوت النبي صلى الله عليه وسلم ومثله قنوت عمر وأبيه ونسبته اليه لانه رواه عنه صلى الله عليه وسلم أو قاله من عنده وهو اللهم اناستعينك ونستغفرك ونستمددك ونؤمن بك وتسوكل عليك وتثق عليك الخير كما تشكره ولا تكفره ونخاض ونترك من يفجره اى يهيك اللهم اياك نعبد ولك نصلي ونسجد عطف الصلاة على ما قبلها من عطف الخاص والسجود على ما من عطف الجز واليك نسعى ونخضع بكمسرافاء اى نسرع نرجو ورجوتك ونخشى عذابك ان عذابك الجذب بكسر الجيم اى الحق بالكفار ملحق بكسر الحاء اى لا حق بهم وتقدم ذلك ولو عز عن القنوت وقف وقفة يسيرة تسع قنوتا مجزئ او لو قصير فلا يسجد فان لم تسع ذلك بان قصرت جدا سجد على الوجة (قوله ووتر النصف الاخير الخ) ويسجد تاركه تعالى امامه الخنفي وان فعله المأموم لان ترك امامه له ولو اعتقاد في حكم السهو والذي يلحقه منه بخلاف ما اذا اقتدى في الصبح صلى سنتا فلا يسجد لتحمل الامام له ولا خال في صلاة في اعتقاد المأموم والمراد بوتر النصف الاخير من رمضان وتر رمضان لا لوتر الواقع فيه فلو قضى فيه وتر غيره لم يقف بخلاف ما لو فاته وتر رمضان فقضاء في غيره فانه يفتت عملا بالاصل فيه ما من أن القضاء يحكي الاداء فلا يسجد لتركه في الاول دون الثاني ولو فاته وتر النصف الاول فقضاء في الثاني لم يقف عملا بما ذكر فانه نصف الاخير في كلامه قيد خرج به وتر النصف الاول وخرج وتر غير رمضان بالعناية السابقة (قوله قنوت النازلة) ويكون في اعتدال كل ركعة اخرة من المكتوبات (قوله لان قنوتها) اى النازلة (قوله اى بعضها) بالرفع نفس اقله سنة منها الخنفي والمراد بالبعض ما يشمل الهيئة اى ليس بعضها مرفوعا ولا هيئة (قوله بعد القنوت فيها) اى في في الصبح ووتر النصف الاخير من رمضان او المارد في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة على آله فيكون اشارة الى أن بعد القنوت يرجع اكل منهما (قوله قياسا للاربعة) وهي قوله وقنوت الخ وقوله على ما قبلها اى على الاربعة قبلها وهي قوله تشهد أول الخ وفيه القياس على المقيس لان بعض الاربعة السابقة مقيس على غيره على ما قاله هو وبعضها منصوص وفي ذلك خلاف في الاصول اما على ما صرح بها منصوصة ويصح أن يراد بها ما كان منصوصا وهو التشهد فقط لكنه بعيد (قوله وترك بعض القنوت كترك كاه) اى لانه بالشروع فيه تعين عليه وان لم يتعين قبل ذلك فليس كلامه مبني على الضعيف القائل بتعين كلمات اللهم اهدنا الخ مطلقا بل المراد ترك بعض اى بعض ما شرع فيه سواء كان المشهور أو

٢٨ ل وى الوارد فانه لما لم يرد بخصوصه كان قنوتنا مستقلا فاسقط العدل اليه حكم القنوت الذي شرع فيه وقطعه هكذا فرق ع ش وفيه أنه يقتضى السجود عند ترك أحد الواودين اذا فعل الاخر بقامه لانه بمنزلة من اقتصر على بعض القنوت الواحد مع أنه ليس كذلك الا أن يجب بان يحصل تنزيها ما منزله اذا تعرض له ما بها بخلاف ما اذا تعرض عنهم ما عا ر عن اهداه واتى بالاسم تاما وكلمة بغير ما ورد فانه لا تنزيل حيث لا يسجد فلا يسجد اه تدبر

ومثله ترك بعض التشهد
الاول وظاهر أن القعود
للاصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم بعد التشهد الاول
والصلاة على الاصل بعد
الاخير كالمعقول الاول وأن
القيام له ما بعد القنوت
فك القيام له وسبب
المذكورات أبعاضاً لأنها
لما كانت كدت بحيث جبرت
بالسجود أشبهت الأركان
التي هي أبعاض وأجزاء
سقيمة (و) النوع الثاني
(هيأت منها) هو أولى
من قوله وهي أربعون (رفع
يديه) أي كفيته (حذو
منكبيه في تحريم) بالصلاة
(وركوع ورفع منه)
للإتيان برواء الشيخان

(قوله فإذا ترك فاهانه أو
واو وانه) فيه أن ترك ذلك
رواية كافي المنهج حيث
قال رحمه كافي العزيز إلى أن
قال أنك تقضي ولا يقضي
عليك أنه لا يذل الخ فاعل
تدب السجود ترك ذلك
لكونه من زيادة النقصة
وهي مقبولة تدبر (قوله
تحت صدره) هو قول من
ردّه حج والمعتقد كافيته وفي
م روع من عليه أنه
يراهما إلى جانبيه

غيره كقنوت عمرو البهض في كلامه شامل للحرف فإذا ترك فاهانه أو واو وانه أو أجل في جمع
سجد ولو أراد أن يجمع بين القنوتين فاقصر على الاول فلا يجوز ولو شرع في الثاني ثم ترك
باقية سجد على المعتقد فيمنع بالشرع فيه (قوله ومثله ترك بعض التشهد) أي الواجب في
الاخير (قوله وظاهر الخ) ذكر أبعاضاً أربعة زيادة على ما في المتن كما مر (قوله المذكورات)
أي من الاثني عشر ومنها بقية العشر من (قوله لأن المأثرا كدت الخ) يشهد أنه ليست أبعاضاً
حقيقية وقضية أن معنى الصلاة حقيقة الواجبات فقط مع أن مسماها المجموع الآن يقال
ان الصلاة تطلق ويراد به الصلاة الكاملة المستوفية لمطاب فيها ولا شك أن السنن المذكورة
بعض منها حقيقة وحقيقة وتطلق ويراد بها ما يسقط المطاب بقوله واسمية السنن حينئذ أبعاضاً
منها مجاز بالاستعارة للعلاقة المشابهة على ما مر وقوله بحيث حذو كفيته تعليل وقوله أشبهت الأركان
خبر أن أي يجمع مطلق الجبر وان اختلاف الجابر في كل كما مر وقوله وأجزاء أعطفت تفسير (قوله
هيأت الخ) أراد به ما ليس ركناً ولا به ضابطاً بالسجود فلا يسجد لتركها لأنه لم ينقل ولا هو
في معنى ما نقل إذا القنوت من الأركان مذكور مقصود شرع له محل خاص به بخلاف الهيأت فإنها
كاملة مقدمة لبعض الأركان كدعاء الافتتاح أو التأسع كالسورة فان سجدت من أبعاضها ما
بطلت صلاته إلا أن كان جاهلاً معذوراً القرب عهده بالاسلام أو نشأ به بعد ادعاء العلماء لا يقال
مقتضى إتيانه بسجود السجود ومعرفة ما يشوب عنه فكيف يكون معذوراً لانه قول أنه قد
يسمع مشروعية سجود السجود وقيل السلام لا غير فيظن عمومته في كل سنة (قوله هو أولى) أي
لاقتضائه المصروف أو انما عبر بالاولى لامكان الجواب عن الاصل بأنه حصر اضافي أي بالنسبة
لما ذكره هنا لاحق وهو الدال على استيفاء جميع الافراد (قوله يديه) أي المولى من امام
وغيره ولو أسأروا أن صلى من اضطباع (قوله أي كفيته) أي به لدفع ما يؤممه اطلاق اليد من
أن المراد به حقيقة من رؤس الاصابع إلى المنكب فأما بذلك أن المراد به أبعاضها المجازي
من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء (قوله حذو) بالذال المعجمة أي مقابل منكبيه تنفية
منكبه وهو جمع عظام العنق والكف وهذا بيان للذكل والسنة تحصل بأي رفع كان كما
يعلم مما يأتي ولا تطل الصلاة به وان شئتم اليه فعلاً فالسمع التوالي لان ذلك مطلوب (قوله في
تحريم الخ) ويتبدى الرفع فيه مع ابتداء التكبير وينتهي مع انتهائه على المعتقد والدليل على
سنة الرفع في ذلك الاجماع كما نقله ابن المنذر وخبر ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه
حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة متفق عليه بل قال البخاري روى الرفع سبعة عشر مائة
يحدث عن أحمد من العصابة خلافه وقد صنف هو في ذلك تصنيفاً رذيقه على من أنكره وحكمته
كما قال الشافعي رحمه الله تعالى تعظيمه تعالى حيث جمع بين اعتقاد القلب ونطق اللسان
المترجم عنه وعلى الأركان وقيل الإشارة إلى طرح ما سواه تعالى والاقبال بكيته على صلاته
وقيل الإشارة إلى رفع الحجاب بين العبد وربّه وقيل غير ذلك (قوله وركوع) أي ويتبدى الرفع
فيه مع ابتداء التكبير ولا يديه إلى انتهائه لأنه إذا حاذى كفاء منكبيه انحنى وأرسل يديه وأما
التكبير فيجوز أن يصل حد الرأى كماله لا يخرج من حد صلاته عن ذكر وقوله ورفع منه أي
ويتبدى الرفع فيه مع ابتداء رفع رأسه فإذا استوى قائماً أو ساجداً راساً لا خفياً تحت صدره
لا يقال هلاس عدم الرفع في ذلك خروجاً من خلاف من أبطل به الصلاة من الحنفية لانه قول

لمراعاة الخلاف شروط من جلتها أن لا يخالف سنة ثابتة وهذا ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية تبيين صحابه كما قاله السموطي في الاشياء وسبق في المتن سن الرفع عند القيام من التشهد الاول وبقي القيام من جلالة الاستراحة فيسن الرفع عنده كائن على الشافعي وهو المعتقد بخلاف القيام من السجود فلا يسن الرفع عنده على المذهب أيضا فان ترك لرفع فيما أمر به أو فعله فيما لم يؤمر به كره (قوله ومعنى حذوا الخ) أشار بذلك إلى أن هذه سنة مجملة اشتملت على سنن متعددة ذكر منها خمسة هذه الثلاثة والاثني الاثني في المتروك وبقي منها تفريق الاصابع وكونه وسطا فإذا فعل شيئا من ذلك أثيب عليه وفاته الكمال فيما ترك وهذه الكيفية جمع بين الشافعي بين الروايات المختلفة في ذلك وقوله وأبهم ما أي رأسه ما وقوله ثمصق أذنيه أي ما لان منها لا يقال أنه إذا فعل ذلك لا يمكن محاذاة أطراف أصابعه أعلى أذنيه لأنها أطول من الاذنين لا نأقول أنه يسن إمالة أطرافها جهة القبلة فبذلك تحصل المحاذاة (قوله رفعه) أي الشخص وقوله والتسميع أي قول مع الله أن حده (قوله الإبرادة) أي فقط وقوله أو نقص أي فقط فالصور ثلاثة وقوله مغلوب أي مقهور (قوله فان لم يمكنه) أي اجز كشال فلورفع أحدها مع قدرته على رفع الأخرى لم يحصل له أصل السنة بل يكره ويرفع الاقطع إلى حد بحيث لو كان سليما وصل كفه وأصابعه للهيمته المشروعة ولو ترك الرفع عمدا أو سهوا حتى شرع في التكبير ورفع في أثنائه لا بهدله والسنه ويغني أن ينظر قبل الرفع والتكبير إلى موضع سجوده ويحرك رأسه قليلا ويرفع يديه (قوله نحو القبلة) أي ما يصلي اليه فيشمل مقصد المسافر والجهة التي توجه اليها عند الاشتباه (قوله وتقر بجها) أي ليكون لكل عضو استقلال في العبادة وأعلم أن للاصابع في الصلاة حالات أسدأها حالة الرفع في تحريم وركوع واعتدال وقيام من تشهد أو زل فيندب تفريقها الثانية حالة القيام واعتدال فلا تفرق الثالثة حالة ركوع فيندب تفريقها على الركبتين الرابعة حالة سجود فتضم وتوجه للقبلة الخامسة حالة قعود بين السجدين فالأصح كالسجود السادسة حالة التشهد فالأصح مضرومة الاصابع إلى المسجدة واليسرى مبسوطة والأصح فيها التضم اه أفاده المناوي (قوله حالة الرفع) ظرف للإمالة والتفريق (قوله ووضع يدي الخ) هذا هو الاكمل فلورأساهما ولم يعبت لم يكره ولو قطع كف يمينه وضع طرف الزند على يسراه أو قطع كفاه وضع أحد الزندين عند طرف الآخر تحت صدره ولا ينافي ذلك سقوط السجود على اليد إذا قطع الكف لاحتمال أن المراد هناك سقوط الوجوب بسقوط محله دون الاستحباب والزند طرف الذراع المتصل بالكف وجهه زناد وأقنود وأقنود (قوله بأن يقبض الخ) هذه هي الكيفية الفضلى ووراءها كقبضتان بسط أصابع اليقين في عرض الفصل ونشرها صوب الساعد فلوضع اليد ثلاث كقبضات (قوله كوعها) هو قبض الكف ويقال فيه كع كع طرف الزند مما يلي الإبهام والكروى طرفه مما يلي الخنصر والرسغ الفصل بين الكف والساعد أي طرف الزند المتوسط بين الكوع والكروى فالثلاثة أجزاء من الساعد لا من الكف على التحقيق والبوع العظم الذي يلي إبهام الرجل متصل باله وقيل الثاني في متصل السابق بجانب الكعب يقال النبي الذي لا يعرف كوعه من بوعه أي لا يعرف اسم العظم الذي عند إبهام يده والعظم الذي عند إبهام رجله أما المسمى فلا يجهله أحد وقد نظم بعضهم الأسماء المقدمة فقال

ومعنى حذو من كيبه ان
تجاذى أطراف أصابعه
أعلى أذنيه وأبهم ما
أذنيه وراحته من كيبه
والأصح رفعه مع ابتداء
التكبير والتسميع فلولم
يمكنه الرفع الإبرادة على
المشروع أو نقص أي
بما يمكن فان قدر عليه ما دون
المشروع أي بالزيادة لأنه
أقرب بالأمور به وبزيادته
مغلوب عليها فان لم يمكنه
رفع إحدى يديه رفع
الأخرى (وامالة أطراف
الاصابع) من اليدين (نحو
القبلة) أشرفها (وتفريقها)
أي الاصابع حالة الرفع
(ووضع) يد (يمين على
شمال) بأن يقبض كوعها
(قوله وهو المعتقد) ض
والمعتقد عدم الرفع وراجع
بعضهم كتب المذهب
الداكية للخلاف فلم ير هذا
القول (قوله تفريق
الاصابع) مكر مع المتن
(قوله أن ينظر الخ) أي
لا يقال أن يكون ثم
ما يندبه السجود عن

وبعض رسلها وساعدها بكف العين بعد الرفع للحرم (وجعلها منعت صدره) وفوق سرته للاتباع رواه ابن خزيمة (واقترح)
بعد تحريمه بفرض أو نقل نحو وجهه وجهي للذي فطر السموات والأرض إلى قوله من المؤمنين للاتباع رواه مسلم
(قوله وأن لا يخاف خروج الوقت) أي لو أتى بالافتتاح مع كونه أحرم به في زمن يسرها (قوله بأنه من المدو هو جائز) فيه نظر لأن
دعاء الافتتاح من السنن وهي يسن ٢٢٠ الاتيان بها حيث شرع وفي الوقت ما يسرها واولو الاركان فقط فيأتي بها وان لم

خروج الصلاة عن الوقت
نعم لا يبعد أن محل استحباب
الاتيان بها حينئذ أن أدرك
ركعة في الوقت أفاده من
عن مروا حاصل أنه إذا
شرع في الوقت ما يسر
الاركان فقط سن الاتيان
بالسنن ما عدا الافتتاح فلا
يسن الا يلزم خروج بعض
الصلوات عن الوقت بل
قبل بصرته حينئذ لذلك
ورديانه لا ينقص عن المد
بغير السنن كتنويل الاركان
زيادة عموما وهو جائز فلا
أقل من ان يكون الافتتاح
كذلك وانما ليس حينئذ
كغيره من السنن لانه عهد
ترك في الجنائز وفيها إذا
أدرك الامام في ركوع أو
اعتدال فاضطرت رتبته عن
بقية السنن وأيضاً هي قد
شرعت مستقلة وليست
مقدمة لشيء بخلافه فانه
شرع مقدمة لغيره أفاده
عن عن سيم على أبي
شجاع فان كان الباقي لا يسر
جميع الاركان فالمتشهور عن

وعظم إلى الإيهام كوع وما يلي • تلخصه الكرسوع والرسغ ما وسط
وعظم إلى إيهام رجل مقب • يوع غنظا بعلم واحد من الغلط
(قوله وبعض رسلها) هذا ظاهر في السمين أما الهزيل فيقبض كما وفي بعض النسخ ورسغها
بالنصب وهي أرفق أشمول ذلك للكل والبعض (قوله بعد الرفع للحرم) أي بعد فراغه منه
ومن وضعهما عاذين صدره فقط لأنه يرسلهما ثم يرفعهما ولا يفرق في ذلك بين القائم
والقاع والمضطجع (قوله تحت صدره ونحو سرته) أي ما تلا إلى جهة يساره لأن القلب فيها
والحكمة في وضعهما كذلك أن يكونا على أشرف الأعضاء وهو القلب لحفظ الايمان فيه فان
من احتفظ على شيء جعل يديه عليه رلهذا يقال في المبالغة أخذ بكتا يديه (قوله واقترح) أي
دعاؤه وقوله بفرض أو نقل أي غير صلاة الجنائز ولو على قبر وغائب على الأوج ويسن للمأموم
سميع قراءة امامه الأسراع به ولا يأتي به المسبوق الا فيما إذا أحرم فسلم امامه أو قام قبل جلوسه
فيها ما أخرج الامام من الصلاة بحدث أو غيره قبل أن يوافقه والحاصل أن دعاء الافتتاح
لا يسن الا بشروط خمسة أن يكون في غير صلاة الجنائز وأن يحرم في وقت يسر الصلاة وأن
لا يضاف للمأموم فوت بعض الفاتحة وأن لا يدرك الامام في غير القيام فلو أدرك في الاعتدال
لم يفتخ وأن لا يخاف خروج الوقت عن الصلاة وبعضها فان خاف خروج حرم الاتيان به
ومثله التعوذ كما ساقى فانه الرمي ونافس في ذلك ابن شرف بأنه من المدو هو جائز ولو بالسكر
العمد (قوله بعد تحريمه) هو أحسن من تعبير غيره به قبل لانه لو سكت طويلا بعد التحريم لم
يفت وان قصد به الاعراض وكذا لا يفوت بتأمينه مع امامه بخلاف ما لو أتى بذكر غير مشروع
وان قل فانه يقوت به على الأوجه لخروجه حينئذ عن كونه افتتاحا حاول مراد من عبر بالعبية
عدم الفاصل بينه وبين التحريم بالفاظ مطلقا (قوله نحو وجهه الخ) أي هذا ونحوه وأشار
بذلك إلى أن دعاء الافتتاح لا ينصرف فيما ذكره قد صرح فيه أخبار آخر من الحمد لله جدا كثيرا
طيبا مباركا فيه ومنها الله أكبر كبير والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا وبالله افتتح
حسن أصل السنة لكن الاول أفضلها ويسن الجمع بينهما المنفرد وامام محصورين ومعنى وجهه
أقبلت والوجه الذات كفي به عنها إشارة إلى أنه ينبغي أن يكون كله وجهه مقبلا على ربه
لا يلتفت لغيره في جرم منها ويحتمل في تخصيص الصدق خوفا من الكذب في هذا المقام وفطر
السموات والأرض خلقهما على غير مثال سابق وقوله إلى قوله من المؤمنين عظامه حنيفا أي

مرحمة الاتيان بشيء من السنن وقال سيم على المنهج وجع محل ذلك حيث كان التأخير لذلك الوقت من غير عذر ما تلا
وإذا فلا يحرم الاتيان بالسنن حينئذ ثم نقل عن مرواته قال بعد م حرمة الاتيان بها ولو كان التأخير بغير عذر وأنه عليه السلام الاتيان
لا يكلف العجلة في الصلاة سواء أخر عذرا أو لا قال سيم لكن ينبغي وجوب المحافظة على إيقاع ركعة في الوقت وهو ما نعلم أن
مروا لم يقل بالحرمة على المشهور عنه الا عند ضيق الوقت عن جميع الاركان لا مطلقا خلافا لما يقتضيه إطلاق الحسن في النقل
عنه من أنه فاعل بالحرمة إذا شرع وفي الوقت ما يسر الاركان فقط أي فيصوم الافتتاح حينئذ فلا يخرج بعض الصلاة عن الوقت
والذي قال بالحرمة حينئذ انما هو الأذرى والركن على سبيل التردد ولم يجز ما يذلل كما قاله سيم على حج وقد علمت رده

الالفاظ مسلمات حبان ويسن المنفرد وامام قوم محصورين رضوا بالتطويل أن يزيد على ذلك ما ذكره في شرح الاصل وغيره فلو
 ترك الافتتاح عمدا أو سهوا حتى شرع في التعوذ لم يذنب له لقوات محله (وتعوذ) لافتراقه في كل ركعة لآية فاذا قرأت القرآن
 أي أردت قراءته (قوله أي بأن لا يزيد عليهم غيرهم) قال مويشرط أن يكون ٢٢١ المسجد غير مطروق ليلتصق بالحصر

(قوله على عمل معين) عبارة
 م د نابز بدل معين وهي
 ظاهرة تأمل (قوله حتى شرع
 في التعوذ) أي ولو سهوا
 بخلاف ما إذا أراد السابق
 فسبق لسانه للمناخر فان
 السابق لا يفتوت حينئذ
 سم ج (قوله يعضه) عما
 يفقد التعوذ كأعوذ بالله
 لا تكفون من الشيطان الرجيم
 فخطأه وان كان بعضا من
 المصيبة لا يفقد التعوذ فيه
 عليه حوائث م (قوله
 سبعا) المراد حتى يأتي بقدر
 حروف الفاتحة (قوله عند
 الابتداء) فاذا ابتدأ أثناء
 القراءة للتلاوة فان طال به
 الفصل بين القراءة الاولى
 والقراءة بعد سن اعاده كل
 من السجدة والتعوذ
 والسؤال أيضا والا فلا
 يسن وهذا بخلاف ما إذا
 سكنت اعراضا عن القراءة
 أو تكلم بجانبه فانهم اتسبن
 الاعادة وان لم يطل الفصل
 أفاده ج ومم عليه وذكر
 عن شرح العباب أنه يسن
 السؤال لسجود التلاوة
 وان كان قد استأنك لها
 قبل وان لم يطل الزمن
 وحينئذ يكون تأبعا للقراءة

ما تلاعن كل الاديان الى دين الاسلام وهو عند العرب من كان على ملة ابراهيم عليه السلام
 مسلما وما أنامن المشركين تأكب المسلما أو تأسيس يجعل النقي عاندا الى سائر أنواع الشرك
 الظاهر والخفي لكن هذا بالنسبة للخواص ان صلاتي أي الصلاة المعروفة ونسكي أي عبادتي
 فعمطه عام ومحباي ومحباي وموقني لله رب العالمين أي عمو كين له لا شريك له وبذلك
 أمرت أي بالادعاء والصلاة والتسك أو باحدها وأنامن المسلمون أو وأنا أول المسلمين لكن
 يقصد القراءة أو يطلق فان قصد معناه كفر والعياذ بالله تعالى وتأتي الانثى بما في الآية للتمهيد
 في نحو المسلمين أو ارادة الشخص ولا بد في تحصيل السنة من ترتيب دعاء الافتتاح وموالاة
 ويحصل أصلا بالاثبات يعضه محافظة على الماء ووجه ما أمكن (قوله الالفاظ مسلمات) أي من
 قوله حنيفة مسلمات (قوله محصورين) أي بأن لا يزيد عليهم غيرهم وقوله رضوا بالتطويل أي
 صريحاً وبشرط أيضاً ان يكونوا غير مستأجرين اجارة عين على عمل معين وإذا كان فيهم نساء
 شرط كونهن غير متزوجات (قوله أن يزيدا) بالغ التفتية أي المنفرد والامام المذكور
 كما يشرح الاصل وفي بعض النسخ أن يزيد أي كل منهما (قوله ما ذكره في شرح
 الاصل) هو اللهم أنت الملك لا اله الا أنت أنت ربي وأنا عبدك ظلمات نفسي واعترفت بذنبي
 فاغفر لي ذنوبي ج عا لا يفتقر الذنوب الا أنت راعى في لاجن الاخلاق لا يمدى لاجنها
 الا أنت واصرف عني سيئها الا يصرف عني سيئها الا أنت لبيك وسعديك والخير كله في يديك
 والشر ليس اليك أنابك والدين تباركت ربنا وتعاليت أستغفرك وأتوب اليك اه وقوله والشر
 ليس اليك أي لا يتقرب به اليك وقيل ليس شرابا بالنسبة اليك فانك خلقتهم ملزمة بالقلة وانما هو
 شر بالنسبة الى خلقك (قوله حتى شرع في التعوذ) أي أو القراءة فيفتوت بالشرع في ذلك
 ويجلو سه مع امام أدركه في التشهد (قوله وتعوذ) ويشترط فيه شروط الافتتاح لكن
 يتأخره في أنه يسن في صلاة الجنائز وفيما لو اقتدى بامام جائس وجلس معه فيأق به بعد قيامه لانه
 كقراءة لم يشرع فيها ومحل بعد الافتتاح وتكبير صلاة العبد ويحصل أصل السنة بالاثبات يعضه
 نظير ما مر في الافتتاح (قوله للقراءة) أي قراءة الفاتحة أو بداهة حتى لو لم يقدر الا على التعوذ
 كره سبعا بديل عن الفاتحة وأق به مرة من حيث التعوذ (قوله في كل ركعة) لكن الاولى
 أكد وفي كل قيام من قيامات الكسوف فان شرع في القراءة ولو سهوا فاق وأفضل سبغه
 على المعتقد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقيل أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم
 والشيطان اسم لكل مقرر مأخوذ من شطن اذا بدد وقيل من شاط اذا احترق والرجيم عني
 المرجوم بالشبه وقيل المطرود أو بمعنى الراجم للناس بالسوسة ويسن الاسرار بكل من
 الافتتاح والتعوذ ولو في جهريه كسائر الاذكار المستحبة بحيث يسمع نفسه لو كان جميعا
 ويسن الايمان به أيضا خارج الصلاة كالتمسية عمدا لا بتداسوا افتتح من أول سورة أم من
 أثناء واحدة فيكون تأبعا للقراءة في السر والجهر (قوله أي أردت) جواب عن سؤال وقد

في السر والجهر لكن استثنى ابن الجوزي في انشر من الجهر بالتعوذ غير الاولى في قراءة الادارة المعروفة الا أن بالمدارسة فانه
 يستحب منه الاسرار لان المقصود جعل القراءة تمن في حكم القراءة الواحدة وعلمها عدم التعوذ في غير الابتداء فبإسرار
 الثاني أشهر القراءة الواحدة وكذا يقال في التسمية أثناء السورة عن

يقال انه لا يلزم من اعادة القراءة له الا ان يقال ان في العبارة تقدير ايضاً ولم يحصل
 للمانع كسكوت وجنابة (قوله وجهر) - انه ان يسمع من يلبه وحدا الامر ان يسمع نفسه
 فقط حيث لا مانع والتوسط بينهما ان يزيد على أدنى ما يسمع نفسه من غير ان يبلغ بالزيادة الى
 سماع من يلبه وهذه الحالة ان ~~كانت~~ هي المرادة في نافلة الدليل الاستدلال والافعال المراد
 بالتوسط فيها الاسرار تارة والجهر أخرى والمعدة عدم امكانها وان المراد المعنى الثاني (قوله
 بقراءة القائفة) أي أو بدله من ذكر أو دعاء (قوله والجهر الخ) ذكر من محلاته أحد عشر
 وكان صلى الله عليه وسلم يجهر بالقرآن في الصلوات كلها وكان المنكر كون يؤذونه ويسبون من
 أنزل وأنزل عليه فانزل الله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها أي لا تجهر بها كلها
 ولا تخافت بها كلها وأبغ بين ذلك سبيلان تجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار فكان
 يخافت بصلاة الظهر والعصر لاستعدادهم للايذاء في هذين الوقتين ويجهر في المغرب لاشتغالهم
 حينئذ بالعشاء وفي العشاء والصبح لنومهم حينئذ وفي الجمعة والعديد لانه أقامه ما بالمدينة
 ولم يكن للكفار به اقوة وخمس الركعتان الأولتان من العشاءين بالجهر رحمة بضعفاء الأمة
 فان من شأن تجلي الحق تعالى لقلوب المحبوبين انه يخفف على قلوبهم تارة ويثقل عليها أخرى
 وذلك أن عظمته تعالى تنكشف لقلوبهم شيئا بعد شيء فيكون التجلي في ثاني ركعة أثقل من التجلي
 في أول ركعة وهكذا فطلب الاسرار في الأول وآخر رحمة بهم أعظم التجلي حينئذ عليهم (قوله
 في الصبح) أي ان وقعت كلها في الوقت فلو صلى ركعة بعده أسرفها وان كانت الصلاة حينئذ
 أداء الا فاما بعده ~~كلام~~ ابن شرف ويجهر الامام فيها بالقنوت مطلقا سواء صلاها في
 الوقت أو بعده ولا يجهر به المنكر مطلقا (قوله والعديد) سواء صلاها ما أداء أو قضاها عملا
 بالاصل فيهما من أن القضا يحكي الاداء ولان الجهر ورد فيها في محل الاسرار فيستحب (قوله
 والاستسقاء) وان فعله ثم ارا كما يؤخذ من كلامه حيث أطلق فيه وفصل في ركعتي الطواف
 (قوله العشاءين) أي المغرب والعشاء وركعة تسمية المغرب عشاء مخصوصة بغير التغليب
 كما هنا (قوله والترأوى) أي ولولمفرد ومثله الوتر وان لم يأت معه بالترأوى (قوله المطلقة)
 خرج غيرها كسنة العشاءين فيسرفها على المعتمد فلا قال بالتوسط (قوله فيتوسط)
 تقدم معناه (قوله ان لم يشوش على نائم أو مصلي) وان عرض النوم أو الصلاة بعد قنوته على
 المعتمد فان شوش كره ولا يجزم على المعتمد أيضا لان الايذاء غير محقق ومحمل الكراهة في حق
 النائم ان لم يسن ايضا له للملازمة بان خيف قوته او علم نومه بعد دخول الوقت وكالتشويق
 الخوف من الربا فيسن الاسرار عند الخوف منه ويقاس على ما ذكر من يجهر بذكر أو قرآن
 بحضرة من يشغل بطالعة أو نذر يسر أو تصنيف فيكره له ذلك والحكم على الجهر أو الاسرار
 بكونه سنة من حيث ذاته وان كان ما يجهر أو يسرفه واجبا (قوله أو نحوه) كقارئ ومدرس
 ومصنف ومطالع (قوله في قضاء الفريضة) الفريضة ليست بقيد فلو قضى صلاة الفريضة ليلا
 ووقت صبح جهر لان ذلك محل الجهر ولا يرد ركعتا الفجر ووتر غير رمضان ورواتب العشاءين
 لان الامر اروردهما في محل الجهر فيستحب على العكس في العبد (قوله بوقته) أي القضا
 وهو المعتمد يستغنى العبد كما يجهر في قضاء الظهر ليلا ويسرف في قضاء العشاء ثم ارا وعليه

(وجهر واسرار) بقراءة
 القائفة والسورة (في
 محلها) المعروف للاتباع
 رواء الشيطان والجهر في
 الصبح والجمعة والعديد
 وخسوف القمر والاستسقاء
 وأولى العشاءين والترأوى
 ووتر رمضان وركعتي
 الطواف ليلا أو وقت صبح
 والاسرار في غير ذلك الا
 نوافل الليل المطلقة
 فيتوسط فيها بين الجهر
 والاسرار ان لم يشوش على
 نائم أو مصلي أو نحوه والعبرة
 في قضاء الفريضة بوقته
 وقيل بوقت الاداء

(قوله ان لم يشوش) هذا
 لا يأتى على تفسير التوسط
 بالمرتبة بين المرتبتين كما
 لا يخفى وعلم من تخصيص
 هذا القيد بالتوسط عدم
 اعتباره فيما طلب فيه
 الجهر - وهو كذلك أفاده
 عن (قوله بعد دخول
 الوقت) انه قبله لانه اذا
 نام بعد دخول الوقت
 وجب ايضا له لانه ازالة
 المنكر كما يؤخذ من عبارة
 في المواقيت

وجهر المرأه دون جهر الرجل ومحل جهرها اذا لم تكن بحضرة جانب ومثله الخنثى (وقال أمين) عقب قراءة الفاتحة للامريه في
الصحيين ويؤمن المأموم في الجهرية مع تأمين امامه فان لم يتفق له ذلك آمن عقب تأمينه ٢٢٣ (وجهرية) للامام والمفرد

والمأموم لقراءة امامه
(في) صلاة (جهرية)
للاخبار الصحيحة في ذلك
(وقراءة سورة)

فيما غزوي قال لصلاة يسن في قضائهم شئ لا يسن في أدائها فان أبدت السنة بالوجوب بان قيل
صلاة يجب في قضائهم شئ لا يجب في أدائها كانت صورتها صلاة السفر اذا قضاه في الحضر
(قوله اذا لم تكن بحضرة جانب) فان كانت بحضرتهم من اهل الاسرار وكما الجهر ولا تبطل به
الصلاة ويسن اهل الاسرار ايضا بحضرة الخنثى لاحتمال ذلك كورثته وللخنثى الاسرار بحضرة مثله
لاحتمال أنوته القاري رد كونه السامع وكذا بحضرة الرجال والنساء معا وتكبيرهما في الجهر
والاسرار كاقراءة فيما ذكر (قوله وتأمين) مصدرا من بالتشديد أي قال أمين فالتأمين قول
أمين وهو اسم فعل بمعنى استجب سبق على الفتح وفيه خمس لغات ثلاث مع تحقيق الميم المتدمع
الامالة وعدمها والقصر مع عدمها وثلاث مع التشديد المتد والقصر بدون امالة فيها
وأفصحها أولها وعليها ورد قول الشاعر

أمين أمين لأرضي بواحدة • حتى أبلغها ألقين آمينا

ومحل جواز التشديد هنا اذا قصد به الدعاء فان قصد معناه الاصل وهو فاعل دين أو أطلق
أو شرك بطلت صلاته اه قرره شيخنا عطية ولو قال أمين رب العالمين وغير ذلك من الذكر كان
حسنا (قوله عقب قراءة الفاتحة) ولو في غير الصلاة لكنه فيها أشد استحبابا لان نصفه دعاء
فاستحب أن يسأل الله تعالى اجابته وبدل الفاتحة مثلها ان تضمن دعاء ومراده بالعقب
أن لا يخلل بينهما اللفظ فلا ينافي ما تقر من سن السكنة الطيبة حذرة فان تطل ذلك ولو هو
فان التأمين وان قصر الفصل نعم يستغنى بغيره من مثل الانظ في ذلك السكوت الطويل
الرائد على السكنة الطيبة المشروعة بينهم ما دأبوا على أن السكات المستحبة في الصلاة ست سكنة
بين تكبير الاحرام والافتتاح وبينه وبين التعوذ وبينه وبين القراءة وبين الضالين وأمين
وبين أمين والسورة وبين السورة والركوع لكن في عدم ما بين أمين والسورة سكنة تساهل
فان المطلوب للامام أن يشتغل فيها بدعاء أو قراءة أو قراءة أولى وكل من السكات بقدر
يجوز الله الا هذه فانها بقدر قراءة المأموم الفاتحة (قوله للامريه في الصحيين) هو قوله
صلى الله عليه وسلم اذا امن الامام أي شرع في التأمين فامره وافاه من وافق تأمينه تأمين
الملائكة أي جميعهم لخصوص الحفظة على الاقرب غفر له ما تقدم من ذنبه أي الصغار فقط
على ما اعتقده الزملي (قوله مع تأمين امامه) واپس في الصلاة ما تنس مقارنة الامام فيه غير
التأمين ولو قرأ معه وفرغ معا كفي تأمين واحد وفرغ قبله أمن لنفسه ثم للمتابعة ولا ينظره
على المأمون (قوله فان لم يتفق له ذلك) أي موافقة الامام وقوله وجهرية أي بالتأمين وقوله
اقراءة امامه أي لا قراءة نفسه (قوله في جهرية) خرج السرية فيسر جميعهم به كاقراءة
والحاصل أن المأمون مأموم كان أو غيره يجهر به ان طلب منه الجهر ويسر ان طلب منه
الاسرار وأن الاحوال التي يجهر فيها المأموم خلف الامام خمسة سال تأمينه مع امامه ودعائه
في قنوت الصبح وفي قنوت الوتر في النصف الاخير من رمضان وفي قنوت النافلة في الصلوات
الخمس واذا فتح عليه (قوله وقراءة سورة) أي غير فاقد الطهورين ومضى الجنازة وهي قطعة
من القرآن محدودة الطرفين أقلها ثلاث آيات كالكوثر سميت بذلك تشبيها له بسور البلد

(قوله والنساء) لاجابة
البه لان المدار في كراهة
الجهر على وجود رجال أو
خنثى كما لا يخفى (قوله
وأفصحها أولها) انظر هل
المراد به المد بالفتحة أو بقطع
النظر عن الامالة كما يشرح
له الاستشهاد بالبيت حيث
كانت الرواية بلا امالة حرره
وفي مرقص الافصحية
على المذم من غير امالة اه
(قوله تساهل) لتساهل
بل تنس تلك السكنة لكل
مصل كغيرها ثم يشتغل بما
طلب منه كما يدل له كلام
شيخنا رحمه فقول الخنثى
بعد الا هذه ليس كذلك
بل هي كغيرها (قوله تأمين
الملائكة) أي فانهم يؤمنون
مع الامام شيخنا الدهوري
(قوله ودعائه في قنوت)
ومن الدعاء فيه قول
نسب غفر لك وتوب اليك
والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم فيسن للمأموم
أن يؤمن فيها ما كان
في الصلاة بعد أن يشارك
الامام فيها فان ذلك مستنون
كما ذكره في المنهج وسبب ان التنبية عليه (قوله فاقد الطهورين) أي اذا كان عليه حدث أكبر

بعد الفاتحة) الا في الثالثة والرابعة في الاظهر للاتباع رواه الشيخان في الظاهر والعصر وليس به ما غيره ما وئسن تطويل
قراءة الاولى عن الثانية ويحصل أصل السنة بقراءة ثني من القرآن لكن السورة أحب وان كانت أقصر كما يؤخذ من كلام الرافي
ويسن للصحيح طوال المفصل وللاظهر قريب منها والعصر والعشاء أو ساطه وللمغرب قصاره

(قوله متواليتين) حتى لو قرأ في الاولى ٢٢٤ الانال سن أن يقرأ قدر نصفها من براءة ولا ينقل للرد على لا يخص بالاسورة لثلاث

تفوت المواليتين القراءتين
وهي آكد من مراعاة السور
(قوله للفاتحة) أي أو بعضها
(قوله وتكني الحروف)
لكن اذا أتى بها في غير محل
القراءة اشترط أن يقصدها
القرآن والابان أطلق أو
قصده غيره أو ترك بطات
صلاته فان أتى به في محل
تطلب فيه القراءة لم يضر
الاطلاق لانصرافه للقرآنية
بقريضة قدره شيخنا
لكن ظاهر اطلاقه بأنه
لا بد من قصد القرآنية ولو
أتى به في محل طلب القراءة
فعلى هذا يضر الاطلاق
مطلقا ومثل هذا يقال فيها
لو أتى بالفظ السلام أو
الغافر أو المؤمن فان قصد
القرآنية أو اسم الله لم يضر
والاضر وقال عثم اذا
قال الله فاصدا التعجب
من شئ ضرر وان أطلق فان
كان ثم قريضة تدل على
التعجب كان يمنع أمرا
غير ما في القرآن فقال عند
ذلك ضرر ومثله ما رواه عند
وضع يده عليه على
غفلة فانه يضر لانصرافه

تصديدها وهي سنة لا امام وغيره بدل ما يأتي (قوله بعد الفاتحة) قيد خرج به ما لو قرأها
قبلها فلا يكتفى بل يعيدها ولو كرر الفاتحة لم يكتف إذا شئ لو احدى لا يؤدى به فرض ونقل
في محل واحد ولا يشارك من الاركان وهو لا يشرع تكراره على الاتصال نعم ان لم يحسن غيرها
وكرر اجزاء ويسن كون السورتين متواليين الا فيما ورد فيه خلافه كسور في الاخلاص
في ركعتي الفجر وسورتي السجدة وهل أتى في صبح الجمعة وعلى ترتيب المصحف وعكسه
مفضل فلو قرأ في الاولى سورة الناس قرأ في الثانية أول البقرة (قوله الا في الثالثة والرابعة)
أي غير مسبوق أما هو فبقراءتها ان تمكن لانه أول صلاته فان لم يتمكن قرأها في الاخيرة من
صلاته لثلاث فلو علم او يكررها مرتين في ثالثة المغرب التي انقضى بها بدلا عن قراءتها في الأولتين
ومحل ندب قراءتها فيما انقضى به ما لم تسقط عنه تبعها للفاتحة بقصم الامام لها والا فلا يقرؤها
ومثل المسبوق ما موم فرغ من الفاتحة قبل امامه في السرية فانه يقرؤها فيهما (قوله للاتباع)
دليل اقراءة السورة (قوله تطويل قراءة الاولى الخ) أي في غير ما ورد فيه تطويل الثانية
كصلوات الرقاع اذا فرغهم الامام فرقين مثلاً وكذا ثمانية الجمعة ومثل الاولى والثانية
الاخيرتان اذا قرأ فيهما (قوله بقراءة ثني من القرآن) أي ولو بعض آية بشرط أن يقيد كالأية
القصيرة المقيدة بمعنى منظوما والا كل ثلاث آيات (قوله وان كانت أقصر الخ) ضعيف والمعقد
ان الاكثر من السورة أفضل منها أو أهم الا بفضل الاقدارها من الطويلة وعلمه أن الوقت على
آخرها صحيح بالقطع بخلاف البعض فانه قد يعتنى بوقت في غير محله ومحل أنفسهم على البعض
في غير المواضع التي ورد فيها الامر بالبعض كالتراويح فان السنة فيها الصلاة بجميع القرآن
وكرهه في الشجر فان السنة فيها اقراءة آية البقرة وآل عمران ولو كرر سورة في الركعتين حصل
أصل سنة القراءة ويحصل أيضا بقراءة السجدة لا بقصدها التي أول الفاتحة وتكني الحروف
أوائل السور نحو الم وص وق ون على أنها مبتدآت أو أخبار ولا حظ ذلك اذ هو آية
حذف بعضها (قوله ويسن الصبح) أي فيهما وما ذكره محله في مقبم منفرد أو امام محصورين
أما الماموم فلا يسن له شئ من ذلك وأما المسافر فيقرأ في جميع صلاته بالكافرين والاخلاص
لا في خصوص الصبح على المعقد (قوله طوال) بكسر الطاء جمع طويل قال في الخلاصة
والزمن في نحو طويل وطويلة ثني ويقال فيه طيالا بالياء كاذكره في التصريح ويجوز
ضعفها بجمعها أيضا وسن عمل مفرد السعال رجل الطويل (قوله المفصل) سمي بذلك لكثرة الفصل
بين سورته بالسجدة وقيل غير ذلك (قوله قريب منها) أي من الطوال (قوله وللمغرب قصاره)
والحكمة فيما ذكر أن وقت الصبح طويل وصلاته قصيرة فتناسب تطويلها ووقت المغرب
قصير فتناسب فيه القصار وأوقات الثلاثة الباقية طويلة والصلوات طويلة أيضا فاعتاد عرض

بواسطة القرينة لغيره الذي كان لم يكن قريضة فلا ضرر وخالف نحو الغافر حيث ضربه الاطلاق مطلقا لان الله ذلك
من الاسماء التي لا اشتراك فيها ثم ذكر به نحو ذلك ان الله مثل نحو السلام يضر فيه الاطلاق مطلقا والظاهر الاول اه غفر
(قوله في غير صلاة) أي حتى في صبح يوم الجمعة فلا يسن له قراءة آية السجدة كما نقل عن الشيخ الحنفى

ذلك وتب عليه المتوسط في غير الظهور وفيه اقرب من الطوال ليحصل الامتياز بينهما وبين
العصر المستتر كتنيز في أن كلا صلاة نهارية ولم يهكس اطول وقتها عن العصر (قوله واصبح
الجمعة الخ) هذا عام في امام قوم محصورين وغيره ومثلها ما في واقتربت في العبدتين (قوله
الم تنزيل) بالضم على الحكاية فلو قرأ غيرهما في صبح الجمعة بقصد السجود ومجد بطلت صلاته على
معتقد الرمي وقال ابن حجر بعدم البطلان والله يطلب السجود في الجملة ولو قرأ في الركعة
الاولى في صبح الجمعة هل أتى قرأ في الثانية المومجد فيها لان مجدها محل للسجود في الجملة
ولو قرأ آية سجدة أو سورتها في غير صبح الجمعة بقصد السجود بطلت صلاته على المعتقد كما ذكره
الرمي في شرحه والسنة أن يقرأ السورتين بكاملهما اوله الاقتصار على بعض منه - ما ولو آية
السجدة ولو بقصد السجود وان لم يصدق الوقت على المعتقد ويستحق المداومة على السجدة
ولا تنظر لكون العامة قد تعقد وجوبها خلافا لما نظر لذلك (قوله وأول الماخذ الخ) الخ
هو الاصح من عشرة أقوال للسلف في أوله نظمها بعضهم في بيتين مع الترجيع فقال
مفصل قرآن بأوله أتى * خلاف فصافات ففاق فسبح
وجائية ملك وصف قائلها * وفق ضحى حجراتهم اذا المصح
وعلى الاصح فطوله كالحجرات واقتربت والرحن وأوساطه كاشمش وضحاها والليل اذا
يغشى وقصاره كالعصر والاخلاص وقيل طوله من الحجرات الى عم ومنها الى الضحى
أوساطه ومنها الى آخر القرآن قصاره (فائدة) قال ابن عبد السلام القرآن ينقسم الى فاضل
ومفضل كآية الكرسي وقبت فالاول كلام الله المتعلق بذاته والثاني كلامه المتعلق بغيره
فلا ينبغي أن يداوم على قراءة الفاضل ويترك المفضل لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله ولأنه
يؤدى الى هجران بعض القرآن ونسبائه (قوله ولا سورة للمأموم الخ) هذا يخص الامم التي
يكبره قراءتهم اللهم في الصحيح عن قراءتهم اختلفوا والمراد بالجهرية ما جهر فيها الامام وان خالف
المشروع وكذا يقال في السرية (قوله بل يستمع لقراءة امامه) لقوله تعالى واذا قرئ القرآن
فاستمعوا له وأنصتوا والاستماع مستحب لا واجب والمشهور أن السنة في حقه تأخير الفاتحة
في الاولين الى ما بعد فاتحة امامه ولو في السرية يعرف فراغ فاتحة الامام فيها بظنه قال
الرمي ولم يذكر واما بقوله غير السامع في زمن - كونه حينئذ يشبهه أن يقول يطيل دعاء
الافتتاح الوارد في الاحاديث أو يأتي بذكر آخر أما السكون المنص فيه بعد وكذا قراءة غير
الفاتحة اهـ ويجب على من علم أن امامه لا يقرأ السورة أو الاسورة قصيرة ولا يتمكن من انعام
الفاتحة بعده أن يقرأ امامه ولا يرد هذا على قولهم لان من المقارنة الا في التامين لان هذا
واجب وكلامهم في المندوبات (قوله ليعبد) أي عن امامه وقوله أو غيره أي كان كان أصم أو
مع صوتا لم يفهمه أو كانت صلاته سرية أو جهرية ولم يجهر فيها امامه لان العبرة بالمفعول وان
خالف المشروع كما مر (قوله قرأ) أي المأموم السورة اذا لم يسمع السكون ولو كانت السورة الم
تنزيل في صبح الجمعة على ما اعتقده الرمي وان لم يتمكن من السجود وقال ابن حجر لا يقرأها لعدم
تمكنه من السجود مستقلا (قوله وتكبير الخ) وفي كل ركعة خمس تكبيرات مستوفات ثلاثة
في حال الخفض وهي تكبيرات الركوع والسجدة تين واثنان حال الرفع وهما تكبيرتا الرفع

واصبح الجمعة في الاولى الم
تنزيل السجدة وفي الثانية
هل أتى وأول المقصود
الحجرات كما صححه النووي
في دقايقه ولا سورة للمأموم
في الجهرية بل يستمع
لقراءة امامه فان لم يسمعها
لم يعد أو غيره قرأ السورة
في الاصح (وتكبير في كل
خفض ورفع)

(قوله الوارد في الاحاديث)
هذا ظاهر في الركعة الاولى
والا فالثانية لا افتتاح لها
فبأق فيها يذكر (قوله
ويجب على من علم) انظر
مامه في الوجوب مع جواز
تخلفه لتتميم فاتحته قال
شيخنا امامنا انه اذا خلفت
بأكثر من ركعتين بطلت
صلاته

من غير ركوع (ورضع
 راحتيه على ركبتيه في
 الركوع) وتفرقة أصابعه
 للقبلة حالة الوضع (وتسبيح
 فيه) أي الركوع بأن يقول
 سبحان ربّي العظيم ثلاثاً
 (وأن يقول في رفعه منه
 مع الله لمن حمد) أي
 تقبله منه (وفي اعتداله
 ربنا لك الحمد) مثل
 السموات وملء الأرض
 وملء ما شئت من شيء بعد
 للاتباع في ذلك كله رواء
 مسلم وفيه والتثنية أدنى
 التكامل ويزيد المنفرد في
 الركوع اللهم لك ركعت
 وبك أمنت ولك أسلمت

(قوله الآن يقال ان هذه
 حكمة) سياقي للمعنى انه
 يسن التوسيع في الجلوس
 أيضاً فليجزل لكن الذي
 في المنهج ومروج وشرح
 الروض انه يسن عدم
 التوسيع في السجود
 والقيام والاعتدال
 وجميع الجلوس والتوسيع
 وسطا في غير ذلك فالمرجع
 لما قاله هنا (قوله ريانى
 الامام بها) أي بالثلاث مع
 وجهه في كل منها كافي
 (قوله قال تعالى) فائدة
 مستقلة بينان لعظيم
 الكرمي

من السجدة الاولى والثانية قال بعضهم والحكمة في مشروعية التكبير في المنفرد والرفع
 أن المكاتب لما أمر بالنية أول الصلاة مقرونة بالتكبير وكان من حقه أن يستصحب إلى آخر
 صلاته أمر أن يجتهد العبد في اتيانه بالتكبير الذي هو شعار النية اهـ ويقطع التكبير في صلاة
 التسبيح ولا يندف في جلسة الاستراحة بل يقوم غير مكبر ولا ياتى بالتكبير تبارك الله (قوله من
 غير ركوع) مع صدوق الغير السجود الاول والثاني أما الرفع من الركوع فيقول فيه سمع الله
 لمن حمده كما ياتي قريبا (قوله وتفرقة أصابعه الخ) الفرق بين ما هنا وبين السجود حيث يسن
 ضمها فيه أن الرحمة والبركة أذ انزلت هنا من خلال الأصابع لا تنزل على الأرض بل على ثيابه
 وبدنه ولا كذلك في السجود فانه لو نزلت على الأرض حاله الشورى ويرد عليه الجلوس
 الآن يقال ان هذه حكمة لا يلزم اطرافها (قوله ربّي العظيم) أي ذاتا وصفات ويسن زيادة
 وبحمده وقوله ثلاثا هو أدنى التكامل ويأتي الامام بها وان لم يرض المأمومون فان زاد عليها
 بغير رضا هم كرم وأكمل منها خمس إلى إحدى عشرة وأقله مرة والاقتصار عليها بخلاف الاولى
 وهو مراد من غير بانه مكروه والاثنيان بالثلاث مع الدعاء أولى من الزيادة عليها مع عدمه (قوله
 وأن يقول) أي كل من الامام والمأموم والمنفرد وقوله في رفعه منه أي الركوع (قوله سمع الله
 لمن حمده) اللام زائدة أي من حمد الله فحمده أو سمع له والحكمة في مشروعية ذلك أن الصلاة تيقن
 رضى الله تعالى عنه لم تنفقه صلاة خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم قط فجاء يوم ارتقت صلاة
 العسروطن أنما فاتها معه فاعتم لذلك وهو رول وكان ذلك قبل النهي عن الهرولة لها ودخل
 المسجد فوجد صلى الله عليه وسلم مكبرا في الركوع فقال الحمد لله وكبر خلفه صلى الله عليه
 فنزل جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم في الركوع فقال يا محمد سمع الله ان حمده فقل سمع الله
 لمن حمده فقاموا عند الرفع من الركوع وكان قبل ذلك يركع بالتكبير ويرفع به فصارت سنة من
 ذلك الوقت ببركة أبي بكر رضى الله عنه (قوله أي تقبله) أي حمد الله يوم من حمده (قوله ربنا
 لك الحمد) أو اللهم ربنا لك الحمد أو ربنا ولك الحمد أو اللهم ربنا ولك الحمد أو ربنا ولك الحمد
 ربنا أو ربنا لك الحمد فاجله سبعة والاول أفضلها وان كان الثالث أحب للشاقي لان فيه جمعا
 بين الثناء والدعاء أي ربنا استجب ولاء الحمد على هدائك يا أبا أو أطلعناك ولك الحمد وزاد
 في التوسيع بعد ربنا لك الحمد كذا يراما ركنا فيه وأفضل صيغ الحمد الحمد لله جدا يوافي
 نعمه ويكافئ مزيد (قوله ملء) بالرفع صفة للعمد وبالنصب حال منه أي ما لنا همما بتقدير
 كونه جساما وقوله بعد متعلق بقدر حال من ما والاعانة محذوف أي ملء الذي شئت ملاء حال
 كونه بعد ما أي غيرهما كالمروش والكبرى وغيرهما مما لا يعلم الا الله تعالى قال تعالى وسع
 كرسيه السموات والأرض (قوله والتثنية أدنى التكامل) أي في التسبيح فكان الاولى
 تقديم ذلك (قوله ويزيد) بالنصب عطفا على يقول ويجل زيادة ذلك ما يرد القنوت والاقتصر
 على قوله من شيء بعد (قوله اللهم لك ركعت) أي لا غيرك وكذا يقال فيما بعده فالتقديم
 في ذلك كله العصر (قوله وبك أمنت) يجوز أن تكون اليمين العدية أي صدقت بك أي
 بالوحيتك وان تكون للبيعة ومصلحة الايمان محذوفة أي بتوفيقك أمنت بما يجب الايمان به
 والتقديم على كل مفيد العصر كما مر (قوله خشع لك سمعي) أي سكن وانقاد اذا لم يشوع حضور

القاب وسكون الجوارح لكن خشوعها تابع لخشوعه بدليل قوله صلى الله عليه وسلم لم ين رآه
 يعث في صلته لو سكن قلب هذا السكت جوارحه وقدم السمع لانه أفضل من البصر والمراد
 به ما يحمله من المناسب ما به ويقول ذلك وان لم يكن خاشعا تابعا للوارد وأنه خبر انظرا انشاء
 معنى فلا كذب قاله الرمي وقال ابن حجر ينبغي أن يتجوز الخشوع عند ذلك ولا يكن كاذبا
 ما لم يردنه بصورة من هو كذلك وتكره القراءة في الركوع وغيره من بقية الأركان غير القيام
 (قوله وما استغاث به قديمي) عطف عام على ما قبله أي حالته من هذه الجوارح وغيره من بقية
 الذات والأقدم مفرد مضاف فيم القدمين لامتق والالقال قدماي وهي مؤنثة قال تعالى تنزل
 قدميه من ثبوتهم ولذا أنت الفعل المسند اليها (قوله لله رب العالمين) بدل من قوله لك أو عطف
 بيان له أني به لمزيد الثناء على الله تعالى وفي الكلام اظهره في مقام الاضمار ويجوز أن يقطع
 قوله وما استغاث به قديمي عما قبله فيكون مبتدأ خبره الله ويكون المعنى خشع لك كذا وكذا ثم
 قال وجميع ما حاجته قديمي لله تعالى فخفف الخشوع له (قوله أهل الثناء) بالنصب على أنه منادى
 أي يا أهل الثناء ويجوز الرفع أي أنت أهل الثناء أي الذكر بخير والحمد أي العظمة وقوله
 أحق مبتدأ ولا مانع الخ خبره وما بينهما اعتراض ويحتمل أن أحق خبر عما قبله وهو ربنا لك
 الحمد أي هذا الكلام أحق الخ وما بعده دوية أي أحق قول العبد أو تسمية وصوفة
 أو موصولة وعندها محذوف فيها أي أحق قول أو القول الذي قاله العبد أي في هذا الموضع
 فلا ترد كلمة الاخلاص ونحوها وأنه لا يلزم من الاحتمية الافضلية (قوله وكلمة لك عبد) رأى
 انظ كل فافرد لانه يجوز مراعاة لفظه أو معناها أو انه نزل الخلق جميعا منزلة عبد واحد إشارة
 الى أنه ينبغي ان يكونوا على قلب رجل واحد (قوله لا مانع الخ) مانع لهم لا معنى منه على
 الفتح في محل نصب ولما أعطيت متعلق بمحذوف خبرها أي لا مانع يمنع لما أعطيت وليس
 متعلقا بما نعت المذكور والا كان شيع بالمضاف لانه اتصل به شيء من تمام معناه فيجب نصبه مع
 التنوين ويجوز أن يكون متعلقا به ويكون ذلك جريا على طريقة اللفظ داديين الذين يجرون
 الشبهة بالمضاف مجرى المضاف وعلى هذا فالخبر محذوف أي موجود وكذا يقال في قوله
 لا معطى لما نعت (قوله ولا ينفع ذا الجند) بفتح الجيم أي صاحب الغنى أو المال أو الخلف
 أو النسب منك أي عندك الجند أي جده بفتح الجيم أيضا فاعل ينفع أي بل اغناي نفسه عندك
 رضالك عنه وروي بالكسرة في ما كما قاله العناني بمعنى الاجتهاد (قوله رضوا بالاطويل فان
 لم يرضوا به كرهت لزيادة) (قوله ويجهر الامام) أي بسن له أن يجهر بالتسبيح أي بقوله مع
 الله ان جده لانه ذكر الانتقال وقوله ويسر بما بعده وهو ربنا لك الحمد لانه ذكر الاعتدال وقد
 عمت البهوى بالجهر به وترك الجهر بالتسبيح وذلك من جهل الأئمة والمؤذنين اذا كانوا
 منسوبين لمذهب الشافعي للمذهب أبي حنيفة وقوله والمبلغ أي ان احتج اليه (قوله ثم يديه)
 وخالف الامام مالك فقال يضع يديه ثم ركبتيه (قوله ثم جبهته وأنه) أي معا على المعتمد ويسن
 كونه مكشوف الخوفا لخالف الترتيب المذكور وانما تنصر على الجهة كره مراعاة للقول بوجوب
 وضع الاثني (قوله للاتباع) أي في السلك وأما قول بعضهم ولم يذكروا التأخير بالجهة والاثني
 دليلهما هو واضح ان آخر الاشياء المرتبة لا يحتاج لدليل لانه اذا ثبت تقديم غيرها عليها تبين

خشع لك سمي وبصري
 ونحى وعظمى وعصبي
 وشعري وبشري وما
 استغاث به قديمي لله رب
 العالمين وفي الاعتدال أهل
 الثناء والحمد أحق ما قال
 العبد وكان لك عبد لا مانع
 لما أعطيت ولا معطى لما
 منعت ولا ينفع ذا الجند
 منك الجند والحق بالانفراد
 امام قوم محمدين رضوا
 بالاطويل ويجهر الامام
 بالتسبيح ويسر بما بعده
 ويسر الماء وماء المنسرد
 بالجيمع والمبلغ كالامام
 (وأن يضع في سجوده
 ركبتيه ثم يديه) أي كفيه
 (ثم جبهته وأنه) للاتباع
 رواه الترمذي وحسنه

(قوله ان احتج اليه) هذا
 المتقدم معتبرا أيضا في الامام
 فلا يجهر الا عند الحاجة
 لجهره والا كان مكروها
 كما في حاشية المنهج ومع ش

والتمثلت أدنى السكال
وزيد المنقرد اللهم لك
تجديت وبك آمنت ولك
أسلمت سجود وجهى للذى
خلقه وصوره وشق معه
وبصره تبارك الله أحسن
الخالقين والخبز به امام قوم
محسورين رضوا بالاطويل
(ووضع يديه) أى كفيه
فى سجوده (حذو منكبيه
وضم أصابعه) منشورة
فيه (نحو القبلة وبجافاة)
أى مبالغة الرجل
(عنديه عن جنبيه) وبطنه
من تحذيه فى ركوعه
وسجوده وخروج بالرجل
المرأة والفتى للإيجافان
بل بضمان بعضهم ما الى
بعض لانه أستلها وأحوط
له (وتوجيه المصل) رجلا
كان أو غيره (أصابع
رجليه نحو القبلة)
للا تبايع فى غير مجافاة البطن
فى الركوع رواء البخارى
فضم الأصابع ونشرها
وأبو داود وغيره فى البقية
ويقاس بذلك مجافاة البطن
فى الركوع ويحسن تفرقة
ركبتيه وكذا قدميه

(قوله مجديت لله) راجع
م روع ش (قوله فى
الركوع والسجود)
فى ظنى ان سم على ج
قال يسن له الضم فى جميع

تأخيرها وهاتان كذلك اه فقيه نظر لان عدم ذكرهم دليله لا يتا فى وجوده فى الواقع (قوله
بان يقول) أى الامام وغيره وقوله سبحان ربى الاعلى الخ لما كان السجود أبلغ فى هيئة التواضع
من الركوع جعل معه الأبلغ فى التعظيم لأن الاعلى افعل تفضل بخلاف العظيم وقد مر ذلك
وتحصل السجدة هنا بقوله سبحان ربى العظيم وجمعه (قوله واتمثلت أدنى السكال) وأقله أن
يقول ذلك مرة أو كذا إحدى عشرة نظير ما مر فى الركوع (قوله اللهم لك تجديت) قدم
المعمول للاختصاص ولو قال تجديت لله فى طاعة الله لم تطل صلاته (قوله سجود وجهى) هو
من اطلاق الجزع على الكل أى جميع بدنى ويحتمل ان المراد خصوص الجارحة وانما خص
بالذكر لانه أشرف الاعضاء من حيث انه يجمع المحاسن فاذا خضع فقد خضع باقى بدنه (قوله
خلقه) أى أوجده من العدم وصوره أى أحدث فيه صوراً واشكالاً بعبية قال تعالى لقد
خلقنا الانسان فى أحسن تقويم ولذلك لو قال لزوجته ان لم تكوفى أحسن من القمر فانت
طالق لا يقع عليه طلاق وان كانت جارية سوداء اذ لا شئ أحسن من الانسان وقوله وثق
سمعه وبصره أى منقذهما لانهم من المعانى وهى لا يتصور فيها شئ (قوله تبارك الله) أى تزايد
بره واحسانه وهى كلمة خاصة بالله تعالى فيحترم اسمها الهافى غيره ولا يكفر به ولا يستعمل من
هذه المادة الا المسمى وزاد فى الرضة سجوده وقوته قبل تبارك وقوله احسن الخالقين أى
المصورين والافليس هنالك خالق غيره تعالى (قوله حذو منكبيه) أى مقابلهما (قوله وضم
أصابعه) أى لا تفرجها وقوله منشورة أى لا مقبوضة فقابل الضم التفريق ومقابل القشر
القبض فلا يقال ان الضم مناف للشر فكيف يجتمعان (قوله وبجافاة الخ) أى لانها مبالغة
عن هيئة لكسالى وقوله الرجل أى غير العارى والسلس اما العارى فالأفضل فى حقه الضم
فى الركوع والسجود وان كان خالياً أو اما السلس فيجب عليه الضم على المعقود اذا استمسك
حذو يديه والمراد بالرجل الذكر الحق ولوصفها بدليل ما يأتى ويندب رفع الساعدين عن الارض
فى السجود ولو كان المصلى امرأة وخشيت الأخطوط طول السجود (قوله فى ركوعه وسجوده)
متعلق بمجافاة العضدين عن الجنبيين والبطن عن القفصين (قوله بل بضمان بعضهم ما الى
بعض) ولو غير بالغين ولو فى خلوة لم تافى بغيرهم ما من التشبيه بالرجال (قوله وتوجيه المصل
أصابع رجليه) أى جميعها فى السجود وغيره اخذ من اطلاق المصنف (قوله فى غير مجافاة
الخ) وهو سبعة الوضع والضم والضم والجافاة فى السجود والبطن عن القفص والعضدين
الجنب ومجافاة العضدين الجنب فى الركوع والتوجيه وقوله رواء أى الاتباع (قوله ويسن)
أى للذكر غير العارى سواء مصلى قائماً أو قاعداً أولاً (قوله وكذا قدميه) كذا فى التسخ
المتداولة وكان الظاهر ان يقول وكذا قدميه على ان كذا خبر مقدم وقدماه مبدأ مؤخر الا
ان يخرج على زيادة كذا بين العاطف والمعطوف أو حذف المضاف وبقاء عمله والاصل وكذا
تفرقة قدميه والزا بزادته اعدم كونه الصدر كفى الاستدلال الاسماء لا تزداد وتكون حينئذ
حالاً لا يقال يلزم على ذلك تقديم الحال على صاحب الجور والمضاف وهو ممنوع كالجور وبالحرف
وان اقتصر فى الخلاصة على الثامى فى قوله

وسبق حال ما جرف جرد * أبوا ولا آمنه فقد ورد

بشير (ودعاء في جلوسه بين مجديته) بان يقول رب اغفر لي وارحمني واجبرني وارزقني واهدني وعافني روي بعضه
أبو داود وباقي ابن ماجه (وافتراس فيه) أي في جلوسه بين مجديته ٢٢٩ (و) في (جلوس تشهد أول بان يجلس على)

كعب (يسراه وينصب يمينه)
وفي الأخير تتورك كما ساقى
للاقباع في ذلك رواته في
الاول الترمذي وصححه
وفي الاخرين البخاري
والحكمة في ذلك ان المصلي
مستوفز في غير الأخير
للمركبة غالباً بخلافه في
الأخير والمركبة عن
الافتراض أهون (وجلس
استراحة) ومحملة (بعد
سجدة ثانية يقوم عنها)
للاقباع روات البخاري

لانا نقول انه مقدم في التقدير لان قدميه عطف على ركبته فالحال متأخرة تقدير (قوله بشير)
أي موجباً أصابعه المقابلة ويبرزهم امن ذيله مكشوفتين حيث لا خف (قوله رب اغفر لي)
أي ما وقع من ذنوبي وما سبق منها لان حذف المعمول يؤذن بالعموم ومعنى غفران ما سبق
انه اذا وقع يقع مغفورا فيطلب من الله الا ان غفرانه اذا وقع وقوله وارحمني أي رحمة واسعة
والا فلا يتخلوا أحد عن رحمة ما (قوله واجبرني) أي أغني من جبر الله مصيبة أي رده عليه
ما ذهب منه عوضه وأصله من جبر الكسر فحذف الرزقني عليه من عطف الامام لان الرزق يفتح
الراء اعطاء ما يفتح به مطاوعة لولول لا والجر افعال المال الكثير خاصة (قوله وارزقني) أي
في الدنيا والآخرة أخذ من حذف المعمول (قوله وارزقني) أي رزقا واسعا ومحل جواز
الدعاء بذلك ان قصد الرزق من الحلال أو اطلق والاحرم وقوله واهدني أي لصالح الاعمال
وعافني أي من بلاء الدنيا والآخرة ويزاد وعافني ويأتي في الضمائر المذكورة بالنظر
الافراد ولو اما لان التفرقة بينه وبين غيره خاصة بالقنوت على الصحيح (قوله وافتراض الخ)
ذكر موضعين من مواضعه وبقي منها جلوس الاستراحة وجلوس المسبوق وجلوس الساهي
وجلس المصلي قاعد الافتراض فلهما استراحة فلو قال وافتراض في الجلوسات الا الأخيرة لكان
أخيراً وأحسن وسمى بذلك ليعمل المصلي رجله كالفرش كما سمي التورك بذلك بالجلوسه على
التورك (قوله بان يجلس) الباء للتصوير وقوله على كعب يسراه أي بان يضع يمينه على كعب
ظهرها الارض والكعب بزر الرجل الذي يلي الرجل الاخرى (قوله وينصب يمينه) أي ويضع
أطراف أصابعه للاقبلة كما صرح به في شرح منبه (قوله كما ساقى) أي وانما ذكره الشارح
هنا لان محله مفهوم قوله في تشهد أول ولا اجتماعه مع الافتراض في دليل واحد وقوله في ذلك
أي الثلاثة (قوله وفي الاخرين) المذوق في الخاء أو بكسر هاء مع ثبوت الياء وهما قوله الافتراض
في التشهد الأول والتورك في الأخير وعند الامام أبي حنيفة بسن الافتراض مطاوعة عند
الامام مالك في سن التورك مطاوعة لوعز عن هيئة أحد هما وقد روي على هيئة الآخر فعله الا ان
الميسور ولو قدر على بعض أحدهما كنصب يمينه فقط أي بان يدور عليه لانه هيئة لا تغير (قوله
مستوفز) أي مستعد في غير الأخير وهو الافتراض في الجلوس بين السجدة الثانية وفي التشهد
الاول وقوله غالباً أي في غالب أحواله واحترز بذلك عن العاجز الذي يصلي من قعود فانه ليس
مستعداً للمركبة حينئذ (قوله والحركة الخ) من تمام الحكمة فهو بالرفع وعن معنى بعد أهون
أي اسهل منها عن التورك أي بعده (قوله وجلوس استراحة) مبتدأ خبره محذوف أي من
الهيئات وليس مجروراً عطفاً على قوله تشهد أول المساط عليه قوله وافتراض لما يلزم عليه من
ضياح قول المتن بعد ذلك مفرطاً والافضل أن لا يزيد على قدر جلوس التشهد الأول ويكره
تطويله على الجلوس بين السجدة تبين ولا تبطل به الصلاة على المأتمن وخالف ابن حجر فقال
بالبيان وبأنه بالمأموم ندبا وان تركه الامام ولا يضر تخلفه لان الشأن انه يسير وبه فارق
ما لو تخلف للتشهد الاول فلو كان بطيئاً لم يضره ولا امام يسير بها أو يسير القراءت بحيث يفوته
بعض القانتة لو تأخر له جاز تخلفه كما استوجهه الرمي في شرحه (قوله ثانية) قيد وقوله يقول

(قوله حيث لا خف) أي
شراً عما يصح عليه لا مطلقاً
اه حاشية المنهج (قوله
عوضه) أهله على حذف
أي التفسيرية أو بدل من ما
(قوله خاصة بالقنوت) أي
والدعاء المختص فيه فصل فيه
أيضاً بين الامام فيجمع الثلاثة
يخبرهم كافي الحديث وبين
غيره فلا يسن له الجمع اه
(قوله وجلوس الساهي)
هو وما قبله سمي عليه ما
المصنف (قوله لما يلزم عليه
من ضياح الخ) أي ولما يلزم
عليه من عدم تنصيصه
على سن جلوس الاستراحة
من حيث هو (قوله
والافضل أن لا يزيد الخ)
والافضل من ذلك أن

لا يزيد على قدر الظمانينة كافي من (قوله ولا تبطل به الصلاة على المأتمن) أي وان تأخر له جازاً كافي من

عن أحمد بن حنبل وقد أخذ الشارح بحترزه ما على ألف والنشر المرتب وقيامه عنها بان كانت
في الركعة الأولى أو الثالثة لافي الثانية والرابعة فلا تنس فيهما جلسة استراحة وحيدة فتقول
الشارح بل عن تشهد بعد ما قاصر لعدم شموله السجدة الثانية من الركعة الرابعة وأيضاً
لا يشمل المصلي من يعود فإنه لا يسن له جلسة استراحة والمراد يقوم عنها قياماً مفعولاً
لا مشروعيّاً بدليل الاستدراك (قوله وخرج بذلك) أي بقتيد السجدة الثانية (قوله لا يقوم
عنها) صادق بان يقوم عن غيرها أولاً لا يقوم أصلاً بان صلى من يعود أو كان في الركعة الرابعة
فلا ضرباً قاصر كما مر (قوله نعم ان أراد الخ) استدراك على قوله لا يقوم عنها دفع به توهم أن
المراد القيام المشروع وأقارن أن المراد به المفعول نحو صلى أربع ركعات بتشهد جالس
للاستراحة في كل ركعة منها لأنها اذا ثبتت في الاوتار في محل التشهد أدلى (قوله سن له
جلوسها) لا يقال كيف يسقط بمجرد ارادته الطلب المؤكد وهو طلب التشهد الأول ويحتمل
طلب جلسة الاستراحة لانا نقول الطلب لم يسقط غير أنه لما دار الامر بين الاتيان بجلوس
الاستراحة وعدم الاتيان بشئ طلب منه الاتيان به أو اعتديه (قوله مفتشاً) سنة أخرى
في جلوس الاستراحة وأعلم أنه قد يتصور في صلاة المغرب أربع تشهدات بان يكون مسجوداً
أدرك الإمام بعد ركوع الثانية وتابعه فيفتش فيما بعد الرابع ويتورك في الرابع وتكون
صلاته حينئذ خالية عن جلوس الاستراحة لأنه لم يقم بعد السجدة الثانية في ركعة ما وان
الجلوس في الصلاة أربعة أقسام اثنان واجبان وهما الجلوس بين السجدين وجلوس التشهد
الاخير واثنان مندوبان وهما جلوس الاستراحة وجلوس التشهد الأول (قوله حسن صحيح)
أي حسن من طريق صحيح من طريق آخر فلا تنافي (قوله بجلوس التشهد الأول) أي فإنه
فاصل بين الركعة الثانية والثالثة لا بين الأولى والثانية (قوله ليس من الركعة الثانية) أي
ولامن الأولى بدليل ما بعده ففيه اكتفاء وقيل من الأولى وقيل من الثانية وقوله على الصحيح
هو المعتمد وتظهر فائدة الخلاف في الاتيان والتعاليق فاذا قال بعد ان صليت ركعة فانت
حريص برفع رأسه من السجود الثاني أو قال له ان شئت في ركعة ثانية فانت حريص بالقيام
بناء على المعتمد (قوله واعتقد الخ) أي كالعاجز بالزاي ومن غيراته يقوم كالعاجز بالنون
أراد التثنية به في شدة الاعتماد ووضع يديه لافي كيفية ضم أصابعهما (قوله أي كفيه)
أي بطنهما وأصابعهما مبطنة على الارض وقوله من جلوسه أي للاستراحة أو التشهد وقوله
أو سجوده أي في الركعة الأولى أو الثالثة (قوله أبلغ في المشوع) على حذف مضاف أي
في هيئة المشوع الدالة عليه أي في تحصيلها والافه وأمر قلبي بحصول له صلى من تجلّى الحق
على قلبه وهو حضور القلب وسكون الجوارح ولادخل للاعتماد على الدين فيه (قوله
واعون له صلى) أي لأنه الخلب فاصله من المشوع فيحصل بذلك اعانته على وجه أبلغ (قوله
ورفع يديه الخ) انما لم يذكر مع ما تقدم في الاركان الثلاثة لثأخره عنه في الحس وكذا في المعنى
بلمريان خلاف الشيخين فيه واتفاقهما على ما تقدم وانما جع ما تقدم لوقوعه على التوالي
والتوالي بعد شيئاً واحداً (قوله عند قيامه الخ) مثل القيام بدله (قوله وتورك) أي ولو لم يصلي
من جلوس ومثله الافتراض في محله اهـ قل (قوله في تشهد الأخير الخ) ومثله سجود التلاوة

وخرج بذلك سجدة التلاوة
والسجدة الثانية في ركعة
لا يقوم عنها بل عن تشهد
بعد ما فلا يسن بعدهما
جلوس استراحة نعم ان
أراد ترك التشهد الأول
من له جلوسها (مفتشاً)
في جلوس الاستراحة
للاتباع رواء الترمذي
وقال حسن صحيح ولأنه
جلوس بعده حركة
كجلوس التشهد الأول
وهذا الجلوس ليس من
الركعة الثانية بل مستقل
فاصل بين الركعتين على
الصحيح بجلوس التشهد
الأول (واعتماد على
الارض يديه) أي كفيه
(عند قيامه) من جلوسه
أو سجوده للاتباع في
الأول رواء البخاري ولأنه
أبلغ في المشوع والتواضع
واعون له صلى (ورفع يديه
عند قيامه من تشهد أول)
للاتباع رواء الشيخان
(وتورك في) تشهد الأخير

والشكر خارج الصلاة قال سنة فيه ما أن يجلس متوركاً أو شوبري (قوله يلصق) بضم
 التثنية من الصق الرباعي (قوله وينصب رجله اليمنى) أى واضعاً بطون أصابعه على الأرض
 وقوله كما مر أى فى قوله فى الأخيرين (قوله إلا أن يريد سجوداً) أى بعد تقديم مقتضيه
 وقوله بأن لم يرد الخ تفسير للاطلاق بخروج ما إذا لم يتقدم مقتضيه أو تقدم ولكن أراد عدمه
 فيكون فيه ما فلو من له السجود بعد افتراضه وان توقف على الخنأ بقدر ركوع القاعدة لتولده
 من ما موربه وفقاً للملح وخلافاً لابن حجر (قوله لا احتياجه الى السجود) أى لكونه مطلوباً
 منه فى نفسه فلا ينافى الإطلاق المذكور اهـ قل وحاصله ان الافتراض ظاهر فيما إذا أراد
 سجوداً أو ما إذا أطاق فوجهه انه فى وقت يطالب منه فيه التحرك للسجود المذكور (قوله
 وقول أو بطلان الخ) ما ذكر من الافتراض فى ذلك هو الأرجح نظر الغالب من السجود مع قيام
 سببه خلافاً لبعضهم (قوله فى تشمده) مفرد مضاف فى الما والآخر وكالتشبه بغيره فكان
 الأولى أن يقول جميع جلسات الصلاة (قوله يعنى طرفى ركبته) تشبه بالآخرى لأن الذى
 يكون على الركبتين أطراف الأصابع لا السكبان فلو قال بحيث تكون أطراف أصابعه عند
 ركبته لم ين ذلك (قوله وقبض أصابع يده) أى بعد وضعها منشورة لا معاً ولا قبله على
 المنة قد خلافاً لظاهر كلام بعضهم من أن القبض مقارن للوضع فالأولى عبارة المنهج وغيره
 للمعدة لا للمعدة وأعلى فى تأخير اصطفى القبض عن الوضع إشارة الى ذلك (قوله فى تشمده)
 الأولى أن ينزل فى تشمده (قوله المسبحة) بكسر الهمزة فلا يقبضها بل يضعها منشورة
 والأفضل قبض الأصابع بيمينه أبان يضعها على طرف راحته فلو أرساها مناعها أو قبضها فوق
 الوسطى أو خلق يمينها أو وضع أمله الوسطى بين عقدى الأصابع أى بالسنة وقوله التى تلى
 الأصابع سميت بذلك لأنه يشار به عند التسبيح ونخصت بذلك لانصالها بأصابع القلب أى العرق
 الذى فيه فكانها سبب لحضور وتسمى أيضاً سبابة لأنه يشار به عند التسبب والخاصة وقيل
 لأنها سبب لرؤية آدم عليه السلام للنور وذلك ان الله تعالى لما أدخل آدم عليه السلام الجنة
 أعطاه نأج الدولة وأباً من الكرامة وأعطاه نور محمد صلى الله عليه وسلم ونور الجنة بنوره
 حتى انه رأى آياته ببركة ذلك النور فتعجب من ذلك ولم يستقر فى موضع من يديه حتى ذهب من
 جهته الى ككته الأيمن ومنه الى رأس سبابة فلما انتهى الى ذلك رفعه فترأى ذلك النور
 ورأى به جباب الملك والعرش وأرواح جميع الخلائق فسميت سبابة لأنها سبب رؤية ذلك
 النور (قوله فيشير بها) أى ويستقر كذلك الى القيام فى التشهد الأول أو السلام فى التشهد
 الآخر لان الأرواح والغايات هى التى عليها المدار فطلب منه ادامة استحضار التوحيد
 والاخلاص حتى يفارق آخر صلاته لتكون خاتمة على أتم الأحوال واكملها وهذا هو المعنى
 الذى رفعت لاجله فلما طاب منه استقرار رفعها ولو قطعت سبابة اليمنى لم يرفع اليسرى وأعلم
 ان رفع مسبحة اليمنى خاص بهذا الحل بعد افلا يقاس به غيرهما يفعل بعد الوضوء وعند رؤية
 الجنة لا أصل له (قوله عند قوله لا الله) أى عند الانبعاث بالهزة من ذلك لانه حال اثبات
 الوجودانية لله تعالى (قوله بالتحريك) قد وردا التحريك أيضاً وقدم الثاني هنا على المثبت عكس
 القاعدة لما طام عندهم فى ذلك وهو أن المطلوب فى الالة عدم الحركة لكونها نذهب الخشوع

بأن يلصق وركه اليسرى
 بالأرض) وينصب رجله
 اليمنى للاتباع كما مر (ألا
 أن يريد سجوداً) أى
 يطاق أن يركع ولا يركع
 (فبفتراض) لا احتياجه الى
 السجود بعد وقول أو
 يطاق من زيادته (ووضع
 يديه) أى كقبضه فى تشمده
 (على فخذه) يعنى طرفى
 ركبته (وقبض أصابع
 يده اليمنى) فى تشمده
 المسبحة) وهى التى تلى
 الأصابع (فبشير بها عند
 قوله لا الله) بالتحريك
 (قوله الأولى أن يقول
 فى تشمده) بحجاب عما تقدم
 قبله

ويشترط اصابع اليسرى مضغوطة ٢٣٢ لا تتبع في غير الضم رواء مسلم الا عدم التصريح بانوداد وتوجه الاصابع

الى القبلة في الضم فلو
سرك المسجعة كان مكروها
وينوي بالاشارة الاخلاص
بالنوحيد (مضمومة)
لا تباع رواء ابوداود
باسناد صحيح واتكون
متوجهة الى القبلة (وان
لا يجاوز بصره اشارته)
لا تباع رواء ابوداود
باسناد صحيح (وقه وذن
العذاب) أي عذاب القبر
وغيره فهو اعم من قوله
من عذاب القبر (بعد
تشهد الأخير) نظيره لم اذا
تشهد احدى كم فليس بعد
بالله من أربع فيقول
اللهم اني اعوذ بك من
عذاب القبر وعذاب النار
ومن فتنة الهيا والممات
ومن فتنة المسيح الدجال
وبين الدعاء بغير ذلك
رقدينت بعض المأثور
منه في شرح الاصل
(وتسليمة ثانية) لا تباع
رواه مسلم واستثنى من
ذلك مسائل

(قوله ولا بد من تفریق)
ضعيف والمعتمد انه
كالجود كما تقدم عن
الروض ومثله مر (قوله
بثلاثة متواليه عامدا الخ)
العمد ليس بغير بدل مثله
المهم وتمام (قوله بعض
المأثور) قال شيخنا بطل

ولان التصريح نوع عبث والصلاة تصان عنه ما أمكن ولذا قيل يسلط الانه باه وان كان ضعيفا
كما ياتي (قوله وينشر) أي يسط (قوله مضغوطة) أي لتتوجه الى القبلة وتقر بقره يزيل
الابهام عن القبلة وهذه العلة تجري على الغالب حتى لو صلى داخل البيت ضم جبهه مع توجه
الكل للقبلة اه أهاده الرمي ولا بد من تفریق بغير بحيث لا يمنع توجهه للقبلة فبما اعلى
ما صرح في الركوع من انه يفرق لتنزل الرحمة على بدنه (قوله كان مكروها) خلافا لما لا في قوله
باستحبابه ولا تبطل به صلاته ما لم يتحرك الكف والابطال بثلاثة متواليه عامدا عالما
كتفريك الزند الما طوع الكف (قوله وينوي بالاشارة الاخلاص الخ) فيجمع في النوحيد
بين قلبه ولسانه وجوارحه ووجه تسميته مسجعة مع أنها آله للنوحيد دلالة لتزنيه أنه يلزم من
توحيد الله تعالى تنزيهه عن الشريك في الذات والصفات والافعال فكانت آله للتنزيه به
الاعتبار (قوله منحنية) حال من المسجعة (قوله ولتكون متوجهة) في شرح الاصل ولتكن
وهو أولى لانه سنة أخرى لعله لما قبله (قوله وان لا يجاوز) أي الى تمام السلام وهذا حال
رفع المسجعة اما في غير ذلك فيديم النظر الى عبودته فيكون ما ذكره هنا مستثنى من ذلك ولا يكره
تغميض عين لا يضرب بل فيجب صر فاعن نحو عورة أو مردوقه بدب اذا كان امامه
ما يلهي (قوله اشارته) أي محل اشارته وهو المسجعة (قوله اعم من قوله من عذاب القبر)
وأولى منه أن يقول وتعوذ ليشمل التعوذ من فتنة المسيح الدجال وفتنة الهيا والممات (قوله
بعد تشهد الأخير) بخلاف التشهد الاول فلا ين بعد الدعاء بل يكره لبثانه على التخصيف
ومحل ذلك في الامام والمنفرد اما المأموم فان كان مسجوعا وأدرك ركعتين من الرباع مع
الامام فانه يشهد معه تشهد الاخر وهو أول له فلا يكره الدعاء له فيه بل يستحب وان كان
موافقا وكان الامام يطيل التشهد الاول اما نقل لسانه او غيره وانه هو سر يدالم يكره له ان
يأتي بعده بدعا او دعا لا يطالب في الأخير بل يستحب له ان ياتي بذلك الى ان يقوم امامه
(قوله نظيره لم اذا تشهد احدى كم الخ) فيه ان الدليل اعم من المدهى لشهولة التشهد الاول
فكان الاولى ان ياتي ايضا بالرواية المقيدة لذلك وهي خبره لم اذا قعد احدى كم في التشهد الأخير
(قوله ومن فتنة المسيح) بالحاء المهملة وهو الوارد في الروايات سمي بذلك لانه يسمع الارض أي
يطؤها كما في اربعين يوما الامكة والمدينة وبيت المقدس وبالجملة لانه عمود العين أي
مشوقها فانه اعور وكذا حماره يضع رجله عند منتهى بصره بعينه الصحيحة وقوله الدجال
أي الكذاب من الدجال وهو التغطية لانه يغطي الحق بإطاله (قوله بعض المأثور الخ) ومنه
اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت أي اذا وقع بقع مغفورا وما سرت وما أعلنت وما سرفت
وما أنت أعلم به مني أنت المنة قدم وانت المؤخر لاله الأنت استغفرك واتوب اليك اللهم الى
ظلمت نفسي ظانا كثيرا ولا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك
أنت الغفور الرحيم اه ويسن ان لا يزيد امام على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم أي قدر ما ياتي به من شأنها ان اطالها اطاله وان خففها خففها لانه تبيع اهماما
المنفردة ان يطيل ما شاء ما لم يحث وقوعه في مهم واما المأموم فهو تابع للامام (قوله
واستثنى من ذلك) أي من سن التسليمة الثانية مسائل منها ما لو عرض بعد الاولى مناف

الصلوة بترجمة المأثور حيث قدر على العربية بخلاف العاجز اما غير المأثور فبطل الصلاة بترجمته مطابقا

ذكرتم في الشرح المذکور ولواقتصر الامام على تسليمة سن المأموم تسليمتان ٢٣٢ لانه خرج عن المتابعة بالاولى بخلاف

كذلك ونخرج وقت الجمعة بخلاف وقت غيرها من الصلوات وانقضاء مدة مسج ونفوق خف
فيعبر المتابعان بها حيث لا يمانع ان لم تكن جزءا من الصلاة على المائدة فهي من ثوابها
ولم يفتها (قوله في الشرح المذکور) في شرح الاصل (قوله لزوم المأموم تركه) فان تخلف
له ما مداعا لم يابطات صلاته والا فلا (قوله ونحو ويل وجهه) أي بعده الا بترافق كل من
التسليمتين وهو مستقبل القبلة ونخرج بوجه صدره فلا يتحول بل يجب كونه للقبلة ومحل
التحويل المذکور ان سمع ثنتين فان لم واحدة أو في جهات بل وجهه (قوله في الاولى عينا الخ) فلو
عكس جازع الكراهة وقوله وفي الثانية ثم لا نعلم لولاها ثم لا على اعتداده في الاولى لم
يعتد بهما بعدهما (قوله وينوي) أي كل وصل السلام على من لم يعلم عليه والرد على من
سلم عليه من مقتدين وغيرهم ولا يجب الرد على غير المسلمين لان المصل من حيث هو مصل غير
متأهل للخطاب وقوله على من على عيته أي الى منقطع الارض وقوله وشهاده أي وعلى من على
شماله بالثانية وقوله ومخاضيه أي أمامه وخاضه بأيم مائتا والاولى أولى وقوله من ملائكة
يان ان ولا يشترط معنية السلام على من ذكر أو الرديئة سلام الله الاله الذي هو الركن على
المعدة فيكون مستغنى من اشتراط فقد صار في نفسه وبين ظاهره مما اعتبر فيه فقدمه
بأنه هنا لم يخرج عن مدلوله الذي هو التكية ولو مع النية المذكرة في غير ما يخرج له من
المدلول فاحتج لفقده الصارف ثم لا هنا وقيل يشترط لان السلام من الصلاة حقيقة
في التسليمة الاولى وتبع في الثانية فلم يصلح للخطاب العادي به لان القصد به التحلل فاحتج
في صرفه اليه الى نية وأيضا ما فيه من الخطاب بعد عن اجراء الصلاة فاحتج في صرفه
اليه الى ذلك ليناب عليه من حيث كونه من اجرائها فاذا نوى مجرد السلام على من ذكر أو الرد
ضرر لصارف ويشترط في الركن فقدمه عليه فلما سلام واحد ينوي به شيئين مختلفين وقد
علمت أن هذا ضعيف (قوله أن يدرج السلام) أي يسرع به وقوله ولا يعتد به لانه لا يدرج
يقوله المبطلون من أنه خلاف الاولى (قوله بعد الامام) أي بعد فراغه من تسليمه
وتسليمة الخروج من الصلاة عند ابتداء التسليم الاولى لخروجها من خلاف من أوجبها
فلو أخرها عنهم فانت السنة أدناها قبلها بطلت صلاته لكن لا يضر حينئذ تعيين غير صلاته
خطأ والالزام ابطال ما هو فيه بنية الخروج من غير مجزأه عدا (قوله ولو قارنه جازا الخ)
لكن المقارنة في ذلك مكروهة مقوينة لقضية الجماعة فيما قارنه فيه فقط وكذا المقارنة
في الافعال وقد تكون المقارنة في التأخير وقد تكون واجبة كالمقارنة في قراءة
الفاصلة اذا علم أنه لا يمكن من قرائتها بعد قراءة الامام وقد تكون حراما كالمقارنة
في التكبير على ما سبق وقد تكون مباحة كالمقارنة فيما عدا ذلك (قوله الاتكبيرة الاحرام)
أي فالمقارنة فيما أوفى بعضهم احرام مبطل للصلاة كنية الاقتداء بغير مصل حتى لو شك في ذلك
في اثنتاهما أو بعدها ولم يترك عن قرب أو ظن التأخر فبان عدمه لم تنقض صلاته وفارقت بقية
الاركان حيث لم تضرب فيها المقارنة في انظم القدوة فيما يكون الامام في الصلاة فيشترط تأخر
جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الامام بقية هذا اذا نوى الاقتداء مع التكبير
أما لو أحرم منه ردا ثم نوى القدوة في خلال صلاته فانه تصح قدوته وان تقدم تكبيره عن

التشهد الاول لو تركه
الامام لزوم المأموم تركه
لوجوب المتابعة قبل
السلام (ونحو ويل وجهه
عينا وشمالا في تسليمه)
في الاولى عينا وفي الثانية
شمالا فتد في الاولى حتى
يرى خداه الايمن وفي الثانية
الايسر للاتباع في ذلك
رواه ابن حبان في صحيحه
وينوي السلام على من
عن يمينه وشماله ومخاضيه
من ملائكة ومؤمنين انس
وجن ويمن أن يدرج
السلام ولا يعتد وان سلم
المأموم بعد سلام الامام
ولو قارنه بركعة الاركان
الاتكبيرة الاحرام

٢ قوله بخلاف وقت غيرها
من الصلوات الفرق ان
غير الجمعة يفتى في هذه
الافات بخلافها فانها
لا تقضى (قوله ويعيدهما
معاً) أي به إذا نوى بعد
السمع وكذا كره عس وهو
في الروض أيضا ثم استوجه
عدم السجود لانه لم يأت
بما يبطل عمله لانه ان
يأتي بالاولى عن شماله
فراجع وفي حج أن مثل علم
بقوله الاولى شك فيه افياني
بها ثم بالثانية وفي السجود
ما علمت بل هذه أولى بعدمه
اه فتدبر (قوله أي بعد

تسكير الامام (قوله واستقبال الخ) السؤال لغة الدلك وآلته وشرعا استعمال موراء ونحوه
كاشنان في الاسنان وماحولها وهو من الذرائع القديمة لحديث حسنه الترمذي أربع من
سنة المرسلين الحياء بالصنعة والمذاق والطهر والسؤال والفكاح ولحديث هذا سواك وسؤال
الانبياء من قبلي والاصل أن ما ثبت للنبي ثبت لآلته الاما خرج لدليل والمراد بجوع الانبياء
لا كل واحد منهم فلا ينافي أن أول من استألك ابراهيم الخليل عليه السلام وانما ذكره المستنف
كامله هنا مع ذكر الاكثر في باب الطهارة لانه سنة لأجل الصلاة بل قال داود وجوبه لها
مع عصمها بتركه ونقل عن اصحق بن راهويه وجوبه مع بطلان ما يتركه وهو مكذب عليه وفي ذكر
المستنف في سنة الصلاة على هذين القولين أيضا وهو مذكور وقيل فيه لغتان التذكير
والثابت ومما يهزى لسيدنا على رضي الله عنه أنه قال حين رأى السيدة فاطمة تستألك

هنيئ يا عود الارك بشغورها • ما خفت مني يا أرك أراكا

لو كان غيرك يا سواك قتلته • ما فاز مني يا سواك سواكا

(قوله بجشن) أي طاهر كهودوا شنان على معتقد الرمي أخذ من حديث السؤال مطهرة
للثمن والنفس ليس مطهرة بل نجسة وقال ابن حجر باب جلاء الاستئذان به وله خمس مراتب في ذاته
أولاه الارك ثم جريد الخ ثم الزيتون ثم ماله راحة طيبة ثم مالاراحة له من بقية الاعواد
وفي هذا الخرقه نهى في المرتبة الخامسة ونجسة في صفاته فأولاه اليابس المندى بالماء
فجهل الورد في غيره كالرقي قال يابس غير المندى والرطب وكل واحدة من الخمسة الأولى فيها
الخمس الأخيرة فالجدة الخمسة وعشرون من ضرب خمس في خمسة هذا في غير الخرقه أما هي
فليس فيها إلا الأربعة الأولى من الخمسة الأخيرة وانما كان اليابس أولى من الرطب لانه
لثنته يزيل القلح أشد من إزالة الرطب وكان المندى أولى من غيره لذلك ولانه لا يبرح اللثة
وقدم ما بالماء على غيره لان في الماء من الجلاء ما ليس في غيره ومحل جواز المطيب في غير المحرم
والحدة وخروج به ولا بجشن غيره كالضفة بقاء الغاسول وأبقى الاسنان وأزال القلح لانها
لا تسمى سوا كما خلافة بالغاسول نفسه (قوله القلح) في المختار القلح صفرة الاسنان وبابه طرب
والمراد هنا مطاق الوسخ المتراكم عليها (قوله عرضا) أي في عرض الاسنان ظاهرا وباطنا لا
إذا استكتمت فاستأكوا عرضا ويجزئ فيها طول السكن مع الكراهة ومثل ذلك الاستقبال بغير
لازاة جزأته والكراهة لا تمنع الاجزاء لانها من حيث مخالفة السنة لامن حيث القبول
لانه سنة مطاقا فمن في اللسان طول والاستقبال بضار حرام مع الاجزاء لمصالح المقصود به
من إزالة القلح ومثله سؤال الغير بغير اذنه ان لم يعلم رضاه بخلاف ما إذا كان باذنه فلا حرمة ولا
كراهة ويجب أن توقف عليه زوال نجاسة أو يريح كراهية في نهي جمعة فتعترف به الاحكام الأربعة
ماعد الاباحة لان ما أصله المندب لا تعتبره الاباحة غالباً وكان الأولى أن يقول وعرضا بالواو
أي فدان السؤال في حد ذاته سنة مستقلة بكونه عرضا سنة أخرى وظاهر صنيعه أنه لا يكون
سنة إلا في حال كونه عرضا وليس كذلك (قوله لا اصبعه) عطفت على خرقه وقرله أي المتصلة
ليس بقيد بل لا تجزئ اصبعه مطاقا كاستنجاء به اجماع الأئمة أما اصبع غيره فان كانت
متصلة خشنة من حي أجزاء ولو غير اذنه أو كان الغبير أجنبية وان حرم ذلك وفارق عدم

(واستباك) بجشن بديل
القلح (ولو بخرقة) عرضا
(لا اصبعه) أي المتصلة به
لانها لا تسمى سواكا

(قوله فالرطب) قال بعضهم
درجته قبل اليابس

أجزائها في الاستحباب باحترامها وبإفادتها فان كانت منقصة لم تجز لأحترامها
 أو غير خشنة فكذلك لانها لا تسمى سواها (قوله أنه انكفى) ضعيف كما علمت (قوله وسن
 الاستقبال الخ) ظاهر منبذعه أنه لا يكون سنة الاعتدال المذكور وان رأت وابتس كذلك بل هو سنة
 مطلقا ولكن بنا كدعنا هذا فكان الاولى أن يعبر كما في منبذعه بقوله وتنا كد الاستقبال عند
 قيامه الخ (قوله عند قيامه اليها) أي بحيث ينسب اليها عرفا فلو شرع فيما قبله سن فعمله فيها
 لا يعمل كثير (قوله الى الصلاة) ولو فلا وصلاة جنازة وان لم يغيره أو استأنه قبلها لا وضوء
 وقصر الفصل بينهما أو استأنه الصلاة قبلها وان قصر الفصل أيضا وسلم من كل ركعتين
 كالنراويح ولو في المسجد ان أمن تقديره وفي معنى الصلاة الطواف ولو فلا وضوء كد الشكر
 والتلاوة وان استأنه للقراءة فيستأنه بعدها وقبل السجود وكذا بعده للقراءة والمعمد بفضل
 صلاة الجماعة وان قلنا بسنة على صلاة المنفرد بسؤاله لزيادته على ما بسبع وعشرين درجة
 كما في الحديث أي صلاة ولا يعارضه ركعتان بسؤاله أفضل من سبعين ركعة بلا سؤال
 لان الدرجات المرتبة على صلاة الجماعة قد تعدل الواحدة منها كثيرا من الركعات بسؤاله
 (قوله لنا قد الطهورين) ومثله التيمم بالاولى (قوله على أمتي) أي أمة الدعوة فيشمل
 الصحابة فإلا لم يخاطبون بفروع الشريعة على المعمد (قوله أي أمر ايجاب) أي أما
 أمر المنبذ فهو ثابت لانه لا يقتضي المشقة (قوله بعد الزوال) يخرج بذلك ما قبله الا ما وصل
 فنعود الكراهة في حقه بالفجر وتزول بالغروب ومثله من يدعى السؤال في مرض في نفسه
 فيكره في حقه قبل الزوال حيث كان صاعقا وخشى منه القطر وكذا ان لم يكن صاعقا ولم يجسد
 ما يغسل به نفسه بل لا يجوز له حينئذ اذا علم من عادته ذلك وضاق الوقت (قوله للصائم) أي
 حقيقته أو حكمائش على المسك للصوم قد انبذ لانه يناب على امساكه فيكره له على المعمد ولا فرق
 في كراهته بعد الزوال للصائم بين ان يستأنه الصلاة أو لا نعم ان تغيره بعده بنوم كد كل
 ناسيا أو مكرها أو موجرا استأنه لأزانه بلا كراهة فان لم يحصل بذلك تغير كره في حقه السؤال
 لزوال الخلو فبه لا يقال كل من الصلاة وتغيره فيم يسأل السؤال فلم يحكموا بكراهته للصائم
 وبعد الزوال بعده ان تغيره بنوم كما تقدم لاننا نقول بغير بينهما بأن السؤال للصلاة
 من باب جاب المصلحة وللغير من باب دفع المفسدة لان المقصود ازالة التغير بدفع المفسدة
 أهم من جلب المصالح (قوله بل يكره الخ) دليل الكراهة خبر الصحيحين خلو فم الصائم
 أطيب عند الله من ريح المسك والخلوف بضم الخاء تفسير راحة الفم والمراد بالخلوف بعد
 الزوال فغير أعطيت أمتي في شهر رمضان خصاله قال وأما الثاني فانه يعمدون وخلوف
 أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك والمسك بعد الزوال فخصنا عموم الاول الدال على
 الطيب مطلبا فمهم هذا ولان التغير قبل الزوال يكون غالبا من أثر الطعام فلما نهى للخلوف
 بالطيب كرهت ازالته لانه يكون أثر عبادة لا يقال مقتضى ذلك قصرها كالأقدام الشهيد لانا
 نقول في ازالته الشهيد بتقويت فضيلة على الغير بغير اذنه ولا يجوز التصرف على الغير
 الا بالمصلحة والمسك متصرف على نفسه ولذلك لو أزال الشهيد الدم عن نفسه في مرض يغلب
 على ظنه الموت فيه لم يحرم أو سؤله مكافأ صاعقا بعد الزوال بغير اذنه حرم فتقويت المكاف

واختار في الجموع تبعا
 للرواية وغيره أنها انكفى
 اذا كانت خشنة وهو ظاهر
 كلام الاصل وسن الاستقبال
 يكون (عند قيامه اليها)
 أي الى الصلاة ولو لا فقد
 الطهورين فغير الصحيحين
 لولا أن أشق على أمتي
 لا أمرتهم بالسؤال عند
 كل صلاة أي أمر ايجاب
 (الا بعد الزوال للصائم)
 فرضا أو فلا فلا يسأل له
 الاستقبال بل يكره له كما
 سيأت في باب

(قوله لزوال الخلو ف) بل
 ولو زال قبل الأكل المذكور
 كما في دعوى سم

الفضيلة على نفسه جائز وقويت غيرهما عليه لا يجوز الا بانه (قوله عند النوم) أي ارادته
أو القنطة منه (قوله والا ثم) بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح لامهم من باب ضرب وقوله
والسكون الواو بمعنى أولانه فسر تارة بهذا وتارة بهذا فكان الأولى أن يعبر بأو (قوله وعند
تغيرهم) أنهم التعبير بالضم دون السين نداء بتغيرهم من لاسن له وهو كذلك فيسن السوال
للتغير مطلقا (قوله أكثر من ثلاثة عشر) وقد أوصاهم بعضهم إلى سبعين وبعضهم إلى أكثر
قال بعضهم وأعل هذه القوائد لا يجتمع إلا في عود الأراك الخمسة وصرخره أهقل واننا نأمر
الاطلاق (قوله كنه غير الفهم) بالمعنى اللغوي أي تنظيره وإزالة أوصاؤه لا الشرعي لانه طاهر
(قوله وعند اللثة) أي تقويته وهي تخفيف المثلثة أصلها التي أبدلت الهاء من الياء وجعلها
لثات رائحة ولامها مثلثة وقوله وهي مأحول الاسنان أي اللهم الذي تثبت فيه الاسنان أما
الهم الذي يظلمها بان يكون بينهما وهو بفتح العين المهملة وبالراء واسكان الميم وجعله عور
بضم العين أما الفهم بفتح الفين المججمة فالما بالكثير وبالكسر الرجل المحمود وبالضم الرجل
الجهول (قوله وتصفيه الخلق) أي من البلغم وقوله والفصاحة أي حسن المنطق والقنطة
بكسر الفاء الخلق أو شدة الذكاء وعطفها على الفصاحة المتعلقة باللسان مغاير أو عطف سبب
على مسبب والمراد السبب الاعجاب والافقه لا يكون الا بجمي فطنا مع اتقاء الفصاحة عقه
(قوله وقطع الرطوبة) أي من جميع البدن المفردة لانه ينشأ عنها نحو القرحل وعبالة البدن
أي ثقله (قوله واحدا البصر) أي تقويته فيصير كالحد يد (قوله وارهاب العدو) بفتح
الراء أي تخويته بركته اتباع السنة ونقل عن بعض التوار يخ أن بعضهم لم كان يفتح عليه
في غزواته عاجلا فغزاة وغزوة وتأخر عنه الظفر بعد وفقه فبفتح فقال له شخص يا سمدي أرى ذلك
بسبب شيء أو تكبته وذلك أنك تركت السؤال فله من شؤم ترك السنة وكتب عمر بن
الخطاب احمد بن العاص حين أبطأ عليه فتح اسكندرية كتابا من جهته لانه لم يحب من
أبطأ الفتح عنكم وما ذلك الا لما أحد تقوم وحبكم الدنيا فان الله لا ينصر قوم لم تصدق بآتهم
ومنه يؤخذ الجواب عن تأخر الفتح عن جند المسلمين الآن مع كثرتهم وقلة عدوهم لانه ما من
ارتكاب محرمات أو ترك ما مورات (قوله وهضم الطعام) أي الناقص عن عدمه القنطة ونحو
التولنج اه قل (قوله وتغذية الجائع) أي حمايته من الحمصة المضرة ويحقل الغذاء الحقيق
فيقوم مقام الماء كقول اه قل (قوله وارغام الشيطان) هو في الأصل الصاق أنفه بالرغام
بفتح الراء أي التراب ثم كفي به عن ذلك وأما غلظه (قوله ونذ كرا الشهادة) في شرح الأصل
وتذكير بالباطل وهو أنسب بما قبله قال ع ش على الرمي لواجبة مع في الشخص خصلتان
أحدهما نذ كرا الشهادة والآخرى تنسها كالسوال وأكل الحشيشة مثلا هل تغاب الأولى
أو الثانية فيه نظروا نقل بالدرس عن المتأوى تغليب الأولى فحينئذ لا ظن فإيراجع اه ومن فوائده
أيضا أنه يسهل خروج الروح وينفي الاموال ويخفف الصداع ويقوى القلب والمعدة وعصب
العين وهو بعكس أكل الحشيشة وقد عده بعضهم اها فوق مائة وعشرين من مضرة بدنية ودينية
(قوله ويسن أن يبدأ الخ) الأنسب ذكر هذا قبل القوائد لانه من جملة الاحكام وهي مقدمة
على القوائد (قوله يجاب فيه الاين) أي مبتدئا بأضراره الى وسط اسنائه ثم من الايسر

(قوله أي ارادته) هذا
لا يناسب القياس الا في
أدولم يوجد جامع بينهما
كذا قيل

(ويسن الاستقبال) أيضا
عند النوم) عند (الانم)
أن الجوع والسكون
(و) عند (تغيرهم) للاتباع
رواه الشيخان في النوم
وقيس بالنوم غيره مما
يحصل به تغير (وفيه) أي
الاستقبال (قوائد) أكثر
من ثلاثة عشر وان اقتصر
عليها الأصل (كتطهير
الفهم وتبييض الاسنان
وتطبيب النكحة) وهي
ريح الفم (وشدة اللثة) وهي
مأحول الاسنان (وتصفية
الخلق والفصاحة والقنطة
وقطع الرطوبة واحدا
البصر وابطاء الشيب
وتسوية الظهور ومضاعفة
الاجرو وضارب) وارهاب
العدو وهضم الطعام
وتغذية الجائع وارغام
الشيطان ونذ كرا الشهادة
هذه الموت ويسن أن يبدأ
بجوابه الاين

وأن يقرأ السور على سبيل

حلقه برفق وعلى كرامى
أضراره وينرى به السنة
وذكرت هنا في شرح الأصل
فوائد تملق بالاستيلاء
وغيره (ومكر وهاتما) أى
الصلاة (جعل يديه في كية
عند تحريمه وجوده)
وركوعه لمنافاته التواضع
(والنفات) بوجهه بلا
ساجة تلعب البصاري عن
عائشة رضى الله عنها قالت
سألت رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الالتفات
في الصلاة فقال هو اختلاس
يقتل به الشيطان من
مسألة العبد (واشارة
منهم) بلا حاجة (وجهه
بجعل اسرار وعكسه وجهه
خلاف الامام) لخالفه ذلك
سنة النبي صلى الله عليه
وسلم (واختصار) بأن يجعل
يده على خاصرته للنهي عنه
في خبر الصحيحين في الرجل
وقيس به غيره (واسراع)
للمسألة فانه المشعور
٣ (قوله وقول بعضهم الخ)
هو قول (قوله على خلاف
الاولى) الاول على ما يرم
خلاف الاول كانه عليه
سم لان اصطلاحهم هو
هذا (قوله كرسلا) فانه
يسن للمصلي أن يركبها
السلام على من سلم عليه
كافي م

كذلك سواء الاسنان العليا والسفلى وبين أن يكون بينه وان كان لازالة تغير لدم مباشرة
اليد له وبه فارت ما عرف في نحو الاستئذان (قوله وعلى كرامى) بتشديد الياء قال في الخلاصة
واجعل تعالى تنعير ذى نسب * جدد كالمكرى تنقيع الرب
(قوله وينوى به السنة) أى ان لم يكن في ضمن عبادة كائنا وضوء أو طواف أو صلاة فاعمال
خفية كما مر (قوله فوائد) منها أنه من ترك الصلاة بطلت الصلاة بطلت الصلاة بطلت الصلاة
نافع من الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا يلعب بعده شيئا لانه يورث الوسوسة وهل المراد
بالول استيلاء كاول مرات استعمال العود أو أول كل مرة من مرات الاستيلاء كل محتمل كما
قاله عثم والقرب الاول ويندب أيضا أن يوقده الصبي عيزا أو غيره كغيره ليتعوده ويألفه
ولا بأس بسؤال غيره باذنه (قوله ومكر وهاتما) الاضافة على معنى في أى ما يكره فعله فيها لان
المكر وهاتما ليست منها وقول بعضهم ٣ أو تركه نهائى أو ما يكره تركه منها فيه نظرم وجهين
الاول انه لا يلزم من طلب الشئ كراهة تركه الا أن يحمل على الجرى على اصطلاح المتقدمين
من اطلاق المكره على خلاف الاول أو على اصطلاح المتأخرين من اختصاص المكره
بما نهى عنه بخصوصه وبضم الى ذلك ترك ما لنا كدطلبه أو اختلاف في وجوبه كالسورة
والابعض وتكبيرات لا تنقالات الثاني أن ما اما واقعة على سنن أو على تركه وكلاهما فساد
يصير المعنى على الاول أو سنن يكره تركه فليزمن أن تكون السنن مكروهات وعلى الثاني أو تركه
يكره تركه ولا معنى له (قوله جعل يديه) هذا في حق الذكرا الحق لا الانثى ولا النكاح (قوله
عند ضرمة الخ) أى وعند قيامه من تشبه به بالوسيلة فالحاجة خمسة (قوله والنفات بوجهه)
أى أما بصدقه فبطل وقوله بلا حاجة خرج ما إذا كان لها كحفظ متاع فلا يكره (قوله هو) أى
الالتفات اختلاس أى سبب اختلاس وهو لغة الاختطاف بسرعة والمراد به هنا انتص
الثواب (قوله وإشارة) أى بصور عين أو حاجب أو شفة ولو من آخر ولا تبطل بها الصلاة
خلاف ما ذهبهم في الآخرين وقوله منهم ليس بقيد ومحل كراهتهم ما لم تكن على وجه اللعب
والابطاط (قوله بلا حاجة) خرج ما إذا كان لها كرسلا وسجود (قوله وجهه بوجهه) اسرار
الخ) أى حيث لا عذر فان حصل عذر كان كرسلا عذره فاحتاج لجهرا يأتى بالقسرة على
وجهه انلا كراهة (قوله وجهه خلاف الامام) أى ولو في جهرة لكن بغير أمين وسجود مما سرت
وهذا يفتى عنه ما قبله (قوله لخالفه ذلك سنة النبي) أى المطلوبة طلبا مؤكدا فصيح ان يكون
دليلا على الكراهة على ما مر (قوله بأن يجعل يديه) أى أو يديه ومحل الكراهة ما لم يكن
لحاجة كراهة بجنبه والافلا كراهة وقوله على خاصرته هى بين رأس الورك وأسفل الاضلاع
ونفسه غير الاختصار بذلك هو المشهور وروى ل هو اختصار السورة بأن يقرأ بعضهم اوقية ل هو
الاقتصار على آيات السجدة ليجدها وقيل اختصار السجدة التي انتهت في قراءته اليها
فلا يسجد اوقية ل اختصار الصلاة فلا يمسكها اوقية وعها وجودها (قوله للنهي
عنه في خبر الصحيحين الخ) ولما ورد الاختصار وراحة أهل النار أى فعل اليهود في صلاتهم
وهم أهل النار وليس المراد أنهم فيها الاذلالا فانه حينئذ (قوله لاصلا الخ) الامام اما
على باب أى لحضورها وكذلك الادراك التحريم أو غيره مع الامام ثم ان توقف ادراك

(وتغميض بصره) لانه فعل اليهود ٢٣٨ هذا (ان خاف) المصلي (ضررا) والافلاكراهة (والصاق عضديه بجنبه) فذكر كوعه

ووجوده (و) الصاق
(بطنه بتغذيه) فيها
لخالفتم ما سنة النبي صلى
الله عليه وسلم وهما في حق
الرجل خاصة المار في السن
واطلاقي الصاق بطنه
بتغذيه أولى من تقييده
بالسجود (واقعاء الكتاب)
بان يجلس على وركبه ناصبا
مركبته لله تعالى عنه رواه
الحاكم وصححه ورواه
البيهقي بإسناد وضعه
ثم قال والاقعاء نوعان
أحدهما هذا وهو منهي
عنه والثاني وضع نعله عن
النبي صلى الله عليه وسلم
أن يضع أطراف أصابع
رجليه وركبته على الأرض
وآتيه على عقبيه وهو سنة
في الجلوس بين السجدين
(ونقرة الغراب) لمساقاته
الخشوع (واقتراس السبع)
في سجوده انتهى عنه في
خير من صلى في حق الرجل
وقيس به غيره (وايطان
المكان) الواحد (كايطان
البعير وغيرها) من زيادتي
كالمبالغة في خفض الرأس
في الركوع وإطالة التشهد
الاول والاضطباع وتشبيك
الأصابع وغير ذلك كما
صرحت به في شرح الأصل
(باب ما يفسد الصلاة)
(وهو حدث

١٦ (قوله فان كان في المسجد)

الجماعة أو الجمعة عليه من في الاول ووجب في الثاني أو بمعنى في أي عدم التماس في أفعالها
وأقواله الانقص ذلك عن المطالب فيه والابطال صلاته ان كان ما انقص واجبا (قوله
وتغميض بصره) أي مجاوره وهو الجمن وشمل كلامه الاعى فيكره تغميض جفنه لانه يسجد
مع وتعبيره أولى من التعبير بعينه لشهولة من له عين واحدة وقد يجب اذا كان العراة
صفوفا وقد ينس كان صلى الى حائط من فوق أو نحوه مما يشوش الفكر اذا الصلاة الى ذلك
وعليه وفيه مكرهه (قوله لانه فعل اليهود) هذا التعليل لا يناسب الا القول الضعيف
القاتل بكرامة التغميض مطلقا والمناسب لتقصيه المذكور التعليل بخوف الضرر (قوله
فيها) أي في ركوعه وسجوده (قوله أولى من تقييده له بالسجود) وانما قيد الأصل بذلك لان
التصافي فيه محل النص وفي الركوع مقيس عليه كذا كره المصنف سابقا بقوله ويقاس بذلك
مجاناة البطن في الركوع (قوله على وركبته) أي أصلهما وهو ألباء (قوله وهو سنة
في الجلوس بين السجدين) مثله كل جلوس بعقبه حركة بجلوس الاستراحة وهو وان كان
سنة في ذلك فلا فتراس افضل منه لانه لاكثر الاشهر (قوله ونقرة الغراب) أي ضرب
الأرض بجنبه عند السجود مع الطمانينة والام يكف (قوله واقتراس السبع) بان يضع
ذراعيه على الأرض كما يفعل السبع قال الشاعر

يا من رأى عارضا أسرته • بين ذراعي وجهه الأسد

نعم ان دعت حاجة الى ذلك كاستراحته من طول السجود لم يكره (قوله وايطان المكان)
أي ملائمته وهذا الغير الامام في المغرب أما هو فلا يكرهه خلافا لسيوطي حيث قال انه بدعة
مقوتة فضيلة الجماعة له ولما اتمت به فالتقدم ليس من مكروهات الصلاة ولا يفوت فضيلة
الجماعة وقوله الواحد يخرج به ما لو اتفق من مكان الى آخر وان رجع الى الاول (قوله
واطالة التشهد الاول) ولو عابا ندي في الأخير وحمل الكراهة اذ امتدته زيادة على ذلك والا
فلا وهذا كله في غير المأموم موافقا لمسجودا كما مر (قوله والاضطباع) أي ولو اغير الرجل
وهو أن يجعل وسط رداءه تحت منكبيه الايمن وطرفيه على الايسر كفعل أهل الشطارة (قوله
وتشبيك) أي في الصلاة أما خارجها فان كان في المسجد منتظرا الصلاة ولو غير مستقبلا
القبلة فكذلك والا فلا ومثله تفرقع الأصابع (قوله وغير ذلك) منه الأسباب وهو ارتخاء
الازرار على الأرض

(باب ما يفسد الصلاة)

ما اسم موصول أو نكرة موصولة أي باب بيان حقيقة الذي أوثق بنفسه الصلاة بالمعنى
القابل لعدم انعقادها فان المقدم ما يطرأ بعد الانعقاد وهو المراد هنا كما سيذكر الشارح
عند قوله هو افتداه من لا يقتدى به والمبطل ما ينفعه وسكن الفساد والباطل واحد في الباطل وجه
ما ذكره من المقدمات متناوשה حادثة وعشرون (قوله وهو حدث) ولو أصغرا أو كره عليه
كأن عصر بطنه فخرج والكلام في السلام أما السلس فلا يطل صلاته الا حدثه الغير الدائم
بخلاف الدائم كما مر ويستحب ان أحدث في صلاته أن يأخذ بناقته ثم ينصرف موهما أنه

وكذا اذا كان متوجها اليها في الطريق فيكره أيضا قاله عس (قوله والمبطل ما ينفعه) لعلة الميانع

ولو بلا قصد لا تنفاه الشرط

(وكلام بشر عدا بحرفين)
وان لم يقه جا (أوحرف
مفهم) كق من الوقاية
من الوعى لم ير مسئلة ان
هذه الصلاة لا يصلح فيها نفي
من كلام الناس

(١) (قوله الحديث نيم) قال
صلى الله عليه وسلم رحم
الله امرأ أجنب الغيبة عن
نفسه (قوله الصلاة الصلاة)
كقوله لا ما به السامى قم
(قوله يا ابراهيم سلام الخ)
أى ما لم يقصد بكل القراءة
والالتمس بال سواء أتى بها
متواليه أم لا خلافاً لما
أطلق البطلان فيما اذا لم
يات بها متواليه مر وج
(قوله أى متواليين) أى
فيما ساعد على الفعل قاله مر
وج أيضاً (قوله ان كان
صحح السمع) قال ج لسمع
نفسه ليكون حديد السمع
ولو كان مفقوده لم يسمع
لم يضر قياساً على النظر
فان المدار على السمع
المعتدل وقال ع ش يضر
لان المداد هنا على النطق
وقد وجد (قوله نطق
بحرف) أى أو شرع فيه
لان المدار على الشروع
في المبط (قوله في الحقيقة
حرفان) وانما صوا عليه
مع دخوله فيما قبله للرد على
الضعيف القائل بعدم
البطلان بالحرف المحدود حيث لم يفهم

وعقب بثلاث العين ستر على نفسه الثلاث يجوز الض الناس فيه فيا شحوا ويطبق به من أحدث وهو
منظراً قائم الاسماء اذا كان الزمان قرياً ومنه يؤخذ انه يستحب لكل من ارتكب ما يدعو
الناس الى وقعة في عرضه ان يسترد حديث فيه (١) ومن ذلك ما لو نام في رمضان حتى طلعت
الشمس فان ذلك وان كان لا يحرم لكن ينبغي له ان يسترد على نفسه بان يؤهم الناس انه يصلى
الضحى (قوله ولو بلا قصد) كأن سببه خلافاً لذهب القديم أى ولو فاقد الطهورين لان
صلاته شرعية يطلها ما يطل غيرها والتعليل بقوله لا تنفاه الشرط أى الطهارة محمول على
الغالب أو المراد لا تنفاه الشرط حقيقة أو حكماً لان فاقد الطهورين في حكم المتطهر فالتنفي
بالحدث في حقه الطهر الحكمى وليس المراد أنه اتى في حقه فقد الطهورين لانه باق مع طريان
الحديث (قوله وكلام بشر) من إضافة المصدر لفاعله وذ كر بوا الأربعة الكلام وكونه
للبشر وعدا و بحرف أو حرفين ولا بد أيضاً من علم الضرر ثم رتذ كر كونه في الصلاة فخرج
بالكلام أى النطق بالإشارة ولو من آخرس قال في المنهج ويعتد بإشارة آخرس لاقى صلاة
وشهادة وحديث والمراد بكلام البشر ما يصلح لخطابهم ولو وجد قدس ما ولو من التوراة
أو الانجيل أو منسوخ التلاوة أو خطوب به غير البشر كالك أو أرض كقوله يا أرض ربى وربك
الله ولو لمصلحة الصلاة أو كراهة الدعوة لا كراهة فيها أو ما قوله في محترق وخروج بكلام البشر كلام
الله تعالى فالمراد به كلامه ينظم القرآن قال في المنهج ولا ينظم قرآن بقصد تفهيم وقراءة وخروج
ينظم القرآن ما لو أتى بكلمات مفردة انتهى فهمه دون فضاءها كقوله يا ابراهيم سلام كن قتيلاً به
صلاته رسماً فى محترق قوله عدا وهو أن ~~كثير~~ يضره مطبقاً بخلاف التعليل
ولا يضرهم وفالتمس بالعدم غير محتاج اليه بالنسبة لكثير وخروج بحرف أو حرفين ما لو نطق
أوصم أو نوح كالحية والخيل والكلاب من غير ظهور حروف ولا قصد ادعاء فلا بطلان بذلك
(قوله بحرفين) أى متواليين ولو بغير لغة العرب ولا بد أيضاً ان يكون نام غير قرآن وذ كر دعاء
كبابي وأن يتلفظ بذلك ويسمع نفسه ان كان صحح السمع ولا عارض ولا فلا بطلان وكذا
يقال في الحرف المفهم ولو قصد أن يأتى بكلام مبطل ثم نطق بحرف ولو غير مفهم بطلت صلاته
(قوله بحرفين) متعلق بكلام وقوله وان لم يفهم أى سواء يفهمها كتم أو لم يفهمها كمن ومن
(قوله أوحرف مفهم) مثله حرف محدود وان لم يفهم فهو ألف أو واو أو ياء فالمدود
في الحقيقة حرفان (قوله كق من الوقاية) أى فعل امر من الوقاية بكسر الواو وفتحها وان
أخطأ بحذف هاء السكت تقول ق رأسك والسيوف أى صنامها وهو مبقى على حذف الياء
لان مضارعه يجزى بذلك أى لاحظ أنه ذلك من الوقاية أو أطلق على المعقد سواء قصد به
الافهام أو عدمه أو أطلق لانه مفهم بالوضع بخلاف ما لو لاحظ كونه من القرطاس أو الفلق
مثلاً فلا تبطل به الصلاة الا اذا قصد به الافهام لانه ليس مفهماً بالوضع بل ليقه الا بالقصد
(قوله من الوعى) أى فعل امر من الوعى بمعنى الحفظ يقال ع المسئلة أى احفظها وكذا ل
من الوعى ومن الوعى وهو السعى بين الناس بالفساد وف من الوقاية يقال ف أى بالنسبة
مثلاً (قوله لم ير مسئلة) أى عن مداد وبيننا ~~كم~~ قال بيننا أنا صلى مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم ادعاس رجل من القوم فقلت له يرحمك الله فرماني القوم بأصابعهم فقلت واتكل

أمام ما شاهدكم تنظرون الى فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم فلما رأيتهم يصعدون سكنت
فلما دلى النبي صلى الله عليه وسلم قال يا معاوية إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس
أغما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن فبأي هو وأي مارأيت قبله ولا بعده أحد من تعليمه
فوالله ما نمر في ولا ضرب في ولا شئني أغما قال إن هذه الصلاة الخ ولم يامرء بالقضاء لأنه جاءه
معذور بقرب عهد به بالاسلام (قوله والكلام يقع) أي بطلان عند الفقهاء والاصوليين
واللغويين وهذا من تمام الدليل على قوله وان لم يفهم ما والخرف المفهوم داخل في قوله على المفهوم
وأما قوله وغيره فهو خاص بالمخرفين فأكثر (قوله اصطلاح للتحاة) أي فلا تحتمل النصوص
عليه لأن ما لا يضبط له شرعا ولا عرفا يجعل على اللغة ولو نطق بالكلام المبط من أنفسه أو غيره
من بقية الأعضاء نظران كان له فيه اختيار بطلان صلاته به والافلا (قوله نعم يهذر) استثنى
خمس صور من كلام البشر عدا (قوله بالنذر) أي نذر التبرر الخالي عن تعاقب وخطاب فالنذر
قيد على المعنى يخرج به غيره كالوقوف والعتيق والاعتكاف وبقية القرب وخروج نذر التبرر ونذر
النجاس ويقال له نذر الغضب والعاق وهو ما يتعلق به حدث أو منع أو تحقيق خبر كان كالت أو ان لم
أكلم أو ان لم يكن الأمر كما كانت الله على كذا فتبطل به الصلاة لأنه ليس قربة لكرامته بخلاف
نذر التبرر فإنه قربة محضة ومناجاة للرب كالدعاء وخروج الخالي عن التعليق والخطاب ما فيه ذلك
كان شئني الله مريض في الله على كذا وكذا نذرت لك كذا مثال الصورة الصحيحة الجامعة
للشروط أن يقول لله على صوم أو صلاة أو حج قاصدا الانشاقان قصده الأخبار بطلان
صلاته لكونه غير قربة حينئذ (قوله وفي اجابة النبي) أي ويهذر في اجابة النبي بالقول ومثله
الفعل وليست الاجابة شاملة للاجابة لأنه حينئذ لا يصح استثناءه من الكلام ويصح أن
تكون شاملة لذلك ويكون الاستثناء أعم من المستثنى منه وفيه زيادة على الماضي ولا يضر
ذلك والمراد فيينا ما غيره من بقية الانبياء كعيسى عليه الصلاة والسلام فحب اجابته وتبطل
بها الصلاة ومثل الانبياء الملائكة ونصرم اجابة الوالدين في القرض وتجوز في النفل وهي افضل
فيه ان شق عليهم ما عدا ما تبطل الصلاة هم اصطافا (قوله في عصره) أي حياته ليس بقديم
واخذ كره يربا على الغالب وقوله اذا دعاه المراد بذلك ان يأتي بما يبدل على طلبه له سواء كان
قولا أو إشارة أو غير ذلك مما يبدل العلم بالطلب لا خصوص النداء ولا تبطل باجابته بالفعل وان
استدبر القبلة واذا انتهى غرض النبي صلى الله عليه وسلم أتم الصلاة فيحصل اليه وليس
له أن يعود الى مكانه الاول حيث لم على ذلك أفعال متوالية فلو كان اماما وتاخر عن القوم
بسبب الاجابة جز ذلك وليس له أن يعود الى مكانه الاول ولا يتعبد على المأمومين المتأخرة بمجرد
تاخره عنهم لاحتمال ان يامرء صلى الله عليه وسلم بالعودة الى مكانه الاول فلهم الصبر الى تعيين الحال
ولو تقدم عليهم بأزيد من ثمانية ذراع بواسطة الاجابة جاز لهم البقاء على المتابعة وتغفر الزيادة
لأنهم في الدوام ويفتقر فيه ما لا يغتفر في الابتداء كالأول في الدوام ويستترط ان
يجيبه جازعا به فلو دعاه بالقول ناجية بالفعل أو عكسه بطلت صلاته وخروج بقوله دعاه مالمو
دعاه النبي صلى الله عليه وسلم كان قال عند زيارته بارئول الله فان صلاته تبطل (قوله
وفي يسير كلام) من إضافة الصفة للموصوف أي كلام يسير أي قليل عرفان يكون ست كلمات

والكلام يقع على المفهوم
وغيره ويخص به بالمفهوم
اصطلاح للتحاة نعم يهذر في
تلاظ بالانذر وفي اجابة
النبي صلى الله عليه وسلم
في عصره اذا دعاه وفي يسير
كلام سبق اسانه اليه

(قوله فبأي الخ) أي مقدى
فبأي الخ (قوله لأنه ليس
قربة) وأيضا فيه تعليق
(قوله كان قال عند زيارته
الخ) أي قاصدا بمجرد النداء
أما لو قصد الدعاء كاعتنى
يارسول الله بان لاحظ ذلك
ولا تبطل صلاته لما يأتي ان
الدعاء لا يلاي ولو خاطب به
الله أو رسوله صلى الله عليه
وسلم اه شيخنا دمه وحي
حفظه الله وقال بعض
مشايخنا بالبطلان لان
يخبر أغنى يارسول الله
ليس دعاه لان الدعاء الطالب
من الله تعالى وعلى تسليم
أنه دعاه فخطابه صلى الله
عليه وسلم في غير ما يتعلق
بالصلاة والسلام عليه
وليس جوابا لله صلى الله
عليه وسلم كما هو القرض
مبطل كما نص عليه
على حج فراجع

والنسي الصلاة أو جهل قصره فيها وقرب عهد به بالاسلام أو نشأ ٢٤٢ بعد يداعن العلماء وفي تنصيح ونحوه لغاية ان قلاواته تدر كن

(قوله فانما ما يبطلان) الاول بنفسه دان (قوله لا تبطل بذلك) أي حيث كان الجمع وعقد لا عمن (قوله ولولا امر الآخرة) الغاية من حيث التقييم بالغة فتدبر (قوله ولو من كل نفخة) المدار على كون المجموع أقل من ست كلمات ولو جميع النفخات فافهم هذه العبارة (قوله وان ظهر منه أكثر من حرفين الخ) أي مع كون المجموع أكثر من ست كلمات عرفا حتى يصح الحكم بالبطلان اذا المدار على قلة الكلام وكثرته وذلك بان تكثر الحروف عرفا بحيث يمكن ان يتركب منها أكثر من ست كلمات عرفا وهذا بخلاف التنصيح له تدر كن قول في تنصير ولو كثرت الحروف جدا بحيث يتركب منها أكثر من ست كلمات هذا هو الذي يستفاد من إطلاق مر والمنهج والذي نقله سم عن شرح الارشاد للحج وهو في الصفة أيضا التسوية بين الغلبة ونحو ذلك الركن في أنه لا بد فيها من قلة الحروف بحيث لا يتركب منها أكثر من ست كلمات لانه اذا قيد بالاختيار له فيه

فأقل كما وقع في قصة ذي البدين رحمه الله في الصورة الثالثة من المور المستنبات وذكرها ثلاثة أقسام (قوله أو نسي الصلاة) أي نسي أنه فيها معه أي مع البسير فالرابط محذوف وبعبارة غيره ان سبق الخ وعليه انما لم يطف ظاهر لا يحتاج الى تدبر الرابط وخرج بقوله انما في انما لو نسي تحريم ما أتى به فانما تبطل كذا بيان فحاشة في قوله ولو نسيكم بكلام قليل ناسيا فظن بطلان الصلاة فتسلكم بقليل عامدا لم تبطل صلاته والفرق بينهما وبين الصوم فيسألوا كل ناسيا فظن بطلانه في كل عامدا حيث حكموا بطلانه وكذا الحج والعمرة فيسألوا كل ناسيا ثم جامع عامدا فانما يبطلان أنه عهدنا اغتفار الكلام عهدا وذلك في اجابة النبي صلى الله عليه وسلم لم يخوها ولم يهدها غفرا ما ذكرتم وأن الصلاة لا يجب الماضي في فاسدها ولا كذلك الصوم وما بعده وهذا أولى لان الاول يقتضي بطلان الصلاة بالا كل القليل عهدا بعد ظنه بطلانه به وهو جامع انما لا تبطل بذلك (قوله أو جهل قصره) أي تحريم الكلام البسير الذي أتى به وان كان عالما بتحريم جنس الكلام أي بعض افراده التي يوجد فيها ما عدل ذلك التردد الذي أتى به قال الشوري ويؤخذ من ذلك صحة صلاة المبلغ والقائح على الامام بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام بل ينبغي صحة صلاته حينئذ وان لم يقرب عهد بالاسلام ولا نشأ بعد اداعن العلماء لمزيد خفا ذلك اه رخرج بجهل قصره ما لو علم وجهل كونه مبطلا فتبطل به كالموعلم بتحريم نحر دون ايجابه المد فانه يحذر ان كان حقه بعد العلم بالتحريم الكف (قوله وقرب الخ) قيد في جهل التحريم فعل كونه عذرا اذا وجد احد من الامرين ويعذر من قرب عهد بالاسلام وان كان بين المسلمين وقوله أو نشأ بعد اداعن العلماء الخ وذلك بان يلو محله الذي هو فيه عن يعرف بطلان الصلاة بذلك وكذا يقال في نظائره ولا فرق بين من فقه القصر ودونهم لكن عصر الانتقال لخوف أو عدم زاد أو ضياع من تلزم نفقة أو نحو ذلك من سائر الامور كوجوب الحج فان اتقى ذلك لزمه السفر لتعلم المسائل الظاهرة دون الخفية وما نحن فيه من الظاهرة واعلم أن أعذار الجاهل من باب التفتيف لامن حيث جهله ولا كان الجاهل خيرا من العلم اذا كان يحيط عن المبدأ عبا التكليف ويرجع قلبه عن ضرور التعنيف مع انه لا عذر له في جهله بالحكم بعد التبليغ والتفكير لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل قاله الشافعي رضي الله عنه (قوله وفي تنصيح) أي ويعذر في تنصيح ونحوه كالغيبات والبكاء ولولا امر الآخرة والابن والتأخر والنصح بالقيم أو الاتق والمحال والعطاس والنشأون ان يظهر من ذلك حرفان أو حرف معهما ولو من كل نفخة ونحوها حيث كان لغلبة أي قهر فان لم يظهر منه ذلك فلا بطلان باتفاق وان ظهر منه أكثر من حرفين للغلبة المذكورة بطلت صلاته الا اذا صار ذلك حرضا منشا بحيث لم يخل زمن من الوقت بسع الصلاة بلا نحو حال فلا تبطل كسلس الحديث ولا إعادة وقوله ان قلا أي التنصيح ونحوه وقوله ولتعد رأي ويعذر في تنصيح فقط لتعذر كن قولي وقوله وان كثر أي التنصيح بان ظهر منه حرفان فاكثر في نسخة كقرايات التثنية وهي خلاف عبارته في منهجه حيث قال ولا تنصيح له تدر كن قولي ولا يباين نحو الغلبة اه ولو جهل بطلان بقليل التنصيح مع علمه بتحريم الكلام فعده ذورا خلفا حكمه على الامام (قوله ركن

قولي) أي كافاً تحته والتمسك فيه تنصيح لا مسمع نفسه بذلك لا لجمهور ولا بتخص له وإن نذرته وهذا
 أن لم تكن الجماعة شرطاً كالجمعة وتوقف صحتها عليه كأن كان الإمام من الأربعين وتوقف
 جماعهم على جهرة فيكون حينئذ ملحقاً بالركن فيمتنع حينئذ (قوله) يخرج بكلام البشر
 شروع في أخذ المحترقات وقوله كلام الله أي ينظم القرآن كما مر بقصد تفهيم وقراءة أو قراءة
 فقط فإن أطاق أو قصد التفهيم فقط ضرت (قوله) والذكر الخ) منه ما لو قال به - بقراءة أمامه
 صدق الله العظيم فلا تبطل به صلاته لأنه ذكر ليس فيه خطاب آدمي ولا بد من تقييد الذكر بغير
 المحترم يخرج ما لو أتى بالثباط لا يعرف معناه ولم يضعها المعارفون ومن تقييد الدعاء بذلك أيضاً
 ليخرج ما لو دعا على إنسان أو طالب قد راعى المال لا يمكن تحصيله لثبته عادة وبأن لا يخاطب به
 غير ديننا صلى الله عليه وسلم من البشر ولو قال رحمتك الله ولو لم يصل عليه صلاة الجنازة ضرت
 (قوله) لما مر في الباب السابق) أي باب أحكام الصلاة من أن الأذى كإرفي الركون وكوع ولحوقه
 مسدودة فلا تبطل بها الصلاة (قوله) الكلام - ٣٥٠) أي اليسير ولو بعدد كبير فان كان كثيراً
 ضرت في المنعوم تفصيل كما مر (قوله) ومفطر الصائم) أن وصل لحوقه كأن أدخل عوداً
 أو غيره وإن قل في فمه أو أذنه أو دبره ولو بلا حركة فله لان الحركة وحدها فاعل يبطل كثيره ويخرج
 بالثباط غير فلا يبطل الصلاة إلا الكل الكثير فيبطلها مع القسيان وإن لم يبطل الصوم - حينئذ
 في المنعوم تفصيل فلا يرد أن ظاهر عبارته أن الأكل كثيراً ناسياً لا يقصد الصلاة كافي الصوم
 مع أنه يقصد ها والمامل أن كل ما يبطل الصوم يبطل الصلاة إلا الأكل الكثير - وافيه بطلها
 دونه والفرق أن لها شبهة مذكرة فكان التقصير فيها أشد بخلافه وأنهم إذا فعلوا منطومة
 والتدمل الكثير يقطع نظامها بخلافه فإنه كف (قوله) وفعل كثير) أي يقينا ولو نية فلو شئت
 في كثرة فلا يبطل لان الأصل الاستمرار على الصفة وتعرف القلة والكثرة بالعرف فما بعد
 الناس قلة لا كثره خف وإنس نوب لم يضر وكذا الضرب بنان والخطوتان وإن اتسعتا حيث
 لا نية أما الثلاث من ذلك وغيره فكثيرة إن تواترت وإن كانت بقدر خطوة واحدة مفتقرة
 أمالوت فرقت بحيث تعد الثانية منقطعة عن الأولى أو الثالثة منقطعة عن الثانية فلا يضر ولو
 نوى ثلاثة أفعال ولا يفعل واحداً منها أو شرع فيه ضرت كما مر بالاشارة إليه ولو جعل شخص
 مصاباً وحشي به ثلاث خطوات متواليات لم تبطل صلاة المحمول لان الخطوتان لا تقب له لكن
 أن فعل شيأ من أركانها حال - له لم يحسب له حيث لم يمكنه إتمامه حينئذ لم يعد أن الخطوة
 نقل القدم إلى أي جهة كانت فإن نقات الأخرى عدت ثانية - وإن أدى بها الأولى أم قدمها
 عليه أم أخرها عنها إذ المعتمد عدد الفعل وذهب الرجل وعودها بعد مرتين مطلقاً سواء حصل
 اتصال أم لا بخلاف ذهب اليد وعودها إلى الاتصال فإنه مرة واحدة وكذا رفعها ثم وضعها
 ولو في غير موضعها أو أمارف الرجل فإنه بعد مرة ووضعها مرة ثانية إن وضعها في غير موضعها
 على المعتمد كما قاله ع ش خلافاً لما في الحلبي والفرق بين اليد والرجل أن الرجل عادت
 السكون بخلاف اليد (قوله) من غير جنس الصلاة) كالمشي والضرب وانما قيد بذلك منع أن
 الذي من الجنس يبطل أيضاً ما كان من جنسها لا يقيد بالكثر كزيادة ركوع وثلاث
 يتكرر مع ما ياتي من تكرير الركن الفعلي لان من جنس ما يجرؤ فله فيها وإن كان من

قولي وإن نذر يخرج بكلام
 البشر ككلام الله تعالى
 والذكر والدعاء لما مر في
 الباب السابق وبنيادي
 عدم الكلام - ٣٥٠ (ومفطر)
 لا ما تم تلاعبه (وهل كثير)
 من غير جنس الصلاة

(قوله) وتوقف صحتها عليه
 انظر ما وجه التقييد بذلك
 فإن لما راعى كون الجماعة
 شرطاً ولم يذكر الشورى
 هذا التقييد فحرر (قوله) وتوقف
 جماعه - ٣٥٠ على جهرة) أي
 بتكبير الأتة الات (قول
 الشارح) الكلام - ٣٥٠) أو
 مكرر مع قوله قبل أو نسي
 الصلاة (قوله) مفتقرة) بالجر
 صفة لتخرج النوبة الفاحشة
 (قوله) ووضعها مرة ثانية)
 لا يقال إن في الخطوة
 الواحدة رفعاً ووضعاً في
 محل آخر فهي لا حست فهاين
 لا فاقول لعل المراد بالرفع
 هنا ما زاد على الرفع المعتاد
 في الخطوة فليخبر

في غير صلاة تشدد الخوف
(ولو هو) لذلك مع انه
لا مشقة في الاحتراز عنه
بخلاف القليل لا يشدد
لغير الصبي أن صلى الله
عليه وسلم صلى وهو حامل
أمامه فكان إذا قصد
وضعهما وإذا قام جهلها
قابل إلا كل رنحوء عدم مع
العلم بقصره بفقد الصلاة
كأعلم من المنظر وكثير العمل
إذا كان لشدة جرب

(قوله ولما كان ذلك لا يظهر
الخ) الظاهر أن قول
الشارح مع أنه لا مشقة الخ
لأخراج الأفعال الدالة
كأكل الشيء بهدوء مع
كون السامع متلعباً به
في صورة المتلاعب فتدبر
(قوله بمجرد درجته) من
هنا يؤخذ جواب حادثة
وهي أن شخصاً وضع شيئاً
عند مصلي ليعظه فأخذه
المصلي وأخفاه فاصداً إيقاع
صاحبه في الطبيعة عند مجيئه
فقياس ما هنا البطلان بمجرد
مديته مثلاً لاخذ (قوله
حقيق) فيه أن البطلان
إنما هو لوصول ما هو مظهر
كما لا يخفى لا يلعب من حيث
هو فعل

جنس ما فيه تفصيل أن كان لغیر المتابعة كزيادة ركوع أو سجود عامداً عالماً بالتحريم ضرراً وان
كان لهما كأن اقتدى بمن اعتدل من الركوع لم يضر لانه تلزمه متابعتي في الزائد وكذا الركوع
أو سجود قبل امامه فان له العود وان صدق عليه أنه زاد ركوعاً أو سجوداً لانه يغتفر للمتابعة
(قوله في غير صلاة تشدد الخوف) أي وفي غير نقل السفر أو ما فيها ما يختلف فيه العمل الكثير
للمتابعة على ما تقدم وسبق (قوله لذلك) أي لتلاعبه ولما كان ذلك لا يظهر في صورة السهو
زاد قوله مع انه لا مشقة الخ لادخالها فيه وجعله شاملاً للعمد والسهو وهي مركبة ويحتمل
أنهما علمتان على التوزيع الأولى للعمد والثانية للسهو (قوله لا يفسد) أي ما لم يقصد به
اللاعب فان قصد به ذلك كأن أقام أصبعه الوسطى في صلاة شخص لأعباءه بطلت صلاته
ومنه ما يقع لاهل الرعونة من مدرجته ليضعها على ذيل صاحبه بقصد اللعب يصح عنه التقييم
من السجود فتبطل صلاته بمجرد درجته (قوله أنه صلى الله عليه وسلم) دليل نقلي على قوله
بخلاف القليل ودليله العقل أن القليل الفعل يشق الاحتراز عنه بخلاف القليل الكلام على ما مر
(قوله وهو حامل أمامه) المشهور في الروايات الثموني ونصب امامة وروى بالاضافة
وبالوجهين قرئ في السبع في قوله تعالى بالغ أمره قال في الخلاصة

• وانصب بذى الاحمال تلوا واخفص • وامامة بضم الهـزة وتخفيف الميعين بنت بنته
ز يذب من أبي العاص بن الربيع وفي اسمه أقوال أسير يوم بدر كأن أمه لم وهاجر فرد عليه
صلى الله عليه وسلم ابنته المذكورة وقيل من عثمان وترجمها سبيداً على بعد وفاة السيدة
فاطمة بوصية منها ولم تعقب وكان يحملها صلى الله عليه وسلم على عاتقه وقيل رقبته مع طهارة
ثيابها وبطنها وأولاده صلى الله عليه وسلم سبعة القاسم فز يذب فرقية ففاطمة فام كانوا يومئذ
اللهو يلعب بالطيب والطاهر فابراهيم وترتيبهم في الولادة كذا ذكرهم من خديجة الأبرار عيم
فانه من مارية القبطية ولم يعش بعده صلى الله عليه وسلم الا فاطمة فام عاشت بعده ستة أشهر
وفات في رثائه صلى الله عليه وسلم

ماذا على من شمر تربة أسعد • أن لا يثم مدى الزمان غوليا
صبت على مصائب لو أنما • صبت على الأيام عدن ليااليا
(قوله فكان إذا قصد) أي أراد السجود وضعها وكذا ما بعد أي ومن العلوم أن وضعها
وجعلها فعل قليل (قوله نعم قليل إلا كل الخ) أن قرئ إلا كل بفتح الهمزة مصدر جامع يلع
الطعام بعد مضغه كان ذلك استدراكاً على قوله بخلاف القليل أي من الفعل الشامل لا كل
لا يفسد وهو حينئذ استدراك حقيق وان قرئ بضمها بمعنى المأكول كان استدراكاً على قوله
ومفطر لاصنامهم وحينئذ يكون استدراكاً كاصور بالدخول ذلك في المفطر فكان المناسب تقريره
وهذا أوفق بكلام الشارح حيث قال كما علم من المفطر ثم قال وكثير الفعل أي ونم كثير الفعل
الخ استدراكاً على قوله وفعل كثير فيكون لافاً ونشراً أمر تباين الاستدراك وان كان الأول
استدراكاً كاصوريا كما علمت (قوله لشدة جرب) أي جرب شديد بأن لا يقدره على عدمه
هذا أن لم يعلم من حاله أنه فيه تربة تارة فيغيب عنه أخرى ولا يصب عليه إلا تارة ولا يعلم يخرج
الوقت كما قاله في السعال وكالجرب القمل فلا يبطل بضره يكفه للعكس مثلاً ناولاً للضرورة

أو خفية كتحريك أصابعه
في سبعة لاف - (وقهقهة)
عدا المامر (وفعل ركن)
من أركام (أو طول زمن
مع شك في النية) فيه - ما
وذكر طول الزمن من زيادته
(ونية خروج منها) في غير
محلها (وعزم على قطعها
وترد فيه) أي في قطعها
(ونعاقبة)

(قوله اغتفره) أي مالم
يعلم من عادته زمنيا يحلوا
عنها فيسه ولا واجب
انتظاره مالم يخف خروج
الوقت وهذا كله مالم يتبدته
في الصلاة بأن كانت عادته
والأفلاحكم لأنها حينئذ
اضطرارية ابتداءية فهي
مقورة (قوله وإخراج
لسانه) أو تحريكه أو تحريك
شفته بخلاف تحريكه عما
يضر تحريكه كاليد ع ش
(قوله كالتطاهرة) أي بعد
تقن الحدث كما هو ظاهر
(قوله أو بعد ركعة) هو
معنى العزم الذي صرح به
المصنف (قوله كسرو)
أي بان ظن أن عليه ركعة
فقط فعزم على الخروج
بعد ما قبح أن عليه أكثر
فلا يضر (قوله لا يقال الخ)
راجع المدايني فإنه أسهل
في إيراد السؤال والجواب

ويؤخذ من ذلك أنه لو ابتدئ بركعة اضطرارية فبشأه ٤٤ - كثر اغتفره وكالحرب أيضا
انتفاء الحرب فالوأم وهو ركن نزول وفيه وان كثره حاجة النزول كما ساقى هذا والاولى
في حق المصلى التمرن عن الأفعال الخفيفة المتوالية ويستحب الفعل القليل لقتل نحو عقرب
أو استئالة كما مر ويكرهه - بذلك (قوله كتحريك أصابعه) أي بلا قصد لهب مع قرار كفه
وسكونها أمامه تحريكها حرركات متوالية فبطل وكتحريك أصابعه تحريك أبعاضه أو ذكره
أو أذنه وإخراج لسانه (قوله وقهقهة) هي الضحك بصوت ومحل البطلان إذا ظهر به إخراج
أو صرف مفهم ومثله في ذلك البكاء ونحوه كما مر (قوله المامر) أي وهو تلاعبه وهذا حيث لم
يقبل ذلك فان غلبه فقد مر حكمه (قوله وفعل ركن) أي ولو مع الجهل وقوله أو طول زمن
أي وان لم يفعل ركعا وضابط طوله أن يكون بقدر ما يسع ركعة قصره أن لا يسع ذلك كان
خطره خاطروا زال سر يعاين تذكر قبل طول الزمن وأتينا به بركن وقوله فيسمأ أي في فعل
الركن وطول الزمن وأشار به إلى أن قوله مع شك متعلق بالمستثنين قبله ومثل الشك في النية
الشك في الشروط كالطهارة وما لو شك هل نوى ظهرا أو مصرا (قوله ونية خروج) أي حالا
أو بعد ركعة مثلا كما لو نوى أن يكفر غدا وأخرج بنية الخروج نية فعل المبطل فلا تبطل بها
صلاته حتى يشروع فيه لانه قبل الشروع جازم بالحرم عليه انما هو فعل المنافي بخلاف نية
الخروج فإنه غير جازم معها الا يقال نية المبطل نية لقطعها وذلك مناف للجزم فلا يبطل قبل
الشروع فيه لا نأقول لانه لم كون نية المبطل نية لقطعها بل الثانية لازمة لاولى فيكون
القطع غير منوي بل لازم للمنوي وهو المبطل وذلك المبطل لا ينافي الجزم به - وان نأماه
باعتبار لازمه فلم يؤثر نية حتى يشروع فيه بخلاف ما اذا كان المنوي استداهم القطع فإنه
مناف للجزم بنفسه فأنشئت نية وان لم يشروع فيه والحاصل أن المنافي اما أن يكون منافيا للنية
كالقطع والتعدد فيه فيضرب مطلقا واما أن يكون منافيا للصلاة وهو المبطل فلا يضر الا اذا
شروع فيه (قوله منها) أي الصلاة لا يخرج به الطح والعمرة فلا يبطلان بها اتفاقا والصوم
والاعتكاف فلا يبطلان به على الأصح والوضوء فلا يبطل به ما مضى منه على الأصح أيضا
لكن يحتاج الداعي إلى نية والفرق بين هذين بين الصلاة أنها أضيق بان يكون تأثيرها باختلال
النية أثناء دوامها للاسلام فيبطلان بنية الخروج اتفاقا فالعبادات بالنسبة لقطع النية
أربعة أقسام (قوله في غيرها) وهو التسليخة الاولى لانها سنة معها لا واجبة على المأمور
(قوله وعزم على قطعها) كأن ينوي في الركعة الاولى الخروج منها في الثانية فيضرب ذلك
الاعتذار كسبه والقطع هو الخروج السابق وعبر به تفننا فنية الخروج بالقول والعزم عليه
مبطلان (قوله وتردد فيه) لو اقتصر عليه لا فاد البطلان بالعزم بالاولى وكان تعدد في قطعها التردد
في الاستقرار فيها فيبطل حالها فانه الجزم المشروط دوامه كالإيمان والمراد بالتعدد أن يطرأ شك
مناقض للجزم ولا عبرة بما يجري في الف كمر فان ذلك مما يدل به الموسوس بل قد يقع في الإيمان
بالله تعالى (قوله وتعلقه) أي بقاءه أو بالنظر فيكون البطلان حينئذ من جهة تعلقه
القلبي والكلام لا يقال قد تصور كون البطلان من الجهة الاولى دون الثانية فيما اذا كان
جاهلا معذورا أي بكلام قليل لا نأقول الجاهل للمعذور لا يعرف كون التعلق مضر فلا
بطلان في حقه من الجهتين نعم ان كان لا يعرف كون الكلام مبطلا ويعرف أن التعلق

أى قطعها (بشيء) لئلا ينافى كل

منها الصلاة (وصرف) نية
(فرض إلى غيره) أى نقل
أو فرض آخر لذلك ثم إن
كان مفتردا أو أدرك
جماعة سن له صرف فرضه
إلى نقل أدركه فليسلم
وكشف عورته مع القدرة
على سترها وإن صلى في خلوة
لا تنقض الشرط (إلا إن
كشفها نحو ربح) كسبع
(فسترها حالا) فلا يفسد
الصلاة لا تنقض تنقضه
في هذا العارض (وترك
توجهه) القبلة (حيث يشترط)
للمسافر (وردة) لئلا ينافى
العبادة (وإتصال نجاسة)
لا يعنى عنها (به)

(قوله ثم) استدراك

مردى (قوله أما التصفيق
الح) أى ولو يمان على
بطن ولو من رجل فلا يضر
وإن كثر حيث احتجج إليه
وقوله أنه فعل خفيف أى
وقد وردت كثرته كفى
الروض (قوله كما قاله
الرحاني) وهو في حج أيضا
أى نية في النوب
البدن والمكان ومع
الطوبى التي ليست أجنبية
كأطهارة وما تقسم
ومشله زيم الذباب ونحوه
عما لا نفس له سائل كما

في غير وجه

مبطل تصور ذلك (قوله بشيء) أى وإن لم يحصل ولو محالاً عابداً كعدم قطع السكين لاعتقالات
التعديق به لا ينافى الجزم بخلاف الأول ويدل له هذا قول المجموع بدخول شخص وضوءهما
بمقتضى حصوله في الصلاة وعدمه فإله الشورى وقال غيره من الحوائشي إن العقل كالعادي
والراجح الأول (قوله لئلا ينافى كل منها) أى من السنة المذكورة أوله أقوله وفعل وكن الخ (قوله
نية فرض) ليس بقيد بل مثله النقل فإذا صرف نية إلى فرض أو نقل آخر صرفاً لصور أربع
وقوله لذلك أى لئلا ينافى الصلاة فتبطل ولا تفصل المنوية أيضاً (قوله سن له صرف فرضه) أى
بشرط الأول أن يكون في ثلاثية أو رباعية الثاني أن لا يقوم لثالثه فإن كان في ثنائية أو قام
لثالثه أى شرع فيها لم يسبق له القلب بل يجوز فيه لم في الأولى من ركعة لا يدرك الجماعة الثالث
أن يتسع الوقت بأن ينصت إلى إتمامها فيه لو استأنفها فإن علم وقوعه بضمها خارجاً أو شك في ذلك
حرم القلب الرابع أن لا يكون الإمام عن يكره الإقدام به لبدعة أو غيرها كالتخالف في المذهب
الخامس أن لا يرجو جماعة غيرها ولا جاز القلب فيها السادس أن تكون الجماعة مطلوبة
فلمو كان يصلى فائتة والجماعة القائمة في حاضرة أو فائتة لبست من جنس التي يصلح أحرم
القلب وكذا لو وجب قضاء الفائتة فوراً ومن جنسها كظهور خلاف ظهر جاز ولم ينشأ بفساد
خشى في الفائتة فوت الحاضرة وجب القلب وكذا إذا كانت الجماعة في جمعة فقد علم عما تقر
أن القلب تعفيه الأحكام الأربعة مع عدم الكراهة (قوله إلى نقل) أى مطلقاً أما العين
كرهه في الضحى فلا يصح القلب إليه لا تقتصر إلى التعيين حال النية (قوله لا تنقض الشرط) أى
وهو الستر (قوله كسبع) أى أو بهيمة أو آدمى وهذا ضعيف والمعتد أنه لا يستثنى إلا ربح
فقط وسواء كان آدمى محمداً أم لا ما ذوناله أم لا فمتركه على المعذور أن سترها حالا فكان
الأولى إسقاط لفظ نفوهم لو تكررت كشف الریح رتو إلى بحيث يحتاج في الستر إلى ركعات كثيرة
متوالية بطلت صلاته بذلك على المعتد لأنه نادر كما لو دفع المار بفعل كثيراً لتصفيق المحتاج
إليه في الإعلام إذا كثر رتو فلا تبطل به الصلاة على المعتد والفرق بينه وبين دفع المار أنه
فعل خفيف بخلاف دفع المار (قوله وترك توجهه) أى ولو باكره كان حرفة غيره فهدر أو عادن
قرب فأنه تبطل صلاته لندوته ومن ذلك ما يقع كثيراً أن يفتد شخص بين مصلين فيصرفه إما
أو أحدهما أو يمر بجنبه يصل فيصرفه فان الصلاة تبطل وإن لم يطل الزمن لأن هذا من
الأكرام النادر في الصلاة ويؤخذ من تعبيره بالترك أنه لو انحرف فأساء أو عادن عن قرب لم يضر فإن
طال الزمن ضرر (قوله حيث يشترط) أى إن كان في غير شدة خوف ونشل السرف على مامر
(قوله المامر) أى من اتقاء الشرط وهو هذا الاستقبال (قوله وردة) أى ولو صورة يشمل ردة
الصبي إذ حقيقته أقطع من يصح طلاقه الإسلام ولو أصر أنه لأنه يصح طلاقها بقلبه كما
أوتو كيلة فيه (قوله وإتصال نجاسة) خرج بالاتصال المعادة فلا يضر نجس يحاذيه لعدم
ملاقاة له فصار كالوصل على بساط طرفه نجس فأن صلاته صحيحة وإن عد ذلك صلاته وقوله
لا يفسد عن أذرق العبور بالشرط السابقة وذرقت الخلفاش مطاقاً كما قاله الرحاني وقوله به
اتصالها بما هو متصل به فإن كان مع حمل بطلت والا كالأوضاع أصعب على حجرته
نجاسة ونجاساته من غير حمل له أو على موضع طاهر من نعله ونجاء فلا يضر ولو اقتصد

في بدنه أو ثوبه أو مكانه لماس (الآن نحاها سالا) ٢٤٦ كأن كانت يابسة فنهضم أو وطبة بشوبه قالوا لها فلا يفسد

الصلاة (وبدق) أي ظهور
(بعض ما يستبر بالخف) من
الرجل أو الخرق وقولي
واتصال نجاسة إلى هنا أعم
عما ذكره (ونخرج وقت
مبجعه) أي الخف ليطلان
بعض طهارته (ونكرير
ركن فعلى هذا) لتلاعبه

(قوله قليلا) خرج الكثير
وان لم يجاوز رجليه فيضرب
لأنه بفضله أو فعل ما ذونه
وقال ج يعني عن كثيره
حيث لم يجاوز رجليه ولا يظن
لكن كون القدم من فعله

لأنه سمعت به البلوى فسويح
فيه راجعه (قوله وان
اتسع الوقت ثم يجب الخ)
اعلم انه يجب على كل من
اطلع على نجاسة بسجدة
إذا التما ولو لم يتعد موضعها

فيه وان كان ثم من هو
معهد لا زانها معلوم
والوجوب عيني فيما إذا لم
يطلع عليها الاوحد
وكشافي فيما إذا اطلع أكثر
ثم ان ترتب في الاطلاع فان

أفراها المطلع أو لا يخطئ المخرج
من الكل أو الثاني سقط
عنه فقط دون الاول لعصمانه
بالتأخير حين اطلاعه أفاده
عش (قوله ولم ينوع عدد)

أما إذا نوى عددًا قطع
بالتقصاء المدة فيه لم تنعقد
لتلاعبه حال النية فلا يقال

ملا يخرج دمه ولم يلبث بشرته أو ثوبها قليلا فيضرب (قوله في بدنه) في معنى الباء أي يبدنه الخ
ولو داخل أنفه أو عينه كما مر وقوله لماس أي من اتقاء الشرط وهو الطهر عن النجاسة وهذا
هو الموافق لما في شرح الأصل وظاهر كلام الشارح أن المراد لمساقاة العبادة وهو محض الخاف
لما ذكره وان كان محضاً في نفسه فكان الأولى تأخير الردة عن اتصال النجاسة ليندفع الإيهام
المدكور (قوله الآن نحاها) بالتشديد أي أزالها بالأجل فان ترتب على إزالتها ما ذكر كأن
نحاها بنحو عود أو جبر الذوب ولو قبض موضع طاهر منه ضم (قوله كأن كانت يابسة فنهضمها
الخ) وله فنهضم حينئذ ولو في المسجد وان اتسع الوقت ثم يجب إذا التها بعد ذلك فوراً فان كانت
رطبة ويلزم على القائمها نجاسة فان اتسع الوقت راعاه فلا يلحقها فيه بل يقطع الصلاة والا
راعاها وألقاها فيه ووجبت إذا التها بعد الصلاة فوراً ونخرج بالمسجد الرباط والمدرسة وملا
الغير والأدنى المحترم وقبره وملا نفسه وان لم يفسد شيء منه فبإحدى في ذلك الصلاة مطلقاً
ولا يرد أن في الأخيرة أضاعة مال وهي حرام لأن محل حرمة ما لم تكن لغرض شرعي وهو هنا
تصحيح الصلاة وأما المحض ونحو جوف الكعبة فينبغي مراعاته ما ولو ضاق الوقت ولو كانت
النجاسة جافة لعظم حرمة ما (قوله فاقاها) أي كأن يبل بدنه فتسقط أو يذفعها بإصبعه أو يركه
أو يديه يدهن الجهة الطاهرة فتسقط لأن مجرد الدفع ليس سجداً ولا في معنى المس لهدم
الاستقرار بخلاف ما لو ترتب على ما ذكره كرجل كاهن (قوله وبدق بعض الخ) استشكل على
مسح شعراؤه ثم أزاله فان طهارة الرأس باقية ولا يلزمه إعادة المسح وأجيب بأن مسح الخف
بدل عن غسل الرجلين فاذا عدم البدل رجع إلى الأصل بخلاف شعر الرأس فإنه أصل (قوله
من الرجل الخ) بيان لما والخرق بكسر الخاء سبع خرقة قال في الخلاصة وأفعله فعل وما نقله
الخشي عن العفاني من أنه يضم الخاء وفتح الراء سبق فلم لأن المنقول عنه الكسر كما قلنا (قوله
البطالان بعض طهارته) أي وهو طاهر من رجاسه حتى لو غسها في الخف قبل فراغ المدة لم يؤثر
إذا مسح الخف برفع الحدث فلا تأثير للغسل قبل فراغ المدة وكذا لو غسها بعد المدة المضى بمر
من الزمن وهو محدث على أنه لو وضع في الماء وجليه قبل فراغها واستقر إلى انقضاء المدة تصح
صلاته لأنه لا بد من حدث ثم رفع أو يسأل بدنه تجد بدنيته لأنه حدث لم يشمله نية وضوئه
الاول وهذا ظاهر حيث دخل فيها طائفة البقاء فان قطع بانقطاع المدة فيها لم تنعقد والفرق بين
ذلك وبين ما لو كانت عورته تنكشف في ركوعه حيث حكم بانقطاعها على الصحيح عدم قطعه ثم
البطالان بل صحتها يمكنه بان يستمر ما بقي عند ركوعه بخلافه هنا ان كان في ثقل مطلق يدرك
منه ركعة فأكبر ولم ينوع عدد انعقدت (قوله ونكرير ركن) أي وان لم يطعم من وقوله فعلى الخ
ذكر قريدين ويستفاد من قوله تلاعبه قبيحاً آخران وهما كون التكرير غير المتابعة والغير
عذر إذا المذخور لا تلاعب عنده ومن الاستدراك القيد وهو أن لا يكون جالساً خفية فاعه في
الصلاة على ما يأتي ويراد على ذلك أن يكون عالماً بالصبر ثم حمله القيد ستة فخرج بكونه لغير
المتابعة ما إذا كان لها كان ركع أو سجدة قبل امامه ثم عاد إليه أو رفع من ركوعه فاقضى عن
الركع ثم ركع معه لم تبطل صلاته بذلك كما كذا المتابعة وعباده ما لو وقع من مجوده إلى حد
الركع فزعاً من شيء وما لو هوى من قيامه إلى ذلك الحد فاقضى لم يجز حصة فإنه لا يضر ولا يضر

دفعها بعمل كثير لو صالت عليه وتوقف دفعها على ذلك وما لو قتل نحو قسلة وان أصابه قليل من
 دسها حيث لم يحمل أو يسجد جالدا وهي مبنية ومحجة ترزقية القيود ظاهر (قوله القعود
 القصير) أي بان كان بقدر المطلوب في جلسة الاستراحة وهو قدر الطمأنينة وأما زاد عليها
 فغير مطلوب فيحسب بان جازفان طول القعود هنا عدا بان زاد فيه على قدر الطمأنينة بطلت
 صلاته (قوله كان جالس عن قيام) أي بعده على حدائقه كمن طمأنينة طمأنينة أو جالس عن سجود
 تلاوة ولا استراحة قبل قيامه وممثل الجلوس الانحناء إلى جد الرأى كمن قعد وتورك في
 أثناء التمسك بالآخر أو اقتراش في الأول والمراد بالقيام ما يشغل الاعتدال (قوله ثم سجدة) قيد
 خرج به ما لو قام فإن صلاته تبطل لكونه قطع القيام ثم عاد إليه فكانه أنى بقيامه ثم ان كان
 ذلك لامتداده لم يضر كما مر (قوله لانه معهود في الصلاة) أي في جلسة الاستراحة فهو معهود
 غير كن بخلاف نحو الركوع فإنه لم يهد فيه الا وكذا كان تأثيره في تغيير نظرها أثناء فلا يرد على
 قوله لانه معهود في الصلاة ما يقال ان نحو الركوع معهود فيه أيضا اذا علمت ذلك تعلم أن في
 استثناء القعود القصير نظر لانه غير كن وأيضا ليس فيه تكرير حتى يستغنى من تكرير الركن
 بل هو من الجلوس في غير محله (قوله على غيره) أي من فله أو قولي كان سجدة قبل ركوعه
 أو قرأته الفاتحة كما مر في ركن الترتيب وقوله في صورتين أي التكرير والتقديم (قوله
 القولي) أي على قولي آخر أو فله والكلام في عدم البطء لان بالتقديم وان كان يجب عادة
 ما قدمه في محله ومنه تقديم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التمسك ثم يستغنى من عدم
 البطء بذلك السلام فان الصلاة تبطل بتقديمه على محله (قوله كالفاتحة) أي بان كررها
 وقوله والتقدم أي بان قدمه أو كره فأنتميل بالفاتحة بالنظر التكرير فقط اذا لا يصور فيها
 تقديم على ركن غيرهما فانه لو قدمها على التكبير لم يكن في صلاة الا لا يدخل فيها الا تمام
 التكبير أو يقال يتصور ذلك فيها في غير الركعة الأولى وقد يستحب تكرير الفاتحة في الركعة
 الواحدة أربع مرات فأكبر كأن صلى على مسئلة فقرأها ثم قدر على الاضطجاع ثم القعود
 ثم القيام فانه يستحب له أن يقرأها في كل حاله هي أكمل مما قبلها ولو كبر للاحرام تكبيرات
 عامدا أو بايكل منها الافتتاح دخل في الصلاة بالانوار وخرج منها بالانقطاع لان من
 افتتح صلاة ثم قوى افتتاح أخرى بطلت صلاته هذا ان لم ينو بين كل تكبيرتين خروجا
 أو افتتاحا أو لا يضر بالنية أو يدخل بالتكبير لانه صادف وهو في غير صلاة فان لم ينو بغير
 التكبير الأولى شـ بالم يضر لانه ذكر (قوله وترك ركن الخ) ليس هذا من أفراد ما قبله لان
 المراد هنا تركه من أصله وفيما قبله تقديمه إلى محل آخر وان لم يضر منه تركه في محله وافرقت ما بين
 المرادين (قوله لما مر) أي وهو قوله لان ذلك يخل الخ (قوله في تداركه) أي ان لم يعل مثله من
 ركعة أخرى والاقام مقامه ولغما بينه ما أو أتى بركعة (قوله أو غيره) كحدث أو نجاسة خفية
 أو أوثنة أو خروثة أو تقديدي ذكر وقوله في بعض الصور وهو ما عدا الحدث والنجاسة الخفية
 بان كان كافرا أو أوثني أو خفي أو ما لحدث والنجاسة الخفية فلا تبطل الصلاة مع الجهل
 قال في المنهج ولو بان امامه كافرا ولو لم يخفيا وجبت اعادته لان بان اذا حدث أو نجاسة خفية
 (قوله هو بالنظر إلى جميع الصور) أي بخلاف قولنا ولو مع الجهل فانه بالنظر لبعض الصور لان

نعم القعود القصير كأن
 جلس عن قيام ثم سجدة
 لا يفسد لانه معهود في الصلاة
 (وتقديمه) أي تقديم الركن
 القلي عدا (على غيره) لان
 ذلك يخل بصورة الصلاة
 وخرج بالقلي في صورتين
 القولي كالفاتحة والتشهد
 وبالعهد فيهما السلام فلا
 يفسدان وتقيدي الثانية
 بالقلي والعهد من زيادتي
 (وترك ركن) ولو قويا (عدا
 لما مر بخلاف تركه سهوا
 اعذوه في تداركه) واقترانه
 بن لا يقتدي به (الكفر أو غيره
 ولو مع الجهل) لجهالة في
 بعض الصور) كما لم يحل
 يأتي في باب الامامة بقول
 الاصل مع العلم بجهاله
 بالنظر إلى جميع الصور
 (قوله ثم) ان في استثناء
 القعود الخ) الظاهر في فهم
 النسخ ان يقال كل من
 الركوع مثلا الماني به ثانيا
 والجلسة المذكورة صورة
 ركن وانما اغتفرت تلك
 الجلسة مع كونها مشابهة
 للركعة كالجلوس بين
 السجدين لكونها عهديت
 سنة وان اختلف المثل
 بخلاف صورة نحو الركوع
 فانه لم يهد كذلك

وذلك (بان اقتدى به بعد تحريم) منه (صحيح) ٢٤٨ وهذا التفسير زنده دفعا لما قيل ان ذلك مانع من انه قادم الصلاة والكلام

فيما يتسدها بعد انقضاءها
(وجوده) في الصلاة (توبا
بعد امته وهو عار أو كان)
المصلي (أمة وعققت) في
الصلاة (رأى أم مكشوف)
لا تقف الشريط مع القدرة على
قصه (وغيرها) من زيادتي
كتطويل ركن قصير عدا
وأكل بأكراه فاحشة
(باب الاذان) *

(قوله بعد امته الخ) في
الروض والري ما يحصل
لو عتقت أمة وهي في الصلاة
مكشوفة الرأس وثم ستره
ان صحت اليها حصص
أعمال مبطله وان انتظرت
من يأتيها اطال الزمن لم
تبطل حاله اذ وجد أحد
هذين الاخرين الاعمال
المبطله أو طرأ من
الكشف فتبطل حينئذ
وان لم يعلم بالستر ولا بالعتق
لان العبرة بما في نفس الامر
ونقل الرشدي عن شرح
الاسباب المبطلان ما لا
أي لا يخصار أمره في
المبطل وزد بان هذا لا يقتضي
الابطال حال عدم وجود
مبطل بالفعل الآن وايضا
يجوز محي من يلقها
عليها قبل طول الزمن فتدبر
(قوله في الجملة) تقدم أن هذا
طريق صحيح أما الرمي فيعتبر
الطلب بالفعل (قوله أي
وثبة) مثله ما لم يتدبره ملا
فاحشا كما في (قوله والرتبة

قوله في بعض الصور راجع لمسألة الجهل فقط (قوله) وذلك أي الفساد بعد الصلاة مصحوب بان
الخ أي صورة المسألة في شخص أحرم بنفسه متفردا احراما صحيحا ثم ربط صلاته عن لا تصح
الصلاة خلفه فقوله منه أي المأموم (قوله ان ذلك) أي اقتداء بمن لا يقتدى به (قوله بعيدا
منه) أي بان احتياج في الماضي اليه الى أفعال كثيرة أو طالت مدة الكسوف أو ما لو كان قريبا
فان استقر به حالا بلا أفعال كثيرة دامت صلاته على الصحة والابطال ولو عبرا بالترتيب للثوب
لكان أعم وأولى لا اعتبار ذلك في المسألة الثانية أيضا واطرأ الرأس لا يسمي توبا بما قبل خوارا
أو طرحة أو نحوهما (قوله أو كان المصلي الخ) عطف على جملة وهو عار وقوله وراها مكشوف
أي ولم تستتر فور البلا أفعال كثيرة والاذلا بطلان ويلغز عتقة الامعة فيقال انما شخص بطلت
صلاته بكلام غيره ويلغز أيضا فيقال انما شخص ركنه قضاء صلاة سنين عديدة بعلمه بغير
وذلك فيما اذا كانت أم ولد ومات سيدها لم يد أخرى ولم تعلم بموته الا بعد مدة وهي تصلي
مكشوفة الرأس مثلا ولو قال السيد لا تمتعه ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبله أفصحت
مكشوفة الرأس فان كان المخرج من ستره صحت صلاته واعتقت أو مع القدرة صحت ولا عتق
للدور ان لو عتقت قبله البطلت صلاته واذا بطلت لم تعتق فائبات العتق يؤدي الى بطلانها
وبطلانها يؤدي الى بطلانها فيبطل وصحت (قوله لا تقف الشريط مع القدرة) على ما بطلان في
المسألة الثانية والمراد القدرة ولو في نفس الامر حتى لو لم يعلم بالستر أو لم يعلم بالعتق الا بعد مضي
زمن يمكن فيه الاستدلال بطلانها وخروجها المخرج فلا تبطل الصلاة معه في المسألة الثانية (قوله
كتطويل ركن قصير) أي بان يزيد في الاعتدال على الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة وفي
المخلص بين السجدين على الدعاء الوارد فيه بقدر التتميم فان نكس عن ذلك ولو بكلمة لا يضر
ولا يعتبر مع التتميم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم يضر تطويل الاعتدال في الركعة
الاخيرة من سائر الصلوات لانه معهود في الصلاة في الجملة كافي صلاة النازلة ولا تطويل المخلص
بين السجدين في صلاة التيسير (قوله وأكل) بضم الهمزة أي ما كول قلبه لا كان أو كثيرا
فيفسد دعاء دون الصوم لندوة الاكرام فيها ادونه (قوله وفعله) يقع الفاء أي وثبة أي نطة وانما
بطلت بذلك لان الصلاة أفعال منظومة والتعبد تقطع نظمها كالفضل الكثير ودخل تحت
الكاف في كلامه بلع نخامة تزات من رأسه وحصلت في حد الظاهر وأمكنه مجها وتخلقه عن
امامه بركنين فعلمين عامدا علما بالاعتذار رتقه عليه بهج ما كذا أمارة مدحه باقل منه
منه اقل ليس مبطلان حرم ولو لم يضر ركن

(باب الاذان) *

أي والاقامة فذهب حذف الواو مع ما عطف والترجمة لشي والزيادة عليه لا يضر وانما ترجم
بالاذان لانه أفضل من الاقامة اذ هو أفضل من الامامة التي هي أفضل منها فالأفضل الاذان ثم
الامامة ثم الاقامة وهو وحده أفضل منها مجموعتين وامامة الجماعة أفضل من خطبته ولا يرد على
تفضيله على الامامة مواظبته على الله عليه وسلم عليه ادونه لما في أذانه من الحرمة على من سمعه
ولم يحضر ولا الخلق بعده اشغله بالاهم وقد أذن صلى الله عليه وسلم مرة في حضره فقال فيه
أشهد ان محمدا رسول الله وقبل قال أشهد اني رسول الله والراجح أنه شرع بعد المصونة وان ذلك

(الخ) انه جواب ثان (قوله والراجح انه شرع الخ) نسخة فرض وهذه أولى ليحري على القولين فقد قيل انه فرض كفاية كان

بالجمعة وهو لغة الاعلام قال تعالى واذن في الناس بالحج وشرعنا قول مخصوص به له ٢٤٩ وقت الصلاة المكتوبة والاصل

فيه قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة فقولوا

كان في السنة الاولى منها وقيل في الثانية وهو كالاقامة من خصائصه ان اول من اذن في السماء جبريل وفي الاسلام بلال بن رباح واول من اذن بمكة حبيب بن عبد الرحمن واول من زاد الاذان الاول في الجمعة عثمان أيام خلافة عثمان واول من بنى المذاهب بصرة بن الاكوع واستبط ابن حبان من قوله صلى الله عليه وسلم لم يزل على خير له اجر مثل فاعلم ان المؤذن يكون له مثل اجر من صلى باذانه لدلائله اتمهم على خير وهو الصلاة ويستحب أن يكون المؤذن من ذرية من جاءهم النبي صلى الله عليه وسلم مؤذنين وهم أربعة بلال وابن أم مكتوم بالمدينة وأبو عذرة بمكة وسعد القرظي بقباء فان عدمه وافق اقرارهم فان عدمه وافق اقرار الصحابة ولم يؤذن بلال لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم غير مرة لم يرد حين دخل الشام فبكى الناس بكاء شديدا وقيل انه اذن لابي بكر الى ان مات ولم يؤذن له مرة وقيل انه كان في الشام فرأى النبي صلى الله عليه وسلم يقول له ما هذه الجفون يا بلال أما أنك أن تزورني فشد رحلكم الى أنا في قبر النبي صلى الله عليه وسلم وجعل يبكي ويمرغ وجهه عليه ثم اشتهى عليه الحسن والحسين أن يسبعا اذانه فاذن في محله الذي كان يؤذن فيه من سطح المسجد فاعروا بدموعه صلى الله عليه وسلم كثيرا وكثرا ولا ياكى من ذلك اليوم وروى أنه لم يؤذن لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا هذه المرة وانما يطلب من الصحابة وضوان الله عليهم اجمعين وانه لم يتم الاذان لما غلبه من البكاء والوجد (قوله قال تعالى) استدلال على المعنى القوي وقوله مخصوص أي معين وهو تسعة عشرة كلمة بالترجيع وخمس عشرة قدونه كما سياتي (قوله يعلم به وقت الصلاة) هذا بناء على أنه حق لما وقت فلا يؤذن الا ثلثة وقيل انه حق للجماعة فلا يؤذن المذنب ورواهما قرآن لكشافه رضى الله تعالى عنه في الجديد والمعدة لما قاله في القديم من أنه حق للفرصة كما يؤخذ من كلامه الآتي فيؤذن للثلاثة ويؤذن المذنب ودون ذلك فالاولى في تعريفه أن يقال هو ذكر مخصوص شرع للاعلام بالصلاة المكتوبة الصالحة ولا يرد على ذلك أنه يؤذن للاولى فقط من الفوائت والجموعتين لانه وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع أو ضرورة في الفوائت صيرها كجزء من الأولى فاكنتي بالاذان اها (قوله المكتوبة) أي الصلاة فخرجت المذنونة دخلت المأمنة فيؤذن لها ان لم يؤذن للاولى (قوله اذا نودى للصلاة) أي اذن ومن معنى في والمراد الاذان الواقع بين يدي الخطيب أما الذي على المنارة فحدث في زمن خلافة عثمان رضى الله عنه (قوله فليؤذن) أي ندبا وصرفه عن الوجوب تركه احيانا (قوله وهو سنة كفاية) أي كما استقيده من قوله صلى الله عليه وسلم أحدكم وهو أفضل من الامامة كما تقدم وان كانت فرض كفاية أو عين كافي للجمعة والمعدة فهو من السنة التي فضلت الفرض كأنظار المعسر وبرائه وابتداء السلام وردة ومحل كونه سنة كفاية في حق الجماعة أما الواحد فهو في سنة سنة عين وان بلغه اذان غيره حيث لم يكن مدعوا به فان كان مدعوا به بأذن مع من مكان وأراد الصلاة فيه ومضى معهم فلا يندب له الاذان اذ لا معنى له وابق من سبق الكفاية الاقامة وتشهيت العاطس والتسبحة على الاكل وما يفعل بالميت اذ اندب اليه والاضحية في حق أهل البيت فجمعت است (قوله وله شروط الخ) أي في قوله باب الاذان أي باب شروطه ومكروهاته الخ فتكلم عليه من أربعة اطراف وقوله وسياتي بيانها على هذا الترتيب (قوله وانما بسن) أي الاذان أي الاثبات به لانه انظر والمسنون

(قوله وان بلغه اذان غيره حيث لم يكن الخ) حاصل ما تحرروا أشار اليهم ودعوا عليه وسبوا والشيخ عوض والمحشى هذا انه اذا اذن جعل فن سمعه وأراد الصلاة فيه وصلى فيه مع الجماعة الاولى لم يطلب منه الاذان فمن لم يسمعه طلب منه وان أراد الصلاة بذلك المحل وصلى فيه معهم وكذا من سمعه لكنه لم يرد الصلاة فيه فانه يطلب منه وان صلى فيه معهم وكذا اذا أراد لكن يدخل فيه معهم بأن لم يصل فيه أو صلى فيه لأمهم بأن صلى منفردا أرمع جماعة غير الاولى فانه يطلب منه الاذان في ذلك

كاه وبه تعلم انه يطلب الاذان للعجاووين الذين يصلون فرادى ولو كانت صلاتهم عقب الاذان وكذا الذين يصلون جماعة لكن بعد الجماعة الاولى لانها هي التي يستقط عنها الطلب دون

اقامه النعل أي التاقلبه وقوله مع الاقامة ظاهر كلامه توقف سنيته على وجود الاقامة معه
 وليس مراد اذ ظاهره أيضا أن الاقامة أفضل منه لأن مع تدخل على المتبوع مع أنه أفضل منها
 كما مر الآن يقال إن القاعة مغلقة ولو قال كالاتامة من الالام (قوله في صلاة)
 اعترض عليه من وجهين الأول أنه لا حاجة إليه لأنه مكرر مع قوله المكتوبة والثاني أنه يوهم أن
 الصلاة تطرف له مع أنه قبلها وأجيب عن الأول بأنه إنما أتى به لدفع ما ردد على المحصر في كلام
 المخ من اقتضائه أنه لا يسن غيرها مما سبأ في وحاصل الدفع أن المعنى أنه لا يسن الا لا المكتوبة
 من جنس الصلاة لا يسن أن يسن غيرها من غير جنسها وعن الثاني بأن في السببية بمعنى
 الالام والمكتوبة بدل (قوله المكتوبة) أي اصالته على الاعيان المخرج بالمكتوبة النافذة وبأصالته
 المذكورة وعن الاعيان صلاة الجنائز كما أشار إلى ذلك بقوله لا تافله الخ (قوله كما ثبت) راجع
 لقوله ولو فاتتة وخبر مسلم هو أنه صلى الله عليه وسلم نام هو وأصحابه عن صلاة الصبح في الوادي
 حتى طاعت الشمس ثم لما انتهوا وأمرهم الانتقل منه لأن فيه شيطانا فاسارا واحتج ارتفعت
 الشمس ثم نزل فتوضأ وأمر بالاذن و صلى ركعتي الفجر ثم الصبح ولا يرد أن الانبياء صلوات
 الله وسلامه عليهم لا ينامون لأن رؤية الشمس من وظائف البصر والموصوف بعدم النوم
 قلوبهم كما يدل الحديث نحن معاشرا الانبياء تمام أعيننا ولا تنام فلو بنا فالنفي عنه صلى الله عليه
 وسلم نوم القلب دون العين (قوله لا تافله الخ) أي اعدم نبوتهم ما في ذلك بل يكرهان فيه وقوله
 ومذكورة أي وإن طلب فيها الجماعة قبل نذرها (قوله ويسن الاذان أيضا) أي كما يسن للمكتوبة
 وقوله في أذن المولود أي المعنى والاقامة في اليسرى لما قيل ان من فعل به ذلك لم تضربه أم السبيان
 أي التابعة من الجن وليكون أول ما يشرع به حال دخوله في الدنيا الذكر ويكون الاذان من
 غير رفع صوت وبذلك تطفي المؤذن أن يكون ذكر امسا وفي المولود أن يكون ولده مسلم لأن الاذان
 من جملة أحكام الدنيا وأولاد الكفار معاملة أبائهم فيها وإن ولدوا على القمارة
 ويسن الاذان وحده في أذن المؤمن يوم يسن ان يأمر من يؤذن في أذنه لأنه يزيل الهم وأذن
 المصروع والغضبان ومن ما خلقه من انسان أو جمعة وعند مدحهم الجيش والحرب ولا
 يسن عند ادخال الميت القبر على المعتد ويسن هو والاقامة خاف المسافر (قوله أي صورة
 الجن) جمع ساحر وعنك الشياطين على الجن خاص لانهم العصاة منهم وذلك ان الجن نوع
 كالانسان وتحتهم أصناف فربما يسن مع الناس يقال له عامر والجمع عار ومريته معرض له بيان
 يقال لهم أرواح ومن خبت وحصل عنه عتق يقال له شيطان فان زادت عتوه وقوى أمره قيل له
 عتريت والكل من أولاد إبليس وقيل انه ليس من أولاد الا الشياطين والعقاريات وأما
 الجن فهم أولاد الجن الذي ابليس من نسله (قوله تلونت) في بعض النسخ أي ولا حاجة اليها
 والمراد بتلونها أشكالها في صور مختلفة بأذن الله تعالى بأن يراها كالت إذا قرأها الواحهم ثم نقله
 الله تعالى من صورة إلى أخرى بطريق جرى العادة وأما الذات فلا تنقل لما يلزم عليه من
 التحلل الاجزاء وانقض البنية وإذا انتقضت بطلت الحياة واستحال وقوع الفعل لأن وقوعه
 من الجهاد محال وكذا يقال في تشكك الملائكة لأنهم لا تحكهم عيهم الصورة فلا يقبلون فيها بل
 يتقلدون سر بها بخلاف الجن فان المودة تتحكم عليهم فيقتلون فيها لا يقال ان التشكك محصور

عند خروجهم للبساتين
 بخلاف ما إذا كان للمعوم
 كاذان المساجد فان
 الشرط فيه السماع وإرادة
 الصلاة فيه وإن يصلي فيه
 بالقول سواء صلى فرادى
 أو جماعة وسواء كانت
 الجماعة هي الأولى أو غيرها
 لكن سياتي أن كلامهم
 يقتضي عدم التخصيص
 بالخصوص ثم وجدت في
 نسخ على المنهج ما حاصله
 ذلك من غير تخصيص
 بالخصوص فراجع من أن
 ثبت ولا تقتصر على تحييل
 (قوله بمعنى الالام) الأولى
 أو بمعنى الالام (قوله ولا
 يسن عند ادخال الميت)
 لكن إذا وافق الاذان
 حقه عنه السؤال

مع الاقامة) في صلاة
 (المكتوبة ولو فاتتة) كما
 ثبت في خبر مسلم لا تافله
 ومذكورة وصلاة الجنائز
 ويسن الاذان أيضا في أذن
 المولود وإذا تغوات الجنان
 أي صورة الجن والشياطين
 ومعنى تغوات تلونت في
 صور والمراد دفع شرها
 بالاذن فان الشيطان إذا
 سمع الاذان

وهو حرام لاننا نقول ان تفاسيل احكامهم التي ينتمون اليها لا يمكن ان يكون ذلك جائزا
عندهم لانهم ليس بالارزاق موافقون لما في الاحكام (قوله أدبر) اي ولوله شرط بيق به سماع
الاذان او اهدم تمامه كدهشتمه عنده سماعه فلا يدري ما يخرج منه (قوله لنقل الخ) ذكر ثلاثة
شروط التولية وفعله جماعة وكونه سنة فيه وبغني أن يكون النداء عند دخول الوقت وعند
الصلاة ليكون نائباً عن الاذان والاقامة وان كان المعقد أنه بدل عن الاقامة لو كانت مطلوبة
هنا ولذا لا يوثق به الامرة واحدة الا ان احتج الى مرة ثانية فتطلب (قوله وتراويح الخ) ويا في
بذلك في كل ركعتين منها خلاف ما عليه العمل الآن وسواء فعلت عقب العشاء أم لا وكذا يقال
في الترحيم يستحب جماعة وما قيل من أن عمل استصحاب النداء لهما اذا لم يفعل عقب العشاء
مبني على أنه بدل عن الاذان والاقامة وقد علمت أنه خلاف المعقد (قوله الصلاة جامعة الخ)
ويؤيد عنه الصلاة الصلاة وهلموا الى الصلاة والصلاة جامعة لا تحرككم الله تعالى وكذا هي على الصلاة
فلا يكره على الصحيح وبغني من اجابة ذلك بالاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكرهته لكونه
جنب ومعنى جامعة أنهم مجتمع الناس او ذات جماعة أي يستفعلها بجماعة (قوله بالاغراء)
أي يعامل سببه الاغراء وهو الزام المخاطب أمر المحمود اليه فعله حسنة التحذير الذي هو تنبيهه
المخاطب على أمر مكره واجتنابه والعمل هنا محذوف جواز أي احضروا الصلاة والزموها
حال كونها جامعة لانه ليس من المواضع التي يجب فيها الحذف وقوله بالحالية أي من المشغول
وهو الصلاة (قوله ويجوز الخ) فيه اشارة الى أن ما قبله أولى وهو كذلك ثانية من الاشعار
بأنه صود وهو الالتزام بالصلاة والحلت عليها لكن هذا لا يظهر في الوجه الاخير على تقدير انصب
الاول (قوله بالابتداء والخبر) أي الاول مبتدأ والثاني خبر وقيل ان الثاني صفة للاول
والخبر محذوف أي الصلاة جامعة احضروها وفيه وصف المعرفة بالنكرة (قوله ورفع أحدهما
الخ) أما رفع الاول فعلى أنه خبر محذوف أي هذه الصلاة او مبتدأ خبر محذوف أي الصلاة
هذه وأما رفع الثاني فعلى أنه خبر محذوف أي هي جامعة ولا يجوز كونه مبتدأ لعدم المسوغ
الآن يقال المسوغ اعتقاده على موصوف محذوف تقديره صلاة جامعة هي أي احضروا
الصلاة صلاة جامعة هي وقوله ونصب الآخر أي على الاغراء في الجزء الاول وعلى الحالية
في الثاني (قوله وما عد ذلك) أي النفل بقدييه وهما كونه يصلي جماعة مسنونة تخرج بالنفل
المنذورة وصلاة الجنائز وبما بعده ما يصلي فرادى وبالاخير ما لا ينسب جماعة (قوله من
منذورة) أي لم تطلب فيها الجماعة قبل نذرها كالضحية والا كان حكمها ما هي وقوله وصلاة
جنائز أي خلاف ما عليه العمل الآن وقوله لا ينسب جماعة أي وان صلى جماعة كاضحية وقوله
أو يصلي فرادى أي وان سن جماعة كالترابيع (قوله لا ينادى له بشي) أما غير الجنائز فظاهر
وأما هي فلان المشيعين لها احضرون فلا حاجة الى الاعلام ويؤخذ من ذلك أنه لو لم يكن معها
احد أو زاد أو بالنداء سن حيث تفضل المبيت (قوله وشروطهما الخ) ذكر سبع شروط
وهي الوقت والترتيب والجهرب لجماعة وعدم بناء غير الاسلام والتميز والذكورة بالنسبة
للاذان لكن الاربعة الاول تشترط فيها مالاذا تمها والثلاثة الاخيرة تشترط فيها مالاذا تمها
بل لساهاها (قوله فلا يصحان من كافر) لان في اثباته بماتوع استهزاء اذا لا يعتقد

أدبر (وينادي) نداء بالنداء
يصلى جماعة مسنونة كعيد
وكسوف وتراويح وهذا
أعم من قوله وينادي في
العيسدين والكسوفين
والاستسقاء (الصلاة
جامعة) لوروده في الصحيحين
في كسوف الشمس وقيل
به الباقي والجزآن منه بيان
الاول بالاغراء والناس
بالحالية ويجوز رفعهما
بالابتداء والخبر ورفع
أحدهما ونصب الآخر كما
يتم في شرح الاصل (وما
عد ذلك) من منذورة
وصلاة جنائز ونفل لا ينسب
جماعة أو يصلي فرادى
(لا ينادى له) بشي لعدم
وروده فيه (وشروطهما)
أي الاذان والاقامة وذكر
شروط الاقامة من زيادة
(اسلام) في المؤذن والمقيم
(وعين) فلا يصحان من كافر

سقية مدلولهما فلو فعل ذلك حكم بالاسلامه لنطقه بالشهادتين وان لم يأت بالاولان ذلك ليس بشرط ولا يعتد بما أتى به أولا لا تباينه بالتكبير حال كونه فان أعاده ثانيا اعتد به وهذا كله ان لم يكن عيسويا ما هو فلا يصحكم بالاسلامه بذلك ولا يعتد بما أتى به وان أعاده الا اذا قال أرسل الى سائر الملق والعبدوى منسوب الى العيسوية طائفة من اليهود حدثت في آخر دولة بني أمية منسوبة الى ابي عيسى اصحق بن يعقوب الاصفهاني كان في خلافة المنصور وكان يقول برسالة محمد صلى الله عليه وسلم الى العرب خاصة وخالف اليهود في أشياء غير ذلك منها انه حرم الذبائح (قوله وغيره) أما الصبي المميز فينادي بأذانه وأقامته الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت ولا يفعله وان كان طريقه العلم كروية الجاسة كان قال رأيت الديك يلعق في هذا الماء فلا يقبل خبره بذلك على المعتمد يقبل خبره فيما احتفت به قرية كاذن في دخول دار وایصال هدية وأخباره بطلب ذي وليمة عرس فقبب الاجابة ان وقع في القلب صدقه (قوله وسكران الخ) نعم ان وقعاه منه في أوائل نشوة السكر اعتد به - ما لا يتطام قصده وفعله (قوله لانهم ما عبادة) فيه نظر لان العبادة متوقفة على نية وهذا لا يتوقفان عليها الا ان يقال ان وصفها بالعبادة من حيث كونها وسيلة لها فهو من اطلاق اسم السبب على سببه العبادي والذرق بين الطاعة والقربة والعبادة ان الطاعة امتثال الامر والنهي ولا تتوقف على نية ولا معرفة مطاع والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المقرب اليه ولا يشترط فيه نية والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود فالطاعة تعبد بهما وتنفرد عنهما في النظر المؤدى معرفة الله تعالى والقربة أهم من العبادة لانفرادها عنهما فيما لا يتوقف على نية كالصدقة والعق والوقف بالصرح فيهما (قوله بقيد زنة الخ) هذا القيد بالنسبة للاقامة كما يعلم من كلامه بعد أما الاذان فالذكورة شرط فيه مطلقا فاطلاقه غير مستقيم (قوله لغير نساء) وهو الرجال والخناثي فلا يصح أن يكون المؤذن والمقيم امرأة ولا خنثى لرجال وخنثى فالصور الممتعة أربع امرأة لرجال وخنثى خنثى لرجال وخنثى أما اذا لم يكونا لرجال وخنثى بان كان للنساء فلا يشترط فيه ما ذكره هذا هو ظاهر كلامه وهو ضعيف بالنسبة للاذان اذ المعقد ان الذكورة شرط فيه مطلقا ولولا النساء أما الاقامة فصحة من المرأة للنساء ومن الخنثى لنفسه وللنساء (قوله فلا يصحان من امرأة وخنثى للرجال والخنثى) أي كما لا تصح امامهم حالهم لا يقبل انما امتعت امامهم ما لا ارتباط صلاة المأموم بصلاة الامام ولا ارتباط هذا الاذنان قول الاذان وسبيله لاهل صلاة فاعطى حكم المقصد نعم لو أذن الخنثى فبانت ذكوره عقب أذانه اجزا (قوله اما النساء الخ) محترز قوله لغير نساء وقوله فلا يشترط له ذكورة أي بالنسبة للاقامة بدليل الاضراب بعد أما اذا نطق فسيأتي في قوله وفي اذان المرأة للنساء الخ في مفهوم قوله لغير نساء تفصيل كما قال اما النساء فيشترط الذكورة في حقهن بالنسبة للاذان دون الاقامة وجهها يجب ان الامر من أن اطلاقه غير مستقيم (قوله ان يقيم لنفسه) أي وللنساء ايضا للرجال ولا خنثى فلا يصح (قوله وفي اذان المرأة الخ) هذا في المقي مقابل لقوله فلا يشترط له ذكورة أي بالنسبة للاقامة كما مر (قوله والاصح انه غير متدوب الخ) صادق بكونه سرا اما ومكرها او مباحا وقد فصل ذلك بقوة بعد فلو أذنت بالرفع صوت او برفعه الخ فهو تفرق على هذا (قوله لانه يخاف الخ) هذه

وغير مجزئ من صبي ومجنون
وسكران لانهم ما عبادة
وليسوا من اهلها
(وذكورة) بقيد زنة
يقول (لغير نساء) فلا يصحان
من امرأة وخنثى للرجال
والخنثى أما النساء فلا
يشترط له ذكورة بل
تسن الاقامة له بان يقيم
واحدة منهن ويحسن للخنثى
أن يقيم لنفسه وفي اذان
المرأة للنساء خلاف والاصح
انه غير متدوب لانه يخاف
من رفع الصوت به الفتنة
فلو أذنت بالرفع صوت

العله لا تنقح التحريم الا في كلامه بل العله المنتجة له أن الاذان من وظائف الرجال ففي اذان
المرأة وان شئت المحققين التشبيه بهم (قوله لم يكره) اي بل هو مباح وقوله وكان ذكر الله تعالى
اي لا اذنانا شرعيا لمطلوب الحصول الغرض منه وهو الاعلام (قوله بل حرم) معناه وكرفع
الصوت في الحرمه ما اذا قصدت التشبيه بالرجال وان لم ترفع صوتها وقوله ان كان ثم اجنبي ليس
بقيده بل الرفع فوق ما يسمع صواحيبها حرام مطلقا ولو بجهره المحارم سواء قصده أم لا لان
الرفع من خصائص الرجال ولا يشك في ذلك بجوارز غنائها مع استماع الرجل له لان الغناء يكره
لارجل اسقاعه عند أمن الفتنة ويحرم عند دخولها والاذان يستحب له اسقاعه فلو جوز للمرأة
لا أدى الى أن يقوم الرجل باسقاعه ما يخاف منه الفتنة وهو ممنوع ولان الغناء من شعائر النساء
ولا كذلك الاذان ولانه يستحب النظر للمؤذن حال آدائه لمطلوب من المرأة لاهر السامع
بالنظر اليها وذلك مخافا لصد الشروع ويؤخذ من هذا جواز رفع صوتها بالقرائة في الصلاة
وخارجها وان كان الاصغاء للقراءة مندوبا (قوله ووقت) أي دخوله وهو في الإقامة عند
ارادة فعل الصلاة اداء وقضاء وكذا في اذان المقضية وفي المؤداة وقتها المضر وبها شرعاً فيصيح
في أي جزء منه والافضل وقوعه في وقت الاختيار ثم تبطل مشروعيته بفعل الصلاة بالنسبة
للمصلي في تلك الصلاة والمراد دخوله ولو بحجب الواقع فاذا جهم وأذن جاهد دخوله وصادفه
أجزأ والفرق بينه وبين التيمم والصلاة حيث لا يصحان حينئذ وان تيمم وقوعه في وقت
توقفه ما على نية بخلافه ومثل الصلاة خطبة الجمعة على المعقر لانها طائفة مقام ما وقف على نية
اذهي في مقام ركعتين (قوله فلا يصحان قبله) أي ويحرم ان يندفع العلم للتمسك بعبادة
فاسدة ولانه قد يؤدي الى التلبس على غيره ويكون صغيرة لا كبيرة ومثل ذلك وقوعه ما بعده
وانما قيده بقوله قبله لاجل الاستثناء الذي ذكره قال سمع لوفات صلاة الصبح وأرادوا قضاءها
فهل يسن تعدد الاذان لان القضاء يصح الاداء وهذا يسن التشويب في الاذان في القضاء
أو لان الاذان احدى كنهها والناس صلاة الصبح وقد فاتت بجروح وقته وبفارق التشويب بأنه
جزء من الاذان والتعدد خارج عنه فيه نظر فان قلنا بالاول فقياسه انه لو ترك الاذان الاول حتى
طلع الفجر ان يطلب تعدده والافعال الفرق فليتامل اه (قوله خبر الصحابين الخ) هذا الحديث
ليس نصا في المدعى وهو كونه من نصف الليل اذ ليس فيه زيادة على كونه بليلا وهو صادق
بجميع أجزائه فالاولى ان يضم الى ذلك اتباع السلف الصالح لانهم كانوا لا يؤذنون الا في نصفه
(قوله حتى تسمعوا اذان ابن أم مكتوم) اي تقر بوا من سمعته لانه كان لا يؤذن الا بعد الفجر
فيلزم على أكلهم الى سمعته فطهرهم وابن أم مكتوم اسمه عبد الله وقيل عمرو اسم امه عاتكة
وكان لا يؤذن حتى نقول له العصاية أصبحت وما قيل انه كان يشتم رائحة الفجر لم يرد
وانما اشتهر بين العوام وهو الاعى المذكور في سورة عبس (قوله بخلاف الإقامة) أي قائما
لانصح قبل الوقت ولو للصبح وقوله فلا تقدم على دخول وقته أي الافتتاح ووقته هو وقت ارادة
الدخول في الصلاة حيث لا جماعة والا فان الامام ولو أقبت بدون اذنه اعتد بها الى الاصح
ويشترط أن لا يطول فصل عرفايتها وبين الصلاة (قوله كترتيب) للاتباع ولا تركه بهم اللعب
ويجوز بالاعلام فان نكس ولوناس بيا لم يصح وبني على المنتظم منه والاستئناف أولى قاله خضر

لم يكره وكان ذكر الله تعالى
أو برغمه فوق ما يسمع
النساء كره بل حرم على
الصحيح ان كان ثم اجنبي
ومثلها في ذلك الخلفي
(ووقت) أي وقت الاذان
والإقامة لانها للإعلام
به فلا يصحان قبله (الأذان
صبح) فيصبح قبل وقته من
نصف الليل لخبر الصحابين
ان لا يؤذن بليل فكلوا
واشربوا حتى تسمعوا
أذان ابن أم مكتوم بخلاف
الإقامة فانها الافتتاح
الصلاة فلا تقدم على
دخول وقته (وغيرها) من
زيادتي كترتيب

(قوله للحصول) علة للمنفى
(قوله بعده) أي وبعد فعل
الصلاة أيضا وان كان
مدار عدم الصلوة على فعل
الصلاة فقط وان بقي
الوقت شيخنا

وجهر الجماعة وعدم بناء غير (ومكر وهاتهما) ٢٥٤ أى الاذان والاقامة وذكر مكر وهات الاقامة غير كراهتهما المحدث والجنب

من زيادتي (وقوعهما
من محدث) لم يتردد
لا تؤذن الا اذا كنت متوضي
وقيس بالاذان الاقامة
(و) الكراهة (لجنب أشد)
من المحدث اعظمت الجنازة
(و) هي (في الاقامة) منها
(اعظمت منها) أى الكراهة
في اذانها ما أشد من اقربها
من الصلاة (والتي) أى
التطريب (بها) أو الفطيط
أى التقديد (والكلام) لغبر
مصلحة فيه - ما فلو عطف
سجد الله في نفسه وبني

(قوله بالفعل) ذكر مثله
عش والذي أشار إليه ج
بصرح به الرشدي والشيخ
هو من أنه يكفي جماع
واحد ولو بالقوة أى
والا كلى منه اسماع كل
المأخوذ من بالقوة وأكل
منه اسماعهم بالفعل وأكل
منه ظهور الشعار اه
فراجع (قوله الغير الجازم)
صفة النبي لان النبي اما
أن يكون جازما أو غير
جازم (قوله بل كثير منه
كفر) أى من حيث قصد
ذلك المعنى (قوله فيفتقره
ذلك الخ) هي عبارة مر
وكتب عليه عش هذا
يقيد وجوب رد السلام
بعد الفراغ من الاذان
حيث لم يذهب المسلم وهو
مخالف لما في النظم المشهور

(قوله وجهر الجماعة) أى بحيث يسمعون بالقوة ويكفي جماع واحد منهم بالفعل ولو امرأة بشرط
أن يطلب منها حضور الجماعة فلا يشترط في غيره جماعه بالفعل بل بالقوة هذا بالنسبة لاصل
السنة اما كمالها فلا يحصل الا بجماع كلهم بالفعل ومحل هذا في غير ما يحصل به الشعار اما هو
فشرطه ان يظهر في البلد بحيث يبلغ جميعهم - م بالفعل لو امرأة أو فتى في القرية امرأة في
موضع وفي الكيفية في موضع بحيث يظهر الشعارهم اذ لا يؤذن وأحد في جانب فقط حركات
السنة فيه دون غيره ونرج بقوله لجماعة المنفرد فيمكن في اذانه اسماع نفسه لان الغرض حينئذ
مجرد الذكر لا الاعلام فلا يحصل له اصل السنة الا ان اسمع نفسه فان رفعه وتقدر طاقته كان
أكل (قوله عدم بناء غير) أى وان اشتمل في الموت وغيره وان مات أو حصل منه مبط كربة
فلا يجوز لغيره البناء على ما أتى به وهو أن يأتي كل بكامة وأعلم أنه يشترط في كل من المؤذن والمقيم
اذا نصبه الحاكم مع الاسلام والتكليف والذكورة العدد والامانة ومعرفة الاوقات بنفسه
أو باخبار من نصبه لذلك فان لم يكن كذلك حرم نصبه وصح اذانه واستحق المعلوم (قوله
ومكر وهاتما - ما الخ) علم من كلامه - كان لا اذان كراهته من فاسق الخ وحرمته قبل الوقت
ولما رآه الخلفاء ان - صل رفع اوقصدت - به ويكون واجبا بالانذار واصله القذب فلا يكون
مباحا من حيث كونه اذانا متريه الاسكام - ما - الا اقامة (قوله وقوعها - ما من محدث)
المراية من لا تباع له الصلاة فلا كراهة في اذان المتيم وفاقد الطهورين وان كانا محدثين عند
الشأنى رضى الله تعالى عنه ويستثنى من كراهة اذان المحدث ما لو أحدث في أثناء اذانه
ولو حدث ثأ كبر فانه يسن له اقامته لان قطعه يوهى اللعب فان قطعه ربح ان قصر الفصل
(قوله لم يتردد الرشدي الخ) ولانه يدعو الى الصلاة فليكن بصفة من يمكنه فعلها والا فهو واعظ
غير مهبط ويؤخذ من هذا أنه يسن له الطهر من الخبث وقوله لا تؤذن بالجزم على النبي
الغير الجازم وقوله متوضي أى مطهر من اطلاق الخالص واردة العام أو يبقى على حقيقة
ويقاس عليه الفصل لان المراد بالمحدث ما يشبه المحدث - دنا أصغر أو أكبر (قوله أشد
منها) أى من نفس المحدث وتقدم ان الحضر والذناس أشد من الجنازة فتكون الكراهة
معها ما أشد منها معها (قوله اقربها الخ) ولذا كانت اقامة المحدث حدثا أصغر
اعظمت من اذان الجنب على المعقد (قوله والتغني) أى الانتقال من نعم الى نعم آخر فالسنة أن
يستمر على نعم واحد (قوله أى القديد) أى مد الحروف ولو بنعم واحد ومحل كراهته ما لم
يتغير به المعنى والاحرم بل كثير منه كفر كدعاء كبره - مزنة وهمزة أشهد وألف الله ومدة
أه آمين أشهد وأيد الها حق اسقاط ألف المنكاه منها وان يقول بحمد في سجود وأن يقول
حاشى على الصلاة أو حاشى على الفلاح واسقاط شدة الله وعدم النطق بها الصلاة فينبغي الضرر
من مثل ذلك ولا تضر زيادة لاشتبه بالاذان ولا الله الا كبر (قوله لغبر مصلحة) فان كان لها
لم يكره بل قد يجب كذا احترام قصده - حية أو نحوها على قرب من الوقوع في نحو بئر ولا
يطل اذانه حينئذ فيبقى عليه ما لم يطل الفصل وقوله فيهما أى الاذان والاقامة (قوله فلو
عطس) يفتح الطاء من باب نصر وضرب مضارعه يعطس بضم الطاء وكسرها (قوله في نفسه)
أى استحبابا لم يطل فلهذا لم يكره لانه لمصلحة لكنه خلاف المصنوب وله أن يؤخر رد السلام
وتشعبت العطس الى الفراغ وان طال الفصل في غفلة ذلك اهدم نفسه فانه قد أهدمت

(والقعود) فيهما (لقادر)
 على القيام نعم ان كان
 مسافرا لا يكره الركوب
 ويكره التثويب في غير
 الصبح وأن يقال فيهما
 على خير العمل (وغيرها)
 من زيادة في كونهما من
 فاسق وصبي (ويطلبهما)
 والتصريح بمطل الإقامة
 من زيادة في (ردّة وسكر
 وانحما) وجنون كانهما
 بالاولى (وقطعهما)
 بسكوت أو كلام (ان طال)
 الفصل بحيث لا يعد الباقي
 مع الاول اذا ناولا إقامة
 بخلاف اليسير (وترك كلمة
 منهما) لان ما أتى به لا يعد
 اذا ناولا إقامة فان عاد عن
 قرب وأتى به أو أعاد ما بعده
 صح (وسن إلهما توجه)
 للقبلة لانهم أشراف الجهات
 (وتحويل وجهه) لا صدر
 (في الحية عاتين) مرتين مرة
 في الاولى (يمينا) مرة
 في الثانية (شمالا) اثبوت في
 خبر الصبي في الاذان
 وفيه به الإقامة وذكر
 التوجه والتحويل فيهما
 من زيادة ويسن لهما أيضا
 أن يكون كل من المؤذن
 والمقيم عدلا حسن الصوت
 (ولا أذان وضع مسجتيه)
 (قوله) أما اذا كان معه بصير
 (الخ) قال - لم ولو كان ذلك
 البصير يحضره بالوقت
 كلمة في اثنتي عشرة
 وأن لم يؤذن معه

لم يكره لأن نوع عذرو كان نارا كالمسحب (قوله) والقعود فيهما (الخ) والاضطجاع أشد كراهة
 منه ويحفل أن يرد بالقعود وعدم القيام فيشمل ذلك وانما كره ما ذكره في نفسه خبر الصبي من
 يابل نفاذ (قوله) نعم ان كان مسافرا لا يكره الركوب) أي في دوام سفره ولو كان يلزم على أذانه
 الايمان بأخره بمحل لا يبعده من في المكان الذي ابتداء الاذان فيه هذا اذا كان يؤذن لنفسه
 أو الجماعة معه فان كان الجماعة ما كثر في محل الابتداء اشترط أن لا يبعد عنهم إلى مكان
 لا يبعده عنه وهذا الاستثناء متصل لأن القعود يشمل القعود على ظهر الدابة (قوله) في غير
 الصبح) أي أحافيا فبسن (قوله) وان يقال فيهما) أي الاذان والإقامة أي يكره ان يقول ذلك
 مع الجماعة لانه شيء الزيدية أما اذا اقتصر عليه فلا يصح لأن ترك كلمة منهما يبطل كما يأتى
 (قوله) كونهما من فاسق وصبي) أي فيكره أذانهم ما وصل به السنة لكن لا يقبل خبرهما
 في الوقت ومثلهما الا على اذا كان يؤذن أو يقيم وحدهما اذا كان معه بصير يعرف الوقت
 فلا كراهة (قوله) ان طال) راجع للسنة المذكورة قبله وقوله بحيث لا يعد الخ مضابط للطول
 (قوله) بخلاف اليسير) أي فلا يطله وان قصده به القطع فيبقى على ما مضى لانه اذا لم يطل
 المطلوبة فالاذان أدنى (قوله) وترك كلمة) أي لا يبدئ به لصحة الاذان ويجب ذكره فلا يضر ترك
 الترجيع أو التثويب ولا يعود اليه لانه سنة لا يقال انه يعود لانه لا يعود له مع أنه سنة
 لانه لو لم يكن جازا لكانت الصلاة تامة كدشانه فالحق بالركن ولا كذلك ما عساه وقره وأعاد
 ما بعده ما صح أي ولكن الاستئناف أول (قوله) توجه للقبلة) أي فلو ترك ذلك مع القدرة كره
 وأجزأه لانه لا يحل بالاعلام هذا ان كانت البلاد صغيرة أما اذا كانت كبيرة عرفا فيسن الدوران
 وكذا اذا كانت منارة القربة لتعبر جهة القبلة فيسقط قبل القربة وان استدبر القبلة فيهما (قوله)
 وتحويل وجهه) أي وان كان يؤذن أو يقيم لنفسه لانه قد يسهو عن لايه لم به وقد يريد الصلاة
 معه فظنة فائدة الالتفات فاعلم فان كان يعمل يتطوع بعدم اتيان الغيرة فيه لم يلتفت بل يتوجه
 للقبلة في كل أذانه ويسن الالتفات في الاذان لتعقّل الغيلان لانه أبلغ في الاعلام وادفع
 لشركهم بزيادة الاعلام ولذا يسن فيه رفع الصوت اما الاذان في أذن المولود فلا يطلب فيه رفع
 والالتفات لعدم فائدته (قوله) وجهه لا صدر) أي من غير ان يتنقل من محله عما فظنه على
 الاستقبال نعم ان احتج الى الانتقال اتفق كما مر (قوله) مرتين) راجع للتحويل فهو مرتان في
 كل من الاذان والإقامة أما المتقول فهو أربع مرات في الاذان ومرتين في الإقامة فيقول فيه
 حي على الصلاة مرتين عن يمينه وحي على الفلاح مرتين عن شماله وفيها حي على الصلاة مرة يمينا
 وحي على الفلاح مرة شمالا وقوله في الاولى أي في الحيلة الاولى المقولة مرتين في الاذان ومرة
 في الإقامة وكذا قوله في الثانية (قوله) ويسن لهما الخ) ويسن أيضا أن يؤذن على عال كمنارة
 وسطح الاتباع ولزيادة الاعلام فان عذر ذلك فعلى باب المسجد بخلاف الإقامة لا يستحب فيها
 ذلك الا ان احتج اليه ككبر المسجد (قوله) عدلا) أي عدل شهادة فلا يكفي عدل الرواية ثم ان
 أذن العبد كني في أصل السنة ما لم يكن منصوب الامام والا فلا يكفي بل لا بد فيه من عدالة
 الشهادة مطلقا (قوله) حسن الصوت) أي لانه ابعت على الاجابة (قوله) وضع مسجتيه) أي
 طرفه ما وضعه ما شرط لكمال السنة أما اصلها فيحصل بوضع طرفيها ولو لمع وجودهما

لمسؤول المأمود والوسطى أولى وهي التي تلي المسجنتين وكذا يحصل أصلاها بوضع أحدهما
والأخرى أولى وفارق ذلك عدم قيام غير المسجنة مقامها في التثنية عند رفعها بأن الحكمة ثم
أنصها برباط القلب أي عرق فيه وذلك منقود في غيرها والحكمة هنا جمع الصوت وإعلام
من يراه من نحو بعد ذلك حاصل بغيرها (قوله هو أولى من قوله وضع السبعية) أي لأنه يصدق
بوضع غير المسجنتين مع وجودهما مع أنه لا يحصل به كمال السنة على ما مر (قوله من لا يسمعه)
أي لعمري أو بعد ذلك بتدلي به على كونه إذا ما فحسب إلى فعل الصلاة ويجيب المؤذن أيضا لأن
اجابته سنة (قوله أي تان) بتشديد النون مصدر أي إذا لم يحفل في الأمر وهو هو ودال فيما فيه
مسارعة ظهير ولذا وردت الجملة من الشيطان التي في خمسة قضاء الدين الحال والتوبة من الذنب
وتزويج المبكر ودفن الميت وإكرام الضيف فيجمع في الأذان بين كل تكبيرتين بصوت ويتردد
بأقرب كلتيه وفي الإقامة يجمع بين كل كلتين بصوت ويتردد الكلمة الأخيرة بصوت (قوله
وترجيح) أي ولو في الأذان لغير الصلاة كفي أذن المولود ولتغول الغيلان على الأقرب وسمى
بذلك لأنه رجع إلى خفض الصوت به بدفعه بالتكبير أولا لأنه رجع إلى رفعه بالتثنية بدفعه
بخفضه بهما (قوله بخفض صوته) أي خفضا أقل مما بعده والافتلا بتمن السماع نفسه أن كان
يؤذن لها وسماع غيره أن كان يؤذن له والمراد بغيره من يقر به أو أهل المسجد أن كان مرتعا
سماع والمجد متوسط الخططة (قوله قبل قولها ما الخ) ينبغي أنه اسم للأول وهو المعقد وقيل
لثاني وقيل لهما فان جهر بالاوليين أسرا بالآخرتين (قوله إذا رجع) أي لأنه رجع أي انتقل
إلى الدعاء لله بالابتداء بالتثنية بعد دعائه إلهيا بالجملة لثنتين (قوله في أذاني صبح) أي ولو قضاة وحضت
بذلك لما فيه من التكاسل بسبب النوم (قوله بعد جملة عليه) أي قوله حي على الصلاة حي على
الفلاح بالثبات التاء والهاء فلو حذفهما لم يصح وحى اسم فعل بمعنى أقبلوا وأجلبوا بعد متهلقي به
على حذف مضاف في الثاني أي على سبب الفلاح أي الفوز وهو الصلاة (قوله الصلاة خير من
النوم) فيه أنه لا مشاركة بين الصلاة والنوم لأنه مباح وهي عبادة الآن يقال أنه قد يكون
عبادة كما إذا كان وسيلة إلى تحصيل طاعة أو ترك معصية أو لأنه راحة في الدنيا والصلاة راحة في
الآخرة والراحة في الآخرة أفضل أو أن في الكلام حذف أي البقطة إلى الصلاة خير من راحة
النوم فالفاضلة بين البقطة والراحة لا بين الصلاة والنوم ويندب أن يقول في نحو الليلة ذات
المطار الأصلوا في رحالكتم وسبب التثنية أن بلا الأذن للصبح فقيل له إن النبي صلى الله عليه
وسلم لما تم فقال السلام عليك يا أيها النبي ورجة الله وبركاته الصلاة خير من النوم مرتين فقال
صلى الله عليه وسلم اجعل في تأذيتك للصبح (قوله لا صبر في خبر البخاري) وهو عن عبد الله بن
عبد الرحمن بن أبي صهبة أن أبا سعيد الخدري قال له أني أرا لثقب الغنم بالبادية فإذا كنت
في غنمك أو باديته فأذنت للصلاة فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا
انس ولا نبي الأشهد له يوم القيامة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سمعت جميع
ما قلته لك بخطاب لي من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله لنفسه) ليس بتقدير وكذا قوله جماعة
وكذا أو انصرفوا فلا فرق بين أن يؤذن لنفسه أو لغيره ولا بين أن صلى في المسجد جماعة أو لا ولا
بين أن ينصرفوا أولا (قوله أو نحوه) من مدرسة ورباط وغيرهما من أمكنة الجماعة وقوله جماعة

هو أولى من قوله وضع
السبعية (في أذنيه) أي
بالنم ما لأنه أجمع أصوته
ويعرف به الأذان من لا
يسمعه (وترتيل) أي تان
للأصريه في خبر البخاري
(وترجيح) بأن يأتي
بالتثنية مرتين بخفض
صوته قبل قولها ما برفعه
لورود في خبر مسلم
(وتثويب) من ثاب إذا
رجع (في) أذاني (صبح)
لورود في خبر أبي داود
وقوله بالابتداء جدي بان يقول
بعد جملة عليه الصلاة خير
من النوم مرتين وهذا من
زيادتي (ورفع صوت) به
(قدرا مكان) للمؤذن بحيث
لا يملقه خبر لا صبر في خبر
البخاري ولأنه أبلغ في
الإعلام نعم أن أذن لنفسه
وصلى في مسجد أو نحوه
جماعة وانصرفوا

(قوله ويجيب المؤذن
أيضا) كيف يجيب من
لا يسمع والذي في غيره
أن المعقد توقف الإجابة
على السماع ولو لبعض
الأذان فيجيبه في الكل
ولا يكتفي بغير مجرد العلم بأنه
يؤذن فراجع

فاعلى (قوله لا ياتوهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى) أى ان اذن آخر الوقت فان
 اذن أوله كان عدم السن لايهمهم أن الصلاة وقعت قبل الوقت (قوله لانهم العاضرين) هذه
 العلة مناسبة لوضع المسجدين ورفع الصوت وكذا الغيرهما من الترتيل وما بعده لان الاذان اذا
 لم يكن للعاضرين كان المناسب فيه التطويل بما ذكر وعدم الاستعجال (قوله بالترجيح)
 أما بالثبوت فاحد وعشرون لأنه كتمان وهذا عندنا ما عند غيرنا فيمكن ولو كانين وتس
 اجابته وقياسه أن تكون الإقامة كذلك (قوله علمه أبا محذورة) مرة واحدة وقيل سلمان وقيل
 سلمة بن معيرة بكسر الميم وسكون المهملة وفتح التثنية أين لوذان بفتح اللام وضهها واد وذال
 مبهمة قرئى جمع مؤنثه صلى الله عليه وسلم بحكة توفى سنة ثمان وخمسين وأخرج له أحد ومسلم
 وأصحاب السنن وقوله كذلك أى مثل ذلك أى تسع عشرة وتغيير المشبه والمشبه به بالاعتبار
 فهو باعتبار اخبار المصنف بغير نفسه باعتبار ما علم النبي صلى الله عليه وسلم إياها أبا محذورة
 (قوله ولا يؤذن لغير الأولى) أى ان قصده الأولى وغيرها أو أطلق فان قصده انقطع فلا بد أن
 يؤذن لغيرها (قوله وكذلك لو تواتر فائتة وحاضرة) أى - وانما - قدمت الفائتة على الحاضرة
 أو تأخرت فبؤذن للأولى - وانما - الفائتة والحاضرة أى ان الاذان ينصرف للأولى عند الاطلاق
 وان لم يقصد هاهنا فلو قصد الثانية لم يكتف به ومثل الفائتة والحاضرة الحاضرتان كما فى صلاتي
 الجمع فلو عسر كما فى المنهج بقوله وأن يؤذن للأولى فقط من صلوات والاها كان أولى وخروج
 بقوله تواتر ما اذ لم تتوالى فبؤذن للثانية أيضا بقوله قبل الشروع الخ ما لو دخل بعد شروعه
 فى الاذان كان اذن لفائتة قبل الزوال وصلاتها ثم دخل وقت الظهر عقب سلامه أو قبله فانه
 يؤذن له وكذلك لو أخر مؤداة لاخر وقتها وأذن لها ثم عقب سلامه دخل وقت مؤداة أخرى
 فبؤذن لها أيضا والمراد بالوقت فى قوله دخل وقت الوقت الحقيقى فلو اذن لحاضرة توصلاها ثم
 نذكر فائتة وأراد فعلها عقبه لم يؤذن لها لان تذكرها ليس بوقت حقيقى لها كذا قاله الرملى
 ويؤخذ منه أنه لو اذن لفائتة وصلاتها تذكر عقب سلامه فائتة أخرى لم يؤذن لها خلافا لما
 قاله سم وقد علم من كلام المصنف أن الصلاة أربعة أقسام قسم يؤتى فيه بالاذان والإقامة وهو
 الخمس وقسم يتام له فقط وهو الصلاة المتوالية غير الأولى وقسم لا يؤتى فيه بالسكن ينادى له
 بفعل الصلاة جامعة وهو العيد ونحوه مما مر وقسم لا ينادى له أيضا وهو التذكار والنفل والجماعة

• (باب موافقت الصلاة) •

الموافق جمع موافقات وأصله موافاة فليت الواو ما لوقوعها ساسا كنية بعد كسرة كيزان وميمه اد
 ما خوذ من الوقت وهو وافاة جز من الزمن وعرفا جز من الزمن محدودا الطرفين أى له أول وآخر
 وهو المراد هنا فكانه قال باب الاوقات والايام من الزمن المقسمة للصلاة مشرعا والزمن لغة
 المدة وفى عرف المنكحامين مقارنة متجدد موهوم المتجدد معلوم زالة لا يدام كما تبيّن طلوع
 الشمس فطلوع الشمس معلوم والاتيان عنده موهوم ومقارنة هذا المذهب هو الزمن وقيل هو
 نفس المتجدد الموهوم الذى يقارن المتجدد المعلوم وعند الحكماء حركة الفلك وقيل مقدارها
 وقيل نفس الفلك وقيل غير ذلك وقد ذكر الاصحاب هذا الباب أول كتاب الصلاة تبعه الامامهم
 الشافعى رضى الله تعالى عنه وآخره المصنف كاصله الى هنا إشارة الى أن الصلاة قد تقع فى غير

لايسن رفعه لثلاثتهم
 السامعون دخول وقت
 صلاة أخرى وخروج بالاذان
 الإقامة فلايسن إياها
 من ذلك لانهم العاضرين
 وذ كرت فى شرح الاصل
 سننا أخرى (وهو) أى
 الاذان (تسع عشرة كلمة)
 بالترجيح لانه صلى الله
 عليه وسلم علمه أبا محذورة
 كذلك رواه الشافعى
 وصححه ابن حبان (والإقامة
 إحدى عشرة) كلمة لثبوتها
 فى الصحيحين (وبتمام) ندبا
 (الفوائت) أى لكل منها
 وان تواتر (ولا يؤذن لغير
 الأولى) منها (ان تواتر)
 وكذلك لو تواتر فائتة
 وحاضرة دخل وقتها قبل
 شروعه فى الاذان

• (باب موافقت الصلاة) •

الأصل فيها الاخبار الصحيحة

(قوله أو قبله) أى السلام
 وهو صادق بدخوله عقب
 الشروع فى الاذان كما
 تفيد أول العبارة (قوله
 إشارة الى أن الصلاة)
 وهذه الإشارة لاتراحم بان
 الفائتة قد تقدم لها وقت
 لان المنكحات لاتتراحم تدبر

وقتها كالفائتة وقدم الاذان عليه لوجوده في الفائتة وال في الصلاة له هدى المسكوبة وهي
 خمس في كل يوم واليه معلومة من الدين بالضرورة أي اشتهرت اشتهاراً يقر به من الضروري
 لأنهم ضرورية في أنفسهم لأن الضرورى مالم يقتضوا الى نظر واستدلال وهي لم تثبت الا بالدليل
 ولا يرد على المحصر في الخمسة الجمعة لانها خمسة يومها ومحل كونها خمسة في اليوم والليل في غير
 أيام الدجال أما فيها فتزيد على ذلك لانه وزد أن أولها كسنة وثانيها شهر وثالثها بحكمة
 والامر في اليوم الاول بالتقدير كما ورد به النص ويقاس به الاخير بأن تقدر أوقات الصلاة
 وقصلي وكذا الصوم وسائر العبادات الزمانية وغير العبادات كالمول والاتجال ويجرى ذلك فيما
 لو مكثت الشمس عند مدقوم مدة وتجب الصلاة بأول الوقت وجوباً مطلقاً في أنه لا يأثم
 بتأخيرها الى آخره ان عزم في أوله على فعلها فمسه ولو مات قبل فعلها بقيه أن يبقى من الوقت
 ما يسعها فالواجب بدخول الوقت اما الفعل أو العزم والحج موسع أيضاً لكن يأثم فيه بالموت
 بقدر القدر من فعله ولم يفعل لان آخر وقته غير معلوم فأبى له تأخير بشرط الفعل قبل الموت
 فإذا مات قبله كان مقصراً بخلاف آخر وقت الصلاة فإنه معلوم فان ظن أنه يموت في أثناء
 الوقت كأن لزمه قود فطالبه على الدم باسبغ دانه فأمره الامام بقوله تعين الصلاة في أوله
 فيه معنى بتأخيرها عنه لان الوقت تضيق بظنه ومثل الظن الشك فلا يلزم في أثناءه كأن عذا
 عنه وعلى الدم لا تأخير فعلها في باقي الوقت قضاء نظراً الى أنه فعلها في الوقت المقدر لها اسرعاً
 (قوله ذكرت بعضهم) أي في أول الباب تقديم الدليل على المدلول ولا يرد أنه ذكر بعضهم هنا
 أيضاً في باب ما في لان المراد بالهضم المذكور هناك البعض المثبت لكها وهو حديث أمي
 جبريل أي صار لي اماماً لانه معلوم ولا مانع من أن يؤم المفضول فاضلاً ولا يرد أن الملائكة
 لا توصف بذلك ولا أئمة لان شرط الامام تحقيق عدم الاثنية لا تحقيق المذكور عند البيت
 أي الكعبة في المحل المعروف بالمعجزة فرياً من الباب مرتين فصلى في الظاهر حين زالت الشمس
 وكان النبي أي الظل بعد الزوال مثل الشرائع أي أحد سبب ورالفه والعصر حين كان ظله أي
 الشيء مثله والمغرب حين أفطر الصائم أي دخل وقت افطاره لأنه أفطر بالفعل لان الصوم لم
 يشرع حينئذ والعشاء حين غاب الشفق والفجر حين حرم الطعام والشراب على الصائم فلما
 كان الفد صلى في الظهر حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله والمغرب حين أفطر
 الصائم والعشاء الى ذات الليل والفجر فأفطر وقال هذا وقت الانبياء من قبل ذلك والوقت ما بين
 هذين الوقتين رواه أبو داود وغيره وصححه الحاكم وغيره وقوله صلى في الظهر حين كان ظله مثله
 أي فرغ منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ أي عقب هذا الحين فإنه الامام
 الشافعي رضي الله تعالى عنه نافياً به اشتراكهما في وقت واحد ويدل له خبر مسلم وقت الظهر
 اذا زالت الشمس مالم تحضر العصر وقديقال ما المانع من أنه على ظاهره بان يكون المراد
 شرع في الظهر حينئذ ولا يقتضي ذلك اشتراكهما لانه لا بد من قدر ظل الاستواء أيضاً
 وصبر وروى في الشيء مثله بطل الاستواء لا يقتضي خروج وقت الظهر بل يبقى بعد ذلك منه
 ما يسعها اللهم إلا أن يكون جواب الشافعي رضي الله تعالى عنه على طريق التناول وتسايم
 أن المراد حين كان ظله مثله سوى ظل الاستواء لانه لا مع ظله وقوله هذا وقت الانبياء من قبل ذلك أي

(قوله ليكن بانهم الخ) أي
 من آخره في الامكان
 لامن أوله (قوله بكورة)
 من وصفهم بكورة فسق
 أو فؤدة كفر اه شيخنا
 (قوله فلما كان الفد) أي
 المرة الثانية لانهم اقدرا شقات
 على صلاة المغرب والعشاء
 والصبح وابيت من الفد
 للمرة الاولى والصبح فيها
 وان كان من الفد ولكنه
 بالنسبة لليوم الثاني
 لا الاول فلا يصح الاطلاق
 الا بالتأويل المذكور
 شيخنا

وقد ذكرت بعضهم في
 شرح الاصل

في الجملة فلا يراد أن الصبح كانت لا تدم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب
والعشاء ليعونس وقيل هي من خصائصنا وقوله والوقت ما بين هذين الوقتين راجع للماء
المغرب لعدم اختلاف وقتها في المراتين وهو بالنسبة إلى العصر والماء الصبح محمول على وقت
الاختيار جمع بين الأدلة وبالنسبة إلى الظهر محمول على وقت الجواز في الجملة ولا يشك كل هذا
الحديث على أئمتنا القائلين بأنه لا بد من علم كيفية الصلاة قبل الدخول فيها ولا يمكن علمها
بالمشاهدة لأنه يجوز أن يكون ببريل عليه السلام علمه كيفية ما بالقول ثم أتبع ذلك بأنه عمل
وهو صلى الله عليه وسلم علم أصحابه كذلك (قوله وقت الظهر الخ) بدأهم الاقتداء بالخلاف العزيز
في قوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس ولأنها أول صلاة ظهرت أي في الإسلام لأنها أول صلاة
علمها جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم وإن كانت قبله لداود كما مر وانما لم يجب الصبح مع أن
الصلاة فرضت ليلة الإسراء وهي قبل الهجرة بسنة على الصحيح لموقف الوجوب على بيان
الكيفية ولم يبين الا عند الظهر وأما أنه حصل التصريح بأن أول واجب عليه هو الظهر والظهر
لغة ما بعد الزوال واصطلاحاً اسم للصلاة التي تقع حينئذ سميت بذلك لأنها تقع في وقت
الظهير أي شدة الحر ولأنها أول صلاة ظهرت وتسمى أيضاً الصلاة الأولى لما ذكر من أنها أول
صلاة ظهرت وصلاة الهجرة لأنها تفعل وقت الهجرة أي شدة الحر فإنها ثلاثة أسماء (قوله من
الزوال) أي حقيقة أو حكماً وذلك أنه جاء في حديث مرفوع أن الشمس إذا طلعت من مغربها
نسبت إلى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كعادتها فيدخل وقت الظهر
برجوعها لأنه بمنزلة زوالها ووقت العصر يصير ورطة ظل كل شيء مثله والمغرب يغروبها وفي هذا
الحديث أن ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث أيال لكن لا يعرف ذلك إلا بعدد مضى
لأنها ما على الناس فيلزم قضاء الصلوات الخمس لأن الزائد لثلاث فبقية دران يوم وليلة
والواجب فيها خمس صلوات (قوله أي وقت زوال الخ) أشار بذلك إلى أن كلام التين على
حذف مضاف وأن ال بدل من المضاف إليه أعني الشمس وذلك لأن الزوال ليس من الوقت
فلا يكون مبدأه اذ هو ميل الشمس عن وسط السماء المسخى بلوغها إليه أي إلى الوسط بجملة
الاستواء إلى جهة المغرب ولا بد من تقدير مضاف أيضاً أي عقب زوالها لأن وقت الزوال
خارج عن وقت الظهر بخلاف وقت المصير وتعبيره في الأول عين وفي الثاني بالي يقتضي دخول
الأول وخروج الثاني كما هو القاعدة في الغيا بالي مع أن الأمر بالعكس كما علمت وقوله فيما يظهر
متعلق بزوال (قوله لاني الواقع) أي نفس الأمر لأن التكليف انما يتعلق بما يظهر لنا وذلك
يعلم بزيادة ظل الشيء على ظله حالة الاستواء ويجدونه ان لم يبق عنده ظل وذلك في صورتي بعض
البلاد كمكة وصنعاء اليمن قبل أطول أيام السنة بأربعة وعشرين يوماً بعده كذلك فلو نزع في
التكبير قبل ظهور الزوال ثم ظهر عقبه أو في أثناءه لم يصح الظهر وإن كان حاصله بعد الزوال
في نفس الأمر وكذا الكلام في الغير وغيره لأن مواقيت الصلاة مبنية على ما يدرك بالحوس
ظاهر المصير (قوله إلى مصير) أي وقت الظهر بين الزوال وزيادة المصير لأن وقت المصير من
وقته كما مر فإذا زاد أدنى زيادة دخل وقت العصر ولذا عطف قوله فوقت عصر بالغاء وزيادة
من وقت العصر والمصير اسم مفعول من صار الناقصة وظل الشيء اسمها ومثله خبرها كصار

(وقت الظهر من الزوال)
أي وقت زوال الشمس
فما يظهر لنا لاني الواقع
(إلى مصير ظل الشيء مثله)
غير ظل الاستواء

السحر وخيصال الطين ابريقا (قوله أي الظل الموجود عنده) أشار بذلك إلى أن إضافة الظل
إلى الاستواء الأدنى ملائمة إذا ظل الشخص عنده لاله لأنه معنى من المعاني لا ظل له فالإضافة
على معنى في أي ظل الشيء في رقت الاستواء وهو يزيد وينقص ويوجد وينعدم باعتبار
العروض والميل في الأيام والبلاد ويعرف مقدارها بأوجدها أن يقاس ظل شخص على
الأرض مرة بعد أخرى فمادام ينقص فالشخص لم تنزل وإن زادت قد زادت وما بين الزيادة ونهاية
النقص هو مقدار ظل الاستواء وبيان ذلك أن الشمس إذا طلعت حصل لكل شخص ظل
طويل في جهة المغرب ثم ينقص بارتفاعها إلى أن تنتهي إلى وسط السماء وهي حالة الاستواء
ويبقى حينئذ ظل في غالب البلاد ثم تميل إلى جهة المغرب فيتحول الظل إلى جهة المشرق وذلك
الميل هو الزوال فلها ثلاثة أحوال ارتفاع واستواء وزوال وهو ثلاثة أقسام زوال لا يعلمه
الإنسان عز وجل وزوال تعلمه الأئمة المقربون وزوال يعلمه الناس وزمن الاستواء قصير
فيما يظهر لنا وإن كان طويلا في نفس الأمر لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم سأل جبريل هل
زالت الشمس فقال لا نعم فسأله عن معنى ذلك فقال يا رسول الله قطعت الشمس من فلكها بين
قولي لا نعم مسيرة خمسمائة عام وفي قوله بين قولي لا نعم حذف العاطف والمعطوف أي قولي لا
وقولي نعم والظل أمر وجودي يخالفه الله تعالى لنفع البدن وغيره وليس هو عدم الشمس
كما قد يتوهم لما ورد أن الجنة ظلام ودوام مع أنه لا شمس بها والتي أضخص منه لأنه الظل بعد
الزوال والشمس عند المتقدمين من أرباب علم الهيئة في السماء الرابعة وقال بعض محققي
المتأخرين في السادسة وهي أفضل من القمر لكثرة نفعها (قوله وهذا) أي الوقت المذكور
في المتن وهو من الزوال إلى المسير وقت الجواز أي في الجملة والافهم منقسم إلى أوقات من
جنتها وقت الحرمة (قوله ولها أوقات أخرى) أي غير الوقت الكلي ومغايرته لله من حيث
التسمية وإن كانت أجزاء منه في تسميتها أوقاتا تساهل وفي ادخال وقت العذر فيه ماسحة
لأنه ليس من وقت الظهور المذكور والمدود لها شرعا بل من وقت العصر (قوله وقت فضيلة)
معنى كونه وقت فضيلة إن تقديم الصلاة وفعلها فيه يشابه عليه ثوابا أكمل من ثواب فعلها
فيما بعده بخلاف الحج فإن المفعول منه في أول سعي الأمكان مساو في الفضيلة لما يقع منه بعد
في سنة أخرى وفرق بأن نظر الشارع إلى وقت الصلاة أشد لأن أهواؤه معينة تنقوت بقواته ولا
كذلك الحج فإنه موسع إلى الموت وهو غير معلوم فإضافة وقت للفضيلة على معنى اللام والمراد
الفرد الكامل منها الانصراف الاسم إليه عند الإطلاق أي وقت الفضيلة أي الثواب الكامل
لأنه يسر تعجيل الصلاة ولو عشا لقوله تعالى ساقطوا على الصلوات ومن جهلة المحافظة عليها
تجيبها وتلبس أي الإهمال أفضل قال الصلاة لأول وقتها وروى مرفوعا الصلاة في أول الوقت
رضوان الله وفي آخره عفو الله وإسما مع ذلك أبو بكر رضي الله تعالى عنه قال رضوان الله أحب
اليأس من عفو الله قال إمامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه لأنه لان الرضوان إنما يكون للمعصية
والعفو يشبه أن يكون للمعصية وفرق بين الحسن والمقصر نعم ومن تأخير الظهور لشدة حر
يلد حار لم يلحس بعد مطا أو بغيره جماعة وكان في الإنبان إليه مشقة ويجب تأخير أي صلاة
كانت تلطف فوث عرفة أو اتقا ذغريق أو أسير ومعنى كون ما بعده وقت اختيار أنه يختار

أي الظل الموجود عنده
وهذا وقت الجواز ولها
أوقات أخرى وقت فضيلة

فعل الصلاة فيه على فعلها فبما بعده فيحصل له على ذلك ثواب أكثر مما بعده وأقل مما قبله وزيادة
 الثواب ونقصه من حيث الإيقاع في ذلك الوقت المخصوص وأما ثواب الصلاة فلا ينقص
 ولا يزيد بشئ من ذلك (قوله أوله) أي إلى أن يصير ظل الشيء مثل ربه تقريباً وهو بالرفع بدل
 من وقت وقوله بأن يشتغل أي ويضبط بأن يشتغل على حذف مضاف أي بمن الاشتغال أي
 بالقوة وإن لم يشتغل بالفعل حتى إذا لم يحجج إلى أسبابها وأخرها إلى أن مضى قدر ذلك الأسباب
 ثم فعلها بعد ذلك حصاة الفضيلة (قوله واسترورة) الأولى وليس الثياب ليضمحل ما لا يتصل
 كالعمى والتقصص والارتداد ونحوها (قوله ولا يضرب شغل) يضم الشين مع ~~سكون~~ كون الغين
 وضعها وبها قرئ في السبع وفتح الشين مع سكون الغين وفتحها ففيه أربع لغات (قوله
 كأكل اقم) أي بأن يشجع الشجع الشرعي على المعقد خلاف المساقلة بعضهم من أنه يكسر
 به إحدى الجوع فقط (قوله وكلام يسير) ضبط بالرفع ويصح جره لأنه من جملة الشغل تأمل
 (قوله ووقت اختيار) أي إلى أن يصير ظل الشيء مثل نصفه تقريباً وانما نص على وقت
 الاختيار للدلالة على الاصطغري القائل بأن الوقت ينتهي إليه وحمل الأحاديث الدالة على بقاء
 الوقت إلى الحد الذي ذكره المصنف على أرباب الاعتذار وقوله من آخر وقت الفضيلة مبنى على
 ضعف وهو عدم اشتراط كعدم ما قبله والمعتمد أن الاختيار والفضيلة والجواز بلا كراهة يشتركان
 في أول الوقت فإذا مضى قدر الاشتغال بما خرج وقت الفضيلة واستقر وقت الاختيار إلى
 أن يضي قدر نصف الوقت تقريباً فيخرج ويستمر وقت الجواز فتشترك الثلاثة بسبب الأغاية
 في جميع الصلوات إلا في المغرب فانها مشتركة بمبدأ أو غاية ولا يشك على ذلك أن وقت الاختيار
 لا بد أن يزيد على وقت الفضيلة لأن له الإطلاقين الأول يرادف وقت الفضيلة والثاني يخالفه وهو
 الأكثر المتبادر والمفصل أن للظاهر ستة أوقات بحسبان الوقت الكلي الذي هو الجواز
 بلا كراهة منها كذا في شرحنا عطية وقال شيخنا الحنفى إن وقت الجواز المقابل للحرمة
 والفضيلة وغيرهما هو من آخر وقت الاختيار أو من أول الوقت ويستقر بعد وقت الاختيار
 فيجتمع معهما ما يزيد عليهما كالاختيار مع الفضيلة أما الجواز الشامل لذلك فهو جواز في
 الجملة ولا يعدم من أجزاء الوقت وهو وجبه وإيساها وقت جواز بكراهة وتقدم أن في عدد
 وقت العذر من ذلك تساهل إلا أن الستة الأوقات المذكورة تجري في سائر الأوقات الاوقات
 العذرة لا تجري في الصبح إذا تجتمع مع غيرها وأن وقت الجواز يستكره ما يجري في جميعها
 ما عدا الظهر فلا يكمل صلاة سبعة أوقات الا الظهر والصبح (قوله إلى آخر الوقت) فيه تسميح لأنه
 يقتضي دخول وقت الجواز والحرمة فيه وليس كذلك إلا أن يقدّر مضاف أي إلى قرب آخره
 فيخرج ما ذكرناه إذا مضى قدر النصف تقريباً يخرج وقت الاختيار واستقر وقت الجواز
 بلا كراهة وهو غير الجواز في الجملة الشامل للكل الذي عناه المصنف بقوله وهذا وقت الجواز
 (قوله إن يجمع) أي جمع تأخير وقوله وقت ضرورة أي وهو وقت زوال الموانع كما سيأتي
 (قوله ووقت حرمة الخ) الموصوف بالحرمة هو التأخير إلى ذلك الوقت لا إيقاعها فيه أذ هو
 واجب ويثاب على الصلاة حينئذ الثواب الكامل فلاضافة لدني ملازمة لأنه وقت تثبت
 الحرمة عند التأخير إليه (قوله إذا لم يسرها) أي لم يسع جميع أركانها في هذه الحالة لا يجوز له

أوله بأن يشتغل أوله
 باب الصلاة كاذان
 واسترورة ولا يضرب شغل
 خفيف كأكل اقم وكلام
 يسير ووقت اختيار وهو
 من آخر وقت الفضيلة
 إلى آخر الوقت ووقت
 عذر وقت العصر لن يجمع
 ووقت ضرورة وسباني
 ووقت حرمة آخر وقتها
 إذا لم يسرها

الاتيان بالسنن بل يجب الاقتصار على الواجبات بخلاف ما لو كان الباقي من الوقت يسع
جميع الاركان ولا يسع مع ذلك السنن فيجوز الاتيان بهما وان لزم اخراج بعض الصلاة عن
الوقت بل الاتيان بها حينئذ هو الافضل لان غاية الامر انه يخرج بعضها وهو جائز بالمد لا يقال
المأني به في صورة المد ليس مطلوب وهذا مطلوب لانا نقول انه يشبهه من جهة عدم توقف
الصلاة عليه فلهما به جاز ولكونه فيه محافظة على سنن الصلاة كان افضل وصورة المد الجائز
أن يشرع في الصلاة وقد بقي من الوقت ما يسعها ويقطو في القراءة وغيرها من ذلك أو
سكوت زيادة على ما تحصل به السنة حتى يخرج الوقت فهو التطويل بغير السنن وهو خلاف
الاولى وان لم يقع في الوقت ركعة لكنه ان وقع فيه ركعة كانت الصلاة أداما والا كانت
قضاء لا ثم فيه وحمل ذلك في غير الجمعة أما هي فيمتنع تطويلها الى ما بعد وقتها بخلاف
لتوقف صحتها على وقوع جميعها في الوقت بخلاف غيرها (قوله فوق الوقت العصر) أشار بالفاء التي
للمعقب الى انه لا فاصل بين الوقتين كما مر والعصر لغة الدهر قال في القاموس العصر مثلثة
وبعضه بين الدهر والجمع أعصار وعصور وعصر والعصر اليوم والليل والعشي الى
اجرار الشمس ويحرك والغداة ما المقصود منه واصطلاح الصلاة المخصوصة وأما العمان
آخر ان صلاة العبد والصلاة الوسطى ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم شغلوا عن الصلاة
الوسطى صلاة العصر فهي أفضل الصلوات بعد الجمعة فأفضلها الجمعة ثم عصرها ثم عصر غيرها
ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب كما مر وانما تفاضلها ساعة الصبح والعشاء
لانها اقرب ما أشق وسميت عصر المعاصرتما أي مقارنتها وقت الغروب وقيل لتناقص ضوء
الشمس فيها حتى تغيب تشبها بتناقص الغسالة من الثوب بالعصر حتى تنقضي (قوله في الجملة)
يقتل أن يكون متعلقا بقوله جواز أي جواز في بعض الوقت يخرج آخر وقت الذي
لا يسعها فانه وقت حرمة وأن يكون متعلقا بكرامة أي كرامة في بعض الوقت أيضا وهو من
الاصغر اراد الى الغروب وقبله وقت جواز بلا كرامة وبعده وقت حرمة (قوله من معير) أي
من وقت زيادة عليه لان وقت المصير من وقت الظهر فليس حبيد الوقت العصر وقوله الى
الغروب أي تمامه جاز على القاعدة في المغيبا بل لان وقت تمام الغروب ليس من وقت العصر
والمراد غروب جميع قرصه انغروا بالبعد بعدة فلو عادت تبين أن وقت العصر باق فان كان قد فعله
تبين انه أدامه ويلغى بذلك فيقال رجل أحرم بصلاة العصر قضاء على ما بقوات الوقت فوقعت
أدامه ويجب اعادة المغرب ان كان فعلها ويذل لما ذكره ما وقع اسدينا على رضى الله تعالى عنه كما
رواه أحمد في مسنده من أنه صلى الله عليه وسلم نام في حجره حتى غابت الشمس فذكره أن يوقظه
فقاتته صلاة العصر فلما استيقظ ذكر ذلك له صلى الله عليه وسلم فقال اللهم انه كان في طاعتك
وطاعة رسولي فزدها عليه فرجعت الشمس حتى صلى العصر لا يقال انه مذور حيث تعارض
في حقه حرمة اخراج الصلاة وإيقاظه عليه الصلاة والسلام فهل أومأ بالصلاة بقدره ودوره
لانا نقول انه مجتهد ولم يؤده اجتهاده الى جواز ذلك واعلم أن حرمة إيقاظه صلى الله عليه وسلم
مقبلة بنحو قوم يارسول الله لما ورد في قصة نومه في الوادي أن الشيخين لما استيقظا صار عمر
يحوقل ويسهتر جمع حتى انتبه ويدل لذلك ما في روايات اعلام المؤذن له بطول العجز وانما لم

(قوله في صورة المد) أي
الآتية قريبا

(فوق الوقت العصر) جواز
بكرامة في الجملة من معير
خلل الشئ منه في غير محل
الاستواء (الى الغروب)

واها أيضا وأوقات أخرى وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة (٢٦٣) ووقت عذر ووقت ضرورة ووقت حكمة

وقت الفضيلة من أول الوقت إلى مصير ظل الشيء مثله ونصف مثله (ووقت الاختيار) من آخر وقت الفضيلة (إلى مصير الظل مثله) غير ظل الاستواء ووقت الجواز بلا كراهة إلى اصفرار الشمس وقت الجواز بكراهة إلى الغروب ووقت العذر وقت الظهور أن يجمع ووقت الضرورة يعلم مما باقى ووقت الحرمة يعلم مما حر (وقت الغروب من الغروب إلى مغيب الشفق) لم يجمع وقت المغرب مالم يغيب الشفق وغيره ليس في النوم تفريط

(قوله ردت أيضا أبو شمع) فيه أن المسكت من الغروب حتى يشرع من قتال الجبارين لا متنازع القتال بعد الغروب لأنها كانت اليه سببت لأنهم أودت كما يعلم من السير قبل ومن هنا أي أمسا كما امتنع العمل بعلم النجوم لأنه وإن كان يكفى بلوم الرياضات أصله وحى على بعض الأنبياء لكن اختل بذلك (قوله ولو جمة) أي مالم يلزمه السعي قبل الوقت ونومه يغتفر ذلك والابان لزمه ذلك ليعذرهم مثله عن محل الجمعة حرم نومه حينئذ

يفعل على رضى الله عنه مثل ما فعل عمر رضى الله عنه لما تقدم من أنه يجتهد وكذلك ردت على سيدنا - ليمان عليه السلام كما يدل عليه قوله تعالى روعا على أمر الملائكة أن يردوها عليه بعد الغروب ليصلى العصر ورتد أيضا أبو شمع بنون عليه السلام (قوله ولها أيضا أوقات أخر) أي مغيرة للوقت الكلى من حيث التسمية وإن كانت أبرز منه كزمنه استه وتقدم أن لها رقت جواز بكرامة بجماعتها سبعة (قوله ووقت اختيار) أي الوقت الذى يختاره عدم التأخير عنه شرعا وتقدم تمام الكلام على ذلك (قوله إلى مصير ظل الشيء مثله) فيه نظران وقت مصير ظل الشيء مثله من وقت الظهور لأم من وقت العصر الآن يقال أنه ذكره نوطه بقوله ونصف مثله ولو اقتصر على هذا من أول الأمر بأن قال من أول الوقت إلى نصف مثله بعد المثل الماضى في وقت الظهور لكان أولى وبهذا لكان فهو ضعيف والمعتمد أن وقت الفضيلة من أول الوقت قدر الاشتغال بالاسباب السابقة الآن يقال ذكر النصف تقريبا وقوله ونصف مثله بالنصب عطفا على مثله الذى هو خبر مصير (قوله من آخر وقت الفضيلة) تقدم أن الصحيح خلاف ذلك (قوله إلى الغروب) أى إلى فربه بحيث يبقى ما به يخرج وقت الحرمة ففى عبارته تساهل وقوله لمن يجمع أى يجمع تقديم وقوله مما رأى وهو تأخيرها إلى رقت لا يسهما وقوله فوق المغرب إلى المغرب لوقت الغروب ومما لا حاكم للصلاة المخصوصة وتسمى أيضا صلاة الشاهد قيل لأنهم الأقصر فيها للمسافر بل يسهلها كصلاة الشاهد أى الحاضر وقيل الشاهد شجر يطلع عقب الغروب سمى بذلك لأنه كاشاهد على غروب الشمس ودخول الوقت والصحيح أن الشمس والقمر إذا غربا يسيران تحت الأرض وقيل فى السماء (قوله من الغروب) أى تمامه إلى مغيب الشفق أى من نهاية الأول إلى نهاية الثانى والغروب البعد يقال غروب من باب دخل ويعرف بزوال الشمس من رؤس الجبال والأشجار وظهور الظلام من جهة المشرق فلا يخرج وقت العصر بغروب البهائم بل لابد من الجوع بخلاف وقت الصبح فإنه يخرج بطولوع البعض الحاقا لمالم يظهر بما ظهر فى الموضع عين ولو غربت الشمس فى بلد فصلى المغرب ثم سافر إلى بلد آخر فوجد هناك غروب فيها وجبت العودة واعلم أن المواقيت مختلفة باختلاف البلدان ارتفاعا وتقدية كون زوال الشمس فى بلد طلوعها يبلد آخر وعصرها آخر ومغربها آخر وعشاءها آخر (قوله الشفق) أى الأحمر لأنه المنصرف إليه الاسم عند الاطلاق واطلاقه على الأبيض والأصفر مجاز لعلاقة الجوارفة فيحمل تقيد من قديمه بذلك على أنه صفة كاشفة وواعلم أنه قد ثبت أن غروب الأحمر فى بلد قبل الوقت الذى قدره الموقتون فيها وهو نحو عشرين درجة وحينئذ فهل يعتبر ما قدره أو بما هو مشاهد وقاعدة الباب تتمنى ترجيح الثانى والاجماع القعلى ترجيح الأول وكذا يقال فيما لو مضى ما قدره ولم يرغب الأحمر هكذا قاله ابن حجر والذى اعتمدته مشايخنا الأول (قوله ليس فى النوم تفريط) حاصل مسئلة النوم أنه إذا نام قبل دخول الوقت ففاته الصلاة لاسم عليه وإن علم أنه يستغرق الوقت ولو جمة قبل الزوال على المعقد ولا يلزمه القضاء فوراً فإذا نام بعد دخوله نظر أن عليه النوم أو لم يغلبه لكن غلب على ظنه الاستيقاظ قبل خروج الوقت فخرج ولم يصل لاسم عليه أيضا ولا يلزمه القضاء فوراً لكن يكره له ذلك فى غير ضرورة الغلبة أمافها فلا كراهة فإن لم يغلبه

للايضيق الوقت عن السعى الواجب إلا أن يغلبه أو غلب على ظنه البتة قبل ضيقه غلبه لا تردعهها إلى حوائش مردوج

انما التفریط على من لم يصل الصلاة (٢٦٤) حتى ينجي وقت الاخرى ظاهرياً يقتضى امتداد وقت كل صلاة الى دخول

وقت الاخرى أى غير
الصبح المسامى في وقتها
وهذا وقت الجواز لها
أو فوات آخر وقت فضيلة
ووقت اختيار أول الوقت
ووقت مذروقت العشاء
ان يجمع وقت ضرورة
يعلم ما ياتي وقت حرمة
يقدم على ما مر (فوق وقت العشاء)
جوازاً من مغيب الشفق
(الى الفجر الصادق) وهو
المتشترضوه مع ترضا
بالافق ليس في النوم
تفريط وخروج بالصادق
الكاذب وهو يطالع
مستطيلاً نحو السماء
كذب السرحان وهو
الذئب

(قوله من ازالة المنكر)
يقتضى أنه لا يجب ايقاظه
حتى يعلم انه لم يغلبه النوم
ولم يغلب على ظنه التيقظ
والا فلا يجب لاحتمال
أحدهما من الامرين فان
النوم بعد الوقت حينئذ
ليس منكراً كما قاله المحقق
قبل وقد عرضته على شيخنا
فسلمه (قوله ويستمر الى
طلوع الفجر) الاولى
الشمس وكذا قوله بعد
وفجرهم وقوله وطلوع
فجرهم كابدل عليه ما بعده
(قوله وكذا يعتبر الخ)
ظاهراً ولو كان لهم فجر

النوم حينئذ ولم يغلب على ظنه ما ذكر حرم عليه النوم وانما اثبت ان ترك الصلاة وانما النسب
في تركها فان استيقظ في هذه الحالة على خلاف ظنه وصلى قبل خروج الوقت ارتفع الاثم الاول
وبقي الثاني يستغفر الله تعالى وأما ايقاظ الزائم فيسن ان علم أنه نام قبل دخول الوقت ولم
يخش من ايقاظه ضرراً فان علم أنه نام بعده وجب ايقاظه لانه من ازالة المنكر (قوله انما
التفريط) أى التفريط وضمنه معنى الاثم فعدا به على وقوله المسامى وهو وقت الصبح ما لم تطلع
الشمس (قوله وهذا) أى الوقت المذكور من غروب الشمس الى مغيب الشفق وقت الجواز
أى في الجملة لأن من جاته وقت الحرمة (قوله ووقت اختيار) أى وجواز بلا كراهة فتشترك
الثلاثة في أول الوقت ابتداء وانتهاء وبعدها الى مغيب الشفق جواز بكرة مراعاة القول
الجديد القائل ان وقتها يخرج بذلك فلها سبعة وفات وقوله لمن يجمع أى يجمع تأخير (قوله
فوق العشاء) بالكسر والمتألف اسم لاول الظلام واصطلاحاً اسم للصلاة بعد مغيب الشفق
سميت بذلك لفعولها وقت الظلام غالباً بكرة تسميتها عقة وتسمية المغرب عشاء في غير تغليب
أما فيه فيجوز على الصحيح وتسمية الصبح عداة خلاف الاولى (قوله من مغيب الشفق) فان
ليغيب أو لم يكن في ذلك المحل شفق بان كان الظلام يطبق فيه عند الغروب ويستمر الى طلوع
الفجر اعتبرت غير بته باقرب بالديهم وكذا يعتبر صبحهم بعضى زمن يطالع فيه فجر من ذكر
والمراد أن يجعل له ولا وفات عشاء من ايلهم بنسبة وقت العشاء عند أولئك مثاله اذا كان
ما بين غروب شمس أقرب البلاد وفجرهم اثنين درجة ومدة شفقهم فيم اعثرون ومدة فجرهم
عشرون وما بينهما عشرون فنسبة كل من شفقهم وفجرهم وايلهم ثلث فيجعل ما بين غروب
شمس هو طلوع فجرهم أو ثلاثا ثلثه الاول لشفقهم وثلثه الاوسط ليلهم وثلثه الاخير
لفجرهم ولوعدهم وقت العشاء كان طلوع الفجر كما غربت الشمس وجب قضاؤها على الوجه
ولولم يسع ايلهم الا قدر صلاة المغرب أو كل الصائم قدماً كله وقضى المغرب لانه اذا عارض
واجبان قدم أهمهما وذلك كافي بالادب لغار باقضى بلاد انترك لا تغرب عندهم الشمس
الامقدار ما بين المغرب والعشاء ثم تطلع قال السيوطي ولو قصر النهار جدا كافي آخر أيام
الدجال يقدرون كيفية التقدير أن اليوم اذا كان ثلاث درج مثلاً حسب متفاوتا على حسب
تفاوته الا أن فان أول وقت الصبح الآن الى وقت الظهر أكثر من ايلهم وقت الظهر وأقصر منه
وقت العصر فقدر على هذا التفاوت (قوله الصادق) أى في أخباره عن الصبح بخلاف
الكاذب لانه يضى تم يسود ويذهب فيكذب في أخباره عن ذلك ونسبة الصدوق والكاذب
اليه مجاز وقد ورد في الخبر نسبة الكاذب لما لا يعقل وهو صدق الله وكذب بطن أخيك
لما أوهمه من عدم حصول الشفاء ينسب العسل والفجر صادقاً كان أو كاذباً يبايض شعاع
بالشمس عند قمرهم لمن الافق (قوله بالافق) هو فواحي السماء (قوله الكاذب) بطالع اذا بقى
من الليل السبع وهو المسمى عند علماء الهيئة بالجمرة وهي نجوم مجتمعة لها ضوء وقوله مستطيلاً
الخ الاولى باللام بخلاف الثانية فانها بالراء (قوله كذب السرحان) بكسر السين شبه بذلك
اطوله أو لان الضوء يكون في الاعلى دون الاسفل كما ان الشعر يكون على أعلى ذنب
السرحان أو لان كلاهما موشى الظلمة في الاول والشعر في الثاني (قوله وهو الذئب) وقيل

وهو بعد (قوله ولو قصر النهار جدا كافي آخر أيام الدجال) فيه أن في الحديث أن آخرها كايا نافع أين تقصر الذئب

ثم يعقب وتعبه ظلمة ثم يطالع الفجر الصادق مستطير أي منتشر كما سواه أوقات أخرى وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت عذر
ووقت ضرورة ووقت حرمة فوق الفضيلة أول الوقت (و) وقت (الاختيار) ٢٦٥ من آخر وقت الفضيلة (الى ثالث

الليل) ووقت العذر وقت
المغرب لمن يجمع وقت
الضرورة يعلم بما أتى ووقت
الحرمة يعلم بما مر (ف) وقت
(الصبح) جواز بكرة
في الجملة (من الفجر)
الصادق (الى طلوع
الشمس) فليعلم وقت
صلاة الصبح من طلوع
الفجر ما لم تطالع الشمس
ولها أوقات أخرى وقت
فضيلة ووقت اختيار
ووقت جواز بكرة
ووقت ضرورة ووقت
حرمة فوق الفضيلة
أول الوقت (و) وقت
(الاختيار) من آخر وقت
الفضيلة (الى الاسفار)
أي الاقامة ووقت الجواز
بلا كراهة الى الحجرة التي
قبل طلوع الشمس ووقت
الحرمة يعلم بما مر ووقت
الضرورة يعلم من قول
(ولوا سلم كافر أو طهرت
حائش أو نفسه أو بلغ
مسي) بالمعنى الشامل له
والصبيبة (أو أفاق مجنون)
أو غصص عليه (وقد بقي
من وقت الصلاة ما يسع
قدرة كبيرة) فأكثر (لزمته)
تلك الصلاة لأنه أدرك جزءاً

الذم والقبول ثم تعب ظلمة أي غلبت الافق بصل بالصادق (قوله) ولها أوقات أخرى (أي سبعة
ذكر منها خمسة وترك اثنين وقت جواز بلا كراهة الى الفجر الكاذب وبكراهة ما بين الفجرين
قد رخص درج (قوله) من آخر وقت الفضيلة) ثم ما قبله وقوله الى ثالث الليل من علق بمحذوف
أي يتم الى تمام ثلث الليل الاول (قوله) فوق الصبح (أشار بالغاء التعقيب الى اتصال وقتها
بوقت العشاء فلا فاصل بينهما) والصبح والصباح لغة أول النهار اصطلاحاً الصلاة المخصوصة
سميت بذلك اسمها في ذلك الوقت اولاً لأنها فعل والجو مشتمل على حرمة وبما يشي بقوله وجه صبح
لا يفسد المشرب بحرمة وتسمى أيضاً الفجر والبرد والوسطى على قول والغداة فلها خمسة أسماء
(قوله في الجملة) يصح فجوعه لكل من الجواز والكراهة كما مر أي في بعض أجزائها الوقت وهو
وقت الاحرار (قوله) الى طلوع الشمس (أي جزئها) كما مر (قوله) من آخر وقت الفضيلة)
ضميف كما مر والاسفار بكسر الهمزة وقوله الى الحجرة أي وعند الحجرة جواز بكرة فلها ستة
أوقات وليس لها وقت عذر لانها لا تجمع تقدماً ولا تأخيراً (قوله) ووقت الضرورة (سمى بذلك
لأنه يعقب الضرورة من كسوف ونحوه وهذه الامور الستة التي ذكرها تسمى موانع الوجوب
المعتدق بالاسلام والبلوغ والعقل والخلو من الحيض والنفس فكان الاولى ان يذكر ذلك أولاً
كما صنع في المنهج حيث قال انما يجب على مسلم مكلف طاهر الخ وهي كما تمنع الوجوب تمنع
الصحة الاصلها فانها تمنع الوجوب فقط وأما الردة فانها تمنع الصحة فقط لوجوب الصلاة على المرتد
وجوب مطالبة (قوله) ولو أسلم الخ) معني كلامه أن الشخص اذا كان به مانع من الموانع
المذكورة ثم زال عنه وأدرك من الوقت قدر تكبيرة الاحرام فأكبر وقلادراً طهارة
والصلاة ثم عاد اليه المانع قبل الفعل فان الصلاة تلزم فتمت على الوجه الاتي في كلامه (قوله)
أو بلغ مسي الخ) ولو بلغ في أثناء الصلاة بالنسب أو الاحتمال بان أحس بنزول المني في قصبته المذكور
فامسكه ابراً وان لم يشو النرض كما لو علق العبد في أثناء الجمعة مثلاً فامسكه فيه ولا يجب
عليه صلاة الظهري ثانياً وقوله لا يحصل البلوغ الا بخروج المني المراد به الخروج حقيقة أو حكماً
وما ذكر خارج حكماً يؤمر بها بمائة سبع ويضرب عليه بالشرأى اذا وصل اليها بقسم التسعة
وهو المراد اثنا عشر العائنة واطلاق الاشياء على ذلك لأنه بقسم التسع يشترع في العائنة فيصدق
عليه انه في أثناء مقارعة الضرب لاول الجزء الحقيقي من العائنة لا يكاد يتحقق متميزاً عن غيره
والراجح انه يضرب بقدر الحاجة وان كثر لكن بشرط أن يكون غير مبرح فلا يفتقد بثلاث
مرات خلافاً لابن سريج حيث قبله بمائة أخذ من حديث غط جبريل للنبي عليه الصلاة
والسلام ثلاث مرات في الله (قوله) بالمرحى (قوله) بالمعنى الشامل له وللصبيبة) أي وهو الذي يخص غير
البالغ فهو من عموم الجواز لان حقيقته الذكر غير البالغ أطلق وأريد به المعنى الكلّي المذكور
الشامل له وللصبيبة بحسب ما مر سلا للاقاة الاطلاق والتقديم وقديم اتي الصبيبة على الصبيبة
ولكن هذا لا يصح فخرج كلام الشارح عليه (قوله) قدر تكبيرة فأكثر (أي الى دون الركعة
فان بقي ما يسع ركعة فليس وقت ضرورة اصطلاحاً بل وقت وجوب بالاولى ما يسع تكبيرة
فقط (قوله) لزمته تلك الصلاة) أي صلاة ذلك الوقت أي صلاة كانت من الخمس (قوله) لأنه
أدرك جزءاً) أي جزأ خمس فالتسوية في قوله فكان كادراك الجماعة في مطالبة الجزئية

(قوله غير مبرح) قال ج
فان لم يفد الا المبرح فقبل
بتركها ما لم يدم افادة غير

والتي تجمع معها ان يقال للناسبي ٢٦٦ أو يجوزون لزمته الظاهر مثلاً وهو في هذه الصفة وذلك لان وقت الثانية لما كان

وقتها الاولى وقد انصفت فيه بالكمال وجبت الاولى أيضاً ثم ان محل وجوبها عالم يكن الصبي فعلمها قبل ولا فعل متبوعها ان فعلها أو فعل متبوعها لم تنجب في الصورة بين فعلها في الاولى وفعل متبوعها في الثانية واذا سقط المتبوع سقط التابع أعاده شيئاً الدمهوجي في درس مر منه فكان كادراك الجماعة وكما يلزم المسافر الاقام وكما يلزم ما يقيم في بيته من الصلاة وخرج بالتكبير دونها (وكذا) تلزم الصلاة التي قبلها ان كانت تجمع معها) فيلزم الظاهر مع العصر بادراك التكبير آخر العصر والمغرب مع العشاء بادراك التكبير آخر العشاء لان وقت الثانية وقت الاولى في جواز الجمع فكذا في الوجوب ولا تنجب واحدة من الصبح والعصر والعشاء بادراك الجهر مما بعددها لانتفاء جواز الجمع بينهما ويشترط في لزوم ما ذكر امتداد السلامة من الموانع زمن امكان الطهارة والصلاة فلو بلغ ثم جن ومضى في السلامة دون ذلك فلا لزوم نعم لو أدرك تكبير آخر العصر مثلاً وخلا من الموانع ما بعدهها وطهرها فماد المانع بعد أن أدرك من وقت المغرب ما يسهها نعيم صيرفه الى المغرب وما فضل لا يكتفى للعصر فلا تلزمه

لان كل وجه لان ادراك الجماعة ولزوم الاقام للمسافر فيما ذكر يحصل ولو بأقل من تكبيرة اذا مدار في ماعن الربط وهو يحصل بذلك وهناك على وجوب الصلاة وهو لا يحصل الا اذا كان الجهر محسوساً ولا يوجد بذلك فيما هو أقل من تكبيرة عرفاً عصره صوره بعدم ظهوره غالباً فانه ما و اعتباره وانما هو بالحكم بالتكبير فاكثراً يقال ما الفرق بين ما هذا وما باقي في الجمعة حيث لا تصح الا بادراك ركعة مع الامام لانا نقول الفرق أن المقصود ثم اسقاط الوجوب وهو لا يقتضي الا بادراك شئ يكون ما بعده كالتكرير له وهناك قصيد وهو يحصل بدون ذلك بشرط كونه محسوساً كما سبق (قوله منه) أي من الوقت وقوله وكما يلزم أي وفيما سأل في لزوم الاقام للمسافر وقوله بغيره وان كان مسافراً وقوله وخرج بالنكبة دون أي فلا تلزم الصلاة بادراكه ان لم تجمع مع ما بعدهها والزم بشرط الملوك من الموانع كما سيذكره ومثل ذلك ما اذا لم يدرك شيئاً (قوله مما بعدهها) وهو الظهر والمغرب والصبح وقوله لا تتفاججوا بالجمع بينهما أي بين كل واحد من الثلاثة وما بعدهها (قوله ويشترط في لزوم ما ذكر) أي الصلاة التي أدرك من وقتها قدرة تكبيرة والتي قبلها ان جمعت معها او كان عليه أن يذ كر ذلك في المتن وقوله زمن امكان الطهارة والصلاة أي زمن الواجب منه ماعلى أخف يمكن وقيل على الوسط الممتد والمعتبر زمن طهارة واحدة للصلاة لاثنين ان لم تكن ضرورة والاعتبار زمن طهارة اثنين وخرج بالطهارة المستمرة والاجتماع فلا يعتبر زمن امكان ذلك والفرق ان الطهارة أعظم شروط الصلاة قبليل وجوب الاعادة عند عدمها مطلقاً بخلاف غيرها ولا بد من كون زمن الطهارة والصلاة زائداً على ما يسع صاحبة الوقت وطهرها أخذ ما بعده فلا بد من امتداد السلامة بعد زوال المانع قد راسع الطهارة وقضاء الصلاتين والمؤداة حتى يجيبان معها (قوله ومضى في الصلاة الخ) كان حقه التقديم على قوله ثم جن وقوله نعم استدل على قوله فلا لزوم لان طاهره عدم اللزوم للمقتضية وصاحبة الوقت مع أن الثانية لازمة له (قوله ما يسهها) أي العصر فقط وقوله فماد المانع الخ موجود في بعض النسخ الى قوله تعين صرفه الخ وكان الاولى اسقاطه التكرير مع قوله وخلا من الموانع أي في وقت المغرب الخ ومما يدل على عدم ثبوته في أصل المصنف الاتيان بالظاهر في قوله تعين صرفه للمغرب مع أن الحل للاضمار اذ تقدم المرجع على هذه النسخة في قوله بعد ان أدرك من وقت المغرب ما يسهها أي العصر لا يقال لو أخر اتوهم عوده الى العصر لانا نقول العصر لم يتقدم نصريحاً بما يسهها بل عبر عنه بالضمير في قوله ما يسهها وذكر بالام الظاهر به بذلك والتي تقدم التصريح بما يسهها الغشاي المغرب على أنه يتوهم على هذه النسخة عود ضمير يسهها للمغرب ويحكون المعنى بعد أن أدرك من وقت المغرب ما يسهها مع العصر وليس هذا بصحيح لانه حينئذ يجب عليه العصر مع المغرب (قوله نعيم صرفه الى المغرب) فلو صلى العصر حينئذ وقت فماد المانع عدم لزومها وهو وجوب قضاء المغرب لانها هي التي لزمته هذا ان كان الوقت يسع أربع ركعات كاذ كر فان كان يسع ثلاث ركعات وجبت المغرب فقط أو يسع سبع ركعات وجبت المغرب والعصر دون الظهر لانها تابعة فتقدم المتبوع عليها فلا تنجب معها الا اذا كان الوقت يسعها وصاحبة الوقت التي هي المغرب ونظير ذلك كما مر في الاشارة اليه ويقاس على هذا الموانع آخر وقت العشاء

فإذا طاع القبر بعد أن أدرك من وقت العشاء ما يسع تكبيرة رجبته هي والمغرب بشرط أن
تقد الصلاة زمانا يسعهما ويسع الصبح أيضا فلا امتدت زمانا يسع خمس ركعات وجبت
الصبح دونهما أما العشاء فلأنه لم يدرك زمانا يسعهما وأما المغرب فلا لأنها تابعة لها وقد سقطت
والضابط أن ما زاد على قدر المؤداة صرف لما قبلها فقط أن وسعها فقط فإن وسع التين قبلها
صرف لها أو علم أن المصنف تعرض لوقت زوال هذه الموانع وأما وقت طربانه أو يسعي ذلك
بوقت الإدراك فلم يتعرض له وقد ذكره في المنهج بقوله ولو طرأ مانع في الوقت وأدرك قدر
الصلاة وطهر لا يقدم لزمت ١١ والذي يتصور طربانه منها ما عدا الصبا والكفر الأصلي إذ
لا يمكن عودهما أو ما عداهما هو الجنون والغماء والحيض والنفاس فإذا طرأ واحد من ذلك
بعد دخول الوقت وقبل الصلاة واستغرق الوقت فإن كان الماضي منه قبل طربانه لا يسع
التعرض لم يلزمه شيء وإن كان يسعه باخف يمكن لزومه القضاء ولا يشترط مع ذلك زمن يسع
الطهارة لا مكان تقديمها على الوقت فإن لم يمكن تقديمها كالنسيم وطهر المستحاضة اشترط أدرك
زمنها أيضا وهو المراد بقول المنهج وطهر لا يقدم أي لا يجوز تقديمه على الوقت فإن قات
لم اكتبوا في الوجوب عند زوال المانع بأدراك قدر الاحرام ولم يكتفوا بذلك عند طربانه بل
اشترطوا أدراك قدر الصلاة والطهارة على ما مر حتى يجب قات الشرق أنه عند زوال المانع
يمكنه البناء والاستدراك بعد الوقت لوقوع ذلك في آخره ولا كذلك عند طربانه لعدم إمكان
تقديم الصلاة على وقتها

• (باب الامامة) •

أي أحكامها وصفات أهلها واحترز بقوله في الصلاة عن الامامة العظمى وهي السلطنة فانها
ساقية في كتاب البينة (قوله الاثمة) باله من لا غير قرارة ويجوز عريضة ابداله يا قال الشافعي
• وسئل عما وصفنا في النص وأبدلاه وهو على حذف مضاف أي امامة الاثمة أو المراد
الاثمة من حيث امامتهم لان الأنواع لا تبة للامامة لا للاثمة والاطلاق الامام على بعض ما يأتي
كالحدث والكافر نظرا للصورة وان لم يكن اماما في الواقع (قوله غالية أنواع الخ) وجه
الحصر أنه إما أن تصح امامته أولا والثاني اماما مطلقا أو مع العلم أو اللادونه أو اللادله أو الاثمي
بعض الصلوات والاول امامة الكراهة أو خلاف الاولى أو لاهمهما وقد ذكرها على هذا
الترتيب وهي ترجع الى قسمين من تصح امامته ومن لا تصح (قوله بجمال) أي في حال من
الاحوال سواء حال العلم بجماله أو الجهل به فإذا تبين شيء من ذلك بعد الصلاة وجبت الاعادة في
هذا النوع دون النوع الثاني وذكر من افراد الاول ستة ومن افراد الثاني خمسة (قوله وهو
الكافر) أي الذي ثبت كفره بغير قوله أو بقوله ولم يعلم له سبق الامام بخلاف ما لو اتى
بالشهادتين وصلى خلفه ثم بعد الفراغ قال لم أكن أسأت أو أسأت ثم ارتددت فلا يجب القضاء
لأنه كافر بذلك القول فلا يقبل خبره ولو أخبره بمصوم أو رأى ولي من أولياء الله تعالى فتعنا
الله بهم أن هذا الرجل يرتد عند موته ويموت كافرا جازا لا قتداء به لأنه حينئذ مسلم لم وصلاته
منعقدة لأنه مكاف بمراد أي بها على الوجه المطلوب وعدم الاعتداد به بابا تخوة الامر لا ينافي
الاعتقاد حالا لان الاحكام منوطه بالظاهر وكذلك لو أخبر من ذكر برذنه بعد موته فلا يجب

• (باب الامامة) •

في الصلاة (الاثمة) فيها
(غاية أنواع) ادها (من)
لا تصح امامته (بجمال)
(وهو الكافر)

(قوله وصفنا) بالاصاح وبالقائه
لا بالاضاده

ولوزديقا (وغير المميز)
من مجنون ومغنى عليه
وصبي غير ميم وسكران
لعدم الاعتداد بصلاتهم
فقولوا وغير المميز اعم من
قوله والمجنون (والماموم
والمشكوك في ماموميته
والاي) المعبر عنه في
الاصل بالارت والانع
(ومن لحنه

(قوله ولوطن ~~كل~~ من
ماليين انه) اي نفسه
وقوله بحسب ظنه اي ظن
المقتدي به وقوله وكذا
لوشك الخ اي تبطل به
المسألة لك كل في انه
تابع او متبوع فظنا انه
امام اي او ماموم كما به لم
مما به

(٣) الحديث كافي البخاري
نحن أمة امية لا نقرأ ولا
نكتب

(قوله من يصل بحرف من
الفاتحة) قال الشوري
أو من التسليم أو التسكبير
وخرج التشهد ولو الأخير
فيصح الاقتداء بمن
لا يصح، ولو لم يصح
لأنه ليس مما يصح له الامام
كالفاتحة حتى يقال انه
ليس من أهل العمل
ولا يحتاج له احتياط
النهرم والتهال بدليل عدم
وجوب ترتيبه أفاده

الاعادة لما قاله بالحدث لعدم المقتدي به حيث ذهب عدم امكان الاطلاع عليه كالأورث قبل
موته لان اظهار الرد لا يقتضي سبق مناهج بخلاف اظهار نحو الزنا (قوله ولوزديقا) هو من
يجني الكفر ويظهر الاسلام رقيق من لا يتقبل ديننا (قوله من مجنون الخ) ولو كان له حالة
جنون وحالة افاقة أو حالة اسلام وحالة رد فاعتدي به ولم يعلم في أي الحالتين هو صح الاقتداء به
ولا تلزمه الاعادة بل تسن (قوله لعدم الاعتداد بصلاتهم) الضمير للكافرو أقسام غير المميز أي
واذا لم تصح صلاتهم لانفسهم فغيرهم أولى وانما لم يعتد بها لعدم اعتقادها (قوله والماموم)
أي مادام ماموما بخلاف ما لو انقطعت القدوة بسلام الامام أو نية المشاركة فيصح الاقتداء به
حينئذ فاذ اسلام الامام مقام مسبق فاعتدي به آخر أو مسبقون فاعتدي ببعضهم ببعض صح
مع الكراهة هذا في غير الجملة اما في الاصل يصح ولا يدركها المقتدي بذلك (قوله والمشكوك في
ماموميته) أي المتردد فيها كأن وجد رجلين يصليان وتردد أي ما الامام فلا يصح اقتداؤه
بواحد منهما ~~ممكن~~ محل ذلك اذا هم وافقتي بأحدهما فإذا اجتمع فاداه اجتمعا الى أن
أحدهما هو الامام صح اقتداء به ووجب الاقتداء ان تبين كونه ماموما والا فلا فان قلت
شرط الاجتماع وجود علامة تدل على المجتهد فيه ولا علامة هنا على نية الامامة قلت هناك
علامة عام امثل ~~مكون~~ أحدهما فاقبها أو متعمدا دون الاخر فان ذلك يدل غالباً على أنه
الامام ولوطن كل من مالميز أنه امام صحت صلاتهم الا لزم مقتضى البطلان أو أنه ماموم
بطلان صلاتهم ما لان كلامهم ما مقتد باموم بحسب ظنه وكذا لوشك كل ولو بعد السلام في أنه
امام أو ماموم فلو شك أحدهما وظن الاخر أنه امام صحت للظان انه امام دون الشاك وهذا
من المواضع التي فرقوا فيها بين الظن والشك وحمل عدم صحة صلاته اذا طال زمن شك
أو مضى معه ركن والا فلا نقاب ظنا أنه امام فوراً صحت ولوطن أحدهما أنه ماموم وشك
الاخر أو ظن أنه امام صحت صلاة الظان أنه ماموم في الثانية وهي ما اذا ظن الاخر أنه
امام دون الاولى وهي ما اذا شك في ذلك هذا ومثل المشكوك في ماموميته كل من تلزمه
الاعادة كتبهم بهم وشك هل تلزمه الاعادة أو لا فلا يصح الاقتداء به (قوله والاي) هو في الاصل
اسم لمن لا يقرأ ولا يحسب كافي الحديث (٣) منسوب الى الام كانه على حاله حين ولادته ثم
استعير لما ذكره المصنف في اساساتي وهو من يصل بحرف من الفاتحة يجامع النقص في كل
أو هو حقيقة عرفية في ذلك ومثله في الحكم المذكور من لم يكبر للاحرام وكذا تارك الفاتحة
أو بعضها كالبسطة بخلاف من كبر ولم ينفق مع الاقتداء به مع الجهل بحاله لعدم تفصيل
الماموم حينئذ (قوله ومن لحنه الخ) يؤخذ من كلام المصنف متناوشرط أن صور الاحسن
أربع عشرة صورة وذلك أن لحنه اما أن لا يحيل المعنى أو يحيله فان كان لا يحيل المعنى صح
الاقتداء به مع الكراهة مطلقاً سواء في الفاتحة أو السورة فهاتان صورتان وان كان يحيله
أو مع نسبه انه أرجهله أو سبق لانه ولم يعد للصواب فهذه ست صور تارة تقع في الفاتحة وتارة
في السورة فان وقعت في الفاتحة فحكمها ان في الصورة الاولى لا يصح الاقتداء به مطابقاً
مع اطلاق صلاة الاحسن وفي الثانية يصح مثله وفي الاربعة الاخيرة يصح للجاهل بحاله

يجعل المعنى في الفاتحة
ان امكنهم التعلم (التعظيم
المؤتم بهم) ولانقص الامام
وهذا أولى وافيد مما ذكره
فيهما وانما تصح امامة
الماموم لانه تابع ومن
شان الامام الاستقلال فلا
يجب ان وأما المشكوك
في مأموميته فاعدم العلم
باستقلاله وأما الاى الذى
لا يمكنه التعلم فسيأتى وأما
من لحنه لا يجعل المعنى
كرفعها الحمد لله فتصح
امامته مع الكراهة او
يجب له في غير الفاتحة أوفيهما
ولم يمكنه التعلم فسيأتى ان
(و) ثلثها (من لا تصح
امامته

(قوله مع بطلان صلاة
اللاحن ايضا) وانما بطلت
مع الجهل والنسيان
أوسبق اللسان لان من
حق العالم بالصواب ان
لا يتعداه وان لا يستمر على
خلافه فبطلت بذلك حيث
كان ذلك في الركن بخلافه
في السورة كما يأتى لان
الركن لا يقط بطلان
(قوله صحة القدوة مطلقا)
اى عالميا واجاهلا بها المثل
او قارنا
(قوله فانه وادى ايضا كافتته)
اى من حيث المعنى فلذا
صح صوغ أنعل همامته

مع بطلان صلاة اللاحن أيضا وان وقعت في السورة فحكمها صحة القدوة مطلقا مع الكراهة
في صورة عدم امكان التعلم وكذا في صور العلم بالصواب مع النسيان أو الجهل أو سبق اللسان
وجمعهم مع الجهل بحاله في صورة امكان التعلم وكذا في صورة العلم بالصواب مع النسيان والجهل أو سبق اللسان
بالصلاة والحكمة وصلاة اللاحن باطل في هاتين الصورتين والخاصة بان العن الذى لا يغير
المعنى لا يضر مطلقا والذى يغيره ان كان في الفاتحة لم تصح امامة اللاحن مطلقا ان أمكنه التعلم
وان لم يمكنه صحته لئله وان كان في السورة صحته امامته مطلقا مع الكراهة ان لم يمكنه التعلم
ومع الجهل بحاله ان أمكنه هذا كما اذا لم يعرف الصواب بان كان أميا عاجزا عن الصواب فان
عرفه وتعدا العن صحته امامته مع الجهل بحاله سواء في الفاتحة أو في السورة وان سبق لسانه
اليه ولم يعد لقرائته على الصواب أو نسي أنه في الصلاة أو كان جاهلا معذورا في الفاتحة تصح
امامته مع الجهل بحاله وفي السورة تصح مطلقا مع الكراهة (قوله يجعل) بضم الياء وكسر الحاء
اى يغير المعنى والمراد بغيره أن يقل معنى الكلمة الى معنى آخر كضم تاء أتعمت وكسرها
أو يصيرها لامعنى اى أصلا كالزى بالزى وذكر ثلاثة قيود لعدم صحة صلاة اللاحن والآخر
منها قيد فى الاى أيضا وقوله في الفاتحة أى ومنها بديها (قوله ان أمكنهم ما أتتكم) نعم ان ضاق
الوقت صلى كل منهما وأعاد لثلاثة أصغر لكن لا يأتى بتلك الكلمة لانها غير قرآن فلم تتوقف صحة
الصلاة عليها بل تعدد ما بطل والامكان في المسلم من البلوغ وفي الكافر من الاسلام ثم عدمه
(قوله لتعظيم المؤتم بهم) أى بالاربعة الأخيرة من قوله والمأموم الى هنا وهذه العلة وما بعدها
عامتان ثم على بعدين خاصين ببعض الصور بقوله وانما يصح الخ (قوله وأفيد) بالياء أكثر من
الواو ولذا اقتصر عليه المصنف واعتبر بان أفعال التنزيل انما يصاغ من الثلاثى ومنه
أفيد أفاد وهو رباى وأجاب الشارح في حاشية جمع الجوامع بأنه صيغ من فأذنه اذا أصبت
قوائمه فانه وادى أيضا كافتته وقادته ثلاثى ويجب أيضا ان الرباعى المبدوء بالهمزة يجوز صوغ
أفعال منه على أحد أقوال ثلاثة للنهاية (قوله فيها) أى الاى ومن لحنه يجعل المعنى (قوله فلا
يجب ان) أى الاستقلال والتبعية وأما خبر الصحبة ان الناس اقتصدوا بابي بكر رضى الله
تعالى عنه خلف النبي صلى الله عليه وسلم فمحمول على أنهم كانوا معتقدين به صلى الله عليه وسلم
وأبو بكر يسعونهم تكبيرات الاستغاثات وورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مرض موته خلف
أبى بكر وحمل ذلك ان صح على أنه في مرة ثالثة غير المرة المروية فى الصحبة لانهم اعينها كما توهم
(قوله فسيأتى) أى فى القسم الرابع حيث قال فيه ومن لا تصح امامته الا لئله وهو الاثنى
والاى ان لم يمكنه التعلم فهو موقوف القيد المذكور هنا (قوله واما من لحنه الخ) شروع
فى أحد محترزات القيود الثلاثة على ألف والنشر المرقب (قوله كرفعها الحمد لله) دخل تحت
النكافى فتح دال تعبد وكسر باهم ونونهم صا دال الصراط وهمزة هاء دنا ونصب دال الحمد
أو جر هاء الباء المعنى فى الجميع وتسمية مثل هذا الحنا اصطلاحا للنهاية فان المراد به عندهم ما هو
أعم من تغيير الاعراب فيشمل ذلك وابدال حرف بآخر كما يأتى وان لم يسم لحنه عند اللغويين
والنصويين فان العن عندهم تغيير الاعراب وانطفا فيه (قوله مع الكراهة) ولا يحرم عليه
ذلك ان لم يتعدوا الحرم (قوله فسيأتى ان) أى الاول فى القسم الثانى والثانى فى الرابع

٢٧٠ - حدثنا صفراً وأبو كز (ومن عليه نجاسة) خفية (غير مفعلة) ومن لحنه يحيل المعنى

مع العلم بحاله وهو المحدث
وكان عالماً بالصواب
وتعمد اللحن مطلقاً أى
في الناقصة وغيرها (أوسبق
أسانه اليه ولم يعد القراءة
على الصواب في الناقصة
أو أمكنه التعلم) ولم يتعلم
(وهلم التحريم وتعمد)
اللحن (في غيرها) أى في غير
الناقصة لتعصير المؤتم بهم
بخلافه مع الجهل بحاله
لكن احصاه امامة الاولين
من هذا النوع تقييد يعلم
مما يأتى في الخامس

(قوله وجبت عليه نجاسة
المقارعة) وانما وجبت
عليه لتقطع القدوة
الصورية (قوله كفاقد
الطهورين الخ) انما وجبت
الاعادة هنا بخلاف ما اذا
تبين كونه محدثاً لان مدار
الاعادة على كون تنقص
الامام شأنه الظهور وقد قد
الطهورين وما بعده كذلك
بخلاف مجرد الحدوث
وسوى عن شيئا
يجامع ان كلا محدث وقد
علمت الفرق تدبر (قوله
فالمقسم لتلك الاقسام الخ)
انما يجعل قول المصنف
أو أمكنه التعلم الخ
معطوفاً على قوله وكان
عالماً بالصواب ويكون
من المقسم من لحنه يحيل

(قوله مع العلم بحاله) أى بخلافه مع الجهل بحاله فان القدوة تصح كإياها وإذا بان امامه محدثاً
في أثناء الصلاة وجبت عليه نجاسة المقارعة وكفائه ذلك أو بعد الفراغ لم يجب عليه شيء فلا تلزمه
الاعادة ويحصل له ثواب الجماعة لانه انتم بامام يظنهم منطهرين فلا يضر في الباطن كونه محدثاً
ومثل الحدوث كل ما شأنه أن يخفى كالنجاسة الخفية واللحن المذكورين بخلاف ما شأنه أن
يظهر ولو على بعد فانه اذا تبين شيء منه في أثناء الصلاة وجب الاستئناف أو بعد فراغها وجبت
الاعادة وذلك كالأول بان امامه كافراً ولو مخفياً وذا نجاسة ظاهرة أو تاركاً تكبيراً الاحرام ثم
لو أجازها مراصحت صلاة المأموم فرادى ولا تلزمه الاعادة أو يجزئنا أو يحل التزمه الاعادة كذا قد
الطهورين وتعميم جعل يغلب فيه الوجود أو ما أو أثنى أو خشي والمأموم رجل في نفسه
أو قادر على القيام أو على السكينة أو أنه بعد على كماله الذي يترك بحركته وكان بحيث لو تأمله
المأموم أبصره أو أنه لم يقرأ الناقصة سواء في السرية والظهرية أو أنه ترك البسالة لكونه
حذفاً وهذا هو الضابط للمعتمد المطرد في جميع مسائل الباب فترد ذلك شيخنا الحنفى خلاف
ما ذكره بعضهم هنا (قوله ومن عليه نجاسة) أى في بدنه أو ثوبه أو ماله أو لحيته ولو في جمعة ان كان
زائداً على الأربعين اعدم الامارة على ذلك فلا تعصير كما مر وقوله خفية المعتمد أن المراد بالخفية
الحكمية وهي التي لا يدركها طعم ولا لون ولا ريح كمنطقة بول جف ولو بظاهر الثوب
وبالظاهرة العينية كشمرة قبل في طيات عمامته وقبل الخفية ما لو تأملها المأموم لم يرها
والظاهرة بخلافها (قوله ومن لحنه يحيل المعنى) وكان عالماً بالصواب ذكر هذه الاقسام الثلاثة
اقسام أشار لأول بقوله وتعمد اللحن والثاني بقوله أو سبق أسانه اليه ولثالث بقوله أو أمكنه
التعلم وذكر الثاني قيداً وهو ولم يعد القراءة على الصواب ولثالث قيداً وهو زيادة على امكان
التعلم وهو ما علم التحريم وتعمد اللحن وأخذه في الشرح محترز ذلك القيود الثلاثة فالمقسم
لذلك الاقسام من لحنه يحيل المعنى وكان عالماً بالصواب واذا ضمت اقسامه الثلاثة للمقسمين
الاولين صارت اقسام الثمانية خمسة (قوله ولم يعد القراءة على الصواب) أى قبل الركوع فان
لم يعد لها على الصواب قبل وجبت مقارعة قبل شروعه في الركوع فان لم يقارعه وجبت
الاعادة وقال بعضهم لا تجب المقارعة حتى يباس من الاعادة على الصواب ويحصل اليأس منها
بالشروع في السلام لاحتمال أن الأفعال التي أتى بها بعد اللحن على سبيل السهو وخرج بقوله
ولم يعد الخ ما اذا أعادها على الصواب فان امامته صحيحة وبقوله في الناقصة ما لو سبق لسانه الى
اللحن في السورة ولم يعد القراءة على الصواب فانه لا يضر كالجاهل والنامي (قوله أى في غير
الناقصة) كبر اللام في قوله تعالى ان الله يرى من المشركين ورسوله ولو قصد به القراءة الشاذة
المردية عن الحسن البصري المحولة على الاقسام به صلى الله عليه وسلم المأموم من بطلان الصلاة
بالشاذ (قوله لا تعصير مؤتم بهم) أى بالنجاسة المذكورة (قوله بخلافها) أى الامامة مع الجهل
بحاله أى فانه انما يصح ما لم يسبق له علم به كأن أحدث بحضوره ولم يغيب عنه غيبة يمكن التطهر
فيها فاقضى به مع الجهل بحاله فانه لا يصح وهذا محترز قوله في المتن مع العلم بحاله (قوله من هذا
النوع) أى النوع الثاني الذي تحته خمسة اقسام كما مر والاولان منها المحدث ومن عليه
نجاسة خفية وقوله تقييد الخ وهو أن تكون امامته حاصلة غير الجمعة وفيه اوتى العبد بتغيرهما

المعنى فقط اضرورة تقييد المصنف بعلم التحريم وتعمد اللحن لان من ليس عالماً بالصواب لا يقال فيه ذلك = والفرق

ونخرج بالحقبة النجاسة الظاهرة فتخرج العصمة مطلقا ان كانت غير موقوفة عنها ٢٧١ وبعبارة المعنى وقومها فلا تقع العصمة

مطلقا اما الاذن في غير
القائمة اذا لم يمكنه التعلم
او كان جاهلا او ناسيا فتصح
امامته مطلقا مع الكراهة
وقولي ومن لحظه الى آخره
من زيادتي (و) ثالثها (من)
لا تصح امامته الا لدونه
وهو الخنثى فتصح امامته
للاثنى لا لرجل لنفسه
عنه ولا لخنثى لجواز
كونه رجلا والا لم يكن الخنثى
(و) رابعها (من) لا تصح
امامته الا لثله وهو الاثنى
والاثنى (وهو من يخل بحرف
من القائمة بقية زديته
بقولي (ان لم يمكنه التعلم)
فتصح امامته الا لثله
لا لرجل وخنثى لنفسه
عنه ما وقع امامته الا لثله
لان الاثنى لا يخل بغيره
للتحمل واقررت الخنثى عن
هذين بخلاف ما صنعته
الاصل لان ما صنعته
لا يصح فيه

وقد يقال ان من امكنه
التعلم لا يقال له عالم بالصواب
الا ان يجاب بان معنى قول
المصنف عالم بالصواب
عالم بان ما أتى به خطأ وان
الصواب غيره سواء كان
حافظا لذلك الغير كما
في القسمين الاولين والا

والفرق بينهما وبين غيرهما عدم انقاذ صلاتهم ما فيه قص العدم من قول الامر بخلاف غيرهما
فان صلاته تنفذ قبل طروقه المطلق لان اللحن مثلا يطروا به لدا لا معقلا (قوله الظاهرة) تقدم
ان المراد بها العينية التي لها أحد الاوصاف الثلاثة سواء كانت بظاهر الثوب أو باطنه وقوله
مطلقة أى مع العلم أو الجهل وكذا يقال فيما بعد (قوله اما الاذن الخ) شروع في أخذ محذور
قبول القسم الاخير على اللحن والفسخ المرتب فقوله اذا لم يمكنه محذورا يمكنه وقوله او كان جاهلا
أى بالتحريم محذور علم بالتحريم وقوله او ناسيا محذور تعلم اللحن (قوله في غير القائمة) هو
السورة والفرق بينهما وبين القائمة حيث قيد اللحن فيه بالقبول الثلاثة ان ما وقع فيه اللحن
حينئذ كلام أجنبي بشرط ابطاله ما ذكر بخلاف ما وقع فيه في القائمة لان امره كونه
لا يقطع بنحو نسيان أو جهل (قوله فتصح امامته مطلقا) أى وكذا صلاته (قوله الا لدونه)
أى بقينا وقوله وهو الخنثى الخ الصور الممكنة تسع الباطل منها أربع رجل بامرأ أو بخنثى
خنثى بخنثى وبامرأ والصحيح خمس رجل برجل خنثى به امرأ به امرأ بامرأ بامرأ
بخنثى ويصح مع الكراهة اقتداء رجل بخنثى اقتضاها كونه وخنثى اقتضاها أنوثته باثنى
(قوله والامام اثني) بالجر ورفع قال في الخلاصة

وجز ما يتبع ما جروس راعى في الاتباع المحل فحسن

(قوله الامثلة) أى بقينا ومنه اقتداءه أنرس بأخرس أصليين فان كان أحدهما أصليا دون
الاخر صح اقتداءه الاصل بالطارئ دون عكسه وان كانا عارضين لم يصح اقتداء أحدهما
بالاخر على المعتمد لان كلا يحسن ما لا يحسنه الاخر ولو طرأ أخرس امامه في أثناء صلاته لزمه
مفارقته بخلاف ما لو عجز عن القيام لان اقتداءه القائم بالقاعدة صحيح ولا كذلك الطارئ
بالاخرس فلو لم يعلم بخبره حتى فرغ من صلاته أعاد لان طروقه أخرس نادر بخلاف طروقه الحدث
ولا يصح اقتداءه بمن بان أن ترك تكبيرة الاسرام ولو لم هو الاثنى لا يخل فينبى الى نفسه
بخلاف ما لو بان أنه ترك النية لان الخنثى فلو أحرمت غيره بأمره ثم كبر فثابتا بقية ثانية سرا بحيث
لم يسمع ما موم لم يضرب صحة الاقتداء وان بطأت صلاة الامام ٣ لان هذا مما يخل ولا اماره
عليه كما مر (قوله وهو من يخل) هذا معناه اصطلاحا امامته فهو من لا يكتب ولا يحسب كما مر
(قوله بقية زديته) هذا قيد لصحة الصلاة لا لكونه أميا اه قل (قوله ان لم يمكنه التعلم)
بان مضى زمن عليه وقد بذل فيه وسعه الله فلم يفتح الله عليه بشئ اه أبه وري (قوله لثله)
أى في الحرف المجوز عنه وفي محله وان لم يتقنا في الحرف المأثري به كان مجزعا عن راء صراط
وأبداهما أحدهما غائبا والاخر لا مألوفا مجزأ أحدهما عن راء غير والاخر عن راء صراط
أو أحدهما عن الراء والاخر عن السين مثلا فلا تصح امامته أحدهما بالاخر وقوله لا الطارئ
هو من يحسن القائمة (قوله عن هذين) هما الاثنى والاثنى وانما لم يقل عن هذين حتى يشهد
قوله ومن لم يمكنه يحيل المعنى لانه لما اختص بزيادة قيود صار كانه مستنقل (قوله خلاف ما صنعته
الاصل) حيث جعل الاقسام سبعة وأدرج الخنثى في القسم الرابع الاثنى وهو من تصح
امامته الا لثله فيقتضى أنه تصح امامته لثله وهو خطأ وهذا معنى قوله لان ما صنعته لا يصح فيه

القسم الاخير ثم تارة يعلم تحريم ما أتى به ويتعمده وتارة يجهل او ينسى فانه هو موردان تزدان على الاربعة عشر
التي ذكرها الخنثى فانه لم يغير علم التحريم ونعمد اللحن الاثني كان عالما بالصواب حافظا له فيكذا الجواب شيخنا الدهر يوحى

(ومن لحنه يحيل المعنى)
يقدمون زدت ما بقولي
(في الفاتحة) كأن يضم
ناه أنعمت أو بكسرهما
(ويعجز عن التعلم) فتصح
امامة كل منهم لمثله
لاستوائهم في النقصان
لافيه لا اختلاف فيه
(و) خامسها (من لا تصح
امامته في صلاة) وتصح في
أخرى وهو المسافر والعبد
والمبعض) وهو من زياد في
(والصبي والمحدث ومن
عليه نجاسة خفية وجهل
حاله) وهو من زياد في
(٤) انه (لا تصح امامتهم
في الجمعة ان تم العديهم)
لانتفاء صفة الكمال المعتبرة
في صحتها وتصح في غيرها
وفيها ان تم العديهم ونهم
(د) سادسها (من تكبره
امامته) مع جوازها (وهو
الفاسق والمبتدع ان لم
يكفر بدعته وغيرها)
وهو من زياد في

أى في الخلق وقوله للمعارف أى وهو عدم صحة اقتداء الخلق بمثله (قوله وهو من يدغم)
أى بشرط تقدم ابدال كلمة تقسيم فانه يدل السين تاء وياء غمها في التاء اما لو ادغم من غير تاء
ذلك فهو مالم لا يتشدد باللام أو الكاف فانه لا يضر ولا يسهى أرت وقوله وهو من يدل حرفا
بآخر أى سواء ادغم أو لا فكل أرت بالانغ ولا عكس فبينهم ما عوم وخصوص مطلق (قوله ومن
لحنه) عطف على الاثنى فتحت النوع الرابع ثلاثة أقسام (قوله في الفاتحة) أى أو بدلها
ولو ذكر كما هو ظاهر اه شورى (قوله كل منهم) أى الاثنى والامى ومن لحنه الخ (قوله
لمثله) ظاهره أنه يصح اقتداء أرت بالانغ وعكسه وليس كذلك لان كلا يصح ما لا يصح منه الآخر
وكذا لا يصح اقتداء من يحسن سبع آيات بن لا يحسن الا الذي كروا كانت لغته يسيرة بان
يأبى بالمعرف غير صاف لم يؤثر اه أفاده في شرح المنهج وقوله لاستوائهم ما لى الامام من كل من
الثلاثة والمأموم (قوله ومن لا تصح امامته في صلاة الخ) ذكر من أفراد ستة (قوله وجهل
حاله) أى المحدث ومن عليه نجاسة خفية وابس مثلهما من تبين كونه قادرا على القيام
أو استمر فلا تصح امامته ويجب على المأموم إعادة الصلاة خلفه كما مر خلافا لما نقله الشورى
ولو خرج الامام من الصلاة بمحدث أو غيره كعاف جازا لا اختلاف ويجب في الجمعة في الركعة
الاولى بشرط كون المحدثة مقتديا به قبل البطلان (قوله لا تصح امامتهم) أى ولا صلاتهم ان
نوا الجمعة والاصح اغير المحدث والمتنفس اه قل (قوله ان تم العديهم) قال في المنهج
وتصح خلف عبد وصبي ومسافر وان كان محدثا ان تم العديهم (قوله وتصح في غيرها) أى
الا في المحدث والمتنفس مع العلم به كما مر (قوله وفيها ان تم العديهم ونهم) أى سواء نوا الجمعة
أم ظهر (قوله من تكبره امامته) أى وان توقفت الجماعة عليه بان لم يصلح للامامة غيره وتحصل
فضيلة الجماعة خلف من ذكر وكذا خلف الخائف الذى لا يعتد وجوب بعض الواجبات
كالخفى وكذا خلف من يكرهه اكثر القوم لامر مذموم فيه لان الكراهة في جميع ذلك لا مر
خارج (قوله وهو الناقى) أى وان اختلفت بصفات مرجحة ككونه اقل أو أكثر لأنه يخاف منه
عدم محافظته على الواجبات ثم ان كان المأموم فاسقا مثله او اختلف الفسق فلا كراهة ما لم
يكن فسقا امام الخش ولا يجوز لاحد من ولاية الامور ونسب امام فاسق للصوات وان صحنا
الصلاة خلفه لان الى الامر ما مرد برعاية المصلحة للناس وابس منها ان يوقعهم في محرومة لان
منزلة من الرعية منزلة الولي من مال القيم والمناظر او الواثق كلما كم في تحريم ذلك فلا يصح
تقرير الفاسق وان اختلف فسه ومثله المبتدع وكل من تكبره الصلاة خلفه ويرجع عليه بالمعلوم
وان باشر كالا هل ان لم يباشر ولم ينب اهل ولو بشرط الواقف مراعاة الخلاف او اقتضى عرفه
المطر ذلك وجبت بان لا يباشر الامام بطل المأموم والا لم يستحق المعلوم ونحو ذلك لا اعتبار
في التدريس وسائر الوظائف وان لم يباشر الواقف اذا استتاب مثله او خيرا منه ويستحق
المستفيد جميع المعلوم على المعة خلافا لما قال بعدم استحقاق واحد منهم اه (قوله ان لم يكفر
بدعته) كالمعتزلى القائل بخلاف القرآن وعدم الرؤية ونقص الشافعى على تكفير من ذكر مؤول
بكفر انهم وان كان بعيدا او قدرى وهو من يغيب أفعال العباد الى قدرتهم والجهلى
أى القائل بذهب جهنم بن مشوان الترمذى وهو أنه لا قدر للعبد بالكيفية والمرجى أى

حفظه الله بزيادة تدبر
(٢) قوله لم يضر في صحة
الاقتداء) فبسه انه تقدم
انها تصح للمأموم فرادى
الا ان يقال ما هنا فم اذا
كبر جهرا ثم سرا ثم فيها
اذا كبر سرا فقط فقوله
هناك ان لم لو احدها سراى

الفتائل بالارجاء وهو انه لا يضر مع الايمان معصية والرافضى أى الفتائل بان علميا كرم الله
وجهه أمر اليه النبي صلى الله عليه وسلم بالخلافة وأنه أولى من غيره وإن لم يسأله اليه فهو
كأنه (قوله كأنه افتاء الخ) دخل تحت الكائن من لا يترفع عن التجاسة أو يعنى ههنا الصلاة
أو يعطى معاشة مذمومة أو يعاشر أهل الفسوق ونحوهم أو يكرهه أكثر أقوم لأمر
مذموم فيه كما ذكرنا الفصل أو الحكايات المضحكة تصنعها لاطمئنان كره امامته اما المأمومون
الذين يكرهونه فلا تتركهم الصلاة خلفه فان كره كلهم حرمت امامته وسوا في جميع ما ذكر
نصبه الامام أم لا (قوله وهو من يكره الفتا الخ) وكذا من يكره أى حرق كان ولو في غيره
الفتاحة كالبدل والسورة كما يؤخذ من التقبل بالافتاء فلا فاء في الفتاحة ويصح الاقتداء
بن ذكروان كان قادرا على عدمه لان المكرر حرق قرأتى على المعقد (قوله ومن تغلب على
الامامة) أى امامة الصلاة كان قد تم نفسه مع وجود العلم منه من غير أن يقدمه الامام
الاعظم أو الناظر أو رب المنزل (قوله كالجسم صريحا) أى بأن قول هو جسم كالاجسام
اصراحتهم في الحدوث والتتركيب والالوان والاتصال فيكون كقوله لانه أثبت لاقديم ما هو
منفى عنه بالاجماع أما لو قال هو جسم وأطاق أو جسم لا كالاجسام أى منتف عنه لو لم
الجسمية كعض الكرامية فانهم قالوا هو جسم معنى قائم بنفسه فقد أخطوا في اطلاق
الاسم لافى المعنى أو كان مجسما لا وما كالمهوية ومن يقول هو أبيض أو أود مثلا وان لم
من ذلك الجسمية لان الاصح ان لازم المذهب ليس غذهب فلا يكثر اقلية التعجب على الناس
وانهم لا يهتمون بوجوده فى غير جهة نعم ان اعتقد الجهوية لازم قواهم المذكور من الحدوث
أو غيره كقوله والجماع وهذا التفصيل المذكور هو المعقد واذا حمل كلام المصنف عليه لم يكن فيه
ضعف وقيل بكفر الجسم مطلقا وقيل بعدم كفرهم مطلقا والمحمل أن الجسم لا يكثر الا اذا
لزم من كلامه التشبيه فكفرهم من حيث التشبيه لا التعجب (قوله ومنكر العلم بالجزئيات) هم
الغلاة ثقة ائمة تعالى بالحكايات دون الجزئيات كجزئيات الانسان والرمل مثلا وقد لوا
أيضا يقدم الامام وعدم شتر الاجزاء فلهذا الثلاثة أصل كثرهم ونظمها بعضهم في قوله
بثلاثة كفر الغلاة العدا إذا نكرها وهي قطعا مشبهة
علم يحرقى دون عوالم شتر لاجساد وكانت ميتة

وهذا باطل بل علمه تعالى عام للحكايات والجزئيات ولو غير متناهية واحتماله علم ما لانها سبابة لها انما
ثبتت في حق الحوادث ومثلى انكار علمه بذلك انكار علمه بالعدم وعدم علمه تعالى له
وللمستحيل ومعنى علمه به علمه تعالى بالتحالته وأنه لو قد وروقه لزمه من الفساد كذا وبيها
تبر عن علمنا به (قوله خلاف الاولى) أى غير مثله وغير من وجده قد أحرم أمالته أولم وجده
قد أحرم فلا بأس بذلك وما فى هذا النص بل (قوله وان عدمه الاصل فى المنكر والخ)
كلام الاصل هو المعتمد فى ولد الزنا ومن لا يعرف له أب لكن بشرط أن يكون لاقتدابه من
ابتداء الصلاة ولم يكن مقتدى مثله وعبرة لرملى وأطلق جماعة كراهة ولد الزنا ومن لا يعرف
أبيه وهي مصورة بكون ذلك فى ابتداء الصلاة ولم يسأله المأموم فان ساء أو وجد به قد أحرم
واقتردى به فلا بأس اه لكن بحث فى التفصيل المذكور بان من كره الاقتداء به لافرق بين

كأنه افتاء والواراه وهو من
يكره الفتا والواراه ومن
تغلب على الامامة ولا
يستحقه إلا من يحكمه
بيدته كالجسم صريحا
ومنكر العلم بالجزئيات فلا
يصح أن يكون اماما بحال
كعلم عامر وتعبيرى بالفاسق
والمبتدع أولى من تعبيرة
بالعلم بالفاسق والبلدعة أذ
الاعلان ليس بشرط
(و) سابعها (من امامته
خلاف الاولى وهو ولد الزنا)
وان عدمه الاصل فى
المكروه (وولد الملائنة

وهو من لا يعرف له أب (وهو من زيادى) (والعبد) (ولوصكاتبنا) (والبعض) (ولو زادت حريته) (والاعشى والبصير) (في الامامة
(سواء) (لنعارض العنيتين وهما أن البصير أحفظ ٢٧٤ عن النجاسة والاعشى أخشع) (و) (ثامنا) (من تختار امامته وهو

من سلم عما ذكر) من
الامور السابقة ثم اذا
اجتمع عن له أهلية الامامة
بجماعة (فيقة) منهم
(الافقه) في الصلاة على
غيره لانه صلى الله عليه وسلم
قدم أبابكر للصلاة وغيره
أحفظ منه ولان الاحتياج
الى الفقه في الصلاة أكثر
لكثرة الوقائع فيه أو ما خبر
مسلم الا في وضوءه فهو في
المستويين في غير القراءة
كالنكح لانه لان أهل العصر
الاول كانوا يتفقون مع
القراءة لا يوجد قارئ الا
وهو فقيه (ف) بعد الافقه
(الاقراء) أي الاكثر قراءة
(ف) بعد الاقراء (الاورع)
وهو من زيادى (ف) بعد
الاورع

٣ (قوله مع الاستواء)
كان الاولى تأخير هذه عند
قوله ثم اذا اجتمع (قوله
ست مراتب) الاولى احدى
عشرة مرتبة اه الا أن
يقال مراده المراتب
الماخوذة من الحديث
المذكور فتأمل ومحتاج
أنه يؤخذ من تقديم الاكثر
قراءة من حيث تقديم
مرتبة القراءة لا ولو يتها
على غيرها مراعاة القرآن
تقديم الاصح قراءة على

أن يقتدى به من هو مثله أو غيره ولا بين الابتداء والانتها وأعلم أن حكم الاقتداء بهم الذين حكم
امامتهم في الكراهة وخلاف الاولى ومع ذلك تحصل فضيلة الجماعة كافي المؤددة خلاف المتضبة
وعكسه ونحو ذلك كما مر (قوله ومن لا يعرف له أب) كالقبط وهو من عطف العام على الخاص
لان ولد لزن لا يعرف له أب ينسب اليه شرعا وكذا ولد الملاعنة فينبهه وبين ما قبله العموم
والخصوص المطابق لاجتماعهما وانفراد في القبط وعدم انفرادهما عنه (قوله سواء)
أي بعد اتناقهما في الصفات الاتية وهو خبر عن الاعشى والبصير لانه في مستويين (قوله
من سلم عما ذكر الخ) أي مع الاستواء في البلوغ وعدمه والطرية وضدها والافقه دم البالغ ولو
عبد على العبي ولوسر او الحوا الفقيه على العبد الافقه اه قل (قوله ثم اذا اجتمع الخ) بعد
ان فرغ من أحكام الامامة شرع في صفات أهلها وقوله جماعة فاعلى اجتمع والمراد اجتمعوا في
غيره صبر وغيره لان رايهم فيهم امام أعظم ولا نائب فجعل هذا في غير الامام الراتب وغير صاحب
المكان وغير الوالى أما هؤلاء فقدمون على غيرهم كما يأتي وذكر المتن ست مراتب وحذف بعض
مراتب كما ستعرفه (قوله الافقه) أي الا أن يكون عاريا يقدم عليه الفقيه المستور للاعتناء
من الشارع بأمر المستور وقوله في الصلاة أي العلم بالفروع والفقهية المتعلقة بها وان لم يحفظ
من القرآن الا الفاتحة والمراد به غير صلاة الجنائز أما هي فيقدم فيها الا سن على الافقه لان
دعاء الا سن أقرب الى الاجابة وقوله على غيره متعلق بتقديم (قوله وغيره) أحفظ منه (لما روى
البضارى انه لم يجمع القرآن في حياته صلى الله عليه وسلم سوى أربعة نصار زيدين ثابت وأبي
ابن كعب ومعاذ بن جبل وأبو زيد وجاء في رواية زيادة سنة ونظامها بعضهم في قوله
لقد جمع القرآن في عهد أحمد * على عثمان وزيد بن ثابت
أبي أبو زيد معاذ * وخالد * غنيم أبو الدرداء وابن الصامت

(قوله وأما خبر مسلم) وادعى تقديم الافقه على الاقراء (قوله فهو في المستويين) أي انه
وارد في تقديم الاقراء من الفقهاء الذين استوتوا في الفقه وزاد بعضهم على غيره بالقراءة فقال
الزورى لكن في قوله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة دليل على تقديم الامر اطلاقا اه
وقد يجاب بأنه قد علم أن المراد بالاقر في الخبر الافقه في القرآن فاذا استوتوا فيه فقد استوتوا
في فقهه فاذا زاد احد منهم بقية السنة فهو أحق فلا دلالة فيه على تقديم الاقراء مطلقا بل على
تقديم الاقراء الافقه في القرآن على من دونه ولا نزاع فيه اه شرح الروض (قوله يتفقون مع
القراءة) أي يتفقون معاني الآيات مع القراءة فكما ترات آية فقههم وامعناها فقد قال ابن
مـ هو درضى الله تعالى عنه ما كنا نجاوز عشر آيات حتى نعرف أمرها ونهيها وأحكامها وفيه
أن الكلام في فقه الصلاة وما يتعلق به الآيات فقه الآيات وعلومها الا أن يقال ان من جله ذلك
فقه الصلاة (قوله الاكثر قراءة) أي حفظا وكذا الاكثر معرفة لقراءة من القرآن السبع
أو بعضها وأسقط المصنف مرتبة وهي الاصح قراءة فيقدم على الاكثر قراءة وان لم يحفظ
الا البعض (قوله الاورع) أسقط مرتبة وهي الأزهد فيقدم على الاورع لان الزهد هو من
يقصر من الحلال الصرف على قدر الحاجة والورع من يترك الشهوات خوفا من الوقوع في الحرام
الحرام ويأخذ الحلال وان زاد على قدر حاجته فالورع ترك الشهوات خوفا من الوقوع في الحرام

الاكثر لانه الاولى ومن تقديم الاورع تقدم الاقدم حجة المهاجر وغير ذلك بالقياس والزهد

عليه كما أشار له المحشي وهذا الذي أجاب به شيخنا أشار له المحشي بقوله ٢٧٥ ذكر الثنست مراتب وحذف بعض مراتب

فاندفع ما قبل لا وجه له وأصله
بعضهم قوله الماخوذة من
الحديث بقوله غير الماخوذة
من الحديث وهو ظاهر
أيضا

والحمد للاقتصار على قدر الحاجة من الحلال يميناً وهو قسم من الورع لا قسم له لأن الورع
مقول بالتشكيك فأول مراتبه اجتناب الشهوات فان ترك ما زاد على الحاجة من الحلال كانت
المرتبة العلية (قوله الاقدم هجرة) أقط مرتبة وهي المهاجرة فقدم على من لم يهاجر والمراد
الاقدم هو أبوه كما يأتي وفيما تقدم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعاً كما يأتي تقديم من
هاجر بنفسه على من هاجر أحد آبائه وان تأخرت هجرته وظاهر تقديم من هاجر أحد أصوله إليه
صلى الله عليه وسلم على من هاجر أحد هم إلى دار الاسلام لا على من هاجر بنفسه إليه الأخذ بما صار
ويدخل في الأصول الاتي ومن أدلى بها كافي الام وان لم يهجر ذلك في الكفاية لأن المدار في ما على
شرف يظهر عادة التفات شريفة وهذا على أدنى شرف وان لم يكن كذلك فاه في الابعاب (قوله إلى
المدينة) أي من مكة إلى المدينة في زمنه صلى الله عليه وسلم وقوله أو إلى دار الاسلام أي بعده
صلى الله عليه وسلم ولا نظير للهجرة من بلاد الاسلام إلى بعضها وان نذبت من بلاد لا يقام فيها
الحدود (قوله في الاسلام) أي لا يكبر لاسن فلا يهجرة بسن الكفر فقدم شاب أسلم أمس على شيخ
أسلم اليوم فان أسلم ما قدم الشيخ وبقدم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعاً وان تأخر اسلام
الاول لان فضيلته في ذاته هذا اذا كان اسلام المتأخر قبل بلوغ من أسلم تبعاً أمالوا أسلم بعده
فيظهر تقديم التابع كما قاله ابن الرقعة (قوله تلجروم) دليل للاربعة الأخيرة أما الاول فتقدم
دليله وهو فعله صلى الله عليه وسلم (قوله أقرؤهم الكتاب الله) أي ان كانوا مستورين في فقه القرآن
وزاد بعضهم بالقراءة قوله فان كانوا في القراءة قسوا أي وفي فقه القرآن أيضاً فان استوفوا في
ذلك وزاد بعضهم بفقه السنة قدم كما أشار إليه بقوله فاعلمهم بالسنة كما مر ذلك (قوله سلم) أي
اسلاماً ومنه قوله تعالى ادخلوا في السلم كافة وهو تنبيه لقوله سنا (قوله إلى قریش) أي أقر
غيرهم فيقدم المنتسب إلى من هاجر ولومن غير قریش على ولد غير المهاجر ولومنهم لان الهجرة
مقدمة على النسب فولد المهاجر مقدم كايه ويدل من ذلك أن ولد التابعي الاقدم هجرة مقدم على
ولد الصحابي المتأخر عن التابعي فيم الانه يوجد في المنفصول ما لا يوجد في الفاضل ولذا كان ولد
الاول ليس كالأبنت الثاني وعلى قياس هذا يكون المنتسب للمقدم مقدماً على المنتسب
للمؤخر فان الافتتاح مقدم على ابن الاقرأه وعلى ابن الاورع وهكذا (قوله عن قام به ما يمتدح
السنة) كالحامد والصالح فيقدم ابن العالم والصالح على ابن غيره وكما نظمها الدنيا الذين لموا
من العنت ونحوه لان في الاتساب شرفاً ما لم يبلغ اعتباره فيقدم المنتسب اليهم على غيره (قوله
فيقدم الهاشمي أو المطلبى على غيره) تلجروم لم الناس تبع أقریش في هذا الشأن منهم تبع
اسلمهم وكانهم تبع لكانهم والمراد به الشأن الامامة العظمى فتسبوا عليهم الصغرى وعلى
قریش كل من كان في نسبه شرفاً شرح الوض (قوله فالاحسن ذكرنا) أي سيرة بين الناس
وحسنهم هو المعروف بالعدالة الظاهرة بان لم يسمع من لم يعلم منه عدوانه منتهى بسقطها
والاحسن هو من يكون شأنه الناس عليه بالجميل أكثر (قوله فالانظف قوبا) أي فبدنا فممنوعة
وقوله فالاحسن هو تآلى لا تقبال الناس عليه بل تقدم به منهم تقدمه على الانظف قوبا (قوله
فالاحسن خلقاً) أي بان يكون سليم الاعضاء من الآفة مستقيماً فهو غير الاحسن وجهها
أي صورة خلقاً فان ادعى اتحادهما (قوله فالاحسن وجهها) أي الاجل صورة وهو غير

(الاقدم هجرة) إلى المدينة
الشريفة أولى دار
الاسلام من دار الحرب
(ف) بعد الاقدم هجرة
(الاسن في الاسلام) تلجروم
لم يؤم القوم أقرؤهم
لكتاب الله فان كانوا في
القراءة قسوا فاعلمهم بالسنة
فان كانوا في السنة قسوا
فاقدمهم هجرة فان كانوا في
الهجرة قسوا فاعلمهم
سنا وفي رواية سلموا وجه
تقديم الاورع على الاقدم
هجرة من الخبر أن الغالب
على العلم بالسنة الورع
(ف) بعد الاسن (الاشرف
نسباً) بان كان منسباً إلى
قریش أو غيرهم عن قام به
ما يمتدح السنة فقدم
الهاشمي أو المطلبى من قریش
على غيره وسائر قریش على
سائر العرب والعرب على
الجم (فالاحسن ذكرنا
فالانظف قوبا) فالاحسن
صوتاً (ف) الاحسن
(خلقاً) بفتح الخاء وهذه
الاربعة من زيادتي
(ف) الاحسن (وجهها)

وذكرت في شرح الاصل زيادة على ذلك

الاحسن خلفا كما سمعت وبهذا الاحسن وجهها الاحسن فوجهه فالايض قوباقية قدم على لابس
الاسود شبر غير ثيابكم البياض ويقدم الايض وجهها الى غير فان استويا ونشأه أقرع هذا
كاه اذ لم يكن هناك راتب ولا امام أعظم أو نائبه ولا رب منزل والا قدم الوالي بمحل ولايته على
غيره فيقدم في ذلك المحل ولو على المسالك والامام الراتب وان اختص ذلك الغير بصفاته مرتبة
من فقه وغيره وبعده الامام الراتب وهو من ولاه الناظر ولاية صحيحة أو كان بشرط الواقف فان
لم يحضر استحب أن يبعث اليه ليحضر فان خيف فوات أول الوقت استحب أن يتقدم غيره
الا ان يخاف فتنة فيه لولا فسادى وبعده الساكن بقوله لا على معبر وسببه غير سببه مكانه
فان لم يكن الساكن أهلا كمرأة قدم من يكون أهلا هذا خاص من ماذ كره في شرح الاصل
(قائده) قال الاسنوي رجل يجوز كونه اماما لامام وما هو الا على الاصم يصح أن يكون
اماما لاسنة قلاله بافعه له لامام وما اذ لا طريق له الى العلم بانفعالات الامام الا ان كان بجانبه ثقة
يعرفه بهم أو أغز السيوطى بذلك فقال من بحر الطويل

الاخير روى عن صلاة امرئ أنت * بتدريس يدونهما ووجيز
تصح اذا صلى اماما ومقردا * وان كان مأموما فلا يصح يجوز
* (باب كيفية أى صفة صلاة السفر)

أى الصلاة فيه فاضافة الصلاة اليه على معنى في ذكر الديل لانه معنى للصلاة وأما اضافة
الكيفية للصلاة فعلى معنى اللام والمراد بيان كيفية ثبوتها من حيث القصر والجمع لامن حيث
الاركان والشروط وغيرهما اذ لا يخالف غير ما في ذلك (قوله من فرض) المراد به ما يشعل الركن
والشروط والمراد بالغير المكروهات والمبطلات فالذى لها خمسة أمور (قوله جواز القصر)
أى وجواز الاتمام لما صح عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت يا رسول الله قصرت وأتممت
وأظفرت وصمت بفتح التاء لاوى وضم الثانية في ما يجوز وكسبه فقال أحسن يا عائشة وأما
خير فرضت الصلاة ركعتين أى في السفر المقتضى عدم جواز الاتمام فيه فعندما ان أراد
الاقتصار عليه ما يجزى الا انهم قد يكون أفضل من الاتمام فيما اذا بلغ صوره ثلاث مراحل
ولم يخالف في جواز قصره وانما قدمه على الجمع للاجماع عليه والاختلاف في الجمع تخصه بعضهم
بالمطر وأبو حنيفة بالسلا وانما شرع ذلك تخفيفا على المسافر لما يلحقه من المشقة ولذا سئل
امام الحرمين حين جلس موضع والد للتدريس وذكر في درسه السقرة قطعة من العذاب فقال له
رجل من الحاضرين وقال له لم كان السقرة قطعة من العذاب فقال ارتجبالا لان فيه فراق
الاجباب (قوله اجما) قدمه الله وله الامن والخوف فجعل في الآية قائم خاصية بالناسي
وان لم يكن قيدا كما سيأتي (قوله واذا قصرتم) أى ما نوتتم في الارض فليس عليكم جناح أى
انتم وخرج أن تقصر أو أى في أن تقصر وا قال في الخلاصة في أن وأن يطرد البيت وأن
خفتهم ليس بقيد أى أو انتم أخذ من قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث صدقة أى الصلاة
في الامن صدقة أى رخصة تصدق الله بها عليكم اشقة السقرة فاقبلوا صدقته (قوله في رباعية)
هى الظهور والعصر والمشاو قوله مكتوبة أى اصله وان وقعت فلا تدخل صلاة الصبي

(باب كيفية صلاة
السفر)

(هى كصلاة الحاضر فيها
لها من فرض وسنة
وغيرهما (الاف شيئين
أحدهما جواز القصر)
اجما ولا ية واذا قصرتم
في الارض (في رباعية
مكتوبة

(قوله أى الصلاة في الامن
المخ) الاولى أى التقصير

والمعادة فله قصرها جواز ان قصر أحدها وهو الاول فان أتته أو جاوزها لم تكن الاولى
مفصلة عن القضاة بأن تبين عدم انعقادها فله قصر الثانية لان الاولى كالدوم أما لو شرع فيها
تامة ففسدت فليس له قصر الثانية لان الزمت تامة بخلاف ما لو بان عدم انعقادها وفي بعض
النسخ زيادة مؤداة بعد قوله مكتوبة أي ولو أداها مجازيا كأن سافر وقد بقي من الوقت ما يسع
ركعة فله قصرها وان لم يشرع فيها واستتر فيه عن الثالثة فان فيه تفصيلا بين كونها فائنة سفر
قصر أو لا ولكن هذه الزيادة لا تناسب قول المصنف ولو فائنة سفر (قوله ولو فائنة سفر) أي
سواء كانت مؤداة أو فائنة سفر أي بقينا الموقوف هل فائنة سفر أو حضر أو جب انقامها وله قصر
فائنة السفر ولو في غير السفر الذي فائنت فيه (قوله) وخرج بمأذرك أي وهو رباعية وقوله الصحيح
والمغرب أي بالاجماع وأما غير فرض الصلاة ركعة في الخوف فمحمول على أنه يصلح الجمع الاظم
ويتمرد بأخرى والحكمة في عدم قصرهما أن الصحيح لو قصر لم يكن شفعاً أو خرجت عن
موضوعها والمغرب لا يمكن قصرها الى ركعتين لانها لا تكون الا تروا ولا الى ركعة نظرونها
بذلك عن باقي الصلوات وكالصحيح الجمعة (قوله والمذكورة) خرجت بقيد الامالة الملاحظ فيها
سبق وقوله فلا قصر فيها أي في الثلاثة (قوله فيصلي) بالاختية والبقاء للفاعل أي الشخص
والفوقية والبقاء للمفعول أي الرباعية رباعية في كلام الشارح جمع فيها النسب والرفع (قوله
عشرة) بل أحد عشر والحادي عشر كون السفر أغرض صحيح في زيادة على كونه مباحا (قوله
كون الشرط بلا) أي بقينا لان المسافة بعيدة لا تقرب يسهل في طولها فلا قصر لان
الرخصة لا يصار اليها لا يفتقر وفازت المسافة بين الامام والمأموم بأن القصر وقع على خلاف
الاصل فتناسبه الاحتياط والفتن بان لم يرد بيان المخصوص عليه فيه ما من العجوبة بخلاف
ما هنا ان يكفى الظن على ما هو فان شك في المسافة اجتمع (قوله أربعة برد) بضمين جمع يريد
قال في الخلاصة وفعل لاسم رباعي بعد * قد زيد قبل لام اعلا لا نقد

وهي يسير الاثقال أي الحيوانات المثقلة بالأجسام صغيرة يومين معتدلين أو ليلتين كذلك أو يوم
وايلة ولو غير معتدلين مع اعتبار الحظ وانحرال والاكل والشرب وغير ذلك على العادة الغالبة
وقدرها عشرين باثنين وعشرين ساعة ونصف ونوقش بان مقدار الاكل والشرب غير معلوم فقد
ينقص وقد يزيد وقد يقال المعتبر العادة الغالبة في ذلك وهي معلومة وتوضعات المسافة يسيرة ما
بين مصر ومحلة المرحوم لا الى طندنا فان انقلاب الى عدم القصر في ذلك أميل قرره شيخنا عظيم
وقال شيخنا الحنفى ان ذلك ليس مسافة قصر أيضا وانما مسافة القصر الى محله روح أو محلة
الكبرى وذلك ان المسافة ضمنت من مصر القديمة الى قلقة سنة فوجدت أميا لا قبله به حيث
لو حسب من ذلك الى طندنا أو الى محلة المرحوم على حساب الانحلال الى قلقة سنة لم تبلغ
ثاني مسافة القصر ولم يقع ضبطها من مصر الى طندنا أصلا هذا كله في سفر البر أما البحر
فالمسافة فيه الى طندنا مسافة قصر قطعا وهي بالانحلال ثمانية وأربعون ميلا هاشمية ذهابا فقط
فلا يحسب الاياب معه حتى لو قصد مكانا بنية أن لا يقيم فيه بل يرجع فليس له القصر وان ناله
مشقة مرحلتين متواليين لانه لا يسمى سفرا طويلا والغالب في الرخص الاتباع والميل ألف
باع والباع ستة أذرع وخرج بالهاشمية المسوبة لبق هاشم وهم العباسيون لو نوع التقدير

(ولو فائنة سفر) لا فائنة
حضر اترتها في ذمته أربعة
وخرج بمأذرك الصحيح
والمغرب والمذكورة لا قصر
فيها (فصلى) رباعية
السفر المكتوبة (ركعتين)
لا تساع رواء الشيطان
وانما يجوز القصر
(بشرط) عشرة (كون
السفر طويلا) أي أربعة
برد

في زمن خلافتهم الاموية لما سوية ابني امية فالسافة يسمأر بعون اذ كل خمسة منهم اقدر سنة
 هاشمية (قوله ولومع كفر) أي ولو كان ابتداء السفر مع ما ذكرنا وقع منه حالة الكفر أو العصباء
 محسوب من المسافة وله القصر في ذلك السفر حيث أسلم أو بلغ على ما يأتي (قوله فلو أسلم قصر)
 أي وإن كان الباقي دون مرحلتين كما عاصى بالسفر في القصر وهو من أنشاء مباحثهم عصى ثم
 تاب فيترخص من محل توبته وإن لم يبق من المسافة من حلتان نظر الاقوله وآخوه وقارق الكافر
 المذكور العاصي بالسفر وهو من أنشاء معصية ثم تاب توبة صحيحة فإنه لا يترخص الا اذا كان
 الباقي من سفره مرحلتين فأكثر فإنه لما كان من أهل القصر ابتداء غلظه عليه بابتداء السفر طوبل
 به لتوبته من المعصية بخلاف الكافر فإنه ليس من أهل القصر ابتداء فسوح له في قصره بعد اسلامه
 وإن بقي من سفره دون مرحلتين (قوله أو بلغ في اثني عشر) قضيت ان العصى قبل بلوغه لا يقصر
 ولو كان ميمز اوليس كذلك فكان الأولى استعاطه اذ ليس كالكافر فيعاذ كالأنا يصور كالمصعبا
 اذا كان سفره بغير اذن وابه وهو ميمز فإنه عاص صورة فلا يقصر قبل البلوغ وقصر بعده وإن
 كان الباقي من مرحلتين فأكثر بخلاف الكافر كما مر وأجاب بعضهم بأن المورد بقوله بلغ أي مع
 التميز وكان قبل ذلك غير ميمز وفيه أن من الشرط قصد محل معلوم أول سفره ولا ياتى ذلك لغير
 المميز (قوله أربعة فراسخ) فجعلت اسنة عشر فرسخا كما قاله أبو نجاش ميمزة كل فرسخ اثنتان
 وعشرون درجة ونصف أخذ من تقبيل اليوم واليلة الثلثانة والستين درجة على الستة
 عشر فرسخا ولكن ينقص من ذلك قدر زمن الخط والترحال وغير ذلك ولذا ضبطها شس بها
 تقدم (قوله خطوة) يضم الخاء اسم السابن القدمين وجهها خطأ قال في الخلاصة

• وفعل جمعا لقلة عرف • أما بقصدها فهي نقل القدم وجهها خطأ بالكسر كركوة وركا (قوله
 وكل خطوة ثلاثة أقدام) أي كل قدمين ذراع كل ذراع أربعة وعشرون اصبع مائل اصبع ست
 شعيرات معتدلات معتزلات بطن كل شعيرة الى ظهر الاخرى كل شعيرة ست شعيرات من شعر
 البرزون أي البغل والناقل ذلك لان المسافة تعديدية كما مر (قوله وذلك) أي كون المسافة
 أربعة برد وقوله المسافة التعليل حذف أول السند ولوا الى آخره بان يحذف الراوي شيخه
 ويرتقى ان فوفه من المشايخ وقوله وأسند عطف على علقه والاسناد ان يذكروا جميعا
 والارسال حذف الراوي الاخير والعزل اسقاط التميز من الوسط والانتفاع اسقاط واحد منه
 وقوله بصيغة الجزم كقال أي لا بصيغة التثنية كقوله وقيل وذكر ويقال (قوله بسند صحيح)
 أي رجال ثقات وقوله كان ابن عمر يدل من ما وقوله يقصر ان يفتح الياء وفيه الشاهد وينظر ان
 بضه (قوله ومثله) أي المذكور من القصر والقطر وهذا جواب عما يقال ان فعل العاصي
 ليس بحجة وقوله يتوقف أي تعليل من النبي صلى الله عليه وسلم برؤية أو سماع فيكون في حكم
 المرفوع فصح الاستدلال به كما روى عن علي أنه صلى في ليلة أربع ركعات في كل ركعة ست
 سجعات فقال الشافعي رضي الله تعالى عنه لوصح ذلك عن علي اقلت به لانه انما يفتل ذلك
 بتوقيف بلغه ولا يفعل من قبل رأيه وذلك أنه رضي الله عنه قال كيف أخذ بقول من لو عاصرته
 وحاجبني لحجته أي عارضته فيما أخذ من الكتاب والسنة بما أخذ أنا منهم ما هو ومثل العاصي
 في ملكة الادراك والاخذ من الكتاب والسنة وإن كان العاصي أعلى منه من جهة أخرى

ولومع ككفر أو مصبا
 فلو أسلم أو بلغ في اثني
 عشر والبريد أربعة فراسخ
 كل فرسخ ثلاثة أميال كل
 ميل أربعة آلاف خطوة
 كل خطوة ثلاثة أقدام
 وذلك للمسافة الجارية
 بصيغة الجزم واستخدمه
 الجمع في بسند صحيح كان ابن
 عمر وابن عباس يقصران
 ويقطران في أربعة برد
 ومثله انما يفعل بتوقيف

(قوله فسوح الخ) قال شيخنا
 بشرط أن لا يكون عاصيا
 بالسفر والافه وكثير (قوله
 ويقصر بعده) أي لا تقطاع
 معصيته بصيرورته مستتلا
 (قوله ولا ياتى ذلك انما
 المميز) قد يقال يصور بها
 اذا سافر جمع الخ

(قوله يمتنع الخ) مفهوم المتن (قوله كونه مباحا) أى في ظنه وان لم يكن مباحا في الواقع كما يقع
 لبعض الامر أنه يرسل مكتوبا فيمة على اناس ظلموا أو نهب بالدية ولا يعلم من معه المكتوب بذلك
 فيه قصر لان سفره مباح في ظنه وكذا لو خرج لجهة معينة تباعا لشخص ولا يعلم سبب سفره وقوله
 واجبا كان الخ أشار به الى أن المراد بالمباح ما عاين الحرام فيه صدق بالواجب كسفر حج وغيره
 وهو المندوب كزيارة قبره صلى الله عليه وسلم والمكروه كسفر التجارة في اكدان الموقى أو
 منفردا وكذا مع واحد فقط لكن الكراهة في هذا أشد من الكراهة لانه منفرد نعم ان كان
 أنسه بالله تعالى بحيث صار أنسه مع الوحدة كأنس غيره مع الرفقة لم يكره في حقه ما ذكر وكذا
 لو دعت حاجة الى البعد والانفراد عن الرفقة الى حد لا يلحقه غوهم والمباح المستوى الطرفين
 كسفر التجارة في غير ما ذكر (قوله فلا قصر للعاصي) أى ولو ضرورة كالوهراب العاصي من ولاية
 فلا يقصر لان سفره من جنس سفر المعصية للمنع منه شرعا فمنع من الترخص فيه من هو من
 جنس المكاف وان لم يأثم وقوله به أى بسفره وان قد به المعصية وغيرها كان قصده قطع
 الطريق وزيارة أهله لانه لم يخرج عن كونه عاصيا بسفره وسواء كان عاصيا بذلك ابتداء بان
 أنشأ معصية من أول الامر وهو العاصي بالسفر فقط أو في الاثنان أنشأ طاعة ثم قلبه
 معصية وهو العاصي بالسفر في السفر فلا يترخصان قبل التوبة فان تابا ترخص الاول ان كان
 الباقي مرحلتين فأكثر وترخص الثاني مطلقا كما مر اما العاصي في السفر وهو من أنشأ
 طاعة ولم يقلب معصية فباقي في كلامه فربما أنه كالماتع فالعاصي ثلاثة أقسام ومن سفر
 المعصية أن يتعب نفسه أو دابته بالركض بلا غرض شرعى (قوله كآبق) أى هارب من سيده
 من غير كذ ولا تب وقوله فلا يسلط أى الترخص بالمعصية أى لا يكون سببه معصية (قوله قال
 الشيخ أبو محمد) أى الجويني وكلامه معقد اذا كان الحامل له على التثقل بمجرد الرؤية أمالو
 كان الحامل له التثنية لازمة لزيادة الكدرات البشرية أو الامراض فيترخص لان ذلك غرض صحيح
 والقصد من ذكر كلام الشيخ افادة شرط زائد على العترة وهو كون السفر لغرض صحيح
 كما مر (قوله لانها) أى بمجرد الرؤية وأنت لاكتسابه التائب من المضاف اليه قال في الخلاصة
 وربما اكتسب ثمان أولا • ثانيا ان كان لهدف وهو لا

(قوله أما العاصي في سفره) محتمل في الضمير في به وقوله في سفره مباح أى كسفر تجارة (قوله وثنية
 القصر الخ) منهم امالو نوى الغاير ومثلار ~~كثرتين~~ سوا نوى ترخصا أو طابق امالو نوى ركعتين
 مع عدم الترخص فان صلته تبطل لاعتابه ومنها ما لو قال أؤدي صلاة السفر فلو نوى القيام
 أو طابق أثم لانه المنوى في الاولى والاصل في الثانية (قوله كاصل النية) يؤخذ من التشبيه أنه
 لا بد أن تكون عند تكبيرة الاحرام كما قال أبو شجاع وان نوى القصر مع الاحرام فلا يكتفى
 عند الخروج من البلد خلافا للعوام ولا بعد التكبير وان ياتي هنا ما قيل ثم من الشروط المقارنة
 الحقيقية والاكتفاء بالعرفية (قوله ويجاوزة البلد) أى عمراته ولا عبرة بزاوية او لا يساكنها
 وان كان فيها قومون سكن في بعض فصول السنة أو كلها على المعقد ولا يجرأ بهجرا بالتصويت
 على العامر أو زرع أو اندرست أصول حيطانه ولا يجرأ بكس النبل ونحوه والحلة وهي بيوت
 الاعراب المجهمة أو المتفرقة كالبلدان كانوا يجتمعون للسمر أى الحديث لا في نادى مجلس

فيمتنع القصر فيما دون ذلك
 وبشرط كونه (مباحا)
 واجبا كان أو غيره فلا قصر
 للعاصي به كما آبق وناشئة
 لان السفر سبب الترخص
 بالقصر وغيره فلا يسلط
 بالعاصي قال الشيخ أبو
 محمد ولا يترخص من سافر
 لجزيرة أو بية البلد لانها
 ليست بغرض صحيح أما
 العاصي في سفره كان شرب
 خمر في سفره مباح فلا يترخص
 لان سفره مباح (وثنية
 القصر) لانه خلاف الاصل
 بخلاف الانعام لا يحتاج
 الى نية وتكون نية القصر
 (أول الصلاة) كاقصا للنية
 (ومجاوزة البلد) مثلا

(قوله وان لا اكتسابه)
 وأيضا هو من إضافة الصفة
 للموصوف والضمير يعود
 على الموصوف (قوله محتمل
 الضمير الخ) الاولى محتمل
 (قوله والحلة) بكسر الحاء

واحد ويستعير بعضهم من بعض والافسكال بلاد ويشتربط في الحلة شجاجة من طر ح الرماذ وماعب
الصبيان وحرك تكض التليل ونحو ذلك وان لم يكن اهم شئ منه وكذا تجاوزة عرض وادومها بط
ومصعدان اعتدلت الثلاثة فان افترطت سعتهم العنبر مجاوزة المسألة عرفا فقط (قوله ان لم يكن له
سور مختص به) أي في صوب مقصده بان لم يكن له سور أصلا أو له سور غير مختص كترى متفاحلة
جهة اسور واحد فلا يشترط مجاوزة أوله سور مختص به لكن في غير صوب مقصده بان سافر من
جهة ايس فيم اسور كان كان خلفه فلا يشترط في جميع ذلك لا مجاوزة العمران (قوله أو مجاوزة
سور) أي وان تعدد ما لم يجر ويهوى به تحويط أهل القرى عليهم بالتراب ونحوه فان لم يوجد
سور فجوازة الخندق وان لم يكن به ماء فان لم يوجد خندق فجوازة القنطرة وهي القوصرة أمام
الباب الذي يخرج منه فان اجتمعت الثلاثة فالمدار على السور أو الاخير ان فلا بد من مجاوزتهما
جميعا والحاصل أن المسافر من العمران بعد أسفاره مجاوزة سور مختص ببلده صوب مقصده فان
لم يوجد سور كذلك فجوازة الخندق فان لم يوجد خندق فجوازة القنطرة فان لم يوجد شئ من ذلك
فجوازة العمران والمسافر من الخيام بعد أسفاره مجاوزة تلك الخيام وحرافة أو مجاوزة عرض
وادان سافر في عرضه ومهيبط ان كان في دوة ومصعدان كان في وهذه هذه ان اعتدلت الثلاثة
كامر والمسافر من محل لا عمران به ولا خيام بعد أسفاره مجاوزة رحله ومرافقه هذا كله في سفر
البر ما سافر البحر المتصل بالبلد كاهل جدة والسويس والطور وبولاق ودسباط والاسكندرية
فانه يجرى السفينة أو الزورق اليها آخر مرة ان كان لها زورق فيترخص من بالسفينة ومن
بالزورق يجرى الزورق وان لم يصل الى السفينة وار لم يسر بالفعل وأما ما دامت تذهب
وتعود فلا يترخص ومحل هذا ان لم يجر محاذية للبلد فان جرت محاذية لها كان سافرا من بولاق الى
جهة الصعيد فلا بد من مفارقة العمران وفارق ما سافر في البر باب العرف لا بد من هذا سافرا الا
بذلك ويفتني سفره بوصوله الى ما شربط مجاوزة على ما ياتي (قوله ان كان له سور كذلك)
أي مختص به في صوب مقصده كما ركاب ذوبله وباب الذبوح فلا عبرة بما عاوه التي وراهما
(قوله ان كان له سور) أي وان كان داخله أما كن خربة ومزراع لان جميع ما هو داخله
معدود مما سافر منه اخضر (قوله لان لا بد من البلد) ولا لا تدخل في بيعها على المعتقد في
بنزلة قرية أو بلدة آخر مرة فصلة عن بلد السور فلو سافر من داره فيها الى جهة السور عدم سافرا
بجر دخوله منه الى البلد ولو كان له داران خارجة ودخله اعتبر التي أنشأ السور منها (قوله
وعدم نية اقامة) أي عدم قصد ما فلا يشترط دوام استحضار نية القصر فيكنى الاطلاق فلو نوى
الاقامة وهو مستقل ما كثر أن لا تفتاه سبب الرخصة أما لو نواها وهو غير مستقل كالزوجة
والجندي أو وهو سائر فلا أثر لذلك وقوله وانما أي وعدم نية اقامة تمام الخ وهو هذا هو الشرط
السادس (قوله أي في الصلاة) خرج نية اقامة بعد ما فلا تضر مطلقا فلا تضره علم بالبطالان
وأما نية اقامة قبلها فافسأ الى اه ذل (قوله وفي معنى الثانية) وهي نية اتمام وقوله عدم
التردد في أنه يقصر أو يتم منه عدم التردد في أنه يستمر على السفر أو يقيم فلو قال رما في معناه
بضمير التثنية وذكر هذه أيضا كان أولى (قوله وعدم اتمام) أي قدما وقوله ولو لم يلاحظ أي
وان لم تسع تكبيرة الاسرام لان المدار على الربط كما مر (قوله مقيم أو مسافر) وقوله قد صلا

ان لم يكن له سور مختص به
(أو) مجاوزة (سوره) ان
كان له سور كذلك فتسكن
مجاوزته وان كان وراءه
عمارة لانها لا تعدم من
البلد (وعدم نية اقامة
وانما في أي في الصلاة
لان نية ذلك تنافي القصر
وفي معنى الثانية عدم التردد
في أنه يقصر أو يتم (وعدم
اتمام يتم) مقيم أو مسافر
فلو اتم به ولو لم يلاحظ

ما اختلفتم جهل المأموم حاله وتلفوئية القصر بخلاف المقيم لو نواه لم تنعقد صلاته لانه
ليس من أهل القصر أصلاً فيكون من اعتبار السافر من أهل في الجملة فان علم أوطن حاله لم
تنعقد صلاته على المعقولات لا عليه (قوله أو في جمعة أو صبح) أي كان كان الامام يصلي الصبح أو
الجمعة والمأموم يصلي العشاء من الأضواء الصبح أو العصر بمجموعة فقد عا خالف الجمعة فيجب
عليه الاقامة وان كان الامام يقصر غيرهما الا ان الصبح والجمعة يصدق عليهما انهما انما كان
اذ لا بد منهما (قوله قول ابن عباس) أي جواباً لمن سأل عن ما بال السافر يصلي ركعتين
اذا انقردوا ربعاً اذا اتم بغيره وقوله انه أي الاقامة السنة أي الطريقة الشرعية المنقولة عن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل الصحابي ذلك أو من السنة كذا أو امرنا به أو منعنا عنه حكمه
حكم الحديث ارفع (قوله كالمقيم) أي مقيس عليه في الدليل وفيه أن المقيم متم أيضاً الا أن
يقال المراد بالتم المأفوف المقيم (قوله وفي معناه) أي معنى عدم الاقامة بغير عدم الاقامة
بشكوك في سفره قال في المنهج وعدم اقتدائه بمن جهل سفره أو بغيره فلو اقتدى به أو بمن
ظنه مأفوفاً بان مقيماً فقط أو مقيماً ثم حدثنا ثم اه (قوله أو بمشكوك) أي وعدم اتمام
بمشكوك بعد قيامه بأن اقتدى به ثم قام فثبت المأموم الخ وخرج بمشكوك ما لو علم سهوه
كخفي بالغ سفره ثلاث مراحل فلا يلزم المؤتم به الاقامة ثم ان جهل هذا شرطاً سنة لا كان قوله
سابقاً قول الصلة شرطاً في الشرط وهو الذي يدل عليه قول أبي شجاع وان ينوي التصريح
بالاحرام والاككان شرطاً آخر (قوله وان بان) أي في قيامه لانه سنة أنه ساء بحذف الياء
والتنوين قال في الخلاصة

وحذف بالالف مقصور ذي التنوين ما لم ينصب أولى من ثبوت فاعلم

ويشأن له أن يسجد لله في هذه الحالة (قوله كالوقوف في نية نفسه) أي في انه نوى القصر
أولاً فليزمه الاقامة وان تذكر حاله اذ يجر من الصلاة حال التردد على القيام ولو قام القصر
لما اتمه عامداً عالماً بالاموجب لاقامة كنيته أو بنية عامة بطول صلاته أو ساهياً أو جاهلاً فلا يعد
عند تذكره أو عامداً ويسجد لله ويسلم لم فان أراد عند ذلك أن يتم عاد ثم قام متباعدة الاقامة
في قيامه ولا عبرة بما قبل ذلك ولا يلزمه الاقامة فان لم يتذكر حتى اتم أربعاً ثم نوى الاقامة لزمه
أن يأتي بركعتين ويسجد لله ووان لم ينو الاقامة يسجد لله وهو قاصر وركعتاه الزائدتان
اغوا فاده في المنهج بزيادة (قوله معلوم) أي من حيث المسافة بان يعلم أن مسافته من حلتان
فاكثر سواء كان معيذا كبيت المقدس وأسيوط وغيره معين كالحمام والصعيد وليس المراد
بالمعلوم في كلامه المعين لان ذلك ليس بشرط بل المدار على علم بطول السفر في ابتداءه بان يقصد
قطع مرحلتين فاكثرت قوله أن اذهب الى الشام أو الصعيد من ذلك طالب أبق علم أنه لا يجده
في دون مرحلتين (قوله فلا قصر لهما) أي وان طال تردده وهو من لا يدري أين يتوجه أي
مادام هاتماً فلو أراد عرضاً يصح أو قصد بمرحلتين كان يكون منه بضاعة فاعلم أنه لا يبيعهما
من الأقبل مضياً فله القصر لانه خرج حيث قد عن كونه هاتماً كالوأنشاء معصية ثم تاب وكأله ان
من يتعب نفسه أو دأب به بالركض بالغرض شريفاً كما في (قوله فلا قصر لهما) أي
يجوز من أصله أو الصلاة التي نواها لا مرخص عرض له وكالجهل المذكور من ظن

أو في جمعة أو صبح لزمه
الاقامة لقول ابن عباس
في المؤتم بغيره انه السنة
والمتم كالقصر واه أو وافقت
الصلاة أن لا وفي معناه
عدم الاقامة بمشكوك
في سفره (أو بمشكوك بعد
قيامه لانه في أنه نوى
القصر أم لا) فيلزم المؤتم
به الاقامة وان بان أنه ساء
كالوقوف في نية نفسه (وقصد
محل معلوم) فلا قصر لهما
(وعلم بجواز القصر) فلا
قصر لهما

الرباعية ركعتين فنواها في السفر كذلك فلا تنقض صلاته في الصورتين بالاختلاف في الاولى
وان قرب اسلامه اتلاعه به وشكها الثانية لتعريضه اذ لا يذرا احد يجهل بل ذلك و يعلم من عدم
اعتقاده ان يعمدها من ضرورة وهو كذلك على المعتمد ويؤخذ من قوله فلا قصر ازالة الاتمام
وان كان جاهلا بجواز القصر اما لو اتم جاهلا بجواز الاتمام فلا تصح صلاته والفرق ان الجهل
في الاولى عاد الى القصر وقدم معنى في أفعال الصلاة على الاصل فصحت وأما الثانية فتصح افعال
زيادته في الصلاة مع عدم اعتقاده تلك الزيادة وهو مبطل (قوله وهذا) أي الشرطان الاخيران
وقوله ولو ظنه الخ بعد ان ذكر شروط القصر شرع في ذكر نكرواح تنعاق به وتخرج بظنه ما لو شك
في أنه مسافر أو مقيم فيجتمع عليه القصر كما مر (قوله هو أولى) أي أولوية صحة لأنه يؤهم
ان الظن ليس حكمه كذلك وعموم لأن مسألة العلم تفهم من الثاني بالاولى (قوله وشك) أي
تردد قبل الصلاة أو فيها في إتيان القصر لكونه غير حتمي في أقل من ثلاث مراحل وقوله فواء أي
المأموم أي يجوز بنية القصر بخلاف مسألة الشارح الآتية فإنه فيها غير جازم بل علق
واحتقر بقوله وشك في نيته عساو له مسافر أو لم يشك كأن كان الامام حذفا في دور ثلاث
مراحل فإنه يتم لامتناع القصر عنه حينئذ وكذا لو أخبره قبل اجراءه بان عزمه على الاتمام
(قوله بقيد زنة بقولي الخ) قديقه لا حاجة لهذا القيد لأنه قد علم من قوله وعدم تقام بهم
فلو قال والقصر يحجب به عن الزيادة كما له وجهه ما شوبرى (قوله ان قصر) أي ان بان قاصرا
بان علم بقصره بقربة أو باخباره وان كان حبيبا أو فاسقا حيث صدقه المأموم فان كذبه أتم
(قوله فان أتم امامه أو لم يتبين له حاله الخ) محترزان قصر أي علم بالقصر وعدم تبيين حاله كأن مات
الامام أرجن أو هرب (قوله لزومه الاتمام) أي وتوافوية القصر نعم ان بان له حدث الامام قبل
علمه باتمامه أو به فله القصر والاقامة فيما ذكر كالاتمام (قوله فقال) أي بقا به وكذا باسائه
قبل التحرم والابطال صلاته لأنه كلام أجنبي وهذه غير مسألة انتق كما علمت نعم هي قرينة منها
فلو أخذ ما غاية كما في المنهج ان قال عتب قوله قصر ان قصر وان علق نيته بقتله فقال ان قصر
قصر الخ كان أخصر (قوله لم يضرب التعليق) لأنه أصرح بمقتضى الحال وما كان كذلك
لا يؤثر في النيات وانما يقع صوم الشك عن رمضان اذا علق وتبين أنه منه احتياط الغرض
الصوم وأيضا الاصل في يوم الشك أنه من شعبان لان الاصل بقاؤه ولذا صح تعليقه آخر رمضان
اذ تبين أنه منه وهذا الغالب على المسافر القصر (قوله ان قصر الامام) أي وعلم بقصره كما مر
والتم أنه ينتهي سفره بوصوله الى ما نزلت بموافقة من سور أو غيره وان لم يدخل منه هذا اذا
رجع الى وطنه أو الى غيره وطنه فيشترط في انهما سفره أحد أمرين اما الاقامة فيه
بالعمل اقامة قاطعة للسفر وهي أربعة أيام غير يوم الدخول والخروج وامانة الاقامة فيه
قبل الخوف له وهو ما كثر مطلقا أو أربعة أيام مصباح والفرق ان الوطن له قوة لا توجد في غيره
يفتحى سفره ايضا بنية الرجوع ما كثر لا الى غيره وطنه لم حاجة باز نوى الرجوع الى وطنه مطلقا
أو لغيره غير حاجة فلا يصح في ذلك الموضع الذي وقعت فيه النية فان سافر منه فسفر جديد
فان كان طويلا قصر والا فلا فنوى الرجوع الى غيره وطنه لم حاجة لنيته سفره بذلك وكيفية
الرجوع القدر فيه واذا جاز في هذه المسألة لا دور في الرجوع الماجة أبعج القصر داخله ويفتحى

وهذان من زيادتي (ولو
ظنه) هو أولى من قوله ولو
علمه (مسافر أو شك في نيته)
القصر فواء (قصر)
جواز اية بذكره بقولي
(ان قصر) لأنه الظاهر من
حال المسافر فان أتم امامه
أو لم يتبين له حاله لزومه الاتمام
ولو شك في نية الامام القصر
فقال ان قصر قصر وال
أقمت لم يضرب التعليق فله
القصر ان قصر الامام

(ثانيهما جواز الجمع) الغير متغيرة (بين ظهر وعصر) (بين مغرب وعشاء) (لا بين ٢٨٣ صبح وغيرها ولا بين عصر ومغرب وانما

يجوز الجمع (لشروطه)

بقيد زنه بقولي (مباح)

كان العصر بجماع الرخصة

(تقديميا) في وقت الاولى

(وتأخيرا) في وقت الثانية

فان كان سائرا في وقت

الاولى فتأخيرها افضل

والانعكسه وذلك لاتباع

رواه الشيخان في الظهر

والعصر وابوداود وغيره

في المغرب والعشاء (ولم يرو

تقديميا) ففي الصحيحين عن

ابن عباس رضي الله عنهما

انه صلى الله عليه وسلم صلى

بالمدينة سبعا جميعا او غلبا

جميعا الظهر والعصر

والمغرب والعشاء وفي

رواية لمسلم من غير خوف

ولما سئل قال الامام مالك

(قوله اذا ضاق وقت الصلاة

التي تقصر) ظاهره وان

كان ضيقه اذ (قوله فان

كان سائرا في وقت الاولى)

أي ونازل وقت الثانية

حتى يصح قول الخنثي بعد

وان كان قوله ولا يشمل

ثلاث صور ويمكن تنزيل

الشارح على المعتمد بان

يعم في قوله سائرا في وقت

الاولى أي سواء كان سائرا

في الثانية أو نازلا وصورة

النزول فيه - ماء فهو مة

بالاولى لان وقت الثانية

وقت الاولى في خلاف العكس

أيضا باقامته بالفعل في أثناء الطريق مثلا بوضع غير حاجة أصلا أو لها لكن تحقق عدم قضائها

في أربعة أيام فينتى بغير الإقامة فان توقعها **كل** وقت قصر ثمانية عشر يوما غير يومي

الدخول والخروج قال الرملي وسابقه كثيرا في زماننا من دخول بعض الحاج مكة قبل الوقوف

بصور يوم مع عزيمتهم على الإقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أربعة أيام فأكثروا من قطع سفرهم

بغير وصولهم مكة الثانية الإقامة بهم أولو في الاثناء أو يقرأ في رجوعهم اليها مرة في لانه من

بجدة منهم فلا تكثر ان يتم الإقامة القصيرة قبلها ولا الطويلة الا عند الخروج فيها وهي

انما تكون بعد رجوعهم من منى ودخولهم مكة للظفر في مجال والثاني أقرب اه (قوله

جواز الجمع) امام العصر أو الغمام والمراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالنسبة فيما اذا كان

عالمًا بقتدي به والوجوب فيما اذا بني من وقت العصر مثلا مباح أربع ركعات فيجب حينئذ

الجمع تأخير اجمع العصر ربه لم من ذلك أنه اذا ضاق وقت الصلاة التي تقصر عن اتمامها

كان العصر واجبا ولو ضاق وقت الاولى عن اتمامها ولو قصر زمان أن ينوي تأخيرها الى

الثانية لقدرته بذلك على ابقائها اداء (قوله لغير متغيرة) أما هي فلا تجمع تقديميا فقد بعض

شروطه وهو صحة الاولى بقاء أو غلظا وهو مشتق هنا لاحتمال وقوعها في الحاضر ولها الجمع

تأخير لعدم اشتراط ذلك فيه ودخل في الغير من تلزمه الاعادة كفاقد الظهرين والمتميم بعمل

بغالب فيه وجود المال وكذا المستحاضة فلها الجمان (قوله ولا بين عصر ومغرب) وكذا لو نذر

أربع ركعات وقت الظهر وأربع ركعات العصر من يوم واحد ثم سافر قبل دخول وقتها

فلا يجوز له الجمع بأن يسلي ثمان ركعات في وقت الظهر أو العصر قاله نذر انما يسلك به مسلك

واجب التمسك في العزيم دون الرخص والابطال لا يصرف فيه قاله في الایعاب (قوله لا يشر

في نسخة بالباء وقوله طويل فلا يجمع في القصر خلافا لمالك وأما جمعه صلى الله عليه وسلم

في عرفة وفي مزدلفة لانه كان مستديما سفره الطويل اذ لم يقم قبلها ولا بعدهما أربعة أيام

فالجمع للسفر وعند أبي حنيفة لنفسك (قوله في وقت الاولى) أي بان يوقع الثانية في وقت (قوله

فان كان سائرا في وقت الاولى) وكذا ان كان نازلا فيهما أو سائرا فيهما فالتأخير في هذه الثلاثة

افضل لعدم سهولة التقديم للخروج من خلاف من منعه ولا في وقت الثانية وقت الاولى

حقبة بخلاف العكس أما لو كان نازلا في وقت الاولى سائرا في وقت الثانية فالأفضل التقديم

وهذا هو المعقد وان كان قوله ولا يشمل ثلاث صور واعتمد هذا ابن حجر تبعا للمصنف (قوله

تأخيرها افضل) أي ما لم يغير التقديم بكل جماعة فيخلو عنه التأخير والا فالتقديم افضل

(قوله وذلك) أي جواز الجمع تقديميا وتأخيريا فهو راجع للمتن وقوله ولم يطر عطف على لسفر

(قوله سبعا جميعا) أي من الركعات وكذا غلبا وانما ظهر على العمد دون أن يقول المغرب

والعشاء والظهر والعصر لا يأم ذلك جواز القصر لما بينه وبين الجمع من امله الجماعة وهي

ارخصة الجواز لكل منهم في السفر فرميا يومهم من ذكر الجمع في الطران العصر مثلا فندفع

ذلك بالتخصيص على عدد الركعات وقوله الظهر والعصر يرجع لقوله غلبا وما به يرجع

لقوله سبعا جميعا وانما ظهر مشقوش (قوله قال الامام مالك) أي ووافقه الشافعي في هذا

القول ويل غير متدلله لان الهمته لا يقدح في حجت هذا السكت استشكك بان في بعض الروايات ولا يطر

أجيب بأن المأمي ولا مطر شديد أو لا مطر دأتم قلته انقطع في أثناء الثانية (قوله أرى ذلك)
 بضم الهمزة وقتهما في أظن أو أعتقد أي وظن المجتهد من منزل منزلة اليقين وقوله أي للمطر
 (قوله لأن المطر قد ينقطع الخ) أي فيؤدي إلى إخراجها عن وقتها من غير عذر بخلاف السفر
 أهو على (قوله رخصته) أي المطر والحاصل أن الضرر سبعة أن يوجد المطر عند التحريم
 به ما وعنه من حاله من الأولى وبينهما وإن يصل إلى جماعة وأن تكون الصلاة على بعد عرفها
 وأن يتأذى بالمطر في طريقه والترتيب والولاية رتبة الجمع (قوله عن يصل إلى جماعة) الجماعة شرط
 على المعقد وقول القليوبي وكذا فرادى بمسجد ضعيف ولا يشترط الاعتدال بالأحرام بالثانية فخط
 على المعقد أيضا وإن انقروا في باقيه أما الأولى فلا يشترط فيها الجماعة أصلا لوقوعها في وقتها
 بل يجوز فرادى ولا بد من نية الإمام بالجماعة أو الإمامة والالم تنعقد مدله ثم إن علم المأمومون
 لم تنعقد مدله لأنهم أيضا والانعقدت ولا بد أيضا أن لا يتباطأ المأمومون بالأحرام عنه فإن
 تباطؤ أولئك أدر كوابعد احرامهم معه زمانا يسع القاشحة قبل ركوعه صحت صلاتهم والافلا
 فلو أخرموه حال ركوعه لم تصح صلاتهم كالأمام لم يدم الجماعة (قوله يمكن) أي مسجد أو غيره
 (قوله يتأذى) هو ضابط البعد والمراد أذى لا يمتثل عادة لا مثاله وخرج به من عيشي في كثر
 أو يابه عند باب المسجد نعم للإمام الراتب أن يجمع قبع الله المأمومين وإن لم يتأذى بالمطر وليس مثله
 الخجورون بالمسجد على المعقد خلافا للقليوبي (قوله إن ذابا) أي بحيث يسهل الانسوب وكذا
 أن لم يذوب أو كانا قطعا بكارا يحصل التأذى به أو ما إذا انقطع المطر وكان ينزل من الميازيب
 أو السقوف وحصل منه تأذي فيجوز الجمع حينئذ بخلاف الوجه فلا يجوز الجمع به (قوله في جمع
 التثنية ديم) أي بان يجمع العصر معهما في وقتها بشرط أن تقع صحيحة يقينا وظنا والافلا يجمع
 وخرج بذلك جمع التأخير فلا يجوز زجعهما مع العصر في وقته لأن شرطها الوقت (قوله ويشترط
 الخ) ذكر التثنية ديم أربعة شروط وللأخير شرطين ولا يشترط للتثنية ديم تحقق بقا وقت الأولى
 إذا الأصل بقاؤه فهو جائز بالثنية فإن كان الوقت باقيا فهو جامع والأذهو فاعل للثانية في وقتها
 ولا يشترط للتأخير ترتيب ولا ولا (قوله الترتيب) بأن يبدأ بالأولى لأن الوقت لها أو الثانية يجمع
 فلو صلى العصر قبل الظهر أو العشاء قبل المغرب لم يصح لأن التتابع لا ينعقد ثم على متبوعه
 وله إعادة الأولى بعد الثانية إن أراد الجمع فلا يقع ما قدمه فرضا ولا اعتدالا إن كان عامدا عالما
 والواقع له فلا مطا هذا إن استمر جهله إلى فراغه منها فإن علم وهو فيه لم تقع له فرضا ولا اعتدالا
 ما لم يكن عليه فرض من نوعها فاقع عنه (قوله والولاية) كسر الواو الموالاة والمتابعة بأن
 لا يطول بينهما فاصل عرفا فإن طال ولو بعد ذكرهم وانغماء غير ومن الطويل قدر صلاة ركعتين
 ولو باخف مكن أي بالقول المعتاد فإن خالف المعتاد وصل الراتبة بينهما في مدة دار الفصل
 اليسير لم يضر ويشترط مع الولاية أن تقع الأولى صحيحة يقينا فلا ذكر بعد فراغها ترك ركن من
 الأولى بطلنا وله الجمع تقديم أو تأخير أو من الثانية وأمكن صحتها ابتداء ركنه بأن لم يطل الفصل بين
 سلامه منها أو تذكره تداركه وجمع الجمع أو طال الفصل وجب تأخيرها إلى وقتها ولا يجمع وإن شئت
 بأن لم يدرك ترك من الأولى أو الثانية لزمه إعادة ما بالجمع تقديم بأن يصل كلامه - ما في وقته
 انشأها أو يجمع بينهما تأخيرا على المعقد وانما امتنع جمع التقديم لاحتمال أنه من الثانية مع طول

أرى ذلك بعد المطر أما
 الجمع له تأخير فلا يجوز
 لأن المطر قد ينقطع قبل
 أن يجمع ويختص رخصته
 عن يصل إلى جماعة يمكن بعد
 يتأذى بالمطر في طريقه
 والتج والبرد كطهران ذابا
 والجمعة كما ظهر في جمع
 التثنية ديم سفرنا ومطرا
 (ويشترط للجمع التقديم)
 سفرنا وسرا (الترتيب
 والولاية) بين الصلاتين

(قوله وأن تكون الصلاة
 على) سياتي ما فيه (قوله
 هو ضابط للعبد) أي في
 التثنية هما شرط واحد
 يعني أنه يلزم من التأني
 الأول شيئا (قوله ولا
 يشترط للتقديم تحقق بقا
 وقت الأولى) أي من حيث
 صحة الصلاة وإن كان يشترط
 بقاؤه إلى انعقاد الثانية
 من حيث كونها مجموعة كما
 يأتي للمعنى

لانه المانور ولا يطل الولا بالاقامة للصلاة الثانية ولا بالطلب الخفيف للتيمم وهذا ٢٨٥ الشرطان من زيادة في (ونية الجمع

في الاولى) ولومع التحال
منها ليعتبر التقديم المنسوع
عن التقديم سهوا (وبقاء
السفر) في الجمع له (الى عقد
الثانية) لقارن العذر
الجمع فلو اقام في الاولى او
بينهما امتنع الجمع وان سائر
عقب الاقامة (ووجود
المطر) في الجمع له (أول كل
منهما) لذلك (وعدم سلام
الاولى) ليحقق اتصالها
بأول الثانية حال العذر
ولا يضر انقطاعه في اثباتها
وهذا الشرط من زيادتي
(و) يشرط (الجمع التأخير
كون التأخير بنية الجمع قبل
خروج وقت الاولى بقدر
ركعة فاكثرا) اذ يادرا كلها
منه تكون الصلاة اداءه
آخر بلاية حتى يخرج وقت
الاولى او لم يبق منه ما تكون
الصلاة فيه اداءه
وصارت قضاء ووقع في
الجموع ما يخالف ذلك
فاحذره (وبقاء سفره الى
آخر الثانية) فلو اقام فيها
وقعت الاولى قضاء لانها
تابعة للثانية في الاداء للعذر
وقد زال قبل تمامها وذكرت
في شرح الاصل فوالله اعلم

الفصل في اولى المعادة بعد ما (قوله لانه المانور) أي المانور عن أبي حمزة (قوله ولا بالطلب) أي طاب الماء وقوله الخفيف أي عرفان يكون دون ركعتين بأخف ممكن
والأشهر وقوله للتيمم أي لأجل صحته وكذا لا يطل بالتيمم ولا بالوضوء أيضا لانه من مصلحتها
بل لو كان الفصل البسيط ليس لمصلحتها كما نكل لقيمت لم يضر هذا كما اذا ثبت عدم طول الفصل
بان لا يسع ركعتين بأخف ممكن كما مر فان شئت في الطول وعدمه لم يجز له الجمع لانه رخصة
ولا يصار اليه الا بيقين (قوله ونية الجمع) أي بقاءه والابطال صلافة قوله ولومع التحال) أي
التسليمه الاولى وكذا مع التحريم كما يدل له كلام الرمي وانما كفت عند التحال لحصول الغرض
بذلك (قوله عن التقديم سهوا) أي أربعا والاولى - انه لو تركه بعد تحلله ثم أراد قبل طول
الفصل جاز (قوله وبقاء السفر الخ) وكذا يشترط بقاء وقت الاولى الى عقد الثانية وان خرج
في اثباتها على المعقد وقوله في الجمع له أي لا سفر وضيمه فيما بعد عائد على المطر (قوله الى عقد
الثانية) وان لم يقارن عقد الاولى على المعقد ولو شرع في الظاهر من قبل بالبدن فارت السقينة
فتوى الجمع صحيح وهذا كما استثنى من اشتراط دوام السفر وقتا ويزنق بينه وبين حدوث المطر
في اثباتها حيث لا يجمع به عن الاصح لاشتراط وجوده في أولها بان من شأن السفر أن يكون
باختياره فنزل اختياره لمصلحة السفر بالفعل حتى لو كان بغير اختياره كان له الجمع على المعقد
ولا كذلك المطر (قوله العذر) وهو السفر وقوله لذلك أي لأجل أن يقارن العذر وهو المطر
الجمع (قوله لينصقني) بالبناء لافعال فأتصل بالرفع والنصب وللمعنى ول هو بالرفع لا غير ضمير
اتصاله الاولى ويؤخذ من قوله ليحقق الخ اشتراط امتداده بينهما فيعتبر وجوده في أربعة
مواضع ويشترط نيقة حتى لا يكتفى بالاستصحاب لانه رخصة لا بد من تحقق سببها ولو قال لا آخر
بعدم سلامه انظر هل انقطع المطر أو لا يطل بجمعه للشك في سبب الرخصة (قوله بقدر ركعة)
ضعيف والمعقد ما في الجموع (قوله اذ يادرا كلها) أي الركعة منه أي من وقت الاولى تكون
الصلاة اداء أي مجازيا بالتعبية ما وقع خارج الوقت لما فيه لاحقية بالاداء يحصل بركعة (قوله
أولم يبق الخ) بالعطف باو في صحاح الفسخ وهو ظاهر (قوله ووقع في الجموع ما يخالف ذلك)
وهو أنه لا بد أن تقع النية في وقت يسع الاولى نامة ان أراد اتمامها ومعه ضرورة ان أراد قصرها
وهذا هو المعقد كما قاله الزيادي ولا ينافيه تعبير الرخصة الذي اغتر به المصنف بما لو نية له فيه
كانت اداء لان مراده الاداء الحقيقي وهو لا يحصل بركعة كما مر لا الجزئي الذي يحصل
بذلك (قوله وقعت الاولى قضاء) - وادعاهما على الثانية أو آخرها على المعقد (خاتمة) *
ذكر في الرخصة وأصلها ان الرخص المتعلقة بالسفر الطويل أو ربع القصر والفطر ومسح
الخف ثلاثا والجمع على الاظهر والذي يجوز في القصر أيضا أربع ترك الجماعة وأكل المبة
وليس محتصا بالسفر والتيمم واسقاط الفرض به وليس محتصا بالسفر أيضا والنقل على الدابة
وزيد على هذه الاربعة أموره منها سفر المودع بالوديعة بعد زور سفر الزوج بأحدى نسائه بقرعة
* (فروع) * القصر للمسافر أفضل ان بلغ سفره ثلاث مراحل وليس مديعاه ولا ملاحاه
عماله في السفينة والا فلا انعام أفضل والصوم له أفضل من الفطر ان لم يشق عليه لان فيه براعة
الذمة فان شق عليه بان ملقه منه نحو لم يشق احتماله عادة وهو المراد بتعبير المؤلف في شرح

(قول المصنف وبقاء
سفره الى آخر الثانية) أي
التي هي صاحبة الوقت أي

مع كونها ثانية فعلا أيضا بالنسب تعاميل الشارح بعد وان كان المعقد أنه لا بد من بقاء السفر الى تمامها - وادعاهما -

المنهج يحذر من النظر أفضل أمّا إذا شئ منه تاف منعمة عضو فيجب النظر فإن صام عصى
وأجزاه وحمل جواز النظر للمسافر إذا رجا تامة يقضى فيه أو الألبان كان مدياله ولم يرج ذلك
فلا يجوز له النظر على المعقد لادائه إلى إسقاط الوجوب بالكيفية وقال ابن حجر بالجواز وقائده
فيما إذا أفطر في الأيام الطويلة أن يقضيه في أيام أفصر منها ويمتنع الجمع عرض وحمل وظلة
على المعقد

(باب صلاة الجمعة)

مهيت بذلك لاجتماع الناس لها أو لجمع الخير فيها أو لجمع خلق آدم فيها أو لاجتماعهم فيها بحجوا على
عرفات ويومها أفضل أيام الأسبوع خرج عرفة بعثت في الله فيه سفينة ألق عتيق من النار ومن
مات فيه أعطى أجر شهيد وروى فتنة القبر وهي السؤال بأن يحقق عنه لأن عدم السؤال أصلا
خاص بالأنبياء ونحوهم عن استثنى من العموم وإبائه أفضل الأيام بعد ليلة القدر وليلة القدر
أفضل من ليلة الأسراء بالنسبة لنا أمّا بالنسبة لصلّى الله عليه وسلم فليلاً الأسراء أفضل إذ وقع له
فيه بارؤية الباري تعالى بعينى رأسه على الصحيح وليلة المولد أفضل من حوا والمراد بليلة الأسراء
وليلة المولد اللتان المعتقدتان لانتظارهما من كل سنة وعند الحساب أنه أن يوم الجمعة وليلتها أفضل
وفرخت بمكة ليلة الأسراء ولم تقيمهم القلة المسلمين أو خلفاء الإسلام وأول من أقامها بالمدينة
قبل الهجرة آء حدين زرارة بقريته على ميل من المدينة يقال لها تنسبع الخضرات أما باجتهاد
أو أمره ولما ذهب بن عمر حين بعثه عليه السلام بالمدينة ومرا أنه أفضل الله سلوات وهي من
خصائص هذه الأمة وأبست ظهر رامة صورية لأنه لا يفتى عنه أو أن كان وقتاً أو قته وتدارك به
كما ساقى لي صلاة مستقلة على الأصح أقول عمر رضى الله عنه الجمعة ركعتان من غير قصر على
أساس نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من انقضى وهي عزيمة لأننا التمسك من التكليف
بالظهور إلى التكليف به أو قيل رخصة لأنها تتقال من أربع لثني (قوله بضم الميم الخ) حاصله
أن الميم ثمانية وتسكن فالجملة أربع لغات لكن الساكن العين بمعنى المفعول أى مجموع نفسه
الثامر ومفتوحه بمعنى الفاعل أى جامع للناس وهذه قاعدة كاية فيما كان على وزن فعلة يقال
رجل ضحك بكون الحاء أى مضحك عليه ومنه غرقة بمعنى مغرقة ونضحك بكون الحاء أى
ضاحك على غيره وكذا همزة لازمة بمعنى هاهنا لازم وقري قوله تعالى من يوم الجمعة بضم الميم فقط
وما القياس في القراءة مدخل فكل ما أجازته القراءة أجازته اللغة ولا عكس وهذه اللغات
الأربع في اسم اليوم وأما اسم الأسبوع فهو بالسكون لا غير يقال سبت الجمعة بكون الميم
واستشكل التانيث فيه وهو اسم لهذا اليوم أو الأسبوع وأجيب أن القائل بالاعمال في نحو
علامة وجهها جمعات وجمع (قوله إذا نودي) أى أذن الأذان الواقع بين يدي الخطيب من
الواقف جانب المنبر لأنه المعهود في زمنه صلى الله عليه وسلم أما غيره فحدث في زمن عثمان وثمن
اجابة كل منهم وإن كان أحدهما يلقن الآخر فاذ وقع البيع ونحوه من العقود والصنائع
ولو كتابا عن تلمذه ولو مع من لا تلمذه بعد الشروع في الأذان المذكور حرم مع صحته هذا إذا
جاس له في غير المسجد أما فيه فيكره أو في الطريق إذا هما اليأس فلا يكره أو وقع قبل الشروع
في الأذان بعد الزوال كره واعلم أن قراءة الآية من المرقى وما يقوله الآن بدعة حسنة لأن

في الفعل أو لا كما يعلم
من شرح المنهج وحاشيته
وبهذا تعلم أن تعميم الخ
يقوله سواء قدّمها الخ
لا يناسب فرض مسئلة
المستغفر وتعليل الشرح اه
قلت وهذا بناء على الظاهر
والاكتفاء في حمل كلامهما
على ما هو مراد الخشعي
فتأمل

(باب صلاة الجمعة)

بضم الميم وسكونها وقصها
وحكى كسرهما أو الأصل
في وجوب الآية إذا نودي
لصلاة من يوم الجمعة

(قوله وهذه اللغات الأربع
في اسم اليوم الخ) الذي في
وأنهى المنهج أنه ساقى
الجمعة بمعنى الأسبوع وأما
بمعنى اليوم فالضم فقط

في قراءة الله ولا تسكتة الخ ترغيبا وترهيبا في الاتيان بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 في هذا اليوم العظيم وفي قراءة الحديث بعد الاذان وقبل الخطبة تنبيه على اجتناب الكلام
 المحرم والمكروه في هذا الوقت لاختلاف العلماء فيه وقد كان صلى الله عليه وسلم يقول
 في الخطبة وهو حديث صحيح (قوله أي فيه) رقب من بيانية بيان لاذا أي اسعوا الى ذلك كراهة
 وقت النداء للصلاة وذلك الوقت يوم الجمعة والمراد بكراهة الصلاة وقبل الخطبة تسجدة لكل
 باسم الجزو ووجه الدلالة من الآية انه أمر بالسجود وظاهره الوجوب واذا وجب السجود وجب
 ما يسبى اليه ولانه نهى عن البيع وهو مباح ولا ينهى عن فعل مباح الا انما هو واجب (قوله
 كعبه مسلم) وكعبه من ترك ثلاث جمع تم او ناطبع الله على قلبه (قوله اقدمت ان أمر) أي
 بان أمر أصله أمر فقامت الهمزة الثانية انما قال في الصلاة ومدا أبدل ثاني الهمزة من هـ
 كلمة البيت (قوله ثم أحرق على رجال) على زائدة أي رجالا في بيوتهم أو زائدة أي أحرق على
 رجال في بيوتهم وهم فيها حتى يمتروا أو البيوت فقط ويكون فيه التعزير بالثلاث المسال
 واستشكل الحديث بان التحريق فيه قتل بالمثل وهو سرام وأجيب بأنه ورد في قوم منافقين
 يتركون الصلاة رأسا كناية لذلك صدره وهو أقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر
 ولو يعاون ما نهيهم الا توهموا لو حجبوا واقدمت الخ وتحريقهم جائز اذا تعين طريقا لقتلهم
 وأجيب على تقدير كونه في المؤمنين بأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرقهم وانما هم يحرقونهم ولا
 يلزم من الهتم النحل لايقال لو لم يحرقهم ساقط به لانا نقول له لم يحرقهم بابتداء ثم نزل وحى بال منع
 أو تغير اجتهاده وبان ذلك كان قبل تحريم القتل بالمثل وبان ذلك من خصائصه صلى الله عليه
 وسلم (قوله عن الجمعة) الرواية المشهورة عن الجماعة ولذا استدلل غير المصنف بهذا الحديث
 على وجوب صلاة الجماعة ولكن الشارح مطلع فلهذا اطاع على رواية فيها عن الجمعة (قوله
 ومعلوم) أي من خارج وهذا جواب عما يقال انه ذكر شرطها ولم يذكر حقيقة أو الحكم على
 الشيء فرع عن تصوره وحاصل الجواب انه معلوم من خارج فالحكم في قوله وتختص بان تراها
 الخ حكم على معلوم لا على مجهول (قوله ركعتان) يجهر فيه ما اجاعاوه عند وجود شرطها
 فرض عين انما قالوا نقل قول انما فرض كفاية غلط اه خضر (قوله وغبرهما) كالسنتين
 والمبطلات والمكروهات وفي نسخة وغبرها وهي صحيحة أيضا (قوله باسقاط أمور) أي
 مجموع أمور فلا يراد انه ذكر منها الاسلام والتكليف وهما لا يختصان بها وأجيب أيضا بان
 المختص هما مع غيرهما لا وحدهما والذي منع غيرهما مفردا والبادخلة على المنع
 (قوله احتمل) أي وانما عقابا ولزومها وان كان يزدادها شرط وهو عدم العذر فلهذا السته
 شروط في كل من الثلاثة ولذا سمي في بعضها ثم يقول وانما العبد الخ (قوله الاقامة) أي
 اقامته او وقوعه في ابنية نال عوض عن المضاف اليه والجمع ليس بقيد فالمراد الجنس الصادق
 بيناه واحد ومنزل البناء السرب وهو بيت في الارض والكهف أي الغار في الجبل فيلزم
 أهلها الجماعة وان خلت عن الابنية وبشرط اجتماع الابنية عرفا وأن لا يزيد ما بين المنزلين على
 ثلثمائة ذراع داخليا أو خارجا في محل لا تقصر الصلاة الا بعد تجاوزه عما تقدم في المسافر
 أفاده الرحا (قوله ولومن خشب) كبلاد اسلامبول وقوله أو قصب أي فارس وهو الغاب

أي فيه وأخبار كعبه مسلم
 اقدمت أن امر رجلا
 يصلي بالناس ثم أحرق على
 رجال بخلافه عن الجمعة
 في بيوتهم ومعلوم أنها
 ركعتان وهي كعبه مسلم
 في الارض كان والشروط
 وغيرهما وتختص باسقاط
 أمور ذكرتها بقوله (يشترط
 احتمل) ستة أمور أحدها
 (الاقامة في ابنية) ولومن
 خشب أو قصب

(قوله وذلك الوقت يوم
 الجمعة) فيه أنه يلزم كون
 السان أعم (قوله فلا يراد
 الخ) الظاهر أنه لا يراد
 لهذا القول لان الشرط
 انما هو العدد الموصوف
 بذلك تدبر (قوله ولزومها)
 أي بالنسبة لغبر الاستيطان
 كما سيأتي في المتن (قوله وأن
 لا يزيد الخ) عبارة مد أو أن
 لا يزيد فلهذا شرطها مردها
 وهي أوضح

وقوله الا كذا في ابيية (قوله بخلاف الصبر الخ) محتمر زانية فلا تصح فيها الاستئلالا
ولا تها سواهي وخطبها ومن يسمعها ومنها مسجد ان وصل عن البلد بحيث يقصر المسافر
قبل مجاوزته فلا تصح الجمعة فيه لانهم حينئذ مسافرون ولا تتعقد الجمعة بالمسافر ولو اتصلت
المسوفة وطالت حتى خرجت من القرية صححت الجمعة الخارجين تبعها ان كان وقوفهم في محل
لا تقصر الصلاة الا بعد مجاوزته والا فلا تصح لهم الجمعة وان زادوا على الاربعين وهذا هو المعتمد
كافي شرح الرمي ولو كانت الخيام بصحراء او اتصل بها مسجد فان عدت الخيام معه بالمد او احدا
ولم تقصر الصلاة قبله صححت الجمعة به والا فلا كما يؤخذ من الضابط المذكور واعلم ان اقامة
الجمعة لا تقف على ان الامام او نائبه باتفاق الائمة الثلاثة خلافا لابي حنيفة وعن الشافعي
والاصحاب انه يتدب استئذانه فيم اخشعة الفتنة ونحوه وجامن الخلاف امانة قددها فلا يذنيه
من الاذن لانه محل اجتهاد (قوله وان كانهم اخيام) أي من اقشة ونحوها اذ لا يسمى بناء
فلا يلزمهم الجمعة حيث لم يلفهم النذر من محل الجمعة ولا تصح منهم فيه الا في صلى الله عليه وسلم
لم يامر التقيين حول المدينة بها (قوله ولو انهم دمت الخ) هذا في معنى التعميم في ابيية كانه قال
أبيية ولو باعتبار ما كان كهذه الصورة وليس لنا جمعة تصح في فضاء الا فيم اودكر لها ثلاثة قيود
الاول قوله انهم دمت ونحوه به مالوا اقام جماعة في محل لاحداث ابيية فيه فلا تصح فيه قبل اتمام
البناء استحصانا لا يصل في الحالين الثاني قوله اهلها او خرج به مالوا اقام غير اهلها على العمارة
ومثل اهلها اذ رتبهم وان لم يولدوا فيها الثالث قوله على العمارة أي عازمين عليها او يخرج به مالوا
اقام اهلها غير عازمين على العمارة بان عزموا على الطراب أو أطلقوا أي لم ينووا شيئا فلا تصح
جمعتهم (قوله لزمتهم الجمعة) فيحرم عليهم تركها أي وصحت منهم لان الصحة لازمة للزوم بخلاف
العكس ولذا عبر به وليس لنا جمعة تصح في فضاء الا في هذه (قوله وسواء كانوا في مظال أم لا)
لانهم اوطنهم ومظال بفتح الميم مدغم أصله مظال جمع مظل بضمها اسم فاعل كطل أي شئ
يظللهم ويغنيهم من حر الشمس (قوله اوضح) أي واخصر ايضا وانما كان اوضح لان الخلطة
بكمسرا الحاء علامات الابنية قبل وجودها ولا يلزم من حصولها حصول الابنية وابست كافية
وانما عبر باوضح لامكان الجواب عن الاصل ان اضافة خطبة لابنية بيانية أي خطبة هي ابيية
(قوله باربعين) أي ولومن الجن وجدهم أرمع الانس ان علم وجود الشر وط فيهم من
الذنوة وغيرها وكانوا على صورة بنى آدم ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كفره مدعى
رويتهم عملا باطلاق الكتاب لانه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلقوا عليه لا على صورة
بنى آدم وأجمعوا على ان يبينوا صلى الله عليه وسلم مرسل اليهم وبدخلون الجنة خلافا لابي حنيفة
والليث قال النورى ان ابايس كان من الملائكة لانه لم ينقل ان غيرهم أمر بالسجود والاصل
في الاستثناء الاتصال وقيل من الجن فهو منقطع واختاره السيوطي وغيره واستشكك الاول
بان الملائكة معصومون وأجيب بان عصمتهم مشروطة بدوامهم على صفة الملائكة
أما بعد تسليم اعنهم فتجوز منهم مخالفة كهاروت وماروت ومن جملة من بعثه صلى الله عليه
وسلم ابايس وفائدة ذلك مع علمه بنجاسته وزيادة العذاب عليه في الآخرة والظاهر أنه لم يجمع
به وما ينقل في الوصايا المشهورة انه سأل عن أبيض الناس اليه فقال له أنت الى آخره لا أصل له

لان الجمعة لم تقم في عصر
النبي صلى الله عليه وسلم
وانتفاء الراشدين الا كذلك
سواء المساجد وغيرها
بخلاف الصحراء وان كان
بها خيام ولو انهم دمت الابنية
واقام اهلها على العمارة
لزمتهم الجمعة فيم الانس
وطنهم وسواء كانوا في
مظال أم لا ونوعه يجرى ابيية
أوضح من تعبيرة بخمسة
أبيية (و) فانها اقامتها
باربعين ولو بالامام

(قوله لان الصحة لازمة) يرد
المرند الا أن يقال غاليا

انهم صرح انه قال نزلت على شيطان في صلاتي الحديث فيجوز ان يكون هو وانه غيره واخذ منه اثمتنا
 طه ارنه والا فكيف يسكنه وهو يصلي ويرجع الثاني رواية فتذكرت عوة اني شامان حبلى
 مد كالح فاطمته اما الماشكة فلا تنفعهم لانهم غير مكافين ولو كان بعض الاربعين صلاها
 بعمل آخر او مضى الى الظاهر او كان فيهم من لا يعتقد وجوب بعض الاركان او شك في ايمانه
 بجميع الواجب بخلاف ما اذا علم منه انه لا يعتقد فلا يحسب ولو لم يكن في البلد الا اربعون
 او اقل ودوا في خمس صحت جميعهم حيث وجدت فيهم الشروط وان كانوا اقل من خمسة ولو كان فيهم
 في هذه المسألة أي تصرف في التعميم لم يصح جميعهم ابطالان صلاته فينقصون فان لم يقصر والامام
 قارى صحت كالمكانوا اربعين في درجة واحدة فشرط كل أن تصح صلاته لنفسه وان تكون
 مفضية عن القضاء كما في شرح الرضائي وان لم يصح كونه اماما للقوم خلافا لا قيام وبه وحمل
 الا كقيامه بربيعين في غير صلاته ذات الرقاع امانهم افي شرط زيادتهم على ذلك يحرم الامام
 بأربعين ويوقف الزائد في وجه العدو ولا يشترط بلوغ ذلك الزائد اربعين ولو حال التحريم لكن
 الشرط أن يسمع الخطبة من كل فرقة اربعون هكذا قيل والمعتقد كما سيأتي أنه لا يشترط في
 الفرقة الثانية بلوغها اربعين واعلم أن العلماء اختلفوا في العدد الذي تنفع به الجماعة على خمسة
 عشر قولا أحدها تصح من الواحد رواه ابن حزم وعلمه فلا تشترط الجماعة بل تصح فرادى
 الثاني اثنان كالجماعة وهو قول النخعي وأهل الظاهر الثالث اثنان مع الامام عدا أبي يوسف
 ومحمد والليث الرابع ثلاثة معه عدا أبي حنيفة وسفيان الثوري الخامس سبعة عند
 عكرمة السادس تسعة عند ربيعة السابع اثنا عشر عند ربيعة أيضا في رواية الثامن مثله
 غير الامام عند أصحاب التساع عشر وفي رواية ابن حبيب عن مالك العاشر ثلاثون كذلك
 الحادي عشر اربعون بالامام عند الامام الشافعي الثاني عشر اربعون غير الامام عند الشافعي
 أيضا وفيه قال عمر بن عبد العزيز وطائفة تقول الشافعي ولو بالامام رد على هذا القول الثالث
 عشر خمسون عند أحمد في رواية وسكت عن عمر بن عبد العزيز الرابع عشر غانون حكماء
 المازري الخامس عشر جمع كثير من غيرهم وأهل هذا الاخير أربعون من حيث الدليل
 نقله في المواهب عن ابن حجر في فتح الباري (قوله مسأله) تميز فرد قال في الخلاصة

وميز العشرين لتسعينا • بواحد كآربعين حينما

وقوله مكافأ أي بالغاعا فلا فهو شرط نفعين شرطين فجعله الشروط ستة (قوله لا يظعن) أي
 لا يسافر الخ وهو تفسير للاستيطان ولو توطن يلدن اعتبر ما فيه أهل وماله فأنه أهل فاقامته
 فيه أكثر من استوت انعمت به في كل منهما اه قل (قوله الاطاحة) كزبارة وتجارة (قوله
 لأنه صلى الله عليه وسلم) دليل على اشتراط التوطن وقوله يجمع يضم الياء وقع الجيم وتشديد
 الميم المكسورة أي صلى الجماعة وقوله بصيغة الواو أي فيها وكانت في السنة العاشرة من الهجرة
 ولم يجمع بعد فرض الحج الا هي وفيها نزل قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم الآية (قوله مع
 عزمه على الاقامة) أي بكم بعد عرفة أي ما أي قلته غير طاعة لله فلو اذ جمع تقديم الجمع
 لانه لو قال أبو حنيفة كان عقيما والجمع لذلك (قوله اعدم التوطن) علة لقوله لم يجمع وفيه
 نظر لاحقا قال أنه لم يجمع اعدم الآية بعرفة واللفظ كيدل لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم والظاهر والعصر

(مسألة مكافأ حراذع)
 لا يتابع رواه البيهقي وغيره
 مع خبر صلوا كما رأيتوني
 أصل (منوطا) بحمل الجماعة
 لا يظعن (شتم ولا ضيقا
 (الاحاجية) لانه صلى
 الله عليه وسلم لم يجمع مع
 بجمعة التوداع مع عزمه على
 الاقامة أي ايام ادم التوطن

(قوله ويرجع الثاني الخ)
 انظر وجهه وأهل وجهه انه
 انما تركه ولم يقتله لأنه قد كروا
 كان هو بابس التركة مطلقا
 لانه منظر اه وتوقف
 صحة هذا الجواب على انه
 أمسكه ليقوله (قوله ولو كان
 بعض الاربعين الخ) نعم
 في أصل المسئلة (قوله
 خلافا لقاوي) أي حيث
 ان شرط ذلك ويلزم عدم
 جهم افيما اذا كان بعضهم
 قارئا وبعضهم أميا غير
 مقصود كان الامام قارئا
 وصحتم افيما اذا كانوا كلهم
 اميين وهو بعيد (قوله
 بجملة الشروط الخ) أي
 ببيروط الشرط

تقديرا وان أمكن كون الجمع للمطر في دلالة الحديث المذكور على عدم انعقادها بالمقيم غير
 المتوطن نظر لعدم إقامة عليه الصلاة والسلام في تلك الجهة إقامة قاطعة للسفر ولذلك قال
 السبكي لم يصح عذري دليل على عدم انعقادها به وتضييقه أنه لو أقام أربعون ليلة ستمين وليس
 بهم غيرهم لا يجب عليهم الجمعة إذا لم يتوطنوا وهو مشكل وإن كان هر المذهب كذا فإنه عمرة قال
 سم يكتفى في الدليل أن غالب أحوالها التعبد ولم تنبأ إقامة ما به غير المسلم وطنيين (قوله) وكان يوم
 معرفة الخ) أي في وقوع الحج حيثما مزيد فضل وإن كان لم يرد فيه دليل بخصوصه (قوله فيها)
 أي في جهة الوداع وقوله صلى بها الظهر والعصر يحتمل أنهم مأمورون بأن وتامنان (قوله فلا
 يصح الخ) شروع في أخذ معتز القيد المذكورة على الترتيب وقوله ولا يغير مكاف أي من صبي
 ومجنون وسكران وقوله ولا يغير ذكر أي من أتى وخشى نعم لو كان الخلفي زائدا على الأربعين
 ثم بعد إحرامهم بطالت صلاة واحد منهم دامت جمعهم لاحتمال ذلك كونه يغتفر في الدوام مالا
 يغتفر في الابتداء (قوله ولا يغير متوطن) كمن أقام عازما على عودته لوطنه ولو بعد مدة طويلا
 كالحجج والذين علم أو قرآن أو تجارة وكما يقع كثيرا أن جماعة يخرجون من بلدهم لحداد أو مثلا
 ويسكنون بلدة أخرى وينتقم العود إلى بلدهم ولو بعد سنين فلا يحسبون من أهل تلك البلدة
 المقيمين بها وإن طالت مدتهم وقوله لما سر أي وهو قوله لأنه صلى الله عليه وسلم الخ وفيه ما مر
 وقوله في وقت الظهر أي المحدود العارفين من الزوال إلى صيرطل الشيء مثله (قوله فلو خرج
 الوقت) أي يقينا أو ظنا بخبر عدل أو فاسق وقم في القلب صدقة بخلاف مجرد الشك فإنه لا يضر
 في الابتدء لأنه يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتدء ولأن الأصل بقاؤه ويضرب في الابتدء فيمنع
 انعاده لانه لا يتردد فيها فيكون ظهوره في أثنائها الظهور أن الوقت باق بطالت واستأنفوا الجمعة
 إن بقى ما يسهها والاستأنفوا ظهورا أيضا ولو عاق في صورة الشك فنوى الجمعة إن بقى الوقت
 والافظهر صرح أن تبين بقاء الوقت لأنه تصریح بمقتضى الحال كنية ليله الثلاثين من شعبان
 غدا إن كان من رمضان واللام يصح ولو سلم الإمام التسليم الأولى وتسعة وثلاثون في الوقت
 وسلمها الثلاثون خارجة صحت الجمعة الإمام ومن معه فقط دون المسلمين خارجة فلا يصح جمعهم
 وكذا الجمعة المسلمين فيه لو نقصوا عن الأربعين كأن سلم الإمام فيه وسلم كل من معه وهم التسعة
 والثلاثون أو بعضهم خارجة فلا يصح جمعهم وانما صحت الجمعة بالإمام وحده فيكونا محمد بن
 دونه لأن المحدث تصح مسلاته فيما إذا فقد الظهرين بخلاف الجمعة خارج الوقت (قوله وهم
 فيها) ولو عند التسليم الأولى منها وقوله أتموها ظهر إنباء على ما فعل منها الخ فينتدبر بالقراءة
 ولا يحتاج إلى فيه الاتمام نعم بسن ذلك وانما ظهر إنباءه صحت لأنهم حاضرا وقت واحد
 فوجب إنباء أطواها ما على أقصرهما كصلاة الحضر مع السفر ولا يجوز الاستئناق لأنه يؤدي
 إلى إخراج بعض الصلاة عن الوقت مع القدرة على إيقاعها فيه (فرع) لو بان الإمام جنباً أو
 محدثاً صحت أن تم العدد بغيره والأفلا تصح ومثله ترك بعضهم القراءة أو البسالة كما يقع في
 الأرباب من المأمومين المسالكية فليتنبه له (قوله في الركعة الأولى) أي بقائه بان يسفر معه
 إلى السجود الثاني أما الثانية فلا يشترط فيها الجماعة فلو صلى الإمام بأربعين ركعة ثم أحدث أو
 فارقه ولو بلا عذر فأنتم كل منهم لنفسه أجر أتم الجماعة ويشترط أن لا تبطل صلاة واحد من

وكان يوم معرفة فيها يوم الجمعة
 وصلى بها الظهر والعصر
 تقديرا وان أمكن كون الجمع للمطر في
 بكان ولا يغير مكاف ولا
 من فيه رقى ولا يغير ذكر
 لانه يغتفر في الدوام مالا يغتفر في
 لما سر (و) ثبات الشروط
 وقوع الجمعة (في وقت
 الظهر) لا يتباع رواء
 الشيطان (فلو خرج الوقت
 وهم فيها أتموها ظهورا) كما
 لو كان شرط القصر وجب
 الاتمام (و) رابعها (الجماعة)
 في الركعة الأولى

(قوله شعبان) لانه رمضان
 (قوله إخراج بعض الصلاة
 الأولى إخراج ككلمتها
 مع القدرة على إيقاع بعضها

لأنه المأثور نلوا صلاحها

أربعون فرادى لم تصح
(و) خامسها (أن لا يبقيةها)
بالقصرم (ولا يقارنها) فيه
(جمعة) أخرى (يعملها إلا
ان عسرا اجتماع الناس
بمكان) وهذا الشرطان
من زيادتي والثلاثة الأولى
جعلها الأصل بشرطها
لوجوب الجمعة لا اجتماعها
والثاني قول مامر

(قوله وسن الظهور) أي ولو
كانت الجمعة أعيدت بمس
واحد وانما سبقت الظهور
حينئذ لا يحتمل سبقت الجمعة
في المرة الأولى فلا يصح
بمدها الجمعة بل كان القياس
حينئذ وجوب الظهور كما
وجب الجمعة لا يحتمل
المعية وحكمنا على
الأولى بالاطلاق انما هو
بحسب الظاهر فقرر واجب
بعضهم بترجيح الاحتمال الثاني
وضعف الأول بان الأصل
عدم سبقت الجمعة فتأمل
(قوله كما في مصر) قال بعضهم
الظاهر أن التعدد فيه الغير
ساجدة في بعضها (قوله فلا
تسن الظهور الخ) أي حيث
لم يتعدد المصل والاسن (قوله
كشارع) نقل عن شيخنا
الشوفا أنه لا بد أن يكون
المكان صالحا للاجتماع فيه
فلتقرر بالصلاحية

الأربعين يحدث أو نحوه قبل سلام نفسه والابطال صلاة الكل وان كان هو الآخر وان ذهب
الأولون إلى أما كنهم ويلزمهم إعادة الجماعة أن أمكن والافظهور أنهم ذابوا بغيره فيقال شخص
أحدث في المسجد فبطلت صلاة آخر في بيته وخرج يحدث الشخص قبل سلامه حدث من تحت
صلاته فلا يضر كما توهمه بعضهم لأنه ليس في صلاة والحاصل أن الجماعة بشرط في الركعة الأولى
فقط والعديد بشرط في جميعها وأعلم أنه يجب بنية نحو الإمامة فيها كالمذوورة والمعادة والمجموعة
بالمطر ولو كان الإمام عن لا تلمه كصبي ومساقر والمعية أنه لا يشترط اجتماعها تقدم احرام من
تقدمهم عن غيرهم بدليل محتمل خلاف الصبي والعبد والمسافر إذا تم العدد بغيرهم (قوله لأنه)
أي الذي كور من الجماعة لا يبعد كونه في الركعة الأولى والافا المأثور أي المنقول عن النبي صلى
الله عليه وسلم الجماعة في كل ما فالمراد المأثور في الجملة (قوله أن لا يبقيةها ولا يقارنها) أي يشترط
عدم السبق والمقارنة ويتصور هرفة ذلك بأن يشهد مسافران أو مريضان أن احرام هذا سبق
احرام هذا أو قارنه فان كان الشاهد من تلمه الجماعة لم تصح ثم ادته لنفسه بتركها أو العبارة باحرام
الإمام وقوله بالتحريم أي بآخره وهو الرام من أكبر وخرج به التحلل والخطبة فلا عبارة بالسبق
أو المقارنة فيها (قوله فيه) أي التحريم وقوله بعملها اخرج به السبق والمقارنة في غير محلها
فلا يؤثران (قوله إلا ان عسرا اجتماع الناس) اما لكثيرتهم أو اقتتال بينهم كحرام وسعد أو بعد
أطراف البلدان أن يكون من بطرفها لا يقعهم الصوت بشرطه الآتية والبرية بين يغلب فعلة
أما في ذلك المكان على المتقدم وان لم يحضر بالفعل وان لم تلمه كالأزاد والعبد وان لم تصح منه
كالجنون وقيل بمن تلمه وقيل بمن تصح منه والمعتبر غلبة الحضور ولو في بعض الأيام كولد
السيد البدوي فيجوز التمسك أيام المولد ولا يجب صلاة الظهر ولا كذلك بعد المولد وأعلم أنه
إذا تعددت الجمعة لحاجة بان عسرا الاجتماع يمكن جازا التمسك بقدرها وصحت صلاة الجميع على
الأصح سواء وقع احرام الأئمة معا أو مرتبا وسن الظهور حرجا لمقابلها أو لغير حاجة في جميعها أو
بعضها أو لم يدر هل هو لحاجة أولا كما في مصر ووقع احرام الأئمة معا وشك في المعية والسبق
بطالت جماعة الكل واستؤنفت ان اتسع الوقت فيجتمع الناس بمحل أو محال بقدر الحاجة
ويعملون جماعة أو جمعتين مثلا وكان القياس أن يفعل بمصر هكذا وسن صلاة الظهر حينئذ
بعد الجمعة في صورة الشك أما في صورة المعية فتبرأ منهم إعادة الجمعة فلا تسن الظهور بعدها
بل لا تصح فان لم يتسع الوقت أو لم تتفق لهم أعادتها كما في مصر وجوب الظهور أو مرتبا وعلم
السبق ولم يفسح صحت السابقات إلى انتهاء الحاجة وطلبت فيما زاد من غلب على ظنه أنه من
السابقات لم يجب عليه صلاة الظهر بل تسن أو من الزائدات أو شك وجب عليه ذلك أو علم
سبق واحدة بعينها ثم نسي أو علم سبق واحدة لا يبينها أرجب استئناف الظهور فقط لانتهاج
الصحة بالفساد في صور التعدد لغير حاجة محس وأعلم أيضا أن صلاة الظهر بعد الجمعة أما
واجبة كما في مصر على مامر أو مستحبة فيما إذا كان التعدد بقدر الحاجة فقط أو زائد عليها
في بعض الصور كما مر أيضا أو حرام فيما إذا كان بالبلد الجمعة واحدة فقط كبعض قرى الأرياف
(قوله يمكن) أي ولو غير مسجد كشارع وخن (قوله وهذا الشرطان) وهما الجماعة وعدم
سبق الجمعة وأعلم أن من أدرك مع امام الجمعة ركعة ولو ما تفتت لفتته الجمعة فيصلي بعد زوال

قدومه بفارقته أو سلامه ركعة أخرى ويسن أن يجهر فيها وبذلك بلغز ويقال لنا منقرد يصلي
بعد الزوال صلاة يجهر فيها أو أن أدرك دون الركعة فاتته الجمعة فيتم بعدد سلام امامه ظهرا
ويشوي وجوبا في اقتداءه بجمعة موافقة للإمام ولأن اليأس لم يحصل منها إلا بالسلام وبذلك بلغز
ويقال لنا شخص قوي ولاصلي وصلي ولاقوي (قوله وتقدم خطبتين) هذا المنعج أولى من قول
بعضهم وسادس الخطبتين لاجلهم ذلك أن ذات الخطبتين شرط للجمعة وأن تقدمها شرط لهما
وليس كذلك لهما مع تقدمها شرط للجمعة وكذا في صدر الإسلام بعد الصلاة فتدنا
لأن الشرط قدم على المشروط وسبب تقديمه ما أن أهل المدينة أصابهم جوع فقدم دحية بن
خطبة الكلبي بخارجة من الشام والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب للجمعة فأنصرفوا ولم يبق منهم
الاغلبية أنفس أو اثنا عشر أو أربعون إلى غير ذلك من الأقوال السابقة فقال والذي نفسي
بيده لو خربوا جميعا لأضرم عليهم الناري ناروا كانوا يستعملون النيران بالطبل والتصفيق وذلك
هو المراد بالله في الآية وخض مرجع الضمير فيها إلى التجارة لأنها المنصودة وقيل حذف من
الثاني لدلالة الأول والنقد رآواها وانقضوا إليه (قوله عن تصح خلفه) أي صادرتين عن
تصح الخ وهو إذا قيد اعتبار كونه من لا يلزمه إعادة كتميم على وجه لا يستقطب جمعة الصلاة
وكونه غير أي تصرف في التعلم فإن لم يصر فيه تمت خطبته لجمعة الصلاة خلفه وعده من
الأربعين (قوله في الوقت) أي وقت ظهر يومها وقوله لأنه المأثور أي المنقول عن النبي صلى الله
عليه وسلم ما روي أنه كان يخطب بعد الزوال فلما جازت قدومه حال تقدمه ما صلى الله عليه وسلم
أيقاعا لها في أول الوقت وتحفة إلى المبكرين وإن كان خروجهم صلى الله عليه وسلم إلى الجمعة
متصلا بالزوال ومثله جميع الأئمة في جميع الأمصار (قوله وهو) أي الإمام من ظهر يخرج به
السامعون فلا يشترط طهرهم كما لا يشترط سترهم ولا فهمهم بل ما به معرفته ولا كونهم داخل محل
إقامته بحيث كانوا داخل نحو السور ولا يشترط أيضا في الخطبة والمعتبر صحة طهر الخطيب
عند السامعين فلا يكفي طهر حنفي وافع بالاية كما يؤخذ من قوله عن تصح خلفه الجمعة (قوله
من الحدث) أي الأم غروالا كبره فلو أحدث في أثناء الخطبة استأنفها وإن سبقه الحدث وانصر
الفصل بخلاف ما لو استأنف هو أو القوم واحدا من الحاضرين فإنه يبقى على ما قبله الأول من
الخطبة نعم لا يجوز البناء في الأغنام مطلقا فإذا أغشى على الخطيب قبل أن يتم الخطبة بن لم يجز
البناء منه ولأن الخطبة لزوال الأهلية به دون الأول أو أحدث بين الخطبة والصلاة وظهر
عن قرب لم يضر (قوله والحبس) أي غير النعذ وعنده في بدنه أو مكانه أو محموله ومنه سيف أو
عكاز في أسفه نجاسة أو وضع عليها لا يجوز قبض ذلك ولا قبض حرف منبر عليه نجاسة في
محل آخر ومن ذلك أن يكون فيه عظم عاج من عظم القيسل فإن قبض بيده على محل النجاسة
بطلت خطبته مطلقا وإن قبض على محل طاهر منه فإن كان يجزى بجر بطات أيضا والأفلا
(قوله مستتر) أي سائر عورته وقوله قائم الخ انعاجل القيام ثم طافه ما ركنا في الصلاة
الصلاة أقوال وافعال فتناسب جعل القيام الذي هو فعل من أجزائه بخلاف الخطبتين قائم ما
أقوال فقط فجعل القيام ثم طاله ما لأنه خارج عن مسماهما وكذا يقال في الجلوس بينهما مع
الجلوس بين السجدة بين وقوله عند القدرة متعاني بكل من مستتر وقائم وقوله يلقح بتشديد

(و) سادسها (تقدم
خطبتين) على الصلاة
لإتباع رواد الشيعان (عن
تصح خلفه) الجمعة ولو صليا
زاد على الأربعين بخلاف
من لا تصح خلفه كبغنون
وصبي من الأربعين وكافر
وبعشير وقومه ما (في
الوقت) لأنه المأثور (وهو
منظور) من الحدث
وانطبقت مستتر قائم بها
عند القدرة كما يلقح

قوله وإن كان خروجه الخ
عبارة مدوم معلوم أنه كان
خروجه متصلا (قوله عليه
نجاسة في محل آخر) أي على
التفصيل الآتي

الواو المكسورة أي يشـ يرلان الجالس يقتضي أنه كان قائما وقوله أي هم هذا الشرط وهو
 القيام (فائدة) يسن عقب السلام من الجمعة قبل أن يركب رجله ويصليكم قراءة الفاتحة
 والاختلاص والمؤدتين بهما سبعا ثم يقول يا غني يا حميد يا مبدئ يا معدي يا رحيم يا رزاق يا غني
 يا ثلاث عن حرامك وبفضلك عن سر الأربيع مرات من وأطاب عليه أفعاله الله تعالى ورزقه
 من حيث لا يحتسب وغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وحفظ له دينه ودين أهله وولده ذكر
 ذلك ابن حجر والطيب قال شيخنا الحنفى والدعاء المذكور وارد في حديث صحيح عن النبي صلى
 الله عليه وسلم (قوله بسماع) الباء بمعنى مع هذه الفاعلة بعد توقف أعت خطبتين أو حال منهما أو اعتبار
 السماع من الجالسين بالقوة بأن يكونوا بجهت أو أصغروا أسمعووا فلا يضر فخره في خلاف
 الصم والنوم النقص ولولاهم لا يجرد الناس فلا يضر كانه شاع بالمحادثة ثم لا يضر صم
 الامام لانه يعرف ما يقول أما السماع من الخطيب فبالفعل فيجب عليه أن يرفع صوته حتى
 يسمعه الجالسون (قوله هو أولى من قوله بحضور) أي لانه لا يلزم من الحضور السماع بأن
 يكون مع صم أو نوم فقتضى كلام الأصل أن ذلك كاف وإيس كذا في خلاف السماع فانه يلزم
 منه الحضور (قوله من تنعدهم) أي من يتوقف انعقادها عليهم وهم أربعون أو تسعة
 وثلاثون سواء في رفع الخطيب صوته بأركانهم ما حتى يسمعها تسعة وثلاثون سواء بالقوة لا بالسمع
 كما هو فلو شاع بعضهم مع بعض وكانوا أو أصغروا سمعوا كفى على المعتمد والمعتبر سمعوا
 لا ركانهم ما وان لم يسمعوا ما زاد عليهم ولا يشترط فهمهم معناها أو مثلهم الخطيب كن يوم قوما
 ولا يعرف معنى الفاتحة فلا يكن الأبرار أو السماع دون من ذكر ولا من لا تنعدهم سم ولا
 الحضور مع صم أو بعد أو نوم على ما مر ويكره الكلام من المستمعين حال الخطبة خلافا لافادة
 الثلاثة حيث قالوا بجرمته وحمل الآية الترتيب ثم ان دعته لضرورية وجب أو سن كالتعليم
 لواجب والنهي عن محرم ولا يكره قبل الخطبة وبعد ما بينهما أو لولا غير حاجة ويجب رد السلام
 وان كرهه أدأوه بسن تشبعت العاطس والرد عليه والفرق بينهما وبين رد السلام أن هذا دعاه
 للغير وهو لا يجب ورد السلام تأمين وتركه يخطف الميلم وتقدم حرمة الصلاة ولو قرضا مضيقا من
 صعود المنبر ومثله المصود التلاوة والشكر فممتنع وان سجد الخطيب ولو من البعيد المستقل
 يتلاوة لان شأن ذلك الاعراض (قوله ويجلس) بالنصب عطف على سماع على حد قوله وليس
 عبادة وتقرع في البيت قال في الخلاصة

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا ومختلفا

وكذا يقال في وجه دوم بعده وأقل الجالس أن يكون بقدر انطماينة في الصلاة تكافي
 الجالس بين السجدين ويسن أن يكون بقدر سورة الاختلاص وأن يقرأها فيه الموتر
 الجالس بينهما واحدة فيجلس ويبقى بخطبة أخرى ومن خطب فاعد العذر فصل بينهما
 وجوباً بكنة فوق سكنة التنفس والتي وكذا من خطب فاعلم أو مضطجعا المجرى عن الجالس
 في فصل كل منهما ما بكنة (قوله ولا ينعين لفظ الوصية) أي ولا لفظ أنتقوى كما علم من قوله
 ونحوها أي كالمراقبة والوقوف كراقبوا ثم خافوه والتقوى امتثال أو امر الله تعالى
 واجتناب نواهيه (قوله بخلاف الحد والصلاة) أي مادته ما فتنه بين بأي صيغة كانت كالحمد لله
 أو أحمده الله أو أنا حمد لله أو لله الحمد أو كالحمد لله على محمداً وأصلي أو صلى فلا يكتفى غير مادة الحمد

به قول بعد ويجلس بينهما
 (بسماع) هو أولى من قوله
 بحضور (من تنعدهم)
 الجمعة (ويجلس بهم)
 ويحمد الله تعالى فيهما
 لا يتابع رواد مسلم (ويصلي
 على النبي صلى الله عليه
 وسلم) فيمـ ما لانه المأثور
 (ويخطبهم) بالوصية
 بالتقوى ونحوها لا يتابع
 رواد مسلم ولا ينعين لفظ
 الوصية بخلاف الحمد
 والصلاة

كالشكر ولا غير مادة الصلاة كالرحمة ولا يكتفى الضمير وان تقدم مرجعه ويتعين أيضا لفظ الله
فلا يكتفى الحمد للرحمن والخالق ولا يتعين لفظ محمد والفرق أن لفظ الجلالة بالذبة لبقية أسمائه
تعالى وصفاته منزلة تامة فان له الاختصاص التام به تعالى ويقهرهم منه عند ذكره صاغر صفات
الكمال بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته ولا كذلك لفظ محمد بالنسبة لبقية أسمائه صلى الله
عليه وسلم فانه ليس له منزلة تامة عليهم ولا يفهم منه عند ذكره صاغر صفات الكمال وانما تعين مادة
الحمد والصلاة دون الوصية بالتقوى لان الغرض منها الوعظ كما أشار إليه بقوله ويعظمهم وهو
حامل بغير لفظها كما طبعوا الله ولا نالهم تعبد بلفظها قط بخلاف لفظي الحمد والصلاة فانما
تعبد فاقم ما في مواضع في الجملة أى بقطع النظر عن صيغة مخصوصة (قوله فيهما) أى في كل من
الطائفتين والمراد بالسائف الصحابة وبالحلف من بعدهم من التابعين وتابعيهم وأما المتقدمون
فهم من قبل الأربعة مائة والمتأخرون من بعدهم فاهم عبارتان معناهما مختلف (قوله ويقرأ
آية مفهومة) أو بعضها منها طويلا على المعقد كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته
وقوله من عمل صالحا فلننسه ومن أساء فعليه أو اغشا شقراط الأفعال هنا لان المقصود الوعظ
بخلاف العاشر عن الفاتحة لا يشترط في الاتيان بيدها الأفعال بل اذا حفظ آية غير منهنه ولو
منسوخة الحكم فقط دون التلاوة كفت قراءتها ولا يكتفى هنا آية تشتمل على الأركان كلها غير
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لم اعد آية مشتملة عليها لانه لا يسمى خطبة فاذا قرأها أيها
الناس اتقوا ربكم الآية بقصد القراءة والوعظ حصت ركنية القراءة فقط فان قصد الوعظ
فقط حصل أو القراءة فقط أو أطلق حصت القراءة فقط فيهما ما ومثل ذلك ما اذا قرأ الحمد لله
الذي خلق السموات والارض الآية بقصد الحمد والتلاوة الخ ماص (قوله في احدهما) يقرأ
بالالف لانه مقصور وان كتب بالياء (قوله لكن يسن كونها في الاولى) وتكتفى قبيلها وكذا
بين ما وقوله لتكون في مقابلة الخ فيحصل التعادل بينهما ما ويكون في كل واحدة أربعة أركان
(قوله للمؤمنين) أى خصوصا كالحاضرين أو عموما ولو لجميع المسلمين ما لم يرد جميع ذنوبهم
والامتنع لوجوب اعتقاد دخول طائفة من المؤمنين النار ولو واحد او ما ذكرنا فيه (قوله
والمؤمنات) الاتيان بسنة وليس من الأركان فلما اقتصر عليه لم يكتف بخلاف ما لواقع صر على
المؤمنين (قوله قال الامام) أى امام الحرمين لانه المراد عند الاطلاق في كتب الفقه بخلافه
في كتب الأصول أو الكلام فالمراد به الرازي (قوله وأرى) بضم الهاء زنة بمعنى أظن وقبحها
بمعنى اعتقد (قوله بأمور والآخرة) أى خصوصا أو عموما (قوله او طار) جمع وطر وهو الحاجة
ويطلق على الذمومة ومنه فلما قضى زيد منها وطرا الآية (قوله ولا بأس بتخصيصه بالسامعين)
كقوله اللهم اغفر للحاضرين بل يكتفى بتخصيص بعض السامعين اذا كان ذلك البعض أربعين
فلما انصرف من خصهم وأقام الجمعة بأربعين لم يدع لهم كفى لكن التعميم أولى من تخصيصه
بالحاضرين وتقدم أنه يمنع اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم بخلاف اللهم اغفر لجميع
المسلمين ذنوبهم وخروج بقوله بالسامعين بتخصيصه بالغائبين كرحمهم الله فلا يكتفى (قوله لا بأس
به) استتد من ذلك انه مباح أما الدعاء لأئمة المشايخ وولادة أمورهم عموما بالصلاح والهداية
فسنة (قوله مجازفة) أى مباينة وخروج عن الحد كالمعدل المعطى كل ذي حق حقه الذي

(فيهما) لا يتبع السائف
والخلاف (ويقروا آية)
مفهومة لا ككثرت نظر
للاية اعرواه الشيخان (في
احدهما) لا يعينها الاطلاق
الادلة لكن يسن كونها
في الاولى اشكون القراءة
فيها في مقابلة الدعاء في
الثانية (ويعدو للمؤمنين
والمؤمنات) وذكر من
زيد في (في الثانية) لانه
اما ثور طال الامام وأرى أن
يكون الدعاء متعلقا بأمور
الآخرة غير مقترنة صر على
أو طار الدنيا وأنه لا بأس
بتخصيصه بالسامعين كقوله
رحمكم الله وأما الدعاء
للمسلمين بخصوصه فالخيار
كافي المجنون أنه لا بأس به
اذا لم يكن فيه مجازفة في
وضعه ونحوها وذكر في
شرح الاصل فوائد أخرى
ويعتبر في انطية مع ماص

لا يظلم مع كون أصل الوصف فيه مذموم وإن لم ينش من تركه ضرر أو فتنه والأوجب تكافى قيام بعض الناس لبعض ولا يشترط في خوف الفتنه غلبة الظن بل يكفي أصله وقوله وشحوها كوصفه بالأوصاف الكاذبة كالسلطان المغاوي والحال أنه لم يفرض أصلا فيحرم ذلك الاضرورة والأوجب (قوله والائتها) بأن لا يطول فصل عرفا غير الوعد بين أركان كل منهما ولا بينهما ولا بين فراغه ما أو الصلاة وضبط طوله بقدر ركنين بأخف ممكن فإن نقص عن ذلك لم يضر وسكت عن ترتيب أركانهم إلا أن الأصح أنه ليس بشرط بل سنة فقط (قوله عربية) أي وإن كان القوم عجماء لا يفهمونهم إلا أنهم يعرفون أنه يظهرون في الجملة فالمدار على معرفتهم بقية سنة أنه واعظ وإن لم يعرفوا ما يعظهم به ويجب عليهم تعلمها بالعربية ويكفي في ذلك واحد منهم فإن لم يتعلم أحد منهم أتوا كلهم ولا تصح خطبتهم قبل التعلم فيصلون ظهر هذا كله مع إمكان التعلم فإن لم يمكنه خطب واحد منهم بأي لغة شاء بشرط أن يفهم الحاضرون تلك اللغة على المعقد بخلاف العربية لا يشترط فهمها إياها كما هو الأصل وغيره أبداً فإن لم يحسن أحد منهم الترجمة فلا جمعة لهم لا تنعقد بشرطها (قوله وجب ما اعتبر فيها الخ) جملة ما ذكره اثنا عشر شرطاً الطهور والستر والقيام والولاء والجلوس بين ما ذكره الوقت وقوعه في أبنية وفعلها ما قبل الصلاة والامساجع والسماح ويشترط أيضاً تغيير فرضه من سنن ما تكافى الصلاة على تفصيل تقدم (قوله والوعظ) ولا يضر تطويله كما يقع الآن بل ذلك سنة لا يمنع الولاء كما هو وكذا لا يضر تكرير بعض الأركان كما يقع الآن أيضاً وقوله والمؤمنات الأولى إسقاطه لانه سنة كما هو (قوله فأركانها) وهي خمسة أجمالا ثمانية تفصيلا لأن الثلاثة الأولى تجري في الخطبتين (قوله كل مسلم مكاف) أعاد ذكره ما وإن لم يمتصا بالجمعة أو طئفاً بعدهما كما هو والمراد بالمكاف البالغ الماثل وألحق به متعدد بمنزلة عقلة فيلزمه قضاؤها (قوله يرخص في ترك الجماعة) كجوع وعطش ومريض وخوف ويلحق به الاشتغال بتجهيز الميت ومثل ذلك ما لو احتاج إلى كشف عورته بمحضرة الناس ولم يمكنه الاستنجاء الا كذلك فتسقط عنه الجماعة بخلاف ما لو خاف خروج الوقت فيلزمه كشف عورته وعلى من حضر غرض بصره ولو كان به ربح أو مكنته الوقوف خارج المسجد بحيث لا يؤذي أحداً فينبغي أن يلزمه الحضور اهـ (قوله ما يتصور هنا) احترازه عن الربح الباردة بالليل فإنه أعذر ثم لا هنا الا بعد الفجر بعباد الدار إذا لزمه السعي من الفجر (قوله وهذا) أي قوله لا عذره وقوله وإن ذكره الأصل أي مع قوله لا عذره وقوله وتنعقد عطف على تلزم أي وتصح منه أيضاً فالأوصاف الثلاثة (قوله وانما أعيد) أي قوله وتنعقد به مع علمه مما مر في قوله وانما أعيد بأربعين الخ فإنها شروط للصحة ويلزمها الانعقاد كما هو ويحتمل أن المراد وانما أعيد المسلم المكاف المستوفي للشروط المذكورة مع أنه قد تقدم في قوله وثانيها أقامته بأربعين مسلماً الخ اضرورة التقسيم المشار إليه بقوله فلا تلزم المذكور مطلقاً إلى آخر الأقسام المتفرعة عليه بالفاء (قوله فلا تلزم المذكور) أي وإن تعطلت الجماعة بتخلفه وهذا هو القسم الثاني من الستة وقوله مطلقاً أي سواء كان عذره بسفر أو غيره كمرض وعري وجوع وكل ذي ربح كرهه نعم إن أمكنه قوال عذره والحضور لزمه وكذا إذا حضر ولم يدم عذره ومن الأعذار الحالف بالطلاق أن لا يصلي خلف زيد فتولى زيد المذكور

والائتها وكونها عربية
وجميع ما اعتبر فيها شروط
لها الا الحد والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
والوعظ وقراءة آية والدعاء
للمؤمنين والمؤمنات فأركان
لها (وتلزم الجماعة كل مسلم
مكاف منوط) بعمل
الجمعة (حرز كرا عذره)
يرخص في ترك الجماعة مما
يتصور هنا وهذا يغني عن
اشتراط كونه صحيحاً وإن
ذكره الأصل (وتنعقد به)
كما علم مما مر وانما أعيد
لضرورة التقسيم الآتي
(قوله لا تلزم المذكور) مطلقاً
(وتنعقد به) في غير المسافر

(قوله اثنا عشر) أي بعد
كونها عربية كما هو مذکور
في بعض النسخ فلهذا سقط
من النسخ (قوله ويلحق به
الاشتغال الخ) هو من
الأعذار فلا معنى للحاق

(قوله وإذا كان فيهم من لا يصلح الحج) عبارة مد
وان لم يكن فيهم من يصلح
وهي ظاهرة (قوله اعترض
الحج) الظاهر أن المراد
المتعدي ومعنى عدم
اللزوم عدم مطالبته
بهم الآن لعدم صحته
وان كان مختاراً بديل
وجوب القضاء على أنه
قد قيل بعدم اللزوم
الآن حقيقة وجوب
القضاء المتأخر بأمر جديد
تغليظاً عليه

(والمقيم غير المتوطن) كن
أقام أربعة أيام فأكثر وهو
بنيمة السفر (أو) المتوطن
(يحمل بسمع منه النداء) ولا
يلغ أهلكه أربعين فتلزمه ولا
تنعديه (وتصح منه) ومن
بهرق) ولو فيه مضافه وأعم
من تعبيرة بالعبد (والصبي)
المميز (والأنثى) والمسافر
والمقيم يحمل لا يسمع منه
النداء ولا يبلغ أهله أربعين
أو كانوا أهل خيام (والخنثى)
لا تلزمهم ولا تنعدهم
وتصح) منهم والمراد تلزمه
ولا تنعديه ولا تصح منه
والجنون والمغمى عليه
والسكران والصبي غير
المميز والكافر الأصلي
لا تلزمهم ولا تنعدهم ولا

أمانة الجمعة ولم يكن في الحل غيرا فتنقط الجمعة عن الحائض على المعقد لانها لا في الجملة وهو
الظاهر وقيل هو مكره شرعاً فيصلي ولا حائض ومنها السهل لا يضبط الشخص نفسه معه ويحصى
منه تأخير المسجد ومنها الحائض إذا لم يكن مقصراً فيه بأن كان معسراً عاجزاً عن البيت ثم ان
رأى القاضي المصلحة في منعه منه والا فلا ولو اجتمع في الحائض أربعون فصاعداً لم يلزمهم وإذا
كان فيهم من لا يصلح لأقامتها كان لواحد من البلد أقامته لهم وليس منها غسل الثياب كما يفعله
المجاورون لا يمكن فعله في غير يومه ولا سفر المراكب يومه المشهور بالمعاش لا يمكن التدارك
يوم الاثنين بعده وقد يقال ان ذلك عذر لانه قد يفتقر بتأخير السفر فيه أغراض معاشه
بخلاف تأخير الغسل عن يومه أو لا يجرد الوحشة بالانقطاع عن الرفقة (قوله والمقيم) مبتدأ
خبره فتلزمه الحج ودخات عليه الفاعل المبتدأ من المصوم وهذا هو القسم الثالث (قوله)
أربعة أيام فأكثر) ولو سنيين كيجاورى الأهر (قوله أو المتوطن) عطف على غير المتوطن
فالمقيم قسمان (قوله يحمل بسمع منه) أي من طرفه النداء أي الأذان من الواقف بطرف بلد
الجمعة والمعتبر بجماع واحد فأكثر من ذلك الحمل بالقوة مع اعتدال الصوت واستواء المكان
وعدم المسامع من هواء أو غير ذلك ولا يعتبر العلو لو كان الحمل على عال يسمع أهله النداء علوه
ولو فرض على مستولي يسمعهم والتمزمهم بخلاف عكسه (قوله ولا يبلغ أهله أربعين) فان بلغوا
ذلك لم يلزمهم فيه ويحرم عليه تعطيله منها وان صلوا في غيره وقوله فتلزمه أي المقيم بقسميه
بجوارى البلد الجمعة فان سمع من محلين قديم الاكثر جماعاً لأقرب اليه (قوله ومن بهرق)
مبتدأ والصبي وما بعده عطف عليه والخبر لا تلزمهم وهذا هو القسم الرابع ونقطة خمسة أفراد
(قوله فهو أعم) أي أشموله البعض لكن فيه أنه شامل للأنثى فيلزمه السكران وقوله والصبي
المراد به الذكر كما عبر به الأصل لا يلزم السكران أيضاً أقامه قل (قوله والأنثى) أي المميزة
حرة أو رقيقة بالغة أو غير بالغة مسافرة أو مقيمة في أبنية أو خيام فنوله والمسافر أي الذكور والمقيم
كذلك بدليل ما بعده أم قل (قوله أو كانوا أهل خيام) أي في موضع من الصحراء بخلاف
مالو كان خيامهم في خلال الأبنية وهم مستوطنون فتلزمهم الجمعة وتنعدهم (قوله والخنثى)
حراً أو رقيقاً بالغاً أو غير بالغ مسافراً أو مقيماً في أبنية أو لا (قوله لا تلزمهم) أي من بهرق ومن
بعدهم ان التصح الخنثى قبل فعلها ولو بعد فعله الظاهر وجبت عليه ان تمكن منها والواجب عليه
فعل الظهور ولا يكفيه ظهرو الأول ان كان فعلها قبل ففوت الجمعة وثبت العتق كاتضح الخنثى
(قوله والسكران) اعترض بأنه ان أراد به المتعدي أشكل عليه قوله لا تلزمهم لان ذلك تلزمه
وان أراد به غير المتعدي أشكل عليه قوله وان لزم السكران القضاء واجب بأنه أراد به هنا
غير المتعدي فتناسب قوله لا تلزمهم وفي قوله وان لزم السكران القضاء المتعدي فلا إشكال لكن
فيه عدلان الأصل أن العرفة إذا أعبدت معرفة كانت عبثاً وأراد به هنا ما هو أعم وقوله
لا تلزمهم حكم عليه باعتبار أحد نردبه وهو غير المتعدي وقوله وان لزم السكران القضاء حكم
عليه باعتبار نردبه الآخر وهو المتعدي فلا إشكال أيضاً (قوله وبذلك) أي بالتقسيم المذكور
(قوله ستة أقسام) أي لان الأوصاف ثلاثة اللزوم والصحة والافتقار فتوجد كلها في مستوفى
الشروط وتنتهي كلها عن نحو الخنثون ويوجد الاقوالان في المقيم غير المستوطن والآخران في

المعذور والاول فقط في المرتد والثاني فقط في فهو المسافر اه قل (قوله فيما ذكر) أي من
قوله فنلزم الجمعة الخ وقوله في جماعة متعلق بواجب (قوله الأربعة) يصح فيه النصب على
الاستثناء المتصل من كلام تام موجب وقوله عبد الخ امامه فروع على أنه خبر لم حذف تقديره
هي أو أحدها أو منصوب بدل أو عطف بيان ورسم بصورة المرفوع على طريقة بعض المتقدمين
والرفع اما على أنه مبتدأ خبره محذوف والابحى لكن أي لكن أربعة من المسافين لا يجب
عليهم وسوغ الابتداء بالذكر لغة بالتحذوف المعلوم من السياق واما على أنه مستثنى ورفع
المستثنى من كلام تام موجب لغة خرج عليها قوله تعالى فشرى بآمنه الا قليل منهم على قراءة شاذة
واما على أنه بدل لتأويل الكلام فيه بالنفي أي لا يترك الجمعة مسلم الأربعة وقوله عبد الخ
مرفوع على كل ما يدل من أربعة أو خبر مبتدأ محذوف كما سوا الخبر يدل من مسلم وقوله عبد الخ
بحرور بدل على القول (٢) يجوز الابدال من البدل أو مرفوع خبر لم حذف كما مر أيضا وهذا كله
ان لم تعلم الرواية والاعتين (قوله مملوك) أتى به للاشارة إلى أن المراد بالعبد الرقيق لا الانسان
المراد من قوله تعالى الا أتى الرحمن عبدا وقوله أو صبي الخ أو بمعنى الواو في جميع المعطوفات
(قوله مطالبته) أي منأما من الشارع فهو مطالب (قوله كما تقرر في الاصول) أي بناء على
الصحيح المنذر فرفع من أنهم هم مخاطبون بشروع الشرعة أي الجموع عليهم ادون المختلف فيها لانه
لا يكافهم الا من قادها كلها لا جميع الناس (قوله على من تلزمه الجمعة) بأن كان من أهلها
وان لم تنعقد به كقيم لا يجوز له القصر وخرج بذلك من لا تلزمه (قوله يحرم على من تلزمه الجمعة
السفر) أي ولو قصر الكيل فلوسافر ثم مات أو جن قبل الزوال سقط الاثم عنه كمن أفسد صومه
بجماع ثم مات فانه تسقط عنه الكفارة (قوله الا أن تمكنه الخ) التعميم بالامكان صادق بما اذا
توهم ادراكها أو شك فيه مع أن كلامهم ما غير كاف فكان الاولى أن يقول الا أن يعلم أو يظن
أنه يدركها في طريقه أو متصدا له الا أن يقال ان مراده ذلك واذا سافر مع امكان ادراكها في
طريقه لم يأثم وان لم يعلمها في المكان الذي أنشأ السفر منه بأن كان من تمام العدد اذا يلزم
الشخص تحصيل الجمعة لغيره وهل له اذا سافر حينئذ تركها لانه صار مسافرا والمسافر لا تلزمه
الجمعة وانما اشترط الامكان المذكور لجواز الشروع أو يلزمه حضوره اذ كفي الانوار ما يقيد
الثاني حيث قال واذا جاز السفر لا مكانه في طريقه فعليه حضوره حيث أمكن اه نعم ان
شرع في السفر بقصد تركها فلا اشكال في الحرمة (قوله أو يتضرر) أي أو يجب السفر فورا
لضرورة كانه اذا ناسية وطئها الكفار أو أسرى اخذ طفوه هم وظن أو جواز ادراكهم وكبح
تضييق وخاف فوته سفره مقيدة بقبول ثلاثة أن لا يمكنه الجمعة في طريقه وأن لا يتضرر
بتخلقه وأن لا يجب السفر فورا وخرج بقوله يتضرر بمجرد الوحشة فلا يبيح السفر بخلاف التيمم
لانه وسيلة ويتكرر والجمعة مقصود ولا تتكرر ويقتضي في الاول ما لا يقتضي في الثاني (فائدة)
نقل عن شمس عن شرح العباب لابن حجر أن عمر رضي الله عنه طالت غيبته مرة حتى اشتاقت له
أهل المدينة فلما قدم خرجوا لالائه فأقول من سبق الاطفال فجعل لهم ترك القرآن من ظهر يوم
انتهى إلى يوم السبت ودعا على من يغير هذه العادة انتهى

• (باب كيفية صلاة الخوف) •

(٢) يدل على القول الخ
يتأمل في ذلك اه مصحح

والاصل فيما ذكر مع ما مر
خبر الجمعة حق واجب على
كل مسلم في جماعة الأربعة
عبد مملوك أو امرأة أو
صبي أو صبيص والمراد
بعدم لزومها للكافر
الاصلي عدم لزوم مطالبته
بها في الدنيا لكن تلزمه
كغيرها من الواجبات لزوم
عقاب عليها في الآخرة كما
تقرر في الاصول لم يمكنه من
فعلها بالاسلام (فرع)
يحرم على من تلزمه الجمعة
السفر ولو طاعة بعد سفر
يومها الا أن تمكنه الجمعة
في طريقه أو مقصده أو
يتضرر بتخلقه عن الرقعة
• (باب كيفية صلاة الخوف) •

أي صفتان من حيث أنه يحفل فيه بما لا يحفل في غيرها كتطويل الركن القصير وهو الاعتدال في صلاة عتيقان وخش الحنيفة في صلاة ذات الرقاع للفرقة الثانية أذهى مقننة بالامام حكما وان انفردت عنه حسا كما سبق واقترنا الافتراض بالمتنفل في صلاة بطن نخل والافعال الكثيرة المتوالية لحاجة القتال وترتلا الاستقبال والتقدم على الامام في جهته والافتداء مع بعد المسافة بين الامام والمأموم في صلاة ثلثة الخوف واضافة الصلاة للخوف على معنى في أو الخوف مصدر بمعنى الخائف أي الشخص الخائف وهي جائزة في الحضر والسفر خلافا لمالك المخصص بها بالسفر وباقية بعده صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة خلافا لبعضهم المخصص بها بزمنه صلى الله عليه وسلم أخذ بظاهر قوله تعالى وإذا كنت فيهم الآية وللمزني المدعى نكحها التركه صلى الله عليه وسلم اليوم الخلفه دق وأجيب عن الاول بان الامام خلفه النبي صلى الله عليه وسلم وعن الثاني بان آخر مشروعيتهما عن يوم الخلفه لان آياتها انزلت سنة ست والخلفه دق كان سنة أربع وقيل خمس فتركه صلى الله عليه وسلم لم يوافق به عدم مشروعيتهما وعن مامعا بان الصحابة استقرت على فعلها بعده صلى الله عليه وسلم فلم تكن خاصة بزمنه صلى الله عليه وسلم لم تؤخذ لم يبقها (قوله وإذا كنت فيهم الخ) ردوا أن المشركين ساروا وارسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه قاموا إلى الظهر فسلموا وجبه او فرغوا منها ثم دعوا إلى كبروا عليهم وقالوا ايدها صنعنا حيث ما أقدمنا على مع فقال بعضهم ايدها دعواهم فان لهم بعد دعاء الصلاة هي أحب اليهم من آياتهم وآياتهم بمعنى صلاة العصر فاذا قاموا فيها فدعوا عليهم فاقبلوهم فنزل جبريل فقال يا محمد انما صلاة الخوف وان الله عز وجل يقول وإذا كنت فيهم أي حاضرهم في غزواتهم وأنتم تخافون العدو والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والراد ما هو أعم فلتقم أي فلتقف طائفة منهم معك فصل بهم صلاة إقامة أو ركعة منها أو أخذوا أسلحتهم والذين هم المصابين أو غيرهم فان كان للمصلين في صلاة من السلاح ما لا يشغلهم عن الصلاة كالسيف والخضيرة لا الرمح وان كان لغيرهم فظاهر فاذا سجدوا أي صلوا وفرغوا من صلاتهم مع الامام اطلاقا لا اسم الكل على الجزاء ويحفل أن المراد فاذ سجدوا مع الامام وفرغوا من الركعة فليكونوا من ورائكم يحرسونكم أمابه دنية المفارقة وقام صلاتهم ودهم أو بدونها مع اقتداءهم بالامام حكما ولتات طائفة أخرى لم يوصلوا صلاة طائفة ودهم الذين كانوا اتجاه العدو فليصلوا معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم فالآية محكمة لا صلاة بطن نخل وهي أن يصلي الامام بكل فرقة صلاة إقامة وعلى ذلك اقتصر الجلال والصلاة ذات الرقاع وعتيقان وسبقا في بيانهم فان قيل لم ذكرنا ولا أسلحتهم فقط وثانيا حذرهم وأسلحتهم وأجيب بان في أول الصلاة قلما يتنبه العدو لكون المسلمين مشغولين بالصلاة بل يظنون كونهم قائمين لاجل المحاربة وأما في الركعة الثانية فقد يظهرون العدو وكونهم في الصلاة نهائهم تزدون الفرصة في الهجوم عليهم فاذلك خص الله هذا الموضع بزيادة تحذير (قوله واخترنا الشافعي الخ) أي اختارها مع جواز غيرها عده احسن الاحاديث به او قد قال اذا صح الحديث فهو مذهبي واضرر بواقي عرض الحافظ كناية عن رفضه وعدم الالتفات له ومحل ذلك اذا تردد وقت الاستنباط في حكمه ولم يترجح عنده أحد شي الاثبات والنفي ودام على هذا التردد فارتد أصحابه أنهم اذا رأوا بعده حديثا صححه ما لم يكون به ويتركون تردده وليس المراد

الاصل فيها آية وإذا كنت فيهم فاقف لهم الصلاة والاتباع كما ساقى وهي سنة من نواحيات عن النبي صلى الله عليه وسلم واختار الشافعي منها صلاة ذات الرقاع وصلاة بطن نخل وصلاة عتيقان

(قوله عتيقان) في شمول الآية لصلاة عتيقان بعد مع قوله تعالى ولتات طائفة أخرى لم يصلوا على أن المشركين لم يبين وجه مشمولها لها أو وجهه شيخنا بان معنى لم يصلوا لم يسجدوا معك في الركعة الثانية فهو من اطلاق الكل على الجزاء ويكون ولتات أي من يسجدون ركعتهم الاولى الذي انقروا به اه قلت وبأدنى تكلف يؤخذ من المعنى أيضا تأمل

أن كل حديث صحيح يكون مذهبه لانه ان هناك احاديث صحيحة ليست مذهبه ولم ياخذ بها الكون
غيرها أصح منها وانما اختاره هذه الأنواع لسهولة وانما وكثرة مخرجها وقلة الأفعال فيها (قوله)
وذكرها أي مع هذه الثلاثة رابعها ومن جملة الستة عشر وان كان ظاهر عبارته أنه غيرها
وبه جزم بعضهم وجعل الأنواع سبعة عشر وظاهرها أيضا أن الشافعي انفردهم ذاعن الأئمة
وجزم به عبد البر وانظر ماذا يصنعون في الآية إصرحة في جوازه (قوله وجامعه القرآن)
أي نصافي قوله تعالى فان خستم فرجالا أو ركبا بما يخلاف غيره فانه وان جامع القرآن أيضا لكن
لا على طريق النص لما مر من أن الآية محقة لذات الرقاع ووطن نخل (قوله وهو صلاة شدة
الخوف) بإضافة الصلاة للشدة تميزت عن غيرها وان كان كل منها أصلا خوف (قوله وبيان
الاربعة) أي متناوئها لا يريد أن المذكور في المتن ثلاث كيفية فقط ووجهه الحصر في
الاربعة أنه ان اشتمل الخوف فالاربعة والاقان كان العدوى جهة القبلة ولا سائر فالاول وان
كان في غيرها أو فيهما سائر فالثاني والثالث (قوله ان كان العدوى الخ) هذه الشروط الثلاثة
المذكورة هنا شروط للجزاواز العدة بخلافها في الأنواع الأربعة فائتمنا شروط للانية فتصور
بدونهم وقوله يمنع رؤيته أي العدو وقوله بحيث تسجد ببيان للكثرة فأدبها ان المراد بها المقاومة
كثنتين من المسلمين ومائتين من المشركين لان كل واحد منهما يصاب اثنان منهم فتصير كل مائة
لمائتين عند جمعهم صفين وهذه أدنى مراتب الكثرة وهي أن يكون العدو بعددنا (قوله
صفين) أي مثلا كما يشير اليه قوله بعده ويجوز غير ذلك على ما سياتي وانما اقتصر هنا على
الصفين لانه الوارد في الحديث وقوله وصلى بهم أي أحرم وركع واعتدل بالجميع فقوله ويجرس
صف أي في الاعتدال وانما اختصت الحراسة به دون الركوع والجلوس لانه وقوف فيسهل
فيه القتال بخلافهما فانه وان أمكن فيهما المشاهدة الا أنه لا يسهل فيهما ذلك ولانه يلزم على
حراستهم في الركوع تخلفهم عن الامام باربعة أو كان طويلا ودون السجود لانه يلزم على
حراستهم فيه احداث قدمه في الصلاة لم تنه هذا ولو كانت الحراسة في السجود لكانهم فيه
العود اذا لا يمكن الحراسة الا حينئذ ويستحب للامام أن يعين قبل الاحرام من يسجد معه
اولا ومن يجرس (قوله فاذا قاموا) أي الامام ومن يسجد معه وقوله ولحقه أي في القيام ان
وجدوه فيه ويكونون كالمسبوق فان أدركوا معه شيئا من الناحية قرؤوه وسقط عنهم الباقي فان
وجدوه را كما وجب عليهم متابعتهم فيه وسقط عنهم الناحية فان تخلفوا عنه بركن فعدلين
بان هوى للسجود بطلت صلاتهم وكذا ان وجدوه معتدلا أو ساجدا فبطلت صلاتهم (قوله ثم
ركع) أي بعد قيامه وقرآنه معهم وقوله بالجميع تنازعه كل من ركع واعتدل ولو صرح بقوله ثم
ركع الخ في الركعة الاولى بان قال بدل قوله وصلى بهم وأحرم وركع واعتدل بالجميع فيه سجدا الخ
وأحال عليه في الركعة الثانية كان موافقا للقاعدة وهي الخلف من الاواخر لالة الاوائل
(قوله وسجدوا) أي من حرس لكنه رأى معنى من وقوله فاذا جلس أي الامام ومن يسجد معه ولم
يذكرهم لانهم تبع وكذا ما بعده قل (قوله وسجدوا) أي الاخرون الحارسون وقوله وهذا
أي قول المتن في سجدة الخ وقوله والثاني أي وسجدوا الثاني وقوله في الثانية فمتعلق بهذا
المقدر (قوله بعد تقدمه وناخرا الاول) أي بان يتفرد كل واحد بين اثنين من غير أفعال كثيرة

وذكر معها رابعها جامع
القرآن وهو صلاة شدة
الخوف وبيان الاربعة
أن يقال (ان كان العدو في
جهة القبلة) بقيدين
وذكر ما يقولى (ولاستر)
يمنع رؤيته (وكثر المساون)
بحيث تسجد طائفة وقدر
أخرى (بهم الامام
صفين وصلى بهم) جميعا
(في سجدة بصف ويجرس
صف فاذا قاموا) من
السجود (بهم من حرس
ولحقه) ثم ركع واعتدل
بالجميع (وسجدوا معه في
الركعة الثانية وحرس
الاخرون فاذا جلس)
للتقدم (سجدوا وتقدم
وسلم بالجميع) وهذا صادق
بسجود الصف الاول معه
في الركعة الاولى والثاني
بعد تقدمه وناخرا الاول في
الثانية

وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعفان كما رواه مسلم وصادق بذلك بلا تارة ولم يتأخر ويسجد الثاني معه في الأولى والأولى في الثانية ولو تقدم وتأخر وهذه من زيادتي ونقص عليا في الام ويجوز غير ذلك كما عرفت في شرح الاصل (وان كان العدو في غيرها) أي غير جهة القبلة (أو فيها) (وتم سائر) يمنع رؤيته وهذا الثاني من زيادتي (فوقهم) الامام (فرقتين) وقف احدهما على وجه العدو وقيل بالآخرى (ركعة) حيث لا يلفها السهام (ثم عند قيامه) للثانية (تفارقة) الأخرى بالنية (وتتم) الصلاة ثم تذهب إلى العدو (وتقف في وجهه) والامام قائم منتظرا لها في قيامه (وتجئ تلك) الفقرة التي كانت في وجه العدو (فيصل بينهما) (ركعة) (ثانية ثم تتم) صلاتها (وتلقاه) في تشهد (ويسلم بها) ولولم تفارقه الأولى

(قوله ويجوز أن أكثر من فرقتين) يجوز صورته في الثانية التي الكلام فيها وقوله بالشروط السابق أي ان أريد السنة والافه وغير واجب كما مر في المحقق

(قوله ولا يجوز لها) أي لانها غلظت على نفسها ابطلت مع

مبطلة فان مشى احدهما أكثر من خطوتين بطأت صلاته (قوله صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي صفتها وقوله بعفان بضم العين وسكون السين المهملة اسم قرية من غطفان كانت بقرب خديص على مرساة من مكة وفيها أثر يقال انه صلى الله عليه وسلم نزل فيه سميت بذلك اسم السبيل فيها أي تسامها عليها وكان صلى الله عليه وسلم في الف واربع مائة وخالفين الوليد في ما تقي من المشركين (قوله وصادق) عطف على صادق الأول وقوله بذلك أي المذكور من سجود الأول في الأولى والثاني في الثانية بغير الفقد السابق وهو التقدم والتأخر (قوله ولو تقدم وتأخر) فالجموع أربع صور في سجود الصف الأول في الأولى والثاني في الثانية صور نان بقاؤها على حالها والتقدم والتأخر في سجود الصف الثاني في الأولى والثاني في الثانية صور نان كذلك اشوبرى (قوله وهذه) أي قوله وسجود الثاني بكيفية تمنع من زيادته لان الاصل فيه بسجود الأول في الأولى الصادق بالصورتين المتقدمتين فقط (قوله ويجوز غير ذلك) منه حراسة صف في الركعتين أو فرقة من صف فيهما مع دوام الباقي على التسابعة أو فرقتين على المناوبة سواء كانتا من صف أو من صفين امام مع تقدم أو تأخر أو لا بشرط أن تكون الحراسة مقاومة للعدو حتى لو كان الحارس واحدا اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنين (قوله فرقتين) أي بحيث تقاوم كل فرقة العدو والخيرة في جعل احدهما في الأولى والأخرى الثانية إلى رأيه فيصوم عليهم مخالفتهم أخذ من قولهم يجب طاعة الامام ظاهرا وباطنا فيما لا اثم فيه فان لم يأمر بشئ فالتسوية للقوم فان تنازعوا في شئونهم فاعرفوا بالامام امام الجيوش فان فوضه لامام الصلاة كان تابعا عنه ويجوز أن أكثر من فرقتين بالشروط السابق (قوله حيث) أي في مكان لا ينفهم فيه سهام العدو قربان يضاربهم في ذلك (قوله ثم عند قيامه) أي بعد انصافه والمفارقة حينئذ مذمومة وعقب رفعه من السجود الثاني في الركعة الأولى جائزة وعند ركوعها في الركعة الثانية واجبة فلولم تنو المفارقة حينئذ بطأت صلاته لانها قصدت للبطل وتشرعت فيه وهو سببه الامام بأكثر من ركعتين وان لم تان بالباقي ولا بد من نية المفارقة على كل حال وأما ايقاعها في محل مخصوص فتارة يكون مندوبا وتارة يكون جائزا وتارة يكون واجبا كما لم يقله تفارقه الأخرى بالنية أي حتما كما في شرح المنهج (قوله ثم تذهب إلى العدو) ويسن للامام أن يخفف الأولى لاستغلال قلوبهم بسلام فيه ولجميعهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها الا يطول الانتظار ويسن تخفيفهم لو كانوا أربع فرق فيما انفردوا به اهم (قوله منتظرا لها) فيه أنه لم ينتظر الا الثانية الثانية لا الذاهية الا أن يقال ان في كلامه حذفاً أي لذهابها ويحيى أخرى (قوله وتجي تلك الفقرة) ولا يحتاج الامام حينئذ إلى نية الامامة ثانيا على الاقرب لان النية الأولى منه حجة على جميع الصلاة قاله ع ش (قوله ثم تتم صلاتها) أي من غير نية مفارقة لاقتدائها به حكوا وان انفردت عنه حسا وقوله وتلقاه في تشهد أي وهو منتظر لها فيه ويجوز ان توافق فيه ولا يجوز لها أن تقوم قبل سلامه فاذا سلم أتمت لنفسها كالسجود لانه اذا جاز هذا في الأمن فالولي أن يجوز في الخوف لكن ما ذكره أولى للتخفيف والاسراع (قوله ويسلم بها) أي تحوز منه فضيلة الصل كما حازت الأولى فضيلة التحريم (قوله ولولم تفارقه الأولى) أي لم تنو مفارقتها ولم تتم صلاتها ايضا وما ذكره في العباب من ان ذهابها يكون بعدنية

بل ذهبت الى العدو ساكنة وجاءت الاخرى فصارت معه الثانية فلما سلم ذهبت (٣٠١) الى العدو وجاءت الاولى مكان الصلاة

وأتمت وذهبت الى العدو
وجاءت الاخرى وأتمت مع
لرواية ابن عمر والاولى رواية
سهل واختارها الشافعي
لسلامته من كثرة المخالفة
ولأنها أحوط لأمير الحرب
وهذه الصلاة بكيفية
المدكورين صلاة رسول
الله صلى الله عليه وسلم بذات
الرقاع رواها الشيخان وله
أن يصلي مرتين كل مرة
بفرقة فتكون الثانية له
نافلة وهذه صلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم يطمئن
تخل رواها الشيخان أيضا
وتلك بكيفية أفضل من
هذه لأنهم أعدل بين الطائفتين
ولسلامته أعم في هذه من
اقتداء المقتضى بالمتنقل
المختلف فيه هذا كما إذا
صلى ثنائية (فإن صلى
رباعية صلى بكل) من
الفرقتين (ركعتين) وتشهد
بهما وانتظر الثانية في جلوس
الشهادة وقيام الثالثة وهو
أفضل لأنه محل التطويل
بخلاف جلوس التشهد
الاول ولوفرقتهم أربع فرق

(قوله ذهب ابن غير سلام)
أي ومع عدم نسبة المفاصلة
(قوله فنعاه أبو حنيفة الخ)
المشهور في مذهبه امتناع
الاعادة مطلقا وسواء في

المفاصلة أم جاز لا لازم فلا يخالف كلام الشارح (قوله ساكنة) أي من غير سلام ولا صياح ولا
كلام لأن ذلك مبطل كما يأتي في النوع الرابع وقوله فلما سلم ذهبت الى العدو أي ساكنة كما مر
أفاد. قل (قوله والاولى) أي الكيفية الاولى رواية سهل أي روى عنه اللفظ الدال عليها
(قوله واختارها الشافعي) أي اختار أفضليتها على الثانية وإن كان تأويله أيضا وليس المراد
أنه اختار جوازها والافاقى قوله بعد وتلك الصلاة بكيفية أفضل من هذه المقنض أنه قائل
بجواز كل من الكيفيتين وفي قوله واختارها سهل والمراد أنه اختار أفضلية الصلاة من
حيث تلك الكيفية على الصلاة من حيث الكيفية الاخرى (قوله من كثرة المخالفة) التي منها
ذهابهم من غير سلام الموجود في الثانية وقوله ولأنها أي الكيفية الاولى أحوط لأمير الحرب
لأن الفرقه الاولى تمت صلاتهم ووفرقت العدو وبخلافه في الكيفية الثانية فانهم اشتغلوا
بالصلاة (قوله بذات الرقاع) مكان من تحت ديارض غطفان سمى بذلك لأن أصحابه رضوا الله
عنهم ثم أقروا بأرجاءهم الرقاع أي الخرق المسافر تحت وقيل باسم شجرة هناك وقيل باسم جبل فيه
بياض وحرة وسوا ذلك الرقاع وقيل لترقع صلاتهم إذ بعضهم أجماعة وبعضهم أفراد وقيل
لأنهم رفقوا في أربابهم وهي أول صلاة صلاها النبي صلى الله عليه وسلم في الخوف وكانت صلاة
العصر بعد أن صلى الظهر أمنا كذا ذكره الشافعي في سيرته وفي شرح البخاري لابن حجر أن أول
صلاة صلاها النبي في الخوف عسفان وبعد هذات الرقاع فراجع (قوله فتكون الثانية له
نافلة) وتجب عليه نيابة الامامة لأنهم أعادوا بالنسبة له قرر ذلك شيخنا الحنفى تيمما مع ش خلافا
للشوبري (قوله يطمئن تخل) هو مكان من تحت ديارض غطفان (قوله وتلك) أي صلاة ذات
الرقاع بكيفية ما وهي ما إذا فارت الامام وأتمت صلاتهم وما إذا ذهبت ساكنة الى آخر ما مر
أفضل من هذه أي صلاة بطن تخل لما ذكره ومن صلاة عسفان أيضا على المعقل عدم جوازها في
الامن لأن تطويل اعتدال غير الركعة الأخيرة مبطل بخلاف صلاة ذات الرقاع فخير في
الامن غير الفرقه الثانية وإن نوت المفاصلة وصلاة بطن تخل أفضل من صلاة عسفان كما
استقر به ع من خلافا لما نقل عن العاتقي (قوله المختلف فيه) فنعاه أبو حنيفة في حالة الامن
في غير المعادة أي في حالة الخوف فلا خلاف في ذلك وحينه ذلك المراد بقوله المختلف فيه
في الجملة والافهذه الصورة محل وفاق لأن حاله خوف (قوله هذا كما إذا صلى ثنائية) دخل في
ذلك الجملة بشرطها أن يسمع الخطبة أربعين من الفرقه الاولى ويضرع قاصم عن ذلك سواء
في الركعة الاولى أو الثانية أما الفرقه الثانية فلا يشترط سماعهم الخطبة ولا يضرع قاصم عن
أربعين مطلقا سواء في الركعة الاولى أو الثانية سواء حال الاحرام أو بعده وبشرط أيضا أن تقع
في أبنية وفي حال الإقامة وصلاتهم كعسفان أولى لما في صلاة ذات الرقاع من التعدد الصوري
وخاف صلاة عسفان عنه وأما صلاة بطن تخل فتمتنع لما في من التعدد الحقيقي من غير حاجة
وهذا هو الذي اعتداهم رفقيا من خلافا لما ذكره في هذا الباب (قوله فان صلى رباعية) بأن كانوا
في الحضر أو أرادوا الاعتكاف في السفر أعان (قوله ركعتين) ولو صلى بفرقة ركعة واحدة وبالاخرى
ثلاثا أو عكسه صح مع الكراهة ويسجد الامام والطائفة الثانية معبود السهو للمخالفين
بالانتظار في غير محله (قوله ولوفرقتهم أربع فرق) أي ولو بالإساجدة خلافا لبعضهم نعم الحاجة

الحشي وامتناع اقتداء المقتضى بالمتنقل قبل فليجرب

عكسه (ويُنظر) الفرقة
(الثانية في) الركعة
(الثالثة) أي في القيام لها
وهو أفضل من انتظارها
في التشهد الأول هذا كله
إذا لم يشهد الخوف (فإن
اشتد الخوف) وإن لم يلزمهم
القتال فلم يأمنوا العدو ولو
ولوا عنه أو أنقذوا فرقتهم
فقلوا إن اشتد الخوف
موقوف بالعرض إلا إمام غير
المراد الموضع فيه قول الأصل
كغيره فإن اشتد الخوف
والحكم القتال (صلوا كيف
أمكن) ركبانا وشاة وعدوا
وإيماهم) والآخر من زيادتي
قال تعالى فإن خفتهم فرجالاً
أو ركبانا قال ابن عمر مستقبلي
القبلة وغير مستقبليها
واستعمل ذلك للضرورة وحمله
إذا كان بسبب القتال فلو
انصرف عن القبلة لاجل
الدابة وطال الزمان بطأت
صلاته ويجوز اقتداء بعضهم
ببعض مع اختلاف الجهة

شرط للنسب أن لا يكون في وقوف نصف الجيش في وجه العدو بأن كان المسلمون أربع صفوف
والكفار ثلاثة أرباعهم فيحتاج الإمام إلى وقوف ذلك القدر تجاه العدو ويصلي بالاربع (قوله
صحت صلاتهم) أي الفرق الأربعة وتوافق كل فرقة من الثلاث الأول وتم لنفسها وهو منتظر
في قيامه فراغها وجبى الأخرى وينتظر الرابعة في تشهد ليسلم بها ويبدأ بسجود السهم والامام
والقوم ماعد الفرقة الأولى لما رقت المقبل الانتظار في غير محله المقضى لذلك (قوله أو صلى
مغرباً) قال قل لعل تأخيرها عن الرابعة لعدم تساري الفرق فيها أو وقد يقال إن هذا
لا يقتضي التأخير الأول كان التساوي وعدمه في صلاة واحدة مع أن كل صلاة مستقلة فاعمله
قدم الرابعة نظراً للتقريب في الوجود باعتبار الأكثر وما قاله ابن حجر في شرح البخاري من أنه
لم يقع في شيء من الأحاديث المروية في صلاة الخوف تعرض لركعة بصلاته المغرب وقوله ويجوز
عكسه أي مع الكراهة وقوله وينتظر الفرقة الثانية أي في الركعة الأولى ولم يذ كر حكم
الركعة الثانية (قوله وإن لم يلزمهم القتال) أي سواء ألزم القتال أم لا فاضابط اشتداد الخوف
والمراد بالالتزام أن يصل كل منهم سهلاً إلا أن يسمى بذلك التقارب لم يلزمهم من بعض أو
اصرفه (قوله ولو لوأمنه) كافي بطن فخل وذات الرقاع وقوله أو أنقذوا كافي عسان (قوله
الموقع فيه) أي في غير المراد قول الأصل الخ وذلك أنه يقتضي بحسب الظاهر أن الالتحام
لا يستلزم شدة الخوف لأن العطف بقيد المغيرة هذا على النسخة التي فيها النعير بأو أو ما نسخة
الو أو فاشد إيماماً لاقتضائهم أن الالتحام شرط في شدة الخوف فلا يكفي مجرد الشدة وليس كذلك
بخلاف تعبير المصنف فإنه يقتضي أن المدار على اشتداد الخوف حصل معه التماس أو لم يحصل كما
من (قوله صلوا الخ) وما دام يرجو الأمان لا يفتعلها فإذا انقطع رجاء فعلها سواء في أول الوقت
أو آخره قياماً على فائدة الطهورين وأما باقي الأنواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك هذا هو المعتمد
وقوله كيف حال من فاعل أسكن على القاعة فيما إذا تقدمت على جلة أي على أي حال أم كنهم
أغل الصلاة فيه وركبانا الخ يدل من كيف أو بيانها (قوله وإيماهم) أي بالركوع والسجود
عند العدو يكون الإيماء بالسجود أخفض ليحصل التمييز (قوله فرجالاً) أي فصلوا حال
كونكم رجالاً لاجتماع رجل أي ماش وقال النووي في تقريره لرجل الكائن على رجليه واقفاً
كان أو ماشياً وقوله ركبنا جامع ركاب الذي هو جمع راكب وظاهره صاحب وصحاب أو وهو
أولى مما قبله (قوله قال ابن عمر) أي في مقام تفسير الآية لأن ما قاله زائد على تفسيرها (قوله
واستقل) أي اعتذر ذلك أي عدم الاستقبال سواء الراكب والماشي وحالة التعزم وغيرها
ومثل عدم الاستقبال الضربات المتواليمة والعدو والعدو عن الإمام كثيراً والسجود على
خوض ماش أو راكب فيعتذر ذلك ولو أمكنه الاستقبال إن ركب وجب وسقط القيام لأن
الاستقبال آكد منه بدليل عدم وجوبه في المنفل في الحضر ولا كذلك الاستقبال ولو وطني
فجاسة لم تطل صلاته وله أمساك سلاح نجس مما لا يفي عنه الحاجة إليه ويقضي في صورتين
لندرة عذره (قوله إذا كان) أي عدم الاستقبال قال في المنهج وعذر في ترك قبله العدو (قوله
وطال الزمان) أي عرفاً فإن قصر لم تطل لكنه يسجد للسهم وعلى المعتمد (قوله ويجوز اقتداء
بعضهم) بل هو أفضل إن لم يكن الحزم في الانفراد والا كان أفضل (قوله مع اختلاف الجهة)

بطن فخل وذات الرقاع) فإن العذر فيه ما في غير جهة القبلة في بعض الصور

كاملين حول الكعبة (فان آمن) المصلي (وهو راكب نزل) وجوباً (وحي) على صلاته وان كثر عمله في نزولهم لو استند برقبته في نزولها بطلت صلاته ولا يضركم ان يمشوا ولا يركبوا (وان خاف) وهو راكب (ولم يضطر) الى

الركوب (ركب واستأنف)
صلاته لان الركوب أكثر

عمل من النزول ونحو

يزاد في ولم يضطر ما لو اضطر

الى الركوب وركب قائم

يقف (وكثرت في القتال

الخوف) على معصوم من

نفس وعضو منقعة ومال

ولو غيره (من نحو سبع)

كعبة وحرق وغرق وغريم

له يطلب له نص منه وهو

يرجوا له ولو تعيب ولا يجزئ

معدلا عن ذلك فيأني فبسته

ما حرم ولا إعادة في الجميع

ويجزي صلاة شدة الخوف

في العمد والمكوف

لا الاستسقاء لانه لا يخاف

قوته بخلافهما وقبائه أن

ذلك يجري في كل نفل يخاف

قوته كالرواتب وتعميري

بنحو سبع أعم من قوله

سبع أوجبة أو حرق أو غرق

• (باب القضاء) •

وهو فعل العباد كالأداء

الادون ركعة

(قوله أي عند الحاجة اليه)

قد يقال حيث كان الحاجة

فلا كراهة مع أن الشارع

قد نص على كراهته إلا أن

يقال كونه حاجة لا ينافي

في كونه ترك ولو بشقة

فلذلك كره الاضراف على

أن القياس حينئذ ابطاله

فليحذر (قوله واجب أيضا

أي رلوة - موعلى الامام (قوله كالمصلي) أي حول الكعبة وان تشبه في مطلق الجواز فلا
يرد أنه لا يضركم التقدم هنا في جهة الامام بخلافه ثم (قوله فان آمن) كأنه قال هذا ظاهراً دام
الخوف فان آمن الخ (قوله نزل وجوباً) أي فوراً فان أخر بطلت صلاته (قوله وان كثر عمله)
أي المتاح اليه (قوله ولا يضركم ان يمشوا) كان الأولى أن يعبر بانقضاء الوقت ربع على قوله نعم
لو استند برقبته هذا اذا أريد الاضراف في النزول فان أريد ان يضركم في أثناء الصلاة لا بد من
خوف كما قال العناني فلا أولوية (قوله اسكنه يكره) أي عند الحاجة اليه كما مر والابطال
صلاته ترك الواجب (قوله أكثر عمل من النزول) أي غالباً والحق غير الغالب به وبهذا ينفع
ما يقال ان ذلك يختلف بالنسبة والحقيقة وأوجب أيضاً بأنه في الأولى فعل شاملاً مستغنى عنه
ونخرج عن هيئة الصلاة المعتادة وفي الثانية فعل واجب ودخل في الهيئة المعتادة (قوله ومال)
منه الفعل فاذا خطف في الصلاة وخاف ضياعه جازت له صلاة شدة الخوف وكالمال الاختصاص
ولو شردت دأبه فبسته الى صوب القبلة شيئاً يسيراً لم يطل صلاته أو كثر ابطال وان تهتم الى
غير القبلة بطلت مطلقاً هذا اذا لم يخف ضياعها بل بعد دعايته فيسكن المسمى أما اذا خاف ذلك
فلا بطلان مطلقاً كما يؤخذ من كلامهم قاله العناني (قوله ولو غيره) ظاهره وان لم يستحفظ
عليه وهو معصوم اهـ قل (قوله وحرق) بالتحريك ومثله الهدم (قوله له نص منه) أي أو
لأخذ منه دينه وهو معصوم وعجز عن بيعة الاعساد (قوله وهو يرجو الهدم) أي يسكن غضب
المستحق أما اذا كان لا يرجو فقد منع عليه هذه الصلاة (قوله ما حرم) وهو صلاة شدة الخوف
وهو شامل لما لو طرأ ذلك وهو محرم بالصلاة أو قبل احرامه لكن خاف ضيق الوقت أو لم يرج
زوال ذلك قبل ضيقه ومثل ذلك الخروج من أرض معصوبة اذا صلى كذلك حال خروجه منها
ولو بالأيام ويجب عليه إعادة على المعتد والاصح منه المحرم قصد عرفة وقت العشاء وخاف
ان صلاتها كالعادة فوث الخج بعدم ادراك عرفة فلا يجوز له صلاة شدة الخوف بل يلزمه اخراج
العشاء عن وقتها ويحصل الوقوف لان قضاء الحج صعب بخلاف قضاء الصلاة لانه عهد به واز
تأخيرها عن وقتها عذر السفر وتجهيز ميت خيف انتجاعه أو تغيره فها الأولى ولو كان يدرى
منها ركعة بعد تصحيح الوقوف وجب تأخيرها جزئاً والعمره المذكورة في وقت معين كالخج
ولا يصح اطال عدو وخاف قوته لو صلى مثلاً كنتم ان خشى كثرة أو كيناً أو انقطاعه عن رفقة
فله صلاتهم (قوله لا الاستسقاء) مثلها القاءة بعدد لا تنس عن قيام الصلاة شدة الخوف الا اذا
خيف قوتهم بالوقت (قوله كالرواتب) مثلها التجبسة اذا فرض وقوع القتال في مسجد وكذا
الترابيح فله صلاتهم كما صلاة شدة الخوف

• (باب القضاء والإعادة) •

أي حكمه ما من وجوب الأول فوراً في القوات بغير عذر أو تدب في القوات به وفي النفل وتنب
الثانية وهذا هو مقتود المتن وأما تعريفه فافيد ذكره الا اشرح والقضاء في الاصل ضد الاداء
وقد يطلق كل معنى الاخر نحو فاذا قضيت مناسككم وقد أدب ديني (قوله وهو فعل العباد
كأداء) فريضة أو صلاة أو غيرها كموم وقوله او الادون ركعة خاص بالصلاة وهذا هو المعتد

بأنه في الأولى (له الثانية هنا الأولى في ما بعده قلت تأمل في الشرح فاعلم كلام الحنفى لا يحتاج لذلك (قوله اذا لم يخف ضياعها
الخ) هذا محل فائدة ذكر هذه المسئلة والافعالوم ان الفعل البسيط غير مبطل والكثير مبطل فذكره توطئة لما بعد في شقها حفظه الله تعالى

في الأصول وقبل ما وقع في الوقت أداء ما بعده قضاء وقبل الكل أدائه لما وقع في الوقت وإذا
 بقي من الوقت ما يسع دون ركعة توى القضاء وجوباً بالذلا وجبه لنية الأداء حينئذ بل لا تصح
 كنيته بعد الوقت هذا إذا أراد التعرض للأداء أو القضاء والافنية أحدهما لا تجب ومجمله
 أيضاً إذا قصد الأداء الشرعي أما إذا قصد المعنى اللغوي فلا يضروا شئ كلامه ما لو أحرمتهم في
 وقت يسعها أو أكثر ولم يوقع منها في الوقت إلا دون ركعة فتكون قضاء يمكن لأن فيه لأنه من
 المدخلات ولو تولى القضاء الحقيقي فخرق الله العادة بامتداد الوقت لم تبطل صلاته لأن ذلك هو
 المخاطب به ابتداء الامتداد نادراً لا حكمه (قوله به وقت الأداء) متعلق بفعل بمعنى أن القضاء
 فعل العبادة كلها بعد الوقت أو فعل أقل من ركعة فيه والباقي خارج وأما الأداء فهو كما سبأني
 فعمل كل العبادة في الوقت أو فعل ركعة كاملة فيه والباقي بعده والمراد بوقت الأداء الزمان
 المقدرة له ثم عاموسه وهو ما يسع غير وظيفة الوقت من نوعها كالظهر وضيقه وهو ما لا يسع
 غيرها من نوعها كرمضان وأيام الليالي البيض فمال يقدر له زمان في الشرع كالنذر والنفل
 المطلقين وغيرهما وإن كان فوراً كالإيمان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يسع
 لا يسمى فعلاً أداء ولا قضاء وإن كان الزمان ضرورياً لفعله (قوله استدرا) كما مفعول لاجله أي
 تدارك ذلك الفعل لما أتى انتهى سبق لفعله أي لفعل ذلك الشيء ولا ملة للعدية متعلقة بقوله
 مقتضى الذي هو فاعل سبق والمقتضى الطالب للفعل وجوباً أو نهيًا وهو دخول الوقت أو الأمر
 بفعله بعد دخوله واستناد الطلب لذلك مجاز إذا الطالب حقيقة هو الشارع ولا فرق بين أن
 يكون الطالب متعلقاً بالمستدرك كافي قضاء الصلاة المقررة بلا عذر أو بغيره كافي قضاء النائم
 الصلاة والحائض الصوم فإن الطلب حال النوم والحيض كان متعلقاً بغيره لاجلهم لأنهم ما
 حينئذ غير مكافئين والتعبير بالمقتضى أعم من التعبير بالموجب لأن النوازل المؤقتة إذا قامت
 تقضى في الظاهر وتخرج به وله استدرا كما مافعل بعد وقت الأداء لا بقصد الاستدراك لكن صلى
 في الوقت صلاة صحيحة ثم أراد فعلها خارجاً في جماعة فأنه لا يسمى قضاء ولا إعادة لأن شرط
 المعادة أن تكون في وقت الأداء فهي باطلة وتخرج أيضاً صلاة الحائض إذ لم يسبق لفعله ما يقتض
 فلا قضاء عليها (قوله والاعادة) مجرور عطف على القضاء وهي لغة فعل النبي ثانياً وفي اصطلاح
 الأصحاب من فعل العبادة ثانياً لخلل أو عذر كتحصيل الثواب وفي اصطلاح الفقهاء فعل المكتوبة
 المؤداة أو النافلة التي تن في الجماعة في وقت الأداء جماعة لرجاء الثواب فالمراد به ما عندهم
 بعض ما صدقات المعنى الثاني عدا الأصوليين فقوله في وقت أدائها ثانياً أي لعذره وهو تحصيل
 الثواب (قوله من مؤقت) أي فرضاً كان أو نهياً كالضحي والتراخي وخروج به الكسوف
 والنسوف كما سبأني ولو كان عليه نوازل وأراد قضاءها من ترتيب آخر وجان خلاف من
 أوجبها وإن قامت بعضها بلا عذر وبعضها به يبدأ بالذات أو لا وإن قامت بلا عذر وما بعده فلو
 فاته عصر بلا عذر وظهر به قدم الظهر هذا إذا كانت من يوم واحد أما لو فاته العصر من يوم
 والظهر من يوم بعده فيبدأ بالعصر محاذة على الترتيب وإذا كان لا يعرف عددها فقال القتال
 يقضى ما تحقق تركه أي فلا يقضى المشكوك فيه وقال القاضي حسين يقضى ما زاد على ما تحقق
 فعليه فية يقضى ما ذكره وهو المعقد (قوله متى ذكره) أي في أي زمان تذكره وقد راجع فإن لم يذكره

بعد وقت الأداء استدرا كما
 لما سبق أنه مقتضى
 (والاعادة) وهي فعل
 العبادة في وقت أدائها
 ثانياً (بقية) الشخص
 (ما فاته من وقت) وجوباً
 في الفرض ونهياً في النفل
 كما ذكره الأصل في باب
 (متى تذكره) وقد روي على فعله

قوله مقتضى أي منها وقد
 يقال الصوم كذلك لأنه
 شئ في التكررها (قوله
 وإن قامت بلا عذر) الأولى
 حذفت لأنها وثباتها فيما
 بعد كما يدل له المثال بعد

أوتد كرم ولم يقدر على فعله لم يقض ويقضيه متى تذكروه ولو في وقت السكراهة نعم ان تذكروه وقت
 الخطبة امتنع عليه فيؤخر ما يبد الصلاة (قوله تقضى ظهرا) أي اذا خرج جميع وقتها أما
 اذا لم يخرج ولو كان لم يقض منه ما يسهلها ووسطها على الظهور اذا الاضام (قوله لاجمة)
 خلا فالتك حيث قال ينضم لاجمة أي في الجمعة التالية لان شرطها الوقت (قوله ظهرا الصبحين
 الخ) دليل لقوله يقضى ما فاتته متى تذكروه الخ وانما خص النائم والناسي اشارة الى أن المؤمن
 ليس من شأنه أن يترك الصلاة متعمدا فليس الزوم والنسيان قيد او يحتمل أنه ما قيد يخرج
 للبالغ فلا مقهور له أو أنه تبع بالادنى على الاعلى كقوله فعلى فلا تغلها ما أف فاذا أمر
 المحدث بالقضاء فاولى أن يؤمر به من تعدى بالتأخير كمن أخرجه عليه عن وقته ودين الله
 أحق بالقضاء **ك**ما ثبت في الحديث الصحيح فقد استعيد من الحديث وجوب قضاء الصلاة
 على متعمد الترك خلا فالأبن حرم الظاهري وابن عبد السلام من الشافعية في قوله ما بعدم
 وجوب القضاء عليه (قوله والمبادرة الخ) لما كان قوله متى تذكروه معناه في أوقات تذكروا
 وذلك لا يقتضي التورية تعرض لها بقوله والمبادرة الخ (قوله وكذا الخ) فصوله بكذا اشارة
 الى أن التخصيص المذكور خاص بما بعده (قوله ان فات بعد ذلك) كنوم لم يتعذبه ونسيان لم
 ينشأ عن تقصير كالمبطل في كل شطر من لونه فقط من نومه وقد بقي من وقت الفريضة ما لا يسع الا
 لوضوء أو بعضه فكم **ك**كم من فاتته بعذر فلا يجب قضاؤها فورا ولو بقي من الوقت
 ما يسع الوضوء ودون ركعة قدم الفائتة لان صاحبة الوقت صارت فائتة أيضا **ك**ذا ما قالوه
 من أنه لو نوى الاداء حينئذ وقصد الاداء الحقيقي لم تنقضه **ك**لانه ولو شك بعذر وجهه هل
 فعلها أو لا لزومه قضاؤها لان الأصل عدم فعلها **ك**ما لو شك في النية ولو بعد الخروج
 بخلاف ما لو شك بعذر وجهه هل الصلاة عليه أو لا بان بلغ أو أفاق أو أله أو شك هل حصل
 ذلك قبل طلوع الشمس فوجب عليه الصبح أو بعده فلا يجب فانه لا يلزمه شيء (قوله والا) بان
 فات بغير عذر وجبت المبادرة فلا يجوز أن يصرف زمانا في غير قضاها كما ان طوع الا فيما يضطر
 اليه كنوم أو مؤنة من يلزمه مؤنته وكذا فيما ذكره بقوله الا ان خاف الخ واسد في خمس صور
 من قوله متى تذكروه وقدر على فعله **ك**وا فأت بعذر أو لا أي في أي وقت تذكروه الا وقت خوفه الخ
 ويحتمل انه استثنى من محذوف أي يقضى في كل حال الا في حال خوفه فوت حاضرة الخ (قوله
 فوت حاضرة) أي فوت أدائها بعد عدم ادراك ركعة منها فان لم يخف فوت أدائها كان يمكنه
 ادراك جمعها أو ركعة منها فقدم الفائتة وخرج بقوت أدائها فوت جماعتها فاذا خاف فوتها بدأ
 بالقضاء بخلاف ما يقع الا من أن من عليه صلاة الظهرا إذا دخل ووجد جماعة العصر
 فأنه يتخير ادون الظهرا (قوله وجوبا) أي في الفرائض على تفصيل يأتي ونبدأ في التوافل
 بما أوتركه بالكتابة ولو أخطأ في جوبا أو زاد في المكان أو في لان ما قبله عام في الواجب
 والمندوب فتملأه في ل (قوله وتعييرى كالأصل بخلاف فوت الخ) عبر بخوف الفوت ولم
 يعبر بالصيق لان ما تقدمه من النوات بأدراك ركعة وعبر بقوله فبان ضيقه أي عن ركعة
 ولا يخالفه اه عتاني (قوله صادق نفيه) وهو لم يخف وضيقه نفيه للخوف وذلك أن عدم خوف
 فوت الحاضرة أي فوت أدائها صادق بصورتين كما مر (قوله بما اذا أمكنه أن يدرك ركعة)

وان كانت الجمعة تقضى
 ظهرا لاجمة ظهرا الصبحين
 من نام من صلاة أو نسيها
 فامسأها اذا ذكرها
 والمبادرة الى قضاء النفل
 سنة وكذا الى الفرض ان
 فاته بعذر والا وجبت (الا
 ان خاف فوت حاضرة فبدأ
 بها) وجوبا وتعييرى
 كالأصل بخلاف فوتها
 صادق نفيه بما اذا أمكنه
 أن يدرك ركعة

من الحاضرة فبقي قضى فيها
 الثالثة أيضا كما فعله
 المستثنى منه ويحمل
 إطلاق تحريم الخراج بعض
 الصلاة عن وقتها على غير
 ذلك ولو تذكروا ثالثة بعد
 شروعه في حاضرة أتمها
 ضاق الوقت أو اتسع ولو
 شبرع في فائتة معتقدا
 معة الوقت فبان ضيقه
 وجب قطعها (أو) ان لم
 يجد غير فوب وهو (في
 رفقة امرأة أو زوجه أو على
 بر أو مقام) للصلاة (فلا
 يقضى) ما فاته (حتى تنقضي
 التوبة إليه) والآخرتان
 من زياتي (ككاداء
 الحاضرة) في أنه لا يؤتيا
 فيما ذكر حتى تنقضي التوبة إليه
 (ان لم يخف فوتها) والاصل
 عاريا ومعهما وقاعد اربعة
 لحزمة الوقت (أو) ان
 (قد بقا قد الطهورين

(قوله ليس بقيد) أي ولو
 حالما بضيقه فيجب عليه
 القطع أيضا (قوله حيث
 فعل منها ركعة) فان كان
 المقول أقل تعين القطع
 شيئا (قوله بلا شرط معن)
 هو بالإضافة أي لا يشترط
 في القدرة على الفعل كون
 العمل مغتبا عن الاعادة
 ومحمدا أن المراد القدرة
 ولو حيا فقط شيئا

أي وصادق بما اذا أمكنه أن يدرك كلها وقوله أيضا أي كما يقضيها فيما اذا أمكنه أن
 يدرك جميع الحاضرة فبقيت الثالثة حينئذ وجوباً فان فاتت بلا عذر لو جوب قضاؤها فوراً
 وبذلك فانتهى بخلاف ما اذا أمكنه أن يدرك ركعة من الحاضرة فانه يتدب بتقديم الثالثة
 حينئذ مطلقاً (قوله كما فعله المستثنى منه) هو قول المتن يقضي ما فاته متى تذكر الخ لان قوله
 الآن خاف مستثنى منه وهو شامل لما انتفى فيه خوف فوت الاداء أتم من أن يكون
 ذلك الاداء بادره الصلاة تامة أو بادره ركعة منها (قوله ويحمل إطلاق الخ) جواب عما
 يقال انه يلزم عليه الخراج بعض الصلاة عن وقتها وهو حرام (قوله على غير ذلك) الإشارة للصورة
 المتقدمة وهي ما اذا أمكنه أن يدرك من المؤداة ركعة وغيرها هو تعدد التأخير أي ومحمول
 أيضاً على غير صورة المد الجائز وهو أن يشرع في الصلاة والباقي من الوقت يسع جميعها ثم يرد
 بالقرعة حتى يخرج وهو فيه إفلاسمة عليه مطلقا لكن اذا أوقع منها ركعة في الوقت فهي
 أتمام الاداء فبقي لا أثر فيه وان كان ذلك مكروهاً فلا يلزم بين الاداء وعدم الحرمة كما لا يلزم
 بين القضاء والحرمة فان من أخر الصلاة غير عذر حتى ضاق عنها الوقت حرم عليه وان وقعت
 أداء وقد لا يقع منها شيء فيسه ولا يحرم كافي مثله المقدام المذكورة (قوله ولو تذكر الخ) هو في
 معنى الاستئنا أيضاً وقوله أتمها أي الحاضرة وان وجب قضاء الثالثة فوراً لكونها غابت بلا
 عذر ثم بعد اتمام الحاضرة يقضى الثالثة ويسن له أن يعيد الحاضرة ولو منقرا أو خروجا من
 خلاف من أوجب الترتيب بتقديم الثالثة على الحاضرة (قوله معتقدا ساعة الوقت) ليس
 بقيد وقوله فبان ضيقه أي عن أدائها بان لم يبق منه ما يسع ركعة وقوله وجب قطعها أي قطع
 فرضيتها فلا ينافي أن له قبله انقضاء مطلقاً حيث فعل منها ركعة فأكثراً من ذلك بل هو أفضل
 من قطعها (قوله أو ان لم يجد) عطف على خاف المستثنى من طلب القضاء عند التذكر وكذا
 قوله أو ان قدر الخ وقد يتوقف في استئنا معذين من قضاء ما فاته عند تذكره وقد رتب عليه لأن
 القدرة لم توجد في حال التذكر الآن يقال انه أراد القدرة على الفعل ولو بلا شرط معن عن
 وجوب الاعادة أو يقال هو استئنا منقطع (قوله أو مقام) بفتح الميم معن المكان وهو المراد
 هنا أي محل القيام وبضمها مصدر بمعنى الإقامة (قوله فلا يقضى ما فاته) هذا ظاهر في الثالثة
 بعد زاماً الثالثة بلا عذر فكل الحاضرة التي يخاف فوتها الوجوب الفور فيها (قوله والآخرتان)
 وهما الأزدحام على البر والمقام فان الأصل اقتصر على مسئلة الأزدحام على الثوب (قوله
 في أنه لا يؤتيا فيما ذكر) أي فيما اذا لم يجد غير ثوب الخ ولو معهما كالبئر في ذلك مقتل
 الجسم فاذا اتناوب عليه جمع للخوف من البرد وعلم ذو التوبة أنه اتاقيه في الوقت وجب
 انظارها وامتنع التيمم سواها كان تأخره بفوت قد يم صاحب الجسم السابق على غيره
 أو يتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم وان علم أنه لا تأتي الا خارج الوقت صلى بالتيمم فيه
 ثم يجب القضاء ان كان ثم ما آخر غير متناوب أو فيه لكن امتنع من استعماله لصورته والا فلا
 (قوله والاصل) أي الحاضرة (قوله رعاية لحزمة الوقت) ظاهره وجوب الاعادة عليه وليس
 كذلك ادلتج عليه مطلقا سواء كان المحل تسقط فيه الصلاة بالتيمم أم لا على المعتد كما لو حال
 بينه وبين الماء سبع أو خاف دوران الرأس مثل في السنية (قوله أو ان قدر) أي بعد

خروج الوقت كما يصرح به التعبير بالقضاء (قوله على القضاء) خرج الاداء بأن وجد التراب
 في الوقت والمحل لا يسقط فيه الفرض بالتيميم فليزيمه فعله فليزيمه القضاء بعد ذلك وحده
 يتصور في حقه فعل الصلاة أربع مرات بأن صلى أولا فاذا ظهر ربن ثم وجد التراب بمحل
 لا يسقط فيه الفرض بالتيميم فيجب عليه التيميم كما صرح بوجوب الماء بعد ذلك فيجب عليه اعادتها به
 ثم وجد من يصلها جماعة فيسن في حقه اعادتها أيضا قاله الثلاثة الاول واجبة والاخيرة سنة
 والاربعة واقعة في الوقت (قوله فلا يقضى به) أي بالتيميم أي يمنع عليه ذلك وقوله اذا فائدة في
 القضاء أي لوجوب الاعادة عليه (قوله أما غير المؤقت) هذا محترز قول المتن أول الباب من
 مؤقت (قوله كالاستسقاء) دخل تحت الكاف النقل المطاق والكسوف وتيمية المسجد وكل
 ما له سبب فلا يقضى لانه يثبوت بفوات سببه وما ذكره من طلب صلاة الاستسقاء بعد السقيا
 انما هو لشكر الاستسقاء لغوته بالسقيا لا يقال ما ذكر من أن الاستسقاء اذا فات لا يقضى بنا في
 ما تقدم من أنه لا ينعى في شدة الخوف لانه لا يخاف فوته لانا نقول هو يمكن الفوات الا أنه
 لا يخاف فوته لامتداد سببه غالبا (قوله ومن صلى الخ) هذا شروع في الشق الثاني من الترجمة
 وقوله صلاة أي مفروضة مؤداة غير منذورة فالنذر أربع ركعات مثلا في وقت الظهر ثم صلاها
 لم تسن اعادتها ثم ان كانت المنذورة نحو عيدين تسن اعادتها وغير صلاة الخوف أو شدة لانه اغتفر
 المبطل فيها الحاجة فلا تكرر وغير صلاة الجنائز تسن لو أعادها تسن وتعت نفلها طاعة ولو صورة
 أعادها تسن وجمعة حيث سافر لبلد أخرى أو جازة تعدد هار فرضا يجب قضاءه كقيم تيميم وظهور
 من مذور في الجمعة ومغرياً بقي على الجديد أيضا لان وقتها عليه يسع تكررها مرة تيميم بل أكثر كما مر
 ولو صليت الأولى جماعة وان كانت الجماعة في الثانية هم الجماعة في الأولى بعينهم وان لم يحضر
 غيرهم ومثل المفروضة في سن الاعادة النقل الذي تسن فيه الجماعة كالعبد والكسوف نعم
 يستثنى منه وتره ضار فليزيمه على المعتمد الحديث لا وتران في ليلة وهل تسن اعادته واتب
 الفرض حيث أعاده قال سم أما التيميم فلا يقبضه الا عدم اعادتها لانها واقعة في محلها سواء قلنا
 الفرض الأولى أو الثانية أو احدها لا بعينهم بحيث سبب الله ما شاء منهم وأما البعدية فيصنع
 سن اعادتها امرعاة للقول الثالث بلوا أن يحق سبب الله الثانية فيكون ما فعله بعد الأولى
 واقعا قبل الثانية فلا تكون بعدية لها (قوله صحيحة) أي قطعا بان لا يجري خلاف في صحتها
 وذكر بعض شروط الاعادة وجماعتها اثنا عشر شرطاً الاول أن تكون الأولى مكتوبة مؤداة أو
 نافله تسن فيها الجماعة ما عدا وتر رمضان ولو منذورة كعيد نذرهما والثاني أن تكون الأولى
 صحيحة وان لم تغن عن القضاء كصلاة التيميم لبرء أو جعل يغلب فيه وجود الماء نعم يستثنى من
 ذلك صلاة فاذا الطهورين فانها وان كانت صحيحة لم تكن الاعادة لانها لا يتنقل بها انما لم تكن
 صحيحة وجبت اعادتها والثالث اعادتها مرة واحدة فقط على المعتمد وقال المزني تعادتها
 وعشرين مرة وكان يفعلها كذلك وقال الشيخ أبو الحسن البكري تعاد من غير حصر مالم
 يخرج الوقت والرابعة الغرضية والمراد أنه ينوي إعادة الصلاة المفروضة حتى لا تكون نفلا
 مبتدأ لا اعادتها فرضاً أو أنه ينوي ما هو فرض على المكاف لا الفرض عليه فلو نوى الفرض
 عليه حقيقة بطاعت صلواته ووجه هذا الدفع الاعتراض بأنه كيف ينوي الفرضية وهي نقل على

على القضاء يظهر لا يسقط
 به فرضه كالتييم لفقده الماء
 بمحل يغلب فيه وجوده
 فلا يقضى به) ما فاته اذا لا
 فائدة في القضاء فان وجد
 الماء أو وجد التراب بمحل
 لا يغلب فيه وجود الماء
 قضى أما غير المؤقت
 كالاستسقاء فلا يقضى كما
 ذكره الاصل آخر باب
 التطوع وقد بسطت
 الكلام عليه ثم في شرح
 الاصل (ومن صلى) ولو في
 جماعة (صلاة صحيحة ثم
 أدرك) في الوقت (من
 يسأله)

(قوله هو يمكن الفوات
 الخ) ويجاب أيضا بأن قوله
 لا يخاف فوته أي لانه
 يخافه صلاة الشكر تأمل
 (قوله لانه اغتفر المبطل)
 مقتضاه انه يجوز اعادتها
 في الامن سم (قوله صراعا
 لا تقول الثالث) أي وللثاني
 أيضا كما هو ظاهر ولكن
 لا يمارى في الاحتمال بل
 بطريق الجزم حيث راعينا
 هذا القول فلذا لم يتعرض
 لتدبر (قوله لانها لا يتنقل
 بها) أي انه ليس من أهل
 التنقل لان صلواته لضرورية

الراجح ولذا لو بان فساد الاولى لم تقع الثانية عن ابل فوجب اعادةها على الصحيح وقيل لا يجب تعيين
 أن الفرض حينئذ هو الثانية وجمع بينهما على جعل الثاني على ما اذا لم يخل بالاول قبل لاسرام
 بالثانية ونوى الفرض والاول على ما اذا علم به بعده وفي هذا الجمع نظر لانه اذا علم بالخل قبل
 الاسرام لم تكن الثانية معادة بل هي الفرض والاولى لاغية نعم لو نسي أنه صلى الاولى فصلاها
 مع جماعة فبان فساد الاولى أجزأه الثانية لانه نوى الفرض حقيقة بخلافه ثم والخامس أن
 تقع كلها بجماعة من أولها إلى آخرها فالجماعة فيها كالمطهرة لا يمكن يكنى الاقتداء بالرا كع لان
 ذلك أول صلاته فالشرط موجود فلا يكنى وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها
 من القدوة بنية المفارقة وان اقتدى بآخر فوراً أو سبقه الإمام ببعض الركعات لم يصح وقضية
 ذلك أنه لو وافق الإمام من أولها إلى آخرها لم يكن تأخر سلامه عن سلامه بحيث عدم قطعها عنه بطلت
 صلاته وأنه لو كان المعيداً ما فساداً المأموم عن احرامه بطلت صلاة الإمام وأنه لو رأى جماعة
 وشك هل هم في الركعة الاولى أو فيما بعدها امتنعت الاعادة معهم وهو كذلك في الجميع على
 المعتقد نعم لو لحق الإمام موقوف لم يفسد كان له مديد أن يسجد إن لم يتأخر كثيراً بحيث يرد
 منقطعاً عنه ولو شك المعيد في ترك ركن لم يطل صلاته بمجرد ذلك بل حتى يسلم الإمام لاحقاً أن
 يتذكر قبل سلامه عدم ترك شيء فلا يحتاج للاعتراف بركعة بعد سلام الإمام أما اذا علم ترك ركن
 وعدم ترك الإمام مثله فبطل صلاته حالاً والسادس أن تقع في الوقت ولوركة فيه على المعتقد
 والسابع أن ينوي الإمام كالجمعة والثامن أن تعاد مع من يرى جواز الاعادة رتبها فخرج
 ماله كان الإمام المعيد شافه بالأمموم حنة أو ماله لا لأنه يرى بطلان الصلاة فلا قدوة
 بخلاف ماله كان المقتدى المعيد شافهياً خلف من ذكر نوى صحيحة والتاسع حصول ثواب
 الجماعة حالة الاحرام به فلو انزله عن الصف مع إمكان الدخول فيه لم تصح اعادته لكرامة ذلك
 المنقولة لفضيلة الجماعة وكذا لا تصح اعادته المرافقة إذا لم يكونوا أعياناً وفي ظلمة عدم حصول
 ثواب الجماعة حينئذ والعائز القيام فيها والحادي عشر أن لا تكون اعادتها الخروج من
 الخلاف فان كانت اعادتها ذلك كأن صلى وقدم مع بعض رأسه في الوضوء أو صلى في الحمام
 أو مع سيلان دم من يده فان الاولى باطلة هذه ماله والثانية عند أحد والثالثة عند أبي حنيفة
 رضي الله عن الجميع كانت اعادتها في هذه الاحوال ولومنفرد الان هذه ليست هي الاعادة
 المرادة هنا فلا يشترط لها جماعة والثاني عشر أن تكون في غير صلاة شدة تلوف قائم الاتعاد
 على الاوجه لان الماطل أحقل فيها الحاجة فلا تكرار (قوله ولو منفرداً) أي في نوى خلفه
 وتحصل الجماعة حينئذ فلا يشترط أن تكون موجودة قبل ذلك (قوله من له اعادتها) ويحرم
 قطعها الآن لها لكم الفرض الا في جواز تركها قبل الشرع فيها وفي جمعها مع الصلاة بينهم
 (قوله للاسرام) أي بالاعادة في بعض النسخ فيه وهو عائد على الأيضاب تأويلها بالانكسار
 (قوله في خبر أبي داود الخ) وهو قوله صلى الله عليه وسلم بعد صلاته الصبح رجلين لم يصليا معه
 وقالوا صلنا في رحاله اذا صلنا في رحاله الكائن أن يتيمما مسجد جماعة فصلها هم فانما السكا
 فاذلة انه وقوله مسجد جماعة ليس بقيد بل هو للاغاب وقوله صلينا يصدق بالانفراد والجماعة
 سواء استوت الجماعة أن زادت أحداً ما بفضيلة ككون الإمام أعلم أو أودع أو أجمع
 أكثر أو المكان أشرف

ولو منفرداً (من له اعادتها
 مع) للاسرام في خبر أبي
 داود وغيره وصححه الترمذي

(قوله مع جماعة) ليس
 قبيحاً لانه ناس للاولى
 شيئاً (قوله امتنعت) فلو
 هم نوى ثم تبين أنها
 الاولى لم تنعقد أيضاً اه
 ع من (قوله أن ينوي الإمام)
 أي حيث كان بعيداً وهذا
 يعني عنه الشرط الخامس
 (قوله لم تصح اعادته) أي
 بناء على القول بأن الانفراد
 عن الصف منقوت لثواب
 الجماعة كما قال المصنف أما
 على انه منقوت للصف فقط
 فتصح وهذا كله حيث
 انفرده عنه ابتداءً أو ما دام
 فقط فتصح مثلما حصل
 الثواب حالة الاحرام

• (باب كيفية وحكم صلاة المذخور) •

المراد بكيفية صحتها وهي بالنسبة للمريض كونه يصلي على أي حال كان من قيام أو قعود أو غيره
ذات وبالنسبة لغيره كونه يصلي بالإيماء والمراد بحكمه بالنسبة للأول عدم وجوب الاعادة
وبالنسبة لغيره وجوب الاعادة للمذخرة فالكيفية والحكم مختلفان بالنسبة للمذخور (قوله
الآتي بيانه) أي في هذا الباب وهو المريض والغريق والمجنون بتمكن الحس والمصاب وقصوره
وأما أفراد عاقله بترجمة عموم مسألته (قوله كيف أمكنه) أي على أي حال أمكنه
فأما أو مخصصاً أو عاماً أو مضطرباً أو مستاقلاً ولا ينتقل حالة إلا إذا هز عن أكل منها حتى
لو طرأ المجز في الغيام أو قل اغرق هو بغيره ولا تلزمه اعادتها مصلاته غير قائم وقوله ولو موميأ أي
مشيراً وقوله لا ضرورة عليه للكيفية المذكورة وقوله عموم مذكوره أي كثرة وقوعه عليه للحكم
وهو عدم الاعادة (قوله لأنه مذكور) عليه أنه قد تم نقص ثوابه ولو قدم الحديث وقال ويقاس
بما فيه غير المكان أولى وأما قول بعضهم إنما قدم الله العقلية على الحديث لعمومها لسان
أرباب الأعذار فمعه نظر لأن الكلام في المريض لا في غيره فلا حاجة للعموم المذكور (قوله
ما كان يعمل) أي العمل بمعنى ثوابه بشرط أن يكون عازماً على الفعل لولا العذر هكذا قاله
بعضهم واعتقد شيخنا الحنفى أن ذلك ليس بشرط وقوله يصح إرجاع المريض وما بعده للسفر
فهو وافق ونشر مرتب (قوله المشقة الظاهرة) عبارة بعضهم الشديدة والمراد منه ما وسعده وهي
ما تذهب الخشوع أو كماله وإن لم تبع التيمم (قوله أو خشوع) بالرفع عطف على خوف أي أو ما اعتبر
في ذلك كعدم إمكان مداوفاً فيه فيما إذا كان به إرمد ولم يمكن مداواتها بالإستئذان
وأما غلب الخوف من في سبينة الغرق أو دوران الرأس فيصلي قاعداً ولا اعادة عليه
ففيه نظر سواء جازعاً أو غير جازعاً على مرض أو رفع عطف على خوف لأن الكلام فيما اعتبر
في المريض وخائف الغرق والدوران ليس من أفراد (قوله ويصلي الغريق) أي المشرف على
الغرق فهو من شحاذ الأول لا الغريق بالفعل لأنه ميت لا يصلي وقوله يعمل نجس مثله المتنجس
بالأول (قوله لسان) أي للضرورة وهذا ما قبل الكيفية (قوله ويعيدان الخ) نعم لو كان على
المجنون فوب وافترسه على النجس وأتم ركوعه وسجوده عازماً على ما يجب عليه اعادته قاله ابن
شرف (قوله للمذخرة) عليه للحكم المذكور وهو وجوب الاعادة ظاهراً مأمراً بالإشارة المذكورة
من الإشراف على الغرق والنجس يعمل نجس وقضية ذلك التعديل أن من منع منها بغير مرض
وأجراه على قلبه يعيد به جزم الرمي في فتاويه وقال ابن حجر لا يعيد لأنه فعل مقدر
كالريض ورتب الفرق بينهما لأن المريض عاجز حاساً وشراً والممنوع عاجز شرعاً (قوله وثاقه)
بفتح الواو وكسر هاء لم يقرأ إلا بالفتح لأن القراءة سنة متبعة فليس كل ما أجزأه اللغة فيجوز
انقراؤه وقوله بالارض ليس بقيد (قوله الواقعة أولاً) أي أول مرة اعترض بأنه يعيدان
الواقعة ثانياً في الوقت وهي المعادة فصار وهو ما ذهب إليه بعضهم والمعقد أنها أداء سواء كانت
تخل في الأولى أو مجرد الثواب وأجيب بأنه احترازه عنها من حيث أنه لا يأتى فيها التفصيل بل
المذكور بل هي أداء فقط لأن شرطها الوقت ولور كعة كما مر في خلاف الواقعة ولا فائده
تكون قضاء ولذا قال فيها والافتضاء فقيماً بآولاً لاجل قوله المذكور وكان الأول ذكره

• (باب كيفية وحكم
صلاة المذخور)
الآتي بيانه •

يُصلى المريض كيف
أمكنه ولو موميأ
للضرورة (ولا يعيد) ما صلاه
لعموم مذكوره ولا ينتص
ثوابه عن ثوابه لو صلى متناً
لأنه كان لا مذكور ونحوه
المجازي إذا مرض العبد
أو سافر كتب له ما كان
يعمل به من قبل أو ما اعتبر
في المرض المشقة الظاهرة
أو خوف زيادة مرض أو
خشوع (و) يصلي (الغريق
والمجنون) يعمل نجس
(ومعين) لسان (ويعيدان)
ما صلاه بإيماء المذخرة ذلك
وفي معناه ما لم يصب
ونحوه كسب ودوناقه
بالارض (والواقعة)
أولاً في الوقت أداء

(قوله ويقاس بما فيه غيره)
انظره ذلك الغير المقبس
فالأولى حذف قوله ولو قدم
الخ لأنه يرد عليه ما أورده
على قول بعضهم (قوله مثله
المتنجس بالأولى) انظره
ما في الأولوية

المسئلة في الباب السابق لان بين القضاء والاداء تضاد الا ان يقال انما أخوها عن حكم المعذور بل بانها فيه لان صلاته توصف بالاداء والقضاء ولم يتبرجها لان الزيادة على الترجمة ليست معصية على انه قد يقال انه داخل في الترجمة لان ذلك من جملة الحكم (قوله) وكذا ان وقع منها فيه ركعة (أي فهي أدام مع الحرمه ان وقعت في وقت الحرمه والمراد بالاداء هنا الاداء المجازي لا الحقيقي) لانه لا بد فيه من ايقاع العبادة كلها في الوقت ويستثنى من قوله وكذا ان وقع منها فيه ركعة الجمعة فان شرط أدائها ان تقع كلها في الوقت فاذا خرج في أثناءها انقضت ظهر ان لا تكون الجمعة حينئذ أداء هذا اذا نظر الى استمرار الصلاة بوصف كونها الجمعة فان لم ينظر الى ذلك بان قطع النظر عن هذا الوصف فلا حاجة للاستثناء لانه يصدق على صلاة الظهر المذكورة تعريف الوقت المذكور (قوله والا) أي بأن لم يقع منها شيء في الوقت أو وقع منها فيه دون ركعة ويتوى القضاء حينئذ كما مر ان أراد التعرض له (قوله قضاء) أي سواء أتم مع ذلك أم لا كما علم مما تقدم آنفا ومن المعلوم ان ثواب القضاء دون ثواب الاداء لاسيما اذا عصى بالتأخير وما ذكره من التفصيل بين الركعة ودونها في كون الصلاة أداء أو قضاء هو المعتمد من أربعة أوجه وقبل ان وقع بعضها في الوقت فهي أدام مطلقا وقبل قضاء مطلقا وقبل ما وقع في الوقت أدام وما بعده قضاء والتبعيض لا يتصور الا في الصلاة بخلاف الصوم والحج لانه لو أصرم بالشأن ونخرج وقته تحال به على عمرة الى آخر ما ذكره (قوله أي مؤذاة) هو دفع ما يتوهم من الحديث من ادراك جميع الصلاة تلك الركعة وأنه لا يلزمه تكميل الصلاة والمراد ركعة فاكثر فانه قل (قوله والفرق) أي بين الركعة ودونها (قوله على معظم) انما عبر بذلك لانه ليس فيها تشبه ولا صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا سلام وهي من جملة أفعال الصلاة اذا المراد به ما يشتمل فعل اللسان والقلب كالنية رايست هذه المذكورات من الركعة الأخيرة (قوله كالتكرير) انما يجعل تكرر حقيقة لان التكرير هو الانبثاق بالشئ ثانيا مراد به تأكيده الاول وهذا ليس كذلك اذا ما بعد الركعة في الصلاة مؤذاة في نفسه استقلاله كالاولى كما أن كل واحدة من خمس اليوم ليس تكرر المذاهب في الامس

• (باب صلاة العيدين) •

أي عيد الفطر والاضحى والعيد مشتق من العود وهو الرجوع التكرير بتكرير السنين أو العود السرور وبعده ومنه عفران الذنوب والعتق من النار آخر ليلة من رمضان اذ يعتق فيها بقدر ما اعتق في جميع الشهر وهو سقاية ألف عتيق كل ليلة فلما كان العيد يعقب ذلك العتيق حتى عيد أولئك مرة عوائد الله تعالى فيه على عباده وهو وادى فأصله عود بكسر العين قلبت واوه بالوقوعها التكريرة كبقات رمضان وجهه أعياذ وانما يجمع باليوم مع أنه وادى لزومه في الواحد وقبل للفرق بينه وبين أعواد الخشب وهو والاستعانة والتسوف من خصائصنا وأول عيد صلاه النبي صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة وفرض رمضان في شعبان اولاً ثم بتركه صلاته ولا يقال وتقدم ان صلاة الاضحى أفضل من صلاة عيد الفطر والاضحى تفضل يوم من رمضان على يوم عيد الفطر والتمثلة بالعيد سنة ويدخل وقتها في الفطار بغروب الشمس وفي الاضحى بصبح عرفة كالتكبير وبالعام والشهر

وكذا ان وقع منها (أي فيه)
(ركعة) والافتضاء للحسين
العيدين من ادراك من
الصلاة ركعة فقد ادرك
الصلاة أي مؤذاة ومنه ومه
ان من لم يدرك ركعة لا تكون
مؤذاة والفرق ان الركعة
تشتمل على معظم افعال
الصلاة اذ معظم الباقي
كالتكرير لها تجمل ما بعد
الوقت تابع لها بغير خلاف
فادونها
• (باب صلاة العيدين) •

على المعتمد مع المصاحفة ان اتحد الجنس وختات عن رية كأمرة أو امرأ أجنبي والبشاشة
والدعاء بالمغفرة وجعل الله له مؤمنين في الدنيا ثلاثة أيام عيدا للجمعة والعطير والاضحى وكلها
بعيدا كمال العبادة وليس العيد لمن لبس الحديد بل هو لمن طاعته تزيد وللمن تجمل باللبس
والمركوب بل هو لمن غفرت له الذنوب (وحكى) ان عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه رأى ولدا له
يوم عيده وعاه فقص خلق فبكى فقال له ما بك قال يا بني أخشى أن يشكر قلبك في يوم العيد
أذا رأيتك الصبيان بهذا القمص الخلق فقال يا أمير المؤمنين انما يشكر قلب من أعده
الله رضا أو عوق أمه وأباه والى لا رجوان يكون الله راضيا عنى برضاك فبكى عمر رضى الله
عنه وضعه اليه وقبل ما بين عينيه ودعا له فكان أول هذا الناس بعده وأما عيدهم في الآخرة فهو
اجتماعهم برحمهم ورؤيتهم في حضرة القدس فليس ثنى عندهم الذين ذلك كافي

وكل اليا لى ليلة القدر ان دنت • كما كل أيام القاي يوم جمعة

وعندى عيسى كل يوم أرى به • جمال محمدا ما بين قريرة

(قوله كما) أى فى أول كتاب الصلاة فى التقسيم حيث قال هى أربعة أنواع فرض عين وكفاية
وسنة ومكروهة (قوله ما واظبته صلى الله عليه وسلم) دليل لهدوف كانه قال مؤكدا واظبته
الحديث دليل أصل السنة فعله صلى الله عليه وسلم والآية المذكورة بناء على ما ذكره الشارح فى
تفسيرها وحديث الاعرابى هل على غيرها قال لا الآن تطوع بناء على أن الاستغناء منقطع
أو المراد تطوعه بإيجاب صلاة عليه بالذرا غير ذلك وقد يقال ان الواظبة تنج أصل السنة كما
تنج التا كذا فلا حاجة الى دعوى الخلف فى كلام الشارح ولا يرد على الواظبة تركه صلى الله
عليه وسلم صلاة عيد النحر معنى لانه لا ينافى مع أنه لا دليل على تركها مطلقا لاحتمال أنه صلاها
فرادى فهى سنة عندنا كانت هذه الأدلة وأما قول الشافعى رضى الله تعالى عنه من وجبت
عليه الجمعة وجب عليه حضور العيد فعمول على التأكيده وعند أبى حنيفة واجبة علينا
وعند أحمد كفاية واستدلالا بآية فصل ربك وانحر اذا الامر بالوجوب وقال الحنفية فى الحديث
الآن تطوع فعليك واستدلوا به على انهم كل نقل شرع فيه وقال أحمد ان حديث الاعرابى
المذكور يدل على انها لا تجب على كل أحد فتعزيت الكناية وأجيب بأننا لا نسلم أن المراد أصل
العيد وإنما سلم لا تفتى وجوب النحر علينا وأتم لا تفتى ولون به وان سلم فهو وخاص به صلى الله عليه
وسلم كما اختص به النحر فان ادخلتم به الامة وجب ادخال الجميع فلما دل الدليل على انحر
بعضهم كان عمن كان ذلك جارحا فى القياس وتقدم الجواب عن الحديث (قوله قيل المراد الخ)
وقيل المراد أصل الصلاة المقرضة بالزدافة وانحر البدن معنى وقيل ضع العين على الشمال عند
النظر أى العنق فى الصلاة وسبب نزوها أن قايما كانوا يصلون ويخرون انهم الله تعالى فأمر
نبيه صلى الله عليه وسلم بأن يصلى ويختره تقربا وهذا لا يناسب القول الاخير والكوتر من رضى
الحنفية أو القرآن أو النبوة أو كثرة الاتباع والامة (قوله هى ركعتان) أى مع خطبتين ليم
الشيعة بالجمعة لانه سبب ما أنتم ما ينتم كان فى الخطبتين وينتم فان فى أمور تنس لكل أحد
وقطاب الجماعة فى اللعاج فتسب لفرادى ولو قيل معنى على المعتمد ويحرم به ما بينه عيد الفطر
أو الاضحى لما تقدم من أن النقل الموقت لا بد فيه من قصد والتعيين ثم يكبر ثم يستغفر ثم ياق

٣ قوله فى حضرة القدس
قال الجودى مادة حطرو وحطيرة
القدس الجنة اه صح

هى سنة كما مر فى الحديث
صلى الله عليه وسلم علم
واقوله تعالى فصل ربك
وانحر قيل المراد بالصلاة
صلاة الاضحى وبالنحر
الاضحية (هى ركعتان
كالجمعة) فيها

(قوله وقال الحنفية فى
الحديث الآن تطوع
فعليك) هذا لا يفيد
مدحهم من وجوب العيد
استداه شغبنا (قوله جارحا
فى القياس) فقدم قد حاق
القياس أى قياس الامة
على النبى صلى الله عليه وسلم
وبالجمله قلنا لم هذا النقل

بسمع تكبيرات ولا يفوت دعاء الافتتاح بالشروع في التكبيرات فله أن يأتي به بعد الشروع
 فيه أو انما يفوت بالتعود ولا يجوز الاحرام بأكثر من دكتين (قوله الا في أشباه) يدفع به
 ما يتوهم من التشبيه بالجمعة من انها مثلها من كل وجه (قوله لان المستثنى لا ينحصر فيها) ومنه
 النية وقوله كما يشبه أي عدم الاختصاص وعبارته وبق من الشروع أن صلاة العبد تصح فرادى
 وقضاء وبدون الاربعين وبدون السكاملين وبدون المقيمين وبدون خطبة (قوله وذلك) أي
 المذكور من الاشياء وقوله ككون الخ كرسبة نرق (قوله من الطلوع الى الزوال) أي
 بخلاف الجمعة فانها من الزوال الى مصير ظل النسي مثله وترك هذا الشارح لوضوحه وكذا يقال
 فيما عدا الثاني مما سيأتي والمراد بالطلوع طلوع البعض لان ما لم يظهر من قرص الشمس تابع
 لما ظهر طالعها وغروبها (قوله والافضل تأخيرها الخ) أي فيكون فعلها في أول الوقت مفضولا
 وتكون حينئذ مستفتاة من قواهم يسرع فيجعل الصلاة لا قبل وقتها (قوله الى أن ترتفع الشمس)
 أي فان فعلت قبل الارتفاع لم تكرم على المعقل لانها من ذوات السبب نعم هي خلاف الاولى
 وقوله كرجع وسبعة أذرع تقريبا والمراد ارتفاعها كذلك في رأي أهلنا والافلاسافة بعيدة
 (قوله في المسجد) أي فيه للجنس الصادق بالواحد والمتعدد فعملها في المساجد المتعددة أفضل
 من فعلها بالمسجد الشريف المساجد ثم يكره تعدد اجتماعها بلا حجة كضيق محل واحد عن الجمع
 وللإمام المنع منه حينئذ (قوله فيكره فيه للتشويش الخ) وحينئذ فيصلي الإمام بموضعهم ويأمر
 من يصلي في العصر ان يقيم أو يخرجهم الى العصر أو يستخلف نديبا للمعبد من يصلي بمن
 يتأخر من ضعة وغیرههم ويكره هذه الخليفة أن يخاطب بغير إذن الإمام أو علم رضامذات فان
 خاف فتنه حرمت ويسن للإمام أن يصرح له بالذن فيها ويعلم من هذا أن القاضي لو ولي شخصا
 في امامة مسجد لم تدخل الخليفة فيها الا بالنص عليها الا خطبة الجمعة لتوقف الصلاة عليها وكذا
 عكس ذلك (قوله للتشويش) كذا في بعض كتب اللغة وفي بعضها أنه التوشيش بالها مبدل الشين
 الاولى قال في القاموس وبالشين ملن وهو مردود اه قل وعبارته القاموس وبينهم هو أش
 اختلاف والتشويش كأنهم ملن والاصواب التوشيش وقال في مادة أخرى هوش توشيشا خلط
 والرجح بالتراب جاءت به ألوانا وتموشوا اختلطوا كتهاموشوا اه (قوله قبل القراءة) فلورثك
 التكبير وقرأ أولهم والميم بعد اليه ولا يطلب تداركه في باقي صلاته انوات محله بخلاف ما لو تركه
 وتعود ولو عدا فانه يعود اليه لعدم فرانه بذلك كما لا يفوت الافتتاح بشروعه في التكبير بل
 يأتي به ثم يكبر ومن القراءة البسمل كما لا يخفى واقتصر المثنى على قوله قبل القراءة للاشارة الى ما مر
 من فوائده او زاد الشارح والاسم مادة البيان الاكمل (قوله سبعا) أي يقيننا سوى تكبير في
 العصر والركوع وكذا قوله شمس افلوشك في شيء أي به أو في أي تكبيرة تحرم بها اجملها الاخيرة
 وأعاد السلك بخلاف شك هل أحرم بواحدة أو لافاته ايس في صلاة ولو ترك في الاولى ~~صلاة~~
 أو بعضها وهو منفرد أو امام أو سبعة بذلك وهو مأموم بالآ أدرك الامام في القراءة أو بعض
 التكبيرات لم يتداركه في الثانية بل يقتصر فيها على خمس بخلاف السورة اذا تركها في الاولى
 فانه يأتي بها في الثانية لانها سنة موقدة دون التكبير وكذا لا يتدارك ذلك المأموم في الاولى
 فان تداركه بل ركوعه لم تبطل صلاته والابان تذكرة في الركوع أو بعده وعاد لا قيام ليكبر وهو

(الاف في اشياء) هو أولى من
 قوله في أحد عشر شيئا لان
 المستثنى لا يقتصر فيها كما
 بينته بما قبل في شرح
 الاصل وذلك (ككون
 وقتها من الطلوع الى
 الزوال) على الاصل في أنه
 اذا خرج وقت صلاة دخل
 وقت اخرى (و) ايكن
 (الافضل تأخيرها الى ان
 ترتفع الشمس كرجع) الاتباع
 (ويكره اذناها في العصر)
 لا يتابع وان كان فعلها في
 المسجد أفضل اشرفه الا
 ان يضيق فيه ~~مكروه~~ فيه
 بالتشويش بالرسم بخلاف
 الجمعة لا تفعل الا في
 كاهن (و) كذا (ان يكبر)
 جهرا (في الركعة الاولى
 قبل القراءة) والامتناع
 وبعد دعاء الافتتاح (سبعا
 وفي الثانية خسا) الاتباع
 رواه الترمذي وحسنه

(قوله فيما عدا الثاني) اي
 والسابع ايضا فان الشارح
 قد ذكر ذلك فيما (قوله بل
 يأتي به ثم يكبر) انظر هل
 المراد انه يأتي بيقية التكبير
 او يتبعه من أول سرور

عام د عالم بطلت صلاته ولو تركه الامام لم يات به المأموم فان اتى به لم تبطل صلاته لانه ذكره هذا
ان اتحدت صلاتهما اما لو اقتدى صلى العبد صلى الصبح مثلا فانه ياتي بالكبير والشرق اتحد
صلاتهما هذا واختلافهما هذا. اهناك واختلافهما مع اتحد الصلاة تفجش في الجملة وتعدا قسما على
الامام بخلافها مع اختلافهما ولو نقص امام عن السبع أو الخمس أو كبر عقب القراءة تابعه
تداني العبد وفي محله سواء انقص باعته كما يحتمل كبر ثلاثا وما لم يكن كبر سنأ أو فان شالته كره
بجلاف تكبيرات الانتدالات وجلسة لاستراحة ونحو ذلك فلا تذكر مخالفة الامام في ابل
ياتي به المأموم اذا تركها الامام والفرق بينهما وبين التكبيرات عوامع أو كذا سنة لا تفجش
المخالفة به ان التكبيرات الثلاثة لا تجميع عليها فاسكانات آكدوا أيضا فلا تستغل بالتكبيرات
مناقد يودى الى عدم حياص قران الامام بخلاف التكبيرات لا انتقال وثما جلسة الاستراحة
فلم يوت حد ينها في التكبيرين والفرق بين التكبيرات هما وفي صلاة الجماعة حيث لا يوافق
فيها انها م أركان وجرى خلاف في زيادة الركن القولي بخلاف ما هنا وهذا التكبير ليس فرضا
ولا يعضا بل هيئة كالتعريف والفتحة فلا يبعد تركه في أوهم وادان كان تركه كذا أو بعضا
مكروها ولو قضى العبد كبر على المعتمد (قوله يفصل) تدان فان لم يفصل أتي بكل تكبير في نفس
وله تواليا ولو مع رفع اليدين ولا تبطل صلاته على المعتمد فيكون هذا مستثنى من بطلانها
بالعمل الكثير لان ذلك مطلوب هنا ومن يؤخذ صحتها فيما اذا اقتدى بمن في الإلهاء على المعتمد
الافان قال بالبطلان لانه عمل كثير في غير محله اذ عودهم بعد القراءة في الركعة الثانية اما
في الاولى فتبطلها كما هو عندنا وتوجيهه ان قول المعتمد في الجملة فاعترضه كذا حال الخشي
راعت شيخنا الحنفى البطلان فيما لو اقتدى بالحنفى المذكور (قوله بين كل تكبيرتين) خرج
بذلك ما بين تكبيرات الاحرام والاولى من السبع وما بين تكبيرات التيمم والاولى من الخمس فانه
لا ياتي فيه بالتسبيح المذكور وكذا بين السابعة والثامنة وبين تكبيرات الركوع فجعله التسبيح
الماثي به للتصلي في الاولى ست مرات وفي الثانية أربع (قوله مما ذكر) أى من السبع والخمس
لا يابوله بعد الاولى والسابعة كما مر (قوله بقوله) أى سرا (قوله في قول ابن عباس) وقال
ابن عباس هو انما هو الامور التي في قولها (قوله) بغير ذلك كما يشهد (الصل) ذكر الاصل
من الغير الثلاثة وقيل وان يكبر ثلاثا ويقر الله لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد وقيل الله
أكبر كبير والحمد لله كثيرا سبحان الله بكثرة وأصليا وقيل سبحان الله والله لا اله الا الله زاد الشارح
في ترجمه وقيل هو سبحانك اللهم وبحمدك لتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك
وقيل هو لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد لله الخبر والله المصير وهو على كل شئ
قدير ويسن أن يقرأ بعد ذلك الفاتحة في الركعة الاولى في وفي الثانية اقتربت أو سبح اسم ربك
الاعلى والغاشية وان لم يرض المأمومون بالتطويل والمعنى في ذلك أن يوم العبد يشبه يوم
الحشر في اجتماع الناس والصور وانهم أحوال الحشر وقيل لو احدى جبل محيط بالدين
من زبرجد وهو من ورا حجاب تغيب الشمس من ورائه مسيرة سنة وما بينهما مظلمة رقية وهو
فاتحة السورة (قوله والترجيع) أى من حيث انه اقتصر عليه في المني في شعر باربعيته (قوله
لا أذان لها) أى لا عهد مع ود الخاطيب المنبر ولا عند غيره ولا إقامة عند نزوله عنه ولا عند غيره

ويستعمل رفع يديه مع كل
تكبيرتين (يفصل بين كل
تكبيرتين) مما ذكر (بقوله
سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله أكبر) وهي
الباقيات الصالحات في قول
ابن عباس وجماعة وقيل
يفصل بغير ذلك كما يشهد
الاصول والترجيع من زيادتي
(وكونها لا أذان لها ولا
إقامة) في المنبر لم عن
جابر

قوله هذا الاولى الخ صوابه
قبل الاولى وبعد السابعة اه

شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم العبدان غير مرة ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة (و) كذا (أن يكبر) جهرا (في ابتداء الخطبة الاولى تسعاً) (في) ابتداء (الثانية سبعاً) ولا فيها لان ذلك هو المأثور وايسر التكبيرات المذكورة من الخطبة وانما هي مقدمة لها نقله في الروضة عن الشافعي والاصحاب (وذكر) (حكم) (صدقة الفطر والاضحية في الخطبة) لانه لا يثق بالمال (وتقديم الصلاة عليها) أي الخطبة لا تتبع رواء الشافعي وغيره فلو قدم الخطبة لم يعتد بها كالسنة الرابعة بعد الفريضة اذا قدمت على اختلاف الجمعة لانصح الابتداء بالخطبة عليها كما مر وفرقوا بان خطبتها شرط لصحتها وشأن الشرط أن يقدم وبأن الجمعة فريضة فأنزلت إيدركه المتأخرون

(قوله لا يقتضي عدم وجود شرط مقارن) قد يقال لا اقتضاء بعد قوله شأن الشرط كذا

واقصر الأصل على الاول من كل منهما فالظاهر المخالفة فانه الذي للجمعة وتقدم انه يشادى بها الصلاة جامعة أو صلاة العيد أو نحو ذلك وأرشدنا بدل عن الإقامة (قوله شهدت) أي حضرت وقوله غير مرة ولا مرتين أي بل أكثر من ذلك (قوله في ابتداء الخطبة الاولى تسعاً وفي الثانية سبعاً) أي ايتساوى الخطبتان بالر كعتين اذ في الاولى تسع تكبيرات بتكبيرات الاحرام والركوع وفي الثانية سبع تكبيرات بتكبيرات القيام والركوع ويقوت بالشروع في أركان الخطبة كما قاله قل وقال ع ش لا يقوت بذلك ومن دخل غير المسجد والامام يخطب استمع وأخر الصلاة الا ان ضاق الوقت فقدمها أو دخل المسجد بدأ به ما دخل فيها الخطبة ثم يسقع ويجوز الاتيان بالنعبة وتأخير العيد الا أن يضيق الوقت (قوله ولاه) زاد في غير هذا الكتاب افراداً ومعنى الولاء أن لا يفصل بينها ومعنى الافراد أن يأتي بكل تكبيرة بنفس واحد فان تخال ذلك بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما بنفس واحد كان خلاف الاولى (قوله فيها) أي التسع والسبع (قوله وانما هي مقدمة لها) أي لان النبي قد يفتتح بها ليس منه (قوله وذكر حكم) كان الاولى أن يعيد الكاف أي يس أن يعلمهم في خطبة عيد الفطر أحكام الفطرة من كونها واجبة ومن كون الجنس والقدر والمصرف كذا وفي الاضحية أحكام الاضحية من كونها سنة كناية في حق أهل البيت ومن كون الجنس والصفات المجزئة والمصرف كذا وأول الوقت وآخره ولا فرق في ذلك بين الاداء والنساء وفائدته في الثاني العمل به في المستقبل وانما خالفت العيد الجمعة في هذا الاصل صدقة ولا أضحية فيها حتى تبين أحكامهما (قوله في الخطبة) أن فيها الجنس الصافي بالخطبتين كما قاله الشوري وقوله وتقديم الصلاة هذا هو آخر الفرق السبعة واعلم أن الخطب المشروعة عشر خطبة الجمعة والعبدان والكنسوفين والاستسقاء وأربع في الحج وكما بعد الصلاة لا خطبة في الجمعة وعرفة فتبناها وكل فيها اثنتان الا الثلاثة الباقية في طلع ففرادى (قوله لم يعتد بها) أي بل يحرم ان قصدها هي الانهاء عبادة فاسدة ويعيد ها بعد الصلاة وقوله بخلاف الجمعة متعلق بالمتن (قوله وفرقوا الخ) انما تباين منه لان المراد بالتقدم في قواهم وشأن الشرط أن يتقدم عدم التأخر الشامل ذلك للمقارنة فيقتضي أن تقدمه ليس بالازم بل قد يشارن كبحض الشروط المقارنة للشروط وحينئذ لا ينتج تقديم الخطبة على الصلاة دحتمال أنها من الشروط المقارنة (قوله وشأن الشرط أن يقدم) أي ان لا يؤخر ولا يرد أن من الشروط ما يكتفى بشارته ولا يشترط تقدمه كالتوجه للقبلة مع تكبيرة الاحرام ولولم يقول التقدم بما ذكر لا يقتضي عدم وجود شرط مقارن وليس كذلك كما عات (قوله وبأن الجمعة فريضة) هذه حكمة لا يلزم اطرافها فلا تنتج التقديم وهذا وجه ثان للتبني السابق واعلم أن خطبة العيد كخطبة الجمعة في الاركان والسنن لاني الشروط فيجوز ترك الستة الا اذا نذر الصلاة والخطبة فيجب أن يخطب قائماً او ترك الطهارة بقراءة الآية اذا كان ينعى على المعقد وان حرم عليه ويستحب الاتيان بهذه الامور وان لم تستطع نعم لا تحصل السنة لا اذا كانت الخطبة عربية والخطيب ذكر أو حصل الاسماع والسمع لان هذه الاربعة شروط لكل خطبة فتشترط هنا في أداء السنة فلا يخطب المرأ ولو اسقوا لا يستحب أن يجلس للاستراحة قدر اذان الجمعة ويسن سماع الخطبة لغير ذلك وروى تقدم أن المنفرد لا يخطب ولا

(ونشارك صلاة الاضحية صلاة الفطر في التكبير) المرسل جهرار هو ٣١٥ (من غروب الشمس) (يلقى العيد) هو أعم من

قوله رؤية الهلال (الى
صلاته) أى التحريم بصلاة
العيد لان الكلام مباح
اليه والتكبير أولى
ما يشغل به لانه ذكر الله
تعالى وشعار اليوم وتكبير
ليلة الفطر أكد من تكبير
ليلة الاضحية للنص عليه
بقوله تعالى واتكبروا
العدة ولتكبروا الله بخلاف
تكبير ليلة الاضحية فإنه
ثبت بالقاس (وتحلقها
في تأخير صدقتها وهي
الاضحية) عن الصلاة
والخطبة فلا تباع رواه
الشيخان بخلاف صدقة
الفطر يتدب نذيرها على
الصلاة (و) في التحليل
صلاة اقبلا بخلاف
صلاة الفطر يتدب تأخيرها
وذلك لتوسع وقت
التضحية بعد الصلاة
وقد انظر قبلها (و) في
(التكبير) المقيد بجهرار
وهو غير حاج (من صلاة
صبح يوم) معرفة الى وقت
عصر آخر أيام التشريق
للاقباع رواه الحاكم وصححه
استاده أما الحاج فن ظهر
يوم النحر الى صبح آخر أيام
التشريق وقيل غير الحاج
كالجاء وصححه في المنهاج
كامله

(قوله بدعة) أى بل ينبغي
تأخيرها عن أدكار الصلاة

ولا التلبية الا اذا نصح له الامام أو علم رضا بذلك (قوله وتشارك صلاة الاضحية الخ) كان
الاولى ابدال الصلاة بالعيد بان يقول ويشارك عيد الاضحية عيد الفطر لان التكبير المرسل
في الفطر ليس منسوبا للصلاة حتى تترك مع صلاة الاضحية فيه بل للعيد (قوله في التكبير
المرسل) أى غير المقيد بعقب الصلوات ويعبر عنه أيضا بالمطلق لعدم تقييده بذلك وبه يحصل
احياء ليلة العيد كما يحصل بغيره من الطاعة ويحصل احياؤها باحياء معظم الليل وأدلة
صلاة كل من العشاء والصبح في جماعة وقد ورد من احياها ليلتي العيد احياها الله قلبه يوم غمرت
القلوب وموتت الشجرات بالليل واقتناهم أى لم يشغل به حب الدنيا وما فيها تأخير المرسل عن
أدكار الصلاة بخلاف المقيد فإنه يقدم عليه ومعلوم أنه لا مقيد في عيد الفطر فلا يتبع من
التكبير خلف الصلوات لبدعة بدعة وإذا وقع يكون مقيدا بالنسبة لا بطريقا فالما قاله
القلبي (قوله جهرار) أى في المنازل والأسواق وغيرهما الآن في الجهرار ظاهر شعار العيد
ويستغنى من ذلك المرأة والخمسة فيكره لهما الجهر بحضرة الاجانب (قوله هو أعم) أى لان
كلام الاصل لا يشمل عيد الاضحية ولا ما اذا ثبت عيد الفطر بغير رؤية بان حكم بدخول نوال
بشم العدد لرؤية الهلال (قوله أى التحريم الخ) أى احرام الامام لمن صلى ماموما واحرام
نفسه لمن صلى منفردا وبالزوال بان لم يصل لانه يسبيل من ايقاعه الصلاة في جميع ذلك الزمن
اه قل والذي في شرح مر وقرره شيخنا الحنفى أن المراد بدخول الامام في الصلاة دخول
وقت دخوله فيها وان لم يدخل بالفعل أى دخول وقت دخول الامام غالبا بدخول المنشرد (قوله
اليه) أى الى التحريم فاذا حصل حرم الكلام وقوله والتكبير أولى ما يشغل به أى حتى من
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن قراءة سورة الكهف اذا وافق العيد ليلة الجمعة وان
توقف في ذلك الشورى ويقتصر عليه وحده خلافاً لما يجمع بينهما وبين ما ذكر (قوله
وتكبير ليلة الفطر أكد) أى المرسل اذ لا مقيد لها أما مقيد الاضحية فهو أفضل من المرسلين
وقوله ولتكبروا العدة أى عدة صوم رمضان وتكبروا الله أى عند اكائها (قوله عن الصلاة
والخطبة) أى عن وقتها وجوبها اه قل (قوله غير حاج) دخل في الغير المعرفة وكغير الحاج
(قوله من صلاة صبح) المعتمد دخول وقتها بعد الفجر وان لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائتة أو
غيره قبل صلاة الصبح وبعد الفجر كبر واستمراره الى غروب آخر أيام التشريق حتى لو قضى
فائتة قبل الغروب أو صلى العصر حينئذ كبر التعمير بالصلاة في الاول وبالعصر في الثاني جرى
على الغالب من عدم الصلاة قبل الفجر وبعد العصر فلا مفهوم له ويتدب التكبير عقب المغرب
أيضا وشمل قوله من صلاة صبح الخ التكبير الواقع بعد مغرب ليلة عيد النحر أو عشاها أو صبحها
فهو من المقيد على المعتمد خلافاً لقل كامله (قوله فن ظهر يوم النحر) أى لانها أول صلاة بعد
انتم اوقت التلبية هذا ان قبال ذلك لوقت فان تقدم قباله عليه أو تأخر عنه اعتبر التحليل
مطلقا لان شعار من لم يتحلل التلبية فان لم يتحلل الا بعد أيام التشريق فإنه التكبير وسكت عن
حكم تكبير الحاج بالنسبة لعيد الفطر لان الغالب عدم الاحرام بالحج حينئذ (قوله الى صبح
آخر أيام التشريق) هذا ضعيف والمعتمد استمراره الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق
(قوله وقبل غير الحاج كالحاج) المعتمد ما مر من أن تكبيره من صبح يوم عرفة والحاصل أن العلماء

كما قاله المحشى فيكون بدعة انما هو من حيث اتمامه أنه مقيد بتدبر (قوله بانه لا ينظر) الاول الاضحية كما يعلم مما ياتي

خلاف في التكبير هل يختص بالمكتوبات أو يوم النوافل وبالمودام أو يوم القضية وبالرجال
 أو يوم النساء وبالجماعة أو يوم المنفرد وبالقيم أو يوم المساو وبالسما كن المصرا أو يوم أهل القرى
 فجمع ذلك اثنا عشر قولاً وهل ابتداء من صبح عرفة أو ظهره أو صبح النحر أو ظهره أربعة
 أقوال وهل انتسابه إلى ظهر النحر أو ظهر ثانيه أو صبح آخر الشريين أو ظهره أو عصره فهذه
 خمسة مضروبة في أربعة ابتداء تبلغ عشرين سقط منها كون ظهر النحر ابتداء ومنتهى
 كايها معاً في تسعة عشر تضرع في الاثنى عشر السابقة تبلغ مائتين وخمسة وعشرين (قوله
 وهذا التكبير يكون الخ) هذا محل معنى والاختلاف متعلق بالتكبير الواقع في المقتضى لا المقدر
 وقوله خاف القرائض وزرك التكبير عدا أو سم واعقب الصلاة تذكرك وان طال الفصل لانه
 شعار الصلاة بخلاف مجود السم وزرك غير بخلاف دون عقب وأحسن صيغة ما اعتاده الناس
 وهو الله أكبر ثم لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد لله أكبر كبيراً والحمد لله كبيراً
 وسبحان الله بكرة وأولى لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم
 الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الاياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ثم الصلاة
 والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه بأى صيغة كانت فلا تفتن الصيغة التي عليها
 العمل الا نكل ذلك وارد حتى انقله وأعز جنده دلالة رواها العلقمي والبكره أول التماس
 والاصيل آخره والمراد نعميم الاوقات وقوله صدق وعده والمراد بعبد محمد صلى
 الله عليه وسلم وضريح جنده لله سبحانه وتعالى واذا رأى شيئاً من جملة الانعام أو علم به في عشر ذي
 الحجة سن له التكبير كما في الرمي (قوله وان استغناها الاصل) يحمل كلامه على ما فيه تأخير
 خصوصاً اذا خيف تغير الميت بنحو ظهور ربيع فانه لرحماني (قوله وخاف النوافل) أي ولو
 مطلقة وقوله منضوية أي سواء قضى ما فات فيها أو في غيرها (قوله الاستجد في تلاوة) أي تلاوة
 منقطع لانهم ما ليس من الصلاة ولا يقال ان النوافل شاملة لغير الصلاة فيكون استغناء ذلك
 منه امتناعاً لا لانا نقول وصحتها بالقضاء يشافي ذلك ويقتضى قصرها على الصلاة الا ان يقال
 المراد القضاء في بعض افرادها وهو الصلاة واعلم ان اجتماع الناس بعد العصر للدعاء كما يفعله
 أهل عرفة ويسمى بالتعريف قال الامام أحمد لا بأس به وكرهه الامام مالك وفعله الحسن
 وسبقه ابن عباس قال القوي ومن جعله بعدة خفف أمره ومراده أنها حسنة ونقل عن
 الطحاوي انه قال بجملة ذلك ما فيه من الخلط النساء بالرجال كما هو مشاهد الآن وهو وجيه
 واعلم أيضاً ان للملائكة التي عرفت في السماء كما أن المؤمن البشر يوحى بعد عيد الملائكة ليلة
 نصف شعبان وأيلة القدر ولما كانوا لا ينامون وكان الليل أفضل من النهار كان عيدهم ايلاً
 بخلاف البشر فان الله جعل لهم الليل سكناً فان قيل الملائكة لا يلدن عندهم لانه خاص بمسكن
 كرامة والملائكة مرتفعون عنها وعالمهم مضى دائماً قلنا المراد بالليل عندهم الزمن الذي
 يكون ليلاً عند البشر

(قوله يحمل كلامه على ما فيه تأخير الخ) قد يقال التكبير يمكن مع السجدة بها

وهذا التكبير يكون (خاف القرائض) ولو صلاة جنازة وان استغناها الاصل (و) خاف (النوافل ولو) كانت الفرائض والنوافل (مقتضية) لان التكبير شعار الوقت بخلاف عيد الفطر لا التكبير فيه خاف شيء من ذلك (الاستجد في تلاوة وشكر) فلا تكبير ختمها

(باب صلاة الاستسقاء)*

(باب صلاة الاستسقاء)*

اعاد كراستسقاء عقب العيد راتمام المشايخ في كيفية الصلاة والخطبة من طلب التكبير فيها وان أبدل في خطبة الاستسقاء التكبير بالاستغفار ومن ثم كثرة التسمية بصلاة

العبد في كلامه بخلاف المكسوف أبعد الشبهة فيها زيادة القيام والركوع رلان وقت صلاة
اختار وقت صلاة العبد يوم لا تدفع الاعتراض على المصنف بأنه كان ينبغي أن يقدم صلاة
المكسوفين كما صنع في المنهج لانهم أفضل من صلاة الاستسقاء كما مر (قوله هي سنة) أي
ولو لم يفرع مفرد ولم يقل مؤداة اعلمه من طلبة الجماعة فيها كما مر وأجل تفسيره الاتي ثلاثة
أنواع اذا لمؤداة والآخر منها (قوله عند الحاجة) أي من انقطاع ماء أو قلة بحيث لا يمكن
أو ملحوظة أو لاستزاد به انفع كما تزداد النبل أيام زيادته ولا فرق بين حاجة المستفي وغيره ولو
انقطع عن طائفة من المسلمين واحتاجت اليه من غيرهم ان يستقروا لهم ويطلبوا زيادة
لانفسهم لان المؤمنين كالعصف والواحد اذا اشتكى بعضه اشتكى كله وصح دعوة المرء لاختيه
بظهور الغيب مستحبة عند رأسه مع كل كماله لا لاختيه قال الملك الموكل به أمين وذلك بمثله
وهذا من الحيل في اجابة دعا الداعي فان دعا الملك بحجاب قطعا واطافة ظهر للغيب من
اضافة الملك به لاهل مشجبه أي بالغيب الذي هو كالظهور في القوة يقال فلان ظهر فلان أي
مفوضه فالدعاء المذكور في الاجابة كالمظهر أو الاضافة للبيان ثم ان كانت الطائفة التي
انقطع عنهم ذات بدعة وبغى لا يندب الاستسقاء لهم من غير او تأديا ولان العامة تفتن بذلك
حسن طريقتهم أمالوا انقطع الماء ولم تكن الحاجة اليه ولا تنفع به في ذلك الوقت فلا يجوز ولا
يصح الاستسقاء (قوله كما مر) رابع اقوله سنة (قوله ما تباع) ريب ستأس له بقوله تعالى
واذا سقى موسى لقومه وعبر في ذلك بالاستسقاء لان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا (قوله
والاستسقاء) أي لغة طلب التسقي من الله تعالى أو من غيره ولو انخروا قولك غيرك اسقني يقال
سقاء واستسقاء يعني واحد وقد جمعهم اليه في قوله

سقى قومي في نجد واسقى غير او القبايل من هـ ل

وشرع عليه من الله تعالى بواحد من الانواع الاتية فتقوله وهو أي الاستسقاء شرعا (قوله
بجرد الدعاء) من اضافة الصفة للموصوف أي الدعاء بغير الدعاء عن الصلاة والخطبة ولو اخبر
معموم باستجابة دعاء شخص في الحال بان كان من اهل الدلال المأذون لهم بالكلام واضطر
الناس للسقياء وجب عليه الدعاء ان تعين طريقة الدفع الضرر وان ليس مثل اما اذا لم يتعين بان تعدد
من يدفع به الضرر فلا يجب عليه ذلك الا اذا سئل افاده الشويبري مع زيادة واستدراج عشم
الوجوب مطلقا (قوله خلف الصلوات) أي ولو نافذة وقوله وشو ذلك كعقب دروس العلم
وعقب الاذان وقوله وهو ما ذكرته الخ أي فلم يذكر اثني الا كيفية من الثلاث (قوله هي ركعتان)
ولا تجوز الزيادة عليهم في احرام واحد على المعتمد خلافا لما نقله المحشي في آخر الباب وما نقل
عن الرمي وابن حجر من جواز الزيادة في دعاء الرمي قد ضرب عليه بضمه كما قاله
شيخنا ح ف ونكرر مع الخطيبين حتى يسعوا المبالصوم ان استدعت الحاجة أو به على الهمة
الاتية ان لم تستد فان سقوا قبل الصلاة اجتمعوا بالشكر ودعاهم صلوا وخطب بهم الامام شكرا
لله تعالى وطائبا للمزيد قال تعالى ان شكرتم لازيدنكم والمراد بالصلاة صلاة الاستسقاء وكونها
للاشكر لا ينافي ذلك لحصولها (قوله فيما لها) أي فيما ثبت لها ومن جملة ان يكبر في الاولى
سبعا وفي الثانية تسعا وأنه يقرأ في الاولى بعد الافتتاح والتعوذ في وفي الثانية اقتربت

هي سنة عند الحاجة كما مر
والاصل فيها قبل الاجماع
الاتباع رواه الشيخان
والاستسقاء طلب التسقي
وهو ثلاثة أنواع أدناها
بجرد الدعاء وأوسطها الدعاء
خلف الصلوات وفي خطبة
الجمعة وهو ذلك وأفضلها
الاستسقاء بركعتين
وفي خطبتين وهو ما ذكرته
يقول زهي ركعتان كصلاة
العبد فيما لها

(قوله اول اجل تقسيمه
الآتي) فيه ان المقسم
الاستسقاء الذي هو الدعاء

أو الأعلى والغاشية وأنه يفصل بين التكبير بأمس (قوله الآتي المتأداة الخ) استغنى المتن من تشبيه الصلاة بالصلاة ثلاث صور والخطبة بالخطبة ثمانية فجعله الفرق المستنديات أحد عشر أي وأما العيد فلا يشأى قبله ويحرم صوم يومه وفيه الزينة وكذا يقال فيما سياتي (قوله بأن يأمر الإمام) أي تدبنا والمراد به الإمام الأعظم ومثله نائبه كالأشوا والقاضي العام والولاية لا نحو والى الشوكة نعم البلاد التي لا إمام بها اعتبر ذو الشوكة المطاع فيه ولو ترك الإمام أو نائبه الاستسقاء فعليه الناس أن لا يخرجوا إلى الصحراء إذا كان الواجب بالبلد حتى يأذن لهم بخلاف الفتنة (قوله بالاجتماع) متعلق بأمس أو يشأى أن يقول -كم ما رسم فلان أن يخرجوا يوم كذا في وقت كذا فتعين الوقت وكول إلى رأى الإمام (قوله وبالقبول) أي وأمر الإمام بهم أنا كمدلوجوبهم الشرعي فلا يرد أنهم ساءوا جبة مطلقة ولو من صغيرة وإن فعل ما يكبرها لأن ذلك من أحكام الأسرة وشروطها ثلاثة التدم والاقلاع والعزم على أن لا يعود ويدخل فيها رد الظالم ومصالحة الأعداء ونص أي شجاع عليهم -عائنا كيداهم ساهم -ما (قوله وإخراج) عطف على الاجتماع فالأمور به ثلاثة أشباه ولا يجب إخراجهم أتم الأعداء الحربه فإن لم يؤمر به جزأخر أجهام لم يسل مع الإمام منه ويتدب أن يفرق بيننا وبين أولادها ليكبر الصبيح والضحيح وكأهم أتم في طلب الإخراج الصبيان والنسب -وخ والنجارون من لاهية له من النساء والنسب القبيح المنظر لأن دعاهم أقرب للإجابة ومونة إخراج المصبي في ماله على المعتمد نعم أن كان يستسقى أغبره فموتته في مال لولى أن أخرجه ولا يمنع أهل الذمة من الحضور لأنهم مستترزون وفضل الله واسع لكنه مكروه لأنهم ربما كانوا بسبب القسط ويكره أيضا أمرهم بالخروج ويتفردون يوم على لمعة ذلك بالخط عليه كلام الرملى وقرره شيخنا الحنفى فيمنعهم من الحضور معنلان مفسدته وهي المضاهاة والمشابهة لما بحقيقة بخلاف مفسدة خروجهم استقلالاً فانهم غير محقة وتلك المفسدة هي أنه ربما صادف خروجهم يوم الإجابة فيظن ضعفاء المسلمين بهم خيرا فان الله تعالى قد يجيبهم استدراجاً لهم وأما قوله تعالى وما دعاء الكافرين إلا في ضلال فالمراد صلاتهم فتغفل العامة عن كون ذلك على سبيل الاستدراج فالمعقد أنه يمنعهم من الحضور عننا ولا يمنعهم من خروجهم استقلالاً وقيل لا يمنعهم ولكن لا يختلطون بنا في مصالنا بل يصيرون في مكان لأنه قد يحملهم عذاب بكفرهم فيصير بنا قال تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة (قوله ومن هذا) أي من قوله في وقت معين حيث وكل تعيينه لرأى الإمام وهذا جواب عما يقال أن من جله ما خالفت فيه صلاة لاستسقاء صلاة العيد أنها لا تختص بوقت فلم تذكره وحاصل الجواب أنه معلوم بما ذكره (قوله لا يختص بوقت صلاة العيد) يقتضى أنهم لا يختص بوقت غير غيره وليس كذلك فلو قال كافى المنهج لا تؤقت كان أولى فيصور دعاهم في أى وقت ولو وقت كراهة لأنهم إذا تيسر فدارت معه كصلاة السكوف لكن وقتها المختار كوقت صلاة العيد (قوله وفي صوم يومها الخ) عطف على المستغنى قبله أعنى المتأداة وحسنه فهو ليس داخل تحت الأمر مع أنه ليس بالإمام الأمر به ويجب عليهم الصوم بأمره فيجب فيه تهيئة التعمين وإذا لم يبيت النية ونوى نهاراً صحو وقع فيه لا مطلقاً وأجزأ عن الصوم المأمور به فتبييت النية انما هو لدفع الحرمة وإذا لم ينو نهاراً لم يجب عليه

(الآتي المتأداة قبلها) بأن يأمر الإمام من يشأى للناس بالاجتماع أهلى وقت معين وبالقبول وإخراجهم أتم ومن هذا يؤخذ أن وقت الاختصاص بوقت صلاة العيد (و) في (صوم يومها)

(قوله الحضور) أى الخروج للاستسقاء لا بقيس كونه معنلان لا ينافى قوله بعد فتبينهم الخ تدب

الامسالة لانه من خواص رمضان حرمة الوقت ولا يجب قضاء لوفات لان وجوبه ليس لعينه بل لعارض الامر به والقصد منه العمل في الوقت لا مضافا نعم ان امر الامام بالقضاء واجب ولا يجوز فيه الشطر الا به ذر رمضان نعم لا يجوز الشطر للمسافر لانه لا يتقضى ويكفي صوم تلك الايام عن نذر أو قضاء أو كفارة أو قتل كصوم الشهر وخمس لان المقصود وجود صوم فيها ولا يجب الصوم على الامام الا امر به سواء قلنا ان المتكلم يدخل في عموم كلامه أم لا بعد ان يوجب الانسان ثبوت نفسه ولو سبق قبل اتمام الصوم بالامر بوجوبه لم يبق له ان يامره لانها كاشي لواحد وفائدة لم تنقطع اذ ربما كان سببا للمزيد ولو وقع سبب استيفاء في النصف الثاني من شعبان فامر الامام حينئذ بالصوم وجب كافي غيره من بقية الشهر ولو جود سببه وهو الحاجة للاستيفاء وأمر الامام به واذا أمر بالصلاة وجب نقل المحمول والمخاطب بذلك من يجب عليه ان كان القطر في فضل عنه شيء عامي اعتبره لزمه ان تصدق منه بما ذكر هذا ان لم يعين الامام قدرا فان عين ذلك على كل ان ان لزمه ما عينه ان كان غيبا ثم ان كان ذلك المعين يقارب الواجب في زكاة القطر وهو صاع اعتبر غنى القطر وهو من يملك ذلك زائدا على كفاية يومه وليتمه أو يقارب الواجب في احدى خصال الكفارة كعشرة أو مائة في كفاية يومه كفاية يومه الكفارة وهو من يملك ذلك زائدا على كفاية العمر والغالب فان زاد على أكثر ما وجب في الشرع لم يجب واذا أمر بصوم غير ما مر وجب يوم كالنذر المطلق فان زاد على ذلك اعتبر بما وجب في الشرع فان زاد عليه لم يجب على قياس ما مر وهكذا العتق والصلاة لكن يعتبر بوجوب العتق بالتحج والكفارة فثبت لزمه بيع العبد في أحدهما بان لم يجتبه لزمه اعتاقه هنا واذا أمر الامام بنبأ ثم رجع ولو قبل التلبس به لم يسقط الوجوب والحاصل انه يجب طاعة الامام فيما امر به ظاهر او باطنا فيما ليس بحرام ولا مكروه فان أمر بواجب تاكد وجوبه أو عندوب وكذا إباح ان كان فيه مصلحة عامة كترك شرب الدخان المعروف فاذا نادى بعدم شربه وجب عليه طاعته لان في ابطاله مصلحة عامة للمسلمين اذ في تعاطيه اضرار خفية لذوى الهيات ووجوبه الناس خصوصا اذا كان في نحو الاسواق كالتهاوى وان كان شربه يقطع النظر عما يعرض له كبرو حيا على المعتد وقد وقع أن السلطان أمر نائبيه أن يشادى بعدم شرب الناس له في الاسواق والقهواى فخالفوه وشربوا فهم عصاة ويحرم شربه لأن في ذلك امتدالا للامر (قوله وثلاثة من الايام) أى متواليمة وصوبها أكثر من صوم يومها الرابع لان هنالك قولاً بأنه لا يصام (قوله لان له) أى للصوم وقوله في رياضة النفس أى تأديبهم او وقع منهم او قوله واجابة الدعاء أى حديث نوم الصائم عبادة وصحته تسبيح ودعاء ومستجاب وذهب معذورون في رواية ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى يفطر والامام العادل والمظالم وفي رواية دعوة الصائم والوالد والمسافر وقد نظم بعضهم من لا ترد دعوتهم في قوله

وسبعة لا يرد الله دعوتهم • مظالم والذو صوم وذو مرض
ودعوة لاخ بالغيب ثم نبى • لامسة ثم ذوج بذلك قضى

(قوله وترك الزينة) اظهار التذلل والخضوع للقضى الى قبول الدعاء وبذلك فارقت غيرها
اه قل (قوله ثياب بذلة) من اضافة الموصوف للصفة كسجد الجاسع يمكن بعد تناويل بذلة

وثلاثة من الايام (قوله)
لان له أثرا في رياضة
النفس واجابة الدعاء (و)
في ترك الزينة فيها) أى
في الصلاة بان يلبس قبل
خروجه له ثياب بذلة

(قوله وكذا إباح) المراد به
ما ليس حراما فبصدق
بالمندوب كترك شرب الدخان
لكن يلزم التكرار

بعبارة أي ممتنة وإن كانت نظيفة أذ البذلة الخدمة ولا يصح وصف الشيا بـ أو يصح أن
 تكون الاصانة على معنى اللام وحينئذ لا يحتاج للناوين المذكور (قوله وهي التي تلبس
 حال الشغل) بضم الشين وقصها أي ولم تكن جديدة أذ البذلة ممنوع منه مطقة أو بغير حون من
 طريق ويرجعون من آخر مشاة في ذهابهم إن لم يشق عليهم لأحفاة ولا مكث وقيل الرأس فإن
 ذلك مكرره على المعتمد وأما في رجوعهم فلهم الر كوب (قوله لا تباع) قال ابن عباس خرج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الاسفة فقامت به ذلا متواضعا حتى أتى المصل فلم يزل في التضرع
 والدعاء والتكبير حتى صلى ركعتين كما يصلى العبد قال في شرح البهجة فم أنهم لا يتزينون
 ولا يطيبون بل ينظفون بالماء والصابون وقطع الروائح الكريهة وفارق العبد بأنه يوم زينة
 وهذا يوم مسالة واستكافة اهـ (قوله وينزعها) أي لا لبسها مطلقا ما ما وأغيره وإن كان ظاهرا
 عبارة وجوع الضمير للامام فظنة كانت الأولى أن يقول وينزع الخ وقوله فقرأه من الخطبة
 أي وبعد رجوعه إلى بيته (قوله مع خطبتين) متعلق بـ قد ذكر في صفته كعتين وأنها كلامه
 أنه لا يكتفي بخطبة واحدة كما في الحديث وهو كذلك (قوله فيها هما) أي من الأركان والشروط
 والسنن ويعلم من ذلك أنه لا يجب فيه ما قيام الأركان فوجب وينسب أن يجلس أول
 ما يصعد المنبر ثم يخطف (قوله الذي هو من الخ) استثنى غاية أشباه (قوله لا يصح أن يكلمه)
 قال الشوبري انظر مائع الصحة في تقديمهما أي العبد والكسوف ولا يقال لا اهتمام عناية
 الخث على التوبة والوعظ اقضى صحة التقديم لأنه يتسليمه لا يقتضى منع الصحة بل الإلوية
 أو نحو ذلك اهـ كلامه وأقول هذا السؤال لا يرد مع تعديل الشارح المتقدم في صلاة العبد
 بالاتباع وتشبيه الكسوف به من غير استثناء لذلك ولا شك أن صحة التقديم والتأخر في مثل
 ذلك لا تؤخذ إلا من الاتباع فهذا السؤال غلط لا يوجب من لا يسهو (قوله وفي أكثر الخ)
 كان الأولى اسقاط لفظ أكثر لأنه يوجب عدم جزمه مع أنه محتمل وفي تسع في الأولى وسبع
 في الثانية لأنه يدل التكبير على العبد وحينئذ فهو مكروه مع منابى لا يقال أنه أعاده فوطئة
 للصيغة لا نقول الصيغة مذكورة في الشرح ولا يصح كون ما في المتن فوطئة ما في الشرح
 ولا يقال إن كلامه ليس فيه فمتمم به الخطبان بل مراده أنه يسن أكثر الاستغفار في
 أثناء ما لا نقول يمنع ذلك قوله بدلا أكثر التكبير الخ المقتضى أنه يسن أكثر التكبير في
 أثناء خطبتي العبد مع أن المعتمد خلافه الآن يقال إن الشارح درج في هذا على مقابل المعتمد
 ثم أضاف يسن أكثر الاستغفار في أثناء الخطبتين سبق يسنون أكثر دعائه لمبر أبي داود
 والخاتم من لازم الاستغفار جعل الله له من كل هم فرجا ومن كل ضيق مخرجا ورزقه من حيث
 لا يحتسب ويكثر فيه ما أضاف من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويدعو في الخطبة
 الأولى) أي لافي الثانية وهذا من جملة المستثنيات زائدة على ما في المتن وقوله اللهم أي قائلا
 اللهم أي يا الله فالله يدل عن حرف النداء قال في الخلاصة

وهي التي تلبس حال الشغل
 لا تباع رواه الترمذي
 وصحة وينزعها بعد
 فقرأه من الخطبة (مع
 خطبتين كخطبة العبد)
 فيها هما (التي هي من قبل
 الصلاة بخلافها في صلاة
 العبد لا يصح كما مر وهذا
 من زيادة في (و) في (أكثر
 الاستغفار) ثم ما يدل أكثر
 التكبير في خطبة العبد
 ويدعو في الخطبة الأولى
 اللهم

والأكثر اللهم بالتعويض * وشذبا اللهم في فريض

أي شعور وقوله انما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهم

(قوله اسقنا) بقطع الهمزة من أي قال تعالى لا تسقناهم ماء غدقناهم بوضوئهم من أي قال

تعالى وسقاهم ربهم شرابا طهورا (قوله غيثا) أي مطرا مغنيا أي منقذا من الشدة ههنا
 أي لا ينقصه شيء يتعلق بظاهر البدن كأن يشرق به يل يكون سهل المساغ في نزوله ههنا أي
 محمود العاقبة في الباطن بأن لا يحصل منه شيء يؤذيه فالمراد أنه لا يحصل منه ضرر ولا باطنا ولا
 ظاهرا (قوله صريحا) بفتح الميم وكسر الراء وياء مشددة تحتية أي ذاربع أي غما وخصب وفي
 رواية بضمها مع الموحدة التثنية من قولهم أربع البعير أربع إذا كل الربع وفي أخرى بضمها
 مع كسر المشددة الفوقية أي ترتع فيه البهائم من قولهم ارتعت الماشية إذا كانت ماشية غدا
 أي كثير النقع أو عذبا وقطره كبار ههنا بفتح الجيم وكسر اللام أي يجلب الأرض أي يعمها
 بكل الفرس وقيل هو الذي يجلب الأرض بالنبات ههنا بفتح السين وتشديد الحاء المهملة أي
 شديد الوقوع على الأرض يقال مع الماء يسح بضم السين من باب رد يرد إذا سال من فوق إلى أسفل
 وساح يسح إذا جرى على وجه الأرض ههنا بفتح الطاء والباء أي مطبقا على وجه الأرض أي
 مستوعبا لها فيه كالتطبيق عليها يقال هذا مطابق له أي مساو له وفي هذا الدعاء من الترتي لا
 يعني إذ كل كلمة فيها من المعنى ما ليس في التي قبلها إذ لا يلزم من كونه مطرا أن يكون مغيثا
 وهكذا ومقام الدعاء مقام الطناب فلذا جمع ههنا بين مجلاد وطبقا مع أن المقصد من كل التعميم
 (قوله دائما) أي مستمرة فتمت إلى انتهاء الحاجة اليه فان دوامه عذاب (قوله من القانطين) أي
 الذين يسيرون فيهم من راحة الله تعالى وهو من البكائين لم يمتدح حاله ذلك ولا كفر والعباد
 بالله تعالى وقال الحنفية أنه كفر مطلقا وحذف الشارح من الدعاء شيئا وهو اللهم إن بالعباد
 والبلاد والبهائم والخلق من اللاتوا بفتح اللام المشددة وبالهمزة الساكنة والمدشدة الجوع
 والجهد بفتح الجيم وقيل بضمها قلنا الضرع بالين وهو بفتح الهمزة وكسر الدال المهملة وفتح
 الراء المشددة من الادرا وهو لا كثار والضرع بفتح الضاد المعجمة وأنزل علينا من بركات
 السماء أي خيراتها وهو المطر وأنبت لنا من بركات الأرض أي خيراتها وهو النبات والثمار
 وخصم ما بالذكر لأن السماء تجري مجرى الأب والأرض تجري مجرى الأم ومنها ما حصل لجميع الظهورات
 بخلاف الله تعالى وتدبيره اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا
 يكشفه غيرك (قوله اللهم أنا نستغفرك) أي نطاب مغفرك بكبرك وفضلك وقوله كنت أي
 ولم تنزل لأن الماضي المستعمل في جانبه تعالى يصلح للمضي والحال والاستقبال فيكون للدوام
 والاستمرار وكذا يقال في الآية بعد وقوله غفارا أي كثير المغفرة فأرسل السماء أي المظلة
 لأن المطر ينزل منها إلى السحاب أو السحاب نفسه أو المطر من إطلاق اسم الحمل على الحال وعلى
 الأولين يكون نسبة الارسل لها مجازا عاليا (قوله مدرارا) حال من السماء وقوله أي كثير الدر
 أي النزول على الأرض وأخذ الشارح ذلك من صيغة المبالغة قال في الخلاصة
 فعال أو مفعال أو مفعول البيت (قوله بأن يقول استغفروا ربكم) أي إلى قوله أنهم أرادوا وقوخذ
 من الآية أن الاستغفار يجب للرفق والود ويقول كما قال آدم عليه السلام ربنا ظالمنا أنفسنا
 الآية وكما قال موسى عليه السلام رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي وكما قال يونس عليه السلام لا اله
 الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين ويسن أن تضرروا بكثرة المطر أن يقولوا اللهم حو البنا

غيثا مغيثا غيثا صريحا
 صريحا غدا فاجعلنا صراطا
 دائما اللهم أنا نستغفرك
 ولا تجعلنا من القانطين
 اللهم أنا نستغفرك انك
 كنت غفارا فأرسل السماء
 علينا مدرارا أي كثير الدر
 (و) في قراءة آية استغفروا
 ربكم أنه كان غفارا فيهم ما
 بأن يقول استغفروا ربكم
 أنه كان غفارا يرسل السماء
 عليكم مدرارا وعلم من
 تميم الاستغفار بالخطبة
 أنه يأتي بتكبير الصلاة
 وبالدكرين كل تكبيرين كما
 في صلاة العيد وهو كذلك

(قوله نسبة الارسل لها)
 أي للسماء جمع اسم أي نسبه
 اليها من حيث ايقاعه
 عليا فالمراد النسبة
 الايقاعية لا الاسنادية

(و) في (الامر اربعين) الدعاء فيهما) نقول فيهما قد في المذكورات قبله كما تقرر (و) في (التوجه به) أي بالدعاء (للقبله) بعد صدر الخطبة الثانية بخوض ثلثها وبيان الغ فيه حيث تذا فاذا أمر دعا الناس سرا واذا جهر أمنوا (و) في (تحويل الرداء) عند توجهه للقبله فيجعل يمينه يساره وعكسه للاتباع رواه البخاري ويشككه فيجعل أعلاه أسفله وعكسه (و) في (رفع ظهره واليدين الى السماء) في الدعاء للاتباع رواه مسلم وحكمته أن القصد رفع البلاء بخلاف القاصد حصول شيء يجعل بطن يديه الى السماء (و) في ابدال التكبير بالاستغفار فيهما) أي في الخطبتين فيقول أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه بديل كل تكبير ويحسن الاستسقاء بإهل الخير كما استسقى عمر بالعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم فكان يقول اللهم انا كذاذا

(قوله امام طائفة الخ) الاولى تأخير مخاطبة لما بعد وتقديم أتمامها

ولا علينا بلا صلاة (قوله وفي الامر اربعين) فابح الفروق (قوله في المذكورات) أي الثلاثة وهي أكثر الاستغفار وما بعده وقوله كما تقرر رأى من الاتيان بقوله فيهما بعد ما تقدم فهي مأخوذة مما هنا (قوله بخوض ثلثها) ظرف للبعدي من طرفية الكل في جزئه ويصح أن يكون بدلا من ذلك (قوله حيث تذا) أي حين التوجه واذا فرغ من الدعاء استقبل القبلة وأقبل على الناس يحثهم على طاعة الله تعالى الى أن يفرغ ولو استقبل في الاولى لم يعد في الثانية (قوله واذا جهر أمنوا الخ) ويختار أن يقرأ عقب دعائه قوله تعالى قد أجبت دعوة كما فاستجبها وقوله تعالى فاستجبنا له ونجيناها من الغم وكذلك نجى المؤمنين وما أشبهها من الآيات تفاؤلا بالاجابة ١١ شرح الروض (قوله وفي تحويل الرداء) أي الامام وغيره وان كان ظاهر وقوله عند توجهه للقبله قصر ذلك على الامام والرداء ما يستر على البدن بخلاف الازار فانه ما يستر أسفله وكان عرض ازاره صلى الله عليه وسلم ذراعين وشبرا وطوله أربعة أذرع (قوله فيجعل يمينه يساره) تفسير لتحويل وقوله بعد فيجعل أعلاه الخ تفسير للتكيس وكل منهما خاص بالرجل دون المرأة والخنثى والحكمة فيهما التقاؤل بتغيير الحال الى الخصب بكسر الخاء والسعة فقد كان صلى الله عليه وسلم يحب الثآليل الحسن وفي رواية وأحب الثآليل الصالح (قوله ويشككه) أي الرداء المربع وأما الدور والمثلث والطويل فليس فيها الا تحويل لان تنكيسه امتعسر ويحصل التحويل والتكيس معا يجعل الطرف الاسفل الذي على شقه الايمن على عاتقه الايسر وعكسه (قوله في الدعاء) أي جيعه ولو عند الدعاء بتحصيل شيء كافي قوله اللهم استعنا الخ لان القصد رفع الحطب والقسط اما مطابقة في نحو ما ذكرنا التزاما في نحو اللهم اكشف عنا من البلاء الخ ولما وقع في دعائه طلب شيء ورفع شيء آخر كأن كتب الامر من في رقعة وقال اللهم اني أسألك حصول ما في هذه أو قال اللهم اقض حوائجي وكان فيه اطاب ورفع جعل ظهره كفيه الى السماء لان درء المقاسم مقدم على جلب المصالح (قوله وفي ابدال التكبير) تقدم أن هذا ليس مكررا مع ما سبق لان ذلك في الاشياء وهذا في الابدان (قوله فيقول) أي على الاكل وأقله أسته فقرأ الله وانما اختار المصنف هذه الصيغة لما ورد أن من قالها غفر له وان كان قد فرغ من الرخف ١١ قل (قوله ويسن الاستسقاء الخ) هذا زائد على الفروق وقوله بإهل الخير خصوصاً عمار الساجد لما ورد أن الله تعالى اذا أراد أن ينزل بقرية عذابا نظر الى أهل المساجد نصرف عنهم بالصبيان ولو غير عييزين وبأهلهم ثم كما مر ولما ورد في حديث لا شيوخ ركع وصبيان وضع وبهم ثم رفع أصعب عليكم العذاب صبا وانظم ذلك بعضهم فقال

لولا شيوخ لئلا ركع • وصبيحة من البتاعى رضع

ومهملات في الفلاة وضع • صب عليكم العذاب الاوجع

والمراد بالركع الذين انحنى ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة (قوله كما استسقى عمر بالعباس) عام ثمانية عشر وكان ابتداء همام صدر الحاج منها رداء ثمانية عشر وكان يسمى ذلك عام الرمادة بفتح الراء وتحذف الميم لان الارض اغبرت جدا من عدم المطر وقوله فكان يقول الخ وذكروا في شرح البخاري أنه قال اللهم لم ينزل ببلاء الا بذنب ولم يكشف الا بتوبة وهذه أيدى اليك

بالذنوب ونواصينا اليك بالتوبة فاستمعنا للغيث فارجت السماء مثل الجبال حتى اخصبت الارض وعاشت الناس اه واستسقى معاوية بين يدي الاسود رضى الله عنه فقال الله -م انا نستسقى بخيرنا وفضلنا اللهم انا تستسقى بين يدي الاسود يا يزيد ارفع يدك الى الله تعالى فرفع يديه ورفع الناس ايديهم فنارت مصابيه من المغرب كأنها ترس وهبت ريح فسهوا حتى كاد الناس لا يبلغون منازلهم (قوله حططنا) بفتح القاف أى أصابنا القحط وقوله فيقون تفرقع على مقدرأى يقول ذلك فيقون أى الناس (فائدة) يكره سب الريح ويجمع على رياح وأرياح بل بسن الدعاء عند الحاجة للريح من روح الله أى رحمة تأنى بالرحمة وتأنى بالعذاب فإذا رأيتوها فلا تسبوها واسألوا الله خيرها واستعذوا بالله من شرها وفى صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا عصفت الريح قال الله -م أنى أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به وهى ان هبت من اتجاه الكعبة فالصبا بفتح الميم -ملة وهى حارة يابسة تهب من المشرق تنفع الابدان وتميج الاشواق الى الاحباب والاطوان أو من ورائها فالدبور وهى باردة ومطبة أو من عيها فالجنوب وهى حارة ومطبة أو من شمالها فالشمال بفتح الشين وهى باردة يابسة وهى ريح الجنة التى تهب عليهم وقد نظم ذلك بعضهم فى قوله

صباودبور والجنوب وشمال * هى الاربع الاق تهب الكعبة

(باب صلاة الكسوفين)

ليس فى هذه العبارة والتى بعدها تغليب لان الكسوف والخسوف بطائفتان على تغير كل من الشمس والقمر لغة كما يعلم مما بعد (قوله وهو الاشمع عند القهها) أى وهو الموافق للمعنى المعروف لان الخسوف المحو والكسوف الاستتار وقد تقرر فى علم الهيئة أن خسوف القمر ذهب الضوء عن جرمه لانه اسود صقيل كالأقنية قد تقرر فى علم الهيئة أن خسوف القمر بينهما انغى النور عن جرمه ولهذا لا يكون الخسوف الا فى أنصاف الشهور وعند المقابلة وأن كسوف الشمس استتار ضوءها عما يجبلولة جرم القمر بينهما وبينها الاشمع عن جرمها لانه فيه ولهذا لا يكون الكسوف الا فى أواخر الشهور ووقت المقارنة وهذا أمر عادى فقط والا فالأمور كما هيده الله تعالى يجعل المميز مظلما والمظلم منيرا قال تعالى قل أرأيتم ان جعل الله عليكم انما ارسد ما الاية يحكم ما يشاء ويفعل ما يريد فقد يقع كل منهما بدون الخيلولة السابقة وفى غير الزمن المذكور فالاية وفى كل شهر قمر جديد على الصحيح والشمس تسجد لله تعالى تحت العرش كل ليلة فالذا كان نورها لا ينقص بخلاف القمر فانه لم يؤذن له فى السجود الا ليلة الرابع عشر فاذا أهل الهلال يريد كل ايلة فخرجوا أن يؤذن له فى السجود تلك الليلة ثم بعد ذلك ينقص ويدق نعم الى آخر الشهر (قوله وحكى عكسه) -م لانه ما ذكره أربعة أقوال وقيل الكسوف اسم لا مبتدأ والتغير والخسوف اسم لا آخره (قوله وصلاتهم ماسنة) أى لانه صلى الله عليه وسلم فعلها لكسوف الشمس وكذا القمر فى جمادى الآخرة من السنة الخامسة وقيل فرض كفاية وعليه فاذا أطبقوا على تركها فاتهم الامام كالأطابقوا على ترك صلاة الجماعة والظاهر أنه لا يقاتلهم حتى يتسكروا ذلك منهم فيكره تركها القوة الخلاف فى وجوبها والصارف عنه ماصى

قحطنا فوسا لنا ببينا
فتسقيننا واناسوسلهم
نينا فاسقنا فبسة ون
(باب صلاة الكسوفين)
كسوف الشمس والقمر
وقال فيه ما خسوفان
وفى الاول كسوف وفى
الثانى خسوف وهو الاشمع
عند القهها وحكى عكسه
وصلاتهم ماسنة كما هو
والاصح فيه ما قبل
الاجماع خبر الصحيحين
ان الشمس والقمر

في العيد ولما خسف القمر في السنة المذكورة جعلت اليهود يرمونه بالسهم ويضربون بالطاس
 أي النحاس ويقولون صهر القمر فيستفاد من هذا أن الضرب على الطاس ونحوه عند ذلك
 فعل اليهود فينكر على فاعله اعموم نبيه صلى الله عليه وسلم عن التشبه بالكفار (قوله آيتان)
 أي علامتان دالتان على قدرة الله تعالى لان الكل خواص غريبة منها أن الشمس تنضج
 القوا كد القمر يلقونها ويسرع يسلا الشهاب السكبان البيض والجلوس فيه يصقر اللون
 ويسخن القم وأن الشمس بعد البطيخ اذا كسرو وضع فيها وهذا الحديث قاله صلى الله عليه
 وسلم لما كسفت الشمس يوم موت ولده ابراهيم في اثني عشرة ساعة من النهار فحدث الناس
 أن كسوفها لاجل موته فرد عليهم زعمهم فقوله موت ابراهيم وقوله ولا حياة كالجحاح
 ففيه اخبار بالغيب لانها كسفت في زمنه فاخبرهم بأن سبب ما يقع ليس هو حياة الجحاح بل
 ذلك أمر يخوف الله به عباده وقيل الحكمة في ذلك تنبيه عباد الشمس والقمر على أنهم
 مضران مذلان ولو كانوا الهين لدفعنا هذا النقص عن أنفسنا ولما نحى نورهما وأولاده
 صلى الله عليه وسلم سبعة القامس فزغب فزغبة ففاطمة قام كل يوم فعباد الله ويلقب بالطيب
 والظاهر فابراهيم وهو من مارية القبطية ولد في ذي الحجة سنة ثمان من الهجرة وعاش ستة
 عشر شهرا وثمانية أيام وقيل ثمانية عشر شهرا وقيل سنة وعشرة أشهر وستة أيام فتوفي سنة عشر
 (قوله فاذا رأيت ذلك) أي شيئا منه لاستحالة اجتماعهم معا عاده في وقت واحد وان كان جائزا في
 القدرة الالهية اهرجاني (قوله فاصلا) أي الصلاة المعروفة لانه من العمل المبين بقوله صلى
 الله عليه وسلم اقول (قوله حتى ينكشف) غاية للدعاء فقط لا للصلاة اذ لا ين تكرارها (قوله
 هي ركعتان) فيحرم بقية صلاة الكسوف مع تعيين أنه كسوف شمس أو قمر نظير ما مر في العيد
 ونحوه الزيادة على ركعتين ولا توصف بإدائه ولا قضاء سواه أدرك ركعة في الوقت أم لا (قوله
 بعدهما خطبتان) أي فلا يصح ان قبلها ما ولا تجزئ خطبة واحدة وقوله فيها لها أي الصلاة
 والخطبتين من الاركان والشروط والسنة ومنها الغسل كالجعة ثم لا ين لها المتنظف بخلق
 وقلم ونحو ذلك لانه حال سؤال وذلة ويخرجون في ثياب بذلة لما ذكرناه الرمي وتعمل في المسجد
 وان ضاق بخلاف صلاة العيد لانها رعايات بالانحلاء (قوله لا تكبيرات فيها) أي في الصلاة
 والخطبتين وقوله وفي انه يستلخ أي من حيث الاسرار بها والافتقار شرع فيها بقصد الاتيان
 بهذه الكيفية وجبت الاقراة لانها نقل مقيد لا يغير عما نوى فاذا نوى كيفية معينة فان
 أطلق فتغير على المعقد وقوله طوال مدة الثلاثة المذكورة قبله (قوله وكذا ين) فصله بكذا
 وايدكره في المتن للخلاف فيه بين الشيخين في طول عند النوى خلافا لرافعي أما الركوع
 فيطول باتفاقهما فاذا فعل هذه الصلاة على ثلاثة أقسام وقوله نحو الركوع أي كل سجود كالركوع
 الذي قبله (قوله وهذا قريب) اعترض بانه لا تقارب لان القيام الثالث أطول من الثاني على
 الاول وعلى الثاني بالعكس وأجيب بان المراد بالتقريب التخيير بينهما كما قاله الرمي وعبارته
 ويستفاد من مجموع النصين تخيير بين تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه (قوله وفي
 الثاني كائني آية منها) أي عند ذلك هو عدد آي آل عمران وهي وان قاربت البقرة في
 عدد الآي لكن أغلب أي البقرة أطول بكثير وفي الثالث كائنة وخسين من أي البقرة

آيتان من آيات الله
 لا ينكشفان لموت أحد
 ولا حياته فاذا رأيت ذلك
 فصلوا وادعوا حتى
 ينكشف ما بكم (هي
 ركعتان بعدهما خطبتان
 ك) صلاة وخطبتين (العيد)
 فيما لا (في أنه لا تكبيرات
 فيها) في (أنه يستلخ
 كل ركعة قداما وقرأتان
 وركوعان طوال) وكذا
 ين تطويل السجود
 نحو الركوع الذي قبله
 وقد ثبت ذلك في الصحيحين
 ويكنى في القصة قراءة
 القاطعة والا كذا أن يقرأ
 بعدها في القيام الاول
 البقرة وفي الثاني آل عمران
 وفي الثالث النساء وفي
 الرابع المائدة وهذا
 تقرير لهذه قال قوم
 يقرأ في الاول البقرة وفي
 الثاني كائني آية منها وفي
 الثالث كائنه وخسين وفي
 الرابع كائنه وكلاهما
 منصوص عليه ويصح
 قدر مائة آية من البقرة
 وخمسين وسبعين وخمسين

في الركوعات وان قصدها ركعتين كسنة الظهر ان يصلحها كذلك كما رواه أبو داود وغيره من فعله صلى الله عليه وسلم ويكون
تاركه لا فضل واذا أتى بالانضال فلا يجوز زيادة ركوع ثالث لتصادى الكسوف ٣٢٥ ولا نقص ركوع للانجلاء (و) في قراءة

لان آي النساء مائة وخمسة وسبعون وهي تقارب مائة وخمسين آية من آي البقرة أطولها وقوله
وفي الرابع كائنة لان آي المائدة مائة وثلاثة وعشرون وهي تقارب مائة من البقرة أطولها ولا
فرق فيما ذكر بين المحصورين وغيرهم سواء عرضوا بذلك أم لا (قوله في الركوعات) أي
والسجودات على طبق الركوعات كل سجود قدر الركوع الذي قبله فبسط في الأول كائنة آية
والثاني كئيبين والثالث كسعين والرابع كخمسين (قوله ولن قصدها الخ) قضيتها أنها
لا تفعل كذلك الا عند القصد وأنه لو أطلق فيها جلت على الفضل وقال ابن حجر تحمل على
كونها كسنة الظهر ولكن معقد الرمي التضييق بين أن يأتيها كسنة الظهر وأن يأتيها
بالكيفية الاكمل كما مر هذا لم يشرع في القيام الثاني من الركعة الأولى فان شرع فيه انقطع
التضييق وتعينت الكيفية الثانية أعني الاتيان بقيامتين وركوعين واعتدالين وان لم يجب
تطويلها ولا تطويل القراءة ولو نذر كيفية بعينها تعينت ولا يكفيه غيرها وان كانت أعلى ولو
نذر صلاتها وأطلق اكتفى بركعتين كسنة الظهر لأنه أقل ما يطلق عليه اسم صلاة الكسوف
(قوله كذلك) أي كسنة الظهر أي من حيث الكيفية فلا ينافي طلب الجماعة هنا قال
الشافعي رضي الله تعالى عنه في هذه الكيفية نافي في غير الكسوف كالزلازل والصواعق
والرياح لكن فرادى لاجتماعه اهـ قل (قوله واذا أتى بالانضال) أي بأن قصده في احرامه
وقوله فلا يجوز زيادة ركوع الخ أي في الركعتين ولا في احدهما كما هو معلوم لأنه يلزم عليه
مخالفة احدهما للآخر ولا يصح تكررها ثم ان صلاتها منقردة كان له صلاتها بعد ذلك لاجتماعه
كافي المكتوبة لما تقدم من سنن الاعادة في كل نفل فطلب فيه الجماعة (قوله لتصادى
الكسوف) أي استقراره وبطلان ذلك لمن في الركعة الأولى بقول أهل الخبرة من علماء الهيئة بقدر
زمن مكثه (قوله يحضهم) بالثلاثة أي يحضهم (قوله في الخطبة) أي في الجنس أي في كل
من الخطبتين لا الثانية فقط (قوله على الخروج من المعاصي) أي التخلص منها فيشمـل رد
المنظالم ولو في العرض وقوله والصدقة من عطف التخلص للاهتمام ولو خطب الامام وأمرهم
بهذه الاشياء وجبت كافي الاستسقاء (قوله الغفلة) هي الاشتغال بما يلهي عن الله تعالى وعن
التفكير في الآخرة والاعتقار الطمأنينة بما في يده من المال وكون النفس اليه بان لا يتذكر
زواله (قوله ولأنه صلاة ايل) أي أدنى حكمه لأن لا تقوت بطول العجز كإسباني (قوله
لا تكون القراءة الخ) هذا جواب عما يقال ان صلاة خسوف القمر كسلاة العيد في كونها
جهرية فلا يصح استثناء قوله في الاسرار وفي الجهر الخ وحاصل الجواب ان وجه الاستثناء
مخالفة هذه الصلاة للعيد في كونها آتاة بالجهر وأخرى بالاسرار ويجاب أيضا بان الاستثناء
باعتبار المجموع أي بالنسبة لكسوف الشمس دون خسوف القمر وقوله الاجهرية أي اداء
وقضاء (قوله وتقوت صلاة كسوف) خرج بالصلاة الخطبة لان القصد منها الوعظ وهو
لا يقوت بذلك بل في مسلم ان خطبته صلى الله عليه وسلم للكسوف انما كانت بعد الانجلاء
(قوله بالانجلاء) أي التام بقيتها فلا تقوت ما بق منه شيء كالموكسف ذلك القدر اية دامولا

اية توبة) يحضهم بها (ق) الخطبة) على الخروج من المعاصي وفعل الخير والصدقة ويحذرهم الغفلة والاعتقار ويأمرهم باكثار الدعاء والاستغفار والذكر للاتباع كافي الاخبار الصحيحة (و) في (الاسرار في) صلاة (كسوف الشمس) للاتباع رواه الترمذي باسناد صحيح ولائها صلاة تمار (و) في (الجهر في) صلاة (خسوف القمر) للاتباع رواه الشيخان ولائها صلاة ايل بخلاف صلاة العيد لا تكون القراءة فيها الاجهرية وتقوت صلاة كسوف الشمس بالانجلاء (قوله لان آي النساء الخ) اعلم أنه يستفاد من هذا ومن القولة قبل ان النساء أطول من آل عمران آنا وانقص عددا وعلى هذا فالمائة والخمسون التي تقارب النساء أطول من المائتين التي تقارب آل عمران وح فالقيام الثالث أطول من الثاني على كلا النصفين فلم يظهر ما قاله المحقق قبل فتدبر حرره شيخنا دمه وحى حفظه الله (قوله ثم ان صلاتها منقردة الخ) المنقردة ليس قيد كما يؤخذ من العلة (قوله لمن في الركعة الأولى)

أي وكذا الثانية أيضا لاحتمال الانجلاء في السجود أو التثنية فلا يلزم الاسقرار لاجتماعه الخ تدبر (قوله ويجاب أيضا بان الاستثناء) الظاهر ان هذا الجواب قبيح من الأول أو عينه تأمل (قوله بالانجلاء) الأولى بطول الشمس لأنه الذي يقال فيه ذلك

وبغروبها كسفة وصلاة
خسوف القمر بالانجلاء
وبطالع الشمس لا يغروبه
كسفا ولا بطالع القمر

• (باب صلاة النفل) •

وهو ما رجع الشرع فعله
على تركه وجوز تركه

(قوله لان ما قبل الفجر هنا
كعبه) الظاهر وعكس
التشبيه (قوله ومحل تقديمها
أي اذا خشى الخ) لكن
عند التثنية يجب تقديمها
وان ضاق وقت الفرض كما
في مدخله ما يؤيده قول
الحشي قبل فكالكسوف
مع الفرض الخ (قوله في
الثانية) بمقتضاه انه يجوز
التأخير في الاولى وهي ما اذا
لم يخش من التأخير ولم يكن
لكثرة المصلين وان لم يكن
أفضل مع أن الأمر ليس
كذلك بل ان اتسع وقت
الفرض الآخر وجب
تقديمها حين لا غرض في
التأخير كما هو الفرض وان
ضاقت وجب تأخيرها حيث
لم يخش التأخير كما هو الفرض
أيضا هكذا يستلزم من مد
قراجه على ان منطوق
الافى عبارة المحشى صورة
واحدة وهي ما اذا اتقى
جميع ما قبلها فان العطف
فيه باو ونى ما هو كذلك حتى
كل من المعطوف والمعطوف
عليه تدبر (قوله بان مات
ولم يفعلها) أي لعذر لا
عذر الله على من

بالشك في انجلائها كأن حال صاحب دونها ولا عبرة بقول المجتهدين انها انجلى أو كسفت لانه
تخمين فيصلى في الاول لان الأصل بقاؤه ون الثاني لان الأصل عدمه ولو أحرم بها كسفة
الظهور فلا ينافي لوقت فتمين خلافة وقعت فتدلا مطلقا بخلاف ما لو أحرم بها كالكسفة الا كل
اذا ليس لتماثل مطلق على تلك الصورة كما قاله الزيايدي (قوله وبغروبها) أي لزوال محل
ساطعها والمراد بالغروب والغروب الحقيقي ليخرج ما لو حصل في أيام الدجال كسوف الشمس
في الوقت المحكوم عليه بالله ابل فيصلى له فيه لانها وان غربت حكم الغروب حقيقة ويجهز
بالقراءة لانه وقت جهز وكذا يقال في الانجلاء الا في فالمراد به الحقيقي ليخرج ما لو حصل للقمر
خسوف عند طلوع الشمس من مغربها في الوقت المحكوم عليه بأنه من سار فيصلى له فيه سرا
لما سر وبهذا يلغز فيقال لصلاة كسوف الشمس في الليل جهز او صلاة خسوف قمر مع طلوع
الشمس (قوله وصلاة خسوف القمر بالانجلاء) أي التمام بيمينه على ما سر (قوله ولا بطالع
القمر) أي إبقاء الاستفاد بضوئه بل يصلى اذا خسف بعده ولو غاب حاسا ما قبل الفجر فلم يصل
حتى طلع القمر صليت ولا يقال ان طلوعه يصيرها قضاء لان ما قبل الفجر هنا كعبه فالوقت
واحد ولو اجتمع مع الجنازة عيّد أو كسوف قدمت غلوف تغير الميت بتأخيرها وانما كذا
بفرضيتها أو كسوف وفرض بكعبة وظهور قدم الفرض ان ضاق وقته والا فلا كسوف تعرض
صلاته لانه وان بالانجلاء ثم يخطب للجمعة منه رضاه بان يقرأ حديث ان الشمس والقمر آيتان
الخ أو بطان ولا يجوز أن يقتصدها في الخطبة لانه لا يشترط بين فرض ونفل مقصود ثم
يصلى الجمعة أو كسوف وتر قدم الكسوف وان خيف فوتها مع الانها آ كذا اذا انقضى أو
جنازة وفرض أو عيّد وكسوف فكالكسوف مع الفرض فيما سر من التفصيل بل ان
يقصد العيّد والكسوف بالخطبة لانها مسانئان والقصده من واحد وهو الوعظ مع أنها
تابعان للمقصود وبهذا يدفع استشهكال ذلك بعدم صحة السنتين بنية صلاة واحدة اذ الم
تدخلا كصحة سنة ووه وعلى تقديم الجنازة فيما ذكر اذا حضرت وحضر الولي والا فرد
الامام جماعة فيظفرون واشتغل مع الباقيين بقبرها وتسقط الجمعة عن المنتظرين لها ومثاهم
أصدقا الميت والمشتغلون بتشيده كالحالين ومحل تقديمها أيضا اذا خشى تغير الميت أو كان
التأخير لا لكثرة المصلين والاجاز تأخيرها بل هو الأفضل في الثانية فهذه صورتان قد قدم فيها
الاخوف فوناهم الا كدو التقديم في جميعها على طريق الوجوب أفاده في المنهج مع زيادة

• (باب صلاة النفل) •

أخرجنا الباب عن الابواب قبله وان كان ما ذكره من ان بعضا منه يكونه أفضل مما ذكرناه ولانه
أنسبه الفرائض بطاب الجماعة والخطبة فيه وللخلاف في وجوبه كفاية أو عيننا وأصل
مشروعية النفل من الراتب وغيرها أنه يجبر الخلل الواقع في الفرائض كترك خشوع وتدبر
قراءة ولا يجبر ترك الفرائض في الدنيا بل لا بد من فعلها أما في الآخرة بان مات ولم يفعلها فيقوم
كل سبعين منه مقام ركعة من الفرض ومعلوم أن كونه يجبر الخلل في غير فرائضه صلى الله عليه
وسلم اذ فرائضه لا تنقص فيها وشرع بعد مشروعية الفرض لان مشروعيته متأخرة عن الهجرة
(قوله وهو) أي شرعا ما رجع الشرع أي فضل واختاره له خرج الحرام والمكروه لان

ويعبر عنه أيضا بالتطوع
والسنة والمنسوبة
والمستحب والمرغب فيه
والحسن (منه) أي من الفضل
(راتب) مع القرائن
(مؤكدة عشر ركعات
ركعتا الفجر وركعتان قبل
الظهر أو الجمعة وركعتان
بعدها) لا يتابع رواته الشيخان
(وركتتان بعد المغرب)
لذلك (يقرا فيهما وفي ركعتي
الفجر سورتي الاخلاص)
في الركعة الاولى قراياها
الكافرون وفي الثانية قل
هو الله أحد لا يتابع رواته
مسلم وروى أيضا انه صلى
الله عليه وسلم قرأ في الاولى
من ركعتي الفجر قولوا امنا
بالله وما نزل اليه الاية
(قوله ويضيف الخ) ليس قيد
فيكفي أصلي الصبح أو الفجر
الخ لانه لا يجب التعرض
للعدد قال كفييات سبعة
عشر عشرين (قوله ينأ على
ما هو الافصح الخ) فيه ان
محل كون الافصح الأفراد
اذا كانت أول الشك بخلاف
ما اذا كانت تنويعية كالاية
المذكورة وكما هنا فهي
كلوا ويجب في الضمير بعدها
المطابقة كالاية ويجب
عن المصنف بان الضمير فيه
عائد على الصلح المذكورة في
هذا الوقت

الشرع رجع تركه - ما و اباح له - دم الترجيح فيه هذا ان اوقعت ما على شيء فان اوقعت على
عبادة خرجت هذه من اول الامر وخرج بقوله ويجوز تركه الواجب وهذا يعني قولهم ما يثاب
على فعله ولا يعاقب على تركه أما الفضل لغة فهو الزيادة (قوله ويعبر عنه) أي عما رجع الخ وجعله
ما ذكره من الافاظ المترادفة سبعة ومثلها الاحسان والاولى وقيل السنة ما واطب عليه النبي
صلى الله عليه وسلم والمستحب ما تركه أحبا و اعترض مرادفة الحسن لما ذكره بقول ابن
السبكي الحسن المأذون فيه واجبا ومنه ويا ومباحا وأجيب بان مراد نفسه لها باعتبار أحد
ما صدقته أو اصطلاح للفقهاء أو غيرهم وقوله مع القرائن أي معهما في المشروعية سواء
كانت قبلها أو بعدها (قوله ركعات) يقع الكاف جمع ركعة بسكونه اقال في الخلاصة
والسلام العين الثلاثي - ما نزل - اتباع عين فامعنا بشكل

(قوله ركعتا الفجر) وله في نيتها عشر ركعات سنة الصبح سنة الفجر سنة البرد سنة الوسطى
على القول بانها الوسطى سنة الغداة وله أن يحذف السنة ويضيف فيقول ركني الصبح
ركعتي الفجر ركعتي البرد ركعتي الوسطى ركعتي الغداة وزيد على ذلك كفييتان وهما ركعتا
الصلاة التي يشوبها أو يقفها لها دائما والوتر ولو ركعة أفضل من ركعتي الفجر للخلاف في
وجوبه (قوله وركعتان قبل الظهر الخ) ويجوز أن يطلق في سنة الظهر القبلية مثلا ويضيف
بين ركعتين وأربع والمعتقد تساوي القبلي والبعدي في الفضيلة كما جزم به عثم على الرمي
ودل عليه كلام البهجة حيث عطف بالواو التي لا تنفي ترتيبا وقيل ان البعدية أفضل لان التابع
يشرف بشرف متبوعه وقد اجتمع الشيخ الرمي والشيخ البكري في بعض الولايم فسأل
أحدهما الآخر هل القبليّة أفضل أو البعدية فتوقفا وفضل البكري البعدية فقلل المجلس
الى الجامع الاخر فاعترضوا عليه ما بانهم ما يحفظان البهجة والمثله فيها والمؤكد أفضل من غير
المؤكد (قوله بعدها) أي الظهر أو الجمعة فان رد الضمير بناء على ما هو الافصح بعد العطف بأو
لانما لاحد الشيتين وأما قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى به ما فعل لغة قابله ولم يأت
به مطابقة لمرجع بان يقول بعدها أي الاحد مرعاة لمعناه وهو الصلاة ومحل طلب سنة الجمعة
البعديّة اذا لم يصل الظهر بعدها فان صلى بعدها كما عليه العمل الآن في مصر لم يطلبها
بعديّة لأمؤكدة ولا غيرها القام سنة الظهر مقامها بخلاف ما يطلب منه من السنتين للجمعة
والظهر فثنا عشرة ركعة (قوله وفي ركعتي الفجر) وكذا في كل ما لم يرد له قراءة مخصوصة وفي
ابتداء كل من الفاء والليل هاتين السورتين في الرابطة مناسبة قوية (قوله سورتي
الاخلاص) مما يثبت لما فيه من اخلاص التوحيد صريحا في قل هو الله أحد والتمس في
قل يا أيها الكافرون لان في الشريك يستلزم ما ذكره ولا تغليب في تسمية قل يا أيها الكافرون
بالاخلاص بل تسمى بذلك حقيقة كما نقله السيوطي في الاتقان لان أسماء السورتين فيها
وترتيب الآيات أمر توقيفي وقبل تغليب وعليه جرى في المنهج حيث قال في ركعتي الطواف
يشترط سورتي الكافرون والاخلاص (قوله وروى أيضا الخ) وروى أيضا اقرا ما لم يشرع في
الاولى وألم ترك في الثانية لان ما ذكره في ذلك اليوم والاقيل من صلاحها بالأم لم يصبه
في ذلك اليوم ألم والسنة الاقتصار على ما في أحد هذه الروايات والجمع بينهما أو اثنين منها خلاف

التي في البقرة وفي الثانية قل يا اهل الكتاب تعالوا الى آية فمن أن يفضل بينهم ما بين صلاة الصبح باضطجاع أو كلام أو نحوه
(وركتان بعد العشاء) لا يتابع رواه ٣٢٨ الشيخان (ومنه راتب) مع الفرائض أيضا (غيره) كدنتا عشرة ركعة

بركتان قبل الظهر وأول الجمعة
وركتان بعدها زائدات
على خامس وأربع قبل العصر
(قوله وأجيب بأن المراد
يقضيهما) وأيضا المراد به
التطويل بغير ما ورد عن
(قوله ومرتبة هذين متأخرة)
لكن يلزم على هذه الزيادة
على هذا القول عدم القراءة
على ترتيب المصنف الآن
يقال هذا وأورد بخصوصه فلا
يضر تأمل (قوله لا بينهما)
وقال ع ش ورش يدي
يقضيهما أيتهما وان قدم
القرض لأن الحكمه فيها
الفصل بين الصلاتين (قوله
بأن غالب عدم صحته) كيف
توجد غلبة الظن قبل فعل
المتنوع فيصورها لو أخرها
إلى ما بعد فعل الجمعة وأراد
أن يفعلها حينئذ فقال شيخنا
قد يكون مستند الظن
تقدم الامام أو تأخره بحسب
عادته السابقة فدار الامر
على ذلك لا فوجودها قبل
الفعل حينئذ يمكن تدبر على
أن حاصل ما في رانه ينوي
سنة الجمعة القبلية مطلقا
لأنه مكلف بالأحرام بها وإن
شك في عدم إحرامها بعد ثم
أن تبين إحرامها فقد التوان
تبين عدم الإحرام إلى سنة
لها حينئذ تقع مافعله قبل

الاولى لأن المطلوب تخفيف ركعتي الفجر لا يقال إن في الجمع بينهما الخروج من الخلاف لانا نقول
محل مراعاته ما لم يلزم عليه ترك سنة كالخفيف هنا وقيل يجمع بينهما فيقدم الآية ثم لم نشرح
ثم قل يا أيها الكافرون في الاولى والآية وآلم تر كيف ثم قل هو الله أحد في الثانية وأورد عليه
أن في ذلك تطويلا والمطلوب في ركعتي الفجر التخفيف كما هو وأجيب بأن المراد بتخفيفه - ما
عدم تطويلهما ولا شك أن الاتيان فيهما بما بدأ كزلا بعد تطويلا وكذا لو زاد عليه في الاولى
ربنا آمنا بما أنزلت الآية وفي الثانية أتأمر سلكا بالحق بش - وراوتيرا الخ - ومرتبة هاتين
متأخرة عما مر على هذا القول (قوله التي في البقرة) هذا ايضا حذو ثلاث تبعه بآية آل عمران
لأن فيها قولوا وفي الثانية قل (قوله ويسن أن يفعل الخ) ويسن أن يقول بينهما ما نقل عن
الترمذي الحليم حيث قال رأيت الله تعالى في المنام مرارا فقلت له يا رب اني أخاف زوال
الايان فأمرني بهذا الدعاء بين سنة الصبح والفريضة إحدى وأربعين مرة وهو يا حي يا قيوم
يا دافع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام يا الله لا اله الا أنت أسألك أن تعفي قلبي بخور
معرفة بك يا الله يا الله يا أرحم الراحمين ونقل الباقي عن الشافعي رضي الله عنهم أن من وضع يده
اليمنى على صدره وقال سبحان الملك القدوس والخلق النعال سبع مرات ثم قال ان يشأ يذهبكم
ويأت بخلق جديد وما ذلك على الله بعزيز ولومرة واحدة فقط حفظ من وساوس الشياطين
وكل خاطرسوه يقول ذلك في أي وقت أراد (قوله بينهما) محل ذلك اذا قدم السنة على القرض
فان أخرها اضطجع بعد أن يصليهما معا لا بينهما (قوله باضطجاع) أي على يمينه أو يساره
والاول أدنى ويسن أن يقول في اضطجاعه اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل وسجود
صلى الله عليه وسلم أجرني من النار وينبغي أن يزيد وعزرائيل أيضا وقوله أو كلام أي دينوي
وقوله أو نحوه أي المسذكور من الاضطجاع والكلام كقول وسكون وذكر ولا فرق في -
الفصل بما ذكر بين المؤداة والمقتضية وحكمته تذكروا من التبر أول النهار فيكون باعثاله
على أعمال الآخرة (قوله بعدها) أي بعد الظهر أو الجمعة وأفراد الضمير لهما (قوله زائدات
على ما مر) أي قبلها أو بعدها ويدخل وقت الرواتب السكائنة قبل القرض بدخول وقتها
والتي بعده ولو تروا بقوله فلا يجوز صلاتها قبله ولو قضاها ولذا لا يفرق في حالها ما قبله ولا يخرج وقتها
ولم يدخل وهي الراتبة لما أخره اذا خرج وقت القرض ويخرج وقت النوعين بخروج وقت
القرض فعلى القبلية فيه بعد القرض أداء ولا يشترط ملاحظة التأكيده فتصرف اليه النية
عند الاطلاق في الأحرام بركتين ويجوز الاربعة القبلية مثلا بأحرام واحد بل لو أخرها عن
القرض جاز أن يصلي الثمانية بأحرام واحد وينوي بقبلية الجمعة سنتها ولا أثر لاحتمال
عدم وقوعها صحته لأنه يكفي غلبة الظن بعصمتها فان لم يغلب على الظن ما ذكر بأن غالب عدم
صحته أو شك فيها لم يأت بما قبل تبين الحال فان لم يتبين عدم عصمتها لم تكف عن سنة الظهر فيها
يظهر وذهب بعضهم إلى الاكتفاء بذلك كما يجوز بناء الظاهر على الجمعة ورواياته وجدتم بعضها
فامكن البناء عليه وهذا لم يوجد شيء من ذلك وقيل انه باق في صورة الشك وينوي سنة

فلا مطلقا أو يفعل الظهر بسنة القبلية والبعدي وكذا ان لم يتبين شيء اكن لا تحكم على ما فعله قبل بانه نقل مطلق الوقت
إلا أفاده الشيخ الحنفى وهذا هو ما رجع اليه في نسخ التبرج وضرب على ما عده كذا ع ش ا ه شيخنا يدرس مر

وركعتان قبل المغرب وركعتان قبل العشاء (الأخبار العتيقة في ذلك وهذا القسم (٢٢٩) من زيادتي (ومنه الوتر)

ووقته بعد فعل العشاء ولو
بجمع تقديم والوتر يحصل
(بركعة أو ثلاث أو خمس
أو سبع أو تسع أو إحدى
عشرة) لقوله صلى الله عليه
وسلم من أحب أن يوتر
بخمسة فله عمل ومن أحب
أن يوتر بثلاث فله عمل ومن
أحب أن يوتر بأربعة
فله عمل ورواه أبو داود بإسناد
صحيح وقوله صلى الله عليه
وسلم أوتروا بخمس أو سبع
أو تسع أو إحدى عشرة
رواه البيهقي ووفى رجاله
والحاكم وصححه على شرط
الشيخين (وإن زاد على
ركعة الوصل بنسبه في
الآخرة (أو بنسبه في
الآخريتين) بالاتباع يدينهما

(قوله إلى وقته الحقيقي) هل
المراد بمجرد غيب الشفق
أو حتى يضيئ زمن يسع
العشاء صرره وقال شيخنا
بدرس من المداور على مجرد
دخول الوقت لأنهم أقروا فعلت
(قوله وأيضاً لما كان أقل
الوتر مكروهاً) المراد خلاف
الاولى كما مر (قوله لا وتران)
في ليلة (فيه ان ما قبله ثانياً
ليس وتر حتى يعمل منه
بذلك فلا يرى أن يعمل بالتر
الوتر من الاول فباقي
بعدد ليس من الوتر وان بحث
فيه ج بأنه ما لا يمنع من كونه

الوقت وقيل ينوي سنة الظهور والظاهر أن سنة الجمعة شرطها الوقت كالجعة فلا يصح به
خروجه ولا تقضى (قوله وركعتان قبل المغرب) ويقدم عليه ما اجابة المؤذن فان تعارضت مع
فضيلة الحرم لا سراغ الامام بالفرض عقب الاذان أخرهما إلى ما بعد الفرض (قوله وهذا
القسم) أي الراتب غير المؤكد (قوله ومنه الوتر) لم يعمده من الرواتب نظر إلى عدم صحة
إضافته للعشاء فلا يصح أن ينوي فيه سنة العشاء وجعله في المنهج منها نظراً إلى توقف فعله على
فعله اكتمل المتأخر حتى لو خرج وقتهم أو أراد فعله قضاء قبل فعله لم يصح لأن القضاء يحكي
الاداء ولو صلى العشاء أو وتر فتمين بطائفة كان ثم ذكر ترك ركن منها لم يصح وتره وكان نافله لكن
يرد على هذا أصلاً الترويح قائم الاتساع راتبة مع توقفها على العشاء وأجيب بأن المتبادر من
الراتبة ما يفعله في جميع السنة لا ما يكون في خصوص رمضان (قوله بعد فعل العشاء) أي
وقبل طلوع الفجر الصادق وقوله ولو بجمع تقديم فلو صار مقيماً بعد فعل العشاء وقبل الوتر
وجب تأخيرها إلى وقته الحقيقي (قوله بجمع بركعة) لكن الاقتصار عليها خلاف الاول
والمدامة على ذلك مكروهة ولو نوى الوتر وأطلق حمل على ثلاث على المعقد والفرق بين ما هنا
والكسوف أن ما هنا اختلاف في الذات أي العدد فيحتاج الزائد إلى سنة ابتداء ولم توجد
فيجعل على أن السكال ونم اختلاف في الصفة فسوغ فيه وتخير وأيضاً لما كان أقل الوتر وهو
الواحدة مكروهة وانزات النية على أقل السكال بخلاف ما مر وقيل يصح هذا أيضاً (قوله أو ثلاث)
ولو صلى ثلاثاً ثم أراد تكميل إحدى عشرة أو جعله خمسة مثلاً لم يصح على المعقد لأنه لما صلى
ركعة الوتر صار ما بعده مستقلاً وقد ورد لا وتران في ليلة (قوله أو إحدى عشرة) فإن زاد
عليه بأحرام واحد بطل الجميع إن كان عامداً عامداً الواقع فلا مطلقاً فان فصلها أصبح الحرم
نحو من صلات وبطل الساجد إن كان عامداً عامداً والائتمار قد نقلنا مطلقاً أقامه الرمي (قوله
أوتروا بخمس الخ) أتى بهذا الحديث لأقام الدليل على جله العدد قبله فثبت به ثلاثة أعداد
وبعد قبله مثله أو خمس مكروهة الاتيان بصيغة الأمر في هذا دون الاول الإشارة إلى
طلب الزيادة (قوله على شرط الشيخين) أي رجالهم (قوله ولمن زاد) أقام كلامه أن الركعة
ليس فيها إلا كيفية واحدة وإذا أوتر بثلاث سن أن يقرأ بعد الفاتحة في الاولى سبع اسم ربك
وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين فإن أوتر بأكثر من
ثلاث قرأ ما ذكر في الثلاثة الآخرة (قوله الوصل) مبتدأ مؤخر وإن زاد خبره قدم أي الوصل
ثابت إن زاد الخ وضابط الوصل والفصل أن كل أحرام جئت فيه الركعة الآخرة مع ما قبلها
فهو ووصل وإن فعل فيها قبله أبان سلم من كل ركعتين مثلاً وكل أحرام فصلت فيها ما قبلها فهو
فصل ويقول في يتم من الوتر لأنهم أبعده حقيقة أو الوتر ويضيق غير هاتين سنة صلاة الليل
ومقدمة الوتر وسنته على الإضافة البيانية وهي أولى وركعتين من الوتر لا الوتر لأنه شفع فإن
وصل أو يوتر بأحدة فقط نوى الوتر ثم إن تقدم الوصل فصل تخير فيه كما مر ولو وصل إلى ما عدا
الآخرة وتر كذا أثيب على ما قبله قبله فواب كونه من الوتر لأنه يطلق على مجموع الأحادي
عشرة ومثله من أتى ببعض الترويح (قوله بنسبه في الآخرة) قدمه على ما بعده لأنه أفضل
منه لما فيه من التشبيه بالمغرب وقد ورد لا وتر وأبش ثلاث تشبه وأبش صلاة المغرب لا يقال

وي ل منه كافي م د سرر (قوله نوى الوتر) حال شيخنا وكذا من الوتر لأنهما في نفسها من الوتر وان اقتصر عليها

الأصل وذ كرا لأفضلية من
زيادتي (ويقتت) نديا
بالفتوت المشهور وهو اللهم
أهدني فحين هديت إلى آخره
أو يهوه (فيه) أي في الوتر
في النصف الثاني من
رمضان وفي الصبح أبدا
ولي السلاط المكتوبة

(قوله أو يقال المراد التشبيه
الحق) يقتضي أن الهنسي في
خصوص ما إذا أو تربية ثلاث
وهو وان كان ظاهر
الحديث حشافا مسموم
الدعوى وكتب أيضا على
قوله صلى الله عليه وسلم
تشبهوا بأهل المغرب فهم
منه أن الله الهنسي التشبيه
بهم أو هو لا يكون إلا حيث
كان هناك تشبهان وإن
زيد إلى الثلاث كنهم
فإن فيه مشابة في الجملة
من حيث كونها صالحة
وتربية اشقات على تشهددين
وإن اختلف العدد فقول
الهنسي أو يقال من صحة
الجواب قبله كما في مد
لأجواب مستقل خلافا
لتأثير الهنسي فالأولى عدم
تفسير في الجملة بما ذكره
الهنسي (قوله وكان نقلا
مطلقا) قال شيخنا الظاهر

عدم انقلابه فلا مطلقة له انه قاده وترا وانما يبجد لله وانه له شيا على عمده (قوله ومن العلماء الخ) فديقال المنفرد
مر اعانه هذا الخلاف توقع في خلاف أي حنيفة الا أن يقال اعتضدت مرعاة الاول بكثرة الاعمال فتدبر

الثالثة) كونه مقطوعا وجراد وخوف (بعد) اعتداله من الركعة (الاخيرة) (٢٣١) في المسائل الثلاث للاتباع روافي الاولى

المقدمة مطلقا كقنوت الصبح فيما ذكره من خروج بالمكتوبة الثالثة والمندورة وصلاة الجنازة فلا
يسن القنوت فيها للنازلة اه قاله العناني (قوله للنازلة) أي نزات بالمسلمين ولو واحد بشرط
أن يتم نفعه كعالم أو شجاع أسير بخلاف ما لو نزات بالكفار كأن نزل بهم الويا فلا يسن الدعاء
برفعه عنهم لما يظن ضعفه المسكين حسن حالهم ولا يحرم اذ في بقائهم مصلحة انما يكثر الجزية
ولا تبطل به الصلاة (قوله كوابه) ومنه الطعن والطاعون قال في القاموس الويا بالقصر
الطاعون وكل مرض عام والجمع أوباء وجمع أوبية اه بالعمى ولا يشك على الدعاء
برفع ذلك كونه شهادة لعدم المنصاريها فيه اذ أسبابها كثيرة وقوله وقط أي احتياض مطر
يقال قط الصبح كخروج ويطلق على الضرب الشديد وقوله وخوف أي من عدو (قوله
بعد اعتداله) فيه نظر لانه ليس بعد اعتداله الا الهوى تسجد فبا بعد مع انه ليس بملا
لقنوت واجب بتقدير مضاف أي بعد أوله أي فيه ولو عبر به كان أولى وقد يقال ان مراده
بالاعتدال المعنى المسمى أي رفع الرأس ولا شك أن القنوت واقع بعد ذلك لافيه (قوله بعد
القنوت المذكو) رأي ان جمع بين القنوتين وله الاختصار على أحدهما والاول منهما أفضل
وقوله وكثير قديم أي ليس كذلك (قوله اللهم اننا نعوذ بك ونستغثرك) الظاهر انه دعا وفيه
الشك ضمننا أي نطلب منك الاعانة والمغفرة وقوله الى آخره تعبا به ونسبته إليك أي نطلب منك
الهداية ونؤمن أي نصدق بك وتتوكل عليك وتثق عليك الخبر كله أي بالخبر تشكر ولا تذكر
وتفزع وتترك تسعير من يفجر بك أي يعصيك اللهم اياك نعبدك لا غيرك واليك نصلي
وتسجد عطف خاص واليك نسي ونخضع أي نسرع نرجو رحمتك ونخضع عذابك ان عذابك
الجد يفتح الجيم وكسرهما أي الحق بالكفر ملحق بفتح الحاء وكسرها أي لاحق بهم (قوله قنوت
عمر رضي الله تعالى عنه) نسب اليه لانه الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل انه
اشكره وفيه نظر لانه لو كان كذلك لم يجوز العدول من الاول المذكور عنه صلى الله عليه وسلم
اليه وفي بعض النسخ ابن عمر (قوله محمود بن) أي لا يصلي معه غيرهم وان لم يصبر عددهم
اه قل (قوله ومنه صلاة الضحى) سميت باسم وقت فعلها اه قل (قوله يسجن) أي الجبال
أي بصاير وانما المراد بصلاة الجبال والذي في الجلال يسجن بتسبيحه اه أي فاذا سجد داود
أجابته بالتسبيح ثم قال بالضحى أي وقت صلاة العشاء والاشراق وقت صلاة الضحى وهو ان
تشرق الشمس ويتناهي ضوءها اه وهو صريح في أن المراد بالتسبيح حقيقة لا الصلاة فلا
تكون الآية دالة لما نحن فيه (قوله قال ابن عباس صلاة الاشراق صلاة الضحى) هو المعقد
وقيل غيرها قال في العباب ركعتا الاشراق غير الضحى ووقع عند الارتفاع اه فوقع على
هذا هو وقت صلاة الضحى وعليه فيندب قضاؤها اذا فاتت لانها ذات وقت (قوله من ارتفاع
الشمس) هو المعقد وقبل من الطلوع ويسن أن تؤخر الى الارتفاع كما بعد وقتها المختار
اذا مضى ربع النهار يكون في كل ربع منه صلاة ولغير الصبح صلاة الاوابين حين ترمض
الفصال بفتح الميم أي تبرك من شدة الحر في خفافها (قوله هذا ما في الرخصة وأصلها)
ضعيف وما بعده هو المعقد فانما كثرها ثمان عدد اوفضل لان زاد علمها باحرام واحد بطل
الجميع والا فالرخصة هذا ان كان عامدا على ثمان كان ناسيا أو جاهلا لا اعتد ذلك فلا مطلقا (قوله

المدار على غيره وفي الثانية
البقي وغيره وفي الثالثة
وهي من زيادتي أبو داود
وغيره ويسن أن يقول بعد
القنوت المذكو وكثير
تدبر بالقنوت في رمضان اللهم
انا نستعينك ونستغثرك
الى آخره وهو قنوت عمر رضي
الله تعالى عنه والجمع بينهما
انما هو لمقصد وامام قوم
محصورين وضوا بالطلوع بل
(ومنهم صلاة الضحى)
اقوله تعالى يسجن بالضحى
والاشراق قال ابن عباس
رضي الله عنهما صلاة
الاشراق صلاة الضحى
والاخبار الصحيحة فيها ووقتها
من ارتفاع الشمس الى
الزوال (واقاها ركعتان
وأفضلها ثمان وأكثرها
ثنا عشرة) هذا ما في
الرخصة وأصلها وصح في
التحقيق ما جزم به الاصل
ان أكثرها ثمان ونقل في
الجموع عن الأكثرين

(قوله فلا يسن) بل يكره في
الجنازة مطلقا البناء على
التخفيف وفي غيرها ان لم تكن
نازلة سم على ج (قوله لم يجوز
العدول الخ) قد يقال لا مانع
منه (قوله ركعتا الاشراق غير
الضحى) ويجوز أن يحرم باكثر
من ركعتين كالتحفة ولا يجوز
فيه ان يصلي بعد الركعتين
(قوله في كل ربع) أي تفرغ

غيرهما فيهما الا انهما قد حرمناهما فان فعل عامدا على ثمان في وقت الصلاة مطلقا عس

قل فيه ما) أي تم قال كما عبر به في شرح الأصل فهو كلام مستأنف (قوله صلاة التوبة) أي
قبيلها كما هو ظاهر الحديث حيث قال ثم يستغفر إذا استغفار هو التوبة على الرابع وأيضا
قال صلاة وسبيله أقبول التوبة فتقدم عليهم أو قال بعضهم إنما بعد ما وان الاستغفار غير التوبة
بل هو الشكر على صوابها أو لعاب قبولها أو دواها وقال الرمي بسنن ركعتان قبلها
وركعتان بعدها اهـ وليكن صلاة التوبة غايها الركعتان الثاني قبلها أما الثاني بعدها
فليس صلاة التوبة بل للشكر على قبولها بحسب وجانه وجعل الاستغفار توبة على أن الذنب
في صدر الحديث هو المغيرة لكن يرد عليه أن تكفيرها بالوضوء الآن يقال إن تكفيرها بذلك
أمر متعلق بالأجرة فلا يسقطه وجوب التوبة منها المتعلق بأحكام الدنيا والمخاسيب أن يجعل
الذنب على ما يعم الكبيرة ويراد بالاستغفار بالنسبة لها الاتيان بما تنشأ عنه المغفرة وهو التوبة
(قوله في قوم) بالرفع عطف على يذنب لا بالنصب إذ لا يصح أن يكون جوابا للفعل وخبر ليس
الاعتراف (قوله ومنه صلاة التراويح) سميت بذلك لأنهم كانوا يتروحن أي يستريحون في
صلاتهم عقب كل أربع ركعات منها أو يطوفون في ذلك سبع مرات فترات الطواف أربع
(قوله عشر وركعة) أي غير أهل المدينة أما أهلها فلهيهم فعلها ستة وثلاثين بخلافه عشر
تسليمه وانما فعلوها كذلك لأن أهل مكة كانوا يطوفون بين كل ترين وخمسين ساعة أشواط فجعل
أهل المدينة بدل كل أسبوع ترين وخمسين أسبوعا وهم في الفضل وليس لغيرهم أن يفعلوها كذلك
لغيرهم هم همجرة النبي صلى الله عليه وسلم إليهم ومدينهم عندهم وإذا فاتته في المدينة وأراد
قضاءها فيها أو خارجها كان له فعلها ستا وثلاثين بخلاف ما لو فاتته في غيرها وأراد أن يقضيها
فيها فانه يفعلها غير من صلاة الأصل في الثقلين أن القضاء يحكي الاداء والمراد بأهل المدينة
من كان بهم وقت الاداء ولو آفاقيا أو مجازيا ففرو فعلهم لها ستا وثلاثين كان في آخر القرن
الاول لاني أوائل الهجرة إذا فعلوها كذلك انبيوا على العشر من نواب التراويح وعلى الستة
عشر أكثر من نواب الفضل المطلق لأنهم ائروا في منته هذا هو الأقرب من تردد في المسئلة (قوله
بين صلاة العشاء) أي العجينة فان بين بطلانهم اوقع ما صلاة صلاة مطلقا وصلى التراويح كما مر
في التور ولوجهها مع المغرب ثم أقام آخر التراويح إلى وقت الأصل كما مر قال عميرة ومعاها عقب
العشاء أول الوقت من يدع السكاسي ليس من التيام المستنون (قوله بعشر تسليمات) فلو جمع
بين أربع من باب احرام لم تنه قدان كان عامدا عالما بالواقع له فلا مطلقا كما لو زاد على العشر من
المذكورة وقد قدم أن العبرة فيمن فاتته وقت الاداء فيقضيها غير أهل المدينة ولو فيها عشر من
وأهلها ولو في غيرها ستا وثلاثين ولا بد في نيتهم من التعيين بخوض التراويح ولو في الركعتين
الاخيرتين أو قيام رمضان ولا تنكفي النية المطلقة صكم امر (قوله الاتباع) أي اتباع
النبي صلى الله عليه وسلم روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم خرج من جوف الليل أي
في جوفه ليلالي من رمضان وهي ثلاث مئة مئة ليلة الثالثة والخامس والسابع والعشرين
وصلى في المسجد وصلى الناس بصلاة فيها أي رابطين صلاتهم بصلاة في تلك الليلة وكان
يصلي بهم ثمان ركعات ويكملون باقيها في بيوتهم فسكان يسمع لهم أزيز كازير النخل وما روى
أنه صلى الله عليه وسلم صلى بهم عشرين في موضعين ثم تسكثروا في الليلة الرابعة وهي ليلة

قال فيه ما وأدنى السكال
أربع وأفضل منه ست
ودليل ذلك ذكرته مع فوائد
في شرح الأصل (ومنه
صلاة التوبة) خبر ليس
ببطل يذنب ذنباً فيقوم
فيوضا أو يصلي ركعتين
ويستغفر الله الاغفر له
رواه أبو داود وفتح
وسنه الترمذي (ومنه
صلاة التراويح عشر وركعة)
ر كعة) بعشر تسليمات في
كل ليلة من رمضان بين
صلاة العشاء وطلوع
الفجر والأصل فيها الاتباع
رواه الشيخان

(قوله والمراد الخ) استقرب
مهم جواز فعلها كذلك لأن
كان مقبلا بها وقت الاداء
وفعلها خارج السور
بقرنها الذي لا يمنع من
أراد من المقربين بها فعلها
بجانب السور بل أو بعد اتقها
بما ينسب اليها إعادة

الثامن والعشر من فلم يخرج لهم وقال لهم صبيحتنا خشيت أن تفرض عليكم صلاة الليل
 فتعجزوا عنها اه ولا يشكلى على هذا قوله ليلة الأسر من خمس ومن تحسون لا يدل القول
 لدى لأن ذلك في اليوم واليلة فلا يتأتى فرض شيء في العام أو أن فرضيتها معلقة على مواعظته
 صلى الله عليه وسلم عليها أو يكون ذلك ناسخا لما وقع ليلة الأسر إلا أن الوقت وقت نشر بيع
 أو المزايا أن تفرض عليكم جماعة في المسجد (قوله مع مواعظة العصابة الخ) لما كان الدليل
 الأول لا يفيد كونهم عشرة من أسرار أقام ذلك في ما ذكره مواعظة العصابة عليها كذلك كان
 في عهد عمر بن الخطاب باجتماعهم ففهمى بدعة مستحبة ثم صار اجماعا وقد يقال ان الاجماع
 لا يدخل له في مثل ذلك فلا يكون طريقا في نشر بيع تلك الصلاة فلاولى أن يقال انه بلفظه أن
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد رجوعه بيته كان يكملها عشرة من فرادى وان أحفل أنه كان يترك
 ذلك ولذا لم يقل لأشارح مواعظة النبي صلى الله عليه وسلم والمرفى كونهم عشرة من أن الرواتب
 الموصلة في غير رمضان عشرة ركعات فوضعت فيه لأنه وقت جد وتشمير (قوله لمثل
 أشارع) منه ما سمر من أنه قال لهم في صبيحتهم كوا خشيت أن تفرض عليكم أي جماعة كما
 ذكره أهل العلم على ما سبق وقوله عليهم أي على الجماعة (قوله وأن يوتر بعدها) أي ويسن أن
 يوتر بعدها وكونه بعدها إنما هو أفضل فقط أما أنه فلا يقيده بذلك وكذا طاب الجماعة فيه
 (قوله إلا أن وثق بإسقاطه) أي بنفسه أو غيره ثم إن فعل بعد نوم حصل به سنة التهجيد أيضا
 والا كان وتر الاتمهجا فينهم ما عوم وخموص وجهي يصحها في صلاة بعد نوم بنية الوتر
 ويتردد الوتر بصلاة قبل النوم والتهدية بصلاة بعد نوم غيرية الوتر فقول بعضهم أن الوتر
 يسمى تهجدا محمول على ما إذا أوتر بعد نوم وقول بعضهم بتغايرهما محمول على ما إذا أوتر قبله
 (قوله فالتأخير أفضل) أي وان فعله فرادى وكان بحيث لو قدمه فاعله جماعة لكن محل ذلك
 إذا استوى العددان أو زاد التأخير أما لو كان بحيث لو قدمه زاد عدده ولو أخره نقص عن ذلك
 فالأفضل تقديمه كما عهده عش خلافا للشو برى وشعه قل هنا (قوله آخر الليل) أظهر
 في مقام الإضمار لا يشوهم عود الضمير على الأول أو الآخر وكلاهما فاسد (قوله مشهودة)
 أي تشهد بها الملائكة (قوله وذلك أفضل) أي الصلاة آخره أفضل منها لقوله وأما
 بإشارة البعيد مع قرب المشار إليه إشارة إلى بعد منزلته وعلاها والظاهر أن هذا من بقية
 الحديث لأن كلام الشارح ويحتمل أنه من كلامه وأعادته وان علم من المقلد كراطلا فبعده
 (قوله هذا ما في المجموع) هو المعتمد على القاعدة فيما إذا تعارض كلام الرخصة والمجموع من
 تقديم الثاني وقوله أن كان لا تشهد له أي وان وثق بقطعة وقد عات ضعه (قوله وخرج بعدها
 الوتر في غير رمضان) إنما اقتصر في الانحراج على ذلك لما تقدم من أن قوله بعدها ليس بقيد
 من حيث فعله ولا من حيث طاب الجماعة بل من حيث الأفضلية فقط فقيد البعدية في كلامه
 نظار اللغة البوالا فلا فرق في سن الجماعة بين أن يفعل بعدها أو لا فلم يخرج الوتر غير رمضان
 فاندفع ما يقال ان فيه بدعية كما أخرج وتر غير رمضان أخرج وتره الواقع قبل التراويح
 ويسن أن يقول بعد الوتر سبحان الملك القدوس رب الملائكة والروح ثلاثا ثم أعاد صوته
 بالثالثة ثم يقول اللهم انى أعوذ برضاك من سخطك وبعاقلك من عقوبتك وأعوذ بك منك

مع مواعظة العصابة عليها
 كما ثبت ذلك مع فوائده
 شرح الأصل (ويسن
 كونها بجماعة) لمثل
 الشارع عليها (وان يوتر
 بعدها في الجماعة إلا أن
 وثق بإسقاطه آخر الليل
 فالتأخير أفضل) لم يرد مسلم
 من خاف أن لا يقوم من
 آخر الليل فليوتر أوله ومن
 طمع أن يقوم آخره فليوتر
 آخر الليل فان حله آخر
 الليل مشهودة وذلك
 أفضل هذا ما في المجموع
 والذي في الرخصة كاصلها
 ان كان لا تشهد به ينبغي ان
 يوتر بعد رتبة العشاء والا
 فالأفضل تأخيرها وخرج
 بعدها الوتر في غير رمضان
 فلا تشترع الجماعة فيه
 كسنة الظهر ونحوها

(قوله فوضعت)
 زيد على أضعافها (قوله
 وأعوذ بك منك) أي
 أعوذ بك من غضبك وفي
 مروج والروض اقاط
 أعوذ الثانية

(ومنهم قيام الليل) لحث الشارع عليه (فان اقتصر على بعضه) وقسمه اثلاثا (الافضل) (جوفه) أى ثلثه الاوسط أو انصافا أو غيرها فان خره وأفضل من ذلك ٣٣٤ سدسه الرابع والخامس قال في المجموع وهذا مراد الشافعي وغيره بقولهم الثلث الاوسط أفضل

(قوله لا يسمى متهجدا) أى لعدم شرط التمام وكونه بعد فعل العشاء وكونه في وقتنا الحقيقي فقوله بعد وقيل يسمى فعل صاحبه لا يقول باشتراط ذلك كله بل المداخلة على كون العبادة بعد نوم بعد الغروب ويدل له التعريف المذكور (قوله ويستحب أن ينوي القيام) أى أن طمع في التمام والافلاحة في هذه النسبة عن (قوله في صلاته) ليس قبل ابل مثلهما في ذلك باقي العبادات عن (قوله ويكره قيامه كله دائما) أى وان لم يضره بالفعل لان شأنه الضرر ونوم النهار لا يقوم مقام نوم الليل وبهذا فارق عدم كراهة الصوم الدهر ان لا يضره بالفعل لانه يتدارك بالاماماته ثم ادا ويقوم مقامه وخرج بكملة دائما قيام به بضمه ولو دائما وقيام كله لا دائما كقيام ليلتي العبد والعشر الأخير من رمضان فلا يكره بل هو مستحب حيث لم يضره بالفقد والا كراهة أيضا

سما لك لأحصى ثناء عليه كذا ثبت على نفسه كذا ففهم ما سجد بينان في أبي داود (قوله ومنهم قيام الليل) الاضافة على معنى في والمراد بالقيام الصلاة تسمية لكل باسم الجوز وأقله ركعتان ولو عبر بالتهجد كان أولى وهو لغة رفع النوم بالكيف واصطلاحا صلاة التطوع في الليل بعد النوم ولو يسيرا وان لم ينقض الوضوء بعد فعل العشاء ولو مجموعة مع المغرب تقديم الكون يشترط أن يقع التهجد في وقتنا الحقيقي وهو بعد غيب الشفق ولا يشترط في النوم أن يكون بعد فعل العشاء بل اذا قام بعد المغرب ثم استيقظ وتم بعد وقوع تهجد أو يؤخذ من التعريف المذكور أنه لا يحصل بالافرض أداءه كان أو قضاء فن قام عقب الغروب ثم صلى المغرب في وقتنا لا يسمى متهجدا وهو المعقد وقيل يسمى وعليه فيعرف بأنه عبادته بعد نوم وقيل يحصل بالافرض القضاء دون الاداء ونقله الشيخ سلطان عن الرازي واعتاده شيخنا البراوي واعتاده شيخنا عطية الاول وبينه وبين الترتيع عموم وخصوص وجهي بحجة ان في الترتيع نوم وينفرد الترتيع بكونه قبله والتهجد بكونه بعده كما مر (قوله لحث الشارع عليه الخ) فقد ورد فيه آيات وأخبار كقوله تعالى ومن الليل فتهجد به فاذله لك وقوله تعالى كانوا قائلين لا من الليل ما هم بمعتدين وشبهه سلم أفضل الصلاة بعد القرينة صلاة الليل وخبر الحاكم عليكم بقيام الليل فانه دأب الصالحين قبلكم وهو قرية إلى ربكم ومكفرة السيئات ومنها عن الأثر ويسن للمتجهدين نوم القبلولة وهي النوم قبل الزوال وهي بمنزلة الصوم والصائم لقوله صلى الله عليه وسلم استمعنوا بالقبلولة على قيام الليل وبالصوم على صيام النهار والزيب على برد الشتاء ويسن لمن قام بتهجد أن يوقظ من يطمع في تهجده ويستحب أن ينوي القيام عند النوم بضرورة ليعو زما في الحديث الصحيح في النساء أنه صلى الله عليه وسلم قال من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم فبصل فغلبته عينه وفي رواية عنه أنه حتى يصبح كتب له ما نوى وكان ثوابه صدقة عليه من ربه وأن يسمح المسئلة في النوم عن وجهه وأن يستاك وأن ينظر إلى السماء وأن يقرأ ان في خلق السموات والأرض إلى آخر السورة وأن يفتح ثم يجده بصلاة ركعتين خفيفتين واطالة القيام أفضل من تسخير الركعات ان استوى الزمن وأن ينام من نعتس بفتح العين من باب نصر في صلاته حتى يذهب نومه ولا يعتاد من التهجد غير ما بطن ادا منته عليه ويسن أن يكثر الدعاء والاستغفار في جميع ساعات الليل وآكده النصف الأخير وأفضله عند الاستحاضة ويكره قيام كله دائما تخصيص ليلة جمعة بقيام صلاة وترك تهجد اعتاده (قوله أى ثلثه الاوسط) فسر بذلك لأنه المراد بالاجوف الليل اسم لما بين العشاء والفجر اه ذل (قوله وغيرها) أى من الكسور وغيرها ذكره كالارباع والاضاع والاسباع وقوله وأفضل من ذلك أى من جوفه واخره سدسه الرابع والخامس لاشغال السدين المذكورين على بعض الحروف وبعض الآخر والتمام السدس السادس فيكون انشط اصلا الصبح (قوله وهذا) أى السدس

بم روح (قوله وتخصيص ليلة جمعة) وانما ذكره ذلك لان هذا التخصيص بانضمامه الى كونها شريعة في نفسها الرابع يوهبهم ان لها منزلة على غيرها في هذا القيام مع انه ليس كذلك بخلاف تخصيصه بالامام عليه صلى الله عليه وسلم لوروده بتخصيصه وبخلاف تخصيص غيره به لانه ليس مثلهما في الشرف فيضعف الايهام وبخلاف جمعها لما قبلها أو لما بعدها اذ لا تخص بهما اياها بخلاف ذلك لاهاء وهذا كله محكمه لا يكرهه الاق وردت لادليل لها لانها لا تثبت بمثل هذا وهذا سلم عما قبله اه تدبر

الرابع والخامس فالمراد بالوسطى كلامهم ما كان في غير الطهرين الاول والاخر (قوله ودليل ذلك) اي الافضية المذكورة في الاقسام الثلاثة فدلل الاول ما ورد من أنه سئل صلى الله عليه وسلم أي الصلاة أي أوقاتها أفضل بعد المكتوبة فقال جوف الليل ودليل الثاني ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ينزل ربنا تبارك وتعالى أي حامل مكتوب أمره كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير فيقول من يدهوني فاستجيب له ومن يسألني فأعطيه ومن يستغفرني فأغفر له ودليل الثالث قوله صلى الله عليه وسلم أحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود كان بنام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه (قوله ولا حد لعدد ركعاته) فله أن يصلي ما شاء ولو من غير نية عدد وأن يقتصر على ركعة من غير كراهة اه رمي (قوله الصلاة خير موضوع) بالاضافة أي أفضل شيء موضوع أي مشروع من المندوبات فلا يرد قول الشافعي طلب العلم أفضل من صلاة النافلة لأنه فرض كفاية وعدمها أي خير وضعه الله تعالى أي شرعه والاول أول لا فاداه افضلية الصلاة على غيرها وان كان زائدا على المندوب وهو كونه لاحدا عدد ركعات النفل المستفاد من قوله استكثر أو أقل (قوله وقيل سجدتها) أي صلاة الليل والمناسب لكلام المتن أن يقول سجدتها أي قيام الليل وقوله والترجيح أي ترجيح الاول المستفاد من الاقتصاد عليه (قوله ومنه تحية المسجد) التحية التعظيم والاكرام أي تحية رب المسجد وتعظيمه بتلك الصلاة فان قصدتم السنة البقرة لم تصح لانها من حيث هي بقعة لا تقصد بالعبادة ثم عاونا بقصد ايقاع العبادة في الله تعالى بل لو قصدنا صحة قولها لكانت كقوله ولا تنفقد ولا يشترط ملاحظة المضاف المذكور بل يكفي التحية وشمل ذلك المساجد المتباعدة كما يلزم مع الازهر والجوهريه فطلب التحية لكل واحد اذا اتقى منه لا آخر أما اذا اتقى من بعض أجزائه المسجد ربه من غير فلاة فطلب ولا يشترط بقية المسجد بل يكفي غلبة طمأولوا بالاجتهاد فطلب التحية لما هو على صورة مسجد كالزوايا في القرى ولا كونه خالصا لمسجدية فطلب في الشارع وان قل البعض الذي جعل مسجد الان ما من جزء الاوقته مسجدية وغيرها بخلاف الاعتساف لا يصح في ذلك لانه يشترط فيه أن يقع في مسجد خالص المسجدية ونخرج بالمسجد المدارس والربط وما في الاراضي المحيطة ككرة وما في سواحل الانهار وما في الاراضي الموقوفة أو المسجلة لدفن الموقر مثلا كساجد القرافة ثم ان فرض نحو بلاط وآجر في أرض مستأجرة له وقسمه مسجد اصح وقفه وطلب فيه التحية والمراد بقية المسجدية أو ظنها فيما صير العلم بخصه وقسمته أو ظنها وليس من علاماته المنارة ولا الشراقات ولا المنبر ولا نحو ذلك (قوله لداخله) ولو في هوائه من أعلى أو أسفل ولو محولا أو راكنا لم لو كان في سفينة فيسه فنوى التحية ثم خرجت منه باختياره قبل أن يتهيأ أو كانت خارجه فنواها ثم دخلت المسجد لم تصح في الصورةين اذ لا بد من وقوعها في المسجد ابتداء ودواما فان خرجت بغير اختياره انقلب نفلا مطلقا ولو نوى قلب التحية أو نحوها نفلا مطلقا فالأقرب البطالان وشمل داخله المعتكف اذا خرج منه ثم عاد وان لم يقطع خروجه الاعتساف لو جرد السبب وهو الدخول ويؤخذ من ذلك عدم طلب التحية لجالس في المسجد لعدم وجود السبب ولو دخل المسجد فرأى الصلاة قد قامت وهو في الصف الأخير سعى إلى الصف الاول وان فاته

ودليل ذلك مذكور
في شرح الاصل (ولا حد
لعدد ركعاته) لاخبار
الدلالة كقوله صلى الله
عليه وسلم لا يذر الصلاة
خير موضوع استكثر
أ وأقل رواه ابن حبان
والحاكم في صحيحه ما قبل
سدها اثنا عشر والترجيح
من زيادتي (ومنه تحية
المسجد) لداخله

(قوله في الصورةين) أي
ينطبق في الاولى ولا تنفذ
في الثانية

ان أراد بطله من قبة (بركعتين فاكتر بتسليمة) ٣٣٦ واحدة (قبل جلوسه في أي وقت دخله) حتى وقت الكراهة اذالم

يقصد بدخوله بيت الصلاة
تأخير المحضين اذ دخل
أحدكم المسجد فلا يجلس
تسقي يصلي ركعتين وقولي
فاكثر من زيادتي (وقت كثر)
التعبية (بتكرره دخوله)
المسجد (ولو على قرب)
لتجدد السبب (وتكرره)
التعبية (اذا وجد المكتوبة
تقام) المفهوم منه بالاولى
ما ذكره الامام وهو ما اذا
وجد الامام فيها وذلك لخبر
مسلم اذا اقيمت الصلاة فلا
صلاة الا المكتوبة ولانها
تحصل بها كما تحصل بكل نفل

(قوله بل لو نظهر في زمن
قصير) أي ان لم يجلس له
مفككا بان لم يجلس أصلا
أو جلس مستوفزا كعلي
قدمه فان جلس له مفككا
خافت وان قصر العصر
قياسا على ما ياتي في الشرب
(قوله ويكره دخوله بلا
طهارة الخ) نقل سم عن
الجموع عدم كراهة مكث
الحديث فيه ولو لغير غرض
فانظر الفرق بين المكث
والدخول بل قد يقال
بمجرد الدخول أولى بعدم
الكراهة (قوله ويندب
لمن لم يأت الخ) عبارة مر
يسن لمن لم يتمكن من الحدث
أو شغل أو نحوه أن يقول

تكبيرة التحريم مع الامام (قوله ان أراد بالجلوس) تبع في التقييد به ابن رقيق العبد اخذ
من التقييد بالجلوس في الحديث الا في ويد بالخرج للغالب فيكون الامر بها مطلقا على
مطلق الدخول ولو مارا أو تردد اذ ليس ذلك بقيد على المعتمد وكذا كونه متطهرا بل لو تطهر
في المسجد في زمن قصير لم تنقضه التعبية ويكره دخوله بلا طهارة ويندب لمن لم يأت بالتعبية لحدث
أن يقول أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر زاد بعضهم ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم فان تعدل ركعتين في الفضل فتندفع بها الكراهة ويحل الاكتفاء
بها حيث لم يتسمر له الوضوء في المسجد قبل طول الفصل والا فلا تنكح لنفسه بترك الوضوء
مع تسمره وبالأولى ما لو كان متطهرا واشغل بشئ آخر فلا ما قاله قل (قوله بركعتين)
متعلق بمحذوف أي وتحمل بركعتين أي لا بركعة ولا بصلاة جنازة ولا بصلاة ثلاث أو شكر
ولا تنقض بشئ من ذلك وانما عارضت مع مجبوبات الصلاة فقدم عليها لانه أفضل الاختلاف
في وجوبه كما سيأتي (قوله فاكتر) بكونه كراهية سواء قوى عند احرامه عدد أو أطلق
وله الزيادة على ما نواه كأي النفل المطلق وحمل جواز الاكثر في غير الدخول بعد جلوس الخطيب
اما هو فيمنع عليه الزيادة على ركعتين فلو قوى أكثر لم تنقض ولو وضو داخل المسجد فان اقتصر
على ركعتين قوى بهما أحدا السببين أو عاوا كتنى بذلك في أصل السنة والافضل أن يصلي
أربعاء وينبغي أن يقدم تعبئة المسجد ولا تنقض بها سنة الوضوء كما قاله ع ش (قوله بتسليمة
واحدة) فان سلم ثم أتى بركعتين للتعبية لم تنقضه الا من جاهل فتنبه له فلا مطا (قوله قبل
جلوسه) سيأتي مفهومه في قوله وتسقط أيضا بجلوسه عند الخ (قوله حتى وقت الكراهة)
أي لانها ذات سبب متقدم وقوله اذالم يصعد بدخوله حيث نزل التعبية أي نقط بان قصد غيرها
أو هي مع غيرها أو أطلق قال في المنهج وتعبية لم يدخل بغيره فقط (قوله فلا يجلس) بصيغة
النهي وقتقدم أن هذا يخرج للغالب فلو جلس لياق بها أو أتى بها فوراً من قعود جاز وكذا
لو أحرم بها فاعلم أن أراد الاعتناء لاعتناهما (قوله وتكرره التعبية) أي طاهر وقوله ولو على قرب
للمرد على من قال بعدم سنها حيث نزلت شدة وقوله لتجدد السبب أي الدخول (قوله وتكرره
التعبية) أي الاشقة قال بها ومثلها غيرها كالزواجب والمندورة ما لم يتضيق وقتها أو يؤخره من
التعبية بالكراهة محتمة حيث نزلت النهي لا يخرج (قوله اذا وجد المكتوبة تقام) أي
يؤتي لها بالكاهات المعروفة وذكر متناوشت أنها تكره في أربع صور ولا تطالب في ثلاثة
ومثل القيام قربه بحيث يفرقه فضيلة التحريم واشتغل بها (قوله فلا صلاة) يصح أن يراد به
نفي الكمال وأن يراد به النهي أي لا صلاة كاملة أو لانه لو احتجبت فلا المكتوبة والكراهة
المندادة من ذلك تنزيهية لانها ذات الصلاة بل لا يخرج عنها وهو تفويت فضيلة
تكبيرة الاحرام وغيرها مع الامام فلا تنقض عدم اعتقاد غير المكتوبة ثم ان أريد بالنفي
المندكور النهي فلا لانه على الكراهة ظاهرة وكذا ان أريد في الكمال اذ لا معنى لذلك
الا كراهة الفعل كما قاله ابن حجر (قوله ولانها تحصل بها) أي يحصل نواجب النواصب وان
لم يتوها على المعتمد قال في البهجة * وفصلها بالافرض والتفعل محمول أي سواء نويت أم لا

ذلك أي سبحانه الله الخ فلم يقدح بالحدث بل أفاد ان المدار على عدم التمكن (قوله واذا عارضت الخ) كيف عارضه وقيل
أنها تنقضه الآن يكون المراد أنه أراد الاقصر على أحدهما كما ياتي (قوله ولا تطالب في ثلاثة) كامل ذلك

وان لم تنوع ذلك لان المقصود وجود صلاة قبل الجلوس وقد وجدت بما ذكر في المهمات وما قالوه في المكتوبة يظهر اختصاصه بما اذا لم يكن الداخل قد صلى فان صلى جماعة لم تذكر التحية ٣٣٧ أو فرادى فالمسألة الكراهة (أو) اذا (دخل)

المسجد الحرام فنعلمها)

أي التحية (قبل الطواف)

لان تحية البيت الطواف

فلا يشتغل بتحية المسجد

(أو) اذا (خاف فوت

الصلاة) وهذه من زيادات

(ولا تسن) التحية

(للخطيب اذا خرج) من

مكانه (الخطبة ولا من)

دخل في آخرها بحيث (لو

فعلها فانه أول الجمعة مع

الامام) فتعطف التحية بذلك

وقيل انه يسقط بها الطلوع فقط وأما تواجبه الخاص فيوقف على النية (قوله وان لم تنو) أي
يمكن بشرط أن لا تنوي فان نويت لم يحصل ثوابها لوجود المارف (قوله قال) أي الاستوى
في المهمات وهو ضعيف (قوله فان صلى جماعة) محتمل قوله اذا لم يكن الداخل قد صلى
في مفهوم كلامه تفصيل وقوله لم تذكر هذا محتمل الخلاف وما بعده محل وفاق وقد عات
ان كلامه ضعيف والمقدم ما أطاقه الاصحاب من كراهة التحية اذا صلى خارج المسجد ثم دخل
فوجد المكتوبة تقام فيسن تقديمها على التحية سواء صلى الأولى جماعة أو فرادى لان الجماعة
الثانية مختلفة في فرضيتها بخلاف التحية ولان خبر اذا صلى في رحال الكائن أدر كراهة جماعة
فصلها هاهم قائم بالكراهة بدل بالعموم وترك الاستصحاب على أنه لا فرق بين من صلى جماعة
أو فرادى ولانه اذا ترك الجماعة واشتغل بالتحية ربما يساهيه الظن وظاهر أن محله حيث أدرك
الركعة الأولى لان سن الاعادة انما يكون حينئذ كما مر (قوله أو اذا دخل المسجد) أي يريد
الطواف فيه فتحية بالنسبة للبيت الطواف والبقية المسجد الصلاة فان لم يرد الطواف ندب
في حقه تحية المسجد بالصلاة (قوله فنعلمها) فعل ماض معطوف على دخل وليس مصدر كما
قيل لفساد المعنى (قوله فلا يشتغل بتحية المسجد) لو بدأ بالتحية في هذه الحالة فينبغي انعقادها
لان ما طو بونه منسه في الجملة غاية الامر انه طلب منه تقديم الطواف لصورها بدونه ولو بدأ
بالطواف كما هو الأفضل ثم نوى بالركعتين بعده التحية صححت واندرج فيها سنة الطواف كالنوى
بها سنة الطواف فتعطف بها التحية فان لم يصل سنة الطواف فعل التحية مستتلة فان فعل
التحية بعد سنة الطواف لم تنعقد على الأقرب (قوله أو اذا خاف) أي توهم فوت الصلاة فرضا
كانت أو نقلا فتكره التحية حينئذ أما اذا تحقق فوتها فان كانت فرضا حرمت التحية أو نقلا
كرهت والمراد بفوت الصلاة خروج بعضها عن الوقت وان أدرك منها فبكرهه ركعة بعد فعل التحية
وايس المراد فوت أدائها الان مقتضاه أنه اذا لم يخف فوت أدائها بان أمكنه أن يدرك منها ركعة
بعد فعل التحية يأتي بها وايس كذلك والفرق بين ما هنا وبين ما مر في باب القضاء من أن المراد
بفوت الصلاة فوت أدائها انما هو اشتغال بقرض مثل الذي عليه وهذا اشتغال بقتل والاشتغال به
على وجه يفوت القرض حرام (قوله اذا خرج من مكانه) أي سواء كان منزله أم لا وقوله
للخطبة أي في وقتها كان متباليها أم لا يخرج قبل وقتها كما جرت به العادة أو لم يكن متباليها
احتاج لتأخيرها عن الدخول فتسن له التحية في الصورتين وخروج بالخطيب المدرس فتسن له
التحية وقوله في آخرها أي الخطبة (قوله فتعطف التحية في ذلك) أي في الصور الخمس
المستثنيات في المتن الثلاثة المذكورة والاثنان خلاف الأولى وانعترض بأن السقوط فرع
عن الطلب مع أنه غير مطبوع بل هو من أول الامر في المورتين الأخيرتين وأجيب بأنه غالب
ما قبله ما علم ما ويأن المراد بالسقوط عدم الطلب في الابتداء استعجالا لاذهي في الصورة
الأولى والثالثة حاصله مع غيرها وفي الثانية لم تنف كما مر فتقولنا في الابتداء أدخل ما عدا الأولى

(قوله لم يحصل ثوابها) هكذا

في مر وكتب عليه

الرشدي مقتضاه سقوط

الطلب وفيه بعد حديث

نعرض للنفي وقد يقال لا بعد

لان المقصود شغل المحل

بصلاة وقد حصل والحاصل

كما يستفاد من مجموع كلام

عش وغيره ان القصد

الكامل من تواجبه ان يوقف

على افرادها بصلاة أو بغيره

ادراجها مع غيرها بنيتها

وبالله ادراجها مع غيرها

لا يثبت بان كت فان

نعرض للنفي لم يسقط الطلب

أيضا بناء على استبعاد

الرشدي المتقدم وبسقط

بدون ثواب على ما يقتضيه

٤٣ وي ل كلام المحشى و مر وحمل كون ثوابه الكامل بتوقف على الافراد ما لم يكن منها عا عنه والا كأن دخل
والمكتوبة تقام فلا مانع من حصوله من غير افرادها حيث نواها مع المكتوبة امتثالا لامر الشارع صلى الله عليه وسلم
بل قد يقال بعدم حصوله اذا نواها في هذه الصورة ونحوها بما ذكره الشارع مخالفة أمر الشارع صلى الله عليه وسلم فتدبر

وقط أيضا بجلوته ٤٤
وكذا هو الوجه الامع
ماول الفصل (ومنه صلاة
التسبيح أربع ركعات بقول
في كل منها (بعد القراءة
سبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله والله كبر خمس
عشرة مرة ويقول) أيضا
(في كل من الركوع والرفع
منه والسجدة والجلوس
بينهما وجلس في الاستراحة

(قوله وكذا بالاعراض)
فيه نظر وايس في م ر بل
نصر حج على عدم فواتها به
أي حيث لم يطل الفصل
فان طال ولو بالقيام خلافا
لما فاتت امكن الفوات
انما هو بالطول لا بالاعراض
بغيره من الاقالع المعنى
(نوع) لو طال المسجد
جدوا أو أراد ان يصلي في
الحراب مثلا لم تقف بالشي
اليه وان طال أفاده عن
وانظر هل سنة الوضوء
كذلك أو يفرق سره قال
بعض أظنه كذلك (قوله
باسرا مين) ولا بد في كونها
صلاة تسبيح أن يوالي بين
الاسرا مين بحيث تعد
صلاة واحدة والا وقعت
له نقلا مطلقا أفاده عن

والثالثة وقولنا استقلال ادخلها (قوله وتسقط أيضا بجلوته ٤٤)
الفصل أم لا وكذا بالاعراض عنها أم لو كان مستوفيا فلا نفوت الامع طول الفصل ولا فرق
في ذلك بين جلوسه للسرير وغيره وكذا لو كان مضطجعا أو مستلقيا وقوله وكذا الخ فصله بكذا
لان القيد راجع له فقط ومحل فواته الجلوس فيمن لم يرد أن يصلي فيه وكان قادر على القيام
أما لو أراد أن يصلي فيه فلا نفوت به أو كان غير قادر على القيام بان كان مقعدا فلا نفوت الا اذا
قصدا الاعراض أو طال الفصل فان لم يوجد واحد من هذه المثلثات وتنفوت أيضا بطول الوقوف
عرفا ومثله التردد ولو لم يوجهه لافيه ما لقول المصنف وتنفوت بطول الفصل ولو لم يوجهه
أو جهلا لكان أولى لان الجلوس ليس بقيد كما علمت ولونذر سنة الوضوء وتحية المسجد لم يكن
ركعتان ينوي بهما التذنين على الاقرب لان كل واحدة صارت تذكرا مستقلا ولو اغتسل من
عليه الحدثنان من غير وضوء وثلاثا لا ندراج كان له صلاة ركعتين غير سنة الغسل عن الوضوء
لحصول الوضوء مع غيره وان لم ينهه مستقلا فصداق عليه أنه أتى بوضوء وان كان الايمان به في
ضعف غيره والظاهر أنه يثاب عليه ما لم ينهه ككيفية واعلم أن التحيات سبع تحية المسجد
بالصلاة والبيت بالطواف والحرم بالاسرام ومضى بالرمي وعرفة وحزنافة بالوقوف واذا المـ
بالسلام والمناخفة والخطيب بالخطبة يوم الجمعة (قوله ومنه صلاة التسبيح) أضيفت الى
التسبيح لاشغالها عليه ولأنه المنة ودفعها ولا بد فيها من التعيين وان كانت نقلا مطلقا والمقصد
أنه لا ينعقد في وقت الكراهة لغيره البتة ذات وقت ولا سبب ويسر دعائها المشهور وقبل
السلام وبعد التشهد وهو أهم في أسالك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناخفة
أهل التوبة وزم أهل الصبر وجد أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتهدى أهل الورع وعرفان
أهل العلم حتى أخافك اللهم في أسالك مخافة تجوزني عن معاصيك حتى أعمل بما اعتدك
أستحق به رضاك وحتى أناصرك في التوبة فقامت حتى أناصرك في النصيحة حبناك وحق
الوصف كل عليك في الامور كما يحسن ظن بك سبحانه خالق النور أو سبحانه خالق النور
وفي بعض الروايات زيادة وهي ربنا أقم لنا نورنا واغفر لنا انك على كل شيء قدير برحمتك يا أرحم
الرحمين ثم لم يزل يحث على حاجته (قوله أربع ركعات) أي وهي أربع ركعات يحرم بها بنية صلاة
التسبيح والافضل في فعلها باسرامين ان صلاها بالاداء باسرام ان صلاها ثم بالاداء بجماعة
الاستغفار بالخواتم فيه عن اعتمادها ولحديث صلاة الليل مثنى مثنى ولا يرد رواية صلاة الليل
والتمار لانها ضعيفة (قوله بعد القراءة) أي للتحية وكذا للوردة ان قرأها الاولى فيها
أو اثنى سور التسبيح فيقرأ الحديد والشمس والصف والجمعة أو التغابن للشمسية بينهما وبينها
في الاسم فان لم يسهل فورد الزلزلة والعاديات وأهلهاكم والاخلاص وخروجي بعد القراءة قبلها
فلا ياتي فيه بشئ وهذا على رواية ابن عباس التي ذكرها المصنف وهي الفاضلة أما على رواية
ابن مسعود فاما فولة فيقول قبل القراءة خمسة عشر وبعد ما عشرين أو عشرين أو عشرين في جلسة
الاستراحة والتشهد (قوله والله أكبر) زاد في الاحياء ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
اه قاله الخطيب (قوله وجلست في الاستراحة) أي في الركعة الاولى والثالثة عقب السجدة
الثانية من كل ويرفع رأسه من السجدة المذكورة كجرائم يقوم بعد جلسة الاستراحة غير مكبر

(واثنته عشر) وذكر جليقي التثنية من زيادتي (فذلك خمس وسبعون ٣٣٩ في كل ركعة) رواه أبو داود وابن خزيمة في

صححه وفيه ان استطعت
أن تصليها في كل يوم مرة
فافعل فان لم تفعل في كل
جمعة مرة فان لم تفعل في كل
شهر مرة فان لم تفعل في
كل سنة مرة فان لم تفعل في
عمرك مرة قال النووي في
سنة صلاة التسبيح نظر لان
فيه اتغير الصلاة وحديثها
ضعيف (ومنه صلاة
الاستخارة ركعتان لم يبر
البخاري عن جابر كان النبي
صلى الله عليه وسلم يعلمنا
الاستخارة في الامور كلها
كايعلمنا السورة من القرآن
يقول اذ هم أحد لم يبال امر
فليس ركعتين من غير
الفريضة ثم يقول

(قوله ولان افضل الخ)
ظاهر عبارة هو والروس
انما قبله أي مع جواز البعدية
أيضا لا ماع فراجه
(قوله في شرح الاصل في
كل ليلة) وفي ج انهم اتفق
في كل يوم وفي كل ليلة بل
وفي كل وقت وقوله ولو ترك
تسبيح ركن) (فروع) *
اذا ترك بعض التسبيح
حصل له اصل السنة أو كماله
لم يحصل ووقعه فلا
مطلقا اح ع ش (قوله
ولو وجوب الخ) الاولى
هدف العاية المضمرة

(قوله والاثنته عشر) أي قبله أو بعده ولكن الافضل أن يكون بعده كما انه في القيام بعد قراءة
الافتحة (قوله عشر) معمول اي قول وهو مرتبط بحسب المعنى بكل من الركوع وما بعده
وليس متنازعا فيه تنازعا اصطلاحيا حتى يرد عليه قول أبي حنيفة انه لا يقع التنازع الا في
ثلاثة وامل بالاستقراء ويحتاج للجواب عنه بأن ذلك انما هو في كلام العرب ووجه عدم
الورود انهم ليست عاملة فيه بحسب اللفظ (قوله خمس وسبعون في كل ركعة) فيكون جملة
التسبيح في الركعات الاربع ثلثة عشرة (قوله ان استطعت) ينتج التاء الفوقية خطا بانه
العباس رضي الله تعالى عنه فانه صلى الله عليه وسلم قال يا عم الاصلك الا اصبوا الا انفعلك قال
بلى يا رسول الله وفي رواية يا ابن أخي قال يا عم صل أربع ركعات تقرا في كل ركعة فاتحة الكتاب
ودورة فاذا انقضت القراءة قل سبحان الله خمس عشرة مرة الى آخر ما ذكره وعلمه
فان كانت ذنوبك مثل رمل عال جفها الله تعالى للتياغم ان استطعت أن تفعلها الى آخر ما ذكره
الشارح وفي مجمع الطهري انما كانت ذنوبك مثل زبد البحر أو رمل عال جفها الله لك كل ذنب
كائن أو هو كائن ذكره في شرح العباب (قوله في كل يوم) في شرح الاصل في كل ليلة (قوله لان
فيها تغير الصلاة) أي بتطويل الركن القصير ووردها بانه تغيير يسير وبأنه من امتناع
التغيير ما لم يرد كما هو وكافي تطويل الاعتدال بالفتوة وقوله وحديثها أي ولان حديثها
ضعيف رتبانه حسن أو صحيح على أنه على فرض كونه ضعيفا كان معناه ولا يه في فضائل
الاعمال بشرطه المذكورة في موضعها كما قبل بمثله في دعاء الاعضاء قائلة قد نسيها وقد وافق
النووي على ذلك في اذكاره نافذة عن جماعة من العلماء والاولياء العاملين ولو ترك تسبيح ركن
كالركوع لم يعد اليه ولا يسجد للسموات كما قبل بقله لكان طويلا بعده كك السجود لا ياتي
به في الاعتدال مثلا لانه وكن قصيرا فلا يطول وهذا هو المعقول لو لم ياسبح بالوجود وسجد
لم يأت فيه بتسبيح صلاة التسبيح ولو شك في عدد مرات التسبيح أخذ باليقين ويترك كل
ركن على تسبيحه (قوله ومنه صلاة الاستخارة) سميت بما يطلب به من طلب خير
الامر من متلا فيحرم بها بنية صلاة الاستخارة لانها ذات سبب قاله قل (قوله ركعتان) خبر
ميتد المحذوف أي هي ركعتان وبنه من ذلك انما لا يحصل بركعة ولا سجدة ثلاثة ولا صلاة
جنازة ومحل استجابه في غير وقت الكراهة لان سببها متاخر (قوله الخبر البخاري الخ) وفي
الترمذي خبر من سعادة ابن آدم كثرة استخارة الله تعالى ورضاه بما رضى الله به ومن شقاوته ترك
استخارة الله تعالى وضطرته بما قضى الله وورده لا خاب من استخار ولا ندم من استشار (قوله في
الامور كلها) أي الواجبة ولو وجوبها وسها كالخ في هذا العام أو المندوبة في غير متاخرين
مندوبين أي ما يدأ به أو يقتصر عليه أو المباحة لا المحرمة والمكروهة فلا يستخار في تركها
(قوله اذ هم) أي عزم وقوله فابكر كع قرنه بالفاء لانه جواب اذا المتضمنة معنى الشرط واحتقر
بغير الفريضة عن خصوص صلاة الصبح وهو محمول على الاكمل (قوله ركعتين) ليس بقيد كما ياتي
وتكون الصلاة قبل الدعاء قال ابن أبي جرة والخبر في ذلك أن المراد بالاستخارة حصول
الجمع بين خبري الدينار الاخرة فيحتاج الى قرع باب الملك ولا شيء لذلك الجمع من الصلاة لما فيها
من تعظيم الله والتأني عليه والافتقار اليه فالأحوال (قوله ثم يقول) أي بعد الصلاة

كصلاة الطهر لا تدخله الاستخارة شيء

أدعى أنتم في وجود الرعدة الأخيرة أو بعد التثنية فان انشرح صدره شيء من أول مرة
فلا أوتر كاذب ولا كرا الصلاة والدعاء أو الدعاء فقط الى سبع مرات حتى يفسر صدره
فان لم يفسر ووقع منه شيء كان ذلك هو الأخير في الواقع بركة الاستخارة والمراد انشرح حال
عن هوى النفس وميها المصوب بغرض ظاهر أو باطن يحمله على ذلك ويرينه للقلب حتى
يكون سبباً إليه (قوله استخيرك) أي أطلب منك بيان خير الأمرين واليهاء اما الله لا يسهل أي
حال كون الخير متباً ببعاك لأنه خير أي ان خيريته بسبب عاك لا بسبب على فاني قد أعلم
انه خير وهو شر في عاك أو حال كوني متباً ببعاك أي ثورك الثاني الذي تهبه لي فأدرك به
خيرته وعلى هذا فيكون المطلوب حصول النور المذكور أيضاً وأما للسببية أي ان وصفه
بالخيرية بسبب عاك خيرته لا بسبب على فقد يوصف بالخيرية بسبب على وهو متصف بالشرية
بسبب عاك انه كذلك والمعنى أن ادراك خيرته بسبب عاك الذي تهبه لي على ما هو وأما
للاستعانة أي أطلب منك بيان خير الأمرين مستعيناً على ادراك خيرهما ببعاك الذي تهبه لي أي
وأما القسم أي أطلب منك ما ذكر وأقسم عليك ببعاك أن تبين لي خيرهما (قوله وأستقدرك) أي
أطلب منك القدرة على هذا الأمر بسبب أنك قادر الحقيقى ويحتمل أنه القسم مع الاستعفاف
والتمثال كافي رب بما أنعمت على وأنها الاستعانة أي أطلب منك أن تقدرني على هذا الأمر
حال كوني مستعيناً بقدرك التي تهتم الي أي ملاحظاً أن القدرة عليه منك لا مني ولا يخفى ما في
هذا من التكاف (قوله وأسألك الخ) مقوله مذكور أي وأسألك ما ذكر من بيان خير الأمرين
والقدرة على هذا الأمر حال كوني مستعيناً ببعاك أي من الأمور المتفضل بها لا الواجبة عليك
وقوله فانك تقدر تعاليل لقوله ببعاك وبقدرك على الله والشر المشوش وحذف متعلق
الفاعل لا فائدة المجموع أي على كل شيء ممكن تعلقت به ارادتك وبكل شيء ولو تصيلاً كما
هو مقرر في علم الكلام (قوله علام الغيوب) أي الأمور الغائبة عنا وصيغة المبالغة بالنظر
الكثرة متعلقات العلم وان كان هو صفة واحدة (قوله ان كنت تعلم) الايمان بصيغة الشك يوجه
نسبة الجهل له تعالى لاقتضائهم التردد في كونه عالماً وذلك لا يجوز وأجيب بأن الشك انما هو
في كون العلم متعلقاً بالخير أو الشر والمعنى ان كان في عاك أن هذا الأمر خير الخ فالتك في تعالي
العلم بالخيرية أو الشرية لا في أصل العلم وقبل ان يهتدى ان كان في قوله تعالى وخافوني ان كنتم
مؤمنين وأورد عليه أن الأصل أن لا يكون الحرف بمعنى الاسم ولأنه لو كانت بمعنىها لكانت
ظرفاً مفعولاً لا قدروا وقونه بالقام مانع من ذلك لان ما بعد ما لا يعمل فيما قبلها إلا بعد ما وقد
يجاب بأن القام زائدة فلا تنفع من العمل وقيل ان المقصود من ذلك تفويض الأمر له تعالى
(قوله هذا الأمر) ليس المراد انه يأتي بذلك بل يسمى حاجته كالبيع والشراء والزواج فيسمى
الزوجة ولا تبطل بذلك صلاته لأنه دعاء (قوله ومعاشي) قال في القاموس العيش الحياة عاش
يعيش عيشاً ومعاشاً ومعيشاً ومعيشة وعيشة بالكسر وعيشوشة والطعام وما يشبهه والخبز
والمعيشة التي تعيش بها من الطعام والشراب وما تكون به الحياة وما يعيش به أو فيه المقصود
منه فالعاش اما الحياة واما ما يعيش به (قوله وعاقبة أمري) أي آخر في وقوله أو قال الخ شئ

اللهم اني استخيرك ببعاك
وأستقدرك بقدرتك
وأسألك من فضلك العظيم
الى آخره) وبقيته فانك
تقدر ولا أقدر ولا أعلم
وأنت علام الغيوب اللهم
ان كنت تعلم أن هذا الأمر
خير لي في ديني ومعاشي
وعاقبة أمري

من الراوى وهو جابر الضمير له وينبغى الجمع بين الروايتين احتياطاً وكذا في كل ذكر جاء في بعض
الفاظه شك من الراوى بسن الجمع بينها كما في الحقيقة الاتيان بالوارد أفاده الشورى (قوله
وأجله) بعد الهمزة مقابل العاجل والمراد بهم ما هو عاجل الأمر يشمل الدين والمعاش (قوله
فاقدري) اعترض بأنهم لم يذكروا أن من الدعاء المحرم الدعاء الموقوف على استئذان المتيقن أى
المقتضى لاستئذانها كما قدر لي الخيل لأن ذلك يقيد أن لا قضاء وأن الأمر أنف مع أن الدعاء
بوضعه اللغوي انما يتناول المستقبل دون الماضي لأنه طلب وطلب الماضي محال فيكون
مقتضى هذا الدعاء أن يقع تقدير الله في المستقبل من الزمان والله تعالى يستحيل عليه
استئذان الزمان هكذا قاله القرأى وهو مبنى على اتحاد القضاء والقدر والمنهم وورخلافه وأن
الاول الارادة مع التعلق أو العلم معه والثاني ايجاد الله تعالى الشيء على قدر مخصوص على وفق
الارادة أو العلم وعلى هذا فاقدر صفة فعل حادثة تصبغ في المستقبل لأن صفات الافعال عند
الاشاعة هي تعلقات القدرة الحادثة هذا ان أريد بالقدرة حقيقة فان أريد به التيسير مجازاً فلا
يراد بمعنى اقدره في اجماعى قادر عليه بأن تيسره في فاعطف ويسره في حيث شاء نفسه يعرقد
نظم معنى القضاء والقدر المذكور سدى على الوجه وروى في قوله

ارادة الله مع التعلق * في أزل قضاؤه خفيق
والقدر لايجاداً لا شعاعاً * وجهه معين أرادهم علا
وبعضهم قد قال معنى الاول * العلم مع تعلق في الازل
والقدر لايجاداً لا امور * على وفق علمه المذكور

اه والاول للجمع وروى الثاني نقله الابي عن غيرهم (قوله شرى في ديني ومعاشي) أى أو معاشي
وهكذا كل ما في جانب الشر بخلاف ما في جانب الخير لأن الانسان لا يطلب تيسير الامر الا اذا
كان خيراً في العاجل والاجل بخلاف دفع الشر فإنه يطلبه متى كان شراً ولو في أحد الأمرين
(قوله أو قال) تقدم أن هذا شك من الراوى (قوله وأصرفني عنه) أى بذلك بعد ما قبله لأنه
لا يلزم من صرف الامر عنه صرف قلبه عنه فقد يصرف عنه ويدوم قلبه متعلقاً به فطلب أن
لا يبقى في قلبه بعد صرفه عنه تعلق به (قوله واقدر لي الخير) أى اجعله مقدوراً لي أى يسيراً
(قوله ثم أرضني به) بالهمز من أرضى وترك من رضى بالتشديد (قوله ويسمى حاجته) أى
عند قوله هذا الامر لأنه المراد بالحاجة كما رأى يعينها بأن ينطق به اسم تحضر الهما بقلب
ويكتفى بتسميتها في الاول وفي الثاني (قوله قال النووى) أى في أذكاره (قوله من النوافل)
فقد لا يكمل والاقتصاص بالفرائض أيضاً كما مر لأن المقصود وجود دعاء عقب صلاة النووى
الاستخارة مع الفريضة ولا يضر التبريك لأنها سنة غير مقصورة على الفريضة فحصل بديها
مع غيرها من فرض أو نفل رباً كتر من ركعتين نعم لا تحصل بغير نية بخلاف الفريضة وان كان له
الانسان بدعاء الاستخارة اقدم بوقته عليها (قوله ويقرأ بعد الفاتحة الخ) واستحب بعضهم
أن يزيد في الركعة الاولى قوله تعالى وربك بخلق ما يشاء ويختار الى قوله يعلمون وفي الثانية
قوله تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الى قوله مبيناً لانهم ما استبان له المقصود وبأنى بالآيتين
المذكورتين عقب السورتين (قوله وهو غريب) أى من حيث روايته لأنه انفرده راوواحد

أو قال في عاجل أمرى
وأجله فاقدري ويسره
لي ثم بارك لي فيه وان كنت
قد علم أن هذا الامر شرى في
ديني ومعاشي وعاقبة
أمرى أو قال في عاجل
أمرى وأجله فاصرفني عنه
وأصرفني عنه واقدر لي
الخير حيث كان ثم أرضني
به قال ويسمى حاجته قال
النووى والظاهر أن صلاة
الاستخارة تحصل بركعتين
من السنن الرواتب وبقيصة
المسجد وغيرها من النوافل
ويقرا بعد الفاتحة في
الركعة الاولى قل يا أيها
الكافرون وفي الثانية قل
هو الله أحد (ومنه) وهو
غريب

(ركعتا الزوال عقبه) قال الشيخ أبو حامد يقرأ فيها بعد الفاتحة سورتي الأخلاص فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك وأمر به (ومنه ركعتان عند الرجوع من سفره في المسجد قبل دخوله بيته) للاتباع رواه الشيخان (ومنه ركعتا الوضوء ولو مجددا) عقبه لخبر الصحابين من يوضأ فاسبغ الوضوء وسلي ركعتين لم يحدث فيهما نفسه غفرله ما تقدم من ذنبه وينبغي كإكمال الأصل تبعاً للشيخه الباقريني ٣٤٢ ستماء عقب التيمم والغسل أيضاً ومنه أشياء أخر ذكرتها في شرح الأصل

• (باب السجود) •

(هو خمسة أنواع سجود صلاة) وتقدم بيانه في أحكامها (وجوبها لازم للمأموم) بإتقائه

(قوله عقبه ليس بقيد) وهي ركعتان أو أربع بقائه وحد كافي المأوى عن حج العتلا في تركه وضاً بطول الزمن بعد الزوال عرفاً فتوابعهم ذوالسبب لا يقيى مثله فيها إذا كان السبب غير وقت كالوضوء والخسوف والاكتمال فانه يضي ويحتمل ان لا تقضي أخذاً بعموم قوالهم وأيضاً هي تدخل في غيرها كسنة الظهر أو فرضه كالنحية أفاده ع ش (قوله وثبت بطول الفصل) فإذا أحدث قبل الصلاة وأعاد الوضوء عن قرب لم تفت سنة الوضوء الاول حيث لم يطل الفصل بينه وبين سنته فيصلي ركعتين

أو من حيث قلته وجوده أو ذكره (قوله عقبه) ليس بقيد بل يجوز أن تقارنه لانه بعد استواء الشمس الذي هو وقت الكراهة (قوله عند الرجوع) أي حاله انتهاء الرجوع وقوله من سفره أي ولو قصره كخروج من المسجد (قوله في المسجد) ليس بقيد بل مثله غيره كالدرسة والرباط وبين أيضاً ركعتان عقب دخوله بيته فركعه شيخنا عطية (قوله ركعتا الوضوء) هذا أقلها والا فحصل بما يحصل به التيمم من ركعتين فما أكثر مع فرض وقيل سوا نويت أم لا (قوله ولو مجدداً) أي سواء كان عن حدث أو مجدداً وثبت بطول الفصل على الوجه وقيل بالحدث وقيل بالأعراض ذكر ذلك الرملي (قوله عقبه) أي عقب فراغه وقوله فاسبغ الوضوء أي أتى بواجباته وسننه وقوله لم يحدث به حائضه بيان لا لكل (قوله غفرله الخ) وخبر الصحابين أيضاً دخلت الجنة فأرأيت بلا لافيا فقاتله بمسح بقتي إلى الجنة فقال لا أعرف شيئاً إلا أني ما حدثت وضوءاً الا صليت عقبه ركعتين ذكر في شرح الأصل (قوله ومنه أشياء أخر) كصلاة الغفلة وركعتا الغسل ان تمكن وركعتان عند خروجه من منزله لسفره وركعتا ما جبه وركعتا الخروج من الحمام وركعتا الطواف بعده وركعتا الاحرام عند ارادته وركعتان عند خروجه من مسجده صلى الله عليه وسلم وركعتا الزفاف ومنها الصلاة في أرض لم يعبد الله فيها كدار الشرك وفي أرض لم يمر بها قط ولا يس منه صلاة الرغائب وهي ثلث عشرة ركعة بين المغرب والعشاء أول جمعة من رجب ولا صلاة ليلة نصف شعبان وهي مائة ركعة بل هما بدعتان قبيحتان فلا يغترب ذكرهما في الاحياء وغيره وحديثهما باطل

• (باب السجود) •

أي أنواعه وهي الخمسة المذكورة وأحكامه من كونه قبل السلام أو بعده وهو واجب أو مندوب أو يؤخذ من حصر أنواعه فيها ذكره أنه لو قرب إلى الله تعالى بسجدة من غير سبب لم يصح (قوله سجود صلاة) الاضافة على معنى في وقوله وتقدم بيانه أي بيان كونه ركناً بيان حقيقة وهي وضع الجبهة والكفين وأصابع القدمين وغير ذلك مما مر (قوله في أحكامها) أي باب أحكامها من شرائط وفرائض وسنن ومكروهات (قوله وجوبها لازم للمأموم) أي لاجل المناجعة فتبطل الصلاة بتركها إذا فعله الامام وأما إذا لم يفعله فيندب للمأموم فقط وعلى

الوضوء أين لتداخل سنتها وهل له ان يصلي لكل ركعتين حراً وشيئاً (قوله الغفلة) وهي عشرون ركعة أو ثوبت أو أربع أو ركعتان رويات وهي بين الغروب ووقت العشاء لكن بشرط وقوعها بعد فعل المغرب وإذا قاتت تقضي لانها ذات وقتها مروي عن ع ش (قوله لسفر) ليس بقيد بل تنس مطلقاً كافي ع ش (قوله وركعتا الحاجة) أي التي يهتم بها عادة ولا بد أيضاً أن ينزع في الحاجة عقيمها والابان انقطعت النسبة صارت تلاماً مطلقاً ومطلبت اعادتها عند ارادة الشروع فيها أفاده ع ش (قوله من الحسام) أي وقعها ما في غيره لكراهة الصلاة فيه ولو عطله وسجن طاب فعلها اذا لم يطل الزمن عرفاً بحيث تنقطع استقامت الخروج والتم بشفع ع ش (قوله وركعتا الزفاف) أي لا زوج والزوجة وكذا ركعتان للعقد في حائضه قبل تعاطيه لكن للزوج والولي فقط دون الزوجة ع ش (قوله صلاة الرغائب الخ) أي للوجهها هي هذه النية لم تنعقد بخلاف ما إذا طاق في النية فانها تنعقد فلا مطلقاً ع ش وج

وسيا في الباب (وسجود تلاوة) وانما حسن للقارئ

(قوله فواردي الكفار) فيه ان هذا لا يمنع الوجوب والام بالامواله وقد يقال لا يوم من جهة الترتيب كذا يبايدليل آخر الآية لا الترتيب من حيث هو (قوله بخلاف ما اذا اطلق) أي فلا تقوم القراءة مع ذلك لا يسجد لها أيضا لانها حينئذ ليست قراءة لانها عند الصارف كالحاجة لا تكون قرأنا الا بانفسه فحصل انه لا يسجد لقراءة الجنب مطلقا لانه ان قصدتها كانت محرمة لذاتها والافلية قرأنا كافي حواشي المنهج (قوله بخلاف من قرأها ليسند الخ) اعقد عمن انه يسجد لها كقراءتهم للتفسيح (قوله أو أسفل المنبر) أي ان لم يكن في صعوده كافتة والام تسن اه سم (قوله بخلاف) ٣٤٣ هو محل قضاء الحاجة ومثله الحمام

والسوق لان كراهة القراءة في ذلك اعراض التلوي في الاخير واستعداد محلها فيها قبله لالذات القرآنية كما اعتقده مر (قوله ان لا يقصد بقراءة السجود الخ) أي فقط فان قصدته مع أداء أصل سنة القراءة أو أطلق لم يضر وان كان حين اتيانها بالقراءة عالما بان فيها آية سجدة وأنه يسن لها السجود وقوله صبح الجمعة بالمهمة اقدان فصبح الجمعة بغير الم كغيره في التتميل المذكور وهذا ما شى عليه مر خلافا لجل حيث قال متى قرأ بقصد السجود فقط بطالت الصلاة بمجرد شروعه في السجود وان كان في صبح الجمعة بالمهمة هي طريقة صح فراجع (قوله أن لا يسجد الا لسجود امامه) أي ان كان متطهرا ودامت القدوة فان تبين له أن الامام محدث لم يسجد المأموم اسجدة الامام الداخل بمحدث نفسه

فعله فيسجد مع الامام وجوباً وآخر صلاة نفقه نيبا ووقع السهو من الامام قبل اقتدائه او بعده على المعقد (قوله وسيا في الباب) أي في قوله الا في مسبق يسجد مع امامه الخ وفي قوله ويلزم المأموم ما أدركه مع امامه وذلك من جملة ذلك يسجد السهو ومثله يسجد التلاوة في لزوم المتابعة فيه كما يذكروا أيضا (قوله وسجود تلاوة) من إضافة المسبب للسبب (قوله وانما حسن) أي خلاف الا في حنيفة حيث قال بالوجوب ودليلنا على عدمه أن زيد ابن ثابت قرأ على النبي صلى الله عليه وسلم والتبسم فلم يسجد رواه الشيخان وسمع عن عمر رضي الله تعالى عنه التصريح بعدم وجوبها على المنبر وهذا منه في هذا الموطن العظيم مع سكوت الصحابة رضي الله تعالى عنهم دليل اجماعهم وأما مذهبه تعالى من لم يسجد بقوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون فواردي الكفار بدليل ما قبل ذلك وما بعده اه شرح الرملي (قوله للقارئ) أي قراءة مشروعة بأن لا تكون محرمة لذاتها كقراءة الجنب المسلم اذا قصد هارلوم مع الذكر بخلاف ما اذا أطلق وكالقراءة بغير العربية ولا كروعة لذاتها كقراءة مصلى في غير القيام كالركوع فيشمل ذلك قراءة المرافة برفع صوتهم بحضوره الاجانب لان حرمتها اعراض خوف التثنية لذاتها فهي مشروعة في الجملة وقراءة الكافر الجنب وان لم يرجح الامه وان كان معاند اعلى المعقد فيسجد مر مع قراءته ما لو لا بد أن تكون القراءة أيضا مقصودة بان يكون القارئ عازلا ولو لم يكن جانيا ولو قرأ الآية بين يدي مدرس لغيره معاشاها لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا يسجد اه الا انقول بل قصه ثلاثتهم التقرير بينهما بخلاف من قرأها ليسجد بل لو كان خطيبا أو أمكنه السجود عن قرب بمكانه أو أسفل المنبر وأما السامعون فيحرم عليهم السجود على المعقد ولا يجزئ لانه ربما غرغ قبلهم فيكون فيه اعراض عن سماع الاركان فنخرج بذلك الدرة السكران والساها والذات فلا يسجد لقراءتهم وأن تكون جميع آية السجدة وأن تكون من قارئ واحد ولو بخلافه وأن تكون في غير صلاة الجنازة فهذه شروط عامة في المصلي وغيره فان كان القارئ مصليا يزيد أن لا يقصد بقراءة السجود في غير صبح الجمعة بالم تقبيل صلاته بذلك ان كان عالما بالتحريم فان كان المصلي مأموما شرا في حقه أن لا يسجد الا لسجود امامه أو ما غير المصلي فلا يشر في حقه قراءته بقصد السجود كما اعتقده عس خلافا للشو برى ولو قرأ آية سجدة بدلا عن الفاتحة المجزئة عنها سواء كان متطهرا أو جنبا فاقد الطهورين لم يسجد له لا يقطع القيام المفروض ومقتضى ذلك

ولا لقراءته لان المنفرد لا يسجد لقراءة غيره وكذا اذا بطأت القدوة بمحدث الامام أو مضارقه بعد القراءة فلا يسجد اسجدة الامام لكن يسجد لقراءته وقولهم لا يسجد المأموم لقراءة غيره محله اذا لم يعرض الانفراد والاكراهة فيسجد لله لا لربها الذي كان يتم ما أفاده عس والرشيدي عن سم (قوله لئلا يقطع القيام المفروض) هذا التعليل لا ينعى ما اذا كان آية السجدة آخر البذل اذا لاقطع حينئذ المفروض لانه قد تم فالاولى التعديل بان البذل يعطى حكم البذل كافي مر لا طرادا الخ فيشذ لا يجوز

أن سامعه يسجد نظرا إلى أنه اقرا مرة مشروعة ولا يقال أنه ابدل عن الفاتحة التي لا يسجد فيها
والبدل به على حكم مبدله لا نأقول أن عدم السجود انما هو للعلية السابقة التي هي قطع القيام
المفروض وهي ليست موجودة الا في حق المصلي دون السامع (قوله والمسجع) هو من قصد
السمع والسمع من يسمع سواء قصد أم لا فعمله على ما قبله عام وقدم الاول لان تأكد
السجود له أكثر من تأكد ما من يسمع بدون قصد وانما يسن له ما السجود بشرط سماع جميع
الآية بشروط القراءة السابقة ولو حصل مقتضى السجود من القراءة أو السماع قبل صلاة
التيمم سجد ثم صلاها ولا تنفوت بذلك لانه جلوسه يصير اعتذارا أن أراد الاقتصار على أحدهما
فالسجود أفضل للاختلاف في وجوبه كما مر ويؤخذ من ذلك أنه لا يأتي هنا ما في التيمم
من سبحان الله الخ أربع مرات إذا كان القارئ غير متطهر لعدم القول بوجوب ذلك وخرج
بالقارئ ومن بعده العالم بخصوص شاهدته فلا يصح منه السجود لعدم شمول دليل السامع له وهو
قوله تعالى وإذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون لانه لم يقرأ عليهم القرآن (قوله عقب قراءة الخ)
يؤخذ من ذلك أنهم انفوت بطول الفصل عرفا ولو سموا وأوجهه لا بان تزيد على قدر ركعتين
بأنه كن من الوسط المعتدل فان تنص عن ذلك فلا طول كما قاله عرض وتفوت أيضا
بالاعراض ولا تقضى لمكرر الآية سجدة لكل مرة عقبها فان أخر السجود فان لم يطال فيه
الفصل ويسجد لفرد بعدد ما شاء ويكفيه سجدة واحدة عنه ان قصده أو أطاق فان قصد
بعضه فأت بعضه الآخر (قوله آية السجدة) الاضافة للجنس لانه لا بد من آية بين في بعض
السور وهي الاسراء والنحل والنمل ونصبت وما عدا هذه الاربعة فآية فقط وضابط آية
السجدة التي يسجد عند قراءتها كل آية مدح فيها جميع الساجدين صريحا أو ضمنا ما مدح
فيها بعضهم كقوله تعالى يكون آيات الله آفاها لليل وهم يسجدون فانما في حق طائفة مخصوصة
ولا يسجد عند قراءتها أو مثال ما مدح فيه الساجدون ضمنا قوله تعالى وإذا قرئ عليهم القرآن
لا يسجدون ولا يرد على ذلك آية اقرا وهي واسجد واقرب لانه وان كان خطا بالانبياء صلى الله
عليه وسلم الا أن المقصود تعليم جميع أمته وقال ابن حجر ان هذه مستقناة من الضابط المذكور
(قوله ثلث السجدين الخ) وتظهر من آية الله عليه وسلم قال إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد
اعتزل الشيطان يبكي يقول يا ويله أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وأصررت بالسجود
فعميت في النار (قوله فيها سجدة) بوجهه خالية وقوله ونسجد معه أي موافقين له في السجود
من غير اقتداء به لانه غير مندوب وان كان جائزا (قوله حتى ما يسجد) الفعل منصوب بأن مضرة
بعد حتى لان ما هنا نافية فلا تكف عن العمل وأما قول الخلاصة

«ووصل ما بذى الحروف مبطل» اعلمها البيت فهو في بالرائدة كما في ذلك الاثمنون
ولا يبرح زيادتها هذا الفساد المعنى فقول ابن حجر في شرح الاربعين عند قوله عليه الصلاة
والسلام ان أحدكم لم يعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون الخ ان الفعل مرفوع لان ما كفت
حتى عن العمل فيه نظرا لمعاملات (قوله لمكان جهته) اعترض بأن الموضع هو المكان
فيصير المعنى مكانا للمكان الخ وأجيب بأن المكان به معنى التمكن أو أنه مصدر ميمي مأخوذ
من كان التامة بمعنى الوجود والحصول أي لمصول جهته ووقوعها أو أن اضافته للجهة

السجود السامع ذلك
تلافا للمعنى تدبر أقاده
سبح في حاشية المنهج (قوله
لعدم القول بوجوب ذلك)
أي بوجوب الايمان بذلك
أربعاء لعدم الظاهر أي
فكيف يقوم مقام ما قيل
فوجوبه عند التطهر هذا مراد
الشيخ وقد يقال لا يلزم من
أكونه ليس قائما مقامه عند
المقاتل بوجوب السجود
أن يكون كذلك عند القائل
ببنيته والمسجوع انما
يقوم مقامه كما قاله شيخنا
قراجع حاشية المنهج (قوله
بعدد ما شاء) أي فإذا
كان خارج الصلاة أتى في
كل سجدة يصحهم وسلام وان
كان فيها وإلى بينها اه
أقاده سب (قوله وأما قول
الخ) فيه ان ما في الخلاصة
في خصوص ان وأخواتها
تأمل

والمسجع والسمع عقب
قراءة آية السجدة للغير
الاصح عن ابن عمر كان
النبي صلى الله عليه وسلم
يقرا القرآن فيقرأ السورة
فيها سجدة فيسجد ونسجد
معه حتى ما يسجد بعضنا
موضع المكان جهته

وفي رواية مسلم في غير صلاة
ويعتبر لصحة مع ما امر النية
وتكبيره التحريم والسلام
خارج الصلاة في الثلاثة
وما عد ذلك من رفع
اليدين عند التكبير في
التحريم والهوى والذكر
في السجود والتكبير عند
الرفع منه والتسليمة الثانية
فسنة (وهو) أي سجود
الثلاثة (أربع عشرة
سجدة) اثنتان في الحج وثلاث
عشرة في الاعراف والرعد
والصل والاسراء ومريم
والفرقان والنمل وألم تنزيل
وقصات والتجم والانشقاق
واقراء (ليس منها سجدة ص)

(قوله فلا يكتفى بالح) ويكتفى
أيضاً من اضطباع لجوازه
في التوافل سم وع ش
فقوله في القولة بعد والجلوس
أي والاضطباع (قوله
السجود مع النية) العبارة
مطلوبة أي فالواجب عليه
النية مع السجود أي إرادته
والأفاسجود حينئذ ليس
بواجب وقد يقال لأحاجة
لهذا لأن المراد بالواجب
الركن ولا يشك أن السجود
ركن وإن جازت كد من أصله
(قوله تبارك) في ع ش
الوارد في سجود الصلاة
تبارك بدون القاء لهما

للبيان (قوله وفي رواية مسلم) تخصيص ما قبله أفاده أن الواقعة كانت في غير الصلاة (قوله
ويعتبر لصحته) أي سجود الثلاثة وقوله مع ما امر أي في سجود الصلاة من الطهر والستر
والنوجس ودخول وقتها وهو بالفراغ من أيته أو وضع اليدين مكشوفة ووضع يمينه من باطن
كل من الكفين والقدمين وترك ضجركلام وغير ذلك مما امر (قوله النية) أي
المستتلة على التعمين كنوب سجود الثلاثة وقوله تكبيره التحريم كتكبيره الصلاة وقوله
والسلام أي بعد الجلوس فلا يكتفى الا ببيان به قبله ولا من قيام أو سجود على المعتمد (قوله
خارج الصلاة في الثلاثة) يزاد عليه السجود والجلوس فجعله الأركان خارج الصلاة خمسة
أما فيها فإن كان المصلى اماماً أو منفرداً فالواجب عليه السجود مع النية بالقلب لا باللسان
والابطاط ص لأنه وإن كان مأموماً فالواجب عليه سجد المتابعة وإن لم يحصل منه نية
كسجود السهو (قوله والهوى) عطف على التحريم فيقتضي أنه يسبق رفع اليدين عند
هوى السجود وهو ضعيف وانما يسبق له التكبير دون الرفع ولعل المصنف أراد ذلك فسبقه
القلم اه قل وقد يقال إن كلامه لا يقتضي ذلك لأنه إنما جعل الرفع عند التكبيرين
لتفريقهما وعدم القائل بينهما وإن كان سنة الأولى منهما فقط دون الثانية ولذا عبر بهند
دون اللام المقيدة للتعليل فلما كان زمنهما واحداً صار الرفع عند الأولى كأنه عندهما
أو يقال إن معنى قوله عند تكبير في التحريم والهوى أي عند مجموعهما (قوله والذكر في
السجود) فيقول فيه سجود وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته
فتبارك الله أحسن الخالقين ويسن أن يقول اللهم كتب لي عندك أجراً وأمرني
عندك ذخراً وضع عني بهما وزراً وأقبلهما مني كما قبلت من عبدك داود اه شرح المنهج
باختصار وقوله كما قبلت أي قبلت نوعها والافسدة داود ذلك ذكر هذه الثلاثة بقوله ذلك في
سجدة ص وغيرها (قوله عند الرفع منه) خرج التكبير عند التحريم فانه واجب كما مر في قوله
وتكبير التحريم (قوله أربع عشرة سجدة) ومما الهام معرفة في الاعراف وهي أول سجدة في
القرآن عقب آخرها وفي الرعد عقب الاتصال وفي النحل عقب يؤمرون على الأصح وفي
الاسراء عقب خشوعا وفي مريم عقب بيكا وفي الحج الأولى منها عقب ما يشاء والثانية عقب
لعلكم تفلحون وفي الفرقان عقب نشورا وفي النمل عقب العظيم على الصبح وفي السجدة
عقب لا يستكبرون وفي فصلت عقب لا يسأمون على المعتمد وفي التجم عقب آخرها وفي
الانشقاق عقب لا يسجدون على الأصح لا آخرها وفي اقراء عقب آخرها فالتى وقع فيها خلاف
النحل والنمل وفصلت والانشقاق والبقية لا خلاف فيها (قوله ليس منها سجدة ص) هي عند
قوله تعالى وخرّ كما أوأنا وبجوزني ص الاس كان والفتح والكسر بلا تنوين وبه مع
التنوين وإذا كتبت في المصحف كتبت حرفاً واحداً أو ما في غيره ففهم من يكتبها كذلك ومنهم من
يكتبها باعتبار اسمها ثلاثة أحرف وعلى الاس كان فمعناه صدق والقرآن مجيد والقسمة والمعنى
صدق محمد صلى الله عليه وسلم والقرآن أقسم الله تعالى بالقرآن أن محمد صلى الله عليه وسلم
صدق في جميع ما جاء به وعلى الفتح فهو منقول من القول الماضي ومعناه صادق محمد الناس حتى
دخلوا في ملته واقراء مجرور وعلى القسم أي ما وعلى الكسر فهو منقول من فعل الأمر أي

صاد به ملك والمصاداة المقابلة والمعادى اعرض على القرآن فاتمروا وامره واتبه بنواحيه
 قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم لم خلقه القرآن (قوله بل هي
 سجدة شكر) اي على قبول توبة داود من خلاف الاولى الذي ارتكبه من باب حسنات الابرار
 سيما ات المقر بين وهو انه اضر في نفسه انه ان مات وقبره في الغزوة التي ارسله فيها يتزوج
 بزوجه وما وقع في كثير من التفاسير من انه عشق امرأة الوزير فهو باطل ولو صح وجب تأويله
 بما مر اثبت عنهم ووجوب اعتقاد تراهم من ذلك السفاف الذي لا يقع من أقل صالحى
 هذه الامة فكيف عن اصطفاهم الله تعالى لتبوتهم وأهلهم لرسالة وجعلهم الواسطة بينهم وبين
 خلقه وانما خص داود بذلك مع وقوع ظميره لآدم وأيوب وغيرهما لانه لم ينقل عنهم مثل
 ما نقل عنه من القلق المزيج والبكاء حتى نبت العشب من دموعه فجوزى بأمر هذه الامة
 بالسجود شكر على قبول توبته وان لم تكن نعمة واصله اللهم ايعاوا أو منزله عند الله
 تعالى وأنه أنعم عليه نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة (قوله لا تدخل
 الصلاة) فلو فعلها فحقا عامدا عالما بالتكريم بطات صلاته وان قصد التلاوة وحدها أو مع
 الشكر أو ناسيا أو جاهلا فلا ويسجد لله ولو أتى بها الامام المنفى لم يتابعه الشافعى بل يفارقه
 أو ينتظره ويسجد لله ولو ان سجود الامام ولو اعتقاد انه نزل منزلة السهو ولذا لم يكن مبطلا
 وقصص فضيلة الجماعة على كل من الامر بين وان كان الشافعى أفضل ولا ينافى ذلك كون العبادة
 باعتماد المأموم لان محله فيها لا يرى المأموم جنسه في الصلاة فأقاده الرمي بزيادة (قوله
 ونسجد لها شكرا) اي عند التلاوة آتيا فينوي بها السجدة الشكر وان لم يلاحظ كونه على
 خصوص التوبة على المعقود ولا ينافى كونها ينوي بها الشكر وقواهم ان سبها التلاوة لانها
 سبب ان ذكر قبول تلك التوبة ولذا لم ينظر هنا المسألة في سجود الشكر من هجوم النعمة لانها
 متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر (قوله عند سجدة نعمة) اي حصولها
 في وقت لم يعلم وقوعها فيه سواء كان يتوقعها أم لا وكذا قوله أو اندفاع نقمة ولا فرق في النعمة
 بين أن تكون خاصة به كأن حدث له مال أو ولد أو لم يتلقا لانه ينفع في الآخرة أو بخموله
 أو عاقبة لجميع المسلمين كما طر هذا القبط بخلاف ما اذا كانت خاصة به لم أجنبي وخروج بالتجدد
 النعم المستمرة كالعافية والاسلام والغنى عن الناس فلا يسجد لها لانها لا تنقطع فيؤدي الى
 استغراق العمر ومن النعمة قدوم غائب وشقاء مريض وحدوث وظيفة دنيوية وهو أهل لها
 ولا بد أن يكون حصول النعمة من حيث لا يحتسب أى من حيث لا يدرى ليخرج ما لو تسبب
 فيها تسببا تقضى العادة بحصولها عتبه كرمح متعارف القابرح يحصل عادة عقب أسبابه فلا
 سجود حينئذو يعلم من ذلك عدم اعتبار تسببه في حصول الولد بالوطء والعافية بالدواء لان ذلك
 لا يثبت في العادة الى فعله ويعتد فيها نعمة ظاهرة طاله الرمي (قوله أو اندفاع نقمة) كخيانة من
 هدم أو غرق قال في شرح المنهج وقيد في المجموع نقل عن الشافعى والاصحاب النعمة والنقمة
 بكونها ظاهرة تين ليخرج الباطنتين كالعرفه وسنة المساوى اه وخارج ما ذكره ضعيف لانه
 يسجد للنعم الباطنة وأما التقييد بالظاهرتين فصحيح لان المراد بذلك أن يكون لهما وقع ليخرج
 النسي الحتمية فلا يسجد له (قوله أو روية مبتلى) اي وان كان الراى كذلك على ما سأتى والمراد

(قوله لانه لم ينقل عنهم)
 (الخ) اي وايضا لم يردنص
 بسجودهم لذلك عمن على
 م ر

بل هي سجدة شكر لا تدخل
 الصلاة نظير النسيان عن
 ابن عباس رضي الله عنهما
 أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال فيها سجدة داود عليه
 الصلاة والسلام توبة
 ونسجد لها شكرا (ومسجد
 شكر) واتا بسن عند سجدة
 نعمة أو اندفاع نقمة
 أو روية مبتلى

بالرؤية ما يشعل العلم ولو بنحو سمع صوت لا عي أو من في ظلمة ولا فرق في المبتلى بين أن يكون
مبتلى في بدنه أو عقله عابيه - تدنصافي كمال الخلقة أو أصلها عرفا ومنه العسمى والأصمم والخر
والصنان المستصكم ونحوها ولا بين أن يكون من الأتبعين أو غيرهم (قوله أو عاص) أي
متجها من مصيبيته ولو صغيره وإن لم يصرف عليه فإن لم يكن متجها لم يسجد له وتبه وعبارة المنهج مع
شرحها ورؤية مبتلى أو فاسق معان بفسقه لأن مصيبة الدين أشد من مصيبة الدنيا ولهذا قال
صلى الله عليه وسلم اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا والسجود للمصيبتين على السلامة منهما اه
ومن العاصي الكافر كالذمي ولو رأى العاصي عاصيا مثله سجد مطاة إن كان سجودا فجزأ له
عن المصيبة فإن كان لا شكر على السلامة مما ابتلى به لم يسجد إن كان مثله من كل وجه أو عصيان
الرائي أقبح ويجري هذا التفصيل الأخير فيما لو رأى المبتلى مبتلى مثله فيسجد بشكر الله تعالى
على السلامة مما ابتلى به إن كان مبتلى بغير بلائه أو مثله لكنه أعظم فإن اتخذوا عاصفة
ومحلا فلا سجود أفاده الرمي ولو تأخر سجودا لشكر عن سببه سجد إن قصر الفصل عرفا ولا أفلا
وإذا عادت أسباب السجود كأن هبت النعمة عند رؤية المبتلى والعاصي كفاه سجود
واحد على المعتد كنظيره من سجود التلاوة (قوله ويظهرها) أي السجدة ولو ذكر الضمير لكان
أولى وقوله للعاصي أي بقية المماراة لم يخف منه ضرر أو الأضحاها ولو قال ويظهرها
للا مبتلى كان أعم فإنه يظهرها بعد نعمة أو اندفاع نعمة أيضا لم ينضر من رآها وعبارة
المنهج ويظهرها الهجوم نعمة ولا اندفاع نعمة إلى آخر عبارته (قوله لا للمبتلى) أي لا لا يتأذى
ثم إن كان غير معذورة طوع في سرقة أو مجبور في زنا لم تعلم توبته أظهرها له ولا يفسرها فله
الرمي ويسن أن يقول إذا رأى مبتلى الحمد لله الذي عافاني وما ابتلاني وفعلني على كثير من
خلقه تفضيلا فقد ورد أن من قاله عافاه الله تعالى من ذلك البلاء طول عمره أفاده ابن حجر (قوله
ولا يكون إلا خارج الصلاة) فلو فعله في غير الصلاة لم يفسد الصلاة كإحدى طاهرات كلامه أنه
يكون في الطواف وهو كذلك كإحدى طاهرات كإحدى طاهرات كإحدى طاهرات كإحدى طاهرات
للسبب الأغني والاف قد يكون سببه العمد كترك التشهد الأول قصدا أو المراد بالسهم ومطلق
الخلل الواقع في الصلاة مجازا من إطلاق الخاص وإرادة العام ثم صار حقيقة عرفية في ذلك
وإنما أضافوا السجود حيثئذ للسهم وإشارة إلى أنه ينبغي أن لا يقع الخلل في الصلاة من العاقل
عن عمد والسهم واقعة نسيان الشيء والغفلة عنه وشرعا نسيان شيء مخصوص من الصلاة
كإحدى طاهرات كإحدى طاهرات كإحدى طاهرات كإحدى طاهرات كإحدى طاهرات كإحدى طاهرات
سهم أو غير ذلك مما ذكره المصنف وفي التعبير بالنسيان ما مر من أنه للعالم أو المراد به مطلق
الخلل ولم يستدر الباب بسجود السهم مع أنه المقصود أطول الكلام عليه فقدم غيره ليشعر به
وهو يكون في الفرض والنفل لافي صلاة الجنازة لبنا ثم على التخصيف بخلاف سجود التلاوة
والشكر فإنه يدخلها على المعتد ولا ما ذم من جبر الشيء بها كثر منه لأنه عهد في تركه نحو كلمة
من القنوت رافسا دسوم يوم يجتمع فانه يستين يوم العا جبر عن العتق فإذا تكلم ساهيا نسيان
أو ترك الطمانينة في السجود أعاده ما إن كان رفع ثم يسجد للسهم وقان تذكرة قبل سجودته
إلى الخلو من أقرب أتى به ولا يسجد للسهم ولأنه الآن في محله ولو قصد أن يقتل لناله ثم تركه

أو عاص ويظهرها للعاصي
لا للمبتلى ولا يسجد
إلا خارج الصلاة وسجود
سهم

(قوله ولم تعلم توبته) أي أولم
تظن كافي حجر (قوله أتى به
ولا يسجد) فيه أن عمد هذا
مبطل في السجود السهم ومن
غيره تنصبل لكن الحكم
مسلم

بان يسجد في محله الا في سجدين كما سيأتي (وسببه تسعة) أشياء (ترك بعض) من الأبعاض المتقدم بيانها في أحكام الصلاة ولو
شهد المأمرون (وتكرير ركن فعلي ٣٤٨) نجا الصالحين انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خمسا وسجد للسهو وسجد للسلام

وقدس بذلك غيره وسجوده
فيه بعد السلام محمول على
انه تركه قبل السلام سهوا
فقد اركه بعده ما سيأتي أما
تكرير ذلك سهوا فبطل
وتكرير القول لا يميل عدو
فلا يسجد للسهو وعلى الأصل
في ذلك وقولي فعلى من زيادتي

(قوله مع الامام الخ) اي
وبالاولى ما اذا لم يقارنه فيه
بان لم بعد سلام امامه ففقيه
هذا التفصيل كما في م
وخص ج هذا التفصيل
المدكور بما اذا سلم بعده
فان سلم معه ونذر عن قرب
أي بما عليه ولا يسجد لانه
حينئذ لم كان مأموما
فينصحه الامام ورقة م
باختلال القدوة بشروع
الامام في السلام فلا يصلح
للتفصيل ويؤيده انه لو اقتدى
به في هذه الحالة لم تنعقد
جماعة لاختلافها بالشروع
بالسلام فتعقد فرادى
وفيه ان ابن حجر يقول في
هذه بانعقادها جماعة كما
يأتي فلا تأييد اذ لا الزام
(قوله ولم يكن نوى الخروج
منهم لم يسجد) اي لانه لم
يفعل ما يطل عنه اذ لا ينية

سهوا أو عمد لم يسجد له وان صلى صلاة التسبيح أو رتبة الظهر أو أربعين صلاة صدقته سجد أول
وتركه في الكل سجدة فلا فلا بن حجر في الأخيرة (قوله بان يسجد في محله الا في سجدين) فلو
أتى بواحدة بطلت صلاته بالتمروغ فيها ان قصد الاقتصار عليها ابتداء فان قصد أن يأتي
بسجدين ثم أتى بواحدة فقط واقتصر عليها لم يطل صلاته وجه هذا يرجع بين الكلامين
المتناقضين وله اذ لم يطل صلاته أن يفعل الثانية ان لم يطل الفصل فان طال فأتى وله حينئذ
فعله كاملا ومثل ذلك ما لو قصد ترك الطمأنينة فيه فيضربا دفقة دون ما اذا عرض له ولو سلم
المسبوق ناسيا مع الامام فان نذر عن قرب كل صلاته وسجد للسهو والاستانفها فان تذكر
قبل نسيه عليكم ولم يكن نوى الخروج منها لم يسجد للسهو والاعتقاد (قوله وسببه تسعة) على
حذف مضاف أي أحد تسعة أشياء ولا يخالف هذا جعله أربعة في المنهج تبعه لانه عددها
افراد بعض الأسباب المذكورة ثم أسبابا مستقلة والخطاب يسير ويؤخذ من حصر الأسباب
فيما ذكر أنه لو سجد امامه الخلق مثلا لم يراه هو ودونه لم يجز له متابعتها اعتبارا ببعيدته لكن
ينبغي أن يسجد بعد ذلك لاجل هذا السجود الصادر من الامام لانه في اعتقاده داخل يقتضي
السجود (قوله ترك بعض) أي كالأوباء والمراد تركه يقينا ما تركه شكافسيه هذه سببا
مستتلا في قوله وشك في الصلاة الخ (قوله ولو عمدا) ولولا لاجل ان يسجد ويجوزية السهو وعند
وقوع السبب عمد المأمور من أنه علم على خلل الصلاة ثم ان قصد به حقيقة بطلت صلاته
لتلابعه (قوله للمأمور) أي من أن خال العمدا أشد (قوله وتكرير الخ) المراد بالتكرير
الزيادة وقوله ركن أي فاكثر أخذ من الدليل ثم لا يسجد لتكرير الركن في صلاة الكسوف
لانه مطلوب فيها (قوله وقبس بطلت) أي بما في الحديث من زيادة الركنة غيره وهو زيادة ركن
فاكثر يجتمع الخلل فالاستدلال بالحديث بطريق القياس الادون على ما فيه لا بطريق النص
(قوله وسجوده الخ) جواب عن سؤال وقوله فيه أي الظهر (قوله محمول الخ) لا يقال لم يثبت
انه سلم بعده حتى يكون ثدار كالاتفاق لم يثبت عدم سلامه بعده حتى يكون زائدا والاحتمال
في الأفعال يسقط الاستدلال مع أن القائل بالقائل بالسجود بعد السلام يوجب السلام بعده أيضا
فهذا الدليل ليس نصافي دعواه وأما نحن فلنأدل أن آخر وهو أن السجود قبل السلام آخر
الامر من فعله صلى الله عليه وسلم وبأنه صلى الله عليه وسلم أمر به قبل السلام وفعله تارة
بعده وتارة قبله وفعله يمكن بطرق السهو واليه بخلاف أمره فانه معصوم فيه من السهو فكان
يجل فعله المحقق على قوله الذي لا يمحى أولى (قوله سهوا) حال من فاعل تركه أي تركه حال كونه
ساهيا لا من السلام لانه سلم عمدا (قوله أمان تكرر ذلك عمدا الخ) أخذ المحترقات على ألف
والشعر المشوش وقوله وتكرير القول أي غير تكبيرة الاحرام ومثلها النية فان تكررهما
مبطل كما سيذكره (قوله على الأصل) أي القاعدة في أن ما لا يطل عنه ولا سهو كالتفات
أو خطو قيس لا يسجد للسهو ولا عمدته ومنه ما يطل عنه وسهو كالكلام كثير لعدم ورود

ولا خطاب (قوله والاسجد) أي انه لم يطل عنه (قوله لم يجز له متابعتها) هذا صريح في عدم وجوب مفارقتها مع السجود
انه فعل مبطل في اعتقاد المأمور والجواب ان محل وجوب المفارقة ما لم يكن المفعول مطلوباً عند الامام كالافعال الكثيرة المتوالية
فانها وان كانت مفترقة عند الامام ما لا يستطاع مطاوعة فوجب المفارقة عند الاتيان بها الا كما هو لا تجب لكن لا يتابعه فيه

ونقل ركن) أو غيره (عولى) أو بعضه ولو عمدا (الى غير محله) كقراءة الفاتحة أو سورة الاخلاص أو بعضها في القعود لغة كذا
التحفظ الامور به في الصلاة كذا كذا كيد التشهد الاول (وهو وض الى ركعة ٣٤٩ زائدة وقعود في محل قيامهم) و

فيها ذلك (وشك) واقع
(في الصلاة)

(قوله يثقل مطلوب الخ)

حاصل المقصد ان مقتضى

للسجود من ذلك هو تركه

الركن القولى كالأوبهضا

وقوله كذلك اغير محله الا

الصلاة على النبي صلى الله

عليه وسلم قيل التشهد لان

الجلوس محلها ولو في الجملة

والانقل اليه اول التشهد

لان لواجبها بسنن اوله

لحديث في ذلك ونقل البعض

كذلك ما عدا التشهد الاول

لدخوله في الركن لا اتحاد المفظ

وما عدا الصلاة على الا

فانه لا يسجد لقلها كفى

م خلافا لابن حجر على اننا

رجعنا بسنن في الاول أيضا ما

الهيئات فلا يسجد لقلها

ولو بقصد هال الاقواء وان

لم يقصد هال بخلاف القنوت

لانه من الدعاء فلا يغيره الا

بالقصد بخلافها فيسجد

لقلها ما طاقا الغير القيام أو

بدله لانه محلها ولو في الجملة

(قوله أو القنوت قبل الركوع)

محله اذا لم يقصد كما يؤخذ

قوله (قوله ان طال زمنه الخ)

راجع مسئلة المسبوق فقط

بخلاف ما قبلها فانها باطل

فيه مجرد هو به لان الفرض

انه متعمد (قوله المطلوب)

السجود الاول وبطلان الصلاة في الثاني نعم يستثنى من الاول أشياء منها ما ذكره بقوله ونقل
ركن الخ أما ما يثقل عمده دون سواه فيسجد له وعكسه محال فالاقسام العاتية أربعة (قوله
ونقل ركن قولى الخ) تقدم أن هذا خارج من الأصل المذكور في قوله على الأصل في ذلك وقوله
أو غيره أى ركن أشار به الى أن الركن ليس بيمين وعيدارة التمسك وبالعبرة المنهج وقد
اعترضها في المنهج بأن الاولى التعبير بقل مطلوب قولى غير مبطل نقله لشعوره الركن وغيره نعم
يستثنى منه التسبيحات فلا يسجد لقلها على المعقد وان قصد هال ان جميع الصلاة قابلة لها اذا
لم يسه عن التسبيح في ثبوتها بخلاف القراءة فانها منهي عنها في غير محلها وخروج بالتقييد بقوله
قولى القلى فان نقله عمدا مبطل وقوله غير مبطل نقل السلام وتكبيرة الاحرام عمدا بأن كبر
ثانيا فاصدا التحريم فانه مبطل لان من افتتح صلاة ثم افتتح أخرى بطأت الاولى وفارق نقل
القلى نقل القولى بأنه لا يغير هيئة الصلاة بخلاف نقل القلى ولا يرد على كون نقل القولى
مقتضيا للسجود ونقل السورة قبل الفاتحة حيث لا يسجد له لان القيام محلها في الجملة أى يقطع
النظر عن كونها قبل الفاتحة أو بعدها كذا يقال في نقل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
قبل التشهد أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله كقراءة الفاتحة) أى سواء قصد القراءة أم لا كما
استظهره ع ش خلافا للزبادى ومثل الفاتحة التشهد بخلاف القنوت فانه بشرط فيه القصد
فاذا قنوت قبل الركوع بقصد القنوت سجد وان أعاده بعده (قوله في القعود) متعلق بقوله
كقراءة أشار به الى أن النقل في ركن طويل بخلافه في القصر فانه مبطل والمراد القعود الذى
ليس بدلائن القيام وان كان يصل من قعود لمجزأ غيره (قوله لترك التحفظ) فانه أن التحفظ
ليس ببعض من الصلاة بل هو هيئة وترك الهيئة لا يسجد له الآن يقال ان التحفظ لما كان
ما موراه أمرا مؤكدا أشبه البعض في التمسك كدطلب السجود له فقوام لا يسجد الا لترك
البعض أى أو ما شابه في التمسك (قوله مؤكدا) صفة لمخدوف أى أمرا مؤكدا لانه لا بد من
التحرز عن الخلل في الصلاة وجوبا أو ندبا (قوله كذا كيد التشهد) نظير في التمسك كدوالحاصل
أنه لا يسجد لترك التسبيح ولا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد أو القنوت قبل
الركوع أو السورة قبل الفاتحة أو البسملة قبل التشهد (قوله ونهوض الخ) أى ان صار به
الى القيام أقرب منه الى القعود دون ما إذا استوى الامران أو كان الى الجلوس أقرب
ونخرج بقوله سواه بالتسبيحة ما اذا قصد النهوض قبله بغير شرع فيه (قوله وقعود
في محل قيام) بكسر الحاء المهملة الوقت وبفتحها المكان والمراد المكان الاعتبارى
لاحقة بقله وذلك كان قام ثم غلب سواه فلا تبطل صلاته وان طال اركنه يسجد لسهو فان
كان قعوده في محل القيام عمدا كأن قصد في أثناء الفاتحة أو سلم الامام فقعده المسبوق عامدا
عالميا التحريم ركن قعوده في غير محل جلوسه لو كان منفردا بطلت صلاته بذلك ان طال زمنه
بان كان زائدا على قدر جلوسه الاستراحة المطلوبة فان كان بقدرها لم تبطل ولا يسجد له سواه
وكذا لو قصد من اعتدله قدر ذلك ثم سجد أو قصد من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه فلا
تبطل به الصلاة لانها موهودة فيها غير ركن بخلاف شعور الركوع فانه لم يعمد فيها الا ركنا فكان
تأثيره في تغيير نظامها أشد (قوله لذلك) صريحه أن الإشارة لترك التحفظ الذى هو عمله لما لا
أى وهو قدر الطمأنينة كفى ع ش وكذا في الجلوسات بعد وقوله يسجد لسهو ولا وجه له ذلك لانه حيث كان بقدر

==

بأن شك في ترك شيء منها فيبقى على المشقة و - - - - - (ان احتمل أن ما في به زائد) والأفلا يصح فلو شك في ركعة
من الرباعية أم هي ثلاثة أم أربعة فتذكر فيها

الطمانينة لم يطل عمده فلا يجوز اسموه كما هو ظاهر فتأمل (قوله لعدم الزيادة) فيه نظر فإن فيه زيادة السلام الأول وعبارة
مد فلو شك في السلام ولم يطل الفصل فلا يجوز لعدم الزيادة وقوله ولم يطل الفصل ليس قيد الاقتضائه أنه مع الطول يستأنف
الصلاة وليس كذلك فالأولى إبداله بقوله ولم يأت بمبطل ومثل تذكر السلام الشك فيه وعبارة مـ لو ترك السلام أو شك فيه ولم
يأت بمبطل أتى به ولو بعد طول الفصل ولا يصح للاسهول أن يأتى بمبطل فإن طال الفصل بين التذكرة وطروا والشك وبين الصلاة
المقحولة وجب الاستئناف لبطانها بهذا ٣٥٠ المبطل سواء كان يطل عمده وسهوه كالكلام الكثير والفعل الكثير المتوالي

يطل عمده وهو غير مناسب لأن الترتيب لا يتصور من الساهی الذي الكلام فيه فيجبه أنما راجعة
تغير المحسن الذي استدلل به لما هذاه بعض أفراده أعاده قل واعتراضه المذکور يرد أيضا
على سورة السهم التي هي بعض الأعمال بالعهلة المذکورة سابقا (قوله بأن شك في ترك شيء منها)
أى من أركانها كما يصرح به ما بعد متفرج بالشك ما لو شك في ترك ركن فإنه يأتى به على التفصيل
المسافر في ركن الترتيب وبجهد مع الزيادة فقط بخلاف ما لو شك في تركه بعد السلام ولم يطل فصل فيأتي
به ولا يجوز لعدم الزيادة وبالشك في الترتيب في فعل منهي عنه وان أبطل عمده ككلام
قليل ناسيا فلا يصح بدله لأن الأصل عدمه وبالشك في ترك ركن الشك في ترك شرط فهو مبطل
فلا يصح بدله أيضا وكالشك في ترك ركن الشك في ترك بعض معين كقنوت بان قال هل أتيت به
أولا فيجبد لأن الأصل عدم الفعل وخروج البعض المندوب في الجملة أى في جملة مندوبات
الصلاة بان قال هل أتيت بجميع مندوباته أوتركت منها واحد أفلا تذاكر له ولا يجوز عنه
لأن المتروك قد لا يقتضي السجود وبالمعنى البعض المهيمن بان قال هل أتيت بجميع الأجزاء
أوتركت منها واحد أفلا يصح بدله أيضا لضعفه بالإجماع والمراد بالشك هنا مطلق التردد الشامل
للظن والوهم لا خصوص المصطلح عليه الذي هو التردد بين أمرين مع استوائهما (قوله فيبقى
على المتيقن) وهو الأقل ولا يرجع إلى ظنه ولا إلى قول غيره وان كان جمعا كثيرا حيث لم ينع
عدد التواتر وأما راجعته صلى الله عليه وسلم للصعابة رضى الله تعالى عنهم وعودته إلى الصلاة
في خير ذي المدين فليس من باب الرجوع إلى قول غيره وإنما هو محمول على تذكره بعد مراجعته
أو أنهم بالغوا عند التواتر وهو جمع يؤمن نواظروهم على الكذب ولومن كفارا أو فسقة أو
معيان وأقله ما زاد على أربعة فإذا بلغ المخبرون ذلك العدد عمل بقولهم أمافعلهم فلا يعمل به
على المعتمد (قوله ان احتمل أن ما في به زائد) ويعبر عن هذا السبب بابتاع الفعل مع التردد في
زيادته (قوله فلو شك الخ) تنبيه على ما قبله على طريق ألف والنشر المشوش (قوله أم هي ثلاثة
أم أربعة) أى هل صليت ركعتين وهذه ثلاثة أو ثلاثا وهذه أربعة وقوله فتذكر فيها أى قبل

والاتصال بنحس وكشف
العورة أم لا كاستدبار القبلة
والكلام القليل والأكل
القليل فان لم يطل الفصل
وجب الاستئناف فيها
أبطل عمده وسهوه دون ما
أبطل عمده فقط فلا يستأنف
بل يدخل نفسه في الصلاة
بأن يأتى بالسلام ويسن له
أن يصح للاسهول وجوده
ليس لتدارك السلام بل
لفعل ما يطل عمده أعاده
سم على حج عن من العباب
وفي ع ش أن حكم الفاصل
الطويل تحكيم القصير في
قفه المذکور ووجه ذلك
جواب حادثة هي شك في
سلام صلاة أمس هل يجب
الاستئناف أو يكفي الاتيان
بالسلام وجوابها كما علمت
بكتفه السلام إذا توضح أنه لم

بأت في هذا الزمن الفاصل بمبطل أيا كان والواجب الاستئناف لأن القرض أن الفصل طویل وهذا على
ماسلكه سم اما على ما في ع ش في فصل في المسئلة ولا نظر للطول وقولنا أمس ليس قبدا بل هو صورة الواقعة فالمدار على
طول الفصل وعدمه وقدروا الطول بما يسع ركعتين يمكن الاصح ضبطه بالعرف كما في الروض هذا كله على ما في مد أما على
ما في المحشى وان كان غير ما نحن فيه فعدم الطول قيد معتبر فيجب الاستئناف عند الطول وان لم يوجد بمبطل كما يأتى (قوله فهو
مبطل) أى ان فعل معه ركن أو طال زمنه بحيث يتسع ولو أقل الأركان شيخنا (قوله الشك في ترك بعض) أى في جميع البعض
بخلاف الشك في بعض ذلك البعض فلا يصح بدله لأن الأصل الاتيان به كاملا ع ش (قوله فليس من باب الرجوع إلى قول
غيره) قد يقال حيث كان كذلك فإفادة المراجعة فالظاهر هو الجواب الثاني الآن يقال الفائدة كونها وسيلة للتذكر (قوله
ما زاده لي أربعة) نقل الشيخ المجلد عن جمع الجوامع ان أصله أربعة فردة شيخنا الدمهوى يدرس مـ (قوله أم هي ثلاثة) =

انها الثالثة وانما بركعة لم يسجد لان ما فعله منها مع التردد لا يحتمل قيادة وان تذكروا الرابعة ان ما قبلها الثالثة سجدة لان ما فعله منها قبل التذكركر محتمل للزيادة وخرج بقيدى في الصلاة الشك بعد السلام اى في غير النية والتسكيرة لا يؤثر لان الظاهر وقوع الصلاة عن تمام

مثل هذا يأتى في النوى اربعاً انما مطلقاً وشك في العدد فيبقى على الاصل ويأتى بالشك فيه ويسجد للسهم ولا يحتمل الزيادة فيما أتى به لا يقال الزيادة في النفس المطلق على المنوى ليست مبطله لاننا نقول محله في الزيادة بنية والا كانت مبطله في العمل فيسجد عند السهم ولا يحتمل الاتيان بما يطال عمده أعاده مر وشرح الروض (قوله قبل الانتصاب اغبرها) اى انتصباها تجزيه فيه القراءتان لم يقرأ أصلاً أو قام لحل لا تجزيه فيه القراءتان ثم تذكروا فلا يسجد لعدم احتمال ما يطال عمده كفى مر وشرح الروض وناقشه عمن تبعه ليج بان هذا ظاهر فيها اذا لم يقرأ أصلاً دون ٣٥١ ما اذا قام لحل لا تجزيه فيه القراءتان هذا

النموض لو كان زائداً لا يبطل عمده فليسجد عند احاطه به وهذا الاعتراض يرد أيضاً على قول المحشى قبل تبعا لم ونموض ان صار به الى القيام أقرب منه الى الجلوس دون ما اذا استوى الخ ويدل له قوله آخره وخرج بقوله هو الخ لانه حيث أبطل عمده فليسجد للسهم من غير تفصيل لكن اذا قالت حذام فتدبر (فرع) لو اقتدى به في ركوع الاولى وشك في ادراكه فركعة بعد سلام الامام ويسجد للسهم ولا يحتمل الزيادة فيما أتى به منفرداً فلو لم يتفرد فيها كان يصلى ثلاثية خلف رباعية لم يسجد لتعمل الامام سهو

الانتصاب اغبرها وخرج بذلك ما لو لم يتذكر بان دام شكه الى السلام فيبقى على اليقين ويأتى بركعة ويسجد للسهم (قوله انها الثالثة) اى أو الرابعة وانما اقتصر على ذلك لاجل قوله وأتى بركعة لانه اذا تذكر انها الرابعة لا يحتاج للاتيان بركعة وقوله لا يحتمل زيادة لانه لا بد منه سواء كان في الثالثة أو الرابعة (قوله وارثاً تذكروا الرابعة) اى بعد ان شك ان ما أتى به ثلاثة وهذه التي يريد الاتيان بها أربعة أم أربعة وهي خامسة فيبقى على اليقين وانتصب للاتيان بركعة ثم بعد انتصابه تذكروا أثناء أو قبل السلام انها أربعة (قوله لان ما فعله منها قبل التذكركر) اى عند الانتصاب لها وقبل التذكركر وقوله محتمل للزيادة اى لا يحتمل أن يكون من الخامة وأن يكون من الرابعة (قوله الشك بعد السلام) اى وان قصر الفصل والمراد السلام الذى لم يحصل بعده عود للصلاة أما لو شك بعد سلام حصل بعده عودها كان سلاماً فليسا يسجد للسهم ثم عاد عن تركه في ترك ركن فليزعمه تداركه لانه بان بعوده أن الشك واقع في صلب الصلاة وبذلك يلغز ويقال لما يخص عاد الى سنة لزمه فرض أو يقال اناسنة أوجب فرضاً وخرج بالشك بعد السلام ما لو علم بعده ترك ركن فان طال الفصل استأنف الصلاة والا دخل نفسه فيها وتداركه (قوله في غير النية والتسكيرة) أهم من أن يكون الغير فرضاً أو شرطاً كان شك في الظاهر بعد تيقن الحدث فلا يضر ذلك حيث كان بعد السلام لكن لا يصلى به صلاة أخرى أما في أثناء الصلاة فيضر كما هو وخرج بذلك ما لو شك في الحدث بعد تيقن الظاهر فلا يضر مطلقاً في أثناء الصلاة أو بعدها وكالشك في الظاهر الشك في نية الوضوء فلا يضر بعد السلام لكن لا يصلى به صلاة أخرى بخلافه قبله فيضر وخرج بغير النية والتسكيرة الشك فيها ما وفي أحدهما بعد السلام فانه يلزمه الاعادة لانه شك في أصل الانعقاد وكذا لو شك هل نوى القرض

المأموم أعاده سم (فرع) لو شك المواقف في العدد هل يخير بين انتظار السلام ونية المقارنة أو تعيين المقارنة أفق مقق الانام عن الجواهر وشرح العباب بالاول كما قاله الشورى والنوى في فتاويه بالثاني لاحتمال خطأ الامام في ذلك الجلوس فلا ياتيه فيه وفيه انه كما يحتمل هذا يحتمل كونه مصيباً فلم يتعين الخطأ وقال سم في شرح أبي شجاع يتخير بين المقارنة وانتظاره فأشأه له يشك فيه قوم ورد شورى بان فيه غش محالته مع احتمال كون الامام مصيباً (قوله وشك في ترك الخ) اى وقد شك في الخ لانه المتوهم (قوله كأن شك في الظاهر بعد تيقن الحدث الخ) الذى نقله سم عن مرقى غير الشرح انه في هذه الصورة تلزمه اعادة الصلاة بظهر جديد ما لم يتذكره ولو لم يدطول الفصل لانه لا يرتفع يقين حكم بظن ضلته وصور الشك الغير المضير وان لم يتذكر بما ذا تيقن طهر او جددنا ولم يعلم السابق لكن الذى اعتمدته ح ف هو ما في المحشى وعارض ما قاله سم بأن الاصل في عبادة المكلف وقوعها صحيحة ما لم يتيقن خلافه (قوله وكذا لو شك هل نوى القرض الخ) نوح بالشك الظن فاذا ظن من يصلى القرض انه في سنة أو بالعكس ولو في أثناء الصلاة وأشأه على ذلك ثم تبين الحال لم يضر وهذا من المواضع التي فرق فيها بين الشك والظن م روعش

ولان اعتبار حكم الشك حينئذ ٣٥٢ يؤدى الى المشقة (وسلام) في غير محله (ويسمى كلامه) وفيه ما يخلاف كثير الكلام

وهو اولى به عدد او التقيد
بالسير من زيادتي (واختراق
قصر زمانه من متقل في سفر
الى غير مقصده) غير (القبلة
يجماع الدابة) هذا ما صححه
الرائي في الشرح الصغير
وقال الاستوى انه الفيلس
لكن المنصوص انه
لا يسجد وصححه الرائي في
الشرح الكبير وتبعه
الذوى في الروضة وغيرها
أما اذا طال زمنه فلا يسجد
لبطلان صلاته (ومحله) اى
في جود السهو (قبيل السلام)
سواء كان السهو بزيادة أو
نقص لخبر العيصين انه صلى
الله عليه وسلم قام من ركعتين
من الظهر ولم يجلس ثم سجد
في آخر الصلاة قبل السلام
سجدتين وخبره سلم اذا شك
أحدكم في صلاته فلم يدرك أصلي
بإلثام أربعاء بطرح الشك
ولم ين على ما استيقن ثم يسجد
للسهو وسجدتين قبل ان يسلم
فان كان صلى الله عليه وسلم
له صلاته اى ردتها السجدتان
وما تضمنتهما من الجلوس بينهما
الى الأربع (ولا يتكرر)
السجود حقيقة معطافا ولا
صورة (الا) في سبع صور
(في مسبق)

(قوله والا فلا يلزمه
السجود) اى قبل سلام
امامه اى ولا يتب اجر

أو التطوع لا الشك في نية القدوة في غير الجمعة وأما بضر الشك بعد فراغ الصوم في نية
مشقة الاعادة ولانه يقتضى في النية نية ما لا يفتقر فيها ما اولو كان عليه كل من الظهر والعصر
فصل واحد وشك هل قوى فتح اظهر أو عصر اوجبت اعادتها اجبها (قوله ولان اعتبار حكم
الشك) اى كون حكمه وهو التاثير به حينئذ اى حين كان بعد السلام (قوله كثير الكلام)
ثم اعتبر قوله والكثرة بالعرف وقال قل الكثير هو ما زاد على ست كلمات وتقدم الكلام على
ذلك (قوله وغير القبلة) خرج ما لو اختلف عن غير مقصده اليها فلا يسجد لان الاصل وقوله
يجماع الدابة اى أو غيره كنسيان أو جهل وخرج بذلك ما لو تعدد الانحراف فان صلاته تبطل
(قوله هذا ما صححه الرائي) معتمد وقوله لكن المنصوص ضعيف (قوله أما اذا طال زمنه)
محترز قول المتن قصر زمنه وقوله فلا يسجد معتمد (قوله قبيل) بضم القاف وفتح الموحدة
وسكون المنة المنة التحية نص غير قبل بمعنى ملاصق السلام بعد فراغه من الواجب في التقيد
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان سجد قبل ذلك بطلت صلاته أو سلم عداغات وكذا
سهو أو جهل أو طال الفصل أو عرض مانع كحدث ولو ظهر قبل طول الفصل وخروج وقت
جمعة والابان سلم سهو أو جهل أو قصر الفصل عرفا ولم يطرأ مانع بعد السلام فلا يقوت وان
خرج الوقت لانه من المذايل ما تزعى المعتمد في جميع ذلك ويدين أن يقول في سجوده سبحان من
لا ينام ولا يسهو ولانه لا تقي بالمال قال بعضهم وفي العمدة يستغفر الله تعالى (قوله بزيادة
أو نقص) اى أو بهما كان صلى الله عليه وسلم في الظهر رجا أو ترك التشهد الاول فلو ما نعمة خلقه يجوز الجمع
وقوله لخبر العيصين دليل للثاني وهو النقص وقوله وخبره سلم دليل للاول وهو الزيادة وقوله
فيما ربح الشك اى لا يعمل بنية ما وقوله على ما استيقن السنين والتاثير ان اى يقين
(قوله شقين له صلاته) اى لان الغرض من السجود جبر الخلل فكان الزيادة تزعى من
الصلاة ولم تحصل فيها وان كان صلى الله عليه وسلم الاربع غاما كان ارغاما للشيطان اى الصالح لا ينفقه
بالرغام بالفتح اى التراب كناية عن غاظته وذلك (قوله اى ردتها) نفسه يراد شقين وقوله
وما تضمنتهما جواب عما يقال لم يأت بالضمير متنى بان يقول شقين لان السجودتين متنى
وحاصل الجواب انهما ما تضمنتهما من الجلوس بينهما لم يحصل التمتع فذا أتى بصغير الجمع (قوله)
ولا يتكرر) اى لا يزداد على سجدتين وان كثر مقتضى السهو كأن ترك التشهد الاول وقعوده
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد وقعوده ارتكبه قلة الناس أو سلم في غير محل السلام
نائب أو نحو ذلك ويجبر خال الكل ان قصده أو أطاق فان قصده بمعنى ما جبره فقط وفات جبر
غيره ولا يسجد لذلك الغير فكان تركه ابتداء وانما عير بالتركيز لا بالزيادة لاسبول الاستئناء
بعد (قوله حقيقة طلقا) اى لافى هذه الصور الاتية ولا فى غيرها المراد بالحقيقة كون
المقصود بكل جبر الخلل لانه اذا تكرر راييس الجبر الا للاثاني (قوله ولا صورة) اى فى الصورة
فقط وقوله الا فى سبع استغنا عن ذلك فقد تكررت هذه السبع صورة لاحقيقة كما مر
(قوله الا فى مسبق) اى لم يقتد بالامام بعد سجود السهو والا فلا يلزمه السجود على المتقدم
ويتم فى المسبق أن يسجد عشر سجودات بان يقتدى فى الرابعة بثلاثة أنة كل فى الأخيرة
ومها كل امام منهم وسجدته فهو هذه ست ثم قام ومنها فانه يسجد فيها ثمة ثمان فان كان قد

صلاته لانه اقتدى به بعد جبر الخلل شيخنا (قوله ثم قام ومنها) ليس قيد بابل يكفيه فى سن سجوده آخر اسم وامامه اقتدى

(قوله ان كان فرغ الخ) المتعين حذف هذه الجملة الى قوله فان لم يسجد الخ لان هذا محله في الموافق كما في رد وجج وحاصل ما فيه ما أنه اذا سجد امام موافق قبل فراغه من أقل التشهد فتبيل يجب متابعتها فيه ثم يتم التشهد ثم يعيد السجود ندبا كالسجود فانه يتابعه فيه وجوبا ثم يعيده آخر صلاته اذا وقيل في الموافق لا يعيده لان الجلوس الاخير محل لسجود السهم وفي الجملة وعليه جج واعتمد رد أنه لا يصح متابعتها فيه حتى يتم التشهد فاذا أتته سجدة وجوبا بالاستقرار عليه بفعل ٣٥٣ امامه فقد علمت أن المسبوق الذي

٤٥ وي ل لا يتعلل واجب المداومة العمل مسنون حيث ترتب عليه التخلف المذكور * (فرع) * لو سلم امام مسبوق ناسيا السجود السهو ثم تذكره من قرب فعادله وجب على المأموم المسبوق ان يعود له ولو كان قد تأسس بالقيام ولاتنقعه فيه المأخوذة حتى يعود للجلوس لوجوبه عليه لتبين ان امامه لم يخرج من الصلاة وكذا الموافق اذا سلم مع الامام ناسيا ايضا للسجود أو تخلف لا يسجد فيجب عليه بفعل الامام فان تأخر عنه بما مضى من صلواته فان سلم معه متعمدا للترك أو تخلف ليسجد لم يجب له عمدا للترك في الاولى ولا خياره بمفرقة الامام في الثانية فيسجد منه مفردا ان شاء الله مروج ونسرح اليه والارض (قوله) والمجبه انه لا يلزمه الخ) أي بل ليس فقط اهـ شيخنا (قوله) بفعل الامام) أي قوله للسجدتين معا فلا يستقر بفعله أحدهما كما قاله سلم

(أو) خرج (بعضهم) منها
(ولم يبق) منهم (أربعة)
بعضها ظهر أو في صلاته (أو)
فيهم - التبيين أن السجود
الاول ليس في آخر الصلاة
(و) في (قاصر) سجدة للسجود
ثم نوى قبل سلامة الإقامة
أو الانعام أو صار مقبلاً
وصول سعة بته دأ وإقامته
أو منع - سيد أو زوج أو
والد أو غيرهم من السفر (بتم)
صلاته (ويسجد آخر أو يلزم
الماموم) بأتمامه (ما أدركه
مع امامه) وإن لم يحسب
له (من الاعتدال ولو في
قنوت والسجدين والجلوس
بينهما ولا استراحة
وللتشهدين وسجود السجود
(و) سجود التلاوة والإتمام
إذا اقتدى بتم) ولو لحظته
(لا التشهدان والقنوت
لكن يسن) له (التبعية
فيها) أي في التشهدين
والقنوت وكذا في
التبقيات والتكبيرات
نعم إن أدركه في سجود أو
تشهد أو غيره مما لا يحسب
له لم يكبر إلا انتقال اليه لعدم
متابعته في الانتقال اليه
بخلاف ما به

السجود لا يقتضي السجود والسجود به يقتضي (قوله) أو خرج بعضهم) بأن بطأت صلاته واعتقد
للباقى تمام الظهور ولو لمع سعة الوقت لأنه دوام وعدم صحة استئناف جمعة بعد أخرى أنه قد ت
صحبة (قوله) أي الساجد السجود في الجمعة وقوله فيه - ما أي فيما إذا خرج وقت الجمعة قبل
سلامه أو خرج بعضهم منها لم يبق أربعة (قوله) أو يمنع - يد) بأن أذن السيد لعبده في السفر
فسافر وشرع في صلاة مقصورة ونحوه - صل منه ما يقتضي السجود فسجد في آخر صلاته المقصورة
ثم منعه - سيده بعد السجود وقبل السلام فيلزمه الانعام ويسجد بعد الانعام لتبين أن الاول
وقع في غير محله وانما اعتبر اذن السيد ليجوز القصر لا رقيق وكذا يقال في الزوج ومن بعده
(قوله) أو ولد) لأن الوالد له منع ولده من السفر ولو كان بالغاً إلا سفره لم ينقض (قوله) من
السفر) متعلق بمنع وقوله يتم صلاته ويسجد راجع لكل من المسائل الثلاث أعني نية الإقامة
وما بعدها وانما الصلاة على سبيل الوجوب والسجود على سبيل التذلل كالإتيان (قوله) آخر
أي آخر صلاته وقوله بأتمامه أي بسبب ذلك (قوله) ما أدركه مع امامه) أي يلزمه متابعته
فيه (قوله) من الاعتدال) بيان لما أدركه أي أدركه الإمام في الاعتدال أو السجدين أو
الجلوس بينهما أو جلسة الاستراحة الخ فلا يشك أن جلسة الاستراحة إذا فعلها الإمام لا يلزم
الماموم موافقته لأن ذلك في الدوام وهذا في الابتداء إذا اقتدى بالإمام وهو جالس للاستراحة
لزمه موافقته فيه بخلاف ما إذا اقتدى به في غير جلوس الاستراحة لا يلزمه موافقته فيه لعدم
لحش الخالفة (قوله) ولا استراحة) أي والجلوس للاستراحة وقوله والتشهدين أي وجلوس
التشهدين وقوله وسجود التلاوة أي إذا اقتدى به فيه لزمه متابعته (قوله) والإتمام) عطف
على ما أدركه بخمسة لأنه ما يلزمه المتابعة فيه عشرة أشياء لأنه بين ما يتبعه وعطف عليه الإتمام
وأكثر ما ذكره من هنا إلى آخر الباب على سبيل الاستطراد لأن الكلام في السجود فذكر غيره
ليس في محله لأنه لم يترجم له (قوله) لا التشهدان والقنوت) بالرفع عطف على ما أدركه أي
لا التلاوة - ما رواه الجلوس والقيام فواجبان لأن الواجب المتابعة في الأفعال لا الأقوال
(قوله) لكن يسن له التبعية فيها) حتى لو كان مسبوقاً فاستأنه أن يأتي بجميع الأفعال تشهد
من الواجب والمسنون ولا يقتصر على المستحب في الاول (قوله) نعم) استدل على قوله
والتكبيرات أي إذا كان الإمام في أحد تشهدين أو في السجود مثلاً لا نوى المأموم في هذه
الحالة وكبر الحرام فلا يحتاج إذا اقتدى بالإمام فيه أن يكبر بل يقتصر على ما كان ذلك
ليس للمتابعة ولا يحسب للمأموم (قوله) لا انتقال اليه) أي إلى ما أدركه فيه وكذا ضربه اليه
فيما به وجعل الضمير الاول للإمام لا يظهر وقوله لعدم متابعته أي لأن انتقال الإمام إلى ما ذكر
وجد قبل الانتقال أو أما الانتقال عما أدركه فيه فيكبره وكذا الوطاق بعد سلام الإمام قيمة قول
مكبر إن كان جلوسه مع الإمام في محل - جلوسه لو كان مفرداً بأن أدركه في ثالثة الرابعة
أو ثمانية الزائفة ثم قام إلى ما عليه فيقوم مكبراً فإن لم يكن محل - جلوسه قام ساكناً أي غير مكبر
بل يقوم - صلاة ثلاثاً لأن الصلاة لا يناسبها السكوت وعبارة المنهج ولو أدركه في اعتداله فما
بعده وافته فيه وفي ذكره وذكر انتقاله عنه لا إليه وإذا سلم امامه كبر فإمامه أو بدله إن كان محل
جلوسه والإفلا (قوله) بخلاف ما بعده) أي ما به ما أدركه فيه فيكبر لا انتقال اليه وإن

والركوع (وبسقط عنه)

بأنه قام (القيام والقراءة)

إذا أدرك في الركوع

(وبسقط عنه) (السورة) في

الصلاة الجهرية (إذا

سمعها) من الإمام للنهي

عن قراءتها إرواه أبو داود

والترمذي وحده، فليسقط

أقراة الإمام فان لم يسمعها

أو كانت الصلاة سرية لم

تسقط عنه (وبسقط عنه

(الجهرية) (الصلاة

(الجهرية) فلا يجهر لانه

ربما يوشش على الإمام أو

غيره (والشم - بدأ الأول

والجهرية) لو كان له أثر كهما

الإمام) فيتركهما المأموم

تبعه ولو يسقط عنه أيضا

الفتوت إذا السنة فيه أن

يؤمن في الدعاء ويسكت أو

يوافق في الشدة ومن الدعاء

الصلاة على النبي صلى الله

عليه وسلم

(باب صلاة الجماعة)

أقل الجماعة إمام ومأموم

والأصل في طائفتين

الاجماع قوله تعالى فلتقم

طائفة منهم

(قول الشارح ومن الدعاء

(الخ) في رسم على المنهج إلا

أنه يشترك الإمام في سائر

بؤن (قوله وما يميز ذلك

كاهن) في الشورى أن

استغفر وأوبى اليك من

الدعاء فيؤتمن له أنه وهو

ظاهر (قوله ولا في لفظ

جماعة) تأمله فاني لم أفرقه

ليحسب له الجماعة للإمام فيه وقوله والركوع أي وبخلاف الركوع فإنه إذا أدرك فيه يكبر
لأنه قال الله وإن لم يتابعه حال الانتقال لأنه محسوب له (قوله) وبسقط عنه القيام (الخ) جلة
ما ذكره تناوئنا من حاشية وأشياء ومجمل. وقوله ما ذكر أن كان الإمام أهلا للجمعة ولو لا كحدث فلا
وما ذكره قل هذا ليس بظاهر (قوله في الركوع) أي ويدرك الركعة بشرط أن يطأ من
يقبض قبل ارتفاع الإمام عن أقل الركوع وهذا في غير الركوع الثاني من صلاة المكوف لانه
انما يدرك الركعة فيه بأدراك الركوع الأول من كل ركعة اه قل (قوله الجهرية) أي
التي جهر الإمام فيها ولو سرية وعكسها معك. فالجمعة بانتمول بالمتدوع كما امر (قوله
لله) عن قرائته) فلو خالف وقرا أئيب على أصل القرائة وان كان مخالفا لسنة فإنه بالشي
في غير محله ويجوز ذلك في جهره بالذكر وانما ينفى في غير محله (قوله فان لم يسمعها) أي قراءة
الإمام لهم أو بعد أو مع صوت لم يسمعها أو اراد ولو في جهرية لما امر من أن العبرة بالمتدوع
لأنه لا يشروع وقوله أركأت الصلاة سرية أي أمره في الإمام ولو جهرية لتغير ما امر (قوله إذا
تركها الإمام) أي عد أو هو أو كما مر وقوله فيتركها المأموم أي وجوباً لأنهم ما يمتنعش
فيه المخالفة مع أن المأموم يحدث جالس تشهد لم ينفى له الإمام فلا ينافي ما سيأتي في الفتوت
(قوله وبسقط عنه أيضا الفتوت) أي إذا سمعه والافتت هو (قوله أو يوافق في الشدة) أي
أو يقول أشهد أو صدقت وبررت ولا يتعلق به الملاقة على المعتمد ويعتقد الخطأ به لانه مطلوب
ولوجود الرابطة بخلافه في اجابة المصلي لمؤذنه فإنه لا يعتقد عدم طبعه وعدم الرابطة (قوله
ومن الدعاء الخ) أي وان كانت بالغة الخبر كصلى الله على سيدنا محمد الخ لان المراد الدعاء فيؤتمن
فيما وكذا من أوله إلى انقطع قضيت وما يميز ذلك كله شأنه فيوافق في ما ويسكت أو يقول ما مر فلا
ترك الإمام الفتوت وقبضه معا وهو في السجود فان أمكن المأموم أن يفتت ويدرك في السجود
الأول ندب له فله أو في الجلوس بين السجدين كونه فله أو بعده هو به للجمعة الثانية وجب تركه
فان أتى به عامدا عالما بطائفتين جرد الخفاف لانه قصد البطلان وشيخ فيه ولو قبل أن يهوى
الإمام وما ذكره قل هنا فيه نظر

(باب صلاة الجماعة)

أي جماعة الصلاة أي الارتباط الحاصل بين الإمام والمأموم واعتبر بان الأولى تقديمه. هذا
على صلاة الجمعة لان الجماعة من قسم الفرض وأجيب بأنه إنما أخره ليرى أنه فيه كافتراض
(قوله أقل الجماعة إمام ومأموم) أي بخلاف الجمع فان أقله ثلاثة ولا يطلق على الاثنين إلا الجازا
والكلام في ما صدقات الجمع ولا تظ الجماعة كرجال ورجال فزيدين لاني لفظ جمع أي ج مع
فانه يطلق على اثنين حقيقة لان مدلوله ضم شيء إلى شيء ولا في لفظ جماعة فان أقله ثلاثة ومجمل
كون أفعالها مائة ومائة وما في غير جماعة الجماعة أمهي فلا بد فيه من أربعة واذ لم يوجد الخ في
البلد الإمام ومأموم كانت فرضه عليه الملاقة الشارة الافتراض كفاية (قوله) والأصل
في طائفتين لم يقل في وجوبه بالكون كلامه جاريا على كل الأقوال في أنها فرض غير أو كذا به أو
سنة لان الطائفتين (قوله طائفة) تطلق على الواحد كما تطلق على الاكثر فصح الاستدلال

بذلك على المدعى وهو أن أقلها ما ذكر (قوله أمر به في الخوف) بحقل أمر الوجوب والندب
وعلى كل فالأمر به في الأمن أولى ويحقل أن يراد الندب في الخوف والوجوب في الأمن لأنها
إذا ثبتت مع المشقة فوجب عند عدمها وعلى هذا فلا يقال إن الأمر به في الأمن أولى لعدم
اتحاد الأمرين وإن كان الثاني رائداً إنما كدغ في الأول (قوله أفضل) يؤخذ من التعبير بأفعل
الفاضل أن الأمر إذا جازاً ولو كان عندهما كان المنفرد آثماً ولا يتم لأجله فلا فضيلة في صلته
مع أنه أثبت أنها في الحديث فضيلة (قوله القذ) بناءً وذال معجزة أي المنفرد وقوله درجة أي
مسألة كما في رواية وخبر ما يفسر به الواردة وقوله فيها أي في الصحيحين وقوله ضعفاً أي مثلاً
(قوله لأن ذلك يختلف) ولأن العدد لامة فهو له (قوله أحوال المصالحين) من التشويع والتدبر في
القراءة والمحافظة على السنن والمصالحين بام واحد للجمع مع وأمّا الكفاية فمذكورة لا انتفاء
السالكين قال الرمي أو أن الاختلاف بحسب قرب المسبب روي عنه أو أن الرواية الأولى في
الصلوة الجهرية والثانية في السرية لأن أئمة من الجهرية يسمعون قراءة الإمام والتأمين
لأصابعه (قوله أو أنه صلى الله عليه وسلم الخ) هذا الأول هو الرابع سواء أجمع أم لا وأفضلية
الكثير على القليل من حيث الذات لأن حيث العدد في صلى مع واحد له سبعة وعشرون ومن
صلى مع ألف كذلك لكن درجات الثاني أكمل وعلى هذا فلا ينسب ذكر الحديث الثاني قبل الأول
لأنه صلى الله عليه وسلم قاله قبل الأول كما هو مقتضى التوجيه فيقدم وضعها كما تقدم وجودها
ومكث صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة مدة مقامه بمكة صلى غير الخس وهو كعتان
بالقدرة ووكعتان بالعشي واتلمس به ففرضهم بأفهم جماعة لأن العصاية رضى الله عنهم كانوا
معه وورين يصلون في بيوتهم فلما هاجر صلى الله عليه وسلم إلى المدينة أقام الجماعة وواظب عليها
والمراد أنه كان يهمل في غيرها فاجتماعه فلا ينافي ما تقدم من أن جبريل صلى الله عليه وسلم
وبالعصاية رضى الله تعالى عنهم صيحة الأمر وأيضاً ما كان صلى الله عليه وسلم يصلي به بذلك بعلى
وصلى أيضاً بمكة فصحته فصحته بمكة صيحة ليلة الأبرار وقول ابن حجر شريعت بالمدينة مراده أنه
شرع أظهرها ومن المعلوم أن شريعة الصلاة كانت ليلة الأسراء وهي متقدمة على الهجرة
ببنتين فلا وجه لما قاله بعضهم هنا (قوله في المكتوبات) ذكر قيوداً خمسة وأخذ بمقتضاها على
الف والشر المرقب (قوله المؤداة) يستثنى منها الصلاة التي وجبت لحركة الوقت مع وجوب
إعادتها فالجماعة سنة فيها ويستثنى أيضاً صلاة شدة الخوف وظهور المذوورين يوم الجمعة لأن
الشعار يظهر بإقامة الجمعة فلا حاجة إلى ظهوره شرعاً أو غيرهما أي من شأن الشعار أن يظهر
بذلك حتى لو توقف ظهوره على جماعة الظاهر لم تكن واجبة أعاد الشو برى (قوله غير الجمعة)
بالنصب على الحال لا بالجر لأنه لا ضرورة وتغلب في الإجماع فلا توصف بالمعرفة (قوله فرض
كفاية) أي في الركعة الأولى فقط لا في جميع الصلاة وقد تعرض لها التعيين كسائر فرض
الكفايات كان لم يوجد زيادة على من تقوم به من إمام ومأموم فمكث حينئذ فرض عين
عليهما وكذا لو رأى إماماً ركعاً وعلم أنه إذا اقتدى به أدرك ركعة في الوقت لأن صلى منفرداً
ويؤخذ من ذلك تحريمها إذا رأى الإمام في جلوس التشهد الأخير وعلم أنه لو اقتدى به فيه
لم يدرك ركعة في الوقت وإن صلى منفرداً أدركها (قوله على الرجال الأحرار) أي البالغين

معك أمر به في الخوف
في الأمن أولى وخبر
الصحيحين صلاة الجماعة
أفضل من صلاة الفرد
بجمع وعشرين درجة
وفي رواية فيها خمس
وعشرين ضعفاً ولا منافاة
بينهم لأن ذلك يختلف
باختلاف أحوال المصالحين
أو أنه صلى الله عليه وسلم
أخبر أولاً بالقيل ثم أخبره
الله بزيادة الفضل (هي)
أي الجماعة (في المكتوبات)
بقيد زديتم ما بقول
(المؤداة غير الجمعة فرض
كفاية) على الرجال الأحرار

(قوله أن الأمر إذا جازاً)
أي حيث ظهر الشعار
بغيره أو كان أحد من
الأعداء لا تبيح والالم
يجزأ فاده مر

نظير ما من ثلاثة في قرية أو بدو ولا تقام فيهم الصلاة الا استحوذ عليهم الشيطان أي غلب رواه أبو داود وغيره وصححه ابن حبان وغيره فثبت بظهور الشعار في القرية مثلا ونخرج بما ذكر المذورة والمقضية والجمعة

(قوله فدل الخ) لادلالة فيه على ذلك والالفاظ صدر الحديث آخره ولا يتم حينئذ الاستدلال بل انما يدل على ان الكل مخاطبون بها آتون بالترك لكن اذا قام بها البعض سقط الحرج بدليل قوله صلى الله عليه وسلم فيهم وهذا هو حقيقة فروض الكفاية على الرجوع على هذا يقال انما يذكر النسخ تمام الحديث لادلالة ما ذكره على المدعى ٣٥٧ وما بعد كالعلة لاستحواذ الشيطان أي عدم اقامتها اذا انقضت

العقلاء المستورين بغير ما يرى كطعن المقيمين ولو يادية الغير المذورين بشئ مما سبأ في ولومن البين فليست فرض كفاية على من انصف بضئ من ذلك (قوله نظير ما من ثلاثة الخ) دليل على كونها فرض كفاية ووجه الدلالة منه أنه غير بقوله لا تقام فيهم أعم من أن يكون المقيم كلهم أو بعضهم ولو كانت فرض عين يقال لا يقيمون أي كلهم وظانافية وثلاثة مبتدأ مجرور بعين الزائدة والنظير الاستحواذ الخ وقوله في قرية أو بدو أي بادية صفة أولى ووجه لا تقام فيهم صفة ثانية وتتمام الحديث فدل على انما يذكر النسخ تمام الحديث لادلالة ما ذكره على المدعى ٣٥٧ وما بعد كالعلة لاستحواذ الشيطان أي عدم اقامتها اذا انقضت

انذفع هذا الاستحواذ عن اقامه وعن غيره ببركتهم انما يبر حيث رتب كل الذنب الذي هو كفاية عن استدلاء الشيطان على الانفراد أي حسا ومعنى فثبت أقيمت كذلك انتهى الاستدلال لا تقام علة عن اقامه وهو ظاهر وكذا عن غيره لانه وان انفراد حسا لم يفرد من حيث الاستدلال في اعود البركة عليه (قوله من لم يظهر به الشعار) أي قام به المسقط للحضامة بخلاف من يظهر به الشعار لكن سقط عنه الوجوب اقيام غيره بها أو عذر كعرض ومطوعا باق قائم بتقص له فرضا سواء صلاها مع من سقط به الفرض أو بعده كما افاده الحديث قال يوصل الجنازة جمع سقط الحرج عن الباقي فلو صلاها طائفة أخرى وقعت الثانية فرضا أيضا وهكذا فروض البكيات كلها (قوله ونفعت له فرضا) هذا ظاهر في المسافر والعاري بخلاف الصبي والنخس والاني والرقبي لانهم في

انفسهم ليسوا من أهل الوجوب بخلاف الاولين فانهم ما منته من حيث ذاتهم ما وانما عرض لهم المسقط فلا مانع من وقوعها

لهم انما رخص صاحب صلاها مع أهل حقيقة تدبر

وصلاة النساء والخائف ومن به رفق فيجب فيه وجوب كفاية بل ولا تنافي في المذنب وجوب عيني في الجمعة كما لم يفسر
في أيام ارتسن في البقية وسجل في القضية اذا اتفق فيها اصلنا الامام والمأموم (ولا تنافي في الجمعة) أي لا رخصة في تركها
(الابعد) نلبي من مع النداء قبل ياته فلا صلاة أي كاملة الا من عذر رواه ابن حبان وصححه والحاكم وصححه على شرط الشيخين
والعذر (كطهر) شديد بحيث يبل الثوب ٣٥٨ لئلا أوثر او مثله يلج يبل الثوب (ووصل)

(قوله ولا بد من اذن السيد مطلقا) يفتي بتقييد ذلك بما اذا كانت الجمعة تزيد على الانفراد او نقل عن من سمع عن مران العبد لا يحتاج لاذن حيث لم يزد من سأل على العادة وان زاد على من الانفراد (قوله كما في المذنب) أي التي لاتسن جماعة كسنة الظهور والا كالسيد فهي فيه مسنونة لكن لان حيث النذر من حيث ذاتها واهل ان مانس جماعة ينفق قد نذر جماعة ويجب الوفاء به حتى لو لم ينفق اعداها جماعة اخرج من العدة وما لا فلا يكونه غير قربة أفاده عن (قوله على خلاف الدليل) أي سواء كان ذلك الحكم ثابت ضد قبل كافي مثال المحض أم لا كافي السلم فانه لم يكن محرمانا ثم أدخل بل هو من أصله حلال لكن على خلاف الدليل لما فيه من الضرر عن (قوله والمعقد) ولفضيلة الخ) حاصل ما في مرفوعه من الروض وج أنه قيل بعدم الحصول وقيل به ان عزم

هي والانفراد في فهم - سواء الا ان يكونوا عبادا في ظله فيجب لهم وبالمقربين المسافرون فلا يجب عليهم (قوله وصلاة النساء والخائف) وهذا بخلاف صلاة النساء على الجماعة فلا تنافي في الجمعة فيها سواء جماعة الرجل والمرأة كان الاولى أن يقول والنساء والخائف لا يجب عليهم لان محترز الرجال من ذكر لاصلا منهم (قوله ومن به رفق) ولوجه ضار ان كان بينه وبين سيده مهاباة والنوبة له سواء تفرد الارهاق بالبلد أم لا خلافا لما رجح خلاف ذلك ولا بد من اذن السيد مطلقا لانهم اضافة تابعة لقياس كالتفريق الرواتب (قوله فلا يجب فيها) أي المذكورات السنة وقوله وجوب كفاية صادق بان يجب وجوب عين كافي في الجمعة أو تكون سنة كافي في غير المذنب ولا تنافي أيضا بل تكون مباحة كافي المذنب ومذنبها صلاة المرأة قد كرر للجماعة ثلاثة أحكام في الصور الست التي خرجت بالقبول القضية لكونها فرض كفاية وبقا أنها تكون مكروهة في نحو مقتضيتين مختلفتين وخوفا فاما اذا رأى الامام في المجلس القسم بالانحياز الى آخر ما مر بجملة أحكام الجماعة سنة (قوله في الجمعة) أي في الركعة الاولى منها كما مر ومثلها الجموعة بالمطر فيجب الجماعة في اول الثانية والمعادة فيجب الجماعة في جميعها وكذا المذنب وجبته فلا بد من الجماعة في جميعها لان النذر يسلك به مسلك واجب الشرع فان انشرد في بعضهما صحت وان لم يخرج من العدة (قوله اذا اتفق فيها اصلنا الامام والمأموم) أي هذا ونوعا كظهورين فان اختلفا فاعا فقط كهصر خلف ظهره أو نواصفة كقرب خلف ظهره كانت الجماعة مكروهة ومع ذلك تحصل فضيلتها كقرب خلفه وعكسه ومودة خلفه مقتضية وعكسه (قوله أي لا رخصة الخ) الرخصة بكون التماس ويجوز دفعها لغة السهم وله واسطعلاسا الحكم الثابت على خلاف الدليل اعذر كما كل المينة لا مضطرو وقدم الصلاة واقطع الله ما فر والمراد هنا المعنى القوي (قوله الابعد) هو مسقط للحرمة على القول بأن الجماعة واجبة ولا كراهة على القول بانها سنة والمعقد حصول فضيلة الجماعة عند العذر وان لم يكن عا فاعا على فعلها لولا وجوده على المعقد كما قيل في المريض وقيل لا بد من العزم لكن دون فضيلة من فعلها والمنفي في كلام النووي الفضيلة الكاملة وترد شهادة المداوم على تركها بغير عذر بخلاف من داوم عليه بعذر واذا أمر الامام الناس بالجماعة وجبت الا بعد قيام العذر (قوله فلم ياته) بكون الهاء وبكسر هاء مع اختلاس أو اشباع لانها معول وايسر آخر الفعل بل آخره الياء التي حذفها الجاهل (قوله أي كاملة) هو خبر لا وله متعلق به وان لم تكن كاملة لانهما ينفون الجماعة فيحرم عليه أو يكفره على ما مر (قوله والعذر كطهر) ذكره مرة أذا ربه ضم عام وهو الثلاثة الاولى والبقية خاصة والمراد به عدم اختصاصه بشخص دون آخر فلا يشترط وجوده لئلا أوثر او لا في جميع الامكنة وخوضه بضد ذلك (قوله بحيث يبل الثوب) بخلاف ما لا يله فم قطر الماء من سقف الطريق عذروا ان لم يله فله لاجتماعه أو استغفار

على العمل لولا العذر وقيل به ان كان ملازما عليه قبل وقيل به ان وجد الشرطان المذكوران معا وقيل به ان لم يتسبب في العذر كل مرض فارتبب فيه كما في ذي ربح كره به لم يحصل (قوله المداوم على تركها) أي كلاً أو بعضاً لان المداوم في رد الشهادة على المداومة على التمسك بغيره مخرج من (قوله بحيث يبل الثوب) أي وان كان عنده ما يمنع البول كالماء

بفتح الحاء شديد التلوين الرجل بالشيء فيه (وريج باردة ليل) اعظم مشقة فيه ٣٥٩ دون النهار (ومدافعة حدث) يقول أو

غائط أو ريج فيبدأ بتفريغ نفسه من ذلك لأنه يذهب الخشوع (وتوقان) بالثناة (الطعام) حضر فيبدأ بالاكل والشرب لذلك فياكل اقما يكسرها واحدة الجوع الآن يكون الطعام مما يوق عليه مرة واحدة كسويق وابن (وخوف على موصوم) من نفس ومال وغيرهما فهو أعم من قوله على نفس أو مال ولا عبرة بالخوف من مطالبته بحق هو ظالم بجمعه بل عليه المضور وتوفية الحق (وغلبة نوم) لانها تسلب الخشوع (واقامة على مريض بلا متعهد) وان لم يكن المريض نحو قر يب (أو) على (نحو قر يب) كزوج

قوله الزيادة وييل بضم الواو من باب رد يد ما يكسرها لغناه صح المريض من مرضه يقال بل عن مرضه ييل بالكسر بلا اذ اصبح (قوله بفتح الحاء) قال في المنهج على المشهور ان في ومقابلته سكوتها وهو اقل رديته وان كانت جائزة لان المصروف حاق وكشدة الوحل فيبدأ كشد البعد أو التلج على الارض بحيث يثقل المشي على ذلك كمنسقة في الوحل (قوله لتلوينه الرجل) ولا يكاف الركوب وكالرجل الثوب لا العمل لان أقل ثقل ثقله (قوله وريج) يجوز تأنيها بديل حضرها عليهم وقد كبرها نحو ريج عاصف ومثل الريح الظلة الشديدة فهي من الاعذار وكذا شدة حر وشدة برد بديل أو أنها راشقة الحركة فيها فالحال في المنهج فان أحس بذلك قوى الخلق في العذر العام أو ضعفه فان الخاص (قوله دون النهار) قال في المهمات والمجبه الحاق الصبح بالليل في ذلك اشرح المنهج (قوله ومدافعة حدث) المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد بها أصل الفعل وقوله يقول تصور الحدث وعبر في شرح المنهج عن البيانية (قوله فيبدأ بتفريغ نفسه) كراهة الصلاة حينئذ هذا ان اتسع الوقت بحيث لو قدمها أدرك جميعها فيه والاصل في المفروض ان أمن سبقة فيها من ضرر من حبس الريح ونحوه يبيع التيم والاقامة وان خرج الوقت وقوله لذلك أي لأنه يذهب الخشوع (قوله فياكل اقما) محل ذلك اذا كان يكتب في يومه ان لم يكتب في يومه كان يتطالع الى غيرها كل حق يشبع الشبع الشرعي بان يتأنيث الامعاء لانها غمانية عشر شرا فيجعل ستة منها للطعام وستة للشراب وستة للنفس هذا ان اتسع الوقت فان ضاق اقتصر على كل التيم دره شيخنا عطية (قوله يكسرها) بالثناة القصية وفي نسخة اسقاطها فتمت كسر بالثناة التوقية (قوله مما يوق عليه) أي يجلس عليه ويتناول مرة واحدة وقوله كزوج هو دقيق الشعير أو البر المقل المضاف اليه ابن أو ماء أو نحوهما فيذهب في ذلك ويشرب مرة واحدة (قوله من نفس) أي نفس من يلزمه الذب عنه وهو المسلم المحقون الدم (قوله ومال) أي سواء كان له أم غيره يلزمه الذب عنه اعدم المشقة عليه أو لكونه ودقة أم لا كنهها كان أم لا كفاس ومن ذلك ما لو وضع خبز في التنور وخاف عليه من الحرق لو صلى جماعة وكذا الخاف حوضته لو صلى قبل شرب أو غسل ثيابه وخاف عليها من السرقة اذا ذهب يصلي مع الجماعة أو يصلي الجعة بشرط أن لا يتصدق بها لها اسقاط ذلك (قوله وغيرهما) غير النفس العضو والمنفعة وغير المال الاختصاص (قوله هو ظالم بجمعه) بان كان مومرا وخرج بذلك ما لو كان معسرا وهو قادر على يئنة الاعسار فلا يقطع عنه طلب المضور وهم لو كانت الدعوى عند ما لم لا يرى ثبوت الاعسار باليئنة الا بعد الحبس كالخفي يقطع عنه الطلب وكذا لو كان معسرا وهو عاجز عن يئنة الاعسار (قوله وغلبة نوم) بان يجر عن دفعه مدة الصلاة ومثل ذلك غلبة النعاس أما مجرد النعاس والسنة بكسر السين وهما ما يتقدم النوم من القصور فليس به نذر (قوله واقامة على مريض) أي قيام بخدمة ومصالحة كشرائه دواء أو يناس له فعلى بمعنى الباء وقد مر ما في أي قيام بخدمة مريض الخ وبهضم يفسر الاقامة بالمريض أي تعاطى مصالح المريض وهو ربيع لما تقدم ولا فرق في المريض بين أن يكون مخنجا أو لا كفاس فيمن القيام بخدمته من حيث المرض لامن حيث الفسق كما قيل في اناس الضيق انه يس من حيث كونه ضيقا لامن حيث كونه فاسقا (قوله كزوج

(قوله لتلوينه الرجل) أي زيادة على تلويث أسفل الفعل (قوله والاصل في المفروض) أي جماعة حيث أمكنت لان الكلام فيها أه أفاده سم (قوله اذا كان يكتب في يومه) أي بان كانت تدفع توقانه الى الطعام وقوله حتى يشبع أي ان كان توقانه لا يندفع الا بالشبع والا فاسد ار على اندفاعه وان بقي أصل الجوع كما أفاده مر (قوله المسلم) الظاهر انه ليس قيد بل المدارة على كونه محقون الدم فليجرب

وصديق (أي وصهر وعملوك واستاذ وعتيق ومعتق) (قوله منزل به) أي وان كان له متعهده
 له الموت (أو مريض يأنس
 به) وان كان له متعهده
 لتضرره بغيته عنه ولو
 كان المتعهده له مشغولا
 بشيرائه الادوية ونحوها
 عن الخدمة فكما لو لم يكن
 له متعهده وتقييد الأخيرة
 بنحو قسري من زيادتي
 (وخوف انقطاع عن رفقة
 في سفر) لما في الخلاف
 عنهم من الوحشة (ورجاء)
 وجدان (خاله) اذ الميات
 الجماعة

(قوله اغرض صحيح) خرج
 لما كان لجرد الزهدة كما في زى
 (قوله أن لا يقصد الخ)
 فان قصد ذلك فلا سقوط
 ان لم يعلم بعد ذلك التالف
 لغيره المتبرؤ ذهب والاستطاعت
 يمكن مع المأخذة في
 قصده السابق من زيادة
 (قوله وثبتت عنده) أي
 وطالب صاحب السرقة
 ببرقته حتى يتعين القطع
 (قوله أو كان لا يرجو العفو)
 أي ليكون صاحب الحق
 معه على استيفائه

وصديق (أي وصهر وعملوك واستاذ وعتيق ومعتق) (قوله منزل به) أي وان كان له متعهده
 وقوله أي نزل به الموت أي أسبابه لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه ترك الجمعة وحضر عند
 قريبه عبيد بن زيد أجدد العشرة لما أخبر أن الموت نزل به أفاده من حضر (قوله أو مريض)
 عطف على منزل به أي أولم يكن منزولا به لكن كان يأنس بحضوره وقريبه بخلاف الاجنبي
 لو أنس به فلا يكون ذلك عذرا في حقه ولا يخفى ما في كلامه من الركاكة لان عطف نحو القريب
 على مريض يقتضي أنه غير مريض وقوله أو مريض يأنس به يقتضي أنه معطوف على مريض
 المتقدم وأنه ليس من أقسام نحو القريب وليس كذلك فيه ما وعبارته في المنهج سالمة من ذلك
 ونهم امع شرحها وحضور مريض بلامتههدها أو بجمعهدها وكان نحو قريب محتضرا أولم يكن
 محتضرا لكن يأنس به بخلاف مريض له متعهده ولم يكن نحو قريب أو كان ولم يكن محتضرا
 ولا يأنس بالحاضر اه باختصار (قوله وان كان له متعهده) تعميم في كل من المنزل به ومن
 يأنس بالحاضر عنده (قوله وتقييد الأخيرة) وهي قوله أو مريض يأنس به وقوله من زيادتي أي
 على التنقيح وكذلك منع في المنهج كاعت (قوله رفقة) بتثنية الراءه وابدلك للارتفاق أي
 الانتفاع بهم (قوله في سفر) أي ولو قصد يرا ولا بد أن يكون اغرض صحيح وقوله من الوحشة
 يفيد أن مجرد الوحشة كاف في سقوط الجماعة وان لم يتضرر بالخلف وهو كذلك لانها وصف
 ومشاها التعم لانها وسيلة بخلاف الجمعة (قوله ورجاء وجدان خال) المراد بالوجدان ما يشعل
 الحقوق وبالخاله ما يميم النادو السارد والابق اذ يقال في البعير المقتات انه وفي الشاة شردت
 وادرا كهه الموقوفي غير المعلوم محل في غير الرقيق ضال وفي الرقيق مطافا آبق وادرا ذلك
 وجدان وبقي من الاعذار كل ذي ربح كربه كدوم بضم المثلية مع الواو أو الهمزة وبصل
 وكرات بضم الكاف وقصها وبجل بضم الفاء سواء كان ما ذكرنا أو مطبوعا ببق له ربح يؤذى
 وان قل ومن ذلك الدخان كاذ كره عش فتسقط بذلك كاه الجماعة والجماعة بشرطين أن تعبر
 ازالته وأن لا يقصد با كاه الاسقاط والاوجب عليه الحضور واعتزال الناس واعلم أن أكل ذي
 الربح الكريه مكروه مطافا سواء كان في المسجد أو في غيره بشرط أن لا تنوق نفسه اليه وأن
 يجد غير ما تدم به فان نأقت نفسه اليه أولم يجد غيره لذلك فلا كراهة وذكر في المواهب أنه صلى الله
 عليه وسلم كل البصل ما يبوخا وبقي منها أيضا الخوف من عقوبة كقود وسد قذف وتعزير الله
 تعالى أولا آدمي يرجو الخائف العفو عنهم بغيته فيجب مدة رجائه العفو وهي مدة يعرف فيها
 سكون قاب من له الحق بخلاف ما لا يقبل العفو كسرقة وشرب وزنا اذا بلغت الامام وثبتت
 عنده أو كان لا يرجو العفو واستشك كل الامام جواز الغيبة ان عليه قوديان موجهه أي سببه
 وهو القتل كبره والتخفيف بالغيبة ينافي ذلك لانه يجب عليه تسليم نفسه حاله لولى المقتول
 وأجاب بان العفو مندوب اليه أي مستحب والغيبة طريقه فجازت كما أن رد المأخوذ واجب
 حاله ويجوز تأخيرها اذ لا يجبر من يشهد عليه لانه لا يصدر في دعوى الرقعا لتسليم وان كان
 واجبا حاله لكن لما كان العفو مستحب ولا يتوصل له الا بالغيبة كانت جائزة وبقي منها أيضا
 ما لو اداف عليه نحو والده أن لا يخرج لخوف عليه مثلا ومثلها لو زنت اليه جديدة بكر أو ثيب
 فيه عذري ترك الجماعة والجمعة أيام الرضا وان كان لا يجب عليه ترك ذلك فيها على المأخذ (قوله)

وكل ذلك) أي ما تقدم من الأعذار والمراد الكل الجهم وهي لا الجهمي لأن بعض الأعذار لا يتأتى
 معه إقامة الجماعة في البيت كخوف الانقطاع عن الرفقة ورجاء وجدان الضالوك كما دافعة
 الحدث والتوقان للطعام فإنه لا فرق في كون ذلك من الأعذار بين أن تكون في بيته أو لا
 (قوله والا) بأن تأتى لها قاضتها في بيته بخور وجهته بأن سهل عليه أمرها والمصلحة معه وهي
 معتلة فلا يسهط عنه الطلب إذا عذر حيث في القبول (قوله ولا تحصل الجماعة للمأموم الخ)
 هذا شرط من شروط القدوة السبعة وذكره دون غيره وتوطئة لقوله وتذكر الجماعة الخ لأن
 كلام المقيم إذا كان يكون غير مرتبط ببعضه ببعض فاشارة إلى أن هناك نوع ارتباط وأيضاً المالم
 تحصل حقيقة الجماعة إلا بذلك الشرط اقتصر عليه وثان الشرط توافق نظم صلاتهم ما
 في الأفعال الظاهرة لا يصح الاقتداء مع اختلافه ككتوبة وكسوف أو جنازة وثالثها تبعية
 إمامه بأن يتأخر تحريمه عن تحريمه وأن لا يسهط عنه ركعتين فاعلمين عامداً لما رواه لا يتأخر عنه بهما
 بلا عذر فإن قارنه في التحريم ولو شكأضر ورايه العلم باتتفالات الإمام برؤيته أو سماع لصوته
 أو صوت مبلغ عدل رواية وخاصة اجتماعهما يمكن أن كانا جسد فالحال شرط أن لا يكون
 ثم ما يمنع الاستطراف إلى الإمام وإن كان لا يمكن التوصل إلى الإمام إلا بآثاره وإن عطف أي
 استدبار القبلة وإن كانا تبعه زيد على ذلك القرب وإن لا يلزم على وصول المأموم للإمام ما ذكر
 وسادسها موافقته له في سنن ففعل في مخالفة فيها لا تترك كجدة تلاوة وشهد وسابعها عدم
 تقدمه في المكان على إمامه (قوله ولا تحصل الجماعة) أي لا تحصل حقيقة التي هي الربط بين
 الإمام والمأموم إلا بالنية سواء حصل مع ذلك فضلاً أم لا بأن تقدم على إمامه ولو لم يكن
 لأنه حرام بل بركنين مبطل كل ما تأخر عنه بهما الغير عذر أو قارنه في فعل لأنه مكرره وكذا في قول
 طالب أن يتأخر عنه فيه كالقائفة في الركعتين الأولتين ولو في السرية بحسب ظنه (قوله إلا بنية
 الاقتداء) كلامه ظاهر في نية المأموم دون الإمام لأنه لا يذ كرنية الإمامة الآن يقال اكتفى
 عنها بنية الجماعة أصلاً حيث لا إمام أيضاً وتبين بالقريضة وأعلم أن نية الجماعة والاقتداء
 أو نحوهما واجبة على الإمام والمأموم مع الاحرام في كل صلاة لا يصح إرادى وهي الجمعة
 والمعادرة الجهموعة بالمطر والمذكورة جماعة فإن لم ينو إمامه لم تنعقد صلاتهم ما نهم المذكورة جماعة
 تنعقد فردى مع الأثر بترك النية ومنذوبة للإمام في غير ذلك أيضاً فحصل الجماعة من حين
 وجودها لأنه لا يحصل إلا بها ولا تنعطف على ما قبلها أو واجبة على المأموم أن أراد المتابعة
 مطلقاً ولو في أثناء الصلاة في غير نحو جماعة كما مر فإن لم ينو أو تابع قصد في فعل أو سلام بعد
 انتظار كثير للمتابعة بطلت صلاته لأنه وقفها على صلاة غيره بالارتباط بينهما أو ما لو ناهيه انتظاراً
 أو بعد انتظار يسير أو كثير بالمتابعة لم يضر إلا كن نيته في أثناء الصلاة مكرهه مشقوقة فضيلة
 الجماعة حتى فيما أدركه مع الإمام على العقد فالأولى لأنه ار على ركعتين وبسليم ثم يتقدمى خاف
 ذلك الإمام وكان ادخال نفسه مع الإمام في أثناء صلاته مكرهه كذلك قطعها بغير عذر بخلاف
 ما إذا كان به كخطو بل الإمام فلا يكره ولا يفتوت قوابه ويجوز لا يقال الجماعة أخرى إلا في
 الجمعة لما يلزم عليه من الشايع بعد أخرى كما مر ولو علم الاجيران المستاجر بمنعه من الجماعة
 وكان الشعار يتوقف على حضوره حرم عليه الإيجار نفسه بعد دخول الوقت وكذا أن علم أنه

وكل ذلك إنما يتبعه كما قال
 الاستوى في حق من
 لا يتأتى له إقامة الجماعة في
 بيته ولا فلا يسهط عنه
 الطلب ولا تحصل الجماعة
 للمأموم إلا بنية الاقتداء
 أو الجماعة أو الاقسام

(قوله أو كثير بالمتابعة)
 أي غير قاصد بذلك الانتظار
 المتابعة وإن كانت المتابعة
 بعد وقعت قصداً (قوله)
 ما يلزم عليه من إنشاء ناهله
 فإن لا لزم الانفراد في جزء
 من الصلاة إلا إنشاء (قوله)
 حرم عليه إيجار نفسه الخ)
 قال هم ومع ذلك تصح
 الإجارة لأن الحرمة للمخرج
 فهي كالبيع وقت نداء
 الجمعة وقال عمن بعدم
 النية أنه عاجز شرعاً عن
 تسليم نفسه فليست كالبيع
 المذكور

يمنعه من الجمعة فيحرم عليه ايحار نفسه بعد الغيرة هذا ان لم يضطر لذلك والاجاز (قوله وتترك الجماعة الخ) اعلم ان الكلام على مايتعلق بالجماعة مختصر في أربعة مقامات ادراك فضيلتها وادراك الجماعة وادراك الركعة وادراك فضيلة التحريم وتسكلم المصنف على الثلاثة الاول على الترتيب وترك الرابع وهو ادراك فضيلة التحريم وانما يحصل ادراكها بشيئين يحضرون له واشتغال به عقب تحريم امامه فان لم يحضره أو تراخي فانت ~~كان~~ تغتفر الوسوسة الخفيفة وهي التي لا يكون زمنها يسع ركعتين فعليين ولو طويلا وقصيرا من الوسط المعتدل ولا كانت ثقيلة هكذا ذكر المصنف وخش في حواشي التمهيد والمقدمة ما ذكره في حاشيته على الرمي وهو ان الخفيفة هي التي لا يحصى فيها زمن يسع القيام او معظمه فان مضى فيما اذلك فضيلة وينسحب الموضع على ادراك تلك الفضيلة في الحديث أن من لازم تكبيرة الاسرام أربعين يوما كتبت له براءة من النار وبراق من الزمان ولو خاف فوت هذه الفضيلة لم يسرع في المشي لم يسرع فيه بل يمشي بسكينة بخلاف ما لو خاف فوت الوقت أو الجمعة لم يسرع فانه يسرع وجوبا ولو تمارض في حقه الصف الاول وتكبيرة الاسرام قدم الصف الاول أو الصف الاول وآخر ركعة مع الامام قدم آخر ركعة عند الزيادة والصف الاول عند الرمي الكبير وتقدم أن الاقرار عن الصف مكرره وفوت فضيلة الجماعة وقيل فضيلة الصف وأما تطبيع الصفوف بان ينف اثان معا أو ثلاثة معا فتحمل لهم فضيلة الجماعة وفوت فضيلة مساواة الصفوف فقط كما قاله الرمي (قوله أي فضيلتها) دفع به ما يتوهم من تكرار مع ما قبله (قوله بادرالك تكبيرة) أي قبل الشروع في السلام وان لم يعدمه بان سلم عقب تحريمه كما قاله في شرح المنهج فلا بد من اتمام التكبيرة قبل الشروع في ذلك والانعقدت فرادى على معتد الرمي وقال ابن حجر نعت جماعة لان الشرط عند ادراك التكبيرة قبل تمام السلام ولو أحرم فتبين ان الامام سبقه بفراغ السلام لكن عاد عن قرب لخصوصه وعليه استمرت القدوة وعلى المأموم موافقته في سجود السهو (قوله ادراك ركعة) أي قبل الشروع في السلام كما مر والمراد بالركن جفئه والافهم اركان أو اركان ركنا ظاهر أو اما النية وان كانت مبركة الا أنها غير ظاهرة (قوله اسكنهم ادون فضيلة من أدركها من أولها) قال في شرح المنهج ومقتضى ذلك ادراك فضيلتها وان فارقوه وهو كذلك ان فارقوه بعذر انتهى وقد مر ذلك وفضيلة كل من تأخر من المأمومين دون فضيلة من سبقه في الاقتداء قال كل مشتركون في أصل الفضيلة وهو السبعة والعشرون درجة وأما كمالها كيف قالها يحصل بادر اكها من أولها إلى آخرها وادراك فضيلة الجماعة القليلة من أولها أفضل من ادراك الجماعة الكبيرة في اثنائها (قوله وروى أبو دار الخ) دليل على الدعوتين وهما ادراك الجماعة بادرالك تكبيرة كون فضيلة ذلك دون فضيلة من أدركها من أولها ان تقدم الادراك من قوله فيما ياتي وجه الدلالة على صلو الخ والثانية من قوله المراد أنه مثل الخ ولو أسقط الواو كان اول (قوله ثم راح) أي ذهب وقوله فوجد الناس أي المصلين جماعة وقوله قد صلوا بفتح اللام لان الفعل وهو صلى متصور آخر ما ألف فاذا أسند لضمير الجمع حذف وبقيت الفضة قبيلها دليل على أنها (قوله أجز) أي ثواب من صلاها أي معهم وقوله أو حضرها ان كان ذلك شاكرا من الراي فاعلى بابها والافهى بمعنى الواو ويكون العطف للتقسيم (قوله حمل

(وتترك الجماعة) أي فضيلتها (بادرالك تكبيرة) مع الامام لا ادراك ركعته مع اسكنهم ادون فضيلة من أدركها من أولها وروى أبو دارود بإسناد حسن من ثوابهم أحسن وضوئه ثم راح فوجد الناس قد صلوا أعطاء الله عز وجل مثل أجر من صلاها أو حضرها لا ينقص ذلك من أجرهم شيئا وهو محمول على من لم يعمد ذلك ووجه الدلالة منه حمل (قوله لازم) أي في جميع الصلوات الخمس اذ عني (قوله والا انعقدت فرادى) وقال بعضهم لا تنعقد الصلاة أصلا لانه ربطها بين ليس في صلاة

صلى على شرعوا في الصلاة اعترضه قل بمانه تأويل صلوا بشرعوا يشمل من أحرم في قيام
الاولى مع انه منهم لا مشكلهم فلا يقيد من لم يعتد ذلك ولا غيره وكذلك كل من أدرك جزءا منها فهو
منهم فيه فتوابعه كقولهم ومافي الجمعة لا ياتي هذا لان البدنة هناك واحدة أي والدرجات هنا
متعددة والتفرقة بين من اعتاد وغيره لا تظهر اذ من عزم عليه الواجب العذر انما يحصل له ثواب العزم
لا ثواب الجماعة ومن لم يعزم لا شيء له ولو اعتاد الحضور ولكن الحكم ما قاله وانما هذا في صحيح
به الفكر اه وأقول هذا الاعتراض باطل ومقدمته محدوشة أما قوله مع انه منهم لا مشكلهم
فردودها من أن تمام الفضيلة لا يحصل الا بدارك الجماعة من أولها الى آخرها وامن تأخر
احرامه فهو أنزل درجة لكن ان حصل له عذر التحق بسبب ذلك بين حضره من أولها فهو
ليس منهم وان كان مشكلا في حصول الفضيلة وأما قوله ومافي الجمعة لا ياتي هنا فردودا أيضا بان
المساواة في الكمية أو الكيفية موجودة عند الاعتدال للوحدة بالانفراد بينهما وأما قوله انما
يحصل له ثواب العزم لا ثواب الجماعة فردودا أيضا بان ذلك العزم له دخل في الحاقه بين حضر الجماعة
من أولها الى آخرها فالترتيب عليه الثواب العظيم التحق صاحبه بين حضر الجماعة من أولها
(قوله كية) أي عددا وقوله لا كية أي صفة كالغير في الذات (قوله بدارك ركعة) أي
ركعة كاملة ولو لم تكن كافي مئة لركعة ولو زائدة فلا مقام الامام لمساواة من وادقدي به
سبوق في قيامها أو ركوعها اجالا بانها زائدة وأدرك معها جميعها أدرك الجماعة وحسبت له
هذه الركعة عن الصحيح فاذا سلم الامام أي ياتي صلاته فان علم أنها زائدة لم تنعقد صلاته على
الصحيح وقال الفقهاء انما تعتد بجماعة ولو كان أدرك الركعة الكاملة مع الامام وحده كما
لو نذر الامام بعد فراغ الركعة الثانية ترك ركن فقام ياتي بركعة وعلم منه المسبوق ذلك
واقندي به فيحاط به يدرك بها الجمعة لكن بشرط بقاء القوم على القدوة بان دأبوا من يتطربون
سلام الامام يسلموا معه اذ لو فارقوه وسلموا لم يحصل الجمعة لعدم وجود العدد والجماعة
بخلاف ما اذا انتظره قائما موقودا وحكما خرج بقوله او علم منه الخ ما اذا لم يعلم منه ذلك
فلا يجوز له متابعتها كما صرحوا به في المأثور في عابه ركعة فقام الامام فقام معه لا يجوز له متابعتها
حالا على أنه نذر ترك ركن وبما تقرر يعلم أن المسبوق اذا أدرك امام الجمعة بعد رفع رأسه
من ركوع الثانية ينوي الجمعة وجوب بان كان من أهلها والافتد بالاحتمال ان الامام ترك ركعا
فيقوم التدارك فيحصل معه الجمعة بالشروط السابق وغير الجمعة مثلها في ذلك (قوله مع الامام)
أي مع وجود صفة الامامية ما لغيره وله فلو كان خليفة استخافه الامام بعد ركوعه في
الركعة الاولى وصلى بالقوم بقيتها أدرك الجمعة بهذه الركعة التي صار اماما فيها لانه في وقت
تدوقف صحة صلاة القوم عليه ويبعد فارق ما لو وقع مثل ذلك في الركعة الثانية والحاصل
أن الخليفة ان أدرك الامام في قيام الركعة الاولى وان بطأت صلاة الامام فيه او أدركه
في ركوعها او اطعمه ان معه وان بطأت صلاة الامام بعده فمفت جمعة ذلك الخليفة والمفتدين وان
أدركه في اعتدالها فقام به فتحت الجمعة له (قوله بعد سلام الامام) أي ان انتظره وهو
الافضل والا فلا فراقه بعد فراغ الركعة بتمام السجدة الثانية ويتم نفسه ولو قال كافي المنهج
بعد نزول القدوة لمكان أعظم لشهولة سلام الامام وبطلان صلاته ومفارقة المأموم (قوله

صلوا على شرعوا في الصلاة
او باق على ظاهره وبنههم
منه بالاولى ان من أدرك
منها شيئا أعطى ذلك وقوله
مثل أبر من صلاها الى
آخره المراد انه مئة له كية
لا كية فـ لا ياتي كونه
دونه كية منه من حضر آخر
الساعة الاولى من يوم
الجمعة مع بدنة من حضر
أولها (و) تدرك (الجمعة
بأدرك ركعة مع الامام)
فصل بعد سلام الامام
أخرى لا تمامها قال صلى
الله عليه وسلم من أدرك من
صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك
الجمعة وقال من أدرك من
الجمعة ركعة

(قوله وحسبت له) أي بشرط
ان يقرأ الفاتحة كما يؤخذ
بما ذكره عن رآخر الباب
فقول المشي قبل او
ركوعها أي وقد قرأ المأموم
الفاتحة بان انتظره الامام
فيه كما يعلم من مد (قوله
ما اذا لم يعلم منه ذلك الخ)
أي والقرض ان المأموم
يعلم زيادة هذه الركعة على
الركعة على العدد والافتد
بحسب الحاجة للتقيد بكونه يعلم
انهم لا تدارك بل المدار على
جهله بل زيادة كما تقدم أول
القول فلا تغفل

فليصل اليها اخرى) الرواية بضم المثناة التحتية وفتح الصاد المهملة وتشديد اللام المكسورة
وعند ما بالي لتضمنه معنى يضم او يضاف كافي رواية تليها في الالف اخرى وأما ضبط ذلك بفتح
المثناة وكسر الصاد فاحتمال عتلى وليس رواية خلافا لما يشبهه كلام الحاشي ويقرأ في ثلاث
الركعة جهر او به ياخوفية ال انما منقر يصلي بعد الزوال صلاة يجهر فيها واذ كر هذا الحديث
لدفع ما يؤهمه الاول من ادراك جميع الصلاة بركعة فقط فيبين بهذا ان المراد بالاول ادراك
الاداء بمعنى عدم الثبوت (قوله كل) بالرفع مبتدأ والباء في باسناد له لايسة متعلقة بمحذوف
خبر والجملة حاله مرتبطة بالضمير وفي نسخة ينصب كل بدل من ضمير التثنية لا تو كيد لان شرط
التوكيد به أن يكون مضافا لفظا وباسناد حال من ذلك ومنه اعلى كلالا للضمتين متعلق
بمحذوف حال من كل (قوله بادراك ركوع) اي مع الامام ولو صلي او قد يجب الركوع مع
الامام ان كان يدرك به ركعة في الوقت فتحكم بمفارقة حيزه قبله وقوله مع بقیته اي مع فعل
بقيته اوله منقر ديان فارق الامام ولو في نفس الركوع قبل ان ينتقل عنه وكذا لو أحدث الامام
بعد ان اطعمه ان في الركوع ولو كان حدثه فيه قبل ان ينتقل عنه فلا يقدح ذلك في ادراك المأموم
الركعة لانه أدرك ركوعه محسوبا بالامام وهذا في غير الجمعة لما مر من أنه لا تدرك الا بركعة
(قوله بقیته) هذا التقيد محله عدم متابعة الامام في جميع الركعة فان تابعه في جميعها
حسب له وان لم يحسب بالامام كل صلاة كاملة خلف محدث وكذا لو أدرك في القيام فانه يدرك
الركعة وان لم يحسب بالامام ويدل لذلك قول الشارح بعد في ركوع خامسة اذ هو ومه انه
اذا أدرك في ثبته ايدرك الركعة وهو كذلك وعبارة مر ولو في المأموم مع الامام لذي
لا يحسب بركوعه بالركعة كانه بان أدرك معه قراءة الفاتحة حسبت له الركعة لان الامام
لم يتعمل منه شيئا ثم ان علمه هو اوحده ثم نسبته لزمته الاعادة لتقصيره كما علم محاسن اه (قوله
محسوب) ولا بد أن يطعن ببقية قبل ارتضاع امامه عن أقله سواء كان قريبا او بعيدا وان يوقع
جميع تكبيرة الاسرام وهو قائم وشمل كلامه ما لواقعة في غير مصلي الكسوف بمن يصليها كل
ركعة بركوعين بعد فراغ الركوع الاول من الركعة الثانية وأدركها كما في الركوع الثاني
منه ايدرك الركعة لانه صدق عليه انه أدرك ركوعه محسوب بالامام وان لا يدرك به الركعة
لو كان يصلي الكسوف لانه وان كان محسوب بالامام لكنه بمنزلة الاعتدال فلا تدرك الركعة
الا بدراك الركوع الاول منها كما سيأتي (قوله في ركوع خامسة) اي اوفى ركوع ثالثة
قام اليها فاصرمه واو كذا ركوع ركعة تسمى الامام الفاتحة في قيامها

(باب ما يحرم استعماله)

اعترض بانه كذا كفي هذا الباب ما يحرم ذكره ما يحل بقوله وللعارباب الخ وأجيب بان في
كلامه اكتفاء وآثر الاول بالذكر لانه خلاف الاصل ولان افراده محصورة بخلاف ما يحل فانه
على الاصل اذ الاصل في الاشياء الحل وافراده كثيرة غير محصورة وبان الحل فيما ذكره عارض
والاصل فيه التحريم وما قوله ويحل للشخص ان يلبس دابته الخ فذكره توطئة للمستثنى الذي
هو محرم والحكمة في الباب منوطه بما بعد تامة ما لا عرفوا بما يشبهه أم لان ما لا ضابط
له لغة ولا شرعا يرجع فيه الى العرف والاستعمال كذلك وهو من الصغار مع عدم الاصرار

وقال

فليصل اليها اخرى رواها
الحاكم كل من باب استاده صحيح
على شرط الشيخين (و) ندرك
(الركعة بادراك ركوع)
مع بقیته اية يذوقه بقولي
(محسوب للامام) بخلاف
غير المحسوب له كان يكون
محذوا في ركوع خامسة
قام اليها موصيا

وقال ع ش من الكثرة ويمكن حله على حالة الاصرار (قوله هو) اي لفظ استعمال وقوله
 لشموله اشارة مقدمة على المعلول وقوله رغبه اي كالتكابة عليه ولو نحو م د ا ق ولولا امرأه حيث
 كان الكاتب رجلا نعم ان احتاجت اليه في حفظ نوبه اجازت الرجل فان كان الكاتب امرأة
 فلا حرمة ولولا الرجل وكرهه عليه او يجلس تحته كمنوسية او تدثر اى تدف به كخاف وجهه
 سريرا لا حشوه وجبة محشوة وظاهرها الوباطن احمر لا حشوها وقاسوه كذاث اما مجرد وضع
 شئ عليه بلا خياطة فلا يكتفى ومن ذلك القاء وفي فاذا كانت بطاينة وظهارته سريرا فلا بد من
 خياطة غشاء بعمه ما مالو كان أحدهما سريرا فقط فالعبرة به في الخياطة عليه وكالجلوس عليه
 او الاستئذنه بالاحتال فيه ما ولو رقيقا وان لم يخط ومثل ذلك وضع الخد على الخد الحرة فيمكن
 وضع شئ عليه وان لم يخط او تترجده اربه الاستمرارية ومثله ستر قبور الانبياء على المعقد بخلاف
 قبور غيرهم ولومن أهل الصلاح والولاية على المعقد ويحرم الباسه لادواب لان الانقص
 عن ستر الجدار به وغطاء العمامة وكيس الرأس ويحل كيس المصحف وتكة اللباس وذر
 الطربوش واية الدواة لانهم مستورون بالماء وذر نحو قبض وخيط خياطة أو سجة واختلاف
 في سترها فيها فقبل حلال مطلقا وقيل حرام مطلقا والمعقد القصة يعل فالشرابة التي هي طرف
 الخيط عند المسحاة بالمأذنة يحل اذا كانت من أصل خيط السجدة والاحرم بخلاف ما بين
 السجرات من الشرار يرب قائم المحرم ولومن أصل الخيط ولا تقصر خلعة ملك وتسمى بالاقططان
 اقله زمن لبسها ويحل أيضا خيط منطقة وهي المسماة بالياصة ويحل المشى عليه لانه لا يفارقه
 له حال لا بد من استعماله عرفا وقضية ذلك ان التردد عليه يحرم وليس كذلك بل هو جائز على
 المعقد بخلاف تردد الجانب في المسجد تعظيما له بخلافه هنا فان فيه امتنا وبجواز الدخول بين
 ستر الكعبة وجدارها بنحو الدعاء لانه ليس استعمالا واذا فاف ودخول الحاجة ويجوز
 الاتصاف استرها من خارج في نحو الماتزم قياما على جواز الدخول بينه وبين الجدار ويحرم
 زر كشة ستور الكعبة بالذهب والفضة على المعقد ومثله ستور قبور الانبياء خلافا لما نقل عن
 الباقيسني ويحرم التفرج على الزينة المحرمة لكونها انصا والمحرم بخلاف الروايات والحاجة
 وامتناع ابن الرفعة من المرور بأيام الزينة كان ورعاً منه ولو أكره الناس عليه لم يحرم عليهم
 لعذرهم ويحرم التفرج عليها حينئذ أيضا لان ستر الجدران بالحري حرام في ذاته وعدم حرمة
 وضعه لعذر الاكرام عارض وما هو حرام في ذاته يحرم التفرج عليه لانه رضاه فقهه يحرم اي
 حالة الاختيار بالحاجة تخرج حالة الضرورة المذكرة في قوله وللعارب الخ وحالة الحاجة
 المذكرة في قوله ويحل لبس الحرير انصوحا كالحق فاسبأني تقييدها هذا (قوله على الرجل) اي
 البالغ العاقل ولو كافرا لانه مخاطب بقروع الشريعة على الرجوع في الاصول وقوله وختي اي
 احتياطيا لاحتمال ذكوره (قوله استعمال الحرير) خرج بالاستعمال الاتخاذ فلا يحرم على
 المعقد بخلاف التقدين والفرق ضيق بابهم بخلاف باب الحرير بدليل جواز المنسوج منه اذ لم
 يكن أكثر بخلاف المنسوج من القطن فانه يحرم مطلقا والحرير والخز والدياج والابرسم
 بقطع الهرمة والسندس والقز يعني واحدا لان القز ما قطعته الدودة وخرجت منه حية وهو
 كدالون لبس من ثياب الزينة بخلاف الحرير ونحوه فانه ما يصلح عن ابعده موتها فالقز نوع من

هو قوله القز ونحوه
 أع من قوله لبس (يحرم
 على الرجل والختي)
 وذ كره من زيادتي (استعمال
 الحرير) تلعب البخاري
 (قوله بخلاف الحرير)
 الاولى ابراسم

أنواع الحرير كالحرير في الحرمة المزعومة المصنوع بالزعفران كله أو بعضه بحيث يطلق عليه في الدرف أنه من زعفرانه يحرم وأما المعصرة فانه مكره بخلاف سائر المصنوعات من الحرير وأصفر وأخضر وأسود ومخاط فانها تحل من غير كراهة في شيء منها على المذهب (قوله فما رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) مصبغة النسي لا تلبس والحرير ولا الديباخ رواء لشيخان وكان الأولى للشارح ذكر ذلك لعدم طوله (قوله والديباخ) بكسر الدال وفتحها كما سيأتي ما غلط من ثياب الحرير وهو فارسي معرب مأخوذ من التسديج وهو التقيش والتزيين أصله ديباج وجمعه ديباج وديباخ (قوله وأن تجلس عليه) أي بغير حائل على ما مر وأما الملبوس عليه كالنسي قبله فانه يلبس باللبس والجلبوس غيره ما من سائر وجوه الاستعمالات (قوله وما في ذلك من ظهور الخ) وما فيه من المنعونة أي الميل لطبع النساء المنافي لشهامة الرجل فلما كان الحرير نوب رفاهية وزينة وفي لبسه ابتداء في يليق بالنساء محرم لأن التشبه بين حرام وضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بين فيه بأن ما كان مخصوصاً بهن في جنسه وهيته أو غالباً فيهم من حرم وكذا يقال في عكسه وهو أن ما كان مخصوصاً بهن الرجال أو غالباً فيهم يحرم على النساء كما طوي أيشي الخاصة بالرجال (قوله السرف) هو بالمهملة الاسراف ومجاوزه الملبوس بالمجمعة الملبوس الرمة وكل مناسب هنا (قوله وزنا) أي في الوزن ونحوه بغيره في لروية فلا عبرة به فالألباس المعروفة حلال كما قررته شيخنا البراءي وقرر شيخنا عطية أنها حرام وفيه تضيق على الناس (قوله دون عكسه) وهو ما أكثره حرير وزنا أي بغيره فيجوز بخلاف المشكوك في كثرته فيحرم على المعتدل لأنه رخصة فلا يراه إلا يمين ومثل ذلك التشبيه تعظيماً للقرآن بخلاف ضربة الأناة إذا شكت في صفرها وكبرها فانها لا تحرم والفرقان الأصل في الأناة قبل التضييق المحل بخلاف الحرير فان الأصل فيه لغية النساء التحريم والمراد باليمين ما يشعل غلبة النظر وبالشك خلافه (قوله لذلك) أي لما في ذلك من ظهور السرف فهو علة لحرمة استعمال ما أكثره حرير (قوله فيهما) أي فيما أكثره حرير وعكسه لأن الحكم للغالب (قوله ودون ما إذا استويا) عطف على دون عكسه أي فيجوز إذا استويا بغيرنا وكذا الوشك في الاستواء والفلة بالأولى (قوله لأنه) أي ما استويا فيه فالضيق عائد على معلوم من المقام على حد قوله تعالى أعدوا له أقرب للنقوى وقوله لا يسمى نوب حرير أي فلا يحرم بخلاف القرآن المستوى مع التنصيف فانه يحرم حله مع الحدث تعظيماً له كما مر (قوله المصمت) يضم الميم الأولى وفتح الصاد وتشد الميم الثانية مفتوحة فكذلك اضبطه في القاموس (قوله أي الناص) المراد به ما يشعل ما أكثره حرير فيقتدجوا زواجر السدى بما إذا استوى الحرير مع غيره أو غالب غير الحرير (قوله أي المرار) هو ما ركب من الحرير على النوب بغير الأبرة كالاشترطة التي تجعلها القوة على بشوتهم فيجوز التطوير بشرط أن تكون كل رقعة بقدر أربع أصابع عرضاً وان زاد طولها وكذا الترفيع بشرط أن تكون كل رقعة قدر أربع أصابع طولاً وعرضاً وبشرط في كل منهن ما أن لا يزيد على وزن النوب والاسم وأما ما ركب بالأبرة كالركب على المنسج فانه يراه بالوزن فان زاد على وزن النوب حرم والأفلا ومن ذلك المنسجة المركب عليها حرير فحرم أن زاد وزنه والأفلا وأما التطريف أي التضييق فيصلا إذا كان الصراف قد وعادة

ثم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابن الحرير والديباخ وأن تجلس عليه وما في ذلك من ظهور السرف (و) استعمال (ما) أكثره حرير (و) وزنا دون عكسه لذلك وتعظيماً لاد أكثره حرير (و) ما إذا استويا لأنه لا يسمى نوب حرير عرفاً وفي رواية أبي داود بإسناد صحيح عن ابن عباس أنهما سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن النوب المصمت من الحرير أي الناص منه فاما العلم أي الطراز

أما له وان اتقل عنه فلا يكاف المتقل اليه قطعه بخلاف عكسه ولا فرق بين أن يكون في باطن
 الثوب أو ظاهره كما يفهمه بعض البلاد وعادة المنهج وشرحه وحل ما طرزا ووقع بحريه قدر
 أربع أصابع أو عتق به قد وعادة وقرق بينه وبين اعتبار أربع أصابع فيما يرى التطريف
 محل حاجة وقد نفس الحاجة لازيادة على الأربع بخلاف ما مر فانه مجرد زينة فيتقيد بالأربع
 اه باختصار (قوله وسدى الثوب) الخواص معنى أو ولذا أفرد الفقيه بعده ومنه السدى
 اللحمة والسدى معصور بوزن الحصى ما قد طولاني النسيج واللحمة خلافه (قوله كاه أو بعضه)
 بدل من الضمير المستقر الواقع نائب فاعل وليس ذلك نائب فاعل كما قيل لانه يلزم عليه أن يكون
 محذوفا من المتعذر وهو لا يحذف الا في موضع ليس هذا منها (قوله اطل) بفتح الميم وكسر اللام
 أو بضم الميم وفتح اللام والاول من طلى والثاني من اطل (قوله اذا حصل منه) أي عماد كـ
 من المذبح والموتة فهو قيد فمما من الموتة أطراف الشاشات التي فيها اقصب فيحصل ذلك
 ان لم يحصل منه شيء بالعرض على النار والاسم نعم ان قلنا بأحنية جاز فانه يجوز عندنا اذا
 كان قد واربعة أصابع (قوله ان هذين حرام) اعترض بأن فيه مخالفة لالقياس من وجهين
 أحدهما عدم مطابقة ظاهر المبدأ وثانيهما تعلق الحكم وهو الحرمة بالذات مع أنه لا يتحقق
 الا بالافعل وأجيب عنهم بأن الكلام على حذف، ضاف أي استعمال هذين في حذف استعمال
 وأقام هذين مقامه من الاول أيضا بأن حرام مصدر وهو لا ينفى ولا يجمع وعن الثاني أيضا
 بأن الحكم عليهم ما بالحرمة من حيث استعمالهم الا من حيث ذاتهما (قوله أما المرأة فيجعل لها
 ذلك) أي استعمال ما ذكرنا سابقا وغيرهما هذا بالنسبة للحرير وما أكثره منها أما المذبح
 والموتة يذهب أو فضة وكذا المطر زيم ما أو باحدهما فيجعل لها البسه فقط على المعقود ويتنع عليها
 فرشها والجلوس عليه وغيرهما من سائر وجوه الاستعمالات لان علم الخلق ترتيبها الداعي الى الميل
 اليها أو وطئها المؤدى الى كثرة النسل المطلوبة للشارع وذلك لا يوجد في غير اللباس ولذا اقتصر
 عليه في المنهج بقوله ولا صرة اس حلهم ما وما نسجهم - الا ان بالغت في سرف اه يمكن الاولى
 لان اسرفت بدل بالغت فانه ان اسرفت حرم وان لم تبلغ في السرف والمباصل أن - ان أنواع
 الذهب والفضة يجوز استعماله للنساء ومن ذلك القاب فيجوزها التخاذل من ذهب أو فضة الا
 في صورتين الاولى الاواني اذا لفرق في تحريمها بين الرجال وغيرهم ومنها القمامم والمباخر التي
 من ذهب أو فضة فحرم على الرجال والنساء والثانية المنسوجات الموتة والمطر زيم ما على التفصيل
 المتقدم ومن ذلك يعلم أن نقش الملى والكاتب عليه جائزة لهن قال سم والفرق بين جواز كتابة
 المحصف بالذهب حتى للرجال وسرمة تعلية بالذهب للرجال أن كتابته راجعة لنقش حروفه الدالة
 عليه بخلاف تعلية بالذهب فالكاتبه أدخل في التعلق به (قوله للغير المذكور) حيث ينفى فيه
 بالرجال والحق بهم الخلفاء احتياطا ولم يوجد خلاف في النساء (قوله وللولي) المراد به من له ولاية
 النأديب فيشمل الاب والجد والقاضي والوصي والام والاشخ الكبير وقوله اللباس ما ذكر أي
 من الحرير وما أكثره منه والمنسوج والموتة وكذا التي تزينه بالجلي ولو من ذهب وان لم يكن
 يوم عبده البسه تملأ من ذهب حيث لا اسراف عادة (قوله لا يلبس) أي ولو مراعاة ان ليس
 له شهامة أي قوة تنافي خثونة الحرير رأي ابنه ونعمته بخلاف الرجل ولانه غير مكلف والحق

وسدى الثوب فلا لباس به
 (و) استعمال (المذبح)
 كاه أو بعضه (يذهب)
 أو ورق أي فضة (والموتة)
 أي المطلق (به) أي باحدهما
 اذا حصل منه شيء بالعرض
 على النار للمساواة أبو داود
 وغيره وحسنه النووي
 ان هذين يذهب في الذهب
 والفضة حرام على ذكر
 أمي حل لانها والحق
 بالذكور والخلفاء احتياطا
 أما المرأة فيجعل لها ذلك
 للغير المذكور وللولي
 اللباس ما ذكرنا في
 الورق هنا وفي آياتي من
 زيادتي

(قوله فهو قيد فمما) فيه
 نظر بل في الموتة فقط

(الأن يصدأ) الذهب أو
الورق فلا يحرم ذلك لانتفاء
ظهور السرف (وللعارِب)
أي المتأمل (لبس ديباج
تخين لا يفتي عنه غيره) في
دفع السلاح للضرورة
والدينار بكسر الدال
وقصه أنواع من الحرير
(و) لبس (منسوج بما
مر) أي ذهب أو ورق
(إذا فاجأه الحرب) أي
أقبته بغتة (ولم يجد غيره)
لذلك (ويحل شد السن)
أي ربطها (به) أي بامر
بما فعل عثمان وأبو بن
فمالك رضى الله عنهما
بالنسبة للذهب (و) يحل
(لبس الحرير نحو حكة)
كروبر ودفع قل لانه صلى
الله عليه وسلم رخص
العبد الرحمن بن عوف والزبير
ابن العوام لبس الحرير
لحكة كانت بهما ورخص
لهما إليه لقل كان بهما
رواهما الشيخان ونحو
من زيادى (و) يحل
للشخص (أن يلبس دابته
بجدا نجسا) إذا لم يجد عليها
(الاجاد نحو كلب) كخنزير
وفرعها فلا يحل الباسه
لها الغلط نجاسته ويحل
أن يلبس الكلب جلد
الخنزير وعكسه لا يمتنع
في غلط النجاسة وتعبيد
يغسلها أهم من تعبيد
بالكلب والخنزير

به الغزالي في الاحياء المجنون ويدل عليه التعليل المذكور فأقاده في شرح المنهج بزيادة (قوله
الأن يصدأ) يقال صدأ بالهمزة من باب تعب وصدأ الحديد وغيره وصدأه ولا ينافي هذا
قوله ان الذهب لا يصدأ لانه محمول على الغالب أو على نوع منه أو على الخالص دون ماخالطه
غيره اه محشى (قوله فلا يحرم ذلك) محله اذا كثرت الصدأ بحيث يحصل منه شيء بالعرض على
النار (قوله وللعارِب) تقدم أن هذه التقييد لقوله يحرم استعمال الحرير وكذا قوله بعد
ويحل لبس الحرير نحو حكة الخ (قوله تخين) حصة كاشفة لان الديباج ما غلط من ثياب
الحرير كما مر (قوله لا يفتي عنه غيره) أما اذا أغنى عنه غيره فيحرم لبسه وقوله اذا فاجأه في نسخة
أما لا الف وقوله الحرب أي الجائرة لا غيرها وقوله بغتة أي بحيث تمنعه من تصميل غير
الحرير وأخذ ذلك اشارة من معنى الفجأة قال في شرح المنهج ونجاسة حرير بضم الفاء وفتح
الجيم والمدو بفتح الفاء وسكون الجيم أي بغتة (قوله لذلك) أي للضرورة ونقضته أن الحاجة
لا تبصر هنا وفيها مر وأن لا يقدرة بضرورة وإذا زالت وجب نزعها وهو كذلك ويدل له
قوله في المنهج وشرحه للضرورة كزور برد مضرين ونجاسة حرير ولم يجد غيره أو حاجة كحرب
وقل فعمقه الحاجة على الضرورة فيقتضى أن ما يمتنع فيه الضرورة لا يكفي فيه مجرد الحاجة
ثم وجدت الرحاني قال المراد بالضرورة ما يمتنع الحاجة (قوله ويحل شد السن) انما صرح
بالعامل لان ذلك عام في المحارب وغيره ولو قال وشد السن اتوههم انه خاص بالمحارب وأل فيها
للجنس فتشمل الواحد والمتعدد وكذا يحصل اتخاذها من ذهب أو فضة وان قدر على غيرهما
قاله ليس بقيد وكالسن الاثمة والاثم لما روى ان عريضة بن أسعد قطع أظه يوم الكلاب
بضم الكاف اسم لما كانت الواقعة عنده في الجاهلية فاتخذ أنقام فضة فانتزعت عليه فأمره
النبي صلى الله عليه وسلم فلم فاتخذ أنقام ذهب وقيس بالاثم الاثمة والسن ولا يجوز ذلك في
الاصبع واليد لانهم لا يبعدان فيكونان لجزء الزينة بخلاف الاثمة فانها الحاجة لانه يمكن
تحويلها وأما الاثمة فان كانت من أعلى الاصبع جاز اتخاذها للوجود والعمل بواسطة الاثمة
السفلى أرمن أسفله امتنع لعدم العمل (قوله بالنسبة للذهب) أي وقيس به الفضة (قوله
ويحل لبس الحرير) انما قدر العامل اشارة الى أن لبس عطف على شد واللبس ليس بقيد
فافتراضه والتدبر به كذلك ما لم يجد غيره من لباس أو دواء على الراجح كما صرح به الرملي في شرحه
خلافا لما في الهنئي فقي وجد غيره حرم استعماله كالنداءى بالخنس فلا يعتبر في ذلك ولا في شد
السن ضرورة والحكمة بكسر الحاء الجرب اليه لبس (قوله كزور برد) جعلها في شرح المنهج
مثالا للضرورة فاحتاج لتقييدها بقوله مضرين أي ضررا يبيح التيمم لعمه ما من الاها
وجعلها ما من الاها لما يمتنع فيه مجرد الحاجة فتمت تقييدها بذلك فتقييد الهنئي بقوله
شديد من متقد (قوله وأن يلبس دابته) أي ولو بلا حاجة وقوله اذا لم يجد أي لا تكليف عليها
(قوله فلا يحل الباسه) أي جلد نحو الكلب لها أي لدابته أي في حال الاختيار كلبس الا آدمي
فانه لا يحل في تلك الحالة من باب أولى أما في حال الضرورة كخوف ولو على نحو عضوله
أو اغبره من حر أو برد ونجاسة حرير وقد تقدم ما يقوم مقامه فانه يحل ككسب يحل تناول الميتة
عند الاضطرار وكذا دخن الكلب في ذلك جلد الميتة فلا يحل لبسه الا للضرورة بخلاف

فحق الثوب المتنجس فإنه يحل إيسه في غير مسلاقه وان لم تكن ضرورة حيث لم يلزم عليه تفضيحه
بالنجاسة أما فرش كل من جلد نحو الكلب وجلد الميتة فيحل على المقعد وان لم تكن ضرورة
ويحل الاستصحاب بهن نجس العين كأنهم المتخذ من دهن الحمير أو الميتة فيأصاح على
المنجس الا في مسجده مطلقا على الصحيح أو في نحو مؤجر ومعاران لقول ادلا يجوز تنجيسه
بغير ما جرت به العادة كترية نحو الدجاج والزيق الجلة لادهن نحو كلب فلا يحل الاستصحاب
به غلط نجاسته أفاده في شرح المنهج بزيادة واذا استصحج بالدهن النجس جاز اصلاح القليلة
بأصبعه وان قصص وأمكن اصلاحها بنحو عود لان التنجيس يجوز للعاجزة وان لم تكن
ضرورة وتضيعة حرمة استعمال جلد نحو الكلب والخنزير وشعره، الغير ضرورة حرمة
استعمال ما يقال له في العرف الشيعة لانهم امن شعر الخنزير ثم ان توقف استعمال المكان عليها
ولم يوجد ما يقوم مقامها كان ذلك ضرورة مجوزة لاستعمالها مع الداراة حيث لم يكن
تجفيفه وعمله على اجاقا ولا يجرزالامع الخفاف

• (كتاب الجنائز) •

ختم كتاب الصلاة على الصلوة التي هي أهم ما يتعلق بالميت (قوله بالفتح والكسر)
أي اسم المعنى واسمه وهو الميت في النعش كما في شرح المنهج ولذا كرهنا كان أولى وقوله وقيل
عطف على هذا المقدور وجهه ما ذكره ثلاثة أقوال قال في شرح المنهج وقيل غير ذلك ومن جعلته
انه اسم لها معا (قوله وقيل بالفتح الخ) هو معنى قولهم الأعلى للأعلى والأسفل للأسفل
وأظن قولهم في واحد الملائكة تكبريل عليه السلام لك بفتح اللام وفي واحد السلاطين
ملك بكسر هاء هذا بالنسبة للعقلوقين والاقنى أمهاته تعالى ملك بكسر اللام (قوله للميت في
النعش) فهو اسم للمظروف والمظروف قيدو بالكسر على العكس من ذلك فليس اسم للميت
مطلقا ولا للنعش مطلقا وكذا يقال في بقية الاقوال (قوله وعليه الميت) تقدم ان هذا قيد في
تسميته جنازة فان لم يكن عليه سمي سريرا ونعتا وهو ينادى كل يوم بلسان حاله ويقول

انظر الى تبعك • أما الله • انك

أنا سرير المنيا • كم سار معني لمنك

وقوله أنا سرير المنيا تفصيل لما أجمل في قوله أنا الله المنك لان المنك لغير الدفن ويصح
في أنا الله والقصر وقوله المنك باللام أو بالياء الموحدة وعلى هذا القول لو قال أصلي على هذه
الجنازة بالكسر لم يصح ان قصد النعش وحده أو مع الميت تغايير باللام بطل في الثاني فان قصد
الميت وحده أو أطلق صح لان غاية ذلك انه غير بالنظر بجازي أو لاقاة الجاورة (قوله من جنزة)
يقع الجيم من باب ضرب أي من مصدر ذلك وهو راجع لكل الاقوال لوجود الستر في جميعها
لكن على القول الاول يكون جنازة بمعنى مجزأة أي مستورة وكذا على الفتح في الثاني
والكسر في الثالث أما على الكسر في الثاني والفتح في الثالث فبمعنى جنازة أي سائرة (قوله)
يجب على الكفاية غسل الخ) والمخاطب بهذه الامور كل من علم بكونه أو ظنه أو لم يدركه ولم
يظنه لكن قصر كونه بقربه وينسب في عدم البحث عنه الى نقصه من آثاره وغيرهم
والكلام في الفعل ولذا عبر بالمصدر أعنى الغسل والتكفين اما المؤمن كاجرة التفسير ونعم

• (كتاب الجنائز) •

بالفتح جمع جنازة بالفتح
والكسر وقيل بالفتح اسم
للميت في النعش وبالكسر
اسم للنعش وعليه الميت
وقيل بالعكس من جنزة
أي سائرة (يجب) على
الكفاية (غسل الميت)
بقيد زنة بقول المسلم

(قوله معا) أي فيكون كل
منها جزءا في لاقية في
المعنى كما هو كذلك في بقية
الاقوال شيخنا (قوله)
بالكسر ليس قيد اول
الحكم كذلك مطلقا على
القول بأنه اسم للميت اما
على القول بأنه اسم للنعش
فلا بد من قصد الميت فقط
شيخنا بن زيادة راجع م ر
والرشيدي عليه

الماء والكفن وأجرة الحفر والحمل ففي تركه الميت يدايه منها السكن بعد الاستعداد بحيث تعاق
 بعينها كما يأتي في الفرائض الأزوجة وخادمها فقهره ما على زوج غنى ولو عايرته منها
 عليه نفقته بخلاف الفقير ومن لا تلزمه نفقته ما نشوز أو مفروخ بالزوج أبه فلا يلزمه
 تجهيز زوجته أبه وإن لم تلزمه نفقته في الحياة والمراد بالفقير غنى الفطرية وهو من يملك زيادة على
 كفاية يومه وإيالة ما يصرفه في التجهيز والمراد بالخادم المملوك للزوجة أو الماسة أجرة بالنفقة
 فإن كان مائة أجرة لا يجزى له تجهيزه على الزوج ولا يجب للزوجة الأتوب واحد ولا يجب
 الثاني والثالث من تركتهما أن لم يقدر الزوج الأعلى بعض ثوب وجب باقيه من تركتهما ويجب
 ثان وثالث أيضا لا تفتح باب الاختصاص التركة فإن غاب الزوج أو امتنع وكففت من تركتهما
 أو من غيرها رجع على الزوج بذلك إن كان باذن الحاكم أو حصل إتمامه أو الانفراج وعوكذا
 يقال في التكفين غير الزوجة فإن لم تكن تركته ولا زوج غنى عليه النفقة فقهره على من عليه
 نفقته كما في الجملة من قريب وسيدسوا فيه الأصل والفرع الصنفين والكبير المجزء بالموت
 والفقير وأم الولد والمكاتب لا نفساخ كتابته وإنما قبل في الجملة لادخال الفرع الكبير
 والمكاتب وأما المبعوض فإن لم يكن بينه وبين سيده مهايأة فواضح أو كانت تعلى من مات في
 نوبته فإن لم يكن للميت من تلزمه نفقته فقهره على بيت مال كنفقة في الحياة فإن تعذرت
 المال فهو على ميسير المسلمين على سبيل فرض الكفاية إن لم يستل شخص بعينه والافتراض
 عين لا يلزم التواكل والموسر من يملك كفاية سنة زيادة على ما يكفي مؤنة يومه وإيالة
 ولا يلزمهم التكفين بأكثر من ثوب وكذا إذا كفن من مال من عليه نفقته أو من بيت المال
 أو من موقوف على التكفين أو منع الغرماء المستحقون ذلك ويجب الحنوط والقطن أيضا
 فيما إذا كفن من بيت المال أو من موقوف على التكفين وإن كان من الأمور المستحبة
 (قوله ولو غريقا) أي لأنه لا بد في الغسل من فعل فاعل من جنس المكفين ولو صيدا أو مجنونا
 أو كافرا أو جنيانا لم يكفون بشرعنا بخلاف الملائكة فلو شاهدناهم يغسلون لم يسقط
 عنا الطلب بخلاف ما لو كفنوه لأن المقصود منه الستر وقد حصل ومن الغسل التعميد بقوله
 ولم يحصل ولذا ينشئ له للتكفين والحمل كالتكفين ولو غسل الميت نفسه كرامة كما نقل عن
 سيدي أحمد البدوي رضي الله تعالى عنه وكذا عن سيدي عبد الله المتوفى المالكي رضي الله
 تعالى عنه كفي لأنه من جنس المكفين وكذا لو غسل ميت ميتا آخر كرامة وإنما كفي بالغسل
 من الكافر عدم وجوب النية فيه على المعقد كالدفن والتكفين والحمل أما النية في الوضوء
 فواجبة فلا يكفي منه (قوله بساتر الورة) هذا ضعيف والمعقد أنه لا بد من ستر جميع البدن
 سواء كفن من ماله أو من مال غيره وسواء كان ذكرا أو أنثى حرا أو رقيا لا تقطع الرق بالموت
 فلا يختلف بالذكورة والأنوثة وأما قوله في طرح المنهج فيختلف قدره بالذكورة والأنوثة أي
 فيكون للذكور سائر ما بين سترته وركبته وللأنثى سائر جميع بدنها حتى على الضعيف الذي مشى
 عليه هذا أيضا السكن إن كفن من تركته ولم يوص بأسقاط ما زاد على ثوب واحد وجب ثلاث
 فائتفتم كل واحدة جميع البدن وإن كان عليه دين مستغرق حيث لم يمنع الغرماء ما زاد على
 الواحد وإن كان في الورثة شجور عليه فإن كفن من غير تركته كمال زوج أو سيد أو غير ذلك
 مما مر وجب ثوب واحد وإن أوصى بأسقاط ما زاد على الواحد سقط وجب ثوب واحد أيضا

ولو غريقا (وتكفينه)
 بساتر الورة (والصلاة)
 عليه

(قوله أو من موقوف على
 التكفين) هو مقدم على
 بيت المال

لانه محض حق الميت وكذا لو منع من الزائد غير مستغرق دينه انما كنهه املوا وصي باسقاط
ما زاد على سائر العود فقط فلا تنفذ وصيته على المعتقد لما فيه من حق الله تعالى والخاصة بل ان
سائر العود فقط محض حق الله تعالى وسائر كل البسطن فيه حق الله تعالى وحق الميت وما زاد
على ذلك محض حق الميت والاقتصار على الثلاثة افضل من زيادة الرابع والخامس فسدات
الثلاثة واجبة والاقتصار على افضل مما زاد وسياق تمام الكلام على ذلك (قوله ودفعه)
وكذا اجله وكان سبب عدم ذكره وان ذكره غير انه قد لا يجب ان يحضر عند مجلته ثم يكره
لنزل فيه اه شوبري واما قول قل انما تركه لانه لا يلزم للدفن أي فيلزم من وجود الدفن
وجوده فهو مردود بانه قد يوجد الدفن بدون كافر عن الشوبري (قوله الكافر الخ) حاصل
ما يؤخذ من كلامه أن الصلاة على الكافر حرام مطاوعا لوصية المعتقد وغسله جائز مطلقا
وتكفينه ودفعه ان كان له ذمة أو عهد أو امان وجبوا الا فلا يجوز اغراء الكلاب على جيفته
فاحكامه ثلاثة (قوله ولا تجوز الصلاة عليه) أي ولو صغيرا وان قلنا ان اطفالهم في الجنة لانها
من احكام الدنيا وهم فيها معاملة آباؤهم (قوله وان كان ذميا) راجع لكل من عدم
وجوب الغسل وعدم جواز الصلاة (قوله والمعاهد) ومثله المأمن وتكفين الثلاثة في بيت
المال فان لم يكن فعليه حيث لا مال لهم ولم يكن لهم من تلزمهم نفقتهم وظاهمة وعهد وامن
من ذكر كما يجب اطعامهم وكسوتهم (قوله لكن الاولى مواراتهم) بل يجب اذا تحقق الاذى
منهم (قوله بمركبة كفار) أي سواء كان شهيدا للدين والاشرة بان قاتل لاعلاء كلمة الله تعالى
ولم يصاحب ذلك رياء ولا غلاول من غفيرة ولا غير ذلك وشهيد الدنيا فقط بان قاتل لذل لكن
صعبه ما ذكرنا من شهيد الاخرة فقط فهو كغيره كما سيأتي قال شهيد ثلاثة أقسام والى الكفار
للجنس فيشمل الواحد والمتعد سواء كانوا أهل حرب أو رقة وكذا أهل ذمة قصدا وقطع
الطريق عينا كما قاله الزبائدي (قوله أي يمكن حربهم) اشار به الى أن معركة اسم مكان بمعنى
محل المعركة أي المحاربة ولا فرق بين أن تكون المحاربة بيلاذهم أو يلاذنا قبل انهم زاهم
أو بعده بان اقيم فرجوا عليه فقتلوه وكذا الوقت لوقته صبرا (قوله ولو كان صديقا) تعميم في
الشهيد المقتول وقوله سواء قتله الخ تعميم في القاتل (قوله أم أصابه سلاح مسلم خطا) أي
أو عدم امن مسلم استعانوا به والافليس بشهيد في مفهوم خطا تفصيل ولولا استعانة البيهقي بكافر
فقتل ذلك الكافر مسلما فهو من شهداء المعركة على المعتقد (قوله وسواء وجد به أثر) هذا
التعميم وما بعده راجع لجميع ما مر من قوله سواء قتله كافر الخ وعبارة شرح المنهج وان لم يكن
عليه أثر دم لان الظاهر أن موته بسبب الحرب أي ولو احتمل الخ في المثال الاخير اه بزيادة
وانما لم يخرج ذلك على القوانين في تعارض الاصل والغالب لان السبب الظاهر يعمل به ويترك
الاصل كالورأينا ظمية قبول في الماء فأيناه متغيرا فانما نحكم بنجاسته مع أن الاصل طهارة
الماء (قوله قبل انقضاء الحرب) وكذا الوفاة مع الحاق ذلك بالقبولية لان ذلك أولى من مات
بعده وليس فيه الاسركة مذبح اه قوله شيخنا ابراهيم (قوله وليس فيه) الواو للعالم وهو
قيد في قوله أم بعده وخرج بذلك ما لو مات بعده وفيه حياة مستقرة فليس بشهيد قال في شرح
المنهج بخلاف من مات بعده انقضت اوقافه حياة مستقرة بجراحة فيه وان قطع عونه منها حال

ودفعه) بالاجماع اما الكافر
فلا يجب غسله ولا تجوز
الصلاة عليه وان كان ذميا
ويجب تكفينه الذي
والمعاهد ودفعه او لا يجب
تكفينه الخ شوبري والمرتد
والزندق ولا دفنهم بل يجوز
اغراء الكلاب عليهم لكن
الاولى مواراتهم الثلاثة
الغالب برأيتهم (الاشهاد
بمعركة كفار) أي يمكن
حربهم ولو كان صديقا
أو فاسقا أو محدثا حدثا
أكبر سواء قتله كافر أو
أصابه سلاح مسلم لم خطا أو عاد
اليه سلاح نفسه أو سقط
عن دابته أو وطنته الدواب
أو أصابه سهم لا يعرف هل
رمى به مسلم أو كافر وسواء
وجد به أثر أم لامات في
الحال أم بقي زمنا ومات
بذلك السبب قبل انقضاء
الحرب أو بعده وليس فيه
الاسركة مذبح

(قوله حيث لا مال) هو
راجع لجميع ما قبله (قوله
والى الكفار الخ) الاولى
والاضافة الخ اذ لا هنا
واعلمها نخصة وقدم له
كذلك اه لكن لا يظهر
على نخصة الهنئ التي فيها
قوله معركة كذا بالاضافة
(قوله بان اقيم الخ) له
تبعهم ليناسب فرجهوا

الشو برى وينبغي أن يكون منهم... في حكم الآخرة لانه لا يتقاعب عن المبطلون والفرق
 ونحوهما (قوله) فيسن دفنه في ثيابه أي بعد نزعهما منه عقب موته وعودها اليه عند التمكنين
 الذين نزع ثياب الميت التي مات في الانم انسرع اليه الفساد ولو نبأ وشهدا على المعتد
 وحمل السند قوله في ثيابه وأما الدفن فواجب كالتكفين وسواء في ذلك ثيابه الماطخة بالدم
 وغيرها لكن الماطخة أولى ذكره في المجموع وهذا في ثياب اعتيد ايسر اعاياها ولو حريرا أما
 ثياب الحرب كدرع ونحوها مما لا يعاد اليه غالبا كغز وفرو وجبة محشوة فيندب نزعهما
 كما اثر الموق فان لم تكفه ثيابه غمت وجوبها على المعتد بل يجب ثلاث ايات ان كفن من ماله
 الى آخر ما مر (قوله فلا يجوز ان) كان المناسب للمعتد ان يقول فلا يسنان لكن عدل عنه
 لصدقه بالجواز مع أنه ما يحرم ان قال في المنهج وشرحه ويجب غسل نجس أصابه غير دم شهادة
 وان اذى ذلك الى زوال دمه لانه ليس من أثر عبادة بخلاف دمها تحرم ازالته لاطلاق النهي
 عن غسل الشهيد ولانه أثر عبادة له ومحل حرمة ازالته اذا كان بالفسل اما بنحو وعود فلا
 يحرم والفرق أن الفسل يزيله بالكلية عينا أو أثرا والعود يزيل العين دون الأثر قاله سم نقل
 عن الرمي وماتة قدم محل في الصلاة غير المعنونة أما هي فلا تجب ازالته ولا يجوز ان أدت
 الى ازالة دم الشهادة على المعتد (قوله والحكمة فيه) أي في عدم جواز ما ذكره فان قيل
 الانبياء والمرسلون أفضل من الشهداء مع أنهم دفنوا بغير غسل ولا غسلهم والحكمة الثانية وهي
 التعظيم متأية فيهم أجيب بأن الشهادة فضيلة تنال بالاكسباب فرغب الشارع فيها
 ولا كذلك النبوته والرسالة لان ما ليس بأكسب ينال بالعبادة فيقال ابو بصير

تبارك الله ما وحى بكتسب * ولا نبى على غيب عنهم

وقال الثاني ولم تكن نبوة مكتسبة * ولورقي في الخبر أعلى عقبه

أفاده الزيادة بزيادة (قوله والتعظيم) بالجرح عطف على أثر الشهادة من عطف الخاص على
 العام لانه من جملة أثرها وهو راجع لكل من عدم جواز الغسل والصلاة كما هو ظاهر قوله
 باستثناءه عن تطهيره الخ خلافا لما فهمه بعضهم من أن قوله ابقاء أثر الشهادة راجع لقوله دون
 غسله وقوله والتعظيم له راجع لقوله والصلاة عليه اذ لا يستقيم كلام الشارح حينئذ (قوله)
 لان الله ورسوله شهدا بالجنة فهو على هذا قيل بمعنى مفعول وعلى الثاني بمعنى فاعل أي
 حي حاضر عنده وقوله وقيل غير ذلك من جملة أن الملائكة يشهدون قبض روحه أو أنه
 يبعث ويحضره بتفجير دما يشهد له بقتله وعلى الثاني أنه يشهد يوم القيامة على الامم وأن روحه
 تشهد الجنة أي محلا مخصوصا منها والافاراح المؤمنين تدخلها قبل القيامة كما دلت عليه
 الاحاديث الصحيحة أو المراد تشهد بها حاله وانه بخلاف روح غيره (قوله مبطلونا) أي بمرض
 البطل سواء كان باسمه أو قول الج أو طحال أو استسقاء أو غير ذلك (قوله أو محدودا) أي ان زيد
 في حده كأن كان واجبه ثمانين بخلاف مائة أو حده على غير الوجه المشروع كأن استحق الجلاء
 فقتل أو شق بطنه فاندفع بذلك ما يقال ان المقتول بحق غير شهيد وأجاب بعضهم بحمل الحكم
 بشهادته على ما اذا سلم نفسه لاستيفائه الخدمة نائبا لامتهالة حينئذ أخره تعالى فأشبهه من ألقى
 نفسه في حرب الكفار (قوله أو غريقا) لم يعض ركوب البحر كأن سير السفينة في وقت

(قوله دفنه في ثيابه فقط)
 أي دون غسله والصلاة عليه
 فلا يجوز ان لا اخبار الدالة
 على ذلك والحكمة فيه
 ابقاء أثر الشهادة عليه
 والتعظيم له بالاستيفائه عن
 تطهيره ودعاء القوم له وهي
 شهيد لان الله تعالى
 ورسوله شهدا بالجنة
 وقيل لانه حي بنص القرآن
 وقيل غير ذلك كما بينته في
 شرح الاصل وغيره وخرج
 بشهادة المعركة غيره من
 الشهداء كن مات مجاهدا
 أو محدودا أو غريقا

اضطراب الرياح فالعمدة أنه غير شهيد ولا يمنع شهادته ركوب السفينة لشرب الخمر حيث لم يمت
بغصة به وقوله أو غريباً أي لم يعص بفرضه كأيق وناشئة (قوله أو طالب علم) أي وإن مات على
فراشه وإن طلبه لنفسه تعالى كالجسد والمفاخرة لقول الغزالي إن ما آله أن يكون إليه
تعالى قرره شيئاً عطية فهو في الزيادة ومن ثم بدأ الآية من مات مطعوناً أو في زمن
الطاعون أو بعده وإن طال كما استنبطه ابن حجر من الحديث الوارد في ذلك وفضل الله واسع
ومحله أن مكث في محله صابراً محتسباً يعلم أنه لا يصيبه إلا ما كتبه الله تعالى عليه ومنهم من المينة
طافوا لوموناً على المعتمد والميت عشقاً من الدواحر ولو نظر المحرم ما وكنتم بالعلم
يظهر حبه ولو لا عشق ولا يقال إن السنة الأخبار لانا قول ذلك محمول على غير محبة
العشق وسواء كان العشق إن يحل نكاحه أم لا كما رد على المعتمد وقول بعضهم إن عشقه
معصية لا تمكن إباحته فلا يقال به درجة الشهادة محمول على عشق اختياري أو لو كان
اضطراباً يجمع العفة والكتمان بأن اضطراباً إلى عشق أمر دافئاً وأحياناً يجوز أن يقع في
قلبه محبة من غير ارادة شيء لا يجوز حتى أدته إلى الهلاك فلا نزاع في شهادته وما أحسن قول
الشاعر

كفى المحبين في الدنيا عذابهم * ناله لأعديتهم بعد ما سقر
بل جنة الخلد ما واهم من خرفة * يشعرون بها أقام صبروا
فكيف لا وهم صبوراً وقد كتموا * مع العفاف في ذلهم والار
باروا قصوداً وما واهم من خرفة * حتى يروا الله في ذاباً نالهم

والبيت الأول مذكور في متن المغني حيث قال وقول الشاعر يكني المحبين الخ فتن أسبغ به إلى
الشعر ما لم يأت في إشارات الأناشيد والذات بعده راجعاً كانا جالسين عذبة في الخلاء عند
إشادة البيت المذكور والرابع للششيخ العزري ومنهم من غص بالخمر حين شربهم إقائه يموت
شهيداً ولكن ينبغي كتم ذلك عن العوام وبعضهم سأل على ما إذا غص بالقسمة فأسأله به
فشرق ومات (قوله والاستسقا) ما خوذ من السقوط يقال سقط الولد من بطن أمه ولا يقال
وقع وهو النازل قبل غمام أشهر وهي ستة ولحظتان أما النازل بعد غمامه فكالسكبير مطاقاً
قوله الرمي وليس كلام المصنف في ذلك لأنه لا يسمى سقطاً والحاصل أنه إذا نزل بعد غمام ستة
أشهر ولحظتين فما فوقه واجب فيه ما في السكبير من صلاة وغيره أو أن نزل ميتاً لم يده لم يسبق
حياته على المعتمد وإن لم يظهر خلقه ولا يسمى هذا سقطاً كما مر وإن نزل قبله فإن ظهر فيه أمارات
الحياة كاختلاج أو تقعر فكذلك والأمان ظهر خلقه واجب تجهيزه بالصلاة والأفلاشي فيه
فيجوز رميه ولو لا الكلاب لكن يسن سقره بخرفة ودفعه وعبرة المنهج مع شره والسقط أن
علمت حياته بصباح أو غيره أو ظهرت أماراته كاختلاج أو تقعر ككبيرة فيغسل ويكفن
ويصل عليه ويدفن والأى وإن لم تلم حياته ولم تظهر أماراته واجب تجهيزه بالصلاة عليه
أن ظهر خلقه والأى وإن لم يظهر خلقه سن سقره بخرفة ودفعه دون غيرها باختصار
وهي عبارة صحرة (قوله كبكاه) ولو قيل انقص الله روحه بالدرفع الصوت مع نزول الدمع (قوله
لم يستل) الاستلال رفع الصوت قال في القاموس استل الصبي رفع صوته بالبكاء كاهل
وكذا كل منكم رفع صوته أو خفض اه (قوله فلا يصل عليه) أي تحرم الصلاة عليه اه

أو غريباً أو مقترلاً ظالم
أو طالب علم فيغسل ويصل
عليه وإن سرق عليه اسم
الشهيد فهو شهيد في ثواب
الآخرة لا في ترك الغسل
والصلاة والتصريح بـ
ما ذكر من زيادتي (و) إلا
(سقطاً) بتثنية أوله (لم تبين
فيه أمارات حياة) كبكاه
وتصباح وتصور كفه وأعم من
تصوير في نسخة بل يستعمل وفي
أخرى لم يستعمل ولم تصور
(فلا يصل عليه مطاقاً) أي
سواء بلغ أربعة أشهر أم
لا لعدم تيقن حياته
(ولا يغسل) كما لا يصل عليه

(قوله حيث لم يمت بغصة به)
بما في ما يخالفه (قوله بأن
اضطر إلى عشق الخ) الأولى
بأن نظر إلى أمره اتفاقاً كما
يؤخذ من مر

(الان بلغ أربعة أشهر)
 فيغسل لان الغسل أوسع
 بابا من الصلاة وهذا يغسل
 الذي ولا يصل عليه كما
 وحكم الله كفيين حكم
 الغسل اما اذا بان فيه امارة
 الحياة فيغسل ويصل عليه
 اتيقن موته بعد حياته
 وعليه جل خبر السقط يصل
 عليه ويدعى لوالديه بالغفرة
 رواه ابو داود والترمذي
 وقال حسن صحيح (ولا يغسل
 من خيف نفثته) لكونه
 مسعوما مثالا للضرورة بل
 ييم (والمحرم كغيره) فيها
 حرم (ليكنه لا يقرب طيبا)
 كما كان وروحه حنوط ولا يؤخذ
 شعره وظفيره (ولا يغطى
 رأس الرجل ولا وجه المرأة)
 ابقاء لاثرا لاجرام

(قوله أى فلا يصل على عليه)
 ايدى التفرع لان الشارح
 ذكر التيمم (قوله لان شرطها
 الغسل) لاولى لان شرطها
 الطهر (قوله وجب إعادة
 ما ذكر) ظاهره إعادة جميع
 الغسل وليس كذلك بل انما
 يجب إعادة غسل محل
 التيمم ولا يجب إعادة
 غسل جميع البدن لان
 الميت لا يفتن طهره
 بخلاف ستر ما زاد الخ أى
 ليس واجبا جزما

ق ل (قوله الان بلغ أربعة أشهر) أى وقد ظهر خلافه بان تخطط والافكم لم يلفها
 فالمدار على ظهور خلافه سواء بلغ ذلك أم لا فلو قال ان ظهر خلافه كافى المنهج كان أولى لكنه
 انما يقدم الاتهام لظنه ذلك وعبارته شرح المنهج بعد ما تقدم نقله والعبارة فيما ذكر بظهور خلق
 الا دى وعدم ظهوره فتعبر الاصل يبلغ أربعة أشهر وعدم بلوغها جرى على الغالب من
 ظهور خلق الا دى عند ما وعبر عنه بعضهم بمن امكان نفخ الروح وعدمه وبعضهم
 بالتخطيط وعدمه وكما هو ان تقاربت فالعبارة بما قلناه اه (قوله يغسل الذي) أى ويكفن
 ويدفن على ما مر وقوله وحكم التكفين أى والدفن وقوله فيغسل ويصل عليه أى ويكفن
 ويدفن (قوله ولا يغسل من خيف نفثته) أى فلا يصل عليه لان شرطها الغسل قال فى المنهج
 وشرحه فلو لم يذكر كان وقع في حقه وتعداخر ارجه وطهره لم يصل عليه لافق الشرط انتهى
 ومثل ذلك الاقاف فيغسل ما تيسر من بدنه لان الميسور ولا يسقط بالمسور ولا يصل عليه لعدم
 غسل كل البدن (قوله لكونه مسعوما مثالا) أى أو محروقا أو كان بحيث لو غسل تهرى قال فى
 المنهج ومن تعدد غسله يعم وخرج بخوف نفثته خوف تسارع البلاء اليه بعد الدفن بأن كان به
 قروح وخيف من غسله ذلك فيغسل ولا مبالاة بما يكون بعده لان كل الاجزاء صائرة الى البلاء
 وكذا لو لم يمكن قطع الخارج عنه يغسله فيصح غسله والصلاة عليه لان غاية انه كالميت السلس
 وهو نص صلاته وقضية تشييم بذلك وجوب حشو محل الدم بخوق طنة وعصبه عقب الغسل
 والمبادرة بالصلاة عليه بعد ذلك حتى لو أخر لمصلحة لم يجب إعادة ما ذكر ويغنى ان يكون من
 المصلحة أكثر المصابين كافى تأخير الساس لاجابة المؤذن وانتظار الجاعة ولا فرق بين أن يكون
 الخارج من الفرج أو من غيره (قوله بل ييم) أى وجوباً ومثل ذلك اذا لم يحضر الا اجنبى فى
 البيت المرأة أو اجنبية فى الرجل فييمم الحائض ان قد الغسل بقعدة انما أى ييممه الاجنبى والنية
 فيه واجبة على المعتمد وانما جاز من الاجنبى له فى التيمم لانه أخف من الغسل وكذا لو كان
 عليه نجاسة (قوله فيما مر) أى الغسل وما بعده بكيفية المتبعة شرعا وان لم تذكر هنا فصح
 الاستدراك بقوله لكنه الخ أمالوا يريد بما مر المذكور هنا فقط فلا يكون للاستدراك وجه
 لعدم تقديم الطيب فلا يتوهم ثبوته حتى يستثنى (قوله لا يقرب طيبا) أى يحرم أن يقرب ذلك
 للمحرم فى ثلاثة أشياء بدنه وكفنه وما غسله ولو قال كافى المنهج وجب ابقاء اثرا لاجرام لكان أولى
 لا فادته الحرمية بمخالفة الواجب ولا فدية على من طيبه أو أزال منه شيئا وان حرم عليه (قوله
 وحنوط) بنفخ الحاموضم الفون ويقال حنوط بالكسر نوع من الطيب قال الازهرى ويدخل
 فيه أى فى تركيبه الكاور وذريرة القصب والصندل الاحمر والايض فهو مركب من هذه
 الاشياء وقال غيره الحنوط ما يخلط من الطيب للموتى خاصة ولا يقال لطيب الاحياء حنوط
 (قوله ولا يغطى رأس الرجل) عبارة تشرح المنهج ولا يلبس المحرم الذى كحيطا ولا يستر رأسه
 ولا وجهه محرمة ولا كفاهما بقية ابن ابي وهى أولى لا فادته حكم غير رأس الرجل ووجه المرأة قال
 الشورى وانظر لاختلط المحرم بغيره هل يغطى الجميع احتياطاً للاسترا ولا احتياطاً للأجرام
 وقد يتجه الثانى لان التغطية محرمة جزما بخلاف ستر ما زاد على العورة (قوله ولا وجه المرأة)
 والخائى كالمرأة وقوله ابقاء لاثرا لاجرام أى لان الفسك لا يطل بالموت خلافاً للمالك وأبى حنيفة

وكان القياس بطلانه وبه أخذ من ذكره ولكن قدمنا عليه النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم
 في الحرم الذي مات وهو واقف معه بعرفة لا تقصوه بطيب ولا تخمروا رأسه فإنه يموت يوم
 القيامة ملبسا رداء الشيخان وتغسوه بضم التاء وكسر الميم أو بفتحهما كما قاله عيش ونوح
 بالنسبة للصلاة وكذا الصوم على الأصح في بطلان الموت وكذا الاحتداد لانه لا يتجمع على
 الزوج فينقطع عت الموت فلا يحرم فيها تطيب ولا غيره بخلاف المحرم فإن أثر الاحرام باق
 فيه بدليل الحديث المذكور ومحل ابقاء أثر الاحرام اذا مات قبل التحلل الاول أما بعد فلا
 يجب علينا ابقاء ذلك لانه لو كان حيا لم يزل كل شيء من محرمات الاحرام ماعدا النساء فكان
 كذلك اذا لفرق (قوله) أخذ ظفروه وشعره ويردان اليه في الكفن نديا وفي القبر وجوبا فيجب
 دفن ماله معه أفاده في شرح المنهج وحواشيه (قوله) لان أجزاء الميت محترمة (الح) ويحرم خشفه
 وان عصى بتأخيرها أو تعذر غسل ما تحت ثيابه وحيث زفيم عما تحتها ان لم يكن فيه نجاسة
 تتعذر ازالته والادفن بالصلاة عليه كما مر (قوله) فلا تنكح بهن (الح) أي بأخذ ظفروه وشعره فم
 لو تعذر غسله الا بجماع شعرا رأسه لتبديده بسبب صبغ أو شحوه كان كان به قروح وجدها
 بحيث لا يصل الماء الى أصوله الا بالزأمة وجبت وكذا الوتر ذرفه في ما تحت ظفروه الا بقاء
 ولا فرق في هذا بين الحرم وغيره ولا فدية على من فعل به ذلك كما مر (قوله) وسن في تنكح
 الرجل (الح) هذه طريقة ضيقة تتبع فيها أصوله والمقدمة وجوب ثلاث لفائف ذكرها كان أو أنثى
 بالقبور والسابقة بأن كفن من ماله ولم يوص باسقاط الزائد على الواحد ولم يمنع منه غير
 مستغرق دينه للتركة وان كان في الوتره يحجور عليه على المقدور الاقتصار على الثلاث سنة
 فالأزار واللفائف انما ليست واجبة ولا مندوبة (قوله) الأزار والمتر ما يستعمل في العورة
 وتسميه العامة بالوترية (قوله) في الصحيحين هذا لا يناسب متعاه بل يناسب المقدار الذي
 تقدم لأن المتبادر أن كل ثوب من الأثواب الثلاثة يستعمل جميع البدن (قوله) ويجوز رابع
 وخامس) لكن الأولى الاقتصار على الثلاثة كما تقدم (قوله) وفي تنكح المرأة أي السنة في
 تنكحها بذلك وأما الواجب في حقها فثلاثة تقدم أنه ثلاث لفائف فالسنة في حق الرجل
 الاقتصار على الثلاث لفائف وهي في ذاتها واجبة وأما المرأة فالسنة في حقها غير الثلاث
 لفائف وهي أزار (الح) فقد وافقت الرجل في الواجب وخالفته في المندوب (قوله) وهو
 القميص) أي الساتر لجميع البدن (قوله) أم كانوا ماتت في حياته صلى الله عليه وسلم وكذا
 جميع أولاده الا فاطمة فبعده بسنة أشهر قال القسطلاني ولم تفصل تلك المدة وهي أفضل
 أولاده صلى الله عليه وسلم الا ما فضل الله تعالى به الذكور وقالت في رثاء أبيها

ماذا على من شمر تربة أحمد

ماذا على من صائب لو أنها

صبت على مصائب لو أنها

والغوى جميع غالية طيب معروف وثقل عيش عن شراح الجامع أن الموت مصيبة أي
 بعد الكفر والفقه عنه أعظم وحيث قد نيس أن يكثروا من ذكره لسانه وقلبه لانه يموت
 على الاعمال الصالحة والخير أكثر من ذكرها ذم الذات الموت فانه ما يذكر في كثير الاقوال
 ولا قبل الاكثر أي كثير من الامل والدنيا وقليل من العمل وهادم بالذال المجهة أي قاطع
 وينأ كذلك للمريض اه (قوله) والزيادة على الخمسة مكروهة أي كراهة تنزيه على المعتد

ويكره في غير الحرم أخذ
 ظفروه وشعره في الأصح لان
 أجزاء الميت محترمة فلا
 تنكح بهن (الح) وسن في تنكح
 الرجل أزارا ولفائف (الح) في
 الصحيحين قالت عائشة
 رضي الله عنها كفن النبي
 صلى الله عليه وسلم في ثلاثة
 أثواب ليس فيها قميص
 ولا عمامة ويجوز رابع
 وخامس بلا كراهة (و) في
 تنكح (الح) المرأة أزارا وخمارا
 وهو ما يغطي به الرأس
 (ودرع) وهو القميص
 (ولفائف) رعاية لزيادة
 السترو كما فعل بابنته صلى
 الله عليه وسلم أم كلثوم
 والزيادة على الخمسة
 مكروهة في الرجل والمرأة
 للسرف

(قوله) غير الثلاث لفائف

وهي أزار (الح) أي الواجب

والمندوب

(قوله ومن كفن منها) أي من الرجل والمرأة بثلاثة أي كما هو الواجب في حق كل منهما وهذا هو المعتقد عندنا على ما سارنا عليه من المعتقد الخفية فالواجب اتفاقا واحدة (قوله فهي لثانف) أي بعضهم أو سبع من بعض (قوله يستقر كل منها بجميع البدن) أي غير رأس المحرم ووجه المحرمة كما علم بما مر وقوله زيد أي على الثلاثة قصص وعامة أي أن لم يكن محرما ورضى بالزيادة وارث أهل البيت برع فان كان محرما لم يرزله لانه لا يلبس مخيطا وكذا ان لم يررض به وارث أو كان محجورا عليه كصغير أو مجنون أو مجبور عليه بسعة فيقتصر حينئذ على ثلاث لثانف ان كفن من تركته الى آخر ما مر ولودفن وسرق الكفن ويجب تجديده وان قصبت التركة ولو أكل كل الميت نحو سبع فهو للورثة ان لم يكن له أحب من غيره والاقلة ان لم يقصد به ارفاقهم فان قصد ذلك فهو لهم وقوله تحت أي اللثانف (قوله فيما ذكر) أي جميع ما تقدم حتى قوله ولا وجه المرأة كما سبق (قوله وفروض الصلاة على الميت الخ) وهي من خصائصنا الاصياء بالثلاث كما قاله الفقهاء في المسألة في شرح الرسالة وعروض الصلاة الملائكة على آدم عليه السلام وأجيب بأن المراد بهم المصلين بهم اماما ولده مشيت ودفن هو وحواله بمكة كما قاله ابن النعمان وقيل غير ذلك وأجيب أيضا بأن الذي من خصائصنا كونها على هذه الكيفية التي من جانتها قراءة الفاتحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وشرعت بالمدينة النبوية في السنة الأولى من الهجرة كما في سيرة الخليل فمن مات من الصحابة بمكة المشرقة كخديجة لم يوصل عليه صلى الله عليه وسلم وأول صلاة صلاها صلى الله عليه وسلم صلاة بالمدينة النبوية الشريفة على قبر البراء بن معرور وآخر المصنف الصلاة عن الغسل والتكفين إشارة الى طلب تأخيرها عنهما وجوب الغسل والتكفين كما يأتي (قوله ثمانية) المعتقد أن سبعة كما في المنهج باسقاط قوله الثنية بأولها لانه شرط لاركان خلافا لما ذكره هنا وفي صفة الصلاة (قوله ثنية) أي كنية غير هاتين الصلوات في حقيقة ثم أو وقتها وهو أول العبادات وقوله ثنية القرضية ولو في صلاة امرأة مع رجال والا كقوله أو ان لم يقل كفاية كما تكفي ثنية الفرض في إحدى الجنس وان لم يقيدها بالغين وغير ذلك كندب الاضافة الى الله تعالى ونسب قوله مستقبلا وكذا عدد التكبيرات على الاقرب وجوب ثنية الاقداس ان كان ماء وما والا بطات صلواته ان تابع في فعل أو سلام على مامر ولا يتصور ثنائية اذا أو ضده أفاده الرمي بزيادة ولا تجب ثنية القرضية في صلاة الصبي على المعتقد كما في الصلوات الخمس (قوله وأربع تكبيرات) منها تكبيرة الاحرام ولو نقص عنها اثنان بان أحرم من ابتدءة النقص لم تنعقد وانما سابطات ولو زاد عليها ولو عدالم تطل صلواته لانها ذكر وهي لا تبطل به وان اعتقد أن الزائد أركان نعم ان والى الرفع فيه بطات وكذا لو زاد عددا معتقدا البطلان به أما لو زاد امامه عليه فلا تنسب له متابعتة في الزائد لعدم سنده الامام بل يسلم أو يفتقره ليم لم معه وهو أفضل لئلا كدما متابعتة فلو تابعه فيه لم تطل صلواته ومنعهم من سائر أصوات السجود ولا يدخل صلاة الجنائز اه أفاده الرمي بزيادة (قوله وقرون الثنية) هذا بنا على ما أسلفه في أركان الصلاة لانه ثنية ثم على أن الأكثرين لم يعدوا قرون الثنية بالتكبير كابل جعله كالبعض من الثنية كالوضوء ونحوه وأما ترك ذلك هنا كقوله بما مر أو غير ذلك اه شورى وتقدم الثنية على ذلك (قوله بأولها) هو تكبيرة الاحرام (قوله وقيام ائاد) أي ولو صليا وامرا فمع رجال وان وقعت لهم نافله رعاية صورة الفرض فان

ومن كفن منها بثلاثة فهي لثانف يستقر كل منها بجميع البدن وان كفن الرجل في ثنية زيد قصص وعامة تحت (ومناها) أي المرأة وهذا من زيادة (وفروض الصلاة) على الميت ثمانية (ثنية وأربع تكبيرات) وقرون اثنان بأولها أو قوام لئاد (وفرض التسليمة) أو بدلهما عند المجزئتها

(قوله في فعل) انظر ما المراد به هنا

يجز عن القيام قد قد فان ججز عنه اضطرر عن ججز عنه استلحق فان ججز عن ذلك أو ما كافي غيرها
 (قوله بعد التكبيرة الاولى) هذا بيان لا فضل فقط والافضل قد أنه ليس للفاتحة محل مخصوص
 حيث لم يشترع فيها تعقيب الاولى بل تكفي قراءتها بعد الثانية والثالثة والرابعة ولا يجب
 الترتيب بينهما وبين ذكر ما آخرها اليه وان كان ذلك هو الافضل فيجوز اخلاص الاولى عنها أو ما
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فتمتعين بعد الثانية والدعاء يتبعين بعد الثالثة أما لو شرع
 في الفاتحة عقب التكبيرة الاولى فلا يجوز له قطعها أو تأخيرها لما بعد هاو كذا لا يجوز أن يقرأ
 بعضهم في ركن هو بعضهم في آخر لان هذه المصلحة لم تنبت هذا كالموافق أما المسبوق فيكبر
 ويقرأ الفاتحة وان كان امامه في غيرها رعاية ترتيب صلاة نفسه والقوف بينه وبين الموافق أن
 الاصل في الفاتحة أن تكون في الاولى فعمل به في المسبوق وخواتم في الموافق لم يدرك عند
 الشافعي وهذا هو المعتمد الذي قررره شيخنا عظمه وغيره خلافا لما في شرح المنهج لما قاله قل هذا
 صحيح خلافا لمن تعقبه به هذا ان أدرك مع الامام فمنا يسع الفاتحة فان لم يدرك معه ذلك بان كبر
 تكبيرة التحريم فكبر الامام الثانية من لا سقطت عنه القراءة ويحمله الامام قال في شرح
 المنهج فلو كبر امامه أخرى قبل قراءتها سواء اشترع فيها أم لا تابعه في تكبيرة وسقطت
 القراءة عنه وتدارك الباقي من تكبيرة وذكرك بعد سلام امامه كافي غيرها من الصلوات ويسن
 أن لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق ولا يضر رفعها قبل اتمامه وان خرجت من المسجد وبعدت
 يا كثر من تلكم الآفة ذراع وتحوات عن القبلة لانه دوام بخلاف ما لو أحرم وهي سائرة فيشترط
 عدم انحرافها عن القبلة حال التحريم فقط وعدم البعد بينه وبينها باكثر مما هو من أول الصلاة
 الى آخرها ولا يشترط عدم حائل اه بن بادة (قوله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أما
 السلام عليه فلا يسن على المعقد ويكون ذلك مستثنى (قوله بعد الثانية) قال في شرح المنهج
 ان عمل السلف والخلف وتسبب الصلاة على الآل فيها والدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها
 والحمد قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه والافضل أن يقول الحمد لله رب العالمين
 وخرج بالصلاة على الآل السلام عليهم فلا يسن على المعقد وتقدم أنه يتعين أن تكون الصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية فلا تجزى في غيرها (قوله بخو اللهم ارحمه) أي بهذا
 ونحوه من كل دعاء أخرى كاللهم الطيب به أو لطف الله به فلا يكتفي بدنيوي الا ان آل الى
 اخر وى كاللهم اغض عنه دينه لان ذلك يتقعه بفكر وجهه في الآخرة ومن المستنون اللهم
 اغفر لحينا وميتنا وشاهدا ونافعا وصغيرنا وكبيرنا وذكرا وانثانا وانما يصح الدعاء للصغير
 بالمغفرة لانها لا تستدعي سبق ذنب بل قد تكون بزيادة القربات كما يشير اليه استغفار الله صلى
 الله عليه وسلم في اليوم والليلة مائة مرة اللهم من أحببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيتني
 منا فتوفعه على الايمان اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده ثم يقول اللهم ان هذا عبدك وابن
 عبدك الى آخر الدعاء المشهور ولكن محل الاتيان به في البالغ ولو لم يجزوا بالغ ودام بنوته الى
 موته لان الجاري على الصلاة التمسك بما لا يغير فبقوله فيه مع الاول اللهم اجعله فرط الابوية
 أي سابقا مقامها في الآخرة وسائقا وذر بالذل المجهمة وعظيمة أي موعظة واعتبارا
 والقصد لازمها وهو التورع بالمطلوب وشبهه او ثقل به موازينها ما فرغ الصبر على قلوبها

(بعد) التكبيرة (الاولى)
 والصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم بعد الثانية
 ودعاء للميت (بخو اللهم
 ارحمه اللهم اغفر له بعد
 الثالثة ونسأله أن يرد)

ولا تنقته ما به - دمه ولا تقصره - ما أجره لان ذلك مناسب الحال وانما كفى هذا الدعاء للطفل مع
 قولهم انه لا بد في الدعاء للميت أن يخص به الثبوت النص في هذا بخصوصه وهو قوله صلى الله
 عليه وسلم والسقط يصلي عليه ويدعى لوالديه بالعاقبة والرحمة وان كان لو دعاه بخصوصه كفى
 ولو تردد في بلوغ المراهق فالأحوط أن يدعو به ذوا يخصه بالدعاء بعد الثالثة ويكفي أن يدعو
 له بالرحمة مثلا ومحل ما ذكر في الابوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه الحال
 وحرم الدعاء لهما بالمعقرة والثناعة ونحوهما ان علم كفرهما كتحية الصغير للساجد بل
 يدعو له بالرحمة مثلا نعم ان أريد بغيره غير الشرك جاز ذلك فان جهل إسلامهما فالأولى أن
 يتعلق عليه خصوصا في ناحية تكثيرها الكفار ويؤتى الضمائر في الدعاء المشهور وان كان
 الميت أتى فيه قول هذه أمته وبنت عبدك الخ أو يدكر على ارادة الشخص أو الميت ويعرف في
 الخلق بالمملوك أو المخلوق مثلا ويقتول في ولد الزنا وابن أمته ولو صلى على جماعة أتى بما
 يناسب واعلم أنه لا يحصل له القيراط من الاجر الوارد في الحديث بمجرد الصلاة على الجنائز بل
 لابد من ثم ودها من بيت أهلها حتى يصلي عليه فان ثم جنازتين مثلا من مكانهما حتى يصلي
 عليه ما صلاة واحدة فله بكل جنازة قيراط تعدد محلهما وكذا ان اتحد فيهما بظهور نظر الى
 تعدد الجنائز ولا يمنع من ذلك اتحاد الصلاة كما قاله السبكي (قوله كسائر الصلوات) أي في
 كقيمتهم وتعددهم وغيرهما كان ياتى حتى يرى خداه الاين فالأيسر ولا يقتصر على تسليمة
 يجعلها اتقا وجهه خلافا لبعضهم ويؤخذ من التشبيه عدم استحباب زيادة وبر كنه وهو
 كذلك خلافا لآن استحبابها اه أفاده الرمي ويصح أن يكون قوله كسائر الصلوات راجعا لجميع
 ما قبله مما يأتي فيه وهو قديس أدون وقدمه على النص لانه أوضح في الدلالة وأقوى (قوله ابن
 حنيفة) بضم الحاء المهملة بلفظ المصغر (قوله من السنة) أي الطريقة فلا يراد أن ذلك
 واجب ومن المقرر في فن المصطلح أن قول الصحابي من السنة كذا أو نحوه حكم المرفوع
 (قوله أن يكبر) أي أربعا كافي رواية أخرى وان كان إذا جمل كلامه عليه الا يصح العطف بقوله ثم
 يقرأ الخ لان ظاهره منقذ أن قراءة الفاتحة وما بعدها بعد التكبيرات الأربع وليس كذلك
 الآن يراد أربعا موذعة وقوله ثم يقرأ بأمر القرآن أي بعد الأولى وقوله ثم يصلي على النبي صلى
 الله عليه وسلم أي بعد الثانية وهكذا الأولى أن يراد بالتكبير في قوله أن يكبر تكبير التحريم
 ويكون قد حذف من الثاني دلالة الأول والتقدير ثم يكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم يكبر ويخلص الدعاء وهكذا ان كانت الرواية الأخرى رواية الشارح والأفلاش كال
 (قوله مخافة) أي سر اليل كانت الصلاة أو غيرها فلا يطالب الجهر في شيء من صلاة الجنائز مطلقا
 الا في التكبيرات من الامام والمبلغ ان احتج اليه كافي الرمي (قوله ويصلي) أشار بذلك الآن
 الرابعة ليس فيها ذكر واجب كما سيأتي (قوله ولا يجب تعيين الميت) عبارة المنهج ولا يجب في
 الحاضر تعينه بانه أو نحوه ولا معرفته بل يكفي تعيينه نوعا كنية الصلاة على هذا الميت أو
 على من صلى عليه الامام اه وخرج بالحاضر ما لو صلى على غائب فان اراد غائبا بخصوصه فلا بد
 من تعيينه وان اراد الصلاة على من صلى عليه الامام أو على من غسل وكفن في هذا اليوم لم يجب
 ذلك المراد بالغائب الغائب عن البلد ولو خارج السور رقر يساهمه وعبارة المنهج وشرحه ونفصحه

كسائر الصلوات مع
 ما رواه النسائي بإسناد
 صحيح عن أبي امامة سهل
 ابن حنيفة قال من السنة
 في صلاة الجنائز ان يكبر
 ثم يقرأ بأمر القرآن مخافة
 ثم يصلي على النبي صلى الله
 عليه وسلم ثم يخص الدعاء
 للميت ويصلي وذكرك
 البعدية هنا وفيما يأتي
 من زيادة في ولا يجب تعيين
 الميت بل يكفي نية الصلاة
 على هذا الميت

(قوله وتعدده) هذا لا يناسب
 الا اذا أطلق السلام مع
 أنه قديمه بالاول (قوله لا بد
 كانت الصلاة أو غيرها)
 وقبل يجوز فيها اليل ذكره
 اليل

على غائب عن البلد ولودون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصلى مستقبلها لانه صلى الله عليه وسلم أخبرهم بموت النجاشي في اليوم الذي مات فيه ثم خرج بهم الى المصلى فصلى عليه وكبر أربعاً أما الحاضر بالبلد لا يصلي عليه الا من حضره باختره صار وكالصلوة على الغائب الصلاة على القبر اذا كان قبر غير بني هاشم اذ كره في المنهج ان يصلوا تصح الصلاة على القبر والغائب وقسط الفرض الا اذا كان المصلى من أهل فرضها وقت الدفن على المعتقد بان يكون بالغاً عاقلاً متطهراً واعلم انه يشترط الصحة الصلاة على الميت الطاهر والستر وغيرهما من شروط بقية الصلوات ما عدا الوقت وقيل لا يشترط لها طهر لان المقصود منها الدعاء وهو مذهب الشيعي وابن جرير وعند أبي حنيفة يجوز التيمم لها ولو على شاطئ نهر ويشترط زيادة على ذلك تقدم طهر الميت بماؤه أو تراب فلولا تذكر كان وقع في غفلة وتعدرا حتى اجتمع وطهره لم يصل عليه وعدم التقدم عليه ابتداء اذا كان حاضراً ولو في قبر كان غائباً جاز التقدم عليه كما مر وأن يجتمع ما كان واحداً بان لا يكون بينهما حال وأن لا يزيد ما بينهما ابتداء على ثمانية ذراع تقرر بانزلال الميت منزلة الامام وخرج بقوله ابتداء ما لو قوى على جنازة سائرة كما مر هذا في غير المسجد أما فيه فلا يصح البعد ولا بلولة أبنية نافذة أو أبواب مغلقة ومقتضى هذا أنه اذا كان في محلة عليه غطاء وصلّى عليه خارج المسجد لا تصح لان الباب المدور ويصير بين الامام والمأموم في غير المسجد فيجب رفع الغطاء ولكن قرر شيخنا البهراوى أنه لا يصح ذلك ولو كانت الصلوة سبعة أو مائة مرة من جديد لان المقصود من الصلاة على الميت الدعاء وهو حاصل ومن الصلاة خلف الامام التبعية في الافعال ليرتب عليها الثواب ويحمل السهو وغير ذلك وهو غير حاصل مع الحائل (قوله فان عين الخ) عبارة لمنهج وشيخه فان عينه كزيد أو رجل ولم يشر اليه واخطأ في تعيينه فبان عروا واهمراً لم تصح صلاته لان ما نواه لم يقع بخلاف ما اذا أشار اليه وان حضر موقفي نواهم أى قوى الصلاة عليهم انتهى أى وإن لم يعرف عددهم ولو أجزم على ميت ثم حضر آخر وهو في الصلاة ترك حتى يصرف ثم يصلى عليه لانه لم يشو ولو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح ولو اعتمد أنهم عشرة فكانوا أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لان فهم من لم يصل عليه وهو غير معين بخلاف ما لو اعتمد أنهم أحد عشر فبانوا عشرة فالأظهر الصحة ولو صلى على حي وميت صحت على الميت ان جهل الحال والافلا أو على ميتين ثم قوى قطعهما عن أحدهما باطلت فأما الرمي (قوله نعم ان أشار) كقوله هذا أو الحاضر أو الذى في المهراب أو الذى أمام الامام والمراد الإشارة القلبية وان لم توجد إشارة حسية (قوله لدعاء افتتاح) أى وان صلى على قبر أو غائب كما ينههم من التعميل اه قل (قوله ودعاء للميت بعد الرابعة) ويندب أن يقول فيم اللهم لا تصرف منا بفتح التاء وضعها أجزم أى أجزم الصلاة عليه أو أجزم المسببة لان المسلمين كالأعضاء الواحد ولا تقبله منه أى بالابتلاء بما عاصى الفعل الساق والخالف ولان ذلك مناسب للعالم ويندب تطويها بقدر التكبيرات كلها وان لم يكن قيم اذ كروا بغيره رافقها الذين يحملون العرش ومن حوله الى قوله العظيم هذا ان لم يفتت تغير الميت والافلا تطول ولو تخلف عن امامه بلا عذر بتكبيره حتى شرع امامه في أخرى كان كان فى الاولى وقد شرع امامه في الثالثة بطأت صلاته اذا اقعد امامنا انما يظهر في التكبيرات

(قوله متطهراً) راجعه
وحرره وانظر هل المراد
متطهراً حتى من الحدث
الا صغراً ومن نحو الحيض
بما يمنع الوجوب فقط

فان عين واخطأ لم تصح
صلاته نعم ان أشار الى الميت
صحت (وسن) الصلاة الميت
(نعوذ) قبل القراءة لدعاء
الافتتاح ابتداء هذه الصلاة
على التكفيف (ورفع
اليدين) حد والمكبرين
بتكبيره بقوله (في كل
تكبيرة ثم وضعهما على
صدره ودعا للميت بعد
الرابعة ونسأله ثمانية)
كما امر الصلوات في بعض
ذلك

وهو تخلف فاحش يشبه التخلف بركة اما اذا نزع امامه في الثانية وهو في الاولى فلا تبطل
لانه يطلب تأخير تكبير الموم عن تكبير الامام فان كان ثم تذكر كتمان للقاء ثمرة أو للصلاة
فلا تبطل وان سلم الامام على الرابع والتقدم كالتخلف بل أولى على الرابع أيضا (قوله في الباقي)
أي وهو الدعاء المبيت ورفع اليدين أربع مرات (قوله وسن اظهارة علامة للقبر) وكذا يسن
أن يرفع شبرا تقريرا يعرف فيزار ويحترم ولأن قبره صلى الله عليه وسلم رفع نحو شبر وكان مبنيا
بتسع اصات فان لم يرتفع ترابه شبرا فالوجه أن يراد وطء مسه مكروه ومحل سن ارتفاعه اذا كان
بدارنا الحالومات لم يدار الكفار ولا يرفع قبره بل يحق في الايتع رضوا له اذا رجع المسلمون ويطلق
بذلك الامكنة التي يخاف نفثهم السرقة كقننه أولاد داوة ونحوهما كان كان الميت ستميا ودفن
بالمبدعة وخيف عليه من نفثهم وتسطيعه أولى من تسفيهه كما فعل قبره صلى الله عليه
وسلم وقبر صاحبيه وكره بطوس على قبر محترم بلا حاجة ووطء عليه وفي معناه ما الاتسكاه عليه
والاستناد اليه فان كان ثم حاجة بأن لا يصل الى مبيته أو لا يتمكن من الحفر الا بوطئه فلا كراهة
وكذا ان كان قبر غير محترم كرتد وحري ولا حرمة القبر الذي في نفسه لكن ينبغي اجتنابه لاجل
كف الاذى عن أحبابه اذا وجدوا وبكره المكث في مقابرهم وخرج بالبطوس وما بعده البول
والقاطط فيجرمان على قبر المحترم بالاجماع وعليه محل حديث لان يجلس أحدكم على جرة فخاض
الى جملته خيره من أن يجلس على قبر أي البول أو الغائط اه ولا يكره أن يمشي بين المقابر
ينمل بل يجب أبسه ان خيف التحيس (قوله على رأس القبر) ليس بقيد بل يندب وضع شئ
من ذلك عند رجاية أيضا وقوله أي حضرة عظيمة يؤخذ منه أنه يندب عظم الجور وكذا نحوهما
مر لان القصد بذلك معرفة قبر الميت على الدوام ولا يثبت كذلك الا العظيم اه أفاده الرمي (قوله
عثمان بن مظعون) هو أول من دفن بالبقيع من المهاجرين وقوله وقال أنه لم يعنى أهـ لم من
الامامة أي اجعل ذلك علامة والذي في المجموع نعلم بضم النون وسكون العين اه أفاده
خضر نقلا عن العباب (قوله قبر أخى) أي من الرضا ع لانه صلى الله عليه وسلم ليس له أخ
ولا أخت من النسب اذ لم يلد أبوه إلا أمه غيره (قوله وأدفن اليه من مات من أهلى) يؤخذ
من ذلك أنه يندب جمع أهل الحى بموضع واحد من المقبرة ويندب أيضا زيارة قبر الحسين لرجل
نحبره سلم كنت تبتكم عن زيارة القبر ونزوره ولا بأس بتقبيل أعقاب الاولياء وأضرحتهم
وخرج بالرجل الاثنى والخمى فزارتهم ما مكروهه اقله صبر الاثنى وكثرة جوعها وألقى بهم الخنثى
احتياطاً نعم يندب لهم زيارة قبره صلى الله عليه وسلم وكذا قبر رسائرا الانبياء والعلماء والاولياء
ويندب أن يسلم الزائر فيقول السلام عليكم داو قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لا حقون اللهم
لا تقصر منا أجرهم ولا تنفنا بهم اه ودار بالنصب على الاختصاص أو الجوع على تقديره مضاف
أي أهل دار وورد ان الميت يرذل ذلك ولا ثواب له عليه لانقطاع التكليف ويندب أن يقرأ عنده
من القرآن ما يفسر ويدعوله بعد توبه الى القبلة لان الدعاء ينفع الميت وهو عقب القراة
أقرب الى الاجابة وسما في في الوصية أن القراءة تنفع الميت في ثلاث مواضع اذا قرأ بجضرته أو
في غيبته لكن دعائه عقبها أو قصدهم او ان لم يدع له وان يقرب من قبره بحيث يسمعه كقربه منه
في زيارته حيا احتراماً له حيث كان احترامه حيا لاجل علمه أو صلاحه أما الغير ذلك ككونه جبارا

وورد السنة في الباقي
(وسن اظهارة علامة للقبر
بابين) أي طوبى لم يصرق
(أو غيره) كآجر وقصب
وحشيش بأن يوضع شئ
من ذلك على رأس القبر تلعب
أي داود باسناد جيد أنه
صلى الله عليه وسلم وضع
جورا أي حضرة عظيمة عند
رأس عثمان بن مظعون
وقال أنه لم يقرأه رادف
اليه من مات من أهلى

فلا اعتبار به (قوله وكره بناؤه) أي بظاھر الارض أو باطنها أو محل الكراهة في غير المسبلة
والموقوفة أما المسبلة وهي حابرة عادة أهل البلد بالدفن فيها ولم يسبق إمامنا لأحد بل جعلت
كذلك عند الأحياء والموقوفة وهي حاوية لها ما لكها بصيغة وإن لم يعرف فيصير البناء فيها سواء
كان باطنها أو ظاھرها أو يجب هدمه على الحاكم لا الاتخاذ ومنه وضع الحجر المشهور في الآن
المعروفة بالتركية وهي أربعة أبحار كبار فيصير ما لم يخف نبشها أو دفن ميت عليه والأفلا حرمته
ولا كراهة في قبور رنحو الصالحين كالأنبياء والشهداء فيجوز بناؤه ولا يمتنع البناء والزينة والتبرك
قال بعضهم ولو بقبة وأفتى به الحلبي وأمر به الشيخ الزبدي مع ولايته للشيخ الزبدي في تربة
الجاورين فقال له بعضهم يا سيدي أما هو حرام فتالتم أنا أمر به وإن كان حراما والمعتد
حرمته بناء القبة في المسبلة والموقوفة وقد أفتى العز بن عبد السلام بهدم ما في القرافة وأما أمر
الشيخ الزبدي بذلك فلا يدل على الجواز لا حلال أنه قد أفسد أقال به ويستثنى من ذلك قبة
الإمام الشافعي رضي الله عنه لكونه في دار ابن عبد الحكم وكان الحفل المدفون فيه محل سكن
وقد مر بجنازته في وسط الدكاكين حتى وضع في ذلك الموضع والمسبل انما هو ما كان يسفح الجبل
فلا عبرة بمن يقول بخلاف ذلك ويظهر من ذلك ما أفتى به ابن عبد السلام على ما إذا عرف حال البناء
في الموضع فإن جهل بأن لم يعرف هل حدث بعد الوقف أو التسييل أو قبله تركه على وضعه
بحق كافي السكائن التي تقرأها عليهم ساقى بلادنا حيث جهلنا حالها وكافي البناء الموجود على
حافات الأنهار والشوارع (قوله تبييضه) ولو بما كماله إلا أن خيف نبشه وخرج به تطييبه
فلا يكره خلافاً للإمام والغزالي لعدم الزينة فإشغله أهل القرى من ذلك أيام الأعياد لا كراهة
فيه (قوله وكره أيضا الكتابة عليه) أي ولو لم يصح صاحبها ولو في لوح عند رأسه الأشجوع عالم أو صالح
في تدب كتابه اسمه وما عيظه بقدر الحاجة إليه عرف عند طول المدة فيزار ويشمل كتابة القرآن
وغيره وما ذكره الأذري من حرمة كتابة القرآن على القبر لتهمة عرضة للدرس والتجاسة والتلوين
بصديد الموتى بتكرار السنن من رد وباطل لا فهم لاسيما والمذود وغيره محقق لكن لا يجوز كتابة شيء
من القرآن أو الأسماء المعظمة على ألقاب الكفن صيانة لذلك عن الصديد وسنن ريش القبر بما
إن لم ينزل عليه مطر والاكتفى به خلافاً لقل ووضع نحو الجريد عليه كالريحان والبرسيم وإن
كان عليه نبات والفرق بينهما أن القصد من ذلك زيادة الرحمة والتسبيح والحكمة في ريش
الماء النقاول بتبريد المضجع وحفظ القرب وهو حاصل بماء المطر ويكره ريشه بماء الورد

• (كتاب الزكاة) •

قدمها على الصوم والحج مع أنهم ما أفضل منها امرأاة للعديد من النظار إلى كثرة أفراد من تلزمه
على أفراد من يلزمه وإيضاحه في مظنة للجنل به سأل الناس للنداء بحجة زائدة وفرضت
في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر وبكفر جادها إذا كان بمجموعها دون
الختلف فيها كزكاة التجارة ومال الصبي ومن جهل وجوبه إفتان كان ممن يخفى عليه ذلك لكونه
قريب عهد بالاسلام عرفه ونهى عن العود فان جدها بعد ذلك كفر فان اعادته وجوبه اراستع
من انراجه إفتان كان في قبضة الإمام أخذت من ماله قهرا وإفتان له كافلت العناية رضي الله

(وكره بناؤه) أي التسيير
(باجر) أي طوب محرق
أو غيره كالبونجر (و) كره
(تبييضه) بيجس ونورة
(وتعبيري) بماء كراولي
وأوضح مما عي به الكراهة
لأنه في ذلك في مسلم
وغيره وكره أيضا الكتابة
عليه لأنهم في الترمذي
• (كتاب الزكاة) •

تعالى عنهم وان اعتقد وجوبها استحق الحد وفيه نزل قوله تعالى خذ من أموالهم
 صدقة الآية فالناس في الزكاة ثلاثة أقسام (قوله وما يذكرها) أي من التي هي الغنيمة
 والكفارة والقدية وجعلها في كتاب تبع الأصول والأحكام ما يذكره في كتاب
 الحج والكفارة في أبواب متعددة كالصوم والظهار والتي هي الغنيمة في كتاب الجهاد (قوله هي
 لغة الطهين) قال تعالى قد أفلح من زكاه أي طهرها من الدناس ومن واقعة على نفس والضمير
 المستتر لله تعالى أي قد أفلحت نفس طهرها لله تعالى وقوله وغيره ما كادح قال تعالى فلا
 تزكوا أنفسكم أي عدسوها على سبيل الفسور أما على سبيل التحدث بالنعمة فالجواب كما هو طريفة
 المحدثين وعند الصوفية الأولى عدم ذلك لولا كالمطريق التواضع وتطلق أيضا على التزوي يقال
 التماسا لما بدأ ما باله صرفه فار التمل وعلى البركة وزيادة الظاهر يقال زكا الزرع اذا غاموزكت
 النفقة اذا بورك فيها وفلان زكا أي كثير الخير (قوله لما) أي لقد من المال يخرج بمعنى
 بذلك المناسبة بينهما وبين المعاني الغريبة المذكورة لانه يظهر المخرج من الاثم والمخرج منه
 عن تدينه بحق المستحقين وعن كونه كزوا يصلح شأن المخرج ويعدسه أي يكون سببا في
 مدسه وبقي المخرج منه والمناسبة على البقية ظاهرة والقدر الذي يخرج هو العشر فيساقى
 على الامانة فيه أو نصفه فيمانيه مونة أو ربعه في الذهب والفضة أو الخمس في الركاذا
 ما ورد من الشارع في الحدوان كانت مخاض عن خمس وعشرين فيلخرج امامه قدر
 بالحزبية أو بمائتين على ما في الشارع (قوله عن مال) هو ذهب وفضة وابل وبقرة وغنم وزرع
 ونخل وكرم فوجبت في هذه الاصناف الثمانية للاصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى
 انما الصدقات للفقراء الآية وأما زكاة التجارة فتخرج للفقراء لانها تقوم به والمال المذكور
 بعضه حول وبعضه غير حول وقوله أو بدن ولا يشترط ان كانه حول لوجوبها عن ولد قبل
 الغروب (قوله على وجه مخصوص) منه وجود الشروط الاربعية الاتية وانتفاء الموانع
 وفيه الدافع عندنا والاشك في ذلك فاذ ابرق انسان شيئا أو نوى جعله من الزكاة برى
 المال منه اعنده (قوله وآتوا الزكاة) الاصح ان هذه الآية مجملة بينتها السنة لانها لم يعلم منها
 قدر المخرج ولا المال المخرج منه ولا المخرج له وكذا قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة التي
 استدلى بها في شرح المنهج وانما يصح الاستدلال به ماع أن الجملة هو الذي لم تنفخ دلالة
 فلا يسوغ الاستدلال به كافي الأصول لان القصد الاستدلال على مطلق الوجوب وهما
 يدلان عليه دلالة واضحة فلا على بيان المخرج منه والقدر المخرج للذات لانه ما علم ما علم
 واطهنة وقيل انه ما علمتان وقيل مطاقتان ولا اشكال حينئذ في الاستدلال به ما (قوله في
 الاسلام على خمس) اعترض بالبناء التي على نفسه لان الاسلام هو الاعمال الظاهرة وهي
 هذه الخمس واجب بانه من بناء الكل على الاجزاء كبنيت البيت على الاعمدة وأن على بعض
 من وبنى على تركب أي تركب من خمس تركب الكل من الاجزاء هكذا قيل والحق أن
 الاعتراض لا يرد لان الاسلام ليس هو الاعمال الظاهرة رة بل اعتقادها والادعاء لها فهو
 غيرها ومبنى علمها من بناء الشيء على متعلقه أي أن الاسلام متعلق بهذه الاشياء (قوله
 لحق الله تعالى) على لحدوف ثمة مدبره انما جاءت هذه الاشياء في باب وان ذكرها الله تعالى
 مفرقة لان كلامه ساقى الله تعالى أي بجماع مع ذلك فالتقدير المخرج زكاة حق الله تعالى

وما يذكرها هي الغنيمة
 الطهين والاصلاح
 وغيره أو غير عاليم
 يخرج من مال أو بدن على
 وجه مخصوص والاصل في
 قبل الاجماع آيات كقوله
 تعالى وآتوا الزكاة واشهاد
 كغيره في الامام على خمس
 (سبب في المال) بلحق الله
 تعالى خمسة زكاة وفيه
 وغنية

(قوله عند مال) هو قول
 ضعيف عندهم ومع ذلك
 مقيد بامتناع المال (قوله
 على لحدوف) فيه بعد
 والاولى تعليقه بيجب

وكذا البنية لا يقال التي هي الغنية ليسا حقه تعالى بل حقه خمس مالانا نقول كلامه على تقدير
 مضاف أي خمس في خمس غنية اناس ما قبله وما بعده أو غلب الاكثر وهو الزكاة والكفارة
 والقديمة على الاقل وهو التي هي الغنية وعبر عن الكل بأنه حق الله تعالى نظر الى أن في الاقل
 المذكور - قاله تعالى (قوله وكفارة) أي لعين وظهار وجماع ورمضان وقدر وقوله وفدية أي في
 ارتكاب محظور في الحج وقد تسمى كفارة وسباق تفصيل ذلك وقد ذكر المصنف الخمسة على
 هذا الترتيب وقد قدم منها الزكاة لانها المقتضية بالاتباع فيقال فوجب الزكاة الحج وقوله في
 خمسة أي اجمالا وغناية تفصيلا كما مر وفي بالنسبة للاربعة الاول على حقيقة ما هو الظرفية
 والاخير للسمية أو بمعنى عن فيكون في كلامه استعمال المشترك في معنيين على القول بجواز
 ذلك ويكون المراد بالزكاة في قوله فوجب الزكاة مطلقا لا يبيد كونها مالمية على طريق شبهة
 الاستخدام لان زكاة البدن لا تتعلق لها بالمال وقوله ناض أي نقد ذهب وفضة وان لم يشترطه
 حول كالمعدن والر كاز ولذا قال ومنه المعدن والر كاز لا يشترط لهما حول وانما قال ذلك
 دفع المايرد عليه من أن الاصل ذكرهما ولم تذكرهما أنت فاجاب بانهم من الناض وجعلها ما
 من ذلك هذا لا ينافي قوله الا في أعني الذهب والفضة غير المعدن والر كاز لان ما هنا تفسير لغوي
 وما ياتي تفسير مراد بقرينة افرادهما يباب مستعمل (قوله ومال تجارة) أي في بيعته لانها
 متعلقان الزكاة ترجع ذلك الى الناض ولعلمهم انما أفردوه هنا لاختصاصه بزيادة أحكام كما يعلم مما
 يأتي (قوله ونعم) أي ابل وبقرا هامة وفهم ولا يحتاج لتقييدها بالاهلية اذ لا يقال للظباء غنم
 بل شياه ابل (قوله ونابت) شامل للزرع والنخل والمكرم فالحكمة ترجع لشمالية ان دخلت
 عروض التجارة فيما قبلها والا كانت تسعة كما مر (قوله أي شروط وجوبها) أشار الى أن
 شرطها في المستنقر مضاف فيم وأن الكلام على تقدير مضاف ولم يذكر منها ملك النصاب
 والتمكن من الاداء المسألة أي أن الاول سبب والثاني شرط لانها (قوله حرية) أي حقيقة
 فلا تجب الزكاة في مال المجدلانه ليس حرا حقيقة بل هو كالحرق في الملك (قوله ولوايهض)
 أي فيما لم يكد به الحرة فالمراد حرية تامة أو ناقصة خلافا لمن قيد بالاولي أخذ من ظاهر كلام
 المتن وفي بعض النسخ ولوايهض (قوله ولومكاتب) أي فلا تجب فيما يده زكاة لاعلمه ولو في
 الكتابة الصحيحة ولا على سيده ولو في الفاسدة هذا في زكاة المال أما زكاة النطر فوجب على
 سيده في الفاسدة كما سبق (قوله وغيره لملك له) أي وان ملكه سيده على الرابع وعلى بقائه
 لاز زكاة عليه أيضا بالاولي من المكاتب اه قل (قوله فان هجر) أي بهيجز سيده أو بهيجز
 نفسه مع فسخ سيده (قوله وابندى حوله) أي حول ما يده ان كان حوله أو ما غيره كالنابت
 والمعدن والر كاز وزكاة النطر فالعبرة فيه بوقت الوجوب وقوله من حينئذ أي من حين
 التجهيز وقوله وان عتق عطف على ان هجر (قوله بهي الخ) أي فلا ينافي أنهم اتلوا من حيث أنه
 يعاقب عليهم في الاخرة كبقية الفروع المتفق عليهم اذ من المختلف فيها فالاسلام انما هو شرط
 لوجوب الانخراج لا الخطاب به الخطاب عقاب ولا يلزم من الخطاب به الخطاب المذكور
 وجوب الانخراج خلافا لما قاله الهنسي (قوله بادائها) أي حال الكثرة وقوله ولا يقضائها أي بعد
 الاسلام لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا لغيرهم ما قد ساء وانما لم تسقط الكفارة

(قوله نقلا) الاولى نقلا
 وغيره أخذنا من صريح
 كلامه فانه قد منه للمعدن
 والر كاز وليس انقلا
 وكفارة وفدية فوجب
 الزكاة في خمسة ناض
 ومنه المعدن والر كاز
 ومال تجارة ونعم ونابت
 وبدن وهو زكاة النطر
 ونهطها أي الزكاة أي
 شروط وجوبها أربعة
 حرية ولوايهض فلا
 زكاة على رقيق ولو مكاتب
 اذ ملك المكاتب ضعيف
 وغيره لا لملكه فان هجر
 المكاتب ما يده
 سيده وابندى حوله من
 حينئذ وان عتق ابندى
 حوله من حين عتقه
 واسلام) لازم زكاة على
 كافرا أصل في أنه لا يلزم
 بادائها ولا قضائها كالمصلاة
 والصوم

بالاسلام لانهم يحضروا سادته فينبغي ان لا يتركها بعد الاسلام بخلاف الزكاة فانها وان كان فيها
 مواثيق يمكن فيها اثباتها مع ما عارضه في مقابلة ما عارض من المال وايضا قال الكساري شانه ابدية
 الوقوع فلا يشق اخراجها له - ثم كثرتم بخلاف الزكاة فانها كثرية الوقوع فيشق اخراج
 ما استقر عليه حال كثره (قوله ثم الخ) استدراك على قوله فلا زكاة على كافر وقوله تنفذ رقيقه
 الخ كأن أسلم رقيقه أو زوجته قبل غروب الشمس ليلة العيد وغربت والرقيق في ملكه
 والزوجة في العدة حتى يدوم نكاحها وقوله وقريبه أي أصله أو فرع من غير ما من
 الاقارب (قوله لزكاة نظرتهم) أي وتلزمه النية وتذكور للقبيل لا للعبادة فقد شرطها
 وهو الاسلام (قوله كما سيأتي) أي في زكاة النظر لانه سيأتي يستدرك به هذا الاستدراك (قوله
 وأما وجوب زكاة المرندي) هذا منه وهم قوله أصلي والمراد بالوجوب وجوب اخراج أو ما وجوب
 الاستقرار فليس هو وقوف لان شرطه الاسلام ولو في ما مضى والكلام في الزكاة التي وجبت
 عليه حال رده أو ما اتى وجبت قبلها فهي من الديون فتخرج من ماله حال رده فمهر راعته سواء
 أسلم بعد ذلك أم مات مرثا (قوله فوقوف) أي الوجوب فان مات مرثا بان ان لا زكاة عليه
 اتبين أن لا مال له بل جميعه في أو أسلم زكاة ما مضى في الردة ما لم يكن زكاة في رده فانه يجوز به
 كالأطعم عن الكساري انه لو تيسر ليقبيل لا للعبادة وقارق الموصى له بنى فوجب فيه
 الزكاة وحال الحول بعد الموت وقبل القبول فانه لا تجب عليه زكاة بان أصل المالك كان
 موجودا قبل الردة بخلاف ملك الموصى له فانه انما ابتدئ بقبوله وان انقطع على ما قبل فلم
 يؤثر في الوجوب اذ لا أصل يتوهم وقف الملك المضاف له (قوله وتعين ماله) أي عدم
 اتمامه (قوله فلا زكاة في مال بيت المال) أي لعدم تعين المال ومثله ربيع الموقوف على
 جهة عامة دون الموقوف على جهة خاصة فتجب في ريعه لاني عينه ومن الاول الموقوف على
 امام المسجد أو مؤذنه لانه لم يرد به شخص معين وانما أريد به كل من انصف بهذا الوصف (قوله
 ولا مال جنين) أي لا تجب عليه ان انفصل حيا اذ لا يوقف وجوده وحياة أي شأنه ذلك حتى
 لو أخبره معصوم به لم تجب عليه ولا على الورثة ان انفصل ميتا لاحتمال موته بعد زمن الوجوب
 وهو حولان الحول مثلا وبهذا فارق وجوبه على بائع رد عليه البائع في زمن الخيار ثم فسخ
 البيع فتجب عليه الزكاة لان ملكه كان قبل البيع موجودا فاستتبع ما تقدم بخلاف مال
 الواث وكالبائع المشتري اذا تم له البيع فاذا اشترى شيئا لم يرد أو زرع أو بدأ اصلاحه عند
 وقد شرط الخيار قل زكاة عليه ان تم البيع له والافعل على البائع كما مر فلو ظهر أن لا حيل وأن
 ما في بطن المرأة كان نكاحا وجب اخراج الزكاة على الورثة لتبين أنه كان ملكهم من حين
 موت المورث فتجب زكاة من كان من حين التبين فقط فاحوال ما في البطن ثلاثة
 اما أن يتفصل حيا أو ميتا أو يتبين كونه نكاحا ولا زكاة في الأولين وتجب في الثالثة على من آل
 اليه المال (قوله موقوف له) أي لا جله أي لا جمل تعين حاله سواء كان المال ارضا أو وصية أو
 غيرهما ولو انفصل خفي ثم انضح عيادة مضي استحقاقه فهل تجب الزكاة عليه أو على غيره اذا
 تبين عدم استحقاق الخفي وثبوتها لثالث الغير كالألو كان الخفي ربا أخ فبقيته قدر أنوثته لا يرث
 وبقيته يرد كورثته يرث والظاهر كما قاله ع من عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحق
 مدة التوقف كما قاله في الوعين القاضي لكل من غرما انفس قدر ما من ماله ومضى حول قبل

ثم ان لزكاة رقيقه
 وقريبه وزوجه المسلمين
 لزكاة فطرتهم كما
 سيأتي وأما وجوب زكاة
 المرندي فوقوف كملكه
 (وتعين ماله) فلا زكاة في
 مال بيت المال ولا مال
 جنين وقوفه

(قوله أما وجوب الاستقرار
 فليس هو وقوف) فيه أنه
 اذا مات مرثا تبين أن لا
 ملك له كما سيأتي بعد
 فيكيف لا يوقف وجوب
 الاستقرار أه شيئا

فبعضهم له فانه لازكاة عليهم بتقدير حصوله لهم بعد ولا على المقاس لو انك اخرج المال اليه
(قوله وحول) أي ان كان المال حوايا بدليل الاستغناء بعد والحول كما في انكم سنة كاملة
سعى بذلك انصولة أي ذهابه ويجبى غير من حال اذا ذهب ومضى ويسمى عاملا وسنة وكذا آخره
نسبة لكل باسم الجزء ولو زال ملكه عن النصاب ثم عاد شراء أو غيره ولو بعثه كابل بابل
استوفى الحول بما فعله وان قصده به القرار من الزكاة لم يكن مكره حيتئذ كراهة تنزيه لانه
قرار من قرينة بخلاف ما اذا كان حاجة أولها والقرار أو عطافا ولا يشك كل عدم الكراهة فيها
اذا كان لها أوله رارعا اذا اتخذ ضريبة صغيرة لزينة وحاجة لان الضريبة فيها اتخاذ فقوى المنع
بخلاف القرار وسياق اوضح ذلك في باب المبادلة (قوله الا في ثابت) استثنى من اشتراط الحول
سنة أمور لا يشترط فيها وقوله من زيادتي هنا أي في الأجال أما في التوبب الا في فليس من
زيادته (قوله وزكاة فطر) أي فاذا أوله ولد قبل الغروب أخرج الزكاة عنه وان لم يحل عليه
الحول (قوله وشاح) بكسر النون معني منتوج أي ولود من اطلاق المصدر على المنعول
وفعله نتج بالبناء للمجهول صورة اذ لم يرد منه فعل مبنى للفاعل بل ورد عن العرب هكذا كزكم
فما بعده فاعل لا نائبه ولا بد أن يكون الشاح من نصاب وأن يتحد سبب ملكه وملك النصاب
وأن يبلغ به نصابا آخر وأن يحدث قبل تمام الحول فاذا ملك مائة وعشرين شاة ففيم شاة فاذا
تعبت واحدة قبل تمام الحول ولو بطهظة رجب شاتان وحول الشاة المتبقة هو حول الاصل
وكذا لو ملك أربعين شاة فتعبت أربعين ثم ماتت الامهات وتم حواها عن الشاح فتعبت ثمانية قال
في المنهج وانما نصاب ملكه ملكه أي بسبب ملك النصاب حول النصاب وان ماتت الامهات
وذلك بان بلغت به نصابا كائة وعشرين من الغنم نتج منها واحدة فتعبت فيها شاتان أما اذا نتج مر
دون نصاب وبلغ به نصابا كستع وثلاثين شاة فتعبت واحدة فبقيت دى حوله من حين بلوغه أولم
يتحد سبب الملك كان ملك النصاب بارث والشاح بشرائه من المرحى له به منه لا فليس له حول
النصاب أوله بلع به الامهات نصابا آخر كائة فتعب منها عشرين أو حدث به دخول أو مده
في ذلك فلو ادعى حدوث الشاح به مده صدق فان اتهم من تخلفه وانما لم يشترط في الشاح
المذكور حول لان اشتراطه لاجل حصول التمام وهو غناء عظيم فيتبع الاصول في الحول
(قوله فانه كذلك) أي يزكى بحول أصله سواء حصل بزيادة في نفس العرض كمن جبان
وولد وغرة أو بارتفاع الاسواق ولو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة أو باكثر منها ففي زكاة
الزائد منها وجهان أحدهما الوجوب أفاء الرمي (قوله ان لم ينض) بكسر النون كما ذكره في
شرح المنهج ومعنى النضوض صير ورته دراهم ودنانير وعدم النضوض من الجنس صادق
بان لم ينض أصلا أو نض من غير الجنس وقد مثل الشارح المورتين على الف والذئب المرتب
فقال الأولى أن يشتري عشرين قطعا من شاة في غرة الحرم مثلا بمائتي درهم ويمسكها عنده الى
آخر الحول أو يبيعه في أثناءه بعيرس ويمسكها الى آخره ثم يقوم ذلك عند آخره في المورتين
فتبلغ قيمته ثلثمائة درهم ومثال الثانية أن يشتري العشرين من قطعا بمائتي درهم في غرة الحرم
مثلا ثم يبيعه في أثناء الحول بثلثمائة دينار أو بعشرين دينارا أو بمسك ذلك الى آخره أو يشتري
بها ثلثا ثم يصير قيمة الدنانير أو قيمة الفماس عند آخره تساوى ثلثمائة درهم اذ لا يقم من التتويم
بما اشترى به العرض الأصلي فيزكى المائة في ذلك بحول المائتين فنطوق النض صورتان

(وحول) خبر الترمذي
من استقامه لا زكاة
عليه حتى يحول عليه
الحول (الا في ثابت) وبيانها
وركان (وسياق بيانها
والاشيران من زيادتي هنا
(وزكاة فطر) وسياق بيانها
(وشاح) بكسر أوله فانه
يزكى بحول أصله (وريج)
فانه كذلك (ان لم ينض)
بقيد زكاة بقولي (من
الجنس) أي جنس ما يقوم به

ومنه وهو صورة وهي ما اذا انض من الجنس أشار اليه بقوله والا الخ وصورة ذلك أن يشتري
عشر من بقطعة أو شاة بما تفي درهم في أول الحول ويبيعه في أثاثه بثلاثمائة درهم ويبيعه
إلى آخره أو يشتري به عرضا قبل تمامه وهو يساوي ثلثمائة درهم في آخره فيرى المائتين
بحول والمائة بحول آخر فيورد الأصل بحول من وقت ملك العرض فإذا ملكه من أول المحرم
ثم يباعه بعد سنة أشهر بثلاثمائة وأمسكه إلى آخره فيرى المائتين عند سحبي المحرم والمائة إذا
جامر جب (قوله كأن اشتري الخ) مثال لنفي النضوض من الجنس الصادق بصورتين كما مر
وقول بعضهم مثال للمنفى بالميم سبق فلم أو تحريف من الناضخ وقوله وقيمة المائة درهم أي
ولم يبيعه بل أمسكه عنده كما مر وقوله أو نض من غير الجنس أي كأن اشتري متاعا بما تفي درهم
وباعه بعد فانيه كما مر وكان الأولى أن يذكر ذلك لأجل قوله بعد فيرى المائة الخ (قوله في أثاثه
الحول) المراد بأثاثه ما قبل آخره ولو لم يلاحظه كما ذكره في شرح المنهج (قوله أي وان نض الخ)
فوجيه ذلك أنه إذا لم ينض أو نض من غير الجنس لم يرجع رأس المال إلى أخله فلا يعتبر الرجوع
مستقلا لا ارتباطا في هذه الحالة برأس المال ارتباطا بالتبوع وأما إذا نض من الجنس
فقد يرجع إلى أصله فيصير الرجوع مستقلا والفرق بينه وبين النتائج من عين الامهات أن
النتائج جزء من الأصل فالختماء به بخلاف هذا فإنه مستتب بحسب التصرف وإلهذا يرد
الغاصب النتائج ولا يرد الرجوع (قوله بأن صار الكل ناضا) خروج ما لو نض البعض فكما لو لم ينض
وقوله أو اشتري به عرضا عطف على أمسكه فباعه بعد الاصولتان وما قبلها كذلك (قوله وبه تب
الخ) انما عبر بذلك باختلاف المذكوذين بالسببية والشريطة ولأنه يعتبر صدق على ذلك
ولو غير يشترط لم يصدق على النصاب لانه سبب ولا يمتنع في وجوب الزكاة بلوغ ولا عقل ولا
رشد فوجب في مال صبي ومجنون وفيه والمخاطب بالأخراج منه وإليه أن كان يرى ذلك كشافعي
وان لم يكن المولى عليه يراه إذا العبرة بعقيدة المولى فإذا لم يخرجها وانكف المالك قبل كمال المولى
عليه سقطت عنه إذا لم يخاطب بالأخراج قبل كماله ومن المولى أن قصرهم أن كان تأخير خوفه
من تغريم الحاكم الخفي له إذا بلغ المولى عليه وقلدنا حنفية ~~كان ذلك~~ عذرا فالأولى له
حينئذ أن يجمع ما وجب عليه من الزكوات إلى الكمال فإن لم يكن تأخير خوفه من تغريم الحاكم
حرم عليه (قوله بأن يحضر المال) كان الأولى أن يمسك بالكاف لأن التمكن من أدائها
لا يحصل بل يدين الأمرين فقط بل منها جفاف القرآن فيجفف غير ردي فإن لم يجفف أصلا
كل ما أب أو يجفف رديا أو يجت زكاة سالا وتفنية حب وتبر ومعدن وخلق ما لك من مهم
دين أو ديني كسلالة أو كل وزوال هجر فليس وتقرر بأجرة قبضت فلو أبرم دارا أربع سنين
بمائة دينار وقبضها ووضعها عنده لم يلزمه كل سنة الأخراج حصة ما تقرر ومنه أو هو نصف
وثن دينار عن خمسة وعشرين بجملة ما يلزمه في الأربع سنين عشرة نائير لانه يزكي كل سنة
حصة ما يحسب ما مضى عليه من السنين وحصة ما قبلها لسنة به - الأخراج زكاتها في العام
الماضي ولا يشترط تقرر صدق بوث أو وطء مثلا وفارق الأجرة بأنها - تحققة في مقابلة
المنافع فيقواتها ينسخ العقد بخلاف الصداق فإذا تمكن من الأخراج حرم عليه التأخير
الأذا كان لا ينتظر جارا أو قريبا أو أوسع أو أفضل فله التأخير لأن يشترط الحاضر من

كان اشتري متاعا بما تفي
درهم وحال عليه الحول
وقبته ثلثمائة درهم أو نض
من غير الجنس في أثاث الحول
فيرى المائة بحول المائتين
(والا) أي وان نض بأن
صار الكل ناضا من الجنس
في أثاث الحول وأمسكه إلى
آخر الحول أو اشتري به
عرضا قبل تمامه (زكي
الزائد بحوله) لا يحول أصله
(وبه تب أيضا) في وجوب
الزكاة (نصاب وتتمكن) من
أدائها بأن يحضر المال

(قوله عشرة دنانير) أي إذا
خرج من غير المائة (قوله
الأذا كان الخ) محل ما ذكر
في غير زكاة الفطر المأوى
فلا يجوز فيها ذلك لأن
الشارع جعل لها وقتا معينا

فان أضر أداها بعد التمكن وتلف المال كله أو بعضه ضمن لقصيره فلا تارة قبله بغير اتلافه
 فلا ضمان لانتفاء ذلك (قوله والاصناف) عبارة المنهج وحضور أخذ لئلا كاف من اتمام أو ساع
 أو مستحق فهو أعم من تعبيره بالاصناف ولا يخفى أن عبارة ههنا - اوية لعبارة المتناهي التي
 اعترضها فكان الأولى أن يعبر هنا بما عدا في المنهج (قوله فلاز كانه في ادون نصاب) أخذ
 مفهوم الاخيرين على التفرقة والتميز المرتب وانما لم يجب الزكاة في ذلك لانه يلزم من عدم السبب
 عدم السبب كما انه يلزم من وجود الاول وجود الثاني لان السبب يؤثر بطريقه (قوله
 ولا في مال غائب) أي لا يجب الاخراج عنه حال حيث لم يتمكن منه بان كان سائرا أو قارعا من
 الوصول اليه فان حصل وجبت زكاته حال وان لم يتضرر ومثل الغائب المقصوب والمجهود والدين
 المؤجل والمال الذي قد سذر أخذه بان كان على معسر أو موسر جاحدا فان لم يتضرر بان كان على
 من حاضر بأذن أو على جاحد أو به حجة وجبت زكاته حالاً قال كانه متعاقبة بالمال لكن لا يجب
 اخراجها الا بعد التمكن ولو ابتاع نصاباً مضى عليه حول كان غائباً فجب فيه الزكاة ولا
 يلزمه أدائها حتى يخرج ولو قيس ارجاه بفقد أو بلا ضرر وجبت زكاته حالاً قبل ارجاه
 كما في الدين الحال على المومر المقتول ولا يلزمه ارجاه للاتفاق منسوخ على عمومته ولا لاداء دين حال
 طواب به فلو مات قبل ارجاه فان كان يسهل له ارجاه بلا ضرر وانقر استصفت الزكاة عليه
 كما مر فتخرج من تركه حيث لم يخرج بها قبل موته ولا يشق جوفه وان كان لم يسهل له ارجاه
 كذلك لم يجب الاخراج من تركه بل ان أخرج ولو بالتعدي بشق جوفه وجبت تركه
 والأفلا أفاده سم وهو وجبه وأما قول الشوري أنه يفرق بين ما ابتاعه وبين الغائب بأن
 الغائب يمكن التصرف فيه في الجملة وهو باق يده ولا كذلك ما ابتاعه اهـ فبه نظر لان الغائب
 ليس بيده حقيقة فممكن قتله قبل أن يصل اليه ولا كذلك الذي ابتاعه فانه موجود ويمكن
 ارجاه بالمعالجة (قوله ولكن الاول) أي وهو ملك النصاب سبب لوجوبها فلو لم يوجد
 لم يجب الزكاة من أصنافها بخلاف الثاني وهو التمكن فانه شرط للضمان لا لأصل الوجوب
 فلو لم يوجد لم يضمن للاصناف سم وعليه يلغز فيقال انما مال وجبت زكاته ولم يخرج ولا ان
 فالوجوب متوقف على وجود السبب وهو ملك النصاب لا على الشرط وهو التمكن من
 ارجاه (قوله لا شرطه) انما يجعل شرطاً أن الشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدمه لانه
 فلو اعتبر شرطاً لم يلزم من وجوده وجود وجوب الزكاة ولا عدمه مع أن الواقع خلافه اذ يلزم من
 وجوده وجود ذلك وتوقفه على الشرط لا يضر لما تقر في الاصول من أنه اذا فارق السبب
 الشرط فترتب الوجوب حينئذ على السبب لا على الشرط (قوله والثاني شرط الخ) انما لم يمكن
 بأن يجعل النصاب شرطاً والتمكن سبباً لما قاله الزركشي في قواعد من أن الشارع اذا ترتب
 حكم عقب أو صاف فان كانت كاه امتناعاً به فالجمع عليه كانه قبل العمد الدوان وان ناسب
 البعض في ذاته دون البعض فالمناسب في ذاته سبب والمناسب في غيره شرط فالنصاب يشترط
 على الغنى ونعمة المالك فكان سبباً والحول مكمل لنعمة المالك بالتمكن من النخبة في جميع الحول
 فكان شرطاً اهـ ولا شك أن التمكن من أدائها يحضو للمال مثلاً كالحول فهو مكمل لنعمة
 المالك بالاسبق لا على المال بالفعل اذ هو قبل ذلك يخاف نفيه فلا يحصل به انتفاع ويقاس بذلك

والاصناف فلاز كانه فيها
 دون نصاب ولا في مال غائب
 لاحفال قافيه (و) لكن
 (الاول سبب) لوجوبها
 لا لشرطه (والثاني شرط)

البقية طرد الجميع على وتيرة واحدة (قوله اضمائنا) أي لاستقراره والافهام اقد حصل
بذلك النصاب وحولان الحول لكنه لا يستقر الا بالافكان المذكور

• (باب ذكر كافة الناض) •

(قوله أعني الذهب ز الفضة) أي ولو غير مضمون بين وخرجهم - ما سائر الجواهر ركائزها وقوت
وقه وزج ادم وردود الزكائنها ولان امة لا تستعمل كالمناشئة العامة (قوله غير المعلن
والركائز) أي فهو توافقهم من ادلائناض والقرينة عليه التبريد اهما في ابد وتقدم انه جعل
الناض شاه لاله - ما لانه انفسه غير الحقيق له (قوله حتى يبلغ) أي بوزن مكة تحسب يد ايتينا
المؤقت في ميزان وتم في آخر فلاز كافة على الاصح لاشك في النصاب ولا بد أن يكون ذلك حالها
من الغش فلاز ~~مكة~~ في مفشوش من ذهب أو فضة حتى يبلغ حاله نصابا فخرج زكاته
خالصا أو مفشوشا خالصه قدره لكن يقع على الولي اخراج الخالص حفظا للناس مثلا على
المولى ولا بد في ذلك أيضا من الحول فلاز كافة له (قوله عشرين) أي فاكثر وكذا ما به من
اذلا وقص في ذلك كالزروع والثمار لا مكان التجزى بالضرر بخلاف المناشئة في زيد على أقل
النصاب ولو لم يكن وجبت زكاته قال أبو شعاع وما زاد فصا به (قوله دينار) أي متقالا
وهو اثنتان وسبعون حبة شعيرة مستدلة لا تسير عليهم اوقية من حارفيها مادق وطال والمتقال لم
يتغير جاهلية ولا اسلاما وهي ثمانية دنانق وأربعة اسباع دنانق وأما الدراهم فكانت مختلفة في
عصر النبي صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول بعده فيها اقل وهو ثمانية دنانق وبعضها طبري
وهو نصفها فجعلها اربعة دنانق فصار قدره ستة دنانق قيل كان ذلك في زمن خلافة عمر رضي
الله عنه وقيل عبد الملك واستقر الامر عليه فان قيل يلزم على هذا أن تكون النيسة أوق
المذكورة في الحديث مقدرة بالدرهم الذي في زمنه صلى الله عليه وسلم وهو محفل للبغلي
والطبري يلزم أن تكون بجهولة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لا يجب فيه الزكاة
ولا تصح المعاملة به الا أن يجاب بان الأوقية أربعة درهما عشرون من البغلي وعشرون من
الطبري فالجمله أربعون من الحادث بعد ذلك هذا اذا كان تقدير الأوقية بالأربعة درهما
ورده صلى الله عليه وسلم كما هو الصحيح فان لم يرد عنه ذلك كان المراد أن الأوقية أربعة درهما
درهما بدوهم الا أن اه أفاده الزيادة (قوله بالاشرفي) نسبة لاساطان الاشرف قايتباي
رحمه الله تعالى لانه الذي كان في زمن المواق وليس المراد به من بني جامع الاشرفية وهو خايل
البرسباي بضم الباء والراء وسكون السين وجوه عدة بعد هامة وقد راعى العشر من متقالا الا أن
بالذهب البندقي سبعة وعشرون بنديقا الاربع مائة وبالمهايب المعروفة ثلاثة وأربعون
وقيراط وربع قيراط لان امة مشوشة (قوله خمسة وعشرون دينار) المراد به هنا الشرعي
المعروف لا المتقال المتقدم (قوله مائتي درهم الخ) وهي ثمانية وعشرون دينا لا ونصف تقر بها
هذا ان كان في كل ريال درهمان من النحاس فان كان فيه درهم فقط كانت خمسة وعشرين
ريالا قال البرماد وقد راعى بالاصاف المعروف بعمرة - ثمانية وستة وعشرون نصف او ثمانية
لان كل عشرة انصاف ثلاثة دراهم مربعة اه واهل بالنسبة للانصاف الخالص من الغش

الضمائنا لا لوجوبها
• (باب ذكر كافة الناض) •
أعني الذهب والفضة غير
المعلن والركائز (لاز كافة
في ذهب حتى يبلغ عشرين
دينارا) وقيم بالاشرف في
خمس وعشرون دينارا
وسبعان وتسع (ولا في
الفضة حتى تبلغ مائتي
درهم

(قوله الشرعي) الاولى
حذفه (قوله وعشرون)
اهل وبتون كما يعلم من التقسيم
الماخوذ من التعامل بعد

ففيها مائة وعشرون (قال صلى الله عليه وسلم ليس في الخل من عشرين ديناراً وفي عشرين نصف دينار رواه أبو داود بإسناد صحيح وقال صلى الله عليه وسلم ليس فيها دون خمس أواق من لوز صدقة رواه الشيخان وروى البخاري في خبر أبي بكر وفي الرقعة ربع العشر ولاوقية بضم الهمزة وتشديد الباء على الأشهر أربعةون درهم ما في شرح الأصل فوائد تتعلق بذلك

(قوله على الدعوتين منطوقا ومفهوما) هما في المنطوق وجوب ربع ٣٨٩ العشر في الذهب وجوبه في

القضية عند بلوغ النصاب المستفاد من الغاية لأنها منطوق على الرابع في الأصول وفي المفهوم عدم الوجوب عند عدم البلوغ ثم أن الشارح قد استدل على الدعوة الأولى وهي المتعلقة بالذهب منطوقا ومفهوما بالحدِيث الأول منطوقا ومفهوما فإنه بحسب المنطوق ينتج مفهوم تلك الدعوة بشقه الأول ومنطوقها بالثاني وبصحب المفهوم بالعكس فالأمر إلى أن منطوقه ينتج الدعوة منطوقا ومفهوما ومفهومه كذلك لكن بعكس الانساج وعلى الثانية وهي المتعلقة بالفضة منطوقا ومفهوما أيضا بالحديث الثاني فإن منطوقه ينتج مفهومها ومفهومه ينتج منطوقها وذكر الثالث لتسوية مفهوم الثاني وبيان قدر الواجب وانما نص على الله عليه وسلم على منطوق الدعوة حيث بين القدر

والانحصار المغشوشة يزيد على ذلك والدرهم كما مر ستة دنانير فالدينار سدس درهم وهو ثمان حبات وخمس حبة فالدرهم خمسون حبة وخمس حبة ومتى زيد عليه ثلاثة أسباع كان منقالا وثلاثة أسباعا أحدي وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة لأن ثلاثة أسباع التسعة والأربعين أحدي وعشرون لأنها قائمة من ضرب سبعة في سبعة وثلاثة أسباع الواحد والخمسين ثلاثة أخماس فالمنقال درهم وثلاثة أسباع درهم ومتى نقص منه ثلاثة أسباع كان درهما وثلاثة أسباعه هو أحدي وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة لأن عشرة سبعة وخمس بكثر وذلك ثلاث مرات فذلك القدران يزيد على الدرهم صار منقالا وان نقص من المنقال صار درهما وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان والدرهم يكسر الدال مع فتح الهمزة على المشهور ويجوز العكس ويقال درهما فلغاته ثلاث (قوله ففيها) أي النصابين (قوله قال صلى الله عليه وسلم) استدلال على الدعوتين المذكورتين في المتن منطوقا ومفهوما فالحدِيث الأول منتج مفهوما ومنطوقه الأول ومنطوق الثاني منتج مفهومه الثانية ومفهومه مع ضمنية الرواية الثالثة منتج لمنطوقها وانما احتج للضمنية المذكورة لبيان قدر الواجب وانما صرح في تلك الأحاديث بالمنطوق والمفهوم لأنه لو اقتصر على الأول لآوهم أنه عديد فلا مقهر له فتجب الزكاة في أقل منه (قوله ليس في أقل من عشرين ديناراً) أي منقالا وكذا ما به (قوله أواق) بالقصر نحو ارجع أوقية وأصاها أوقية بوزن أذعولة واجبة الواو الباء وسبقت أحداها بالياء تكون ثابت الواو أو أدغمت في الياء وكسر ما قبل الياء اتسم فالهمزة والياء الأولى المنقلبة عن الواو زائدتان سميت بذلك لأنها تأتي صاحبها من الضرر فهي من الوقاية رقيق أن الهمزة والياء أصلتان فوزن أوقية فعلمة من الأوق وهو المثلثان في الميزان وخمسة مثاقيل يجمع على الأواق بالثاء يندوزن أفاعيل كالأضاحي أو بالتخفيف بوزن أفاعيل وفيه نظر لأن الهمزة في الجمع حينئذ زائدة مع أصلها في المفرد (قوله أربعةون درهما) فتكون الخمس الأواق مائتي درهم ولا يكمل نصاب أحد القدين بالآخر لاختلاف الجنس كما لا يكمل نصاب القرب بالزبيب ويكمل الجيد بالردى من الجنس الواحد وعكسه كما في الماشية والمراد بالجوذة النعومة ونحوها وبالرداءة الخشونة ونحوها وبوخدن كل نوع بقسطه انهم في الاختلافات الأنواع فإن كثرت وثقت اعتبار الجميع أخذ من الوسط كما في المعشرات ولا يجوز ردي عن جيد ولا مكسر عن صحيح ويجزئ عكسه بل هو أفضل لأنه زاد خيرا فليس المخرج الذي نثار الصحيح أو الجيد إلى من يوكاه القدر منهم أو من غيرهم قال في المجموع وان لم يمتد دينار لم يمتد دينار نصفه عن الزكاة ونصفه يبقى لهم فهو أمانة ثم

الواجب فيه الزكاة بالحديث الأول منطوقا ومفهوما على ما تقرر وبالثاني مفهومه ما على مفهومها حيث بين القدر الذي لا تجب فيه بالاول منطوقا ومفهوما وكذلك وبالثاني منطوقا ولم يقتصر على منطوقها كان يقول في العشرين من لذهب ربع العشر وفي الخمسة من القضية كذلك لأن العدد قد يكون لامة فهو له فربما يتوهم الوجوب فيمادون ذلك ما نأمل (قوله فالحدِيث الأول الخ) تتأمل هذه القولة وما به منها

يتناول هو وهم فيه بان يبيعوه لاجنبى ويذبحوا عنه او يشترى وامنه نصفه او يشتري نصفهم
 يمكن يكره له شراء صدقته عن اصدق عليه سوا فيه الزكاة وصدق التطوع قاله الخطيب
 في شرح الغاية (قوله في حلى) يضم اوله مع كسر اللام وتشديد الياء ما يحلى أى يتزين به لبسا أو
 نحوه وأصله حلوى بوزن فعول اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فلبت الواو
 باو ادغمت في الياء ثم كسرت اللام صيانة للياء ويجوز كسر اوله اتباعا لحال في الخلاصة
 كذا ذابجهين جالس على من ذى الواو لاجتماع أو فرد يعين

وهو جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كئدى وثدى (قوله محرم) ومنه الدراهم والدنانير
 المشوشة التي تعاقى على رؤوس النساء فهي حرام على المعنف وتجبز كانتا او كذا ما يعاقى على
 رؤوس الصبيان ثم عصاب الذهب والفضة لا تحرم فلازكاة فيه الا انما للزينة وكذا البرق الذي
 تجعله نساء الارياق خافه او يحرم أيضا واريد كسر السين أكثر من ضمها وخلقها بفتح الحاء
 للباس رجل بان قصه ذلك يتخذها بخلاف اتخاذها للباس امرأة وصبي أو لاعتادها أو
 اجازتها لمن له استعمالها أو لابتاعه صدق أو بقصد كثره وان رجبت الزكاة في الأخيرة وعما
 يحرم أيضا ولو على امرأة أصبع من ذهب أو فضة فاليد بطريق الأولى وحلى ذهب وسن خاتم
 منه على رجل وهو النعنة التي يستعملها الفص لأنف وانغلة بفعلت الهمة مرة والميم وسن
 فلا يحرم اتخاذها من ذهب على مقلوعها وان أمكن اتخاذها من فضة لانه لا يبدأ غالبا
 ولا يشهد المنبت وكذا خاتم من فضة حيث كان لا ثقبه ويحل لرجل تحلية آلة حرب من
 الفضة بلا صرف كسيف ورمح وخف وأطراف سهام لا تحلية مالا بابسه كسرج وبلحام
 وركاب وخرج بالفضة الذهب فلا يحل منه ان ذكر نفي ما فيه من زيادة الخبلا والخشبي في حلى
 النساء كالرجال وفي حلى الرجال كالنساء فيصير عليه ما يحرم على كل منهما فيصير عليه كانه
 قال ع ش ولوا تضع بالانثوة وقد مضى حول أو أكثر فينبغي وجوب الزكاة لانه في مدة
 الخنثوية ممنوع من الاستعمال فاشبهه الأولى اذا اتخذت على وجه محرم ويجعل على بعد
 عدم وجوبه الاعتبار بما في نفس الامر ويفرق بينه وبين الأولى بانها محرمة في الظاهر وفي
 نفس الامر اه (قوله لا حلى مباح) أى علمه ولم ينو كثره فخرج بالاول مالو ورث ما باصباحا
 ولم يعلمه حتى مضى عام فوجب زكاة لانه لم يشأ ما لا يستعمل المباح وبالنسبة الى ما لم ينو
 كثره فوجب زكاة أيضا ولو انكسر الحلى لم تجب زكاة ان قصد اصلاحه وامكن بلا صوغ بان
 أمكن بالحمام لبقائه صورته وقصد اصلاحه فان لم يقصد اصلاحه بل قصد بيعه سيكة أو دراهم
 أو كثره أو لم يقصد شيئا أو أخرج انكساره الى صوغ وجبت زكاة كانه وينفق دونه من
 حين انكساره لانه غير مستعمل ولا معد للاستعمال أفاده في شرح المنهج وعدم وجوبه
 في الحلى المباح مذهبنا وكذا عند مالك ورواية مختارة عند أحمد وأما عند أبي حنيفة فوجب
 الزكاة فيه ولو لامرأة (قوله كالحلى من ذلك للباس المرأة) أى بالنهول أو بالقوة كائن تعددت
 أنواعه عندها أو اتخذها رجل ليؤجره أو يبيعها لها كما هي فيصل للسرأة ومثلها السبي والمجنون
 سائر أنواع حلى الذهب والفضة كطوق وسوار ونعل وكفلافة من دراهم ودنانير مع مراعاة
 أى مجعول لها عرام غير جنس انبطل المعاملات كفضة أو نحاس لذهب وقال الحلي ولو من

(وتجب الزكاة في حلى محرم) كحلى ذهب أو فضة للرجل (و) حلى (مكبرون) كفضة صغيرة للزينة للمجول (الادلة لها ما لا) حلى (مباح) كالحلى من ذلك للباس المرأة

(قوله حيث كان لا تقا) قال شيخنا أى قدر او صدقة فلو ايزد عن درهم ولكن صدقة لا تليق بالنقبة كائن كان له أسنان كما يقوله العوام فهو حرام حرره

خبروط فصور بر وفيه نظر ادم بطلان المعاملة بها حينئذ فهي من التقدير وكذا يجعل له اليس
 ما ينبغي من الثياب دون فرشه (قوله فلاز كافة فيه) أي الا أن أسرفت كخطال رزقه ما نأنا
 مثقال مثلا فلا يجعل لها ويجب ذلك لان المفتضى لا باحة الخلق لها التزين للرجال المحرك
 للشهوة لئلا يكثر النسل ولا رية في مثل ذلك بل تنفرض منه النفس لاستبشاعه فلم أن
 الشرط عدم امر انها وان لم تبلغ في السرف على المعقد خلاف ما ذكره في شرح المنهج (قوله
 للاستغناء عن الانتفاع بهما) أي ان الاستغناء المذكور يقتضي وجوب الزكاة فيه بما
 كالكنوز وانما وجبت فيه ما حينئذ لان ما معدان للثما كالسائمة السائمة وهم من أشرف نعم
 الله تعالى على عباده اذ هم ما نظام الدنيا ونظام احوال الخلق فان حاجات الامن كثيرة وكلاهما
 يقتضي بهما بخلاف غيرهما من الاموال فن كنزهما أي لم يورد ذكرهما فقد أبطل الحكمة التي
 خاتما لها كمن حبس قاضي البلد ومنعه أن يقضي حوائج الناس (قوله عن الانتفاع بهما) أي
 انتفاعا مباحا بان لم يتدفع بهما أصلا أو انتفع بهما انتفاعا محرما أو مكروها كما تقدم أما إذا
 انتفع بهما انتفاعا مباحا فلا تجب الزكاة فيه ما كعوامل المسائمة (قوله لا الجوهرهما) أي
 ذاتهما ما رولو يتدفع على ذلك لوجب في حلي المرأة وحاصل ما أشار إليه ان في الحلي المباح قواين
 مبينين على ان الزكاة في النقود هل هي لجوهرها أو للاستغناء عن الانتفاع به فوجب في الحلي المباح
 على الاول دون الثاني لان الرجل يستغنى عن الانتفاع به بخلاف المرأة تحتاج اليه في الصلح
 المقصوداها أو هداها والمفقد لما سمع عن ابن عمر أنه كان يحلي بناته وجوارحه بهما ولا يركيهما
 ووجهه انه مبتذل وليس بنام فاشبهه ثياب البدلة (قوله وحذفت من الاصل هنا أشياء) وهي
 ومبلغ أنواع الزكاة في غير المسائمة مما هنا وما ياتي في أربعة الخمس في الركاز والعشر فيما سبق
 بغير المؤنة ونصفه أي العشر فيما سبق في مع المؤنة وربيع العشر في الناض ولون معدن وفي
 زكاة التجارة وأوقات وجوب الزكاة أربعة وقت انراج القصور وتصفيته في الركاز والمعدن
 وبدء الصلاح في المستحب والحول في الناض والتم والتجارة وأول ليلة العيد في زكاة النظم
 هـ مع زيادة من النحر

• (باب زكاة التجارة) •

ذكرها عقب زكاة الذهب والفضة لانها متعلقة بقيمة العروض وهي منها والتجارة أفضل
 المكاسب بعد الزراعة والصناعة حيث خلت من الغش والخيانة والخطب الكاذبة وأفضل من
 ذلك كله لهم من الغنمة لانه رزقه عليه الصلاة والسلام ولذلك قال رزقي تحت ظل رمحي
 (قوله هي) أي لغة أما شرعاً فهي هذا لكن مع زيادة القيمة عند كل تصرف كما ياتي (قوله
 بالمعاوضة) صفة للمال أي المملوك بالمعاوضة كمن أعتق أو كان بعوض أم تقدم دين حال أم
 مؤجل وكالوصف عليه عن دم أو أجر به نفسه أو ماله أو كانت المعاوضة غير محضة وهي
 التي لا تنفسد بقصد عقابها كالتكاح والخلع على ما ياتي أو محضة وهي التي تنفسد بذلك
 كالبيع والشراء والهبة بنواب وخرج بذلك ما ملك بغير معاوضة ككارت فاذا ترك لورثته
 عروض تجارة لم تجب عليهم زكاتها وكهية بالاثواب واحتطاب وهذا أعني كون المال مملوكا
 بمعاوضة أحد شروط ستة لوجوب زكاة التجارة ثانيها وجودية التجارة حال المعاوضة في جلب

فلاز كافة فيه بناء على ان
 زكاة الذهب والفضة تجب
 فيه بما للاستغناء عن
 الانتفاع بهما لا الجوهرهما
 وحذفت من الاصل هنا
 أشياء اعلمها من محالها
 • (باب زكاة التجارة) •
 هي تغليب المال بالمعاوضة

العقد أو في مجاسه وذلك لان المملوك بالمعاوضة قد يقصد به التجارة وقد يقصد به غيرهما فلا بد
من نية مبررة وان لم يجدد ما في كل تصرف بعد فراغ الشراء مثلا برأس المال فاذا باع ما اقترنت
به النية حال شرائه واشترى به ساعة لم يتحقق لنية لان صاحب حكم التجارة عليه بخلاف ما لو أخرج
مال التجارة واشترى عرضا منه ثم اشترى عرضا آخر فلا بد لكل واحد من نية مقترنة به وهكذا
الى أن يفرغ ذلك المال فالتحليل لا يقصد بالمال الفنية أي الامساك لالتناع فان قصد هابه
انقطع الحول فيحتاج الى تجديد النية مقرونة بتصرف وكذا ان قصد هابه وان لم يبعه
وبرجع في تعيينه اليه رابعها مضي حول من وقت المالك ثم ان ملكه بهين نقد نصاب أو دونه
وفي ملكه باقيه كان اشترى به عشرين مثقالا أو بهين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى بقي على
حول النقد بخلاف ما لو اشترى نصاب في الذمة ثم تقدم بهد الجلس فانه ينقطع حول النقد
ويتبدل حول التجارة من حين الشراء والفرق بين المستثنين ان النقد لم يتغير صرفه للشراء في
الناية بخلاف الاولى خامسها أن لا يرجع مع مال التجارة في أثناء الحول الى نقد من جنس
مائة ومه وهو دون نصاب فان رد الى ذلك ثم اشترى به ساعة للتجارة ابتدئ - واهما من حين
شرائها انفق نقد النصاب بالتخصيص بخلاف قبله فانه مظلون أموالا وبعض المال الى ما ذكر
أو باعه عرض أو نقد لا يترجم به آخر الحول كأن باعه بدراهم والمال يقتضي التقويم
بدنانير أو بنقدية ومه وهو نصاب بخلاف باقي جميع ذلك سادسها أن تبلغ قيمته آخر الحول نصابا
أو دونه ومعه ما يملك به كمالو كان معه مائة درهم فابتاع أي اشترى بخمسين منها عرضا للتجارة
وبقي في ملكه خمسون وبافت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين فيضم للمساعدة وتجوز كذا
الجميع أفاده في شرح المنهج زيادة (قوله افرض الربح) الاضافة للبيان (قوله وفي البز صدقته)
أي وقد قام الاجماع على أنه لا فرق في عين النصاب فصدقته كالتجارة وهذا دليل على خاص
وهناك دليل عام أشار له الرمي بقوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرج الزكاة
على الذي يعتد للبيع اه ووجه عموم شموله كذا العين والتجارة (قوله النصاب الخ) عبارته
في شرح المنهج وهو يقال لقيمة البز والصلاح اه وهي أولى من عبارته هنا لان النصاب
ليس بقيد ولعدم افادتها لطلاقه على السلاح وما ذكره عندنا من عا لمالفة فهو أتممة البيت
وقوله أتممة للبيع أي المهيأة له عند البزازين سواء يثبت بالفعل أو جهات عوضات خلع
أو عن دم أو غير ذلك فلا حاجة لقول قل ويقاس غير البيع به كالطاع (قوله واجبها) أي
التجارة أي أموالها وقوله ربع عشر القيمة قال في شرح المنهج أما أنه ربع العشر فكافي الذهب
والفضة لانه يقوم بهما وأما انه من القيمة فلانها مائة مائة لا يجوز اخراجه من عين العرض
اه (قوله أي قيمة عروض التجارة) المراد بجمع عرض بفتح العين واسكان لرايه لكل
ما قابل التقدير من صنوف الاموال وقيل اسم للامتعة التي لا يدخلها كسل ولا وزن ولا
تكون حيوانا ولا عقارا ويطلق أيضا على ما قابل الطول ويضم العين ما قابل النصل في
السمام وبكسر هاء محل المدح والظن من الانسان وبفتح العين والراء ما قابل الجوهر ويطلق
على ما يعرض للانسان من مرض ونحوه وعرض الدنيا ايضا ما كان من مال قل أو كثر (قوله
فان ما كتبت بنقد) أي ولو في ذمته أو غير نقد البلاد الغالب أو بطله السلطان ولو اختلف

افرض الربح والاصل في
وجوبه كذا ما رواه
الحاكم بن ابي حنيفة
على شرط الشافعي في الاصل
صدقته وفي البز صدقته
وفي الغنم صدقتها وفي البز
صدقته وفي فتح المودة
و بالزاي النصاب المودة
للبيع (واجبها ربع عشر
القيمة) أي قيمة عروض
التجارة (فان ما كتبت بنقد

جنس النقدين لم يكمل أحدهما بالآخر ولا تجب زكاة ما لم يبلغ نصابهما أو من أحدهما ولو ملك بعضهم اذهب وبعضهم فضة وجهل قدر كل منهم ما قوم نصفها به سدا ونصفها بالآخر هكذا قيل والاقرب أنه يخرج القدر المتبقين كالثالث من كل ويوقف المثل **ولأنه** إلى البيان أن ربحي عراجمة المنتزعة لا فان لم يربح أو ربح وأراد الانخراج حالا وجب انخراج زكاة كانهما ثم كانه فضة فتميزت بغيرها (قوله ولودون نصاب) غايته الرد على الضعيف القائل انهم انما **ملاك** بذلك قومت بغالب نقد البلد قال الرمي ومحل الخلاف ما اذا لم يملك بقية النصاب من ذلك النقد فان ما ملكه منه قوم به قطعا لانه اشترى ببعض ما انفعده عليه المحلول وابتداء المحلول من وقت ملك الدراهم كما قاله الراعي اه (قوله قومت به) ولا بد في التقويم من عدلين كجزء الصبيد بجماع أن كلا حق لله تعالى ويفرق بينهما وبين الناصر حيث اكنى فيه بواحد بان الناصر **كالحاكم** لأن الناصر ينشأ عن اجتهاد وفيه ولا يقو من ثم جاز للناصر باذن الامام أو الساعي أن يضمن المالك انصيب المستحقة حتى اذا قيل انتم لا تقوهم إلى ذمتهم وحل له التصرف في الجميع بخلاف التقويم فإنه ليس فيه شائبة ولاية وانما هو شهادة بالقيمة والشاهد لا بد من قوته اه شوبري (قوله لانه الأصل) عبارة تشرح المنهج لانه أصل ما يبدى وأقرب اليه من نقد البلد ولو لم يبلغ نصابا لم تجب الزكاة وان بلغ غيره اه وهي أوضح من عبارته هنا (قوله ونكاح وناع) كأن زوج أمته أو خالعه زوجته بعرض نوى به التجارة وكذا الزوجت الحرة بعرض فوت به ذلك فاقصدار بعضهم في تصوير النكاح على الاصطفا نظر الغالب ان التجارة تكون من الرجال (قوله فغالب نقد البلد) أي بلد حوان المحلول والمراد بالنقد هنا خصوص الذهب والفضة ولو غير مضر وبين دون غيرها قال في شرح المنهج فلو حال المحلول بمحل لانه دفعه كبدلية عامل فيه بفلاوس أو نحوها اعتبر أقرب البلاد اليه اه (قوله جربا على قاعدة الماتومات) أي فانه اتقوهم بالغالب ولا تفرق في الغالب الذي تقوهم به عرض التجارة بين أن يكون خالصا أو مشوشا فان ساوت قيمتهما نصابا صالحا من الغالب زكاهما والا فلا زكاة عليه وان ساوته من غير ذلك ولا تفرق في هذه الصورة ونحوها فغشاه هل له قيمة أولا بخلاف غش العروض المتقومة فانه يحسب كالمالك كانت سبائك ذهب قيم الخماس فانه يقوهم ويكمل به النصاب ان كان ناقصا ففرق بين المقووم به والمقووم وان التمس على بعض اه أفاده الشوبري (قوله فغالب نقدان) أي على التساوي وهذا مقابل نفي تحذوف تقديره هذا ان غلب نقد واحد أي وفرض المسئلة انهم امسك بغير نقد والماصل أنه اما أن تملك عروض التجارة بنقد أو بعرض أو بعضهم بنقد وبعضهم بعرض ونحو ذلك فانه أشياء بحملها ما يقوهم به خمسة (قوله وبلغ) أي مال التجارة وقوله قوم به أي التحق تمام النصاب في جميع الموازين وجمعا فارق ما لو تم النصاب في ميزان دون آخر أو بقدر لا يقوهم به دون نقد يقوهم به فلا زكاة في ذلك كما قال في شرح المنهج (قوله وان بلغ بهما) أي بكل منهما (قوله بالانفع الخ) ضمني والمفعول ما بعده وهو والتخيير بينهما ان قوله كالمصلحة هو المحرر للراعي (قوله وهو المعقد) اعقده أيضا الرمي وعبارته ان يقوهم باليه ما شاء كما في شافي الجبر ان ودراهمه ثم قال وهو المعقد ويصرف بين هذا وبين اجتماع الحقائق وبنات اللبرن **سبب** يتعين الانفع ان وجد اجماله بصفة الاجزاء كما **بأن** بان ته اني الزكاة بالدين أشد من نفعها بالقيمة فلم يجب التقويم بالانفع كما

ولودون نصاب قومت به
لانه الأصل (أو بغيره)
عرض ونكاح
وخالفه وأعم من قوله
أو بغيره (فغالب نقد
البلد) جربا على قاعدة
المقومات فان غلب فيه
نقدان وبلغ بأحداهما
نصابا قوم به وان بلغ بهما
قوم بالانفع للمستحقين على
ما صح في المنهج كالمصلحة
وبعضها من ماله على ما صح
في أصل الروضة وهو المعقد
(قوله ثلاثة أشياء) هي كون
الغالب نقدا أو مالا أو
اثنين بلغ النصاب منهم ما
أو من أحدهما ناقلا

لا يجب على المالك الشراعي ان لا تنفع اي يقوم به عند آخر الحول اه بزيادة (قوله وان ملكت
 بزيادة وغيره) كأن اشترى اها ب عشرة دراهم وبشوب في يوم النوب بقيمة وقت الشراء وتجمع
 قيمته مع النقد وتذهب للجملة فاذا كانت قيمته في المثال خمسة وجعت مع النقد كان المجموع
 خمسة عشر ونسبة الخمسة لذلك ثلث فيدأ بها ثلث مال التجارة فيقوم بقدر البلد وباقية بالنقد
 وتقدم أنه لو ملكها بزيادة من شوش بنحو نحاس قومت بالنحاس لأنه لا يترافق المقوم به فلا
 يقوم ما قابل النحاس به وما قابل النحاس بغالب نقد البلد وان كثر نحو النحاس (قوله به)
 أي بالنقد وقوله والباقي بغالب نقد البلد فان اختلف الغالب وقت الشراء آخر الحول اعتبر
 الناس لأنه لمعتبر في ذلك اذ التجارة وقواهم العبرة بما اشترى به وان أبطله السلطان أو كان
 الغالب غير محله فيعاشري بقدر لا يعرض كما هنا (قوله فان كان الخ) تقييد لما قبله كأنه قال
 محل وجوب ذلك كذا التجارة في مالها ان لم يكن عرضا الخ (قوله غير نقد البلد) هو انه أن يتول
 فان كان أي مال التجارة كافي شرح المنهج لان الكلام في المقوم لا المقوم به بخلاف ما قبله
 وأيضاً غير نقد البلد يشعل عند آخر مع أنه لا يصح الاخبار عنه بقوله عرضا يجب الزكاة الخ
 وان أجب عن هذا بأن الغرض من مخرج ما أراد به خصوص العرض (قوله يجب الزكاة في
 عينه) صفة للعرض وصورة ذلك أن يشتري مثلاً أربعين مثلاً من أول المحرم ويتولى فيها
 التجارة ثم تقوم آخر الحول فتبلغ قيمتها نصاب تجارة نقد اجتمع فيها زكاة عين وزكاة
 تجارة وقوله أو عين ثمرته صورته أن يشتري نخلاً أو عنباً من أول المحرم ويتولى قيمته وفيما
 يخرج منه التجارة ثم يحول عليه الحول وقيمة مع ما يخرج منه تبلغ نصاب تجارة وكذا
 زكاة العين فيما يخرج منه أيضاً وكان الأولى أن يقول أو عين ما يخرج منه ليشمل ما يخرج من
 الأرض المذكورة في قوله بعد ويجب مع زكاة العين فيما ذكر الخ فان ما يخرج منها لم يدخل في
 كلامه هنا لأن يقال استعمال الثمرة فيما يخرج من الشيء مطلقاً (قوله كسائفة ونحوه) أف
 ونشر مرتب ودخل تحت النصاب الأرض والزرع وقوله غلبت أو قدمت زكاة العين في
 السائفة والثمر والحب ولا يجب في ذلك زكاة التجارة أما الأرض والنخل والتمين فليس فيها إلا
 زكاة تجارة ومثلها صوف السائفة ووبرها وشعرها وألبانها كما سألني ويحل تقديم زكاة العين فيما
 ذكر اذا كل نصاب او نصاب التجارة كان ربعين شاة تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول كما هو أما اذا
 كمل نصاب احدي الزكائين فقط كان ربعين شاة لا تبلغ قيمتها نصاباً آخر الحول أو تسع وثلاثين
 فأقل تبلغ قيمتها ذلك فتجب زكاة ما كمل نصابه فيزكى في الأول زكاة العين وفي الثاني زكاة
 التجارة (قوله بخلاف زكاة التجارة) أي فانه مختلفان في حق قول قديم انها لا تجب ولذا
 لا يكفر بها حدها (قوله ان كان لو سبق حول التجارة) أي تقدم على حول زكاة العين وهذا
 استند على قوله غلبت زكاة العين المقضي عدم وجوب زكاة التجارة في ذلك أصلاً كأنه
 قال محل تقديم زكاة العين ان اتخذ حواها وحول زكاة التجارة فان سبق الخ (قوله بأن اشترى
 بمالها) صورة ذلك أن يشتري عشرين مثلاً من قطعها فاعادها للتجارة من أول المحرم ونحو ذلك
 أشهر ثم يبيعها أو يشتري بثمن نصاب ساعة ثم يبيع مضي ستة أشهر أخرى قومت بثلث قيمتها
 نصاباً قد اجتمع فيها زكاة العين وسبق حول التجارة فيزكى في هذا الحول زكاة تجارة وفي كل حول
 بعده زكاة عين فلا يثبت تأني الحول بالمبادلة المذكورة بل يستقر كما سيذكر في بابها (قوله بمالها)

وان ملكت بزيادة وغيره
 قوم ما قابل النقد به
 والباقي بغالب نقد البلد
 (فان كان) غير نقد البلد
 (عرضا يجب الزكاة في عينه)
 أو عين ثمرته كسائفة ونخل
 غلبت زكاة العين (الاجماع)
 ما لا يخلاف في كذا التجارة
 (ان كان لو سبق حول
 التجارة) بأن اشترى بمالها
 بعد ستة أشهر وثلاثين
 حواها نصاب ساعة

(ووجب ذكر كل النعم حولها ثم يفتح) من نعلمه (حول كل العين أبدأ) أي فوجب في سائر الأحوال (وتجب) مع ذكر كل العين فيما ذكر (زكاة التجارة في الأرض والبدع والتبن إن بلغت نصاباً) إذ ليس فيها ٣٩٥ زكاة عين فلا تسقط عنهم زكاة التجارة

(قوله بل يكمل الخ) فإذا تم
حول زكاة حيث بلغت قيمته
النصاب ثم عند تمام حول
التمر والحب المقطوعين
فيضم إليهما في التقويم لافي
الحول بقدر حوله فإن لم
تبلغ قيمته نصاباً فلا زكاة
فيه الآن بل يكون حوله
حول التمر والحب فيقتدأ
من حين القطع ويأخو
ماضي لا يزال إلا حسب
ويضم إليه التمر والحب
في التقويم كما هو ظاهر
الحنفي لا نأقول بحول
ضمهما إليه فيه إذا لم يخرج
زكاته ما قبل بأن بدأ
صلاحهما بعد تمام حول
التجارة والأدناسم والقرن
أنهما ما قبل بدو صلاح
تعلقت الزكاة بقيمتها فلا
وجه لاعتباطها حيث تم
الحول وهذا كذلك
فتؤخذ زكاتها ما الآن
من حيث كونها معروض
تجارة ثم بعد البدو فتؤخذ
من حيث كونها زكاة عين
فهو بمنزلة مالواشترى بعد
سنة أشهر بمال التجارة
نصاب سائمة فإن حول
الذات هو بدو صلاحه فهو
بمنزلة حول السائمة الذي
ابتدئ به حول التجارة
يخلاف ما إذا ابتدئ قبل
الحول فإن الزكاة قد تعلقت

أي التجارة وكذا قوله حولها وقوله نصاب سائمة قال في شرح المنهج أو أشبهه
معلومة للتجارة ثم أسامها بعد ستة أشهر اه (قوله لتمام) أي عند تمام حولها وانما قدمت
زكاة التجارة لسبقها وتلغوز كذا العين في هذا الحول (قوله في سائر الأحوال) جمع حول
لا حال أي في بقية الأعوام بخول السوم مثلاً لا يدخل إلا بعد تمام حول التجارة وما مضى من
السوم في بقية الحول الأول غير معبر (قوله وتجب مع زكاة العين الخ) ضرورة ذلك أنه اشترى
الأرض والتخل بقصد التجارة فيها وفيما يخرج منها ما أزرع بقصد التجارة في حبه وتبذره
مثلاً فوجب زكاة العين في التمر والحب إن بلغ نصاباً وزكاة التجارة فيما عداهما إذا لا زكاة
في عينه وإذا قطع التمر والحب أخرجت زكاة عينهما ما لا تجب به وذلك أن بقيتهما لا يكملان
لا تعدد ثم يفتدأ أحدهما للتجارة بعد القطع وأما البدع والأرض والتبن فلا ينقطع حوله
بما ذكر بل يكمل على ما مضى منه ثم عند تمام حول التجارة للتمر والحب يضم إلى البدع والأرض
والتبن في التقويم لافي الحول لاستدلافهما في ابتدائه كما علمت وقد ظهر أن متعلق زكاة العين
غير متعلق زكاة التجارة فالمراد بالمعينة في قوله مع زكاة العين المصاحبة في الوجوب لا فيما
وجب فيه ولا يعارض ما ذكر من وجوب زكاة العين والتجارة في التمر والحب قولهم لا تجتمع
زكاتان لأن المراد أنهما لا يجتمعان في عام واحد ومن جهة واحدة والعام هنا مختلف كما علمت
وكذا الجهة لأن إخراج زكاة التجارة فيه ما من جهة كونها معروض تجارة وزكاة العين من
جهة كونها من جنس ما تجب الزكاة في عينه (قوله فيما ذكر) أي فيما تجب الزكاة في عينه ولا
يجزئ أنه لم يفتدأ من ذلك بل يجمع ما هنا إذ لم يذكر الأرض والزرع فيما مر أنه يقال أنه داخل
تحت الكاف في قوله كسائمة وتخل كما مروا بالبدع وهو ما بين العرق والغصن وقوله والتبن
بالموحدة (قوله إن بلغت) أي المذكورات من الأرض والبدع والتبن أي بلغت قيمتها أو حدها
نصاباً فإن لم تبلغه فلا زكاة فيه ولا يضم للتمر والحب في هذا العام كما علم مما مر ونضم فيما بعده في
التقويم لافي الحول إن بقي ثمر العام الأول وزرعه عنده للتجارة ويجزئ ذلك في ابن النعم وصوفه
ووبره وشهره وما زاد على نصابه (قوله إذ ليس فيها) أي المذكورات زكاة عين الخ أما ما فيه
زكاة العين وهو الثمرة والحب إن بلغا نصاباً لا يدخلان في التقويم في هذا الحول فإن لم يبلغاه
دخلتا في بقية ما من المذكورات وتجب في ذلك زكاة التجارة فالمراد أن السائمة والثمر
والحب إن بلغت نصاباً لم يكن فيها إلا زكاة عين رأسه تمر في السائمة بقيصة الأعوام وكذا في ثمر
وحب الأعوام المستقبلة إن بلغا نصاباً أما ثمره وحب العام الأول إذا بقيتا في ملكه بعد زكتهما
زكاة عين فليس فيها إلا زكاة تجارة وأما الأرض والبدع والتبن والصوف ونحوه مما يتعلق
بالماشية فليس فيها إلا زكاة تجارة فإن لم تبلغ قيمته نصاباً فإن كان صاحبها ماله فلا
زكاة فيه ولا يضم لغيره حينئذ في التقويم لعدم وجوب زكاة التجارة في غيره أما إذا صاحب ماله
تجب الزكاة في عينه أما لعدم بلوغه نصاباً كثر وزرع قليل أو لكونه زكاة زكاة العين ثم بقي في
ملكه للتجارة كثر وزرع العام الأول أن بقي ما عنده فيضم له في التقويم لافي الحول بالنسبة
للمسورة الثانية كما مر وانما أطلقنا في هذا المقام لصعوبة وثبوتيته

قبل بعدهما فلا يتعلق بهما بقيتهما حتى يحض عليهما حول كامل كما أفاده عنس وبه تعلم ما في آخر الباب اه لكن قد
يقال لا يلزم من عدم تعلقاتها بالقيمة عدم وجوب الضم للتقويم فليجرو (قوله أي بلغت قيمتها أو حدها الخ) تأمله مع ما تقدم

باب ذكر كذا النعم

بفتح العين وقد سكت اسم جمع لا واحد له من انطه يذكروا نوت وجمعه انعام وجمع انعام
 اناعيم وقدم ذكر كذا النعم في كذا النسب لما بينه من قبيلها وهو الذهب والفضة في ان كلامهم ما
 حول بخلاف ذكر كذا الثابت كما ياتي وقدم منها ذكر كذا الابل لانهم اشرف اموال العرب (قوله)
 هي ابل الخ اطلاق النعم على الثلاثة على احد قولين في اللغة وقيل هو خاص بالابل وقيل بها
 والاشاء الذي يطلق على الثلاثة انما هو جمعه وهو انعام والابل بكسر تين وقد سكت باؤه اسم
 جمع ويجمع على اللغة الدائمة على ابدال كحل واحال وقيل انه واحد يقع على الجمع وليس يجمع
 ولا اسم جمع (قوله وبقرة) اسم جنس يجمع لانه يفرق بينه وبين واحد باناء وهو يشمل العرب
 والحواريين (قوله وغنم) اسم جنس ايضا يطلق على الذكور والاناث ولا واحد له من انطه
 قاله الرمي واحال اسم جنس افرادي يطلق على القليل والكثير كما وتراب ولا يحتاج الى
 تقييده بالاهلية لان الالفاظ انما تسمى شياء البر لا غنم البر فلا ذكر في غير الثلاثة من الحيوانات
 كخيل ووقية ومولد يبرز كوى وغيره اما التولد يبرز كوين فيذكر كذا كذا خفها ما وشرط
 وجوب ذكر كذا النعم كونه انصافا واسامة مالاتها كل الحول ومضى حول في ملكه وان
 لا تكون عوامل (قوله بالنص) أي في خبر أبي بكر الا في (قوله ففهم اشاة) أي ويجزئ عنها
 وعما فوقها بعير الزكوة ان لم يسار فقيمة الشاة لانه يجزئ عن خمس وعشرين نعمادونهم اولى
 وافادت اضافته الى الزكوة اعتبار كونه انشئت محض فافوقها كما في المجموع اه شرح
 المنهج وأصل شاة شوهة بفتح الهاء ثم حذفت وعوض عنها التاء أي قصدتوا بضها ولذا اذا
 صغرت عادت اليها الهاء فقبل شوية في الوقت والدرج (قوله ان لم تجزع قبلها) أي تسقط
 مقدم أسانها فان أجذعت قبلها كان ذلك قائما مقام بلوغ السنة بشرط أن يكون بعد مضي
 سنة أشهر وقوله اه استنان أي سواء أجذعت قبلها أم لا (قوله مراضا) جمع مريض ككرام
 جمع كريم (قوله لانها وجبت في الذمة) أي اصاله لا بدلا على المتقدمين أن الواجب ابتداءه هو
 الشياء وقيل جز من الابل والشاء بدل نفسه وينبغي على ذلك مطالبة الساعي للمالك فعلى
 الاول يطالب بالشاء وعلى الثاني بالخزير الظاهر عليه أن المراد جز بقدر قيمة الشاة أو الشاتين
 مثلا (قوله ويجزئ كونها) أي الشاة ذكرها التام فيم اللوحدة لا لتأنيث كاسيا في (قوله كما
 سياتي) أي في قوله او كان الذكركر شاة وفيه ايعاء الى أن الا في متعلق بها هنا اه شوري
 (قوله وفي عشرين أربع شياء الخ) انما وجبت الشياء فيمادون خمس وعشرين لان في ايجاب
 بدنة ايجافا بالمال وفي ايجاب بعضهم اضرر المشاركة (قوله اه اسنة) أي وما عنت في الثانية
 وكذا يقال فيما بعد لان الاسنان المذكورة تحديدية كاسيا في (قوله فان عدمها) خرج بذلك ما
 لو عدم غيرها كذا ابون فلا يؤخذ عنها حق قياسا على عدم أخذ ابن اللبون عنها ولان زيادة
 الحق في ابن اللبون عند أخذها عن بنت الخناض توجب اختصاصه عنها بقوة ورود الماء
 والشجر والامتناع من صغار السباع بخلافها في الحق لا توجب اختصاصه عن بنت اللبون
 بهذه القوة بل هي موجودة فيها فلا يلزم من جبرها تم جبرها هنا وحيث ينفذ فيخرج حقة ويأخذ
 جبرها أو بنت الخناض ويدفعه وهو شاتان أو عشرين درهما بخبرة الدافع كما أوضحه

باب ذكر كذا النعم

(هي ابل وبقرة وغنم)
 وذكرها واجبة بالنص
 والاجماع (فاقول نصاب
 الابل خمس ففهم اشاة)
 جذعة ضان لها سنة ان لم
 تجزع قبلها أو ثلثية معز
 اه استنان ويقتبر كونها
 حصة وان كانت ابله
 مراضا لانها وجبت في
 الذمة ويجزئ كونها ذكرا
 وان كانت ابله انما كما
 سياتي (وفي عشرين شاتان
 وفي خمس عشرة ثلاث شياء
 وفي عشرين أربع شياء
 وفي خمس وعشرين بنت
 مخاض اه اسنة فان
 حسمها) حسا أو شرعا

فلاستقامة لا تفصل الا بزيادة تسع على الاحدى والعشرين ثم كل عشر عشر بعد ما في مائة
وثلاثين حقة وبنات لبون وفي مائة وأربعين حقتان وبنات لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقات
وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وفي مائة وعشرين
حقتان وبنات لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقات وبنات لبون وفي مائتين أربع حقات أو خمس
بنات لبون وسباق الكلام على ذلك في قوله ولواتفق فرضان الخ (قوله جاء بذلك) أى بالاحكام
الماذ كورة في المتن كلها وقوله في كتابه من غير غيبة المدلول الدال لان النقص تدل على
الانقضاء فيراد بالكتاب النقوش المكتوبة وقوله بالصدقة أى الدال عليها بواسطة الانقضاء
أى على قدرها وقد مر ما وجبت فيه وذلك الكتاب مكتوبه لانس لما وجهه الى الجبرين اقليم
بأحبة الامن وانما كتب له ذلك لان الاحكام لا تعرف من العقل (قوله التي فرضها) أى بالغ
فرضها أى وجوبها أو تقديرها وقوله ومن لفظه أى الخمر (قوله والمراد ذات واحدة) هذا
اشارة لدفع اعتراض وارده على المسبر لاقتضائه ان أقل من الواحدة يتفرع عليه وقوله في كل
أربعين الخ وليس كذلك فأشار الى أنه مطلق مقيد برواية أى داود ولا بد من تقدير مقدمة
احدة فتربع قوله وفي كل خمسين كما مر في كلام المتن وأما قوله في كل أربعين فلا يحتاج لذلك
لان ما قبله فيه ثلاث أربعينات وبني اعتراض آخر على خبر أنس وهو أن ظاهره ان الواحدة
لا تتعلق بها الواجب لقوله في كل أربعين الخ والمائة والعشرون ثلاث أربعينات وفي كل
أربعين بنت لبون فيقتضى ان الواحدة لم تدخل أصلا ولا يتعلق بها شئ وذلك باطل ومعارض
لرواية أى داود كما سبق ويحجب بأن فيه حذفاً والتقدير في كل أربعين وثلاث فيما اذا كانت
مائة واحدى وعشرين وفي كل أربعين ثلاث فيما بعد ذلك (قوله كما صرح بها) أى بالواحدة
في رواية أى داود فتكمل رواية أنس المطلقة عليها (قوله وقد أوضحت الكلام على ذلك) وهو
كون الزيادة واحدة أخذ من رواية أى داود مع كون المتبادر من الزيادة فيه واحدة وقوله
وما يتعلق به وهو ان خبر أنس معارض لرواية أى داود وهى فاذا كانت احدى وعشرين ومائة
ففيها ثلاث بنات لبون دلالة على أن الواحدة يتعلق بها الواجب ودلالة على خلاف ذلك
وسبب أنه جعل الثلاث بنات لبون في رواية أى داود متعلقة بجميع عدد العدد المذكور وفصل
في خبر أنس وتقدم جواب ذلك قال في شرح المنهج بعد ذكره ما ذكره فالتجربة احقة على ما فيه
ولم يفرغ المعارضة حل قوله في كل أربعين على أن معناه في صورته مائة واحدى وعشرين ثلثا
وانما ترك التصریح به تغليباً لبقية الصور عليها كصورة مائة وثلاثين فإنه لا يحتاج لذلك فيها
مع العلم بأن ما يتغير به الواجب يتعلق به كالمائة ١٥ بزيادة ذاعت ذلك فساد قول
قل وحاصل ما في المنهج يرجع لما ذكره هنا ١٥ لان ما ذكره من المعارضة بين الروايتين
والجواب عن ذلك لم يتعرض له هنا أصلا (قوله والشاة) أى الخرجة عن الابل تقع أى تطابق
على الذكر والانثى فتأوها للوحدة لا للاثنتين (قوله ولواتفق فرضان) ولا يكون ذلك الا في
الابل والبقر كما صرح به في المنهج دون الغنم وقوله كما تبنى يعبر أى أو مائة وعشرين بقوله
بل هن أو خمس بنات لبون أى أو ثلاث مائة أو أربعة أشعة (قوله لم يتبعين أربع حقات)
أى ولا خمس بنات لبون بدليل ما بعده فهو مقصود لذلك (قوله فان وجد بماله أحدهما) أى
بصفة الاجراء أخذ وان وجد شئ من الآخر اذا الناقص كالمعدوم (قوله والا) أى وان لم

جاء بذلك خبر أى بكر رضى
الله عنه في كتابه بالصدقة
التي فرضها رسول الله صلى
الله عليه وسلم على المساكين
رواه البخاري عن أنس
ومن لفظه قد ازادت على
عشرين ومائة ففي كل
أربعين بنت لبون وفي كل
خمسين حقة والمراد ذات
واحدة لا أقل كما صرح بها
في رواية أى داود وقد
أوضحت الكلام على ذلك
وما يتعلق به في شرح المنهج
والشاة تقع على الذكر
وبغيره ولواتفق فرضان
كما تبنى يعبر لم يتبعين أربع
حقات بل هن أو خمس
بنات لبون فان وجد بماله
أحدهما أخذ والا

يوجد بهما أحدهما بصفة الاجزاء بأن لا يوجد شيء منهما أو يوجد بعض أحدهما أو بعض كل
 منهما أو أحدهما الابصفة الاجزاء أو كل منهما الابصفة الاجزاء أيضا نقوله بعد وان وجد هـ
 أي بصفة الاجزاء وهذه الصورة أعني قوله وان وجد هـ الخ وان صدقت بهما الكنه الخارجية
 بقوله كنهها بعد ومخالفة حكمها المداخل تحت الافلو قدمها على قوله والاوتيهما عا
 تقدم اسم من ذلك وكانت الاصادقة بالصورة الخمس المذكورة كما سنذكر في شرح المنهج (قوله
 قوله تفصيل ما شاء من هـ) كذا في ثلاث صور وبعضها في اثنين شرعا أو غيره ولو غير أغبط الما في
 تعيين الاغبط من المشقة في تحصيله وله أن يصعد أو ينزل مع الجبران في الابل فله في الما في غير
 فيما اذا لم يوجد شيء من الحقائق وبنات اللبون أن يجعل الحقائق أصلا ويصعد الى أربع جذاع
 فيخرجها أو يأخذ أربع جبرانات وأن يجعل بنات اللبون أصلا وينزل الى خمس بنات مخاض
 فيخرجها مع خمس جبرانات وقد تم الكلام على ذلك في شرح المنهج (قوله وان وجد هـ) أي
 بصفة الاجزاء كما مر تعيين الاغبط أي الانفع للمحققين لان كلامهم مافرضها فاذا اجتمع ما روى
 ما فيه حظ المستحقين اذ لا مشقة في تحصيله وأجزاء غيره بلا تقسيم من المالك والساعي وجبر
 التفاوت لنقص حق المستحقين بقدر الماد أو جبر من الاغبط فلو كانت قيمة الحقائق أربعة مائة
 وقيمة بنات اللبون أربعة مائة وخمسين وقد أخذ الحقائق فالجبر بخمسة مائة أو بخمسة انساع بنت
 لبور لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبور تسعون وجاز دفع المتقدم كونه من غير جنس
 الواجب وقد كنه من شرائيرته لدفع ضرر المشاركة العام مع التقسيم من المالك بأن دلس أو
 من الساعي بأن لم يجتهد وان ظن انه الاغبط فلا يجزئ اهـ أخاذه في شرح المنهج (قوله ووجه
 التسمية بالاسنان) أي بالاسماء المصاحبة لبلوغ الاسنان جمع سن بمعنى زمن فليست الباصلة
 التسمية (قوله أن لا تمها) بل الهز من الاوان بمعنى الوقت أي قرب وكذا في ما بعده فاما في
 بنت ثلاثة مخاض وعجالة الرمي وسببها لان امها بعد سنة من ولادتها ان لها أن تحمل مرة
 أخرى فتصير من المخاض أي الحوامل اهـ ولا يخالف ذلك كلام الشرح لانهم لا يسمي بها
 الاسم الا بعد بلوغ السنة (قوله وان الجذعة الخ) رسم الآخر اسنان الزكاة واعتبر في الجميع
 الاثونة لما فيها من رفق الدر والفيل وظاهر كلامهم هنا في الاسنان المذكورة في النظم انها
 للتهديد ويقارن ما سبب في السلم فان السن المنصوص عليه ثم يكون على التقريب بان
 الغالب في السلم أن يكون في غير موجود فلو كان غناء الحديدات عشر والزكاة تجب في شيء يكون
 موجودا عنده فغالبه هو عارف بسنة فلا يشق ايجاب ذلك عليه أخاذه الرمي (قوله وأول
 نصاب البقر) هو شامل للعرب والحواميس كما مر هي بذلك لانه يقر الارض أي يشقها
 بالحرارة (قوله سنة) أي يدخل في الثانية بمعنى بذلك لانه يتبع أسه في المرح وقيل لان قرنه
 يتبع أذنه أي يـ او يمارى لخرج تبعة أجرات لانه زاد خير بالاثونة اهـ رمل (قوله أو تبعة
 كذلك) أي لها سنة (قوله وفي سنتين الخ) فالوقص ما بينهما وبين الاربعين وهو تسعة عشر وهو
 غاية ما يتصور هذا كما مر (قوله لها سنتان) أي ودخلت في الثالثة سميت بذلك لتكامل أسنانها
 ولا جبران في زكاة البقر والغنم لعدم ورود وفي سنتين بقره تبعة وان وفي سبعين مسنة وتبيع وفي
 ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة أتبعة وفي مائة مسنة وتبعان وفي مائة وعشرة مسنتان وتبيع

قوله تفصيل ما شاء من هـ
 وجد هـ ما تعين الاغبط
 ووجه التسمية بالاسنان
 المذكورة أن بنت المخاض
 أن لا تمها أن تكون من
 المخاض أي الحوامل وأن
 بنت اللبون أن لا تمها أن
 تلد عليهما فتصير لبونا وأن
 الحقة استحققت أن يطرقها
 الفعل أو أن تركب ويحمل
 عليهما قولان وأن الجذعة
 تجزع مقدم أسنانها أي
 تسقطه (وأول نصاب البقر
 ثلاثون فتدعى تبعة) لسنة
 (أو تبعة) كذلك (وفي
 أربعين مسنة) لها سنتان
 (وفي ستين تبعة) ثم في كل
 ثلاثين تبعة وفي كل أربعين
 مسنة

(قوله وله أن يصعد الخ)
 هذا اذا كانت ابله حصلا
 بالنسبة للصعود اما اذا
 كانت ابله غير حصلا فلا
 يجوز له الصعود اهـ

وفي مائة وعشرين ثلاث مئة أو أربعة أئمة فحكمها حكم بلوغ الأبل مائتين فيما صار إلى
 في الجاهل بران كما قدمناه وتسمى السنة ثنية ولو أخرج عنها اثنين أجزأ في الأصح اهـ وملي
 (قوله الترمذي) بفتح التاء وكسر الميم وضمة ما وكسر هـ أو مجة قال النووي ضمه ما قول
 أهل المعرفة اهـ شورى (قوله تفتح) أي أطلق على الذكور والأنثى لأن المعنى المتقدم وهو
 شق الأرض بالحرثة موجود في ما وهذا الإطلاق هنا بخلاف باب الوصية فان فيه خاصة
 بالأنثى والذكور وروى محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم بالاجتزاء لانه
 يقرر العلم أي شقه فمرف أصله وخفيه (قوله وسواء فيما ذكر) أي من أحكام الأبل والبقر
 والغنم كإبنته آدم قوله نعمه (قوله لا يلزمه الأشارة واحدة) لكن يجب أن يخرج ما يخص
 كل ما في بلد على أهله لمنع نقل الزكاة أو دفعه للإمام لانه نقل الزكاة اهـ قول والمعتد أنه يخرج
 بين آخر أجزائها في أحد البلدين لما في الزامه من نقل كل نصف إلى بلد من المشقة على المحسن
 بالزكاة وسواء في لزوم الأشارة بعد المسافة بين البلدين أم لا خلافا للإمام أحمد فإنه يلزمه عدمه في
 صورة التبعاء عدستان كما قاله الخطيب (قوله إلا أن تعضت الخ) استثنى خاصة أشارة فإذا
 تعضت أبله ذكورا أخرج ذكرا كالأول كانت كلها معيبة أو صغارا بأن مائت الامهات قبل آخر
 الحول بمن لا يشرب فيه الصغار لبناء لو كالفدفع استثنى كمال وجوب الزكاة في الصغار مع
 عدم تصور السوم فيها أفاده الزيادة وانما جازاخراج ابن لبون خنثى عن ابن لبون ذكر مع أن
 الخنثى عيب في المبيع والمعيب لا يؤخذ إلا من مثله لان المستحقين شر كاه فكانوا ككعبة
 الشركاء أفاده الرمي ويستثنى من أخذ المعيب من مثله ما لو تعضت مع خنثى فالواجب أنثى
 بقيمة واحدة منها ولا يجوز الإخذ منها إلا بحال ذكورة أو أخذوا ثلثه أو ثلثه أو بالعكس وخرج
 بقوله تعضت ما لو كان فيه أنثى فلا يجوز بيعه الذكروان كان أكثر قيمة منها إذ ليس فيه ما قصد
 بيع المستحقين به من الدر والنسل الموجودين فيها وكذا لو كان في نعمة المعيبة سليمة أو في
 الصغيرة كبيرة فيخرج كاملا بأن وجب سليمة أو كبيرة برعاية القيمة كاربعة شاة نصفها معيبة
 أو صغار وقيمة كل سليمة دينار وقيمة كل معيبة أو صغيرة دينار وثلث دينار ونصف دينار
 فان لم يكن فيها إلا سليمة فعليه سليمة بقرعة ثلثين جزأ من أربعين جزأ من قيمة معيبة أو صغيرة
 ويجزئ من أربعين جزأ من قيمة سليمة وذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا انقضى
 وإذا كان السليم من ماشية دون ذكرا فالواجب كأن وجب شاتان في غنم ليس فيها إلا سليمة
 أجزأ سليمة بالنسبة وطعم معيبة كذلك فتكون كل واحدة تساوي مائة وتسعة وثلاثين جزأ
 معيبا وجزأ سليما اهـ أفاد الرمي (قوله إلا أن تعضت نعمة ذكورا) أي فيخرج ذكرا كما
 تؤخذ المربضة والمعيبة من مثلهما ولا في تكلفه فحصل الأنثى مشقة على الذكورة
 مبنية على التخفيف ولهذا شرع الجاهل بران اهـ أفاده الرمي (قوله أو كان الذكر ذكرا شاة)
 أي حيث وجبت من غير الجنس كالأشارة الواجبة في خمس من الأبل وربعه قوله
 أو ابن لبون وقوله فيما صار كما سيأتي أما الواجبة عن الجنس كالفنم فباعتين كونها أنثى
 إذا كان النصاب أنثى أو بقر أو كذا لأن أصل باتفاق فشد فيه بخلاف الواجبة عن
 غير الجنس فان هناك قول بأنهم يبدل بخفة فيها وان كان المعتد أن كالأصل كما مر (قوله
 أو ابن لبون أو سقا) أي فيما إذا عدهم بنت الخاض أو نيت والتبيع في البقر وقوله فيما

جاء بذلك خبر رواه الترمذي
 وغيره وصححه الحاكم وغيره
 والبقر ترفع على الذكور
 وغيره (وأقول نصاب الغنم
 أربعون شاة وفي مائة
 واحد وعشرين شاتان
 وفي مائتين واحدة ثلاث
 شاة وفي أربع مائة أربع
 شاة ثم في كل مائة شاة جاء
 بذلك خبر أبي بكر الساجي
 وسواء فيما ذكر أن تفرقت
 نعمة في أماكن أم لا حتى
 لو كانت مائتين شاة يلبدين
 في كل بلد أربعون لا يلزمه
 الأشارة واحدة (ولا يجوز
 إخراج ذكر) من النعم إلا
 أن تعضت نعمة ذكورا أو
 كان الذكر (ذكر شاة
 أو ابن لبون أو سقا أو
 تبعها فيما مر) بأنه واستثناء
 ما عدا ابن لبون والتبيع
 من زيادتي

من يسانه راجع للاربعة الاخيرة لان الاولى لم تنقد

• (باب زكاة النابت) •

هو شامل للشجر والزرع أي زكاة ما يخرج منه والشجر كل ما له ساق والزرع ما لا ساق له
ويسمى فجما قال تعالى والنجم والشجر يسجدان أي قال زكاة تجب فيما يخرج من النوعين
ولذا عبر بالنابت الشامل لهما وعدل عن تغيير المتهاج بالنابت لأنه كايستعمل اسم عين
يستعمل مصدره بمعنى الطلوع وليس مرادها بتجلاخ النابت فإنه لا يستعمل الاسم عين
وقدم زكاته على زكاة القطر لعلها بالاموال (قوله حقه) أي زكاته وهي العشر ونصفه
وهذه الآية مجملة لعدم بيان القدر المخرج والمخرج منه كآية وآتوا الزكاة والبيان جاء من
السنة كما هو الحال ما يقع الخاء وكسرها كما قرئ بهم في السبع القطع الشامل لهذا إذا التفت
فالدليل مطابق أو المراد به حقه منه ودخول هذا النجم بالقيام والامر باتيان يوم الحصاد
للاهتمام حتى لا يؤخر عن وقت أدائها ولبعض ما أن وجوبها يستقر بالادراك للتعقيب
والاستدلال بالآية المذكورة بناء على أن مادية وقيل أنها مكية والمراد بالحق ما يصدق به
يومه لا الزكاة المقدرة وحيث فلا تكون دليلا على الزكاة لأنها فرضت بالمدينة فكان الأولى
أن يستدل بقوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجهما من الأرض أو جب
الاتفاق مما أخرجهما من الأرض وهو الزكاة لأنه لاحق فيما أخرجهما (قوله رطب) فتؤخذ
زكاته منه إن لم يتقرا أو تتر حال كونه رديما والافق القرو وكذا يقال في العنب وعبداء المنهج
وشرحه ويعتبر في قدر النصاب غير الحب من رطب وعنب حال كونه جافا أن يخفف غير ردي
والأفراط ويقطع باذن من الإمام ويخرج الزكاة منه كالأشجار أصله ويعتبر الحب حال كونه
مصحى اه قال م ر ويضم ما يخفف منه أي الرطب والعنب إلى ما لا يخفف في الحال
النصاب لاتحاد الجنس وانما لم يلحق الرطب والعنب الذي لا يتقرب بالضرراوات في عدم وجوب
الزكاة لأن جنسه مما يخفف فالحق نادره بخالجه اه بالمعنى (قوله وما صلح للخبز) بفتح الخاء
المجتمعة مصدر والمراد به الاقيمت سواء كان خبزا أو طج أو عصدا أو هرس أو اتخذ أو سويقا
وقوله من الحبوب أي التي اقتات اختيارا فخرج بالاول ما لا يقتات بان كان يؤكل تنمما كما
سبب ذكره وبالثاني ما يقتات اضطرارا أي في زمن القحط والجلب كحب حنظل وغاسول
وحلبة (قوله كبير) مثل بقعة أمثلة والبر بضم الموحدة ويقال له قح وحظرة كانت الحبة
منه حين نزل من الجنة قدر بيضة النعامة والين من الزيد وأطيب وانحة من المسك ثم صغرت
في زمن فرعون فصارت الحبة قدر بيضة الدجاجة ثم صغرت حين قتل يحيى بن زكريا فصارت
قدر بيضة الحساسة ثم صغرت فصارت قدر البندقة ثم قدر الحصة ثم صارت إلى ما هي عليه
الآن فقال الله تعالى ان لا تصفرن عنه ذلك الوجه وري في حاشيته (قوله وشعر) بفتح الشين
المجتمعة ويجوز كسرها (قوله وأرز) فيه سبع لغات أفصحها أفصح الهمزة وضم الزاي وتشديد
الزاي ويقال فيه أرز بضم الهمزة والراء وتشديد الزاي أيضا وأرز بوزن قفل وأرز بوزن
كتب وأرز بوزن عضد فهذه خمس لغات صبدواة بالهمزة ويقال فيه رز ودرز ورسن عضد
أكاه الاكثر من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه خلق من نوره فله السمو على وقرره

• (باب زكاة النابت) •

الأصل في وجوبها قبل
الاجماع مع ما يأتي قوله
تعالى وآتوا حقه يوم
حصاده (لا زكاة في شئ
منه) إلا في رطب وعنب
(وما صلح للخبز من الحبوب)
كبر وشعر وأرز

شيئا الحقيقى وان لم يصح حديثا او ورد على ذلك ان كل الاشياء مخلقة من نور صلى الله عليه وسلم فلا خصوصية واجيب بأنه خالق من نوره صلى الله عليه وسلم بلا واسطة بخلاف بقية الاشياء وذلك أنه كان كالألأف على ذلك النور ثم تفتت بفلق منه الأثر (قوله وعدس) افتتح العين والحدال وبالسيز المهملات وقوله وذرة بضم المجهمة وفتح الراء المخففة وأصلها ذروا وذرى حذفت لام الكلمة التي هي الواو أو الساو عوضا عنها تاء التانيث والمراد ما يشبهل سائر أنواعها (قوله وحسن) بكسر الحاء مع فتح الميم المشددة أو كسر ها (قوله وبانلا) بالتشديد مع القصر ويكتب بالياء وبالقفيف مع المذ أو القصر ويكتب بالالف وهو الفول (قوله ودخن) بضم الدال المهملة واسكان الطاء المجهمة نوع من الذرة الا أنه أصغر جسامتها حله خضر (قوله وجلبان) بضم الجيم مع سكون اللام وتخفيف الباء أو ضم اللام وتشديد الباء وعبرة من والهرطمة ان ويقال له جلبان والمائس وهو نوع منه قال الرحمانى الجلبان هو المعروف بالبلالاه وهو مردود لانهم ما نوعان كما هو مشاهد وقبب الزكاة في كل منهما (قوله وان كان) أى ما يصلح للقبول كل نادرا كثرة البلوط المسماة بثمره القوادى وقسبه البلع وكالسات وهو نوع مستقل وقيل نوع من البروقيل من الشعير وكالعلس نوع من البر وهو قوت صنعاء العين فقبب الزكاة في جميع ذلك اذا وجدت شروطها (قوله ما يؤكل تنعما) أى على وجه التمتع كالسكر والتمتع والتفاح والبن وعطف التمسكة عليه من عطف الخاص لان ما يؤكل تنسكها لا يكون الامن القواكه فإو عصى الواولان عطف الخاص لا يكون باو وكذا ما يؤكل تمداويا كالمصطكى والفلفل وفي القديم فقبب في الزعفران والزيتون والورس وهو يفتح فسكون ثبت أصفر يصبغ به الثياب وهو كثير باليمن والقرطم وهو بكسر القاف والطاء وضهما سبب العصفور في العمل سواء كان نعله مملوكا أم أخذ من الامكنة المباحة أفاده في المنهاج وذكر مر أدلة ذلك ومثلاها الترس والسقم (قوله وذلك) أى وجوب الزكاة في الثلاثة لاخبار منها قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ وأبي موسى الأشعري حين بعثهما الى اليمن لاتأخذا الصدقة الا من هذه الاربعة الخنطة والشعير والقرم والزبيب رواه البخاريهم وقيس بما ذكر ما في معناه والمصنف في الاربعة اضافى أى بالنسبة لما كان موجودا باليمن نظير الحياكم أنه صلى الله عليه وسلم قال فيما سقت السماء الى آخر ما سياتى في الشرح أفاده في شرح المنهج (قوله وواجبها) الاضافة على معنى فى والضمير للثلاثة المتقدمة وقدم ما لا مؤنة فيه على الاخر من اعاد الحديث وعكس فى التعليق فسلط فيه ألف والفسر المشقوش لانه أولى اقله الفصل فيه ادعاء الثاني متصلة به فليس فيه الفصل واحد بخلاف المرتب فان فيه فصلين لان كل معلول لم يتصل بعلمته ولا يفرق فى وجوب العشر أو نصفه بين الارض المستأجرة وذات الخراج وغيرهما المعلوم الاخبار وخبر لا يجتمع عشر وخراج فى أرض مسلم ضعيف وتكون الارض خراجية اذا قصها الامام عشوة ثم تعرض من الغنائم ووقفها علينا وضرب على اخر اجابا وقصها صلحا على أن تكون لنا وبسكنها الكفار بخراج معلوم فهي أجرة لانها تقط باسلامهم والارض التى يؤخذ منها الخراج ولم يعرف أصله يحكم بجواز اخذه لان الظاهر أنه يعنى ويحكم على أهلها فانهم انصرف فيها لان الظاهر فى اليد المالك ولا يجب فى المعشر ان زكاة لغية السنة الاولى بخلاف غيرهما لانها متكررة فى

وعدس وذرة وحسن
وبانلا ودخن وجلبان
وان كان يؤكل نادرا
بجلاف ما يؤكل تنعما أو
تسكها وذلك لاخبار
رواه ابو داود وغيره
(واجبها)

العشر ان سقيت بلا مؤنة والا فتنصفه) أي نصف العشر انقل المؤنة ٤٠٣ في الثاني وخففتها في الاول والاصل فيهما

خبر البخاري فبما دقت
السماء والعميون أو كان
عشرها العشر وفيما سقى
بالنضج نصف العشر
والعثرى يفتح المثلثة وقيل
باسكانها سقى بالسيل
والنضج ما يلقى عليه
من عبيد أو نحوهم والآخرى
نافضة وانما يجب زكاة
الذات بمعنى أنه ينعقد
سبب وجوبها (بعد بدو
صلاح الفروا) اشتداد
الحب) وهذا من زيادتي
وهو تعبير الشيخين كغيرهما

(قوله وعلم من وجوب
الزكاة الخ) كتب شيخنا
العزيزي على قول شرح
المنهج وهو قبل ذلك بقل
ومنه التريك المعروف فانه
بهذه الجملة لا يصلح للاختار
وحينئذ يجوز الاكل من
الفريك الذي يباع الآن
وكذا القول الاخير
يجوز الاكل منه قبل
اشتداد حبه وهذه حقيقة
يغفل عنها اه يجزي
مقرره (قوله ولو اشترى)
عبارة شرح م ر ولو
اشترى نخلا وغيرها بشرط
التيار فيها الصلاح في
سنة فالزكاة على من له
الملك فيها وهو البائع ان
كان الخيار والمشتري

الاموال انامية وهذه منقطعة النماء معترضة لا تصاد اه شرح م ر وذكر قبل ذلك ان
الامام لو أخذ الخراج على أن يكون بدلا عن العشر كان كآخذة القبة في الزكاة بالاجتماع
في سقطه لارض وان نقص عن الواجب فمعه اه (قوله ان سقيت بلا مؤنة) أي بلا مؤنة
كثيرة بأن لم يكن هناك مؤنة أصلا أو مؤنة قليلة ولو سقيت بماء فيه مؤنة وغيره وجب القسط
من كل باعتبار عيش الزرع والتمر ونحوه لا بما كثر المدين ولا بعد عدد السقيات فلو كانت المدة
من وقت الزرع الى وقت الادراك ثمانية أشهر واحتاج في أربع سقيات الى سقية فسقى بالطر
وفي الاربعة الاخرى الى سقيتين فسقى بالنضج وجب ثلاثة ارباع العشر وكذا الوجه لما
المندار من تقع كل منهما باعتبار المدة أخذ بالاسوأ واحتاج في ستة منها الى سقيتين فسقى
بماء السماء وفي شهرين الى ثلاث سقيات فسقى بالنضج وجب ثلاثة ارباع العشر وربع
نصف العشر ولو اختلف المالك والساعي في أنه سقى بماذا صدق المالك اذا اصر على عدم
وجوب الزيادة عليه فان اتهمه الساعي بانه قد بدو لو كان له زرع أو غرس سقى بطر أو آخر سقى
بنضج ولم يبلغ راحته من انصافهم أحدهما الى الآخر اقسام النصاب وان اختلف قدر
الواجب وهو العشر في الاول ونصفه في الثاني اه شرح م ر (قوله وخففتها في الاول) أي
شأن ذلك والافق لا ينعقدون هناك مؤنة أصلا كما مر (قوله بالنضج) الباء لام لايسة من
ملايسة العام لا خاص أي سقيته بالنضج وهو السقى من نحو خرر بعبوان (قوله والعثرى)
ومثله البعل يفتح الموحدة وسكون العين المهملة وهو ما يشرب بعروقه اقربه من الماء كما في
شرح المنهج (قوله ماسقى بالسيل) أي بعد اجتماعه في حفرة ثم يساق الى الارض وحينئذ
فليس مكررا مع قوله فبما دقت السماء ونهى الحفرة عاقره والتمار به ما اذ لم يعلمها (قوله
ما يلقى عليه) أي ويدهي الحيوان الناضج أيضا ساقية بوزن ساقية يقال سقت الناقة
والصهاية تسنوا اذا سقت (قوله بمعنى أنه ينعقد سبب وجوبها) أي لا بمعنى أنه يجب اخراجها
حالا بذلك لتوقف وجوب الاخراج فور اعلى القطن بحدود مال وأخذ ويجفاف الفرو
ونقية الحب وذلك ما لاك من مهم ولودنيويا كما ذكر ذلك في المنهج (قوله بعد بدو الخ) لوجه كافي
المنهج بقوله ويجب بدو صلاح الخ السكان أولى لايمام كلامه هذا انه يقر اخي وجوبه اعن ظهور
الصلاح لان بعد طرف متسع لا تقتضي الاتصال الآن يجاب بانه على حذف مضاف والمقدر
بعد بدو أو حالات الصلاح الذي هو بلوغ النقي أي وصوله الى صفة وحالة يطلب فيها الاكل
غالبه وعلم من وجوب الزكاة بدو الصلاح أنه يحرم أكل الفريك قبل اخراج زكاته على المالك
وعلى غيره وكذا البلع الاحمر والقول الاخير فيبيع ذلك وشراؤه حرام هذا ان علم أنه من
زرع وغمر فجب فيه الزكاة ولو غمره نصابا ولا بان علم عدم وجوبه أو شك فيه فلا حرمة واعلم انه
ليس من شرط بدو الصلاح أو اشتداد الحظ في ملكه أن يكون هو الزارع حتى لو باع زرعه
وهو بقل فاشتد في ملك المشتري وهو من أهل الزكاة وجبت عليه فان كان المشتري ذميا أو
مكاتباً فلا زكاة على أحد أما المشتري فله عدم أهليته لوجوبه أو أما البائع فلا تناء كونه في
ملكه حين الوجوب ولو اشترى نخلا وغمرتها بشرط الخيار فيها الصلاح في مدته فالزكاة على
من له الملك فيها فان أخذت منه ولم يتم له الملك يرجع بها على الآخر فان كان له ما وقفت فن ثبت
الملك له وجبت عليه وان اشترها أو غمرتها أو غمرتها فقط كافر أو مكاتب فكامل أو اشترها مسلم

ان كان له ثم ان لم يبق الملك وأخذ الساعي الزكاة من الثمرة ورجع عليه من انتقلت اليه

فبدا الصلاح في ملكه ثم وجد بها عيبا لم يردها على البائع فبدا الان تعاق الزكاة كما كانت
 عيب وان اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبدا الصلاح حرم القطع اتعلق حق المستحقين
 بها فان لم يرع البائع بالابقاء هذه الفسخ لتضرره من الثمرة وطوبى الشجرة ولا تسقط الزكاة
 عن المشتري ابدوا الصلاح في ملكه فان اخذها الساعي من الثمرة رجع البائع على المشتري
 وان رضى البائع بالابقاء امتنع على المشتري الفسخ لان البائع قد رضى باسقاط حقه ولا
 تسقط الزكاة عن المشتري حيث لا ياولى اه افاده مر (قوله فيه نظرا الخ) وجهه انه ان
 اراد بقوله تخرج وجوب اخراجها بالافعال لم يصح قوله او بالحرص لانها لا يجب اخراجها
 بذلك بالافعال بل بنقد سبب وجوبها وان اراد بذلك جواز اخراجها لانه قد سبب وجوبها
 ببدو صلاح الثمرة واشتداد الحلب لم يصح قوله بعد الجفاف لانه يجب اخراجها حيث بدأ الفعل
 الا ان يجاب بان المراد ما يشمل الاخراج بالفعل وجوبه بالنسبة للجفاف والاخراج جوازا
 لانه قد سبب بالحرص أي يجوز الاخراج من الجفاف بدلا عن الرطب والعنب اذا
 لا يجوز الاخراج منهما حتى لو اخذ الساعي لم يقع الموقع وان جففه ولم ينقص اقتصاد البائع
 ويرد قيمة مطلقا ولو مثله على المعتمد فاو في كلام الاصل تنويعه فقوله بعد الجفاف أي
 وجوبه بقوله او بالحرص أي جواز الان لا سكة الثابت وقتين وقت وجوب وهو وقت بدو
 صلاح الثمرة واشتداد الحلب كلا او بعد ضار وقت اخراج وهو بعد ذلك أعني وقت الجفاف
 والتفقيع وغير ذلك (قوله نعم بن الخ) استدلاله على قوله وينقد سبب وجوبها ببدو صلاح
 الثمرة واشتداد الحلب لانه ربما يتوهم من الوجوب عدم التصرف بكل حال اتعلق حق
 المستحقين بما ذكره فدفع ذلك التوهم بأنه اذا حرص جاز التصرف لكن بعد التضمن كما ساقى
 فاذا تضمنه حق المستحقين فقد تصرفه في الجميع بخلاف ما قبل التضمن فانه ينقد فيما عدا
 الواجب شائما لبقاء الحق في العين والحرص انما الحذر والتضمن والتقدير والقول بالظن
 ومنه قتل الخراف وغيره مما ذكره بقوله بان يطوف الحق وقيل بالحرص يمنع على المسالك
 التصرف ولو بصدقة أو أجرة فهو حرام أو كل فريق أو قول أخضر فيصرم ويعزر العالم
 لكن ينقد تصرفه فيما عدا قدر الزكاة ثم يجوز عليه أو قطعه حاشا قبل انعقاد الحلب لا يمنع
 وما اعتيد من اعطاء شيء ولو للفقراء حرام وان قوى به الزكاة لانه أخذ قبيل التصفية وبعدها
 لا اقتباس ولا نية وكثير يعتقد حله وذلك من نبد العلم وراء ظهره وهم وان كان خلاف الاجماع
 الفعلي في سائر الاعصار والامصار وما ورد عليه من جواز نقط السنايل واطعام الفقراء يوم
 الحداد والبا كورة التي كانت تأنى عليه السلام وأمر الشافعي بشراء القول الأخضر كلها
 وقائع فعلية والمذهب نقل ونحو على ما لا زكاة فيه فاذا زادت المشقة فلا لوم في التقليد فان
 احد يصير التصرف بالاكل والاهداء ولا يحسب عليه قات الظاهر ان المحتاج اذا اضبط قدرا
 وزكاه أو اخرج زكاته بعد ذلك ولا حرمة عليه وان كان الشريك ليس له الاختصاص
 بشئ من المشرك بغير قسمة لان تعلق الزكاة بالمال فعلق شركته على المعتمد الا ان المشبه ليس له
 حكم المشبه به من كل وجه اه قاله الرضا (قوله حرص الثمر) أي الرطب والعنب وتخرج
 به الزرع فلا حرص فيه لاستقرار حبه ولانه لا يترك الرطب بخلاف الثمر ويشتري في الحرص
 بدو الصلاح ولذا قبل في المنهج بقوله ومن حرص كل غمر بدو صلاحه ثم قال في شرحه وخروج

قوله الاصل تخرج بعد
 الجفاف او بالحرص فيه
 نظر بين وجهه في شرح
 الاصل نعم بين حرص الثمر

(قوله لتضرره) على قوله
 لم يرع البائع بالابقاء
 وليس على قوله فله الفسخ
 كما قد يتوهم (قوله أو كل
 فريق الخ) فيه أن الزرع
 لا حرص فيه وساقى

يدوم صلاحه ما قبله لان الخرص لا يتأق فيه اذ لا سق للتعقير فيه ولا يضبط المقدار لكثرة
 العاهات قبل بدو الصلاح اه (قوله من أهل الشهادات) أي كلها كما قبله في شرح المنهج
 فيشترط في الخرص أن يكون مسلماً كافراً ذكرنا فاطمة بصراً عدل شهادة فلا يكفي انفساق
 ولا عدل الرواية كالمراة لانها أهل لبعض الشهادات لا لكها أو يشترط أن يكون عالماً
 بالخرص لان الجاهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد فيه اه (قوله ولو واحداً) انما اكتفى
 بالواحد لان الخرص ينشأ عن اجتماع فكان كالمحكم ومحمل الاكتفاء به اذا كان من طرف
 الحكم فان فقد الخرص من طرف الحكم وكان عارفاً لم يجز أن يتعاطى ذلك بنفسه على
 المعتدل له تصكيم عدلين يخبران عليه ويضمنانه فلا بد من التعبد بحديثه ولو بعث الامام
 شارحين فاختلفوا ولم يتفقوا على قدر وقف الامر حتى يتبين بقول غيرهما (قوله بكل شجرة)
 اشار بذلك الى أنه يمنع تقدير شجرة فقط ويقاس عليها الباقي ولو من نوعها وبقوله كل نوع الى
 أنه يتعين عند تعدد الانواع كالرطب والعنب تقدير كل نوع على حدته وليس له أن يتدرا جميع
 بخلاف ما اذا اتحد النوع فنجبر بين أن يقدر الجميع رطباً ثم يابساً أو يقدر كل واحدة كذلك
 فيقول ان رطب هذه النخلة مثلاً عشرة أوسق فاذا جف صار خمسة وكذا في النوع بان يقول في
 هذا البستان مائة وسق رطباً فاذا جف صار خمسين (قوله رطباً) بفتح الراء وسكون الطاء حال
 من النخلة (قوله انقل) علة ليس أي يسن الخرص لنقل الحق الخ أي بصيغة ويسمى بالتضمنين
 بأن يقول ضمنيتك حق المستحقين رطباً بكذا ثم اولا بد من القبول لفظاً والرضا فاذا انتفى
 الخرص أو التضمنين أو القبول نفذ التصرف فيما عداه فقدرها شاة قاله في شرح المنهج قال
 مر ليس هذا التضمنين على حقيقة الضمان لانه لو تلف جميع الخراب باقية مما وية أو سرق
 من الشجر أو الجوزين قبل الجفاف من غير تقرب فلا شئ عليه قطعاً لقوات الامكان وان تلف
 بعضها فان كان الباقي نصيباً زكاه أو دونه أخرج حصته بناء على أن التمكن شرط للضمان
 لا للوجوب فان تلف بتفريط كان وضعه في غير حرمته له ضمن وانما لم يضمن في سائر ما
 تضمنه مع تقدم التضمنين لبناء أمر الزكاة على المساهلة لانها مائة ثبتت من غير اختيار المالك
 فبقاء الحق مشروط بإمكان الاداء اه وبشرط في تضمنين المخرج من مالان أو ناقية يساره
 حتى لو ضمنه وتبين كونه معسر حال التضمنين لم يصح ولم ينتقل الحق الى ذمته كما سرح به
 الاذرى وهذا هو المعقد قاله الزبدي (قوله قرأوا زييدا) حالان من الحق وقوله ليخرجه جافاً
 أي منه بعد جفافه أو من غيره حالاً قل وقدم (قوله جذاذا) بفتح الجيم وكسر هاء مع
 اعمام الذالين واهما هما فقهه أربع لغات وهو منصوب الى التميز المحول عن المضاف وكذا
 ما بعده والاصل وموتة جذاذهما وبه فقهه ما وتنفيتهما (قوله خمسة أوسق) أي تحديد أعلى
 المعتمد فيضري نقص كان وهذا في حال يتخرف في قشره أما هو كالارز والعسل بفتح العين
 واللام نوع من الخنطة كما مر فشرط وجوب فيه أن يبلغ عشرة أوسق نعم لو حصل قدر الاوسق
 الخمسة من دون العشرة اعتبرناه دونها (قوله وهي ألف الخ) قال مر فكذلك بالادب المصري
 كما قاله القمولى ستة أرباب وربيع اردب وهو المعقد يجعل القديمين صاعاً كزكاة الفطر وكفارة
 العين اه فالتصايب ستمائة قدح مصري وهذا بحسب ما كان وأما الا أن فقد كبر الكيل
 فقد امتنعت في هذه الازمنة المتأخرة بلطفت نحو أربعة أرباب والكيل يكون في القمرو الحب

بان يماوف من هو من أهل
 الشهادات ولو واحداً بكل
 شجرة ويقدر نعمت أو غير
 كل نوع منها رطباً ثم يابساً
 لنقل الحق من العين الى
 الذمته قرأوا زييداً ليخرجه
 جافاً (وموتة) أي القمرو
 والحب جذاذاً وبه فقهه
 وتنفيتاً (على المالك) لا على
 المستحق ولا في مال الزكاة
 لان حق المستحق انما هو
 في الخالص الجاف (ونشرط
 وجوبها) أي في كفاها ثابت
 (أن يباع خمسة أوسق)
 وهي ألف وستمائة رطل

والهجرة وانما قدرت بالوزن اسمة ظهرا أو أي طلبا نظره وجميع تقادير الواجب او اذا وافق
الركيل فلو تم النصاب بالكيل دون الوزن وجبت الزكاة بخلاف العكس والمعتبر كيل أهل
المدينة النمرية في زمنه صلى الله عليه وسلم وقد عاتقها بكيل مصر (قوله بغدادية) اذا
الوسق ستون ماعا فجمع مع الخمسة ثلثمائة صاع والصاع أربعة أمداد فيكون النصاب ألف
مد ومائتي مد والمد رطل وثلث بالبغدادى وقد رتب به لانه الرطل الشرعى قاله م (قوله)
وأن يزرعه الخ) هو قول مرجوح والمعه قد خلا فيه بل المعتبر تمام الملك وان لم يباشر المالك ولا
نائبه زراعته كأن وقع الحب بنفسه من يدهما لانه عند حمل الغلة مثلا او بالاعوان نحو طير كأن
وقعت العصفير على السنبال فتناثر الحب ونبت فتجب الزكاة في ذلك ان يبلغ نصابا يخرج بالملك
المد كورمانيت من حب الله السيل من دار الحرب الى أرضنا غير المملوكة لاحد فلا زكاة فيه
لانه في موالى المالك غير معين أمالو كانت مملوكة فبذلك من نبت بأرضه ومثل ما حله السيل الى
الأرض غير المملوكة ثم اثار القتل المباح بالعصاة وما رقت من غمار يستأن او حب قربة على
المساجد والربط والقناطر والقرا والمساكين فلا زكاة في شئ من ذلك ولو حمل الهواء او
الماء حب الملو كاذنبت بأرض فان عرض عنه مال كدهو اصابا صاحب الأرض وعليه زكاة وان لم
يعرض عنه فهو له وعليه زكاة وأجرة مثل الأرض اصاحبها (قوله) كنهية في سوم الماشية
أي فانه يشترط أن يكون بإسامة المالك او نائبه وقرى بينهم ابان الماشية اعتبر فيها انفية المالك
لامكانهم امنه ولا كذلك الزرع والثمار فان نبتت ما ليست في قدرة المالك وبان لاشية نوع
اختيار فاحتج اصارى عنه وهو قصدا امته بخلافه هنا وقرى أيضا بان نبتت ما ينقسم ما
نادر فألحق بالغالب ولا كذلك في سوم الماشية فاحتج لقصد تخصيصه فالحق عدم هذا
الشرط وقول بعض الفقهاء أن يكون مما يثبت له الأدميون ليس المراد به أن تقصد زراعته
بل المراد أن يكون من جنس ما يزرعونه أي يقتاتونه اختيارا كما مر (قوله) ويضم نوع منه
أي من الذات فاذا كان عنده أنواع من القرو والزيب أو كان له ذلك في بلاد متعددة وحصل من
كل نوع دون خمسة أوسق ضم بعض تلك الأنواع الى بعض (قوله) الى نوع آخر) كعنب مصرى
وشامى وكبر بعلى لانه نوع منه كما مر وهو قوت صنعاء العين قال السبكي يكون منه في الحكم
الواحد حبتان وثلاث ولا يزول كجاءه الا بالرحى الخفيفة أو المهراس وبه آؤه فيه أصح ولا يضم
السلب يضم فكون الى غيره لانه جنس مستقل على المعقد لانه يشبه الشعير في برودة الطبع
والخنة في اللون والملاسة فاكسب من تركب الشبهين طبعهما انقربه وصار أصلا برأيه فلا
يضم الى غيره وتسميه العامة شعير النبي صلى الله عليه وسلم وبعبارة م (قوله) ويضم فيه الى النوع
كانواع القرو والزيب لا شرا كهمافى الاسم وان اختلفا في الجودة والرداءة واختلف مكانهما
اه (قوله) بخلاف اختلاف الجنس) أي فلا يكمل أحد الجنسين بالآخر كبر بشعير وكعاس
باحدهما وبعبارة م (قوله) ولا يكمل في النصاب جنس بجنس أما القرو والزيب فبالاجاع وأما
الخنة والشعير والجندس والحص فبالقياس لا تفراد كل باسم وطبع خاصين (قوله) وتخرج
الزكاة أي وجوبا وقوله اذ لا منقعة أي بخلاف المواشى فانه يخرج نوعا منه بشرط رعاية قيمة
الأنواع ولا يكلف بعض من كل اضرر المشاركة وعدم التجزئة قال في المنهج وشرحه ويجزى نوع

بغدادية فلا زكاة في أقل
منه المذهب من النصاب
فيما دون خمسة أوسق
صدقة (وان يزرعه ماله
أو نائبه) فلا زكاة فيها
انزع بنفسه أو فروع
غيره بغير اذنه كنهية في
سوم الماشية (ويضم
نوع) منه (الى) نوع
(آخر) فلا يضم اختلاف
النوع بخلاف اختلاف
الجنس (وتخرج الزكاة)
عند اختلاف النوع (من
كل) من الأنواع (بقسطه)
ان تبصر اذ لا مشقة (فان
مصر) لكثرة الأنواع وقلة
مقدار كل منها

عن آخر برعاية القيمة في ثلاثين عنزاً وعشر نجمات عنزاً ونجمة بقيمة ثلاثة أرباع عنز ورربع نجمة
فلو كانت قيمة عنز مجزئة ديناراً ونجمة مجزئة دينارين لزم عنزاً ونجمة قيمة دينار ورربع لأن
الثلاثة أرباع العنز ثلاثة أرباع دينار ورربع النجمة ربع دينار فبالجمله خمسة أرباع وذلك
دينار ورربع وفي عكس المثال المذكور يجب نجمة أو عنز بقيمة ثلاثة أرباع نجمة ورربع عنز
بزيادة (قوله أخرج الوسط) أي بالنسبة للقيمة فزود شيئاً عظيماً (قوله لأعلاها) أي لا يجب
أعلاها ولو أخرجها أبداً وقوله ولا أدناها أي لا يجوز وقوله للجانبين أي جانب المالك
والمستحقين وقوله وأخرج من كل نوع قسطه أي وأخرج كما يقسم بالاولى وقدم
(قوله وزرع العام) الزرع ليس يقيد بل مثله الثمران وقع الاطلاع في عام وان لم يصد
قطعه ما في عام واحد خلافاً للمصنف في منجه فيضم ثم يخلطه إلى الآخر أن أطلع الثاني قبل
جذاذ الاول وكذا بده في عام واحد والعنب كالزراع فالعبرة فيه بالقطع لعدم تاني الاطلاع
فيه (قوله وهو اثنا عشر شهراً) أي عربية هلالية وان لم ينطبق أولها على أول المحرم (قوله ان
وقع حصاده ما في عام واحد) بأن يكون بين حصاد الاول والثاني أقل من اثني عشر شهراً
عربية وان وقع زرعه ما في عامين بأن كان بين زرع الاول وزرع الثاني اثنا عشر شهراً وبين
حصاد الثاني والاول أقل من ذلك وحيداً فقولته وزرع العام ليس يقيد بل بالنظر للغالب لأن
زرعي العامين يضمنان ان وقع حصاده ما في عام كما عات والمراد بوقوع حصاده ما في عام أن
يلغوا وان الحصاد وان لم يقع بالفعل فالمراد الحصاد بالقوة (قوله وهذا) أي ما ذكر من كون
العبرة بالحصاد ما صححه الشيخان وهو المنة مدفاهة في المحبوب بالحصاد بالقوة وفي الثمار
بالاطلاع على المعقد (قوله ونقلاء) أي نقلاً نصحه المصنف من محله (قوله أنه) أي التصحيح
وقوله من صححه أي هذا القول المصحح وقوله عن عزوم أي التصحيح في الضمير تثبت (قوله
ويجاب الخ) جواب بالتسليم أي تسليم عدم رؤيته ما ذكر وقوله بأن ذلك أي عدم رؤيته
(قوله لأن من حفظ) وهو الشيخان وقوله بحجة بالرفع خبر أن أي قول من حفظ حجة مقدمة على
قول من لم يحفظ أو من حفظ من حيث قوله وانما كان ذلك حجة لأنه مثبت وهو مقدم على الثاني

• (باب زكاة الفطر) •

من إضافة المسبب إلى باب رأسية لا بد من أسبابها وهو أول جزء من شؤنا التحقق الوجوب به
وان كان لا بد فيه من ادراك جزء من رمضان أيضاً ولا يصح إضافته إليه فيقال زكاة الصوم
وزكاة رمضان ويقال أيضاً صدقة البدن وزكاة الأبدان وزكاة الرؤوس وزكاة الفطرة بمعنى
القدرا الخارج فلا إضافة ثانية أي زكاة هي الفطرة أو بمعنى الخلقة فهي على معنى اللام
والفطرة بالمعنى الاول لفظ مؤلف لا عربي ولا معرب بل اصطلاح للفقهاء فيكون حقيقة شرعية
كالصلاة والزكاة أما بالمعنى الثاني فعربي قال تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها والمعنى أنها
وجبت على الخلقة تركية لا نفس أي تطهيرها لها وتسمية أعمالها وهي على المعنيين بكسر الفاء
وقول ابن الرقعة أنه بضم الفاء اسم للخروج من دود حاله حر وكلام المصنف على حذف
مضاف أي باب وجوبها وصحة من يجب عليه وصحة المؤدى عنه وقد روي في وجوبه ووقت
الاداء وذكر الخصة الاولى في المتن على ألف والنشر المرتب وترك الأخير فيسخر أوجهها بعد

(أخرج الوسط) منها
لأعلاها ولا أدناها رعاية
للباينين ولو تكاف وأخرج
من كل نوع قسطه جازيل
هو الأفضل (وزرع العام)
وهو اثنا عشر شهراً
(يضمان) كذرة تزرع في
الترين والرياح والصف
ان وقع حصاده ما في عام
واحد وهذا ما صححه
الشيخان ونقلاء من
الاكثرين لكن قال
الاستاذي أنه نقل باطل
ولم أر من صححه فضلاً عن
عزوه إلى الأكثرين بل
صح كسبه اعتبار وقوع
زراعته ما في عام ويجاب
بأن ذلك لا يقدح في نقل
الشيخين لأن من حفظ
حجة على من لم يحفظ
• (باب زكاة الفطر) •

الغير وقبل صلاة العيد ويكره تأخيرها عن صلاته ويجوز تأخيرها عن يومه وتكون قضا
وتجيب بأدراك الجزأين ويجوز تأجيلها في أول رمضان لأن السبب الأول وهو الجـزـمـن
رمضان غير معين فجاء تأجيلها من أوله وتجيب بآخره لعدم جزأ آخر غير محسوب عنه بدأ
أخرها قبل رمضان فلا يجوز لعدم وجود جزأ من جزأ السبب وقد علم من هذا أن لها
خسة أوقات وفرضت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة قبل عيد الفطر يومين كما في مر
ومحل حرمة تأخيرها عن يوم العيد إذا كان بالأعد ذكر كفيته ماله أو المستحقين والأفلاحة
وقضاؤها فوري فيما إذا أخر بالأعد ذروا لأفعلى التراخي قال في المجموع وظاهر كلامهم أن
زكاة المال المؤخرة عن التمكن تكون أداما والفرق أن النظر مؤقته بزمن محدود كالصلاة
(قوله قبل الاجتماع) أفاد بذلك أنه أجمع عليهم ولا نظر لخالفه ابن اللبان حيث قال بعدم
وجوبه أجمع كونهم أجمعاء عليهم الوحدان لا يكون له كونهم اتخفى (قوله عن ابن عمر) هو
عبد الله لأنه علم عليه بالقلبة كبقية العبادلة المنظومة في قوله

أبناء عباس وعمر وعمر • ثم الزبيرهم العبادلة القور

فإذا قيل ابن عباس مثلاً فالمراد به عبد الله وإن كان له أولاد غيره أما ابن عمر فليس هما
بالقلبة على عبد الله (قوله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي بلغ فرضيت أو نقلها عن الله
تعالى والأفلاحة فرض وأوجب حقيقة هو الله تعالى ويصح أن يكون هذا من الأمور الخيرة
فيها فالمراد في فرض الله تعالى له فرضيت ما غيره بينه وبين غيره فاختار فرضيتها لما في ذلك من
المصلحة وهي جبر خلال الصوم ولم يذكر دليله من الكتاب لأن الصحيح أنه أوجب بالسنة فقط
وقال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وجبت بالكتاب وهو قوله تعالى قد أفلم من تركي
الآية والسنة في الكتاب (قوله من رمضان) متعلق بالفطر وقوله على الناس متعلق
بفرض والمراد بالناس المخرجون وقوله صاع الخ حال من زكاة الفطر أي مقدرة بصاع أو بديل
منه ولا يصح جعله عطف بيان لأنه يشترط فيه الموافقة في التعريف والتشكيك (قوله من تمر
الخ) اقتصر على هذين النوعين دون غيره لأنهم اللذان كانا موجودين عندهم إذ ذاك وأو
للتنوع كما سيأتي وقوله على كل حر بيان للمخرج عنه فعلى بمعنى عن كما في قوله

أذ وضيت على بنو قشير • لعمر الله أجبني رضاها

ولا يصح أن تكون على بابها ويكون بدل من الناس بدل مفصل من مجمل لأنه يمنع منه
قوله بعدم من المسلمين إذا أخرج لم يشترط فيه ذلك وأيضا فيلزم عليه القصور في الحديث
لعدم دلالة حيث ذهب إلى المخرج عنه نعم أن أريد بالناس المخرج عنهم هم همت البديهة
واندفع الاعتراض الأول وبقي الثاني (قوله بفروا آخر يوم) أي مع جزأ قبله من
رمضان كما مر وكان الواجب على المصنف ذكره كما صنع في منهجه حيث قال تجب زكاة
الفطر بأول ليلة وآخر ما قبله اه فلا تجب على من مات قبل الفروا أو ولد بعد
وتجب على من مات بعد أو معه دون من ولده استعصما بالأصل فيهما ولو خرج بعض
الجنين قبل الفروا وباقية بعده فلا وجوب لأنه جنين ما لم يتم انفصاله ولو شك في حدوث
المؤذى عنه من ولد أو رفيق قبل الفروا أو بعده لم يلزمه شيء للشك ولو ادعى السيد بعد
الوجوب العتق قبله عتق ولزمته الفطرة ولو قال لعبده أنت حر مع أول جزأ من ليلة ثوال

الأصل في وجوبها قبل
الاجتماع أخبار كـ
العصبة بن من ابن عمر
فرض رسول الله صلى الله
عليه وسلم زكاة الفطر من
رمضان على الناس صاعا
من تمر أو صاعا من شعير على
كل حر أو عبد ذكر أو أنثى
من المسلمين (تجب) أي
زكاة الفطر (بفروا)

(قوله كفيته ماله) انظر
هل ولو في مسافة قصر ولا
يقال انه سقطت حيث قد
راجع سنية المخرج

فلا فطرة على أحد أو مع آخر جزء من رمضان فعلى العتيق أو كان هذا ما يأتى رقيق بين
الثنين بإيلة ويوم أو نفقة قريب بين اثنين كذلك فهي عليه ما لان وقت الوجوب حصل في نوبتهما
ولو عمل فطرة عبده ثم باعه لم المشرى أخرجهما ولا يصح ما دفعه البائع ويقع له تطوعا
ولا يرجع على المدفوع له بها الا اذا علم أنه اذ كاه مجمله (قوله آخر يوم من رمضان الخ) ان قلت
ينافي به جواز تهيبها من قوله مع تعليلهم بأنه وجد أحد السببين قلت لا ينافيه لان آخر
الحول انما أسند اليه الوجوب لتحقيق وجود السبب به وهذا لا ينافي أن أوله أول ذلك السبب
وكذا يقال في آخر الشهر هنا والماصل أنهم تطروا الى الآخر بالنسبة لتحقيق الوجوب به والى
الاول بالنسبة لكونه أول السبب بالنسبة للتجمل الذي لا يوجد حقيقة الا بالقديم على
السبب كانه في الشورى يرى عن الحقيقة وتقدم ذلك أو وضع من هذا وحاصل الاشكال أن جواز
التجمل المذكور يقتضى أن السبب هو رمضان كله لا آخر جزء منه اذ لو كان آخر جزء منه لما
صح التجمل لان التجمل هو تقديم الشيء على أحد السببين لا على كل منهما وحاصل الجواب
أن السبب هو رمضان بتمامه ولكن اضيف السبب الى آخره لتحقيق السبب به (قوله في المتن على
كل جزء) على معنى عن وعبرهم وافقة الحديث وقوله هو أعم أى اشمله الخش وقوله مناهى
مع اشتر المسلمين وقوله دون الكافر محذور ذلك أى فلا يجب أخرجهما عنه اما أخرجهما من غيره
كزوجة اسات وعبد او قريب مسلم فيجب عليه ذلك كما يأتى وتجب النية عليه للتمييز (قوله
لخبر ابن عمر السابق) أى حيث قيد فيه بقوله من المسلمين (قوله فنى وجوبها) أى وجوب
أخرجهما أما أصل الوجوب عليه فهو ثابت بانها فى لان المراد الاسلام ولو فيها مضى ولو أخرج
ما وجب عليه فى الرقة وهو مرتد أجزأه ان عاد الى الاسلام (قوله الاقوال فى بقائه ملكه) الرابع
منها انه موقوف ان عاد الى الاسلام لزمه أدائها لتبين بقائه ملكه والا فلا وهذا فى فطرة وجبت
حال رذته اما التى وجبت قبلها فهى دين يخرج من ماله ولو فى الرقة وكذا يقال فى فطرة زوجته
وعبد وفطرة العبد المرتد موقوفة فان أخرجهما السيد قبل عود الرقيق للإسلام أجزأه وان
مات كافر ارجع فيها السيدان شرطه أو علم القابض انها زكاة والا فلا وعبد الرملى أما فطرة
المرتد من عليه مؤتمه موقوفة على عوده الى الاسلام وكذا العبد المرتد اهـ (قوله الامن
لا يفضل) بضم الصاد وقبها كما ذكر الرملى أى الامعسر الا يفضل ما يخرج منه فى الفطرة عن
هذه الامور والمراد فضل ذلك حال الوجوب فوجوده بعده لا يوجبها اتفاقا لكن يندب أن
يخرجها باقتراض أو نحوه وتقع واجبة لان ندب الاقدام لا ينافي الوقوع راجعا كما يشهد له
تطائره وعبارة المنهج وشرحه ولا فطرة على معسر وقت الوجوب وان أيسر بعده وهو من
لم يفضل الخ والفرق بين ما هنا وبين الكفارة حيث استقر في ذمته اذا عجز عنها أن يسارها
شرط للوجوب وتم لا لاداءه كان حكمه ان هذه مواضع تخفف فيها بخلاف ذلك وبه يفرق
أيضا بين ما هنا ووجوب الصلاة بالجزء من وقت أدائها أو أداما يجمع معها أو يؤخذ من
ذلك فائدة وهى أن الحق المالى اذا وجب على شخص فان تيسر فى وجوبه عليه استقر في ذمته
وان كان معسرا وقت وجوبه كالكفارة وان لم يتيسر فى وجوبه فلا شئ عليه اذا كان معسرا
وقت وجوبه وان أيسر بعده كالفطرة (قوله عن مسكن وخادم) ومنه ما الملبس ونخرج بذلك

آخر يوم من رمضان على
كل حر وعبد صغير وكبير
ذكر وغيره) هو أعم من
قوله وان شئ (منها) دون
الكافر الا صلى لخبر ابن
عمر السابق ولان ما طهرة
والكافر ليس من اهله
واما المرتد ففى وجوبه
عليه وعلى من نلزمه نفقته
الاقوال فى بقائه ملكه
(الا) خمسة (من لا يفضل)
عن مسكن وخادم
(قوله لتحقيق الوجوب)
الاولى سبب الوجوب
الاول كما علم من آخر
القول (قوله أو علم القابض
انها زكاة) أى مجمله (قوله
ان هذه مواضع الخ) فيه
انه تقدم له فى الفرق بين
سقوط الزكاة بالاسلام
دون الكفارة عكس ما هنا
فليتأمل التوفيق بينهما اهـ
شيخنا وقوله فليتأمل الخ
لعل وجهه ان معسرا
ما تقدم ان الكفارة محض
مواضع أى لا معاوضة
ففى ابدائل متباينة به فنظر
بل جانب المعاوضة فى الزكاة
فقطت والمواضع فى
الكفارة فثبت وقوله
هنا أن هذه مواضع أى
لا تسبب له فيها بخلاف
الكفارة فلا فيها تيسر فلم
يخفف فيها ابدل عليه قوله
ويؤخذ الخ تامل وسر

الدين ولو لا دعي فلا يشترط فضلها اعتمده على المذهب خلافا لما ذكره المصنف في منتهى وفي الحاق
أمة القمع المضطر اليها لاجله بالخادم ترددوا لا قرب الا الحاق (قوله يحتاجهما) أي هو أو بموونه
اما الضعفة أو منصفه قال في شرح المنهج والمراد بحاجة الخادم أن يحتاجه لخدمته أو لخدمته
مونه لاجله في أرضه أو ماشيته ذكره في المجموع اه وكذا يقال في المسكن فالمراد أن يحتاجه
للكساء أو سكنى من يلزمه اسكانه لا لايوا ماشيته أو زرعها ولا بد أن يكون الخادم بالنفقة
وحدها أو مع الاجرة كخدمة أهل مصر فإن كان بالاجرة وحدها ففطرته على نفسه ولا فرق في
المسكن والخادم بين أن يحتاجهما في يوم العيد أو ياتيه أو لا اما المهيمة التي يطعن عليها فان
احتاجها ليطعن عليها في ذلك الوقت لم يكن يبيعها ولا كافه (قوله ويليقان به) خرج مالهو كافا
نقيبين **يجب** أن ابداهما بلا تقين ويخرج التقاوت فيلزمه ذلك ولو كانا الوفين على المعتقد
بجلاف الكفارة والفرق أن اهلها بدل في الجلة بخلاف تركاة الفطر وانما قلنا في الجلة لتدخل
الخصلة الاخيرة من خصال الكفارة المرتبة فانها لا بد لها اه افاده في شرح المنهج بزيادة (قوله
وعن قوت الخ) وكالتقوت دست ثوب يليق به وكذا ما اعتيد من ثوبه من كعك وانقل وغير
ذلك ولا يقيده ذلك يوم العيد قاله البرماوى فوجوه وما زاد من ذلك على يوم العيد لا يقتضى
وجوب الزكاة عليه لانه ساقى في النفقات أنه يجب على الزوج تهية ذلك لزوجته على حسب
حاله فيصدق عليه أنه بعد الغروب غير واجد لتركاة الفطر (قوله من تلزمه نفقته) أي ولو
حيوانا فقيه استعمال من فيما لا يعقل تغليباً (قوله ليلة العيد) ظرف للقوت وقوله ما يخرج
فاعل بفضل ولا يشترط فضل ما يخرج عن رأس ماله وضميعة ولو سكن بدونه ما ويناظر
المسكن والخادم بالحاجة الناجز ولو تواف المال قبل التمكن سقطت الفطرة كتركاة المال
والقدرة على الكسب لا يخرج عن الاعسار ولا ينافيه الاكتساب النفقة القريب لانه ما
وجب عليه ذلك لنفسه وجب عليه لاجلها أصله أو فرعها افاده الرملى (قوله فلا تلزمه فطرته)
أي من لا يفضل الخ أي ولا فطرة غيره كزوجته وعبيده بالاولى لانه مقدم على غيره كإسباقي
(قوله لذلك) متعلق بالحاجة واسم الإشارة للمسكن وما بعده مما مر وقوله في بعضه أي وهو
القوت كما هو موجود في بعض النسخ والضرورة شدة الحاجة فالحاجة موجودة في الكل
والضرورة في البعض (قوله وامرأة غنية) قبلها لان محل التوهم والافتقار الفقيرة بالاولى
هذا ان نظرها من حيث ذاتها اما لو نظر لها من حيث لازمها فهي قيد لان لازم الغنى الحرية
فتخرج بذلك الامة كإسباقي وقوله اهزوج معسر قيد يخرج به المومر فيلزمه فطرة زوجته
ومن المعسر الرقيق فلا تجب عليه زكاة زوجته ولو حرة وقوله وهي في طاعته قيد أيضا (قوله فلا
تلزمها فطرتها) لكن يشن لها أن تخرجها عن نفسها وكذا كل من سقطت فطرته التحمل الغير
له يشن له أن يخرج عن نفسه ان لم يخرجها التحمل وخروج فطرتها فطرة غيره كما تمتها
وبعضها تلزمها ولو كان الزوج حنفا يري وجوب فطرتها على نفسها وهي شافعية ترى
الوجوب على الزوج فلا وجوب على واحد منهم ما لعدم اعتقاد كل ائمة عليه بخلاف عكسه
فانما تجب على الزوج لان كلامهم ما حثني بذري لوجوب على نفسه الزوج بطريق التحمل
وهي بطريق الاستقلال (قوله بخلاف ما اذا لم تمكن في طاعته) بأن كانت ناشئة فانها عليها

يحتاجه ما ويليقان به
و(عن قوت من تلزمه نفقته)
ليلة العيد ويومه ما يخرج
فيها) أي تركاة الفطر
فلا تلزمه فطرته لانه
الحاجة لذلك بل والضرورة
في بعضه (وامرأة غنية
اهزوج معسروهي في
طاعته) فلا تلزمها فطرتها
بخلاف ما اذا لم تمكن في
طاعته

(قوله ولا بد أن يكون الخ)
هـ ذم مستقلة
لا تعلق لها بما هنا (قوله
لتدخل الخصلة الخ)
الظاهر ان التفرقة انما هي
بين ما هنا والخصلة الاولى
في الكفارة فلا حاجة لقيد
الجله (قوله لان كلامهم ما
يستدل الخ) التعليل
يقتضى الوجوب على كل
لا على خصوص الزوج
فليراجع حكم الزوجة
من مذهبها

حينئذ ومثلها صغيرة لا تطيق الوطء فلا تجب فطرتها على زوجها ان لم تنزلت الزوجة وعادت
قبل الغروب وجبت فطرتها وان لم تجب نفقتها الا انها حينئذ في طاعته وكذا الوكيل بينهما وبين
زوجها فيجب عليه فطرتها دون نفقتها المأهر (قوله وبخلاف الامة المزوجة) أي التي زوجها
معسر كما هو فرض المسئلة أمالو كان موسرا فيجب عليه فطرتها وهذا بخلاف قوله غيبة لان من
لازم الغيبة في الحرة اذ لا مال للرقيق يستغنى به ولو تزوج أمته بعد زواجه فطرتها باقيا (قوله
فان فطرتها) أي الامة وقوله وتكفلها عنها سيدة أي وان كانت مسلمة تزوجها لايلا ونهارا
لان فرض المسئلة أنه معسر فعليه نفقتها حينئذ وعلى سيدة فطرتها بخلاف ما اذا كان
موسرا وكانت مسلمة لايلا ونهارا فعليه كل منهما فان كانت مسلمة لايلا فقط ويستقدمها
السيدة ثم ارافته نفقتها وفطرتها على السيد وقوله ان سيدة ان يسافر بها او يستقدمها أي بغير
اذن زوجها أي أنه ممكن من ذلك حتى لو لم يسافر بها ولم يستقدمها بان سألها الزوج لايلا
ونهارا لم تجب عليه فطرتها كما هو (قوله ومكتبا) أي كاتبة صحيحة فلا تجب عليه ولا على سيدة
لاستقلاله بخلاف المكاتب كاتبة فاسدة حيث تجب فطرتها على سيدة وان لم تجب عليه نفقتها اه
شرح الرمي (قوله وعبد بيت المال) الاضافة على معنى في (قوله والعبد الموقوف) ولو على
معين كدرسة ورباط ورجل والاقن المملوك للمسجد اه خضر (قوله فلا يلزمهم) أي ولا
غيرهم فكان الاول اذ قاط الضمير بان يقول فلا يلزم فطرتهم لايهام كلامه لزومها لغيرهم
وخرج بقوله فطرتهم نفقتهم فهي لازمة (قوله وسيدة منه كالاجنبي) دفع بذلك ما يتوهم من
لزومها لسيدة (قوله وانس للاخيرين مائة مدين) صادق بان لم يكن له مائة أصلا من الاذنين
كافي الموقوف لانه مائة لله تعالى أو كان لسكرته غير معين كعبد بيت المال وفطرت ولد الزنا وولد
الملاعة على أمه كما يلزمها نفقتها فان اعترف به الزوج في الثانية لم ترجع عليه بهم الكونه
منفقا عنه حال الاخراج ظاهرا ولم يثبت نسبه الامن حين استلحاقه ولان ذلك منها على سبيل
الوأساة وقضية هذا أنه لو كان باجرا ساكم رجعت (قوله صاع) وهو أربعة امداد واما
رطل وثلاث قنطاري وهو عند الراقي مائة وثلاثون درهما وعند النورى مائة وثمانية
وعشرون درهما وأربعة اصباع درهم وعليه ينبغي ما ذكره الشارح عنهم والاصل في ذلك
الكيل وانما قدر بالوزن استظهارا والعبرة في الكيل بالصاع النبوي ومعبارة موجود وهو
قدسان بالكيل المصري ويدن أن يريد شيئا يسير الاحتمال اشتقهما على ثين أو طين فان فقد
ما يعاير به أخرجه قدرا يتيقن أنه لا ينقص عن الصاع واذا كان المعتبر الكيل فالوزن تقرير
وهذا فيما شأنه الكيل ومنه اللين أما ما لا يكال أصلا كالاقط والخبث اذا كان قطعا ككافرا فعبارة
الوزن لا غير كافي الربا والصاع أربع حفنات بكتي رجل معتدل لهما ومن المعلوم أن القديسين
الآن يزيدان على ذلك لسكر الكيل قال الفقهاء والحكمة في ايجاب الصاع أن الناس غالبا
يتمتعون من التكسب في يوم العيد وثلاثة أيام بعده ولا يجرد الفقير من يستعمله فيم الايام
سرور وراحة عقب الصوم والذي يحصل من الصاع عند جعله خبز اعطية أرطال فان الصاع
خمس أرطال وثلاث كما مر ويضاف اليه من الماء نحو الثلث فبقي من ذلك ما قلناه وهو كفاية
الفقير في أربعة أيام في كل يوم رطلان فأفاده الرمي في نهره (قوله بالده) أي المؤدى عنه وان
كان المؤدى بغيرها والمراد بالده الذي هو فيه وقت الوجوب ان كان قوته مجزئا فان لم يكن

وبخلاف الامة المزوجة
فان فطرتها تلزمها
وتكفلها عنها سيدة
والفرق كمال تسليم الحرة
نفسها للزوج بخلاف الامة
بدليل أن سيدة هان
يسافر بها او يستقدمها
(ومكاتب وعبد بيت المال
و) العبد (الموقوف) فلا
يلزمهم فطرتهم اضعف
ملك المكاتب وسيدة منه
كالاجنبي وليس للاخيرين
مائة معين يلزم بها
(وواجبها) اكل واحد
(صاع) وهو عند الراقي
سقانة درهم وثلاثة
ونسعون درهما وثلاث
درهم وعند النورى
سقانة وخمسة وعشرون
درهما وخمسة اصباع درهم
(من) غالب (قوت بالده)

يجوز ما اعتبر أقرب الممال إليه ويدفع تركه لاهله فان كان بقربه محلان متساويان قربا بخير
 منهم ما كان لم يعرف محل المؤدى عنه كعبد آتني فيجتمعل كما قال جماعة استثناء هذه أي فيخرج
 السبد من قوت محله ويجتمعل أن يخرج فعارته من قوت آخر محمل عهد وصوله إليه لان الأصل
 أنه فيه ويجزجه حجة هذا لما كمل لان نقل الزكاة هو المعتمد فاوفي قول شرح المنهج
 أو يخرج للمالك في الوار والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة لا غالب قوت وقت
 الوجوب فاهل الأرياف الذين يفتنون الذرة في غالب السنة والقمح ليلة العيد مفضل لا يجب
 عليهم الذرة وأهل مصر يجب عليهم القمح فان غلب في بعض البلد جنس وفي بعضها جنس آخر
 اجزأ أدناها في ذلك الوقت والمراد بالغالب ما كان أصح للانسان في الاقياس وان كان غيره
 أكثر قيمة كما سيأتي (قوله كمن المبيع) أي في الوار يباع بثمنه ثم يغلب فانه يتعين كما لو قال
 بريالات والغالب في مصر البطاقة فتصهل عليها والجوامع بين ما هنا وعن المبيع أن كلاً مال يجب
 بالشرع ويستقر في الذمة أو أن كلاً مال يجب في مقابلة نقيضه فالصاع في مقابلة التطهير والغن
 في مقابلة المبيع فلا وجه لتوقف الشورى في ذلك (قوله ويختلف ذلك) أي ان الغالب وقوله
 باختلاف النواحي أي التي وقع الاخراج فيها في زمنه صلى الله عليه وسلم وقوله فاوالخ تفريع
 على قوله ويختلف الخ (قوله لا لا تخير) أي بالنسبة لمنع الادون من قوت بلده كما يؤخذ مما بعده
 اه قل أي انه لا يجوز له أن يخرج لادون بخصلاف ما لو أخرج الاعلى فانه يصح (قوله من
 جنس) متعلق بصاع فلو كان في البرملا بعض شعير فانه يتساع به ولو كانوا اذ يتناولون البرملا
 بالشعير تخيران كان الخليطان على حد سواء فيخرج صاعا من البرملا والشعير فان كان أحدهما
 أكثر وجب منه فان لم يجد الا نصفان ذاون نصفان ذاون وجها أو وجههما ما أنه يخرج النصف
 الواجب عليه ولا يجوز الاسترخاء كمن أنه لا يبيع الصاع من جنسين عن واحد أفاده
 الخطيب (قوله أعلى من الواجب) العلق بزيادة الاقياس لا بزيادة القيمة وأعلى الاقوات البر
 قال قلت قالت عرفة فالأرض فالصاع فالماش قاله دس فالقول قاله قاله قاله فالاظ
 فالجنين ورمز ترتيبهم بعضهم فقال

بأقسل شيخ ذي رمن حكى مثلاً • عن فود ترك تركه كذا الفطر لوجه لا

حروف أو لها جات من رتبة • أسماء قوت تركه كذا الفطر ان علة لا

وعبارة المنهج وشرحه وبمنه أي الصاع قوت سليم لا معيب معشرا أي ما يجب فيه العشر أو
 نصفه وأقط بفتح الهمزة وكسر القاف أو باسكانهما مع ثبات الهمزة لبن يابس غير منزوع الزبد
 وشحوه أي الاقط من لبن وجبن لم ينزع زبد هما ولا يجوز لهم ومخيض ومصل ومن وجبن منزوع
 الزبد لا تتناول الاقياس به عادة ولا تلح من الاقط أفادت كثرة الملح ذاته بخلاف ظاهر الملح
 فيجوزي لكن لا يجب الملح فيخرج قدر ما يكون محض الاقط منه صاعا اه باختصار وزيادة
 والمراد بالمعيب المنعير طعمه أو لونه أو ريحه وكذا المسوس فيجوزي القديم الذي لم يتغير أحد
 أوصافه والمعيب الدقيق ويخرج بالمشعر غير منقح ولا تجوز الاقوات النادرة التي لا زكاة فيها ككب
 الحنظل والغاسول ولا تجوزي اللبن والجنين الا اذا كانا بهيت يتصل منهما ما بعد تجفيفهما صاع
 أقط ولا فرق بين لبن آدمي وغيره يشاعلى الصحيح من دخول الصورة النادرة تحت العام
 والجنين بضم الجيم مع تثفيف الذون وتثديدها (قوله أعلى منه) مثل الأعلى المساوي فيجوزي

كمن المبيع والمشتق
 النقص من اليه ويختلف
 ذلك باختلاف النواحي
 فأوفي الخبر السابق لبیان
 الأنواع لا لا تخير (من
 جنس واحد) فلا يبيع
 الصاع عن واحد بأن
 يخرج منه من قوتين وان
 كان أحدهما أعلى من
 الواجب لانه خلاف
 ما ذات عليه الاخبار
 (فان أعطى) المزكى (أعلى
 منه) أي من غالب قوت
 ياله (جاز) لانه زاد منه
 فاشبهه ما لو دفع بنت لبون
 أو حقة أو جذعة عن بنت
 مخاض (ولا يجوزي أقل
 من صاع) لخالفته الاخبار

(قوله والمراد بالغالب الخ)
 المناسب والمراد بالأعلى
 وان لم يتقدم ذكره (قوله
 أي التي وقع الخ) ليس قبله

على الصحيح (قوله الامن بعضه مكاتب) اعترض بان كتابة البعض لا تصح وأجيب بان ذلك
 بتدويرها لو أوصى بكتابة عبده فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة ما زاد فيلزم الوارث
 كتابة ذلك البعض الذي خرج من الثلث وتدويرها أيضا فيمألو كان له بعض رقيق وباقيته حر
 فكانت ذلك البعض فقوله ان بعضه مكاتب أي وبعضه الاخر رقيق أو حر وفطرة البعض
 الاخر الرقيق في الصورة الاولى على الورثة والبعض الحر في الثانية على المكاتب فبعض
 الصاع الخارج اما عن البعض الحر أو البعض الرقيق وهذا كله ان لم تكن مهاباة بينه وبين
 مالك بعضه والاختصاص الوجوب بين وقع زمنه في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك (قوله هو
 اعم من قوله ولعله بد) أي اسموله الا في خلاف العبد وقول ابن حزم انه أيضا يشمل الاتق قريب
 ولكن المؤلف قد تبعه فيما من فغير بالعبد ولم يعترض عليه قاله قل (قوله بين موسر وموسر)
 أي فيلزم الموسر قدر حصته ولا يجب على المعسر شيء (قوله البعض صاع) أي بشرط أن يكون
 ذلك البعض مقولا قال في المذهب ومن أيسر ببعض صاع لزمه أو صاع بعان قدم وجوباً بنفسه
 فزوجه فولد الصغير فبأنه فولد الكبير اه والمراد بالكبير الذي لا كسبه له وهو زمن
 أو يجنون فان لم يكن كذلك لم يجب نفقته فلا تجب فطرته قاله الزبدي (قوله أقل من صاع) أي
 اخراج أقل من صاع (قوله بقدر ما فيه من الحرية) لو قال بقدر ما يجب لكان أولى ليشمل
 الحر الموسر ببعض الصاع (قوله ومن لزمه الخ) هذه قاعدة استثنى منها ثلاث مسائل وسياق
 حكمها في قوله أما من لا تلزمه الخ واستثنى منه ثلاثاً أيضاً (قوله بركات) متعلق بتلزمه أو بنفقته
 أو بما على التنازع (قوله او قرابة) أي في الاصول والذروع فقط فهو عام أريد به خاص (قوله
 أو نكاح) أي حقيقة أو حكماً فيشمل الرجعية والباشئ الحامل أما الحائض فعليه فطرتها
 كنفقة ما لا تطالب الزوجة زوجها باخراج فطرتها كالاصول والذروع فان كان غائبة افلها
 الاقتراض عليه النفقة ما دون فطرتها النضر رهايا بقطع الاول دون الثانية ولان الزوج هو
 الخطاب باخراجها وتجب فطرته خادمتها الملوكة له أو لها والمحصونة بالنفقة الغير المقدرة وهي
 في رتبته ان تكون مقدمة على الولد الصغير ومن بعده أما التي صحبتها بالنفقة المقدرة فلا تجب
 فطرتها عليه كالمؤجرة ولو كانت الخادمة متزوجة بمعنى وجبت فطرتها عليه أو بنفقة زوجه
 زوج المقدومة (قوله الا أن يكون من تلزمه نفقته كافراً) كوله كافراً كبير مجنون أو أبوه لم
 كعبداً وزوجة كافرين ولو كين مسلم فن واقعته على المتفق عليه والغير البارز في تلزمه عاتق
 على من لزمه فطرته نفسه وفي نفقته عاتق على من وكذا صغير فطرته وتولده فلا يلزمه فطرته أي ولو
 أخرجهما عنه لم يصح (قوله بل لا تلزمه) أي المتفق عليه كالعبد الكافر وقوله كما هو أي في أول
 الباب من التقييد بقوله منا (قوله أو مستولته) أي الأب (قوله حيث لزمته نفقته ما) يحتمل
 انه للتعليل ويحتمل أنه ساخر في أي في الوقت الذي تلزم فيه نفقته ما ويستفاد من ذلك التعليل
 وانما قيد بذلك لانه لا يتوهم لزوم فطرتها للولد الاحية ثم إذا لم تلزمه نفقة هما لكونه فقيراً
 أو الأب غنياً فلا يتوهم لزوم فطرتها ما حتى يستثنى ما (قوله فلا تلزمه فطرتها ما) فان أخرجهما
 عنه ما جاز بقوله لان الاصل فيهما أي الفطرة والنفقة (قوله بخلاف النفقة) أي نفقة الحليلة
 حرة أو مستولدة وقوله ولان عدم الفطرة تعليل خاص بالحر وقوله لا يمكن بتشديد الكاف من

(الامن بعضه) هو اعم
 من قوله نصفه (مكاتب
 ورقيق) هو اعم من قوله
 واهب (مستترك بين موسر
 وموسر) ولن لم يجرد الا
 بعض صاع فيعزى كلاً منهم
 أقل من صاع بقدر ما فيه
 مما يقتضي لزوم الزكاة
 (ومن لزمه فطرته نفسه لزمه
 فطرته من تلزمه نفقته)
 بركات او قرابة او نكاح (الا
 ان يكون) من تلزمه نفقته
 (كافراً) فلا تلزم فطرته
 من تلزمه نفقته بل لا تلزمه
 فطرته نفسه كما مر (او)
 يكون (زوجاً) أي
 مستولدة حيث لزمته
 نفقته ما (الولد) لا تلزمه
 فطرتها ما وان لزمته نفقته ما
 لان الاصل فيهما الأب
 وهو موسر والفطرة لا تلزم
 المعسر بخلاف النفقة
 فيتمتعها الولد ولان عدم
 الفطرة لا يمكن الزوجة من
 الفسخ بخلاف عدم النفقة

(قوله بل لو كين لم يظهر
 في العبد لاني الزوجة كذا
 به امش

مكن المذهب (قوله أمان لا تلزمه) عكس القاعدة التي في المتن كما مر (قوله نعم يلزم الكافر) أي الأصل كما مر وقوله بناء على أنهم يجب ابتداء على المؤدى عنه أي ولو كان غير مكلف كصغير على المعتمد ولا يقال إن غير المكلف لا يخاطب لانه لا يقول انما يمنع خطابه إذا كان الخطاب مستقرا دون ما إذا كان منته لا عنه إلى الغير أو يقال الممتنع في حقه خطاب التكليف دون خطاب الالتزام لذمته أي شغلها بشئ فلا يمنع وأعمال خطاب الالتزام من قبيل خطاب الوضع فيكون وجود الشخص سببا في كونه الفطر لا فرق بين أن يكون صغيرا أو كبيرا وقول المحقق محل خطاب الالتزام إذا كان له مال بخلاف ما إذا لم يكن له فغير مخاطب أصلا له خروج عن المحن فيه لأن ذلك في كونه المال لا الفطر (قوله ثم يتبعها عنه المؤدى) أي ولا بد من نية الكافر وهي للتمييز لئلا يترب وتعمل المؤدى لازك كما بطريق الحوالة لا الضمان حتى لو أعسر به الم تؤخذ من المؤدى عنه على قاعدة الحوالة بخلاف ما لو جعل ذلك من باب الضمان نعم لو أخرجتها الزوجة قبل إخراج الزوج اجزأت وإن قلنا أنها حوالة لانها ظاهرة عن المؤدى عنه

(باب بيان محال جوار أخذ القيمة)

فيه تنابع خمس اضافات والصحيح أنه لا يجزى بالفصاحة لوقوعه في القرآن كقوله من قبل دأب قوم نوح وذكر رحمة ربك وفي قول الشاعر

نحامة جرع حومة الجندل اسبحي * فانت بمرأى من سعاد ومسمع

أي يمكن ثرائه مع ما دون مع صوتك ومع في اسبحي غردى وصوتى والمراد بالمال الموضع التي يجوز فيها الأخذ القيمة وتلك الموضع هي التجارة والابل التي عدم الواجب منها وما دون خمس وعشرين منها وهي اوال بقريه إذا اجتمع فيها فرضان وتلف المجل مع عدم وقوعه موته إذا علمت ذلك في تعبير بزكاة التجارة والجران الخ تساهل والمراد بالقيمة هنا ما يشمل شاة الجران وشاة الابل والجز من الاغبط لا خصوص النقد فالمراد بها ما كان في مقابلة شئ كما سيأتي ايضا مع وقول قل المراد بالقيمة ما ليس جزأ من عين المال المزكى عنه غير صحيح لعدم ثبوت الجز من الاغبط اذ هو من عين المال المزكى عنه وليس من النقد (قوله في الزكاة) من ظرفية متعلق الجز في كايه لان الزكاة شاملة للقيمة والجز من العين (قوله لا يجوز أخذها الخ) أي ولا يصح بيعه في أن الزكاة راجعة من عين المال ولا تؤخذ من القيمة الا في هذه الصور وهي خمسة اجمالاً خمسة تنصب بالان ثلاثة منها ليست بقيمة حقيقة وهي شاة الجران وشاة الابل والجز من الاغبط والاربعية بقيمة حقيقة وهي زكاة التجارة والعشرون درهما في الجران والنقد الذي يجبر به التفاوت والنقد الذي يدفعه الامام للمستحقين بدلا عن الزكاة المجزأة والمصرف في هذه الخمسة اضافي أي بالنسبة لما ذكره في هذا الكتاب والافهالك صور أخرى يجوز فيها الأخذ القيمة منها ما لو تعة - ثم أخذ الزكاة من عين الماشية وما لو أخذ من الخياطين قيمة القرض وما لو ظفر الامام من مال الممتنع بغير جنسها وتعد شرايع جنسها به فان لم يتعد رعين عليه شرأوه بما ظفروه فلم يشتر به بل دفعه لغيره ما ظفروه لم يقع الموقع فيطالبهم برده ويطالبونه باقباض ما هو من الجنس كما هو قياس الظاهر ومقتضى هذا أن يقال في قول المصنف وفي مصرف الامام الخ كذلك فانه قد أخذ من القيمة من المستحق الذي خرج عن

أمان لا يلزمه فطرة نفسه
كالكافر فلا تلزمه فطرة
من تلزمه نفعه نعم يلزم
الكافر فطرة رقيقة
وقرنيه وزوجته المأين
بناء على أنهم يجب ابتداء
على المؤدى عنه ثم يتبعها
عنه المؤدى

(باب بيان محال جوار أخذ القيمة في الزكاة)

(لا يجوز) أخذها (الافى)
خمس مسائل في (ذكاة
التجارة)

(قوله خروج عما نحن فيه)
أي لان الصبي في زكاة
الفطر مخاطب ابتداء
مطلقا سواء كان له مال
اولا لكان ان كان له مال
فالزكاة منه والافعل عليه
المتفق كما قبل بتطير في
الرفيق الذي ذكره الشارح
آخر (قوله متعلق) بفتح
اللام وهو الأخذ وقوله
الجز في القيمة والسكلى
هو طاق الزكاة شيئا

أهلية الاستحقاق فتكون مثل صورة الفطرة ولكن الفقه نقل في بيع ما نقل (قوله لأنها) أي
القيمة متعلقها أي متعلق زكاة التجارة أي متعلق واجبها وهو ربع العشر فالواجب في
التجارة وهو ربع العشر متعلق بالقيمة لا بالعين (قوله وهو) أي الجبران الخ والحكمة فيه
أن الزكاة تؤخذ عند المياه غالباً وليس ثمناً كما ولا موقوف فمضبط ذلك بقيمة شرعية كصاع
المصر أو الفطرة ونحوهما يرجع إليها عند التنازع وقوله شتان أي بالصفة السابقة في الشاة
المخرجة عن خمس من الأبل وهي بلوغ السنة أو الاجذاع (قوله أو عشرون درهما) المراد
بالدراهم النقرة أي الفضة الخاصة وهي دراهم المعاملة التي كل واحد منها يساوي نصف فضة
وجديدة تكون الشاة بأحد عشر نصف فضة والغالب أن شاة العرب لا تزيد على ذلك كما قرر
شيخنا عطية فإن لم يجد الخالص أو غلبت المغشوشة وجوزنا المعاملة بها وهو الأصح أجزاء
منها ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب وان عدم الدراهم أجزاء أن يخرج بدلها دنائير
والخيرة في إخراج الشياه أو الدراهم للدافع ساعياً كان أو مالكا وعلى الساعي رعاية مصلحة
المستحقين في الدفع والاخذان فوض له المسالك الأمر ولا يعرض جبران فلا تجزى شاة وعشرة
دراهم لجبران واحد كما لا يجوز في الكفارة أن يطم خمسة ويكسو خمسة إلا إذا كان الاخذ
له المسالك ورضي بذلك فيجزي لأن الجبران حقه فله أسقاطه أما الجبران فيجوز تبعه بعضهم
فيجزي شاتان وعشرون درهما لجبرائين كالكفارة بين (قوله في الأبل) فيدفع الجبران خاص بها
ولا يكون في غيرها من البقر والغنم (قوله كما في أخذه) الكاف للتمثيل للجبران وما واقعة عليه
أي كالجبران المتحقق في أخذه الخ من تحقق الكلي في جزئية إذا الجبران المتحقق في الصورة
المذكورة جزئياً من جزئيات مطلق جبران وأخذ منه درهم مضاف لمفعوله وهو الجبران بعد
حذف فاعله الذي هو المستحق أي أخذ المستحق الجبران مع بنت مخاض دفعها المسالك بدلا عن
بنت لبون في ست وثلاثين (قوله ليست له) أي ليست عنده بصفة الجزاء بان عدمها في ماله
حسباً أو شرعاً كأن كانت معيبة وإن أمكنه تصحيحها وهذا المثال المذكور مثال النزول
ومثال الصعود أن يعدم بنت المخاض الواجبة في دفع المستحقين بنت لبون وبأخذ جبران
ومحلى جواز دفع بنت اللبون عن بنت المخاض إذا عدمها وأخذ جبران أن لا يكون عنده
ابن لبون فإن كان امتنع ذلك لأنه يدل عن بنت المخاض بالنقص ونحوه بالعدم في الموضعين مالم
وجد عنده الواجب فيمنع عليه النزول وكذا الصعود لأن لا يطلب جبراناً أه أفاده الرمي
(قوله وفي إخراج الشاة) أل فيها الجنس فتشمل الأربع شياه ولو قال الشياه لكان أظهر وقوله
عن دون خمس وعشرين هو أحسن من قول غيره عن عشرين (قوله وإن لم تكن الشاة قيمة)
الوالوالحال وإن زائدة أي والحال أن الشاة ليست بقيمة وقوله فهي عندها متفرع على ذلك
وإنما كانت بمعنى القيمة لأن كلاً في مقابلة شيء على القول بأن الشاة في مقابلة الجز من عين
الأبل ففي إطلاق القيمة عليها تجوز بالجامع المذكور ولا يصح كون ان شرطية وجوابها قوله
فهو عندها لعدم تربيته على الشرط إذ لا تلازم بين عدم كون الشاة قيمة وكونها عندها كما
لا يصح (قوله بين الأغبط) متعلق بالتفاوت والمراد بالأغبط الأحسن الأنفع للفقراء قال
الرملي هذا إن اقتضت الغبطة زيادة في القيمة والأفلا يجب شيء قاله الرافعي اه (قوله)

(قوله عند المياه) أي عند
ورودها الشرب المياه

لأنها متعلقها (و) في
(الجبران) وهو شاتان
أو عشرون درهما في الأبل
كما في أخذه مع بنت مخاض
بدلاً عن بنت لبون ليست
له (و) في (إخراج الشاة
عن) دون خمس وعشرين
من (الأبل) وإن لم تكن
الشاة قيمة فهي عندها
(و) في (جبران التفاوت) بين
الأغبط وغيره (نقد)

أوشة من الأغبط أي لامن المأخوذ فالواجب في المثال المذكور أربع حقائق أو
 خمس بنات لبون ويعرف التفاوت بينهم بالقيمة فلو كانت قيمة الحقائق أربع مائة وقيمة بنات
 اللبون أربع مائة وخمسة عشر وقد أخذنا الحقائق فالجبر بمجموعها أو بمجموعه اتساع بنات لبون
 لا ينصف حصة لأن الخمسة اتساع أكثر منه وإن استوفى بقيمة في المثال المذكور لأن التفاوت
 خمسة وقيمة كل بنت لبون تسعون وبما دفع التقدم كونه من غير جنس الواجب وتبينه
 من شرا بجزئه لدفع ضرر المشاركة إذا افاده في شرح المنهج (قوله من الأغبط) أي لامن المأخوذ
 كما تقدم وإن ساواه أو زاد عليه قال قل وقي كون الشقص المذكور من القيمة أو في معناها
 نظر ظاهره وهذا ميق على ما قاله سابقا من أن المراد بالقيمة ما ليس جزأ من عين المال المزكى
 فلا يتناول ما ذكره تقدم رده وحينئذ ما أراد بالقيمة ما كان في مقابلة شيء بقيمة كذا التجارة
 والاشارة فيمادون خمس وعشرين في مقابلة الجزء من عين المال على قول في الثاني والجبران في
 مقابلة ما نقص أو زاد والجزء من الأغبط في مقابلة ما نقص وما صرفة الامام في مقابلة ما تلف
 ولا خفاء في صدق ما ذكر على الشقص لأنه في مقابلة نقص غير الأغبط المأخوذ وما قاله المحشي
 هنا من أن الحكم بأخذ القيمة في صورة جبر التفاوت إنما هو بالنظر لاشق الاول وهو أخذ
 القيمة اه ليس بصحيح لثلاثة ما مر من اعتراضه على قل (قوله كما تقي به) تقدم أن الواجب
 فيه الأربع حقائق أو خمس بنات لبون ومثلها مائة وعشرون بقدر الواجب فيها ثلاث مئة
 أو أربعة أوجه وأما الجبران فخاص بالابل كما مر لأنه أمر اتبعي (قوله غير الأغبط) مدفوع
 أخذ وقوله باجتهاد خرج ما لو أخذته تقليد الابن سريجي في أخذ غير الأغبط وكان ما ذناه في ذلك
 من جهة الامام فلا جبر حينئذ والاجتهاد بديل الوسخ في طلب المقصود وقوله بلا تقصير تفسيره
 لأن من لم يقصر فقد بذل وسعه وقوله منه أي الساعي فان قصر بان لم يجتهد لم يجز ويضفه للمالك
 بأقصى قيمته وإن داس المالك بان أخذه في الأغبط وقال إن الحقائق أغبط أي انفع لم يجز أيضا
 ولا ضمان على الساعي (قوله وفي صرف الامام الخ) قال قل لا يخفى أن الصرف ليس هذا الباب
 معقودا له لوقال وفي أخذ قيمة زكاة الخ لوافق المقصود فأنزل اه وجوابه أن المراد بالصرف
 الدفع لاحقة بتمتته الذي هو أخذ أحد التدين عوضا عن الآخر فلا يراد الاعتراض (قوله
 ما أخذ) أي من المستحق الذي استغنى وقوله بدلا متعلق بأخذه وصورة ذلك أن يتجمل الامام
 شاة أو دينار ثم يدفع ذلك للمستحق ويتلف عنده ويخرج عن أهلية الاستحقاق قبل تمام الحول
 بان يستغنى بغيره وهذا معنى قوله ولم يقع التجمل الموقوف والمالك باق بصفة الوجوب والنصاب
 باق إلى آخر الحول فلا مام ان يأخذ قيمة الشاة وبذل الدينار عن استغنى وتلفا عنده
 ويدفعه للمستحقين وتعتبر قيمة الشاة وقت قبضها لأنه وقت دخولها في ضمان من أخذها
 وما في ذلك في باب التجمل الزكاة وإنما كان بدل الدينار قيمة لأنه عوض عن شيء كما مر (قوله
 تجملها) أي أخذها من أهلها قبل تمام الحول وقوله ولم يقع التجمل الموقوف أي لاستغناء
 المستحق الذي أخذه بغيره لانه لا بد من ذلك لا يضر حال في المنهج وإذا لم يجز التجمل استمرده
 أو بدله اه وإذا لم يقع المالك بصفة الوجوب كان تلف النصاب قبل تمام الحول لم يجز
 للامام ولا للساعي صرف القيمة لأنه مستحق بل يدفعها للمالك إن كان حيا ولورثته إن مات
 (قوله بلاذن جديد) أي من المالك استغناء بلاذن الاول الحاصل بالنسبة عند

أوشة من الأغبط
 لواخذ الساعي في اجتماع
 فرضين كما تقي به غير
 الأغبط باجتهاده بلا تقصير
 منه ولا تدليس من المالك
 (و) في (صرف الامام)
 للمستحقين (ما أخذه من
 التمدد بلاذن زكاة تجملها
 ولم يقع التجمل (الموقع
 وله ذلك) أي صرفه لهم
 (بلاذن جديد) من المالك

الدفع وانما لم يمتنع الامام الى اذن لانه كالتسائب عنه وعن المستحقين فجوز الشارع له ذلك وهذا
فيما دفعه المالك للامام تعجلا لانه كانه كما هو فرض المسئلة اماما دفعه له ليصرفه عنه فهو وكيله
فيه فاذا اتفقنا ذلك اتصرف له ارض عاد الخرج الى ملكه فيحتاج الى اذن جديده منه كغيره
من الوصى كلامه لعل الفرق انه في الشق الاول لم يبق له المالك فعاق بالزكاة بالمرة بخلافه في الشق
الثاني

• (باب بيان اجتماع زكاتين) •

أي منه فمتين بقيمة وبدن لابعينين ولا بعين وقيمة ولا بعين وبدن (قوله هو أعم) أي أشعوله الاتني
(قوله فقيمة زكاته) أو زكاة الفطر أي لا اختلاف في سيم ما ان سبب زكاة التجارة مثل ان تصاب
وسبب زكاة الفطر البدين أو ادر البجر من رمضان وبجر من شوال (قوله من له نصاب الخ)
كأن كان عنده عشرون مثقالا حال عليه الحول وعليه دين مثلها فعلى كل من المدين والدائن
الزكاة والحكم مسلم والنظر انما هو في كون ذلك مثالا لا اجتماعهما في مال واحد لان النصاب
المذكور لا يمين دفعه للدائن اذ لم يعلق حقه بالذمة فزكاته على مالكه وزكاة النصاب الذي
في ذمته على الدائن فيجب عليه أن يزكاه بدينه وهو غير النصاب الذي عند المدين لان الثابت
للدائن نظيره لا عينه نعم يمكن أن يصور كلام الاصل بما لو اقترض نصابا أو مسكه حولا ثم رده لمن
اقترضه منه فيجب الزكاة فيه على كل من الدائن والمدين وينتفع بحولهما من حين القرض
كما سبق

• (باب المبادلة) •

بالدال المهملة أي المتبادلة والمعاوضة أي مقابلة مال بمال أي بيان حكمهما من كونهما واجب
استئناف الحول أو لا وهي مكروهة ان لم تكن حاسبة بقصد انقراض من الزكاة والافلا قاله قل
(قوله هو) أي المبادلة الصحيحة موجبة لاستئناف الحول أما القاسدة فلا توجه وان اقصات
بالقبض لانها لا تزبل المقت (قوله في بيع) بيع التجارة بعضهم ابيعض) كأن باع قاشا بنحاس أو بن
أو باه مكس فلا يجب استئناف الحول بذلك بل يبقى على هذا الحول ويقومها آخره ان باقت
نصابا وجبت زكاته أو الافلا وفي تعبيرة ببيع التجارة ناسخ لان ما يبيع يخرج بالعدة عن
كونه سلعة تجارة فلم يبق له هذا الاسم بعد البيع بالنسبة لبايعه وما يشتري ليس سلعة تجارة
قبل العقد لان هذا الاسم لم يحدث له الا بعد العقد الشراء فتسمية الاول سلعة تجارة بحسب ما كان
وتسمية الثاني بذلك بحسب ما يؤول اليه (قوله وان لم تصابا) أي في اثناء الحول حال
بيعهما أو شرائهما اما آخر الحول فلا بد من مساواتهما قيمة نصابا (قوله وفي بيعها) أي ببيع التجارة
ينصاب سواء كان معينا في العقد أو في الذمة وسواء كان نصاب سائمة أم لا فيبقى على حول التجارة
فيما لو باع عرضا ينصاب سائمة بخلاف ما لو اشتراه به كما سيبقى (قوله ينصاب) راجع لكل
من البيع والشراء أي ينصاب ياخذ أو يدفعه وهو ليس يتبدل في صورة الشراء وعادة المنهج
وشرحه واذا ملكه أي مال التجارة بعين نقد نصاب أو دونه وفي ملكه باقية كأن اشتراه بعين
عشر من مثقالا أو بعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى بقي على حوله أي حول النقد والأبان
اشترائه نقد في الذمة وان نقده في الفس أو بعرض فنية ولو سائمة أو نقد دون نصاب وليس في

• (باب بيان اجتماع
زكاتين) •

في مال واحد (لا يجوز)
اجتماعهما فيه (لا في
رفيق) هو أعم من قوله
عبد (مسلم للتجارة فقيه)
زكاتها وزكاة الفطر
وزاد الاصل على هذه من
له نصاب وعليه دين مثله
فعلى كل من المالكين
الزكاة وفيه نظر لان
الزكاتين لم يجتمعا في مال
واحد

• (باب المبادلة) •

(هي موجبة لاستئناف
الحول الا في ثلاث مسائل
في بيع سلع التجارة بعضها
بيعهن) وان لم تصابا
(و) في بيعها وشرائها
بنصاب

أى بعينه اذ لو اشترى
في الذمة ونقده في الثمن
وجب استئناف الحول لانه
لا يعين مصرفه وخرج بما
ذكر مبادله أحد النقادين
بالآخر في زكاة النقدي
موجبة للاستئناف على
الاصل ثم لو ملكه ما باعته
سنة أشهر مثلا ثم أقرضه
غيره لم يجب الاستئناف كما
حكاه البلقيني عن الشيخ
أبى حامد

• (باب الخطأ) •

الاصل فيها خبر البخاري
عن أنس

(قوله أى العقد) عبارة
مد ونقده في الثمن أى بعد
لزوم العقد وهي ظاهرة
(قوله من قاعدة مدحوة
الح) أى إذا انعقد الجف
الربوي من الجانبين أما إذا
بيع ذهب بفضة وكل منهما
مفتوش بخصاس فانه يصح
بشرط الحول والتقابض
ولا يكون من قاعدة مد
محوة لعدم جنس ربوي
متحدد في الطرفين فان
النحاس ليس ربويا فان كان
غش الذهب فضة وغش
الفضة نحاسا فهو من
القاعدة لوجود الفضة في
الجانبين

ملكه باقية فحوله من حين ملكه وفارقت الارضى مالوا اشتراء بعين النقد بأن النقد لا يعين
صرفه للشراء فيها بخلافه في ذلك والتقيد بالعين مع قولى أو دونه في ملكه باقية من زيادتي
أهنا اعترض به على المنهاج وقع فيه هنا ماصورة البيع فالنصاب قيد فيها يخرج به مالوا باعها
بدون نصاب فانه ينقطع الحول هذا اذا باعها بنقد تقوم به فان باعها بنقد لا تقوم به استقر الحول
مطلقا سواء كان نصابا أم لا ففي مفهوم ذلك القيد تنصيب (قوله أى بعينه) قيد في مسألة
الشراء فقط كما علمت ويدل له التعليل بعد وهو تعليل المحذوف تقديره وانما قيد بما ذكرناه لو
اشترى الخ وكالشراء بعين النصاب مالوا اشترى بمائى الذمة ونقده أى دفعه في مجلس العقد لان
الواقع في حريم العقد كالواقع فيه فتدوله في التعليل ونقده في الثمن أى العقد مراده انه نقده
بعد مفارقة المجلس كما قاله الزيادي ولا بد من زيادة قيد آخر لعدم الاستئناف في مسألة الشراء
كما ذكره في المنهج وهو كون النصاب المشتري به نصاب نقد يخرج مالوا اشترى بسلع التجارة
بعرض قنية ولو سائمة فيجب استئناف الحول والفرق اشتراك النقد وبيع التجارة في قدر
الواجب وجنسه ولان النقادين انما خصا بالنصاب الزكاة دون باقي الجواهر لارصادهما بالنماء
والنماء يحصل بالتجارة فلم يجز أن يكون السبب في الوجوب سببا في الانقضاء أفاده الرولى (قوله
اذ لو اشترى في الذمة) بان قال بعشرة دراهم في ذمتى أو بعشرة دراهم كما هو غالب شراء الا ان
فانه يحمل على كون ذلك في الذمة وقوله ونقده أى دفعه وقوله في الثمن أى العقد أى بعد
مشارقة كانه تقدم (قوله لانه) أى النصاب لا يعين مصرفه أى لثمن بمعنى مثابى المبيع لا بمعنى
العقد أى انه في هذه الصورة لم يتحدد بشرائه المبادلة وقطع الحول بخلافه في صورة الشراء
بالعين فان فيه اشعارا بقصد المبادلة وقطع الحول فعلا انما ينقبض قصد (قوله وخرج بما ذكره)
أى من الصور الثلاث المذكورة أى خرج بمحصرا المستثنى فيها بمبادلة أحد النقادين بالآخر
المسماة بالمصارفة كصرف ريات بذهب وبالعكس كما ينبغي له الصيغة اربعة وهي جائزتان وجدت
الشروط الثلاثة عند اتحاد الجف والأثنان عند اختلافه ولم يشقل النقدان أو أحدهما على
غش روجدت الصيغة والابان لم توجد الشروط المذكورة أو لم توجد صيغة كانت باطلة وكذا
ان اشقلا على غش كداهله الا ان لانها حينئذ من قاعدة مدحوة ودرهم (قوله فهي موجبة
للاستئناف) ولذا قال ابن سريج بشر الصارفة بأن لا زكاة عليهم لكنهم مكروهة اذا وجدت
الشروط السابقة وقصد الفرار من الزكاة لم تكن لحاجة فان كانت أهولها والفرار أو مطلقا
فلا كراهة (قوله على الاصل) أى القاعدة في المبادلة في انما توجب استئناف الحول (قوله ثم)
استند الرولى على الحصر في الثلاث صور المذكورة في المتن قصد به زيادة صورة رابعة وهي مبنية
على ضعف والمعقد وجوب الاستئناف فيها في حق كل من المقترض والمقرض أما الاول فظاهر
لان النصاب لم يدخل في ملكه الا بقبضه وان لم يتصرف فيه وأما الثاني فلانه خرج عن ملكه
بالقرض فتجب عليه الزكاة اذا تم الحول من الترض بمعنى انها تستقر في ذمته ولا يجب
الاخراج الا اذا رجع له النصاب (قوله منه) أى من النقد الذي يجب فيه الزكاة

• (باب الخطأ) •

أى في النعم والذهب والفضة وغير ذلك وحذف المتعاقب اذا باع وم والخطأ في غير الماشية

لا تنفذ الا تنفذ على الخليلطين بالنسبة للزكاة اذ لا وقص فيه وان اخافت خذنة المونة كما ساقى
واما فيها فتعقد نارة تنفذها عليهم ما كان بعين عدلها او نارة تنفذها عليهم ما كثر من عدلها او نارة
تنفذها على احدى ما وتنفذ على الاخر كما بعين بعشرين ونارة لا تعقد شيئا منها كما تنفذ بمائة
اه افاده الزيادي (قوله في كتاب أبي بكر السابق) أي الذي كتبه لانس حين ولاد البحرين ومن
اغظه ولا يجمع الى قوله خشية الصدقة وأشار بقوله أي خشية أن تقل أو تكثر الى أن في الكلام
مضافا محذوف أي خشية قلتها أو كثرتم افادته من التي عن التفريق ان الخلطة تؤثر (قوله
ولا يجمع) بالبناء للمفعول وقوله بين نائب فاعل وكذا قوله ولا يفرق بين مجموع وانهم راجع
لكل من المسالك والساعي فنهى الساعي أن يجمع بين متفرق خشية القلة عند التفريق أو
يفرق بين مجموع خشية القلة عند الجمع ونهى المالك أن يفرق بين مجموع أي مختلط خشية الكثرة
عند الجمع أو يجمع بين متفرق خشية الكثرة عند التفريق فالخائف من القلة عند التفريق أو
الجمع وطالب الكثرة هو الساعي ومن الكثرة عند التفريق أو الجمع وطالب القلة هو المالك
فتوله خشية كثرة الصدقة أي في الجمع أو التفريق بالنسبة للمالك وقوله خشية قلة الصدقة أي
في الجمع أو التفريق أيضا بالنسبة للساعي فالصور أربع اثنان في المسالك واثنان في الساعي وقد
أشارها الشارح بقوله أن يجمع الساعي والمالك كان ملكهم ما تؤخذ منهم مازكاة الواحد أي
القلة أو الكثرة فهما صورتان وبقوله أو يفرق بينهما بعد الخلط لتؤخذ منهما مازكاة الواحد
أي القليلة أو الكثرة فهما صورتان أيضا مثال جمع الساعي خشية القلة أن يكون لكل من
مالكين مائة واحدة متفرقين فلا يأمرهم الساعي بالجمع لباخذ منهما ثلاث شياء فهذا جمع
خشية القلة عند التفريق ومثال تفريقه خشية القلة أن يكون لكل واحد من ثلاثة رجال
أربعون شاة مختلطة فالواجب عليهم شاة على كل واحد لئلا يفتقر الساعي تفريقها لباخذ من
كل واحد شاة فهذا تفريق خشية القلة عند الجمع ومثال جمع المسالك خشية الكثرة أن يكون
لكل واحد من مالكين أربعون شاة متفرقة فالواجب على كل شاة فلا يجمعها لباخذ منهما
شاة واحدة فهذا جمع خشية الكثرة عند التفريق ومثال تفريق المسالك خشية الكثرة أن
يكون لكل من رجلين مائة واحدة مجمعة فالواجب عليهم مائة ثلاث شياء فلا يفرقها لتؤخذ
منها ما شاتان فهذا تفريق خشية الكثرة عند الجمع هذا كله اذا أريد بالقلة والكثرة ظاهرهما
ويحتمل أن يراد بالاولى ما يشعل السقوط وبالثانية ما يشعل الوجوب فتزيد أربع صور أخرى
الجمع أو التفريق خشية الوجوب أو السقوط لكن صورتان من ذلك مستحيلتان وهما جمع
المسالك خشية الوجوب بالتفريق لانها اذا رجعت في القليل ففي الكثير أولى وتفريق الساعي
خشية السقوط بالجمع لانها اذا سقطت عند الكثرة فعند القلة أولى فالذي يتصور من ذلك
تفريق المسالك خشية الوجوب عند الجمع كأن يكون لرجلين أربعون شاة مجمعة فتجب عليهم ما
الزكاة فلا يفرقها خشية الوجوب وجمع الساعي خشية السقوط عند التفريق كأن يكون
لكل من رجلين عشرون شاة متفرقة فلا يجب عليهم مازكاة فلا يأمرهم الساعي بالجمع
لباخذ منها شاة بل يتركها متفرقين فهذه صورتان واقعيتان مستحيلتان وقال المحقق
ان الذي يقتضيه القسمة العقلية ست عشرة صورة من ضرب أربعة وهي خشية الوجوب أو

في كتاب أبي بكر السابق ولا
يجمع بين متفرق ولا يفرق
بين مجموع خشية الصدقة
أي خشية أن تقل أو تكثر

بأن يجمع الساعي والمالكان ملكيهما ٤٢٠ المتفرقين لتؤخذ منه ما زاد كذا الواحد أو يفرق بينهما بعد الخلطة لتؤخذ

منهما زكاة المنفردين (هي) أي الخلطة (نوعان) أحدهما (خلطة شيوخ وأعيان) أي تسمى بكل منهما (بأن يكون المال) الزكوي (شركة بين مالكيه مثلا) (و) ثانيهما (خلطة جوار وأوصاف) أي تسمى بكل منهما وتسمى بالثاني من زيادتي (بأن يتميزا لاهما) أي يتميز كل منهما عن الآخر (فيزيكان) في النوعين (كواحد

(قوله منها اثنين لا يتصوران) وهما جميع المالك خشية الوجوب بالتفریق وتفریق الساعي خشية السقوط بالجمع (قوله من حيث اضافته) أي تعلقه بالجمع أي انه يخشى الوجوب عند التفریق فيجمع وكذا يقدر ظاهره فيما بعد (قوله فقط قول المحقق) الذي يفهم ان الستة عشر منها ما هو مكرر فقط وهو ستة تفریق المالك خشية القلة عند الجمع وجميعه خشية القلة أو السقوط عند التفریق وجمع الساعي خشية الكثرة عند التفریق وتفريقه خشية الكثرة أو الوجوب عند الجمع ومنها ما لا يتصور فقط وهو اثنان تفریق الساعي خشية السقوط عند الجمع وجمع المالك خشية الوجوب عند التفریق ومنها ما هو مكرر ولا يتصور أيضا وهو اثنان

الكثرة أو السقوط أو القلة في اثنين الجسم والتفریق ثم الحاصل وهو غلبة في اثنين المالك والساعي لكن منهما ما هو مكرر ومنها ما لا يتصور اه قاله لا يتصور من ذلك غلبة وهي خشية السقوط والقلة من المالك في الجمع والتفریق وخشية الوجوب والكثرة من الساعي في الجمع والتفریق يبقى غلبة منها اثنان لا يتصوران أيضا كما هو ولا تكرار فيه مع الجمع الثانية المذكورة لان المالك يتصور في جانبه خشية الوجوب وانما الساعي محال ما مر من حيث اضافته للجمع والساعي يتصور في جانبه خشية السقوط وانما الساعي محال ما مر من حيث اضافته للتفریق فقط قول المحقق منها ما هو مكرر اه فتأمل والنتيجه عن الجمع أو التفریق من المالك أو الساعي للتفریق ان كان في اثنان الحول والتعريف ان كان بهاء (قوله بأن يجمع الساعي والمالكان) لا يخفى ما في هذه العبارة من الغلظة لاقتضائها ان الساعي له ملك لان ملكيهما راجع لكل من الساعي والمالكين وثني باعتبار كون الساعي قسما والمالكين قسما آخر ويمكن أن يجاب بأن يجمع بالنسبة للساعي لازم بمعنى يأمر بالجمع أو يقع منه الجمع وقوله والمالكان فاعل لفعل محذوف أي ويجمع المالكان ملكيهما فملكيهما منه ولذا قال في التعليل والمطوف من قبيل عطف الجمل لا المفردات (قوله لتؤخذ منه ما زاد كذا الواحد) أي الكثرة بالنسبة لجمع الساعي ٢ أو القليلة بالنسبة لجمع المالك كما مر (قوله أو يفرق) أي كل من المالك والساعي وتفریق بينهما ما عائد على المالكين وقوله زكاة المنفردين أي القليلة أو الكثرة على ما مر (قوله خلطة شيوخ) وهي ما لا يتميز فيها أحد المالين عن الآخر كما هو روث والمشتري شركة اه شرح البهجة أي كأن ورثا نصيبا معا أو وصى لهما به أو وهب لهما كذلك وقوله أي تسمى بكل منهما أي فهم الغنم مترادفان معا هما واحد سميت بالاول شيوخ ملكيهما اذا من ذات الا وهي مشتركة بين الشريكين مثلا وبالشافي لان الاعيان مشتركة على وجه عدم التميز (قوله الزكوي) بفتح الزاي نسبة الى زكاة وتليت ألقها أو أوعدها عند النسب لانها مائة قال في الخلاصة وحتم قلب ثالث بعن وأيضاً فهي منقوبة عن واو ولهذا لم يخل كالصلاة (قوله مثلا) أي أو أكثر من مالكيين (قوله خلطة جوار) بكسر الجيم على القياس قال في الخلاصة اه افعال الفاعل والمفعول فهو أفصح من ضمها الى ملاحظة سميت بذلك للاصقة مال كل مال لاخر مع تميزهما وقوله وأوصاف سميت بذلك لان سنها الاتحاد في الاوصاف الاتية كالشرح والمزجي وان لم يحدد مال كل مع الآخر بل كان متغيرا وتسمية ما ذكرنا وصافا باعتبار كونه خارجة عن الاعيان (قوله بأن يتميزا لاهما) أي في الواقع ونفس الامر وان لم يعرفه مالكوه وهو تصور للنوع الثاني في اثنين (قوله فيزيكان) بالبناء للمفعول أي المالان وقوله كواحد أي كمال واحد أو بالبناء للفاعل أي المالك كان وقوله كواحد أي كمال واحد (قوله في النوعين) أي خلطة الشيوخ وخلطة الجوار (قوله ان كان المالان الخ) حاصله انه ذكر شرطين عامين في النوعين وهما كون مجموع المالين ما أبداً وأقل منه ولا حد هما نصيب ودوام الخلطة ككل الحول وشرط خاص بالنوع الثاني وهو الاتحاد فيما سبأ في ربي من الشروط العامة للنوعين كون المالين من جنس واحد لا غنم مع بقروكون المالكين متساويين أهمل الزكاة بخلاف ما لو كان أحدهما ليس من أهلها كدعي ومكاتب وموقوف عليه وبيت مال فان الخلطة لا تؤثر شيأ بل يعتبر بسبب من هو من أهل الزكاة ان بالغ نصيبا زكاة المنفرد والافلا

المطوف عند الجمع وجمع المالك خشية الوجوب عند التفریق ومنها ما هو مكرر ولا يتصور أيضا وهو اثنان وانما

وأنما لم يذكر هذا الشرط لعدم اختصاصه بالخطأ (قوله ان كان المالكان) أي المخلوطان نصاباً
 أي فأكثروا ذلك صادق بأن يكون لكل واحد أقل من نصاب كعشرين لكل منهما أو يكون
 لكل نصاب كاربعة لكل منهما أو يكون لواحد أقل من نصاب وللآخر نصاب كعشرين
 وأربعة صدق كونه مجموع المالكين نصاباً على جميع ذلك (قوله نعم) استند ذلك على مفهوم
 الشرط لأن مقتضاه انه اذا لم يكن مجموع المالكين المخلوطين نصاباً لم تؤثر الخطأ فاستثنى منه هذه
 الصورة (قوله ان كان لاحدهما نصاب) أي تمام نصاب خرج به ما اذا لم يكن لاحدهما ذلك
 وان بلغ مجموع المالكين نصاباً كان ملك كل عشرين من الغنم خطأ فانه عشرين عتقها وتركتها
 منقردين فلا خطأة ولا زكاة (قوله أثرت الخطأة) جواب ان أي وأثارت تثقيباً على صاحب
 الخمسة عشر وتختص بها على صاحب الاربعين فالواجب على الاول ثلاثة اجزاء من أحد عشر
 جزءاً من الشاة باعتبار قدر نسبة ماله من مجموع المالكين وهو خمسة وخمسون فنسبة ذلك منه
 ثلاثة اجزاء من أحد عشر جزءاً والواجب على الثاني ثمانية اجزاء من أحد عشر جزءاً من الشاة
 لأن نسبة ماله وهو الاربعون الى الخمسة والخمسين ثمانية اجزاء كل جزء خمسة (قوله ودأمت
 الخطأة كل الحول) عطف على كان فهو شرط ثان فيما اذا كان المال حولاً وخرج به ما اذا لم
 تدم كل الحول امام مع الاتفاق فيه كان ملك كل منهما ما أربعمين شاة في أول المحرم وخطأ في أول
 صفر فلا خطأة في الحول الاول بل اذا جاء المحرم وجب على كل منهما شاة وتبعت الخطأة في الحول
 الثاني وما بعده أومع الاختلاف كما سمي ذلك في الفرع بقوله لكن ما خطأ جواراً وحولاً هما
 مختلفان كان ملكاً أحدهما ما أربعمين شاة من أول المحرم والآخر اربعين من أول صفر ثم خطأ
 بعد ذلك فلا تؤثر الخطأة في هذا العام وتخرج به أيضاً ما لو اختلفا في بعض الحول بعد الخطأ فان
 كان بتقريرهما أو فعلاً ما أو بتقرير أو فعل واحد منهما ما طبأت الخطأة والافان طال الزمن
 بان كان ثلاثة أيام فأكثروا الا فلا فان لم يكن المال حولياً اشترط دوامها الى زهر الثمار
 واشتداد الحب في النبات (قوله في النوع الثاني) احتراز بذلك عن النوع الاول فان الاتحاد
 فيه شروري فلا فائدة في اشتراطه فقول الشيخ خضر فلا يشترط فيه شيء من ذلك ليس في محل
 وهذا شرط واحد تضمن نحو ثمانية عشر شرطاً باعتبار ما ذكره الشارح تحت قوله وغيرها (قوله
 بضم الميم) يحتمل انه اسم مكان على خلاف القياس ان أخذ من الجرد وهو راح لأن القياس في
 اسم المفعول المأخوذ من الجرد فمع ميمه ويحتمل انه اسم مفعول عن الحذف والابصال ان أخذ
 من المزد أي مراح فيه (قوله ثم تساق الى المرحى) أي بعد قلدها بجبل أو قبله وقوله أي مكان
 السقي كبير وحوض ونحوه هذا غير قوله بعدد كالماء الذي يسقي به لأن المراد به أن يكون نوع
 الماء واحداً فلا يسقي أحدهما ماء عذب والآخر بما ملح (قوله ولا الخ) معنى اتفاده
 أن لا يختص أحدهما بفعل والآخر بما يخرجه بل يكون مرسل في الماشية وان كان ملكاً
 لاحدهما أو معار له أو لهما وقوله ان لم يختلف النوع أي فان اختلف لم يشترط اتفاده بالمعنى
 المذكور بل يجوز أن يختص أحدهما بفعل والآخر بما يخرجه ولا يضر اختلافه حينئذ لا ضرورة
 بخلافه مع اتفاده النوع فانه يضر التمدد بالمعنى المذكور وبهذا يقطع اعتراض بعضهم على
 الشارح فاصل (قوله كذاً ونحوه) مثال للمعنى (قوله أي مكان الحلب) بفتح اللام يقال للبلبن
 وللمصدر وهو المراد هنا وحكى سكونها اه شرح المنهج فهو على الثاني من باب طلب وسكونها

ان كان المالكان أي
 مجموعهما (نصاباً) نعم ان
 كان لاحدهما نصاب
 فأكثر كان خطأ خمس
 عشرة شاة بمثلها الآخر
 وانفرد أحدهما بخمسة
 وعشرين شاة أثرت الخطأة
 على الأصح (ودأمت خطأتهما
 كل الحول واتحداهما)
 في النوع الثالث (مراحاً)
 بضم الميم أي مأوى الماشية
 ليلاً (ومسرحاً) أي
 ما تجتمع فيه الماشية ثم
 تساق الى المرحى (ومسقى)
 أي مكان السقي (ولخلا)
 ان لم يختلف النوع كضان
 ومعز (ومحلباً) بفتح الميم
 أي مكان الحلب

في المصدر فقط (قوله بخلاف المحاب) أي لا يشترط اتحادهما كما لا يشترط اتحاد المالاب ولا جاز
 الصوف ونحوه ولا خلط الالبان ولا شبة الخلطة بل يحرم خلط الالبان للربان أن أحدهما قد
 يكون أكثر فيأخذ كل ابن شبيهه مثلا وفارق اتفاقهم على جواز خلط المسافرين زوادهم
 وإن كان بعضهم أكثر لا عتباد المساحة بخلافه فيمنحن فيه اه قاله حج (قوله وجرينا الخ)
 شروع في شروط الخلطة في غير المساحة أي بان يخالطوا زرعهم ما بعد الحصاد وتوجد بقية الشروط
 الاقية (قوله ودياس الحب) الذي اس في الاصل يكون بعد تصفية الخلطة من التبن ونحوه
 فيؤتى بالهائم وتدوس عليه اختيارا من مابق في السنبل ولاجل أن يصير جريدا وهذا يكون في
 بعض البلاد والمراد به هذا ما يشبه ذلك والدراسة والتكسير وغيرهما مما هو مصطلح عليه في
 الارياق ولذا عبر في المنهج بقوله وتخليص الحب هذا وظاهره أن الجرين يطلق على موضع خفيف
 الخلطة وعبرة الرمي في شرحه تدل على خلاف ذلك وأنها والجرين يقع الجليم موضع خفيف
 الثمار والبيد ويقع الموحدة والدال المهملة موضع أصفية الخلطة قاله الجوهرى وقال
 الثعالبي الجرين الزيب والبيد للخلطة والمراد بكسر الميم وأسكان الراء للقر اه ولكن
 الشارح مطلع (قوله ودكانا) يضم المهملة الخانوت اه رمى وعبرة القاموس دكان كزمان
 اه فقول خضرانه بفتح الدال تحريف فالشرط الاتحاد في الدكان وإن كان مال كل واحد على
 حدته وعبرة الزيادة قوله وجريه ودكان الخ صورته أن يكون لكل واحد منهما نصف نخيل
 وزرع في حائط واحد وكيس دراهم في صندوق واحد وأمنعة تجارة في دكان واحد اه وهو
 في الرمي أيضا وإذا كان عند انسان ودائع وجمعت في صندوق وان كانت في أكياس مختلفة
 وكل واحد يعرف ماله وجب على ملاكه أن يكثر في الخلطة كما هو وكذا الوضع كل
 واحد ربا لا واجبة في صندوق واحد (قوله ومكان الخلطة) أي للمال الزكوى من حاصل
 أو صندوق أو خزائن بكسر الميم ومن اللطائف لا تكسر التسمية ولا تقع الخزانة (قوله
 والراى) معناه أن لا يختص أحدهما براع وعبرة الرمي ويجوز تعدد الرعاة فطاعا بشرط عدم
 انفراد كل براع اه فهو كالتعل كإمسر (قوله بينه) أي بين الموعى وبين المسرح ولفظ بين الثانية
 توكيد لا دلى لأنها لا تضاف إلا بعدد (قوله والحال) بالخاء المهملة أعم من الجاهل بالجليم كما هو
 معلوم وقوله في ذلك أي في النوع الثاني (قوله فرع) هو ترجمة والمراد به الجنس لأنه ذكر فرع
 الاول متعلق بخلطة الشيوع والثاني بخلطة الجوار والتعبير في الاول بالفرع ظاهر ودون
 الثاني لأنه مختص بشرط دوام الخلطة كما مر (قوله انفرع ما ندرج الخ) هذا معناه اصطلاحا ما
 أغته فهو ما بنى على غيره كفرع الشجرة ويقابله الاصل فهو ما بنى عليه غيره (قوله نصفها) أي
 مثلا وانما قديده لاجل قوله أخذ من كل منهما نصف شاة وقوله في الاول أي في اثنتائه كان ملك
 أربعين شاة ستة أشهر ثم باع نصفها حال كون النصف مشاعا أي غير متميزة وقوله شاة حال من
 النصف وكذا معناه وادامت الخلطة بان لم يفر ذلك النصف بالقبض وقوله من آخرى لا آخر
 متعلق ببيع (قوله انعام حوله) أي حول كل من البائع والمشتري أي عند تمام حول كل قول
 البائع وأوله المحرم مثلا وحول المشتري من حين الشراء كرجب وكلام النصف ضعيف والمعتمد
 أنه لا يؤخذ الا من البائع نصف شاة عند تمام حوله أما المشتري فلا يؤخذ منه شيء عند تمام

بخلاف المحاب بكسرهما
 وهو الاناء الذي يجاب فيه
 (وجرينا) أي مكان
 تخفيف القمر ودياس الحب
 (ودكانا) أي المكان الذي
 يباع فيه مال التجارة
 (وحائطا) للمال الزكوى
 (ومكان الخلطة) له
 (وغيرها) من زيادته كالماء
 الذي تبنى منه والراى
 والمرعى والطريق بينهما وبين
 المسرح والميزان والوزان
 والمكيل والمكيال والحراث
 والحمال وانما اعتبر الاتحاد
 في ذلك ليجتمع المالان
 كالمال الواحد وتختلف
 القوة (فرع) الفرع
 ما ندرج تحت أصل كل
 لو (ملك نصاب نعم وبيع
 نصفها في الاول شاة) من
 آخر (أخذ من كل) منها
 (نصف شاة تمام حوله) كان لم
 يبيع لهما ما خلطاه لهما
 خلطة جوار

حوله لنقص النصاب بسبب النصف الذي أخرجه البائع سواء أخرجه من عين الاربعين شاة
أو من غيرها لان حق الفقرا متعلق بعين النصاب فاذا أخرج من غيره فكأنه أخرج منه
وفرض المسئلة أن النصاب لم يزد شيئا على الاربعين كما هو ظاهر قوله لو ملك نصاب نعم فان زاد
عليه شيئا ولو نصف شاة وجب الأخراج على المشتري لعدم نقص النصاب بما أخرجه البائع
وكذا اذا عمل البائع الزكاة من غير النصاب فيجب على المشتري نصف شاة لحوله لدوام الخلطة
(قوله وحوله ما يختلف) اعترض بأن فيه الاخبار بالمفرد عن المثني وأجيب بأنه على حذف
مضاف أي وابتهاد حوله ما يختلف أو أنه من باب حذف الشاعلى بناء على جواز أى يختلف
أولاهـ ما وان اتفقا في بعض الزمن وفي بعض الفسخ وحولهما ما بالافراد وهي ظاهرة وعدل عن
قول أصله وحولاهـ ما مختلفان لايامهما ان اختلاف الحولين بأن يكون أحدهما سنة تسع
والآخر سنة عشر مثلا بخلاف التعبير بالافراد في الخـ برأى الخروج الى تعدد مضاف مثلا في
المبتدأ فإنه يفيد أن المختلف انما هو ابتداء أو هـ الاجمعهما ما لا يتفاههما في بعض الزمن كما مر
وصورة ذلك أن يملك أحدهما أربعين شاة وغرة المحرم والأخر أربعين غرة صغرى وبخطاطة باغرة
ربيع الاول فعلى الاول اذا اجاء المحرم شاة وعلى الثاني اذا اجاء صغرى شاة أيضا وفيما بعد ذلك من
الاعوام يلزم الاول اذا اجاء المحرم نصف شاة والثاني اذا اجاء صغرى نصف شاة أيضا وهكذا ويصور
ذلك أيضا بان يعضى لاحدهما سنة أشهر ومن حين ملك النصاب رالا آخر أربعة أشهر فبعد سنة
أشهر يلزم الاول شاة وبعد سنة أشهر يلزم الثاني شاة وبعد ذلك يلزم الاول عند تمام حوله
نصف شاة وكذا الثاني عند تمام حوله لا عند تمام حوله الاول وهكذا في بقية الاحوال وانما
قيد باختلاف ابتداء الحولين لانه المستغرب كما قاله قل والافئلة ما اذا اتخذ ابتداء وهما كان
ملك كل منهما أربعين شاة مضى عليه سنة أشهر ثم خطاطة فبعد سنة أشهر أخرى يلزم كل واحد
شاة وفي كل عام بعد ذلك يلزمه نصف شاة وتقدم التنبيه على ذلك (قوله أى زكى كل منهما ما ماله
الخ) محل ذلك اذا كان لكل منهما نصاب فان كان لاحدهما نصاب دون الآخر زكى الاول زكاة
الاففراد في ذلك العام وزكاة الخلطة فيما بعده والثاني زكاة الخلطة من حين الخلط وان لم يكن
لواحد نصاب زكى زكاة الخلطة من حين الخلط ولو قال المصنف زكى من بلغ ماله نصابا منهما
لكان أوضح (قوله حوله) أى عند تمام حوله كل منهما (قوله وفى السنة القابلة) أى وكذا فيما
يهداهما من السنين فلا يفتقران في الحول أبدا مادام النصاب في ملكهما (قوله حوله) أى حوله
كل منهما فاذا اجاء المحرم أخرج الاول نصف شاة واذا اجاء صغرى أخرج الثاني نصف شاة وهكذا
كما مر وفي نسخة حوله أى الخلطة أى للحول الذى يزكى فيه زكاة الخلطة وهو ما بعد الحول
الاول وإلى فيه للجنس فيشمل الحولين وفي بعض النسخ حوله ما بضمير التثنية وهي ظاهرة أى
بالنظر لحول كل منهما

(وحولاهما يختلف زكيا)
أى زكى كل منهما ما ماله في
تلك السنة (زكاة الافراد)
لحوله (وفى) السنة (القابلة)
زكاة الخلطة (لحوله)
* (باب تعجيل الزكاة) *

يجوز تعجيلها

* (باب تعجيل الزكاة) *

أى أخرجه قبل وقت وجوبه فى المال الحولى وفى زكاة الفطرة وتعميم قل حتى يشمل الحولى
وغيره ليس فى محله كما يأتى (قوله يجوز تعجيلها) محل ذلك فى غير الولى أما هو فلا يجوز له التعجيل
عن مولاه سواء الفطرة وغيرها ان عمل من ماله جاز فيه يظهر اهـ شرح الرملى أى لأن
المخرج يدخل فى ملك المولى تقديره او الاشياء التقديرية بغير تفرقها اما لا يفتقر فى الحقيقة ولان

ذلك أو فوق المولى ولا يرجع المولى على المولى بما أخرجه سواء نوى الرجوع أم لا لأن هذا ليس
ضروريا وهو انما يرجع عليه بالاموال الضرورية (قوله في المال الحولى) هو النعم وعرض
التجارة والنقد غير المعدن والركن يخرج به غيره وهو الثمر والحب والمعدن وعبارة الرمي مع
مقن المنهاج هو الصحيح انه لا يجوز انخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده لانه
لم يظهر ما يمكن معرفته مقدار تحصيله ولا نطفا صار كالواحد اخرج الزكاة قبل خروج الثمر
وانه قد اختلف ولان وجوبها بسبب واحد وهو ادراك الثمر والحب اما بعد بدو صلاح
واشتداد الحب فيجوز قبل الحفاف والتصفية اذا غلب على ظنه حصول النصاب لان الوجوب
قد ثبت الآن الانخراج لا يجب الا بعد الحفاف والتصفية ولو اخرج عن عتب لا يقرب أو
رطب لا يتقرب أجزأ قطعا فلا تجبيل اه باختصار في تجبيل زكاة الزروع والثمار تفصيل ان
كان ذلك قبل وقت وجوب الاستقراء بان كان قبل اشتداد الحب وبدو صلاح الثمر امتنع وان
كان بعد ذلك وقبل وجوب الاداء بان كان بعد الاشتداد وبدو صلاح وقبل الحفاف
والتصفية جاز فيخرج من القديم الذي عند ومثله في ذلك المصنفين فلا يجوز تجبيل زكاته
قبل الانخراج من المعدن ويجوز بعده وقبل التصفية فتد المصنفين الحولى لان غيره فيه
التفصيل المذكور (قوله بعد ملك النصاب) قيد في مقفه وصحة تفصيل كما سيأتى ان كان المال
الحولى نهما أو نقد الم يجوز تجبيل زكاته قبل ملك النصاب لان حوالها لا ينفع الا بعد ملكه
وان كان تجارة جاز تجبيل زكاته قبل ملك النصاب لان حوالها لا ينفع بمجرد الشراء بغير اذلا
يشترط في انفقائه ملك النصاب حتى يشترط في التجبيل ان يكون بعده لكن لا بد ان يكون
بعد انفقاده الحولى بوجود الشراء بالنية كما مر قال في المنهاج صح تجبيلها العام فيما انفق حوله
واقطاعه في رمضان اه ويؤخذ اشتراط انفقاده الحولى من قول الشارح وقبل تمام الحولى
فانه ينبغي ان لا يجوز تقديمها على الحولى ومن قوله فيما بعد لان زكاة ما بعد ما لم ينفع
حولها (قوله أخرج) أى سهل ومما هو خاصة من حيث صحتها قبل دخول وقت انظر الى
تجبيل برامة الذمة كسلا جميع التقديم وان كان ذلك واجبا اه أفاده قل (قوله ولان
الحول المالى) هذه قاعدة نفعية وخروج بالمالى اليد فى كالصوم فلا يجوز تقديمه على المذات
فى الكفارة وقوله يسميها ما قبله تغليب لان السبب هو ملك النصاب فقط وحولان الحولى
شروط واما ان مراده بالسبب ما يتوقف عليه الشيء مطلقا فلو كان لثاني ثلاثة أسباب لم يجوز
تقديمه على اثنين منها قال بعضهم وانظر ما مثله اه ويمكن أن يدل ذلك بالمتعة فانها متوقفة
على التقدير والدخول والطلاق ولا يصح تقديمها على اثنين من ذلك بل ولا على واحد ويمكن
أن يمثل أيضا بمتعة القريب فانها متوقفة على فقر الاستدوغنى المعطى ودخول الوقت فلو
أعطاه شيئا قبل تحقق الثلاثة لم يجوز بمتعة الزوجة فانها متوقفة على التكاح والتكين وطالع
فقر كل يوم ولا ينقض ما ذكره زكاة الفطر المتوقفة على جرم من رمضان وجرم من شوال وغنى
المعطى يومه وليلتنه لان كلامنا من الجزأين ليس سببا متوقفا بل جرم سبب (قوله على أحدهما) أى
لا علم ما (قوله كقديم الكفارة) أى بغير الصوم كما مر والمراد بها كفارة البعين وهى نظير
لما نحن فيه فالكاف للتعطيل وقوله على الخشت أى وبعد الحفاف اذ لا يجوز تقديمها على السببين
معا كما مر (قوله وذلك) أى جواز التجبيل وقوله لا لا كثر من هذا عندنا وعند مالك يتنع

فى المال الحولى (بعد ملك
النصاب) وقبل تمام الحول
لانه صلى الله عليه وسلم
أرخص فى تجبيلها للعامة
رواه أبو داود والحاكم
ومصحح إسناده ولان الحق
المالى اذا تعلق بسببين
جاز تقديمه على أحدهما
كتقديم الكفارة على
الخشت وذلك (سنة فقط)
لا لا كثر منها

(قوله وبمتعة الزوجة الخ)
الذى فى مخرج الرجائى
جواز تقديم متعة اليوم
على غيره وانظر هل نفقة
القريب كذلك حرره (قوله
ليس سببا متوقفا) انظر
هل هو مخالف لما اشتر
أم لا حرره

التججيل مطلقا وعند أي حقيقة يجوز التججيل مطلقا أي لسنة أو لا أكثر ومذهبنا متوسط
بينهما وخير الامور أوسطها فان جهل لا أكثر من عامين اجزأه عن الاول مطلقا على المعقد أي
سواء عين كل شاة مثلا عن سنة أو لا واعتقر للمجهل التردد في النسبة اضرورة التججيل والالم يجز
تججيل أصلا وعبارة الرمي فان جهل لا أكثر من عامين اجزأه عن الاول مطلقا دون غيره سواء
في ذلك كان قدميرضة كل عام أم لا كما اقتضاه كلام الاصحاب خلافا للسبكي والاسنوي ومن
تبعهما اه أي في قواهم انه ان ميز اجزأه عن السنة الاولى والا فلا (قوله) لان زكاة ما بعده لم ينعقد
لانه قد حو لها) تقدم أنه يؤخذ من هذا شرط في جواز التججيل وهو انه قد اذلول فهو مأخوذ
من كلامه ضمنا وصرح به في المنهج كالمس (قوله) تسلف النبي) أي تجمل فلما كان ذلك مباحا قبل
الوجوب غير بالتسلف (قوله) فاجيب عنه الخ) اجاب بجوابين الاول بالمتنع أي منع الاستدلال
بذلك الحديث لانه قطع أي انقطاع سنده بأن دخله ارسال أو عضل أو غير ذلك قال البيهقي
وكل ما لم يتصل بحال • اسناد منقطع الاوصال

والثاني بالتسليم أي تسليم أنه يستدل به لعدم انقطاعه وقوله عامين أي انه تسلف عنه في العام
الاول صدقته في أوله وفي العام الثاني كذلك فتسلف دفعته في كل دفعة صدقة عام وایس المراد
أنه أخذ صدقة أكثر من سنة في سنة (قوله) العينة) خرج زكاة التجارة كما سابق لانها متعلقة
بالقيمة وقوله عنها هكذا في بعض النسخ أي عنها وعن المائة الثانية في الكلام حذف الواو مع
ما عطف لان الخمسة ليست عن المائة وحدها وفي بعض النسخ اسقاط عنها وهي أولى وقوله
وان اتفق غاية فيما قبله (قوله) أما زكاة التجارة) محترز العينة كما مر (قوله) كان اشترى عرضة
الخ) وكذا لو اشترى عرضة بساتين فجعل زكاة دار به مائة وحال الحول وهو يساويها اه شرح
الاصل (قوله) وشرط اجزأه) أي وقوعه زكاة (قوله) بقاء المالك الخ) أي استمرار كل منهما على
صفة الوجوب من أول الحول الى آخره واشترط ذلك صحيح بالنسبة للمالك أما بالنسبة للناقص
فليس بصحيح لان الشرط أن يكون تلك الصفة وقت القبض ووقت الوجوب دون ما بينهما
والشرط كون القابض بتلك الصفة يقينا أو استصحابا فلا خلاف عند آخر الحول أو قبله ولم تعلم
حياته أو احتياجه اجزأ المجهل ومثل ذلك ما لو حصل المال عند آخر الحول يلد غير بلد القابض
فان المدفوع يجزى عن الزكاة كما اعتقدوا والدرجته الله تعالى اذا لفرق بين غيبة القابض عن
بلد المال وخروج المال عن بلد القابض اه أقامه الرمي اسكن قيد بعضهم الثانية بما اذا كان
خروجه بغیر اختار المالك أو الحاجة والالم يجز بخلاف ما قبلها اذا اختار للمالك في خروج
بدن غيره قال سم وهل يجزى ذلك في النظر حتى لو عملها ثم كان عند الوجوب في بلد آخر اجزأ
اولا بد من الاخراج ثانيا بانه نظر اه وقرر شيخنا الحنفى نقلا عن ع ش جريان ما ذكر في الفطرة
فاذا عملها في بلد ثم سافر لآخر اجزأت ولا يلزمه اخراجها في الاخرى (قوله) الى تمام الحول
أي الذي هو وقت الوجوب ولا يضر تغيره بعد ولو في زمن لا يتمكن فيه من الاخراج والغاية
داخله في المغيا لوجود الترتيب الدالة على الدخول وهي عدم الفرق بين اجزاء الحول ومحل
الخلافا في الدخول والخروج اذ لم توجد قرينة كما هو مقررى في محله قال سيدي على

الاجهوري

وفي دخول الغاية الاصح لا • تدخل مع الوحي دخلا

لان زكاة ما بعده لم ينعقد
حو لها أو ما خسر تسلف
الذي صلى الله عليه وسلم من
العباس صدقة عامين
فاجيب عنه بانقطاعه
واحقا قال التسلف في عامين
وخرج بما بعده ملك النصاب
ما قبله فلا يجوز فيه تججيل
الزكاة العينية فلو كانت
مائة درهم فجعل عنها خمسة
درهم لم يجزه وان اتفق
تمام النصاب قبل الحول أما
زكاة التجارة كان اشترى
عرضة يساوي مائة درهم
فجعل زكاة مائتين وحال
الحول وهو يساويهما
فيجزى فيها المجهل لان
اعتبار النصاب فيها باشر
الحول (ونشرط اجزأه) أي
المجهل (بقاء المالك بصفة
الوجوب و) بقاء (القابض
بصفة الاستحقاق) الى
تمام الحول

(فان تغير) كل منهما أو
أحدهما قبل غنامه (بردة
أو موت أو) تغير (المالك
بفقر أو زوال ملك) عن
حاله المجل عنه (أو) تغير
(القابض بغنى أو اقرار
برق) له (وهو مجهول النسب
استرداه) أي المجل (المالك)
من القابض (ان بين أنه
زكاة مجهولة أو علمه
القابض) فان لم يبين ذلك
ولم يعلمه القابض لم يسترد
لأنه يترك الأعلام عند
الدفع فيقع بطوعا ومضى
ثبت استرداده وهو تالف
فله بدله أو به نقص حدث

قوله لكن الردة الخ الذي
قررناه هنا الدهم وجى عن
شيخنا الشافعي والى ان ردته
المالك تضر ان اتصلت
بالموت ورد القابض تضر
ان اتصلت بتمام الحول وان
لم تنصل بالموت (قوله بل
يقتل الخ) قال شيخنا فاذا
لم يسترد حتى تم الحول وهو
بصدقة الاختصاص لم يسترد
لتبين عدم زوال ملكه
عنه ويدل له قول المحقق
قبل شرط القابض أن
يكون تلك الصفة وقت
القبض ووقت الوجوب
دون ما بينهما وقوله هنا فلا
يجب الصبر الى آخر الحول
الخ لاقتضائه انه لو صبر
حتى تم الحول وهو مستحق
لم يسترد مفرده

ولو قال الى وقت الوجوب كما عبر به في المتن سلك اولي يشمل زكاة الفطر فما اعترض به على
المنهاج وقع فيه هنا (قوله فان تغير الخ) ذكرنا يحصل به التغير ستة أمور اجمالا ثمانية تفصيلا
لان الاولين منها يجريان في المالك والقابض فيرجعان الى أربعة ههنا ان اعتبره على الوصفين
بكل منهما فان اعتبر كونهما المالك أو المالك فوجد في كل منهما ما بالقبض أو في القابض
نقط رجع الوصفان الى ستة لان الموت اما أن يوجد في المالك فقط أو في القابض فقط
وكذلك الردة وترجع الستة المذكورة في المتن حينئذ الى عشرة (قوله بردة الخ) لكن الردة تضر
من المالك في أي جزء من أجزاء الحول اما من القابض فلا تضر الا اذا اتصلت بالموت فان ارتد
ثم عاد في أثناء الحول لم يضر كما مر (قوله بغنى) أي بغير الزكاة المجهولة فلا يضر غناه بها المال كثيرا
أو بوالدها أو بتجارته قيم أوله كونه شيئا كبيرا أو أعطى كفاية عام لان المعتبر في الغنى كفاية العبر
الغالب ان لم يبلغه والاف كفاية سنة بسنة وكذا الواسعة غنى بها وبغيرها لا يضر لانه بدونها ليس
بغنى وانما لم يضر غناه به لانه انما اعطى ايمه سنة غنى فلا يكون ما هو المقصود مانعا من الاجزاء
ولانا لو أخذنا ما هو لا فقرة واحتجنا الى رد ما ثابت الاسترجاع يؤدى الى نفيه اه أفاده مر
(قوله برق له) يجعل أن الضمير له المالك أي أقر القابض بكونه رقيق المالك فلا تجزئ الزكاة
مطابقا سواء كان مكاتب أم لا اذ لا يجوز لرقيق ولو مكاتب الاخذ من زكاة سيده ويحتمل أن الضمير
للقابض أي أقر برق نفسه فان أقر بذلك للمالك ففيه ما مر وألفه يره نظران كان مكاتبه لا يضر
لان مكاتب غير المالك من أهل الزكاة وان كان غير مكاتب ضررا عدم أهليته للزكاة حينئذ (قوله
وهو مجهول النسب) خرج ما لو كان من لوم النسب فلا يعتبر اقراره (قوله استرداه الخ)
جواب ان أي استرداه فور اعند حصول واحد مما ذكر فلا يجب عليه الصبر الى آخر الحول
لاحتقال عود فقره أو عود غنى المالك أو اسلامه ولا يحتاج في الاسترداد الى لفظ يدل عليه
كرجعت بل يقتل ذلك المجل للدافع بمجرد وجود سبب الرجوع وليس هذا كالرجوع في الهبة
لان القابض هذا لا يملك الا بسبب الزكاة فاذا تم دفع زكاة زال الملك (قوله ان بين أنه زكاة
مجهولة) أي مخرج بذلك عند الدفع أو بعده وقوله أو علمه القابض أي عند الدفع أو بعده على
المعتمد فنقول المخرج عند الدفع ليس بقدر فلا فرق بين أن يقرن العلم بالقابض وأن يطرأ بعده
وعبارة مر أو علم القابض أن ما بمجهولة علمه تارة بالقابض المجل وكذا الحادث بعده كما رجحه
السبكي اه (قوله فان لم يبين ذلك ولم يعلم الخ) ولو اختلفا في التبيين أو العلم صدق القابض
بيمينه اذ لا يعرف الا منه وعبارة المنهاج مع شرح مر والاصح أنهم ما اختلفا في مثبت
الاسترداد كعلم القابض بالتجمل أو تصريح المالك به أو باشتراط الرجوع عند عروض مانع
صدق القابض أو واريه بيمينه لان الأصل عدمه وكذا لو اختلفا في نقص المال عن النصاب
أو نقصه قبل الحول أو غير ذلك انتهى باختصار (قوله ومضى ثبت استرداده الخ) تقييد لاعتن
في قولنا ترد كما قال هذا ان بقي فان تلف أو نقص أو زاد فسيأتي (قوله فله بدله) أي من مثل
أو قيمة وعبارة المنهاج وشرحه أو بدله من مثل أو قيمة ان تلف والعبرة بقيمة وقت قبض لا وقت
تلف لان ما زاد حصل في ملك القابض فلا يضره اه فهو مضمون ضمان يد (قوله أو به نقص)
أي نقص صدقة بان لا يقر بداله قد كرض وهزال وخرج ينفص الصفة نقص العين كن مجمل

قبل سبب الرد فلا ريب له أو زيادة متصلة كسمن وكبر استردهما بخلاف المنفصلة ٤٢٧ المادة قبل سبب الرد كولدولين

وإذا لم يقع المجلس زكاة
وجب تجديدها ثم لو عمل
شاة عن أربعين فتألفت عند
القابض لم يجب التجديد
لأن الواجب على القابض
القيمة فلا يكمل نصاب
ساعة

• باب زكاة المعدن
والركاز •

(لا تجب) الزكاة (فيهما)
أي في شيء منهما ما كلاً أو
وعقبي وبلور لأن الأصل
عدم وجوبها (إلا في ذهب
أو فضة فتجب) للدلالة
السابقة (وواجب المعدن
ربع العشر) وإن حصل
بعلاج

(قوله فيه تساهل) أي
من حيث عدمه من نقص
العين وإن كان حكمه

حكم نحو المرض وقد يقال
المراد بنقص العين نقص
الذات فلا تساهل (قوله
وكأنه ليس تجبيل الزكاة)
هذا زائد عن المناقشة
يشبه أن يكون جواباً
عنها (قوله كوت القابض
معسراً) أي بأن تألفت
الزكاة في يده بعد سبب
الاسترداد ولم يقدر على
أخذ بدلها منه لا عساره
أه وانظر ما أخرج للتحقيق
بالأعيان أمل

يعبرين فكل من أحدهما فإنه يسترد الباقي وقيمة التالف أفاده في المنهج فإراد بنقص العين ما يفرد
بالعقد وقطع اليد من جلة نقص الصفة لعدم إقراره بذلك فجعل المحشي له من نقص العين فيه
تساهل (قوله قبل سبب الرد) أي وهو الرد وما بعدها معسراً وخروج به الحادث بعد سبب الرد
أومعه فلا فيه الأرض (قوله فلا أرض له) أي طردوئه في ملك القابض فلا يضمه ثم لو كان
القابض غير مستحق حال القبض وجب عليه الأرض لعدم ملكه حينئذ قال المناوي ضابط كل
ما ضمن كذا ضمن جزؤه إلا المجهل في الزكاة وشطر الصداق الذي تعيب في ذر الزوجة قبل الطلاق
أه (قوله استردهما) أي الأصل والزيادة أو السمن والكبر وفي بعض النسخ استرداها بالافراد
أي الزيادة وهي أظهر ونسبة الاسترداد لها مجاز فاسترداها بالافراد أصلها (قوله المادة
قبل سبب الرد) أي ولو انفصلت بعده أه قل (قوله كولد) أي منفصل إذ لا يقال له ولد إلا
حينئذ ما قبل انفصاله فهو رجل وهو من الزيادة المتصلة كما قاله م وقرر شيخنا عطية وناقش
في ذلك قل والعناني بأن الحمل في سائر الأبواب من الزيادة المنفصلة إلا في باب الفلاس فإنه من
المتصلة لانه قصر الفلاس في الجلة فلما جاء السبب من جهة مكان البائع من الرجوع في المجلس
وكأنه ليس تجبيل الزكاة فإذا أخذها شخص ثم استغنى بغيرها بعد أن حلت استرجعت
منه بجملة (قوله ولين) ولو قبل خروجه من المضرع لانه تم الخروج ومنه الصوف ولو على
ظاهر الدابة وعبرة م والاصح أنه لا يسترد زيادة منفصلة حقيقة كولد وكسب أو حكماً كلب
بضرع أو صوف على ظاهر لانها حدثت في ملكه أه (قوله وإذا لم يقع المجلس زكاة) أي
لمروض مانع مما مر كوت القابض معسراً وقوله وجب تجديدها أي فيما إذا بقي النصاب
وأما في المالك (قوله نعم لو عمل) استندوا على ما قبله من وجوب التجديد عند عدم وقوع
المجلس زكاة وهو استدلالهم بالنسبة لانه لم يبق حينئذ نصاب ساعة انقصه فلا حاجة لاستثناء ذلك
(قوله فلا يكمل نصاب ساعة) أي لأن النصاب نقص والقيمة ليست من جنس الأشياء وحينئذ
لا حاجة للاستثناء كما مر لعدم دخوله فيما قبله

• باب زكاة المعدن والركاز •

المعدن بكسر الهمزة وفتحها من معدن بالمكان أقام به ومنه جنات عدن أي أقامة ربه أي أنه
يطلق على معينين والركاز من ركز يعني غرزا أو خفي ومنه قوله تعالى هل تسمع لهم ركزا أي صوتاً
خفياً أو قدم المعدن على الركاز قوة الأول بقوته من أرضه كما قاله م (قوله لا تجب) أي
لا توجد ولا تطالب وقوله في شيء منهما النسخة قد ذلك ليصح الاستثناء لأن ظاهر ما قبله عدم
وجوبه في المجموع الصادق بوجوبه في البعض دون البعض فيضيع الاستثناء بعد تأفاد
بذلك المقدار التعميم في الشيء وحينئذ فيصح الاستثناء لانه معيار العموم (قوله وبلور) هو
المعروف بالبتور (قوله للدلالة السابقة) منها خبر في الزكاة ربع العشر (قوله وإن حصل
بعلاج) المناسب أن يقول وإن حصل بالعلاج ليكون رد على القول الضعيف القائل أنه إن
حصل بالعلاج ففيه الخمس كالركاز الآن يقال أنه قصد بذلك الرد على من قال إن فيه الخمس
مطلقاً وقد حكى القولين في المنهاج وعبارته مع شرح الرمي وفي قول يلزمه الخمس كالركاز
بجامع الخفاء في الأرض وفي قول إن حصل بتعب كأن احتياج إلى طعن أو معالجة بالنار فربح

عشره والاخمسه لان الواجب يزاد بقوله المؤنة وينقص بكثرتها كالمعشرات ويرد بأن من
 شأن المعدن التعبد والركاز عدمه فأناظرها كلابظنته اه باختصار (قوله لعدم الادلة) كخبر
 وفي الرقعة ربع العشر وخبر الحاشا كم في صحبه أنه صلى الله عليه وسلم أخذ من المعدن القبلية
 الصدقة اه شرح المنهج والحديث الاول مبين لقدر المخرج في الثاني والقبلية نسبة لقبلية
 بلدة من نواحي الفرع بضم الفاء وسكون الراء محل بين مكة والمدينة بساحل البحر على أربع
 مراحل من المدينة (قوله المعدن ما يستخرج) هو المراد في الترجمة وخروج بالاستخراج ما لو بقى
 في الارض المملوكة له سبب فلازكاة فيه ولا بد أن يكون المستخرج من أهل الزكاة ليخرج
 بذلك الذي فلازكاة عليه فيما أخذه قبل منعه على وجه الذب ويخرج أيضا المكاتب في ذلك
 ما يأخذه ولازكاة عليه أما ما يأخذه الرقيق فله سببه (قوله ويسمى هذا المكان الخ) أشار إلى
 أن المعدن لفظ مشترك يطلق على معنيين سواء كان بفتح الدال أو بكسرها وقيل الاول اسم
 للمكان والثاني لما يخرج منه (قوله والركاز) بمعنى مذكور ككتاب بمعنى مكتوب (قوله
 وبصرف) أي كل من المعدن والركاز إذا قاني الاول وعلى الاصح في الثاني وقيل يصرف
 ذلك لأهل الخمس لانه مال جاهلي تحصل الظفر به من غير إيجاب خيل ولا ركاب فمكان كالتى
 قاله الرمل (قوله وهو) أي اصطلاحاً ما غنسه فهو من الركز بمعنى الخفاء أو الغرز على ما مر
 وقوله دفن فعيل بمعنى مفعول أي مدفون ولو بالقوة ~~مكان~~ كان أظهره السبيل لخارج بذلك
 ما كان ظاهراً بغير سبيل أو شئت فيه (قوله الجاهلية) المراد بها ما قبل الاسلام أي قبل بعث
 النبي صلى الله عليه وسلم ولو في زمن نبي من الانبياء المقتدمين كعمى وعيسى فقول الخطيب
 ما قبل ذلك الكثرة جهالاتهم اه ناظر للشان والاغلب (قوله لادفن الاسلام) بان وجد عليه
 شئ من القرآن أو اسم ملك من ملوك الاسلام فان لم يعرف أنه دفن اسلام أو جاهلية بان كان مما
 يضرب مثله في الجاهلية والاسلام أو مما لا أثر عليه كالتبر والحلي فلقطة اه قاله في شرح المنهج
 (قوله بشرط ملك الخ) ويشترط أيضاً أن يكون من أهل الزكاة على ما مر وأن لا يعلم أن مال ملك
 بلغته الدعوة وعائده والافهوف (قوله أن لا يوجد بملك غيره الخ) أي أن لا يوجد في مكان من
 هذه الامكنة الاربعة كأن وجد به حوات أو مكان أحياه وعبارة المنهج وبشرطه فان وجد به
 حوات أو ملك أحياه زكاه وفي معنى الموات القلاع والقبور الجاهلية اه (قوله بطريق مسلول)
 كالشوارع وقوله ولا مكان مسكون كمنزل (قوله هو) أي قوله ولا مكان مسكون أو مطروق
 أولى الخ وجه العموم ظاهر إذ غير القرية كالقرية ووجه الاولوية أن كلام الأصل يوهم أن
 المطروق ليس كذلك والحقكم بخلافه فالعموم في مكان والاولوية في زيادة أو مطروق (قوله
 فهو واقطة) أي فيه عرفه الواجد له سنة ثم له أن يتأكد ان لم يظهر مال ملك اه شرح المنهج (قوله
 الآن يجده) استثناء من قوله والا الخ والاستثناء المذكور فاصراً لان ملك الغير بقية
 الاماكن المقدمة كما يستفاد من كلامه في شرح المنهج ثم قال وذكر هذا في وجهه انه في مسجد
 أو شارع من زيادتي اه فكان الاولى أن يقول ان علم مال ملك في شئ من الامكنة المذكورة
 والواقطة فيما عدا ملك الغير ما فيه فهو وان تلقى الملك عنه وهكذا (قوله وعرف ذلك الغير)
 فان لم يعرف مال ضائع أمره لبيت المال وقال بعض العلماء ان من وجد ما لا يعرف مال ملك

العموم الادلة فيه والمعدن
 ما يستخرج من مكان خلقه
 الله تعالى فيه ويسمى هذا
 المكان معدناً أيضاً
 (و) واجب (الركاز الخمس)
 وبصرف مصرف الزكاة
 لانه حق واجب في المستفاد
 من الارض فأشبه الواجب
 في الثمار والزروع (وهو)
 أي الركاز (دفن الجاهلية)
 لادفن الاسلام (وشترط
 ملك الواجد له) أي الركاز
 (أن لا يوجد بملك غيره ولا
 بطريق مسلول ولا مكان
 مسكون أو مطروق)
 كسببه هو أعم وأولى من
 قوله ولا قرية مسكونة
 (والا) بأن وجد في شئ
 من هذه الامكنة (فهو)
 لقطه (الا أن يجده بملك
 غيره وعرف) ذلك الغير
 فهو له الملك

(قوله على وجه الذب)
 من عاقب بعبه (قوله ما كان
 ظاهراً بغير سبيل الخ) أي
 فهو حينئذ لقطه

أو وحده قدمات بلا وارث فله صرفه في وجوه الصدقة عن مالكه ويثاب على ذلك خصوصاً إن
علم أن دفعه للإمام تضيق له الظلة اه قل ويجوز لو أجد أن يكون منه نفسه ومن تلزمه
مؤتمه حديث كان من يستحق في بيت المال ثلثه المحض نقله عن شيخه (قوله إن لم يتقه) صادق
بما إذا سكنت أو ادعاء مع أنه لا يكون له إلا في الحالة الثانية على المعقد فكان الأولى أن يقول إن
ادعاء كافي المنهج وبأخذه حيفاً بل لا يمين كاتعة المذاران لم يدعه الواجد والأفلا بد من اليمين فله
من (قوله والا) بأن نقاه على كلام المصنف وقد عات ضعه فاعتمد أن يقال بأن لم يدعه بأن نقاه
أو سكنت (قوله إلى المحي) أي أو لن أقطعه السماوات أباه وقوله فهو له أي أو لورثته من بعده
وقوله وإن نقاه أي سواء ادعاء أو سكنت أو نقاه لانه ملكه تبع الأرض ولم يزل ملكه عنه ببيعها
لانه مدفون منقول فتلزمه في كونه السنين الماضية وفي بعض النسخ اسقاط قوله فهو له وإن
نقاه وإثباته الأولى والحاصل أنه إن وجد المالك زبوات أو علق أحياه كاه أو علق غيره
وعرف فله إن ادعاء والأقل أن نقاه عنه وهكذا إلى المحي فله وإن نقاه ومثله ورثته بعده وموته وإن
وجد به جد أو شارح أو نحوهم ما فإن عرف مالكة فله والافلاطة اه قال مر في شرحه ولو
وجد به في أرض الغائبين كان له م أو في أرض النقي أو في دار الحرب في ملك حر بي فهو له أو في
أرض موقوفة عليه واليد له فله كما قاله البغوي وأقره اه (قوله نصيباً) أي خالصاً ولو بالضم
وعبارة المنهج وشرحه ويضم بعض نيله لبعض أن اتحد معدن وأصل عمل أو قطعه به مذكر كرض
وسفر وأصل آله وإن طال الزمن عرفاً أو زال الأول عن ملكه والابان تعدد المعدن أو قطع
العمل بلا عذر فلا يضم نيله إلا أول اثنين في الكال النصاب لأجل أن يزكى الجميع ويضم ثانياً
ملكه لأجل أن يزكى الثاني فقط فإن كمل النصاب زكى الثاني فلو استخرج تسعة عشر مثقالاً
بالأول ومثقالاً بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر ويجب في المثلث كما يجب فيه لو كان مالكا
تسعة عشر من غير المعدن كالث

• (باب قسم الصدقات) •

بجها لاختلاف أنواعها من صدقة نعم ونقد وغيرهما وسُميت بذلك لاشعارها بصدد رغبة
بأنزلها في الدين وذكر المصنف بحماسة هذا الباب هنيئة للشانعي رضي الله تعالى عنه في الام
وذكره الشانعي في المختصر عقب التي والغنية وجرى عليه أكثر الاصحاب لان كلامه في
والغنية والزكاة مال يتولى الامام جمعه وقسمته على مستحقة وجرى النزوى في الروضة على
الاول وقال انه أحسن لتعلقه بالزكاة (قوله أي الزكوات) أشار بذلك الى أن المراد بالصدقات
الواجبة لا المندوبة (قوله هي الثمانية) جمعها بعضهم في قوله

صرفت زكاة الحسن الى ابي أنتى • والى لها المحتاج لو كنت تعرف

فقير ومبـكـر وعاز وعامل * ورق - بيل غارم ومؤلف اه
قاله الشوبري (قوله في آية انما الخ) ان اربدا يانعا الصدقات الى حكيم فاضافة آية الى ذلك
البيان وان اريد الى ابن السبيل فاضافة آية اليه من اضافة الكل للجزء وقد علم من المحصر بان
أنه لا تصرف لغيرهم وهو مجمع عليه وانما وقع الخلاف في استيعابهم وسواء أتي وأضاف في
الآية الكريمة الصدقات الى الاصناف الاربعة الاولى بلام الملتأى نسيباً اليهم بواسطة لا
المالت اشعاراً باطلاق ملكهم لما ياحذفونه والى الاربعة الاخيرة في الظرفية اشعاراً بتقييدها

ان لم ينفقه والا فلان تلقى
المال منه الى أن ينتهي
الى المحي فهو له وان تقام
والاستغناء من زيادتي وتقدم
أنه يشترط في وجوب زكاة
المال والركاز بلوغهما
نصابا ولا يشترط في ذلك
الحول لان الحول للتسمية
وذلك غنا في نفسه
* (باب قسم الصدقات) *
أى الزكوات (هى لثمانية
المذكورة في آية انما
الصدقات

(قوله أوفى أرضي الخ)
لعل هناك طائفة من الناس إذا وجد
في أرضي الخ كان لاهله
كلهم في عبادتي بعضهم اه

(قوله أو بعضه) محل ذلك
إذا كان له وقع ويقتيد
ذلك بما إذا كان من غير
تفتير والافلايرد

ملكهم فيه تترد منهم ما أخذوه إن لم يصر فوه فيها وله سوا بقى كله أو بعضه وأعاد في الظرفية
في قوله وفي سبيل الله وابن السبيل إشارة إلى مخالفتها المساقاة ما من حيث أن الأولين أخذوا
أقربهم لأن المكاتب يأخذ سبيله والغارم الدائن وهم ما أي الغارمي وابن السبيل أخذوا
لأنهم ما وأنى بالواو دون أو لأفادة التثريك بينهم في أفلا يجوز تخصيص بعض الأصناف
الموجودين به أقاله الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وآخرون وقال الأئمة الثلاثة وكثيرون
يجوز صرفها إلى صنف واحد من الأصناف لأن الآية واردة لبيان المصرف لئلا تعمم وهو
قول ضيف عندنا واحتج أصحابنا بالإجماع على أنه لو قال هذه الدار لزيد وعروة بكر قسم بينهم
فكذا هنا (قوله للفقر الخ) أي مصروفة لهؤلاء وبها لفقر الشدة حاجتهم (قوله من
لأمال له) أي عنده أي لأمال له حلال يقع موقعا أي يسد مسد بابان لم يكن له مال أصلا أو له
مال لكنه حرام كشمود الحماكم والمساكين ومن يكتسب بالهوى والظلمة فهم فقراء يجوز لهم
الأخذ من الزكاة حيث لم يكن لهم صنعة يلبق بهم وإن كان عندهم أموال كثيرة أوله مال حلال
لكنه لا يقع موقعا كمن عاكث أربعة وهو يحتاج عشرة وقوله ولا كسب أي حلال لا تقب به يقع
موقعا بان لم يكن له كسب أصلا أو له ذلك لكنه حرام أو حلال لكن لا يلبق به أو يلبق به لكنه
لا يقع موقعا من كفايته كمن يكتسب أربعة ولا يكفيه الا عشرة (قوله يقع) أي كل منه ما
أو مجموعها ما لا يقع كل واحد على انفراد موقعا ولا مجموعها كذلك والمراد كفايته بقية
العمر الغالب وهو اثنان وستون سنة فان باغ ذلك اعتبر كفاية سنة بسنة مطعما وملبسا ومسكنا
وغيره مما لا بد منه على ما يلبق بحاله وحال مجونه من غير اسراف ولا تقتير قال من بعد
تعريف الفقير بنحو ما ذكرنا وقضية الحد أن الكسب غير فقير وإن لم يكتسب ان وجد من
يستعمله وقد رعا به من غير مشقة لا تحتجمل عادة وحل له تعاطيه ولا يقب به والأعلى وأن ذا
المال الذي عليه قدره يتناول حلالا على المعقد غير فقير أيضا لا يعطى من سهم الفقراء حتى
يصرف ماله في الدين اه باختصار والاولى أن يزيد المصنف في التعريف ولم يكتف بنفقة من
تلزمه نفقته لاخراج الزوجة والمكنت بنفقة أصل أو فرع فلا بد طيان وإن سقطت نفقة الزوجة
بنشوزة درتم على تحصيلها حال الطاعة (قوله ولا يمنع الفقر) بالنصب مقول مقدم على
الفاعل وكالفقر المسكنة فلواخر هذا عن تعريف المسكين وقال ولا يمنع الفقر والمسكنة الخ
لأن أولى كما فعل في المنهج معترض بذلك على أصله المساوي لكلامه ههنا فسكان من لا يسكن
(قوله مسكنه) أي الذي يحتاجه ولا يقب فان اعتاد السكنى بالاجرة أو في المدرسة ومعه ثمن
مسكن أوله مسكن خرج عن اسم الفقير بما به كما يحتمل السبكي وإنما ليسع المسكن هنا ويبيع
على المقاس لأن الزكاة حق الله تعالى فسوي في الجحلاف حتى الأدنى اه شرح العباب
وبعضه في مر (قوله وثيباه) أي ولولا ليجمل به في بعض أيام السنة ولولا تعددت حيث لاقت به
ومثل ذلك على المرأة اللائق بها الحاجة اليه للزينة وفرض المسئلة أنهم غير مرضوجة والا
كانت مستغنية بنفقة الزوج فلاناخذ من الزكاة كما مر زيادة (قوله وعبد له الذي
يحتاجه لخدمته) أو من صبه بخلاف من يحتاجه لزعمه ومثل العبد كتب الفقيه التي يحتاجها
ولو نادرا كمرقة في السنة وإن تعددت من فنون مطلقا فان تعددت من فن واحد فان لم يكن

للفقراء والفقير من لأمال
له ولا كسب يقع موقعا
من كفايته ولا يمنع الفقر
مسكنه وثيباه وعبد له
الذي يحتاجه لخدمته

صاحبهم نحو مدرّس يبيع ما زاد على واحد منها ويبقى المبسوط ويباع الموزج لأن يكون به
 ما يدر في المبسوط ويبقى الأصح لا الحسن فيما لو تعددت نسخ من كتاب وان كان صاحبها نحو
 مدرّس بقيت له كلها ولا فرق في تلك الكتب بين أن تكون كتب علم شرعي أو آلهة أو كتب
 طب وأدب ثم من يعتني به أو وعظ لنفسه أو غيره وإن كان في البلاد واعظ لأنه يعظم من نفسه
 ما لا يهبط به من غيره أفاده مر في شرحه (قوله وماله الغائب بمرحلتين) أي فباخذ إلى أن
 يصل له لأنه معسر الآن ومثل الغائب الحاضر وقد حيل بينه وبينه فإن كان دونهم ما ولا حائل
 فحكمه كالحاضر وقوله والموجل أي فباخذ إلى أن يجعل لما سر ولا فرق بين أن يجعل قبل مضي
 زمن مسافة القصير أم لا لأن الدين لما كان معدوما لم يدر به زمن بل أعطى إلى حلوله وقدرته على
 خلاصه بخلاف المال الغائب ففرق فيه بين قرب المسافة وبعدها اه أفاده مر في شرحه
 (قوله لا يليق به) أي شرعا وعرفا لحرمة أو إخلاله بمرأته فهو كالعدم حينئذ فلم يجز
 يستعمله إلا من ماله حرام أو فيه شبهة قوية أو كان من أرباب البيوت الذين لم يجز عادتهم
 بالكسب وهو يجل بمرأته كأنه لا يخدم الزكاة فيهم ما وما قوله في الأعيان أن ترك الشريف
 نحو النسيج والخياطة عند الحاجة جهافة ودعوى نفس وأخذها أو ساخ الناس عند قدرته أذهب
 لمرأته فعمله على إرشاده لا كمال من الكسب أفاده مر (قوله والمسكين من قدر على
 مال) أي من غنى له مال كما هو وقوله أو كسب أي حلال لا نقي كما مر أيضا وقوله يقع موقعا
 من كفايته أي وكفايته مضمونة من مطعم وغيره كما مر أي يقع موقعا من ذلك لو قدر على نفسه ولا
 يكفيه ما لم يقتر قال مر كمن يحتاج عشرة فيجده سبعة أو ثمانية ولو مال نصيبا أو انصه ما إذا
 كانت بحيث لو وزعت على عمر من لا يحسن التجارة لا تنكبه للعمر الغالب ومن ثم قال في الأعيان
 قديما أن أفواه فقير وقد لا يعلل الأفا ساو حبلأوه رغي أمالو كان يحسن التجارة وعنده ألف
 مثلا ولو وزعت على بقية عمره لا تنكبه لكنه يبيع منها ما يكفيه ومعه فلا يجوز له الأخذ
 من الزكاة ولا يمنع المسكنة المسكين وماله مع ما مر مبسوطا والمراد بالكفاية هنا ما مر في الفقير
 لا يقال يلزم على ذلك أخذ أكثر الأغنياء بل المولك من الزكاة لأن قول من معه مال يكفيه
 ربحه أو عتار يكفيه دخله غنى والأغنياء غالبهم كذلك فضلا عن المولك فلا يلزم ما ذكر وقد علم
 من ذلك أن المسكين أحسن حال من الفقير واحتج بقوله تعالى أما السفينة فكانت لمساكين
 حيث سمى مالكم ماساكين فدل على أن المسكين من يملك ما ضره لأن من يملك سفينة يحصل
 ما يتبع موقعا من كفايته غالباً وهذا عندنا نازلة في الجموع عن خلاف من أهل اللغة خلافا
 لما لا وأبي حنيفة رضى الله عنهما ولكن لا فائدة للخلاف هنا لأن عندنا يجوز الدفع لواحد
 وإنما تظهر ثمرة في الوصية فلأوصى للأحوج من الفقير والمسكين أي للأحوج منهم ما عندنا
 تصرف الأول وعنده مال لا نأى اه باختصار وزيادة استدلال بعضهم المذهبنا أيضا بأنه صلى
 الله عليه وسلم تعوذ من الفقر في حديث الصحيحين وسأل المسكنة في حديث الترمذي لكنه
 ضعيف وبفرض صحة فقه المسكنة التي سألها التواضع وأن لا يجش في زمرة المتكبرين
 والأغنياء المتفرقين على أنه روى أنه استعاذ من المسكنة أيضا وحل على أنه إنما استعاذ من فتنة
 الفقر والمسكنة كالضجر والسخط الحاصلين بسبب ذلك عادة لأن حالة الفقر والمسكنة كما

وماله الغائب بمرحلتين
 والموجل وكسب لا يليق به
 والمسكين من قدر على مال
 أو كسب يقع موقعا من
 كفايته ولا يكفيه

استعان من فتنة الغنى كالاشتغال به عن الله تعالى لامن حالة الغنى لانه صلى الله عليه وسلم مات
 مصعبا **أفأف الله عليه (قوله والعامل الخ)** محل استحقاقه من الزكاة اذا فرقها الامام ولم
 يجعل له جعلا من بيت المال فان فرقها المالك أو جعل الامام له ذلك سقط سهم العامل قاله في
 شرح المنهج **(قوله كساع)** هو المبعوث لاخذ الزكاة وبه شبه واجب ومثل للعامل بستمائة مثله
 أتى بالكاف اشارة الى أنه لا ينحصر فيما ذكر اذ منه العريف وهو الذي يعرف ارباب الاستحقاق
 وهو كالنقيب للقبيلة ومنه الجندى أى المشدان احتج اليه واليكال والوزان والعدد الذين
 يميزون بين انصبا المستحقين فان ميزوا الزكاة من مال المالك فاجرتهم عليه قاله في شرح المنهج
(قوله وكاتب) أى يكتب ما وصل من ذوى الاموال وما بقى عليهم **(قوله وحاشر)** أى يجمع
 ذوى الاموال أو ذوى السهمان **(قوله وقاسم)** أى يقسم بين المستحقين قاله في شرح المنهج
(قوله وحاسب) أى لاموال الزكاة **كان يقول** فى الالف من الابل عشرون حقة أو خمس
 وعشرون بنت لبون **(قوله وحافظ للاموال)** الزكوية أى لا فاض ووال فلاحق له ما فى
 الزكاة بل ورثه ما فى خمس النخس المرصدة للمصالح العامة ان لم يتطوعا بالعمل لان عملهما عام
 وبؤخذ من العلة المذكورة انه لا فرق بين أن يأخذ القاضى على الحكم شيئا من بيت المال أم لا
 فلا وجه لتقييد بعضهم له بالمستغرق وصح ان يرضى الله تعالى عنه شرب لبنا فاعبه به فقيل له
 انه من ثم الصدقة فأدخل اصبعه فيه واستقامه اه شرح المنهج بزيادة **(قوله والمؤلفة)** جمع
 مؤلف من التأليف وهو جمع التلويح وهم أربعة وكلامهم مساوون **(قوله ونيته ضميقة)** أى فى
 أهل الاسلام والمراد بنية الفقه أن يكون عنده وحشة منهم أو فى الاسلام نفسه بمعنى الايمان
 أى التصديق بتمامه على القول بترادفهما وان الايمان يزيد بحسب ظهور البراهين وكثرتها وغير
 ذلك كالاظهاره بنوعه بضد ذلك ومن ثم كان ايمان الصديقين أقوى من ايمان غيرهم وقيل
 معنى زيادته ونقصه زيادة متعلقاته من الاعمال وقامه وقيل ان الاعمال من مصاديقه على ما قاله
 بعضهم من أنه قول وفعل ونية فزيادته بزيادة الاعمال الداخلة فى مصاديقه ونقصه بنقص ما على
 هذين فالاعطاء سبب فى زيادة الاعمال والخلاف المذكور فى غير الانبياء أما هم فاعيانهم لا يقبل
 الا الزيادة اتفاقا قال المحشى أما الاسلام الذى هو الاعمال الظاهرة فلا شك فى قبوله الزيادة
 والنقص اه وفيه نظر لان الاسلام التصديق بتلك الاعمال لا انفسها فعلقه أخص من متعلق
 الايمان الذى هو جميع ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وحينئذ فيمكن أن يراد بالاسلام
 حقيقة يمكن الأول أولى لعدم تدرج **(قوله أوله شرف)** معطوف على قوله ونيته ضميقة أى
 أو من أسلم ونيته قوية لكن له شرف الخ فيعطى ولو امرأة كما قاله الرملى فى هذا وما قبله فهذا ان
 القسمان يعطيان مطاوعا كانوا ذكورا أم لا احتجنا بهم أم لا قسم الامام أم لا بخلاف القسمين
 بعد ذلك فترط فى اعطائهم باقسام الامام والذكورة والحاجة لهم كان يكون اعطائهم أهون علينا
 من تجهيز جيش **(قوله أو متأنف)** بفتح الهمزة معطوف على أى أو مسلم متأنف الخ لان الكلام
 فى مؤلفة المسلمين كما مر أما مؤلفة الكفار وهم من يرجى اسلامه أو يخاف شره فلا يعطون لامن
 الزكاة اتفاقا مطاوعا ولا من غيرهما على الاصح الاشارة لثبات المسلمين والعباد بآية تعالى كل من
 بعضهم وهجوم الكفار على بعض بلاد الاسلام وكانوا لا يندفعون الا يذل حالهم فيعطون

والعامل كساع وكاتب
 وحاشر وقاسم وحاسب
 وحافظ للاموال والمؤلفة
 من أسلم ونيته ضميقة أو له
 شرف يتوقع باعطائه اسلام
 غيره أو متأنف

حينئذ للضرورة أما غير ذلك فلا يعطون لان الله تعالى أعز الاسلام وأهله وأغنى عن التأليف
ولا يرد اعطاؤه صلى الله عليه وسلم مؤلف الكفار من الغنائم لان ذلك كان من خمس الخمس وهو
حلال له يفعل فيه ما شاء بخلاف من بعده (قوله على ما نبي الزكاة) أي على قتال من ذكر وقوله
أو أعدائنا أي سواء كانوا كفارا أو مرتدين أو مسلمين كبغاة (قوله المكاتبون) أي ولولوا لكفار
ونحوها شئ وقوله كتابة صحيحة قيد ويشترط أيضا اسلامهم كما يعلم مما يأتي وأن لا يكون معهم
وفاء بالجنوم وان قدر واعي الكسب وانما يعط الفقير والمسكين القادرين على ذلك كما مر
لان حاجتهم ما تفيق يوما بيوم والكسب يجعل كل يوم كنيسته ولا يمكن تحصيل كفاية الدين
الا بالندر يجع غالبوا ويشترط أيضا كتابة الكل أو البعض وكان الباقي حرا فان كان رقيقا كان
أوصى بكتابة عبد فجز الثلث عن كماله يعط وأن يكون مكاتبه الغير التركي أمام كتابته فلا يعطى من
زكاة شئ ماله ودفائده اليه بخمسة الشروط خمسة ولا يشترط حلول النجم بخلاف الغارم فإنه
لا يعطى حتى يحل الدين والفرق التوسيع لطرق العتق انشوف الشارع اليه ولا يشترط أيضا
اذن السيد في الاعطاء اه أفاده مر في شرحه من زيادة (قوله غارم لاصلاح) أي لدفع تخصص بين
تخصيصين أو قبيلتين تنازع في قبيل ولو غير آدمي ككتاب أو مال متلف وان عرف قاتل انقبيل
ومتلف المال فيستدين ما يسكن به القتلة وان كان ثم من يسكنهم غيره فيعطى ان حل الدين على
المعقد أفاده مر (قوله ولو غنيا) بشرطين أن يستدين ولم يوف من ماله أو مال غيره يستدين بان أعطى
من ماله ابتداء أو استدانة ووفى من ماله فلا يعطى اه أفاده مر وأما قول المحشى بثلاثة شروط
وذكر منها أن يدفع ما استدانه في تسكين القتلة لخراج ما اذا استدانه ولم يدفع ما استدانه في
ذلك ففيه نظر لانه لا يصدق عليه حينئذ أنه غارم لاصلاح اه (قوله وغارم لنفسه الخ) أي غارم
شئ ابتداء له لنفسه لمباح أي بقصد أن يصرفه في مباح طاعة كان أو لاسوا مصرفه في مباح أو في
معصية ويعرف قصد الاباحة بقرائن الاحوال فان تداناه لمعصية كصرفه لنفسه فيصير ان
صرفه في مباح أو في معصية وناب وذن صدقة في توبته أعطى أو لم يتب لم يعط شئ أو في المسئلة
خمس (قوله ان أعسر) قيد ثان وهو معنى قوله في المنهج فيعطى مع الحاجة بأن يجعل الدين ولا
يقدر على وفائه بخلاف مال لم يحتج فلا يعطى اه (قوله ان أعسر مع المدين) أي سواء ضمن باذن
أم لا بان تبرع بالضممان بدليل ما بعده (قوله وفي سبيل الله) كان الأولى اقاط في لان الغزاة
اسمهم سبيل الله قال مر وسبيل الله في الاصل الطريق الموصلة له تعالى ثم كثر استعماله في
الجهاد لانه سبب الشهادة الموصلة الى الله تعالى ثم وضع على هؤلاء لانهم جاهدوا لافي مقابل
فكانوا أفضل من غيرهم اه أي فاطلق عليهم السبيل الذي هو اسم للجهاد مجازا للتبسم به على
وجه اكمل (قوله غزاة لافي لهم) أي لاسمهم أو هم في ديوان المرتقة بل هم مطوعون يغزون
اذا نشطوا وخرج بذلك المرتقة فلا يعطون من الزكاة بل من التي فان لم يكن في بان لم يكن
شئ أصلا أو كان ومنعه الامام واضطررناهم في دفع شر الكفار فان كان لهم مال لم يجب اعانتهم
أو فقر المزم أغنياء المساكين اعانتهم من أموالهم لامن الزكاة ولا يدخل في الاغنياء الصبي والمجنون
فيلزم الولي الاخراج من ماله لان في ذلك نفعه ما يحفظه ما واطاله ما من الكفار وهذا
التفصيل مأخوذ مما وقع للمؤوى مع الملك الظاهر لما أراد اخذ مال الاغنياء اه مكره اعانة لهم

على ما نبي الزكاة أو أعدائنا
والزكاة المكاتبون كتابة
صحيحة والغارمون ثلاثة
أعسر غارم لاصلاح ولو
غنى وغارم لنفسه لمباح
ان أعسر وغارم للضممان
ان أعسر مع المدين أو هو
وحده وقد ضمن بغير اذن
وفي سبيل الله غزاة لافي
لهم ولو أغنياء

على الجهاد وأفتاه أهل عصره بذلك فقال لهم النووي هذا لا يجوز إلا إذا لم يكن عددكم من المال
 نفي والالم يجب على الأجنية مساعدةكم فانقادوا له (قوله وابن السبيل) شامل للذ كروا الاتي
 فقيهه فغالب هي بذلك الملازمة السبيل وهي الطريق وأورد في الآية دون غيره لان السفر محل
 الوحدة والافتراد اه شرح مر (قوله من شئ سقر) أي من بلاد الزكاة أي وإن لم تسكن وطنه
 وقوله أو مجتاز أي ما يولد الزكاة وقوله بشرط الحاجة أي بأن لا يجد ما يقوم بهوائه سفره
 وإن كان له مال لغيره ولو دون مسافة القصر وإن وجد من يقرضه على المعقود يفرق بينه وبين
 ما من اشتراط مسافة القصر وعدم وجوده مقرر بأن الضرورة في السفر والحاجة فيه
 غاب ومن ثم لم يفرقوا بين القادر على الكسب ولو بلا مشقة وبين غيره لتحقق حاجته مع قدرته
 هناك دون ما مر (قوله وعدم المعصية بسفره) خرج ما إذا كان عامدا في السفر كأن شرب
 الخمر فيه فيعطى من الزكاة (قوله بشرط أخذ الزكاة الخ) بهذا ذكر الشروط الخاصة لكل
 مسند ذكر شروط عامة ويعلم من الاقتصار على ما ذكرناه يجوز دفعها الفاسق إلا أن علم أنه
 يستعين بها على معصية فيحرم وإن أجراً وكذا الأعمى كماله دفعها وإن كان الأولى تركه في ذلك
 خروجاً من الخلاف أفاده مر (قوله وأن لا يكون من بني هاشم) وإن لم يكن ثرياً كالعامة
 والمملوك فلا يعلون وإن منعوا حقهم من خمس الخمس لم يمسأه أو ساء الناس وإنها
 لا تحل لهم ولو لا آل محمد وكان زكاة كل واجب ككسارته ونذر بناءه على أنه يسلط به ذلك واجب
 الشرع فيحرم عليهم الأخصية الواجبة والجزم من أخصية التطوع بخلاف بقتهم أو كصدقة
 التطوع غير ما حرم عليه صلى الله عليه وسلم الكل لأن مقامه أشرف وحاشا له إلهية لأنها
 شأن المملوك قاله مر ويحرم لبس العمامة الخطراء لغير الشريف إذا كان فيه تلبس نعم أن
 لبسها اتفاقاً أو الحاجة فلا حرمه وتبخر لا شرافهم أحدث في زمن المأمون قبل موت الشافعي
 رضى الله تعالى عنه بسنة كان ذلك في حدود المائتين وقيل في زمن السلطان الأشرف بمصر أمر
 بقبول لا شراف عن العمامة بعصائب خضرفي العمامة ثمة ثلاث وسبعين وسبع مائة والعلامة
 التي توضع الآن في العمامة تسمى شظفة وهو أقطر مستحدث لم يذكره أهل اللغة وكانه بمعنى خرقه
 صغرة من قراهم هو في شظف من العيش أي قلة وضيق والاشراف خصوص أولاد على كرم الله
 وجهه من فاطمة رضى الله عنهم (قوله ومواليهم) أي عتقائهم لم يرد على القوم منهم (قوله نعم
 يجوز أن يكون المال الخ) لأن ما يأخذونه منها أجرة عليهم سواء وقعت أجرة أم لا وسواء
 كونه من الزكاة وما يورثهم قول مر نعم يجوز استئجار الخ من أنه لا بد من عقد الإجارة ليس
 مراد بالكيل والوزان أن ميزانين انصبأ المستحقين لأنها انصاف تكون من سهم العامل جية ثم
 فان ميزانهم المال فأبهرتهم على المسالك لأن سهم العامل كما في شرح المنهج (قوله كافر
 وهاشمياً) أي وعبد كذا كره مر وعبد الله نعم يجوز استئجار كافر وعبد كذا أو حال أو حافظ أو
 قهوه من سهم العامل لأنه أجرة لا زكاة اه وبذلك يندفع توقف الشورى هنا (قوله ولا يجوز
 من كل منها أقل من ثلاثة) أقل فاعل يجوز أي الانخراج لأقل من ثلاثة حال كون الثلاثة كائنة
 من كل منها أو في نسخة ولا يجوز وهي أنسب بقوله ولا للمالك وعلى النسخة الأولى يقدر عامل
 لذلك يناسبه كما صنع الشارح بقوله ولا يجوز للمالك لأن الأجزاء لا يناسب تعلقه بالمالك (قوله

وابن السبيل من شئ سقر
 أو مجتاز بشرط الحاجة
 وعدم المعصية بسفره
 بشرط أخذ الزكاة من هذه
 الثمانية أن يكون مسلماً
 وإن لا يكون قسماً رقياً إلا
 المالك وأن لا يكون من
 بني هاشم وبني المطالب
 ووالهم نعم يجوز أن
 يكون المال والكيل
 والوزان والحفاظ كافراً
 وهاشمياً ومطالياً (ولا
 يجوز من كل منها) أي من
 هذه الثمانية

(قوله لا يناسب تعلقه الخ)
 انظره

أقل من ثلاثة) فإن أعطى ثلاثة من كل صنف جاز أن قسم المال ولم ينحصر وافي البلد كمنقراه
 مصر أو انحصروا ولم يوف بهم المال فإن انحصروا بالسهل عددهم ووفى بهم المال وجب عليه
 التعميم كما يجب عن الإمام مطلقا والمامل أنه يجب على الإمام تعميم الأصناف والتسوية
 بينهم وأنهم آحاد كل صنف والتسوية بينهم أن استوت الحاجات وتجب هذه الأربعة على المالك
 أن انحصروا ووفى بهم المال ومعلوم أنه إن تعامل في قسم المال فإن لم ينحصروا ولم يوف بهم
 وجب إعطاء ثلاثة من كل صنف فإن أدخل المالك أو المامل حيث وجب عليه التعميم بصنف
 غرم له حصته لكن الإمام إنما يغرم من الصدقات والمالك يعض الثلاثة بأن أعطى أقل منها
 غرم إن لم يعطه أقل مقول ولا فرق في وجوب التعميم بين زكاة المال وزكاة الفطر وإن اختلف
 جميع جواز دفع زكاة الفطر الثلاثة فقراء أو مساكين وآخرين جواز واحد وأطال بعضهم في
 الانتصار له بل نقل الرواية عن الأئمة الثلاثة وآخرين جواز دفع زكاة المال أيضا إلى الثلاثة من
 أهل السممان قال وهو الاختصار لئلا يترك العمل بهذه ما ولو كان الثاني حيا لاقى به وحل
 وجوب التعميم أيضا إن نقل المال فإن قل بأن كان قدر الورع عليهم لم يصدق منه الم يجب
 التعميم بل يقسم الأصوح فالأصح أخذ من نظيره في الشيء اهـ ملخصا من المنهج وشرح مر
 (قوله وبالقياس عليه) أي على غير الأخيرين وقوله فيه ما أي في الأخيرين وعبارة المنهج
 وشرحه وجب إعطاء ثلاثة فما أكثر من كل صنف المذكور أي كل صنف في الآية بصيغة الجمع وهو
 المراد بقوله سبيل الله وابن السبيل الذي هو للجنس اهـ أي فالمراد من الجنس الثلاثة كما ذكرنا قريبا
 على بقية الأصناف الواردة بصيغة الجمع كما يستفاد من قوله وهو أي الجمع المراد بالجمع بذلك يدفع
 اعتراض المحشي عليه هنا بقوله إن الجنس كما يصدق بالثلاثة يصدق بالأقل (قوله إلا العامل)
 استغناء مطلق لان فرض كلام المصنف فيما لو قسم المساكين وحده تذاقبس هناك عامل (قوله ولا
 يجوز للمالك) أي يحرم عليه ولا يجوز له شرح المنهج (قوله أي الزكاة) خرج بها الكفاية والنذر
 بالوصية فقراء ومساكين إذا لم ينص الموصي ونحوه على نقل أو غيره فله مر (قوله لبلد
 آخر) لو قال عن بلد هالك أن أولى لأنه يحرم نقلها خارج السور إلى محل تقصير فيه الصلاة وإن لم
 نزل إلى البلد الآخر ثم ان خرج المستحقون مع المالك من البلد وصرفه لهم في ذلك المحل جاز
 وقد يجوز للمالك النقل فيما لو وقع تشقيص كعشرين شاة لبلد وعشرين بآخر فله إخراج شاة
 بأحدهما مع الكراهة وفيه لو حال الحول ببادية لا مستحقين بها فبقية فرق الزكاة بأقرب محل إليه
 مستحق ولاهل الخيام الذين لا قرار لهم صرفها من معهم ولو بعض مستحقين بسفينة في اللجة
 فإن فقدوا قبل بأقرب محل إليهم عند تمام الحول والحال المقابلة بنحوه أي وماء كل حلة كبلد
 فيحرم النقل إليه بخلاف غير المتينة فله النقل إليها من بدون مسافة القصير من محل الوجوب اهـ
 أفاده مر (قوله مع وجود مستحقها) فإن عذمت الأصناف في بلد وجوبه أو فضل عنهم شيء
 وجب نقلها أو المناضل إلى مثاهم بأقرب بلد إليه فإن عدم بعضهم أو فضل عنه شيء بأن وجدوا
 كاهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء وكذا إن وجد بعضهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء رخص
 البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقيين أن نقص نصيبهم عن كفايتهم فلا ينقل إلى غيرهم
 لا لمساواة المستحقين فيهم فإن لم ينقص نصيبهم عن كفايتهم نقل ذلك إلى ذلك الصنف بأقرب بلد

(أقل من ثلاثة) من
 الأشخاص علمنا نقل الجمع
 في غير الأخيرين في الآية
 وبالقياس عليه فيهما (الا
 العامل) فيمكن في فيه بواحد
 إذا حصل به الفرض
 (ولا يجوز للمالك) ولو
 بنائبه (نقلها) أي الزكاة
 (إلا بد آخر) مثلا ولو دون
 مسافة القصير (مع وجود
 مستحقها) أو بعضه

في محمل وجوبها للغير
 المحضين صدقة تؤخذ من
 أغنيائهم فتدعى فقرائهم
 ولا تمتد أطماع مستحق
 كل باد الى زكاة ما بها من
 المال والنقل يوحشهم
 فتخرج بن يادق للحالك
 الامام فله نقاهما (وله) أي
 للحالك ولو بنائبه (اخراج
 زكاة أمواله الباطنة)
 وهي الصدقة والعهرض
 والركاز والحقوا به اركة
 القطار (والظاهرة) وهي
 النعم والتاب والعدن
 (وصرفها) أي صرف
 الزكاة (الى الامام أولى)
 من صرفها الى المستحقين
 لانه أعرف بالمستحقين
 وأقدر على التفريق (الا
 أن يكون جائرا) فصرفها
 الى المستحقين أولى من
 صرفها الى الامام ولو طلب
 الامام فله كذا الاموال
 الظاهرة وجب التسليم اليه
 بلا خلاف وأما الاموال
 الباطنة فقال الماوردي
 ليس للولاة نظرف زكاتها
 وادبها الحق بها فان بذلها
 طوعا قبلها لوالى

اه أفاده في شرح المنهج (قوله في محمل وجوبها) أي وقت وجوبها والمراد به من فيها ذلك
 الوقت وان لم يكونوا من أهلها فان لم يكونوا في ذلك الوقت بل حضروا بعد وقت الوجوب لم
 يجز الاعطاء اليهم حيث كان فقراء البلد محصورين فان لم يتحصروا كاهل مصر جاز الاعطاء
 ان حضروا بعد وقت الوجوب من الغرياء اه قرر شيخنا عطية والذي يقبض الزكاة للصبي
 أو المجنون وليه قيا على غيره من سائر التصرفات (قوله صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتدعى فقرائهم
 فقرائهم) اعترض بان هذا لا يدل على المدعى لان ظاهره جواز دفعها لسائر المسلمين ولو غير أهل
 البلد ولذا صح الاستدلال به فيما مر على عدم دفعها للكانرو واجب بأنه جزمه له وقامه ما قوله
 ولا تمتد ادخال فافاد بالحديث أن المراد فقراء المسلمين وبما به أنه أن المراد مسكوا بالبلد لا غيرهم
 فانه لم يجمع الامرين أو يقال ان الضمير راجع لمخصوص فقراء المسلمين المرسل اليهم مع ما
 رضى الله تعالى عنه وهم فقراء تلك البلدة لا عموم المسلمين فالاستدلال بذلك منطوقه وفيه لاصل
 السبب (قوله الى زكاة) متعلق بامتداد (قوله فله) أي الامام ولو بنائبه فله ولو امتنع
 المستحقون من أخذها فانهم الامام لان قبولها فرض كفاية فيقاتلون على ذلك لعمليهم
 هذا الشعار العظيم كعميل الجماعة بناء على أن فرض كفاية بل أولى ولا يصح ابراء المحصورين
 رب المال منها بناء على أنه يجب في العين والاعيان لا ببرأئتها اه أفاده م (قوله ولو بنائبه)
 قال م ر ولو قال فرق هذا على المساكين لم يدخل فيهم ولا مؤونه وان نص على ذلك اه ووجه ذلك
 ما يلزم عليه من اتحاد القابض والقبض هذا ان لم يميز له قدر اقل عين له ذلك جازله الاخذ
 لا تمام العلة (قوله الباطنة) سميت بذلك لعدم علم الغير بها غالبا وقوله والحقوا به اركة القطار
 وجه ذلك أنه امتناعه باليسار والاعسار وهما أمران خفيان (قوله والظاهرة) سميت بذلك
 للاطلاع عليه غالبا كما علم بمصار (قوله وصرفها) أي زكاة الاموال مطلقا ظاهرة أو باطنة الى
 الامام أولى مالم يكن جائرا فان كان جائرا في صرفها اليه تفصيل ان كانت عن الاموال الظاهرة
 فصرفها اليه أولى أيضا وعن الباطنة فلا يخفى وم قوله الآن يكون جائرا فيه التفصيل المذكور
 والمفهوم اذا كان فيه ذلك لا يرد عليه اعتراض فانه دفع بذلك قول بعضهم ان قوله الآن يكون
 جائرا في الاموال الباطنة فقط على المعقود وأما الظاهرة فصرفها الى الامام أفضل ولو جائرا
 خلافا لظاهر كلام المؤلف فيها اه والمراد بالجائز في هذا الباب الجائز في الزكاة بان لم يصر فها
 مستقيم او ان كان عادلا في غيرها بالعادل خذته وتفرقة بنفسه أفضل من تفرقة بوكيله
 (قوله ولو طلب الخ) كأنه قال ما تقدم من كون صرفها الى الامام أولى محله فيما اذا لم يطلبها فان
 طلبها في ذلك تفصيل (قوله وجب التسليم اليه الخ) واذا أخذها فهو بطريق الولاية لا النيابة
 عن المالك على المعقود بدليل أنه لا يتوقف أخذها على مطالبة المستحقين وقوله بلا خلاف أي
 ولو جائرا (قوله ليس للولاة نظرف زكاتها) أي فيجوز عليهم طلبها وان وجب الدفع لهم حينئذ
 خوف الفتنة والولاية بضم الواو جمع وال كغزاة جمع غاز والمعتمد ابراء المكس عن الزكاة
 بشرط أربعة أن يكون الاخذ الامام أو نائبه وأن يكون مسلما وأن يكون فقيرا وأن ينوي
 الدفع أنه عن الزكاة كذلك م ر وأقره ع ش وفي اشتراط الفقرا اذا كان الاخذ الامام أو
 نائبه نظرفا الصحيح أنه ليس بشرط حينئذ

• (باب قسم الغنية والثاني) •

هذا شروع في الشق الثاني من الترجمة حيث قال في كتاب الزكاة وما يذكر معها في بعض النسخ
 الأول شروع في الثاني وذكر منه أربعة في ثلاثة أبواب لجمع الغنية والثاني في واحد والقسم
 بفتح القاف مع سكون السين مصدر بمعنى القسمة ومع فتحها بمعنى العيز وبكسر القاف وسكون
 السين التصيب والغنية فعيلة بمعنى مفعولة أي مفعومة من الغنم وهو الرمح والثاني مصدر قائم
 إذا رجع ورد ومنه سمي الظل بعد الزوال في الرجوع عنه من جانب إلى آخر ثم استعمل في المال
 الرابع من الكفر اليأس استعمله المصدر في اسم الفاعل لأنه راجع أو اسم المفعول لأنه
 مردود وانما أطلق عليه ذلك لأنه كان في الأصل للمؤمنين إذا أصل الإيمان والكفر طارئ
 عليه لأنه حين نزل آدم لم يكن كفر في الأنس وقبل امتناع إبليس من السجود لم يكن كفر في الجن
 فإذا غلب الكفار على شيء منه فهو بطريق التعدي فإذا غنم المسلمون منهم فكانه رجع إليهم
 ما كان لهم وإن شئت قلت لأن الله تعالى خلق الدنيا وما فيها للمؤمنين للاستعانة بهم على طاعته
 فمن خالفه فقد عصاه وسبيل ما يهديه الرذالي من يطيعه والمثبور تغايرني والغنية كما يؤخذ
 من العطف وقيل كل من مابطلق على الآخر إذا أفردان جمع بينهما ما افترا كالغني والمساكين
 وقيل الثاني يطلق على الغنية لأنها راجعة اليأس دون العكس اه أفاده من زيادة وقدم هنا
 الغنية على الثاني لأنها متفق عليها والثاني مقبوس عليه أو عكس في المنهج اه كما ما يشان محل
 الخلاف لأن محل الوفاق غنى عن الإتمام به (قوله من شيء) بيان لما وعنده ما محذوف أي أن
 الشيء الذي غنمته أي أخذته من الكفار ووجهه قوله فإن الله خصه خبر أن وذكر الله لتبركه
 والأفعول للرسول ولم يذكر بعده فهذه الخمسة تأخذ الخمس والاختصاص الأربعة للغانمين بطريق
 الأصل لأنه لم يخرج من الغنوم الخمس قال في شرح المنهج ولم تحمل الغنائم لاحد قبل الإسلام
 بل كانت الأنبياء إذا غنموا ما لا من غير الحيوانات جمعوه فماتوا من السما تأخذ هذه أما
 الحيوانات فهي للغانمين غير الأنبياء ثم أحلت للنبي صلى الله عليه وسلم وكانت في صدر الإسلام له
 خاصة لأنه كان غانمًا من كاهن نصرته وشجاعة بل أعظم ثم نسخ ذلك واستقر الأمر على ما يأتي اه
 زيادة (قوله ما أفاء) أي أرجع الله على رسوله من أهل القرى كاليثبع والصفراء فله الخ أي
 الخمسة من ذكر وأربعة أخماسه للمرتزقة والتخمين في هذه الآية أخذ من آية الغنية من باب
 حل المطلق على المقيد كما قاله الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله ما أخذناه) أي معاشر المسلمين
 من مال أو اختصاص ككتاب نافع وقوله هو أولى أي أشعول عيارته لما أخذ أهل الذمة فقتضى
 أنه يخمس وليس كذلك بل يفوزون به فليس فيا ولا غنية (قوله من أهل حرب) قيد خرج به
 ما أخذ من المرتدين فهو في كفاي أو من الذميين فيرد إليهم وكذا من لم تباه الدعوة أصلاً أو
 بالنسبة لبيئتنا صلى الله عليه وسلم إن تمسك بدين حق والافهوكم بدي وما أخذ من صيد وحشيش
 دار الحرب فإنه كباخ دارنا فكل من أخذ مملكه وزاد في المنهج قيد بقوله معاهوهم لإخراج
 ما لم يكن لهم كان أخذهم من المسلمين أو من أهل الذمة واستولوا عليه فإذا أخذناه منهم لم يكن
 غنية بل إن علم مال الكه فهو له والاتكال ضائع أمر رأي الامام ما أن يبيعه ويحفظ غنمه بالسك
 أو يصرفه في مصالح بيت المال ويغرم لمالكه إذا حضر (قوله قهراً) صفة مصدر محذوف أي

• (باب قسم الغنية والثاني) •
 الأصل في الأول آية وأما
 انما غنمتم من شيء وفي
 الثاني آية ما أفاء الله على
 رسوله (ما أخذناه) هو
 أولى من قوله ما أخذ (من
 أهل حرب قهراً) هو
 غنية

فهو المروءة والحي فانه يشترط في استحقاق سلبه أن يقاتل قتاله مر والمراد بالقاتل كل من ركب
 غررا كناية عن وعاء يدم على التخميس ايضا المؤمن كاد كره في شرح المنهج بقوله ثم بعد الساب
 يخرج المؤمن أي مؤلفه هو الحفظ ونقل المال ان لم يوجد متطوع به الحاجة اه وذلك كاحرة
 راع وحال ونحوهما ولا يجوز استنجار من ذكر باكثر من أجرة المثل لان الامام كولي الدين فان
 وجد متطوع به لم يجوز اخراجه او اوله انما أسقط ذلك من عدم اطراحه لا قوطه بوجود
 المتطوع (قوله ولورقة قال الخ) لكن بشرط أن يقاتلوا كما سر ولا بد أن يكون الرقيق ملوكا كما
 كانه يشترط اسلامه المعلوم من النسخ وقوله أو أتى قتله الخ (قوله لخبر الصحبة) هذا
 قاله أبو بكر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأقره عليه فتنسب للنبي صلى الله عليه وسلم وصح
 الاستدلال به وورد من قتل قتله عليه ينة فله سبعة ذكراه وروى عنه أنه لو ادعى شخص
 انه قتل هذا القتل وطلب سلبه لم يقبل الا بيينة (قوله من قتل قبلا) اعترض بان القتل
 لا يقتل وأجيب بانه من مجاز لا من حقيقة وبما لا يشاركه في كافي وقوله تعالى حكاية أي أراي أعصر
 خرا والمعنى من قتل أي زعم روح شخص يؤل أمره بعد الأزهان الى وصفه بكونه قتل لا أن
 من هاد روحه ويحتمل أن يجعل قتل بمعنى صير من صير شخصاً قتيلاً فيكون المنعول أن قول
 محذوقا واستعمال قتل في صير استعمالا للمصدر في أثره لأنه يشاعن القتل أي القتل تصغير
 الشخص قتيلا والقتل ليس بشيء كناية عن حال ابن حجر قيل وبصح كون قتل على حقيقة باعتبار
 أنه قتل به هذا القتل لا يقتل سابق ونظيره جواب المتكلمين عن المغالطة المشهورة أن الجوار
 المعلوم محال لان الاجساد ان كان حال المعدم فهو جمع بين النقصين أو حال الوجود فهو تحصيل
 الحاصل بان اختيار الثاني والايجاد الم وجودا عما هو وجوده مقارن لا متقدم فليس فيه تحصيل
 للعامل اه (قوله وهو) أي السلب مامعه أي الحربى من ثياب كقروة وجبة (قوله ووران) هو
 برامه هـ هـ ففوت بينهما ألف خف طويل لا قدم له يابس في الساق ويسمى في مصر بالسردينة
 وهي قطعة من جلد أو جوخ يابسها في ساقه من يريد السفر ليغير عن غيره (قوله وآلات حرب)
 كدروع بدال مهملة وهو المسمى بالزردية وجمع الآلات تعدد دهايا اعتبار أنواعها والآلهو
 لا يعطى من نوع تعدد كالسيوف الا الواحد اقال الرمل ولوزاد سلاحه على العادة فقام
 ما يأتي في الجندية أنه لا يعطى الا واحدة أنه لا يعطى الا سلاحا واحدا وهو الوجه اه والخبرة
 في اختيار الجندية له أنه أن يختار أي واحدة كانت من الجنائب لان كلا جندية من أزال منته
 وقيل أنه أن يقال في بيعة آلة الحرب كذلك والمراد بالجندية الجندية التي تتقدمه ولو بين يديه
 لان التمام تقدمه ليركهم عند الحاجة بخلاف التي يحملها انقاله (قوله وزينة) عطف على
 حرب أي آلات زينة وفي بعض النسخ وزينة أي الحرب أي ما يتزين به فيه لا غلظة الماير
 (قوله كسوار) أي لاصراة حربية فانت أو لرجل لانهم لا يتقدمون تحريمه (قوله نفقة)
 أي ماله بكيمم الا الخفاة في رحله وهي المسمى بالحقبة قال في شرح المنهج لاحقية مشدودة
 على القوس بما فيها من نقد وغيره لان البت من لباسه ولا من حليته ولا مشدودة على بدنه اه
 (قوله ونحوها) كطيلسان ومنطقة وهـ بيان بما فيه وهو كسكيس الدواهم المسمى بالنوار
 وطوق زمر كوب وآتة كسرج ولباس ومقودرمه ما زوهو الركب وقيل ما ينتمى به والمراد

(قوله اكن بشرط الخ)
 هذا الشبهة لان الكلام
 في القاتل لافي المقتول

ولورقة أو صغيرا أو أنى
 لخبر الصحبة من قتل
 قتله لا فله سلبه وهو مامعه
 من ثياب وخف ووران
 وآلات حرب وزينة
 كسوار ونحوها

الركوب ولو بالقوة كان قاتل راجلا وعنه يده وفي السلاح الذي على الخنيفة ترد لالامام
والظاهر انه من السلب لانه انما يحمله عليه ما قبل به عند الحاجة اليه افاده مر بزيادة
(قوله وانما يمتنع) أي القاتل السلب بركوب غور رأى أمر مخوف وهذا شرط من شروط
استحقاق السلب وتقدم شرط وهو كون القاتل مسلما وبقي منها كون المقتول غير منسي عن
قتله كصبي وامرأة لم يقاتلا ولا يمتنع سلب ذلك الا عند المقاتلة كما مر وسكونه غير عين
ولا يخذل ونحوه وكونه غير رقيق لذى كما مر (قوله يكتفى به) أي بالركوب أو الغر المسمين
(قوله في حال القتال) ظرف لركوب (قوله كان يزيل امتناعه) أي قوته ومن ازالة امتناعه
مالو أغرى عليه كإبادة ورامه لا ووقف به مد اغرائه في مقابله حتى قتله وقول الزركشي ان
قياسه أن يكون الحكم كذلك فيما لو أغرى عليه مجنوناً أو أعمى بامتناعه وجوب طاعته مردود
اذ المقيس عليه لا يملك والمقيس عليه فالسلب للمجنون والمالك الرقيق لان أمرهما (قوله
كان يفتاعينه) هذه مساوية لعبارة المنهاج وعدل عنها في المنهج وعبر بقوله أو يحميه
بضم الياء لان عبارة المنهاج لا تصدق بما لو كان له عين واحدة فاعلمه فكان الاولى للمصنف
أن يمتنع هنا كما منع في منجه أما لو فتاعينه أو واحدة منع كون الاخرى سائمة فلا يمتنع سائما
(قوله أو يقطع يديه أو رجله) لانه صلى الله عليه وسلم أعطى سلب أي جهل لعنه الله تعالى
لخصيه ابني عفرار رضي الله تعالى عنهم ما دون قاتله ابنه عود رضي الله تعالى عنه فانه جاءه
وهو مختبئ بالجراح وجلس على صدره وصار يحز رقبة فقال له لقد رقت مرقى عالم يا ربي
الغنم ومثل ذلك ما لو قطع يدا رجل بخلاف يدا واحدة أو رجل واحدة نظير ما مر في العين فانه
مر ولو قطع شخص يدا والاخر رجلا بعد هذه فاقول ان يكون السلب للثاني لانه الذي أزال
منعته بخلاف ما لو قطع عامه فاقول ما يشتركان وكذا لو اشتراك جمع في قتل أو اثنان فان السلب
لهم ولو أثنى واحد فقتله آخر فالسلب للاول فان جرحه ولم يخنه فللثاني أو أمسكه واحد
وليمتعه الهرب فقتله آخر فهو له ما كان منعه الهرب فهو له أفاده مر (قوله أو يامره) بكسر
السين أي أمسكه ويمتعه الهرب وان من عليه الامام أو ارقه أو قدام بخلاف ما لو رماه من حصن
أو صنف أو قتله غافلاً أو نائماً أو مشغولاً أو نحو شيخهم أو رأسه بالغيره أو بعد ان نزل الحربيين
بالكتابة بخلاف ما لو تهيؤوا الى فئة أو قصدوا نحو خديعة لبقاء القتال فلا سلب في جميع ذلك
اعدم التعمير بالنفس الذي جعل للقاتل السلب في مقابله أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله
ما يعم الحقيقة) أي المعنى الحقيقي وهو المزهق للروح بالمرقة والجهاز أي المعنى المجازي وهو المنزل
للمتعة بشئ مما مر والمعنى الذي يعمها هو المحصل ضرر في الغية فهو من باب عموم المجاز بان
يستعمل اللفظ في معنى غير ما وضع له ثم يرد من ذلك المعنى الفرد الحقيقي وفرد آخر مجازي من
أفراد المعنى الكلّي ويصح أن يكون من استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه لكنه لا يتناسب
الشرح (قوله ثم يخلص باقيا) أي بعد اخراج السلب والمؤمن كما مر ولو شرط الامام عدم
التعميس كان باطلاً لأنهم ذكر التعميس أنه لا يصح شرط الامام أن من غنم شيئا فهو له وقيل
يصح وعليه الأئمة الثلاثة وأما قوله صلى الله عليه وسلم ذلك يوم يدرفماتكم فيه وبه تقدير ثبوت
فقد انهم يدركت له صلى الله عليه وسلم خاصة يضعها كيف شاء (قوله أي باقي الغنمة) فيجعل ذلك

(قوله ولا يخذل) هو وما
به من شرطان في القاتل
بخلاف ما قبله (قوله والمالك
الرقيق الخ) الاولى والاخرى

وانما يستحق السلب
بركوب غور يكتفى به بشر
كافر في حال القتال بان
يزيل امتناعه كان يفتاع
عليه أو يقطع يديه أو
رجليه أو يامره فالمراد
بالقاتل ما يعم الحقيقة
والجهاز (ثم يخلص باقيا)
أي باقي الغنمة

خمس اقسام متساوية ويؤخذ خمس رفاع ويكتب على واحدة لله تعالى والله صالح وعلى
 اربع للفاخين ثم تدفع في بنادق متساوية من طين أو شمع ويخرج لكل خمس رقعة فخرج لله
 والله صالح جعل بين أهل الخمس على خمسة ويقسم مال الفاتحين قبل قسمة هذا الخمس ليكن بعد
 انرازه بقرة كما عرف اه شرح المنهج ولا اقراع في التي لان الفاتحين محصورون ويجب دفع
 الاخماس لهم حالا على ما يأتي فوجبت القرعة قطعا للزراع كما في سائر الاملاك وأما التي فأمراء
 موكلون الى الامام ولا مال فيهم معين فلم يكن للقرعة فيه معنى ويكره تأخير القسمة لدارنا بل
 يحرم ان يطلبوا انجيلها ولو بلسان السال (قوله فاربعة أخماسه) أي من عتار ومنه قول لمن شهد
 الخ لآية وفعله صلى الله عليه وسلم وانما كان العتار هتالهم بخلافه في التي فان الامام يتخير
 فيه بين قسمة كالمثول ووقفه ويومه وقسمة غلته في الوقف وغنمه في البيع لان الغنمية حصلت
 بكمبهم وغلهم فلهذا يكرهها بشرطه بخلاف التي فانه احسان جاء اليهم من خارج فكانت الغنمة
 فيهم الى الامام أفاده سم (قوله ان شهد الوقعة) أي بنية القتال وان لم يقاتل وان كان ممن
 لا يسهم له ولا بنية وفاتل كاجير لمنظ أمتعة وتاجر ومخترق فمن لم يحضر أصلا أو حضر بعد
 انقضاء الوقعة كما سيأتي أو قبل انقضاءها لا بنية القتال ولم يقاتل لم يستحق شيئا ويستحق ممن لم
 يحضر أصلا جاسوس وكين ومن حضر ليحرس العسكر من هجوم العدو والسرايا المذكورة
 فاذا دخل الامام أو نائبه دار الحرب فبعث سرية في ناحية فتحت شارعا كها جيش الامام
 وبالعكس لاستظهار كل منهم بالآخر ولو بعث وهو يدار الحرب سريتين الى جهة اشتد
 الجميع فيما يغتم كل واحدة منهم ما وكذا لو بعثهما الى جهتين وان تباعدتا على الاصح أما لو كان
 يدان أو بعث سرايا لدار الحرب فلكل سرية غنمها ولا يشتركون فيه الا ان تعادوا وان تعاد
 أميرهم والجهة وكما لا يشتركون لا يشتركون الامام وان قصد الحوقم لدار الحرب أو قرب منه
 لان السرايا كانت تخرج من المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وتغنم فلا يشتركون
 المقيون بها (قوله وان لم تشم رها) الغنم المسترلس سرايا والبارز للوقعة (قوله بجمع سرية)
 فعليه بمعنى فاعله أي سارية سميت بذلك لانهم انسروا من الجيش غالباً ثم تعود اليه (قوله وهي
 قطعة من الجيش) أي قلت أو كثرت وهذا هو المارد هنا وان لم يوافق معناها الاغوى الآتي
 فهو تفسير مرادويه تكون مرادفة للثمة بخلافها بالمعنى الآتي فان الفتنة أعم منها (قوله
 يقال خير السرايا الخ) لا منافاة بين كلامي الجوهرى وصاحب القاموس لان كلام الاول في
 بيان المبدأ والغاية فذكر أن مبدأها خمسة اتفاقا وفي آخرها خلاف وأكثر من السرية
 منسركم بعد ومنبر الى ثمانية ثم جيش وخيس لانقسام خمسة أقسام مقدمة وساقفة وميمنة
 وميسرة وقاب الى أربعة آلاف ثم جعل بجيم وحامه له لما زاد على ذلك الى ما لانما ياتله
 وبعث صلى الله عليه وسلم سبعا وأربعين سرية وغزاة بنفسه سبعا وعشرين غزوة (قوله بعد
 انقضائها) أي الوقعة وقوله قبل انقضائها أي أن كان في الاثنا ولومات حينئذ سقط حقها
 بخلاف مالومات فرسه حينئذ لان القارس متبوع فاذا ماتت القات الاصل والأفرس تابع فاذا
 مات جاز أن يقي سهمه للمتبوع ويخرج بالموت المرض والجرح فاذا حصل شيء منهم ما في الاثنا

(فاربعة أخماسه ان شهد)
 أي حضر (الوقعة وسراياهم)
 وان لم تشم رها والسرايا
 جمع سرية وهي قطعة من
 الجيش يقال خير السرايا
 أربعة آلاف رجل فله
 الجوهرى وقال صاحب
 القاموس والسرية من
 خمسة أنفس الى ثمانية
 أو أربعة مائة (دون من لحقهم
 بعد) أي بعد انقضائها ولو
 قبل جمع المال فلا تنقل
 بخلاف من لحقهم قبل
 انقضائها لكان لا تنقل له فويما
 غنم قبل الحوق

(قوله واتخذ أميرهم) في من
 أو اتخذ بأولئك لا أحد
 الشيعين فالجرح

لم يمنع من الاستحقاق وان لم يكن مرجوا أمالومات هو أو فرسه بعد انقضاءها ولو قيل حيازة
 المال فانهم ما يستحقان ويكون ذلك قوارث بناء على الاصح من أن الغنمة ثلاث بانقضاء القتال
 ولو قيل الحيازة وكأوت الخنوق والاعشاء (قوله للراجل سهم وللفارس ثلاثة) وان غصب
 الفرس قله سهم ما هو عليه أجرة مثلهما صاحبها كما أنه لم من الغصب هذا ان غصبها من غير حاضر
 والا فاصاحبه كالموضع فرسه في الحرب فوجدته آخر فقاتل عليه في سهم لئلا يهلكه ولو حضر
 بفرس مشترك أعطيا سهميه شركة فان ركبها وكان فيه قوة الكر والفارس ما أعطيا أربعة
 أسهم ممان لهم ما وسهم ممان للفرس والافهم ممان لهم ما فقط اه أفاده مر (قوله وسهم ممان
 لفرسه) أي وان لم يقاتل عليه بأن كان معه أو بقربه متى ما ذلك ولكنه قاتل راجلا أو في
 سفينة بقرب الساحل واحتمل أن يخرج ويركب لانه قد يحتاج اليها ولو قاتلوا في السفن
 أسهم لهم دون السفن ولا يمكن أن يقال يرضخ للسفن قاله الثاني (قوله ولا يزداد عليها) أي
 على الأسهم الثلاثة فاذا حضر بأكثر من فرس لم يعط الا الواحد - وهذا أحد شروط الثلاثة
 للأسهم الممركوب وتقدم واحد وهو كونه فرسا وترك واحد وهو كونه فيه نفع ووجهها في
 المنهج وشرحه بقوله ولا يعطى وان كان معه فرسان الا للفرس واحد فيه نفع عربيا كان أو غيره
 كجندون وهو من أبواه أجمعيان وهجين وهو من أبوه عربي وأمه جهمية ومعرف بضم الميم
 وسكون القاف وكسر الراء وهو عكس ذلك وهذه في الاصل أو ما في اللادى وصفت بها
 الخيل مجازا فلا يعطى لغير فرس كغيره وقيل وبغل واحد لانها تصلح للحرب صلاحية الخيل
 لها وفيها قوت يتم بحسب النفع فريض القليل أكثر من رخص البغل ورخص البغل أكثر من
 رخص الجار ورخص البعير أكثر من رخص الفيل أيضا ان كان هجيناً والا فريض الفيل أكثر من
 سهم هذا جمع مر بين تناقض وقع في كلامهم ولا يعطى لفرس لا نفع فيه لا بكر ولا ذروان كان
 فيه نفع بالركوب عليه كمنزول وكسيرة وهو من وفارق الشيخ الهرم حيث يسهم له بانه يقتنع
 برأيه ودعائه نعم يرضخ له (قوله لا يتابع) أي الامر المتتابع وقوله رواه أي روى اللفظ الدال
 عليه وهو أنه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الا لفرس وكان معه يوم حنين أفراس فالامر
 المتتابع عدم الاعطاء وهذا اللفظ دال عليه (قوله هذا) أي الأسهم لكل من الراجل
 والفارس وقوله من أهل الأرض أي وجوب الجهاد بان كان مسلماً بالغاف لا حراذ كرا
 صيها فلا يجب الاعلى من اجتماع فيه هذه الشروط ويسهم له حيث ذوان كان قليل الشهادة
 بالنسبة لغيره وما قال سعد بن معاذ النبي صلى الله عليه وسلم أعطى هذا أي ضعيف الشهادة
 مثل هذا أي قوتها قاله النبي صلى الله عليه وسلم ثكلتك أمك يا سعد وهل ترزقون
 وتنهرون الا بضعة فائتكم (قوله فان لم يكونا) أي الراجل والفارس (قوله كرتي) أي ولو
 مع بعضا فريض ولو يكون الرضخ بينهما وبين سهميه ما لم تكن مهابة ويحضر في نوبته فيكون
 الرضخ له وكون الغنمة كنسباً لا يفتى الحاقه بالاسرار في انه لا يسهم له لان السهم انما يكون
 للكمالين اه شرح مر ولو قسض الغزاة غير كاملين كراههم القز وبغير اذن الامام وسرم
 بغير اذن السيد والولي والزوج رخصت غنيمتهم كالسكاليين (قوله وأنشئ) ومنها الخلفى مالم
 تبذ كورته والاعلى واليمن وفاقد الاطراف والتابروا لله - عرف اذ لم يقاتل ولا نوبيا القتال
 ولا بشكل الزمن بالشج الهرم لان شأن الزمن نقص رأيه بخلاف الهرم الكامل العقل اه مر

(الراجل سهم والفارس
 ثلاثة) سهم له وسهم ممان
 لفرسه ولا يزداد عليها وان
 حضر بأكثر من فرس وذلك
 لا يتابع رواه الشيخان هذا
 ان كان الراجل والفارس
 من أهل الفرض فان لم
 يكونا من أهله كرتي وصبي
 وأنى

(قوله وكذا) أعاد السكاف إشارة إلى أن التقييد به وله خرج المخير جمع مدخوله فقط وكذا في المعاهد والمؤمن والحربي ان جازت الاستعانة بهم وأذن الامام لهم (قوله باذن الامام) قيد وكالامام أمير المؤمنين ولا أثر لاذن الاساد وقوله بغير أجره قيد مدنان والمراد ما يشبه العمل بالمعاملة ويراد قيد ثالث وهو عدم اكرام الامام له على الخروج فان خرج بلا اذن فلا شيء له لانه منهم بموافقة أهل دينه بل يعززه الامام ان رأى ذلك أو باذنه بأجرة فليس له غير ما وان زادت على سهم راجل أو أكرهه الامام أو نائبه على الخروج فله أجره مثله (قوله أَرْضِخْ لَهُمَا) أي الراجل والفارس اللذين يتبعان أهل الفرض مع استحقاق القاتل منهم الساب ان كان مسلما لاختلاف السبب فيرضخ للفارس ولرا كهم اذا كان واحدا مما ذكر ويكون مجموع رخصتهما دون سهم الراجل وفي بعض النسخ أي المذكورات ولو قال لهم لكان أوضح وهبارة المنهج وشرحه ويرضخ منها أي من الاخماس الاربعة لعبد وصبي ومجنون وامرأة وخنثى حضروا القتال وفيهم نفع وان لم ياذن السيد والولي والزواج اه فلا يرضخ لمن لا نفع فيه كطفل (قوله والرضخ) أي شرعا ما لعله فهو والعطاء القليل قاله م (قوله ويجتهد الامام في قدره) لانه لم يرد فيه تحديد فيرجع الى رأيه اه م (قوله ويفاوت بين أهله الخ) فيخرج المقاتل ومن قتله أكثر والفارس على الراجل والمرأة التي تداوى بالحرسى وتسقى العطاش على اني تحتفظ الرجال اه شرح المنهج قال م وهذا بخلاف سهم الغنمية فانه يستوى فيه المقاتل وغيره النص عليه والرضخ بالاجتماع اذ لا يمكن لا يطلع به سهم راجل وان كان الرضخ للفارس على المعقده أي يرضخ للفارس ولرا كهم اذا كان عبدا مثلا ويكون مجموع رخصتهما دون سهم الراجل (قوله ويخمس الفتي) أي جميعه خمسة أ سهم متساوية خمسة لافا للاثثة الثلاثة في قواهم بصرف جميعه لصالح المقاتلين مخفين بان آية ليس فيهم الخمس بخلاف آية الغنمية وأجيب بان المطلق محمول على المقيد كما مر أي ترك بيان الخمس في آية الفتي حالة على يسانه في آية الغنمية ويدل اننا اقياس على الغنمية الخمسة بالنص بجامع أن كل راجل جميع اليهم من الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه غير مؤثر اه وذكر المناوي في شرح الجامع الصغير انه كالغنمية من خصوصيات هذه الامة فلم يحصل للاهم السابقة (قوله للمرضدين للجهاد) أي المهيبين المدينين لبتعيين الامام لهم وهم المرتقة كالعزب والجمالية والتفكسية بخلاف التطوعة فلا يعطون من الفتي بل من الزكاه عكس المرتقة ويشرك المرتقة في ذلك قضاهم وأعطهم ومؤذنه هم فيه على الامام وجوبا كلام المرتقة وهو لا بد من حاجة محوثة من نفسه وغيرها كزوجاته ليتفرغ للجهاد ويراعى في الحاجة الزمان والمكان والرخس والغلاء وعادة الشخص مرواة وضدها ويراد ان زادت حاجته بزيادة ولد أو ولد دون زوجة فأكثر من احتاج عبدا أو أفراسا أعطى ما يحتاجه منهم ما أو أعطى مؤنته فقط بخلاف الزوجات يعطى لهن وان زدن على الحاجة لانحصارهن في أربع فان مات أعطى الامام أصوله وزوجاته وبناته الى أن يستغنوا بنحو نكاح أو ارث وفيه الى أن يستغنوا بكتب أو قدوة على الفزوق أحب اثبات اسمه في الديوان أثبت ولا قطع فان فضل عن حاجة المرتقة شيء وزع عليهم بقدر مؤنتهم ولو كان لواحد منهم نصف ولا آخر ثلث أعطاهم من القاض ليم هذه النسبة وللإمام صرف بعض الفضل في نفور وسلاح وخيل ونحوها لانه

وكذا يخرج باذن الامام
بغير أجره أرضخ له
والرضخ دون سهم الراجل
ويجتهد الامام في قدره
بحسب ما يرى ويفاوت بين
أهله بحسب قدرهم (ويخمس
الفتي) أيضا (فاربعة
أخمسة للمرضدين للجهاد)
لانها كانت للذي صلى الله
عليه وسلم لم يحصل النصر
به فبطلت للمرضدين النصر
وهذا بفعل السلف (ويخمس
الباقى وخمس الغنمية)

معوثة لهم اه افاده في المنهج وشرحه (قوله بخمسة) فان تكون القصة من خمسة وعشرين من حادثة
من ضرب مخرج المضاف في مخرج المضاف اليه أعني خمس الخمس (قوله يتفق منه على مصالحه)
فكان يتفق منه على نفسه وعياله ويدخر منه مائة سنة وكان له أربعة الانجاس السابقة
لجمله ما كان يأخذه أحد وعشرون من خمسة وعشرين ويصرف لكل من الاربعة المذكورة
منه في الآية خمس الخمس وقيل كان يصرف العشرين لاهل الخ قبل وجوبها وقيل تدباؤا وبه
حدث ما لي مما أفاء الله تعالى على عبدكم الخمس والخمس مردود عليكم ولم يرد عليهم الا بعد وفاته
صلى الله عليه وسلم وقيل كان النبي صلى الله عليه وسلم والخمس الخمس بعد موته وقيل
كان له في حياته ثم نسخ في آخرها افاده ثم تقدم أن الغنيمة كانت لاهل الخ صلى الله عليه وسلم خاصة
ثم نسخ وما كتبه قبل هذا وادعى افادته من كلام المصنف ليس في محله (قوله كسد الثغور) هي
مواضع الخوف من اطراف بلاد المسلمين التي تلي بلاد الكفار فيضاف اهلها منهم وسد حاضنها
بالسلاح والمقاتلين وهو معنى قول من يقتضون بالعدة والعدد وقوله وعارة الحصون كالقناطر
(قوله ثم أرزاق القضاة) أي قضاة البلد يدفعون ولو أغنياء لا قضاة العسكر وهم الذين
يحكمون لاهل الخ في معزاهم في زقون من الانجاس الاربعة لاهل خمس الخمس كما مر اه
افاده في شرح المنهج بزيادة (قوله والعلماء) أي المشايخ تغلبون بالعلم والشرع والآثار ولومبتدئين
ولو أغنياء كما قاله الزركشي فلا ين الغزالي اه مر (قوله والائمة والمؤذنين) أي أئمة المساجد
ومؤذنيها وسائر من يشتغل عن شحو كسبه بمصالح المسلمين كعلمي القرآن وان لم يكونوا علماء لانه
من المصالح الدينية ولعموم نفعهم وألحق بهم العاجز عن اكتساب لاهل الخ كما قاله الغزالي
والعطاء الذي رأى الامام معتبر بسعة المال وضيقة اه قالهم مر (قوله لا تقدر اه صلى الله عليه وسلم
الخ) انما اقتصر عليهم لانهم لم يفارقوا جاهلية ولا اسلاما حتى انه لما بعث بالرسالة انصروه وذبحوا
عنه بخلاف بني الاخرين بل كانوا يؤذونه وأبواب المسألة ان يهطم بهم بقوله نحن وبني المطالب
نبي واحد وشيكن بين أصابعه اه افاده مر (قوله بنو عميم) تنقية عم ونوفل وعبد شمس بدل
من عميم والاربعة أشقاء أولاد عبد مناف (قوله من الله) خرج بذلك الوصية للأقارب ليسوى
فيها بين الذكر والانثى لان اعطية آدمي (قوله بالقرابة الخ) والعبرة بالانساب الى الآباء
فلا يعطى أولاد البنات من بني هاشم والمطلب شيأ لانه صلى الله عليه وسلم لم يقط الزبير وعثمان
مع أن أم كل منهم كانت هاشمية اه شرح المنهج أما أم الاول فهي صفية عمة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأما أم الثاني فهي أروى بنت كز بن بضم أوله وقع ثابته واسكان ثابته وبالزراي في
آخره وأروى بنت أم حكيم البيضاء بنت عبد المطلب عمة النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا
فقوله أم كل منهم فانه يجوز بالنسبة لام الثاني فان أم حكيم أم أمه كما قاله عث ولا يقال ان من
خصائصه صلى الله عليه وسلم انه أب أولاد بناته وان لم يكونوا من بني هاشم والمطلب وذلك
بقتضى اعطاء أولاد البنات من النبي لا نأقول الانساب لاهل الخ صلى الله عليه وسلم من حيث شرف
النسبة اليه والسيادة وذلك يعم أولاد البنات ولا يلزم منه الاعطاء من النبي المراد هنا اه افاده
مر (قوله كالارث) أي في الجمل له فلا ينفى أخذ الجمل مع الاب وابن الابن مع الابن واستواء
مدل بجهتين ومدل بجهة ويستفاد من التشبيه بالارث أنهم لو أعرضوا عنه لم يستقط حقهم

يخمس ان) أي بخمس كل
منها (م) منه كان (لا ي)
صلى الله عليه وسلم) يتفق
منه على مصالحه وما قبل
يصرفه في السلاح وسائر
المصالح (فيصرف بعده
لاه الخ) أي مصالح المساكين
يقدم منها الالههم فالاهم
كسد الثغور وعجارة
الحصون ثم أرزاق القضاة
والعلماء والائمة والمؤذنين
(وسم لذوى القربى) وهم
بنو هاشم وبنو المطالب
لاقتداره صلى الله عليه
وسلم في القسم عليهم مع
سؤال في عيهم نوفل وعبد
شمس لرواه البخاري (لذلك
مثل حظ الانبياء) لان ذلك
عطية من الله تعالى تسحق
بالقرابة كالارث

(قوله أشقاء) أي في غير نوفل
فانه غير شقيق كما قاله بعضهم

لاستحقاقهم ذلك قهرا وأنه يوقف للفتن في تمام نصيب ذكر وهو المعقد وان قال بعضهم انه كالانثى
 اه افادهم (قوله - وافي) وكذا الفرق بين صنفينهم وعالمهم وضد ما أخذنا من اطلاق
 الآية كما يؤخذ منه وجوب نعمهم (قوله وتقريرهم الخ) المراد بالقرير الحاضر في موضع
 التي وبالعبد الغائب عنه ويحتمل أن يراد بالاول القرير باهائهم والمطاب وبانثى المتراخي
 نسبة عنهم (قوله قال الامام) - هذا تقييد لما قبله كانه قال محل استواء غنيهم وفقيرهم - ان
 اتسع المال فان كان الحاصل الخ (قوله ولا يستوعب الضرورة) أي وتصور الحاجة سرية
 وان لم تكن معتبرة في الاستحقاق ما صرح من أنهم يعطون ولو أغنيا (قوله صغير) أي لم يبلغ
 بسن أو احتلام لم يبلغ لا يتم بعد احتلام سواء الذكر والانثى والفتن اهـ (قوله لا أب له) أي
 وان كان له جد وشمل أيضا المنثى بلعان واللقيط وولد الزنا لم يستطع المنثى أو يظهر والد اللقيط
 والانيستر جمع المدفوع اهـ فاما اراد لا أب له حقيقة لاحق به معروف ينسب اليه شرعا فدخل
 بكل قيد واحد ممن ذكر ويسمى فاقد الام فقط منقطه او فاقد هـ ما طيها في الآدميين واليتيم
 من الطير من فقده أمه وأباه ومن البهائم من فقدها (قوله ويشترط فقره) أي أو مسكنته فقرج
 بذلك من عنده مال وكذا المسكن في بنفقة أمه أو جده وفائدة ذكره هنا مع شمول الفقراء
 والمساكين له عدم حرمانه وافراده بخمس كامل ويشترط أيضا اسلامه كما سيأتي وكونه صغيرا
 وكونه لا أب له كما استقيدهم من التعريف فلا يملأ الابن هذه الشروط الاربعه اكن لا معنى لاشتراط
 الصغر وفقد الأب لاستفادة من التعريف كما علمت فالاول أن يقال الابن شرطين ولابد من يئنه
 لاثبات اسلامه أو يئنه أو كونه هاشميا أو مطايا ولابد أيضا مع البيئته من الاستفاضة في
 الاخيرين لان هذا النسب أشرف الانساب وبقاب ظهور في أهله التوفر للدواعي على اظهار
 اجلالهم فاحتيط له دون غيره ويطبق أهل الخمس الاولين عليهم في اشتراط البيئته بسهولة
 الاطلاع على حالهم اهـ افادهم (قوله الشاملين للفقراء) واهـ ما مال ثان وهو الكفارة وثالث
 وهو الزكاة فيجمع نصيبهم من ذلك فيكون له ما ثلاثة أموال ولواجمع وصفان في واحد
 أعطى بأحدهما الا لغزوم القرابة نعم من اجتمع نيسه يتم ومسكنة أعطى باليتم فقط لانه
 وصف لازم والمسكنة منفكة واعترض بان اليتيم لا يلد من فقر أو مسكنة وأجيب بأنه يعطى
 من سهم اليسا لمن سهم المساكين اهـ (قوله وسهم لابن السبيل) ويقبل قوله في كونه بتلك
 الصفة من غير عين وان اتهم ومثله المساكين نعم الاوجه في مدعى تلف مال له عرف أو عيال
 نكاحه يئنه اهـ افادهم (قوله ويشترط في الجميع) أي ولو ابن السبيل اهـ

• (باب الكفارة) •

أي المغالطة اذ هي كما في التدريب مغلطة ومخففة والمخففة تسمى قدية وقد عدلها المؤلف بابا
 عقب هذا اهـ ما نوى (قوله ماخوذة من الكفر) - ذام عنها ما افقه أما شرعها فهي مال أو صوم
 وجب بسبب من الاسباب الاربعة الآتية (قوله وهو الستم) ومنه الكافر لانه يستتر الدين
 الحق بالدين الباطل ومنه معنى الزراع كافر لانه يستتر الارض بالبذر (قوله لانهم انستهم الذنب)
 أي تخوهم من صفف البلاثة بناء على أن الكفارات جوار للذال الواقع كسجودهم والجار

سواء فيه غنيهم وفقيرهم -
 وقريرهم وبعبادهم قال
 الامام ولو كان الحاصل قدرا
 لو رزق عليهم لا يسد ندا
 عدم الاوج منهم فالأوج
 ولا يستوعب الضرورة
 (وسهم اليسا) واليتيم
 صغير لا أب له ويشترط فقره
 لان لفظ اليتيم يشعرا بالحاجة
 (وسهم المساكين) الشاملين
 للفقراء (وسهم لابن السبيل)
 وقد مر بيان الثلاثة في
 الباب السابق ويشترط في
 الجميع الاسلام
 • (باب الكفارة) •

ماخوذة من الكفر بفتح
 الكاف وهو الستم لانها
 تستر الذنب

لخلال الصلاة ورجحه ابن عبد السلام وغيره بأنهم أعبادة نفقة لثمة أو تخفيف ثمنه ومواراته
 عن الملازمة مع بقائه في مذهبهم بناء على أنهم أجازوا جرح العود لمثل الذنب كالحديد والتهارير
 والذي انقطع عليه كلامهم أنهم أجازوا جرح حق المسلم وأجروا حق الكافر وتجب نية إيمان ينوي
 الاعتناق مثل اعتناقه التميز عن غيرهما كالنذر ولا يكفي نية الاعتناق من لا الواجب عليه أشعوله النذر
 نعم إن علم وجوب عتق عليه وشك أهوه عن نذرا وكفارة طهارا أو قتل أجزأ نية الواجب عليه
 الضرورة ولا يجب إقرار النية فهو العتق ولو أجاز النية فيه فاحتج بتقديم النية كالزكاة
 بخلاف الملائكة وبؤخذ من التشبيه وجوب إقراره بعزل المال عنه التقديم ولا يجب نية بها
 بأن يقيم بظهارا أو غيره لأنهم في معظم مسائلها نازعة أي مائلة إلى الغرامات فاكفى في إقرارها أصل
 النية دون تعيين كما لا يجب تعيين المال المزكى عنه فلو أعتق من عليه كفارة قتل وظهارا وقبضين
 بنية كفارة ولم يبين أجزأ عنه - ما أوردته كذلك أجزأت عن أحدهما ما مضم - ماله صرفه إلى
 أحدهما أو يمين فلا يمكن من صرفه به - كذلك لا ينوي ويمنع عليه الوطء في الظهار قبل
 الصرف ولو عين وأخطأ كان نوى كفارة قتل وليس عليه إلا كفارة طهارا لم يجر وإنما صح في إقراره
 من الحدث لأنه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك ما هنا واحترضا معظم الخصال عن الصوم
 فإنه لا غرامة فيه ولا يجب فيه نية الفرض لأنهم لا تكون إلا كذلك ولا فرق في وجوب التكفير
 بين المسلم والكافر إلا أن نية التميز لا تقترب ولا يكسر بالصوم لأنه عبادة بنية وليس له
 الاتصال عنه للأطعام بقدرته عليه بالسلام نعم إن جهز عنه لمرض لا يرعى برؤيه اتقل للأطعام
 ونوى التميز أيضا ويصور ملكه رقبة مؤمنة بخوارث من قريته أو ألام عنه أو بأن يقول
 لمسلم أعتق عبدا عن كفارة فيجيبه فإن لم يكن ثمن من ذلك وهو مظاهره مؤسرا منع من الوطء
 بقدرته على ملكه بأن يسلم فيشتره وإذا فعلت الكفارة في أي وقت كانت أداه إلا كفارة
 الظهار فإن لها وقت أداه وهو بعد العود وقبل الجماع وقت قضاء وهو بعدهما أو المعقد أنما
 تجب على الذور في القتل وجماعه ضمان وفيه الوطء على بالحنث وعلى التراضي في حال كان الحنث
 طاعة أو مباحا وكذا في الظهار فلا تجب فيه الاعتدال أو إرادة الوطء كما قرر شيخنا عطية خلافا لما في
 الحلبي (قوله عدا) معقول مطابق أحوال أي جماعا عدا أحوال كونه ممتدا أو يسر لمن تهدي
 بالظهار بغير جماع التكفير نحو وجامن خلاف من أوجب عليه فإن بعض أصحابنا أوجب عليه
 مدا وجماعة من السلف وغيرهم أوجبوا الكفارة العظمى وعطاه أوجب عتقا بدينه أو
 بقرة أو عشرين صاعا عتقه الشوري عن الأيعاب (قوله مرتبة) أي ابتداء وانتهائها فلا ينتقل
 لخصلة إلا إذا جهز عن التي قبلها - سألوا شرعا على ما سأل في قوله والرابعة أي كفارة العين مرتبة
 أي انتهائها مخففة أي ابتداء بين الثلاثة أسماء الاعتناق والأطعام والكسوة فلا ينتقل للصوم إلا
 إذا جهز عن هذه الثلاثة وكان الأولى أن يقول مخففة مرتبة ليوافق الترتيب الخارجى وما
 ينسب للكمال ابن أبي شريف

(قوله بناء على أنهم أجازوا جرح)
 أي فقط والافكوكم أجواب
 على القول الأول لا ينافي
 أن في أجزأ أيضا

(هي أربعة كفارة طهار
 و) كفارة (قتل و) كفارة
 (جماع ثم أو رمضان عدا
 و) كفارة (يمين) وخصال
 الثلاثة الأولى مرتبة والرابعة
 مرتبة مخففة كما بينت ذلك
 بقولي

ظهارا وقت لا نذر أو عتقا هو صوم ما كما التغير في الصبد والاذى
 وفي حالف بالله رتب وخيرا - فذلك سبيع ان حفظت فبذا
 وقوله رتبوا أي ابتداء وقوله وعتما أي تقديم العمرة على الحج وقوله وصوم ما أي كفارة

الجماع فيه وقوله كما التصير في العبد والاذى أى ان كفاية ذلك بحجة ابتداء وانتهاء كان
الكفاية في مقامه مرتبة كذلك (قوله رقية) اطلاقها على الرقيق بجواز مرسل من اطلاق اسم
الجزء على الكل وهي شاملة للذكر والانثى اذناها وانتهى على الاصح وقبل لا يجوز لان المذونة
عيب في المبيع (قوله مؤمنة) أى ولو بتبعية لاصل أو دار أو باب ويجزى معلق عنه بصفة
كان دخلت الدار فانت حر عن كذا رقب و يشترط كونه عند التعلق بصفة الاجزاء ولو قال
اعبد الكافر اذا أسأت فانت حر عن كذا رقب فاسلم عتق لاعتق اولو عتق عتق رقبه الجزى عن
الكفاية بصفة ثم كاتبه نو جدت الصفة اجزاء ان كان وجودها بغير اختيار المعلق ويجزى
حرهون وجان ان نفسه ذنا عنه بما أن كان المعلق موسرا وأبقى مالم يقطع خبره بغير خوف
الطريق ومغصوب ولو لم يقدر على انقضاء من خاصه ان عتق حياته ولو بعد الاعناق والالم
يجزى اعناقه ما ويجزى حامل وان استغنى حالها او يتبعها في العتق ويطلق الاستغناء في صورته
ولا يجوز موسى عنه عتقه ولا مستأجر اه اذاده مر (قوله قال تعالى) اقام دليل على وجوب
اعتناق الرقية المؤمنة في الثلاثة على ما حرره قوله من نسائهم أى زوجاتهم أى مبعدين أنفسهم
منهن (قوله ومن قتل) أى سواء كان مؤمنا أم كافرا ما قرأ الاحكام وكذا المقتول فقوله
مؤمن ليس يقيد وكذا اخذنا من قوله من باب أولى (قوله لرجل) انه سائة بن حضر
ابن ياضة البياضى وقيل سمان وابيه لانه لا يضر اذ لا يتعلق به غرض وكان ذلك الرجل عالما
بالمرة دون الكفارة كدليل له قوله في بعض الروايات هلكت يارسول الله وكذا اجواب النبي
صلى الله عليه وسلم له بما سألني اذا جاءك رجل لا يفطر حتى تلمسه كذا رقية (قوله وقعت على امرأتي) هذا
كتابة عن جماعة اذ هو لازم للوقوع على ما (قوله هل تجوز الخ) تجوز هذه متعدية المفعول واحد
وما موصولة بمعنى الذى أو نكرة موصوفة بمعنى شيئا أو مالا مفعول رقية ما يبدل من سأل
مفعول لتعنى وعائد ما محذوف تقديره على البدلية ما عتقه وعلى المفعولية تعنى منه اوجه
وانما جاز حذفه على الثاني مع أنه لم يجز بعبارة الموصول بشرط حذف العائد المجزوء وذلك لان
محله فيما اذا كان غير متميز عن الرقب وهو هذا متميز له الوجه الثاني وهو كون رقية مفعولا لا متعلق
أرجح ليوافق قوله بعد فهل تجوز ما نظم ستين مسكينا فان ستين مفعول نظم قطعوا ولا يصح أن
يكون بدلا من ما لا ليس المعلق فهل تجوز ستين مسكينا ويصح كون ما مصدرية فلا يحتاج
لعائد والتقدير فهل تجوز اعتناق رقية يبدل فهل تستطيع أن تصوم أى الصوم أى فهل تجوز
ما تحصل به الاعتناق ولا يخفى ما في هذا من التكاف (قوله ثم جلس) أى ذلك الرجل وكان - والله
للنبي صلى الله عليه وسلم وهو واقف (قوله أنى) يضم الهمزة بحقل أن يكون أنا ذلك هدية
وأن يكون أمرا باحضاره ففى له به (قوله بريق) بفتح العين والراء مكمل ينسج من خواص
الفضة يسع القدر الاثنى بخلاف القرق بفتح القاف والراء ويقال له الزبدل فانه يسع ستة عشر
رطلا (قوله تصدق بها) أى كثر به فالمراد الصدقة الواجبة بقربة ابطال وقوله على أفترأى
أن تصدق به على أحوج ما (قوله ما بين لا يقيم) ما نافية مجازية وأهل بيت الله أو أوج خيرها
وبين ظرف متعلق بأحوج على أنه حال منه وجاز تقديمه مع أنه مفعول للغير الممتنع التقديم
على الاسم لان الظرف يتوسع فيها بما لا يتوسع في غيرها قال في الخلاصة

(قوله بغير اختيار المعلق)
فان كان باختياره لا يجوز
لان الكتابة لازمة من
جهة السيد ليس له نفسه
كذا قال بعضهم تأمل (قوله
مبعدين أنفسهم الخ) انظر
هل هذا داع للتضمن (قوله
دون الكفارة) أى لان
الظاهر من حال السائل
أن يكون جاهلا بالحكم
وهو هنا وجوب الكفارة

(وواجب الثلاث الاول
اعتناق رقية مؤمنة) قال
تعالى في الاولى والذين
يظهرون من نسائهم الآية
وفي الثانية ومن قتل مؤمنا
خطا الآية وقال النبي صلى
الله عليه وسلم في الثالثة لرجل
قال له وقعت على امرأتي
في رمضان هل تجوز ما تعنى
رقية قال لا قال فهل تستطيع
أن تصوم شهرين متتابعين
قال لا قال فهل تجوز
ما نظم ستين مسكينا قال
لا ثم جلس فأتى النبي صلى
الله عليه وسلم بريق فيه فتر
فقال تصدق بها قال هل
أفترأى أن تصدق بها قال لا يقيم
أهل بيت أحوج اليه منا

وسبق حرف جر او طرف كما بي أنت معنيا اجاز العلم

ويحصل أن تكون قيمة وأهل مبتدأ أو أخرج خبره وخبره لا يتبعها للمدينة والابن ثنية لاية
وهي الحرة أي الارض ذات الطبارة السود فالابن الحرة من جاني المدينة الشريفة
الحدود بهما خرمها الشريف (قوله فضحك النبي صلى الله عليه وسلم) أي تعجباً من حال
السائل حيث جاءها لكاملته فانهم انتقل لطلب الطعام انفسه وأهله والمراد بفضحك تعجباً من حاله
صلى الله عليه وسلم كان فضحكه التبسيم وسبقه الضحك في الاصل في حقيقة التبسيم وأما قوله
تعالى فتبسيم ضاحكاً خالماً مرة مرة والقول بأنهم مؤكرونهم (قوله آياته) جمع نأب ولكل
انسان كامل الخلقة اثنان وثلاثون سنناً أربع شايأ اثنان من فوق واثنان من تحت ومثلها
رباعيات ثم أثنان ثم ضواحت واثنان عشر ضرساً ستة من فوق وستة من تحت وأربع نوابض
اثنان من فوق واثنان من تحت (قوله اذهب فاطعمه أهلك) استشكل بأن الانسان لا يجوز له
إذا كفر عن نفسه أن يطمع من تلزمه نفقته وأجيب بأن المراد فاطعمه أهلك الذين لا تلزمك
نفقتهم أو الذين تلزمك نفقتهم وتستقر الكفارة في ذلك لا عسارك أو أن هذه خصوصية لهذا
الاعرابي أو أن محل المنع فيما إذا كفر الشخص من ماله وهذا آخر وجه اعنه صلى الله عليه وسلم
وثاني الاجوبة هو الرابع (قوله وفي رواية) أي جهاداً - هذا الاو في بيان قدر القدر الذي في العرق
وقوله خمسة عشر صاعاً وهي ستون مثلاً لأن كل صاع أربعة أمداد (قوله آياته) أي في الخطأ
منطوقاً وفي غيره موهوماً بالارلى فصح قياس غيرها عليها بجماع حرمة السبب وان دفع ما يقال ان
حرمة السبب ليست موجودة في آية القتل وبعضهم جعل الجامع عدم الاذن في كل ويحصل أن
يكون من باب جعل المطلق على القيد كما جعل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا بدين من
رجالكم على المقيدين في قوله تعالى واستشهدوا وذوي عدل - نكحهم وفي الحل على المقيدين تقييد المطلق
بذلك القيد فيكون منصوصاً عليه لامة قياساً فهو غير القياس المحتاج للإركان خلافاً لما توهمه
بعضهم وقول الشارح بالحل عليه لا يحصل الأمرين تدبر (قوله سليمة عن عيب) ذكر شرطين
لإجراء اعتناق الرقبة كونهما مؤمنة وكونهما سليمة وبقى منها كون اعتناقها بلا عوض فان كان به
كان أعطينا أو أعطاني زيد كذا فان انت سر عن كفاري لم يميز عنهما لأنه لم يجرد الاعتناقها بل ضم
اليه قصد العوض فوقع عتقه تطوعاً وإن لا تكون مستحقة العتق فلا تجزئ المستولدة والمكاتب
كأية مهيبة وإن لم يؤت شيأ من التجرد بخلاف فاسد الكتابة والمدبر فانه ما يجزئان وكون
اعتناقها عن الكفارة يقيدها بخلاف من الرق فلو اعتق نصفي رقيقين عن كفارته جازان كان
باقية ما أو باقى أحدهما محرراً أو سري اليه العتق ومعلوم أنه لا يكفر بالاعتناق إلا الحر أما الرقيق
فلا يكفر إلا بالصوم لعدم ملكه (قوله عن عيب) انما عدل عن تعبير أصله من مع أن ذلك يجوز
الى تضمين سليمة معنى خلية أو متباعدة بخلاف التعبير من لأنه على ذلك التضمين تكون النكرة
وهي قوله عيب واقعة في غير النقي معنى قتم عوماً مشمولاً وهو المتصود بخلاف تعبير الاصل
فان سليمة عليه يكون باقياً على معناه فتكون النكرة في غير الاثبات فلا يتم العموم المذكور
(قوله يخل بالعمل) أي وإن لم تسلم عما ثبت الرد في البيع وينفع الاجزاء من غرة الجنين اهـ خضر
(قوله ليقوم) أنه لا شرط السلامة وقوله فيترغ هو نتيجة القيام بالكتابة وقوله وظائف

فضحك النبي صلى الله عليه
وسلم حتى بذت آياته ثم قال
اذهب فاطعمه أهلك رواه
الشيخان وفي رواية لابي
داود طاقى بقرق فيه عرق قدر
خمس عشر صاعاً وتقسيمه
الرقبة بالمؤمنة ثابت في الثانية
بآيته وفي غيره ابا جهم
عليها (سليمة عن عيب) يخل
بالعمل (ليقوم) يكفائيه
فيترغ للعبادات وظائف

الاحرار عطف عام على خاص لشعوله العبادات وغيرها كالقضاء وولاية الشكاح وعبارة شريح
 المنهج لان المقصود من اعتناق الرقيق التكميل حاله لئلا يفرغ لوظائف الاحرار من العبادات
 وغيرها وذلك انما يحصل بل بقدرته على القيام بكفايته اهـ وبما يقين فساد قول قل ان قوله
 فبما تفرغ تعبته العتق وقوله ووظائف الاحرار عطف نفسه (قوله فبما) عطف على يتفرغ
 وقوله بما أي بوظائف الاحرار ولم يثن حق يرجع للعبادات أيضا لانه من انما ساد اخذ في
 ووظائف الاحرار وقوله تكملا لعل لا يمان به أي لأجل التكميل وقوله وهو أي التكميل
 مقصود العتق أي المقصود منه وقوله لا يمان به أي لا يمان بها (قوله فلا يجزى زمن الخ)
 تفرقة على مفهوم التمن ومنطوقه والزمان عاهة في الميوان تمنعه الحركة وكالزمن الجني وان
 انفصل لدون ستة أشهر من الاعتاق لانه وان أعطى حكم المعلوم لا يعطى حكم الحلي والمجنون
 اذا كان زمن افاقته ثم ارا ان كان علة فيه أولية كذلك أقل من زمن جنونه بخلاف من
 زمن افاقته في ذلكا كثر واستوى فيه الامر ان فيجزى والاغناء كالمجنون ان اطردت العادة
 بتكرره في أكثر الاوقات والافلا يضر لان زواله مرجو وبما نحو خيل بل بعد الاقامة يمنع
 العمل في حكم المجنون أيضا اهـ أفاده مـ ويزيد (قوله ولا فاقد رجل) أي أويده أو أشل
 أحدهما الاضر اذ ذلك بعمله اضر اربنا اهـ مـ (قوله خنصر وخنصر) خرج ماله وقت أحدهما
 فانه لا يضر وقوله من يداي أو رجل وخرج به ماله فقد هما من يدين أو رجلين بان فقد خنصر يد
 أو رجل وخنصر أخرى فانه لا يضر وقوله أو اغمطين أي أو فاقد اغمطين من اصبع غيرهما وهو
 الايهام أو البابة أو الوسطى وخص الاغمطين لانه قد انصبغ غير الخنصر والخنصر
 مضر بالاولى فعبارة مساوية لقول المحرر وقد اغمطين من اصبع كلفه ما أي فان كان فقد
 الاصبع غير مضر كالخنصر أو البخنصر فاعلناه مثله أو مضر كالسبابة فاعلناه مثله ولا يضر فقد
 اغمط من السبابة واطمالة من الوسطى ولا فقد امله العليا من الاصابع الاربع (قوله أو اغمط
 من ايهام) وكذا من غير الايهام ان فقد اغمطه العليا لانه حينئذ كالايهام لبقائه على اغمطه اهـ
 قاله مـ (قوله ويجزى صـ غير) حكم بالسلامة تيمنا على ما مر ولو ان يوم لانه يربى كبره فهو
 كما يرضى يربى برؤه وقد فتحة في بيت المال وفارق الفرة حيث لا يجزى فيها الصغير بل لا بد من
 المميز لانها حق آدمي ولان غرة الشيء خياره والصغير ليس منه واستش كل اجزاء الصـ غير بانه
 لا بهم سلامة اذ لا يعرف بطش يديه ولا مشى رجله ولا ابصار عينيه ولا سماع أذنيه وأجيب
 بان الحكم بالاجزاء فيه بناء على الاصل والظاهر من السلامة فان بان خلاف ذلك نقض اهـ (قوله
 وأقرع) وهو من لانبسات برأسه لدا هو مثله أعرج يمكنه تباع المشى بلا مشقة بان يكون عرجه
 غير شديد وأقرع أعرج معا أو لم يضعف عورده بضر عينه السلامة ضعفا يجمل بالعمل وأصم
 وأخرس يفهم الإشارة وفهم عنه لا فرق بين أن يكون خرسه أصليا أو عارضا وكذا لا يضر كونه
 أصم أخرس معا ويشترط فيه ولد أخرس سلامة تيمنا أو بإشارته المفهومة وان لم يصل والالم
 يجزى عتقه وكذا يجزى أغمط أي فاقد الشم وفاقد أذنيه أو أسنانه وكذا الجيوب وعين
 وقرفا ورتقا ومجذوم وأبرص وضعيف بطش ومن لا يصح من صـ نعمة وفاسق وولد زنا وأحمق
 وهو من يضع الشيء في غير محله مع غلبة بقمه وقيل من لا يفتقح بقله أفاده في شرح المنهج ومـ
 (قوله يربى برؤه) أي وان لم يبرأ وان مات بعد اعتاقه لاحتمال أن يكون موته مرض آخر بل

الاحرار فبما تكملا
 لعله وهو مقصود العتق
 والعاجز عن العمل لا يتأق
 لذلك فلا يحصل باعتاقه
 مقصود العتق فلا يجزى
 زمن ولا فاقد رجل أو
 خنصر وخنصر من يداي أو
 اغمطين من اصبع غيرهما
 أو اغمط من ايهام يربى
 صغبر وأقرع ومريض
 يربى برؤه

لو تحقق موته بالمرض الاول اجزأ في الاصح أما اذا كان المريض لا يرجي برؤه كذا في - ل وقالج
فانه لا يجزئ ما لم يبرأ فان برئ تبين اجزأؤه لان الغالب البر بخلاف ما لو اعتنى أعمى فابصر فانه
لا يجزئ التحقق بأشياء صادقة كان عوده نعمة جديدة محضة واحترض هذا ما قالوه من أنه لو
جنى على بصره فأخذت دينه ثم عاد استردت لان العمى المحقق لا يزول وأجيب بان العمى هنا
محقق اذ لا داعي للكذب فيه وهناك مقلدون لاحتمال أن يدعيه من قام به لاجل أخذ الدية اه
أفاده مر هنا الجواب في حواشي شرح الهمزة (قوله فان يجوز عن الرقبة) أي حسابان لم
يجدها فاضله عما يكفي بموته العمر الغالب على المدقة فان جاوزه اعتبر سنة بسنة أو شرعا كأن
كان عنده رقيق لكنه محتاج الى خدمته مرض أو كبير أو ضخامة مائة من خدمة نفسه أو
منصب ياتي معه أن يخدم نفسه فهو في حقه حينئذ كالمردوم وكذا من وجده يباع بأكثر من
ثمن مثله ولو قليلا ولا يعدل الى الصوم بل عليه الصبر الى أن يجده بمن المثل وكذا لو كان عنده
ضبعة أو رأس مال تجارة أو ماشية لا يفضل دخالها عن كفاية بموته فلا يلزمه بيع ذلك لتصل
رقيق بل يمدل الى الصوم ومن الهجر الشريعة أيضا الرق فاذا كان المكفر وجب عليه الميزمة اعتناق
اذ لا يكفر بغير الصوم كما هو واسيد تحمله ان لا ياذن له فيه كفاي الاحرام بالمح والهجز مع تبر
بوقت الاداء أي اداة الانخراج اذ لا وقت لها مع تبر في غير كفارة الظهار على ما مر أفاده في شرح
المنهج ومرد (قوله صوم شهرين) فان تكلف العتق أجزأ ولو بان بعد صومهم ما أن له ما لا ورثه
ولم يكن عالما به لم يعتد بصومه فيما يظهر باعتبار اجابتي نفس الامر ويعتبر بالهلال وان نقصا
لانه المعتبر شرعا ولا بد من تبييت النية كل ليلة وأن ينوي الكفارة ولو لم يعبين جهنم اقلو صام
اربعة أشهر بنيتها على نفسه كفارة تار حاع وظهار ولم يعبين اجزأت عنهم مما لم يجعل الاول عن
واحدة والثاني عن أخرى وهكذا الانتقاء للتابع ولا يشترط نية التابع لان الشرط لا يجب
فيه كالاستعانة في الصلاة قاله مر وانما وجب صوم شهرين متتابعين عند الهجر عن العتق
هنا ون كفارة اليمين لان القتل ونحوه من الكبائر فغاف فيه ولا كذلك الخلف بالله تعالى في
الجملة وأيضاً لما كان الخلف بالله تعالى يقع أكثر من غير مخفف فيه ما لم يخفف في غيره (قوله
لما مر) أي من الآية والحديث ويعتبر الشهران بالهلال ما لم يكن فان انكسر الشهر الاول
بان ابتداء الصوم في اثنائه أتت من الثالث الاثنين لتعذر الرجوع الى الهلال اه أفاده في
شرح المنهج (قوله ولو بعد ذر) أي يمكن معه الصوم وقوله ككسر أي مبيح لافطار ومثله
خوف المرضع والحامل لا مكان الصوم مع ذلك في الجملة فهو كفطر من أجله الصوم
وكذا يعمل قوله كمرض أفاده مرد (قوله ولو كان الافطار في اليوم الاخير) أي أو اليوم الذي
نسبت النية له لتسببه الى نوع تقصير ويقلب ما مضى تقلا وان أفلسه بغير عذراه أفاده مرد
(قوله لا نحو حيض) أي في كفارة المرأة عن القتل لانه الذي يتصور منها بخلاف الظهار
وجماع رمضان فانه لا كفارة فيه ما علمها وأما كفارة اليمين فالواجب فيها عند الهجر
عن الخصال الثلاث ثلاثة أيام ولا يشترط فيها الترتيب وبعضهم قال يتصور صوم الشهرين
المتتابعين أيضا في كفارة الظهار وجماع رمضان بان قصوم من مظاهر أو مجامع في
نهار رمضان ميت قريب لها أو باذن قريبه وروايته لا يلزمها فيه المتتابع مع ان اللازم

(قوله) ان يجوز عن الرقبة وجب
(صوم شهرين متتابعين)
(لما مر) وينقطع التابع
بالا فطار ولو بعد ذر
ككسر ومرض فيجب
الاستعانة ولو كان الافطار
في اليوم الاخير وتعيير
بذلك أولى ما عبيد (الأنحو
حيض) كنفاس فلا ينقطع
به المتتابع

(قوله) ولا يشترط فيه الترتيب
الاولى المتتابع

لأبى المذكور أصالة لأطعام والصوم منها بدل عنه ودخل في نحو الخبز والنقاس الجنون
 إذا اختار الشخص فيه ومثله الأعمام المستغرق وتخلل عيد الفطر أو الفجر وجب لاستئناف
 الشهرين ولو سلم رمضان بنية الكفارة أو بنية ما بطل صومه ولو قطع الشهرين لاستئناف
 آثم أذهما كصوم يوم واحد أو وطى الظاهر قيمه بالإعصى ولم يستأنف اهـ (قوله لضرورة
 من به ذلك لا فطار) أى لأنه لا يجوز منه شهر غالباً وتسكينها بالمعبر من الأيام خطراً اهـ مـ ر
 (قوله ومعه) أى محقق عدم انقطاع التتابع بالحيض وقوله إذا لم يكن اهـ إعادة الخ وذلك كثير
 في الحيض كما إذا كان دورها ثلاثين يوماً والمالب وأما في النقاس فذلك البغوى في عملية إذا
 أطورت بعد النقاس فإن شرعت في الصوم في وقت يكمل إقامته من شهر في حال الصوم وجب
 الاستئناف وإن شرعت في الشهر السادس في زمن الحل فولدت قبل تمام التسع لم يجب لانها
 معذورة لأن الغالب أن الوضع يكون بعد مدته أشهر اهـ (قوله والا) أى بان اعتداد
 الانقطاع شهرين فأكثر شرعت في وقت يتخلله الحيض فإنه ينقطع التتابع به اهـ أقامه مـ ر
 (قوله فان عجز) المكفر أى لمرض يدوم شهرين ظناً بالعادة الغالبة في مثله أو بقول الأطباء
 ولا وجه الاكتفاء بقول عدل منهم أو لما شق شديداً أى لا يحتمل عادة ولو لم تنج التيمم فبما يظهر
 ويؤيده تمثيلهم اهـ بالشبق ولو كان يقدر على الصوم في الشهرين فهو دون العيى فله العدول
 إلى الأكل من غير أن ينزل عن الصوم كالمعجز عن الاعتناق إلا أن يعرف أنه لو صبر قدر عليه
 فيجوز له العدول إلى الصوم كما اقتضاه كلامهم اهـ مـ ر (قوله عن صوم الشهرين) أى وعن
 المتتابع كافي المنهج (قوله أطعام ستين) أى تمليكهم وأثر التبعير بالأطعام لأنه انقضى القرآن
 ولا يجوز حقيقة الأكل من غير أن كان لا كتماناً بالفتح وإن لم يوجد له لفظ تمليك أقامه مـ ر
 وجب جاب عن اعتراض المؤلف على المنهاج في تعبيره عن غسل ما عير به هنا حيث قال وتعبير
 بذلك أولى من قوله كذا بالأطعام لاخراج ما لو غداهم أو عشاهاً بذلك فإنه لا يمكن (قوله ستين
 مسكيناً) أى أهل زكاة والمسكين شامل للتقير كمنه كما قرر في قبم الزكاة واشتير التعبير
 بالمسكين تأسيه باب المسكين العزيز وسج باهل زكاة غيره فلا يجوز دفعه بالمسكين ولا ما انتهى
 ومطابق ولا ما لا يمان نلزمه مؤتمه ولا رقيق لأنها حق الله تعالى فاعبر فيه أحداث الزكاة
 وأما خبر فاطمة أم هانئ فقوله اهـ شرح المنهج وعنده الحقيقة للإسلام ليس بشرط في أخذ
 غير الزكاة ككفاية وتذرو صدقة فطر (قوله اسكل منهم مد) هو يكفي أن يملكهم حيلة الامداد
 فلو جمع الستين ووضع الطعام بين أيديهم وقال ملكة لكم هذا وإن لم يقل بالسوية فقبلوا أجزاء
 وأهم في هذه الشبهة بالتفاوت بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فإنه لا يجوز أن أخذوه
 بالسوية والالم يجوز الأمن أخذ مدناً لا دونه ويشرق بين هذه رتبة بأن الملك ثم بالقبول الواقع به
 التساوى قبل الأخذ وهذا لا يلائم إلا بالأخذ فاشترط التساوى فيه اهـ مـ ر ثم قال في ذلك ولا
 يكفي أقل من الستين حتى لو دفع لواحد ستين مدناً في ستين يوماً لم يجز اهـ وحاصل الفرق المذكور
 أنه بمجرد قبضهاهم ملك كل منهم مدناً فاعراضه عن بقية بعد ذلك فيما إذا حصل تفاوت لا يضر
 (قوله للماسر) أى من الأيتام والحديث حيث قال فهل نجد ما أطعم ستين مسكيناً (قوله الهزى
 في الفطرة) كبر وشعبه وأقط وابن فلا يجوز لهم ودقيق وسويق اهـ شرح المنهج قال مـ ر بأن

الضرورة من نية ذلك
 لا فطار ومعه إذا لم يكن
 لها إعادة فطويع المدة عن
 الحيض والنقاس والا
 فينقطع مـ ما التتابع
 (ف) استعجز عن صوم الشهرين
 وجب (أطعام ستين
 مسكيناً لكل) منهم (مد)
 (من غالب قوت
 الباش) الهزى في الفطرة
 (أى القنصل فلا أطعام
 فيه)

(قوله وتخلل عيد الفطر)
 اهـ على صورته أن يصوم
 رجب عن الكفارة ثم
 يحصل له الجنون إلى يوم
 عيد الفطر فخلل يوم عيد
 الفطر مضر فاجز (قوله
 بالثبوت) وهو الاحتياج
 إلى الشكاح الكثير فثبت
 كان لا بد من عدم
 الشكاح يباح الأكل

يكون من غالب قوت محل المكفر في غالب السنة كالقط ولولبمادي والعبرة ميلاد المؤدى عنه
لا المؤدى اه و يعلم من قوله في غالب السنة أنه لا يعتبر قوت وقت الوجوب ولا وقت الانحراج
كما قيل اه (قوله اقتصارا على الوارد فيه) أى من الاعتناق ثم الصوم وقضية التعديل
المذكور أن الكفارة لا يدخلها القياس بل المتبع فيها النص وأما قول ابن السجكي في جمع
الجوامع ومنعه أى القياس أبو حنيفة في الحدود والكفارات والرخصر والتعذيرات اه
المقتضى كون الصحيح عنده الجواز في الكفارات فلا يرد على ما قاله الفقهاء لأنه لا يلزم من كونه
صحيحا في الأصول أن يكون صحيحا في الفرع وقد يتضايقان في مسائل كثيرة (قوله وحمل
المطلق) جواب عما يقال من حلال المطلق وهو آية الظهار وقوله لا يقتل فأنه مطلقا عن ذكر الأطعمة أى
لا يقتل كونه كذلك على المقيد وهو آية الظهار وقوله رمضان المذكور فيه ما ذلت فليس المراد
بالمطلق اللفظ المفرد الدال على الماهية لا قيد (قوله انما يكون في الاوصاف) أى التوابع
كلايمان الذى هو وصف الرقبة وقوله لا في الأصول أى الخصال المستقلة كالاطعام فأنه
خصلة مستقلة من خصال الكفارة قال في شرح المنهج كاحمل مطلق البدن في التيمم على تعيينها
بالموافق في الوضوء ولم يحتمل ترك الرأس والرجلين فيه على ذكرهما في الوضوء اه لا يقال
الموافق ليست وصفا للبدن لانا نقول المراد بالوصف التابع كما مر ولا شك أن الجزء تابع لأكمله
(قوله وحمل ذلك) أى عدم الاطعام في القتل وقوله في الحياة أى في حال حياة المكفر (قوله
أخرج) بالبناء للفعول ومد بالرفع نائب فاعله (قوله تكن لا بدلا) أى عن العتق بل قديرة
مستقلة والوارث شخير بين ذلك وبين الصوم لان الامداد لو كانت بدلا عن العتق وأخرجهما ثم
قد وعليه بعد ذلك لزمه مع أنه لا يلزمه حيث قد كالأطعم لجزءه عن صوم رمضان ثم قد رد على
الصوم فأنه لا يلزمه صوم ما أطعم عنه (قوله وواجب الاخير وهو كفارة العين الخ) سميت
بذلك لاسمها الغنم كما مر فان كان عقدا لعين طاعة وحلها مصرية ككواله لا أذن فان زنى
كفرت اثم الحنث وان كان عكسه كواله لا أصلى فان صلى كفرت اثم العين وان كان العتق
والحمل مباحين كواله لا ألبس هذات املت الكفارة به ما وهى بالحنث أحق لاسمها قرار
وجوبه به ولو كذب في أيمان القسامة وجب عليه خمسون كفارة أو في أيمان الظهار اربع
اه أفاده الزمادى (قوله اطعام عشرة مساكين الخ) فلا يجوز أن يطعم دون عشرة ولو في
عشرة أيام ولا أن يطعم عشرة كل واحد دون مد ولا أن يطعم خمسة ويكسو خمسة اه أفاده
مرويكفى الاطعام ولو من الكافر لان عيونه منهقة بخلاف نذره (قوله مساكين) أى أو
فقراء لانهم أسوأ حالا منهم أو البعض والبعض اه مفاوى (قوله من غالب قوت البلد) أى
من جنس الفطرة كما مر والمعتبر غالب قوت بلاد المكفر ولو أذن لأجنبي أن يكفر عنه اعتبر
بلاد المأذون له لا الأذن ولا ينافيه أن قياس ما في الفطرة اعتبار بلاد المكفر عنه لان تلك
طهرة للبدن فاعتبر ببلده ولا كذلك هذه اه مرو (قوله عما يتادلبسه) ولو فورة أو قبا بلا كم
أو عمامة وان قلت أو أزار أو معة أو زدا لا يخو وخف عما لا يسمى كسوة كدرع من حديد
وقنازين وهما ما به لان للبدن ويحشيان بقمان ومنطقة وهى ما تشد في الوسط وجوب رب
وتبكة وخاتم وتبان لا يصل للركبة وبساط وهميان وفوب طويل أعطاه عشرة قبل تقطيعه

اقتصارا على الوارد فيه
وحمل المطلق على المقيد
انما يكون في الاوصاف
لا في الأصول وحمل ذلك في
الحياة فلو مات قبل الصوم
أخرج عن كل يوم مدياكن
لا بدلا بل قديرة كما اذا فات
صوم رمضان (وراجب
الاخير) وهى كفارة العين
(اطعام عشرة مساكين)
لكل منهم مد (من غالب
قوت البلد أو كونهم)
عما يتادلبسه

(قوله أى عن العتق)
الاولى عن الصوم (قوله
أو في أيمان الظهار) لعله
والاعيان (قوله لا الأذن)
الاوجه كما في آخر عبارة
مر أن العبرة ببلد الأذن
مغتنمة لا فرق بين ما هنا
وما تقدم سابقا

بينهم لانه قوب واحد وبه فارق ما لو وضع له - م عشرة أمدا و قال مذكركم هـ ذابا لسوية أو
 أطلق لانها امدا بحقة فكل هـ لا تجزئ والجلود ان اعتد باسم الجزأت والا فلا هـ من
 شرح م ر مع متن المنهاج (قوله كعرقية) اعترض بأن العرقية التي يجعل على الرأس كالقاووق
 والمخوفة والطاقيسة والطريوش لا تنكفي وأجيب بأن المراد به ما يجعل قوة رأس القساء
 يقال له عرقية أو ما يجعل على الدابة تحت الصرج وضوءه يسمى بذلك لانه يقبض من العرق
 قاله م ر (قوله أو مندبل) المراد به المندبل الصغير الذي يجعل في اليد كما قاله م ر كأنه شقة
 التي تشتري من مولد السيد البدوي رضى الله تعالى عنه وقيل المراد به ما يجعل على العمامة
 المسمى بالطريحة وقيل المراد به العمامة كما هو اصطلاح أهل خراسان وكل ذلك يصح ارادته
 هنا (قوله ولو لم يوسا) أي وان كثرت أسسه وقوله لم تذهب قوته أي باللبس بخلاف ما ذهب قوته
 به ومنه ما هل النسخ الذي لا يقوى على الاستعمال ولوجوده ا هـ م ر (قوله أول يصلح
 للمدفع له) كقميص صغير وعمامة وازار وسراويل كبيرة وسرير لرجل ا هـ شرح المنهاج
 قال م ر ولو متجنبا الكن يلزمه اعلامهم به للتلاصق لوافيه وقضية ان كل من أعطى غيره
 ما كالأوغارية فوباءه لا به نجس حتى غير معشوق عنه بالنسبة لاعتقاد الاختصاص واجب عليه
 اعلامه به حذرا من أن يوقعه في صلاته فاسدة ويؤيده قوله م من رأى مصلحاً به نجس غير معشوق
 عنه أي عند لزومه اعلامه به وفارق التبان السراويل الصغيرة بأن التبان لا يصلح ولا يعد
 ساتر عورة صغيرة فلا عن غيره فان فرض أنه يمد استر عورة صغيرة فهو السراويل الصغيرة ا هـ
 (قوله أو تحوير رقية) هي أفضل الخصال الثلاث وان كان زمن غلاء خلافا لابن عبد السلام
 قاله م ر ولذا قدمها في المنهاج كاصوله ولم يرتكب ذلك هنا موافقة لقريب الآية (قوله بقيد
 زنته الخ) من المعلوم أنه يعتبر جميع ما تقدم أيضا من القدرة على العمل وغير ذلك فله خص
 الايمان لانه أعظم الامور والمعتبرة في الرقية (قوله فان عجز عن ذلك) أي عن كل من الثلاثة
 بغير غيبة ماله كرقى الفوكفر سيد الرقيق عنه بغير صوم لم يجز ويجزى بعدم موته بالطعام والكسوة
 لانه لا رقى بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه بها باذنه وللمكاتب أن يكفر به ما باذن سيده
 أما العاجز بغيبته ماله ولو فوق مسافة القصر فكغير العاجز لانه واجد فيقظر حضور ماله فان
 كان له رقيق غائب فعلم حياته فله اعتناقه في الحال فان كان العاجز أمة فعلم سيدها فله نصم
 الاباذنه وان لم يضرها الصوم في الخدمة وكذا غيرها من أمة لا تفعل له وعبد والصوم يضره أي
 غيرها في الخدمة وقد حثت بلاذن السيد فانه لا يصوم الاباذن وان أذن له في الحلف فان أذن له
 في الحنث صام بلاذن وان لم يأذن له في الحلف والمبعض كالخرف في غير الاعتناق لعدم أهليته
 لولا ما تقدم في شرح المنهاج (قوله ولانه الخ) الضمير للشأن ولانه يبدئ فيها بالاختف في الآية
 بخلاف غيرها قاله ق ل (قوله أي لم تستقر) دفع بذلك ما يقال انها قد ثبتت وقرأهم ابن مسعود
 فاما إذا أن المراد بعدم ثبوتها عدم استقرارها وقد يقال الاستقرار مراد بالثبوت لأن
 يقال المراد به الاستقرار ولو عبر به لكان أولى (قوله استقرت) أي الخصال كلها في ذمته مرتبة
 على المعتمد فيها وقيل المستقر هو الخصلة الأخيرة وقيل إحدى الثلاث وقيل كلها الأخيرة وقوله
 فاذا قدر على خصلة فعلمها أي أو أكثرها ترتب لا يقال لو استقرت في ذمته لأمر النبي صلى الله

كعرقية ومندبل ولو
 ملبوسا لم تذهب قوته أول
 يصلح للمدفع له (أو تحوير
 رقية) بقيد زنته بقوله
 (مؤمنة) لا تبة فكفارته
 اطعام عشرة مساكين
 مع ما صرح من حمل المطلق
 على المتبدل (و) ان عجز عن
 ذلك وجب (صوم ثلاثة
 أيام ولو متفرقة) لاطلاق
 الآية ولانه لما خفف
 هنا بقوله العدد خفف
 بانه فرق وأما قرأه فسيام
 ثلاثة أيام متتابعات وان
 كانت شاذة والشاذة كغير
 الواحد في وجوب العمل
 فلم تثبت أي لم تستقر
 لكونه انصرفت (تمة)
 لو عجز عن خصال الكفارة
 استقرت في ذمته فاذا قدر
 على خصلة فعلمها

عليه وسلم لا عرايا يخرجها بعد لانه يقول لو سلم عدم أهميته فتأخير البيان الى وقت الحاجة
وهو هنا وقت القدرة جائز ولا يتبعه من الصق ولا الصوم فلا أثر للقدرة على بعض أحدهما فلو
أراد أن يفتي نصف عبده ويصوم شهر الميصم بخلاف الإطعام فلو وجده بعض ماله أخرجه
ويبقى الباقي في ذمته يخرج منه إذا أيسر فلو قدر بعد ذلك المصم على غير الإطعام
كالرقبة أو الصوم لم يجب الايمان به لانه متى شرع في شخصه ثم قدر على أعلى من الم يلزمه
الاستقبال اشروع في المقصود لكن سببه ذلك وبعبارة ربه سقطت الشورى يرى هنا انما
استقرت الكفارة في ذمته عند الجزل لان حقوق الله تعالى المالية إذا عجز عنها وقت وجوبها
فان كانت لا يسبب من العبد كركاثة القطار لم تستقر أو بسبب منه استقرت سواء كانت على
وجه البذل كجزاء الصيد وقديمة الخلق أو لا ككفارة الظهار والقتل ويؤخذ من استقرارها
في ذمته انه في صورة الظهار لا يطل حتى يكفر وهو ما تقدم ان شاف الله انت جائز له الوطء لكن
بقدر ما يدفع عنه خوف العنت ولو تركه جميع المصالح مع القدرة عوقب على أذناها أو فعل
الجميع أثيب على أحدها فوضاها الباقي بقوله فلا ويجوز له الجمع ان لم يفتقد أن جميعها واجب
عليه مع علمه والا فلا يجوز لانه استدرأ على الشارع بل لا يبعد تكفيره بذلك ومثل ما ذكر
مالو جمع بين الوضوء والتيمم فقد الما منهما كبريان تيمم ثم تجشم الشقة وتوضأ ما اذا تيمم
لقد الما منهما فلا يصح

• (باب القديمة) •

شروع في رابع الاشياء المذكورة مع الزكاة وهي من جملة الكفارة الا أن طه قد قدمه قاله
كفارة عظيمة وهذه كفارة صغيرة ومخففة ويفترقان في أن الاولى لا تجب الا عن ذنب غالباً
ليخرج القتل خطأ بخلاف الثانية وهي تكون في الصوم والطح وحيث وجدت في الشرع
فهى مقدرة بعد القديمة الاذى فمدين وعلى التراخي الا اذا كانت بسبب تعدى به كأن تذر صوم
الدهر فاستد يوماً بعداً فانما تجب فوراً وسبب قديمة القديمة المحقق عليه ما هو كالكفارة جارية
في حق المؤمن لحال العبادة ان لم يكن اثم والا كفرته (قوله ثلاثة أنواع) أى مدوم مدان ودم
وذكر من النوع الاول مثلاً وشراً ثالثاً عشر سنة عتقة بالمال وموسعة بغيره ومن الثاني ستة
ومن الثالث ستة عشر بغيره ذلك أربع وثلاثون وجعلها ثلاثة أنواع نظراً الى الغالب فلا يثنى
ما سبب في كلامه من أنه سبب كون عن قطع نبات لا يساوى مداً وعن إزالة الشجرات كثيرة غير
متوالية فانه يلزمه أمداد بحسب (قوله مد) وهو رطل وثلاث وهو نصف قدح بالكيل المصرى
والمعبر الكيل لا الوقت وانما قدر به استظهارا كما مر (قوله في رمضان) متعلق بالافطار أو
بالصوم أى الصوم الكائن في رمضان ويخرج به الكفارة والندوة رمضان فلا قديمة للافطار
في شئ من ذلك (قوله لجل) أى من فوج أو سيد أو شبهة أو زنا لولم يفرأدى وقوله أو رضاع
أى ولو كان الرضيع حراً ياتى بالاحد أو به لانه مضموم اذ يحرم قتله أو كان غير آدمى فإذا
استؤجرت امرأة لارضاع سفلة كان حكمها كذا ذكر ولا فرق في الرضيع بين أن تكون أما أو
مستأجرة أو متطوعة وان وجد مع المستأجرة أو المتطوعة مربعة مطهرة أو صالحة لا يضرها
الارضاع ولا بين أن تكون هى والحاصل من الخبرين أو من اثنين ثم ان افطاره لا يجل الشجر

• (باب القديمة) •
(هى ثلاثة أنواع) النوع
(الاول مد) يجب (لا فطار)
من الصوم في رمضان (لجل
أو رضاع)

(قوله وعن إزالة الشجرات
الخ) هو داخل في النوع
الاول تأمل (قوله لاحد
أبويه) لعل الاول حذف
أحد

أو المرض فلا فدية عليهم ما وكذا ان أطلقنا في الاصح بخلاف ما لو أفطرنا لاجل الحمل أو الرضاع
فتجب ثم الكلام في الحرة أما الفدية فلا فدية عليها قبل العتق وكذا بدله على الوجه فلا تستقر
في ذمة نابل الواجب عليها بمجرد القضاء في جميع الصور وفطر كل من الحامل والمرضع لاجل
ما ذكرنا من قبل واجب ان خيف نحو هلاك الولد ولا تعدد الفدية بتعدد الاولاد لان ما يدل
عن الصور بخلاف الفدية لانهما فدية عن كل واحد أفاده مرفى في شرحه بزيادة ولا عبرة بما
قاله به ضمهم هنا بما يخالف ذلك (قوله أي للخوف على الولد) بأن ساقط الحامل من استقاطه
والمرضع من أن يقل الابن فيمك الوالد والمراد خوفهما على الولد فقط فان خافا على أنفسهما
فقط أو مع ولديهما فلا فدية ويجب القضاء وانما وجبت عليهما الفدية في الاولى لان فطرهما
تابع غير محتاجين اليه فان قيل اذا خافا على أنفسهما مع ولديهما ففطران تنق به شخصان
فكان ينبغي الفدية أيضا أجيب بان الآية وهي قوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو نحو ذلك
في عدم الفدية فيما اذا أفطرنا خوفا على أنفسهما فلا تنق بين أن يكون الخوف مع غيرهما
أولا لا يصدق على من أفطر لخوف على نفسه وغيره أنه أفطر لخوف على نفسه وكالحامل والمرضع
في هذا التفصيل من أفطر لانهما مشرف على هلاك بغير أو غيره ولم يمكن تخليصه إلا بالافطار
سواء كان آدميا معصوما أو غيره آدمي كحيوان محترم بخلاف المال ولو أفطيره فاذا أفطر
للخوف على المشرف فقط وجب عليه القضاء والفدية أو للخوف على نفسه أو نفسه والمشرف
وجب القضاء فقط (قوله فيما) أي الحمل والرضاع فالمراد بالولد ما يشمل الحمل ولو زاده كان أولى
اذ الحمل لا يطلق عليه ولذا لا يجازا (قوله قال ابن عباس انه انصحت) هذا جواب عما يقال ان
من يطابق الصوم يجب عليه ولا يكتفيه الفدية وحاصله أنها منه رخصة ومعناها أنه كان في ابتداء
الاسلام التغيير بين الصوم والفدية من غير قضاء شقة الصوم عليهم بعدم اعتيادهم له كما يصرح
بذلك آية فمن قطع غير فهو خير له وأن تصوموا خير لكم ثم خرج كل من الآيتين بقوله تعالى فمن
شهد منكم الشهر فليصمه الآية حق الحامل والمرضع فان التغيير في حقهما باق إلا أنه يلزمهما
عند الفطر القضاء زائدا عما كان عليه أول الاسلام فهو رخصة وعزيمة في حقهما باعتبارين
ولزم القضاء لهما ما أخذ من القياس على المربوض كما سيأتي في باب الإفطار في الصوم وتقييد
الفدية في حقهما بالخوف على الولد وحده ما أخذ من العلة العقلية وهي أنه فطران تنق به
شخصان ولم يقرن به مانع من الخوف على أنفسهما وقيل ان الآية محكمة أي غير من رخصة
لكم لمؤولة فقل ان التقى مقدار أي لا يطيقونه لا يقال لاقرينة على ذلك لانه قول لا مانع من
وجود قرينة حالبة عند النزول فهم متساوون ولا يضر عدم بقاء كما قاله سم وعلى هذا فليس في
الآية تعرض لحكم الحامل والمرضع وقيل المعنى بطيقونه في الشباب ثم يجوزون عنه في الكبر
وقيل معنى بطيقونه أنهم يكافونه فلا يطيقونه بدليل قرينة بطيقونه بتشديد الواو فان معناها
ما ذكر (قوله عنه) أي عن ابن عباس (قوله وتستثنى) أي من الحامل والمرضع فقوله لتخصيص
أي الحامل والمرضع المصيبة اذا أفطرنا خوفا على الولد وحده أو لانهما مشرف على هلاك على
ما مر (قوله فلا فدية عليهما) أي اذا أفطرت ستة عشر يوما فأقل فان أفطرت أزيد من ذلك
وجبت الفدية لما زاد لانها أكثر مما يحتمل فسادها بالحيض - حق لو أفطرت كل رمضان لزمها مع

أي الخوف على الولد فيما
أخذ من آية وعلى الذين
يطيقونه فدية قال ابن
عباس انه انصحت الآية
حق الحامل والمرضع رواة
البيهقي عنه وتستثنى
المصيبة فلا فدية عليهما

(قوله بخلاف المال) أي
اذا أفطرنا خوفا عليه فلا
يلزمه الا القضاء ولا فدية
عليه شيئا

القضاء فدية أربعة عشر يوماً عليه الجلال الباقي اهـ شرح مروهذا اذا كان
 رمضان كاملاً فان كان ناقصاً وجب عليه فدية ثلاثة عشر يوماً (قوله الشك) أي في وجوب صوم
 ما أفطره في رمضان عليه باحتمال جبرها (قوله أو كبر لشخص) أي بأن صار شيئاً هراً
 لا يطبق الصوم في زمن من الأزمان والأزمنة باقائه فيما يطبقه فيه ومثله كل عاجز عن صوم
 واجب سواء رمضان وغيره لزمانة أو مرض لا يرجى برؤه كما سيأتي أو مشقة شديدة تلحقه ولم
 يتمكن من فدية أو وجبة عن كل من ذكر ابتداءً لا بد من الصوم لأنه لم يخاطب بالصوم ابتداءً
 بل بالفدية وبه فارق نظيره في الحج عن معصوب قدر به دلالة خطب الحج ابتداءً وانما جازت
 له الإجابة للضرورة وقد بان عدمها ولأن الحج وظيفة العمر فأى زمن قدر عليه فيه وقته موجود
 ولا كذلك الصوم فان تكلف من ذكر الصوم فلا فدية عليه كالتوكف من سقطت عنه الجمعة
 حيث أجزأه عن واجبه لكن تكلفه الصوم حرام وإن أجزأه لأن الفرض أنه يحصل له به مشقة
 شديدة ولا ينفع قدره صوماً لما ذكر من حرمة ولو أخر من ذكر الفدية عن السنة الأولى لم يلزمه
 شيء للأخير وكذا الحامل والمرضع وإيسر لمن ذكره ولا للعامل والمرضع تعجيل فدية يومين
 فأكثر ولهم تعجيل فدية يوم فيه أوفى لياته أفاده مـ بزيادة وإذا قدسها في إيلاء صدق عليه أنه
 قدسها على السببين معا وهو أطوع الفجر والعجز فيرعى القاعدة المتقدمة في تعجيل الزكاة
 فتكون أغلبية هكذا فإله الرحمة وفيه نظر لأن العجز بالكبر نحو المرض حاصل والأصل
 استقراره فلم يتقدم الأعلى - يجب واحد وهو أطوع الفجر (قوله من قام به الحج) من فاعل بطق
 والضعف في به عائد عليها وفي قام عائد على الكبير والصوم مقعول وانما ذكر الفاعل ولم يقل بأن لم
 يطق الصوم لدفع توهم به بيطبق للصوم نائب فاعله وفيه شبهة نظراً لما يلزم عليه
 من تصوير عذر الكبير بعدم الإطاعة مطلقاً ولعن غير كبير ذكر فاعل الكبير معنى بقوله لشخص
 لدفع توهم أن الكبير لا يفي بقرينة ما قبله فأشار بذلك كل إلى فائدة لم تكن في الأصل وإن كان
 حذفها كما في شرح الأصل لا يصلح للفاعل من المقام (قوله لا يرجى برؤه) أي بقول عدلين
 من الأطباء أو عدل عند من اكتفى به في جواز التيمم للمريض كما مر فلو برى بعد ذلك ولو قبل
 إخراج الفدية على المعتد لم يلزمه القضاء كما مر ومثل المريض الذي لا يرجى برؤه من حصول له
 مشقة بعدم أكل العرش أو الأفيون لا عتقاده ذلك في فطره ويطعم عن كل يوم مداً وهذا من
 المسائل التي يجب كتمها عن العوام (قوله وتأخير قضاء) من إضافة المصدر لقوله بعد حذف
 الفاعل وهو الحر على حد لا يسأم الإنسان من دعاء الخير أما الآن فلا فدية عليه ولو بعد عتقه
 على الأقرب كما مر عن مـ (قوله من رمضان) أي وإن أوجب فطره كفارة على المعتد - دلان
 الفدية لتأخير الكفارة لاهتمام حرمة الصوم فان قلت الصلاة أفضل منه ولا يلزم بتأخيرها شيء
 قلت اقتصر وافي ذلك على الوارد من غير قياس لا كثرتها وانما جاز تأخير قضاها إلى ما بعد صلاة
 أخرى مثلاً بل إلى - نين لأن تأخير الصوم إلى رمضان آخر تأخير إلى زمن لا يقبله ولا يصح فيه
 فهو كتأخير عن الوقت بخلاف قضاء الصلاة فإنه يصح في كل الأوقات اهـ قال الشوبري
 نقلاً عن الأيعاب * (تقيده) * لو شك في رمضان الذي فاته تعديلاً أو بمذهل كان فاماً أو ناقصاً
 فهل يلزمه التمام أم يكفى الناقص لأنه المتيقن كل محتمل لكن رجح الأذرى الثاني

لشك (أو كبر) لشخص
 بأن لم يطق من قام به الصوم
 ومثله مرض لا يرجى برؤه
 (وتأخير قضاء) صوم يوم
 من رمضان

(قوله والأصل استقراره)
 أي مع كون هذا الأصل
 قريباً فلا يرد امتناع تعجيل
 فدية يومين بعد هذا
 الأصل فيه

و فرق بينه وبين ما مر في الفوائت بأنه ثم تيقن شغل الذمة به ما فلا بد من اليقين وهناك ما يتيقن
 شغل ذمته يوم الثلاثاء قال بل الكلام في صحة القضاء عنه ما لم يجرم التهمة للشك في لزومه
 اهـ (قوله بلا عذر) متعلق بتأخير فلا بد أن يكون التأخير بلا عذر وما فوات ذلك اليوم فلا
 فرق فيه بين أن يكون بعذر أو لا وأما قوله في الحديث لمريض فليس يقبل منه ما إذا أفطر بلا
 عذر من باب أولى (قوله إلى رمضان آخر) بالنسبة من مصر وقاله تكررة إذا المراد به غير معين
 بدليل وصفه بالشكركة وهي آخر فزال منه إحدى العلتين وهي العلية وبقاء الالف والنون
 الزائدين لا يقتضي منه من الصرف قال ابن مالك كذا الحاروي زائد في لانا ما أي علم
 حاروي الخ وكذا يقال في الحديث قال قل لو قال عن رمضان لكان أولى لأنه المراد ويدل له
 الحديث المذكور اهـ ويأني أن معنى تأخيره إلى رمضان أنه لم يحصل قضاء حتى دخل رمضان
 ومقتضى ذلك أن رمضان وقع فيه قضاء وليس كذلك لأنه لا يقبل الصوم غير واجب المحشى
 بقوله وقد يقال انه اكتفى باللازم لأنه يلزم من تأخيره إليه تأخير عنه لأن رمضان لا يقبل غيره
 ولو قضا عنه وافظ الحديث موافق لكلام المصنف اهـ وأقول لا يراد من وقوع من أصله لأن
 معنى تأخيره إلى رمضان أنه لم يحصل قضاء في أثناء السنة حتى دخل رمضان فيتمين بدخوله لزوم
 القدية وليس المراد أنه إلى رمضان فإنه قضى فيه حتى يرد أنه لا يقبل القضاء وأن الأولى أن
 يقول عن رمضان لأن ذلك يقتضي أنه لا يلزمه القدية إلا بتأخير القضاء عن رمضان مع أن
 المفتضى للزومها مجرد دخول رمضان وإن لم يكن الزمن قابلاً للقضاء وهو ذاتي حق الحى أما
 الميت فلا يشترط في لزوم القدية له دخول رمضان فلو كان عليه عشرة أيام وأخر إلى أن بقي من
 شعبان خمسة أيام من لاثم ما نلزمه خمسة امداد حالاً ولا يتوقف على دخول رمضان وقول
 بعضهم خمسة عشر عندهم الأصل الصوم وخمسة للتأخير لأنه لو عاش لم يكن له الاقضاء خمسة
 اهـ صحيح في ذاته لكن كلامنا في فدية التأخير فقط وهي الخمسة فالمناسب الاقتصار عليها (قوله
 من أدرك رمضان) جعل الشخص في أول الحديث مدركاً لرمضان وفي آخره بالعكس لأن كلاً
 مدرك للآخر وقوله صام الذي أدركه أي رمضان الذي أدركه (قوله ان كان ضعه الخ) ولا
 يلزم من ضعفه ضعف الحكم اما لكونه روى من طريق آخر صحيح أو أن هناك دليلاً آخر غير
 وعبارة من غير فيه ضعف لكنه روى موقوفاً على راويه باسناد صحيح ويؤيده اتفاق سنة
 من الصحابة ولا يخالف لهم اهـ (قوله ويذكر المذ) قال في شرح المنهج فلو أخر القضاء
 المذكور رأى قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل رمضان أخر فوات أخر من تركته لكل يوم
 مدان مدالقات ومد للتأخير ان لم يصم عنه والاوجب مقواً واحداً للتأخير اهـ باختصار (قوله
 بتكرار السنين) لأن الحقوق المالية لا تعدا داخل بخلافه في الكبير ونحوه لعدم التقصير اهـ شرح
 المنهج ويشترط أن يكون التأخير في كل سنة بلا عذر ولا يكفي عدم العذر في السنة الأولى
 كما استقر به عرس وقرره شيخنا عطية وتلخص من كلام المصنف أن القدية تجب بفوات
 الصوم وفوات وقته وتأخير القضاء فالأول ما فطر الكبار أو مرض لا يرجى برؤه والثاني للتعامل
 والمرضع وما في عناءه من منقذ مشرفاً على هلاكه والثالث ما في المسئلة الأخيرة (قوله أما
 تأخير بعذر) أي سواء كان الفوات به ذماً لا كما هو ومن العذر التيسر والجهل فلا فدية

(بلا عذر إلى رمضان آخر)
 تلزم من أدرك رمضان
 فافطروا مرض ثم صوم ولم يقضه
 حتى أدركه رمضان آخر
 صام الذي أدركه ثم يقضى
 ما عليه ثم يطعم من كل يوم
 مسكناً أو راه الدار قطن
 واليه في ليكن ضعه فناء
 ويذكر المذ بتكرار السنين
 أما تأخير به بعذر كأن
 استقره سائر أو مرضاً
 حتى دخل رمضان آخر فلا
 فدية عليه

(قوله رمضان آخر) هو
 مصروف لأنه غير معين
 وانظر ما الفرق بينه
 والاول وغاية ما يقال
 الاول مقصود منه الشهر
 الذي قبله تقبله المدرك
 بعينه بخلاف الثاني فإنه
 قد ناول ما بعده لا إلى نهاية
 فتذكر بالفقارة بكل
 رمضان يأتي به من الاول
 فهل يكفي هذا في منع
 الصرف حرره

للتأخير على النامى والجاهل والمراد به الجاهل بجملة التأخير وان كان مخالفا للعلماء
 ذلك لا بالقضية فلا يذبح لجهله بل انظر ما مر فيها الوعد حرمه التبخخ وجعل البطلان به اه ابن
 حجر قال م ر ومثلهما أى الجهل والنسيان الا كراه وموته فى أثناء يوم لم ينع عنه نفسه اه
 (قوله وازالة شعرة) من اضافة المصدر وهو له بعد حذف فاعله أى ازالة الشخص شعرة الخ
 من نفسه حيث كان محرما أو من محرم آخر به يراد به سواء كان المزيل حلالا أو محرما وعبارة
 م ر ولو حاق محرم أو حلال رأس محرم بغير اختياره قبل دخول رقبته فالدم على الخالق كالأول
 فعل ذلك بنائم أو مجنون أو غير عاقل أو غمى عليه اذ هو المقصر ولان الشعر فى يده المحرم كالودعة
 وللمعلق مطالبته به وان قلنا ان المودع لا يختصم لان نسكه يتم بادائه ولو جوبه بسببه أما
 لو كان بامر أو مع سكوتة وقدرته على الدفع فالقضية عليه لا تقر بطله فيما عليه حفظه ولانهم ما
 وان اشتركا فى الحرمية فى صورة الامر فقد انقردا المحلوق بالترقة وحمل قولهم المباشرة تقدم على
 الا م ر ما لم يعد النفع على الا م ر ولو طارت نار الى شعرة فاسرقته وأطاق الدفع لزمته القدية
 والا فلا ولو ازال المحرم ذلك من حلال لم يجب فدية على المحرم ولو بغير اذنه اذ لا حرمه لشعره
 من حيث الاجرام اه باختصار والمقدمة اذ اعجز من لزمه المدعنه استقر فى ذهنه
 كالنكارة ولا يصح بدلائله ولا فرق فى الشعرة أو بعضها بين أن تكون من رأسه أو غيره
 وخرج بازالتا شقها نصفين فلا شئ فيه فان قيل لم وجبت فدية كاملة بقتل بعض الرأس ودهن
 الشعر حيث ظهر به زينة ولم يجب بازالة شعرة أو شعرتين قلت الخلق أنيط باسم الجمع بخلاف
 اللبس والدهن أفاده الشورى (قوله أو بعضها) أى وان قل ركذا ما بعده وأشار بذلك الى
 ان المراد بالشعرة والظفر الجنس الصادق بالواحد من ذلك ويعضه ولا يراد أن الجنس يصدق
 بالاصغر لان ذلك خارج عما ساقى فى كلام المصنف (قوله وتقليم ظفر) من يده أو رجله
 أو من محرم آخر بغير اذنه على ما مر ولو حذف النقط تقليم وعطف ظفر على شعرة لكان أحصر
 للاستغناء عن ذلك بالازالة الشاملة له وأيضا فالنقط تقليم ليس بغير دليل المراد مطلق الازالة فما
 اعترض به على الاصل فى التعبير بالنتف وقع فيه بالنسبة للتعبير بالقلم (قوله فى الاجرام)
 يرجع لكل من الازالة والتقليم أى قبل التحليلين (قوله أو محرمة) أى أو هم ما أو مطلقا (قوله الا
 ما يضر بقاؤه) أى فلا فدية فيه وانما لزم فى خلق الشعر لكثرة الفمل لان الاذى حصل من
 غير انزال بخلافه هنا اه شرح م ر أى أن الاذى حصل ثم بالقمل لا بالمرأى الذى هو الشعر
 وأيضا فاضرورة هنا أشد قال الشورى ولو قتل المحرم قل من رأسه أو لحية خاصة فدى ندبا
 ولو بامة أخرى وجان خلاف من أو جب ذلك لانه يكره التعرض له كما تقر له لا ينقص الشعر
 والسببان أقل فدية وحقيقة القدية ليست بالقمل بل للترقة بازالة الاذى عن الرأس وخرج
 بالقمل نحو البراغيت فلا شئ منها قطعاً وكان الفرق أن الترفه بازالة القمل أشد منه بازالة
 البراغيت لان تلك أعظم اذى (قوله كظفر منه كسر) وتاذى بذلك فقطع المؤذى منه فقط
 فلا فدية ولا حرمه لانه وتذنبه كالمصداق بل بخلاف الخلق للعانة فدية اه شرح
 البهجة وهو فى م ر بالمعنى (قوله أو قريب منها) كحاجبه أو رأسه بحيث ستر به وجهه فانه
 لا يحرم قطع الساتر منه فلا فدية فيه وخرج بعينه أو قريب منها غيرهما كأنه فاذا ثبت فيه

(وازالة شعرة) واحدة
 أو بعضها (وتقليم ظفر)
 واحد أو بعضه (فى
 الاجرام) بجمع أو محرمة الا
 ما يضر بقاؤه كظفر
 منكسر أو شعرة بعينه أو
 قريب منها

(قوله الجنس الصادق الخ)
 قبل الجنس لا يصدق على
 بعض فرد محرم

شعر وتأذي به ثم أزاله فإنه يجب عليه التقية (قوله أعم من تعبيره بالفتنة) لشعوله غير المتلف من حرق واحرق وقص وتذوق أي إزالة بنودة وفي بعض النسخ أعم من قوله بالفتنة وفيه انظر لأن الأصل لم يعبر بالبلاء (قوله وترك مبيت ليلة) أي غير الليلة الأخيرة وهي الثالثة أما هي فلا شيء في تركها إذا انفرد قبل غروبها وبات الليلة التي قبلها أو إلا يسقط مبيتها ولا ريب يومها قال في المنهج ونسرحه فان نثره ولو انفصل من متى بعد الغروب أو عاد لشغل في اليوم الثاني بعد رعيه وبات الليلة التي قبله أو ترك مبيتها ما عذر جاز وسقط مبيت الليلة الثالثة ورعى يومها قال نعلاني فن قبل في يومين فلا ثم عليه اه (قوله من ليالي متى) وهي ليالي أيام التشريق الثلاث بعد يوم النحر (قوله بلا عذر) أما به كاهل السقاية ورعا الابل أعني ابل الخيل فلم ترك المبيت كما ياتي ومن غربت عليه الشمس عني من الرعا لزمه المبيت والرعى دون أهل السقاية لأن عملهم ايسر اه رجائي (قوله أو ترك رعي حصة من الجراد) أي من رعى اليوم الأخير إلى الجيرة الأخيرة لأن كل شيء تركه قبل ذلك يكمل بما بعده ولو نوى غيره فاذا ترك رعى اليوم الأول ثم رعى في الثاني وقع عن الأول أو ترك رعى الثاني ورعى في الثالث وقع عن الثاني وكذا يقال في ترك الرعي للجيرة الأولى مع الرعي للثانية أو الثانية مع الرعي للثالثة ولم يقد ترك الرعي بقوله بلا عذر بخلاف ما قبله إشارة إلى أنه لا يسقط مع العذر إذا لا وقت له محدود وبخلاف المبيت ويدل لذلك أن رعا الابل وأهل السقاية يسقط عنهم المبيت كما مر بخلاف الرعي وعبرة بالمنهج وشرحه ولو ترك رعيه من رعى يوم النحر أو أيام التشريق عمدا أو سهواً تدارك في باقي تشريق أي أيامه ولياليه أداها بالنص في الرعا وأهل السقاية وبالقياص في غيرهم وانما وقع أداله لأنه لو وقع قضاء لم يدخله التدارك لأن أعمال الحج لا تدارك بعد الفوات كالوقوف بعد فوته ويجب الترتيب بينه وبين رعي ما بعده فان خالف في رعي الأيام وقع عن المتروك ويحوز رعي المتروك قبل الزوال وإلا كما علم اه باختصار (قوله من نبات الحرم) أي الذي يحرم التعرض له وسيأتي في محله ومثله الصيد المذكور اه قل (قوله أو من صيده) في هذا المعطف انظر انما سقط عليه في صيد المعنى وقطع شيء من صيده ويمكن أن يوجه ذلك بأنه إذا منع من قطع جزء منه فقتله من كله أولى لكن السهل يضمن غير المؤذي منه بمثله ان كان له مثل والاقضية يحكم بها عدلان كما ياتي (قوله وقية) الوالوال والكال وكذا ما ياتي (قوله أقل منه) المعنى انما خرج المدوان كانت قيمة الشيء لا تساويه كالجردة فقوله رقية قيمة المدو وبوجه ضعيف ادرجاني وانظر من أين يؤخذ تعين المتفان عبارة شرح المنهج وم لا تدل الأهل وجوب القيمة في ذلك فقد قال في شرح المنهج فانها أي الشجرة الصغيرة لو صغرت جدا قالوا يجب القيمة كما في الحشيش الرطب ان لم يخاف والأفلاضمان وقال مرفان صغرت أي الشجرة جدا فقيمتها القيمة ثم قال وسكت المصنف عن الواجب في غير الشجر من النباتات والواجب فيه القيمة لأنه القياص ولم يرد نص يدفعه وقال في المنهج كقيمة ما لا مثل له منه أي مما لا نقل فيه كجراد وعصافير فانه يحكم بها عدلان عملا بالأصل في المتقومات وذ كرم ونحوه وقرر شيخنا عطية أن هذا الشيء استقل نظره من الصوم إلى القيمة وذلك أنهم ذكروا أنه إذا قتل صيداً له قيمة يخير بين أن يخرج القيمة طعماً أو يصوم عن كل مذيوناً فان انكسر مدصام عنه يوماً ولا يقبض الصوم فانه نقل نظره من ذلك

وتعبري بالأزالة أعم من
تعبري بالفتنة (وترك مبيت
ليلة من ليالي متى) بلا عذر
(أو) ترك رعي (حصة من
الجراد) قطع شيء من نبات
الحرم (أو) من (صيد) أو
من صيده غير في الأحرام
(وقية) أي الشيء (قيمة المد)
فان لم تساويه بان نقصت
عنه أو زادت عليه وجب
أقل منه أو أكثر بحسبه

(قوله وكذا الخ) هذا غير
ظاهر لأنه لا بد من الترتيب
أما إذا لم يرتب فلا يقع الثاني
عن الأول ولا الثالث عن
الثاني

الى القصة وجعلها لا بد أن تكون مدا ولا يتبعه بعض المداه وقرر آخره موافقة الهشي المذكور
والحق أن كلام الشارح وجيه والاعتراض عليه ليس في محله كما سمعت (قوله فيخرج عنه مد)
هذا على الجديد والقديم لا يتعين الاطعام بل يجوز لاولى الصوم عنه بل يستحب له ذلك كما في
شرح مسلم لم يلزم من مات وعليه صيام صام عنه وابه هذا كانه فين مات مساكنا او ثلث ومات
لم يصم عنه ويتعين الاطعام قطعاً والولى الذى يصوم أى قريب كان وان لم يكن رارثاً ولاولى
مال ولا عاصياً ولا وجه كما جئته الرخصة في انعدام اشتراط بلوغه ولا يشترط في الاذن
والمأذون له الحرية لان القن من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي وقويده ما يأتى من اشتراط
بلوغ من يحج عن الغير وانما اشترطت حرمة لان القن ليس من أهل حجة الاسلام فهو كالصبي
ثم يخلافه هنا اه شرح الرملى (قوله وكذا ذكر صوم الدهر) أى حيث صم نذر به لم يحجب به
ضرراً أو فوت حق كما في المنهج (قوله النوع الثاني مدان) تقدم أنه ذكر منه ستة أشياء أربعة
متناهية اثنان شرهما (قوله لازالة شترتين) أى متوا اليقين أو لا وكذا قوله أو ظفرين ويكره
الامتشاط وحك الشعر ونحو الاظفار لا بالانامل ولو شكت في شعره لم ينتف بنفسه أو بفعله
فلا فدية لان الاصل براءة لئمة (قوله في الاحرام) أى قبل التهلل الاول أيضاً اه بـ د الير
(قوله وحمل ايجاب المد أو المدبر في الشعر) أى فيه وفي الظفر للجنس الصادق بالواحد والاثنين
وقوله اذا اختار الدم أى في كمال الفدية وتكمل في ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار فيخبر حينئذ
بين ذبح شاة أو التصدق بثلاثة أصع أو صوم ثلاثة أيام قال تعالى فمن كان منكم مريضاً أو به
أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك أى دم فاذا أزال شعرة أو ظفراً أو شعرتين
أو ظفرين نقوله لو فرض وأزات ثلاث شعرات أو ثلاثة أظفار ماذا اختار ان قال كنت
أختار الطعام قلنا له يجب عليك في الشعرة أو الظفر صاع وفي الشعرتين أو الظفرين صاعان
لان ذلك من جنس الواجب في كمال الفدية وهو ثلاثة أصع وان قال كنت أختار الصوم قلنا له
يجب عليك في الشعرة أو الظفر صوم يوم وفي الاثنين صوم يومين لان ذلك من الجنس كما مروان
قال كنت أختار الدم قلنا له يجب عليك في الواحد مد وفي الاثنين مدان اذ ليس للدم ثمن من
جنسه يرجع اليه فتعين الرجوع الى الامداد لانهم اقدموا على النقص يومهم في الاحرام هكذا قال
المصنف هنا وفي شرح المنهج وهو قول ضعيف تبس فيه جماعة والذي جرى عليه م في شرحه
تبعه الاقنانه واليه ايجاب المد أو المدبرين مطابقة سواء اختار دماً على قدر كمال الفدية أم لا فان
خالف وفعل على هذه الطريقة لم يكف الصوم وأما الصاع أو الصاعان بدل المد أو المدبرين فيجزي
بالاولى فيقع المد أو المدان من ذلك فرضاً والباقي تطوعاً وافق م وعلى ذلك تلامذة العمادى
وغیره وقرر مشايخنا قال الشوبرى واستشكل الاول بأنه يؤل الى التخيير بين الصوم والصاع
والمد ومعلوم أن المد بعض الصاع فيلزم عليه التخيير بين الشئ وبعضه وهو ممنوع وأجيب
بان ذلك معهود فان المسافر مخير بين القصر والتمام ومن لا تلزمه الجمعة مخير بين هاتين الطهر
وردها الجواب بان كلام من المفسورة والتامة والجمعة والظفر صلاة مستقلة لا ترى أن يدمها
مختلفة وكفى بهذا من اختلاف المد والصاع فانه لا يميز بينهما بالاتحاد فيهما ومن يعطيان اليه
فتخص التخيير بينهما الى التخيير بين الشئ وبعضه من كل وجه فالذا كان المعتمد ايجابه مطابقة

(وغيرها) من زيادتي كوت
من عليه صوم يوم فيخرج
عنه مد وكذا ذكر صوم الدهر
اذا افطر نادره يوماً عدا
ه النوع (الثاني مدان)
يجب ان لا يفتش شعرتين أو
بعضهما (أو ظفرين) أو
بعضهما (أو الاحرام) الا
أن يضربا أو هما وحمل ايجاب
المد أو المدبرين في الشعر
والظفر وإذا اختار الدم
فان اختار الطعام ففى
واحد منهما صاع وفي اثنين
صاعان أو الصوم ففى واحد
صوم يوم وفي اثنين صوم
يومين

اه بايضاح (قوله وقتل صيد حرمي) أي ولو في الحبل وقوله أوفى الاحرام أي وان لم يكن الصيد
 حرميا بشرط أن يكون برياً وحشياً ما كولا (قوله وقطع شجرة) أي أو قاعها بالاولى ولو أخذ
 غصناً من شجرة حرمية فإن أخاف مثله في سنة به بان كان عليه ما كالا سوال فلا ضمان فيه
 فان لم يخاف أو أخاف لامثله أو مثله لافي سنة فعليه الضمان فان أخاف مثله بعد وجوب ضمانه
 لم يسقط الضمان كالرفع من مغفور فنبئت ويجوز أخذ راق الشجر بالخط لئلا يضر بها
 إذ خطبها احرام كافي المجموع نقل عن الاصحاب ونقل اتفاقهم على جواز أخذ غصنها اه
 نرح الرمي (قوله تطير مامر) أي في قوله وقيمتها قيمة المد الخ (قوله كتفايم ظفرين الخ)
 ليس مكرراً مع مامر لاختلاف الغرض إذ غرضه من ذلك هنا بيان أنه من زيادته وذكره ثم
 لجانسته للشعرتين في الحكم (قوله وترك مبيت ابنتين) أي وبات الثالثة والاربعه دم وان نفر
 المشر الاول اتركه جنس المبيت اه قل (قوله أوردى - مائتين) أي من الجمره الاخيره في اليوم
 الاخير كما مر (قوله النوع الثالث دم) في سنة عذر مومضه الكافر وكلها في الاحرام والمفاسد
 اه (قوله لقتل صيد) أي مثلي فيخبر فيه بين ثلاثة أشياء يخرج مثله ونصدق به على مساكين
 الحرم أو اعطاهم بقيمتها ما أوصوم لكل مدبوم فان لم يكن مثلياً خبير بين شيتين تصدق
 بقيمتها طعماً ما أوصوم فان انكسر مد في القسعين صام يوماً دم هذا دم تخيير وتعديل ومثله
 قطع الانهيار الا في فكان الاول ضم أحدهم الآخر والصيد هو المقروحش بطبعه الذي
 لا يمكن أخذه الاجيلة والاصطيد أخذ الصيد بجيلة (قوله ووط من محرم) وفيه شاة وقوله
 بعد الافساد أي بالوط الاول أم قبله بان وطئ ابتداءً فقيمه بدنة وقوله أو التحلل الاول أي أو
 بعد التحلل الاول خرج به الوط قبل التحللين فقيمه بدنة أيضاً وفي بعض النسخ اسقاط لفظ الاول
 والمعنى عليه أو الوط بعد الافساد يوجد في الحج والعمرة بخلاف الوط بعد التحلل الاول فإنه
 لا يوجد الا في الحج إذ ليس للعمرة التحلل واحد وجوب الشاة والبدنة على الرجل دون المرأة
 وان فسدت نسكها بان كانت محرمة ميم مختارة عالمة بالتصريم كافي كفارة الصوم فهي عنه فقط
 سواء كان الواطئ زوجاً أم سبيداً أم واطئاً بشبهة أم زانياً اه أفاده الرمي والظاهر أن الشاة
 واجبة في الوط المذكور وان تذكر ويبدل لذلك قول ابن المقرئ في الاول ووطئ أي كرر دم
 الوط ونحوه دم تخيير وتقدير وذكر من أفراد ذلك خمسة (قوله شعرات) بفتح العين جمع شعرة
 بسكونها وأشار بالجمع فيها وفي الاظفار الى أن حكم ما فوق الثلاث حكمها كما هم بالاولى حتى
 ولو حاق شعر رأسه وشعر بدنه ولاه أو زال أظفار يديه ورجليه كذلك لزمه فدية واحدة لانه بعد
 فعلا واحدة أفاده الرمي وفيه ذلك كما هو لفظه من شعرة بعضاً ومن أخرى بعضاً ومن
 أخرى كذلك ولا وجبت القدية وكذا يقال في الاظفار (قوله دفعة واحدة) أي بان يتخذ
 الزمان والمكان عرفاً أي مكان الازالة لا مكان الشعر وهو الرأس فان اختلف أحدهما عرفاً
 وجب مد في كل شعرة أو بعضاً أو ظفر كذلك فلو أخذ من شعرة أو ظفر فدية أجراً مع تقطع
 الزمان أو اختلاف المكان فثلاثة أمداد كالأزال ثلاثاً في ثلاثة أزمنة أو أمكنة والافد وقوله
 كذلك أي دفعة واحدة (قوله وتطيب) أي للمحرم ذكره كان أو غيره ولو أخذ من عبا يقصد منه
 رائحته الطيبة ولو لمع غيرها كسك وعود وكافور وورس وزعفران وريحان وورد وباسمين

(وقتله صيد حرمي) أوفى
 الاحرام (وقطع شجرة)
 حرمية (وقيمتها) أي وقيمة
 كل منهما (قيمة المدين) نظير
 مامر (وغیرها) من زيادتي
 كتفايم ظفرين أو بعضهما
 في الاحرام الآن بضر
 بقاؤه ما ترك ميتة ابنتين
 من ليلتي - في أوردى
 حصتين من الجماره النوع
 (الثالث دم لقتل صيد حرمي)
 أوفى الاحرام (ووط) من
 محرم بعد الافساد أو التحلل
 الاول (وإزالة شعرات)
 دفعة واحدة (وتقايم
 أظفار) كذلك (وتطيب
 (قوله ولو في الحبل) المراد
 ولو حبل لا حرره وبعبارة
 أي ولو كان القاتل في الحبل
 نأمل (قوله في ستة عشر)
 هذا ما نظر للمتن فقط أما
 مع النظر للشرح أيضاً
 فتزيد اه ونأمل فان المتن
 يزيد

ورجس وآس وغيرهما مما يطيب به وشرط الرياحين كونها رطبة ومنها الفاغية وهي غر
الحناف ويعلم من ذلك حرمة ما هو طيب بنفسه بالاولى كدهن البقعة أو ورد والمراد به نحو شمع
يطوح فيه ذلك أما لو طرح نحو البقعة على نحو السهم فأنذر يحتمل استخرج دهنه فلا
حرمة فيه ولا فدية وسواء في حرمة ما ذكرنا كان استعماله في ذلك في ملبوسه من ثوبه أو غيره
كخف أو نعل أو في بدنه ولو باطناً كما كل أو أعطى أو احتقان فيجب مع التحريم في ذلك
الفدية إذا كان استعماله على الوجه المعتاد فلو شذخ أو عن غير طرف ثوبه فلا حرمة
ولا فدية ويعتبر أيضاً الوجوب الفدية كون المحرم عامداً لما يتحرى به وبالاجرام وبكونه
طسواً وان جهل وجوب الفدية في كل من أنواعه أو جهل الحرمة في بعضها مختاراً عاقلاً إلا
السكران لحرمة التطيب حيث تدل ولو لاطخة غيره بطيب بغيره فإنه قاله الفدية على الماطح وكذا عليه
أن توافي في إزالته أه من مر (قوله وأبس الخ) أي لبس محيط بضم الميم وبه سلة على
ما يعتاده فيه ولو في عضو بخياطة كقميص أو نسج كزرد أو عقد كحبة لبد فلوازدي
بالقميص أو القباء أو الخشب ما أوترز بالسراويل فلا فدية ولو ذكر الملبوس كان لبس
ثلاثة أقواب تكرر الفدية أن ستر كل ثوب غير ما ستره الآخر كان بعض أطول من
بعض والآخر هكذا معناه من مشايخنا ونقله خضر (قوله وترك أحرار من الميقات) الدم
الواجب فيه وفي شحونه دم ترتيب وتقديره ذكر من أتراد ذلك خمسة (قوله إذا لم يعد إليه قبل
تلبسه بنفسك) ركنا كان كالوقوف أو سمنة كطواف القدوم أما إذا عاد إليه قبل تلبسه بما
ذكر ولو بعد إحرامه فلا دم عليه مطلقاً ولا أثر بالجارفة أن نوى العود فإن لم ينو أم فميتوب
إلى إقامته إلى أه شرح المنهج (قوله أو ترك طواف وداع) أي غير شحوحاً نص أم أه فلا
يلزمه شيء وعبارة المنهج وشرحه ويجب على غير شحوحاً نص كنه ساء طواف وداع بفراق
مكة ويحبره كمن وجب عليه بدم تركه نسكاً واجباً أو سقى منه بالمقبي تبعاً للرواية المخيرة
أه (قوله أو ترك مبيت ليلتي) أي الثلاثة أو الاثنين ونجى الذرة فان بات ليلة الثالثة
فقط لزمه سدان كما مر (قوله أو ترك الرمي) أي رمي يوم النحر وأيام التشريق أي ترك ذلك
كله أو ثلاث رميات فأكثر ولو لم يوافل الفرق بين المعذور وغيره بخلاف الميت فلا تلزم المعذور
فيه الفدية كما مر (قوله أو ترك مبيت مزدلفة) أي بناء على المعقد من أنه واجب والمبيت
ليس بقيد بل الاعتبار الحصول فيه الحظ من نصف ثمان من الليل لا يكونه يسعى مبيتاً إذا لم
بالميت لم يرد هنا بل لأنهم لا يصلحون ما سقى ربيع الليل ويجوز الدفع منها بعد نصفه وبقية
المناسك كثيرة شاقة فسوخ في التخصيف لاجلها فمن لم يكن به في النصف الثاني بان لم يبيت بها
أو بان لكن تقرر قبله ولم يعد إليها فيه لزمه دم أفاده في شرح المنهج وعلى القول بان الميت سمة
يكون الدم عند تركه سمة أيضاً (قوله وقطع) أي أو قطع شجرة حرمية رفيعة أو فوق قيمة المدين كما
فهم مما مر (قوله في الكبيرة) أي فيجب في قطع أو قلع الشجرة الحرمية الكبيرة بان تسعى
كبيرة عرفاً بقرة سواء خلفت أم لا والبدنة في معنى البقرة وإنما لم يسجدوا بها عن البقرة ولا عن
الشاة في جراء الصبيد لما راعاهم المثل بخلافه هنا أه مر (قوله وفي الصغيرة شاة) أي أن
قاربت سبع الكبيرة فإن صغرت جداً فقيم القيمة فإن جاوزت سبع الكبيرة ولم تنته إلى حد
الكبر وجبت شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة أه قاله مر والمعتبر في الشاة والبقرة

وليس وترك أحرار من
الميقات إذا لم يعد إليه قبل
تلبسه بنفسك (أو) ترك
(طواف وداع أو) ترك
(مبيت ليلتي) (أو) ترك
(الرمي أو) ترك (مبيت
بمزدلفة) وهذا من زيادتي
(وقطع شجرة حرمية) ففي
الكبيرة بقرة وفي الصغيرة
شاة (وتتبع وقران)

(قوله فلا جرمة فيه ولا
فدية) أي من حيث التطيب
أما من حيث التمدن
ففيه الفدية كما بان تأمل
(قوله تكرر الفدية)
محل ذلك إذا لبسها على
التوالي أما إذا لبسها على
التوالي فلا يلزمه الفدية
واحدة قاله شيخنا حفظه الله

والبدنة الاجزاء في الاضحية وكذا سائر دماء الحج الاجزاء الصبيد (قوله ان لم يكن المقنع
والقارن من حاضري المسجد الحرام) فلا دم على حاضريه وهم من مساكنهم دون مرضاتين
من الحرم اقربهم منه والقريب من الشيء يقال انه حاضره قال تعالى واستأنهم عن القرية التي
كانت حاضرة البحر ارى قرية منه والمعنى في عدم لزوم الدم انهم لم يحاووا اميقاتا فن جاوز
الميقات من الاقاربين ولو غير مريد نسكاً ثم بدله فاحرم بالعمرة قبل دخوله مكة او عتب دخولها
لزمه دم المقنع لانه انيس من الحاضرين لعدم الاستيطان ومن اطلاق المسجد الحرام على جميع
الحرم كما هنا قوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا وبق من شروط لزوم الدم
ايضا عدم العود للاحرام بالحج الى ميقات فان عاد اليه واحرم بالحج فلا دم وان يعقر المقنع
في أشهر رجب عامه فلو وقعت العمرة قبل أشهره أو فيها والحج في عام قابل فلا دم وكذلك لو احرم بها
في غير أشهره أو في جميع أشهرها في أشهره ثم حج افاذته في المنهج وشهره (قوله وفوات نسك)
أي حج لانه الذي يتصور فوته بفوات الوقوف بعرفة وأما العمرة فلا نفوت اذ لا آخر لو فاتها
قال في المنهج وشهره وعلى من فاته وقوف بعرفة فحال بعمل عمرة ودم واعادة فور الحج الذي
فاته بفوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا اه قال مر والمراد بالاعادة معناه اللغوي وهو
الاداء اه (قوله واحصا رعيته) أي النسك بعدد رعيته من جميع الطرق أو مرض فيجب عليه
أن يذبح ما يجزى في الاضحية ويحلق مع الذبحة فيهما الا حقالهما الغير الحال وسباني ايضاح ذلك
في موضعه (قوله واقسادله) أي لانسك بوط فيجبر بالاجماع على المحرم احراما طلقا أو مجع
أو عمرة أو بها ولو اتمية في قبل أو يبرئ كمنصل أو بعتطوعه ولو من بهيمة أو بقدر الحشفة من
فاذها حتى يحرم على المرأة الحلال تمكين الحرم منه ويحرم على الحلال ايضاح احرام المرأة
ما لم يرد به تحليها بشرطه الا في لقوله تعالى فلا رفث ولا فسوق أي لا رفثوا ولا فسقوا
فانقطع خبر ومعناه النهي اذ لو بقي على الخبر امتنع وقوعه في الحج لان اخبار الله تعالى صدق
قطعا مع أن ذلك وقع كثيرا اذ الاصل في النهي الفساد والرفث فسر ابن عباس بالجماع اه
شرح مر (قوله فقيمه) أي الافاد بالوط ببدنة على الرجل دون المرأة فليس عليها سوى الاثم
اه شرح المنهج وتقدم ايضا (قوله فاقساد العمرة) أي مفردة ما غير المقردة تابعة للحج صفة
وفساد او فدية افادته في شرح المنهج (قوله لشعر) أي شعر رأسه أو لحية بذهن ولو غير مطيب
كزيت ومن وزبد ودهن لو زفي ذلك القدية ومثل ذلك بقية شعور الوجه كحاجب وحنفية
بخلاف شعور بقية البدن افادته في شرح المنهج (قوله بيان أنواع هذه الدماء) أي انما الاربعة
كما سيأتي مع بيان افراد كل نوع وحكمه من كونه دم ترتيب أو تخيير وتقدیر أو تعديل وكونه
يجب الاطعام أو الصوم بدله على ما سيأتي وانما ذكرت القدية هنا لتأنيبه الكفارة

(كتاب الصوم)

ويقال الصيام وأصله صوام نقابت الواو بالمد كسرة قبلها وكل منه ما صدر صام وفرض
في شعبان في السنة الثانية من الهجرة فصام صلى الله عليه وسلم لم تسع سنة لان مدة صومه
بالمدينة عشر سنين ومكة ثلاث عشرة سنة والتسع كلها نواقص السنة فكاملة وقيل الاسنين
وقيل أربعة نواقص وخمسة كوايل (قوله ومنه ان نذرت للرحمن صوما) ومنه ايضا قول

ان لم يكن المقنع والقارن
من حاضري المسجد الحرام
والقارن من حاضري المسجد الحرام
واحصا رعيته (واقساد)
له بوط فقيمه بدنة وتقييد
الاصل بافساد الحج مثال
فاقداد العمرة كذلك
(وتد من لشعر في الاجرام)
وهذا من زيادتي وسباني
بيان أنواع هذه الدماء
في بحث الحج والعمرة

(كتاب الصوم)

ه وانفسه الامساك ومنه
ان نذرت للرحمن صوما

(قوله أو بعتطوعه ولو من
بهيمة) هذا ظاهر في الحرمة
أما القدية فلا تلزمه

العرب وقت المهاجرة صام النهار لاسالك الشمس فيه عن السير وفرس صائم أي واقف قال
النافذة الذي ياتي

خيل صيام وخيل غير صائمة • تحت الهجاج وأخرى تعملها الجعا

أي خيل ممكنة عن السير والكر والقرو وخيل غير صائمة أي غير ممكنة عن ذلك بل سائرة
للكرو والقرو قوله تعلى تلك للجعا أي غاضخ لجهنم بمئة لاسير والكر والقرو (قوله صمتا) أي
امسا كاعن الكلام ولو عبر به لكان أولى كالايجنى (قوله رشرعاً عامسالك الخ) هذا التمرين
يشغل على أركان الصوم وشروطه صريحاً وضمناً فالامساك ركن أول وهو يستلزم الامساك
أي الصائم لذى هو الركن الثاني وقوله على وجه مخصوص دخل فيه النية التي هي الركن
الثالث وكذا شروط العدة والوجوب من كون الامساك بجميعه ثم اقبال الصوم من مسلم
مميز مطبق للصوم سالم من الخبث والنقص والولادة ولو بالابل في جميعه ومن الانغماء
والسكر في بعضه ومن كون النية بالافى القرض وغير ذلك (قوله كتب) أي فرض أخذ من
على والامر بعده أعنى فليصومه وقوله كما كتب على الذين من قبلكم قيل ما من أمة الا وقد
فرض عليهم رمضان الا أنهم ضلوا عنه قال الحسن كان صوم رمضان واجبا على اليهود ولهم
تركوه وصاموا بابل يوم من السنة وهو يوم عاشوراء زعموا أنه يوم أغرق الله تعالى فيه
فرعون وكذبوا في ذلك الصادق المصدوق زيننا صلى الله عليه وسلم وعلى النصارى ادينتهم
بعد ان صاموه زمانا طويلا صادة وافية الحار الشديد وكان يشق عليهم في استقامتهم ومعايشهم
فاجتمع رأي علمائهم ورؤسائهم أن يجعلوه في فصل الربيع لعدم تغيره وزادوا فيه عشرة أيام
كقصة السامرة فصار أربعين ثم ان ملكا مرض فجعل الله تعالى ان هو يرى أن يصوم أسبوعا
فيريئ فزاده أسبوعا ثم جاء به ذلك ملك فقال ما هذه الثلاثة فأتهم خسين أي انه زاد الثلاثة
باجتهاد منعه وهذا معنى قوله تعالى اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله وقيل أول
من صام رمضان نوح عليه السلام لما خرج من السفينة وقيل غير ذلك وعلى هذا فالتشبيه من
كل وجه أعنى في وجوب الصوم وكيفية أيامه وخصوص وقته وقيل لم يجب خصوص رمضان
الا على هذه الأمة والواجب على الأمم السابقة صوم آخره عليه فالتشبيه في أصل وجوب
الصوم لافي كيفية أيامه وخصوص وقته وقوله أياما منصوب بإضمار صوم ولالة الصيام عليه
والمراد بذلك الأيام رمضان وجميعها جاعلة في قوله معدودات ليم ونم أو ليس منصوصا بالصيام
المذكور في قوله كتب عليكم الصيام لفصل بينهم والمصدر لا ينصل بينه وبين معموله ولا بتقون
لان معموله محذوف تقديره تقون المعاصي قال ابن عبد السلام رمضان أفضل الايام والحديث
رمضان سيد الشهور (قوله وقوله في شهر منكم الشهر) أي في شهر بعد الاولي لبيان الشرط وهو
العلم بالوقت وأن الكتب في الاولي على سبيل الفرض كما هو معنى شهر منكم ورأي أو علم أو ظن
يقول غيره والحاصل أن صوم رمضان يجب بأحد أمور أربعة كمال شعبان ثلاثين يوما أو رؤية
الهلال في حق من رآه وان كان فاسقا أو ثبوتها في حق من لم يره بعدل شهادة أو اختيار عدل
رواية موثوق به سواء وقع في القلب صدقه أم لا خلافا لما ذكره في شرح المنهج وان تبعه بعض
المؤنثي هنا أو غير موثوق به كفاستق ان وقع في القلب صدقه ولو رآه فاسق جهل الحاكمة فسته

أي صمتا وشرا عامسالك عن
الامة طر على وجه مخصوص
والاصل فيه قيل الاجماع
قوله تعالى كتب عليكم
الصيام وقوله فان شهد
منكم الشهر فليصمه

جاء في الاقدام على الشهادة بل وجب ان توقف ثبوت الصوم عليه باربعين الحساب بحسابه
 سواء قطع بوجود الهلال ورؤية أو بوجوده وامتناع رؤيته أو بوجوده وجواز رؤيته فلهلال
 ثلاث حالات وعلى الحساب بحسابه شامل لها واذا صحت رؤية عدلين ثلاثين أقطرنا
 وان لم نر الهلال بعدها وان روى بحمل لزم حكمه محلا قريبا منه ويحصل القرب باتحاد المطمع
 قال بعضهم بأن يكون غروب الشمس والكواكب وطولها في البلد في وقت واحد كخداد
 والكوفة فان غروب في ذلك أو طاع في أحد البلدين قبله في الآخر أو بعده لم يجب على
 من لم يروا رؤية البلد الآخر كطراز العراق وصريح لو سافر من أحد البلدين الى الآخر
 فوجدهم صائمين أو مطمئنين لزمه موافقتهم في أول النهار أو آخره وهذا امر مرجعه الى طول
 البلاد وعرضها واقربت المسافة أو بعدت ولا نظر الى مسافة القصر وعدمها واعلم أنه متى
 حصلت الرؤية في البلد اشترى لزم رؤيته في البلد الغربي دون عكسه اهـ وهذا بيان لاتحاد
 المطمع عند علماء الفلك والذي عليه الفقهاء في اتحاد المطمع أن لا تكون مسافة ما بين البلدين
 أربعة وعشرين فرسخ من أى جهة كانت فان كانت مسافة ما بينهما كذلك كان معاناهما
 مختلفة فعند علماء الفلك جميع الاقاليم المصري مثلا مطاعة متحد وعند الفقهاء مضابط اتحاد
 ما عدا اهـ ذكره الحلبي على المنهج وقرره شيخنا عطية (قوله بشرط صحته) مفرد مضاف فصح ولذا
 صح الاخبار عنه بأربعة ومثله يقال فيما بعد وأما زيادة كراهية الى أن الظاهر مجموع الامور
 المذكورة وأن العطف للاسقاط قبل الاخبار فليس فيه حذف الظاهر من المتن لأن ذلك لا يجوز
 اهـ ذاولا يلزم من الصحة الوجوب ألا ترى ان الصبي يصح منه الصوم ولا يجب عليه (قوله
 اسلام) أى في الحال فلا يصح من كافر أصلي ولا مرتد بخلاف الاسلام فيما ياتي فان المراد به
 الاسلام ولو فيما مضى يشمل المرتد (قوله وعقل) المراد به التمييز فيخرج به الممنون ونحوه
 والصبي اذا تميز عنده وانس المراد به العقل الغريزي لانه لا يخرج به حيث ان الصبي ولو عمر
 بالتكليف بدل العقل لكان أولى ليشمل من ذكره وأورد على هذا الشرط المذموم والمغنى عليه
 والسكران اذا فاقا لحظة من النهار فانهم لا تميز عندهم مع صحة صوم الاول مطلقا والآخرين
 بشرط المذكور واجب بان المفهوم فيه تفصيل فلا بد من صفة عليه به أى لان عدم التمييز ان
 كان انوم صح مطلقا ولا غناء أو سكر صح ان وجدت افاق لحظة من غير ان يلبثون لم يصح مطلقا
 (قوله كنفاس) وكذا الولادة ولو لولاعة أو مضغة وان لم ترد ما ويحرم على الحائض والنفساء
 الامساك بنية الصوم والا لا يجب تعاطي منطوق وكذا نفقوا العبد ا كنفاس بعدم النية اهـ
 زيادى واعلم أن هذه الشروط الثلاثة باعتبار وجودها في جميع النمار لو ارتد أو زال تميزه
 بجنون أو وجد نفق الحائض في جرمه بطل صومه وبعبارة المنهج وشرحه وشرطه اسلام وعقل
 ونفاس من نحو حيف كل اليوم فلا يصح صوم من اقصاف بشئ منهن في بعضه كالمسالة اهـ
 فكان الاولى أن يقدّمها بالقدّم المذكور ثم (قوله وعلم بالوقت) المراد ما يشمل الظن من
 استعمال اللفظ في حقيقته ومجازة أو من باب عموم الجرازي استعماله في امر عام مجازا ثم
 المناسب لمحتد ذلك الاتي في قوله ولا من جهل دخول وقت الصوم أن يراى بالوقت علمه
 بطريق من الطرق السابقة من كمال شعبان ثلاثين يوما أو رؤية الهلال الى آخر ما مروا المناسب

(بشرط صحته) أربعة
 أشياء (اسلام وعقل ونفاس
 من نحو حيف) كنفاس
 (وعلم بالوقت)

(قوله بالتكليف) اهـ
 التمييز

وهذا عدة الاصل من
فروضه الا تيمم وعبر عنه
بالعلم بالشهر فلا يصح صوم
كافر ولا يجنون ولا مغمى
عليه لم يفت لحظته من
شماره ولا نحو حائض ولا
من جهل دخول وقت
الصوم (و شرط وجوبه)
ثلاثة اشياء

(قوله فيبين مقتضى كلامي
تتاف) انظر ما المانع من
تفسير الصوم بان عبارة
المصنف تشمل ما لو تدرى ما
معينا فانه لا بد في وقوع
الصوم عنه ان يعلم بدخوله
والا لم يصح عنه وحينئذ
لا منافاة بين كلاميه
وعبار نقل ان كان المراد
صوما معينا كما يدل عليه
كلام اصله فالمراد معرفته
اي خصوصه او الاعم
فالمراد معرفة قبوله للصوم
لا نحو عيدين وتجب يرمي بالعلم
بالوقت اعم من كلام اصله
لشموله ما لو تدرى ما معينا
او صوم الاثنين والخميس
بخلاف ما عبر به الاصل
فانه لا يشمل ما ذكر بل هو
خاص بمرضان اه بخلاف
(قوله لم ينفذ) هذا ظاهر
بأنسبة للكافر الاصل اما
المرتد فيجب عليه القضاء

لما ذكره اولاً من كون الوقت اعم من تعبير أصله بالشهر ان يراد بالعلم بالوقت العلم بكونه قابلاً
للصوم ليخرج نحو العبد فيبين مقتضى كلاميه تتاف فكان الاولى ان يقول في المختار ولا من لم
يعلم كون الوقت قابلاً للصوم (قوله وهذا عدة الاصل من فرضه) اي اركانها أي مع ان
المناسب ما هنا وهو عدم من الشروط لانطباق ضابط الشرط وهو ما كان خارج الماهية عليه
وقوله وعبر عنه بالعلم بالشهر أي مع ان التعبير بالوقت اعم اشموله ما لو تدرى ما معينا او صوم
الاثنين والخميس فيشترط في صوم ما ذكر العلم بكون الوقت أي النهار الذي يصومه قابلاً للصوم
ليخرج العبد و أيام التشريق كما مر بخلاف ما عبر به الاصل في فانه لا يشمل ذلك بل هو خاص
بمرضان فالاعتراض عليه من وجهين كما قرر (قوله فلا يصح صوم كافر) أي أصلياً كان
او مرتداً ولو في أثناء اليوم فالوقت بعد اسلامه لم ينفذ ومحل في غير اليوم الذي لم فيه أماهو
فيستحب قضاءه ولا يجوز لزم لم اعانته على ما لا يحل عندنا كالاكل والشرب في النهار بضيافة
او غيرهما واذ اترك المصوم رمضان مع اعتقاده وجوبه كأن قال الصوم واجب علي وليكن
لا الصوم لا يقتل بل يجلس وينزع الطعام والشرب ثم اراد الفصل له صورة الصوم ورجع عليه
ذلك على تبين النية فتحصل له حقيقة الصوم فان تركه جاحد الوجوبه كثر لانه يجمع عليه يوم
من الدين بالضرورة ما لم يكن جاهلاً بحدوثه والتقرب عهده بالاسلام او نشأته بعيداً عن العلم ولو
اعتقد صبي غير ثبوت مسلمان كقرا في أثناء صومه لم يضر او عند النية لم يضر قد يخلف ما لو
اعتقد ذلك في صلته فانه يضره مطلقاً سواء في الاثناء او عند النية والفرق أن الصلاة تتأثر بنية
الابطال مطلقاً واعتقاد ذلك وان لم يضر به مرتداً لعدم تكليفه ابطالها ولا كذلك الصوم
ومثله الوضوء والاعتكاف والحج (قوله لم يفتي) بضم الياء من أفاق قيد في المغمى عليه ومثله
السكران ولو متعدياً بشرط أن يبيت النية اي لا بخلاف الذائم فيصح صومه مطلقاً حيث يبيت
النية اي لا عكس المجنون فلا يصح صومه مطلقاً ولو جن لحظته كما مر والفرق بين من ذكر أن
المجنون أشد استيلاء على العقل من غيره فاني الصوم مطلقاً والنوم أضعف استيلاء من غيره
فلم ينافه مطلقاً واستيلاء الاغصاء والسكر فوق استيلاء النوم ولذا وجب قضاء الصلاة الفائتة
به بخلاف الفائتة بالاغصاء ودون استيلاء المجنون فحصل فيهما ان استغفر قال النهار ضراوا الا فلا
وعبارة مر مع متن المنهاج والظاهر أن الاغصاء لا يضر اذا أفاق لحظته من ثم اراى لحظته كانت
اكتفاء بالنية مع الافاقة في جزئياته في الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون المجنون ولو قلنا ان
المستغرق منه لا يضر كالنوم لا لحظتنا الاقوى بالاضعف ولو قلنا ان اللحظته منه تضر كالمجنون
لا لحظتنا الاضعف بالاقوى فتوسطنا وقلنا ان الافاقة في لحظته كافية ثم قال ولو مات في أثناء النهار
بطل صومه كالومات في أثناء الصلاة وقيل لا كالومات في أثناء نسيكه لو شرب السكر ايلوا بقي
سكره جميع النهار لزمه القضاء وان صح في بعضه فهو كالاغصاء في بعض النهار اه والمتبادر من
قوله أي لحظته كانت الا كذا ما بافاقة المغمى عليه أو السكران مع ما لووع الفجر أو الغروب لانه
يصدق على ذلك أنه لحظته من ثم (قوله ولا من جهل دخول وقت الصوم) أي لم يعرف دخوله
بان ظن عدم دخوله أو استوى الامر ان عند كما مر على ما فيه (قوله و شرط وجوبه ثلاثة
اشياء) زاد في شرح المنهج شرطين وهما العتمة والاقامة وخروج بالاول المر بصل أي مرضاً

يرجى برؤه حيث ضمه الصوم فلا يجب عليه وان لم يسهل القضاء بالثاني المسافر سفره قصر ثم قال
 ووجوبه عليه ما وعلى السكران والمغمى عليه والمجانن ونحوه ما عتد من عبثه وجوب انعقاد
 سبب لوجوب القضاء عليهم اهـ والسبب هو كمال شعبان ثلاثين يوما الخ ما تروى ما خرج بالصحة
 خارج بالاطاقة لان المراد الاطاقة حسا أو شرعا كما عبر به في شرح المنهج أيضا ولا شك ان المريض
 الذي يرجى برؤه ويضمره الصوم غير مطبق فلم يخالف ما خرج به ما خرج بالاطاقة الا من حيث
 لزوم القضاء فقط ولعل نكتة اسقاط ذلك هنا ما ذكر (قوله اسلام) أي ولو فيه ما مضى فيشمل
 المرتد لانه مخاطب بالاداء كالمسلم السابق اسلامه فهو من استعمل اللفظ في حقيقة ومجازه
 اطلاقا اعتبارا ما كان والقربة قوله بعد فلا يجب على كافر أصلي (قوله وتكليف) أي بلوغ
 وعقل وبه ما عبر في المنهج (قوله معنى أنه لا يطالب به) أي مخاطب أدائه أمام الشارع فهو
 مطالب به طلب ادائه بأن يعلم نية أي به بدليل معانته عليه في الاكراه وما ذكره انما هي هنا تبعاً
 انما هو كلام قل من أنه غير مطالب به من الشارع طالب أدائه غير مناسب (قوله كالمسلم) تشبيهه
 للمعتني بالاعتق والمعنى لا يطالب به من الالبية كطالبية المسلم فاطالبية المذكوورة منفية والموجود
 مطالبية غيرهما (قوله والا) أي والانتقل انه لا يطالب به بان قلنا انه بطالب به فلا يصح لانه
 مخاطب الخ وقوله بفروع الشريعة أي لجمع عليها دون المختلف فيها كما مر وما عايناه فب عليه
 ترك زكاة الفطر لانها وان لم يجمع عليها السكنى صارت كالجمع عليه بل صرح بعضهم باسم مجمع
 عليها (قوله على الاصح) أي في الاصول وقوله ولا على صبي خرج بالبلوغ الداخل تحت
 التكليف أي لا يجب عليه وان صح منه اذ لا يلزم بين الصحة والوجوب كما تروى وقوله بمنون الخ
 خرج بالاعتق الداخل تحت ما ذكر أيضا ولا فرق في عدم الوجوب على الثلاثة المذكوورة بين أن
 يحصل منهم تعدد أو لا أما لفضاء فيجب على السكران سكره استغفر قال المغمى عليه مطلقا لكن
 على الفور عند التعدي وعلى التراخي عند عدمه ويجب على المجنون عند التعدي قربة شيخنا
 عطية خلاف ما ذكره قل هنا وقوله ولا على من لا يطالب به يحتز الاطاقة (قوله لا يرجى برؤه)
 فيه للزوم الاخراج بعده والا فلا يجب على من يرجى برؤه أيضا وان لم يسهل القضاء بعد الصحة اهـ
 قل (قوله ويلزمه ليكل يوم مدي) فان أخرجه في حال مرضه كفاه وان برئ بعده وان لم يخرجه
 استقر في ذمته ويكتفيه اخراج المدون برئ به وذلك لا يلزمه الصوم خلافا لما ذكره قل هنا
 وعبارة مرداغانم يلزم من ذكر قضاء اذ اقدر بعد ذلك اسقوط للصوم عنه وعدم مخاطبته به
 كما هو الاصح في المجموع من أن الفدية واجبة في سعة ابتداء لا بدلا عن الصوم ومن ثم
 لو نذر صوما لم يصح نذره ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاءه ولو تكلف الصوم لفدية عليه
 واذا عجز عن الفدية ثبتت في ذمته كال كفارة اهـ باختصار ونقدم قوله في باب الفدية (قوله كما
 مر) أي في باب الفدية (قوله وفرضه) مبتدأ وهو مقدر مضاف أي وفرضه فصيح الاخبار عنه
 بثلاثة كما تظن ويصح عطف فرضه على وجوبه أي وشروط فرضه بمعنى مقدر فرضه أي المقروض
 منه ولو نذر الكفن تنسیر المؤاخر بقوله أي ركنه يبعده وينافيه أيضا قوله بعد وصائم وترتبه فطر
 بحرنا من في النفل أيضا وكذلك النية تتم قوله لا يخاص بالفرض كما ذكره وأيضا فالمدكوورات
 ليست شرطا بل اركان فان أريد بالشرط ما لا بد منه كان كافيا لا داعي اليه فالتعين الوجه

(اسلام وتكليف واطاقة)
 للصوم فلا يجب على كافر
 أصلي بمعنى أنه لا يطالب به
 كالمسلم والانه مخاطب
 بفروع الشريعة على الاصح
 ولا على صبي بمنون
 ومغمى عليه وسكران ولا
 على من لا يطالب به ككبر أو
 مرض لا يرجى برؤه ويلزمه
 ليكل يوم مدي كما مر (وفرضه)
 أي ركنه ثلاثة أشياء

(قوله فهو من استعمل
 اللفظ) هذا لا يظهر الا لو
 عبر بالمسلم لان الاسلام
 مصدر صالح لجميع الازمنة
 (قوله بان قلنا الخ) هذا غير
 ظاهر فكان الاولى أن
 يقول بان لم نقل انه لا يطالب
 به مطالبية المسلم بل قلنا
 لا يطالب به أصلا فلا يصح
 لانه الخ

الاول (قوله نية) بان يستحضر ذات الصوم أى الامانة وبقرنه بالنية أى يقصد الموت
وتحققه والاتصاف به ولو استصر له صوم أو نحر لم يرفع العطش عنه نهرا أو امتنع من الاكل أو
النحر أو الجماع خوف ما لوع الفجر كان نية ان خطر الصوم به اليه بصداته الشرعية لتضمن كل
منها قصد الصوم وانما اشترطت النية فيه مع أنه ترك وهي لا تجب في التزك لأن كلف تصديه في
الشهوة فالحق بالذهل ومحو القلب فلا تنكفى باللسان قطعا ولا يشترط التلذذ به قطعا ما لم
يسن ذلك ليعايد اللسان القلب ويعلم من كون محله اماذا كراهة لنوى الصوم بقوله في إنشاء
الصلاة صحت نيته وكالصوم في ذلك الاعتكاف على المعتمد وتصح نية الصوم أيضا حال الجماع
بخلاف نية الحج أو العمرة والفرق أنه لو صحت نيته ما عتد له ما عتد بالعبادة في حال جماعه
ولا كذلك نية الصوم فإنه لا يتأيس بالصوم إلا بعد ما علم من اشتراط تبينها في القرض
واشتراط عدم المنافي ثم ارا في المثل فلم يلزم من اقتران نيته بالجماع التلبس بالعبادة فلا تلبس
بها إلا بعد الفجر فانفرد الصوم مع ما ذكر وان كان كل بقصد الجماع بعد انعقاده فتصح النية
وان أتى بعد ما عتد للصوم كان جامع أو استتاء أو جن أو حاضت المرأة أو نفست وقد تم في
الليل أكثر الخبيث أو الناس أو تم قدر عادتهم فيه وان لم يقطع الدم فيه ما خلا لما ذكره في
المنهج لان الزائد على ذلك استحاضة بخلاف ما لو أتى بمنافى للنية كان رفضها أو ارتدبه مدها فلا
يصح (قوله ايلا) أى بين الغروب وما لوع الفجر (قوله اكل يوم) نلوى ايلا له أول رمضان
صوم جمعه لم يكف الفجر اليوم الاول المكر ينبغي له ذلك يحصل له صوم اليوم الذى نسيه فيه عند
سالك كما ين له ان يتوى أول اليوم الذى نسيه انية يحصل له صومه عند أى حنية مارة واضح
ان محله ان ذلوا والا كان متلبا بعبادة فاسدة في اعتقاده وهو حرام ولو شك نهرا هل نوى ايلا
أولا فان تذكر قبل الغروب قال الأذرى أو بعده ولو بعد من صبح والا فلا ولو شك هل وقعت
نيته قبل الفجر أو بعده لم يصح لان الأصل عدم وقوعها ايلا اذا الأصل في كل حادث تقديره
ياقرب زمر بخلاف ما لو نوى وشك هل طلع الفجر أولا لان الأصل عدم طلوعه أما لو شك هل
جامع الفجر أو لا نوى فإنه لا يصح للتردد في النية فاصل انه ان طرأ الشك في ما لوع الفجر بعد
النية لم يضر وان سببه حاضر ولو شك بعد الغروب أو بعد فراغ صوم اليوم هل نوى أو لا ولم
يتذكر كرم يؤثر في إعادة الصوم بخلاف الصلاة ولا يرد أن العلة المذكرة موجودة في الحج
مع وجوب اعادته لأنه وظيفة العمرة فاحتياط له ولو نوى قبل الغروب أو مع ما لوع الفجر لم يجزه
اظاهر خبير انما الاعمال بالنيات اه أقاده الزايد والرملي وأقل النية في رمضان نويت
الصوم غدا من رمضان فلا بد من الاتيان بقوله من رمضان على المعقد لان التعيين شرط في
نيته ولا يحصل الا بذلك لا يجرد ذكر الغدا فان جمع بينهما كان أكمل فالغدا مثال للتعيين ولا
يجب التعرض له ولا يحصل به تعيين ورمضان مثال للتعيين وعبارة المنهج وشرحه وكالها أى
النية في رمضان أن يتوى صوم غدا عن ادا فرض رمضان هذه السنة لله تعالى بإضافة رمضان
وذلك لتبين من اضدادها قال في الروضة وانظر القدا شتر في كلامهم في تفسير التعيين حيث
قالوا بأن نوى صوم غدا هو في الحقيقة قدس من حد التعيين أى لا يتوقف التعيين عليه ولا
يحصل صوم رمضان مع الاقتصار عليه وانما وقع ذلك من نظرهم في التبييت حيث فسروه

(نية ايلا) اكل يوم
(قوله اظاهر خبير انما الخ)
الاولى حديث من لم يت
الخ

بأنه يبرهن لأول ايقاع النية ليلا والثاني نية الغدا بزيادة حال مروب يستفي من وجوب
 التعمين ما لو كان عليه قضاء يومين من رمضان أو صوم نذراً أو كفارة من جهات مختلفة فذوي
 صوم غدا عن قضاء رمضان أو صوم نذراً أو كفارة جاز وان لم يمين عن قضاء أيامه ما في الأول ولا
 نوعه في الباقي لأنه كما جئنا واحداً ولو نوى صوم غدوه وبعده تقدم الاثنين فكان الثلاثاء أو
 صوم رمضان هذه السنة وهو بعتقدها سنة ثلاث فكانت سنة أربع مع صومه ولا
 عبرة بالظن البين خطؤه بخلاف مالونوى صوم الثلاثاء إلى الاثنين ولم يخطر بباله السنة
 الحاضرة لأنه لم يمين الوقت الذي نوى في السنة ولو نوى صوم غداً من اليوم الاحد وهو غيره صح
 على الاوجه في الغائط دون ايامه لثلا غيبه ولو عين سنة أو يوماً أو خطأ فان لاحظ مع ذلك
 الغد لم يضر مطلقاً والاضران غلط بالتقديم ولو صام يومين أحدهما قبل والاخر فرض ثم علم
 أنه لم ينو أحدهما ولم يدر أنه هو الفرض أو النفل لزمته إعادة الفرض وأقل النية في المنذور
 قصد الله نذراً وان لم يمين نوعه وفي الكفارة نية الكفارة وان لم يمين نوعها ما باختصاصه بزيادة
 (قوله لم يمين لم يمين الصيام) أي نيته والمراد بتبيينه ايقاعها في جزء من أجزاء الليل من
 الغروب إلى الفجر كما تزوجه فلا يصح يومه أي صحيح كما هو الأصل في النفي من توجهه إلى
 الحقيقة خلافاً للتعقبة فلا يقع صومه من رمضان بالاختلاف ولا نقل على الاوجه ولو من
 جاهل ويقرق بينه وبين نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الاوجه فيما لو نوى في غير
 رمضان صوم فحوقاً أو نذر قبل الزوال انه قاده نفل لأن كان جاهلاً بأفاده مروباً لم يدر كذا
 دليل لقوله ليل الذي هو معنى التبييت الواقع في كلام غيره وأما قوله لكل يوم فدايله ظاهر
 المنع لان ظاهره التبييت لكل يوم لعدم التخصيص ودليله أيضاً أن كل يوم عبادة مستقلة لا تفضل
 اليومين بما ينقض الصوم كالمسألة بطلانها السلام (قوله وهذا) أي وجوب ايقاع النية لا
 بمعنى وجوب التبييت بقوله في الفرض ولو نذر أو قضا أو كفارة أو كان النوى صدياً أو امرئيه
 الامام في الاسماء وليس لما صوم نقل يشترط فيه التبييت الا صوم الصبي فيلغزه ويثاب
 انما صوم نقل يشترط فيه نية التبييت (قوله أما صوم النفل) أي وان وجب اتمامه بنذر أو غيره
 اه قل (قوله فيمكن في نية نية بالهنا قبل الزوال الخ) لوعا في طلاقاً بغير قيد قبل الزوال وقيل
 لا يقع حتى تزول الشمس وهو غيرنا ولحقق المعاني عليه حيث نذر ولا يكفي نيته مع الزوال كما
 لا تنكفي مع الفجر والمعدة بالوقوع بالفجر فاذا نوى الصوم ولم يمتعه طرأ الى الزوال تبين
 عدم الوقوع كما لو علمت بجهتها فانه برؤية الدم يحكم بالوقوع فاذا انقطع قبل اقله تبين عدم
 الوقوع افاده الشوري (قوله قبل الزوال) وقيل لا يكفي بعد الزوال قياساً على ما قبله حكاه في
 المنهاج (قوله بشرط انتفاء الموانع قبلها) أي قبل النية وبعبارة المنهاج وبشرحه ان لم يمتعهها
 منافع الصوم كالكل وجوع وكثرة حيض ونفاس وجنون والافس لا يصح الصوم اه وخرج
 بالمتن في الصوم ما لا ينافي به قال مروبوا أصبح ولم ينو صوماً ثم قضى ولم يبلغ فسبق ماء لمضغضة
 إلى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح وكذا كل ما لا يبطل الصوم كالأكل والشرب
 قال النووي وهذه منتهى النية وقد طلبت من اثنين حتى وجدت من افقه الحد ومثل ذلك ما اذا مانع
 لانه انما يستغنى عنه أو أنفه فببقائه الماء فانه لا يضر كما يأتي اه بزيادة ومن المعلوم أن ما لا يشاقق
 الصوم لم يدخل فيما ينافي به فلا وجه لاستثنا بعضهم له منه هذا وفيه تفاد من كلام المنهاج قول

(قوله السنة الحاضرة)
 الأولى الغد لان الكلام
 فيه وبعد فلتحور بقية
 العبارة فان فيها شيئاً وهي
 منقولة عن قل كما في م
 الخبر من لم يمين الصيام قبل
 الفجر فلا يصح يومه لرواه
 الدارقطني وقال رجاله ثقات
 وهذا في صوم الفرض أما
 صوم النفل فيمكن فيه نية
 بانها قبل الزوال بشرط
 انتفاء الموانع قبلها (رواه)

بعض الصوم بعد تقدم المنا في حيث قال والصحيح اشتراط حصول شرط الصوم من أول النهار
قال مروية قابل الصحيح لا يشترط ما ذكره (قوله) كالعائد في البيع الخ) وانما لم يعد والمصل
ركن في الصلاة لانها موصوفة في الخارج يمكن تعقلها وتصورها بدون تعقل مصل ولا كذلك كل
من الصوم والبيع قائمهما امران عند بيان أي لا وجودهما ما خارجا فلا يمكن تعقلهما بدون
الصائم والعائد لحسن عدم ركن في كل منهما (قوله) وترك منظر) هو معنى قول غيره واحد
عن المقطر (قوله) وغيره) عطف على تناول أي غير تناول الطعام أعم من أن يكون تناول غير
طعام أو ادخاله في مخرج غير الفم كادخاله في اذن أو جراحة أو إخراجا كالسنة
وهذا أولى من عطشه على طعام إذ لا يشمل حينئذ إلا الصورة الأولى من الصور الثلاثة
الذكر كونه (قوله) أربعة أشياء) أي باعتباره وصفه من وجوب ونسب الخ ولم يذكر من جهة ذلك
المباح لان الصوم لا يكون كذلك وأما قول المحشي لان ما كان الأصل فيه الذنب لا يعتبر به
الاباحة وصوم غير رمضان الأصل فيه الذنب اه فقيسه نظرا لاقتضائه أن هذه الأوصاف
الذكر كونه لشيء واحد أصله الذنب وطرائقه الوجوب والحرمه وغيرهما وليس كذلك بل
الموصوف بالندب غير الموصوف بالوجوب وغير كما هو واضح (قوله) ومكرره) أراد به ما يشمل
خلاف الأولى لما يأتي من قوله وصوم عرفه للعاج خلافه ولى الخ (قوله) ثلاثة أنواع) ذكر
من أفراد الأول خمسة ومن أفراد الثاني كذلك ومن أفراد الثالث اثني عشر فالجمله اثنان
وعشرون (قوله) ما يجب تنابعه) أي ما لا يحصل المقصود به الا اذا كان متتابعه أعم من أن
يكون المتتابع شرط الصحة كرمضان أولا كغيره وانس المراد ما يحرم الإفطار فيه والا
لاختصاص برمضان إذ كثره نحو الغل يجوز الإفطار فيه أو لا يحرم غايته أنه اذا أفطر لم يحصل
المقصود وهو التكفير وكذا يقال فيما يجب تفريقه فالمراد به ما لا يحصل المقصود به الا اذا
كان متفرقا وليس المراد حرمه الصوم متتابعه فيه لان المتتابع مثلا اذا صام زيادة على الثلاثة
جاز لكن لا يجب ما زاد من العشرة (قوله) وهو وصوم رمضان الخ) المتتابع فيه عرضي لانه
انما جاء من ضروريات الوقت ولذا كان تركه مقتضاها لا لا ثم فقط وجوبه يدفع ذلك مع اجزاء
المفرقة بخلاف تنابع غيره فانه ذاتي فكان تركه مبطلا وجوبه لا اعتمادا بالصوم فحصل الفرق
بينهما (قوله) شرط فيسه تنابع) فاذا أفطر يوما بطل تنابعه وحسب ما صامه نقلا مطلقا ان
أفطر ناسيا أو جاهلا أو لا فلا (قوله) تنفع) هو تقديم العمرة على الحج والقران الاحرام بها
أو بعمرة ثم يحج قبل ثروعه في شيء من أعالي ما يأتي فيجب على كل من المتتابع والقارن دم
بشرطه فان هجر عنه صام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع (قوله) وفوات نسك) بان فاته
الوقوف بعرفة وامتشك ما هنا من الصوم في هذه وفي تركه نحو طواف الوداع بأن زمن
الحج انقضى فكيف يقال ثلاثة في الحج وأجاب عنه الباقي بان كونها في الحج فيما يمكن فيه ذلك
كثلاثة الفتح والقران بان أحرم قبل يوم عرفه بأربعة أيام فأكثرا ما غيره فالمراد فيه بكونها
في الحج أنم في مكة اه خضر (قوله) وترك واجب فيه) أي النسك كترك الاحرام من الميقات
أو الرمي أو المبيت بغير أو بزدانة أو طواف الوداع فدخل تحت ترك الواجب خمسة تضم
لثلاثة المتقدمة فالجمله ثمانية أشارها ابن المقرئ بقوله وأما المرتب المقدر فتحققت الخ
(قوله) يفرق فيها) أي في هذه المواضع بين الثلاثة والسبعة وأما نفس الثلاثة أو السبعة فيجوز

كالعائد في البيع وهذا من
زيادتي (وترك منظر) من
تناول طعام وغيره (وجميعه)
أي الصوم أربعة أشياء
(فرض ونفسل ومكرره)
وحرام فالقرض ثلاثة
أنواع) أحدها (ما يجب
تتابعه وهو وصوم رمضان
وكثارة طهاره) كفارة
(قتل) كفارة (جماع ثم نذر
رمضان عمدا) وصوم نذر
شرط فيه تنابع (و) ثانيها
(ما يجب تفريقه وهو
صوم تمتع وقران وفوات
نسك وترك واجب فيه)
يفرق فيها بين الثلاثة
والسبعة والثلاثة الأخيرة
من زيادتي (و) (صوم) نذر
شرط فيه تفريق

(قوله) وأما قول المحشي الخ)
ويمكن توحيه المحشي بان
مراده الصوم من حيث هو
ولاشك أنه كذلك اه
وتأمله (قوله) لصحته كرمضان)
الأولى العكس كما يهيم من
كلامه بعد (قوله) يجوز
الإفطار فيه ولا يحرم) قدم
له أنه يحرم قطعه ليستأنف
أذ هو كيوم واحد (قوله)
مزداد من العشرة) في بعض
الاصحح التعبير به على بدل من
وهي غير صواب (قوله) ان
أفطر ناسيا أو جاهلا) تقدم
له التعميم في هذا

فيم التتابع والتفريق والاولى قال في المنهج وسن تتابع كل من الثلاثة والسبعة اداء
وقضاء ما يدره الواجب اه ويتصور كون السبعة قضاء بان يموت قبل فعلها فيقتضيها الاولى عنه
على القدر فيمتد به التتابع قال مرنم لو احرمت بالخروج من سادس الحجة لزمه أن يتتابع في
الثلاثة لضيق الوقت لا للتتابع نفسه اه (قوله أي التتابع والتفريق) قدم التتابع لانه
أفضل (قوله وهو قضاء رمضان) أي وقد فات به مذرو لم يضق الوقت بان كان فيه وبين رمضان
أكثر من زمته اما اذا فات بلا عذر أو ضاق الوقت عنه فيجب تتابعه ولم يذكر المصنف في قسم
ما يجب تتابعه لان التتابع فيه عارض بسبب ما ذكر (قوله وكفارة جاع الخ) ولو صام القريب
عن الميت كفارة يجب تتابعها لم يلزمه التتابع كما عزا الشوبري في باب الخيض لبعضهم
نقل عن مرنم وهو الحق فلا رجة لترده هنا وقوله في احرام أي واقع في حال احرام أي قبل
التحلل الاول فالجماع حياته فسد فيجب به بدنة فبقرة فجميع من الغنم قطعاً ببقية البدنة
فصوم عن كل مديرو ما طاله في شرح المنهج (قوله وكفارة عيّن) أي فيتابع فيها بين الثلاثة أو يفريق
كما ذكره المؤلف فيما مر (قوله وفدية الخ) أضاف الفدية لثمانية أنواع خمسة منها عهدهم تخيير
وتقدير وثمان واما الصيد والاشجار دمه مادم تخيير وتعديل وواحد وهو الاحصاء دمه دم
ترتيب وتعديل وتقدم مادته دم ترتيب وتقدير فقد اشتمل كلامه على أنواع الدماء الاربعه
(قوله أو لحية) الاولى أن يقول ووجه ليشمل بقية شعوره على ما هو المأخذ أفاده قل (قوله
عطا) أي عن التتابع والتفريق فلم يقيدهما (قوله والثاني من الصوم) محل كونه
تتابعاً لم يقع في واجب كأن يقع أثناء رمضان أو كفارة أو نذر (قوله لان الاستسكان منه
مطلوب) السنين والتام فاندتان لا لاطالب والافسد المعنى كما لا يخفى ووجه التعليل المذکور
أنه لما طاب الشارع الاكتناؤه كثرت أنواعه يحصل الاكتناؤه والاولو كانت قليلة لم يحصل
منه اكتناؤه ادم تأتي ذلك القليل لبعض الناس أو في بعض الاوقات فلا يحصل المطلوب الشارع
(قوله وانما كده منه الخ) وهو ثلاثة أقسام الاول ما يتسكرو ويتكرو السنين كصوم يوم عرفة
وناس وعام عاشوراء والثاني ما يتسكرو ويتكرو الاسبوع كصوم الاثنين والخميس والثالث
ما يتسكرو ويتكرو النهر كصوم أيام البيض والسوديه لم ذلك من تتابع كلامه (قوله صوم
الاثنين) قدمه لانه أفضل من صوم الخميس لانه صلى الله عليه وسلم ولد وتوفي في ذلك اليوم وكذا
بقية أطواره كانت فيه ولذا ليس للقاضي دخول البادية وهي الاثنين لانه ثاني الاسبوع
كما هي الخميس بذلك لانه خامسه وهذا بناء على أن أول الاسبوع الاحد والمغفد الذي عليه
الاكثر أنه السبت كما أفاده مرواستش كل اسبوع مال الاثنين بالياء والنون مع تعريضهم بأن
المنى والمحقق به لزمه الا ان اجعل علماء واعرب بالحركة وأجيب بأن عائشة رضي الله تعالى
عنها من أهل اللسان فيستدل بعائشة به كذلك على أنه افسه واعلم أنه قد نبه جسد الصوم سببان
كوفوع عرفة وعاشوراء يوم اثنين أو خميس أو في ستة شوال فيزدادنا كده وعاية لوجود
السينين فان نواه ما حصل كالمصدق على القريب صدقة وصلة وكذا الوتوى أحدهم اقها
يظهر (قوله يخبري) أي يقصد وقوله تعرض الاعمال أي اعمال ما يهتم مامه ما فاعرض اعمال
الثلاثاء والاربعاء والخميس في الخميس واعمال الجمعة والسبت والاحد والاثنين في الاثنين عرضاً

(و) ثالثة (ما يجوز فيه
الامران) أي التتابع
والتفريق (وهو قضاء
رمضان وكفارة جاع في
احرام) فسكن (وكفارة
بين وفدية حلان أو صيد
أو شجر أو لبس أو تطيب
أو احصاء أو تقليم الظفار
أو دهن شعر رأس أو لحية
في احرام) وصوم نذر طاق
(والفصل) من الصوم
(كثير) لان الاستسكان
منه مطلوب (والأو كد
منه خمسة عشر صوم
الاثنين والخميس) لانه
على الله عليه وسلم كان
يخبري صومه ما

(قوله لم يقع) أي ما لم
تصادف تلك الأيام صوماً
واجباً والا كان صوماً
واجباً لا تسلاً (قوله وهو
ثلاثة أقسام) الاولى ستة
لان منه صوم يوم وفطر
يوم وصوم يوم وفطر يومين
وصوم يوم لا يجسد فيه
ما يأكاه وليس كل من
الثلاثة

اجمالا وكذا في ليلة النصف من شعبان والقدر وهذا عرض تفصيلي وهو عرضها كل يوم
وليلة فجمع ملائكة الليل وملائكة النهار عند صلاة العصر ثم ترتفع ملائكة النهار وتلازم
ملائكة الليل ويجمعان عند صلاة الصبح فترتفع ملائكة الليل وتلازم ملائكة النهار وهذا
معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبلون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار والذي يعرض
أيام الأسبوع هم ملائكة الليل والنهار معا والعرض بأنواعه الثلاثة على الله تعالى وفائدة
إظهار شرف العاملين عند الملائكة والافهوتعالى لا يخفى عليه خافية فتلخص أن العرض
الاجمالي في كل اسبوع مرتين وفي كل سنة كذلك والتفصيلي في كل يوم مرتين ذكر ذلك ابن
عجوة وقررهما شيخنا (قوله وأنا صائم) أي متلبس بالصوم حقيقة لأن العرض قبل الغروب لما
مر من أن الذي يقع منه العرض ملائكة الليل والنهار معا فهو عند العصر كعرض أعمال
كل يوم فلا حاجة التقدير بعضهم وأنا على أثر الصوم قرر شيخنا عطية (قوله وعشر المحرم)
أي عشر الأول منه وقوله والاشهر الحرم أي كلها فهو من عطف العام على الخاص لأن عشر
المحرم داخل فيها كما أن عاشوراء وتاسوعاء داخلان في العشر المذكورة فبينا كدومهما
للابين كما ينأ كدوم العشر المذكور لذلك (قوله ذي القعدة) مجرور بديل عما قبله وفي
نسخة بالرفع على الخبرية أي وهي ذوالحج والقبلة مرة بفتح القاف والحجة بكسر الحاء على الأشهر
فيها وسما بذلك للقعود عن القتال في الأول ولوقوع الحج في الثاني وسمى المحرم بذلك لحرمته
القتال فيه في صدر الإسلام وقيل لتعظيم الجنة فيه على البس ودخلته الامم دون غيره من
الشمور ولأنه أولها على ما يأتي فعرفوه كأنه قبل هذا الشهر لذي يكون أبدأ أول السنة وسمى
رجب بذلك لانصباب الخيرات فيه وسمى الاصب أيضا لذلك والاصم لعدم سماع قعدة
السلح فيه وهذا الترتيب الذي ذكر في عدد الاثني وجعلها من سنتين هو الصواب كما قاله
النووي في شرح مسلم وعدها الكوفيون من سنة فقالوا المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة
وتظهر فائدة الخلاف في التذرية ما مر سنة على الأول يبدأ ذي القعدة وعلى الثاني بالمحرم
وهذا الخلاف بحسب اللغة أما بحسب الأفضلية فسيأتي (قوله ورجب) ولا يقال شهر رجب
إذ لا يضاف شهر إلى اسم شهر الا في ثلاثة أشهر كما أشار إلى ذلك بعضهم بقوله
ولا تضاف شهر إلى اسم شهر * الا لما أوله الرافد
واستثنى من ذار جبا فيمتنع * لأنه فيماروه ما مع

وقال تعرض الأعمال
فيه ما أحب أن يعرض
علي وأنا صائم رواء
الترمذي وغيره وعشر
المحرم والاشهر الحرم
ذي القعدة وذو الحجة
والحرم ورجب اشرفها
وللا مرسومها في خبر
أبي داود وغيره وأفضلها
المحرم لم يبرسم أفضل
الصيام بعد رمضان شهر
الله المحرم (و) يوم (عرفة)
أفبر الحاج وهو تاسع
ذي الحجة

والذي أوله الرافد رجب رمضان والربيعان وهذا هو الاصح والا فلاضافة جائز على خلافه
(قوله اشرفها) أي على بقية أشهر السنة الا رمضان فإنه أفضل الشهور مطلقا (قوله
وأفضلها المحرم) أي بعد رمضان كما مر وبأق في الحديث وبعد المحرم رجب وذو الحجة قدوة
الثلاثة شعبان وهذا هو المعتمد فهذه ستة شهور ونصوا على ترتيبها وظهر ما أن بقية الشهور
على حد سواء (قوله شهر الله) إنما أضيف لله تعالى لأن اسمه المذكور لم يكن في الجاهلية بل
كان يسمى صفر الأول (قوله ويوم عرفة) قال مروى وقد عمت البلوى كثيرا بثبوت هلال الحجة يوم
الحجة مثلا ثم يتحدث الناس برؤية ليلة النحر وظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم السبت
لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذي القعدة أو يحرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد أفقى الوالد

بالتالي لان دفع مفسدة الحرام مقدم على تحصيل مصلحة المندوب لكن ان كانت المفسدة
مظنونة أو محتملة فتقديم المصلحة عليهم واجب وان كانت متوهمة فتقديمها عليهم بأولى فقط
اه بزيادة توبه يرد ما ذكره الشويري هنا (قوله يكفر السنة الماضية) هي التي تتم بفراغ
شهر والسنة المستقبلة هي التي أولها الحرم الذي يلي الشهر المذكور والسنة الماضية
هي التي آخرها ذوالحجة والمستقبلة هي التي أولها الحرم والزمن الذي هو فيه من السنة الماضية
ولكون السنة التي قبله لم تتم اذ به ضما مستقبلا كالسنة التي بعده أي مع المضارع بأن المندوبة
التي تخصه للاستقبال والافلوق الأولى لكان المناسب التعبير فيها بالماضي والحديث عام
يشمل الكثر والصغار ما عدا حقوق الأتباعين وفضل الله تعالى واسع لا يجبره لوجهه لتقيد
بعضهم الفقراء بالصغار والتكفير بما عني الفقراء أو جمعة في العصة حتى لا يعصى ثم ما ذكر
من التكفير فيمن له صغار والأزدي حستانه ويوم عرفة أفضل الأيام لان صومه كفارة سنتين
كما مر أفاده مر قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وفي الحديث بشرى بجماعة سنة مستقبلة
ان صامه اذ هو صلى الله عليه وسلم بشر بكفارتهم اذ قل لصائمه على الحياة فقيم اذ هو صلى الله عليه
وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى اه (قوله ونسح ذى الحجة) أي التسع من أوله
وهذا التعبير أولى من تعبير بعضهم بغير ذى الحجة لانه يدخل في ذلك يوم العيد مع أنه لا ينعقد
وصوم التسع المذكور أفضل من صوم عشر المحرم وعشر رمضان أفضل منهما لان رمضان سيد
الشهور يدخل الثلث في تاسع ذى الحجة كما قاله عث فيحرم صومه عن ذلك ولا ينعقد (قوله
وتاسوعاء) قال مروا بالحكمة في صومه مع عاشوراء الاحتياط لاحتمال الغلط في أول الشهر
والخالفه لا بد فانهم يصومون العاشر فقط وبين معهم صوم الحادي عشر أيضا لحصول
الاحتياط به وان صام التاسع اذ الغلط قد يكون بالتقديم وباتأخير وانما لم يسن هذا صوم الثامن
احتياط لحصوله بالتاسع ثم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما في الحجة اه باختصار (قوله
وعاشوراء) بالمذقية وفيما قبله عثوع من الصرغ لالف التأنيث الممدودة وصومه أفضل من
صوم تاسوعاء وانما قدمه المصنف عليه موافقة لالتقريب الخارجي وقدمه عليه في المنهج نظرا
للافضلية وهو أولى ولا يكره انفراد عاشوراء بالصوم قال في الام لا بأس بافرادهم ويحصل ثوابه
وان صامه عن قضاء أو يذوق على المنة قاله مرو وقوله عن صومه أي صوم عاشوراء (قوله يكفر
السنة الماضية الخ) وفارق عرفة بأنه من خواص هذه الامة بخلاف عاشوراء مشاركة موسى
لنبيه اه قل وهو أولى من قول مرو لان صوم عرفة محمدي وصوم عاشوراء موسوي ونبينا
صلى الله عليه وسلم أفضل الاتيان اه لانه يرد عليه ان صوم عاشوراء محمدي أيضا لان شرع من
قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره وقد يقال المراد بكونه موسويا أنه من ثمرية
موسى عليه السلام مع كونه شرعا أيضا على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم وليس المراد أنه من
ثمرية موسى فقط وأن صومه مثله تبع موسى لكن هذا لا يمنع الأولوية (قوله الى قابل)
بالصرغ أي الى عام قابل وجهه الخطبة ينعونه من الصرغ لانهم لا يفرقون بين المصروف
وغيره بل ولا بين الاعراب والبناء (قوله وصوم يوم وفطر يوم) مثل الشهاب الرمي عن يوم
يوم ما يفطر يوما وافق يوم فطره يوما ما يطلب صومه كبوم الاثنين أو الخميس هل فطره أفضل

(قوله فتقديم المصلحة)
الأولى فتقديمه أي دفع
المفسدة على المصلحة (قوله
فتقديمها) أي المفسدة
(قوله أي مع المضارع الخ)
لعل هذا على رواية أختب
على أنه ان يكفر الخ
والشارح لم يذكرها اه
(قوله فيمن له صغار)
المناسب فيمن له ذنوب
ليناسب ما قبله

لانه صلى الله عليه وسلم
سئل عن صوم يوم عرفة
فقال يكفر السنة
الماضية والمستقبلة رواه
مسلم (وقوله ذى الحجة)
للاتباع رواه أبو داود وغيره
(وتاسوعاء) وهو تاسع المحرم
(وعاشوراء) وهو عاشره
لانه صلى الله عليه وسلم
سئل عن صومه فقال يكفر
السنة الماضية وقال ان
عشت الى قابل لا تجومن
التاسع فبات قبله رواه
مسلم (وصوم يوم وفطر
يوم) تلحق الصيامين أفضل
الصيام صيام داود كان
يصوم يوما ويصوم يوما
(وصوم يوم وفطر يومين)
لا مره صلى الله عليه وسلم
عبد الله بن عمرو بن العاص
بذلك رواه الشيخان

أو صومه ولا يخرج بذلك عن صوم يوم وفطر يوم فاجاب بان الافضل صومه ولا يخرج به عما ذكر
 اه خضر وهذا هو المعتمد ونقله قل آخر اخلافا لما نقله قبل ذلك (قوله وصوم يوم لا يجذب به
 مايا كاله) أي ما يطعمه سواء ظن عدم ذلك من أوله أو قبل الزوال بشرطه المتقدم وهو اتقاء
 الموانع قبل النية وله تعليق النية عليه على وجود مايا كاله قاله قل (قوله وصوم شعبان) أي كاله
 (قوله يصوم حتى نقول الخ) أي يتابع الصيام ويتابع الفطر ولا يرد أنه صلى الله عليه وسلم كان
 اذا وقع منه أمر ذم أو ممدح عليه لان المراد أحب المواظبة عليه لانه دائم بالتعلل ونقول بالذوق أو
 بالياء وبالغصب وهو الاكثر ويجوز رفعه على أن حتى استداقية بمعنى فاء التفريع (قوله الا
 رمضان) وانما لم يستكمل شهر اغيروه فان لا يظن وجوبه ذكركم في المجموع اه عبد البر
 (قوله وما رأيت) أي ما رأيت صيامه وتوكله أكثر منه أي من صيامه فحذف صيام ثم أتى به تمييزا
 محولا عن المضاف أي ما رأيت صيامه في شهر أكثر من صيامه في شعبان بل صيامه في شعبان
 أكثر من غيره وهذا الدليل لا يطابق المدعى إذ لا ينتج ندب صوم شعبان كله وجواب قل عن
 ذلك بقوله الآن يقال أكثر منه على غيره يشمل جمعة ما غير صحيح لان ذلك ينافية قوله قبل ذلك
 وما رأيت استكمل صيام شهر قط الا رمضان فان شعبان داخل في الشهر الذي هو غير رمضان
 فينبغي أن لا يستوفى جمعة فلو جمعت الا كثرية شاملة بجمعة لما في أول الكلام آخره قال
 الرحمان فان قلت قد مر أن أفضل الشهور بعد رمضان هو المحرم فكيف أكثر من الصيام في
 شعبان دونة قلت أمه صلى الله عليه وسلم لم يعلم فضل المحرم الا في آخر حياته قبل الفتن من
 صومه وأنه كان يمرض له فيسبأ أعذار تمنع من أكثر الصوم فيه كسفر أو مرض اه بالمعنى
 (قوله وصوم ستة أيام من شوال) وتحصل السنة بصومها متفرقة منفصلة عن العيد بل كن
 متتابعة واتصالها يوم العيد أفضل مبادرة للعبادة وتفوت بفوات شوال ولو صام فيه قضاء
 عن رمضان أو غيره كعاشوراء أو نضرا أو نقلا آخر حصل له ثواب تطوعها اذا المدا على وجود
 الصوم في ستة أيام من شوال وان لم يعلم بها أو نفاها أو صامها عن واحد مما لم يكن لا يحصل له
 الثواب الكامل المترتب على المطلوب الا بنية صومها عن خصوص السن من شوال لاسيما من
 فاته رمضان وصام عنه شوالا لانه لم يصدق عليه أنه صام رمضان وأتبعه ستا من شوال وما أفق
 به الوالدرجه الله تعالى أيضا من أنه يستحب لمن فاته رمضان وصام عنه شوالا أن يصوم ستا من
 ذي القعدة لانه يستحب قضاء الصوم الراتب محمول على من قصد فعلها بعد شوال فيكون صارفا
 عن حرمها وعن السنة مستقط القول بأنه لا يتأني الا على الذوق بان ومها لا يحصل بغيرها أما
 اذا قلنا بحصوله وهو الظاهر فلا يستحب قضاؤها اه أفاده مرمع زيادة (قوله ثم أتبعه الخ)
 يفيد أن من أفطر رمضان لم يصحها بعد تبعيته له حيث دفع عنه أن يصومها اذا أفطره به نذر
 وان لم يحصل له الثواب المذكور اقر به في التمسك على صيام رمضان قبلها فان أفطره تعدى حرم
 عليه صومها المساقية من تأخير القضا القوري و يشهد أيضا أنها لا تحصل قبل قضائه مع أنه من
 خلافه وأنها تحصل بقضاء شوال عن رمضان وتحصل بعده أيضا فيما اذا قصد فعلها بعد شوال
 وقد يجاب عن الاول بان التبعية تشمل التقديرية فاذا قضى رمضان بعدها وقع محاقبها
 تقدير افة قد تقدمها رمضان وتبعته تقدير اوعن الثاني في الجمله بان التبعية تشمل المتأخرة كما

(وصوم يوم لا يجذب به
 مايا كاله) للتباعد زوا
 مسلم (وصوم شعبان)
 نظير العيصين قالت عائشة
 كان النبي صلى الله عليه
 وسلم يصوم حتى نقول
 لا يفطر ويفطر حتى نقول
 لا يصوم وما رأيت استكمل
 صيام شهر قط الا رمضان
 وما رأيت في شهر أكثر منه
 صاما في شعبان (وصوم
 ستة أيام من شوال) نظير
 مسلم من صام رمضان ثم
 أتبعه

(قوله لم يصلم فضل المحرم)
 قبل لا يخفى ما فيه اذ يمد
 تأخر عليه صلى الله عليه
 وسلم فالاولى الاقتصار على
 الجواب الثاني (قوله
 وتفوت بفوات شوال)
 اه لا يفوت أدائها لانه
 يستحب قضاء لرواتب

في نقل الفرائض التابع لها وانما قلنا في الجملة لانه لا يشمل الا الصورة الثانية وهي ما اذا
 أخرها عن شوال لكونه قد فعلها بعد دون ما قبلها وهي ما اذا لم يقصد ذلك فانما يحصل معه
 وقد يقال ان التبعية في هذه حاصلة تقدير أيضا فيلاحظ تقدم قضاء رمضان عليها وان أخرها
 عنه وان حصلت معه والمراد بتبعيته رمضان الاتيان بها بعده ولو مع التراخي فيحصل له الثواب
 حتمه لذواته وفوت بفوات شوال كما مر لان الثواب توقيفي (قوله ستامن شوال) اغما حذفناه
 التاني مع ان المعدود منه كراكونه محذوفاً وعنه حذف المعدود ويجوز ان يكون معدوداً وتأتي
 والحذف أفصح ولذا أثره في الحديث هكذا قال من وتبعه بعض الحواشي هنا والذي ذكره
 الاشعري في شرح الخلاصة خلافه وعبارته هذا أي اثبات التاء وعدم اثباتها اذا ذكر المعدود
 فان قصد ولم يذكر في الافظ فالصحيح ان يكون كالوذكر تنقول صحت خمسة فريداً ما وصرت خمسة
 فريداً الى ويجوز ان تحذف التاء في المذكر ومنه وأتبعه ستامن شوال اه (قوله كان كصيام
 الدهر) أي اذا اطلب عليه والمراد بالدهر السنة وذلك ان صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام
 ستة أيام شهرين فذلك صيام سنة أي كصيامها فرفضوا الا فلا يختص ذلك بصوم رمضان وستة
 من شوال لان الحسنة بعشرة أمثالها مطابقة له أي فلا يقال اذا صام رجلاً مثلاً وأتبعه
 ستامن شعبان أو صام رمضان وستة من غير شوال كان كصيام السنة لان هذا كصيامها فلا
 وما قبله فرض أي يناب عليه ثواب الفرض (قوله أيام الليالي) أشار بتقدير ذلك إلى أن فريضة
 البياض والسواد للأيام مجازية اذا الموصوف به ما حقيقة هو الليالي أما الأيام فكما هي بياض
 فلا تصف بمجموع الأمرين فهو من مجاز المجاورة والحق في ذلك خلافه بعضهم ووصفت
 الليالي بالبياض لانها تبيض بطلوع القمر فيها ونصت أيامها وأيام السود بالصوم لتعظيم الليالي
 الأولى بانوروي الثانية بالسواد فتناسب صوم أيام الليالي الأولى شكر الله تعالى والثانية طلباً
 لكشف السواد عن القلب أو السواد الحاصل بعدم القمر ولان الشهر مضى وقد أنصف
 على الرجل فتناسب تزويده بذلك اه أفاده ابن حجر وهو في مر أيضاً قال ابن حجر واذا فاته
 صوم أيام البياض فأراد أن يصوم أيام السود فالأولى أن ينويها بالجملة له ثواب ما على نزاع
 فيه اه (قوله وهي الثامن والعشرون واليه) أي الرابع عشر والخامس عشر والوجه أن يصوم
 من الحجلة السادس عشر لان صوم الثالث عشر من ذلك حرام اذ هو ثالث أيام التشريق
 والاحوط أن يصوم مع الثلاثة الثاني عشر للفروج من خلاف من قال انه أول الثلاثة اه
 قاله من (قوله للامر بذلك) قال من والمعنى فيه أن الحسنة بعشرة أمثالها فصوم الثلاثة
 كصوم الشهر ومن ثم صوم ثلاثة من كل شهر ولو غير أيام البياض على المعنى فان صام أيام
 البياض أي بالسنتين انتهى باختصار (قوله وأيام الليالي السود) وضفت بذلك لاسودادها بعدم
 القمر فظهر ما مر (قوله وهي الثامن والعشرون واليه) وفيه في أن يصام معها السابع
 والعشرون احتياطاً نظير ما مر ثم ان خروج الشهر كاملاً فلا مظهر أو فاقصا عوض بدل
 الاخير يوم من أول الشهر الذي يليه وهو أول أيام السود أيضاً لان الله تعالى كلها سوداء اه
 أفاده من واعلم أن الصوم الراتب يندب قضاؤه ومن قال لا يندب قضاؤه كالأضحية والنافلة
 ذات السبب يرد بان الأضحية بخروج وقت ازال عنها اسم الأضحية فزال طلبها من حيث كونها
 أضحية فلم يندب تداركها من تلك الحبيبة المذكورة لتعذرها ولا كذلك ما هنا فانه بفوات

ستامن شوال كان كصيام
 الدهر (و) صوم (أيام)
 الليالي (البياض) وهي
 الثالث عشر وثالثها لادن
 بذلك رواه النسائي وغيره
 (و) صوم (أيام) الليالي
 (السود) وهي الثامن
 والعشرون وثالثها وهذا
 من زيادتي (والمكروه)
 منه

(قوله أشار بتقدير ذلك إلى
 أن نسبة الحج) أي في قولك
 يوم أسود في الثامن اذ عباره
 لا تقتضي ذلك تأمل

(قوله وبسكون فطره)
 مباحا) الاولى أن يقول
 كان فطره سنة لأنه متى كره
 الصوم من الفطر تقرير
 شيخنا (قوله ولو بالجمعة
 والأحد) قال بعضهم أي
 بأن يصومها وأن أفطر
 السبت فتقتضى الكراهة
 حينئذ وقال بعضهم معناه
 أنه يصوم الجمعة مع السبت
 أو هو مع الأحد اه وفيه
 أن هذا لا يتوهم خلافه
 حتى يغيبه فالأقرب الأول
 قلحصر

(صوم المريض والمسافر
 والحامل والمرضع والشيخ
 الكبير إذا خافوا) منه
 (مشقة شديدة) وقد يفرض
 ذلك إلى التحريم (والنطوع
 يصوم وعليه قضاء فرض)
 منه فإنه بعد ذلك تقديم
 الفرض أهم بل إذا ضاق
 وقته حرم التطوع وتعبير
 بالفرض أهم من تعبيره
 بصوم رمضان (وأفراد يوم
 جمعة أو سبت أو أحد بصوم)
 للنهي عنه في الأولين رواه
 في الأول الشيخان وفي
 الثاني الترمذي وحسنه
 ولتعظيم اليوم وليوم السبت
 والنصاري ليوم الأحد
 وذكره من زيادتي وكذا
 قوله (وصوم الدهر

الوقت لا يزول اسم الطالب عنه فطاب تداركه كتدارك رواتب الفرائض إذا لفرق بينهما وبأن
 ذوات السبب لا تختص بمن بل تعرض بعروضه وتقتضي بآثاره ناشئة من الأخصبة ولا كذلك
 ما هنا اه أفاده الشوري نقلا عن الأتباع (قوله صوم المريض) أي أن خاف ضررا يبيح
 التيمم أي توهمه فيكره له الصوم حينئذ ويكون فطره مباحا فان تحقق الضرر أو غلب على ظنه
 ذلك حرم عليه الصوم وإن تحقق عدمه حرم عليه الفطر وعادة المنهج وشرحه ويباح تركه بنية
 الترخص لمرض يضره صوم ضررا يبيح التيمم اه وفيه موعلي جعل المرض المبيح للفطر هو
 المبيح للتيمم حيث قيد كلام المتأخر بذلك ثم قال قال في الأنوار ولا أثر للمرض اليسير كصداع
 ووجع الأذن والسن إلا أن يخاف الزيادة بالصوم وقال ابن حجر وفيه الزيادة أن المرض المبيح
 للتيمم يوجب النظر ويمكن حله على ما إذا تحقق معه الضرر أو غلب على ظنه ذلك وفرض المسئلة
 أنه لم يصل إلى حالة الهلاك والأوجب فطره باتفاق (قوله مشقة شديدة) هي بالنسبة للمريض
 ما يبيح التيمم وبالنسبة لغيره ما لا يبيح التيمم فتلخص أن المريض أن خاف المشقة
 التي يبيح التيمم كره الصوم في حقه وإن تيقن حرمة عليه ذلك وهو محل قوله وقد يفرض ذلك إلى
 التحريم وإن تيقن عدمه أحرمت عليه الفطر اه قرره شيخنا عطية وعلى المريض حيث خف
 مرضه بحيث لا يساح به ترك الصوم أن ينوي قبيل الفجر فأن عادله المرض كالحمل أو فقر أو الأفا
 وان علم من عادته أنه انعمود عن قرب ومثله الحصادون فيجب عليهم تبييب النية في رمضان في كل
 ليلة ثم من طلقه منهم مشقة شديدة أفطر والأفلا ولو كان المرض مطبقا فله ترك النية من الليل
 وإن غاب عليه الجوع أو العطش حكم المريض اه أفاده م (قوله وقد يفرض ذلك إلى
 التحريم) أي عند تيقن الضرر كما مر (قوله وعليه قضاء فرض) الوالد حال وقوله منه أي
 الصوم وقوله فانه بعد خروج ما لو فانه يفسر عند قصر النفل أضيق الوقت كما مر (قوله حرم
 التطوع) أي من حيث تأخير الفرض أما نفس الصوم فهو مندوب صحيح وكذا يقال في
 المذكور قبله وبعده أفاده قل (قوله وأفراد الخ) الكراهة فيه من حيث الأفراد كما مر أما نفس
 الصوم فهو مندوب ولذا يصح نذر أن لم يقيد بالأفراد ومحل كراهة أفراد ما ذكر حيث لم يوجد
 له سبب أما إذا صامه لسبب كان اعتماد صوم يوم وفطر يوم فوافق صومه يوما منها فلا كراهة كما
 في صوم يوم السبت وخارج بالأفراد جمع اثنين منها ولو بالجمعة والأحد أو جمع غيرهما معاً قبلها
 أو بعدها فلا كراهة لأن الجمع لم يعظمه أحد اه أفاده م ويبلغ بذلك فيقال مكره وإن إذا
 انقضت الكراهة ويقال أيضا حرامان إذا انقضت الحُرمة وهما الماء القليل المتبقي
 يحرم استعماله فإذا انضم لثله وبلغ قلين زالت الحُرمة اه ونجاني قال الأجهوري في حواشي
 الخطيب فلو قصد الجمع وصام يوم الجمعة فلا ثم عن له الترك قبل صوم السبت هل تقتضي الكراهة
 نظر إلى أنه لم يقصد الأفراد أو لا تقتضي نظر الكونه أفرادا صورة استقرب شيخنا الثاني وأقول
 لو قيل باستفهام لم يكن بعيدا أو يؤيده ما صرح حواشي في صوم السهومي أنه إذا نوى الاقتصار على
 سبعة ونبرع فيها بطات صلاته بخلاف ما إذا لم يتوذلك ثم سجد واحدة واقتصر على إفاته لا يضر
 (قوله للنهي عنه في الأولين) وحكمة النهي في يوم الجمعة ما يلزم عليه من الضعف في يومها عن
 القيام بوطناتها وفي يوم السبت ما سجد كره من تعظيم اليوم وله (قوله وصوم الدهر) أي غير

العبد وأيام التشريق وقوله إن خاف به ضررا أى يبيع التيمم فان تحققه حرم على مأمرو فوله
أو فوت حق أى أو خاف به فوت حق واجب أو مندوب كصلاة الفجر والتراويح وغيرهما من
النوافل لأن نقل الصلاة أفضل من نقل الصوم فان تحقق أو غلب على ظنه فوت الحق الواجب
حرم عليه الصوم تطهير مأمرو وانما كره صوم الدهر عند خوف ماذ كراما صبح من قوله صلى الله
عليه وسلم لا يدرى ما فعل ذلك فتبذلت أم الدرء ان لم يدرك عليك - وقالوا لا عليك عليك
حقا ولزواجك عليك حقانهم وأفطروهم ونموات أهلك وأعط كل ذى حق حقه فان لم يصف
ماذ كرتب له صومه لأنه صلى الله عليه وسلم قال من صام الدهر ضيق عليه جهنم هكذا وعقد
نسعين أى عقدة التسعين وهى فى عرف أهل الجاز أن يضم السبابة تحت الإبهام ضم شديدا
ويرفع الإبهام عليها ينشر الأصابع الثلاثة وفيه ناسخ أنامل كل أمثلة بعشرة ومعنى ضيق عليه
أى عنه فلم يندخلها أولا يكون له فيها موضع ومع نديه فصوم يوم وفطر يوم أفضل منه لخبر أفضل
الصيام صيام داود كان يسوم يوما يفطر يوما ولو نذر صومه انعقد نذره ما لم يكن مكروها وإذا
فاته صوم يوم حبتا لثلاثة سقط عنه وكان مستغنى شرعا إذا لم يكن قضاءه وتقدم أنه يلزمه ماذ
إذا أفطرقه يوما بعدا (قوله للعاج) أى الذى يصل عرفته راأما من لم يصاها إلا لا ينسحب
له صومه وعبرة المنهج وشرحه من صوم يوم عرفة أفير مسافر وحاج بخلاف المسافر فانه يسن
له فطره وبخلاف الحاج فانه ان عرف أنه يصل عرفة لا أو كان مقيما من صومه والاسن فطره
وان لم يصغه الصوم من الدعاء وأعمال الحج اه (قوله خلاف الأولى) هو المعتمد ولو ضمه لما
قبله وعليه فيراد بالمكروه فى كلامه أولا ما يعم خلاف الأولى كما مر (قوله والحرام) أى لذاته أو
أما رضى من حيث الوقت ولا ينفق أيضا والحرمه فيه من حيث الناس بعبادة فاسدة أهافاه
قل (قوله صوم العبدین) أى ولو صامهما عن واجب كما قاله م (قوله أيام التشريق) أى
تقديم اللحم بالشرقة وهى الشمس (قوله ولومن منقطع) أى بذلك لا رد على القول الضعيف
وعبرة م ر ولو كان صومه المتقطع عادم للهوى لعموم النهى وفى القديم له صيامها عن الثلاثة
الواجبة فى الحج لخبر البخارى فيها اه (قوله وشرب) المناسب لما قبله قرأه بفتح الشين ويجوز
الضم فهما روايتان بمعنى واحد والفتح أقل اللغتين كما قاله فى النهاية وبه ما قرأ أبو عمرو فى قوله
تعالى شرب الهيم أى الإبل التى هى الهيام بهم الهاء وهو داء يشبه الاستسقاء جمع أهيم وهيماء
والمراد أنها أيام لا يجوز صومها (قوله وهو يوم الثلاثين الخ) ومثله ناسخ ذى الحجة إذا شئت فى
مكونه يوم عرفة أو يوم العيد كما تقدم نقله عن م (قوله إذا تحدث الناس الخ) أما إذا لم
يقعدوا برؤيته ولم يشهد بها أحد أو شهد بها واحد من ذكر فليس اليوم يوم شك بل هو من
شعبان وان أطبق الغيم لخبر فان غم عليكم فيحرم صومه لكونه بعد النصف لالكونه يوم شك
اه شرح المنهج بزيادة (قوله إذا تحدث الناس برؤيته) أى ولم يعلم من رآه (قوله أو شهد بها)
الأولى أن يقول أخبر لانه لا يشترط ذلك عند حاكم والشهادة لا تكون إلا بين يديه اه فأخذه
الزيادة قال فى شرح المنهج وانما لم يصح صومه من رمضان لانه لم يتبين كونه منه نعم من اعتقد
صدق من قال انه رآه من ذكر صح منه صومه بل يجب عليه ويقع من رمضان ان تبين كونه منه
وتقدم فى الكلام على النية صحة طان ذلك ووقوع الصوم عن رمضان إذا تبين كونه منه

(قوله فتبذلت) فى نسخة
صحيحة فتبذلت بالتاء

ان خاف به ضررا أو فوت
حق (صوم) يوم (عرفة
للحاج خلاف الأولى) وجعله
الأصل مكروها وهو مع
دليله ضعيف وبالجملة يسن
فطره للحاج للاتباع وليقوى
على الدعاء (والحرام) منه
(صوم العبدین) للنهى عنه
(و) صوم (أيام التشريق)
ولو من منقطع لخبر مسلم أيام
التشريق أيام أكل وشرب
وذكر الله تعالى (و) صوم
(حائض ونفساء) للإجماع
(و) صوم (يوم النكاح)
وهو يوم الثلاثاء من
شعبان إذا تحدث الناس
برؤيته ولم يشهد بها أحد
أو شهد بها

فلا تنافي بين ما ذكره النووي في المواضع الثلاثة حيث ذكر في موضع أنه يجب ويجزى وفي آخر
بحرم ولا يجزى وفي آخر يجوز ويجزى لـ كل ما في كل موضع على حالة اهـ بزيادة وهذا حسن
الاجابة عن ذلك وأجيب بأجوبة أخرى ذكرها مـ (قوله عدد الخ) انما اعتبروا في التحريم
هنا العدد فيمن رأى بخلافه فيما مر حيث اكدوا برؤية عدل واحد في وجوب الصوم احتياطا
للعبادات فيه ما فعله لاوتر كما اهـ أفاده في شرح المنهج (قوله أرفسقة) أي أو نساء أو كذا (قوله
وذلك) أي حرمة صوم يوم الشك قبل والعق في فيه القوة على صوم رمضان وضعفه السبكي
بعد كراهة صوم شعبان و يرد بان ادمان الصوم بقوى النفس عليه وليس في صوم شعبان
اضعاف بل تقوية بخلاف صوم يوم الشك فإنه يضعف النفس عما بعده فيكون فيه افتتاح
للعبادات مع كـ ل وضعفه وهو غير مناسب ومن ثم حرم الصوم بعد نصف شعبان بلا سبب مما
يأتي ان لم يصله بما قبله اهـ أفاده مـ (قوله هذا) أي حرمة صوم يوم الشك (قوله ولا) أي
بان صامه بسبب (قوله) كأن يكون عليه صوم (عبارة المنهج) أما بسبب يقتضيه كقضاء ونذر
وورد فيه صومه اهـ ولا فرق في القضاء بين قضاء الواجب والمندوب كأن شرع في صوم نفل
حينئذ فإنه يسن قضاءه كما قاله مـ وكان الاولى هنا ان يعبر بذلك بخبره فيما ساق ليكمل الثاني
وقوله ونذر بار نذر صوم يوم فوافق يوم الشك اما لو نذر صوم يوم الشك ابتداء فإنه لا يعتد
لأنه معصية كذا في العبدن والتشريع (قوله أو وافق عادة) كان اعتماد صوم الدهر أو صوم
يوم وفطر يوم وعبارة مـ بعد نظير عبارة المتن هنا واهـ كان بسرد الصوم أم يصوم يوما معيا
كالشعبان والخميس أم يصوم يوما أو يفطر يوما فوافق صومه يوم الشك فله صيامه وثبتت عادته
المذكورة بعبارة كما أفق به الواو رحمه الله تعالى ويجب ان يفطر بين الصومين أفلا أو فرضا
اذا الوصال سرام اهـ قال عـ ش فلو صام في اول شعبان يومين متفرقين ثم فطر باقية فوافق يوم
الشك يوما لو ادام حاله الاول من صوم يوم وفطر يوم لوقع يوم الشك موافقا ليوم الصوم صح
صومه ومثله لو صام يوما قبل الاتصاف علم انه يوافق آخر شعبان واتفق ان آخر شعبان حصل
فيه شك فلا يحرم صومه لأنه صار عادة (قوله بل يجب) أي في الاول وهو ما لو صامه عما عليه
على ما مر ونوله أو بسن أي في الثاني وهو ما لو وافق عادة (قوله كفتيره) عله لقوله فلا يحرم
خلاف لما طاله قل من انه عله لا يمنع وعدم الصحة اهـ وعبارة مـ وله صومه عن القضاء والنذر
المستتر في ذمته والكنارة فيحصل بلا كراهة مسارعة الى براعة ذمته كفتيره في الصلاة الخ اهـ
وهي مصرحة بما قلنا ويؤخذ من التظهير بالصلاة المذكورة بطلانه عند التحري وهو كذلك كما
قاله الزيادي (قوله نظير اذا اتصف شعبان الخ) قال مـ يؤخذ منه أنه لو صام الخامس عشر ونال به
ثم افطر السابع عشر حرم عليه صوم الثامن عشر وهو ظاهر لأنه صوم بعد النصف لم يوصل بها
قبله اهـ (قوله الا ان يصله بما قبله) أي ان يصوم خامس عشره ونال به ويستقر فلو افطر بعده
يوما ولو بعد ذلك كسفر أو مرض أو جرح امتنع الصوم بعده كما مر من مـ قال قل وفيه يبحث
ظاهر لانه ثبت له عادة بصامه منه اهـ وهو مردود لان العادة التي ثبتت بمره معناه ان يكون
قد تقدم له تظهير ما يريد صومه كأن صام الاثنين مرة متلا ثم اراد ان يصومه فيقال انه قد ثبت له
عادة ولا شك ان ما مر من الشهر ليس تظهير ما يريد صومه ثم ان وافق صومه والا اليوم الذي

عدد من صبيان أو عبيد
أرفسقة وذلك لـ برمسلم
من صام يوم الشك فسد
عنه أبي القاسم صلى الله
عليه وسلم رواه الترمذي
وغـ يروى صحيحه هذا اذا
صامه (بلا سبب) والا كان
يكون عليه صوم أو وافق
عادة فلا يحرم بل يجب أو
يسن كفتيره في الصلاة في
الاقوات ان كراهة
(و) صوم (النصف الثاني
من شعبان) تأخر اذا اتصف
شعبان فلا صيام حتى يكون
رمضان رواه الترمذي وقال
حسن صحيح (لا أن يصله
بما قبله أو يصومه

(قوله ذكرنا) انظر ما معناه
(قوله) كأن شرع الخ) عبارة
مـ كأن شرع فيه ثم افسد
حينئذ خضر اهـ قلنا لم

يريد صومه ثانياً صدق على ذلك أنه عادة له ولكن لا يصل بذلك العادة لعدم تقدمها على النصف الثاني فلا عبرة به أو بارة الخطيب ولو أوصل النصف الثاني بما قبله ثم أفطر فيه يوماً حرم عليه الصوم الآن تكون له عادة قبل النصف الثاني فله صوم أيامها اه فقيده العادة بكونها قبل النصف الثاني (قوله لسبب) أي فيجوز بقدر السبب وإذا فرغ امتنع غيره وكذا يقال في العادة ويكتفي فيها ولو جرة كما مر نظيره عن مرو قوله كقضاء ولو نفل كما مر عن مرو أيضاً (قوله بل يجب) راجع لقوله كقضاء بالنظر لبعض صورته كما مر وقوله أو يسن راجع لقوله أو هو اتفاقية عادة

• (باب ما يفيد الصوم) •

أي بعد انعقاده كما هو شأن المنسدد ذلك أربعة وثيق منها خمسة الحيض والناس والجنون والاعتناء كل اليوم والردة فجاءت تسعة وجعلها أبو شجاع عشرة بزيادة الحقة وهي داخله في وصول العين هنا وكلها يجب قيم النساء بلا كفارة لا الوطء على ما يأتي (قوله وان علم بعضه) أي بطريق القهوم مما مر في الشروط والأركان واعترض بأنه إن أراد علم ذلك من قوله في الأركان وتركه مفطر فجميع ما هنا معلوم منه لا بعضه وإن أراد علم ذلك من قوله في الشروط اسلام وعقل الخ فلم يعلم منه شيء مما هنا إذا المعلوم من ذلك هو نحو الكفر ونحو الحيض ولم يذكر ذلك هنا إلا أن يجب بأن المراد علم بعضه من الشروط لا بقيد كونه ذلك البعض مذكوراً هنا يمكن برده حيث أنه لا حاجة لذلك لأنه إنما أتى به لدفع توهم التمسك راجع ما مر وقد علمت أنه لا تكرار لعدم استيفاء ما هنا مما مر فلو استقطف بعضه كان مستقيماً ويراد العلم حيثئذ من قوله في الأركان تركه مفطر (قوله وصول) لوعاء غير بالإبصال إسكان أولى لأنه يشترط العمدة والاختيار كما سيأتي (قوله عين) أي وإن قلت كسمعة أو لم تؤكل كحصة اه مرو ونقل عن أبي حنيفة أن الأولى لا تقطر وكذا ما بقي من الطعام في خلال الاستسنان وخالف بعضهم في الإطارة بالثانية أيضاً والمراد عين من أعين الدنيا أما لو كانت من أعين الجنة كأن أخبره معصوم بذلك فلا يضر وصولها كما قاله الشوبري وقدره مشايخنا ومن العين الدخان المعروف فينظر به وإن كان ظاهر كلام عثم يقتضي عدم الإفطار ولا فرق في الإفطار به بين أن تكون البومسة جديدة أو لا أما دخان البخور فلا يفطر به (قوله من معتد) بفتح القاء كضبطه النووي كالمدخل والخروج أي معتد من تنويع لأنه المراد عدم الإطلاق (قوله جوفه) أي من مرأى ما يسمى جوفاً وإن لم يكن فيه قوة تحبيل الفسداء أو الدوا كالحق ودماغ وباطن أن وبطن وأحليل ومثانة بثلاثة وهي مجمع البول فلو كان برأسه ماء موصلة فوضع عليها دواء وصل خريطة الدماغ أضر وإن لم يصل باطن الخريطة كما حكاه الرازي عن الإمام وأقره ومثل ذلك الامعاء فلو وضع على جاتنة يطانة دواء وصل جوفه أضر وإن لم يصل باطن الأمعاء ويبلغ الاحتراز حالة الاستنجاء لأنه متى أدخل طرف أصبعه دببره أفطر ولو أدنى شيء من رأس الأغلة وكذا لو عمل به غيره ذلك بأذنه ومثله فرج الاتي ولو طعن نفسه أو طعنته غيره بأذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل في أحليله أو أذنه عوداً وصل إلى الباطن أضر اه أفاده مر هذا إن لم يتوقف خروج فهو الخارج على إدخال أصبعه في دببره والأدخلة ولا فطر قال الأجهوري على الخطيب ومثل الأصبع غاطس فيه ولم

للسبب كقضاء موافقة عادة فلا يحرم بل يجب أو

يسن

• (باب ما يفيد الصوم) •
وان علم بعضه مما مر (وهو وصول عين) من معتد

يتصل ثم ضم دبره فدخل منه شيء الى داخله فيمطر حيث تحقق دخول شيء منه بعد بروزه لانه
خرج من معدته مع عدم حاجته الى الضم اه وبه يفارق معدته المبسور آتقى بذلك شيخنا
السلامة منه ورا طية لاوى (قوله ولو بحقنة) هو دواء يجعل للمريض ويصوب في دبره ويوصى
بمثلا للاسهال أى انراج الرطوبات المتبقية في المعدة فالإبراز زائدة أو بمعنى من التبعيضية أى
ولو كانت العين حقنة أو مما يحقق به أى به ضامن ذلك بل وضع الاكلة مفرورا لم ينزل الدواء
الى جوفه ويصح جعل الحقنة بمعنى الاحتقان والبقاء للشيء أى ولو كان وصول العين بسبب
الاحتقان وفيه أنه لا يناسب ما به دهره وقوله أروا مضغضة الخ نعم ان قدر له مضاف أى أو
ادخال ماء مضغضة الخ صح لكنه تكاف لا داعى اليه فالأمر الى الاول أولى (قوله بالماء) الماء
للشيء أى معنى مع والمبالغة نوعان أحدهما أن يسهل الماء الى أقصى الحد أو الخيشوم وثانيهما
ملء القم أو الاتف به على خلاف العادة وان لم يحصل تصعيد وكلاهما يصح ارادته هنا ولا يضر
بما عريته أروا مضغضة وان أمكنه مجرى لعسر التفرقة (قوله لقوله تعالى) وجه الدلالة
منه أنه لم يجر الاكل والشرب الا بالاحتياج غير ذلك بقوله الى الفجر فيؤخذ منه بطريق المفهوم
أن الاكل والشرب بعده ينظر ويتأس بالاكل والشرب غيرهما اذا مدار على وصول العين قال
مر روى عن ابن عباس قال الفطر مما دخل وليس مما خرج أى الاصل ذلك اه فيستغنى من
الاول دخول الذباب وغريبه الدقيق ونحو ذلك ومن الثاني خروج نحو دم الحيز والنفاس
والولادة والاستقاء والاستقاء فان القسم الاول لا يضر وهو مما دخل والثاني يضر وهو مما
خرج (قوله كلوا واشربوا) التسلية بالواو ولو كان لا يضر ذلك في الاستدلال والامر فيها
لا يباح والخيط لا يضر فيه بقوله من الفجر والخيط الاسود هو بقية اليسيل كما قاله المنسرون
أى غيبته الما اصل في بقية وترك بيانها كذا عنه يمين متدله ويتبين معنى تميز أى تميز هذا
من هذا وفي تسمية ما ذكره خطا مجازا استعادة (قوله ولانهم عن المبالغة في الصوم) حيث قال
صلى الله عليه وسلم لم يبالغ في المضغضة والاستنشاق لأن تكون مائعا فلا لولأن الفطر يحصل
بالمبالغة المسمى عنهما اه (قوله بالمبالغة) وكذا بالمبالغة الخوارزمية نجاسة فاه أو أنه أخذ من
العلة المذكورة اه افاده مر (قوله انولده من ماء موريه) يتبين أن سبق ماء الغسل من حمض
أو تناس أو جنابة أو من غسل مسنون لا يضر به كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ
أنه لو غسل اذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء الى الجوف منه لم يضر ولا ينظر الى إمكان
امالة الرأس بحيث لا يدخل شيء اعسره ويبقى كما قال الاذنى أنه لو عرف من عادته أنه يصل الماء
منه الى جوفه او دماغه بالانغماس ولا يمكنه التفرقة عنه انه يحرم الانغماس وينظر قطعا انهم يحل
اذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة والا فلا ينظر فيما يظهر وخرج بقوله من ماء موريه ما اذا
تولد من غير ماء موريه كأن كانت المضغضة والاستنشاق غير مشهور وعين بأن جعل الماء في فمه او انقه
بالعرض او غرض او استنشاق مرة واحدة بقبض او كذا الوسيط ما غسل التبرد الى جوفه لان
ذلك غير ماء موريه بل منهى عنه في الرواية وبقوله بغير اختياره ما اذا تولد من ماء موريه باختياره
وهي حالة المبالغة السابقة اه افاده مر (قوله فلا يضر وصول ریح بالشئ) وكذا من الغم قال
مر ومنه يؤخذ ان وصول الدخان الذي فيه رائحة البخور او غيره كالريحان الى الجوف لا يضر

ولو بحقنة أو ماء مضغضة
أو استنشاق بالماء
لقوله تعالى كلوا واشربوا
نحو يتبين لكم الخيط
الا يضر من الخيط الاسود
من الفجر ولانهم عن
المبالغة في الصوم بخلاف
ما لو وصل بالمبالغة لقوله
من ماء موريه بغير اختياره
وخرج بالعين الاثر فلا يضر
وصول ریح بالشئ الى
دماغه

(قوله مجازا استعادة) فيه
ان الاستعادة مجازا استعادة
التشبيه فيجب ان لا يذكر
ما يفي عنه وبيان الخيط
الا يضر بالفجر قرينة على
بيان الاسود بسواد
آخر الابل وكل يفي عن
التشبيه فالحق كما
في الكشف والمطول
وحواشيه انه تشبيه
لاستعادة تدبر

به وان تعمد ففتح فيه لاجل ذلك لما تقر بأنها ليست عيناً أى عرفاً اذا المداها عليه وان كانت
ملحقة بالعين في باب الاحرام اه باختصاره يخرج بدخان الجوز وغيره مما لا عين فيه فافيه عين
كالدخان الحادث الآن المسمى بالذئب من الله من أحدثه فانه من البدع القبيحة فيطهر به كما
مرو قد أفق الزبادى أو لانيه لا يقطر لانه اذا ذاك لم يكن يعرف حقيقة فلما رأى أثره بالوصة
التي يشرب بها ارجع وأفق بأنه يقطر ولو خرجت معقده الميسور ثم عادت لم يقطر وكذا ان أعادها
على الاصح لا يضره اليه ومنه يؤخذ أنه لو اضطر لدخول الاصبغ معها الى الباطن لم يقطر
والأفطر وتقدم أن الاتقى اذا دخلت اصبغها فخرجها حالة الاستنجاء أفطرت اذا لا يجب عليها
الاغسل ما ظهر نعم ان اضطررت الى غسل الداخل فالظاهر أنه لا يضر (قوله ولا وصول الطعم)
أى الكيفية كالحلاوة وضدها من غير وصول عين من المذوق (قوله فلا يضر الا كصال) أى
ولا يكره في شهر رمضان لانه لم يرد فيه نهى نعم هو خلاف الاولى فالاولى تركه من وجهاً من خلاف
مالك فانه مفسر عنه (قوله وان وجد به طعم الكحل) خرج ما لو وجد عينه كأن ظهرت في فهو
مخافة فان ابتاعها ضرراً لا (قوله الدهن) يضم الدال كالزيت (قوله يشرب المسام)
بتشديد الميم الأخيرة جمع هم بثلاث السين والفتح أفصح وهو جمع على غير قياس كما سن جمع
من والمراد به انقب المبدن الخارج منها الشعر (قوله ما لوطن نخذه) ولو ياذنه بخلاف ما لو
طعن بجوفه كما صرح من وقوله مثلاً أى أوساقه وعبارة مر وخرج بالجوف ما لو داوى
بحرجه على لحم الساق أو الفخذة وصل الدواء داخل المخ أو اللحم أو غزفه حديد فانه لا يضر
لانقواء الجوف ولا يرد عليه ما لو دميت لثمة فبصق حتى صفار يقه ثم ابتاعه حيث يقطر في الاصح
مع أنه لم يصل لجوفه سوى ريقه لأن الريق لما تقبض حرم ابتاعه وصار بمنزلة العين الأجنبية
ثم قال بعد ذلك ولو عمت بلوى شخص يدعى لثمة بحيث يجرى دائماً أو غالباً مع عباتشق الاحتراز
عنه ويكفى بصقه ويعنى عن أثره ولا سبيل الى تكملة غسله بجميع نهاره اذا الترض أنه يجرى
دائماً أو يربح وربما اذا غسله زاد جريانه كذا قاله الأذوى وهو فقه ظاهر اه (قوله أو داوى
بحرجه) أى غير النافذ فوصل الى المخ أما الوصول لذلك من الجائفة فقطر هكذا قاله قل وفيه
أن وصول الدواء الى المخ من الجرح الغير النافذ لا يكون الا بتشرب المسام وذلك أن على الرأس
جلد ايليه لحم يليه جلد رقيق يسمى سمحاق عليه عظم فيه المخ فاذا لم يكسر هذا العظم ويصل
الدواء الى المخ لم يضر وان وصل اليه بتشرب المسام وحيث كان المراد الوصول الى ذلك بتشرب
المسام كان مستغنى عنه عما قبله فالاولى ما قاله المناوى من أن المراد بالمخ مع الساق أى دهنه
ومن المعلوم أن ذلك غير نافذ فلا حاجة لتقييد قل قبل ذلك بقوله أى غير النافذ (قوله
واستقاة) أى طاب الق أى تعمده فلا يضر لو غلبه ولم يعد منه شئ باختياره أما اذا عاد
باختياره فيضرب ولو أصبح وفيه خبطة متصل بجوفه كأن كل بالليل كثافة وبقي منها خبطة بضمه
تعارض عليه الصوم والصلاة لبطالانه بابتلاعه لانه كل عمد أو نزعه لانه استقاة وابطالها
ببقائه لاتصاله بخباسة الباطن قال مر فطريقه في صحتها أن ينزعه منه آخر وهو غافل فان لم
يكن غافلاً وتمكن من دفع النار ع أفطر اذا نزع موافق لغرض النفس فهو حرام فلهذا سوب
اليه قال الزركشى وقد لا يطاع عليه عارف بهذا الطريق ويريد التخلص بطريقه أن يجبر

ولا وصول الطعم بالذوق
الى حلقه وبالمنفذ غيره
فلا يضر الا كصال وان
وجد به طعم الكحل في
الحلق ولا وصول الدهن
الى الجوف بتشرب المسام
وبالجوف ما لوطن نخذه
مثلاً أو داوى بحرجه
فوصل ذلك الى المخ أو اللحم
(واستقاة) من زيادى

كما لم يزل على نزع ولا يفطر لانه كما ذكره وسيتفق شئ من ذلك وجب عليه نزع أو ابتلاعه
 محاذية على الصلاة لان حكمها أغلظ من حكم الصوم لانه لا يترك بالعدو
 بخلافه به هذا كما اذا لم يأت له قطع الخيط من حد الظاهر من الفم فان ثبات وجب القطع
 وابتلاع ما في حد الباطن وأخرج ما في حد الظاهر واذا راعى مصلحة الصلاة فينبغي أن يتناع
 الخيط ولا يخرج منه الا بؤدى الى تجنب فيه اه باختصار ولو ادخل دبره أو أذنه عودا أو أصبح
 صائما ثم أخرجه بعد القيء لم يفطر لانه لم يشبه الاستقامة بخلاف الخيط كما مر ولو شرب الخمر ليل
 وأصبح صائما لم يجب عليه الاستقامة على المدة وما يس من الاستقامة قطع التضامة من الباطن
 الى الظاهر فلا يضرب على الاصح مطلقا سواء قلعه من دماغه أم من باطنه لتكرار الحاجة اليه
 فيخرج من فيه اما لو نزلت من دماغه بغيره واستقرت في حد الظاهر أو كان بقلبه سعال فلا يفتل ذلك
 فلا بأس به جزما أو بقي في محله فكذلك فان ابتلعه بعد خروجه واستقر أو هاني ذلك الحد افطر
 جزما فالملوك من حديثه ان يقطعها من مجراها أو يجهها ان امكن حتى لا يصل منها شئ الى
 الباطن فان كان في الصلاة وهو في فرض وليقه مدور على مجها لا يظهر ورعين لم يطل بل يتعين
 مراعاة مصلحتها كما يتحقق لتعذر القراءة الواجبة فان تركها مع القدرة فوصلت بنفسها الى
 الجوف افطر في الاصح لتقصيره فلم تصل الى حد الظاهر من الفم وهو يخرج الحلاء المهيمة عند
 الرافعي والمهمله عند النووي بان كانت في حد الباطن وهو يخرج الهمزة والهواء وصلت في
 حد الظاهر ولم يقدر على قطعها أو مجها لم يضربا فادهم مع متق المتأخر ومن الاستقامة اخراج
 ذبابة وصلت الى مخرج الحلاء المهمله في فطر بذلك مطلقا ويجوز اخراجها مع القضاء ان ضربه
 بقاؤها كما سيأتي ولو شرب خمر بالليل وأصبح صائما فزاد فطره تعارض عليه واجبان الامساك
 والتقبي في راحة حرمة الصوم فيما يظهر للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في
 وجوب التقبي على الصائم اما النقل فلا يبعد عدم وجوب التقبي وان جاز محاذية على حرمة
 العبادة (قوله وان يمين انه لم يمد الخ) كأن تقيا بمنكوسا بناء على ان الاستقامة مفطرة لعيها
 لا هو شئ قاله مدركا في التجشئ فان تعدده وخرج منه شئ من معدته الى حد الظاهر افطر
 وان غلبه فلا قاله الخطيب (قوله وانزال المني) أي من فرج الواضح وكلا فرج المشكل فلا
 يضربا نأوه باحد فرجيه وان حصل من وطء لاحقة زيادته ثم لو اتى من فرج الرجال عن
 مباشرة وراى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر الى اقل مدة الحيض بطول صومه لانه
 افطر يقينا بالانزال أو الحيض وما مر من أن خروج المني من غير طريقه المعتاد بخروجه من
 طريقه المعتاد محله اذا انسداد الاصل ولو قبل أو بانثر فيمادون الفرج فامضى ولم ينطر قطعا
 كالبول اه نزع الرمل (قوله بلس بشرة) أي ملاقاتها بالاحايل اذ البشرة ظاهرا بالحدوس اخذ
 محترز ذلك بقوله أو ضم امرأتا الخ وكان الاولى أن يقول كافي شرح المنهح ولو بخصواس لم يدخل
 في ذلك انزاله بسبب قبله وخرج بخصواس استنأوه بيده أو بيد زوجته أو جاريته فانه يفطر به
 ولو بجرايل حيث كان عامدا عالما بمختمار ومحل الاطوار بلس البشرة اذا كان الملموس ينقض لسه
 الوضوء ولو فرجا مباينا حيث بقي اسمه أما ما لا ينقض لسه ذلك كحرمة فلا يفطر بلسه وان أنزل
 حيث فعل ذلك للشفقة أو الكرامة بخلاف ما اذا فعل ذلك بشهوة ومثل ذلك العض والمباين فلا

وان يمين انه لم يمد من الق
 شئ الى الجوف (وانزال)
 المني بلس بشرة

(قوله وصلت الى مخرج
 الحلاء) اه لا يمين على قول
 الرافعي فان مخرج المهمله
 عنده من الباطن بعده
 عن مخرج المهيمة (قوله
 وكان الاولى) فيه ان القبله
 داخله في اللبس صدق به
 فلا حاجة في ادخاله الزيادة
 التصو الا ان يقال ينظر فيها
 له عرف كما نظر اليه في
 الاستنأوه بيد زوجته
 فان كاد وان كان لسا الا
 ان العرف خصه به بلس

يفطر به ولو بشهوة وان افصل بحرارة الدم حيث لم يحف من قطعه محذور تيم والافطار اه
 اقاده مردع لا ينقض لمسه الوضوء الامر فلا يطل صوم من أنزل باسمه وان كان بشهوة وبلا
 سائل لانه ليس محلا لاثم وبخلاف المحرم فانها محمل لها في الجملة ففصل فيما قرره شيخنا عظمية
 (قوله بشهوة) ليس بقيد نكاح الاولي اسناطه كما قال أبو شجاع والانزال عن مباشرة وقوله بل
 اولى أى لان الانزال هو المقصود بالوطء (قوله الا في نوم الخ) في النظرية أى الا في حال نوم أعم
 من أن يكون خروج المني حينئذ باحتمال أو بغيره كأن أخرجه بخروج جته وهو قائم لكن
 استثناء خروج وجه بالاحتلام مما قبله وهو الانزال منقطع اذ يشترط في الانزال العمدة الى آخر
 ما يأتي وقوله أو بنظر أو فكر الباء للسببية وحيث اختلف معنى المارة في لم يستغن بأحد هما
 عن الآخر خلافا لما ذكره قل حيث جعل في معنى الباء يستغنى بهما عن أحدهما أنه لا يشمل
 حينئذ احدى الصورتين السابقتين ومحل عدم الافطار من الانزال بالنظر أو الفكر حاله كمن
 عادته الانزال بهما فان كانت عادته ذلك أو استدامها حتى أنزل أفطر على المعقولة ما لم يصر
 الانزال علة ملازمة له والا فلا يفطر به أقاده مرد بزيادة (قوله أو لمس بلا شهوة) استثناء هذا
 ضعيف كما مر فكان الاولي اسقاطه وعبارة الشورى مقتضى كلامه أن اللبس بلا سائل اذا
 كان بغير شهوة وحرك الشهوة قائم في أنه لا يفطر وهو مخالف لكلامهم حيث قالوا ان خروج
 المني بلمس أو قلة بلا سائل مفطر ولم يفصلوا في اللبس بين أن يكون مبدؤه بشهوة أو لا اه
 والحاصل أن الاستثناء مطلقا والانزال بلمس بلا سائل ولو بلا شهوة حال البقطة مفطر بخلاف
 خروج المني في نوم أو بنظر أو فكر واللمس بمائل فانه لا يفطر ولو بشهوة في الاربعة قال مرد
 ولو حلت ذكره لعارض سوداء وحكة فانزل لم يفطر على الاصح لانه لو لم يمس مباشرة فلو علم
 من نفسه أنه اذا حكة أنزل فاقباض الفطر ولو قبل زوجته وفارقها ساعة فان كانت الشهوة
 مستحبة والذكر قائما حتى أنزل أفطر والا فلا اه باختصار (قوله أو ضم) عطف على نظر أى
 أو انزال بسبب ضم وهذا محترز لقوله بشهوة كما مر وقوله بمائل أى وان رق (قوله لا تنقاه
 المباشرة) أى في أربع صور النوم والنظر والفكر وضم المرأة الخ وقوله أو الشهوة أى في
 صورة وهي قوله أو لمس بلا شهوة وهذا بناء على طريقتيه السابقة (قوله ووطء) الا ان علمت عليه
 المرأة ولم يحصل منه حركة ولم ينزل أما اذا أنزل فانه يفسد صومه كالانزال بالمباشرة فيمادون
 الفرج ويطل به صوم كل من القاعل والمفعول به وان لم يصل دخول الجميع الحشفة لانه يصدق
 عليه وصول عين الى جوفه (قوله قبل أو دبر) أى من آدمى أو غيره ولو زاندا أو اشتبه به كولو
 زاندا كذلك أنزل أم لا فيقطر الواحشى الأدنى وان كان الموطوء ليس آدمى وعكسه وتقطر
 المرأة بادخالها ذكر اميانا وعكسه ولا شئ على صاحب الفرج المبان من ذكر أو أنثى خلافا
 لما توهمه الاغبياء من طلاب العلم اه قل على الخطيب (قوله ذلك كله) أى من وصول عين
 الى هنا وقوله واختياره أى ذلك وكذا ما بهدوءه واتقيد بالعمدة والاختيار غير محتاج اليه
 بالنسبة للاستقامة لاستلزامها ما ذكره على جعل السين والياء للطلب وانما ذكره لاحتمال زيادتهما
 فكل واحد من الامور الاربعة محتاج الى التقيد بجموع القيود الثلاثة لا بكل واحد منها
 (قوله لشبوت بعض ذلك بالنس) وهو وصول العين والاستقامة والوطء وقوله وبعضه بالاجماع

بشهوة كالوطء بلا انزال
 بل اولى (الا في نوم أو بنظر
 أو فكر) أو لمس بلا شهوة
 أو ضم امرأة الى نفسه
 بمائل فلا يفطر الانزال
 بشئ منها الصوم لا تنقاه
 المباشرة أو الشهوة (ووطء
 في فوج) قبل أو دبر (مع
 تعدد ذلك) كما (واختياره
 وعلم بتصريره) من زيادته
 انبوت بعض ذلك بالنس
 وبعضه بالاجماع فلا
 يفسد شئ من ذلك مع
 نسيان

(قوله ليس بقيد) أى بالنسبة
 لما ينقض لمسه الوضوء أما
 بالنسبة لما لا ينقض لمسه
 الوضوء فهو قيد فيه كما مر
 شيخنا (قوله يذكروا زاندا
 الخ) متعلق بوطء الذي في
 المتن

المصنفين (و) في (تحسين)
لأنه فضيلة فلا تزال به هذه
الرقية

(قوله لان الكلام فيمن علم الخ) ليس كذلك بل الكلام فيمن جهل الحرمة كما قال الشارح فالمعول عليه الجواب الاخير شيخنا وعبارة ذي ليس من لازم الجهل بالتحريم لعدم العمدة للصوم نظرا الى أن الجهل بحرمة الاكل ليس بمنزلة الجهل بصحة الصوم وما يجهل حقيقة لا يصح نيته لان الكلام فيمن جهل حرمة شيء خاص من المفطرات الزائدة ومن علم تحريم شيء وجهل كونه مفطرا لا يبعد لانه كان من حقه اذا علم الحرمة ان يمتنع اه قوله ومن علم ما أتت لاتعلق له بالجواب (قوله كالسهم والذواقه منطرا) أي وسرا ما فقد جهل بحرمة هذا الفرد وكونه مفطرا ويثنيه صحجة لعله بان هناك مفطر اخر ما في الجمل (قوله مثل هدية الثوب) كناية عن رخصة الذكرو قد كذبها الزوج في ذلك بقوله يا رسول الله اني أئذفها الخ (قوله لانه اذا صار محصنا الخ) الاولى

حذف هذه العبارة لان الكلام في الاحصان في باب الزنا وهو لا يشترط فيه العفة وما قاله المهني في
الاحصان في باب الفذف وهو لا يشترط فيه التغييب في النكاح الصحيح

(و) في (عنة) اذا لا يحصل
بذلك مقصود الزوجة (و) في
(أنه لا يسقط به الطيب في
الايلاء) لذلك (و) في (أن
البكر لا تصير به كالتيب) في
الاستثذان بالنطق وعدم
الاجبار في النكاح وجعل
الزفاف ثلاث ليال لبقاء
البكارة (و) في (غيرها) من
زياد في أي غير المذكورات
كالماحول به لا يرجع بدل
يجاد ويغرب وان كان
محصنا وكالوطى المشتري
البكر في قبالتها ثم ظهر بها
عيب لا ترد أو وطئها في
دبرها فله رد ما وتركت من
كلامه أنه لا يجب الفس

(قوله يمنع من انتشار
الذكر) تمام له مع كلام
المصنف فان المرض يمنع
مطلقا لا في القبل فقط قاله
شيخنا (قوله يخص بالوطء)
له لم يثبت فليصر بالحيض
وأما على ما قاله المحقق
فهو صورة الإيلاء التي
ذكرها المصنف فتأمل
(قوله بخلاف ما اذا وطئها
في دبرها الخ) أي حيث لم
تزل به البكارة والاستسقط
الرد القهري هذا أيضا
فالمدار على زوال البكارة
وعدمه والتفرقة انما هي
من حيث الشأن فتدبر شيخنا

المالوكه وعن وطء حاملته في دبرها بان لم يطأ أصلا أو وطئها في قبها بخلاف المحصن الذي يرجع
فانه لا يشترط فيه الاسلام ويشترط فيه زيادة على ما ذكر أن يغيب حشفته في القبل في نكاح
صحيح (قوله وفي عنة) هي مرض في السكبد أو الدماغ يمنع من انتشار الذكر فيضرب له مدة كما
سيأتي فاذا وطئها في الدبر في ثلاث المدة لم يسقط عنه طلمم بالوطء وكذا لا يسقط طلممها لو وطئ
قبل ضميرها (قوله اذا لا يحصل بذلك مقصود الزوجة) وهو الوطء والتحصين وكذا لا يسقط
طلممها فيما لو قدر على الوطء في الدبر دون القبل فترفع أمرها الى القاضي ويرتب عليه مقتضاها
(قوله لذلك) أي لعدم حصول مقصود الزوجة (قوله به) أي بالوطء في الدبر وقوله في
الاستثذان بالنطق أي انه يكفي في البكر سكوتها اذا استؤذنت في النكاح دون الثيب ولا
يحصل ثبوته بوطئها في الدبر فلا تفتقر به من السكوت الى النطق لبقاء البكارة كما سيذكره
وكذا يقال في قوله وعدم الاجبار الخ (قوله وجعل الزفاف ثلاث ليال) أي ودخولها في
الوقوف على الابكار والوصية لهن والصلح فيهن قاله الشوبري (قوله لبقاء البكارة) أي بقاء
حكمها حتى لو وطئت في دبرها فزالت بكارتها بغير الوطء كان حكمها حكم البكر أيضا وان
أزيلت بكارتها احصاها أقاد من غير (قوله وفي غيرها الخ) منه التصديق بدينار اذا وطئ في
اقبال الحيض فيطالب في القبل دون الدبر وأما التصديق بنصف دينار فطلب في كل معصية كما
مر في الحيض ومنه افتراض السيد لأمته فتصير فراساله ان وطئ في القبل دون الدبر وأشار في
البيعة الى بعض المذكورات هنا بقوله

والدبر مثل القبل في الاتيان * لالحل والتحليل والاحصان

وفية الايلاء ونفي العنة * والاذن نطقا وافتراض القنة

وزاد بعضهم عليها باقيا بقوله

ومدة الزفاف واختيار * ودعييب بعد وطء الشاري

تصدق في الحيض نفي الرجم * اذا زنى المنعول فافهم نظمى اه

وزاد ابن حجر في شرح الارشاد على ذلك وجوب الحبس على من وطئ محرمة المملوكه أو أمة
فرعه في الدبر دون ما اذا وطئها في القبل وعدم ثبوت النسب في وطء أمة وفي وطء الشبهة في
الدبر فيهما على المعقد بخلاف وطئها في القبل اه وزيد على ذلك صدور منها أن الدم الخارج
منه ليس بحيض وان القبل يقدم عليه في السترة عند وجود ما يستأجره ما وان الزوج لا يصير
مولى بالخطأ على ترك الوطء فيه ويعزربوط زوجته أو أمة فيه اذا عاينها معه الحائض
وتبطل الحصة فيه ومنها ما لو كان يجامعها في الدبر فله نفي الولد على الاصح بخلاف القبل وما لو
حلف على الوطء لم يخلص بالوطء في الدبر (قوله كالمقول به) أي رجلا كان أو امرأة لكن محل
الافتراض هو المرأة فاذا وطئت في دبرها فانما يتجدد وتغرب مطلقا بخلاف ما اذا وطئت في قبها
فيمصل بين كونها محصنة أو لا وقوله وان كان محصنا بان غيب الرجل حشفته في قبل في نكاح
صحيح ووطئت المرأة في قبها فيه ثم وطئ أحداهما في دبرها فانه يتجدد ويغرب بخلاف ما اذا
كان مكرا فلا حد (قوله وكالوطى المشتري البكر في قبها) أي فزال بكارتها فهو حينئذ
عيب حادث بسقط به الرذا القهري اذا اطاع فيها على عيب قديم بخلاف ما اذا وطئها في دبرها

فلا يسهط ذلك لانه ليس عيبا فقول له لا ترد اي قهر او كذا ما بهد وخرج بالبرك الشيب فان
لا تترى ردها بالعب وان وطئ في قبائله المدم حدث عيب به اعلمه حينئذ (قوله بخروج
المق منه) أي من الدبر وقوله فان فيه تفصيلا هو انه ان قصت شهوته اوجب عليه اعادة الفسل
لانه من منيه او منيه والا كان كانت فائنة او صغيرة او مكروهة فلا لانه حينئذ من خصوص
مق الواطئ (قوله لان وجوب) على لقوله ترك وقوله ثم أي فيما اذا خرج من قبل الزوجة
وقوله بل لخروج مقى الموطوءة أي مقى الموطوءة فلا يمكن خروجه من الدبر حتى يفرق بينهما
فان اراد مقى الواطئ فلا فرق بين خروجه من القبل او الدبر في عدم وجوب شيء به على الموطوءة
الم يفتقر (قوله ويجب) أي عندنا وعند أكثر العلماء مع القضاء الكفارة العظمى والتعزير
(قوله على من الخ) ذكر ثمانية شروبا واخذ تحت ثلثة منها الاول من أي واطئ كما عبر به في المنهج
فخرج به الموطوءة فلا يجب عليه الثاني قوله أفسد فلا يجب الا اذا كان الموطوءة فسادا بان يكون
من عامد اذا كرم الصوم مخذرا عالم بغيره وان جهل وجوب الكفارة أو جاهل بغيره معذور الثالث
قوله صوم خرج به الصلاة والاعتكاف فلا تجب الكفارة بافسادهما الرابع الضمير أي أن
يفسد صوم نفسه خرج به ما لو أفسد صوم غيره ولو في رمضان كان وطئ مسافرا أو نحوه امرأته
يفسد صومها الخامس قوله رمضان السادس قوله بجماع وسياق محترضا السابغ قوله
أثم أي أن يكون آثما بجماعه فخرج به ما لو كان صديقا وكذا لو كان مسافرا أو مريضا وجامع بنية
الترخص فانه لا اثم عليه الثامن قوله للصوم أي فقط وسياق محترضا أيضا وبقي شرطان ذكرهما
في المنهج أحدهما أن يفسد صوم يوم ويغير عنه باستمراره أهلا للصوم ببقية اليوم وثانيهما عدم
الشبهة فخرج بالاول ما لو وطئ بلا عذر ثم جن أو مات في اليوم لانه بان انه لم يفسد صوم يوم
وبالثاني ما لو طئ وقت الوطء بقاء الليل أو دخوله أو شك في أحدهما فبان نهارا أو كل فاسبا
وطن انه افطر به ثم وطئ عامدا وقوله في رمضان أي بنية اخرج به ما لو اشتبه الحال وصام بغير
ووطئ ولم بين الحال فلا كفارة عليه وحينئذ تكون القيود احده عشر وأورد عليه انه لو صام
يوم الشك عن قضاء أو نذر ثم أفسد بجماع ثم تبين انه من رمضان فانه يصدق عليه انه أفسد
صوم يوم من رمضان بجماع اثم به لاجل الصوم ومع ذلك لا تجب عليه كفارة لانه لم ينو عن
رمضان فلو عبر بقوله بافساد صوم عن رمضان لخرجت هذه الصورة لانه في رمضان لا عنه لكن
لو عبر بذلك لورد عليه القضاء فانه عن رمضان لافيه فالسالم من الاعتراض التعبير باداء رمضان
(قوله بجماع) أي ولو لو اطا واثبان بهيمة أو ميت وإن لم ينزل وأورد على عكس الضابط المذکور
ما اذا طلع الفجر وهو بجماع فاستدام فانه لا ينقض صومه وتجب عليه الكفارة مع انه لم يفسد
صوما واجيب بعدم وروده ان فسر الافساد بجماع منع الانهقاد فيجوز باختلاف تفسيره بما يرفع
على انه وان لم يفسد فهو في معنى ما يفسد فكله انه قد فسد اه رملى (قوله للصوم) أي
لاجله فقط كاسياني (قوله اولى من قوله عمدا) أي لان قوله المذکور يشهل مسئلة الافطار
بالزنا الاتية اذ يصدق على المسافر الذي افطر بالزنا انه افطر بجماع عمدا مع انه لا كفارة عليه
لانه لم يأت للصوم وحده بل الزنا وحده او لهما على ما ياتي (قوله فلا كفارة الخ) ثم روع في اخذ

أي اعادته بخروج المقى
منه بخلاف خروجه من
القبل فان فيه تفصيلا لان
وجوب اعادة الفسل ثم
ليس لخروج مقى الواطئ
بل خارجه من الموطوءة
(ويجب مع القضاء للصوم
الكفارة) أي من أفسد
صومه في رمضان (بجماع
أثم به للصوم) هو اولى من
قوله عمدا فلا كفارة على
من أفسده

(قوله وأورد الخ) الظاهر
انه لا يرد فان صومه حينئذ
فاسد فهو خارج بقوله
أفسده الا أن يقال انه
منظور فيه لما قبل التبيين
(قوله ان فسر الافساد بجماع
يمنع الانهقاد) أي بما
يشمل ذلك

لأن النص انما ورد في
افساد الصوم رمضان بجماع
ولا على مسافر أفطر بالزنا
لأنه ليس للصوم بركة
مع الزنا (و) يجب مع
القضاء (الامساك) للصوم
(في رمضان) لافي غيره (على
متعمد فطره) لانه عليه
بالافساد (و) على (تارك
النية اميلا)

(قوله سواء تقدم ذلك الغير
الخ) المقصود هو ما بعد تأمل
(قوله الردة) انظر هل
المراد انه وطئ بعد الردة
كما هو مقتضى التشبيه
بالسفر فيكون مستثنى
من قوله لا كفارة على من
أفسده بغير جناع فان ذلك
شامل لما اذا وقع جناع بعد
الافساد بغيره أو انه ارتد
بعد الوطئ كما هو مقتضى
قوله وانما يسهلها بعد
وجوب الخ (قوله فزأهم
صيا ما لا تعجب عليه
الكفارة) نعم يجب الامساك
(قوله أي وحده) مقتضى
هذا انه متى لم يكن الاثم
للصوم وحده لا تعجب
الكفارة وهذا بصومه
شامل للمقيم الغير المعذور
اذا أفاده بالزنا فيقتضى
انه لا كفارة عليه وانس
كذلك الا ان يلاحظ في
قول الشارح بل له مع

باعتزات بعض القیود وقد عات بشيها (قوله بغير جناع) كاش كل واستمنا ومثل ذلك مالو
افسده بجماع مع غيره فلا كفارة عليه لان اسناد الافساد الى الجماع ليس أولى من اسنا الى
المفطر الاخر والاصل برائة الذمة وهذا خارج ايضا بقوله بجماع اذا المتبادر منه بجماع وحده
فيخرج به غير الجماع والجماع مع غيره سواء تقدم ذلك الغير على الجماع أو قارنه فتنقض الكفارة
تقديم الامناع على المقتضى ولو أوج رجل في فرج خنثى وهو في امرأة أفطر الخنثى ولا كفارة
عليه لاحتمال كونه موطوءا وتفطر المرأة أيضا لا الرجل ان لم ينزل فان بان الخنثى ذكر الزمته
الكفارة أو انثى أفطر الرجل ولزمته فان أوج الرجل في ذبر الخنثى أفطر ولزمته الكفارة
أو خنثى في ذبر مثله أو فرجه أفطر المولج فيه لا المولج ولو أوج ~~ذكره~~ في ذبر نفسه حد
ويحلف بالخدي باقي الاحكام من اجاب غل وقساد ج وفطر واجباب الكفارة ان كان في رمضان
ولو جامع في يومين لزمه كفارتان لان كل يوم عبادة مستقلة فلا تدخل كفارتاهما سواء
أ كثر عن الجماع الاول قبل الثاني أو لا كحجتين جامع فيهما فالجامع في جميع أيام رمضان
لزمه كفارات بعددها فان تسكر بالجماع في يوم واحد فلا تعدوان كان بأربع زوجات اه
(قوله لان النص انما ورد في افساد الصوم رمضان) أي وهو افضل الشهور وخصوص
بفضائل لم يشركه فيها غيره فلا يقام عليه (قوله ولا على مسافر) أي سفر قصر يبيع الفطر
بخلاف من اصبح مقيما مسافرا ووطئ فتنلزمه الكفارة خلافا للثلاثة الثلاثة لان الفطر لا يباح
له بطريان السفر قال في المنهاج وشرحه ويباح تركه لمرض بصومه صوم وسفر قصر لان طرا
السفر على الصوم او ذل الأی المرض والسفر عن صائم فلا يباح تركه انما يباح الحكم المحض في
الاولى ولزوال العذر في غيرها اه وانما لم يبع الفطر عند طريان السفر بخلاف طريان المرض
لان طريان السفر غالبا يكون بالاختيار ولا كذلك المرض وكالسفر الردة فسدوهم الا بقطر
الكفارة تغاظا عليه وان بطل صومه وانما يسهلها بعد وجوبها احدا موثر ثلاثة طرق
الموت اثناء النهار او الجنون الذي لم يتسبب فيه وانتقاله الى بلاد آهم فيه معيدين ومطعمهم
مختلف اطاع بلده الذي وجبت عليه الكفارة فيه فسقط ولا يعود وجوب ابعوده لبلده
الذي وجبت عليه فيه لان الساقط لا يعود وكذا لو جامع في يوم لا يجب عليه صومه كيوم عید
ثم انتقل الى بلاد مختلف بلده في المطاع فزأهم صيا ما فلا يجب عليه الكفارة (قوله لان اثم ليس
للصوم) أي وحده وقوله بل له مع الزنا أي ان لم يزوج فطره الترخص ای ارتكاب الرخص
اذا افطر لا يباح الابتك النية فان نوى ذلك كان اثمه لا زنا وحده وعليه يجعل ما في المنهاج ولا
كفارة على كالا الخالين (قوله ويجب مع القضاء الخ) ذكر ستة مواضع يجب فيها الامساك
وخصه بسن فيه اذ لك (قوله لافي غيره) أي كنذر وقضاء وكفارة وانما اختص رمضان بذلك
لحرمة الوقت ولانه اختص بقضاء بل لم يشركه فيه غيره فلا يجب في غيره الامساك على متعمد
الفطر لانتفاء شرف الوقت كالا كفارة في ذلك اه أقاده الرمل (قوله على متعمد فطره) في
بعض النسخ على متعمد فطره وهي أولى لخروج من تعمد الفطر وهو جائز له كما سافر ومريض
فلا يجب عليه الامساك كما يؤخذ من قوله لتعديه الخ اذ التعدي متقودين ذكر اه أقاده
قل (قوله وعلى تارك النية) أي يجب عليه الامساك ويجب عليه بعد ذلك القضاء فورا ان

الزنا محذوف أي مع كونه يجوز له الفطر في البلد بخلاف نحو المقيم قدبر

تعمد تركها والافلا كما اعتدوا الزيادة وله تقليد أبي حنيفة في نوى نهارا (قوله في الفرض)
 اعترض بأن الكلام في رمضان فلا معنى لهذا التمييز وأجيب بأنه احتراز به عن الصبي فان
 صومه ليس فرضا في حقه وان صدق عليه أنه من رمضان فاذا ترك النية لم يلزم عليه
 الامساك (قوله انقصير) أي حقيقة ان تعمدا ترك أو حكايا لم يتعمده كأن كان ناسيا
 أو جاهلا إذا المراد بالتارك في كلامه ما يعم العامد وغيره قال الرمي بعد قول المتأخر أو نسي
 النية من الليل لأن نسيانه يشترط ترك الاهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تنصير اه (قوله)
 أو أفطر ظانا المغرب) أي كما يقع الآن كثيرا بسبب جهول الميعات (قوله فيهما) أي في مستأق
 التقصير والافطار (قوله لذلك) أي انقصير حقيقة ان كان بغیر اجتهاد ولا خشية ويؤخذ من
 ذلك ان الظن المذكور في الموضوعين ليس بغير اه أفاده قل (قوله وعلى من بان الخ) أي
 وهو من أهل الوجوب وقوله يوم ثلاثي شعبان بالاضافة التي على معنى من أو اللام ولم يقل يوم
 الشك كما عبر به في المنهج وأصله مع أنه أخصر إشارة إلى ان المراد يوم الشك هنا عند من عبر به
 يوم الثلاثين من شعبان سواء تحدث الناس برؤيته أم لا بخلاف يوم الشك الذي يحرم صومه
 اه أفاده م (قوله لأنه كان يلزمه الصوم الخ) قال الرمي ثم ان ثبت قبل نحواً كما هم نذب اهمية
 الصوم بخلاف المسافر اذا قدم بعد الافطار لأنه يباح له الاكل مع العلم بأنه من رمضان كما مر
 اه ويؤخذ من ذلك مع ما قاله الشارح فاعدا ان وهما أن كل من جازله الافطار مع علمه بحقيقة
 اليوم لا يلزمه الامساك بل يسن وكل من لا يجوز له مع ذلك يلزمه الامساك ونسب ذلك في الشرح
 للقاعدة الاولى خمس موارد ذكر للثانية في المتن ست موارد كما مر (قوله بالغ مفطرا) ولا يجب
 عليه القضاء أو ما لو بالغ صاعا فيجب عليه اتمامه بلا قضاء أيضا والصيرورة من أهل الوجوب في
 اثناء العبادة فاشبه ما لو دخل في صوم نطق ثم نذر اتمامه ولو جامع بعد بلوغه لزمته الكفارة اه
 افاده الرمي (قوله ويجنون افاق وكافرا سلم) لم يقل افاق مفطرا أو سلم مفطرا كالأذى قبله لعدم
 صحة صوم المجنون والكافر فلا توجد الافاقة والاسلام الا وهما مفطران فلا معنى لتقييدهما
 بذلك فله درهم ما أدق صنيعه (قوله زال عذرهما) وهو السفر والمرض بان وصلت السفة دار
 الاقامة وشق المريض وتوله بعد الفطر أو ما زال عذرهما صاعين فيجب الاقام عليهما كما صبي
 واحصة صومهما كما صبي قبلهما بانه بعد الفطر (قوله لا يجب عليهم الامساك) أي بل يسن
 كما مر (قوله اذا لاتقصير منهم) هذه العلة لا تجرى في الكافر فكان الاولى أن يعلل بالعلة التي
 ذكرها في شرح منجبه وهي اعدم التزامهم الصوم والامساك تبع ثم قال ولان غير الكافر
 أفطر اه فأنظر حيث أخرج الكافر من العلة المذكورة (قوله ثم الممسك ليس في صوم)
 بخلاف فاقد الطهورين فإنه في صلاة شرعية والفرق أن المنة ودهن اركان وهما شرط وانما
 أنيب الممسك مع أنه ليس في صوم لأنه قام بواجب شوطب به فتوايه من تلك الجنبية لامن
 حيث الصوم (قوله فلو ارتكب محظورا كالمعا لاثني عليه) أي لا كفارة عليه ولو ارتكب
 مكروها كسواء بعد الزوال ومبالغة كره في حقه ذلك كالمصائم

في الفرض انقصير (و) على
 (من تصحظا نأبقاه) أي
 الليل (أو أفطر ظانا
 المغرب فيبان خلافه)
 فيهما ذلك (و) على (من)
 بان له يوم ثلاثي شعبان أنه
 من رمضان) لأنه كان
 يلزمه الصوم لو علم حقيقة
 الحال (و) على (من سبقه
 ماء المبالغة فيهما) من
 مفسضة أو استنشق
 لنتصيره بها بخلاف صبي
 بالغ مفطرا ويجنون افاق
 وكافرا لم يمسافروا مريض
 زال عذرهما بعد الفطر
 لا يجب عليهم الامساك
 اذا لاتقصير منهم ثم الممسك
 ليس في صوم فلو ارتكب
 محظورا كالمعا لاثني
 عليه سوى الاثم
 (باب الافطار في رمضان)

• (باب الافطار في رمضان) •

أي باب أقسامه وأحكامه وهذا الباب كما صرح ما مر من أول باب الصوم إلى هنا لأنه أدخل
 بقسم وهو وجوب القضاء مع الكفاية العظمى إذا لم يذكر في كلامه وجوبه مع القسدية
 فكان عليه أن يذكر ذلك وقيد بقوله في رمضان لأن جميع الأقسام الالتمية لا يمكن في غيره
 وإن أمكن فيه بعضها كالتنذر صوم يوم معين فافطر مريض مثلاً فيجب عليه القضاء لأن التنذر
 يثبت به مسلك واجب التمرع والتنذر صوم الماهر فافطر فيه يوماً مثلاً فيجب عليه القسدية
 فقط لأنه ذر القضاء (قوله أنواع ستة) اعترض بأن اعتبار الحكم أربعة واجب كافي الحائض
 وجائز كافي المسافر ولا ولا كافي الجنون ومحرم كمن أخر قضاء رمضان مع تمكنه حتى ضاق الوقت
 عنه وباعتبار ما يلزم أربعة أيضاً ما يلزم فيه القضاء والقسدية وما يلزم فيه القضاء دون القسدية
 وعكسه ولا ولا وقتي كلامه أن الأنواع الأربعة المتأخرة لا توصف بجواز ولا عدمه وليس
 كذلك إذا لم يخرج كل واحد منها عن كونه واجباً أو جائزاً أو محرماً كان المناسب له أن يترك
 في التقسيم ما ذكرنا ويوجب عنه بانه تقسيم اعتباري وهو لا يضر فيه تداخل الأقسام (قوله مع
 القضاء) أي مع وجوب القضاء بأمر جديد (قوله ونفساء) أي ولومن علة أو مضفة أو الإبال
 ولا يجب عليها ولا على الحائض تعاطي مقطر وانما يحرم عليه ما لا مسالك بقصد الصوم (قوله
 للإجماع) قدمه لانتاجه الدعوتين وجوب الأضطرار وجوب القضاء بخلاف الحديث فإنه
 لا ينتج إلا الثانية وأيضاً قواها كما نؤمن بحقل أن يكون عن طريق التدريب فلا ينتج المذموم
 (قوله كما نؤمن بقضاء الصوم الخ) انما وجب قضاءه دون الصلاة لعدم المشقة في قضائه بعدم
 تكرره بخلافه أو كالحائض والنفساء في ذلك المعنى عليه والسكران غير المتعدى والحاصل
 أن الناس بالنسبة لقضاء الصلاة والصوم على ثلاثة أقسام قسم لا يجب قضاؤه ما عليه وهو
 الصبي والسكران الأصلي والجنون غير المتعدى وقسم يجب قضاؤه ما عليه وهو المرتد والجنون
 والسكران والمغشى عليه المتعدون بذلك وقسم يجب عليه قضاء الصوم دون الصلاة وهو نحو
 الحائض (قوله للمريض الخ) ثم المرض أن كان مطبقة أنه ترك النية والابان كان يحرم وقسا دون
 وقت فان كان محموا وقت الشروع أي وقت صحة النية جازله تركها والافعليه أن ينوي فان
 عاد المرض واحتاج إلى الإفطار فطر ولمن غلب عليه الجوع أو العطش حكم المريض ومنه
 الحصادون والنساء والنحوهم كما مر ذلك كله عن مر (قوله خاف مشقة شديدة) أي تبج التيمم
 على المعقدان فتحة ما أو غلبت على ظنه حرم الصوم ووجب النظر كما إذا انتهى به الأمر إلى
 الهلاك فان صام انعقد على الوجه فالمراد بالجواز في كلامه ما هو الظاهر منه لا ما يعم الوجوب
 كما قيل لأنه لا يجب الاعتراف بالمشقة لا عند خوفها أي توهمها فان كان المرض يبرأ بان لم
 يحصل منه مشقة تبج التيمم كمداع ووجع اذن أو سن لم يجز النظر إلا أن يخاف الزيادة بالصوم
 فلهريض ثلاثة أحوال أن خاف أي توهم ضرراً يبيح التيمم كره الصوم وجازله الفطر فان
 تحقق الضرر المذكور ولو بغلبة ظنه أو انتهى به العذر إلى الهلاك أو ذهب منه منة عضو
 حرم عليه الصوم ووجب عليه الفطر فان كان المرض خفيفاً حرم الفطر ووجب الصوم وقدم
 ذلك أيضاً (قوله ومسافر) أي فيجوز له الفطر سواء خاف مشقة شديدة أو لا وقوله سفر قصر أي
 بان يشارك ما شرط بجوارزه ما مر في صلاة المسافر قبل التيمم ينافي لو نوى البلاء وسافر ثم شك

هو أنواع ستة واجب
 مع القضاء وهو الحائض
 ونفساء للإجماع وللحديث
 العيصين عن عائشة كما
 نؤمن بقضاء الصوم ولا
 نؤمن بقضاء الصلاة
 وجائز مع وجوب القضاء
 وهو المريض خاف مشقة
 شديدة ومسا (نفساء قصر)

هل سافر قبل الفجر أو بعده لم يجز له الفطر ويستثنى من كلامه مديم السفر فلا يباح له الفطر
لأنه يؤدي إلى إسقاط الوجوب بالكلية إلا أن يفرض قضاءه في أيام أخرى - فله ومثله من علم
موته عقب العيد - فيجب عليه الصوم إن كان قادرا بخلافه فطر له - فطر له ما هو فيه من وجوب
إقامته فيضى فيه ما كان تضرر بالصوم فافطر أفضل لأن طرا السفر على الصوم أو زال فلا يباح
له الفطر على ما مر وشمل إطلاقه النذر المعين في وقت والقضاء مخصوص بالدليل - بل الذي ذكره
لا ينافي ذلك (قوله أما الجواز الخ) استدلال على طريق اللغز والنشر المرتب وقوله أي فافطر
إشارة إلى أن في الآية حذف الغامض ما عطف انوقف الكلام عليه فهو من دلالة الاقتضاء
(قوله نلوف على غيره) أي من حيوان موصوم ولو غير آدمي ككاتب يحترم والفطر فيه واجب
إن توقف الانقضاء عليه أما المال فالفطر لا تقاذه جائز ولا فدية لأنهم علموا وجوب إياها فطر
ارتفق به شخصان وذلك إنما يكون في الحيوان وكالتفت على المال الحاصل والمرضع فالفطر
في حقهما جائز لا واجب (قوله لا تقاذه مشرف) أي حيوان مشرف ككاسر (قوله على غرق) أي
أو غيره ولو لم يبق بقوله على هلاك كان أولى (قوله خوف على الولد) أي وحده فلا فدية في خوفها
على نفسه بل لو مع الولد وكذا يقال في المشرف قبله فإن أفطر المنقذه للخوف على نفسه أو مع
المشرف فلا فدية أو على المشرف وحده وجبت (قوله وإن كان ولد غيره المرضع) ولو غير آدمي
أو متبرعة أهلا وقدمر (قوله فلما صر في بابها) حيث قال في قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه
فدية إنهم أنصحت الأفي حق الحاصل والمرضع وهذا الدليل لا يشهد من أفطر لا تقاذه المشرف
فلو على بقوله لأنه فطر ارتفق به شخصان لشهد ذلك ولا شك أن هذا التعليل لم يتقدم خلافا لما
ذكره قل (قوله في كالأفطار للمرضى) أي بجماع العذر وقوله ويستثنى من ذلك أي من
أفطر نلوف على غيره وقوله فلا فدية عليها إذا أفطرت أي ستة عشر يوما فقل فإن أفطرت أزيد
من ذلك وجبت الفدية لما زاد لأنه لا يحتمل فساد بالدم وقوله شيء مما صر أي من انقضاء مشرف
أو ولد (قوله فإن أفطر) أي من ذكر من المنقذ - ذلك مشرف والحاصل والمرضع وقوله على نفسه
أي وحده أو مع غيره وهذا محترز قوله خوف على الولد ومنه يعلم أن مثل الولد المشرف على
الهلاك ككاسر وما نقل عن المحقق من اعتماد خلاف ذلك ليس بظاهر والفدية فيما ذكره فيما
بقي من ذلك كل يوم ويلزم بالفجر ويجوز تقديمه من الغروب فلو قدم فدية يومين أجزأ عن الأول
فقط كالوجع لركاة عامين (قوله وتأخير قضاء رمضان) عطف على الإفطار وفي كلامه
مما أحسنه لأن التأخير ليس من جنس الإفطار والتقدير والإفطار مع تأخير الخ لكن لما كان
التأخير شرطاً صار كأن الإفطار موجب له ما نظير الإفطار نلوف على غيره مما صر (قوله مع
اصكانه) خرج به من استقر به السحر والمرض حتى أتى رمضان آخر أو أخره تسميان أو جهل
بجريمة التأخير وإن كان محظا لما علمنا ذلك لا باقية فلا فدية ولا يذبحه له به ما صر فيمن
علم حرمه التمتع وجهل البطلان به ككاسر (قوله حتى يأتي رمضان آخر) تقدم ما فيه وانها
تذكور بتكرار النين وتستقر في ذمة من لزمه وإن عجز بعد ذلك ولو نذر شعبان أبداً وأفطره
هو ورمضان واستقر من غيره فضاء إلى رجب صامه عن رمضان وصام شعبان عن الإدا وبقى
القضاء في ذمته وإن بقي شعبان فقط صامه عن رمضان والقضاء وبقى عليه قضاء شعبان يستقر

أما الجواز فلا يباح
ونلوف الضرر أو ما وجوب
القضاء فله قوله تعالى فإن
كان منكم مريضا أو على
سفر أرى فافطروا من
أيام أخر (وموجب الفدية
والقضاء وهو) اثنتان
(الإفطار نلوف على غيره)
كالأفطار لا تقاذه مشرف
على غرق وأفطار حلال
أو مرضع خوف على الولد
وإن كان ولد غيره المرضع
أما وجوب الفدية فلا
صر في بابها وأما وجوب
القضاء كالأفطار للمرضى
ويستثنى من ذلك المتبرعة
فلا فدية عليها إذا أفطرت
شيء مما صر فإن أفطر
نلوف على نفسه فلا فدية
كالزبيض (وتأخير قضاء)
شيء من (رمضان) مع
اصكانه (حتى يأتي)
رمضان (آخر)

(قوله فافطروا حتى ما
جائز) أي ما لم يفتأ أخره
والأفجب ككاسر (قوله
ليس من جنس الإفطار)
أي لا فدية له الباب

للمصر في باب القدية
(وموجب القدية دون
القضاء وهو الشيخ كبير)
للمصر في باب القدية مع
جزءه عن الصوم ومثله
مريض لا يربح برؤه
(وعكسه) أي موجب
للقضاء دون القدية (وهو
الجمع كقضي عليه) وناس
للنية ومثله بغير
جناح تدارك المأقات ولأنه
لم يرد نص بوجود القدية
عليه - والاصل عدمه
ولان الانحاء مرض بدليل
جوازها على الانبياء عليهم
السلام دون
الجنون وتعبري بما ذكر
أولى من اقتضاه على
المقضي عليه (وقد موجب
لشيئ منها وهو الجنون)
لعدم تكليفه
• (باب ما يكره في الصوم) •
أي لاجله (وهو) عشرة على
ما يأتي (مشافة) وقد نكروا
(قوله قرره شيخنا الحنفى)
ظاهر - رتبة - رين بل
صريحهما أنه اذا رده عليه
ما شقه به ولم يزد فهو حرام
ونظري انه ليس كذلك فيجوز
واعمل المتعبر بالمشافة
اشارة الى أن الرد مكره
فقط انما الحرام الشيخ
البدعي فقامل

(قوله لما تفي باب القدية) به وهو خبر من أدرك رمضان فافطر لمرض ثم صوم ولم يقضه حتى أدركه
رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضى ما عليه ثم يطعم عن كل يوم مسكينا اه (قوله وموجب
للقدية دون القضاء) أي على التراخي أصالة لا بدلا على الاصح كما مر في الوقت قدر على الصوم لم يلزمه
ولو قبل اخراج القدية لانه لم يخاطب به ابتداء بل بالقدية وبه اذا غارق المعضوب في الحنجرة واذا
تكلفه مع العجز أجراه ولا قدية (قوله وهو الشيخ كبير) أي لم يستطع الصوم في جميع الاوقات
فان قدر عليه في بعضهم اوجب عليه التأخير الى الزمن الذي يقدر عليه (قوله لما تفي) الاولى أن
يقول كما مر اذ لم تقدم تعليل لذلك في باب القدية (قوله وناس للنية) اي قبل وتارك حتى يشمل
المتعمد لدخوله في قوله بعد مودة مظهره فلو عبر بذلك لزم التكرار (قوله بغير جناح) شامل
لتارك النية عدا كما مر وقوله تدارك كماله لوجوب القضاء المفهوم من قوله أي موجب للقضاء
الح (قوله والاصل عدمه) أي الوجوب وقوله ولان الانحاء مرض ولا قدية في الفطر بالمرض
الذي يربح برؤه مودة - ثم أن الفطر المذكور لا يوصف بجواز ولا عدمه - وهذا دليل خاص
بالانحاء بعد الدليل العام له ولغيره (قوله للجنون) أي لم يمتدحيجنونه (قوله لعدم تكليفه)
ومثله المصبي والسكاقر الاصل والقضاء في جميع ما ذكر على التراخي الا فيمن أثم بالفطر والمرئد
وتارك النية لا يعتمد على المعقد أو فادته قى وكذا اذا ضاق الوقت قبل رمضان الثاني بان لم يبق
الا ما يسع القضاء فيجب القضاء حينئذ فوراً

• (باب ما يكره في الصوم) •

(قوله لاجله) أي الصوم أي من حيث الصوم وان كان حراماً أو غير حرام غيره كالمشافة فانها
من حيث الصوم مكروهة ومن حيث لا يذا حرام ابتداء أو ما في مقابلة شبه الغير فان كان يتأذى
بها حرمت والا كقوله يا أحمق فلا تحرم بل تسكره لان الانسان لا يتفكر عن الحق أي وضع الشيء
في غير محله ولو في بعض الاحيان فابتداء الشتم حرام مطلقاً انك عنه الانسان أو لارده فيه
التفصيل المذكور اه قرره شيخنا الحنفى وقرر شيخنا طيبة ان الوصف ان لم يكن في الانسان
فالتشبه حرام مطلقاً ابتداء أو رذاران كان فيه فان حصل به تاذ حرم وان لم يحصل - بل به ذلك
كالوصف بالحق والظلم فلا يحرم لا ابتداء ولا رذرا اه والاول أوجه (قوله وهو عشرة الخ)
المصنف في الاضافي أي بالنسبة لما ذكره في هذا الكتاب والافهي أكثر من ذلك فمن الخلف بالخطام
الذي على فم العباد وعلة كراهته أنه حاف بغير الله تعالى ووجه أيضاً بأنه لا يحتمل الاعلى أفواه
الكفار كافي آية اليوم فحتم على أفواههم وفيه نظر لان ذلك يفتي الكراهة الشرعية بل مجرد
كراهة اللفظ وأيضاً فذلك انهم انما يكونون في الآخرة لا في الدنيا (قوله على ما يأتي) انما قال
ذلك لئلا يرد عليه أن الاحتجام والقبلة خلاف الاولى كما يأتي فاشار بذلك الى أن قوله هنا
عشرة بناء على قول في بعض ذلك فهو كلام مجمل يأتي تقريره (قوله مشافة) المواد هم اصل
الفعل أي الشتم ولو من أحد الجانبين فان المفاعلة قد تاتي لذلك كقائه الله تعالى وفعل الشتم
شتم من باب ضرب وهو والسب جمع - في واحد وهو مشافة الغير بما يكره وان لم يكن قيمة - حد
كما حق باظالم والافذ أخص منها اذ هو الرمي بما يوجب الحد غالباً (قوله وقد نكروا) أي ان

لم يكن الوصف في المشتوم أو كان كالحق وحصل له منه نأذ وكان الأولى اسقاط ذلك لان حرمة
المشاقة حينئذ ليست للصوم فهو مستغنى عنه بقوله لا جله (قوله فليقل اني صائم) نظير
الصيام جنة فاذا كان أحدكم مشاكفا لا يرفث ولا يجهل فان امرؤا قتله أو شاكفا فليقل اني
صائم اني صائم مرتين بقوله بل انه بنية كذب نفسه ووعظ الشاتم ودفعه بالحق هي أحسن فان
جمع بين انه وقلبه في سن قال النووي ويسن تكراره مرتين أو أكثر لانه أقرب الى امسال
صاحبه عنه وقول الزركشي لا أظن أحدا يهمله ودون المسبح المساراه أهاده الرمل وبما
ذكر من كون قصد بذلك الوعظ يرفع ما يقال ان العبادة في سن اخفاؤه فكيف طلب منه
أن يتلفظ بقوله اني صائم وما أحسن ما قاله بعضهم هنا

اغضض الطرف واللسان فقصه وكذا السمع منه حين الصوم

ليس من ضيع الثلاثة عندي • بحقوق الصيام أصلا لا يتوم

(قوله وتأخير فطر) خرج به نفس الفطر من الصوم فهو واجب لان الوصال حرام اذ هو من
خصائصه صلى الله عليه وسلم (قوله لمن قصده الخ) أي فلا يكره لغير ذلك كقدماية فطر عليه
أو انتظار جماعة أو ضرورة ما كول أو نحو ذلك ويندب كونه على رطب فبسر ففطره فزهر
فما غير ما خلو كثرين وزبيب وغيرهما من الفواكه وقصب فشربات فخلوا بما يندو والقصر أي
المصنوعة المعروفة بالحلاوة والحكمة في ذلك التفاؤل بالحلاوة وقيل لرفع البصر وقيل لكونه
غير مدخول الذوق ببعض افراده ويؤخذ من الحكمة الأولى تأخير اللبن عن العسل لانهم
فطر والمعلوف هذا الحمل به فقد التمر والماء ونحوهما ما ورد قال مر والسنة تثليث ما يفسر
عليه من رطب وغيره (قوله وراى الخ) فان لم يرد ذلك ولم يقصد التجهيل لم يكره كما مريل يكون
مندوباً بحيث يفتق الغروب أو ظنه بأماره ولا يحصل سنة التجهيل الا بتناول شيء لا بالجماع اما
فيه من اضعاف القوة والضرر فان ظنه بلا فطر بان لم توجد أماره أو شك فيه حرم التجهيل اه
أفاده الرمل ولا عبرة بما قاله بعضهم هنا عما يخالفه (قوله ما يهلوا النظر) ما صدق به نظرية أي
مدة تجهيلهم ذلك وين أن يقول عقب تناول الماطر اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت وبك
آمنت وعليك توكلت ورجعت رجوت واليك انبت ذهب الظم بالهمز والقصر أي العطش
وابتلت المروق وثبت الاجران شاهاقه تعالى ويقول ذلك وان افطر على غير ما آتاه الله وأورد
وان لم يكن عنده ظم أصلا ولا كذب حينئذ لان المراد دخل وقت اذهاب الظم وأورد أنه صلى
الله عليه وسلم كان يقول يا واسع الفضل اغفر لي الخدقة الذي أعانني فعمت ورزقني فافطرت
اه فيسن الاتيان بذلك عقب ما مر (قوله وأخر السحور) وهو بضم السين الا كل ويقتضها
الما كول ويصح ارادته في الحديث على تقدير مضاف أي تناول السحور ويدخل وقته بضم ف
الليل وقيل بالسدس الاخير وسجل الاول على معناه الشمرى المراد هنا والثاني على المفوى
ويندب فيه ما ندب في الفطر من الرطب فالسمر الخ ما مر ولا يرد رواية ما بات الفوى جوف
الافسده لعله على الكثرة منه أو السحور به ليس بياناً أو اعلم ان السحور سنة مستقلة لما ورد
من قوله صلى الله عليه وسلم تسهروا فان في السحور بركته بالذهب اسم ان والبركة قيل المراد بها
زيادة القوة على أداء الصوم والنشاط وعليه فالسحور بالفتح والمعنى كلوا واشربوا في ايامي رمضان

فان شقه أحد فليقل اني
صائم (وتأخير فطر) ان
قصده وراى ان فيه فضيلة
نظير العصبين لا تزال أمقى
يخبر ما يهلوا الفمار فاد
الامام أحمد وأخر السحور

(قوله ولم يقصد التجهيل
الاول أن يقول ولم يقصد
التأخير لا يفتقر في القيد
الثاني انه تقرير شىء متناول
الواو في رأى الخ بمعنى
أو كما لا يخفى أي أو رأى أن
في التأخير فضيلة يمكن
حصول اننا فان غير قصد
اه وتناول فانه اذا حصل
اتفاقا على شىء تقع عليه
الكرامة فحزور

قيل المصحح فان المأكول والمشروب في ذلك الوقت يزيد القوة وينشط ويحصل بسببه الرغبة في
 الازدياد من الصيام لخفة المشقة فيه على المتصوم وقيل المراد به زيادة الاجر والثواب وعليه
 فهو بالضم والمصحح في كل واحد منهما الخ فان في الاكل والشرب زيادة الاجر والثواب والمصحح
 الاول اولى وبؤيده حديث استعينا بالطعام السحري على صيام النهار وبالفولة على قيام الليل
 دل ذلك على ان الحكمة في مشروعيته التقوى على أداء الصيام وحديث العرياض بن سارية
 قال دعاني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المحور فقال هلم الى الغذاء وهو بكسر الغين والمذ
 اسم لما يتغذى به من الطعام والشرب وتأخير سنة أخرى وضبط القدر الذي يحصل به سنة
 التأخير بما ورد في قول بعض الصحابة تسخير نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إلى
 الصلاة وكان قد رمايتهما آية ويحصل السحور بقليل الطعام وكثيره من غير تسحور ولو
 بجرعة ماء وحمل استجابته اذا رجا به منفعة أو لم يخش به ضررا فان كان شبعان لم يسن له أن
 يتسحر (قوله بكسر الهمزة وهو ما مضى) أي الشيء المأكل كالدقيق في المذبوح وهو نقي عند
 العطار يقال مومياء كناية مضعفة قوى وصلب واجتمع ومنه البيان الأبيض فيكره عليك ان
 كان بحيث لم يضره شئ واشتدوا الحرام لان محل كراهة العلك في غير ما ينبت اما هو فان تبين
 وصوله به من جرمه عمد الى جوفه افطار وحيفه من حرم مضعفه بخلاف ما اذا شك أو وصل طعمه
 أو ربحه لانه يجاوز اه أفاده م ر وأما العلك بالفتح فهو المضعف ويصح ارادته هنا أيضا يحصل
 الاضائة للبيان (قوله لانه يجمع الريق) أي ولا يمتنع به بالافطار اذ كل من رآه من به يدبظنه
 آكلا وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقنن وواقف التهم
 (قوله فان ابتلع الخ) من تمام العلة وقوله أفطار في وجهه أي ضعيف ان لم يصل شئ من المأكل
 الى جوفه الا أفطار قطعاً كما مر وقوله وان ألقاه أي الريق (قوله علك الخبز) بفتح العين مصدر
 بمعنى المضغ أي علك الخبز فهو من اضافة المصدر وانه موله ويصح الكسر على جعل الاضائة
 بآية أي مأكله هو الخبز وغيره (قوله مثلاً) راجع لكل من له ولد وله غيره كولد وغير الولد
 كالشيخ الكبير والحبيوان غير الاكدي والطائر كالولد وكذا ذوله لا مضغه ليس بقيد لآخر
 مثلاً عن ذلك لكان اولى (قوله وذوق طعام) أي أو غيره قال في شرح المنهج وتقييد الاصل
 يذوق الطعام جرى على الغالب اه وعبارته هنا كعبارة الاصل التي اعترضها الجدل من لا يسمو
 (قوله خوف الوصول الى حلقه) أي أو تعاطيه لغلبة شهوته ومحل الكراهة وان لم تكن له
 حاجة أما الطباخ رجلاً كان أو امرأة ومن له صغير يعطيه فلا يكره في سقمه اذ ذلك طاله الزيادة
 (قوله أي تعرض الا فطار) وقيل معناه بطل اجر صيامهما أو نقص نكاحهما ما راء فطرين لانهما
 كما يفتانان فان أصل الحديث ما رواه العقيلي عن ابن مسعود قال مر النبي صلى الله عليه
 وسلم على رجلين يجمع أحدهما الاخر فاغتاب أحدهما ولم يشكر عليه الاخر فقال صلى الله
 عليه وسلم ماذا قال ابن مسعود دلالة العامة بل للغبية ولا يـل انه منسوخ بغير البخاري انه صلى
 الله عليه وسلم احتجيم وهو صائم والحاصل ان الحديث احتج بظاهره من الاثنية جماعة منهم أحد
 واصحق فقالوا بظاهر من ذكر وغيرهم لم يحتج بظاهره وقال انه مؤول أو منسوخ (قوله لانه يامن
 الخ) يؤخذ منه عدم الكراهة في حق الفاسد كما سيأتي لان المعنى المذكور لا يتأق فيه وقوله

(ومضغ علك) بكسر العين
 وهو ما مضى لانه يجمع
 الريق فان ابتلعه أفطار
 وجه وان ألقاه عطشه قال
 ابن الرضا ولا فرق بين
 علك الخبز وغيره الا أن
 يكون له ولد مثلاً لا مضغ
 له غيره (وذوق طعام)
 خوف الوصول الى حلقه
 (واحتجيم وهم) الخبير
 البخاري أفطار الحاجم
 والمجروح قال البيهقي أي
 تعرض الا فطار المجروح
 للقهف والحاجم لانه
 لا يامن أن يصل شئ الى
 جوفه من المجعة وما ذكر
 من كراهة الاحتجيم

المجموعة بكسر الميم الاولى اسم لالة الخجم (قوله هو ما جزم به في الروضة) ضعيف وقوله خلاف
الاولى معتد وحمل بعضهم الاول على ضعف البدن والثاني على قوته وهو قريب بالنسبة
للمعجم (قوله الاقتصاد) وهو طلب القصد بان يقول أفصحن وهو ليس بقيد بل هو خلاف
الاولى في حق المقصود وحده أخذ من المسألة وان لم يقل ذلك وكذا يقال في المحتجم فيكره في
حقه او يكون خلاف الاول سواء طاب أو لا (قوله وقيل) هي اللبس بالهم سواء كانت في قم
أو غيره ولذا تقول قبلت يده وسواء كانت من رجل لاهراً أو عكسه والمعانة والمباشرة باليد
كالنقييل اه أفاده مر (قوله والا) أي بان حركت شهوة خوف الانزال كافي المجموع اه أفاده
بخلاف النفل لان قطعه جائز وضابط تحريك الشهوة خوف الانزال كافي المجموع اه أفاده
مر فان قلت المبالغة في المنغصة مكروهة وان خيف الاطراف فالفرق قلت يفرق بان المني
سباق فلا يمكن رده لانه ما عدا في بخلاف الماء بان فيه اقصاد صوم شخصه بخلافه لانه لا أصل
له مطلوب بخلاف المبالغة ورنع سؤال الشافعي رضي الله تعالى عنه صورته

سل العالم المكي هل في تراور • وضمة مشأاق الفؤاد جناح

فاجابه بقوله

فقلت معاذ الله أن يذهب التقى • تلاصق ابكاديهن جراح

فسأله الربيع عن ذلك فقال تفردت في هذا السائل أنه ليس مراده الجماع وإنما مراده طلق
سراوة الشوق بالمعانة والقبلة مع أمنه من الانزال وذلك أنه عرس في رمضان وهو حديث
السنن فذهب السائل فوالله ما زادني عما قال الامام فتعجبت من فراسته اه قاله الرخايلي
والفراصة بكسر الفاء وهي الاطلاع على ما في الضعائر بسوا طع أنوار أشرفت على قلبه قال
بعضهم من غرض بصره عن المحارم وأمسك نفسه عن الشهوات من سلال وغيره ومر بباطنه
بدوام المراقبة لله وظاهره باتباع السنة وتعود أكل الحلال للتعوي على عبادة الله تعالى لم يتخلل
فراسته أما الفراصة بفتح الفاء فهي الحد في ركوب الخيل (قوله أربه) بكسر الهمزة
وسكون الراء الهمزة قبل الواحدة بمعنى الحاجة وهي هنا منع انزال المني أي يقدّر أن يمنع ذلك
وقيل معناه الذكري يلائم ذكره فلا ينزل منه شيء أو أكثر الحديث يروونه بفتح الهمزة والراء بمعنى
الحاجة لا غير (قوله والشاب بقصد صومه الخ) والحديث جرى على الغالب فلما انعكس الامر
بان لم يلائم الشيخ اربه وملكه الشاب انعكس الحكم فقصر على الاول لا الثاني لان الحكم بدور
مع علمه وجردا وعدما (قوله وهو المتمد) معتد ونص الام ضعيف (قوله ودخول حمام) أي
من غير حاجة وكان يحصل له منه تأذاً من احتاجه انعوجاً بانه أو لم يحصل له منه تأذاً لا عتياً
ذلك فلا كراهة وان لم يكن للثاني حاجة لفقد الضعف في حقه وقال ابن حجر لا فرق لان في دخوله
نفعاً فهو أولى من شم الرياحين (قوله وسوال بعد الزوال) أي أو عقب الفجر بل واصل
الصوم لعدم وجوده فطر أو ارتكب الحرمة فتزول كراهة الاستقبال في حقه بالغروب
وتعود بالفجر والوصال أن يستديم جميع أوصاف الصائمين فالجماع ونحوه مما ينافي الصوم يمنع
الوصال على المتمد وحمل كراهة الاستقبال به الزوال ان لم يكن له سبب يقتضيه أمالوا كل
ذامح كرهه كبصل فاصب للصوم لم يفسد ولم يكره له الاستقبال بل يسن وكذا لو نام بعد الزوال وتغير

هو ما جزم به في الروضة
وجزم في أصلها في موضع
والجموع بانه خلاف
الاولى قال الاسنوي
وهو المنصوص وقول
الاسنويين فله يمكن
الفتوى عليه انتهى وفي
معنى الاحتجام الاقتصاد
(وقيل) ان (لم تحرك
شهوة) والاحرم تلهم
البيع في باسناد صحيح انه
صلى الله عليه وسلم رخص
في القبلة للشيخ وهو صائم
ونهي عن الشاب وقال
الشيخ في الشارب والشاب
يقصد صومه وما ذكر من
كراهته ان تحرك شهوة
هو ما حكى عن نص الام
والذي جزم به الشبان
وحكام صاحب المذهب
عن الشافعي انه خلاف
الاولى وهو المعتد (ودخول
حمام) لانه يفسد
(وسوال بعد الزوال)

فيه (قوله لانه يزيل الخلوفا) يضم الخلوفا تغير راحة افلام من الصيام والشارع طلب ابقاءه
بقوله الخلوفا فم الاصنام اطيب عند الله من ربح المسك أى المطلوب في يوم الجمعة وأطيبيته تدل
على طلب ابقائه فكبرهت ازالته أى بخصوص السؤال فلما ازاله باصبعه فلا كراهة لانها
لا تسمى سوا كالجفاف ازالته من الشهد فانهم احرام لان فيه ازالته نفسه بيله على الغير وان كان
منضوا بالنسبة للخلوفا وأفضل منه ما مداد العلماء وان لم تذكره ازالته فلما ازال الشهد الدم
بنفسه قبل موته أو أن أحد اسوك غيره بغير اذنه كره في الاول وحرم في الثاني والمراد بالخلوفا
في الحديث الخلوفا بعد الزوال بديل ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم أعطيت أمي في شهر
رمضان خصالا يعطون نبي قبلي أما الاولى فانه اذا كان أول ليلة من رمضان نظر الله تعالى اليهم
أى نظر رحمة ومن نظر اليه لا يعذبه أبدا وأما الثانية فانهم يعيرون وخلوفا أفواههم أطيب
عند الله من ربح المسك وأما الثالثة فان الملازمة تستغفرهم في كل يوم وليلة وأما الرابعة
فان الله يامر بجنه ويقول له استعدي وترى اعبادى وأشك أن يستريحوا من تعب الدنيا
الى دار كرامتي وأما الخامسة فاذا كان آخر ليلة غفر الله لهم جميعا فليل أهل القدر
بارسول الله قال لا وليكن العامل يوفى أجره عند فراغ العمل من العمل الحوم أن المساء
لا يكون الا بعد الزوال لا قبله (قوله ونظر الخ) النظر ليس بقبول وعجوبة المتبحر مع شرح م
وايضا نفس من الشهوات من المسحورات والمبصرات والمشهورات والملابس اذ ذلك سر
الصوم ومقصوده الاعظم لتسك من نفسه عن الهوى ويقوى على التقوى بكف جوارحه
عن تعاطي ما تشتهيه (قوله لما يجعل له القمع به) كطيب من مسك وغيره وزجرجس وريحان
وطبل باز وضجيره ومن ذلك حليته من زوجة أو أمة فشم ذلك واستماعه رائحة والنظر اليه
خلاف الاولى خلافا للمصنف حيث من المذكور وهات ومحل كراهة النظر للربا حيز وسائر
المشعومات ما لم يتعاطى بهما مثلا ولا فلا كراهة في حقه (قوله أما النظر لما لا يجعل غرام الخ) أى
فلا يذم من المذكور وهات هذا مراده وفيه نظر لان حرمة من حيث ذاته فلا ينال كراهة من
حيث الصوم كما هو موضوع الباب فكان الاولى اسقاط قوله لما يجعل له القمع به وبذلك كرهه
ما يحرم القمع به فانه مكره من حيث الصوم كإتات ومن المكروهات كما في م وأن يمتنع
بما وجبه لان ذلك شبيه بالسؤال للصائم

• (باب ما يصل الى الجوف) •

أى أفراد ما يصل اليه وذكر منها سبعة وقوله ولا يفطر أشار به الى بيان حكم تلك الافراد ولو
قال باب ما لا يصل الى الجوف لكان أنسب فانه قل ووجهه أن المقصود بالتجريب
بيان حكم تلك الافراد لا ذاتهم المجردة عنه اهدم فعلق الغرض بها كذلك فالمناسب تقديم ما هو
المقصد ولانه أهم وهذا دقيق خلافا لمن جعله غير ظاهر وقته الحد (قوله ما وصل اليه) أى من
الاعيان من منقذ مفتوح على ما مر وقوله ببيان أى للصوم والباء للمعية أو الرابعية والاول
أنسب بالمعطوف في قوله أو كان غبار طريق أى مع كونه أو في حال كونه غبار طريق اذ الرابعية
فيه غير ظاهرة لان كونه غبار طريق ليس سببا في وصوله بل الـبب فيه فتح القم مثلا أشار له

لانه يزيل الخلوفا (ونظر
لما يجعل له القمع به
بشموة) أما النظر لما لا
يجل لغرام على الاصنام وغيره
• (باب ما يصل الى الجوف
ولا يفطر) •
وهو ما وصل اليه (ببيان

(قوله لكان أنسب) اجاب
بعض الاخوان رحمه الله
تعالى بان الشارع رحمه
الله تعالى نظر الى ان الحكم
على الشيء فرع من تصوره وهو
حسن

أرجل أو أكرام) المذنب
واقصر الأصل على النسيان
والأصل فيه خبر العيصين
من نسي وهو صائم فاكل
أو شرب فليتم صومه فأغما
أطعمه الله وسقاه (أو
يجريان ريق) به كطعام
بين أسنانه (و) قد (يجز عن
حجه) أمذره بخلاف ما إذا
قدر على حجه انتقم به (أو)
وصل إليه (و) كان غياد
مارين) بل لو فتح فاه عدا
حق وصل إلى جوفه لم
يفطر على الصحيح (أو) كان
(غيره) دقيق أو ذبابا طائرا
أو نحوه) كبهوض لمشفة
الاحتراز عن ذلك

• (باب الاعتكاف) •

قوله كالعالم) المكاف
للتظهير (قوله وحرمته) أي
هذا الجاع وهو ظاهر في
رمضان لأن من حقه حيث
اعتقد أنه أفطر أن يمسك
أما بالنظر فيه فلا وجه
للعسرة مع اعتقاده أنه
أفطر إلا أن يقال الاثم من
حيث تفسيره به قد علم
الأحكام فليتم (قوله
شلافاً زبادي) عبارته
ولا فرق بين الغبار الطاهر
والنفس على ما قاله الشيخان
وان قيد بعضهم بالطاهر
فتمام

قل ولا عبرة بقول بعضهم أنه غير ظاهر فقد عانت ظهوره وقته الحمد (قوله أو جهل) أي
معدور بان قرب عهده بالاسلام أو تشابهه من العالمين كالم يقطر ومثله من علم التحريم
وجهل الفطر لأن حقه الاعتناع ولا كفارة على من جامع عامدا به سدا لا كل ناسيا ووطن أنه
أفطر بالاكلى لأنه يعتقد أنه غير صائم وإن كان الأصح بطلان صومه بهذا الجماع وحرمته (قوله
أو أكرام) ومنه لا يجاز بالصب في حاقه اه قل (قوله والأصل فيه) أي النسيان ويقاس
غيره عليه بجامع المذروا على اقتصار الأصل عليه للعديت المذكور أي لأن الحديث خاص به
اه أفاده قل (قوله من نسي) مقوله محذوف أي صومه بقريضة قوله وهو صائم والواو
للمحال وخص الاكل والشرب من بين المفطرات لغابتها وأضاف الصوم اليه في قوله فليتم
صومه إشارة إلى أنه لم يفطر وإنما أمر بالانقضاء أقوت ركنه ظاهر اثم عال عدم الإفطار بقوله
فأغما أطعمه الله وسقاه أي من غير حيلة منه وإيسار له في ذلك مدخل فكانه لم يوجد منه فعل
والأفراط والمساقي في صورة العمد أياها واقعه تعالى لأن جميع أفعال العبد منسوبة له
تعالى لكن لما كان لا بد حيلة ومدخل حيث مذنب انزل اليه طسوة ظاهرة بقدرته (قوله
أو يجريان) عطف على نسيان وأعاد حرف الجر أطول الكلام وإشارة إلى أن القيد خاص
بذلك لعدم تأنيه فيما قبله (قوله كطعام) أي أو غفامة أو قهوة أو فاذ شرب فهو قبيح القبر وبق
أثرها لما به سده فان بلغ ريقه المتغير به عدم قدرته على حجه أفطر والا فلا يؤخذ الكلام
على إطلاقه خلافاً لبعضهم (قوله أو كان) عطف على نسيان ولذا قدرنا شارح قوله أو وصل
اليه أي الجوف إشارة إلى ذلك (قوله غبار طريق) سواء كان طاهراً أم نجساً ولو لم يغلظ فلا
يفطر بذلك وأما غسله فان تعمده ففطره وبسبب الإفلاوه ذاهوا للمعتمد كما قاله عس خلافاً
للزبادي (قوله عدا) أي تعمده ففطره ولو لاجل الوصول ثم حصل الوصول بعد ذلك بغير فعله
أما لو صار بعد دفعه بسلامة به الغبار من الله وإفاته بضر وهذا جار في الغرلة وما بعدهما ولو
أنزه عن ذلك لكان أولى (قوله أو غرلة) صدر عن رجل قال ابن مالك فعله لعل أو فعله الله ملاه
وهي إدارة الحب في الغر بال بكسر الغين أو الدقيق في المنزل يخرج خبيثه ويبقى طيبه وفي
كلام العرب من غر بل الناس يخلوه أي من فتش على أحوالهم وعيوبهم فقتلوا على ذلك في حقه
أشد فتش وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كيف بكم ويزمان يغربل الناس فيه
غرلة أي يذهب خبائهم وتبقى أرواحهم كذلك الخطيب والطريق والدقيق ليسا بقيد وفي
كلامه تساهل والتقدير أو كان من غرلة الدقيق (قوله أو ذبابا طائرا الخ) أي لا يضر وإن فطر
فاه عدا لاجل دخول ذلك على ما مر فان اضرت الذبابة بجوفه أخرجها وأفطر ووجب عليه
القضاء به على ذلك ابن حجر (قوله اشقة الاحتراز الخ) أي شأنه ذلك فلا يرد صورة العمد

• (باب الاعتكاف) •

لم يترجمه بكتاب نظر الشدة مناسبة للصوم من حيث أنه يندب فيه وقد يجب فيه بالندرو بعض
الاعتقادي أنه شرط فيه وترجمه في المنهج بذلك نظر الكونه فيصح من المفطر وهو بالاعتقادي اللغوي
من الشرائع القديمة قال تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفتين والعاكفتين
والذي من خصائصنا الهيئة المخصوصة أي كونه في مصعدة بقية من مسـ لم عاقل طاهر من فطر

حيث إلى آخر ما يأتي (قوله وهو لغة اللبث) أن الإقامة على الشيء أي ملازمته وحبس النفس عليه يقال اعتكف وعكف بعكف بضم الكاف وكسر هاء عكف وعكفوا وعكفوه بكسر الكاف عكفا لا غير يستعمل متعديا ولا زما كرجع ورجعته ونقص ونقصته واللبث بضم اللام مصدر بمعنى اللبث بكسر الباء وفيه اس مصدره لبثا يفتح اللام والباء لأنه لازم قال في الخلاصة وهو فعل لازم بابه فعل * وذكري المختار أن مصدره لبثا يفتح اللام وسكون الباء كقوله فيهما قال شيخنا عطية وعليه فهو متعد وحيد في المصدر ان بمعنى وهو بضم اللام وفيما هو بفتحها مع سكون الباء اه وقد يقال ان المصدر الذي ذكره في المختار أيضا بمعنى فلا يدل على كونه متعديا وعبرة القاموس اللبث المكثابث كسمع وهو نادرا لان المصدر من فعل بالكسر قياسه بالتحرير اذ لم يمتدوا اليه ولقبته واستلجته استبطاء اه المراد منه وهو يدل لما قلناه لأنه لم يذكر التعدى في لبث الثلاثي (قوله خيرا كان) أي اللبث أو شر ان في الاقول قوله تعالى ولا تبشروهن بأنكن عاكفات في المسجد متعلق بتبشروهن محذوف أي تبشروهن في بيوتكن لانهم كانوا يخرجون من المسجد لمباشرتهم فيها وأما في المسجد فهو متعلق بما كفون أي مقيمون فيها بنية الاعتكاف والقصد بذلك بيان شرطه وهو المسجد وليس منه اتفاقا بتبشروهن لان مباشرتهم ممنوعة ولو خارج المسجد فاذا خرج منه اخذوا قضاة حاجته امتنع عليه ذلك ومن الثاني قوله تعالى فانوا على قوم يعكفون على أصنامهم وقوله ان يخرج عليه عاكفين (قوله وشرا اللبث) أي لبث قد يرسمي عكفوا أي إقامة ولو بلا سكون بحيث يكون زمنه فوق زمن الطمانينة في الركوع ونحوه وذلك بقدر سجدان الله فلا يفتي الاعتكاف أن يزيد على ذلك ولو نذر اعتكافا مطاوعا كتمام لحظة والمراد اللبث حقيقة أو حكما فيشمل التردد بخلاف المرور بلا لبث فإنه لا يكتفى على المعقد وقيل يكتفى كالوقوف بعرفة سكا في المناسك وعليه فيسن أن ينوي الاعتكاف كلما دخل المسجد ولو مارا يحصل فضله على هذا القول ان قدا القائل به والا كان متلبا بعبادة فاسدة وينبغي اطالب العلم اذا دخل المسجد ان يحضر أن يقول لله علي أن اعتكف في هذا المسجد ثم يقول نويت الاعتكاف المذكور ايحاب عليه ثواب الواجب وقيل يشترط مكث بخروج أو قريته منه حكمه في المناسك أيضا وأقله عند مالك يوم كامل فيسن عندنا خروجا من خلافة (قوله في المسجد) وهو ما وافقه الواصف مسجد الأرياطا ولا مدرسة (قوله من شخص مخصوص) أي مستجمع للشرائط الآتية وعبرة الرمي وشرا اللبث في مسجد بقصد القرية من مسلم مميز عاقل طاهر عن الجنابة والحيض والنفس صاح كاف نفسه عن شهوة الفرج مع الذكرو العلم بالتحريم اه فيصح من صبي مميز وخمسة وعبد وامرأة باذن السيد والزواج مع الكرامة ان كانت ذات هيئة ويحرم بدونه مع العصة ويجب بالندرويس فيما عدا ذلك وهو الاصل فيه فلا نعتيه بالباحة (قوله بنية) ولا بد أن تقع حال الإقامة أو التردد فتكتفى عند أوله وهو الالتفات لانه أول العبادة ولا تكتفى حال المرور حتى يستقر وهذا التعريف مشتمل على الاركان الاربعة الآتية (قوله الاوسط) راعى فيه لفظ العشر وفي قوله الاواخر معناه واعتكف أيضا العشر الاول منه كما ورد في رواية وذكر اعتكاف أزواجه وما بعده دفع توهم اختصاصه بالذكور رمضان وفيه أيضا دليل لجواز اعتكاف المقتدر لان المراد بالعشر من شوال العشر الاول كما ورد في رواية ذكرها م

وهو لغة اللبث خيرا كان أو
شرا وشرا اللبث في المسجد
من شخص مخصوص بنية
والاصل فيه الاجماع
والاخبار كقبر العيصين
انه صلى الله عليه وسلم
اعتكف العشر الاوسط من
رمضان ثم اعتكف العشر
الاواخر ولازمه حتى توفاه
الله ثم اعتكف ازواجه من
بعده وخبر البخاري انه
صلى الله عليه وسلم اعتكف
عشر من شوال وهو سنة
مؤكدة

(قوله من الاول الخ) فيه
نظر فانه حينئذ معنى شرعي
لا أقوى اما لوجه في
المساجد متعلقا بها كفون
اي مقيمون فيها فاقط فهو
أقوى حرم

ومنه يوم العيد وهو لا يجوز صومه اجماعا (قوله كل وقت) أي في رمضان وغيره بالاجماع
ولا إطلاق الأدلة قال الزركشي فقد روي من اعتكف فواق ناقة فكانما اعتكف ناقة
خطيب وفواق بضم الفاء وآخره فاف أي مقدار زمن حلهما يسكون اللام وقيل هو ما بين
الحائضين من الوقت لانها تحلب ثم تنزل ساعة يرضعها اولدها القدر ثم تحلب يقال ما أطعم عنده
الافواقا وفي الحديث العباد قد رفاق ناقة وقوله تعالى ما لها من فواق يقرأ بالفتح والضم
أي ما لها من نظرة وراحة وفاقة والمراد بالنسبة هنا الرقيق (قوله وطلب ليلة القدر) أي
لادراكها فيصيح بالصلاة والقراءة وكثرة الدعاء ديناً ودنياً وأخرى فانها أفضل ليالي السنة قال
تعالى ليلة القدر خير من ألف شهر أي العمل في العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة
القدر والالزم تفضيل الشيء على نفسه بمراتب وكون الابر على قدر النصب أمر أغلبي وهي
من خصائص هذه الامة والى يشرق فيها كل أمر حكيم وباقيته إلى يوم القيامة اجماعاً وترى
حقيقة فيما كد طلبها والاجتهاد إلى ادراكها كل عام والمراد برفعها في خير فرفعت وعسى أن
يكون خير السكم رفع علم عينها والالام بامر فيه بالقاسم او معنى عسى أن يكون خير الحكم أي
الترغب في طلبها والاجتهاد في كل الليالي وليكثر في اوفى يومها من العبادات باخلاص ومهمة
يقين ومن قوله اللهم انك عفو كريم تحب العفو فاعف عنا وينا كذا احبنا جميعها وجميع يومها
بذلك ويسن لمن رآها أن يكفها لان رؤيتها كرامة اذ هو أمر خارق وهو ينبغي كفه باتفاق
أهل الطريق ويحصل فضاهما للعامل وان لم يطلع عليها ومن قال لا ينال فضلها الا من اطاع
عليه المحول على فضاهما الكامل وسبل الشافعي رحمه الله تعالى إلى أن ليلة حاداً وثالث وعشرين
فكل ليلة من ليالي الشهر محتملة لها عند الله لكن ارجاها ليلي الوتر وأرجاها من لياليه ما ذكره
فذهب به أنم تلزم ليلة بعينها وعن ابن عباس أنها ليلة سبع وعشرين أخذ من قوله سلام هي
حتى مطلع الفجر فان لفظ هي تمام السبع والعشرين حرفاً وفيه التمام فهو ثلثين قولاً
وعلامته عدم الحرو والبرد فيها وأن تطلع الشمس صبيحتها بيضاء بلا كثير شعاع ويستمر ذلك
إلى أن ترتفع كرم وحكمة ذلك كثرة اختلاف الملائكة ونزولها وصعودها فيها فتستريح باجتماعها
وأجسامها القاطنة ضوء الشمس وشعاعها وفائدة معرفة صفاتها بعد قوتها بطولوع الفجر أن
يجتهد في يومها لأن ذلك سنة كما سر وأن يجتهد في مثلها من قابل بناء على عدم اتقائها وورود عن
أبي هريرة أن من صلى العشاء الاخير في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة القدر وعن
الشافعي رضي الله عنه العشاء الصبح وميت ليلة القدر لعظم قدرها عند الله تعالى أولانه
تعالى بقدر فيها ما يشاء ومن خصائصها أنه لا ينفع فيها انطفئة كافر وهي ليلة يشكف فيها
شيء من بحاث المالكوت والناس في هذا المكشف متفاوتون فمنهم من يكشف له عن ملكوت
السموات والارض فيرى الملائكة بين ركن وركن وساجد ومنهم من يرى طائفة من نور وغير ذلك
أما من يرى زيادة ليلة مولد صلى الله عليه وسلم أفضل من ليلة القدر فهي أفضل الليالي على
الإطلاق وبعد ليلة القدر ليلة الامراء فعرفة فالجمعة فنصف شعبان فالعید فهذه سبع
ليال مرتبة وأفضل الايام يوم معرفة فنصف شعبان فالجمعة والليل أفضل من النهار ولو غلق قبل
دخول الشهر الاخير من رمضان طلاقاً ليلة القدر كقوله أنت طالق ليلة القدر طالقت

كل وقت وفي الشهر الاخير
من رمضان أكد اقتداء
به صلى الله عليه وسلم وطلباً
لليلة القدر واركانه اربعة
لست

(قوله فذهب به) أي على
الرابع وقيل تنقل (قوله
حرفاً) اعلم كلمة (قوله ليلة
مولد صلى الله عليه وسلم)
هل المراد خصوص ليلة
التي وقع فيها الولادة أو هي
ونظائرهاراجع قصة
المعراج الكبيرة لتجسيم
القياس في اختلاف
طويل مع مناقشات صعبة
(قوله ليلة الاسراء) أي
بالنسبة لئلا ما بالنسبة له
صلى الله عليه وسلم فهي
أفضل من الكل ثم ان عند
سيدنا احمد بن حنبل ان
ليلة الجمعة ويومها أفضل
من غيرها ما مطلقاً قاله
شيخنا الحارث

بأول آخر ليلة من أيام العشر المذكورة راضى تلك الليلة في إحدى لياليه أو عاقه في أثناءه
 طلقت بأول آخر ليلة من سنة تقضى عليه لانه قد مر قبله ليلة القدر نعم لو رآها بعد التعاقب أو
 أخبره من اعتقد صدقه أنه رآها في سنة التعاقب كاليوم الثالث أو الخامس أو السابع والعشر من
 فينبغي الوقوع اه أفاده الرجاء (قوله ونية) وتجب نية فرضه في نذره بأن يقول نويت فرض
 الاعتكاف أو الاعتكاف المندور ليقع عن النفل واعلم انه ان أطلق الاعتكاف بأن لم يقدر
 له مدة كفته نيته وان طال مكثه لم يكن لو خرج من المسجد بالعزم عود وعاد وجب عليه
 تجديدها ان أراد الاعتكاف والا فلا يجب لانه قد انقطع سواء أخرج لتبرأ أم أفسره فان عزم
 على العود للاعتكاف سواء كان للمسجد الذي خرج منه أم لغيره كانت هذه العزيمة فائضة مقام
 النية ولو قيدت بعبادة كيوم أو شهر أو خرج لغير تبرأ سواء كان بمقاطع التتابع كعبادة مريض
 ونسيان نية أم لا كمرض وجبض وعاد بعد النسيان أو لم يطل الزمن ما لم يكن عازما على
 العود والا فلا يحتاج للتجديد كالتقيا على المعقد وان نقل عن الثماب م وخلافه بخلاف
 خروجه للتبرأ فانه لا يجب تجديدها وان طال الزمن لانه لا بد منه فهو كالمتقيا عند النية ولو
 قبل المدة بالتتابع سواء كان مندورا أم لا على المعقد وخرج اعذر لا يقطع التتابع كما كل
 وقضا حاجته وعاد لم يلزمه تجديد بخلاف ما يقطعه كعبادة المريض والحاصل أن المراتب الثلاثة
 الاطلاق والتقييد بالمدة بالتتابع سواء كان في الثلاثة المذكورة مندورا أم لا فلو أطلقه
 وكان مندورا كغويت الاعتكاف المندور وقع كالمندور على المعقد وان أمكن تجزئته
 والقاعدة المقررة صحاها فيما اذا كان للشيء أقل وأكمل كالركوع ومسح الرأس والاعتكاف
 لم يجزئها له الأقل ولا يضر جماعه خارج المسجد في المرتبة الاولى حال خروجه لعدم منافاته
 للنية كما عهده الزيادة (قوله اسلام وعقل الخ) فلا يصح اعتكاف الكافر وغير العاقل
 كالجذون والمغنى عليه والسكران وغير المميز اذ لا نية لهم ولا اعتكاف حائض ونفساء وجنب
 لحرمه مكثهم فيه وقضيتهم عدم صحة اعتكاف كل من حرم عليه المكث فيه كذي جروح
 وقروح واستناضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك على المعقد ان لم لو
 اعتكف في مسجد وقف على غيره دون صح اعتكافه فيه وحرم عليه لنيته فيه كالتويعم بتراب
 منصوب ويقاس عليه ما أشبهه ثم محل ما ذكر في المغنى عليه في الابتداء فان طرأ عليه في أثناء
 اعتكافه لم يطل ويحسب زمنه من الاعتكاف اذ لم يخرج من المسجد كما هو صورة المسئلة
 وتقدم أنه يصح من المميز والعبد والمرأة وان كره لذوات الهبة كخروجهن للجماعة وحرم
 بغير اذن سيد في الرقيق ذكر أو أنثى ونحو ذلك نعم ان لم تفت به منفعة كان حصر المسجد
 باذنهم اذنوا به جاز ويحوز من المكاتب بالاذن ان أمكن كسبه في المسجد أو كان لا يحل به فان
 يجر عن مؤنته فليس له منعه ومن بعضه ولا مهاباة كالتقيا والا كان في نوبته كمر وفي نوبة
 سيده كمن مر (قوله كالطواف ونحوه المسجد) وليس اثناء عبادة يتوقف فعلها على
 المسجد الا هذه الثلاثة ومثاها المندور فعلها فيه الآن الطواف يتوقف على مسجد مخصوص
 وهو المسجد الحرام فالكاف في قوله كالطواف تمثيلية اذ لم يذكر المندور في المتن فلا حاجة
 لقول بعضهم انها استقصائية نعم لم يذكر في شرحه الا الثلاثة المذكورة وجهه أن

ونية ومعتكف ومعتكف
 فيه وشرط الاعتكاف
 سلام وعقل وخلوع عن حدث
 اكبر وشرط المعتكف فيه
 ما ذكرته بقولي (يقتصر)
 الاعتكاف (كالطواف)
 ونحوه المسجد

(قوله للاعتكاف) أي ولو
 مع غيره كما يظهر فاذا عزم
 الجوار عند ذهابه انصو
 يته على الرجوع في غير ذلك
 لغير الحضور والاعتكاف
 كفاء هذا العزم عن النية
 بعد بخلاف ما إذا لم يلاحظ
 الاعتكاف عند العزم ود
 (قوله لم يلزمه تجديد)
 ظاهره وان لم يهزم وفي
 الثاني وان عزم (قوله ولا
 يضر جماعه) أي فلا
 يقطع به عزمه حيث عزم
 شيئا

توقف المذوورة على المسجد عارض بسبب النذر وحيث فيصيح بها الاستقصائية واستعمالها
 للاستقصاء كثير عند الفقهاء وان لم يثبتها أهل العربية لان الفقهاء نقات لا يثبتون ما يثبتون
 بالامانة من غير سند منها (قوله بالمسجد) الباعث على المقصود وعليه لان هذه الثلاثة مقصودة
 على المسجد وليس هو مقصور على ما اذ يصر فيه الصلاة وغیرها والمراد بالمسجد بالنسبة
 للاعتكاف الخالص المسجد ينفلا يكفي في المشاع كالوقوف بعض داره مسجد اشاعتا بخلاف
 القيمة قائم تجوز فيه ولا فرق بين أن يكون متيقن المسجدية أو مظنونها الكني في الظن ان كان
 كذلك باطنا فله أجر قصده واعتكافه والا فاجر قصده فقط ومنه سطحه وحيثه المعدودة
 منه وهو اثره وغصن شجرة خارج عنه وأصاه انية كعكبه هكذا قاله الحنفي وهو ضعيف في
 الصورة الاولى معتقد في الثانية فقط بخلاف الرشن الذي للمسجد اذا اعتكف فوقفه فانه يصح
 وان كان خارجا عن هوا المسجد والفرق بينهما بين الفحص الخارج أن الرشن جرم من المسجد
 حقيقة بخلاف الشجرة ورحيته ماحوط عليه لاجل صباته وان لم يعم الخولها في رقبته سواء
 اتصل بينهما طريق عند حدوثه أو شكن فيه أم لا وأما حريمه فهو ما هي لاقاءه فخرق امامته وليس له
 حكمه وكالمشاع كما قاله م ما أرضه بمسكرة أي مساجرة اذا المسجد ما فيها من البناء ونحوها
 ان يخي فيها أرضه بمسكرة مصطبة أو باطمو وقف ذلك مسجد اصح قال قل وان أزيل بعد
 ذلك وأفتى الزيايدي بأنه لو سمر في ملكه حصيرا أو فروة أو سجادة أو خي فيه مصطبة أو أثبت فيه
 خشبا ووقف ذلك مسجد اصح وأجري على ذلك أحكام المساجد فيصيح الاعتكاف عليها ويجرم
 على الجنب ونحوها الميكث عليها ونحو ذلك وان أزيلت كما مر ولا يصح وقف المنقول كالسجادة
 مسجد الاعتكاف عليه اه بالحق (قوله والجامع) أي والمسجد الجامع أي الذي جرت العادة
 بأقامة الجمعة فيه فهو وأخص من المسجد في كل جامع مسجد ولا عكس لان قرار المسجد في الزوايا
 اذ هي محل سجود لا اقامة الجمعة (قوله أولى) أي من بقية المساجد لا كبقية الجماعة فيه وان سلا
 يحتاج الى الخروج الى الجمعة وخروجها من خلاف من أوجبها بل لو نذر مدة متتابعة في يوم الجمعة
 وكان ممن تلزمه الجمعة ولم يشترط الخروج اليها وجب الجامع لان خروجها لها يطل فتابعه لتقصيره
 بعدم اعتكافه فيه والجامع أولى وان كان غيره أكثر جماعة منه على المعتقد ان عين غيره فاما عين
 أولى ان لم يخرج نذره للجمعة ولو عين في نذره مسجد مكة أو المدينة أو الأقصى تعين فلا يقوم
 غيرهما مقامه المزيده فضلها ويقوم الاول مقام الآخرين والثاني مقام الثالث والمراد بمسجد مكة
 الكعبة وجميع ما حولها الا حصص المطاف ولا يتعين جرم من المسجد بالتعيين وان كان أفضل
 من بقية الاجزاء ولو نذر اعتكافا في الكعبة أجزأه في اطراف المسجد قياسا على ما لو نذر صلاة
 فيه والمراد بمسجد المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فانه قصيل مختص به دون القدر
 الذي زيد فيه ولو عين مسجد غير الثلاثة لم يتعين ولو مسجد قبا على المعتقد ولو شرع في اعتكاف
 في مسجد غير الثلاثة تعين للثلاثة قطع التتابع نعم لو عدل حين خرج قضاء الحاجة الى مسجد آخر
 مثل مسافته فأقل جاز لا تناء المذوور ولو عين للاعتكاف زمانين فالوقد منه لم يصح أو أخره
 فقضاء ما وثم يعمده والفرق بينه وبين المكان أن تعلق العبادة به أقوى بدليل ان يذهب جرمته
 معها بخلاف المكان اه لمخصان شرح المنهج وم (قوله ويقصد) المراد بالقصد ما يعم عدم

(بالمسجد) للاتباع فلا يصح
 نفي منها في غيره والجامع
 بالاعتكاف أول (ويقصد)
 في الحال

(قوله استقصائية) أي
 بالنظر للمصنف مع الشارح
 اما بالنظر للمصنف فقط
 فهو تنبيه لا غير (قوله في
 ما ذكره) أي ملابسين
 او منقعة كالستاجر والنظر
 هل المسجد كالمسجد

لأنه قد بان وجدت هذه الأمور قبل الاعتكاف وقارنت انعقاده أو طرأت بعده وأعلم أن الكلام على الاعتكاف من هذا إلى آخر الباب مختصر في ثلاثة أطراف الأول فيها يفسده وذكروا منه تسعة ستة متناهية شرعا وأشار إلى ذلك بقوله ويقصد بوطء الخ والثاني فيها يجوز الخروج له وذكروا منه ثمانية عشر خمسة عشر متناهية شرعا وأشار إلى ذلك بقوله ولا يجوز الخروج إلا لأشياء الخ والثالث فيها يتعلق بالقضاء وذكره آخر الشرح وسأني الكلام عليه (قوله مطافا) هو في مقابلة التقييد اللاحق أي سواء كان من ذورا أم لا متناهيا أم لا (قوله ومع ما مضى) أي من حيث المتتابع فلا يبقى عليه بل يستأنف أما الثواب فلا يطل إلا بالردة وكذا يطل بها العمل إن اتصلت بالموت ولا يحبط به أبواب ما فعله حال الصبا إن عاد للإسلام والاحبط الجميع (قوله إن كان من ذورا متناهيًا) قيدان وكذا قوله مع العمد الخ وهو متعلق بفسد فعله القيد خمسة لا بد منها في كل من المفسدات التسع (قوله بسنة) أي بالنسبة للمتن وسيزيد عليها ثلاثة في الشرح كما مر (قوله بوطء) بدل من ستة فلا يلزم تعاق حرق جوعه في واحد بعامل واحد (قوله من قبل أو دبر) أي ولو لمبانا أو من بهيمة أو ميت أو خنثى حيث أوجب عليه الغسل بان أو يلج وأو يلج فيه أما بوطء وكذا أمناؤه باحد فرجيه فلا يضر لاحتمال زيادته (قوله ولو خارج المسجد) أي فيما لو كان اعتكافه واجبا بان قيد بسنة متناهية ثم خرج لقضاء حاجته أو أذان أو غير ذلك مما سألني فان حكم الاعتكاف منسحب عليه فهو معتكف حكاه في سد بالوطء أما إذا لم يكن واجبا فإنه ينقطع بمجرد الخروج وأعلم أن الوطء والمباشرة بشهوة حرام في المسجد مطافا ولو من غير معتكف وكذلك خارجة في الاعتكاف الواجب دون المستحب بل وارقطعه ولا يطل اعتكافه بغيره أو شتم أو أكل حرام ثم يطل فوايه بذلك ولو نوى الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه لم يطل كالصوم اه أفاءه (قوله بلمس بشرة) أي بلا حائل لما يقتضيه الوضوء ولو عضوا أمبانا أو خرج باللمس أربعة أشياء النظر والفكر والاحتلام والنوم فكان الأولى للشارح أن يذكر الاحتلام مع النظر والفكر وبالشهوة النظر بلا شهوة كما إذا قبل بقصد الإكرام أو نحوها أو بلا قصد فلا يطل اعتكافه إذا أنزل كما قاله رفه ومعه هذا وإن وضعه أو ذلك في باب الصوم حيث أبطلوه بالانزال ولو بدون شهوة والاستغناء كالانزال باللمس بشهوة فبطل الاعتكاف خطا سواء كان بجناح أم لا يبيده أم لا (قوله لا يخرج منه الخ) راجع لكل من الوطء والانزال وقوله بخلاف ما لو أنزل ينظر الخ أي لأن هذه جنابة غير مقطرة قال في المنهج وجنابة مقطرة لا غير مقطرة اه في كل ما أطل الصوم أطل الاعتكاف وما لا فلا كما مر (قوله بلا شهوة) قيد في اللبس فقط أما الانزال بالنظر والفكر فلا يطل ولو بشهوة إلا أن علم من عادته الانزال بذلك واستدامه أو قصد الانزال به وكاللمس بلا شهوة اللبس بهامع حائل (قوله فلا يقصد به) أي بما ذكر من الانزال بالنظر وما عطف عليه وقوله فيما مضى من المتتابع أي القيد بالمتتابع فيبقى على ما مضى منه (قوله ويقصد به في الحال) أي فتقيد الانزال بكونه مباشرة لأجل المنذور والمتتابع لان كلامه فيها هو أعم من ذلك (قوله مع الجنابة) متعلق باليجب وأل في الجنابة للهدأى الجنابة الحاصلة بالنظر وما بعده لان الكلام في ذلك وإن كان مطلقا الجنابة يفسد الاعتكاف في الحال (قوله بخلاف الانغماء) قال في المنهج ويجب زمن انغماء فقط كالنوم قال الزيادي ومروءة المسئلة

مطلقا ومع ما مضى منه
أن كان منه ذورا متناهيًا
بسته مع العمد والاختيار
والعلم بالتعريم (بوطء في
فرج) من قبل أو دبر ولو
خارج المسجد (وانزال)
المق بلمس بشرة بشهوة
لا يخرج نفسه عن أهلية
الاعتكاف بخلاف ما لو
انزل ينظر أو فكر أو لمس
بلا شهوة أو احتلام فلا
يقصد به اعتكافه فيما مضى
من المتتابع ويقصد به
في الحال يعني أنه لا يجب
مع الجنابة بخلاف الانغماء
فانه يجب معه

(قوله بلمس بشرة الخ)
أي فتقيد العمد الخ خاص
بالمندور والمتتابع (قوله
التسع) لا يظهر تقييد ما زاده
الشارح بكونه عمدا مع
الاختيار والعلم بالتعريم
اه وأما غير الرقة (قوله
والنوم) أي بان أنزل
لا متناهية الوعاء فلا تكرار
(قوله النظر بلا شهوة)
الأولى اللبس بلا شهوة
(قوله فكل ما أطل الصوم
الخ) أي عالجا به لم بما تقدم

انه لم يخرج من المسجد اه ولا فرق بين ان يستغرق الاعشاء مدة الاعتكاف أو لا ولا يشك
 بما سرق في الصوم من أن شرط صحتها معه الافاقة في جزء لانه قد أفاق هنا في جزء وهو الذي أوقع
 النية فيه فلا يتصور هنا الاستغراق لجميع الزمن بخلاف الصوم تقدم النية على زمنه هكذا
 قال الشوري وفيه نظر لان زمن النية ليس من مدة الاعتكاف اذ لا ينقطع الا بها فزمنه
 ما بعدها كالصوم غاية ما هنالك ان زمن الاعتكاف يتصل بنية بخلاف الصوم فقله فلا يتصور
 الاستغراق لجميع الزمن في محل المنع فلا فرق في ضرر الاستغراق بين الصوم والاعتكاف
 وكالاغناء السكر بلا تعد (قوله كأنوم) أي بخلاف الجنون فيبطل بتابع الاعتكاف وان
 لم يخرج من المسجد ان افاته العبادة (قوله وسكر) أي بتعد فيبطل به بتابع الاعتكاف ومثله
 جنون بتعد كما قاله الزبدي (قوله لماسر) أي لان ارجاء نفسه عن أهلية الاعتكاف (قوله
 ونخرج من المسجد) أي بكل بدنه أو ما خرج به كراهة أو يده فلا يضر فلو أخرج إحدى
 رجله واعتقد عليه لم يضر اعدم صدق الخروج عليه نظير ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فادخل
 إحدى رجله واعتقد عليه ما فاته لا يثبت على الاصل فيه ما اه أفاده م فان أخرج رجلا
 واعتقد عليه فقط بحيث لو زالت سقط ضرب بخلاف ما لو دخل المسجد بإحدى رجله واعتقد
 عليه أو نوى الاعتكاف فانه لا يجوز استصحاب الاصل فيه ما (قوله ونخرج من المسجد) أي مع
 الهمد والاختيار والعلم بالتحريم كما مر (قوله بالاعذر) أي من الاعذار الالزمة كأن خرج
 شيء يمكن ختمه في المسجد وان قل زمنه لمناقاة الملبث اذ هو في زمن الخروج غير معتكف
 والا كل وان أمكن في المسجد سكنه يستصان منه عادة بخلاف غيره (قوله أو لا إقامة حد) متعلق
 بخروج ولو عبر بالعبادة (كان أولى أشعواها التعزير (قوله ثبت) أي موجهه باقراره
 فينقطع به المتتابع انقصره وقوله لا يبيته أي لان ثبت موجهه بيته ومنها القضاء بالعلم ان
 جوزه انما اذ الجريئة لا ترتكب لا إقامة الحد فلا ينقطع المتتابع بذلك حيث أتى بالموجب قبل
 الاعتكاف فان أتى به حال الاعتكاف كان قد فسد غير انقطع المتتابع بذلك (قوله لتقصيره)
 أي بالخروج المذكور وبالاقرار وعدم الوفاء أو اثبات اعساره فهو علة للثلاثة المذكورة
 ويعلم منه أن كل من خرج مكرها بحق كالزوجة والعبد المعتكفين بالاذن ينقطع بتابعه
 (قوله كرتة) أي يبطل بها الاعتكاف من حيث يتابعه أمان نفس العمل فلا يبطله الا اذا
 اتصل بالموت أو ما ثوابه فيبطل مطلقا كما مر (قوله في افساد الآخرين) وهو ما لم يضر
 والنقاس (قوله ان تخلوا المدة الخ) أي اذا نذرت المرأة أن تعتكف مدة ثم طرأ عليها في اثنتي
 حوض أو نقاس نظر ان كانت المدة تخلو عنهما انقطع الاعتكاف به مائة صيرها بنذرها ان تلك
 المدة مع امكانها ان تنذرا كثر منها وان كانت لا تخلو عنهما لم ينقطع به ما وضبط المدة التي
 تخلو عن الحوض غالبا أن تكون خمسة عشر يوما أقل والمدة التي تخلو عن النقاس غالبا أن
 تكون تسعة أشهر فأقل اذا كانت غير حامل فان كانت حاملا ونذرت أن تعتكف عشرة أيام
 مثلا ووقع منها المذكرة قبل شهرها التاسع من حملها فانحوت الاعتكاف الى أن بقي من الشهر
 أقل من عشرة أيام فانه ينقطع بتعامم الجحش لا بالوئذرت شهرين أو أول التاسع واعتكفت فلا
 ينقطع بذلك أما الاكثر من خمسة عشر ولو لم يخلط ومن التسعة أشهر ابر الحامل فلا تخلو عن

كان الصوم (وسكر) لماسر
 (ونخرج من المسجد بلا
 عذرا ولا إقامة حد ثبت
 باقراره) لا يبيته (أو لم يخل
 تعدى بالمطل به) لتقصيره
 ويقصد ايضا بغير ذلك
 كرتة وحوض ونقاس
 لكن يشترط في افساد
 الآخرين من الماسر من
 المتتابع ان تخلوا المدة عنهما
 غالبا

(قوله ليس من مدة
 الاعتكاف) ليس كذلك
 بل منه يتبين بان خروجه
 الالفة قاد بأوله فان محل
 النية اول العبادة الا نحو
 الصوم وليس هذا منه
 شيئا (قوله على الاصل
 فيما) فيه ان هذا يقتضي
 عدم الضرر في الصورة
 الاولى التي هي اخراج
 إحدى رجله مع الاعتقاد
 على انقطع مع انه قد مر
 فيما بالضرر فالاولى تعاملا
 بان فيها خروجها بعد
 عليه فقط والخروج
 كذا مقرر (قوله ان
 الجريئة) جواب عما يقال
 انه قد نسب في الحد فلو
 ضرر الخروج به مطلقا

ذلك لان أقل الطهر خمسة عشر وما زاد عليهم يحتمل طروق الحيض فيه اه قرر شيخنا عطية
وعبارة مر وضبط جمع المدة التي لا تخلو عن الحيض غالباً أكثر من خمسة عشر يوماً وتبعهم
المصنف ونظر فيه آخرون بان العشرين والثلاثة والعشرين تخلو عنه غالباً اذهى غالب الطهر
فكان ينبغي أن يقطعها وما دونها الحيض ولا يقطع ما فوقها ويجاب عنه بان المراد بالغالب
هنا أن لا يسع زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب المفهوم مما مر في باب الحيض ويوجه
بأنه متى زاد زمن الاعتكاف على أقل الطهر كانت معرضة طروق الحيض فعدت لاجل ذلك
وان كانت تحيض ونظر غالب الحيض والطهر لان ذلك الغالب قد ينحزم اه وهو صريح
في أن المعتكف غالب عادة النساء وهو الظاهر كما مر وقال الزبيري في معتبر عاداتها فقط فاذا اندرت
عشرة أيام مثلاً متتابعة فاعتكفت عشرة في وقت بطرقها الحيض فيه فطرقها انقطع متابعها
وان اندرت شهرًا فاعتكفت فطرقها الحيض فيه وكانت عاداتها الظاهر شهرًا انقطع متابعها
ان اعتبر عاداتها ولو اعتبر غالب عادة النساء لم ينقطع (قوله ولا يجوز الخ) هذا هو الطرف الثاني
كما مر أي يحرم أخذ من تقييده بالواجب لان المندوب يجزئ قطعه وان كان ما يبطل الواجب
يبطله (قوله خروج) أي الاعتكاف وقوله منه أي المسجد (قوله اذا كان اعتكافه واجبا)
أي بنذر وهو مقيد بعد متتابعة كعشرة أيام متتابعة أو معين مدته كهذا الشهر يخرج
المندوب والمندوب المطلق والمقيد لم بشرط متابعها لم تعين كقوله على اعتكاف شهر فهذا
كأنه لا يحرم الخروج من المسجد في أثناءه وأما قول الخطيب على الغاية ولا يخرج من المسجد
في الاعتكاف المندوب ولو غير مقيد بعد ولا يتابع فمعناه أنه لا يخرج مع بقائه على الاعتكاف
فلا ينافي جواز خروج مع عدم بقائه على ذلك حيث لم يزم على العود على ما مر (قوله قبل أن
ينقض) أي الاعتكاف على تقدير مضاف أي مدته (قوله وان أمكن فيه) أي بقائه بمدة
وقوله لم يمكن فيه أي بان لا يكون في المسجد ماء (قوله بخلاف الكل) أي فانه قد يستحيما منه
ويشق عليه ويؤخذ من ذلك أن محل جواز الخروج له اذا كان المسجد يكثر طارقه ولم يكن
مختصا بجماعة معينين فان لم يكثر طارقه أو كان مختصا بمن ذكر كالحاررين في الأزهر لم يجوز
الخروج له (قوله وهي البول أو الغائط) أو مائة خلوة تجوز للجميع قال مر ومثله ما الرعي
فيما يظهر اذا لبد منه وان كثر خروجه لذلك العارض نظر الى جنسه ولا يشترط أن يصل لحد
الضرورة اه (قوله فعلاها) أي الحاجة وقوله في سقاية المسجد هي ما جعل قضاء الحاجة
ويقال لها الميضة لاسقاية الشرب ومحل عدم تسكبه ذلك حيث كان يحتمل شربها بان كانت عامة
وهو من تحتل مروا به قضاء حاجته فيها فان لم يحتمل شربها الكون موصونة مختصة بالمسجد
لا يدخلها الا أهل ذلك المكان أو لم تحتل مروا به بذلك لم يجز له الخروج اه أفادهم (قوله ولا في
دار صديقه) أي لما فيه من المنية (قوله الا ان تقاضى البعد الخ) ضابط التقاضى أن يذهب
أكثر الوقت المندوب في التردد الى الدار بان يكون زمن التردد اذا فقناه أكثر من زمن المكث
في المسجد فلا يضبط التقاضى بالعرف ولا يعتبر كل يوم على حدته على المعقوفين اه (قوله الا
أن لا يجرد) استثناء من المستثنى قبله وهو قوله الا ان تقاضى البعد عدم جواز الخروج عند
التقاضى والمعنى الا أن لا يجرد الخ فلا يضر جش البعد وقوله أولا يابى أي أو وجدوا

(ولا يجوز خروج منه)
اذا كان اعتكافه واجبا
قبل أن ينقض (الاشياء
كلها) وان أمكن فيه
(وشرب لم يمكن فيه)
بخلاف ما لو أمكن فيه لانه
لا يستحيما منه بخلاف
الاكل (وقضاء الحاجة)
وهي البول أو الغائط ولا
يكاف فعلها في سقاية
المسجد ولا في دار صديقه
التي يجازى المسجد بل له
الخروج الى داره الا ان
تقاضى البعد الا ان لا يجرد
في طريقه موصفا أولا
بليق في جباله قضاء الحاجة
في غير داره

(قوله وهو صريح في أن
المعتكف غالب عادة النساء)
أي على ما فيه من الخلاف
الذي ذكره القسطنطيني قبل
فأراد عدم اعتبار عاداتها
فقط تدبر (قوله فاذا اندرت
عشرة أيام الخ) قيل الحكم
منه في الشهر فقط فقرر

لا يلحق الخ (قوله ولا يعدل الخ) قيدتان في جواز الخروج الى داره فهو معطوف في المعنى على قوله الا ان تفاش فكاكته قال له الخروج الى داره بقيد عدم التفاش وأن لا يكون له دار أخرى أقرب منها وعبارة المنهج وشرحه لا يخرج وجه التبرز ولو بدا له لم يشعش بعدها عن المسجد ولا له دار أخرى أقرب منها أو غش ولم يجده بطريقه مكانا لا تقابه فلا يقطع التتابع به فلا يجب تبرزه في غير داره كسماية المسجد ودار صديقه المجاورة له لثمة في الاول والثاني أما اذا كان له أخرى أقرب منها أو غش بعدها ووجد ~~مكانا~~ لا تقابه فيقطع التتابع بذلك لاغتنامه بالأقرب في الاول واحتمال أن يأتيه البول في رجوعه في الثانية فيبقى طول يومه في الذهاب والرجوع اه (قوله ولا يتأني) أي لا يتباطأ هو حكم مستقل وعبارة مر واذا خرج لا يكاف الاسراع بل عشي على صحبته فان تأني أكثر من ذلك يطل كافي زيادة الروضة عن البصر اه ولا يضر تكرار قضاء الحاجة كما مر وفي كل مرة عمل ما جاز في المرة الاولى (قوله وله التوضؤ حينئذ) أي حين اذ خرج لقضاء الحاجة قال في شرح المنهج واذا فرغ منه أي التبرز واستحبى قوله ان يتوضأ خارج المسجد لانه يقع تأنيها لذلك بخلاف ما لو خرج لمع امكانه في المسجد فلا يجوز اه والحاصل انه لا يجوز الخروج للوضوء استقلا لا ولو عن حدث متى امكن في المسجد فان لم يكن فيه جازا لخروج الواجب لا المندوب اما تبعه فيجوز ولو مندوبا وبوخذ من ذلك ان الوضوء في المسجد جائز وان تقاطر فيه ماء لانه غير مقصود فلا يحرم ولا يكره ولا يشكل بطرح الماء المستعمل فيه فانه قيل بحرمة وقيل بكرهه وهو المعتمد حيث لا تقذير لان طرح ذلك مقصود بخلاف الماء المقطر من أعضاء الوضوء (قوله اذالم تطل) أي العبادة أي زمنا وفي نسخة يطل بضم الياء أي وقوفه بأن لم يقف اصلا او وقف يسيرا بان اقتصر على السلام والحوال وقوله ولم يعدل عن الطريق أي بان كان المريض فيها فان طاز وقوفه عرفا وعدل عن طريقه وان قل ضر اه وكعبادة المريض في ذلك زيارة الاقدام (قوله وله الصلاة على الجنائز الخ) أي ولو مر ارا على المعقود وكذا عبادة المريض وبشتمط في جواز صلاة الجنائز ان لا ينتظرها وان لا يعدل عن طريقه اليها وعبارة مر ولو صلى في طريقه على جنازة فان لم ينتظرها ولم يعدل عن طريقه اليها جاز والافلا وهل عبادة المريض ونحوها له افضل اوتر كها او مما سواهما وجوه اربعهما أولها اه (قوله وضبط عدم الطول) بحقل ان يكون ماضيا مبنيا للمجهول وان يكون مصدرا يفتح الضاد وسكون الباء مبتدأ خبره بقدرها أي ضبط عدم الطول في عبادة المريض بقدر صلاة الجنائز باخف ممكن وعبارة الزيادة عند قول المنهج فان طال أي وقوفه في عبادة المريض بان زاد على اقل مجزئ في صلاة الجنائز اما قدرها فمشمول للجميع الاخر اه ولا يتأني ذلك ما مر عن م ومن ضبط ذلك بالعرف لان اقل مجزئ في صلاة الجنائز هو ضبط عدم الطول عرفا (قوله واذا ان) قيد اول وللمسجد قينان وقرينة ثالث ورابع فجملة القيود أربعة واما قوله لانه معمودها والاف الناس مودته فهم انما عيلان كما يدل له منيع مر وان كان منعه في المنهج يقتضي انها قيدان ويدل لعدم كونها قيدين عدم اخذ محترهما وكلاهما ما ألحق به كقراءة العشرة على المنارة المسماة ذلك بالاولى والثانية والثالثة وكذلك السلام المعروف والتسليم في الليل كما استقر ذلك ع ش خلافا لما ذكره

ولا يعدل الى البعدى من داره ولا يتأني أكثر من عادته وله التوضؤ حينئذ خارج المسجد وله عبادة المريض اذالم تطل ولم يعدل عن الطريق وله الصلاة على الجنائز وضبط عدم الطول بقدرها (واذا ان)

الزيادة (قوله على منارة) بفتح الميم أصله منصوبة بوزن مفعلة من النور نقلت حركة الواو الى
النون ثم قيل تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها الآن قلبت ألفا فصار منارة وجمعها
مناور بالواو وهو القياس لان حرف المدا اذا وقع ثالثا في المقرد وكان أصليا يصح ولا يصح دل
همز بخلاف ما اذا كان زائدا قال في الخلاصة

والمد زائد ثالثا في الواحد • همز يرى في مثل كانه لاند

ويجوز منائر بالهمز تشبيها للاصل بالزائد كما همزوا مصائب مع ان أصله مصارب وما نقل عن
سبيويه من أن ذلك غلط يتعين تأويله فقد قرئ شذوذا مع انشأ بالهمز والقياس مع انشأ بالياء
لانها الأصلية هكذا قيل وفيه نظر لان مثل ذلك لا يثبت الا بالهمز ولم يسمع منائر بالهمز مع
ذلك في معانئ ومصاب لا يقتضي جواز في منائر اعم همز جواز القياس في مثل ذلك (قوله
للمسجد) إضافة المنارة اليه للاختصاص وان لم تكن له كأن خرب مسجد وبقيت منارته مجرد
مسجد قريب منها واعتيد الاذان عليه التحكيم بها حكم المبنية له كما هو ظاهر وقول المجموع
ان صورة المسئلة في منارة مبنية له جرى على الغالب فلا مفعول له اه شرح مر وقيل قبل ذلك
وجبت الاذرى امتناع الخروج للمنارة فيما اذا حصل الشعار بالاذان يظهر السطح اعم هم
الحاجة اليه وكالمنازة محل عال بقرب المسجد اعتيد الاذان عليه وكذا ان لم يكن عاليا لكن
توقف الاعلام عليه ان يكون المسجد في منعطف مثلا انتهى بالحرف (قوله قرينة منه) أى عرفا
ولا بد ان تكون منفصلة عنه كما شرح به في المنهج وأصله قال مر بان لا يكون بابا فيه ولا في
رجبته المتصلة به فان كان بابا فيه او في رجبته لم يضر صوره ودها ولو اغير الاذان وان خربت عن
سمت بنا المسجد وترى به اذى في حكمه كمنارة مبنية فيه مالت الى الشارع فله مع الاعتكاف
فيها وان كان المعتكف في هوا الشارع ويؤخذ من ذلك انه لو اتخذ للمسجد جناح الى الشارع
فاعتكف فيه صح لانه تابع له اه بتصرف (قوله راتبا) المراد به من سبق له الاذان عليها
ولو مرة واحدة ولا فرق بين أن يكون باجرة أو متبرعا خلافا لما يقتضيه كلام الرحمانى قال مع
وهل نائب الراتب كالراتب مطلقا أو ان استنابه اعتذر أولا فيه نظرا والى نائب قريب اه (قوله
لا لقه) أى المؤذن مع ودها يؤخذ من ذلك انه يحرم عليه ما يخرج ويقتطع المتتابع بخروجه
للاذان أو لمرة وهو كذلك كما يؤخذ ايضا من قوله راتبا ولا بد أن يكون مرتبا قبل الاعتكاف
ولو بعد النذر لان تعلقه به قبل الاعتكاف صير ذلك كالوصف اللازم له فكان زمن أذانه
كالمستغنى بخلاف ما لو رتب بعد الاعتكاف لانه ألزم ذمته وهو خلى عن التتابع فامتنع عليه
الخروج لذلك وجعل هذين التعليلين في شرح المنهج قيدين وذاد كون المنارة منفصلة فتكون
القبول سبعة وتقدم لك أن الاولى ما هنا واهل لم يزد قيدا لانه قال لاه من قوله قرينة اذا المتبادر
منه ذلك لان المتصل لا يقال فيه انه قريب (قوله بخلاف خروج الخ) لم يرتب في أخذ المترقات
وقوله وخروج الراتب اغير الاذان كنوم وأكل وشرب وهذا محترز اذان (قوله لكن بعيدة
عنه) قال مر ولم يتعرضوا لضبط البعيدة والاقرب الرجوع في ذلك لا عرف وان ضبطه بعضهم
بكونه خارجة عن جوار المسجد وجاره أو يعون دارا من كل جانب وبعض آخر بما جاور حريم
المسجد اه (قوله وجنابة) أى غير مغطاة كما مر حتى يكون الاعتكاف صحيحا ما اذا كانت

على منارة للمسجد قرينة
(ان كان) المؤذن (راتبا)
لا نفسه مع ودها الاذان
والنم الناس صوته بخلاف
خروج غير الراتب للاذان
وخروج الراتب اغير الاذان
أو للاذان لكن على منارة
ليست للمسجد أو له لكن
بعيد عنه (رحموت أكبر)
من حيز ونقاس وجنابة

تصريح المذكت بشئ منه في المسجد ٥٠٦ فلا يقطع الخروج له التتابع الا ان يكون في مدة فقلوه عنهم ما غالبا (واغما)

ومرض يشق معه ما
الاقامة في المسجد وجنون
كذلك كما فهم بالاولى
بخلاف ما ذالم يشق ذلك
وذكر القصة المذكورة في
الاغرام من زيادتي (وعدة)
ايست بسبب المرأة ولا قدر
الزوج لاعتكافها مدة
بخلاف ما اذا كانت بسببها
كان عاقب طلاقها انما يتم
فقات وهي معتكفة مدة
ثقت وبخلاف ما اذا قدر
الزوج لاعتكافها مدة
فخرجت قبل تمامها (وقى)
لان الخروج له المصلحة
المسجد (وخوف فاهر)
بغير حق اعذر (و) خوف
(انهم دام المسجد) خوف

(قوله ان كل ما بطل الصوم
الح) أي عاقبة عاق بالفرج
في الجملة (قوله وذو كسر
القيد) واعلم ان الكلام في
الجنون بغير عمد والابطال
الاعتكاف ولو لم يخرج كما
مر (قوله لعدم جواز الح)
اهل الاولى - مذقه (قوله
وان حرم الح) أي بالنسبة
للمسورة الاولى فقط كالا
يغنى (قوله أي بان قال لها
الح) هذا تصوير للتفويض
للاعتاق الذي ذكره
الشارح (قوله لازمة)
الاولى مخصوصة (قوله قبل
مضى خمسة)

مقطوعة فلا اعتكاف باطل لما مر ان كل ما بطل الصوم ابطال الاعتكاف (قوله بشئ) أي مع شئ
أو الباطل لا يثبت - وقوله فلا يقطع الخروج له التتابع الا ان يكون في مدة فقلوه عنهم ما غالبا
الكلام الآن في ذلك لافي القطع وعدمه (قوله الا ان يكون) أي المذكور من الحيض
والنفاس - ذاعلى نسخة عنه ما بضمير التثنية وفي أخرى عنه وعالم فيكون الضمير عائدا على
الحيض فقط (قوله يشق معه ما الاقامة في المسجد) بان يحتاج لقدر من خادم وتردد طبيب
أو يخاف منه تلويث المسجد كما هو الحال وادرا ببول وفي معنى المرض الخوف من اضر أو حريق
حيث لم يجد - بعد افرى يا آمن فيه من ذلك فان زال خوفه عاد لمكانه وبقي على ما فعله (قوله
بخلاف ما ذالم يشق ذلك) بان كان المرض خفيفا كصداع وحس خفيف فلا يجوز له الخروج
لاجله وينقطع به تنافيه (قوله وذكر القيد الح) الصحيح ان ذلك ليس بقيد بالنسبة للاغما
والجنون فلا فرق بين امكان اعتكافها في المسجد وعدمه هذا بالنسبة لجواز الخروج الذي
الكلام فيه أما بالنسبة لقطع التتابع فيقال ان أمكن حفظه في المسجد بلا مشقة فخرج أو
أخر جاعل لتتابع اعتكافها ما على المعقود فالقيد المذكور بالنسبة لذلك ولا يعارض ما ذكرناه
اولا من انه ليس بقيد لان ذلك بالنسبة لعدم جواز الخروج فاذا ذكر المحشى هنا من اعتكافه كلام
المصنف غير مناسب لان الكلام فيما يجوز الخروج له لا فيما يقطع التتابع (قوله وعدم الح)
أي اذا كانت المرأة معتكفة ثم طلقه أو زوجها أو مات وجب عليه ان يخرج من المسجد لئلا يعتكف
في بيته لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن فان لم تخرجن عصمت وصح اعتكافها لان الحرمة
لا معارض لذلالت الاعتكاف وحيث اعتكف فالحرام ان يخرج من بيوتها ولا يجوز الخروج الا
لاشياء ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله ليست بسبب المرأة) قيد وكذا قوله ولا قدر
الح لا يقال حيث كانت مخدومة لكاح كانت العدة باذن الاناثول الذكاح بسبب بعيد لا يشر
العدة (قوله بخلاف ما اذا كانت الح) أي فيمتنع عليه الخروج في هاتين الصورتين فاعتد في
المسجد وان حرم عليها كما مر (قوله بثمنها) أي بان قال لها اطلق نفسك ان ثقت وبشرط
جوابها انورا وكانت عاقب ما لو قوض الطلاق اليها فطلقت نفسها (قوله وهي معتكفة) جملة حاوية
من الضمير في قالت وهي حال لازمة (قوله وبخلاف ما اذا قدر الزوج الح) كان اذن لها في عشرة
ايام ثم مات أو طلقها قبل مضى خمسة منها مثلا فخرجت حينئذ فلا يجوز لها ذلك وينقطع به
التتابع لان المدة استقضت قبل العدة فعدت في الخروج بها الا ان يغير عذر لانه لا يلزمها
الاعتكاف في بيتها الا اذا انقضت مدة اعتكافها المدة زلتها وكذا لو اعتكفت بغير اذنه ثم طلقها
وأذن لها في اتمام اعتكافها فلا يجوز لها الخروج وينقطع به التتابع (قوله وفي) مثله فصد
وبطامة لا يمكن تأخيرهما (قوله وخوف فاهر) أي شخص فاهر أي مكره على الخروج أي خاف
أو يضربه مثلا فيجوز له الخروج وقوله بغير حق متعاقب فاهر بخلاف ما اذا كان بحق كزوجة
وعبد اعتكفا بلا اذن فقتضا انه لا يجوز لهما الخروج وايس كذلك بل يجب عليهما اقامة يوم
مطل نعم هو صحيح بالنسبة للقطع فانه اذا كان بغير حق لا يقطع به اعتكافهما (قوله وخوف
انهم دام المسجد) أي بان علم ذلك أو ظنه ولم يبق منه محل يجلس فيه وان لم ينهدم بالفعل كما قدره
شيخنا عطية وقرر شيخنا الحنفى انه لا بد من انهم دام بالفعل ثم ان كان اعتكافهما مستمرا الزمه

مضى خمسة) الاولى بعدد يكن محتمة (قوله بغير حق) المتعين مذقه أو ذكر لا قبل يقطع الذهاب

(وقوع نفي) يضاف على
البلاد منه (وبلغة) أي
اصلاها الثلاثة (لكن
يطول) بخروجه (لها
اعتكافه) لأنه كان يمكنه
الاعتكاف في الجمارع
(ودفن ميت وأداء شهادة
تعيين عليه ولا يطول تنابع
اعتكافه) بخروجه (في
الثانية ان تعين العمل
فيها) أيضا) والابطال لأنه
في الشق الاول لم يعمل
بداعيته بخلافه في الثاني
وكذا دفن الميت غسله
والصلاة عليه وله الخروج
أيضا لغسل احتلام وان
امكن في المسجد واذا زال
ما ذكر عاد للبناء على الفور
وبه صرح الاصل في
الانهدام والتفريغ يرضى
ما فات غيره أوقات قضاء
الحاجة

(قوله أو اعمده) أي بان
اعتكاف على نحو شهادة
وقعت مسجد (قوله والا)
أي بان كان الذي لم يتعين
هو العمل فقط فتصمله الخ
(قوله وعبرة مر كفل
جنابة) قيل يجوز للخروج
فيما تقدم ذات الجنابة وان
لم يجد ما يغتسل به وهناك ذات
الغسل وجب ثم لا تكرار
مع ما مر وانظر ما معناه

الذهاب فور المسجد آخر من البدلية فيه أو غير متتابع جازله انتظار بناء المسجد الاول (قوله
وقوع نفي) بفتح النون وكسر الفاء مصدر كزفر وشيق بمعنى هجوم العدو أي خوف ناشئ
من وقوع الهجوم بالفعل فهو واقع ولكن خاف أن يصل له منه ضرر وليس المراد خوف أن
يقع النفي كقولهم فاضافة خوف لما بعده على معنى من الابتدائية ووقوع لما بعده من اضافة
البقية للموصوف أي نفي واقع أي حاصل بالبدل كان احتياط الكفار من اوقات الوقوع ليس
عذرا بل الخوف الناشئ منه ولذا قدره الشارع فاذا زال ما ذكر عاد لا انعام (قوله لأنه كان
يمكنه الخ) فلما أقيمت في غير مسجد اضيق مسجد البلاد أو اعمده أو حدث مسجد بعد اعتكافه
كان عذرا وليس من العذر ذهابه لبلد أقامه الدم صحت في بلد ما ذلت واجبة عليه حينئذ
(قوله وأداء شهادة) أي عند القاضي (قوله تعينا) أي الدفن والاداء بتعني المذكر وفي
نسخة تعيننا بتعني المؤنث (قوله في الثانية) أي في الاداء وقوله ان تعين العمل أي
تعمل الشهادة فيها أي الثانية أيضا أي كان تعين الاداء (قوله والا) أي بان لم يتعين عليه واحد
منهما أو تعين عليه أحدهما دون الآخر بطل التنابع كما اذا تعينا أو أمكن ادائها في المسجد
واستعمل يجب الا شهادة على شهادته لا مشقة اذ لا يتيسر كل وقت مر يشهد عليها وحصل بطلان
للتتابع عند تعين الاداء فقط اذ ان العمل بعد الشروع في الاعتكاف احوال العمل قبله فلا يطول
التتابع بخروجه لا الاداء وان كان متبرعا بالعمل وقوله لأنه في الشق الاول وهو ما اذا تعين عليه
العمل لم يعمل بداعيته أي بطيئه واختياره بل بداعية الشرع لأنه قهره على ذلك وقوله
بخلافه في الثاني أي ما بعد الاصادق بثلاث صور كما مر فانه يعمل فيها بداعيته فلم يعد في
الخروج لا اداء وفيه ان من جملة الشق الثاني تعين العمل دون الاداء وهو حينئذ قهره ولم
يعمل بداعيته فكان الاولى ان يعمل بما عالى به الرمي وعبارته ولو خرج لا اداء شهادة تعين عليه
تعملها أو ادائها لم ينقطع تنابعه لا يضطراره الى الخروج الى سببه بخلاف ما اذا لم يتعين عليه
شي منهما أو تعين أحدهما فقط لأنه اذا لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والا
فصحه لها انما يكون للاداء فهو باختياره وقيد الشيخ بجما عا اذا عمل بعد الشروع في
الاعتكاف والا فلا ينقطع الولاة كالزهر صوم الدهر وقوته بصوم كفارة لزمته قبل المذلول
يلزمه القضاء اه (قوله لغسل احتلام ليس بقيد) وعبرة الرمي كغسل جنابة وازالة نجاسة
ورعاف اه فالجنابة في كلامه شاملة للاحتلام ولا تزال بقسكرا أو وط غير مفقدا أو ولادة
وكافة - ل في ذلك التيمم ثم قال ولا يجوز الخروج انوم أو غسل نحو جمعة كما ذكره الخوارزمي
(قوله وان أمكن في المسجد) أي سواء أمكن أو لم يمكن لكن أن أمكن فيه بلا مكث كان
غسل بركة فيه وهو ماش أو قائم كان خروجه جائزا ويلزمه حينئذ ان يسأله لئلا يطول تنابع
اعتكافه وان لم يمكن أصلا أو أمكن بمكث كان واجبا لان مكثه في المسجد معصية اه أفادني
شرح المنهج وكلامه هنا محتمل لذلك كله (قوله واذا زال ما ذكر) أي مما لا ينقطع تنابعه
بالخروج اشئ منه عاد للبناء أي ان لم يكن خروج من الاعتكاف ولا يلزمه عند العود بجدينية
(قوله على الفور) متعلق بعاد فان لم يعد على الفور انقطع التنابع وقعد البناء (قوله
ويقضى) أي من خرج لما لا ينقطع التنابع بغير شرط وهذا هو الطرف الثالث كما مر وقوله

ما فات أي من زمن دفن الميت والعمدة ونحو ذلك وقوله غير أو فوات قضاء الحاجة ومثلها كل ما قصر زمنه كفصل جنابة ونحو كل وأذان (قوله وغير الزمن المصروف الخ) لم يذكر ذلك هنا وذكره في المنهج بقوله ولو شرط مع تتابع خروج العارض مباح مقصود غير مناف للاعتكاف كقضاء سلطان لغير تفرج صح الشرط لأن الاعتكاف إنما يلزم بالالتزام فيجب بحسب ما التزم فلو عين نوعاً أو فرداً كعمدة المرضي أو زيد خرج له دون غيره فلو أطلق العارض أو الشغل خرج لكل مهم دين كالجعة أو دينوى مباح كقضاء الأمير بخلاف غير العارض كان قال إلا أن يسدولي وبخلاف العارض المحرم كسرقة وغير المقصود كتنزه والمنافي للاعتكاف كجماع فإنه لا يصح الشرط بل لا ينعقد لذره نعم إن كان المنافي لا يقطع التتابع كبيض لا تخلو عنه مدة الاعتكاف غالباً مع شرط الخروج له ولا يجب تدارك زمن العارض المذكور إن عين مدة كهذا الشهر إن قال الله على أن اعتكف هذا الشهر إلا أني أخرج للقضاء السلطان مثلاً فلا يفتى في ذلك العارض لأن الشرط في الحقيقة لمساواة ما كان لم يعينها كشهريان قال الله على أن اعتكف شهر امتثاباً إلا أني الخ فاعتكف أياماً وأخرج لما ذكر وجوب قضاء زمنه لتتم المدة ويكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التتابع لا يقطع به فإن قال الله على أن اعتكف شهر امتثاباً ولم يستثن فاعتكف أياماً ثم خرج للقضاء السلطان مثلاً انقطع التتابع فيبتدئ فالحال ثلاثة أه أفاده في شرح المنهج بزيادة قال قل ويصح شرط هذا العارض في الصلاة والصوم كأن يقول نويت صوم هذا اليوم إلا أن يطرأ لي شغل كذا أو يجهل ما آكله

• (كتاب النسك) •

عبر فيه بكتاب الحج والعمرة وغيره بالنسك لأنه صار لها بالغلبة التصديقية عليهم ما الكونه قد سبق له استعمال في غيرهما إذ هو في الأصل مطلق العبادة من صلاة وغيرها وهو من الشرائع القديمة بل ما من نبي إلا وخرج خلافاً لما استنفى هو داود والحاو وروى أن آدم حج أربعين سنة من الهمة ما شيا وعيسى بحقل أنه حج قبل رفعه إلى السماء وأنه حج حين ينزل إلى الأرض وجاءه إن الملائكة طافوا بالبيت قبل آدم بسبعة آلاف سنة والصلاة أفضل منه خلافاً لما قضى حيث فضله على سائر العبادات لأشقاله على المال والبدن والجهل ورعى أنه فرض سنة ست وقيل سنة خمس وجمع بينهما بأن الفرض وقع سنة خمس والطلب إنما توجه سنة ست وقيل فرض قبل الهجرة وهو خلاف المشهور وروى عن علي بن عوف رضي الله عنه ما من غير شغل بحرب ولا عدو حتى حجوا معه صلى الله عليه وسلم سنة عشر وكل هذا دليل لوجوبه على التراخي وهو حيث كان مبروراً يكفر الكفار والصغار حتى التبعات أي حقوق الأديين على الله قد بشرط أن يموت في ذلك أو بعده وقبل تمكنه من أدائها ما من رجوع بالمسارعة لكن من مات فانه لا تستطع عنه وتكثير ما ذكر بالنسبة للأخرة ما بالنسبة لأمور الدنيا فلا حتى لو نسي حج لا تقبل شهادته إلا بعد الاستبراء بسنة ولا يحد فادفعه لأن العرض إذا انتمى له تملكه ونظيره ذلك ما قاله في قوله صلى الله عليه وسلم النائب من الذنب كمن لا ذنب له والتكثير يحصل بالحج وإن لم يصحبه توبة لأنها مكفرة استغفلاً لا بدون حج ثم اعلم أن النسك إما لفرض عين على من لم يحج بشرطه أو كناية على

وغير الزمن المصروف إلى المستثنى فيما إذا استثنى وعن المدة
• (كتاب النسك) •

(قوله والطلب إنما توجه الخ) أي أنه صلى الله عليه وسلم لم يطالبهم به إلا سنة ست لأن له نائباً ير البيان لوفاء الحاجة والاندلاء في لفرض التوجه والطلب عند شرطه فتدبر

جميع المسلمين لحياء الكعبة كل سنة ولا يشترط في العدد المصلين هذا الفرض قدر مخصوص
بل المدار على وجوده من بعض المكافين ولو واحد في كل سنة مرة أو تطوع ويتصور
في الارقاء والصبان ان فرض الكفاية لا يتوجه اليهم فلا يثبت الاحياء عليهم عن المكافين
على المعقد كرسد السلام وصلاة الجماعة والجمعة بخلاف صلاة الجنائز وفرض الجهاد وان الحج
انما اقل لا تصح منها خبر من جاء ساير يدوجه الله تعالى فقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر
ويشفع فيمن دعا له وخبر من قضى نسكه وسلم الناس من يده ولسانه غفر له ما تقدم من ذنبه وما
تأخر وانفاق لدرهم الواحد في ذلك يعدل ألف ألف فيما سواه رواه الترمذي وروى ابن حبان
عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الحاج حين يخرج من بيته لم يخط خطوة الا كتب
الله له بها حسنة وخط عنه بها خطيئة فاذا وقفوا بعرفات باهى الله تعالى بهم ملائكتهم يقول
انظروا الى عبادي أتوني شعثا غبرا أشهدكم اني غفرت ذنوبهم وان كانت عدد قطر السماء ورمى
عالمج واذا رمى الجمار لم يدرك أحد ماله حتى يتوفاه الله تعالى يوم القيامة واذا حلق شعره فله بكل
شعره سقطت من رأسه نور يوم القيامة واذا قضى آخر طوافه بالبيت خرج من ذنوبه كيوم ولدته
أمه اه وفي الشفاء عن سعدون الخولاني ان قوما أتوه بالمستنير فكان بالقيروان فاعلموه ان كلمة
قتلوا رب الا فاضرموا عليه النار طول الليل فلم تعمل فيه وبقي أبيض اللون فقال له حج ثلاث
حجج قالوا نعم فقال هذا صدق حديث من حج حجة أدنى فرضه ومن حج ثالثة دأى ربه ومن حج
ثلاث حجج حرم الله شعره وبشره على النار وورد أن البيت الحرام يحججه كل عام سبعون ألفا من
البشر فاذا قصوا عن ذلك أنهم هم الله عز وجل بالملائكة واذا زادوا على ذلك يفعل الله ما يريد
وان البيت المعمور في السماء الرابعة فتح اليه الملائكة كما تفتح للبشر الى البيت الحرام (قوله
من حج وعمره) ويجب كل منهم ما بالشروط الآتية مرة واحدة بمصل الشرع ويجب أكثر من
ذلك لعارض كذا ذروا قضاء عتد افساد التطوع ووجوب كل منهم ما على التراخي فيبوزة أخيره
عن سنة الامكان بشرط أن يرمز على الفعل بعد الاستطاعة وأن لا يتضييق بتذرا وخوف
عضب أو افساد فلو قال الله على ان أحج حجة الاسلام في هذا العام أو خاف غضبا بعد عامه أو افسد
نسكه وجب فعله في ذلك العام في الاولين وفي العام القابل في الأخيرة ولا يغني الحج عن العمرة
وان اشتمل عليها الا انها أصلان بخلاف الفسل فانه يغني عن الوضوء لانه الفصل والوضوء بدل
عنه وذلك لان الفسل كان واجبا لكل صلاة بالنسبة للحدث الاصغر فنشرع الوضوء لكل صلاة
بدلا عنه تخفيفا ثم سقط وجوبه لكل صلاة وبقي التيمم على الاصل (قوله بفتح الحاء وكسرهما)
وبهم اقرئ في السبع في قوله تعالى وقفه على الناس حج البيت وقوله لغة القصد أي اعظم كما قيد
به بعضهم والصحيح خلافه (قوله قصد الكعبة) أي مع الافعال فلا يرد أنه يلزم على كلامه
مصول الحج لمن يعمد من لا يعمد قصد الكعبة ولو قال الافعال المقصودة لكان أولى لان
الاركان الآتية لها الا لقصد اذا هو أمر قلبي بفعالها أو كان له على طريق الجهاد وعبادة الرمي
وشرعا قصد الكعبة للافعال الآتية واعترض بانه نفس الافعال الآتية واستدل بخبر الحج
معرفة ومعلوم أن الموافق للغالب الاول من أن المعنى الشرعي يكون مشتقا على المعنى اللغوي
بزيادة ولاد لانه في الخبر لان معناه معظم المقصود منه معرفة لكن يؤيده قولهم أركان الحج

من حج وعمره (قوله بفتح الحاء وكسرهما لغة القصد
وشرعا قصد الكعبة
(قوله كرسد السلام) أي فلا
يكفي من الصبي (قوله
والجمعة) الاولى حذفت لان
الكلام في فرض الكفاية
أوجرى على قول ضعيف
(قوله حتى يتوفاه الخ) راجع
نسخة مصححة أو المعنى حتى
يتوفاه الله له (قوله في السماء
الرابعة) المعروف السابعة
وعن شيخنا الباب وروى في
كل مقام بيت المعمور فخر
(قوله من أن المعنى الخ)
بيان للغالب وكان الاولى
تأخير لفظ الاول بعد قوله
بزيادة والزائدة هي كون
متعلق بالقصد أمرا
مخصوصا بخلافه في المعنى
اللاغوي وقوله ولاد لانه
للمعترض على ما دعاه وقوله
فيما سواه لان الاول كان الآتية
له أي لهذه الهيئة للجمعة
تامل

لغة الزيارة وشرعا قصد
الكعبة للنسك الآتي بيانه
والاصل فيه ما قبل الاجماع
قوله تعالى وأتوا الحج
والعمرة أي اتوا بهما
تأنيذا وشرطا وجوب الحج
اسلام ونكاح وحرة
وانقطاع وقت

(قوله لا زال) جمع سائل
كقواب جمع فاقب (قوله
ومنله السكران) أي
فيحصل فيه بين كونه برح
برؤه عن قرب أو لا حر
وحاصل ما يأتي أن السكران
إن زال عقله مع وقوع نقلا
ويأتي رايه بالأعمال غير
الوقوف بل لا بد فيه من
حصوله فيه وإن لم يزل وقع
فرضا (قوله أو في أثناءه)
مقتضاه أنه إذا أكل أثناء
الطواف لا يعيد ما نهله من
الطواف حال العبادة والرق
لغيره مع وجوب إعادة
النسي حيث فعله قبل
فراجعه وسبب في باب
الضرورة أنه يجب إعادة
ما وقع قبل الكمال مطافا
كما ينبغي عليه النسي ثم
(قوله إن لم يسع الخ) عبارة
في هذا المعنى أن كان قد
سعى بعد القدوم لوقوعه
في حال النقصان وهي
الصواب

خسة أوستة ويحجبان هذه أركان للمقصود لا لقصد الذي هو الحج فتعريفها أركان الحج على
سبيل الجواز أو باختصار (قوله للنسك الآتي بيانه) هو أركانه وواجباته الآتية وهو فصل
مخرج للعمرة وكذا يقال في العمرة والنسك الآتي بيانه في أركان الآتية وواجباتها وأقواعد
آتية في كل قيد مخرج للآتية ما يتوهم من اتحادهما أنه ما وإن اتحد اللفظا مختلفان
معنى (قوله لغة الزيارة) أي سواء كانت لمكان عامرا أو لا خلافا لمن حمله بالأول أخذ من مادة
العمرة وقوله وشرعا قصد الكعبة أي أو نفس الأفعال المقصودة على ما صرح (قوله وأتوا الحج
والعمرة) قبل حكمة الأمر بالآتيان به ما لله تعالى أنهم ككأنوا بقصدون معهما التبرارة
فيستحب القصد بالحج أن يكون خاليا من التبرارة في طريقة فإن قصد مع الحج مع غيره وأما
نوابه فيمنظر فيه للباغت أن غلب الباعث الأخرى أثيب بقدره والأفلا يثاب أصله على المعتمد
وقيل يثاب حينئذ دون ثواب الخلق عن التبرارة ويجب عليه أن يقصد بالحج وجه الله تعالى
والأفلا ثواب له فقد روى الخطيب البغدادي عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأنى على الناس زمان يحج أحشياؤهم للزينة وأوساطهم للتجارة وقراؤهم للرياء والسمعة
وقراؤهم لله - ثمة وإذا كان عمر يقول الوند كثير والحج قليل وعن أبي هريرة أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال إذا كان يوم معرفة غفر للعاج لمخلص فإذا كان ليلة المزدلفة غفر الله تعالى
للتجار فإذا كان يوم منى غفر الله للجهالين فإذا كان هذه جرة العقبة غفر الله للوال ويستحب
أن يجر من على مال - لال يثقة في سفره فإن الله تعالى طيب لا يقبل الاطياب وفي الخبر من حج
بمال حرام إذا لم يقبل له لا لملك ولا لسلطان ويحجك مردود عليك ومن حج بمال مغصوب
أجره الحج وإن كان ماصيا بالانقب وقال أحمد لا يجزئه (قوله أي اتوا بهما تأنيذا) أي
تجمعين للشرائط والأركان ودفع بهما ما يوجب به ظاهر الآية من أن الواجب اغما هو
انتهاء حاجته بالشرع فيهما وأما الشرع فليس بواجب وبهذا التأويل صارت الآية
ناطقة بوجوب الابتداء والاطمأن لان تأنيذا حال مقدما سابقا لها والقصد الأمر بكل من القيد
والقيد كإبدال لذلك قرأه بعضهم واقبلوا الحج بالقاف (قوله وشرطا وجوب الحج الخ) هذه
خامس مرتبة من مراتب خمس أولها الصحة المطلقة عن التقيد بالباشرة والوقوع عن
فرض الاسلام والوجوب وشرطها الاسلام فقط فلا يصح من كافر أصلي أو مرتد لعدم أهليته
للمباداة ولا بشرط فيها تكليف فلا يلى مال ولو لم يذونه وإن لم يذنسكه أو أحرم به أحرام عن صغير
ولو مجزا وعن مجنون بأن ينوى جهادها مشرومين فيصير من أحرم عنه محرما بذلك ولا بشرط
حضوره ومواجهته وقت الأحرام وخروج من ذكر المعنى عليه فلا يحرم عنه غير ما لا يلى
بزائل العقل وبرؤ. مرجوع على القرب ويؤخذ من ذلك أنه إن لم يرج برؤه كان ككأنه مجنون
فيحرم عنه واية ومثله السكران ثانيا المباشرة وشرطها مع الاسلام التمييز فاميز حرام باذن
ولى من أب ثم جد ثم موسى ثم حاكم أو قبه لا كافرا ولا غير مميز لا يلى له واية ثالثا الصحة النذر
وشرطها مع الاسلام والتقية بالسلوخ رابعة والوقوع عن فرض الاسلام وشرطها مع
الثلاثة المذكورة الطريقة ولو غير مستطیع فيجزي ذلك من فقير لا صغير ورفيق أن لا يلبس به
فإن كماله لا قبل الوقوف أو طواف العمرة أو في أثناءه أجزأهما وأعاد السعي إن لم يسعيا
بعد طواف القدوم (قوله واستطاعة) أي بالبدن والمال أو بالمال فقط في حق العضوب

وسمي بذلك بانافن لم يكن مستطيعا لم يجب عليه الحج لكن اذا فعله اجزأه (قوله وهو) أي وقت الاحرام بالحج أي نية الدخول فيه فهذا الزمن السكلي زمن الاحرام أما بقية الالفه لفلها زمن مخصوص من هذا السكلي وليس كاه زمانها وقد فسره ابن عباس وغيره من الصحابة قوله تعالى الحج أشهر مملوءات بذلك أي وقت الاحرام به أشهر مملوءات واطلاق الأشهر على شهرين وبهض الثالث تغليباً لبعض الشهر على كله أو اطلاقاً للجمع على ما توفى الواحد وقوله شوال الحج يؤخذ منه انه يصح احرامه بالحج اذا ضاق وقت الوقوف عن ادراكه وهو كذلك حيث كان مستكماً من ايقاع بعضه في الوقت بخلاف نظيره في الجمعة لبقاء الحج بها فثبوت الوقوف بخلاف الجمعة فانما اذا خرج وقت الاتقي جمعة بل تنقلب ظهره اذ لم يتمكن من ذلك كان كان يومه وأحرى بالحج ليلة النهر لم ينعقد بها في المعقد بل ينعقد مرة وان كان من أهل الخطاوة ولا تظن لحرق العادة (قوله وذو القعدة) يقع الذاف أفصح من كسر هاء اسمي بذلك لعدمهم عن القتال فيه وقوله وعشر ليل إلى أما الايام فتسعة فقط فلو أحرم بالحج قبل فجر يوم النهر بطمخة ووقف بعرفة واتى ببقية الأفعال اجزأه ذلك (قوله من ذي الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها وهي بذلك لوقوع الحج فيه أي هيئته أو المزمعة فان الحجة بالفتح المرة وبالكسر الهيئة وكل من حاضراً يقع فيه (قوله وذلك) أي انقراط الشروط المذكورة للاجتماع وقدمه عمومها في جميعها بخلاف الآية فانما الخاصة بالاستطاعة ولم يقدمها أو يقيها دليل على أصل وجوب الحج للاختلاف في اعرابها فإلى بعض الأوجه لا تنتج الوجوب المطلوب رعاية ما قيل في اعرابها ان حج مبتدأ رثته خبر ومن استطاع بدل مخصوص ولا يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه باجني وهو المبتدأ لأنه في نية القديم والرابط محذوف أي من استطاع منهم والتقدير روح البيت واجب لله على الناس المستطيع منهم واليه متعلق بسبيل أي طريقاً إليه وقبل من مبتدأ خبر محذوف وقيل شرط وجوبه محذوف والتقدير عاين ما فانه يجب عليه الحج أو فاجب ويلزم على هذين وجوب الحج على جميع الناس لانه تم الكلام عند قوله والله على الناس حج البيت وأما ما بعده فهو وكلام مستأنف وقيل ان من فاعل بالمصدر ويلزم عليه ان المعنى ويجب لله على الناس ان يحج المستطيع وهو فاسد لان الإنسان لا يجب عليه فعل غيره اذا ليس في وسعه هـ ان جعلت ألى الناس للاستغراق فان جعلت للهدى الذي كرى أي الناس الذين جرى ذكرهم وهم المستطيعون لم يرد ذلك وتوجيه ان رتبة مبتدأ ومتممها في القديم فالتقدير حج البيت المستطيعون حتى ثابت لله على الناس المذكورين بل هذا أولى من جعلها للاستغراق ولما أنكر الیهود وجوبه نزلت فوضع ومن كفر موضع ومن لم يحج ثانياً كيدا الوجوب وتغليظاً على تاركه فتسعة نكحاً كفران حيث انه فعل الكفرة أو هو محمول على تاركه هذا الوجوب به كحديث من مات ولم يحج فليتب ان شاءم ودياً أو نصرانياً أو نصيري في البيت أو الحج والسبيل الطريق وهو الزاد والراحلة فلو كان من أبواب الخطوة لم يجب عليه الحج على المعقد لأن هذه حالة خارقة للعادة والامور الشرعية عينية مبناه على العرف المعتاد واذا حج العبي كذب له ثوابه كفسير من الطاعات ولا يكتسب عليه منية بالاجماع (قوله ولا يجب على كافر) أي ولا يصح منه ولا عنه له عدم أهلية للعبادة ونسبة كلام جمع محقة حج مسلم بالنية وان اعتقد الكفر وهو ظاهر اذا اعتقاده منه انؤمن ان اعتقده مع احرامه لم

وهو شوال وذو القعدة
وعشر ليل من ذي الحجة
وذلك للاجتماع وقوله تعالى
وقه على الناس حج البيت
من استطاع إليه سبيلاً فلا
يجب على كافر أصلي

(قوله وان كان من أهل
الخطوة) أي فالخاص له ان
يذهب الى هناك ثم يحرم
بالحج ويلزمه دم اترسكه
المبقيات حرر (قوله وقيل
ان من الحج) وعلى هذين
يكون الوجوب غير قديد
بالاستطاعة مع ان هذا هو
المطلق فلم تنتج الوجوب
المطلق ولا يقال ان من
استطاع إليه سبيلاً على كمال
القوانين فيه منتهج لذلك لانا
نقول ذكر كفر من افراد
العام بحكمه لا بخصه فلا
مفهوم له فتم ان الآية على
كلا القوايين فيما لا تنتج
الوجوب المطلق اه شيئاً
وهل يصح ان من استطاع
وان كانت جملة مستأنفة
بدل أو عطف بيان ولذا ترك
العاطف اكمال الاتصال
حرره

ينعقد لان غايته انه كنية الابطال الوهي هنا تؤثر في الابتداء دون الدوام اه (قوله باله في
 السابق في الصوم) أي بمعنى انه لا يطالب به منافي الدنيا وان كان مطالباً من الشارع بدليل انه
 يعاقب عليه في الدار الآخرة فيما على الأصح من أنه مخاطب بفروع الشرائع المجمع عليها كما مر
 (قوله فلا أثر لها) أي الاستطاعة في الكفر الأصلي وقوله بخلاف المرتد محترراً أصلي (قوله
 يستقر في ذمته الخ) فان مات مرتداً لم يصح عنه لان ماله صار فياً وان أسلم صح عنه نفسه ان تمكن
 فان مات بعد الاسلام وقبل التمكن صح من تركه واستشكل اعتبار استطاعته في الردة على
 القول بزوال ملكه بها ما على المعتمد من أنه موقوف فلا إشكال (قوله في الردة) قيد بذلك لانه
 محل التوهم اذ لو استطاع في الاسلام ثم ارتد وجب عليه من باب اولي وفيه التفصيل المتقدم
 ولكن هذه ليست محل توهم لانه لم يجب عليه الا على مسلم (قوله ولا على غيره مكاف الخ) عبارة
 شرح المنهج ولا على غيره غير كالأثر العبادات ولا على صبي مميز لعدم بلوغه ولا على من فيه رفق
 لان منافعه مستحقة له فليس مستطاعاً اه (قوله ومن لا استطاعة له) فان مكاف اجراء
 قال في شرح المنهج فيجوز من فقير لا صغير ورفيق وقد مر ذلك (قوله قبل مجيئه) أي وقت الحج
 كان استطاع في رمضان ثم افتقر قبل مجيئ شوال (قوله بعد مجيئهم) أي أهل بلده المعلومين من
 المقام وان لم يتقدم لهم ذكر أي يشترط في الاستطاعة ان توجب دفيما بين أن يتيأ أهل بلده للحج
 وعودهم اليه وان افتقر في غير ذلك فن لم يستطع في جزء من ذلك لم يجب عليه وان استطاع في
 غيره فاذا كان عنده مال مستطيع به وتلف قبل رجوع أهل بلده الى وطنهم لم يستطع الرجوع
 عليه بخلاف ما اذا استمر عنده حتى رجعوا الى وطنهم بعد ذلك فيستقر عليه حينئذ ويجب على
 التراخي (قوله ان يعتبر في حقه الخ) أي وهو الشخص الذي قصد الذهاب والاياب أمامه
 قصد الإقامة فيعتبر في حقه الاستطاعة مدة الذهاب فقط وذلك انه في الصورة الاولى لو خرج
 مع أهل بلده لافتقر الى المال الذي يرجع به الى بلده بخلافه في الثانية (قوله فيرجع الى بلده) أي
 في أي وقت شاء وذلك لوروده في أوقات مختلفة في الصحيحين فقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم اعفر
 أربع عمر عمرة في رمضان وعمره في شوال وعمره في ذي القعدة وعمره في رجب وفي رواية ثلاثاً
 ثنتان في ذي القعدة واحدة في رجب (قوله ثم) استدل على قوله في أي وقت شاء
 واسم الإشارة للاحرام بالعمرة (قوله على المقيم) أي ليس بقيد بل متى كان عليه شيء من
 بقية أعمال الحج انتفع عليه الاحرام بالعمرة وان لم يكن يعني فلا يجوز الاحرام به او عليه
 شيء من أعمال الحج فاذا أحرم بها قبل النفر الاول أي الانتقال من مكة في ثلثي أيام
 النفر في أو بعد النفر وقبل الضل الثاني فانه لا يصح لان بقاء أثر الاحرام وهو الرمي
 والمبيت كبقائه ولا يمنع ادخال العمرة على الحج ان كان قبل الضلين والهجزة عن
 التشاغل بعملها ان كان بعدهما وقبل النفر لبقاء الرمي والمبيت عليه فان أحرم بها بعد
 النفر الاول وقد حصل الضلين جاز لان مبيت الله له الثالثة ورميها بسقطان به ومثله بعد
 النفر الثاني بالاولى ويمنع عليه الاحرام بها أيضاً في صورة أخرى وهي ما اذا كان محرماً
 بعمرة لان العمرة لا تدخل على العمرة قاله الرمي ثم قال ويمنع جنتان في عام واحد أي من
 شخص واحد لم يدم احكامهما معه وأما عنه فممكن كأن نذر حجاً وعرض واستتاب عن
 جميعه في سنة فتقع عنه اه باختصار (قوله لا شغل بالرمي والمبيت) أي اشتغال ذمته بهما

باله في السابق في الصوم
 فلو لم وهو معسر بعد
 استطاعته في الكفر فلا أثر
 لها بخلاف المرتد فانه
 يستقر في ذمته باستطاعته
 في الردة ولا على غيره مكاف
 كصبي ومجنون ومن يهرق
 ومن لا استطاعة له وسياق
 بيان كيفية ولا على من
 استطاع قبل وقت الحج ثم
 افتقر قبل مجيئه وكذا
 لو افتقر بعد مجيئهم وقبل
 الرجوع ان يعتبر في حقه
 الاستطاعة ذهبا ويايا
 (و) شرط وجوب العمرة
 ما مراً الا الوقت اذ لا وقت لها
 معين فيجوز الاحرام بها
 في أي وقت شاء منهم يمتنع
 ذلك على المقيم على الرمي
 لاشتغاله بالرمي والمبيت
 نص عليه الشافعي في الام

(قوله مستحقة الخ) لا يظهر
 اذا كانت مهابة الآن
 يقال بالتوبة اذا المأياة عند
 جاز لا يبعد منه جرد

وليس المراد الاشتغال به ما بالهمل حتى لو أحرم به أو أخر أفعاله عن الذفر من متى أو أتى به متى
وقت من تلك الأيام غير مشغول فيه برى ولا مبيت لم يصح ولم يكن الاحرام به ما انعم من اتيانه
بالرى والمبيت بمعنى اشتغاله بذلك انه مخاطب بيقية آثار الحج فلم تصح منه مادام مخاطب بيايه ابقاء
حكم احرامه الذي هو كبقاء نفس الاحرام فكان الاولى في التمهيل ان يقول ابقاء أعمال الحج
لان عبارته توهم ان المراد الاشتغال بالهمل (قوله وانك أنواع) أى الحج والعمره فهى أنواع
لكل واحد من ماى أقسام كل باعتبار وصفه من قضاء الحج أربعة وهى ترجع أقسامين فرض
وهو الثلاثة الاول ونقل وهو الرابع ويتصور اجتماع الثلاثة الاول بأن أفردت عنه ثم نذر
بعد عقده واستطاعته جواز عليه حجة الاسلام والقضاء والنذر لا خلاف ويتصور أيضا في صبي
جامع عام اذا أصبح أنه يلزمه القضاء فاذا أخره الى البلوغ ثم استطاع ونذر جواز منه الثلاثة
فاذا أراد فعلها الزمه ترتيبها كذا بان يقدم حجة الاسلام لاصالتها ثم التضام لجو به بأصل
الشرع ثم النذر لانه أهم من النفل فان خالف هذا الترتيب كأن أحرم بالمذورة وعليه القضاء
أوبه وعليه حجة الاسلام لفت نيته ووقع على الترتيب المذكور فقد نوى في هذه الصورة ما لا يقع
لانه نوى شيئا وقع عن غيره وقد ينوى الشخص ما لا يصح كان نوى صوما في رمضان عن غيره
فانه لا يصح عنه ادم نيته ولا عاقبته لان رمضان لا يقبل غيره قد ينوى شيئا وجوبا أو جوازا
ويفعل غيره كمن لم يمته الجمعة وأدرك امامها بعد ركوع الثانية فانه يجب عليه نيت أو يصلى
الظهر ولكن نوى القصر ثم عرض له موجب الاتمام ولا ينافى ما ذكر حديث وانما لكل امرئ
ما نوى لان المراد الغالب اذ الأصل أن النوى ينوى ما يقع له ويفعل ما يخرجه ولا يرد ما استثناه
العمل الدليل (قوله وقضاء) أى الحج أو عمره ويتصور قضاؤها في صورتين الاولى فيما لو كانت في
ضمن قرآن فان كانت مفردة لم يتصور قضاؤها الا ن وقتها الا بدو في النذر هان وقت معين ثم فان
فاته يقضيها (قوله ونقل) ولا يتصور والامن المبيد والصبيان لان فرض العين والكفاية
لا يتوجهان اليهم ولا يسهط بحجهم فرض الكفاية عن المكانيين على المعقد كما مر أما الثلاثة
الاول ففى رقت من الباقي لا تقع الا فرضا (قوله ويؤدى النسكان) أى الحج والعمره بأوجه
أى كفيات (قوله ثلاثة) أى فقط ولهذا عبر بجمع القلة في قوله بأوجه ووجه الحصر فها ان
الاحرام ان كان بالحج أو لا فالافراد أو بالعمره أو لا فالجمع أو بهما معا فالقرآن على تفصيل
وشروطه بضم استأنى وعلم من هذا انه لو أتى بنسك على حدة لم يكن شيئا من هذه الواجه كما يشير
إليه قوله النسكان بالتنسية أما أداء النسك من حيث هو فعمل على خمسة أوجه هذه الثلاثة المذكورة
وأن يحرم بحج فقط أو عمره فقط أى لا يقع منه في عمره إلا أحدهما أو يموت بعده بلا فعل للأخر
اه أفاده الرمى (قوله افراد) بالرفع خبر مبتدأ محذوف تقديره أحدهما أو بالجر بدل عما قبله
وبدأ به لانه أفضاها على ما يأتى (قوله بان يحج ثم يعتمر) أى يحرم بالعمره ولو من غير مبيقات بل أنه
ثم يأتى بأعمالها عقب احرامه وقوله ولو في غير أشهر الحج أى في غير حجة تمتع وان لم يلزمه دم
وان أتى بأعمالها في أشهر الحج (قوله ثم يحج) أى سواء أحرم بالحج من مكة أم من مبيقات أحرم
بالعمره منه أم من مثل مسافة أم من مبيقات أقرب منه والتفصيل الآتى بين احرامه من
المبيقات وعمره انما هو في لزوم الدم لا في التسمية وسمى الآتى بذلك متممة القصة بمحظورات

(والنسك أنواع) أربعة
(نسك اسلام وقضاء ونذر
ونفل ويؤدى النسكان
بأوجه) ثلاثة (افراد
بان يحج ثم يعتمر وتجمع بان
يعتمر) ولو في غير أشهر الحج
(ثم يحج)

ولو في غير عامه وقبيري بما
ذكر أعظم مما به (وقرآن
بأن يحرم به ما) كإرواء
الشيطان (أو) يحرم
(بالعمرة) ولو قبل أشهر
الحج (ثم) يحرم (بالحج قبل
شروعه في أعمالها) كإرواء
مسلم (ويستنع عكسه) بأن
يحرم بالحج ثم بالعمرة لأنه
لا يستفيد بأدخالها عليه
شيئا بخلاف ادخالها
يستفيد به الوقوف والرمي
والمبيت (وعلى كل من
المتنع والقارن دم إن لم
يكونا من حاضري الحرم)
قال تعالى في المتنع المقبس
به القارن

(قوله وبهذا القيد الحج)
الذي ينبغي أنه قيد لصحة
الأحرام بالحج أما صورة
المتنع فلا يدخل فيها البتة
فلا تنوهم (قوله كفر أشرك
الحج) شرح نفس الشكاح
ونفس المثلث فإن الشافعي
أقوى بدليل جواز شراء
زوجته دون العكس
(قوله وهو العشر يومين)
بعد يوم النحر (تقدم أنه
يمنع عليه الأحرام في أيام
التشريق فلو طال بعد
النحر الأول لكان صوابا
ليكن لا يكون الباقي
عشرين

الأحرام بين التمسك أي انتفاعه بفعلها بينهم ولا يقال إن هذه العلة تجارية في المقر دلا لنا نقول
علة التسمية لا توجب التسمية وقيل سمي بذلك انتفاعه بسقوط العود للمبقيات عنه إذ لو قدم الحج
لوجب عليه الخروج للأحرام بالعمرة إلى أدنى الحل اه أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله ولو
في غير عامه) ليكن لادم عليه هنا كما سبأني ومعلوم أن الحج إنما يكون في أشهره وبسته ما من
الغائبين في الشرح أن صور القمعة أربع (قوله وقرآن) صدق قرن بقرن كنصر ينصر من
قرن إذا جعت بين الشمين يقال قرن بين البعيرين إذا جعت بينهما بجعل والقارن الجامع
بين الحج والعمرة يقال قرن بين الحج والعمرة قرنا جامع بينهما ما يقال أقرن في لغة قبلية (قوله
بأن يحرم به ما) أي في أشهر الحج وهذه هي الصورة الأصلية للقرآن إذ الثانية ليس فيها قرآن
بين التمسك في سنة واحدة وكل فعل فعله في الصورةين من طواف وسعي وحاق يقع عن التمسك
مع التمسك الصحيح أن ذلك للحج قصدا للعبادة تبعاً لاندراجها فيه وقبل لها ما لا يفرق في الصورة
الأولى بين أن يقدم التمسك بالحج على العمرة أو يعكس (قوله أو يحرم بالعمرة) أي الصحة فلو
أفسدها ثم أدخل عليها الحج انعقد أحرامه به فاسداً وقوله ثم يحرم بالحج أي في أشهره قصور
القرآن ثلاثة فقط (قوله قبل شروعه) أي ولو لاحقاً لافلوسك هل أحرم بالحج قبل الشروع
أو بعده صح أحرامه لأن الأصل جواز ادخال الحج على العمرة حتى يتبين المنع فصار كمن أحرم
وترجوع ولم يدر هل كان أحرامه قبل ترجوعه أو بعده فانه يصح تزوجه (قوله في أعمالها) أي
في أول أعمالها وهو الطواف ولو بخطوة وعبادة المنهج قبل شروعه في طواف فهي أوضح من
عبادته هنا وبهذا القيد وهو قوله قبل شروعه في أعمالها فارتقت هذه الصورة صورة القنح
السابقة (قوله بأن يحرم بالحج) أي في أشهره لأنه في غير أشهره ينعقد عمرة والعمرة لا تدخل
على العمرة فليس ذلك من العكس بل صورته أن يحرم بالحج في أشهره ثم يأتي بالعمرة وأما قوله
في شرح المنهج ولو في أشهره فأجابوا عنه بأنه لو لم يسأل (قوله لأنه لا يستفيد الحج) وذلك لأن
ذمته صارت مشغولة بأعمال الحج بالأحرام به ومن جملة أعماله أعمال العمرة فتكون نيتهما
لاغية لأن أعمالهما مبنوية في ضمن الحج بخلاف العكس فان بعض أعمال الحج لم يدخل في العمرة
فكانت نيته بعد هاهنا مبنوية (قوله بخلاف ادخاله عليه الحج) ولأنه يستنع ادخال الضعيف على
الذوي كذراش السكاح مع قرأت المثلث لقوة الأول جاز ادخاله على الثاني دون العكس حتى لو
نسكح اختامته جاز له وطرها بخلاف ما لو ملك اخت زوجته فانه يستنع عليه وطوها حتى يحرم
إلا في كما سبأني قال في المنهج وشرحه وأفضله أي هذه الآية أفرادان أعظم عامه أي فيما بقي
من شهر ذي الحجة وهو العشر يومين النحر فلو أخرت عنه العمرة بأن أعقر في عام آخر كان
الأفراد مفضولاً لأن تأخيرها عنه مكروه ثم تنفع أفضل من القران لأن أعمال التمسك فيه أكل
منها في القران اه بزيادة (قوله أن لم يكونا) أي المتنع والقارن وفي بعض النسخ أن لم يكن أي
كل منهما وذكراً أربعة شروط الأولان يعمان المتنع والقارن والاخيران خاصان بالمتنع (قوله
المقبس به القارن) أي بجامع أن كلا منهما مستند بمقتضى ما قبل القارن أولى بالدم لأنه يعمل ٤٤
واحد أو المتنع يعمل عملين كما مر ولا يه أرض لزوم الدم له ما ما تقر من أن المسنة لا يلزم بتركها
شيء وكل منهما ما تترك سنة وهي الأفراد لأن ذلك المشقة في سنة دخلة في النسك وما هنا في سنة

فن تمنع بالعمرة الى الحج الى قوله ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام ٥١٥ (وهم من دون مرحلتين منه) أي من

الحرم لان كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام أراد به الحرم الا قوله تعالى ول وجهك شطر المسجد الحرام فانه أراد به الكعبة فالحاق هذا بالاعم الاغاب أولى ومن له مسكن قريب وبعد فان كان مقامه بأحدهما أكثر فالحكم له فان استوى مقامه فيهما وكان أهله وماله بأحدهما دائماً أو أكثر فالحكم له وان استوى ذلك وكان عزمه الرجوع الى أحدهما فالحكم له فان لم يكن له عزم

يتبع علم النسك وهي أقوى من ذلك فلم يفرق فيها الدم أو يفرق ان ذلك أمر أغلب كما يأتي (قوله فن تمنع بالعمرة) صلة تمنع محذوفة أي تمنع بمحظورات الاحرام أي تمنع بها عنها الى الحج أي الى وقت الاحرام به فاستيسر أي يسر من الهدى مبتدأ خبر محذوف أي فعل به ما يسر من الهدى أي الدم فن لم يجز الهدى فصيام الحج وقوله ذلك أي لزوم الهدى أو الصيام لمن أي واجب على من لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام فان كان أهله حاضريه فلا دم عليه فاللام بمعنى على ويصح أن تكون على باب أو بقدر المتعلق لازم وعند أبي حنيفة الإشارة راجعة لحل الاعقار في أشهر الحج فيمنع على حاضريه الاعقار في أشهره وهو بعيد عن سياق الآية وقوله أهله سأل أن المراد بهم الزوجات والاولاد دون غيرهم (قوله وهم من دون) أي من مساكنهم دون مرحلتين منه وان لم يكونوا فيه لقربهم منته والقريب من الشيء يقال انه حاضره قال تعالى واستألفهم عن القرية التي كانت حاضرة البعراء قرية منه اه قاله في شرح المنهج (قوله أي من الحرم) هذا ظاهر على نسخة ان لم يكن من حاضري الحرم أما على نسخة ان لم يكن من حاضري المسجد الحرام فوجه هذا التفسير أنه أرجع الضمير الى المسجد الحرام باعتبار معناه وهو الحرم وضبط الحاضر بما ذكره المعتمد الدليل الذي ذكره وقيل من مكة لأن المسجد الحرام المذكور في الآية ليس المراد حقيقة به اتفاقا بل الحرم عند قوم ومكة عند آخرين وجهه على مكة أقل تجوزا من وجهه على جميع الحرم فانه حر وحدود الحرم مجموعة في قوله

وللحرم التصدي من أرض طيبة • ثلاثة أميال اذا رمت اتقانه
وسبعة أميال عراق وطائف • وحده عشر ثم تسع جهواته
ومن عن سبع بتقدم بينه • قبل ريك الوهاب برزق غفراته
وقد زيد في حد طائف أربع • ولم ير ضجهور لذا القول رجحانه

والحدود المذكورة غير المواقف لان المراد بها ما أحاط بمكة ووجهه ل الله سبحانه في الحرمه وهي حرما نصريم الله تعالى فيه كثير اعما ليس يحترم في غيره ومساقتهم ستة عشر ميلا في مثلها (قوله لان كل موضع الخ) عبارة الرمي كعبارة ولا يشك على التعبير بكل قوله بعد فالحاق هذا بالاعم الاغاب أولى كما توهمه الشو برى حيث قال لعل مراده بالكل الاغاب والا أشكل قوله فالحاق الخ ووجه عدم الاشكال ان الاستقنا معيار العموم فاستقنى منه شامل للمستثنى وغيره والمستثنى فرد من الامر الكلي فاذا أخرج كان الباقي بعد استراجه هو الاغاب وقوله أراد به الحرم أي لا غير لكون المقام لا يصلح الا له وكذا ما بعد بخلاف هذه الآية فان المقام صالح لان يراد به كل منهما فالحقناه بالاعم الاغاب اذا علمت ذلك تعرف انه لا وجه لما قاله المحقق هنا (قوله ومن له مسكن) ذكره أربع صور وقوله فان كان مقامه بأحدهما أكثر أي وليس له في أحدهما أهل ولا مال أو في كل منهما أهل ومال بدليل ما بعد قال مر نقلا عن الطبري والمراد بالأهل الزوجات والاولاد الذين تحت حجره دون الآباء والاخوة اه (قوله فالحكم له) أي في كونه من الحاضرين او غيرهم اه خضر (قوله في ذلك) أي في الإقامة وفي أنه له في كل منهما أهل ومال وكذا لو خلبا عنهما او كان له في كل منهما أهل ولا مال او مال بلا أهل فاذا كان له أهل في أحدهما ومال في الآخر اعتبر ما فيه اه اه مقدم على العزم المذكور

(قوله وهي أقوى من ذلك فلم يفرق فيها الدم) قال شيخنا الباجوري هذا الجواب على التسامح والافهذ الدم انما ترتب على ترك واجب وهو ربه المقات والموجب انما هو ربه المقات لا ترك سنة الافراد اه وهو وجيه (قوله ويقدر المتعلق) بفتح اللام لازم والتقدير لازم ان لم يكن الخ (قوله وحدود الحرم مجموعة الخ) وبسبب تحديد الحرم بما ذكر ان الحجر الاسود لما نزل من الجنة أخذ جبريل عليه السلام ووضع على جبل أبي قبيس فطعن نور الحجر فثبت انتهى النور فهو حد الحرم (قوله أي وايس

له في أحدهما أهل) مقتضى عبارة الشارح التعميم خلافا للمعنى وهي عبارة قل تبعه في المعنى وما بعده لا يدل فتأمل

فالحكم الذي خرج منه فان كان من حاضري الحرم فلا دم عليه لفقهوم الآية (ولم يعد) من ذكر من المقتنع والقارن (لاحرام الحج الى ميقات) ولو كان غيب الميقات ٥١٦ الذي أحرم العدة منه أو كان أقرب منه فلو عاد اليه فلا دم عليه لانتفاء مقتعه

وترفعه (واعقر المقتنع في أشهر حج عامه) فلو اعقر قبل أشهره أو فيها أو حج في عام قابل فلا دم عليه لانه لم يجمع بينهما في الأولى في وقت الحج فأشبه المفرد وأما في الثانية فلما رواه البيهقي باسناد حسن عن سعيد بن المسيب كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لم يعقروا في أشهر الحج فاذا لم يجمعوا في عامه - بذلك لم يحدوا (ويجوز) الشخص (بالعمرة) ان كان بغير الحرم (من الميقات) على ما سألني - بأنه (فان كان بالحرم) هو أدنى من قوله بمكة (خرج الى أدنى الحل)

(قوله واستوياني كل شيء) أي بان كان خروجه من محل آخر غيرهما اعتبر الح (قوله ليس قارنا) انظر ما وجهه فانه لم يخرج عن كونه أدخل الحج قبل الشروع في عمل العمرة وكونه حال العود ليس قارنا بالفعل لا يضر فتأمل (قوله أم آخرها) كيف هذا مع أن هذه هي الصورة الثانية للقران وهو لا تذكر فيه الاعمال هكذا فحق أحرم بالحج قبل الشروع في العمرة فهو قارن لا مقتنع خلافا للمعنى وأما كونه يحرم بالحج أولا - يأتي به ثم يعقر فهو مفرد وليس الكلام فيه فاعتراض المحشي متوجه خلافا للمعنى

اه قل (قوله فالحكم الذي خرج منه) ذكر مر مرتبة بعد ذلك وعبارته فان لم يكن له عزم فما خرج منه قال في الذم طرفان لم يكن له عزم واستوياني كل شيء اعتبر موضع إحرامه اه وعبرة الشوري قوله فالحكم الذي خرج منه ثم ما أحرم منه اه (قوله لفقهوم الآية) قال مر والمعنى في ذلك انهم لم يجمعوا ميقاتنا أي عاملا لاهلها ومن مرتبة والا فلو انهم سقانا خاصتهم وهو محل إقامتهم اه بزيادة (قوله ولم يعد) أي كل من المقتنع والقارن وكان الأولى أن يحدف قوله لاحرام الحج لأن عود القارن انما هو لاسقاط الدم فقط اذ هو محرم بالحج والعمرة معا في صورة القران الاصلية وكذا الواحرم بالحج بعد العمرة في الصورة الثانية فان عوده لاسقاط الدم فقط نعم قد يكون عوده فيها لاحرام بالحج بأن يحرم بالعمرة ثم يرد داخل الحج عليها فشرط وجوب الدم عليه أن لا يعود الى الميقات الاحرام بالحج هكذا قال الزبائدي وفيه نظر لانه يستند ليس قارنا في الأولى ما مر (قوله ولو كان غيب الميقات الخ) أي سواء كان الميقات الذي أحرم بالعمرة منه كالتنعيم أو غيره (قوله فلو عاد اليه) أي الى الميقات لاحرام الحج على ما مر فلا دم عليه وكذا الواحرم به من مكة أو دخلها القارن قبل يوم عرفته ثم عاد ~~ككل~~ منها الى الميقات كما ذكره في شرح التلخيص (قوله وترفعه) عطف تفسير والمراد بقتعه انتفاعه بقوله الميقات فيفتنى ذلك بعوده اليه وليس المراد انتفاعه بمحظورات الاحرام لانه لا ينتفى بذلك وعبرة مر أتم وأصرح في المراد وهي اذ المفتنى للزومه من مخرج الميقات وقد زال بعوده له اه (قوله واعقر المقتنع) أي أحرم بالعمرة سواء أتى بأعمالها قبل أعمال الحج أم لا بان أخرها الى أشهره وفعلها بعده وهذا معني قول الرضائي وخضر ولا فرق في ذلك بين أن يقدم الحج على العمرة أو يقدم العمرة على الحج أي ان المدار على تقديم الاحرام بالعمرة سواء قدم أفعالها على أفعال الحج أم أخرها فلا وجه لاعتراض المحشي عليه ما (قوله فلو اعقر) محترقا أشهر الحج وما بعده يحتوز الاضافة في عامه والمراد باعقر أحرم بالعمرة قبل أشهره وان أوقع الاعمال في أشهره كان انطبق استثناء إحرامه به على آخر لحظة من رمضان وأتمها باشوال ثم حج لانه لم يجمع بينهما في وقت الحج فأشبهه المفرد فالمدار على الاحرام لا الاتيان بالأعمال ومعلوم أن هذه الشروط الاربعة معتبرة لوجوب الدم والاشهر انهم اغيرة متباعدة في تسميته مقتعا ولو ذكر المقتنع العمرة في أشهر الحج لم يكرر الدم على الرابع اه أفاده مر (قوله لانه لم يجمع) أي من حيث الاحرام كما مروا ن جمع بينهما في العمل اه قل (قوله في الأولى) هي مالوا اعقر قبل أشهره والثانية هي مالوا عقر في أشهر الحج وحج في عام قابل (قوله لم يحدوا) بضم الياء من أهدى (قوله من الميقات) أي ميقات الحج الآتي تفصيله ولذا قال على ما سألني بيانه أي من أن ميقات حصر والشام والمغرب كذا وغيرهم كذا الخ وكالميقات مسكة اذا كان بين الميقات والحرم (قوله خرج) أي وجوبه الى أدنى الحل أي من أي جهة شاملا لغير العيصين أنه صلى الله عليه وسلم أرل عائشة بعد قضاء الحج الى التنعيم فاعقرت منه والتنعيم أقرب اطراف الحل الى مكة فلو لم يكن الخروج واجبا لما أمرها به اضيق الوقت برحيل الحاج وحكمة وجوب ذلك أن الحج فيه الجمع بين الحرم والحل بعرفة ولذا كان ميقات من مكة هي كما سألني بخلاف العمرة لما لم يكن فيها جمع بين ذلك وجب الخروج الى الحل ليحصل الجمع بينهما (قوله الى أدنى الحل) أي أقرب موضع

منه الى الحرم (قوله ولو بخطوة) يضم الخطا أى شئ قليل ولو بأحدى رجله معتقدا عليه انقطع
 (قوله فان لم يخرج) أى الى أدنى الحل وقوله واعقر أى بأفعال العمرة بعد إحرامه به فى
 الحرم وقوله أجزأته عمرته أى عن عمرة الاسلام لانه قد أحرامه وتبانه بالواجبات (قوله وعليه
 دم) قال فى المنهج وشرحه فان خرج اليه بعد إحرامه فقط أى من غير منوعه فى شئ من أعمالها
 فلا دم عليه لانه قطع المسافة من الميقات محروما وأدى الماسك كلها به - دم فكار كالأحرار -
 منه اهـ (قوله هو أولى) أى لشعوله النية ولأن الأعمال تشمل الواجب والمندوب (قوله أربعة)
 المقصد أنها خمسة بعد الترتيب ركن أى ترتيب جميع أعمالها قال فى شرح المنهج وظاهر أن الحلق
 أو التقصير يجب تأخيرهما عن سائر ما بالقرب فيها مطلق أى غير مقيد بالعلم كالحج اهـ بزيادة وكان
 الأولى للمصنف عنه لشمول التعبير بالاركان له ولو عطف بالافاء ذلك وانما أسقطه أصله لانه
 جعل الشئ فى مرتبة فهو معنى من المعانى فلا يدخل فى الأعمال التى عبر بها (قوله) معنى الدخول
 فى التمسك بنية) فى العبارة قلب والاصل معنى نية الدخول كما قيل فى قول ابن شجاع الاحرام مع
 النية وان الأصل النية مع الاحرام أو ان مع زائدة والنية بدل من الاحرام وذلك ان الاحرام
 يطلق شرعا على نية الدخول وعلى نفس الدخول فى حج أو عمرة أو نية - ما أو مطلقا بنية وانما قول هو
 المراد بقوله دم الاحرام وكن والثانى هو المراد بقوله - دم ينعقد الاحرام بالنية ويفسده الجماع
 ويطلب الرقة - معنى بذلك ما لا يقتضاه دخول الحرم أخذ من قوله دم أحرم إذا دخل الحرم أو
 لاقتضاه تحريم الأنواع الأربعة اهـ أفاده - وقال غيره ان المعنى الثانى الذى يطلق عليه
 الاحرام هو الصفة الحاصلة للدخول فى التمسك - وهى التى يفسدها الجماع - وكل صحيح لأن
 الدخول يصدق عليه انه فسد بذلك أى لم يعتد به والصفة يصدق عليها بانها فسدت أى فسد
 الاتصاف بها وكذا البقية اهـ تدبر (قوله بين الصفا) بالقصر طرف جبل أى قبس اهـ شرح
 المنهج وكان عليه صمى يقال له اساف وعلى المروة صمى يقال له نائلة فلما أحرم المسلمون بالسعى بينهما
 حصل عندهم ضيق فتنزل الآية لتبقى المخرج (قوله والمروة) وهى أفضل من الصفا على الراجح
 لانها أقصد والصفا وسيلة والمقاصد أفضل من الوسائل ولا تخرج من مرور الحاج أربع مرات
 والصفا ضروره ثلاث مرات وأفضل أركان العمرة الطواف فالسعى والحلق أو التقصير ليس
 من الأركان ما يشترط فيه الطهارة والستر الا الطواف (قوله) والأفضل أن يحرم بهما من
 الجعرانة) وانما أمر عائشة بالاعتقاد من التمتع مع أن الجعرانة أفضل منه اذ سبق الوقت برحيل
 الحاج أو لبيان الجواز فلا يرد أن القاعدة أن المتأخر من قوله صلى الله عليه وسلم أو قبله فامنع
 لما قبله وأمره صلى الله عليه وسلم لعائشة بالاعتقاد من التمتع متأخر عن إحرامه فقطضى القاعدة
 ان يكون نامضا ويكون الاعتقاد من التمتع أفضل وحاصل الجواب ان محل ذلك ما لم يظهر لنا
 ان المتأخر قاله أو قبله له فرض والا فلا يكون ما خلا ما تقدم (قوله لمن بالحرم) أحامن بغيره
 فتقدم انه يحرم من الميقات ان كان أمامه والا ففى مسكته (قوله من الجعرانة) - حيث بذلك باسم
 امرأة من قريش كانت ساكنة بها تسمى جعرانة اهـ رجائى (قوله على الإفصح) عبارة تم روى
 بإسكان العين وتختف الراء أفصح من كسر العين وتقبل الراء ان كان عليه أكثر المحذتين
 وحكى انه أحرم منها ثلثا تبنى صلى الله عليه وسلم عليهم اهـ باختصار (قوله) على سنة فراعض من مكة

ولو بخطوة (فان لم يخرج)
 واعقر (أجزأته) عمرته
 (وعليه دم) لأن الاساءة
 بتلك الميقات انما تقتضى
 لزوم الدم لا عدمه الاجزاء
 (وإن كانها) هو أولى من
 قوله وأعمالها أى العمرة
 أربعة (احرام) معنى
 الدخول فى التمسك بنية
 (وبلوا فى روى) بين الصفا
 والمراد به ما يجب الذهاب
 مرة والعود أخرى (واضافة
 شعري) من الرأس وهذا أعم
 من قوله هنا وفيما يأتى
 والحق (والأفضل) لمن
 بالحرم (ان يحرم بها) أى
 بالعمرة (من الجعرانة)
 بإسكان الهمزة وتختف
 الراء على الإفصح لا تباع
 رواه الشيخان وهى فى
 طريق الطائفة على سنة
 فراعض من مكة

(قوله فنزلت الآية الخ)
 يشير الى دفع ما يقال
 لا يؤخذ من الآية وجوب
 السعى تامل

وغاية الحرم الى نصف مكانها (قوله فالتنعيم) سمي بذلك لانه في وادي نعمان وعن عيينه جبل
 يقال له نعيم وعن يساره جبل يقال له ناعم اه افاده م (قوله بتخفيف الياء على الافصح)
 مقابلة تشديدها (قوله بئر) أي مكان فيه بئر سمي عين شمس فني عبارة تهازل وقيل شجرة
 حديدية صغرت وسمي المكان بها (قوله حدة) بكسر الحاء المهملة وتشديد الدال لاجدة بعضهم
 الجليم المعروفة (قوله على ستة فراعض من مكة) عند آخر الحرم وقال امامنا الشافعي رضي الله
 تعالى عنه ان الحرم الى نصفها وقيل انها على ثلاثة فراعض من مكة وظاهر كلامهم ان ما عدا
 هذه الثلاثة من اطراف الحرم سواء في الفضيلة (قوله فقدم فعله) وهو احرامه من البعرة
 ثم امره أي لعائشة من التنعيم ثمعه من الحديدية أي فليس التقضيل لبعده المسافة فان
 البعرة والحديدية مسافتها الى مكة واحدة فان قيل ان الهم قد قدم على الفعل في صلاة
 الاستسقاء حيث قدمه بالتنعيم على التصويل عكس ما هنا قلت عمل تقديم الهم على غيره
 ما لم يوجد قبله الفعل والاقدم عليه كما هنا (قوله قال في المجموع الخ) هو الراجح عند أهل
 الحديث والفقهاء وحينئذ فلا دلالة في ذلك على طلب الاحرام منه لان الدخول منه ليس فيه
 الا المروور عليه او الامكنة التي قبلها قد مر عليها أيضا والامكنة التي بعده قد مر عليها
 اللهم الا ان يقال قد نزل بها نزل ولا خاصا على وجه الاستعداد لدخول والتي لمع امكان
 ذلك بغيرها فدل على منزلة لها ومنها خاصة بانفسك هكذا قال م قال الشوري ان هذا
 لا يخص اذ لا يلزم محاذ كره من المنزلة الخاصة أن ذلك للاحرام به بل قد يكون ذلك لان خصوص
 الاحرام اذ لو كان كذلك لآخر الاحرام اليها فاضلها على غيرها لا يقتضي جعلها مباحة فليتم اكل
 وجه ذلك اه واجاب شيخنا الحنفى بأنه صلى الله عليه وسلم وجد منه هان هم أولا بالاعتراف منها
 ثم رجع عنه وأحرم من ذي الحليفة وهم بالدخول منها فقول الشارح الا انه هم بالدخول الى
 مكة الخ أي بعد ان كان هم بالاعتراف من الحديدية ورجع عن هذا الهم وأحرم من ذي الحليفة
 (قوله من ذي الحليفة) تصغير حليفة وهو ميقان اه ل المدينة المعروفة بآبار على رضي الله
 تعالى عنه لزعم العامة انه قابل البئر فيها وهو زعم باطل قال م ويذهب لمن لم يحرم من أحد
 الثلاثة ان يجعل بينه وبين الحرم بطن واد ثم يحرم ويسن الخروج عقب الاحرام من أي تحمل
 كان من غير مكث بعده اه

• (باب أركان الحج وواجباته وسننه) •

فيه تصريح بان الركن غير الواجب وهو كذلك في الحج فهما متباينان بالنسبة له تباينا كلياً
 لا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر كما يعلم من تعريفهما ان الركن ما تنوقف عليه
 الصلة والواجب ما لا تنوقف عليه لكنه يجبر تركه بدم كاسيا في أمافي غير الحج فالنسبة بينهما ما
 اهموم وانهم وص المطلق على الرابع فكل ما يسمى ركنا يسمى واجبا وما يسمى واجبا قد يسمى
 ركنا وتنوقف الصلة على كل منهما ما لا تنوقف عليه الصلة ولا يجبر تركه بدم غالبا وقد
 يجبر بذلك كترك الجمع بين الليل والنهار في الوقوف بعرفة فانه يجبر بدم نديا كما سمي (قوله
 خمسة) المعقد انما سمي بالترتيب وسيا في (قوله احرام) بمعنى نية الدخول في النسك لانه الملازم

(فالتنعيم) لاسره صلى الله
 عليه وسلم عائشة بالاعتراف
 منه وهو المكان الذي عند
 المساجد المعروفة بمساجد
 عائشة بينه وبين مكة فخرج
 (فالحديدية) بتخفيف الياء
 على الافصح بئر بين حدة
 والمدينة على ستة فراعض
 من مكة لانه صلى الله عليه
 وسلم هم بالاعتراف منها فقدمته
 الكفار فقدم فعله ثم امره
 ثم هه كذا قال الغزالي انه
 هم بالاعتراف من الحديدية
 قال في المجموع والاعتراف
 انه كان أحرم بالعمرة من
 ذي الحليفة الا انه هم
 بالدخول الى مكة من
 الحديدية كما رواه البخاري

• (باب أركان الحج

وواجباته وسننه) •

(أركانه) خمسة (احرام)
 للاجماع والاتباع رواه
 الشيخان

للكنية كما هو ويجوز مع الجناية ما مر من أن جميع الاعمال لا يشترط لها الطواف
وأفضل أن كان الحج الطواف على الراجح ثم الوقوف ثم الحج ثم إزالة الشعر وأما النية فهي
رابطة للأركان (قوله ووقوف بعرفة) أي ووقوف من هو أهل للعبادة أما من ليس أهلا لها
كغنى عليه وسكران ومجنون فلا يجزئهم لكن المجنون يقع جهنم فلا يأتى عليه يأتى الأهل
والسكران أن كان علة باقيا وقع فرضا وان زال وقع نفلا كالمجنون فيأتي فيه ما مر والمغنى
عليه لا يقع به فرضا ولا نفلا والفرق بينهم ما وبينه أنه ليس له ولي يحرم عنه لأن الأنعام مرض
بخلافه ما ولا فرق بين كونهم متمتعين أولا أهله (قوله ووقوف بعرفة) دعوة أولى
وقوله بأى تبرئة ثانية وأقام دليل على كل منهما (قوله بأى جزء منها) ولوعا غنى في أرضها
أورا بك على دابة فيها بل ووقوف راسا أفضل بخلاف ما لو ركب على طير طائر في هواها أو
على السحاب فلا يكفي لأنه ليس له وائم حكمها وكذا الوسي أو طاف طائرا لا يعتد به ما ولو
كانت شجرة أصلها بعرفة وفروعها خارجة عنه أو وقف على الفروع الخارجة كفى نظرا للأصل
كما في الاعتكاف بخلاف عكسه هكذا قاله الزيادى والمعتقد أن ذلك لا يكفي لنقد الشرط كما
لا يكفي أن يقف على قطعة نقلت من عرفة إلى غيرها على ما اعتده عش فلا فرق بين أن يكون
أصل الشجرة في عرفة أو خارجا عنها بل لا بد أن يكون كل من الفروع والأصل به اسحق يصح
الوقوف بخلاف الاعتكاف فإنه يكفي على فروع الشجرة التي في المسجد إذا كان أصلها خارجا
بخلاف عكسه لأن هوا المسجد حكمه ولا كذلك هوا عرفة كما هو ولا يكفي الوقوف على
ما به أصلها بعرفة وبعضها في غيرها بالاولى مما أصلها فيها وسميت عرفة لأن آدم وسوا
تعارف فيها حين هبطا من الجنة ونزل بالهند وهى بجدة وقيل لأن جبريل عليه السلام لما عرف
إبراهيم مناسك الحج وبلغ الشعب الأوسط الذى هو موقف الامام قال له أعرفت قال نعم فسميت
عرفات وقيل سميت بذلك من قولهم عرفت المكان إذا طيسته ومنه قوله تعالى الجنة عزفها لهم
(قوله أو ما زال الحج) أشار بذلك إلى أنه لا يضر صرف الوقوف لجهة أخرى بخلاف الطواف لأنه
عبادة مستقلة ولا كذلك الوقوف وكذا لا يضر جهله بالبيعة أو اليوم وقوله ونحوه أى كغريم
ودابة شاردة (قوله الحج عرفة) أى الوقوف بها وهذه جملة من زنة الطوافين فتعبد حصر الحج
في الوقوف بها دون غيره وليس كذلك ويجب أن على حذف مضاف أى معظمه ذلك وإنما
كانت معظمه مع أن الطواف أفضل من الوقوف بها لأن الطواف الحج بشوته ولا كذلك الطواف
(قوله يوم ناسع) ظرف للزوال أى الزوال الكائن يوم ناسع الحج وقوله إلى مالوع الفجر أى فجر
يوم النحر فلا يله يوم النحر تابعه ليوم التاسع على العكس من أن اليوم تابع لليلة في حكمها
أفعله عليه (قوله ولو حصل غلط) في العاشر بأن غم عليهم هلال ذى الحجة فأكلوا ذات القعدة
ثلاثين ثم بان أن الهلال أهله ليلة الثلاثين وليس من الغلط المراد لهم ما إذا وقع ذلك بسبب
حسابه واعتماد منازل القمر ووقف دير به (قوله في العاشر) اقتصاره على ذلك يقتضى
أنه لا يكفي الوقوف ليلة الحادى عشر وليس كذلك بل يكفي على ما عطفه (قوله لا لشرذمة)
أى جماعة قليلة عطف على مقتضى رأى لشرذمة كثيرة لا لشرذمة الخ (قوله صم) أى وقوفهم
سواء أبان لهم غلظتهم قبل انقضاء ليلة العاشر بما لا يبع الوقوف أم بعد انقضاءها سواء قبل

(ووقوف بعرفة) بأى
جزء منها ولو لحظت أو فاعضا
أمره إلى طلب آبق ونحوه
لغير الترمذى وغيره الحج
عرفة ونحوه مسلم عرفة كلها
موقف ووقفه من الزوال
يوم ناسع ذى الحجة إلى
طلوع الفجر ولو حصل
غلط لا لشرذمة قليلة
فوقفه إلى العاشر صم

(قوله والمغنى عليه الحج)
تقدم له أنه إن لم يرج برقه
كان كالمجنون (قوله يوم
ناسع الحج) ظرف للزوال
أى الزوال الكائن في يوم
ناسع الحج (قوله اقتصاره
الحج) يمكن مقتضى
اقتصاره في المفهوم على
النامن والحادى عشر
الاكتفاء به فيها

زواله أم بعده ولا قضاء عليهم إذ لو كانت واية لم يأمشوا وقوع مثل ذلك في القضاء ولا فيه مشقة
عامة وينبت لهذا العاشر أحكام التاسع ولما بعده أحكام عيد النحر وللثلاثة التي تلي الحادي
عشر أحكام التشرى حتى لا يصح الوقوف قبل زوال العاشر على المعقد بل بعده لقبح الحادي
عشر ويكون إذا ولا يجوز الذي قبل طلوع شمس الحادي عشر ومضى قدر ركعتين وخطبتين
وهذه الأحكام خاصة بالجراح دون غيرهم (قوله لافي الثامن ولا الحادي عشر) أي فلا يجوزهم
لندرة الغلط فيه ما ولا نأخذ بالعبادة عن وقتها أقرب إلى الاعتداد به لأن غاية ما يلزم عليه
القوات وذلك يتدارك بالقضاء بخلاف تقديمها عنه (قوله ولا في غير المكان) أي بأن وقفا
في مكان غير معرفة وهذا محترم العاشر الذي هو الزمان فيضطر غلطهم في المكان مطلقا قالوا
أو كبروا والفرق بينه وبين الزمان أن الغلط فيه يكثر فاعتد فيه مالا يفتقر في المكان (قوله
وطواف الأضحية) أي انفصال وخروج من عرفه لمكة أي انفصالهم من ذلك وهو يقع بعده
المبيت في معنى بعد من دافئة إذ المبيت بهما معظم ليلة النحر وعن ليالي أيام التشرى الثلاثة
وحز دافئة بعد الوقوف (قوله ويدخل وقته) أي وقت طواف الأضحية وكذا الرمي والحق ولا
آخر لوقت الحلق (قوله بالمتصاف ليلة النحر) أي لمن وقف قبله كما قيد بذلك في المنهج فان لم يقف
قبله لم يدخل بذلك والمراد ليلة النحر ليلة المحرم يوم عاشر بذلك سواء كانت ليلة العاشر أو
الحادي عشر في صورة الغلط وإن شئت قلت ليلة النحر حقيقة أو حكما يدخل ما ذكر قوله
مثل ما تفي العمرة بأن يكون بين الصفا والمروة بحسب الذهاب مرة والعودة مرة أخرى (قوله
ويعتبر بادؤه بالصفا) أي وخفة بالمروة فلو عكس لم تحسب المروة الأولى وذكر شرطين من شروط
السي وبقى منها كونه سبعا ذاهبا من كل للأخر في المسمى مرة وقطع جميع المسافة بينهما ما
وكونه في بطن الوادي وأن لا يكون منكوسا ولا معترضا كالطواف وعدم الصارف عنه كما
يقوله جهلة العوام من المسابقة فجعله شرطا سبعة (قوله بعد طواف الأضحية) وهو أول
من إيقاعه بعد طواف القدوم على المعقد كما قاله الزياتي وإيقاعه بعد طواف الوداع
(قوله ما لم يتخلل بينهما) أي طواف القدوم والسي الوقوف فان تداخل بينهما ما ذلك لم يجز السي
حينئذ بل يتعين تأخيره حتى يوقعه بعد طواف الأضحية بل لو طاف للقدوم بعد الوقوف لعدم
دخول وقت طواف الأضحية بأن دخل مكة قبل التمتع بالليل والنحر وطاف لم يجزه فيه حينئذ
فن وقف بعرفة اعتبارا بإيقاع السي بعد طواف الأضحية وبعبارة أخرى فلو وقف به لم يجز السي
الابعد طواف الأضحية لدخول وقت الفرض فلم يجز أن يسمى بعد طواف تغفل مع مكانه بعد
طواف أرض اه (قوله وإزالة شعره) أي ثلاث شعرات أي بحلق أو غيره فالتعبير بهما أعم من
التعبير بالحلق والأفضل أن يزيل الجميع دفعة واحدة لا متفرقة وإذا أزال أكثر من ثلاث
أثيب على الثلاث ثواب الواجب وعلى البقية ثواب المنسوب على القول المعقد ولو نذر استيعاب
جميع رأسه وجب عليه استيعابه بالحلق ولا يكفي استئصاله بالقص ولا إصرار المومني عليه بلا
استئصال هذا إن كان الناذر ذكرافان كانا امرأة لم ينعقد نذرها لئلا لأنه مكروه ونذر المرأة
التقصير كذا الرجل الحلق (قوله من الرأس) فلا يجوز شعر غيره وإن وجبت فيه التقية لورود
لفظ الحلق أو التقصير فيه واختصاص كل منهما عادة بشعر الرأس وشمل ذلك المستقرل عنه ومالو

لا في الثامن ولا الحادي
عشر ولا في غير المكان
(وطواف الأضحية) للإجماع
ولقوله تعالى وليطوفوا
بالبيت العتيق ويدخل
وقته بالمتصاف ليلة النحر
(وسمي) مثل عام في
العمرة لا مربة في خبر البيهقي
بإسناد حسن ويعتبر
استدوا بالصفا ووقعه
بعد طواف الأضحية أو
طواف القدوم ما لم يتخلل
بينهما الوقوف بعرفة
(وإزالة شعره) من الرأس

(قوله بل بعده) أي الزوال
وعتد لقبح الحادي عشر
(قوله لندرة الغلط) لتعليل
علم وما بعده خاص بالتقديم
(قوله بعد المبيت يعني) ليس
تقديمنا (قوله معظم
ليلة النحر) الأولى لحظتها
بعد النصف الثاني كما
ساقى (قوله لدخول وقت
الفرض) أي أو قربه كما
مره

أثرها مستزقة اه قاله مر وانما لم يحجز المسح على المسترسل في الوضوء لانه لا يسمى رأسا وهما
يسمى شعرا في الرأس (قوله لتوقف التحال عليه) كان الاولى أن يريد كافي المتنجس مع عدم جبره
بدم لاخراج روى جرة العقبه فانه وان توقف التحال عليه لكنه ليس ركننا لجبره بدم وقوله
كما طواف أى كى توقف على الطواف وذلك أن التحال الاول يحصل بفعل اثنين من ثلاثة
طواف الافاضة وازالة الشعر وروى جرة العقبه والثاني يحصل بفعل الثلاثة وسياق ذلك
(قوله قال الرافعي الخ) معقد (قوله الواجب هنا) وهو ترتيب المعظم وهو في ثلاثة أركان كما
ذكره الشارح أما ترتيب الجميع فهو سنة فالسبي بعد طواف الافاضة أفضل منه بعد طواف
القدوم كما مر عن الزياي (قوله بان يقدم الاحرام الخ) تصوير للترتيب وعطف ازالة الشعر
بالواو إشارة الى انه لا ترتيب بينهما وبين الطواف ولا بينهما وبين السبي (قوله على ما مر) أى من
أن محل وجوبه بعد طواف الافاضة ان لم يكن سبي بعد طواف القدوم والاسقط عنه وتقدم
أن الأفضل تأخير عن طواف الافاضة ليحصل الترتيب بين الجميع ولا يسن اعادته لانه لم يرد نعم
يستثنى القارن فيسن أن يطوف طوافين ويسمى معينين خروجاً من خلاف أى سنة ولو سبي
سبي أو عهد بعد طواف قدوم ثم بلغ أو عتق معرفة أو قبل الوقوف أو بعده ثم عاد لمعرفة في الوقت
وجب عليه اعادته السبي على الصحيح اه أقاده سم (قوله بأنواعه) وهى ستة طواف الركن
وهو طواف الافاضة وطواف الوداع وطواف القدوم وطواف نفل غير طواف القدوم كأن
كان مقيماً بمكة فان تحببة البيت بالطواف وطواف نذر وطواف فتل لمن فاته الوقوف بمعرفة
(قوله أربعة أشياء) هذه عبارة غير محترزة لأن الذى ذكره فى المتن ثلاثة وفى الشرح أكثر من
ذلك فلم يوافق واحداً منهم إلا أن يجاب بأن عددها أربعة باعتبار ما عتقوا عنه بما يشهد الاشهاد
بخلاف قوله ويتسدى من الجراح فانه لم يستقم ما قارب له وأما قوله وكونه في المسجد فانه
ساقطه سابق الثلاثة المذكورة فى المتن فعددها أربعة باعتبار ذلك (قوله طهارة) أى بناءً أو تيمم
فيجوز الطواف بأنواعه بالتيمم بعد الحجز عن الماء ولا تجب اعادته مطاقاً الاطواف الركن
فانه يجب اعادته ان تيمم بعمل يغلب فيه وجود الماء فان فقد الطهورين امتنع عليه الطواف
بأنواعه بخلاف ما إذا قد استمر فانه يطوف عارياً ولا إعادة عليه وكذا قد الطهورين المتنجس
بما لا يعنى عنه ونحو الخائض فيمتنع عليهم الطواف بأنواعه وان كانت لهم جميع المحرمات
ويُلزم غير نحو الخائض الاعادة ولا يحتاج من ربه إلى احرام أما الخائض اذا حاضت قبل
طواف الافاضة ولم يمكنه الإقامة حتى تطهر فلها أن ترسل فاذا وصلت الى محل يتعذر عليها
الرجوع منه الى مكة جاز له حينئذ أن يتحلل بدمج وازالة شعره مع نية التحال معهما كالصوم
وتحل حينئذ من احرامها ويبقى الطواف في ذمها الى أن تعودوا الاقرب انه على التراخي وأنها
تحتاج عند فعله الى احرام تلزمها عن نسكها بالتحال بخلاف من طاف بتيمم فيجب معه الاعادة
لعدم تحلله بمكة ومثله فاقد الطهورين كما مر واذا أحرمت لانا فى الاطواف فتطردون
ما فعلته قبل كالتوقف هكذا قاله مر وقال سم على سيج تأتى بجميع النسك وفى ذكر المصنف
الطهارة والستر فى الطواف دون بقية الأركان إشارة الى أنهم لا يشترطان في غيره حتى لو وقف
مثلاً عارياً أو محدثاً ولو حدثاً كبيراً أو ذكراً (قوله من الحدث) أصغراً أو كبيراً (قوله ولو)

لتوقف التحال عليه
كما الطواف قال الرافعي
وينبى أن يهـ قد الترتيب
الواجب هنا ركننا كما
فى الوضوء والصلاة بان
يقدم الاحرام على غيره ثم
الوقوف على الطواف
وازالة الشعر ثم الطواف
على السبي على ما مر
(ويشترط الاطواف) بأنواعه
أربعة أشياء (طهارة) من
الحدث والخيف كما فى
الصلاة لكن لو

(قوله غير نحو الخائض)
أى ما نحو ما فيه التقصيل
الذى ذكره بعد هذا و
المراد

أحدث) أى أو تجس فوبه أو بدنه أو مطافه بما لا يعنى عنه ومثل ذلك الردة لا تطل ما فعل قبلها (قوله وبخ) أى وار تعدم ذلك بخلاف الصلاة إذ يحتمل فيه ما لا يحتمل فيها ككثير الأشغال والكلام سواء أطال الفصل أم قصر لعدم اشتراط الولاية فيه كالوفد ولأن كلامهم مع عبادة يجوز أن يضلوا أما ليس منهم بعض خلاف الصلاة لكن يسن الاستئناف خروجاً من خلاف من أوجبه اهـ شرح المنهج (قوله إلا بالأعمام) أى إلا إذا حدث بالأعمام والجنون فيستأنف وإن قصر الفصل وتظهر عن قرب والفرق بينهما وبين الحدث أن الشخص يخرج بهم ما عن أهلية العبادة بخلافه (قوله بأن يجعل البيت) تصويراً لعدم تنكيس الطواف فلا يتحقق عدمه إلا بوجود هذه الأمور الثلاثة التى من جملتها عدم تنكيس الطائف بأن يمر على أسفل بدنه فإن فقد واحد منها كان منكبه الطواف فيبطل وهو ضعيف بالنسبة للأخيرة وهو عدم تنكيس الطائف فإذا مر على أعلى بدنه لم يطل طوافه على المعتبر حديث جعل البيت عن يساره اهـ هذا والمتبادر من قوله وعدم تنكيس أن المراد عدم تنكيس الطائف فيكون هذا الشرط ضعيفاً كإثباته لا يكتفى به التصوير المذكور بعد لأن جعل البيت عن يمينه ليس فيه تنكيس للطائف بل للطواف فلا عبرة عن هذا الشرط كفى المنهج بقوله وجعل البيت عن يساره ما رآه تلقاه وجهه وأسقط قوله على أسفل بدنه لمرور العبارة (قوله ويعبر تلقاه وجهه) أى وإن كان منظره على بطنه أو مستلقياً على ظهره لا سيما إن كان معذوراً اهـ قاله مر (قوله عن يساره) قيد وتلقاه وجهه قيد ثان وعلى أسفل بدنه ثالث وهو مبنى على طريقته وقوله عن يمينه ولا تلقاه وجهه خرج بقوله عن يساره وجعل البيت تلقاه وجهه أن يستقبل البيت ويمشى معترضا ومثل ذلك ما إذا استدبره ومشى كذلك فالخارج بالقياس المذكور ثلاث صور ولم يذكر محترز ويمر تلقاه وجهه وهو ما إذا رجع الفه قرى نحو الركن اليماني فإنه لا يكفي ولو وجد ذلك في جزء من طوافه وقوله ولا مروره على أعلى بدنه محترز على أسفل بدنه على طريقته (قوله وإن جعل البيت عن يساره) ضعيف والمعتمد اجزاؤه حيث نذر عبادة مروقضية كلام المصنف وغيره أنه متى كان البيت عن يساره صح وإن لم يطف على الوجه المأمور به كان جعل رأسه لاسفل ورجليه لأعلى أو وجهه للأرض وظهوره للسماء والمعتمد اجزاؤه مطابقة لاسواء قدر على الهيئة المنسوعة أم لا كالوطاف زحفاً أو سبوا مع قدرته على المشى اهـ باختصار أو اعلم أنه يخص من المقام ثمان وأربعون صورة حاصلة من ضرب أربعة وهي جعل البيت عن يمينه أو يساره أو أمامه أو خلفه في اثنين وهما الذهاب إلى جهة الباب أو اليماني وعلى كل من الثمانية إما أن يذهب معتدلاً أو منكساراً إلى أسفل أو مستلقياً على ظهره أو منكسراً على وجهه أو زحفاً أو سبوا وكما باطله الاستدلال على أن يجعل البيت عن يساره ذاهباً إلى جهة الباب بكيهياتها الست على المعتمد (قوله ويتبدى بالجمر الأسود الخ) فلا يبدأ بغيره كالباب ولوسه والموجب ما طافه فإذا انتهى إليه ابتداءً منه ولو أزيل والعبادة بالله تعالى من الحياة إلى ذلك الوقت وإن كان يقع ولا بد وجب محاذاة محله ويستحق حينئذ استلام محله وتقبيله والسجود عليه اهـ أفاده في شرح المنهج (قوله ويحاذيه) أى يظهر في مروره وتنكفى محاذات جنونه وقوله بجميع بدنه أى شقه اليسرى والمراد منكبه لجميع شقه المذكور فالمدار على كونه لا يخرج جزء من بدنه إلى جهة باب البيت

أحدث من أطلعه روي الأعمام والجنون ليستأنف (وعدم تنكيس) لا يباح مع خبره ذوا في مناسككم رواه ما سلم بأن يجعل البيت عن يساره ويمر تلقاه وجهه على أسفل بدنه ولا يجوز جعله في مروره عن يمينه ولا تلقاه وجهه ولا مروره على أعلى بدنه وإن جعل البيت عن يساره ويستدنى بالجمر الأسود ويحاذيه بجميع بدنه

وان لم يجد جميع الحجر وعبارة موصوفة المحاذاة أن يسهل تقبل البيت ويقف بجانب الحجر من
 جهة الركن الشمالي بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبته الايمن عند مدطرقه ثم ينوي
 الطواف ثم يمشي الى البيت ولو فعل ذلك من أول الامر وترك استقبال الحجر جاز لكن فائته
 الفضيلة وانيس الثماني من الطواف يجوز فمع استقبال البيت الاما ذكر من مروره في الابتداء
 وذلك سنة في الطوفة الاولى ممنوع في غيرها وهذا غير الاستقبال المستحب عند اتمام الطرفة قبل أن
 يسد باب الطواف فان ذلك مستحب قطعاً وسنة مستقلة والمعتبر بمحاذاة الحجر حقيقة أو حكماً
 لا يدخل ما لو طاف ركباً أو زاحفاً أو على السطح وان شئت قلت المراد محاذاة الركن الذي هو
 فيه ولو من أعلى أو أسفل وانيس المراد مقابلة شخص الحجر بدليل صحة طواف من ذكر كان قوله م
 عن أبي الطيب (قوله في المسجد) أي وان وسع حتى بلغ طرف الحرم أو حال بين الطائف والبيت
 كالسواويثم يكره من خلف زمزم والسقاية أما لو وسع حتى خرج عن الحرم الى الحل فطاف
 فيه في الحل لم يصح كما لا يصح خارج المسجد ولو بالحرم فلا بد من الحرم مع المسجد ولو في آخر يانه
 التي في الحرم وأول من وسع المسجد الذي صلى الله عليه وسلم واتخذ له جدار دون القامة ثم
 وسعه عثمان رضي الله عنه واتخذ له الاروقة ثم وسعه الزبير رضي الله تعالى عنه ثم الوليد بن
 عبد الملك وقيل وسعه أبوه من قبله ثم المنصور ثم المهدي وقيل زاد فيه المأمون بعد المهدي
 اذا علمت ذلك قال في المسجد له هذا الذي أي الموجود الآن حال الطواف لاما كان في زمنه
 صلى الله عليه وسلم فقط اه أفاده م ر ب زيادة (قوله والشاذرون) يقع الذال المجهمة وهو قطعة
 من عرض أساس البيت فصرت عنها نفقة قريش ويسمى تازير الانه كالآثار للبيت وارتفاعه
 عن الارض نحو ثلثي ذراع والمراد بالآثار الشاذرون الذي يضر الطواف عليه هو ما كان من جهة
 المياب بخلاف الذي من جهة غيره فلا يشترط الخروج عنه لانه حادث وامكان الطواف فوق
 الذي من جهة الباب انما هو بحسب ما كان أما الآن فقد صار مستحيلا لا يمكن الطواف عليه لكن
 متى من جدار البيت الذي فوقه أو وقعت يده أو جرت من يده في هو انه لم يصح طوافه أما ثانياً
 فلا يضر وقوعه في هو انه كما قاله ع ش ويشترط كون الطواف أيضاً خارج الحجر يكسر الحاء
 وسكون الجيم المسمى بالحطيم فعيل بمعنى فاعل لانه حاطم للذنوب وهو الجوط تحت الميزاب بين
 الركنين الشاميين بجدار قصير بينه وبين كل من الركنين فحكمة الخوض من احدى قصتيه
 أو وضع يده مثلاً فوق بناءه أو في هو انه لم يصح طوافه أيضاً (قوله كسقف) أي للمسجد بيان كان
 على سطحه سواء المنخفض عن البيت أو المرتفع عنه كالمسلة على جبل أي قيس مع ارتفاعه
 عن البيت وكالطواف عند العرصة عند ذهاب بناءه والعياد بالله تعالى اه أفاده م ر وثمة أنه
 لا يصح الطواف في الهواء حول البيت (قوله وتمرورة) أي مع القدرة ولو تقدم حرة وقيل من
 القاسم من يتبعه لذلك غير بناء الاروام فينبغي تعامد من لا يوجبها أمام الحجر فيجوز له الطواف
 بسائر أنواعه ولو زال السقف في طوافه جدد وبقي وان طال الفصل أو لم يزل بخلاف الصلاة
 وتقدم الفرق بينهما (قوله وكونه في المسجد) قبل عذام كبره مع قوله كونه في المسجد خارج
 البيت الخ وأوجب بأن الجرورها خيرة ذكر هنا تيمم بالشرط الاربعة وهناك حال والمعنى
 وليكن طوافه خارج البيت الخ أي حال كونه في المسجد واحسب ترك ذلك عما اذا طاف خارج

وايكن طوافه في المسجد
 خارج البيت والشاذرون
 ولو على مسافة عن البيت
 كسقف (وتمرورة) كما
 في الصلاة وكونه في المسجد
 كما صرح في الاعتكاف

قوله الزبير هكذا بالاصل
 الذي بأيدينا وموابه كافي
 مناسك النووي بن الزبير
 فليعبر اه صحيح

المسجد فانه يصدق عليه انه خارج عن ذلك مع انه لا يكتفى وهذا وان كان مستقدا من الشرط
 المذكور به - بل يكن ذكره دفعا لما يقع في الوهم ابتداء أو أعاد ذلك توطئة للاستدلال بالقياس
 المذكور في قوله كما صرح في الاعتكاف وقضية القياس انه لا يصح الطواف في المسجد المشاع ان
 فرض في الحرم حول البيت كما أن الاعتكاف كذلك بخلاف التحية كما هو بيقى من واجبات
 الطواف كونه سبعا فلو ترك منها شيئا وان قل لم يجزه ونية الطواف ان استقل بان لم يشهده
 فسلك بخلاف ما يشهده ذلك وهو طواف الركن والقدر ولا يحتاج الى نية لشمول نية الفسلك
 أما طواف الوداع فلا يتأتى شمول ذلك له لوقوعه بعد الاتصال فلا بد فيه من نية على حدته وعدم
 صرفه لغيره كطلب غريم فان صرفه انقطع طوافه الا ان نام فيه على هيئة لا تنقض الوضوء فان
 كان على هيئة تنقضه جدد بنى فجعله واجبا بنية غائية (قوله باستلام الحجر الاسود) رحمه ان فقد
 منه كذا من وهو ياتونه من يوافيت الجنة نزل منها مع آدم أشد بيضا من اللبن فسودت خطايا
 أولاده كما في الحديث ونزل معه أيضا مقام ابراهيم وكان مضيا فاطفا الله تعالى نوره كالحجر
 الاسود ولو بقي على نوره لاضاء له اما بين المشرق والمغرب وهو الحجر الذي كان يقف عليه
 عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع الحجر والطين ويحيط به حتى يتناول ذلك من اعمهيل وفيه
 أثر قدميه ونادى عليه يا أيها الناس ان الله تعالى بنى لكم بيتا فخجوه فأجابته النطف والجنة
 ببيتك وقيل ان النداء كان على الحجر بفتح الحاء المهملة وضم الهمزة وجعل جبل عملاقة مجمع
 بينهما بعد النداء ومن آياته الباهرة بقاؤه مع كثرة المعاندين بها عليه قواسم على حاله ومع
 كثرة البول الحزكة لا كبره وقيل انه كان ملاصقا للبيت فزده عمر رضي الله تعالى عنه
 باجتماده والاصح الاقول وهو باقى يوم القيامة وكذا الحجر الاسود رلهما السان ووجه يشهدان
 ان استلهما بحرقى ومما نزل من الجنة مع آدم أيضا ود الجور وعصا موسى من شجر الاس
 وأوراق التين التي كان يستتر بها وخاتم سليمان زاد بعضهم والحجر الذي ربطه نبي صلى الله عليه
 وسلم على بطنه (قوله باستلام الحجر الاسود) أي ماسه بيده بعد استقباله (قوله في كل طوفة) أي
 من الطوافات السبع اه خضر (قوله هو أولى من قوله في كل رتر) انما لم يقل أصوب
 لاحتمال أن يريد الاصل بالوتر كل فرد لا ما قابل الشفع أو أنه اقتصر على الاكد (قوله وان
 يقبله) ويلزم من قبله أن يقر قدميه في محلهما حتى يعتدل قائما فان رأسه حال التقبيل في جوف
 من البيت وبه يقاس من يستلمه والمعاني اه زى قال مرويس بن يحيى القبله بحيث لا يظهر
 لها صوت اه قال شيخنا طيبة وكذا يفعل في تقبيل يد الصالح والعالم غما ينفعه غاب الناس
 قلة أدب وجميع ما ذكر في الحجر يفعل مع العلماء والصالحين الاشارة باليد ونحوها فلا يستق
 فعلها معهم (قوله فان هجر) أي شق عليه مشقة تذهب خشوعه اه قل وقوله عن ذلك أي
 التقبيل ووضع الجبهة وقوله أي يده (قوله وقبلها) أي العصا ونحوها ولو قال وقبله لكان
 أولى ويكون الضمير راجعا لاحد الامرين لان العطف بأو (قوله أشار بيده الخ) قال مرو
 والحق في جميع ذلك نقا. م على اليسرى قال الزبدي فان قطعت لم يشر باليسرى كما يجتنب بعضهم
 اه وقال الرضا في شيعته او فرق بين ما هنا وبين التقبيل حيث لا يشر باليسرى مطلقا فان الصلاة
 هيئة تقوى بالاشارة بها وايضا فهي مبنية على ترك الحركة الا ما ورد (قوله ثم قبل ما أشار به اليه)

(ويبين له) أي الطواف
 (افتتاحه باستلام الحجر
 الاسود) بيده (وان يستلمه
 في كل طوفة) هو أولى من
 قوله في كل رتر (و) أن
 (يقبله) ويضع جبهته عليه
 فان هجر عن ذلك استلم
 باليد ثم قبلها فان هجر
 عن الاستلام به استلم
 بيدها أو نحوها وقبلها
 فان هجر أشار بيده أو بشي
 فهاثم قبل ما أشار به اليه
 ذكره في المجموع

(قوله وجميع ما ذكر الخ)
 ومنه وضع الجبهة بعد
 التقبيل

ولا يشعرباقيم الى التقبيل اه شرح المنهج (قوله وفي الركن اليماني يستلمه) عطف على أن يستلمه وأن فيه مقدرة وهو من فروع قال في الخلاصة • وثذا حذف أن ونصب في سوى • ما مر البيت أي وأن يستلم الركن اليماني بخفيف الياء نسبة للعين والالف بدل من احدي ياءى النسب وتشديد هالفة قايمة وعليها فالالف زائدة (قوله ثم يقبل اليد) فان يجوز عن الاستسلام بها استلم بشئ فيها ثم قبله فان يجوز أشار به أو بشئ فيها ثم قبل ما أشار به ولا يسن تقبيله أي اليماني ولا وضع الجبهة عليه ولا يسن في الركبتين الشاميين وهما اللذان عندهما الحجر بكسر المهملة ولا في بقية أجزاء البيت شئ من ذلك والسبب في اختلاف الاركان في هذه الاحكام أن ركن الحجر الاسود فيه فضيئتان كون الحجر فيه وكونه على قواعد ابراهيم وفي اليماني فضيئته واحدة وهي كونه على قواعد ابراهيم وايس للشاميين شئ من الفضيلتين المذكورتين والمراد بعدم تقبيل الاركان الثلاثة تنفي كونها سنة فلو قبلها أو غيرها من البيت لم يكن مكروها ولا خلاف الاولى بل هو حسن أي مباح اه أفاده • وروى البيت عشر مرات ناقل من بناء الملازمة فآدم فثيت فابراهيم فالعالمه فنحى فقر يش فخرهم فعبدا لله بن الزبير فالجناح وبنائه هو الموجود الآن (قوله ولا يسن للنساء) ومثلها من الخلفاى كما في • (قوله ويراعى ذلك) أي الاستسلام وما به • ويذهب كون ذلك ثلاثا ولا يكره تركه اه قل وهذا مكرر مع قوله سابقا وأن يستلمه في كل طرفه ولكن أعاده توطئة لقوله وفي الاوتار كدول وجعل اسم الإشارة راجعا لقوله وأن يقبله وما بعد لم يرد ذلك (قوله وأن يرمل الرجل) أي الذكر المحقق ولو صيدا والحكمة في استحباب الرمل أنه صلى الله عليه وسلم أراد قدوم مكة وهو أصحابه وقد وهنتهم أي أضعفتهم حتى يقرب فقال الكفار قبل قدومهم أنه يقدم عليكم غدا قوم وهنتهم الحى فلقوا وانهاشدة فلما قدموا جلدواهم إلى الحجر بكسر الحاء فاطلع الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم على ما قالوه فامر أصحابه أن يرملوا لثلاثة أشواط وأن يعيشوا أربعين الركبتين ليرى المشركون جلدتهم فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم أن الحى قد وهنتهم هؤلاء أجلا من كذا وكذا وشرع لنا ذلك مع زوال المدنى المذكور وشكر التلث النعمة الجليلة وهي اعزاز الاسلام وأهله وان لم نلاحظها وقدومه • مكة كان في عمرة القضاء في السنة السابعة من الهجرة • تنزل القعدة منها وكان صلى الله عليه وسلم في الفين وساق من المدينة • تين بدنة فصرها أو قام بمكة ثلاثة أيام ورجعوا ووقع الفتح في السنة التي بعدها وهي سنة ثمان من الهجرة في رمضان (قوله في الطوافات) بسكون الواو على الافصح ويجوز فتحها أخذ من قول الخلاصة

والسالم العين الثلاثى اسماء أنلى • اتباع عين فامه بما شكل

أي فان لم يكن سالم العين جاز فيه الامران وعدل عن تعبير غيرهما بالاشواط لكرهه تسمية الطواف شوطا (قوله بأن يسرع) تصوير للرمل ويسمى أيضا خبيبا قال • ربه عبادرة المنهاج المساوية لعبادة الشارح أي لا عذوفيه ولا وثب ومن قال انه دون الخشب فقد غلط (قوله خطاه) جمع خطوة بضم الخاء فيع ما اسم لما بين القدمين أما الخطوة بالفتح وهي نقل القدم فجمعها خطاه بكسر الخاء كركوة ركا قال في الخلاصة • فعل وفعله فعال لهما • (قوله ويجشى في الاربع الخ) فان طاف راكبا أو محمولا لركب الدابة ورمل به الحامل ولو ترك الرمل في الثلاث لا يقضيه

وفي الركن اليماني يستلمه
ثم يقبل اليد ولا يسن للنساء
استسلام ولا تقبيل الا عند
خاتو المطاف بليل أو نهار
ويراعى ذلك في كل طوفة
وفي الاوتار كد (و) أن
(يرمل الرجل في) الطوافات
(الثلاث الاول) بأن
يسرع مشيه فخطاه
(ويجشى في الاربع الاخيرة)

في الاربع الباقية لان هيئة اعدم الرمل فلا تغير كالجهر لا يقضى في الاثنى عشرين أما لو تركه في
 بعض الثلاث الاول فانه يأتي به في باقيها اه أفاده مر (قوله على هيئة) بكسر الهمزة وبالنون
 أي تأتيه أي يمشي منه فابذلك وفي بعض النسخ هيئة بفتح الهمزة وبالياء بعد الهمزة أي صيته
 وطبيعته (قوله يعقبه سعي مطلوب) أي مشروعه أعم من أن يكون فاضلا وهو الواقع عقب
 طواف الاضحية فان الاضحية لم يبق عليه حيث لم يقع عقب طواف القدوم أو مقضولا لكنه
 محسوب وهو الواقع عقب طواف القدوم وكل منهما يصدق عليه أنه مطلوب فلا ساجدة لزيادة
 بعضهم أو محسوب فان لم يعقبه سعي مطلوب كالطواف لمن أحرمت من مكة وأراد الذهاب الى
 عرفة وكطواف الوداع فانه لا يشترع السعي عقب واحد منهما فلا يلزم فيه ما وكذا لو سعى بعد
 طواف القدوم لم يرمل في طواف الاضحية وان سعى بعده لاق سعيه حينئذ ليس محسوبا
 اذا لم يحسب ما وقع عقب طواف القدوم ولا فاضلا لانه قد تم فعله مع كونه لا تسن اعادته (قوله
 يضطجع) باظهار الضاد كضطر فليس فيه ادغام تام ولا ناقص وهو مأخوذ من الضميع يسكون
 الموحدة وهو العضد ولا يقيده الاضطجاع بالتجرد بل لو لبس العذر اضطجع فوق ما يوسه (قوله
 يرمل فيه) أي يشترع الرمل فيه وهو الثلاث طوافات الاول وان لم يرمل فيه بالتحليل (قوله وكذا
 في السعي) أخذ من ذلك من اطلاق المتن لان حذف المعهول يؤذن بالعموم قال في شرح المنهج
 وخرج بالطواف والسعي ركعتا الطواف فلا يس فيهما الاضطجاع بل يكبر اه (قوله على
 الصحيح) أي قياسا على الطواف بجامع قطع مسافة ما ورد به كبريها وسواء اضطجع في
 الطواف قبل أم لا ومقابل الصحيح لا يضطجع في السعي لعدم ورود اه أفاده مر (قوله وهو
 جعل) أي كدأب أهل الشطارة وقوله وسطر دانه بفتح السين على الافصح قاله مر (قوله
 وطرفيه على الايسر) أما المنكب الايمن فهو مكشوف ليس عليه شيء (قوله المقيس به السعي)
 تقدم الجامع بينهما (قوله به) أي بالطواف ويسمى طواف القدوم وطواف القادوم وطواف
 الورد وطواف الوارد وطواف النخبة قاله في شرح المنهج ويسمى أيضا طواف الصدر بفتح
 الصاد والدال أي الصادر يعني القادوم ويبدأ به قبل أكثر من مرة وحط رحله وتغيير ثيابه وهو
 نخبة البيت فلذا يدعى به أما بقية المسجد فتعني الصلاة (قوله في مكتوبة) أي أو فافله تسن
 لها الجماعة سواء اتبع الوقت أم لا نعم ان تبين حصول جماعة أخرى مساوية لتلك في سائر صفات
 الكمال اتجه أن البداية بالطواف حينئذ أولى لما فيه من تحصيل فضة اثنين البيت والجماعة نقله
 خضر عن العباد وشهره (قوله أو تقام لها الجماعة) أي يشترع في الإقامة لها بالانحلال أو قربت
 بحيث لا يسع الزمن قبلها امرات الطواف السبع (قوله أو تكون عليه قائمة) أي مقروضة
 وان لم يعص بتأخيرها ويحتمل ان قائمة النقل كذلك فتقدم على الطواف ولو في أثناءه لان
 ما سوى القائمة يقوت والطواف لا يقوت ولا يقوت أي طواف القدوم بالخوض في المسجد
 وتشبه ذلك بصيته انما هو بالنسبة لبعض موارها ولا بالآخرين فبقوت الوقوف بعرفة اه
 أفاده مر وقيل منه أن المأ إذا حاضرت أو نفست عند دخول مكة كان لها تأخير ولا يقوت
 بذلك (قوله ولو قدمت الخ) هو من جملة الضرر المستثنيات معطوف على أن يجدا الامام الخ
 أي والا ان قدمت الخ قال مر وهو مقيد كما بحثه بعضهم بما اذا أمست حيثما يطول زمنه

على هيئة الاتباع في حله
 رواه مسلم ويختص الرمل
 بطواف يعقبه سعي مطلوب
 (و) أن (يضطجع) في جميع
 طواف يرمل فيه ركذافي
 السعي على الصحيح وهو جعل
 وسطر دانه تحت منكبه
 الايمن وطرفيه على الايسر
 للاتباع في الطواف المقيس
 به السعي رواه أبو داود
 نا ناد صحيح وخرج زيادتي
 الرجل المرأة والخشي فلا
 يسن له ما الرمل ولا
 الاضطباع (و) أن يبدأ
 بل من الرمل وغيره (ب)
 أي بالطواف عند دخول
 المسجد للاتباع رواه
 الشيخان (الا أن يجدا الامام
 في مكتوبة) أو تقام لها
 الجماعة أو تكون عليه
 قائمة (أو يخاف فوت
 فرض أو رتبة مؤكدة)
 فيبدأ بها بالطواف ولو
 قدمت امرأة بجبله أو
 شريفة

والختمى كالآخى كافى المجموع ولو جلس بعد الطواف ثم صلى ركعتين فانت تحية المسجد لا ين
 تنوت بالجلوس عداوان قصر الفصل ١٥ (قوله لا تبرئ) تفسير للشرية فافهم أنه ليس
 المراد به انحصار من كانت من أولاد الحسن أو الحسن (قوله لمن طاف) أى فرغ من طوافه
 (قوله ركعتا الطواف) ويجزئ عنهما غيرهما بقصده السابق كفى الاحرام والافضل
 كونهما خلف المقام للاتباع وانه يؤخذ أن فعلهما خلتا أفضل منه فى جوف الكعبة لان
 فضيلة الاتباع تزيد على فضيلة البيت ثم باطرح تحت الميزاب ثم ما قرب منه الى البيت ثم فى بقيته
 لانه أفضل من سائر المسجد ومنه يؤخذ أن الكعبة لو كانت منسوخة كان فعلهما فيها أفضل
 منه فى الجوف لكونه من الكعبة مع ان ذلك طئى بتقديم الكعبة عليه أولى ثم الى جوف
 الكعبة لانه أفضل الجهات ثم فى بقية المسجد لانه أفضل من سائر الحرم ثم فى بيت خديجة ثم فى
 بقية مكة ثم بالحرم ثم حيث شام من الامكنة فيها شام من الزمعة ولا يفوت ان الابعوتة فان قلت
 كيف هذا مع أنه يغنى عنهما فريضة وفادلة قلت لا يضر ذلك لاحتمال انه لم يصل بعد الطواف
 أصلا أو صلى لكن فى سنة الطواف ويسن لمن أخرهما ارافة دم كدم الفتح وان صلاهما فى
 الحرم بعد ذلك ويصلهما الولي عن غير المميز والاجير عن مستأجره ولو معضوبا وله بلا كراهة
 أن يوالى بين أساميع وبين ركعاتها والافضل أن يصل عقب كل طواف ركعتين ١٥ مطلقا
 من مربي زيادة قال السيوطى وبشروط قيمه الشية قطعا ولا تنصب عليه مائة الاسرام لانها
 محض صلاة فانتقرت اليها بخلاف الطواف فانه بالوقوف أشبهه ولانها ما يباع بالطواف التابع
 للاسرام فلا تنصب نيته على تابع التابع وهذا تعديل حسن ظر بفرقة نظير فى العريية ١٥
 ونظير ذلك جازيد وهو وأخوك فان أخوك بدل من عمره والعامل فيه ليس هو العامل فى
 زيد المتبوع بل مماثل له لان البدل على نية تكرار العامل (قوله كأن يعيش فى طوافه) ولو
 امرأة للاتباع ورواه مسلم ولانه أشبه بالتواضع والادب ويكره الزحف بلا عذر قاله فى شرح
 المنهج ولوعم السبل حول الكعبة فطاف فى زورق مع كماله سم (قوله الانعذر) كرض
 واحتياج الى ظهوره يستغنى عنه وطواف المعذور محمول على منعه را كاصيانة للمسجد من
 الدواب ويجوز ادخالها فيه مع الكراهة حيث أمن التلويث والاسرام وعملها الصبيان
 غير المميزين والمجانين ومحل الكراهة عند أمن التلويث ان لم يكن هناك حاجة والا فلا كراهة
 ويستحب الحفاة فى الطواف ما لم يتأذبه وأن يقصر فى المشى لكثرة خطاه رجاء كثرة الاجر له ١٥
 أفاده م ر خ لا فاما ذكره قل فنامن أن ادخال الدابة المسجد مع أمن التلويث مكره
 سواء كان لحاجة أم لا (قوله جازيلا كراهة) هذا والمعتدل لكنه خلاف الاولى ونصه فى الام
 على الكراهة يعمل على الكراهة غير الشديدة التى عبر عنها المتأخرون بخلاف الاولى قاله فى
 شرح المنهج (قوله ان تعلق نفسك) أى ان كان فى ضمن نفسك وهو طواف العمرة والقعود
 والافاضة وقوله والاولى وان لم يتعاق نفسك كما طواف نفسك أو قدرك كذا طواف الوداع لانه
 ليس من المناسك (قوله بين الطوافات) تقدم انه يفتح الواو واسكانها (قوله وان يقرب) أى
 الذكر فى طوافه من البيت تبركا ولانه يصرف الاستسلام والتعجيل ثم ان تأذى أو آذى غيره فهو
 زحمة فابعداوى أما الآخى والختمى فلا يقربان بل يسن لهما حاشية المطاف بحيث لا يحتلطان

لا تبرأ الى الرجال آخرت
 الطواف الى الليل وقصير
 براتية مؤكدة أعمن
 ثم يركع فى الفجر أو الوتر
 (و) يسن لمن طاف ركعتا
 الطواف (لا يتابع مع غيره
 خذوا على مناسككم وخبر
 هل على غيرها قال لا لأن
 تطوع (وغیرها) من زيادى
 أى وغير السن المذكورة
 كأن يعيش فى طوافه فلا
 يركب الا ان يذره ولو طاف
 راكبا بلا عذر جازيلا
 كراهة وأن ينوى الطواف
 ان تعلق نفسك والا وجبت
 النسبة وان يوالى بين
 الطوافات وأن يقرب من
 البيت

بالرجال الاعتد خلقوا طواف قدس لهما القرب (قوله فان لم يمكنه الرمل مع القرب) أى انحو
 رجة وقوله ابعده رمل أى لان الرمل يتعلق بنفس العبادة والقرب يتعلق بكانه والفضيلة
 المتعلقة بنفسها أولى من المتعلقة بكانها كالجماعة في البيت فانها أولى من الانفراد في المسجد
 ويبحث الزركشي أن ابعده الموجب للطواف من وراء مرمى والمقام مكره وقتل الرمل أولى
 من ارتكابه اه افاده مر وأبعد في كلام المصنف قبل ما مضى لأقرب أى طواف في مكان بعيد
 (قوله قرب وترك الرمل) تهرز عن ملازمة من المؤدية الى انتقاض الطهر ولو خاف مع القرب
 أيضا من فترك الرمل أولى واذا تركه بسن له ان يتحرك في مشيه ويرى انه لو أمكنه رمل
 بكافى العدو في السبي قاله في شرح المنهج (قوله وواجبانه) هذا هو القسم الثاني من الترجمة
 وانما أضاف الواجبات للجمع مع ان العمرة تشترك في بعضها لان أكثرها لا يتأتى الا فيه اذ
 ما يتعلق بهى وهو دفن من الميدين والرى مختص به بخلاف الاحرام من الميقات فانه يتأتى
 في العمرة أيضا اذ لها واجبان هو التهرز عن محرمات الاحرام وبخلاف طواف الوداع فانه
 نسك مستقل ليس في ضمن حج ولا عمرة (قوله خمسة) هذا بناء على ان طواف الوداع من
 مناسك الحج والمعقد انه ليس منها بل يجب على كل من أراد فراق مكة سواء كان حلالا أو حائجا
 أو معتمرا فلما سقطه وذكر بدله التهرز عن محرمات الاحرام كان أولى وأقرب بقوله خمسة أن الظاهر
 مجموع المذكورات بأن يلاحظ العطف قبل الاخبار وأما قوله وهو ما يجب فجملة معترضة
 لتبعية الواجبات (قوله من الميقات) هذا محل الواجب فالواجب كونه من الميقات أما نفس
 الاحرام فركن كالحرم (قوله من دونه) أى من بعده الذى هو أقرب الى مكة أى من مكان دونه
 أقرب منه الى مكة وفرض المسئلة انه جاوز الميقات فريد للنسك فان جاوزه غير مريد لذلك ثم
 أراد فاحرم لم يلزمه دم وكذا من ~~مسئلته~~ بين مكة والميقات فان ميقاته مسكنه فلا دم عليه
 والكافر كالمسلم فيما جاوز الميقات فريد للنسك ثم أسلم وأحرم دونه فيلزمه الدم خلافا للمزنى
 لحاطبته بالقرع نعم يستثنى ما لو مر بهى او عبد بالميقات غير محرم مريد للنسك ثم بلغ او عتق
 قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح لانه عند الجاوزة غير اهل للازادة ومجاوزة الولي هو اياه
 مريد للنسك به فيها الدم افاده مر بزيادة (قوله ما لم يعد اليه قبل تلبسه بفك) صادق بأن لم
 يعد اصلا او عاد بعد تلبسه أى شروعه في عمل نسك ~~كان~~ كان كالوقوف او سنة كطواف
 القدوم اما اذا عاد قبل تلبسه بهاد كرفلا دم عليه سواء نوى العمود ام لا ولا اثم بالمجاوزة ان نوى
 العمود انتهى افاده في شرح المنهج (قوله سواء في ذلك) أى لزوم الدم للمجاوز انما هى اى
 للحكم المذكور الذى هو لزوم الدم والجاهل به وليس المراد التامى للميقات والجاهل به لان
 فرض المسئلة انه جاوز عامدا الاجل الاحرام بما فوقه وقوله وغيرهما أى وهو العاقد العالم
 (قوله لىالى معنى) بالصرف مراعاة لما كان وعدمه مراعاة للبيعة (قوله أى معظمها) أى معظم
 كل ليلة منها بأن يريد على النصف ولو لم يخطه لا معظم الليلةين الاولىين فقط والاصح الاستثناء
 لان الليلة الاخيرة لم تدخل حينئذ ودفع بالتسمية المذكورة وجوب استيعاب كل ليلة بالمبيت
 وبالاستدراك بعد وجوب مبيت جميع الليالى الثلاثة واعتبار معظمها نظير ما لو حلف
 لا يبيت بمكان لا يبيت الا معظم الليل وانما اكتفى بساعة في نصفه الثاني بزدانة لان الشافعى

فان لم يمكنه الرمل مع القرب
 ابعده رمل فان كان في البعد
 نساء لا يؤمن لمسه من قرب
 وترك الرمل (واجبانه)
 أى الحج (وهى ما يجب بتركه
 القدية) خمسة (الاحرام
 من الميقات) فالأحرام من
 دونه لزمه دم ما لم يعد اليه
 قبل تلبسه بفك سواء فى
 ذلك التامى والجاهل
 وغيرهما وان لم يأتها (والمبيت
 لىالى معنى) أى معظمها

قال النووي في شرحه على
 مسلم ان لم يصرف معنى
 كتبه بالبناء وان صرفته
 كتبه بالآلاف اه نقله منه
 نصره وورث

قال الشهاب الخفاجي في

شفاء القلب مشق في شاق خطأ فان فعله شق ولم يسمع منه غير الثلاث في شيء من كتب اللغة المعروفة وقد وقع هذا التعبير في مواضع عديدة من جمع الجوامع وغيره اه نقله منه نصري

نعم ان تفرق قبل غروب شمس اليوم الثاني جاز وسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها قال تعالى فمن تعجل في يومين فلاثم عليه (و) المبيت (ليلة من دافئة) ولو بحضور ساعة منها في النصف الثاني كما خصه في الروضة ونقله عن نص الام وهذا مع الاستثناء الا في بالنسبة اليه من زيادتي (الا) المبيت (لأروعة)

(قوله لم يلزمه شيء) قيده الزكشي بما اذا لم يكن له العود في الاولى والاوجب وأما الثانية فقال الامام فيها احتمال لأنه غير مضطرا لقول المبيت بخلاف الاول وقد بويد أن ايقاع الطواف لا غير مضطرا اليه اذ السنة أن يرى بعد طلوع الشمس ثم يأتي باقي الاعمال فيقع الطواف ضحوة وعلى أنه لم يلزمه

نفس فيها بخصوصها على ذلك اذ بقية المناسك يدخل وقتها نصفه وهي كثيرة مشقة فسوح لابلها وأيام ليلي من هي الايام في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وأما المعلومات فهي المذكورة في سورة الحج في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وهي المعلومات الاولى من ذي الحجة أفاده من زيادة (قوله) نعم ان تفرق قبل غروب شمس الخ) أي ساريا قبل وان انفصل من معنى بعد الغروب أو عاد لشغل أو غيره كزيارة أمالو غربت الشمس وهو في شغل الاربعين فليس له السير بعد ذلك على معتقد من تبع الجماعة خلافا لابن حجر تبهما لابن المقرئ حيث قال ان ذلك لان في تسكته من حل الرحل والمتاع مشقة عليه ولا يجوز التعرق في اليوم الثاني الا بعد رميه ومبيت الليلة قبله قال من فلولم يبيت ما بلا عذر لم يسقط عنه مبيت الليلة الثالثة ولا رمي يومها وكذا لو تفرق بعد المبيت وقبل الرمي والافضل تأخير التفرق الى الثالث لاسباب الامام الالعد ذكر كفلا ونحوه بل قال بعضهم انه ليس لذلك لانه متبوع فلا ينفرد الا بعد كمال المناسك واذ انقرا الشخص في اليوم الثاني تركه في اليوم الثالث أو دفعه الى المن لم يرم ولا ينفرد بها وأما ما يقوله الناس من دفن الأصل لها باختصار (قوله) وسقط عنه مبيت الليلة الخ) أي وان عاد الى معنى ولو لغير حاجة على المعتد وغربت الشمس وهو بها كما مر أو تبرع بالمبيت لحصول الرخصة له بغيره الجواز فله الخروج من معنى قبل القبر من غير مبيت وبعده من غير رمي لكن من الواضح انه لا بد ان لا يكون حال تفرقه عما على العود اليها والالم يتفحسه نفسه لانه لم يرض به من معنى والمناسك بشرط نفسه أن يعرض به عن المناسك كما أفاده كلامهم اه أفاده الشو برى (قوله) فمن تعجل في يومين الآية) اعترض بأن التأخير لان فيه فلا فائدة في نفسه وأجيب بأنه انما سرح بذلك رداعلي الجاهلية فانهم كانوا قمتين فنة تعتقد أن في التأخير انما وأخرى تعتقد أن في التمتع ديم انما وأطيعيا القلب من تعجل حيث سوى ينفذ وبين من تأخر في ذي الانم قدل على موافقة فعل كل منهم السنة (قوله) والمبيت ليلة من دافئة) كان الاولى تقديمه على ما قبله كما في المنهج وأصله لانه الموافق للواقع وله انما أخره للاجتماع على ذلك دونه ومن دافئة من الازدلاف وهو القرب لان الجحاج يتقربون منها الى معنى أو من الازدلاف وهو الاجتماع لاجتماع الناس بها (قوله) ولو بحضور ساعة) أشار به الى أن المبيت ليس بقيد بل المداور على الحصول ولو من غير مكث بأن كان مارا وان لم يعلم انما المزدلفة كالوقوف بعرفة ولو بالانوم خلافا لما يتوهم من انظر المبيت وانما لم يجب هناك عظم الليل كما في المبيت معنى وكما لو خاف لا يبيت بمكان كما مر لان الامر بالمبيت لم يرد هنا بخلافه معنى وبسبب الاكثر انما من التلاوة المذكورة والصلاة ويأتي هنا ما مر في عرفة من جهله بالمكان وحصوله فيه لطاب آبق ونحوه فيما يظهر اه أفاده من زيادة والمراد بالساعة القطعة من الزمن لا الفلكية (قوله في النصف الثاني) فمن لم يكن به اقيه بان لم يبيت بها أو بات لكن تفرقه ولم يعد اليها فيه لزمه دم تركه الواجب نعم ان تركه لعذر كان خاف أو انتمى الى عرفة ليلة النحر واستغل بالوقوف عن المبيت أو أفاض من عرفة الى مكة وطاف الركن ففاته المبيت لم يلزمه شيء اه أفاده في شرح المنهج (قوله) الا المبيت) استثناء متصل وبعلم من تركه الاستثناء من الرمي انه واجب حتى على الرعاة وأهل السقاية ويلزم بترك ثلاث رميات نا كثر دم لكن محل ذلك ان أمكن الرمي ولو بنباية فان تعذر

يجب تقييده بما مر عن الزكشي اه سم على أبي شعاع

أما لا بأن منع الحاج من منى كما اتفق بسبب فتنة وقعت في بعض السنين الماضية بين أمراء
الحج وأمير مكة فلا دم حديثا ذلك لا تقصير كما قاله ابن حجر (قوله بضم الراء) أي مع اثبات التنا
كقاضي وقضاة قال في الخلاصة • في نحو رام ذوا طراد فعله • وقوله كراه أفضاى
فانه جمع راع وقوله بكسرها أي مع المذ كصاحب وصحاب قال تعالى حتى يصدر الرعاء فمع
الراء يجب اثبات التنا والقصر ومع كسرها يجب حذف التنا والمذ وما في بعض النسخ من
حذف التنا مع الضم واثباتها مع الكسر غير صواب (قوله وأهل السقاية) بكسر السين
المهملة موضع بالمسجد الحرام يستقي عليه الماء ويجعل في حياض كالاسيلة المروقة فيسبلون
ذلك للشاربين ويعدونه من أعظم المناخر في الجاهلية ويجعلون فيه عمرا أو في الجاهلية كراما للحاج
ويقولون هو وقد الله تعالى واعتقدوا بسبب ذلك أنهم أفضل من محمد وأصحابه فرد الله تعالى
عليهم بقوله أجهلهم سقاية الحاج الآية وكانت السقاية في صدر الاسلام مع العباس ولذلك
أرخص له في ترك المبيت وغيره ممن هو من أهل السقاية في معناه ولو كانت محدثة (قوله فليس
بواجب عليهم) أي الرعاء وأهل السقاية بشرط خروج الرعاء من منى قبل الغروب فان غربت
عليهم الشمس قبل مفارقتهم في أي ليلة من لياليها وجب عليهم مبيت تلك الليلة بخلاف أهل
السقاية فيسقط عنهم المبيت مطلقا والفرق ان عمالهم بالليل وعمل الرعاء بالنهار (قوله وكذا
لا يجب المبيت الخ) فالسكنيات عن يجب عليهم المبيت ثلاثة وقوله أو غيرهما كالخوف من
الاعداء (قوله وطواف الوداع) هذه من واجباته بناء على انه من المناسك والمعدة أنه ليس منها
بل يجب على كل من أراد فراق مكة سواء كان حائجا أم معتمرا أم غيره مما هذا ان أراد فراقها
لمكان على مسافة قصر سواء قصد الإقامة فيه أم لا فان أراد فراقها لمكان دون ذلك نظر ان
قصد الإقامة فيه لزمه طواف الوداع والا كان خراج للعمرة فلا (قوله لا يتقون) بكسر الفاء
من باب ضرب وقوله آخر عهد بالرفع اسم يكون وبالبيت خبرها متعلق بمحذوف تقديره
الشارح بقوله أي الطواف ويصح العكس وقوله كما رواه أي بلفظ الطواف أي رواه مع هذه
الزيادة (قوله لزمه دم) أي وان لم يكن حائجا أو معتمرا على ما مر وكذا يلزمه الدم في ترك طوفة منه
أو بعضها بخلاف ترك حصة أو مبيت ليلة فانه يلزمه دم كما مر والفرق ان الطواف أشبه
بالسلاة في أكثر أحكامه فصار كالخصل الواحد فالحق ترك بعضه بترك كله ولا كذلك الرمي
والمبيت قاله ابن حجر (قوله ما لم يعد قبل مسافة القصر) أي أو قبل بلوغ نحو وطنه من مكان
قصد الإقامة فيه نحو أربعة أيام اذا كان نحو الوطن دون مسافة القصر على ما مر وتعتبر مسافة
القصر من مكة وانما اعتبرت منها لأن الحرم على خلاف ما مر في نحو القنق من اعتبارها من
الحرم لان الطواف لايجل مفارقة البيت فاعتبرت من بلده اه أفاده الشوبري (قوله
الاحسان) ويلحق به المذون لخوف ظالم أو خوف رقة وخروج بالاحسان المهيبة فاهان
طواف للوداع فلولم تطف فلا دم عليها والمستحاضة غير المهيبة لا عد عليها ان نفرت في حياضها
فان نفرت في طهرها الزمها المود ومن حاضت قبل طواف الافاضة بقي على اسرارها وان
مضى عليها أعوام نعم لو عادت بلدتها وهي محرمة عادمة للفتنة ولم يمكن الوصول للبيت الحرام
كان حكمها كالحصر فتعطل بذبح شاة وتصرو تنوى التحال معها هذا ان لم تعلم الحكم حتى

بضم الراء جمع راع كراه
بكسرها (وأهل السقاية)
فليس بواجب عليهم الا انه
صلى الله عليه وسلم رخص
لرعاة الابل أن يتركوا
المبيت حتى يروا القمر مذى
وقال حسن صحيح ورخص
النبي صلى الله عليه وسلم
للعباس أن يبيت بمكة ليالي
حتى لا يجلس السقاية رواه
الشيخان وقيس ليالي حتى
ليلة المزدلفة وكذا لا يجب
المبيت على من له عذر من
جهة غير نكاح منه
أو مريض يتعده أو
غيرهما (وطواف الوداع)
نذرهم لا يتقون أحدكم
حتى يمشوا
باليات أي الطواف بالبيت
كما رواه أبو داود فلو خرج
بلاوداع لزمه دم ما لم يعد
قبل مسافة القصر
ويطوف (الا) طواف
الوداع (الحائض) فلا
يجب عليها وروى الشيخان
عن ابن عباس انه قال أمر
الناس أن يمشوا
عهدهم بالبيت الا انه
نفقت عن المرأة الحائض
فلوطهرت

وصات بادهامان كانت عالمة به خرجت الى محل لا يمكنها الرجوع منه الى مكة وتحملت بما امر
وقضى متى شئت واذا ارادت القضاء قال ع ش تنوى الطواف فقط وقال سم تنوى
الذ-ك والمدرك مع الاول وقدم ذلك وبحث بعضهم انها لو كانت نافعة تقلد الامام
ابا حنيفة فان الطهارة عنده واجبة في الطواف ايست شرط اذا فعلته صحيح وجوب بدنة
على نحو حائض وثمة على محدث ولو بجنابة او الامام احمد على احدي الروايتين عنه في انها
تجزم ونطوف بالبيت ويلزمه البدنة وتأثم بدخولها المسجد حائضا ويجزئها هذا الطواف عن
الفرض لما في بقائهم اعلى الاحرام من المشقة (قوله قبل مفارقة مكة) أي بان طهرت قبل
أن تصل الى محل تقصر فيه الصلاة وعبرة الرمي نعم ان طهرت قبل مفارقة بنيان مكة لزمتها
العودات طواف بخلاف ما اذا طهرت خارج مكة ولو في الحرم ولو رجعت لحاجة به لم تطهرت
انجبه وجوب الطواف اه باختصار (قوله وكذا أفق) بضم الهمزة مع ضم الفاء وسكونها
نسبة للافق بضم الفاء لا غير أو بفتحها نسبة لذلك أيضا على غير قياس في المفرد ثلاث اوقات
وفي الجمع واحدة ولا يجوز أن يفتح والمثلاثة نسبة للجمع وهو الاتفاق والنسبة اليه لا تجوز
الا اذا شبه المفرد في وضعه كالانصار قال في الخلاصة

والواحد اذا كرر ناسبا للجمع * ان لم يشابه واحدا بالوضع

والافق هو الغريب الذي ليس من مكة (قوله وأراد الإقامة بمكة) أي وان أراد السفر بهداه
عناني (قوله أي رمي يوم النحر) هو سبع حصيات الى جرة العقبة وقوله وأيام التشريق أي
تقديم اللهم بالشركة أي الشمس وهو ثلاث وستون حصاة كل يوم واحد وعشرون الى الجمرات
الثلاث (قوله بما يسمى حجرا) ومنه الكذان بفتح الكاف فذال مبهمة مشددة مفتوحة وهو
البلاط والمرمر هو الرخام وهذا شرط لصحة الرمي وبقي من شروطه ترتيب الجمرات في رمي أيام
التشريق بأن يرمى أولا الى الجرة التي على مسجد الخيف ثم الى الوسطى ثم الى جرة العقبة
وكونه سبع مرات فلورمي سبع حصيات مرة واحدة أو حصاتين كذلك احداها ما بينه
والاخرى يساره لم يحسب الا واحدة سواء مرتبة في الوقوع أم وقعت معا أما لورماها امرتين
فوقعتا معا أو مرتبتين فائنتان اعتبارا بالرمي وكذا ان وقعت الثانية قبل الاولى ولورمي
حصاتين سبع مرات أو جملة الحصى كذلك أجزأ مع الكراهة لانه لا يبقى في الجرة لا الحصى
المردود اما المقبول فيرمه الله تعالى ولا يكتفى بوضع الحصاة في الرمي لانه لا يسمى رميا ولانه
خلاف الوارد وكونه يمد فلا يكتفى الرمي بغيرها كفوس ورجل ومقلاع وقصد الرمي وهو
مجمع الحصى وضبط بثلاثة أذرع من كل جانب الاجرة العقبة فليس لها الجانب واحد وهذا
قريب من قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الجرة مجمع الحصى لا مال منه فلورمي الى غيره
كان رمي في الهواء فقط فيه لم يحسب وتحقق اصابته بالجمر وان لم يقف فيه كان تزحزح وخرج
منه فلو شك في اصابته لم يحسب بجملة الشروط سبعة (قوله ولو من عقدين وبالور) هذا بالنسبة
للأجزاء لا بالنسبة للجوارف لا يجوز الرمي بذلك حيث ترتب عليه كسر أو اضعاف مال وعبرة
الرمي نعم قال الاذري يحقل تحريم الرمي بالياقوت ونحوه اذا كان الرمي بكسرها أو يذهب
معظم ما ليتها ولا سيما النفيس منها المانعة من اضعاف المال والسرف والظاهر انه لو غصبه
أو سرقه ورمي به كفى كالمسالة في المنسوب اه باختصار (قوله قبل استخراج حجره) أي

قبل مفارقة مكة لزمتها
العود والطواف أو بهداه
فلا والتفاسا كما انض
(أو مكى) لم يفارق مكة بهد
جبه فلا يجب عليه طواف
الوداع وكذا أفق حج وأراد
الإقامة بمكة (والرمي)
أي رمي يوم النحر وأيام
التشريق كما سيأتي (بما
يسمى حجرا ولو من عقدين
وبالور وحديد قبل استخراج
حجره منه بالعلاج)

(قوله تنوى النكاح) انظر
هل المراد النكاح الذي
قامت الطواف فيه فتنبه
ولو في غير أشهر الحج حيث
كان هذا النكاح جهاد تأني
بالطواف فقط أم لا حرره
وتدبره (قوله في المفرد
الحج) الاولى في المنسوب
ثلاث وفي المنسوب اليه
واحدة

بجلا في ما لا يسمه ككامل
وزننج ودنانير ودرهم
ونحاس وحديد بعد
استخراج حجرهما من
وسائر الجواهر المنطبعة
وذلك لأنه صلى الله عليه
وسلم رمى بالاجار وقال
بمثل هذا فارموا رء
الناس وغيره (وسنته)
أي الحج (النبية) بأن يقول
ليست الاية - ليست ليست
لا شريك لك ليست ان
الحمد والنعمة لك والملك
لا شريك لك ويسن الاكثر
منها والصلوة على النبي
صلى الله عليه وسلم عند
الفراغ منها وسؤال الجنة
والاستعاذة من النار
وتسعة التلبية الى جرة
العقبة لكن لا تسن في
طواف القدوم والسعي
بعده على الجديد لان فيها
أذى كراخامة

(قوله سواء استحق الحمد)
أي سواء لوحظ ذلك أم لا
(قوله بل مثله الخ) الآن
يقال انما يذكرها لان
طواف الوداع بعد التحال
وأما طواف الافاضة
فداخل في المراتب من جرة
العقبة كما قاله المنهي

نصفه بنار وطرق ونحوهما (قوله ككامل الخ) وكذا الوأوتير وأعد ومدر وحص واجر
وخزف وملح فلا يجزئ الرمي بذلك كله ويجزئ حجر نورة لم يطبخ بخلاف ما طبخ منه لأنه حينئذ
لا يسمى حجرا بل نورة أفاده الرمي (قوله ونحاس) وكذا رصاص وقوله بعد استخراج حجرهما
أي النحاس والحديد وانما لم يجز الرمي بهما حينئذ لاشبههما بالدرهم والدنانير (قوله وسائر
الجواهر المنطبعة) أي من ذهب وفضة مما يقبل الطبع (قوله وذلك) أي اشتراط كون الرمي
بما يسمى حجرا (قوله وسنته) أي الحج وكذا العمرة بالنسبة لما يأتي فيها أو سببه المصنف على
ذلك آخر الباب (قوله اللهم) أصله يا الله حذف منه حرف النداء وعوض عنه الهم في آخره
فهو منادى مفرد مبدى على الضم الذي عنى الهاء كما هو المتبادر وتردد بعض الافاضل في ذلك
فانما لا يجوز أن يكون مبدأ على ضمة مقدرة على الهم المشددة لأنها باله وضمة صارت آخر
والبناء كالاعراب انما يكون في الآخر كما في عدة أصله وعد حذف الواو وعوض عنها الهاء
والاعراب علم انك يمكن البناء كذلك أفاده الهم في نقلا عن الغنبي وأجاب عن ثبوت قياس مع
الفارق إذا التعميم في عدة عن جزم الكلمة فتتزيلها عنهم منزلة الجزئية في خلاف الهم فانها
عوض عن كلمة مستقلة فتتزيلها عنهم منزلة الجزئية بعيد (قوله ليست ليست) بتكريرها بعد اللهم مرتين
هذه الصواب فتكون مرات التلبية أربعاً في بعض النسخ من حذف الثانية بعد اللهم
خطأ ومعنى ليست أنا نقيم على طاعتك إقامة بعد إقامة واجابه بعد اجابة أي لدعوة ابراهيم
عليه السلام وهو ما أخذ من لب بالمكان أبوا أبيه الباء إذا أقام به وأصبه على المصدرية بفعل
محذوف وأعرابه كاعراب المنهي لأنه ملحق به إذ لا متردله من لفظه وحذف فوته للاضافة
واضافته لغير الكاف شاذة نحو أبي زيد وليبه وليس مني حقيقة بل القصص لخصه التكنيز
كما مر (قوله ان الحمد) بكسر الهمزة على الاستثناف وهو كما قال النووي أصح وأشهر ويجوز
قصها على التعليل أي لان الحمد اه أفاده الرمي ووجه ضعف الفتح أن الأولى كون التلبية
مطابقة غير مقيدة بكون الحمد لله لاستحقاقه له ذاته سواء استحق الحمد أم لا وان كان المعنى
على ذلك صحيحا (قوله والنعمة) بالنصب عطفا على الحمد وخبر أن قوله لك أي كاتمالك وبالرفع
مبتدأ خبره محذوف مدلول عليه بلك أو خبره لك وخبر أن محذوف (قوله والملك) يندب أن
يستكنة سكتة لطيفة على كاف الملك ويبتدئ بقوله لا شريك لك لانه لا يتوهم نفي الملك عن الله
تعالى (قوله والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم الخ) بالرفع عطف على الاكثر والجر عطف
على الضمير في من امن غير إعادة الجار على مذهب ابن مالك حيث قال وليس عندى لازما أي
والاكثر من الصلاة الخ فيعيد استصحاب الاكثر منها أيضا (قوله عند الفراغ منها) أي بعد
فراغ كل ثلاث مرات من مرات التلبية وليس المراد فراغها كلها كما هو ظاهرا كلامه لأنه
لا يترغ منها الا بعد رمي جرة العقبة كذا كرم بعد ويسن تثليث الصلاة أيضا وأن يكون
صوتهم أخفض من صوت التلبية بحيث يتميزان (قوله الى جرة العقبة) المراد الشروع في
التحال بابتداء الرمي أو الطواف أو الخاق (قوله وسؤال الجنة) أي بعد الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم كما هو ظاهر من جميع المصنف وصرح به ابن حجر وأعل ذلك هو الاكمل وليس بقيد
كما قاله شيخنا عطية (قوله لكن لا تسن) أي التلبية وقوله في طواف القدوم ليس بقيد بل مثله
طواف الافاضة والوداع ونما خص ذلك بالذكر لان محل الخلاف الذي أشار به بقوله على

الجديد ذلك الشارح جوا عن عبارة المنهاج المساوية لعبارة هذا فكان الاولى أن لا يقيد
 بذلك فلا يجوز الى الاعتذار المذكور لكن جل من لا يسمو ورس أن لا يتكلم في أثناء تليته
 ثم يرد السلام ندبا وان كره التسليم عليه وقد يجب الكلام في أثناء المعارض كأنه قد نحو أعني
 يقع في مهاكة وان يرفع رجل صوته بما يجب لا يضر بنفسه في دوام احرامه وبتا كذلك
 عند تغاير الاحوال كركوب ونزول وصعود وهبوط واختلاط رفقة وفراغ صلاة واقبال ايل
 أو نهار ووقت صهر وخرج بدوام احرامه ابتداء فلا يسن الرفع بل يسمع نفسه فقط وبالرجل
 المرأة والخنثى فلا يسن رفع صوته ما بان يسمع ما غيرهما بل يكره لهما رفعه وفرق بينه وبين
 أذانهم حيث حرم فيه ذلك بطلب الاصغاء الى الاذان واشتغال كل أحد بتلييته عن سماع
 تليته غيره وظاهر أن التليية كغيرها من الاذكار كركعة في مواضع الخصوصية تنزيها لذكر الله تعالى
 وسن أن رأى ما يحبه أو يكرهه أن يقول ليلى ان العيش عيش الأئمة أي ان الحياة المطلوبة
 المسنة الهندية الدائمة هي حياة الدار الآخرة هذا ان كان محرما فان كان غير محرر قال المأهـ
 ان العيش عيش الأئمة اهـ ملخصا (قوله ان وقف ثم ارا) ليس بقيد فكان الاولى اسقاطه
 لان القائل بوجوب الجمع لا يخصه بذلك وقوله خروجان خلاف من أوجبه وهو قول ضعيف
 عندنا حكاه في المنهاج ومذهب مالك أيضا وعليه فيجب بتركه دم بخلافه على المعتمد فان الدم سنة
 وعبارة المنهاج وشرحه ولو فارقها أي عرفة قبل غروب ولم يعد اليها سن له دم خروجان خلاف
 من أوجبه لان عاد اليها ولو لا لانه أتى بماسن له وهو الجمع بين الميـل والنهار في الموقف اهـ
 (قوله أو فارق) كان الاولى أن ياخذ غاية كما صنع الرمي بأن يقول ولو فارقنا لأن القارن حاج
 والحاج ليس بقيد بل مثله الحلال كما مر وأما المعقولة لا يطلب منه لدخول وقت الطواف
 المفروض عليه فلا يصح منه قبل أدائه أن يتطوع بطواف قياسي على أصل النسك وقوله دخل
 مكة قبل الوقوف خرج به ما لو دخلها بعده فلا يطلب منه لما مر من دخول وقت الطواف
 المفروض عليه اهـ أقاده في شرح المنهاج قال الزبدي يؤخذ منه أنه لو دخل بعد الوقوف وقبل
 انتصاف الليل سن له طواف القدوم لانه لم يدخل وقت طوافه وهو يؤيد ما ذكره قل هذا فلا
 وجه لرد (قوله وشدة سعي) المراد به الاسراع وقوله من قبل الميل الا خضر الميل عمود معاق
 بجدار المسجد عند بابيه على يسار الذاهب من الصفا فيسرع قبله بسنة أذرع الى أن يتوسط
 بين الميـلين فيمشي على هيفته وهكذا عند ابتداءه من الصفا فالامبال ثلاثة الاول لا مقابل له
 والآخران متقابلان وبينهما عشرون ذراعا تقريبا وقد هـدت دار العباس الآن وبني
 موضعه هـ رباط أي تكية للمجاورين وأعيد الميل الا خضر كما كان (قوله وهو) أي محل الشدة
 وقوله على يسار الذاهب الخ وهو المعاق يقرب باب المسجد (قوله بقدر ستة أذرع) متعلق بقبل
 (قوله الى بين الميـلين) صريح المتين أن لفظ بين منصوب على الظرفية ظرف لشدة السعي وأن
 مسافة ذلك ما بين الميـلين وهو صحيح اذا أريد الميلان الموصوفان بجدار المسجد بعدد ياد ستة
 أذرع قبل الميل الذي من جهة الصفا كما ذكره وكلام الشارح يخالف ذلك لانه جعل لفظ بين
 مجرورا بالوجه الميـلين هما اللذان علامة على نهاية السعي من جهة المروة والمعنى الى أن
 يتوسط بين الميـلين ولا يخفى أن الحكم والمسال واحد وهو أن الميـلين اللذين بينهما شدة السعي
 هما اللذان بجدار المسجد وانما يختلف الاعراب والمراد بالميلين وما أشار اليه الشارح هو

(و جمع بعرفة بين الليل
 والنهار) ان وقف ثم ارا
 خروجان خلاف من
 أوجبه (وطواف قدوم)
 لانه قصبة البيت فكان
 كقصبة المسجد وانما يسن
 للحاج أو فارق دخول مكة
 قبل الوقوف (وشدة سعي)
 كل مرة في محله وهو من قبل
 الميل الا خضر الماء في بركن
 المسجد على يسار الذاهب
 من الصفا بقدر ستة أذرع
 الى (بين الميـلين) الا خضرين
 أحدهما بركن المسجد
 والآخر متصل بدار
 العباس رضى الله عنه
 وذلك لاتباع رواه مسلم

(قوله والحاج ليس بقيد)
 وانما قيد به لاجل قوله
 قبل الوقوف فالمراد من
 الحصر انما هو الظرف
 كما لا يخفى

الذي صرح به في شرح المنهج حيث قال فيه - ودون حتى يتوسط بين الميادين الأخضرين للذين
أحدهما بركن المجدوب والآخر متصل بجدار العباس رضى الله تعالى عنه فمضى حتى ينتهي
إلى المروة فإذا عاين منها إلى الصفا مشى في محل مشبه وسعى في محل سعيه أو لا (قوله أن يرقى)
بفتح القاف مضارع رقى بكسر هاء ونصدره رقا بضم الراء وكسر القاف والياء المشددة بمعنى
المصعود أما رقى يرقى بفتح القاف في الماضي وكسرها في المضارع فهو من رقا بفتح السين الاعادة
وأما رقا بالهـ - جزفناه قطع يقال رقا الدمع قطعه والذي يسكن له الرقى هو الذكرا أما الاثنى
والاثنى فلا يسكن اسماء ذلك إلا أن خلا المحل عن الرجال غير المحارم كما كرم في المنهج وشرحه
(قوله والمروة) بحسب ما كان والافليس فيها إلا أن ما يرقى عليه إلا مسطبة فيسن رقا قاله
الزيادي (قوله والواجب على من لم يرقى الخ) إنما كان ذلك واجبا لاجل أن يصدق عليه أنه
قطع المسافة التي بين الصفا والمروة يقينا قال قل وهذا كان قبل ستر جنة كبير من المروة
بالارض وأما الآن فلا حاجة إليه لأنه ستر من كل منهما جزء كبير نحو ثلاث درجات من الصفا
ودرجة كبيرة من المروة أي فإذا لم يصدق عقبه ولا رؤس أصابعه بذلك لم يقم شيء من المسافة
التي بين الصفا والمروة لأنه راق على الدرج الذي استتر ولكن يسكن له أن يرقى على المسطبة كما
صرح الزيادي (قوله أن يصدق) بضم أوله من الرباعي وقوله عقبه أي أن كان ماشيا أو سافرا
دائمه أن كان راكبا وكذا قوله رؤس أصابع رجليه وقوله وبينه أي ويسكن له أن يرقى إلى بين
السمي والطواف (قوله ولا يشترط فيه) وكذا في بقية أعمال الحج ما عدا الطواف فإذا سعى غير
منطهر ولو حائضا وغير مستترح ويحوز له راكبا ويكره الساعي أن يقف في سعيه لحديث
أوغره قاله في شرح المنهج (قوله وشدة السعي) أي العدو في بطن وادي محسر بضم الميم وفتح
المهملة وكسر السين المشددة وبراء موضع فاصل بين جزفناه ومضى ويقال له وادى النارنا
يقال إن رجلا صاد فيه صيد فافترت عليه نار فاحرقته وقد رذلت الوادي خمسة ذراع وخمسة
وأربعة ذراعا ويسكن من حره أن يقول ما قاله عمر رضى الله عنه وهو

البل تعد وقا قاضيتها • معترضا في بطنها جنيها • بخالفه ادمن انه سارى دينها

ومعناه أن نأقن تعد والبل مسرعة في طاعتك فلما قضيتها والوضين جبل كالجزام من كثرة
السير والاقبال التام والاجتماع البالغ في طاعتك والمراد صاحب الناقة (قوله حمر) بفتح
الحاء والسين وأما بفتح أوله أي تعب وهذا بناء على أنه دخل الحرم والمرجح أنه لم يدخله بل تعب
قبل دخوله لأنهم أصابهم العذاب قبله قرب هرفة (قوله وشدة السعي) أي المسار قال فيه للعهد
وكذا في قوله الرقى أي المفهوم من قوله وأن يرقى ولو نكره ما لا وهم أن المراد سعى ورقى غير
المسارين وليس كذلك (قوله خاصان بالرجل) أما المرأة والخنثى فلا يشدب لهما شدة السعي ولو
بجولة وإيل ولا الرقى إلا أن خلا المحل عن الرجال غير المحارم فيما يظهر كأنه عليه وعلى الخنثى
الاستوى قاله في شرح المنهج (قوله والافصال) عطف على تلبية والتصریح بالمسنون فيها
وفي الخطب للتوكيد والافترض كلامه في المسنونات (قوله يوم السابع الخ) ويسمى ذلك يوم
الزينة لتزيينهم فيه هو واجبهم ويسمى التاسع يوم عرفة والعاشر يوم النحر والحادي عشر يوم
النحر لاسمهم فيه يعني والثاني عشر يوم النحر الأول والثالث عشر يوم النحر الثاني وقوله
من ذى الحجة بكسر الحاء أقصم من قصها أفاده في شرح المنهج (قوله بمكة) أي على المنبر عند

وبين أن يرقى على الصفا
والمروة قد رقا مسنة
والواجب على من لم يرقى
أن يصدق عقبه بأصل
فأذهب عنه ويصدق رؤس
أصابع رجليه بما يذهب
إليه من الصفا والمروة
وبين أن يرقى بين صران
السمي وبينه وبين الطواف
ولا يشترط فيه الطهارة
وستر المروة (و) شدة السعي
(في بطن) وادى (محسر)
لا تتبع رواه مسلم ومعه
محسر الآن فيل أصحاب
القبيل حمر فيه أي أهيا
وشدة السعي فيما ذكر
والرقى خاصان بالرجل
(والافصال) المسنونة في
الحج (والخطب المسنونة)
فيه (وهي أربع) أحدها
(يوم السابع) من ذى
الحجة (بمكة) (الثانية) يوم
عرفة (بمكة) (الثالثة)
(يوم النحر) يعني

البيت فان لم يدخل الحاج مكة فخطب في غيره او بقتضها بالانسية ان كان محرما والاف التكمير
وان كان السنة ان يكون محرما والذي بخطب هو الامام ان خرج مع الحج او فاتبه كأمير
الحاج ان لم يخرج معهم وياصرهم في تلك الخطبة بالغد والى من يوم الثامن المسمى يوم التروية
لانهم يتروون فيه الماء أي يأخذونه معهم ويعلهم فيها المناسك فان كان فقيها قال هل من
سائل يتروى أفاده الرمي (قوله يعني) بكسر الميم يصرف مراعاة للمكان ولا يصرف مراعاة
للجمعة ويذكر وهو الاغاب وقد يؤثرت تخفيف نوح الشهر من ثلثه بدوها سميت بذلك لكثرته
ما يعني أي يراق فيها من دماء الهدى والضحى وقيل لان آدم لما أراد مفارقة جبريل قال له غن
قال أغنى الجنة وفيه لانه قد بر الشما ترفيعا من معنى الله الشيء قد رده وهي على فرسخ من مكة اه
أفاده الرمي بزيادة (قوله بعد صلاة الظهر) أي أو الجمعة ان كان خروجهم يومها ولا تسكني عنها
خطبة الجمعة لان السنة فيها التأخير عن الصلاة كما تقرر ولان القصص فيها التعليم لا الوعظ
والخوف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف اه رمي (قوله بخر) بفتح
فكسر أو بفتح أو كسوف يكون فانه الشو برى في حواشي المنهج (قوله وهي خطبتان) أي
يخطبها مافي مسجد ابراهيم بين ايهام في أولها ما أمامهم من المناسك ويحرضهم على اكثر
الدعاء والميل في الموقف ويخففها ويحسب بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص ثم يقوم الى
الانسية وياخذ المؤذن في الاذان ويخففها بحيث يفرغ منها بعد فراغ المؤذن من الاذان اه
شرح المنهج (قوله قبلها) أي الصلاة وبعد الزوال اه خضر (قوله نعم ان كان) هذا
استدراك على قوله الا التي بخره قبلها اه خضر (قوله حيث وجبت) أي الجمعة بان أقاموا
اقامة نقطع السفر وكان هناك أبنية وأربعون مستوطنون فيها وان حرم البناء ثم انعلق حق
المبيت (قوله وان يخلق الرجل) الراديه ما قابل الاثنى الشامل للصبي فلو عجز بالذ كر كافي
المنهج اسكان أولى والخلق استئصال الشعر بالموسى ولوا به من الرأس وان كره والتقصير بأخذه
ولومن أطرافه بقص أو غيره فهو أعسم من القص الذي هو أخذ بقصه قص القص أي
المقراض المعروف قال الرمي والاولى كون التقصير قد راعى من جميع الرأس ويكفي في
الخلق من سمائه ولا يشترط الامعان في الاستئصال بل يرجع في ذلك الى اعتبار عدم رؤية الشعر
لدى النظر عند قرب من الرأس اها اختصار (قوله من امرأة) أي أثنى ولو صغيرة خلا فان
استثنى الصغيرة التي لم تنته الى زمن يترك فيه شعرها ~~ب~~ كره الخلق أو نحوه من اسراف
او اذالبيرة أو تف للمرأة والخثي لانه لها ما مثله ومن ثم لو نذر احداهم لم ينقص بخلاف
التقصير ويستثنى من الكراهة ما لو منع السيد الامانة منه فيحرم وكذا ان لم يمنع ولم ياذن ان
لزم منه فوات قطع أو نقص قيمة ومثلها الحرة المزوجة ان منعها الزوج وكان فيه فوات
استمتاع وما لو ساق رأس الصغير يوم سابع ولادته لانه صدق بزنته ذهب اليه حب وما لو كان
برأسها أذى كسب ونحوه لا يمتنع من مالته الا بالخلق وما لو ساق رأسها الخثي كونها امرأة
خوفا على نفسها من الزنا ونحو ذلك ولهذا يباح اها لباس الرجل في هذه الحالة بل يجب
ومثلها الخثي في بعض ذلك فالخلق اها ما اعتبره أحكام أربعة اه ملخصا من الرمي (قوله
فالخلق للرجل أفضل) يستثنى من ذلك ما لو أقر قبل الحج في وقت لو ساق فيه جاء يوم النحر ولم
يسود رأسه من الشعر فالتقصير له أفضل وما لو نذر الخلق في حج أو عرفة فبعتين ولم يجزه غيره

(و) الرابعة (يوم النحر
الاول يعني كلها فرادى
وبعد الصلاة) أي صلاة
الظهر (الا التي بخره قبلها
وهي خطبتان) نعم ان كان
اليوم يوم جمعة فخطب بعد
صلاتها حيث وجبت
(وأن يخلق الرجل
ويقصير غيره) من امرأة
وخنثى وذ كر حكمه من
زيادتي فالخلق للرجل
أفضل من التقصير لغير
الصحيحين اللهم ارحم
المخالفين فالوايا رسول الله
والمقصرين

(قوله ولم يجزه غيره) هذه
عبارة أصل الروضة قال
في المهمات والتجبه عدم
الجواز فقط لانه اذا نذر
صفة في واجب لم يقدح في
واجب الاعتداد بالواجب
كما لو نذر الحج ماشيا وقلنا
بوجوب المشي فركب
انهمى ويمكن أن يقال
الملتزم هناك الموصوف
وهنا الصفة فتأمل اه
ويمكن حل ما هنا على كلام
الاسنوي تدبر ولا يخفى
مافي قولهم ويمكن الخ

(و) أن (يعلمهم) أي
الخطيب (في كل خطبة
فابن أيديهم من المناسك)
إلى الخطبة التي تليها
ويعلمهم في الرابعة جواز
النذر وتوذيهم (والوقوف
بالمشعر الحرام) وهو جبل
في آخر المؤدانة يقال له قرح
فيذكرون الله في وقوفهم
ويدعون إلى الاستقام
مستقبلين القبلة للاتباع
رواه مسلم (والهدية يعني
ليلة عرفة وأجرايلة) من
ليالي منى

(قوله ولو استأصل الخ)
أي في صورة النذر (قوله
عند خروجهم لعرفة) من
المعلوم أن كلامه في الرابعة
قائما ما ذكره المحقق ظاهر
كلامه بل يجوز حمل كلام
الشارح على طواف الوداع
الذي بعد فراغهم من
نسكهم ويكون قوله
وتوذيهم معطوفا على
جوانا وعلى التفسير ويفسر
الجواز بما قابل الامتناع
فيما قبله بالوجوب ولا مانع
أيضا أن يتم كلام الشارح
تعليمهم التوذي بان يقول
لهم يعني الله وياكم الخ
وعبارته رخصة عن هذه
العبرة كما يعلم من الوقوف
عليها اه شيق

لأنه في حقه قربة بخلاف المرأة والخائض ثم الناذر قد يطلقه كعلي الخاق أو أن أحلق فيكفبه
ثلاث شعرات وقد يصرح بالاستيعاب فيلزمه حلق الجميع ومثله ما لو قال لله علي حلق رأسي
لأن هذه الصيغة مع ملاحظة العرف تشيد العموم ولو نذر حلق بعض الرأس لم يشعده كراهة
القزع وفرق بين التزام القزع قصدا واتزام ما يصدق به صك كما امر ولو نذر حلق رأسه لم يلحق
أحدهما في العمرة والآخر في الحج لم يكره لأنهما القزع ولو استأصل الرأس بما لا يسمى
حلقا حصل له التحلل وإن لم يكره دم فأفاده الرمي (قوله قال في الثالثة) أي باجتماع
أو بوحى في تلك اللحظة بدل لترك في الأولى والذي في شرح المنهج والرمي والحلي قال في
الرابعة فما هنا سبق فلم (قوله إلى الخطبة التي تليها) أشار به إلى تقييد إطلاق المتن وهو
ما صرح به الرافعي وغيره قبل وهو الاكل لأن المسائل العلمية كلها كانت حقائق وضبطت هذا
والأدعية ما اقتضاه إطلاق المتن وهو الاكل لترسخ في أذهانهم بإعادتها في الخطب الآتية
ولأن كثيرا منهم لم يحضر في هذا الكثرة أشغالهم اه شويبري وهو في الرمي (قوله جواز
النذر) أي في اليوم الثاني من أيام التشريق (قوله وتوذيهم) عبارة غير موقوفة عليهم أي بان
يقول بمعنى الله وياكم في قابل في عافية وكان الصواب للشارح أن يعبر بذلك لأن ظاهر
عبارة أن المراد اتباعهم بطواف الوداع عند خروجهم لعرفة وليس كذلك الآن يقال معنى
توذيهم أنه يعلمهم كيفية ما يوقع بعضهم بعضا بان يقول بمعنى الله ويا السائح نعم ذكر الرمي أنه
ينسب للمعتقين والمكيين قبل خروجهم وبعد إحرامهم طواف الوداع فإحرامهم في الخطبة
الأولى لا الرابعة وعبارة وبأمر في الدنيا المقنعين والمكيين بطواف الوداع قبل خروجهم
وبعد إحرامهم بخلاف المفرد والقارن الاتفاقيين لا يؤمران بطواف الوداع لأنهم حالهم بخللان
مناسكهما وليست مكحلة فإتمامها اه باختصاصه لا لأنهم لا يتخللان إلا بعد الوقوف بعرفة
وفراغ الأعمال وليست مكحلة فإتمامها منسوبة بطواف الوداع عند خروجهم لعرفة بل
لا يطوفان لذلك إلا بعد مشاركة تمامها بالكلية وإرادة رجوعهما إلى بلدتهما أولا يصح حمل
الشارح على ما قاله الرمي لأن الطواف المسنون الذي ذكره قد فات وقته بالنسبة للمعتقين
والمكيين لأنه قبل خروجهم للوقوف وبعد إحرامهم بالحج فلا فائدة في ذكر الخطيب له بعد فعل
ما قاله الشارح سبق فلم أو اتفق نظر من الخطبة الأولى إلى الرابعة وعليه فإيراد ما قبل
الامتناع فيصدق بالندب (قوله بالمشعر) يفتح الميم في الأشهر وحكي كثيرها حتى مشعر المناسك
من الشعائر أي مع عالم الدين وسر اسلمة الصيد وغيره فيه لأنه من الحرم ووقوفهم به أفضل من
وقوفهم بغيره من مزدلفة ومن حرمهم به بلا وقوف ومن لم يتمكن من صعود الجبل وقف بجانبه
ولو فاتت هذه السنة لم تجبر بهم (قوله فزوح) بضم القاف وفتح الزاي آخرها مهملة ممنوع من
الصرف للعامة والعدل كهم (قوله ويدعون) أي ويذكرون أيضا كما أن يقول الله أكبر ثلاثا
لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ومن جله الدعاء اللهم كما وفقنا فية وأريتنا الباه فوفقنا
لذكر لك كما هديتنا واغفر لنا وارحمنا كما وعدتنا بقولك وقولك الحق فاذا انفضت من عرفات فاذكروا
الله عند المشعر الحرام إلى قوله واستغفروا الله ان الله غفور رحيم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب النار فأفاده الرمي (قوله إلى الاسفار) بكسر الهمزة أي الاضاعة
(قوله لا اتباع) أي ولا تها أشرف الجهات (قوله ليلة عرفة) أي ليلة الذهاب إلى عرفة وهي ليلة

التاسع خلاف ما عليه العمل الآن فانهم يثبتون بعرفة قبل الرمي ومن البدع القبيصة
 ما اعتاده بعض الناس في هذه الليلة من ايقاد الشموع وغيرها وهو مشغل على منكرات
 وسن أن يقصدوا عرفة اذا أشرقت الشمس على ثبير جبل كبير بمزدلفة على عين المذهب الى
 عرفة ما رين من طريق ضيق وهو جبل مطل على منى وأن يقربوا بقرب عرفة بنمرة الى الزوال ثم
 يذهب بهم الى مسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم لم يخطب بهم فيه خطبتين كما مر ثم يجمع بهم
 العصرين تقديمًا والجمع للسفر لالتسك خلافا لابي حنيفة ويقصرهما أيضا للمسافر بخلاف
 المدني وأن يقفوا بعرفة الى الغروب وأن يكثروا الذكر والدعاء اليه ثم بعده يقصدوا مزدلفة
 ويجمعوا بين المغرب والعشاء ثم ان شاف فوت وقت الاختيار للعشاء يجمع بهم في الطريق والجمع
 للسفر لالتسك كما مر نظيره ويذهبون بكبنة ووقارن وجد فرجة أسرع أفاده في المنهج
 والشرح (قوله بأن لا ينشر) أي النفر الاول وهذا تصوير للسنة فهي ترك النفر وأما المبيت
 آخر ليلة من ايامي منى لم ينشر النفر الاول فهو واجب فلا يحسن عدمه من السنة لكن لما
 كان متسببا عن ترك النفر أطلقه وأراد به واعلم انه اختصت منى بخمس فضائل رفع
 ما قبل من الاجار وكف الحسد أعني اللطم المنشور والباب عن الخلو وقلة البعوض فيها
 واتساعها للجمع كاتساع الفرج للولد (قوله اذا نشر) أي النفر الاول أو الثاني وقوله الحصب
 يضم الميم وفتح المهمتين وتشديد الثانية وآخره موحدة ويسمى الابطح والبطح او خفيف بني
 كثة وهو واسم مكان متسع بين مكة ومنى وأقرب الى منى وحده ما بين الجبلين الى المقبرة اه قل
 (قوله ثم يأتي مكة) أي به دطوع الفجر (قوله فاذا فرغ من طواف الوداع) أي عند ارادة
 الخروج من مكة لما مر من أنه يكون بعد فراغ التسك عند ارادة مفارقتها (قوله عند المقزم)
 يضم الميم وفتح لزي سمي بذلك لانهم يلتزمونه بصدورهم عند الدعاء ولا يسمى أيضا بالادعي
 وبالمعهود يشع واوه واجهام آخره أي محل التعمود من المذاريق من اسق صدره وبطنه بالبيت
 وبسط يده اليمنى عليه الى جهة الباب واليسرى الى الركن الذي فيه الحجر الاسود فان تعذر
 الوقوف بالمقزم حصل أصل السنة بالوقوف في غيره من الكعبة بالكعبة المذكرة (قوله
 بين الركن والباب) أي ركن الحجر الاسود وباب الكعبة وهو من مواضع الاستجابة اه خضر
 (قوله وشرب من ماء زمزم) لانها مباركة طعم طعم وشفا مسقم ويسن أن يشربه المطلوب في
 الدنيا والاخرة بل والمطلوب غيره كما قاله بعضهم وأن يستقبل القبلة عند شربه وأن يتضاعف
 منه وأن يقول عند شربه اللهم انه قد بلغني عن نبيك محمد صلى الله عليه وسلم أنه قال ماء زمزم
 لما شرب له وأنا أشربه لكذا وكذا ويذكر ما يرويه الله تعالى فاعمل ثم يسمي الله تعالى
 ويقرب ويقدس ثلاثا وكان ابن عباس اذا شربه يقول اللهم اني أسألك علما نافعا ورزقا
 واسعا وشفا من كل داء وقد شربه جماعة من العلماء فلو اطلوبهم ويسن الدخول الى البئر
 والنظر فيه أو أن يتنزعه منها باليد الذي علم او يشرب وأن يتضع منه على رأسه ووجهه وأن
 يتزود من ماءه ويستحب منه ما أمكنه الانباع وما قيل من انه يتغير في طريقه فلا أصل له
 وأن يشربه من نبيذ سقاية العباس ما لم يسكروا أن يختم القرآن بمكة أفاده الرمي ببعض زيادة
 (قوله ثم انصرف) عبارة الرمي وأن ينصرف تلقاء وجهه مستدبرا للبيت ويكثر الالتفات
 الى أن يغيب عنه كالمؤمن المتأسف على فراقه اه وقيل منه انه لا يمشي القهقري كما يفعله

بأن لا ينشر في اليوم الثاني
 ويسن ان ينشر ان يأتي
 الحصب فينزل به ويسلي
 فيه الظهور والعصر والمغرب
 والامشاء ويبيت به ثم يأتي
 مكة فاذا فرغ من طواف
 الوداع وقف عند المقزم
 بين الركن والباب ودعا
 وشرب من ماء زمزم ثم
 انصرف

غالب العوام فذلك الهبة مكروهة عندنا وان طالبت عند الحنفية (قوله والذكر) عطف على
 تلبية وفي قوله المستنون أنه معلوم من العطف (قوله أبصر) أي ولو بآية لا يشعل الا هي ومن
 في ظلة سواء اللال والحرم ومحل ابصاره الا ان باب المسجد والمحل المشهور بالمدعى كان محل
 ابصاره قبل وجود الابنية والتشريف العلوي كان لا يلزم من جعله عالي في ما أن يعظم
 ويجعل قبل وتعظيمه ولا يلزم من أن يعظم أي في نفسه أن يفضل على غيره من بقية البيوت
 قبل وتكريرا أي تفضيلا ولا يلزم من أن يفضل على غيره أن يهاب قبل ومهابة والتعظيم
 التمجيد والتكريم التفضيل والمهابة التوقير والبر الاحسان الواسع (قوله وعظمه) هذه
 اللفظة لم ترد بل الوارد وكثره بدلها (قوله أنت السلام) أي ذو السلام فصيح الاخبار رأى
 السلام من النقا في الذات وقوله ومنك السلام أي السلامة من الآفات وكذا ما بعد
 والثاني والثالث بمعنى واحد (قوله وفي أول طوافه) وكذا في كل طوفة كما في المجموع لكن
 الاولى أكد اه رمي (قوله باسم الله) أي أطوف لأن كل فاعل يبدأ في فعله باسم الله
 يضمن في نفسه لفظ ما جعلت التسمية مبدأه (قوله ايماننا بك) هو وما بعده مفعول لا بد له
 لفعل محذوف والتقدير أفعله ايماننا أي تصديقا بك وبكل ما جاء من عندك فالمراد بالكتاب
 الجنس وهو من عطف المزمع أن يلزم من الايمان بالكتاب الايمان بالله تعالى لانه جاء به ويحتمل
 أن ايماننا وما بعده منصوب على الحال أي مؤمنا ومصدقنا (قوله ووافاه بعدك) أي أداه
 والمراد به الشاق الذي أخذ الله تعالى علينا ونحن في عالم الذر بامتثال أمره واجتناب نهيه
 المأزوم لا قرأ برؤيته قال بعض العلماء لما خلق الله آدم استخرج ذريته من حمله وقال
 أنت بر بكم قالوا بلى فأمر أن يثبت ذلك ويدرج في الحجر الاسود اه أقامه الرمي (قوله قبالة)
 بضم القاف وقوله البيت على حذف مضاف أي باب البيت أي في الجهة التي تقابله كما قاله
 ولانه تقدم ما يقول اذا أبصر البيت وفي بعض النسخ الباب وهي ظاهرة موافقة لما في المنهاج
 وان كان الذي في المنهج البيت (قوله وهذا مقام الخ) ويشير عند قوله هذا بقلبه واقله لا يبد
 الى مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم كما في الانوار خلافا لابن الصلاح حيث ذهب الى أنه يعني
 نفسه ويقول عند الانتهاء الى الركن العراقي اللهم اني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق
 والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الاهل والمال والولد وعند الانتهاء الى تحت الميزاب
 اللهم أطلقني في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكاء من محمد صلى الله عليه وسلم مشربا بهنيا
 لا أظمأ بعده ابدا اذا الجلال والاكرام وبين الركن الشامي والعماني اللهم اجعله بحاميه وروا
 وذيابه غفور واسعيامش بكر وادع لامقبول لاوتجاره ان تبور يا عزيز يا غفور أي واجعله
 ذنبه غفور واسعيامش بكر وادع لامقبول لاوتجاره ان تبور يا عزيز يا غفور أي واجعله
 التعبير بالحج مراعاة للغبر ويتصد المعنى الغوى وهو القصد ومحل الدعاء به اذا كان في ضمن
 حج أو عمرة ولا يفيد وعاء أحب اهدمروا الظاهر أن الاشارة باليد ونحوها الى المقام خلاف الاولى
 كما قالوه في الاشارة الى الجنان لا مكروهة ومقام ابراهيم هو الحجر الذي كان يقوم عليه عند بناء
 البيت كما هو وفيه أثر قدميه وهو موجود الى الآن وكان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي
 بكر وعمر رضي الله عنهم في الارض الذي هو فيه الآن وجاء سيل في زمن خلافة عمر فاحمله

(والذكر المستنون)
 بأن يقول اذا أبصر البيت
 اللهم زد هذا البيت تشريفا
 وتعظيما وتكريما ومهابة
 ووقره من شرفه وعظمه ممن
 يحبه أو أوعده به تشريفا
 وتكريما وتعظيما وبرأ
 اللهم أنت السلام ومنك
 السلام فحينا ربنا بالسلام
 وفي أول طوافه باسم الله
 والله أكبر اللهم ايماننا بك
 وتصديقتنا بكتابك ووفاء
 بعدك واتباعنا لسننك
 محمد صلى الله عليه وسلم
 وأن يقول قبالة البيت
 اللهم البيت بيتك والحرم
 سر من والامن أمك وهذا
 مقام العائذ بك من النار

(قوله وان كان الذي في المنهج
 الخ) الذي في المنهج الباب
 كذلك

وبين اليمانيين ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وفي الرمل اللهم اجعل له بها مبرورا وذنبه مغفورا وسعيه مشكورا واذرق على الصفا والمروة قال الله اكبر الله اكبر ٥٣٩ وقته الحمد لله اكبر على ما هدانا

والحمد لله على ما اولانا لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيد الخبير وهو على كل شيء قدير ثم يدعو بعلماء دينه ودينار وبعبد الله كرم والحمد لله فاننا واثنا وفي سعيه رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم (وغیرها) من زيادتي أي وغير السنن المذكورة كأن يكون غسل دخول مكة بذى طوى لمن مر بها وان يلبس ارجل وداء وأزارا أيضا من جديدين والافسوسين وتطيب البدن قبل الاحرام ولو للنساء ولا تضمر استدامته بعد الاحرام ولا اتقاه بعرق (تفسيه) سنن العمرة سنن الحج الا تطيب وسائر ما يتعلق بعرفة ومنه اذقة ومنى

(باب محرمات الاحرام)

(قوله استعمل الطيب) أي وان لم يدركه الطرف حيث ظهر له ربح وحي عن بعض المتأخرين اجراء خلاف النجاسة فيه لكن منه الامام فتدبر (قوله) وثالثها ازالة شعر الوجه لهدهن (قوله ازالة الشعر أو ظفر) لكن لو كشط

حتى وجد بائنا فل مكة فاق به فربط الى استنار الكعبة حتى قدم عررضي الله عنه فاستنبت في أمره الى أن تحقق موضعه الاول فاعاده اليه وبخى - قوله فاستنبت في الآسن (قول) وبين اليمانيين) أي اركن الذي فيه الحجر الاسود والركن اليماني في كلامه تغليب (قوله ربنا آتينا في الدنيا حسنة) قيل هي المرأة الصالحة الحسنة وقيل العلم وقيل هو العباد وقيل العاقبة وقيل المال وفي الآخرة حسنة قيل هي الجنة وقيل العفو وقيل الحور العين أفاده مر (قوله) اللهم اجعل له أي ما أضافه من العمل حجابا وبرورا أي لا يخطأ طعمه مصيبة مأخوذ من البر وهو الطاعة وقيل متقبلا وذنبه مغفورا أي اجعل ذنبي ذنبه مغفورا وكذا ما بعد والسمي هو العمل ومساعي الرجل أعماله واحدهم اسماء بالفتح المشكور المنقبول أي واجهه لسمي سعيه مشكورا أي علامة تبلايز كوصا حبه ثوابه أفاده مر (قوله واذرق) بكسر القاف على الصناديق تقدم أنه ليس فيها الآن الاستطبة بسنن رقيها (قوله الله اكبر) أي أعظم من كل شيء أو أن ينسب اليه ما لا يمازى بجلاله على ما هدانا أي دلالة موصله وقوله على ما اولانا أي أعطانا من نعمه التي لا تحصى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها وقوله الملك قدم المفعول فيه وقيل بعده لإفادة المحصر أي له ملك السموات والارض وله الحمد على كل حال لا غير وقوله وهو على كل شيء قدير أي قادر قدرة نامة والقدر مصفة ازلية تؤثر في المكات عند تعلقها به أي تكون سببا في التأثير المؤثر هو الذات بواسطة (قوله رب اغفر) أي ذنوبنا وارحم أي أحسن اليانا وقوله عما علم أي من الذنوب وهو لا يملك قوله اغفر والاعز العزير أي الغالب على غيره غلبة نامة والا كرم شديد الكرم وهو اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي لارياء ولا غيره (قوله بذى طوى) بثلاث طاء والفتح أشهر وطوى من العلى وهو البناء لأنه اسم بئر مطوية أي بئرية بالخزارة في ذلك الوادي فنسب اليها وهو بالصرف نظر المكان وعنده للعلمية والتأنيث نظر للبقعة لا للعدل عن طاولا فانه من التكاف مع امكان غيره وأيضا الواعية بذلك ان يصرف أقدامه أنه يجوز ذلك كما مر (قوله لمن مر بها) فان لم يمر بها من طهره من مثل مسافتها اه عفاي (قوله وان يلبس الرجل) أي بعد اسرامه كما صرح به أبو شجاع بقوله وينجس الرجل عند الاحرام عن الخيط ويلبس ازارا ورداء أيضا من رداء الأي وان لم يجد جديدين (قوله وتطيب البدن) أي ولو بطيب لهجرم يحس وخرج بالبدن الثوب فتطيبه مباح لامسوس وقوله ولو للنساء أي يسن انهن التطيب بعد الطهر ويسن التطيب أيضا لجهله الذي قيل ان يطوف بالبيت لان الاول حل به كل شيء الا النساء (قوله ولا تضمر استدامته) أي في بدن أو ثوب وخرج باستدامته ما لو أخذ الطيب من بدنه أو ثوبه ثم رده اليه أو نزع ثوبه فان كان بحيث لو اتى عليه ما نظهوت راتحته امتنع بسبه والافلا (قوله وسائر ما يتعلق بعرفة) أي من السنن المتقدمة (باب محرمات الاحرام)

ذكر منها تسعة عشر أو عشرين وفيها تداخل وكاه ترجع اسبعة ذكروا في المنهج أحدها ما يرجع للباس وهو لبس الرجل على محيطا وستر رأسه وستر لمراة وجهها وإسماء ذاتا وثالثها استعمال الطيب وثالثها ازالة الشعر والوجه والرأس ورابعها ازالة شعر الأظفار وخامسها الوطء ومقدماته وسادسها التعرض للنبات وسابعها التعرض للصبيد وهي على ثلاثة أقسام ما يحرم الجسد من الشعر أو الظفر لا في ثوبه لانه تابع فله من في شرج أبي شجاع وسياق في الحاشية فراجع

على الرجل فقط كستر بعض رأسه وما يحرم على المرأة فقط كستر بعض وجهها وما يحرم
عليها ما هو ماعدا ذلك وكذا من الصغار لا تقتل الصيد والجماع المفسد فانهم امن البكائر كما
ذكره ابن حجر في حاشية الايضاح كتاب في المناسك للنووي والمراد بالاحرام المشغول في الحج
بالنية أو نفس النية (قوله أي المحرمات بسببه) أشار إلى أنه من إضافة المذهب بسبب (قوله
هي وطء) فيصير بالاجماع على المحرم المأطنا أو بجمع أو بعمرة أو بهما ولو لم يهية في قبل أو دبر
بذكر متصل أو مقطوع ولو من جهة أو بقدر الحشفة من فاقدها ولو مع لف خرقعة على ذكره
حتى يحرم على المرأة الحلال عكيز المحرم منه ويحرم على الحلال أيضا حال احرام المرأة لم يرد
به تحليلها بشرطه إلا في امر (قوله فلا رقت) يدل على رقت وفسوق على الفتح ورقته مما
قرأه ناس من جهة ناس ولا جدال بالبناء لا غير (قوله أي فلا ترفقوا) أي فالخبر به في انتهى اذ لو بقي
على ظاهره امتنع وقوعه في الحج لان أخبار الله تعالى صدق قطعا مع أن ذلك واقع كثيرا
(قوله والرفق مفسر) أي فسر ابن عباس بالوطء قال الشاعر

ويرين من أنس الحديث زوايا * واهن عن روث الرجال تقار
وأنس الحديث ايته ورقته قال الشاعر

لها بشر مثل الحرب ومنطق * وخيم الحواشي لاهرا ولا نذر

والفسوق العصية والجدال المراءاة والمخاصمة مع الرفقاء والخدم وغيرهم وانقصر الشارح
على تفسير الرقت لانه محل الشاهد (قوله وقبلة) أي ونظر واس ومعاينة بشهوة امر روسيأتي
ما في النظر من التفصيل (قوله بشهوة) أي ولو مع عدم الانزال أو مع حائل ولادم في الفغار
بشهوة والقبلة بجائل وان أنزل بخلاف ما سواه مامن المقدمات فان فيه الدم وان لم ينزل ان
بشرع عدا بشهوة وبجائنها الاستمتاع في أنه لا بد في الدم فيه من الانزال ويندرج دم المباشرة
في بدنة الجماع الواقع بعدها وقبلها وكذا في شاته كالواقع بعد الجماع المفسد أو بين التحليلين
سواء أحال الزمن بين المقدمات والجماع أم قصر ما حيث لاشهوة ولا حرمة ولا فدية اتفاقا ما
أفاده مر وإذا تكررت المقدمات تكررت الشاة على قياس تكررها بتكررها في التحليلين
أما أفاده الزيادة (قوله بنحو يده) كيد زوجه وأمنه سواء أنزل أم لا لكن انما يلزم به الدم ان
أنزل وفي عدم الاستقناء يده من المحرمات بسبب الاحرام نساج لانه حرام مطلقا من الصغار
في مكان الاولى أن يقول يده ليلته والحاصل أن الدم يجب بالمباشرة بشهوة وبدون حائل ومنها
القبلة أنزل أم لا بالاستقناء أن أنزل وان الاستقناء يده غير الحليلة حرام مطلقا ويده حرام
في الاحرام (قوله كافي الصوم) يده لانه أنه لا بد أن تكون القبلة بلا حائل ولا ينقض الوضوء
وأنه لا بد من كونه عامدا عالما مختارا كما سيأتي (قوله بخلاف الانزال) هذا محترق وقوله مباشرة
وقوله بالنظر أو التفكير أي فانه لا يحرم ولو بشهوة بل هو مكروه ما لم يكن من عادته فان كان من
عادته ذلك أو كرهه حرم ولزمته الفدية وعليه يجعل كلام مر فبعث تقدم فلا وجه لتصويب
استقاطه (قوله ونكاح) أي عقد لنفسه أو لغيره باذن أو بوكالة أو ولاية وكذا لو كان المعتقد
له محرما والعقد حلالا فانه يحرم ولا يصح ولا فدية فيه وينسب للمحرم ترك الخطبة وكراهة
رجعته وبياز كونه شاهدا في نكاح الحلالين (قوله لا ينكح المحرم) أي لا يتزوج ولا ينكح أي

أي المحرمات بسببه (هي
وطء) لا تية فلا رقت أي
لا ترفقوا والرفق مفسر
بالوطء (وقبلة) ان حركت
الشهوة (ومباشرة بشهوة
واستقناء) بنحو يده كافي
الصوم بخلاف الانزال
بالنظر أو التفكير (ونكاح)
نكح به لم لا ينكح المحرم
ولا ينكح

(قوله أو مع حائل) أي
لان الكلام في المحرم سواء
كان منه فدية أم لا كما
يفهم مما بعده وحينئذ
قال المراد بالمباشرة في المصنف
ما هو أعم ليشمل ما يجادل
(قوله الخطبة بكسر الخاء)
بخلاف الخطبة بضمها

لا يزوج غيره والكاف مكسورة فيهما والياء مفتوحة في الأول مضعومة في الثاني ويجوز
عكسه (قوله وتطيب) أي من كافي بعض النسخ وهو الصواب لأنه الفعل الموصوف بالحرمة
وفي نسخة ياء وهي خطأ لأنه أثر الفعل وهو لا يتصف بحرمة ولا يترك في حرمة ذلك بين الذكر
وغيره ولو أخذتم ولا بد أن يكون نحو النوب ملبوساً له أما قبل لبسه فيجوز تطيبه ويجوز
استدامته (قوله في بدن) أي ولو باطنياً فهو كل كاسعاط واحتقان فيحرم كل الماردية
المعروفة وقوله أو نوب أي أو نعل ولو قال أو ما لبوس كافي منهجه أشعل ذلك وعبارته هنا كعبارة
المباح واعتراضها في المنهج بعدم شمولها ما مر في محل من لا يسبو (قوله بما يسمى طيباً) أي بما
يقصد منه رائحته الطيبة غالباً ولو مع غيرها بخلاف ما يقصد به كل أوتد أو كنفاح وأترج
وقرنفل وسنبل وسائر الألبازير الطيبة وما يقصد لونه كحناء وعصفر فلا حرمة فيه ولا فدية ولا بد
أن يكون المستعمل للطيب نفس المحرم يخرج ما لو طيبه غيره بغير ذاته وقدرته على دفعه وما لو
ألفت عليه الريح طيباً فلا حرمة ولا فدية لكن تلزمه المبادأة إلى أزالته في الصورتين لا بد أن
يكون استعماله إلى الوجه المتأدي ذلك الطيب يخرج محل العود أو أكله وحمل طيب في
كيس مربوط ووضعه بين يديه على هيئة المعتادة وشبهه وشبه ما لو ورد ونحوه إذا تطيب به
وان كان فيه نحو مسك أنما يكون بصبه على بدنه أو ثوبه نعم إن شئتم من لا يأنفه وان فقد الشئ
خالقة أو أراض حرم ولزمته الفدية ولا أثر لعبق الريح فقط بنحو مس الطيب وهو يابس أو
جلوسه في مكان عطار أو عند معجم لانه يابس متطيباً بخلاف احتوائه على بحرة بأن يجعلها
تحتنه لان التطيب به يابس إلا بذلك وتجب الفدية بنوم أو جلوس أو وقوف في فرائس مطيب
بلا سائل بينه وبين ذلك ولا تجب بحمل مسك في أذنه لم تشق عنه أو ورد في نحو منديل وان شم
الريح أو قصده التطيب إذا لم يبدل ذلك متطيباً فان قصت الخرقه أو شقت الذارعة وجبت على
المعقد وتعتبر في حرمة التطيب عقل الالسكران واختيار وعلم بالتحريم والاحرام كاعتبار
الثلاثة في سائر محرمات الاحرام ويعتبر ههنا مع العلم بذلك العلم بان المسوس طيب فعلى (قوله
كسك) أي ورجحان ويا عين ونرجس وآس وسوس ومنثور وغمام وفاغية وهي غرام الحناء
بشرط أن تكون رطبة أفاده م (قوله وزعفران) لانه تقصد رائحته كالمسوس وقوله
وبنفسج بنفخ البام وكسره مع فتح النون ثبت طيب الرائحة (قوله ودهن ما) هو ما يستخرج
بطرح نحو البنفسج في نحو الشيرج أما لو طرح ذلك على نحو السهم أخذ رائحته ثم استخرج
دهنه فلا حرمة فيه ومثل دهن الورد ماء المعروف (قوله وابس قفازين) وهو خاص بالمرأة
بمعنى أنه يجوز لها بابس غيره من أنواع المحيط والأقالير جل يحرم عليه لبسها كما سبأ في فلها
ابس المحيط في الرأس وغيره وأن تسدل على وجهها ثوباً متصافياً عنه بخشبة أو نحوها فان
وقعت فأصاب الثوب وجهها بغير اختيارها ورفعته حالاً فلا فدية أو عداً واستدامته
وجبت ولا تستريدها بغير قفازين كحكم وخرقة التي عليها ما بشد أو غيره وان لم تحتج لخضاب
ونحوه والرجل مثلاً في لف الخرقه (قوله أو أحدهما) ولو في يد زائدة أو أخذت الامامية
أم لا وقوله للثمن عن ذلك أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم ولا يلبس أي المحرم ما به ورس
أو زعفران ولا تنتقب المرأة ولا تابس القفازين (قوله لا يدين) أي اليكفين أما الذي يعمل

(وتطيب) في بدن أو نوب
بما يسمى طيباً كسك
وكافور وزعفران وورد
وبنفسج ودهن ما (وابس
قفازين) أو أحدهما
للثمن على ذلك رواه
الحارثي والقفاز شئ
يؤمل لا يدين

ثلاثة اعد من غير كذا فيحرم على الرجل دون المرأة لانه محيط وخرج باليد من الرجلان فيجوز
 لها لبس الخفين فيه ما وان اشبهها اقمازين والحاصل انه لا يحرم عليها الا اقمازان وسقم بعض
 وجهها بلباسها سائر احوال ولو غير محيط كطين وحشيش لاستمر بها ولو كدر الان المداير هنا على
 اعرافه وهو لا يوجد الا بلباسها سائر احوال وهو هذا ليس منه بخلاف الصلاة فان المداير اعم على
 ما يمنع لون العورة حياء من الله تعالى وهو لا يحصل الا بما يمنع ادراك لون البشرة وعلى الحرمة
 ان تستمر منه ما لا يتناقض ترجيع رأسها لانه غارها في وجهها او كنفها (قوله يحشى بطن
 الخ) هذا بحسب الاصل والمراد انفقها ما يشمل الحشوش والمزروع وغيره ما قاله من (قوله
 وليس الرجل) المراد به الذكر فيشمل الصبي ويخرج المرأة لا يحرم عليها من الخيط الا
 لبس القمازين كما يحرم ان يضع على الرجل بالاولى (قوله محيطا) يفتح الميم والخاء المجهة أى شئ
 فيه خطاطة لا يضم الميم والخاء المهملة لانه لا يتكرر مع ما بعده ولو حذف قوله وعصامة وما بعده
 وقال كما في منبه وليس محيط بضم الميم وبهمزة الخطاطة كنفه من أو نسج كزرد أو عقد كعبه
 لبسها كان أولى والمراد باللبس على ما جرت به عادة فلا يحرم الارتداء بما فيه من أو باللباس من
 أسنله ولا الاتصاف ولا الانتزاع بالسر او بل أو لبسه في إحدى رجليه قاله من (قوله وعصامة
 الخ) انما حرم ذلك لحرمة تغطية رأس الرجل أو بعضه سواء بشرته وشعره الذي وراء الاذن
 فيحرم محيطا كان أو غيره كالعصامة والعصابة والطيالسان والطين والحناء الخفين فلو شد
 خرقة على جرح برأسه لم يمتنع الفدية بخلافه في البدن لان الرأس لا يفرق فيه بين الخيط وغيره
 ولا كذلك البدن بخلاف ما لا يفسد سائر كاستتلال بعمل وان سبه وحده خرقة أو عدلا أو
 انغماسه في ماء وتغطية رأسه بكفه أو كف غيره ثم ان قصد يحمل القنفة ونحوها استترحم
 ولزمته الفدية وكذا ان استرخت وصارت له كاتفاقة أو نزلت في رقبته وان لم يقصد ما ذكر
 فان لبس أو استتر ذلك بغير عذر حرم ولزمته الفدية فان كان بعذر من حر أو برد أو مداواة كان
 جرح رأسه فشد عليه خرقة جاز لكن تلزمه الفدية قياسا على الخلق بسبب الاذى اقله من
 ويجوز له نزع تلك الخرقة لاجل مسح كل الرأس وتلزمه الفدية للنزع ولا تلزمه اذا كرر ذلك في
 الوضوء الواحد (قوله وقلنسوة) يفتح أوله وضم السين مشتق من قلنس الرجل اذا غطاه وستره
 والنون زائدة وهي المصاحبة لآز وجته ويقال لها أيضا الذاروق (قوله وبردسا) بضم الباء
 والنون ومثله القبايل والدمر قيل هو فارسي معرب وقيل عربي مشتق من قبوت النسي اذا
 ضمت أصابعك عليه سمي بذلك لانضمها أطراف وروى عن كعب أن أول من لبسه سليمان بن
 داود عليه السلام قاله في فتح الباري (قوله وخفا) ولو خضر قالان المداير هنا على اعرافه وهو
 حاصل بذلك بخلاف المسح فان المداير فيه على ما يمنع وصول الماء الى البشرة المتخرق ليس بما منع
 منه ثم ان لم يجد نعلين واحتاج الى لبس الخفين فان قطعها ما قبل اللبس أسفل من الكعبين
 جاز ولا فدية كما في الحديث والابان وجد نعلين أو لم يجد ولم يحجج لبس الخفين أو احتاج ولم
 يقطعها أو قطعها ما بعد اللبس حرم ووجبت الفدية ومثلهما الزربون والزربونة والقبه قاي
 العريض السبع بحيث يستتر الاصابيح فيحرم لبس ذلك وتجب الفدية الامع الحاجة والحاصل
 انه يحرم على الرجل ستر رأسه أو بعضه بلباس سائر أو لبس محيط في باقي بدنه ونحوه كلبسته
 بان يجمعها في خرقة أو ما وجهه فيجوز فستره قال من روى عليه اجماع العصاية (قوله واصطلياد)

يحشى بطن ويكون له
 اقرار بزرع على الساعدين
 من البرد وسواء في هذه
 المذكورات الرجل وغيره
 (وليس الرجل محيطا
 وعصامة وقلنسوة وبردسا
 ونحوها) لأننى منى في
 الصبي (واصطلياد)
 لما كثر يرى

(قوله لا نزع) الاولى لبس
 لانه الموجب للفدية
 بخلاف النزع اه تقرير
 شيخنا (قوله ان لم يجد
 نعلين) انما قبل لبس الخلف
 بذلك مع كونه قد قطع
 لانه لم يزل سائرا للاصابع
 وانما لم تجب الفدية مع
 ان الحاجة انما تجوز
 لا تسقط لو روده بخصومه
 في الحديث كما ثبت عليه
 المحشى (قوله الزربون)
 هو البابوج والزربونة
 هي الجزمة

عطف على وطء فيشهمل الرجل وغيره أى أخذ الصيد ولو أحرم وفي ما يملكه شيء منه زال ملكه عنه
 ووجب إرساله وان تحال حتى لو قتل بعد التحال ضمه ويصير مباحا لا غرم عليه إذا قتل أو
 أرسل ومن أخذه ولو قبل إرساله وأيسر محرما ملكه ولو مات في يده ضمه وإن لم يتمكن من
 إرساله حيث كان يمكنه إرساله قبل الإحرام فإن أراد المحرم بعد الإحرام قتل الصيد المذكور
 احتاج إلى قتل جديد بأن يقصد بحبسه حبسه على ملكه ولو أحرم أحد ما يملكه تعدد إرساله
 فيلزمه رفع يده عنه ولو كان بملكه صبي صبيد لزمه إرساله ولو غرم قيمته لأنه المورط له في ذلك
 ومن مات عن صبيد وله قريب محرم ورثه كإيما يملكه بالرد العيب ولا يزول ملكه عنه إلا بإرسال
 ويجب ذلك كالو أحرم وهو في ملكه ولو استعار المحرم صبيداً أو أخته لزمه قيمته لما يملكه ومثله من
 الذم لحق الله تعالى وقد أغز ابن الوردي في ذلك فقال

عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصليين قد افرعا

قايض شيء برضا مالكم * ويضمن القيمة والمثل معا

أه من مروا الاذن هما أن المثل يضمن مثله والمثوم بقيمة وهذا تفريع عليه ما يعنى أنه
 وجب فيه الامران وقد أجاب ذلك بعضهم بقوله

جواب هذا أن شخصاً محرمًا * أعازة الحلال صيدا فاقنعا

أقبضه إياه ثم بعد ذلك * قد أتلف المحرم هذا فاقنعا

فيضمن القيمة حقا لا ندي * أعازة والمثله — ل الله معا

(قوله وحشي) أى أصالة وإن أناس كالأوزا المدي بخلاف الأهل أصالة وإن توحش فيل
 نظر الأصل في السورتين ومثل الصيد بجزءه كشره ووبره وفرخه واجنه ويضمه إلا المذرو هو
 غير الصالح للزوج الفرخ فيحرم التعرض للجزء المذكور ويضمه بقيمة أما المذرو فلا يحرم
 التعرض له ولا يضمن إلا أن يكون يرضى نعمان لأن قشره له قيمة لا تشاع به ولو عبر بالعرض بدل
 الاصطباء لشم التعرض للجزء وعبارته هنا مساوية لعبارة المنهاج وأعترضها في المنهج بما ذكر
 ويمكن جل من لا يسمي وخرج باباً كقول غيره وإن كان برياً وحشياً فلا يحرم التعرض له وبالبري
 البصري وإن كان البحر في المحرم وهو ما لا يبيد في الأفي البحر كالسمك وكالبحر الغدير والبر
 والعين إذا المراد به الماء فإن عاش في البر أيضاً بغيري كأنما يرضى في الغوص في الماء وهو الغطاس
 المعروف اذ لو ترك فيه لهلك وبالوحشي الأنسي كنم وإن توحش كما مر اذ لا يسمي صبيداً
 (قوله ومن غيره) ولو أنسياً أو غيرهما كقول فالشرط أن يكون أحداً أصلياً وإن بعد برياً وحشياً
 ما كولا أو كلاهما كذلك فيحرم المتولد بين حار وحشي وحار أهلي أو بين شاة وطي أو بين
 ضبع وذئب ويخرج ما تولد بين وحشي وغيره ما كولا وأنسي ما كولا كمتولد بين ذئب وشاة
 وما تولد بين غيرهما كولين أحدهما وحشي كمتولد بين حار وذئب فلا يحرم التعرض له أم أفاده
 م (قوله وكذا أوضع البعد) أى وضعه من نويا أو أفاده بذلك أن الاصطباء أى أخذ الصيد
 بطريقه المعروف ليس بقيد ولو عبر بالتعرض لشم ذلك أيضاً قال في المنهج وتعرض ولو بوضع
 يد بشره الخ وقوله أو غير ما كمارية ووديعه واجارة وغصب (قوله أى أخذه) انما احتج
 لذلك لأن الصيد في الآية معني الصيد اذ هو الذي يضاف للبرنارة والبحر أخرى فلا بد حينئذ

وحشي أو متولد منه ومن
 غيره وكذا أوضع اليد عليه
 بشره أو غيره قال تعالى
 وحرم عليكم صبيد البر
 ما دام حرم ما أى أخذه

(قوله وان تحال) الى قوله
 ضمه الاول حذفه لجواز
 امساكه بعد التحال
 بقصد التحال كما يأتي الا
 أن يحمل كلام الحشي هنا
 على ما إذا كان في المحرم وما
 سيأتي على ما إذا كان في
 الحل فتدبر

من التقدير لانه لا يصف بالتحريم الا الافعال لا الذوات على ما في ذلك من الخلاف (قوله وقتل
صيد) ويكون مبيحة لا مذكي وقوله مما ذكر أي من الماء كقول البري الخ (قوله ودلالة عليه)
ولو لحلال اتفاقا وانما الخلاف في الجزاء لانه يحرم عليه ايذاء الصيد بأي وجه وتلك منه لا
نظر الى أنها دلالة على مباح ثم ان قتله المدلول وهو محرم فبيته كما مر وعليه الجزاء دون الدال
حيث لم يضع يده عليه لانه لم ياتزم حفظه أو حلال في الحرم فكذلك أوفى غيره خلال وغير
الدال الا كل منه لاهو فيحرم عليه ويحرم على الحلال أن يدل الحرم أيضا على الصيد وان
اختص بالجزاء ولو أمسكه محرم فقتله - لال ضمن الممسك والقاتل ليس بطريق في الضمان
فلا رجوع للممسك عليه بشئ لانه من أهل ضمان الصيد أو قتله محرم آخر ضمن وكان الممسك
ما ربه في الضمان (قوله وأكل ما صيدله) أي للعمر أي يحرم على الحرم أكل ما صاده
الحلال لاجله وان لم يعلم به وان لم يدل عليه الحرم تنزيلا لاصيد الحلال له منزلة دلالة ولا يحرم
على الحلال الا كل منه في هذه الحالة لان دلالة الحرم الحلال على الصيد لا تحرم الصيد على
الحلال كما قاله خضر وقرر شيخنا عطية حرمة الاكل على الحلال أيضا كالحرم وهو ظاهر لان
قصد الحرم بالاصطلاح يؤثر في التحريم أكثر من تأنيب الدلالة على الصيد واعلم أنه لا يلزم الجواز
بدلالة ولا اعانة ولا أكل ما صيد للعمر خلافا للائمة الثلاثة على تفصيل عندهم (قوله الا انان)
بالمثناة بعد الهمزة أي الحية والمراد هنا الوحشة لان الماء كقوله قال ابن السكيت ولا يقال
أنانة وجمع القلة آتن كعناذ وأعني والكثرة آتن بضمعين وانما جازا لا كل منها لانها
قتولة غير محرم بغير حرمة ومعنى الحلال عليها الاشارة بقتلها الذي هو معنى الدلالة في كلام
المصنف وفي الحديث انه لما رأى هاربا فركبه فرسه ونسب السوط والرخ فقال لا صحابه المحرمين
ناولوني فناولوا والله لا نعتيك عليه بشئ ونحن محرمون قال فغضيت ونزلت فأنزلت فأنزلت فأنزلت
عقرته الخ وكان الاولى لتسارع أن يذكر ذلك يستدل به ومعه على حرمة أكل ما صيد له فان
قوله أنه لم يصطد لهم كما هو الظاهر من حاله الدال عليه سابق الكلام ولعله لم يكن عالما
بالحكم اذ ذلك والامتناع منه - أن يناولوه وقوله وهو حلال فيه دليل الجواز دخول الحرم
بغير احرام ان لم يرد ذلك خلافا للائمة الثلاثة وان كان اصطفاؤه في غير الحرم كما مر (قوله
أن يتعمل عليها) أي يقتلها وقوله ما بقي من لحمها يقتضي أنه أكل منها شيئا (قوله وازالة
شعر) أي ان كان قد قصود بالازالة أو أزاله مع جلده فلا يحرم وان حرمت إزالة الجلد من
حيثية أخرى لانه تابع نعم تسن القسدية ومثله في ذلك الظن اه أعاده مر (قول من الرأس
أو غيره) دلون عانة أو أبط أو يدا أو رجل ولو لم يلق محرم أو حلال رأس محرم بغير اختياره
قبل دخول وقته فالدم على الطالق كما لو فعل ذلك بنائم أو مجنون أو غير مجنون ومعه حتى
عليه اذ هو المنتصر ولو أخرجها المخلوق من غير إذن الطالق لم تسقط بخلاف قضا الدين لان
القديس مشبه بالكساراة أم لو كان بأمره أو مع سكوتة وقد رتبته على الدفع فانه يحرم عليه ما
والقديس على المفعول به لتعريضه فيما عليه حفظه ومحل قواهم المبائنة مقدمة على الإحرام ما لم
يعد النفع على الآخر ولو طارت نار الى شجرة فاسرقته وأطاق الدفع لزمته القديس والافلا ولو
أزال الحرم ذلك من حلال لم يجب قديس على الحرم ولو بقي اذنه اذ لا حرمة لشعره من حيث
الاحرام أقامه مر (قوله ولو شعره واحدة) أي أو بعضها كافي شرح المنهج (قوله وتقليم

(وقتل صيد) مما ذكر قال
تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم
حرم (ودلالة عليه) وأكل
ما صيدله (قوله صلى الله
عليه وسلم لما عقر أبو قتادة
وهو حلال الا انان هل منكم
أحد أمره ان يجعل عليها
أو أشار اليها قالوا لا قال
فيكوا وما بقي من لحمها رواه
الشيخان (وإزالة شعر)
من الرأس أو غيره ولو شعره
واحدة (وتقليم

(قوله قصد الحرم) من
إضافة المصدر لقوله كما
يدل عليه ما بعده (قوله
ومعه في الحل) أي معنى
الامر بالحل كما لا يخفى وقوله
الذي هو معنى الدلالة هكذا
قاله قل أيضا وليس كذلك
فانه خلاف الظاهر بل
محل الاستدلال عليها هو
قوله في الحديث أو أشار اليها

ظفر) أى من يذو رجل أو من محرم آخر قلنا أو نحوه اهـ مر فلو حذف المصنف التقايم وعطف
 الظفر على الشعر المصاطع عليه الإزالة لكان أعم (قوله ولا تتعاقوا رؤسكم) أى شعرها لأنه
 الذى يتصف بالخلق إذ الرأس لا يخلق والمراد بالظفر والشعر الجنس الصادق بالواحدة ويضعفها
 لأمها وظاهر الجمع وهو ثلاثة من ذلك وقوله حتى يبالغ الهدى محله أى وهو الحرم والمعنى حتى
 تهديوا أى أنه يلزمكم هدى بسبب ذلك (قوله الترفه) أى التمتع والمتنزه (قوله أعم من تعبيرة
 بالخلق) أى لأن المدار على إزالة شئ من شعر بدنه بأى وجه كان من خلق أو تنف أو أحراق
 أو قص أو تذوق ونورة أو حلق نحو رجل على قتب أو برذعة لراكب (قوله ودهن) بفتح الدال
 مصدر بمعنى التدهين وهو المراد هنا بوضعها على اليد من به وقوله رأس أو لحية إنما اقتصر
 عليه حالان الدهن غالباً انما يتصل بهما والافباقي شعور الوجه كذلك سواء المتصلة باللبنة
 وغيرها كالهفة والعدا والمخالب والشارب ونحوه بالأسر واللحية وما الخلق به مما عدا
 ذلك من البدن ظاهر أو باطن أو ما شرعوره ورأس أقرع وأصلع وذقن أمر دلم يأت أو أن
 يتأتم فلا يحرم دهنها بما لا يطيب فيه لانه لا يصدق فيه تزيينها بخلاف الرأس المخلوق بحرم دهنه
 بذلك لتأثيره في تحسين شعره الذى ينف به فالتعبير بالشعر جرى على الغالب وكذا اللحية
 لحية الأمر دوان الطلوع فلا يحرم دهنها ولا تجب به القدية على المعقد خلافاً لما قاله الزبادى
 والفرق بينهما وبين الشعر المخلوق أن العادة تجرت ببناءه ثانياً ولا كذلك لحية الأمر دفانها قد
 لا تنبت على أنها اذا نبتت تنبت شيئاً فأن قلت ما الفرق بين التطيب للأخشم حيث حرم
 وزمنه القدية وبين دهن رأس الأصلع والأقرع وذقن الأمر حيث لم يحرم ولا قدية قلت
 الفرق أن المعنى هنا منتب بالكلية بخلافه ثم فإن المعنى فيه الترفه وإن كان المتطيب أخشم
 على أن لطيفة الشم قد تبقى منها بقية وإن قلت لانه المزل وانما عرض مانع في طريقته الحاصل
 الانتفاع بالشم في الجملة وإن قل ولو كان بعض الرأس أصلع جاز دهنه هو فوط دون الباقي
 ونخرج بالدهن بذلك جعله في جهة انحرأسه وأكله وإن لم يقط منه شئ على لحية أو شارب
 أو عنقه فله الا اذا علم بذلك قبل الأكل فانه يحرم ويلزمه القدية اهـ أفاده من زيادة ونسك
 القدية بدهن الشعرة الواحدة أو بعضها المحمول الترفه بذلك بظهور البريق أى اللامعان فيه
 بخلاف إزالة الشعر أو الظفر فانها لا توجد في إزالة الشعرة الواحدة أو بعضها الا بصديق
 على إزالة ذلك انما إزالة شعراً وظفراً لا تسكمل القدية الا في ثلاثة من كل (قوله ومن) أى
 وزيد بخلاف اللبن لانه ليس بدهن وإن استخرج منه السمن أفاده مر (قوله أى شأنه المأمور به)
 أشار به الى أن الطبرية فى الأمر والمعنى حصلوا الشعث والغبرة اذا كنتم محرمين وليس باقياً
 على خبرية لا يلزم عليه التخلف اذ قد لا يتصف بذلك وأخبار النبي صلى الله عليه وسلم صدق
 قال تعالى وما ينطق عن الهوى بخلاف ما اذا جعل أمراً فان الأمر ليس بالأمر أن يتنسل ولم
 يجعله بالان مقتضاه امره إزالة الشعث والغبرة وليس كذلك بخلاف الأمر فانه محمول على
 التدب والمراد بالشأن الأمر والعفة لا الغالب كما قد يتوهم (قوله فان كان اتلافاً) أى محضاً
 كقتل الصيد أو كان المغالب فيه جانب الاتلاف كحلق الشعر وقوله وجبت القدية أى فى الاول
 اتلافاً وفى الثاني على الأصح (قوله لان ضمان الاتلاف لا يختص بذلك) أى لانه من خطاب

ظفر) أو بعضه قال تعالى
 ولا تتعاقوا رؤسكم حتى
 يبلغ الهدى محله وقيل
 شعر الرأس شعراً
 الجسد والخلق غيره وبإزالة
 الشعر إزالة الظفر بجماع
 الترفه في الجميع وتعبيره
 بإزالة الشعر أعم من تعبيره
 بالخلق (ودهن شعر رأس
 أو لحية) بدهن ولو غير
 مطيب كزيت وسمن
 ودهن لوز لما فيه من
 التزيين المنافي للحرم
 أشعث أغبر أى شأنه
 المأمور به ذلك (فان فعل
 شيئاً من الناس) أى أو جاهد
 بتعبيره (فان كان اتلافاً
 كحلق شعر وقيل صيد
 وجبت القدية) لان
 ضمان الاتلاف

لا يختلف بذلك ثم صحح في الروضة عدم ٥١٦ وجوب الفدية على الجنون (أو) كان (فمنعنا كالبس وتطبيب فلا) فيجب

الفدية لأنشاء الحرمة فيه
صح كونه لبس الاتفاقا
العامد العالم بالتصريح فعليه
الفدية مطلقا لما سياتي
فإن احتاج إلى فدية لثبوت
من ذلك لدرأه أو حرأوبه
أو نحوها جازولزمته الفدية
ثم لا فدية في قطع مائت
من الشعر في العيين أو
قطاها أو انكسر من
الظفر ولا في وطء جرادع
المسالك ولا في صب بدنة
دفع الصلابة أو خضه من
فم هرة مثلا ليدأ ويغيات
أو باض في فرشه ولم يمكنه
دفعه إلا بالعرض لبيضة
(باب التكال)

من النكاح (وهو على)
أربعة (أوجه) وإن عدها
الأصل ستة (أحدها أن
يكون بتمام الأفعال) من
صح أو عورة (ومنه) أي من
هذا الوجه (تمام العورة
لمن أحرم بجمع قبل أشهر)

الوضع وإنما اشترط في الصائد كونه مميزا حتى يخرج الجنون والمفسى عليه والتائم والاطنل
الذي لا يميز من انقلب على فرخ رضعه الغير في فراشه جاهلا به وأدائه مع أن ذلك على خلاف
القاعدة في خطاب الوضع لأن الضمان حق الله تعالى في فرق فيه بين من هو من أهل القبيز
وغيره ومعنى كونه حقا لله تعالى أنه حقه أصالة وفي بعض حالاته أذعن الصيام فلا ظنرا يكون
الفدية تصرف لا تقراء أه أفاده الرمي (قوله لا يختلف بذلك) أي بالنسيان والجهل والعمد
والعلم ولو شك هل تنه المشط أو أنسل بنفسه أو أزاله غير ميم أصغر أو غير عامر فلا فدية (قوله
ثم صحح) استدرالك على قوله لأن ضمان الاتلاف الخ المقتضى وجوبه على الجنون رمناه
المفسى عليه والصبي الذي لا يميز الفدية عليه ولا على ولبه والفرق بين هؤلاء وبين الجاهل
والناسي أنهم ما يقع لثبوت فعلهم ما قدسب بالي تقصير بخلاف هؤلاء على أن الجارية على قاعدة
الاتلاف وجوبه عليهم أيضا ومثلهم في ذلك التائم كما مر وكذا أولى الجنون ويجب على ولي
الصبي منعه من محظورات الأحرام فإن ارتكب منها شيئا فالفدية في مال الولي حيث كان مميزا
دون غيره كما مر أفاده (قوله أو كان قضا) أي محضا كاللبس وما به دمه أو المقلب فيه جانب
التمتع كالجماع وقوله فلا تجب أي في الأول اتفاقا وفي الثاني على الأصح تطعير ما مر (قوله مطلقا)
أي في الاتلاف والتمتع وقوله أو نحوها أي ككثرة وسخ أو شدة أو أيا ذلك (قوله ثم الخ)
استدرالك على قوله أما العالم العالم واستثنى سبع صور (قوله مائت من الشعر في العين) أي
إن نادى به ولو أدنى أذى واقتصر على إزالة المؤذى فقط وخرج بالعين الأنف فإنه إذا نادى بها
نبت فيه من الشعر أذى شاقا وأزاله وجبت الفدية لأنه لا ضرر فيه بخلاف مائت في العين
(قوله ولا في وطء جرادع) أي المشي عليه ومثله بيضة وقوله المسالك أي الطرق بحيث لا يجد
معدلا عنه (قوله دفع الصلابة) لوقته في هذه الحالة يقطع مذهبه فالأقرب حله لأن
مذبحه إنما كان مبيته لاحترامه وإمتناع التعرض له وقد أهدروا جازا التعرض له الصلابة
قالة الشوري فلا تنسم (قوله هرة مثلا) أي أو سبع أو طير (قوله لبيضة) أي أوله أو بلزته
أو أفرخه فالبيض مثال

(باب النكاح من النكاح)

أي الخروج منه بأن لا يصدق عليه أنه محرم (قوله وإن عدها الأصل ستة) أي بزيادة الوجهين
المشارهما بقوله ومنه ومنه والمصنف أدخل ما في الوجه الأول إذا الأول منهما من تمام العورة
والثاني من تمامها أو تمام الحج (قوله بتمام الأفعال) أي إذا كان مع روى جرة العقبة أو بدله
أما غير الأركان من الواجبات فلا يتوقف النكاح على الاتيان به فإذا أضر عن جرة العقبة
أو المبيت بسبب الأول بدم وسقط عنه الثاني لأنه يسقط بالهذر الذي من جهاته الحصر ويتحال
بالطواف والحلق كما سياتي عن الرمي (قوله من حج) وهو بالتصل الثاني الاتي وقوله أو عورة وهو
بإزالة الشعر أه قل (قوله ومنه الخ) هذا وما بعده هما اللذان عدهما الأصل في حرمين كما مر
(قوله لمن أحرم بجمع قبل أشهر) لا يقال أنه حرام لتأنيه به بما قداسة لا نقول محل ذلك ما لم
تغلب عبادة ثانية بنية ولو أتى بأعمال الحج ونوا بعمه ثم شك في أصل نيته هل أتى بها أولا فالأقرب
كما قاله سم عدم القضاء قبل إساءة على ما لو شك في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة

لأربعة عرة (و) - منه أيضا (فما نسك أفده) وتعبيرى بالنسك هنا ٥١٧ وفيما يأتي أنهم من تعبيرة بالحج (فان

أنى) في جهة (بائنين من) ثلاثة (رى وطراف متبوع بسى وازلة شعور) من رأسه هو أعم من قوله والحق (حل) ما حرم بالاحرام (غير تكاح ووط) ومقدماته (كفيلة ومباشرة بشهوة روى النسائي بإسناد جيد خبر إذا رميت الجمرة فقد حل لكم كل نقي الا انكاح) (ويحل له) (بالمائة) بعد الاثنين (البقية) أى بقية محرمان الاحرام وهى التكاح والوط ومقدماته (والنساء أن يحرم بجمع في وقتها) (بلا ووقوف بعرفة) وبلا روى ومبيت وخرج بالحج العمرة لأنها لا تنقض أبدا

(قوله صادق بت الخ) أى من حيث الضم والتقديم والتأخير (قوله وتأخير الخ) فيه ان ما حل بانقطاع الحيض يحل مع الجنابة أيضا فلا يتم التشبيه كذا قيل وتأمل (قوله وحديث أيام منى الخ) وحديث انه صلى الله عليه وسلم بعث أم سلمة لتطوف قبل التجر وكان يومها ناسب صلى الله عليه وسلم ان توافيه ابواقها فيه ويحجب بأنه ليس فى الحديث ما ينافى استحباب التمر اذا غاب ما يدلان عليه

بأنهم توسعوا في نية الحج ما لم يتوسعوا في نية البذل انه لو أحرم بالحج قبل أشهره فانه ينعقد عرة بخلاف ما لو أحرم به الا قبل دخول وقت اعلم بذلك فانما الاتية قد فرضوا لانه لا ينعقد نوى الحج ظاهرا بقاءه وضمان تم تبيينه أنه أحرم في شوال اعتد بنية عملا بما فى نفس الامر وانه لو علم انه أحرم وتردد في وقت احرامه هل هو قبل شوال أو فيه اعتد بنية ويرى من الحج اذا أتى بأعماله (قوله لانه فاده عرة) علة لقوله تمام العمرة أى انما أتم ذلك عرة ولم تحكم بطلانه لانه ما عرة أى لان الاحرام شديد التعلق فنعقد عرة وسواء في ذلك العالم والجاهل وكذلك لو أطلق فانه ينعقد عرة ويحزيه عن عرة لاسلام في الحائض (قوله تمام نسك أفده) خرج بالناسد الباطل كأن ارتد فانه يخرج منه فلا يحتاج الى انعامه بل يمتنع وان أسلم وهذا أحد المواضع التي قرروا فيها بين الناسد والباطل (قوله فان أتى باثنين الخ) هذا قيد لم يفهم قوله بتمام الافعال فان مفهوم ذلك انها ان لم تتم لم يحصل تحلل فيبقى ذلك بان لا يأتي باثنين من ثلاثة فان أتى بهم حصل التحلل وان لم تتم الافعال والاثنيان باثنين من ذلك صادق بمتصور بأى يرى ويحلق أو يرى ويطوف أو يحلق ويحلق أو يطوف أو يطوف ويرى أو يطوف ويحلق (قوله روى) هو وما بعده يدل من ثلاثة أخبار لفظ أى وهى روى الخ والمراد روى جوة العقبة فان فانه توقف تحله على الاتيان بيده من الهدى دون الاصيام وان كان معه ذروا على لمعقد فاقاله قل هنا ضاعفت (قوله متبوع بسى) أى ان لم يكن سعى بعد طواف القدوم والا فلا يحتاج لتبعيته بذلك (قوله من رأسه) أى لا من حليته فانه لا يجوزى ولو تفرعت شعرة ثلاثة فروع فلا مع اتحاد أصلها فهل تكفى انتم انظر الفرق وعلما أولا فاعلم لاصلها فيه نظر والتجسس الثاني ولو حلق لرأسه فان كان أحدهما رائدا وتغيرا فغيره بالاصل فلا تكفى زالة شعر الرائد وان لم يتغير لا بد من ازالة ذر شعرات من كل منهما ما تكفى في ازالة من الاصل وان كانا أصليين فبذلك لاكتفاء باحدهما - هذا كما هو المنجى اعني (قوله حل) جواب ان في قوله فان أتى (قوله ما حرم بالاحرام) كابس وقلم وحلق أو تقصير ومصيد وطيب ودهن وسد ثمر رأس رجل ووجه غيره (قوله غير تكاح) فاعل حل بالنظر لانه متبوع بالنظر لان طرح اما منصوب على الاستثناء او الحال وما رفوع يدل من ما هو - هذا أولى ثم لا يلزم عليه حذف الفاعل من المتن والمراد بالتكاح المعتقد (قوله اذا رميت الجمرة) أى وحدهم أو طرفة ثم أو الحديث يجوز على من لا شعر برأسه (قوله الا النساء) أى ما يتعلق بهن عقد أو وطأ أو استمتاع (قوله ويحصل بالثالث البقية) فلا عجب في ذلك انما العدة مرة فليس لها التحلل واحد والحكمة في ذلك ان الحج بطول زمنه وتكثر أفعاله بخلاف العمرة فابحج بهض محرمانه في وقت وبعضه في آخر ونظير ذلك الحيض والجنابة لما طار زمن الاول جعل له تحللان أو لهما بالانقطاع ويحل به الصوم والطلاق دون باقي المحرمات كالوط والامالة وتأنيمه بالانفصال بعده ويحل به كل نقي وما نهي من زمانه من النساء بهن لها التحلل واحد بالانفصال (قوله ووطأ) لكن يصحب تأخير عن روى باقي الايام كذا يجرى به الشيخان قال المذهب الطبري ويشكل عليه حديث أيام منى أيام كل وشرب وبعال اه مر (قوله في وقتها) أى فوات الوقوف وقوله فيه أى وجوبه بعد حل عرة من طواف لقوانه وقوله وبلا روى ومبيت أى عذر لفسة ومضى لانه ليس في حج (قوله لان لا تنقض أبدا) محل ذلك اذا كانت مستقلة فان كانت في ضمن قران كانت

جوازها قبل لا طائمه ولم فعله عليه الصلاة والسلام إيمان الجواز ثم على أبي شعجاع (قوله وبه) أى وطأ

نابذة للبحر فتفتوت بنواته وعدم فواتها فيها إذا كانت مستقلة من حيث الاعمال وان فادت
في وقت نذرها فيه (قوله كما سيأتي) أي في باب فوات الحج (قوله في احرامه) أفاد بذلك أن
شرط التحال بنحو المرض لا يؤثر إلا إذا اقترن بالاحرام فبقي بمعنى مع فبقول إذا مرضت تحللت
(قوله كمرض) أي يحصل عنه مشقة لا تحتمل عادة في انقضاء النسيك وإن لم ينج التيمم ثم إن شرط
التحال بلا عسدي لم يلزمه عملا بشرطه وكذا أن أطلق لعدم شرطه وأما غير ضبيعة فالتحال
فيه ما يكون بالحق مع النية فقط وإن شرطه به أدى لزمه عملا بشرطه (قوله وضلال طريق) أي
وشهو من الأعذار كالنظ في العدم ولو قال نحو مرض كافي المنهج زيادة على المنهج لكان
أولى (قوله فيتحال عند وجود ذلك) أي بخلق نية التحال إلا أن شرط فيه الذبح كأن قال إذا
مرضت تحللت ووجب فيه لزمه الذبح مع الحاق النية عملا بشرطه فلا يلزمه الذبح إلا إذا
شرط زيادة على شرط التحال أفاده في المنهج وأما اشتراط نية التحال هنا لأنه قيل وقته
بخلاف التحال بانقضاء الاعمال (قوله عند وجود ذلك) أي العذر (قوله على ضبيعة) يضم
الضاد المجهمة بعد هاء بام موحدة مخففة وبعد الألف عين موهلة وقوله بنت الزبير فتح الزاي
بوزن أمير أحمد اعلمه صلى الله عليه وسلم لم مات كافر لأنه لم يعلم من اعلمه التسمية الأخيرة
والعباس رضي الله عنه أما الزبير يضم الزاي فهو ابن عمته فربما رضي الله عنه ما فضا ببيعة
بنت عمه صلى الله عليه وسلم ودخله عليه المأل للزيارة أو لعل ادة وأصله الرحم وأعمته صلى الله
عليه وسلم لم تكن المخلوقة بالجنسية محرمة في حقه على أن الحافظ ابن حجر قال في فتح الباري
الذي صح بالادلة القوية أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم جواز المخلوقة بالجنسية والنظر
إليها كما كان يدخل على أم حرام ويأمن عندها وتغسل رأسه وهي أجنبية عنه اه وبذلك
يندفع ما ذكره الشوكري من أن ذلك ليس من خصائصه صلى الله عليه وسلم (قوله أردت)
أي أردت فحذفت منه همزة الاستفهام (قوله والله) انما قدمت الدين مخافة التهمة بالنكاس
ليكون الزمن زمن عبادة (قوله ما أجدي) انما جازا سند الفعل إلى ضمير المتكلم لأنه من
أفعال القلوب وذلك جائز فيها كجاء نقد وعدم فالجواز خاص به هذه الثلاثة (قوله ججي) أي
أنوى الحج وقوله وقولي بيان للاستعراط (قوله اللهم محلي) بفتح الحاء كما هو الرواية أي موضع
تحللي ويجوز كسرهما وقوله حيث حبستني بثلاث فتحات وبقاء التانيث الساكنة والضمير
لشكايته أو لعله هذا هو الرواية ويجوز من جهة الرواية فتح التاء مخاطبة الله تعالى (قوله ولو قال)
الح) كأنه قال هذا إن قال إذا مرضت تحللت فإن قال إذا مرضت فأنال الح وقوله إذا
مرضت أي أو أضللت عن الطريق أو نفدت نفقتي ويجوز شرط قلب الحج عمرة بنحو المرض
كما لو شرط التحال به كأن يقول أحرمت بالحج إن تيسر والاف هو عمرة أو أن حبستني حابس فهو
عمرة فله إذا وجد العذر أن يقبل حجه عمرة ويجزيه عن عمرة الاسلام ولا يلزمه في هذه الحالة
الخروج إلى أدنى الحل ولو لم يبرأ ذيقته في الدوام مالا يفتقر في الابتداء ولو شرط أن يتقلب
حجه عمرة عند العذر وجد العذر أن يقبل حجه عمرة وأجزأه عن عمرة الاسلام بخلاف عمرة التحال
بالاحصار لا تجزي عن عمرة الاسلام لأن في الحقيقة ليست عمرة وانما هي أعمال عمرة أفاده
(قوله صار حلالا) أي من غير نية ولا دم عليه والحاصل أن المرض لا يبيح التحال بدون شرط
فإن شرطه جاز التحال به ثم تارة يشترط التحال بنفس بنحو المرض كما إذا قال في احرامه إذا

كما سيأتي (الثالث أن يشترط
في احرامه) بنسك (التحال
بعمرة كمرض وفراغ فقه)
وضلال طريق (فيتحال)
عند وجود ذلك ولو بعد
الوقوف وإن قيد الأصل
بكونه قبله روى الشيخان
عن عائشة رضي الله عنها
قالت دخل رسول الله
صلى الله عليه وسلم على
ضبيعة بنت الزبير فقال لها
أردت الحج فقالت والله
ما أجدي إلا وجهه فقال
ججي واشترطت وقولي اللهم
محلي حيث حبستني
ويقال بالحج العمرة ولو
قال إذا مرضت فأنال حلال
صار حلالا بنفس المرض
من غير تحال

(قوله مات كافرا) المذكور
في غيره هذا محل أنه مات قبل
البعثة فله قول الحرر
(قوله ز ياب) الذي تقدم
أنه أجنبية رضي الله عنه ما
وهو أنهم ورثه ما هنا

مرضت فانه حال فانه يصير - لا لا بنفس نحو المرض وقارة يشترط التحال أي جوارحه بسبب
حصول ذلك كما اذا قال اذ مرضت فقلت فلا بد حينئذ من التحال بالخلق مع النية وأما الدم
فان شرط التحال به كأن قال تحللت بالذبح وجب مع ذلك والافسلا (قوله للاحصار) يقال
أحصره وحصره بمعنى واحد وقد استعملها المصنفان لكن الاول أشهر في الحصر بنحو
المرض يقال أحصره المرض احصارا فهو محصر قال في الخلاصة «وزنه المضارع اسم فاعل»
الى أن قال

وان فحمت منه ما كان انكسر * احصارا - مفعول كذل المنتظر
والثاني أشهر في حصر العدو يقال حصره العدو وحصره فهو محصور قال في الخلاصة
وفي اسم مفعول الثلاثي طرد * زنة مفعول كات من قصد

أفاده في شرح المنهج بزيادة وما ذكره قل هنا بما يخالفه خطأ (قوله من اتمام نسكه) أي
أدركه أما واجبا فانه فلا يتحلل اهابل يلزمه دم الالميت فيسقط بالعدو كما مر ويصح مجزأ عن جهة
الاسلام ولو منع من عرفة دون مكة وجب عليه أن يدخلها أو يتصل بعمل عرفة وان منع من مكة
دون عرفة وقف ثم تحلل ولا قضاء فيه ما في الاظهر اه افاده مرو الزيادة وعبر بالتمسك بشمل السج
والعمرة فيتحلل اذا احصر عن العمرة بذيح فخلق مع نية التحال فيما كما وقع له صلى الله عليه
وسلم في عام الحديبية (قوله وان علم أنه لا يتخلص به) أي بالتحلل كأن كان العدو لا يزول وقوله
أول يصف الفوت غاية ثانية أي سواء خاف الفوت أم لا والغايات المذكورة للوقوع على من قال انه
لا يتحلل الا بشرط أن يعلم تخلفه من الاحرام بذلك التحال وعلى من قال لا بد أن يخاف الفوت
وعلى من قال لا بد أن يكون قبل دخول مكة وسواء احصر الكل أم البعض منع من الرجوع
أبضا أم لا كما في شرح المنهج (قوله كأن احصر عن الطواف) أي بعد الوقوف بان وقف ثم منع
من ذلك فهو غير خائف الفوت فيجوز له التحال وكذا قبل الوقوف حيث كان الوقت متسما
وحينئذ فلا منافاة بين هذا وما ياتي من قوله ويشترط أن لا يتيقن زوال الاحصار الخ لان ذلك
محملة أيضا اذا احصر عن الوقوف نفسه (قوله بذيح) أي وجوب بان شرط التحال عند
الاحصار بلا هدي وانما لم يؤثر ذلك الاشتراط كما اثر اشتراط ذلك في التحال بمرض أو نحوه لان
التحلل بالاحصار جائز بالشرط فالشرط فيه لاغ وبذيح حيث عذر من حل أو حرم باحصار أو
نحو مرض ويفرق للعلم على مساكين ذلك الموضع أو فقرة أو لا يلزمه اذا احصر في الحل أن
يبعث به الى الحرم لكن الاولى له ذلك ويؤخذ من قولهم حيث عذرانه لو احصر في موضع من
الحل وأراد أن يذبح في موضع آخر من الحل لم يجز لان موضع الاحصار في حقه كالحرم ولو احصر
في موضع من الحرم جاز نقله الى موضع آخر منه على المعتمد لان جميع الحرم كالبقعة الواحدة
وان كان مقتضى قولهم حيث عذر خلافه افاده مرو ويستفاد من قولهم لكنه لا يتحلل حتى
يعلم نحوه أن التحلل لا يتوقف على تفرقة الهدى وعليه فيفارق الاطعام حيث يتوقف التحال
على تفرقة ولا يكفي عزله بالنية بان الذبح مقصود برأسه ولذلك لم يكف تساميه - كما للمساكين
ولا كذلك مجرد العزل فانه محض وسيله اه (قوله أي وأردتم التحال) أشار به الى أن الآية فيها
حذف الواو مع ما عطفت وقوله فما استيسر أي يسر من الهدى جواب الشرط وهو مبتدأ

(الرابع أن يتصل للاحصار)
أي للمنع من اتمام نسكه
وان علم أنه لا يتخلص به
من الاحصار أو لم يخف
الفوت كأن احصر عن
الطواف ولو بعد دخول
مكة (بذيح) أي بذيح ما يجزئ
في الاضحية قال تعالى فان
احصرتم أي وأردتم التحال
فما استيسر من الهدى
(فاز الشرح)

(قوله حيث كان الوقت
متسما) تصوير لعدم خرف
القوات

من رأسه وهذا من زيادتي
(ونية التحال) فيها ما لا يحل
غير التحال والترتيب المناد
بالقاء مستفاد من قوله
تعالى ولا تحلقوا رؤسكم
حتى يبلغ الهدى محله فان
قد ما يذبحه أخرجه بدله
بقية طعاما فان جهز صام
عن كل مديوما وله التحال
في الحال بازالة الشعر والنية
من غير توقف على الصوم
لطول زمنه فاعتقر تأخير
هذا (ان لم يكن له) الى مكة
(الاطريق واحد) فلو كان
له آخر لزمنه سلكه وان
فاته الحج ولا يحل الابعمل
عسرة ولا قضاء في الاصح
ويشترط أيضا أن لا يتيقن
زوال الاحرام في وقت
الحج وفي ثلاثة أيام في العمرة
قاله الماوردي (والاحرام
يكون بعدد

(قوله أو بعده) أي بعد
ارادة الاخراج ولو قبل
التفرقة كما هو مقتضى
الفرق المذكور بعد
(قوله يأتي به) انظر هل
يعيد الحاق بعد تفرقة
الطعام أو يكفيه ما وقع
واذا قبل بالعادة هل يجب
القديمة للحاق الاول لوقوعه
قبل التحال في غير محله أولا
انظر الاظهر حرره

خبر محمد بن أي فاماكم ما تيسر لان جواب الشرط لا يكون الا جملة (قوله من رأسه) أي لامن
طريقه فلا يجزى كما مر (قوله ونية التحال) وكيفية أن ينوي خروجه من الاحرام اه عناني
(قوله فيها) أي في الحلق والذبح وفي معنى مع فيه يتركها بكل منهم او يصير بالذبح لا (قوله
لا يحلقها غير التحال) على الاشتراط النية فيها او عبارة بر لان الذبح قد يكون التحال وقد
يكون غيره فلا بد من قصد صارف اه (قوله ادا بالذماء) أي في قوله فزال الشعر (قوله حتى
يبلغ الهدى محله) أي موضع حل شعره وذلك كناية عن شعره كأنه قال حتى تخرى (قوله فان
قد أي حسا أو شرعا كأن احتاج اليه أو الى غيره أو وجد غاليا اه م ر والمعتبره هنا النقد
وقت ارادة الانحراج وان أبصر قبله أو بعده بخلاف ما يأتي فانه اذا أبصر بالاطعام بعد التحال
وقبل الصوم يأتي به ولا يكتفيه الصوم على الاصح كانه له خضر عن البقي في خلافا ما في قل
ولعل الفرق أن الذبح والاطعام من جنس المال وكل منهما فيه شئ للفقير بخلاف عند فقد
الاول انحراج الثاني وان أبصر بعد ذلك بالاول ولا كذلك الصوم (قوله بقية طعاما) لانه
م قريب وتعد بل أي تقويم (قوله صام عن كل مديوما الخ) فان انكسر مديوما عنه يومان
اصوم لا يتبعه اه قل (قوله وله التحال في الحال) أي بخلاف ما في رمي جرة العقبة فان
التحال يتوقف عليه هل ما مر (قوله اطول زمنه) أي الصوم بخلاف الذبح والاطعام (قوله
هذا) أي محل تحاله بما سبق ان لم يكن الخ (قوله لزمه سلكه) بحيث يمكن ووجدت شرط
لاستطاعة فيه بان كارهه نفقة تكتفيه واطار الزمن أم قصر وان تيقن الفوت أفاده
م رسوا كان الطريق في البر أو البحر (قوله الابعمل عسرة) وهو اطواف المشي بالسمي
ان لم يكن سعي والحق (قوله ولا قضاء) أي في هذا السورة كما هو صريح عبارة م ر وحل
عدم وجوب القضاء فيها اذا كان الطريق الثاني أطول أو أصعب وسلكه أفاده الحج أما اذا
كان مساويا للاول أو أقصر منه فانه يجب القضاء لانه فوات بعض فنية تقصير هذا ان استطاع
سلك ذلك كما مر والافهم وكالعدم ويجب القضاء أيضا في الواجبات الاحرام غير متوقع زوال
الاحرام حتى فاته الوقوف لشدة تفرقه (قوله ويشترط أيضا) أي كما أشترط أن لا يكون له
طريق آخر (قوله أن لا يتيقن الخ) فان تيقنه منقطع التحال فان تحلل لزمه انقضائه بخلاف من لم
يتيقن ذلك فانه لا يقضى وان زال الاحرام قبل الفوات كما علم والمراد باليتيقن ما يشمل غلبة
الظن (قوله في وقت الحج) أي وقت يدرك فيه الوقوف بعرفة (قوله بعدد) أي بسبب منه
سواء كان منه بقطع طريق أم بغيره وسواء كان العدو وسواء حصل احياء انكسبه في ذلك العام
أم لا كان العدو وفرقا واحدة ولو منة وامن الرجوع أيضا جزاها التحال في الاصح أما اذا
تمككوا بغير قتال وبذل مال كـ لولو طريق آخر فيجب لولو كـ بل مامر ويكره بذل مال لا كـ دار
لما فيه من الصغار بالضرورة ولا يحرم كـ لا تحرم الهبة لهم أما المسلمون فلا يكره بذلهم والاولى
قتال الكفار عند القدرة لجمعهم وابتلى الجهاد ونصرة الاسلام واتمام النكاح فان جهزوا عن
قتالهم أو كان الممانعون مسايين فالاولى لهم أن يقتلوا ويقتلوا كوا القتل فخر فاعن سفلت دماء
المساكين ويجهزهم ان أرادوا القتال ليس دوع ونحوه من آلات الحرب وتجب عليهم القديمة كما

لوايس المحرم المحيط لدفع حراً أو برداً فأفاده م (قوله أو يمنع والد) أي أنه إذا أحرم الولد بنقل
 بلاذن من أبيه وكان آفاقاً بينه وبين مكة من حلتان فأكثروا ما يكونا من سفرين معه فكل
 منهم ما صنفه وتحليله ولو كان الواحدة رقيقاً أو كافراً أو أباً مع وجود الأقرب وتحليله لولده
 كتحليل السيد رقيقته وسباني أما القرض فليس لأحد أبيه منه لا ابتداءً ولا ذماً
 كالصلاة والصوم وهكذا لو أذناه أو كان بينه وبين مكة أقل من مرحلتين أو سافراً معه
 فأشهر وطأ أربعة (قوله أو سيد) أي أنه إذا أحرم الرقيق بغير إذن سيده فله تحليله لأن إحصاءه
 حينئذ حرام إذ يعطل عليه منافعه التي يستحقها فانه قد يرد منه ما لا يساعده للعزم كالصطيان
 ولو كان السيد أنثى أو مكاتباً أو موصى له بالمنفعة دون الرقبة أو طراً لم يكن بشراً وهو عالم
 بإحصاءه أو جاهل به وأجاز البيع ولاخبار الماشترى حينئذ على المعتقد نعم لو نذر الرقيق نكاحاً
 وقت معين وشرع فيه ثم باعه سيده لم يكن لما شتره تحليله ولو مات السيد مثلاً بعده ولم يعلم
 الحال هل أحرمه بآذنه أولاً فظاهر أنه ليس للمشتري تحليله أيضاً لأن الظاهر أنه إذا أحرم
 بالاذن والاصل عدم مبيع التحال ولا يثبت لما شترى الخبار على الأصل من أن العقد إذا لم
 فالاصل عدم فسخه هذا كما حيث لا وارث فإن كان وصديق العبد في أن أحرمه بآذن مورثه
 كان لما شترى الفسخ على الأقرب لأن الوارث يقوم مقام مورثه وأعلم أن للرقيق أن يخال
 وإن لم يأمره بذلك سيده فإن أمره به لزم وإن لم يجب بغير أمره وإن كان الخروج من المصيبة
 واجباً لأنه ليس بعبادة في الجملة مع جواز رضا السيد به وأم الولد والمالك والكاتب والمبعض
 ومعلق الحق بصفة كالفقير ويصدق السيد ببيئته في عدم الاذن أما إذا أحرم بآذنه فليس له
 تحليله وإن أفسد نسكه لأنه عقد لازم بآذن سيده فليكن ذلك إخراجاً منه كالتكاح وكذلك لو أحرم بغير
 آذنه ثم أذن له في إتمامه ويستثنى من تحليله عماله بآذنه فيه المبعض المأيا إذا وصفت نوبته
 أداء النسك فأحرم به فيها وعبداً الحربى إذا سلم ثم أحرم بغير آذنه ثم غفاه والنذر إذا كان في عام
 معين بآذن سيده ثم انتقل إلى غيره فأحرم به في وقته وتحال الرقيق يكون بالنسبة والطلاق والمراد
 بتحليل سيده أن يأمره لأن له ما طوى الأسباب بنسبه ولو أحرم المبعض في نوبته وارتكب
 المحظورات في نوبة سيده أو كسبه اعتبر وقت ارتكابه المحظورات أم أفاده م وبزيادة (قوله
 أو زوج) أي أن الزوج الحلال أو المحرم تحليل زوجته كماله نسبه ابتداءً من حج أو عورة لم يآذن
 فيه وله تحليلها أيضاً من فرض الاملا م من حج أو عورة بلاذن لأن حقه على الفور والنسك على
 التراخي فأن قبيل ليس له منه ما من فرض الصلاة والصوم فهلا كان هنا كذلك أجيب بأن
 مدته لا تطول فلا يلحق الزوج ضرراً ولا فرق بين أن يكون الزوج سفيهاً أو صغيراً ثانياً وطؤه
 فيه مد باصره لزوجه التحال كالبالغ ولا مدخل الولي فيه والامة في ذلك كالحرة وإن أذن
 لها السيد ولا يحال لزوجه رجعية إلا أن راجعها ولا يثبتها كمن لم يجزها للعدة وإن فاتها ما
 طلع ولا محرمه معه ولم تطل مدة إحصاءها عن إحصاءه ولا محرمه فذلك نذرته قبل النكاح أو
 بقضاء فوري ففي هذه الصور ليس له تحليلها كما إذا أذن لها وتحال المرأة كتحال المحصر
 وتقدم بيانه فإن لم يأمره لم يجزها التحال فإن امتنع من تحليلها مع تمكنه منه جاز له وطؤها
 وسائر الامتناعات بها والائتماع على الاعليه وكذا الرقيق إذا امتنع كان سيده استيفاً من منفعة

أو يمنع والد أو سيد أو
 زوج) وهو من زيادة

(قوله فكل منهما منه)
 أي بأن يأمره به (قوله
 وأجاز البيعة) أي فيما
 إذا كان هناك خيار شرط
 أو مجلس وليس المراد أنه
 يثبت له الخيار إذا تبين أنه
 محرم كما هو ظاهر العبارة
 لا ينافي قوله به ولا خيار
 للمشتري حينئذ أي حين
 إذا كان التحال لكونه
 أحرم بغير إذن البائع فحده
 (قوله هل أحرمه بآذنه)
 أي فيثبت الخيار لاستمتاع
 تحليله حينئذ وقوله أولاً
 أي فلا خيار حينئذ بل هو
 تحليله أي بحيث لم يعلم
 الحال روى الطارقان عملاً
 بالاصل فتدبره

منه والاشتم عليه ويستحب للزوج أن يهجم بأمر أنه لا مبره في العصيين ويستحب لها أن لا تقوم
بنفسكها إلا بأذنه أو فاده من زيادة (قوله أو غريم معسر) بالإضافة والمراد بالغريم الدائن أي
صاحب الدين أذ هو يظن عليه وعلى المدين أي من عليه الدين وحديثه فإضافة منع إلى غريم
من إضافة المصدر إلى فاعله ويصح أن يقول غريم بالتثنية ومعسر صفة فيكون إضافة منع
إليه من إضافة المصدر له وله بعد حذف الفاعل نحو لا يسام الإنسان من دعاء الخلق والتقدير
أن يمنع صاحب الدين غريمه المعسر والمراد بالغريم حشنة المدين والاول أولى لما نسب ما قبله
في أن كلا فاعل المنع وعلى كل غريم معطوف على والذي يهجم على الاول أن يكون معطوفا
على منع اما على الثاني فلا يصح الابتساف بأن يقال أو باعسار غريم والاعسار سبب في المنع
الذي هو السبب في الاحصار (قوله يهجم عن اثبات اعساره) ومثله ذلك ما إذا كان مؤمرا
والدين حال فاصحاب الدين في المورثين منع المدين من الخروج ابوقبه حقه وليس له تحمله
إذا لم يضره عليه في أحرامه أما إذا كان معسرا فادوا على اثبات اعساره أو مؤمرا والدين
موجب له ذلك وبقي مما يجوز التحلل له الجلبس ظاهرا كأنه يلبس بدين وهو معسر فله
التحلل في محله حبه ولا قضاء عليه أما إذا حبس بحق كدين هو قادر على وفائه فليس له
التحلل إلا بإتقان مكة وعمل العمرة وإذا فاته الحج لزمه القضاء لتعديبه (قوله ومحل ذلك) أي
التحليل في المسائل الاربعة التي قبل الغريم المفهوم من الاحصار وان لم يتقدم له نصريح في
الاذن وقوله بغير إذن الخ صادق بصورتين بأن لم ياذن له أصلا أو اذن له في شيء فأجرم بأعلى منه
بأن اذن له في العمرة فأجرم بالحج ويستفاد من التحليل عند عدم الاذن أن الإحرام حينئذ
صحح لكن محل ذلك في المباح أما الصغير فلا يصح إحرامه بلا إذن سيده في العبد أو وليه في
الحرة على المعتد وسياق في كلام المصنف آخر الكتاب

• (باب جزاء الصيد) •

أي بدله من مثل أو قيمة أو صياحه عن كل مذبذب ما هذا إن كان له مثل فإن لم يكن له ذلك فبدله أحد
الآخرين فقط كما سيأتي في باب الهدي فهو دم تخيير وتعديل أي تقويم إذا علمت أن الباب معهود
لجزاء الصيد تعلم أن إدخال صيد البحر وبعض الأقسام الاربعة إنما هو ضرورة التقسيم وحاصل
ذلك الأقسام أن الصيد إما أن يجعل قتله أو لا وعلى كل إما أن يضمن أولا (قوله بمعنى الصيد) أشار
إلى أن المصدر بمعنى اسم المفعول كقوله هذا خلق الله والقور يضمنه على ذلك إضافة الجزاء إليه
وقوله بعد هرونوعان أي والصيد هو المذبذب والحيوان الذي لا يمكن أخذه إلا بصيلة (قوله صيد
بحر) المراد بالبحر الماء سواء كان في نهر أو بئر أو بركة أو مضأة أو غير ذلك من إطلاق الخاص
وارادة العام وصيد البحر هو ما لا يعيش إلا في البحر وإذا خرج منه كان يعيش فيش مذبح
والبري هو ما لا يعيش إلا في البر وكذا ما يعيش فيه وفي البحر كاللوزة وكالبري للاحتياط أما
البط فلا يجرأ عليه قال الرملي فلا عن الماوردي لأنه ليس بصيداه وهو نوع من الوز أو أصغر منه
وله صوت دون صوت ولا يطير أصلا بخلاف الوز فإنه يطير طيرا ناخفا فأمثله الدجاج البلدي
لأنه أنسو بخلاف دجاج الحشمة فإن أصله وحشي وكذا الحمام الأهلي ومن البري الجراد
(قوله وفي الحرم) أي ولو كان البحر بمعنى الماء في الحرم لا البحر الحقيقي لأن الحرم لا يجر فيه
وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم لم قال وأحسنت العموم في تبرئ عدي بن الجار يعني بالمدينة

(أو غريم) بقيد دين زدتم ما
يقول (معسر مع) نزع
اثبات اعساره) ومحل ذلك
إذا أحرمت المنوع بغير
إذن من له منه
• (باب جزاء الصيد) •
بمعنى الصيد (هرونوعان)
أحدهما (صيد بحر) محل
للحرم كغيره (اصطباره)
ولو في الحرم

(قوله الاربعة التي قبل
الغريم) الاولى الثلاثة
أما الغريم فلا يحال بل يمنع
من الخروج فقط كما مر
فإن اذن في الإحرام جازله
المنع من الخروج له
شبهنا

قوله في غدير أي بالطفة على
ما في السيرة الحلبية اه
نقله نصر الوريق

قال تعالى أ- ل لكم صيد
البحر (و) ثانياً صيد
بر وهو أنواع أربعة
(أ- صيد بحري أي للمحرم
(قتله ويضمنه) وهو ما يراد
قتله (اضرورته) وجوع الثماني
يحل قتلها بلا ضمان وهو ذو
نم واحد أو غراب وكاب
لا تنفع فيه) هو أعم من قوله
والكلب العقور (وكل
سبع عاود صيد صائل أو
مانع من الطريق) ريس
للمحرم وغيره قتل المؤذيات
(قوله والقوراد) في بعض
النسخ زيادة القوردهما
وسياق أنه مما لا يحل قتله
كالهرة غرره (قوله
والخنزير) الأولى حذفه
لأنه هو الوطواط وسياق
أنه يحرم قتله (قوله
والقمل والصيدان) الأولى
حذفه لأنه مما ليس بقتله
(قوله لأنه ليس من احسان
القتل) أي لأن احسانها
انما يكون بالذكاة
الشريعة وانما جاز قتل
ما تقدم اظهر ضرره
اكن لا بد فيه من مراعاة
الاخف كما هو معلوم

الشريعة وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ما أنه صلى الله عليه وسلم سجد هو وأصحابه في غدير
فقال ألسبح **كل** رجل إلى صاحبه فسبح صلى الله عليه وسلم إلى أبي بكر حتى عانقه وقال أنا
وصاحبي وهذا يدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم عام خلافاً لما قال أنه لم يوم لأنه لم يـافر في بحر
ولا بالبحر من بحر (قوله قال تعالى الخ) والحكمة في ذلك كما قال الفقهاء أن البري انما يصاد
غالباً للثمن والتفوق والاحرام ينافي ذلك بخلاف البحري فإنه يصاد غالباً باللاضطراب أو المذكة
لحل مطلقاً (قوله وهو ما) أي صيد أي بقصد قتله اضروته هي الجوع فالإضافة ثانية ومع
جواز قتله لذلك فهو ميتة وإن ذبحه خلافاً لابن حجر لأن مذبح المحرم ميتة ولو لا اضطراب
أو الصيال هكذا قاله الرحمانى وقرر شيخنا الحقنى أنه يكون ميتة في صورة الاضطراب فقط دون
الصيال والفرق أنه في الصورة الثانية وجد فيه معنى وهو الصيال أسقط حرمة فصار كأنه ليس
مقتولاً في الحرم ولا **كذلك** الأولى وحل جواز قتله إذا لم يجد ميتة أخرى والاقدام عليه
ان لم يلزم من أكله اضرار كقرف والاقدام عليه ان كان ميتة أيضاً لأن النفس لا تعاقبه
بسبب تذكيته ويقدم الصيدان لم يلزم من أكله ما ضر على طعام الغير حيث كان غائباً أو
حاضراً لم يأذن فيه لبيئته على المشاهدة فان أضر تعسر طعامه فالأصل أن الميتة تقدم على
الصيد وهو على طعام الغير بالشرط السابق فيها اه (قوله وهو ذوسم) ومنه انما كب جمع
عنكبوت فهي من ذوات السموم كما قاله الأطباء ان كان سمها طاهراً ذكر ابن حجر في باب
الاصابات وكثير من العوام يمنع من قتلها لانها عاشت في فم الغار على النبي صلى الله عليه
وسلم ويلزم على هذا أن لا يذبح الحمام لأنه عشت أيضاً على فم الغار وفي كلام بعضهم أن
العنكبوت ضربان ذوسم وغيره (قوله وحداة) بوزن عنبة وغراب أي لا يؤكل اما لما كحل
كقرب الزرع فيحرم قتله ويضمن بقيته لأنه ليس مثلباً (قوله وكاب لا تنفع فيه) ظاهره أنه
يحل قتله سواء كان عقوراً أو لا وليس كذلك بالنسبة للثمن فلو لم يقتله لم يحرم قتله والأصل أن
الكلب على ثلاثة أقسام ما يحرم قتله اتفاقاً وهو مانع تنفع فقط ككلب الماشية والحراسة والصيد
وما ليس بقتله اتفاقاً وهو الكلب العقور وما فيه خلاف وهو كلب الدوق المسمى بالجماعى
والمدفوس قتل كما في الأصل خلافاً لظاهر النسخ الخويعر بالكلب العقور وبه الأصل لا جاد
فان كان الكلب عقوراً واكن فيه تنفع من قتله تغلب الجانب الضرر والخير يرس قتلها سواء
كان عقوراً أم لا على المعذور قيل يجب قتل العقور (قوله عاد) أي يمدو بنابه عدو قويا فيخرج
الثعلب والضبع (قوله وصيد) بالرفع عطفاً على ذوسم وصائل صفته وقوله أو مانع من الطريق
وذلك كجراح المسالك (قوله المؤذيات) أي التي تؤذى بطبعها كالفواشق الخمس الغراب
الذى لا يؤكل والحداة والعقرب والتأرة والكلب العقور وكالاسد والثور والذئب والذب
والنسر والعقاب والوزغ والبعوض والقراد والقرد والصرور والخنزير والبرغوث والبق
والزئير ويحرم قتل النمل السليمانى والنمل والخطاف والضفدع والهدود والوطواط والقمل
والصيدان وهو يـه أمانع السباعى وهو الصغير المسمى بالذرفيجوز قتله بغير الاسراق وكذا به
ان تعين طريقه لدفعه اما ما ينفع ويضر كعقور وزفلايس قتل ولا يكربلى ومباح وما لا يظهر
فيه تنفع ولا ضرر وكثير من الناس وجعلان ودوداً وذباب **بـ** كرهه قتله لأنه ليس من احسان القتل

أما السرطان والرخسة فإنه يحرم قتلهما على المقتد خلافا لما وقع في الرمي تبعه الشرح المنهج ولا يكره تنصية قتل عن يدين محرم أو ثيابه نعم قل رأسه أو لحينه بكره التعرض له لا يقتل الشعر فإن قتله فدى الواحدة ولو بقلعة فندبا وقوله لا يكره تنصيته صريح في جواز رميه حيا وهو كذلك إن لم يكن في محله. وأما الرمي فقتل الصيد يقتل به الأحكام الأربعة معا إذا الوجوب وكذا الوجوب على القول الضعيف المسار (قوله الثالث لا يحل قتله) أي - لا مستوى الطرفين فيشمل المكروه وغيره لأن ما لا يؤكل أقساما كمر عن الرمي وقوله ما لا يؤكل كقتل وغل وقد دونه وقوله به أي بالقتل (قوله ولا هو عاصم) أي الذي هو قوله وهو ذوسم وما عطف عليه وذلك - سبعة أمور ودفع بهذا التكرار في كلام المتن (قوله الامانك) استقنا من قوله ولا يضره وأما الحرم فوجودة في كل وقت وفي كل وقت أيضا الضل والنمل السليمان والوطواط فإنه يحرم قتله ويضمن أيضا فدية ذلك. أ كولا ويقوم (قوله وحشى) أي برى وانما أسقطه لأن كلامه في حصيد البر (قوله أوفى أصله) أي أو كان في أحد أصوله وحشى لا يقال هذه مكررة مع ما قبلها لأنها تقول ذكرها أولا لاجل الاستقنا وثانيا لاجل التنصيص على حكمها استقلالا (قوله أي يضمنه قاتله) سواء كان مملوكا أو غير مملوك وفيما كان مملوكا كالغريم ضمانا كعاصم (قوله أوفى الحرم) أي أو كان - لا في الحرم ولو كافرا ما قرما فلا يحل قتل حصيد فيه مالم يكن ملكه قبل دخوله ودخل به فله التصرف فيه كيف شاء ولا فرق في الضمان بين الناسي للاحرام أو كونه في الحرم وجاهل الحرم وان عذره بقرب اسلام أو نحوه وقيد التعمد في الآية ومنكم خرج مخرج الغالب نعم يشترط كون الصيد مميزا كعاصم اه أفاده الرمي (قوله بمثله الخ) فهو هذا هو المراد بالضمان المذكور هنا وهو المنفى فيما قتله فلا يشافي أن ما كان من ذلك مملوكا يضمنه (قوله خلقته) أي سورة وطبعه لا قيمة ولو نائم تستحب المماثلة فيه كما سياتي في قوله تيسر اغبر قوله تقريرا) يصح رجوعه لكل من مثله وخلقته أي صورة فالبدنة مثل النعامة وصورتها كصورتها تقريرا لا اتحادا إذا الأولى لها أربعة أرجل والثانية فئتان قال قل وفي شعول ذلك أي قوله بمثله خلقته الخ لجميع ما ياتي معه كالوعل والبقرة أي فائمه اليست مثلهما تقريرا لا أن يراد بالمثله ما يشمل ما فيه نص وان كان بعيدا فائمه اه وقد يقال ان البقرة تقارب ذلك ولو من بعض الوجوه ككون كل له أربعة أرجل (قوله ان كان له مثل الخ) وعمله مثل الحامل فيجب فيها حامل. لكن لا ينبغي بل تقوم حاملا وبه صدق بقيمة اطعاما أو بصام عن كل مدبوما اه قاله مر (قوله على التضمين) متهاق يضمن وقوله فيهما أي فيماله مثل وماله مثل له فالأول يخبر فيه بين ثلاثة أشياء منج وأطعام وصوم والثاني يخبر فيه بين الأخيرين كما مر وسياتي والماصل أن الصيد أربعة أقسام ماله مثل وماله مثل له وكل منهما قسمان ما فيه نفى عن النبي صلى الله عليه وسلم أرضه الساف وماله مثل فيه فمافيه نفل يقبض سواء كان له مثل أم لا وماله مثل فيه أن كان له مثل حكم به عدلان وان لم يكن له مثل حكم بقيمة عدلان (قوله ففي نعامة الخ) تقرير على قوله فيضمن وفرع على ذلك أحد عشر مثالا ماله مثل والثاني في النعامة والبدنة للوحدة لا لأن كانت سياتي من أنه يجوز ذكرا الذكر بالانثى وعكسه ولا يجوز عن البدنة بقرة ولا سبع شيئا أو أكثر لان جزاء الصيد تعتبر فيه المماثلة فيجزئ في الكبير كبير وفي

(الذات لا يحل قتله ولا يضمن) به (وهو مالا يترك) ولا هو عاصم (الا فدية من ما كوله وحشى وغيره كوله) فيحرم قتله ويضمن استحبابا (الرابع لا يحل قتله وهو ما كوله وحشى أوفى أصله وحشى فيضمن) أي يضمنه قاتله محرم ما كان أوفى الحرم (مثله خلقته) تقريرا (ان كان له مثل والا) أي وان لم يكن له مثل (فبقيته على التضمين) فيهما كما سياتي بيانه (ففي نعامة بدنة) لقضاء عمر وغيره فيما بذلك (قوله لا نأقول) لا حاجة إليه لان ما تقدم في غير المأكول وما هنا في الوحشى المأكول (قوله فافيه نص) فيه أن الشاوح أثبتته بالقياس (قوله وقد يقال الخ) لا حاجة لهذا كما سياتي للشافع من تفسير الوعل مع قوله وعلى تفسيره بالخ

الصغير مغبر وان لم يجز في الاضحية بخلاف ما وجب على المحرم في غير جزاء الصبي بسبب فعل
حرام أو ترك واجب فانه لا بد أن يجزى في الاضحية (قوله وبقره) بهاء الضمير أي بقرة الوحش
(قوله الاروى) بهمزة مفتوحة فراء مهمله ساكنة فواء مفتوحة وهو الكبش في السن من
الغزلان اه قل (قوله أي تيس) بالجرقة تيسر لانه متى وما بينهما اعتراض (قوله بقرة) ولا يجزى
عنه ابنة ولا سبع شياء قاله قل ووقع في المحشى هنا تحريف وهو ويجزى عنه ابنة لا سبع شياء
وهو غير مناسب لما في من أن جزاء الصبي تيسر فيه المماثلة وان قررده شيخنا عطية (قوله
وتيسر بهما) هذا لا يحتاج اليه الا اذا فسر بجمل الوحش اما على تفسيره بما ذكره فلا يجب فيه
بقرة بل تيسر (قوله فالانساب الخ) هذا هو المعتمد على تفسيره بما ذكره واما البقرة فلا تجب
الا في العمل الذي هو التحليل الوحش لوجود المماثلة بينهما وقوله تيسر أي ذكر من المعزلة
حول (قوله وان جاز الخ) هذا حكم مستقل وافي به على ضرورة الغاية لدفع ما يتوهم من ذكر بنة
وبقرة بالتسامن أنه لا بد من الاثنية في الاربعة المذكورة ولو أخر ذلك الى آخر الباب كما منع
في المنهج اسكان أولى لان ظاهر منعيه أنه خاص بالاربعة المذكورة مع أنه جار في جميع الصبي
فالمماثلة معتبرة بالجنس والصغر والكبر لا الذكورة والاثنية نعم يجزى فداء الصغير بالكبير
(قوله وفي ضبع) هي معروفة ومن عجيب أمرها أنهم كالاربعة تكون سنة ذكرا سنة أنثى
فتلقح في حالة الذكورة وتلد في حالة الاثنية وهذا اللفظ يطلق على الذكر والانثى عند جماعة
والأكثرون على انه خاص بالانثى وان الذكر ضبعان بكسر فسكون بوزن عران اه أفاده خضر
قال شيخنا عطية وانظر هل تنقلب آتية بالذكورة أو بغيره أو أن له اثنتان لدن في سنة تغلب
عليه طبع الذكر وفي أخرى طبع الانثى (قوله كبش) المراد به ما يشعل التيسر كما سيأتي فالمراد
كبش من الضأن بالنسبة للاول ومن المعز بالنسبة للثاني (قوله تيسر أغبر) بالغ في المصحة
والباء الموحدة وهو الذي لم يصف بياضه وفي نسخة أغبر بالعين المهمله والفاء ويؤخذ من هذا
الحديث انه يستحب مراعاة اللون كما مر (قوله فالمراد الخ) يقتضي أن التيسر لا يسمى كبشا
وهو كذلك في العرف اذا كبش فيه ما كان من الضأن والتيسر ما كان من المعز أما في اللغة
فهو سنة أو مرادف له وعليه فلا يحتاج لقوله فالمراد الخ (قوله وفي غزال) كان الاولى ان يقول
وفي غزال معز صغير وفي ظلية عنزلان الغزال ولد الظبية الى طالع قرنيه ثم هو بعد ذلك ظبي
أو ظبية والعزواجية في الظبية دون الغزال وعبارته هنا كعبارة المنهاج واعتبر فيها المنهج
بما ذكره ونصه وفي ظبية عنزوهي أنثى المعز التي تم لها سنة وفي غزال معز صغير في الذكر جدى
وفي الانثى عناق وقول في ظبية الخ أولى من قوله وفي الغزال عنزلان الغزال ولد الظبية الى طالع
قرنيه ثم هو بعد ذلك ظبي أو ظبية اه ويجاب بانه أراد بالغزال الظبية وانما عبر بذلك موافقة
لاثر مروى عن عمر رضى الله تعالى عنه لا يقال انه يتكرر حينئذ مع قوله وظبي كبش لاننا نقول
ذال في الذكر وهذا في الانثى والافضل فداء الذكر بمثله والانثى بمثلها وان جاز فداء كل بالآخر
كما مر (قوله وفي أرنب) بالاصرف لانه اسم جنس وقوله عناق بفتح العين أما بكسر هاء فمدرج في
المنافقة (قوله اذا قويت) أي جاوزت اربعة أشهر وقوله فاه النوى الخ سنة قد وما بعده
ضعيف لانه يمكن رعيها في زمن يسير (قوله وفي ثعلب) ذكر أو أنثى شاة ذكر أو أنثى في كل

(وفي جاد وحش وبقره
دوعلى) بكسر العين وهو
الاروى أي تيسر جيبلى
(بقرة) فقه مقتضى بهما في
الاو ابن عباس وغيره
وتيسر بهما الوعل وعلى
تفسيره بما ذكره فالانساب
أن يقال وفي الوعل تيسر
وان جاز فداء الذكر بالانثى
وعكسه (وفي ضبع وظبي
كبش) فقه حكم النبي صلى
الله عليه وسلم في الضبع
بكبش وحكم ابن عوف
وسعد في الظبي بتيسر أغبر
فالمراد بالكبش في الظبي
التيسر (وفي غزال عنز وفي
ارنب عناق) اقتضاء عمر
فيه ما بذلك والعناق أنثى
المعز اذا قويت ما لم تبلغ
سنة قاله النووي في
تحريره وقال في الروضة
كأصلها انما انثى المعز من
حين تولد حتى ترمى (وفي
ثعلب شاة) كما روى عن
عطية

(وفي ضرب جدى) كجروى

عن عمرو بنى الله عنه (وفي

يربوع جعفر) لقضاء عرقه

بذلك والانى جفرة وهي

أنى الممزا بالفت أربعة

أشهر ونصفات عن أمها

والمراد بهما مادون

العناق إذا لرب خير من

الربوع (وفي نحو حمام)

كحمام (وهو ما عت شاة)

لقضاء العصابة فيه بها

(وفيها هو أكبر منه) أى

من نحو الحمام (كدرج)

وهو طائر باطن جناحيه

أسود وظاهره ما أعبر

على خلقه القطا إلا أنه

أطاف منه وفي الباب

بده **دراج** حبشى

(دكران) وهو طائر يشبه

البط لا ينام الليل (قيمة)

إذا مثل له (وما عدا ذلك)

بما لا نقل فيه (يحكم بمثل

عدلان) (نقيم ان فطنان

باب رى الجمار) *

(قوله ويستند ذلك توقيف)

عبارة شرح الخطيب وفي

مستندهم وجهان أحدهما

توقيف بلقهم فيه والثاني

ما بينهما من الشبه وهو

إلف البيوت وهذا مما

يتأتى في بعض أنواع الحمام

أذا يتأتى في القواخت

ونحوها قول الحسنى لكن

لما كان الخ مستند آخر

خسلافا ظاهرا كلامه قاله

بعض الأفاضل

منه مما سر من جواز قداء أحدهما بالآخر وان كان الأفضل المماثلة فلا وجه لتوقف قل
في ذلك (قوله وفي ضرب) وهو معروف للذكر منه ذكران وللاثنى فرجان شبيه بالورل قال ابن
خالويه يعيش سبع مائة سنة فكثر هو قاضى الطير والبهائم وقد اجتمعت البيهات خلق الانسان
فوصفوه له فقال تصفون خافا ينزل الطائر من السماء ويخرج الحوت من البحر فن كان ذا
جناح فليطرو ومن كان ذا مخالب فليخطف اه ذكره المناوى فى شرح الجامع الصغير ويجوز قداء
الذكر منه بالانى وعكسه كما مر وكذا يقال فى الربوع فلا وجه لتوقف قل أيضا (قوله وفي
يربوع الخ) قال ابن قاضى يعملون الجفرة انما تجب اذا كان الربوع كبيرا أو أما اذا كان صغيرا
ففيه القيمة كالجفرة اه سم (قوله اذا بلغت أربعة أشهر الخ) والذكر جعفر يسمى به لانه جعفر جنباه
أى عظم أخاه فى شرح المنهج (قوله مادون العناق) أى دونه فى السن وقوله اذا لرب خير
الخ أى فيكون جزاؤه أعلى من جزاء الربوع لان جزاء الصبيد تراعى فيه المماثلة وكالربوع
الوبر باسكان الباء دويبة أصغر من السنور كالألوان لاذن لها انفع أيضا جفرة (قوله
كحمام) أى وفاخت وقطا وقرى وكل ذى طوق (قوله عب) أى شرب الماء بلامه ولم يقل
وهو كفى المنهج أى موت لانه لازم لعب ولذا اقتصر عليه الشافى رضى الله تعالى عنه (قوله
شاة) أى من الضأن أو الممزة (قوله لقضاء العصابة الخ) ويستند ذلك توقيف بلقهم عن النبى
صلى الله عليه وسلم والافاقية اسما يجاب القيمة لعدم المشابهة بين الشاة والحمام لكن لما كان
كل بأنف البعوت صاريين مما مشابهة فى الطبع وان لم يتشابه فى الصورة (قوله أكبر منه) أى
أو أصغر منه كزوزور بضم الزاى وبلق بضم الباءين وصعوبة ويراد وقنبه بضم الباء فلا كبير
ليس بقيد أخاه الرملى (قوله كدرج) بضم الدال وتشديد الراء آخره جيم والقطا هو نوع من
الجسام يكثر التقريد قال الشاعر

أشرب القطا هل من دهر جناحه * اهلى الى من قد هويت أطير

(قوله إلا أنه) أى الدراج أطاف منه أى القطا أى أقل منه فى الجنة (قوله إذا مثل له) أى
ولا نقل فخرج الحمام (قوله مما لا نقل فيه) أى وله مثل فان لم يكن له مثل كجراد وعصافير حكم
بقوته عدلان (قوله عدلان) أى ولو ظاهرا أو باسما سمى سنة فيها يظهر أو كانا قاتليه خطأ
أولا ضمرا ولا تمديدا وقوله فقيم ان أى بهذا الباب وجوبا وما فى المجموع من استحباب الفقه
محول على زيادته ومقتضى قول المجموع ان ذلك حكم فلا يجوز بقول من لا يجوز حكمه
اشترطا ذكره كورشه أو سريته ما هو وكذلك ولو حكم عدلان بالمثل وآخر ان بالقصة أو بمنى آخر قدم
من حكم بالمثل فى الاولى لان معهما زيادة علم بعرفة دقيق الشبه ويخفى الثانية كفى اختلاف
المفتين اه رمل (قوله فطنان) أى ذوا صدق ومعرفة بالمماثلة والتقويم

* (باب رى الجمار)

أى بان وقته وكيفية وعدده وما يتبع ذلك وما كانت الجرة تطلق على الموضع الذى يرى
البيه وعلى الحصى مجازا مرسلان من نسبة الحال بامم المحل وكان المراد هو الناسى لانه الذى
يتصف بالرى فسمها بقوله أى الحصى دفعا لتوهم أن المراد حقيقة الجرة التى هى بمجموع الحصى
وهو الموضع المخصوص المقدر بثلاثة أذرع من سائر الجهات الاجرة العقبة فانه ليس لها

الاجهة واحدة وهي جهة معرفة فاذا رمى من غير هالم يصح كالم (قوله الى الجمرات) متعلق برى وهو يفتح الجيم والميم جمع جرة يسكنونها قال في الخلاصة

والسالم العين الثلاث ا- مسائل • اتباع عين فاه بما شاكل

كر كعة وركعات وصعدة وصعدات ويستقبل القبلة حال الرمي الاجرة العقبه فانه يستقبلها وان استدبر القبلة (قوله رمى جرة العقبه) وكذا بقية أعمال يوم النحر من الطواف والسعي والحلق تدخل بنصف ليلة النحر ما عدا المذبح لهدى تفر باقان وقته وقت الاضحية وانما نص على الرمي لان الكلام فيه (قوله والا) أي بان لم يقف وقوله فلا بد من تقديم الوقوف أي على الرمي فلو فاته الوقوف فاته الرمي أو فعل منه شيئا قبله ولو بعد نصف الليل وجبت اعادته بعده (قوله بعد طلوع الشمس) أي شمس يوم النحر (قوله الى غروب شمس) أي شمس يوم النحر لما رواه البخاري ان رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم اني رميت بعد ما أمسيت قال لا سرج والمساء بعد الزوال فيكون لرميه ثلاثة أوقات وقت فضيلة الى الزوال ووقت اختيار الى الغروب ووقت جواز الى آخر أيام التشريق الثلاثة ويدخل وقت الجواز والاختيار بنصف الليل ووقت الفضيلة بطلوع الشمس ولا يضر تأخر وقت الفضيلة عن وقت الاختيار فعند ما لو عاتش ترك الثلاثة فاذا زالت انتهى وقت الفضيلة وامتد وقت الاختيار والجواز الى الغروب واذا غربت انتهى وقت الاختيار وامتد وقت الجواز الى آخر أيام التشريق اه فرده شيخنا عطية (قوله خلافا لما صححه الاصل) المعتمد ما هنا ويمكن ان المراد بالجواز في كلام الاصل الاختيار لانه جرم منه فلا مخالفة (قوله بالزوال) فلورمى قبله لم يصح (قوله ويسن الرمي الخ) فله أوقات ثلاثة أيضا وقت فضيلة بعد دخول وقت الظهور وينتهي بالصلاة ويمتد بعده وقت الاختيار الى الغروب ووقت الجواز الى آخر أيام التشريق فنسب ترك الثلاثة في أول الوقت (قوله قبل صلاة الظهر) وتكون هذه من جملة المسائل المستفيضة من تجهيل الصلاة لأول وقتها وقد نظمها بعضهم في قوله

يؤخر الظهر لحر عذنا • أعنى اذا الشد دورى عني
وأخر المغرب للمزدنا • يجتمعها انفسهم من عرفه
وان يكن مسافرا في الاولى • أخرها اليهم مع وهو أولى
وأخر الذي يدافع الحدث • واطعمام قبل فعلها حدث
ان يك تافقا كذا لمن علم • قبل خروج الوقت ما يانهم
أو ترفيق بين جماعة ترى • أو تدرية على القيام أخر
بحيث كل الفرض في الوقت يقع • وذات نقطه يسع ترجيه انقطع
في آخر الوقت ويوم الفهم • الى البقي من مثل ما في الصوم
وفي اشتغاله بفهم من غرق • ينقذه ودفع مسائل حق
عن نفسه وماله وميت • خيف ان يجار له ذى النقطه اه

(قوله كان أدام) أي بالنسبة لما دخل وقته فلا ينافي ما تقرر من ان وظيفة اليوم لا يصح تقديمها على زوال شمس فجعله أيام الرمي كوقت واحد بالنسبة للتأخير لا للتقديم (قوله يتدارك سابقا

أي المحصى الى الجمرات
الثلاث الاتية (يدخل
وقت رمى جرة العقبه يوم
النحر بنصف ليلة) ان
وقف والا فلا بد من تقديم
الوقوف والافضل أن يرى
بعد طلوع الشمس (ويتمد
وقت الاختيار الى غروب
شمس) أي شمس يوم النحر
وهذا من زيادة (و) وقت
(الجواز الى آخر أيام
التشريق) خلافا لما صححه
الاصل من انه يتمد الى
غروب شمس يوم النحر
(ويدخل وقت رمى أيام
التشريق بالزوال) أن
رمى كل يوم بزوال شمس
للا اتباع رواء مسلم ويسن
الرمي قبل صلاة الظهر
ويتمد وقت اختيار رمى
كل يوم الى غروب شمس
ووقت الجواز الى آخر أيام
التشريق فلورمى ليلة أو
نهارا ولو قبل الزوال كان
أداء والمذكور يتدارك
سابقا

على وظيفة الوقت الخ) المراد بكونه سابقا على ذلك انه يقع عن المتروك وان قصد من الحاضر
 فاذا تركه في اليوم الاول ثم رعى في الثاني بعد الزوال وقع ما رماه عن الاول وان قصد جعله عن
 الحاضر وكذا لو تركه في الثاني ثم رعى في الثالث أما لو رعى قبل الزوال أولا فلا يقال انه سابق
 على وظيفة الوقت لان وظيفة لم تأت ولا يصح رعى يوم وعالية رمية مما قبله ولا رعى جرة وعليه
 رمية مما قبلها يعني أنه يقع عن الماضي ولو توى غيره وباتى غير الماضي رعاية للترتيب فلو كان
 المتروك رمية من الجرة الثالثة من يوم ثم رعى اليوم الذي بعده حسب له منه رمية من الاخيرة
 التي بها تمامها ثم بعد رعى ذلك اليوم من أوله ولو رعى في كل جرة أربع عشرة حصاة سبعاً عن
 امسه وسبعاً عن يومه لم يجز ما ذكر من وجوب الترتيب وقد فأت بختال سبعة القضاة فهو
 واجب في الزمان كوجوبه في المكان (قوله وعدد المرمى) أى الذى يرمى به وقوله وفى كل
 يوم الخ جملته رعى أيام القسرين ثلاث وستون حصاة (قوله ويجب الخ) بيان لكيفية الرعى
 وقوله ترتيب أى الجرات وكذا الرميات كما مر فلو استناب جماعة فمر موادعة واحدة حبت
 واحدة كما لو رعى حصاتين يديه معا فأنه ما يحسب بان واحدة بخلاف عكسه كما مر وتقدم بقية
 شروط الرعى ويستفاد من هذا الباب شرطان وهو تقديم الوقوف عليه (قوله ثم جرة العقبة)
 بالاسكان كما مر (قوله ويدعو بقدر سورة البقرة) أى ان يوفر خشوعه والافادى وقوف كما هو
 ظاهر نقله العناني عن ابن حجر

• (باب مواقيت النسل) •

جمع مبيعات على وزن مفعال مأخوذ من الوقت وهو الزمان ثم أطلق على المكان مجاز العلاقة
 المشابهة في أن كلا يقع فيه الاحرام أو حقيقة عرفية وأصله موقات من الوقت وقعت الواو
 ساكنة بعد كسرة قاتت بالكسرة ونخرج بالمسكنية الزمانية وقد تقدمت وقوله من حج وعمره أى
 فيقاتهم ما واحد لمن ليس عكراً أما من هو بها فيقات حجته نفس مكة ومبيعات عمرته أدنى الحل كما
 مر (قوله وأهل الشام) هذا بحسب الزمن الماضي أما الآن فيقاتهم ذوالخليفة لأنهم يرون
 على المدينة ذهاباً وإياباً والشام بالهـ مز والقصر ويجوز ترك الهـ مز والمدمع فتح الشين ضعيف
 وأوله نابلس مدينة بين الرقة وحلب وأهلها غير المشورة وآخره العريش فهو من الشام قاله
 ابن حبان وقال غيره حده ما ولا من العريش الى الفرات وعرضه من جبل طي من نحو القبلة
 الى بحر الروم ومما سميت ذلك من البلاد هو مذكر على المشهور وسمى بذلك لانه عن شمال
 الكعبة وقيل باسم من سكنه وهو سام بن نوح فتشاهموا به فتلقوا السنين المهمة معجزة (قوله
 ومصر) وهى المدينة المعروفة تذكروا وتواتر وحدها طولاً من برقة التي في جنوب البحر الرومى
 الى أيلة ومسافة ذلك قريب من أربعين يوماً وعرضها من مدينة أسوان ومما سميت سامن
 الصبيد الأعلى الى رشيد وما حادها من مساطط النيل الى البحر الرومى ومسافة ذلك قريب من
 ثلاثين يوماً سميت باسم من سكنها وهو مصر بن يميم بن سام بن نوح اهـ وقد اختار الغنى مصر
 وتبعه الذيل ونبه الجب وزايم اذهب وهى ابن غاب واختار الكرم الشام وتبعه الشجاعة
 والفقر وخمن المغرب بالجل وسوء الطاق واختار بالقناعة والصبر والعراق بالعالم والعقل اهـ

على وظيفة الوقت (وعده
 المرمى سبعون) حصاة (يوم
 النحر) منها (سبع) سبع
 رميات (في جرة العقبة وفى
 كل يوم من أيام القسرين
 إحدى وعشرون لكل
 جرة سبع) سبع رميات
 (ويجب ترتيب المان يبدأ
 بالحق الى مسجد الخيف)
 وهى أولاهن من جهة
 عرفات (ثم الوسطى ثم جرة
 العقبة) ويقف بعد كل من
 الأولى والثانية ويدعو
 بقدر سورة البقرة

• (باب مواقيت النسل) •

المسكنية من حج وعمره وهو
 أعظم من تعبير بالجمع (مقات
 أهل المدينة ذوالخليفة
 وأهل الشام ومصر والمغرب

(قوله لم يجز) أى لا اداء
 بل يقع عن القضاء ويأخو
 ما نواه عن الاداء لثقل
 ذمته بالقضاء حتى يتم هذا
 هو المراد من العبارة والمراد
 بالقضاء ما مضى فتسدر
 (قوله في جنوب) الأولى

جانب

الخطبة وأهل لمجد العين
(قوله) الجواز قرن وأهل
تامة العين بالم وأهل العراق
ذات عرق) وكل من مرق
بمكان من المذكورات
حكمه حكم أهل ومن
مسكنه بين مكة والميقات
فيقائه مسكنه (وكما
منصوصه) أي منصوص
عليها روى الشيخان عن
ابن عباس قال وقت رسول
الله صلى الله عليه وسلم لاهل
المدينة بالخليفة ولاهل
الشام زاد الشافعي رضي
الله تعالى عنه ومصر
والغرب بالخطبة ولاهل لمجد
قرنا ولاهل العين بالم وقال
هن آهين ولن آنى عليهن من
غيراهن عن أراد الحج
والعمرة فن كان دون ذلك
فن حيث أنشأ حق

(قوله لم يشبع) أي من
الدنيا (قوله الجفاء) نسخة
الحيا بالهاء - ملة والمناطة
التحمية (قوله عبقرية) أي
جنوده (قوله مامصر الخ)
هكذا في النسخ والبيت
الاول ليس بمستقيم الوزن
فليرد (قوله غيدها) أي
نساؤها (قوله ابتداء) أي
قبل قوله صلى الله عليه وسلم
ولن آنى عليهن

قرر شيخنا عطية وعبدارة البرماوى على المنهج قال بعضهم شأنه الجيب وسرهما غريب خاتمة
أكثر من رزقه من لم يخرج منها لم يشبع وقال بعض الحكماء نيلها جيب وترها ذهب وزاؤها
أعب وصبيانها طرب وامرؤها جلب وهي ان غلب والدخل فيها مة قود والخارج منها
مولود وفي الحديث يساق اليه أنقصر الناس أعمارا وروى ان عمر بن الخطاب كتب اليكم
الاحبار أن اختصم على النازل كما يقال له قد باعنا ان الاشياء كما اجتمعت فقال السقاء أريد
العين فقال حسن الخلق وأنا مملك وقال الخفاء أريد الجواز فقال له الفقرة وأنا مملك وقال البأس
أى القوة أريد الشام فقال له السيف وأنا مملك وقال العلم أريد العراق فقال له العقل وأنا
ملك وقال الفنى أريد مصر فقال له الذل وأنا مملك فاخترنا نفسك ما شئت وروى مرفوعا ان
ابايس دخل العراق فقضى حاجته ثم اتم دخل الشام فطرد منها حتى بلغ ناسا ثم دخل مصر
فباض فيها وقرخ وبسط عبقرية فيها وحكى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه أرسل الى عمرو بن
العباس وهو خليفة بمصر عرفى عن مصر وأحوالها وما تشغل عليه وأوجز فى العبارة فأرسل
اليه مامصر ومصر والى كنها * جنة فردوس لمن كان بمصر
فأولادها الولدان والخور غيدها * وروى في الفردوس والنهر كثر

أه باختصار (قوله الخطبة) واحرام الناس الا من رابع قبلها الا انها قد اتت بهت عليهم
نظرها كما سيأتى فلما ظهرت جازاهم الاحرام منها لان رابعها ليس مية قانا (قوله لمجد العين)
الاضافة للتخصيص وللمجد فى الاصل المكان المرتفع وحيث أطلق لما مراد به لمجد الجواز أه قاله
الرملى (قوله ومن مسكنه الخ) هذا تخصيص للمتن كأنه قال محل اعتبار المواقيت المذكورة
ان لم يكن مسكنه بين مكة والميقات ومن مسكنه الخ (قوله بين مكة والميقات) وهو خارج عن
الحرم وكذا من فيه بالنسبة للاحرام بالحج أما بالعمرة فيجب أن يخرج الى أدنى الحل كما مر أه
قل (قوله فيقائه مسكنه) محله ما لم يكن امامه ميقات آخر والا كاهل بدر والصخرة فانهم بعد
الخليفة وقبل الخطبة فيقاتهم الثانى وهو بالخطبة وأما أهل خياص وأهل الوادى ونحوهم
فيقاتهم مسكنهم لانه ليس امامهم ميقات أه أفاده الرملى (قوله وقت رسول الله صلى الله عليه
وسلم) أى عام حجة الوداع كما أجاب به الامام أحمد بن حنبل حين سئل عن ذلك (قوله زاد الشافعي)
أى على الشيخين فى رواية أخرى قال فى شرح المنهج وروى الشافعي فى الام عن عائشة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة والخليفة ولاهل الشام ومصر والغرب بالخطبة (قوله
وقال هن) أى المواقيت هن أى النواحي المذكورات على حذف مضاف أى لاهلها واعل فى
المدول عن قوله لهم وان ورد فى بعض الروايات الى قوله هن إشارة الى أن العمرة بثلث النواحي
وان كان البطاني منها ليس من أهلها بخلاف ما لو عبر بها هم الماعذ على الاهل فانه يتوهم ابتداء
انه خاص بن استوطنين كما هو مة تضى صيغة الاهل (قوله وان آنى) أى مردودا منقردا عليهن
أى المواقيت من غير أهلها أى النواحي وقوله عن أراد يرجع لكل من أهلها ولن آنى عليهن
والماهى هن لاهل تلك النواحي عن أراد الخ ولان آنى عليهن من غير أهلها عن أراد الخ وقوله
الحج والعمرة أى معا أو منفردين (قوله دون ذلك) أى المذكورة من المواقيت أى بعددها
ساكنا ومقيما (قوله فن حيث أنشأ) أى المكان الذى أراد انشاء المنك مة (قوله حتى

أهل مكة من مكة وروى أبو داود وغيره بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل العراق ذات عرق فهو ثابت بالنصر وهو ما صححه في التمرح الصغير والجموع وقيل لثابت باجماع عمر رضي الله عنه وصححه الاصل كالأفريقي في شرح المسند والنووي في شرح مسلم وحمله في الجموع على ان عمر لم ينفه النص فقال له باجماعه ووافق النص (واخرهم) أي أهل العراق (من العقبة وقوله) أي قبل ذات عرق (أفضل) من احرامهم من ذات عرق للاحتياط وذوالالحية على ستة أميال من المدينة وبينه وبين مكة نحو عشرة مراحل والخطبة وقيل لهامهية قرية كبيرة بين مكة والمدينة قيل على نحو ثلاث مراحل من مكة والمعروف المشاعل ما قاله الرافعي انه على خمسين فرسخا منها وقد ثبت وقرن بالمكان الراعيه وبين مكة مرحلتان ويقال له قرن المنازل وهم بكبير التمام بلد وقيل ما نزل عن فجدة الى بلاد الحجازو يلزم ويقال ألم بالصرف وتركة جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة وذات عرق قرية على مرحلتين

أهل مكة) من تمام الحديث وأهل مبتدأ ومن مكة خبر أي يحرمون منها المخرج أو مطلقا بخلاف العمرة فانه يخرجون الى أدنى الحبل كما مر والافضل ان يصلوا سنة الاحرام ثم يأتوا أبواب دورهم يحرمون منها ثم يأتوا المسجد لطواف الوداع ثم يخرجوا الى عرفة ولا تشك كل صلاتهم ثم في المسجد بالاحرام من ابواب دورهم لان الاحرام غير مستحب عقب الصلاة بل عند ارادة الخروج الى عرفة (قوله فهو ثابت بالنصر) وهو الرابع ولا يشافيه تفضيل غيره عليه كما يأتي نظرا للاحتياط اهـ قول (قوله في شرح المسند) كتاب للشافعي رضي الله عنه الى عرفة يذكرونه الاحاديث المسندة أي التي اتصل اسنادها بالنبي صلى الله عليه وسلم وقوله وحمله في الجموع الخ معقد (قوله الاحتياط) أي لانه انهم عليهم فيحرمون قبله من جهة بلادهم قيل وفي احرامهم قبله سلامة من التباس وقع فيه لانهم اقر بنخريت وحول بناؤها الى جهة مكة قاله في الجموع ثم قال قالوا ويجب على من أتى من جهة العراق ان يتحري و يطلب آثار القرية العتيقة ويحرم حين يذهب اليها قال الشافعي ومن علامته المنابر القديمة فاذا انتهى اليها احرم اهـ وانما تيرأمنه ان حديثه ضعيف فالتمس ان الاحرام من ذلك افضل لا واجب (قوله وذوالالحية) تصغير حائنة بالتحريك كتهجمة أو بفتح الحاء مع كسر اللام وسكونها وهي الثبات المعروف سمي المكان بذلك لثباته وهو المعروف الآن ببيار على لزعم العامة زعم اباطلانه قاتل الجن بها وهو ابعد المواقيت واهل المحكمة في جهه ميقات المدينة انها اقرب البلاد الى مكة فكان ميقاتهم ابدد المواقيت لينالهم بعض مشقة في الاحرام منه (قوله والخطبة) هي بتلك لان السبل أجفها الى الحرم كما يأتي وهي قريب من رابغ بين بدر وخيبر وقيل نفس رابغ (قوله مهية) بوزن متهية ومهية بوزن مهية اهـ شرح الروض (قوله قيل على نحو ثلاث مراحل) وهي أربعة وعشرون فرسخا لان كل ثمانية فراسخ مرحلة وهذا ضعيف وقوله ما قاله الرافعي معقد وجمع بينهما الرمي فقال قول الجموع ثلاثة اعله بسير البغال النقيصة (قوله على خمسين فرسخا) وهي ست مراحل وربع وقال الرمي ست مراحل واهله ألغى الكسرو وكذا يقال في النظم الآتي (قوله باسكان الراعي) وهو جبل على مرحلتين من مكة وغلط الجوهرى في أن راعه محركة وأن اليه ينسب أو بس القرني اذ هو مقبوب الى قرن قبله من مراد اهـ رمي (قوله ويقال ألم) وهو أصل يلم قاتل الهزيمة يا ويقال أيضا برمرم برامين مفتوحين أفاده الرمي (قوله بالصرف) أي مراعاة للكان وتركه مراعاة للقبعة وقد غاب عليهم او اعلم ان محل كون الشخص يحرم من أحد المواقيت المذكورة اذ امر به في طريقته فان لم يمر بميقات منها فان حاذى ميقاتا أحرم من محاذاته أو ميقاتين أحرم من محاذاتهما اقربهما اليه بأن حاذى أحدهما به لا اختر على التعاقب واستقر أحدهما وانقطع الآخر فالذي حاذاه أولا وانقطع أبعد من مكة واقرب اليه فان تساوى اليه في أبعدهما الى مكة وان حاذى الاقرب اليه أولا كأن كان الابعدهم فاقرا والابان استويا في القرب اليهما واليه تخير فان لم يحاذ ميقاتا أحرم على مرحلتين من مكة اذ لا ميقات أقل مسافة من هذا القدر أفاده في شرح المصحح بزيادة ونظم بعضهم مسافة المواقيت في قوله

قرن يلم ذات عرق كلها * في البعد مرحلتان عن أم القرى

ولذي الخليفة بالمرحلة عشرة • وبها الخليفة ستة فاحسب ترى

• (باب الهدى) •

باب كان الدال وكسرها مع تخفيف الياء في الاولى وتشديدها في الثانية والاولى أفصح والثانية هي الاصل وهو اسم مصدر لاهدى ومصدره اهداء كابدل ابدا لا وأخرج انرا جابا في اسم المفعول وهو في الاصل اسم لما يداق الى الحرم تقربا الى الله تعالى من نعم وغيره من الاموال نذرا كان أو تطوعا ولكنه عند الاطلاق اسم الذبل والبقر والغنم المجزئة في الاضحية ويطاق أيضا على دماء الجربانات ويستحب ان قصد مكة المشرفة أن يهدي اليها شيئا من النعم ففي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بدنة ويستحب ان يقاد البدنة والبقرة فعلمين من النعم التي تلبس في الاحرام ويتصدق بها بعد ذبحها ثم يخرج وهي باركة شفعة سنهاها العتيق بحديثة مستقبلا لهم القبلية ويطلقها بالدم لتعرف ولا تجرح الغنم لضعفها بل تقادعرا القرب وآذانه ان يخرج ذلك ويعلق في رقبة الهدى وونت ذبح الهدى ان كان تطوعا أو يذروفت اضحية فان كان بفعل حرام أو ترك واجب لم يمتص بوقت ومكانه للمعصر مكان حصره أو الحرم وغيره جميع الحرم لكن الافضل للعاج ولو مقتما في ولما غير مقتع المرونة لان ما حمل تحللها ما (قوله بفعل حرام) أي بحسب الاصل وان لم يكن حراما حال الفعل لكونه مصدر من ناس أو جاهل أو غفول على ما مر (قوله مما مر) يرجع لكل من فعل حرام كقتل حبيب وترك واجب كالرمي والاحرام من الميقات (قوله يسلك به مسلك واجب الشرع) أي غالبا من غير الغالب فلا يسلك به ذلك كالونذرة قافانه يجزئه الكافوا والمعيب مع ان واجب الشرع في الكفارات ونحوها انما هو المسلم السليم وكالونذرة صوما وأطاق فانه يكفيه صوم يوم مع ان الشرع لم يوجب ذلك في كفارة ولا غيرها ولونذرة صلاة وأطاق ويحب عليه صلاة ركعتين لانه أقل ما يصدق به الواجب وقيل ركعة وعليه فلم يسلك بذلك مسلك واجب الشرع بل مسلك جائزه (قوله فلا يجوز الخ) بل يجب ذبحه في محله وتفرقة بجمعه على أهله من مكة أو غيرها ويملكهم جماعته ولو قيل سلخه فما يقع الا أن من ذبحه ورديه لا يجزئ ولا يقع هديا وقوله لاهدى ومنه من تلزمه نفقته ورفقته ولو فراقا فاذلته وان كبرت كالحج المصري والاعنياء مطلقا ومحمل عدم جواز الاكل منه اذا كانت صبيغة النذر صحيحة كقوله لله على ان أهدى شاة للحرم أما ما يقع الا أن من نذر شيئا لاهدى أحد البدوى فيجوز لصاحبه الاكل منه لعدم صحة نذره نعم ان نذر ذلك لجاوريه أو خدمته ووجدوا في ذلك المكان كان نذرا صحيحا يمنع عليه الاكل منه ومنه نذر الشععة لا وقود فان كان في المكان من ينتفع بضوئها جاز والا فلا (قوله فيجوز له ذلك) بل يسن قياسا على الاضحية وكذا قوله ويلزمه التصديق الخ وقوله بقدر ما ينطاق عليه الاسم أي وهو أقل مقول (قوله والافضل) أي ان أراد تقسيمه فان لم يرد فالافضل ان يدفع جميعه لائقه لانه ما كانها للبركة (قوله ويهدي للاغنياء) وليس لهم بيعه بخلاف المساكين والفقير بين الصدقة والهدية ان القصص من الاولى نواب الآخرة ومن الثانية الاكرام (قوله لقوله تعالى) الآية تدل على أصل التقسيم وأما خصوص الثلث فلا دلالة لها عليه بل هو مأخوذ من دليل آخر وقوله منها

• (باب الهدى) •

(هو) نوعان (واجب)
بفعل حرام أو ترك واجب
مما مر وينذر كما يأتي في باب
واقفا واجب به لانه يسلك
به مسلك واجب الشرع
(فلا يجوز) لله هدى
(الاكل منه) ومطوع به
فيجوز له (ذلك) ويلزمه
الصدق بقدر ما ينطاق
عليه الاسم (والافضل أن
ياكل منه) (لانه ويهدي)
للاغنياء (لانه ويتصدق
بنفسه) لقوله تعالى فكلوا
منها وأطعموا الفقاع أي
الساكن

أى البدن المذكورة في قوله والبدن جعلناها الخ وقوله السائل أى ولو غنيا وكذا المعتز (قوله)
ويقول الراضى الخ سبب الاختلاف ان قانعا لهم فاعل اماما أخذ من قنع بكسر النون بمعنى
رضى أو بفتحها بمعنى طمع فالاختلاف فى معنى اسم الفاعل ناشئ كما مر من الاختلاف فى معنى
فعله يتسأل قنع بكسر النون من باب علم رضى وفتحها سال وزاد معنى فيها ومضارعهما
وأمرهما بفتح النون فيهما ومصدر الاول القناعة ومصدر الثانى الفزع وعما استعمل فيه
الفعل بالمعنيين قوله الحرة بدى كالعبد فى الحصال ان قنع بالفتح أى سال والعبد حر أى كهر
فى الحصال ان قنع بالكسر فاقنع ولا تقنع بفتح النون فيهما كما مر راجع لكل من الحر والعبد
على الالف والنشر المرتبة شئ يشين سوى الطمع ويشين بفتح الياء كما فى قوله ان ينك انفسك
وان يشينك لحيه (قوله وءايعطى) أى والراضى بآية عطى فهو راض بشيئين (قوله المتعرض)
أى وان لم يسأل (قوله لكن من اقتصر) بمعنى لام التعليل أى لان من اقتصر الخ وقوله ذكر
لاضل أى من الاقتصار على الذات (قوله ودما النفس) بفتح الهمزة عشرون دما نظمه ابن
المقرئ فى قوله

ويقول الراضى بما عنده
وبما يهوى بلا سؤال والمعتز
أى المتعرض للسؤال وعما
عبرن كالأصل بمرجعة
وعبر آخرون بان يأكل
ثامه ويتصدق بثانبة قال
الشـيخان ويشبهه أن
لا يكون اختلافا فى الحقيقة
لكن من اقتصر على
التصدق بالثلثين ذكر
الأفضل أو توسع فهد
الهدية صدقة (ودما
النفس نوعان)

(قوله تجتث أى تقطع
ما اجتثته ارتكبه
اجتثنا نأطعنا شيئا) قوله
وفى الصغير الخ) فيه نظر
يعلم بما بعده

قوله تعالى حق الوزن تحاليل
اه معصم

أربعة دماء حج قصص * أولها المرتب المقدر
تتبع فوت وجج قسـرنا * وتركى والميت بمعنى
وتركة الميقات والمزدلفه * أولم يودع أو كنى أخلفه
ناذره يصوم ان دما فقد * ثلاثة فيه وسـبع فى البلد
والثان ترتيب وتعديل ورد * فى محصر ووطح ان فقد
ان لم يجد قومه ثم اشترى * به طعاما طعمة لانه قرا
ثم الحجـزـمـل ذال صوما * أعـنى به عن كل مد يوما
والثالث التحجير والتعديل فى * صيد وأشجار بلا تكلف
ان ثمت فاذبح أو فعدل مثل ما * عدلت فى قيمة ما تقدم
وخيرا وفعدرا فى الرابع * ان ثمت فاذبح أو فعدل باصح
للشخص نصف أو قسم ثلاثا * تجتث ما اجتثته اجتثنا
فى الحلق والقلم ولبس دهن * طيب وتقبيل ووطئ
أو بين تحلى ذوى احرام * هذى دماء الحج بالقام

واعلم أنه حيث أطلق فى المناسك الدم سواء تعلق بمورد أم ارتكبه منى أم بغيرهما
فإنما أراد أنه كرم الاضحية فى سنه أو سلامتها فتجزئ البدنة عن سبعة دماء وان اختلفت اسبابها
أترك الاحرام من الميقات وترك الميقات بزدلفة وترك الميقات بمعنى وترك الرمي ثم والتطيب وحلق
شعرو ولم أظن ان رفان ذبحها عن دم واجب كان الواجب سبعة هاهنا أخرجه عنه وأكل الباقي
وسمى فى الضحايا أنه لا يجوز أن يشترك اثنان فى شاة الا فى جزاء الصيد المثل فلابتـمـرط
كونه كالأضحية فيما ذكر بل يجب فى الكبير كبير وفى الصغير صغير وفى المعيب معيب كما مر بل
لا تجزئ البدنة عن شاة المثل لانهم راعوا فى جزاء الصيد المماثلة أى فى الجنس فلا يشكلى بجزاء
الكبير عن الصغير وبذلك علم أنه لا تجزئ البقرة وعكسه ولا سبع شاة عن واحد منهما

ومثله ما وجب في الشجر إلا أن الصبي يجب فيه المثل ولا يجزئ غيره ولو ألقى بخلاف الشجر
فانه إذا أخرج ما وجب فيه ما فوقه أجراً (قوله منصوص عليه في الكتاب) وسياق الكلام
على ذلك (قوله وهو أربعة) سبذ كل واحد على ألف والنشر المرتب ويقيم عليه دليله من
الكتاب وسياق الكلام على ذلك (قوله وجزأه) بالرفع عطف على دم ويصح الجزؤ ويكون إضافة
دم إليه للبيان لأن الجزأ هو الدم وكذا يقال فيما بعده (قوله فان عدم المقتنع الخ) فهو دم
ترتيب أي لا يمتثل للدم إلا إذا عجز عن الدم وثمة مذيرو أي مذهب بشئ لا يزيد عليه ولا ينقص
وهو الثلاثة والسبعة (قوله في الحج) أي في أيامه أن أحرم قبل يوم عرفة بمن دسها أو بعضها
فيجب تقديمها أو تقديم ما يمكن منه فان أخرها أو شيئاً منها في الأولى أو ما يمكن منه في الثانية
عصى ووقع قضاء وان تأخر الطواف وصدق عليه أنه في الحج لأن تأخيرها نادر فلا يكون مراداً
من الآية ولا يجب عليه تقديم الاحرام لاجلها لأن تخصيص سبب الوجوب لا يجب أمالو أحرم
قبل يوم عرفة بمن لا يسع شيئاً منها بأن أحرم يوم التاسع صامها بعد التشريق ووقعت أدها
وأيضاً السفر عذراً في صومها لأنص عليه أنه بقوله ثلاثة أيام في الحج فلا يرد أن رمضان أعظم
حرمة مع أن السفر عذراً فيه وأول أيام الحج سادس ذي الحجة (قوله اذارجع) أي أو استوطن
مكة والوجه أنه لو لم يرد ما سعة مدة كشاة تفرق واحد بينهما فاذا الزمه دم قتل ودم ساة فصام
سبعة متواليه في الحج وأربعة عشر متواليه اذارجع أجراً وكذا الوضوء السبعة متواليه بعد
رجوعه ثم فرق عدة السير بأربعة أيام تجزئها أربعة عشر متواليه وان أسرع في الوصول على
خلاف العادة فيصوم بعجزه وصوله لوطنه وان أعرض عن استيطانه قبل صومها وأراد
استيطان غيره ولو أسرع في السبعة في مكة لقصد منه توطنها ثم عرض له عدمه فالظاهر جواز
اكتفاءها في السفر اهـ نقله الرحاني عن سم (قوله واجب) خبر صيام والجملة جواب الشرط
في محل جزم (قوله وسبعة اذارجعهم) تلك عشرة كاملة أي في الثواب أو في وقوعها بدلاً
من الهدى وهـ ذايقال له فذلك الحساب أي اجماله وتجيته من قول الحساب اذارجعوا ما
فرقه فذلك يكون كذا وفائدة الاخبار بذلك دفع توهم كون الواو في وسبعة بمعنى أو المقيدة
للاباحة كقولك جالس الحسن أو ابن سيرين وان يعلم العدد اجمالا كما علم تفصيلاً فان أكثر
العرب لا يحسنون حساباً وأفادت أن المراد بالسبعة العدد دون الكثرة فانه يطلق عليها ما
وكامه صفة مؤكدة (قوله والعبرة بالعدم) أي عدم الدم في محل الذبح وهو الحرم لأن دم
الجزءان مختص به كما مر (قوله فلا يؤثر فيه) أي الدم أي في وجوبه ولا بد أيضاً أن يكون
فاضلاً عن كفاية العمر الغالب (قوله الغائب) أي ولو في دون مائة الف قصر عن محل الذبح
المعتبر كما تقدم على المقد اهـ قل (قوله ولا يجب عليه الخ) ما مر عدم حصى وهذا دم
شرعي (قوله فلو فاته الخ) أي بان لم يدر ذلك صومها أو أدر كذا لم يقبله وتعبيره بتأنيده يقتضي
أنها تكون قضاء إذا فاتها بعد ذلك وان لم يأتها تأخيرها بأن أحرم في زمن لا يسعها وليس كذلك
لما مر من أنها حينئذ إذا فاتها قل ضعيف (قوله فلو فاته) أي المقتنع ومنه له غيره
عامة في النوع الأول من كلام ابن المقرئ (قوله في القضاء) أي قضاء الثلاثة بأن تمكن من
صومها قبل يوم عرفة فلم يصمها فان لم يتمكن من ذلك فهي أداء كما مر أما السبعة فلا يتصور

أحدهما (منصوص)
عليه في الكتاب (وهو)
أربعة (دم قتل وجزأه)
وفدية (دفع أذى) كذا
(و) فدية (احصا رقان
عدم المقتنع الدم فصيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة
اذا رجع إلى أهله) واجب
قال تعالى فمن لم يجد فصيام
ثلاثة أيام في الحج وسبعة
اذا رجعهم والعبرة بالعدم
في محل الذبح فلا يؤثر فيه
ماله الغائب عن ذلك القتل
ولا يجب عليه تحصيل الدم
بأكثر من عن المثل فلو
فاته الثلاثة في الحج فرق
في القضاء بين أو بين السبعة
بقدرة تفرقه بينهما في
الأداء

(قوله يوم عرفة) الأولى
الصر

وهو أربعة أيام ومدة امكان السير الى وطنه على العادة الغالبة (وجزاء الصيد ان كان له مثل خير بين اخراج مثله) بان
يذبحه ويتصدق به على مساكين الحرم ٥٦٤ (وتقويته بدرهم يشتري بها) مثلاً (طعاماً) يجوز في الفطرة (ويتصدق

به) على مساكين الحرم
(الكل مسكين مدوناً
يصوم عن كل مد يوماً)
لا ينفذ جزاء مثل ما قتل
من النسم (وهو صوم
التعديل) لقوله تعالى أو
عدل ذلك صياماً (وان لم
يكن له مثل خير بين تقويته
نيساً ترى بقبضته) مثلاً
(طعاماً ويتصدق به)
على مساكين الحرم (وان
يصوم عن كل مد يوماً) كما
في المثلي فان انكسر مد
في الشقين صام يوماً لان
الصوم لا يتبعض والعبرة
في قيمة غير المثلي بحمل
الاتلاف لا بمكة وفي قيمة
مثل المثلي بمكة يوم الاخراج
لان الحمل الذي وحيت
اعتبر قيمة محل الاتلاف
فانما يعرف في الطعام سعره
بمكة لا بذلك المحل (وخبر في
فدية) دفع (الذي كثر
وتنظيم بين ذبح شاة) بصفة
الاخصية ويتصدق بطعمها
على مساكين الحرم
(وصوم ثلاثة أيام ويتصدق
بثني عشر مداً على ستة
مساكين) من مساكين
الحرم لكل مسكين مدان

فيم اقصاه لان وقت العسر ان لم مات قبل فعلها اخرج وقتها ونصورها فيها القضا فماذا اراد الولي
فعلها عنه مذنب في حقه التابع ويندب تشابع الثلاثة والسبعة كما مر (قوله وهو أربعة أيام)
أي مطلقاً وهي يوم العيد وأيام التشريق لانه يمتنع صومها وقوله ومدة امكان السير أي
ان يرجع الى أهله أو أقام بمكان آخر غير مكة فان أقام بهم افرق بأربعة أيام فقط ان استوطن فان
لم يستوطن فرق بينا ومدة امكان السير وتقدم ذلك (قوله على العادة) فيحسب من ذلك مدة
الاقامة بمكة بعد أعمال الحج اقصاه حوائجهم وكذا بغيره في الطريق والدورة المعروفة ولا
يكاف الاسراع فلو أسرع ووصل وطنه قبل العادة جاز له الصوم حينئذ (قوله وجزاء الصيد)
هو دم تخيير بين ثلاثة أو اثنين وتعديل (قوله بأن يذبحه) ان لم يكن الصيد حاملاً فان كان حاملاً
لم يذبح بل يضمن بحامل مثله ويقوم ذلك المثل فان ذبح لم يجز (قوله ويتصدق به) أي بطعمه
وجاءه وسائر أجزائه حتى الصوف الماعل من أنه لا يجوز له أن كل شيء من الهدى الواجب (قوله
على مساكين الحرم) أي بأن يترقه عليهم أو يملكهم جهته بعد ذبحه فان لم يذبحه لم يجز كما مر
(قوله وتقويته) أي المثل لا الصيد بخلاف المال وباعتبار التقويم عدلان عارفان وان كان
أحدهما أهله حيث لم يفسق بأن كان قتله خطأ (قوله بدرهم) ليس بقيد فكان الأولى أن يقول
بغالب نقد البلد (قوله مثلاً) راجع لقوله يشتري أي أو يخرجها عنه أو يقتضيه أو يتم به
(قوله على مساكين الحرم الخ) أي الموجودين فيه حالة الاعطاء لكن المستوطنون أولى مالم
يكن غيرهم أحوج ولا يجب استيعابهم وان انحصروا وقد يفرق بين ما هنا والزكاة بان القصد
هنا حرمة البلد ونحو سد الخلة ولا يجوز دفع الواجب لأقل من ثلاثة منهم لانها أقل الجمع فان
دفعه لثنتين غرم للثالث أقل من قول نعم ان كان مقدوراً حال الاعطاء لم يضمن له شيئاً اذا وجد بعد
وتقدم أنه لا يجب التسوية بينهم لكن محله اذا كانت الامداد أكثر من ثلاثة فان كانت ثلاثة
فقط لم يجز أن يدفع لواحد أقل من مد ولا أكثر من ثلثه وانظر لو كانت القيمة مداً أو أقل هل
يجب دفع ذلك الثلاثة أو يجوز دفعه لواحد الظاهر الثاني قرره شيخنا عطية ووجدته في حاشية
الشيخ خضر أيضاً (قوله وأن يصوم) أي حيث شاء (قوله وهو صوم التعديل) أي بدل التعديل
أي التقرير أي الشيء المقوم وقوله وتقويته أي الصيد وقوله في الشقين أي ماله مثل وماله مثل له
(قوله بحمل الاتلاف) فإذا أنفاد صيداً غير مثل بكر أو دجاج حبشي حال احرامه به صر وجبت
فيتم بها (قوله بمكة) أي كل الحرم فلو اختلفت القيمة في مواضع من الحرم تخير كما استقر به
ابن حجر لان كلاماً من تلك المواضع محل الذبح (قوله وحيث اعتبر قيمة محل الاتلاف) أي في غير
المثلي وانما قيد بذلك لدفع ما يترتب من أن المعتبر سعر محل الاتلاف كما اعتبر القيمة فيه بخلاف
ماله كان المعتبر قيمة مكة فانه لا يترتب منهم حينئذ كون الطعام به تبر به غير ما قلناه لم يقيد بذلك
فيه (قوله سعره بمكة) المراد به اجمع الحرم (قوله وخبر الخ) أي فهو دم تخيير وتقدر (قوله
لحمها) اللحم ليس بقيد بل مثله الجلد ونحو الصوف (قوله مدان) ولا يجوز نقصه عنهم ما ولا
الزكاة عليهم ما يضمن له ما نقصوا فيه ما نقص من حصته أيضاً وليس في الكفارة زيادة على مد

(قوله ولا يكاف الاسراع) الظاهر ان هذا راجع لما اذا صام الثلاثة في الحج تدبر وتأمل وحرد (قوله
راجع لقوله يشتري الخ) والأولى أن يرجع لدرهم أيضاً في دفع ما تقدم لكن بقي التقييد بكونه من غالب نقد البلد تأمل

لقوله تعالى فن كان منه لكم مريضاً أوبى أذى من رأسه أى خلق ففدية من صيام أو صدقة أو نسك وللا مريض ثلاث في خبر
الصحيحين وليس بالخلق القلم والمعدن وغيره (ودم الاحصار) بصفة الاضحية لقوله تعالى فان أحصرتم فما استيسر من
الهدى (فان عدمها) أى وقت الاخراج (فيجب بدلها) كدم القمح وغيره وهو ٥٦٥ (طعام بغيرها) لانه أقرب الى الدم

من الصيام لا شترأ كهما
في المسألة (فان يجوز) عنه
(صام عن كل مد يوماً)
قياساً على الدم الواجب
بترك ما موربه (وغير
المنصوص) عليه في
الكتاب وهو النوع
الثاني (وعان أحدهما
ترك نسك) يجب بتركه
(وهو) خسة (الاحرام
من الميتات والميت بزدانة
وعنى والرعى وطواف
الوداع) وذكر الميت على
من زيادى النوع (الثاني
انقرض وهو) خسة أيضاً
(الوطء) في فوج أو غيره وان
اقتصر الاصل على الثاني
(والأمر بشهوة) القليلة
والنكاح (واللباس) والدماء
أربعة أنواع أحدها دم
ترتيب وتقدير وهو دم
القمح والقران والنوات
وترك واجب من الخسة
المذكورة أولاً ثانيها دم
ترتيب وتعديل وهو دم
الوطء المقدس ودم الاحصار
ثالثها دم تخييرية تقدير وهو
دم اللبس والنظيب وهن
الرأس أو اللحية أو البانة
الشعر أو الظفر والجماع غير
المفسد ومدمات الجماع

الافى هذه اه أفاده قل (قوله لقوله تعالى فن كان منكم مريضاً الخ) هذه الآية مجله اذ لم يبين
فيه اقدر الصيام والصدقة أى الاطعام والنسك فينت السنة ذلك والمراد بالنسك الدم وهو شاة
(قوله ودم الاحصار) هو دم ترتيب وتعديل (قوله فان أحصرتم) أى وأردتم التحلل فما استيسر
أى يسر من الهدى كما مر (قوله فان عدمها) أى وقت الاخراج (قوله كدم القمح) أى فى
الترتيب والافدم القمح دم ترتيب وتقدير وهذا ترتيب وتعديل كما مر وأيضاً دم القمح لا اطعام
فيه وهذا فيه اطعام (قوله في الكتاب) أى وان كان منه وصاعليه في السنة (قوله يجب تركه)
احترزه عن الركن وقوله وهو أى النسك (قوله والميت بزدانة وعنى) أى حيث تركه ما بالاً
عذر وقوله والرعى أى ولو بعد دلالة لا يقط بذلك كما مر (قوله وهو خمسة أيضاً الخ) فالجمله
عشره تضم للاربعة المذكورة في النوع المنصوص عليه والقسم الثالث من تلك الاربعة
وهو فدية دفع الاذى شامل لبقية أفراد الدماء المذكورة في النوع الرابع من نظم ابن المقرئ
والأمر بشهوة زائد على ما فيه فذكر اثنين عشرين فرداً عما ذكرت فيه وأسقط منه احداً
وهو فدية خلاف المشى المذكور وزاد عليه واحداً (قوله في فوج) أى ولو ما بنا حيث وجب
بالوطء الغسل بان كان يطلق عليه اسم الفرج (قوله أو غيره) وهو الدبر وخرج البهية ولا شأن
ان هذا داخل في الفرج لانه من الانقراج وهو الانفتاح فلو قال بعد الفرج من قبل أو دبر
الكان أولى الآن يقال مراده بالفرج القبل من آدمية أو غيرها وبغيره الدبر كذلك (قوله وان
اقتصر الاصل على الثاني) وهو الوطء في غير الفرج (قوله واللبس بشهوة) أى وان لم ينزل
بخلاف الاستقاء فانه لا بد فيه من الانزال وقوله والقبلة أى بشهوة وان لم ينزل أيضاً فى كلامه
الحذف من الثاني دلالة الاول عليه أو أن قوله بشهوة يرجع له أيضاً كما هو مظهر بشوة الشارح
من عود القيد المتوسط لما قبله وما بعده ويشترط أن تكون القبلة بلا حائل كما مر عن الزيادة
خلافاً لما ذكره بعضهم هنا (قوله أربعة أنواع) أى باعتبار حكمها (قوله ترتيب الخ) الترتيب
منع انتقاله الى خسة مع قدرته على ما قبلها أو التخيير جواز ذلك والتقدير ما لا نقص فيه ولا
زيادة والتعديل التوفيق والترتيب والتخيير لا يجتمعان وكذا التقدير والتعديل اه قل
(قوله من الخسة المذكورة أولاً) وهى ترك الاحرام من الميتات وما به دمه وفدية ما مشى
اخالفه نادره بركوبه في ملتئمة وهى المذكورة في النوع الرابع من نظم ابن المقرئ (قوله
دم الوطء المقدس) وفيه بدنه وقوله دم الاحصار وفيه شاة فان يجوز عنه ما قومه ما عدلان
عارفان واشترى بغيرهم اطعاماً ما وقفه على مساكين الحرم في الاول وكذا في الثاني ان
أحصر فيه أو بعنه اليه والافعل على أهل محل حصره فان عجز صام عن كل مد يوماً (قوله غير
المفسد) أى بان كان بين التهلين أو بعد الجماع الاول المفسد (قوله ومدمات الجماع)
كالجائنة بشهوة ومنها القبلة بلا حائل وان لم ينزل ويشكر والدم يشكر ذلك المقدمات وكذا

(قوله والقسم الثالث من تلك الاربعة) لم يظهر المقصود من هذه العبارة فان المصنف لم يستوف جميع الافراد فى المتن تدبر
قلت على ان فى الشمول تأملاً فان من النوع الرابع ما هو لترقه على انه يلزم السكرام مع قول المتن الثانى لترقه الخ بالنظر
لبعض افراده فان أريد غيره لم يتم أنه ذكر عشرين فبأمل (قوله فى النوع الرابع) الاولى الاولى

والاستقناء رابعها دم تخيير
وتعديل وهو دم الصيد
والشجر
* (باب افساد النفس) *

(بقية الوطء) في فرج من
آدمي أو غيره (قبل التحال
الاول) ان كان الواطئي
متعمدا عالما بالتكريم شذرا
لأنهم يسمونه بقوله تعالى فلا
رفت والرفث الوطء كما مر
والاصل في التمسى الفساد
ولا افساد بوطء المشكل
غيره ولا بوطء غيره له في قبله
(وقية بدنة) ذكرنا أو أنى
انقضاء الحيضة بذلك (ف) ان
عدمها لزمه (بقرة) ان
عدمها لزمه (سبع شياه)
فان عدمها قوم البسنة
بدراهم واشترى بقيمتها
منعسا ما تصدق به فان
جزء صام عن كل مديونا
(فان وطئي بين اهللين أو
بعد الانسداد لزمه شاة)
تجاني الحلق ونحوه ولا تجب
البسنة الا في هذا وفي قتل
النعامة كما علم مما مر الا انه
يؤتى فيها من الاضحية
بخلافها ثم فانه يختلف
باختلاف النعامة كبرا
وصغرا

ما قبلها من اللبس والنطيب (قوله والاستقناء) نى ان أنزل كما مر سواء كان بيده أو غيره هامن
نفسه أو غيره بخلافه ولا يجمع له هذه الدماء ثمانية وتزيد بالتكرار فيلزمه في كل منها شاة أو تصدق
بثلاثة أصع على ستة مساكين أو صيام ثلاثة أيام وقوله وهو دم الصيد والشجر فهو ما دمان
يلزمان في شكل ذبيح لما يذبح أو ترويه والشراء بقيمتها طعنا ما الى آخر ما مر في مذهبنا أحد
وعشرون دما بزيادة واحد ونقص واحد على ابن المقرئ كما مر

* (باب افساد النفس من حج وعمره) *

وعبر بالافساد ذن الفساد لا اعتبار بعدم فيه والاحتمار واعرب بالتكريم والافساد يشترط بدلالة
دون التمساد وهو كبيرة كما مر الامر غير مكلف (قوله قبل التحال الاول) هو قيد بالنسبة للحج
للعمره وان كان التمسك شاملا له ما اذ ليس له الاتحال واحد كما مر (قوله الواطئي) وكذا
الموطوء اذ لا فرق في افساد النفس والام بين الفاسل والمفعول المكلف وانما قيد بذلك لابل
التدنية بعد لانها لا تلزم الموطوء (قوله متعمدا) اخرج النابى وقوله عالما بالتكريم اخرج
الجاهل المذنب ولا كموا الام فانه لا يعمدون (قوله ولا افساد بوطء المشكل غيره) أى فقط
ولو مشكلا آخر فلا يفسد نفسا واحدا منهم ما وصفت الورطئي كل من المشككين الاخر في قبله
اذ لا يجب الغسل على واحد منهما الا حقال كون كل انى أو ذكر او القاء عدقان كل وطء أو جب
الغسل افساد النفس وقوله ولا بوطء غيره له في قبله أى فقط فان وجد معا كان أو لم يكن غيره
وأولج غيره فيه فسد نسكه حيث كان ذلك الغير واضحا للمار ولا يلزمه التدنية لاحتمال أنوثته
وخرج بقوله في قبله ما لو وطئه غيره في دبره فان كان واضحا فسد نسكهما أو حتى لم يفسد نسكه
واحد منهما الا حقال أنوثتهما (قوله وفيه بدنة) أى على الواطئي فقط كما مروا أنهم كلامه
خلافه ويجب فيه أيضا المضى في فاسده بأن يقف بعرفة ويبقى بقية الاعمال وان كانت فاسدة
فلا يخرج منه بالفساد بخلاف بقية العبادات لانه شديد التعلق والآنزوم (قوله ذكرنا أو أنى)
أشار بذلك الى أن الماء في البسنة للوحدة لا للتأنيث وهو من صوب اما خبر السكك المذوفة
مع امه أى سواء كانت البسنة ذكرنا أو أنى وإما على المسال من بدنة على القابل من
جميعته من النكحة كما في مرتب بقاء فعدة رجل وصلى وراءه رجل قيسا ما والبسنة في اللغة تطلق
على الواحد من الابل والبقر والمراد هنا الاول خاصة (قوله بدراهم) لو عبر بغالب نقد البلد كان
أولى كما مر وقوله وانما ترى أى مثلا كما مر أيضا (قوله صام عن كل مديونا) فان انكسر مد
صام عنه يوما كما مر اه قل (قوله لزمه شاة) وتعدد بدنة دالوطء ولا تندرج في بدنة الجماع
بخلاف شاة المقدمات فانها تندرج فيها وان تراخى الجماع عن مقدمانه (قوله ولا تجب البسنة
الخ) ولا تجب البقرة الا في هذا وفي بقر الوحش وحماره وفي الشجرة الكبيرة عرفان شجر الحرم
وفي الصغيرة ان قارب سبع البقرة شاة الا اذا صغرت جدا ففيها القيمة فان جاوزت سبع
الكبيرة ولم تنم الى حد الكبر وجب شاة أعظم من الواجبة في سبع البقرة أفاده الرمى ولو
لزمه شاة فذبح بدنة أو بقرة وتصدق بسبعها جائز له أن يتصرف في الباقي تصرف الملاك (قوله
وفي قتل النعامة) وكذا في قطع الشجرة المذكورة فانما انكفى عن البقرة وانما يسعها ما عاين
البقرة ولا عن الشاة في جزاء الصيد لما راعاهم المشل بخلافه هنا اه قاله الرمى (قوله سن

الاضحية) بأن يكون لها خمس سنين وطعنت في السادسة وكذا يعتب بمس الاضحية في سائر
نماذج الحج الاجزاء الصبيد كما ص

• (باب فوات الحج) •

أي بيان ما يفتوت به وما يلزم فيه وسكت عن الممر قلميا ياتي فيها (قوله الابنوات الوقوف
بعرفة) قال بعضهم أو الاحرام وفيه نظر لانه لم يوجد حج حتى يقال انه فوات (قوله الوقوف بها)
أي بعرفة (قوله تحمل) أي وجوبه بالانحصار يحرم ما بالحج في غير شهره فيحرم عليه استدامة
الاحرام الى قابل للمواصلة له حتى حج به من قابل لم يجزه وقول الجلال المحلى تحمل جواز امران
به الجواز بعد المنع فيصدق بالواجب والمراد بالتحمل التحال الثاني أما الاول فيحصل بواحد من
الطواف والحاق مع السعي ان لم يكن سعي ومع النسك أي الذبح لانه لما فاته الوقوف سقط عنه
حكم الرمي وصار كمن رمى وقوله بعمل عمرة الحج ولا يحتاج العمرة الى نية لانها ليست بعمرة مستقلة
من كل وجه ولذا جاز فيها تقديم الحاق على الطواف أما التحال فلا بد فيه من نية اه أفاده الرمي
بزيادة (قوله ان كان سعي) أي بعد طواف القدوم (قوله ولا يجزى ذلك عن عمرة الاسلام) أي
لان احرامه انما عقد بنسك فلا ينصرف لا آخر كركسه ولا يجب الرمي والمبيت متى وان بقي وقتها
اه رمى (قوله وعليه القضاء) أي فور الحج الذي فاته بفوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا
وانما يجب القضاء في فوات لم يشأ عن - صرحا نشأ عنه بان - صرف ذلك طريقة آخر أطول
أو أصعب من الاول أو صابر الاحرام متوقعا زوال المحصر وفاته وتحال بعمل عمرة فلا قضاء عليه
لانه بذل ما في وسعه كمن أحصر من جميع الطرق أما لو كان الطريق الثاني مساويا للاول من كل
وجه أو أقرب منه فانه يجب القضاء لانه فوات محض كما هو ولا فرق في المحصر بين كونه عاما
أو خاصا كأن كان بسبب مرض أو زوجية أو نحو ذلك أفاده في شرح المنهج ولو عبر هنا بالاعادة
كما عبره في منهجه لكان أولى لان الحج وقع في وقته كانه لانه اذا فسدت وأعيدت في وقتها فالحج
نسمى معادة فلا قضية الا ان يقال مراده بالقضاء المعنى اللغوي وهو الاعادة كما أجاب به الرمي
عن المنهج المعبر بذلك (قوله أدنى بذلك) حيث جاءه هبار بن الاسود يوم الكرو وهو ينحصر فيه
فقال يا أمير المؤمنين أخطأنا العد وكنا ظن أن هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب الى مكة
فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديا ان كان معكم ثم احلقوا
أو قصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا وأهـ دوا فن لم يجد فـ سبعا مائة ثلاثة أيام في الحج
وسبعة اذ ارجع اه شرح المنهج فالاشارة في قوله بذلك رابعة للمذكور من الثلاثة التحال
والقضاء والدم (قوله ولم ينكروه) أي فصار اجماعا سكونيا (قوله اذا أحرم بالقضاء) أي بالانكسار
في عام القضاء لا في عام الفوات فلا يصح فيه الذبح وانما اشترط في وجوبه الاحرام بالفعل لانه
عبادة ذات سببين الفوات والاحرام بالقضاء فلا يتحقق وجوبه الا بوجودهما ويجوز تقديمه على
الاحرام لما مر من أنه عبادة ذات سببين بخارفة تقديمه على أحدهما لکن بعد دخول وقت
احرامه يحج القضاء وان لم يحرم بالفعل على المعتمد ولا يشترط الاحرام بالقضاء في سنة ذبحه على
المعتمد أيضا ثم ان وجوب الصوم للجزء عن الدم لم يجز تقديمه على الاحرام لانه عبادة بدينية لا يصح
تقديمها على أحدهما فافاده قل وقرره شيخنا عطية وبعده في الرمي فساقله الرحاني هنا غير

• (باب فوات الحج) •

لا يفتوت الابنوات الوقوف
بعرفة تكامس (من فاته
الوقوف) به التحال بعمل
عمرة بلا سعي ان كان
سعي ولا يجزى ذلك عن
عمرة الاسلام تكامس ياتي
(وعليه القضاء ودم) لما
رواه مالك في الموطأ باسناد
صحيح عن هبار بن الاسود
أن عمر رضي الله عنه أفتى
بذلك واشتتر في الصحابة ولم
ينكروه ووقت وجوب
الدم (اذا أحرم بالقضاء)
كما يجب دم النحر بالاحرام
بالحج

(قوله ومع النسك) أي ان
كان معه هدي كما ياتي في
الحديث وليس المراد أنه
يتوقف تحلله عليه كما توهمه
العبارة شيخنا (قوله أدنى)
بذلك حيث جاءه الحج اه اهم
كانوا امرؤمة قلبه ولا
لما نشر الغلط

صحيح (قوله ولا تفوت العمرة) وتقدم أنها تفوت إذا كانت مندورة في وقت معين وفات (قوله مستقلة) حال من العمرة (قوله فانه تتبع الحج في الفوات) بمعنى فواتها بحيث إذا لم يتجزئه عن عمرة الاسلام (قوله كما تتبعه في الصحة والفساد) أي والمعدات فالتبعية في الصحة كأن وقف القارن بعرفة ثم رمى يوم النحر ثم طاف بالأفاضة ثم رمى ثم وطى أو رمى ثم حلق ثم وطى فيه صحجه فيه ما وقع وطئه به التحلل الاول ونصح عمرته به العج ولو انفردت فسدت لو طئه قبل تمام أركانها التي منها الحلق في المثال الاول والطواف والسعي في الثاني والتبعية في الفساد كأن طاف القارن المذكور وطاف القدوم ثم رمى ثم وقف وحلق ثم وطى قبل التحلل الاول فيفسد حجه بالوطء وكذلك عمرته بها ولو انفردت لم تفسد لو وقع الوطء به تمام أعمالها ان قلنا ان طوافها يشترط في طواف القدوم أو بعده أعمالها وانفردت فيجبر على أنه لا يندرج الا في طواف الأفاضة على الاصح والتبعية في الميقات كالأحرام من جوف مكة فانه لو لا القرآن لما كان ميقاته جوف مكة بل يلزمه الخروج الى أدنى الحل (قوله مستقلة) أي معترض في القرآن فقط لانها لا تفوت إذا كانت في ضمن قرآن وقد يقال كلام الأصل بالنسبة لأعمالها فانه لا تفوت لوجوب التحلل بها في وقوعها عن عمرة الاسلام فلا تنقضاء عليه اهـ قل

• (باب مكروهات النسك) •

أي ما يكره من قول أو فعل من حيث وقوعه فيه وان كان في نفسه حراما فان الجدل مباح حرام في نفسه مكروه من حيث وقوعه في النسك فهذا الظاهر واليه في مكروهات الصوم وليس لسانه عن الكذب والغيبة مع وجوب ذلك في نفسه وحيث فلا حاجة لقول المحشي تنزيها أو تحريما ليكون مذهبنا مائيا من المكروهات ما هو حرام لمعات ان حرمة من حيث ذاته لا تنافي كراهته من حيث وقوعه في النسك وذكر من المكروهات ثلاثة عشر سبعة في المتن وستة تحت قوله غيرهما (قوله وان كانت مكروهاته أكثر) يعني أن التعميم أولى وان كان للأصل أن يجيب عن الإقتضار عليه بهذه الفكرة وهي النظر لاكثر لان ذلك لا يمنع الاولوية (قوله أي لأمرام) هو مرادف الجدل وعنايه الخاصة والمشاعة والمنازعة ونحو ذلك وهو حرام ان ترتب عليه ما يبطل حتى أو اضرة باطل بل ورد ان الجدل في القرآن كفر وسماه ابن جرير على ما اذا ترتب عليه تغيير لفظه أو إثبات معنى مجمع على خلافه وقد يجيب ان أي الجدل والمرامع في الخاصة والمنازعة لا معنى للمشاعة على العلماء عند إثارة البدع وتوقف اظهرا الحق عليه ما ويسر في غير حالة الوجوب والحرمة التزلزله للحق والمبطل ما ورد من ترك المراء وهو مبطل بخلافه يت في ربح النسك بفتح الراء والموحدة وبالجمجمة ما حو لها ومن تركه وهو محقق بخلافه يت في وسطها ومن حسن خلقه بنى له بيت في أعلاها (قوله مع الخدم والرفقاء) خصهم لكثرة مخالطتهم لئلا يتبدل مناهم الجاهلون وغيرهم والرفقاء بضم الراء بفتح الراء جمع رفيع قال في الخلاصة • ولكرام ويخجل فعلا • أما رفقة بفتحة الراء فهو مفرد اسم للجماعة وجمعهم رفاق قال في الخلاصة • نزل وفعله فعال له ما • (قوله والنظر) قال قل ويذهبني أن الشكر كالنظر وقوله لما يحل ليس بتبدل النظر لما لا يحل مكروه من حيث الحج وان حرم في نفسه كما مر (قوله لانه الهالك) أي لان لفظ الشوط يشعر بالالهالك وهذا هو المعنى فالكراهة من حيث اللفظ لما

(ولا تفوت العمرة) بشيئه
زديته بقولني (مستقلة)
وان كانت في تمتع اذ
لا وقت لها معين كما مر
ونخرج بمستقلة ما لو كانت
في قرآن فانه يتبع الحج في
الفوات كما تتبعه في الصحة
والفساد وبذلك علم أن
قوله ولا تفوت العمرة وان
كانت في تمتع أو قرآن مستقلة
• (باب مكروهات النسك) •

من حج وحرمة فهو أولى من
اقتضائه على الحج وان
كانت مكروهاته أكثر
(وهي الجدل) قال زعماني
ولا جدال في الحج ومثله
العمرة أي لأمرام مع
الخدم والرفقاء (والنظر)
لما يحل له بما يتبع به
(بشهوة) لانه لا يناسب
الحرم وتسمية الطواف
شوطا لانه الهالك

(قوله ان لم يتجزئه) أي
وان كان يتحلل بأعمالها
شجنا وسباني (قوله أو
بمبدأها) أي صورتها
(قوله حرام) أي في الجملة
كما سباني

فيه من التقاؤل كما كره نسبة ما يذبح عن المولود حقيقة لاشعاره بأنه يعق وانه واما ما في المجموع فضعيف وتعبير ابن عباس لا ينافي الكراهة لانها الفظية فقط ومخالفة الامر المخصص عرفا لا تقتضي لو ما من جهة الشرع يجعل بمنصب العصاة وقوله ولان الكراهة انما ثبت بنهي الشرع مالم في الكراهة الشرعية وكلامنا في مجرد الكراهة اللغوية وهي لا تتوقف على ذلك لان سبب مجرد الابهام والتقاؤل ولذا لا يثبت نال ذلك اللفظ الموهوم بل يكون محمودا عرفا فقط حيث ترك ذلك وعدل الى لفظ حسن بخلاف نال ذلك المذكور الشرعي امثالا فانه يثبت عليه (قوله لكن قال في المجموع) تقدم منه وقوله لم يثبت أي نهى الشرع وتقدم جوابه (قوله لا يختص بالحج) أي بالبحر به وكذا بالعمرة وكان الاولى له ان يذكر ذلك لما تقدم من أن التعبير به فيه قصور (قوله أقبح) أي أشد قبحا وقوله كلبس الحرير أي للرجل فان أبسه له في الصلاة أقبح منه خارجا فانظر في أن كلاله حالان وهو في أحدهما أقبح منه في الأخرى فكأن أبس الحرير للرجل في الصلاة أشد حرمة من أبسه خارجا كذلك الجدال وماءه في الحج أشد حرمة منه خارجا فالسكراهة في كلام الشارع بمعنى الحرمة وانما كانت الكراهة حينئذ أقبح لجهالة الكراهة من حيث الحج ولا يخفى ما في عبارته من الركاكة لان الكراهة بمعنى الحرمة لم تقدم لها ذكر كرمي كلامه والكراهة الحقيقية ليست وصف للجدال ونحوه خارج الحج ال وصفه خارج الحرمة فلو قال ولا يخفى أن الجدال ونحوه وان كان حراما في ذاته لكنه في الحج مكروه كلبس الحرير في الصلاة بجماع أن كلاله حالان لكان أولى (قوله من المسجد) أي فيه الجناح فيشمل المسجد الحرام وغيره ومحل الكراهة اذا لم تكن من أجزائه أو ملوكة له والاسم الرمي بجماع الأجزاء كالوضوء بماء مغصوب فان شئت في كونه من أجزائه فالنتيجة التحريم لان الأصل حرام (قوله أو من الجرة) بالسكون أي بجمع الحصى وانما كره ذلك لانه لا يقي فيه الا الحصى الردود وما قبل منه يرفع كاسر والاسم ما بين الجبلين وقوله وان لم تكن الحصة اذ رمي به ضعيف لان العلة لئلا كورة لا تنافي الا فيما رمي بها (قوله أو من محمل نجس) سواء كانت الحصة طاهرة أم متنجسة فيكره الرمي بها في الصورتين مع الأجزاء المتنجسة العين فلا يجزئ الرمي بها (قوله قدر رمي بها) أي وان لم تكن مأخوذة من الجرة سواء رمي بها أو أم غيره فهو أعم مما قبله وقوله وقيل لا كراهة ضعيف وقوله والترجيح أي ترجيح الكراهة حيث ذكره في المتن مقتصر عليه وهو المعتمد (قوله والاصح انه خلاف الاولى الخ) يمكن حمل الكراهة في كلام الاصل على الكراهة الغير الشديدة فتخرج خلاف الاولى وعمل كون صوم ذلك خلاف الاولى اذا لم يكن فرضا كصوم الثلاثة أيام في الحج ان يجر من الدم (قوله فهو بلا على السؤال) أي اعتمادا عليه وكان أهل اليمن يشبهون ذلك فنزل فيهم قوله تعالى وترزقوا أي ما يملككم انصودكم فان شبه الزاد التقوى أي ما يلقى به سؤال الناس (قوله باظفاره) أي بل يحكمه ياطن انما له أو بغير ذلك (قوله وأن يمشط) يضم الشين من باب نصر ويكره أيضا أن يفضي رأسه فان فلاه وقتل قلبه تصدق ولو باقمة ذبا كاسر (قوله لتلا يمشط الشعر) فان لم تنقه سرح القشط ومثله الحلق باظفاره أو غيره اه قل (قوله وأن يكحل) أي لغبره ذراعه كره فلا كراهة وقوله بما لا يطيب فيه خرج ما فيه طيب لحرام كاسر وقوله كلاله هو الكحل بالاسود

في الكراهة الفظية فان الإبهام لا يثبت جرد

(قوله وأن يا كل لطائف) أي الشخص الطائف رجلا كالأمرأة يكره لكل منه ما
الكل كمال الخطيئة الحاجة والشرب الخ كرهه لانه أقل منه عواضا عن الطواف
ومناقاة للأدب ومما يكره لطائف أيضا أن يضع يده على قبة الحاجة كتناوب فيسبغ يده
أو يشرب أو يمسح بها أو يطوف وهو يدافعه الحدث أو فاقالا كل أو شرب أو يكف
شعرا أو ثوبا أو يركب قال كعب لا فادرو لو امرأة بلاه ذرو لو على أكتاف الرجال مكروه على
قول والمعدة أنه خلاف الأولى فإن كان عذر كمرض واحتياج إلى ظهوره ليدفع به فلا بأس به
وأن يضع يده أو يمسح بها أو يتنغم لما في ذلك من العبث وترك الأدب المنافي للشروع كالصلاة في
جميع ذلك فإذا احتاج للبصاق بصق في نحو ذيله مما يلي الأرض لا من يساره ولا من يمينه وسائر
مكروهات الصلاة تأتي هنا كوضع اليد على الخاصرة والمشى على رجل والنظر إلى السماء

• (باب نذر الهدى وغيره) •

هو اسم للسوا من خصوص النعم كالمسوق وغيره أي ونذر غيره بأن لم يكن حيوانا أصلا
أو كان حيوانا من غير النعم والمراد نذر ما يقع هديا أو غيره وإن لم يتلقه بالهدى أو غيره كما
• (قوله الوعد بخير أو شر) • مخير كل منه ما أو معاق كالكرمات أو أن جئتني أكرمك
أو أهنتك أو أن جئتني أهنتك واستعمال الوعد في الشر تغليب والمشهد ورأى الذي يستعمل
فيه هو الأبعد قال الشاعر

واني وإن أوعده أو وعدته • لخلف أبعادي ومخير موعدي

وقد يقال إن هذا عند الإطلاق أما عند التقيد كما هنا فيسبغ يده في الخمر والشرب بدون
تغليب (قوله قربه) المراد به المندوب وفرض الكفاية الذي لا يتعين تخارج الواجب العيني
ولو تخيرا كالحكم في الكفارة والحرام والمكروه كصوم الدهر وإن خاف به ضررا أو فوت
حق وكذا المباح ولا كفارة في نذره على المعقد إلا إذا كان نذرا لجاح بأن اشقت صبغته على
حس أو منع أو تحقيق خبر كان لم أكمل زيدا أو أن كلمته أو أن لم يكن الأمر كما قلت فله على أن
آكل الخبز فيلزمه في ذلك كفارة وإن لم يشعه نذره لعدم كون المندوب قربة وكذا إن لم يكن
نذرا لجاح لكن أضيف لله تعالى كقوله قد فعلت أن آكل الخبز فإذا نوى بذلك العين لزمته كفارة
من حيث كونه عينا لا من حيث كونه نذرا لجاح إذ ليس منه على الصحيح واعلم أنه يستفاد من
التعريف أن كان النذر الثلاثة لأن الإلزام لا بد له من ملتزم وهو الركن الأول أعني النذر
ويشترط فيه اسلام واختيار وإطلاق وتصرف فيما ينذره فيصع من سكران لا من كافر بخلاف
العين منه قائم منعقة ولا من مكروه أو محجور عنه أو فليس في اقرب المسألة العينية نعم يصح
من السقيبه الماهل مطلقا ولا من صبي ومجنون ولا بد له أيضا من صبغة وهي الركن الثاني
ويشترط فيها جزم واغظي شر بالاتزام ولو كناية أو إشارة أخرى فلا يصح النذر مع التردد ولا
بالنية كسائر العقود والقربة هي المندوب وهو الركن الثالث ويشترط فيه كونه لم يتعين
بأصل الشرع على ما مر فلا بد في المندوب من كونه قربة وأما النذر فله من أن كان نذرا بغير
قربة فهذا لا يصح من الكافر كالمسوق أو نذرا لجاح فكروه على المعقد وثواب النذر يزيد على ثواب
المندوب بسبعين درجة وهو من أقسام الخلف والطلاق في كرهه تكريم لم ينو التاكيد ولم

وإن يا كل لطائف
أو يشرب

• (باب نذر الهدى وغيره) •

النذر بالمعجزة لغة الوعد
بخير أو شر وشيئا مستقام
قربة

(قوله أو يشربها) أمه
يقربها (قوله كما عند خصال
الكفاية) أي غير الاعلى
والاثنين على المعقد كما يأتي
(قوله فإذا نوى بذلك العين)
انظر حكم ما إذا لم ينو وقال
بعضنا أنه لا كفارة حينئذ
فيه (قوله لا من كافر) سواء
كان نذرا بغير أو لجاح كما هو
مقتضى إطلاقه هنا وسأيت
ما يفيد تقييده بالتبرر بغيره
(قوله والطلاق) الأولى
كالطلاق

يطل ومن المعلوم أن القرية أعم من العبادة فتوقف الثانية على نية بخلاف الأولى كنسب
بجنازة ورد سلام والمقد في كفارة اليقين أنه إن عين أعلاها صبح أو أدناها فلا (قوله غير واجبة
هنا) أفاد أن الذي يصح نذره هو المندوب وفرض الكفاية إن لم يتبين كماله (قوله وابو نورا
نذروهم) أي من الهدايا والضيايا وقوله يوفون بالنذر أي في طاعة الله تعالى فهو أعم مما قبله
كما يؤخذ من تفسير الجلال ومن الأدلة أيضا قوله تعالى وما أنتم بممن نعمة أو نذرتم من نذر
فإن الله يعلم أي يجازي عليه فوضع العلم موضع الجزاء إقامة للسبب مقام المسبب والجزاء إنما
يكون على القرب ولهذا قرنه بالانفاق وتقدم أن محمل كونه قرية في نذرا تبرر (قوله من نذر
أن يطيع الله) أي نذرا معلقا ومنهزا كما يفيد الشارح فيما سأل وقوله فليطعه أي يجب
الوفاء به حالاً في المنجز وبعد حصول المعلق عليه في الحال كما سيأتي أيضا (قوله ومن نذر أن
يعصى الله الخ) تسمية المعصية نذرا من باب المشاكاة وهي ذكر الشيء باللفظ غير لوقوعه في
صحة تحقيقاً أو تقديرافاً لأول كقوله

أخواتا فصدوا الصبح بسخطه * وأتى رسولهم وإلى خصوصاً

قالوا افترح شيباً أنجب ذلك طبعه * قلت أظن وإلى جبهة وقية

وكذا قوله تعالى ومكروا ومكر الله أي جازاهم على مكروهم والثاني كقوله تعالى صبغة الله ومن
أحسن من الله صبغة فذكر الإيمان باللفظ الصبح لوقوعه في صبغة الغمس الذي يبرئ عنه بالصبح
وإن لم تبرئ عنه النصارى بذلك وذلك أنهم كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمى بماء المعمودية
ويقولون إن الغمس في ذلك الماء يطهر لهم فإذا فعل الواحد منهم بولد ذلك قال الآن صار
نصرانياً حقوا يزعمون أن ذلك الماء هو الذي اغتسل به عيسى عليه السلام وأنس كذلك فعبر
عن الإيمان بالله بصبغة الله المشاكاة لوقوعه في صبغة صبغة النصارى تقديرافاً هذه القرينة
الحالية التي هي سبب النزول من خمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر وإن لم نذكر صبغة
النصارى لفظاً وكذا لم يقع من النصارى التعبير عنه بذلك والخطاب في الآية أمالاً للنصارى
والله في قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالإيمان صبغة لأمثل صبغتنا وطهرنا به تطهيراً لا مثل تطهيرنا
بماء المعمودية وأما للمساكين والمعنى قولوا صبغنا الله بالإيمان صبغة ولم نصبح صبغتكُم أيها
النصارى والحاصل أن الصبح ليس بمذكور لافي كلام الله تعالى ولا في كلام النصارى ولكن
غصم الأولاد عبارة عن الصبح وإن لم يتكلموا به والآية مازلة في سياق هذا الفعل فكان لفظ
الصبح مذكوراً وليس من المشاكاة قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك لا إطلاق
النفس عليه بدون مشاكاة كما في قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة (قوله وخبر مسلم)
أقرب به الأول دلالة على أن نذرا المعصية لا يصح بخلاف ما قبله فإن قوله فلا يدعه ليس فيه
دلالة على عدم المعصية وإيضاح هذا زيادة وهي قوله ولا فيما لا يملك ابن آدم أي من الأعيان
المملوكة لغيره حالة النذر بخلاف ما إذا نذر شيئاً في ذمته فإنه يصح وإن لم يكن مملوكاً له ومن جملة
النذور وهو كونه مما لا يملك (قوله نذر الجاح وغضب) أي يسمى بكل منهما كما في شرح المنهج فهما
مترادفان على معنى واحد والجاح يفتح اللام لغة التمداد في الخصومة ويسمى أيضاً بين الجاح
والغلق وبين الغلق يفتح الغين المجهمة واللام أي الحبس لأن الناذر أغلق على نفسه الباب

غير واجبة ههنا الأصل فيه
قوله تعالى وليوفون نذرهم
وقوله تعالى يوفون بالنذر
وخبر البخاري من نذر أن
يطيع الله تعالى فليطعه
ومن نذر أن يعصى الله فلا
يعصه وخبر مسلم لا نذري
معصية الله تعالى ولا فيما
لا يملك ابن آدم والنذر
نوعان نذر الجاح وغضب

قوله بسخطه ههنا كذا في
النسخ وفي المعاهد بسخرة
بدل بسخطه ويظهر للفقير
نصر الهوري أن ما هنا أوفق
بالقصة كما هي مذكورة
في المعاهد صفة ٢٩٩
إن أخوان الشاهر ذبحوا
شاة لم يطعموا بها وأرسلوا
له بذلك فكتب لهم اليتيم
وبعثهم مع الرسول
فرجع إليه بأربع خلع
وأربع صررف كل مرة
عشر ذنانير قليلين وذهب
إليهم وقوله فليطبعه
يطعم النون من أجاد ويطبعه
مفعول اه

فلم يخلص الامم - افع عليه وشرا ما اذق به حث كان لم اكل زيدا لله على كذا او منع كمال
 الشارح او تحقيق خبر كان لم يكن الامر كما كانت لله على كذا كما مر من ذلك لوقوعه غالبا عند
 الخصاصة والغضب فالمراد ان شأنه ذلك وان لم يوجد غدا فيما ذكر ولا غضب قال في المنهج
 ونمر به بعد التعريف المذكور ولو قال ان كلفه فعل كفاية بين او كذا نذر لزمته الكفاية
 عند وجود الصفة او قال فعل عين فاعل او فعل نذر صريح وبضمير بين قربته وكفاية بين فلو كان
 ذلك في نذر التعبد كان قال ان شئ الله مريض فعل نذر او قال ابتداء الله على نذر لزمه قربته من
 القرب والتعبد اليه اه باختصار (قوله لله على) او فعل كاسبا في (قوله تبر) هو على وزن
 تفرل من البر وهو الاحسان لان النذر يطالب به مجرد بر الله الى واحداته اليه حيث لم يوقعه
 في مقابلة شئ قال الرمي والفرق بين اللجاج والتبر ان الاول فيه تعليل بر غوب عنه والانساني
 بر غوب فيه فقول المراقلة ان تروجه حتى فعل ان ابرك من مهري وسائر حقوق تبر ان
 ارادت الشكر على تروجه اه والاصل ان باب النذر ان كان مرغو بافعه اي محبوب بالنفس
 كشفا المراد كان نذر تبر او مرغو بافعه اي مبعوضا لها فيجمع نفسه او غيره منه او بحث
 عليه او يحقق خبره كان نذر لجاج ووجه البغض في الاخير من منه وقوعه ما حال غضب غالبا كما
 مر لزوم الغرم على تقدير عدم حصول ما التزمه وكون الامر كذلك في نفس الامر والاقول ان
 كان في مقابلة شئ فنذر مجازاة او لا تبر فقط (قوله بجه - له شاملا) بان يقال اما ان يكون
 معاقبا او اما ان يكون مخيرا وقوله بقول الباء في في معاقبة بسلكت (قوله هو الخ) لما كان
 الضمير راجعا لمطلق النذر وهو ثلاثة انواع لا فوعان فلا يصح الاخبار احتياج الشارح الى ان
 يستفي نذر اللجاج بقوله غير نذر اللجاج فهو نوع ثالث غير ما ذكر واقطع غير ما مر فوع على
 حذف اي التفسيرية او منصوب على الحال (قوله نذر مجازاة) هي بذلك لوقوعه جزا شئ
 وفي مقابله اه قل (قوله كان شئ الله مريض) افع وشرا مريض ولو شئت بعد حصول
 الشهادة في المتبرم هو عتي او صوم او صدقة او صلة اجتم - كما اتفق به ولو ادرجه الله تعالى
 وفارق من نسي - صلة من النسي بيقين شغل ذمته بالكل فلا يخرج منه الا يقين بخلاف
 ما هنا فان اجتم - دول يظهر له شئ وائس من ذلك فالوجه وجوب الكل اذ لا يتم له الخروج
 من واجبه يقينا لا بفعل الكل وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب اه شرح الرمي بالحرف
 وبه يعلم رد ما نقله المشي هنا عن خضر ثم قال ومما يقع كثيرا من بعض العوام جملة هذا
 للنبي صلى الله عليه وسلم والاقرب فيه الصلة لا شتمه في النذر في عرفهم ويصرف ذلك لمصلحة
 الحجة الشريفة بخلاف قوله متى حصل لي كذا اجد به كذا فانه لغو ما لم يقترن به لفظ التزام
 او نذر ولا يصح لبيت الاقرب الشيخ القلا في حيث اراد به قربته كما سراج ينفع به او اطرده عرف
 بحمل النذر على ذلك اه قال الرحاني والظاهر ان سائر الانبياء كذلك حيث عرفت مقابره
 وكان عندها من ينفع به ولا يقال تعزم الصدقة فرضا ونفلا ومنه الوقف لا مانع قول هو خاص
 ما فاعهم بشئ من ذلك والمنفعة هنا حقيقة غيرهم وذكروا لا تبر فقط (قوله او فعل كذا)
 او فكذا الازم لي او يلزمي او فقد التزمته او التزمته نفسي او التزمته لها او واجبه عليها فلا
 يشترط الاضافه تعالى على المعقول ولو قال على ان اعمل مولد النبي صلى الله عليه وسلم اراد به

كان كلف فلا ناله على
 عتي او صوم وفيه كفاية
 بين او ما التزمه كما ساقى في
 باب الايمان ونذر تبر
 بوجه شاملا لنذر المجازاة
 وبعضهم جعلها نوعين
 نذر مجازاة ونذر تبر وهو
 ما سلكته كالاصل بقول
 (هو) غير نذر اللجاج (نوعان)
 احدهما (نذر مجازاة وهو
 ما اتفق بوجوبه او دفع
 نعمة) - كان شئ الله
 مريض او ذهب عني كذا
 ففعل او فعل كذا

(قوله اقرب الشيخ الثلاثة)
 اي بان يقصد بذلك لانه
 يشترط ذكر لفظ القبر

لأنه امره ذلك حيث أراد حقيقة النذر فيحرم عليه وعلى من تلزمه نفقته الكل شيئا منه اللهم
 الان يمين قدر المذوق رفيع يد عليه لاجل اكلامه او كل عياله مثلا فان لم يرد حقيقة النذر بأن
 اطلق فانظروا ان مراده مجرد الاطعام فلا يحرم عليه الا كل منه (قوله وهو بفساد) أي
 بفساد نذر الجارة وقوله أي مالا يعلق بشيئا كقوله على صوم (قوله حالا) متعلق يجب لكن
 وجوبه باموسع على المعتمد وهو في متابله قوله عند حصول المعلق عليه فالوجوب في كل منهما
 موسع لكن ابتداءه في الاول من حصول المعلق عليه وفي الثاني من الحال ان لم يقيد بوقت
 والاعتين فيه ويصح أن يكون معاقبة متوفى أي يصح فعله حالا فليس من داخل الوجوب
 لانه موسع والمالك واحد (قوله وبالأول) أي ويجب الوفا بالأول عند أي بعد حصول أي
 وجود المعلق به ويجوز تنديعه عليه في غير صوم والاولى المبادرة بالنذر في كل من الوعين
 (قوله خبر البخاري) ذكره بعد القسمين اشارة الى أنه دليل لهما كما مر وقوله ثم ان عين المذوق رأى
 في القسمين (قوله ولو بنية) أي التعمين لا النذر لاسر من أنه لا يقع بغير لفظ وان نواه وقوله
 تعين أي ولو مع عيبا وكافرا وان لم يجز في الكفارة والاضحية وقواهم ان النذر يسلط به مسلك
 واجب الشرع أمر أغلبي كما مر (قوله وان لم يعينه) بأن أطلقه (قوله فلا يجزئ غيرهم) أي لان
 النذر عند الاطلاق ينصرف للمعزى في الاضحية سلا كالنذر من مسلك واجب الشرع غالبا
 قاله الرمي ومن المعلوم أنه لا يجزئ في الاضحية الا خصوص النعم وبعد ذلك فالواجب منها
 الاقل كما ذكره بقوله وواجبه شاة الخ فتقوله لان مطلق النذر علة مقدمة على المعلوم وهو قوله
 وواجبه الخ ولا يرد أن النعم ليس في كلام الناذر حتى يحمل اطلاقه على أقل ما وجب من جنسه
 لما مر من أن الهدى عند الاطلاق لا يكون الا بما يجزئ اضممية وهو لا يكون الا من خصوص
 النعم فاذا ذكر الهدى في كلامه فكأنه ذكر النعم فيحمل على أقل ما وجب منه (قوله من اجاج
 وغيره) بيان اغير وقوله على أقل ما وجب من ذلك الجنس أي جنس ما نذره في الصلاة ركعتان
 وفي الصوم يوم وفي الاعتكاف لحظة وفي الحج مرة ولونذر صلاة في ليلة القدر لزمه أن يصليها في
 كل ليلة من ايام العشر الاخير من رمضان لصادفها في احدى ايامه كمن نسى صلاة من
 الجنس ولم يعرف عينها فان لم يصليها في كل ليلة لم يقض الا في مثله (قوله اذا أخرجهما) أي البدنة
 أو البقرة أي نوى بيعهما التطوع وحينئذ يجب عليه التصديق بجزء من الباقي فبما كان ضحية
 التطوع فان لم ينو ذلك فهو على ملكه تصرف فيه بالبيع وغيره افاده قل (قوله والباقي
 متطوع به) أخذ بقاعدة أن ما أمكن تجزئته اذا أخرج كله يقع قدر الفرض منه واجبا
 والباقي تطوعا كسبح جميع الرأس في الوضوء ومالا فلا كالاعتاق ولا يشكل ما هنا به الزكاة
 المخرج عن دون خمس وعشرين فانه يقع كله واجبا لانه بدل عن الشاة لا أصل ولا كذلك
 ما هنا قاله قل وأجاب شيخنا عطية بأن ما هنا يجب ذبحه فيمكن فيه التجزئة بعد الذبح
 بخلاف بيع الزكاة فلا اشكال (قوله في وقته) وهو وقت الاضحية (قوله واركاب) بترقيق
 الراى أي اركاب الغنم بضموا عارة لا اجارة فهذان المواضع التي فرقوا فيها بين ما كان اجرة
 فركب المذبح فتنافضه المؤجر قيمته والمستهلك اجرة المثل ويصرفها مصرف
 الضحايا (قوله للعاجلة) ليس بقيد الا أن يقال ان الشأن الحاجة الى هذه المذكورات

(و) فانما (نذر تبرؤ وهو
 بخلافه) أي مالا يعلق
 بشيئا (فيجب الوفا به) حالا
 (وبالأول عند حصول
 المعلق به) فلو جازى
 السابق (ثم ان عين) الناذر
 (المنذور ولو بنية تعين)
 على الاعتين منه فلا يجوز
 ابداله (والا) أي وان لم
 يعينه (كان قاله على
 ان اهدى هدبا) ولم ينو شيئا
 (فلا يجزئ غيرهم) من
 دجاج وغيره لان مطلق
 النذر يحمل على أقل
 ما وجب من ذلك الجنس
 (وواجبه) من النعم (شاة
 أو سبع بدنة أو) سبع
 (بقرة) كافي الاضحية
 (والباقي) من البدنة أو
 بقرة اذا أخرجهما (متطوع
 به) الا كل منه رايى الناذر
 هدى تصرف فيه (بييع
 أو اجارة أو كل أو غيرها
 لنزوجه بالنذر عن ملكه
 (الا) تصرف (بذبح في
 وقته وركوب واركاب)
 وحل عليه (للعاجلة) اليها

(قوله فهو على ملكه
 بتصرف الخ) أي بخلاف
 الباقي بعد التصديق في
 الاولى فانه يتمتع فيه فهو
 البيع كالاضحية اه شيخنا

(قوله ونسب ابن) وله كل ولد على المعقد وان وجب ذبحه كما هو هذا ان لم تنه عنه بغير ذبح
والا فلا يجوز اكله لانه صار هديا هو ضاعنا فيجب التصدق بجميعه وكالولد في جوارا اكله
البعض واما السوق فليس له التصرف فيه مادنا كان اولاد على المعقد لانه يسهل نقله للعرم
ولا يحصل له نكاح في حاله ولا كذلك الابن فيعاقبه ما قروده شيخنا اعطية (قوله بذلك) أي وكذا
بغير مما قبله تصير (قوله ضمنه) ياروشه وان حصل نكاح بالانقص لم يضمنه أو به ضمنه بغيره
ليست ترى بمثله أو أجود منه نعم ان كان المذموم مينا عا في الذمة بطل تعينته وان لم يقصر
ولزمه ابداله اه قل

• (باب كيفية الاستطاعة) •

الاصافة للبيان أي باب بيان كيفية وصفة هي الاستطاعة وبيانها ببيانات ما يحصل به أي
الشروط التي يصير بها الشخص مستطيعا (قوله استطاعة بنفسه الخ) ولو استطاع مباشرة
أحد النسكين دون الآخر بحيث لو أتى بأحدهما بهز عن مباشرة الآخر وجب عليه مباشرة
الجميع فيما يقاها ولأنه أفضل وأعظم وأعم أحياء ولهذا لا يصلح الاحياء بالعمرة ولا لأنه متفق على
وجوبه بخلاف العمرة (قوله بأن يستفك) أي يثبت وقوله بالاستشفة شديدة أي بان لم يكن
هناك مشقة أصلا أو هناك مشقة لكنهم غير شديدين بأن تتحمل عادة والشديدة ما تخرج التيمم
(قوله ويعتبر وجود فائدة) أي مع قدرته على أجرته اذ لم يخرج الاجها فاضله عن مؤنة عماله
ذهابا وإيابا وغيرهما يعتبر في القطر من دين وما يليق به من ملابس وصكن وخادم يحتاجها
لزمته أو منصبه وعن كتب النقيب وسلاح البلندي المحتاج اليها فأقدم في شرح المنهج فاعتبر
في القطر هو الدين وما بعده خلافا للمعنى حيث توهم تغيره وما يعتبر في القائد ما يعتبر في
العديل الآتي من كونه غير فاسق ولا مشهور بغيره يجوز أي خلافة ولا شديدة العداوة
لادعى قال الرمي والوجه اشتراط ذلك أي القائد وان كان مكيدا وان أحسن المشي بالعصا ولا
يأتي حافر في الجملة من القاضي حسين ابعد المسافة عن مكان الجملة غالبا ولو أمكن مقطوع
الاطراف الثبوت على الراحة له لزمه بشرط وجود معين له (قوله ذهابا وإيابا) أي في الذهاب
والاياب أو من جهتهما (قوله مع امكان السير) أي بان يبقى من زمن الحج ما يسوغ السير العناد
الى مكة فان لم يبق ذلك لم يجب (قوله من محل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وقيل عكسه وهو
نخشب ونحوه يجعل في جانب البهيم للركوب فيه وهو معتبر في حق رجل الشنن ضمير به بالراحة
فان لحقه مشقة بركوبه أيضا اعتبر في حقه الكنتيسة وهي احواد صرة ترفع من جوانب الحمل
عليها استر يدفع الحر والبرد وهي المسماة الآن بالهارة وبالشقة فان جازع الركوب فيها مخفة
فان يحزفسر يرفع له الرجال وان بعد محله لان الفرض أنه قادر وانها فاضلة كما هو أما الاثني
والثلاثي فيعتبر في حقهما الحمل وما بعده وان لم يتضررا كسائر الاعراب والاكراد والتركمان
لأنه أتروا حوطا له ما لا بد مع الحمل أيضا من عديل يجواس في الشق الآخر لتعذر ركوبه
شق لا يعادله شيء ويعتبر بالقدرة على أجرته ان امتنع الاجها فان لم يجده أو لم يقدره على أجرته لم
يلزمه نسك وان وجد مؤنة الحمل يقسامها نعم ان كانت العادة جارية في مثله بالمعادلة بالانغال

(ونسب ابن) - له ذلك فان
حصل بذلك نقص ضمنه

• (باب كيفية الاستطاعة) •

لأنك (هي نوعان) أحدهما
(استطاعة بنفسه بان
يستفك على الركوب بلا
مشقة شديدة) ويعتبر
وجود فائدة حتى لا يهي
(و) ان (يجد) ذهابا وإيابا
مع امكان السير (الهابية)
وما يقتضيه الحال من محل
وبغيره

واستطاع ذلك بأن لم يخش ميلا ورأى من عيسك الحمل له لو مال عند نزوله لنحو قضاء حاجة لزمه
ولا بد أن يكون العدول المذكور عدلا لا فاقا وان تليق بحالته بأن لا يكون مشهورا بفحور
يجوز أي خلاعة وأن لا يكون به نحو برص ولا جذام وأن يوافق على الركوب بين المملين
إذا نزل قضاء حاجة (قوله الآن أن يكون سفره قصيرا) هذا استثناء من اشتراط وجود الدابة
والمراد بالقصير ما دون مسافة القصر من مكانه وان كان بينه وبين معرفة مسافة قصر والاستثناء
المذكور في حق الرجل أما غيره فيشترط في حقه الركوب مطلقا وشرح بالقصير الطويل وهو
سفر القصر فلا يجب على القادر فيه ذلك بل بسن كما في شرح المنهج (قوله وهو قوي على
المنشئ) أي وكان ذلك لا تقابيه والافلا بثمان الدابة ولو قويا وأما من تعبيره بالمشي أنه لا يلزمه
الطير والرسف وان أطا قهما كما قاله الرمي (قوله أعم) اشتموله فهو فرد أو أدى لاقبه ركوبه
أه قل (قوله بالراحلة) هي الناقصة التي تصلح لأن ترحل بضم أوله وفتح ثانيه وتشديد ثالثة
المهملة والمراد بها هنا كل ما يصلح للركوب عليه بالنسبة لطريقة الذي سلكه ولو نحو بغل
وجاروان لم يلق به وبقر على ما صرحوا به من قول ركوبه أه أفاده الزيادة (قوله عانها) بفتح
اللام ما تعاف به (قوله كل مرحلة) قيد في العاف أي فلا يشترط حمله معه أعظم حمل المؤنة وهذه
طريقة ضعيفة درج عليها هذا في المنهج تبع الأصل والمعقد اعتبار العادة فيه كالسائر والالم يجب
على إفاقي الحج أصلا فيشترط وجوده في الحال المعتاد حمله منها قال الرمي ويمكن حمل الأول على
هذا أي بأن يقال كل مرحلة أن حرت العادة بذلك لا مطلقا لكن يبعد هذا الحل هنا قوله بعد
في الحال المعتاد حمله منها فان ظاهر ذلك أن الأول لا بد منه مطلقا (قوله وأوعيتها) أي العاف
والزاد والماء (قوله حتى في الحال الخ) حتى زائدة وكان الأولى إسقاطها كما أسقطها في المنهج
تبع الأصل لأنه يصير المعنى حينئذ وجود الزاد والماء في كل موضع حتى في الحال الخ وهذا
يقضي أن بين العاف والماء الزاد فرقا لم يقل به أحد ولذا قال قل في عبارته حرازة (قوله
حجلا) الأولى حمله ما بضمير التثنية كما في المنهج أي الزاد والماء (قوله بحملها) أي العاف وما
بعده والباء السببية وقوله لكثيرتها على أعظم بعد تعليل بالعلل الأولى أو علة له مع علة ويحتمل
أن المعنى تعظم في حال حملهما بكثرة والمعنى عليه أسهل (قوله وهو يكسب) أي كسبا لا
لا تقابيه وكان يتيسر لذلك (قوله في يوم) أي في أول يوم من أيام الحج الأربعة كما في شرح
الرمي (قوله كفاية أيام) أي أيام الحج وهي ما بين زوال السابع ذي الحجة وزوال الثالث عشره
وذلك سبعة أيام انظر المعلق العدد وأجلب الكسر وستة تحديدا كما يدل عليه اعتبار الزوالين
المذكورين وهذا في حق من لم ينفر النفر الأول أما هو فهي في حقه ما بين زوال السابع
وزوال الثاني عشر وذلك ستة انظر المطلق العدد وأجلب الكسر وستة تحديدا أما العمرة
فالمعتبر فيها التدرج على مؤنة ما يسع أفعالها غالباً وهو نحو تأتي يوم فالة الرمي وقال الزبدي
نحو نصف يوم مع مؤنة سفره ولا مخالفة بينهم الآن كلامهم ما على سبيل التقرير (قوله لم يعتبر
وجود الزاد) أي بل يلزمه النسك أقله المشقة حينئذ بخلاف ما إذا طال سفره أو قصر وكان
يكسب في اليوم ما لا يفي بإيام الحج لأنه قد يتقطع فيها عن كسبه لعارض ويتقديراً أن لا يتقطع
فالجسع بين تعب السفر والكسب تعظم فيه المشقة أه شرح المنهج ولو كان يقدر في الحاضر

(قوله وان لم يلق به) حرة

الآن يكون سفره
قصيرا وهو قوي على المشي
وتعبر بالدابة أه من
تعبر بالراحلة (و) ان
يجد (عافها كل مرحلة
والزاد والماء) وأوعيتها
(حتى في الحال المعتاد حمله
منها) لان المؤنة تعظم
بحملها لكثيرتها من ان
قصر سفره وهو يكسب في
يوم كفاية أيام لم يعتبر وجود
الزاد والعبرة في وجود ذلك

(قوله ويعتبر في الاصل)
اي في جواز خروجه

(بمعنى المثل) وهو القدر
اللازم في ذلك الزمان
والمكان (و) ان (يا من
الطريق) ولو ظن في النفس
والمال والبضع ونحوها
(و) ان يخرج مع المرأة
نحو محرم) كزوجه
وعندها واحداً من ثنتين
انما من على نفسه او تلزمها
اجرة اذا لم يخرج الا بها
وتعبري بذلك اعم واولى
مما عبر به (و) فانها سما
(استطاعة غيره بان لم
يستكن) على المراكوب
(الاستفاد السابق) ان
(يجب ما يجر به من حج)
او يعقر (عنه) فاختلا عن
نفقة من تلزمه نفقة يوم
الاستفاد والمعتبر اجرة
المثل فاقل (او) يجب
(متطوعاً بذلك او من حج)
او يعقر

على أن يكتب في يوم ما يكفيه له وللصالح لم يلزمه الكسب مما لا تقا طال السفر أو قصر لان تحصيل
سبب الوجوب لا يجب ويفرق بينه وبين من يقدر على الكسب في السفر بأن ذلك لا يعدم استطاعته
في السفر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب وهذا لا يعدم استطاعته الا بعد تحصيل
الكسب لان الغرض أنه لا يقدر على تحصيل الكسب في السفر فلا يجب عليه تحصيله لما صار
أفاده الرمي (قوله بمن المثل) نعم يقدر الزيادة اليسيرة بخلاف ما اعطاه لانه لا يبدل وهو
التيم بخلاف الحج فانه لا يبدل له أفاده الرمي (قوله وأن يا من الطريق) أي بحسب ما يليق
بالسفر وان كان دون الامن في الحضر كما هو الشأن (قوله في النفس) متعلق بيا من وفي معنى على
(قوله والمال) أي ولو يسير انهم ينبغي كما يحسنه بعضهم تقييده بما لا يدمنه للنفقة والمأون فلو أراد
استصحاب مال خطير لتجارتهم وكان الخوف لاجله لم يكن عذراً وهو ظاهر ان آمن عليه لو تركه
في بابه أفاده الرمي (قوله ونحوها) كعضوه وعضوه واختصاصه (قوله وأن يخرج مع المرأة)
أي زيادة على ما صار في الرجل ويعتبر في الامر بالجمل خروج من يا من به على نفسه مع من
قريب ونحوه كما يحسنه الاذري وهو ظاهر امر رمي ولا يتأتى هنا ثلاثة مردقة لان الامر يصحرم
عليه النظر والخلوة بثله ولا كذلك المرأة لان المرأة تستحي بحضرة مثله اما لا يستحيه الذكر
بحضرة مثله ومن ثم لم يجوز خلوة رجل بأمر دين أو أكثر اذ كره في الابعاب (قوله كنزوها)
أي ولو فاسقاً لحيته ومروءته من النجس وبأمراته ومثله المحرم بنسب أو غيره لان الوازع
الطبيعي أقوى من الوازع الشرعي أفاده الرمي (قوله وعندها) أي الثقة وهي كذلك لانه
لا يحل له نظرها والخلوة بهما الا حديثاً والممسوح مثله في ذلك والوجه اشتراط صاحبة من
يخرج معها بحيث يمنع تطلع الفجرة اليها وان بعد عنها قليلاً في بعض الاحيان اه روى (قوله
واحدان) هو قيد للوجوب ويكفي في الجواز لشرطها السابقة واحدة وسفرها وسدها ان
أمنت أمارة رها وان قصر لغير فرض الحج من حج نفل أو عرفة فحرام مع النسوة مطلقاً ولو أذن
الزوج فلا يجوز أن يخرج خارج السور ولو مع النسوة ثنقتان أو اذن الزوج بل لا بد من
خروجه هو أو المحرم أو عبد بشرطه معهما فيقع الات من خروج النساء الى المتأخر الى خارج
السور معصية يجب منه من (قوله بان لم يستكن) أي ثبتت والباء التسيبية ثم ان كان بكعة
أو دون مسافة قصر من الزمة الحج بنفسه مالم يفته طالة لا يقدر معها على الحرجة وقوله
الاستفاد السابق أي بلا مشقة شديدة (قوله وان يجب) هو شرط للاستطاعة بالغير وكذا
ما بعد فالشرط أحد هذه الامور الثلاثة (قوله يوم الاستفاد) خرج بذلك نفقة ونفقة العيال
ذهاباً وائتافاً لا بشرط كونها فاضلة عما ذكر فامته عندهم وعكسك من تحصيل مؤنته
ومؤنتهم قاله الرمي (قوله متطوعاً بذلك) أي بالنسك من حج أو عرفة بعضاً كان المتطوع من
اصل أو فرغ أو اجنبياً بذلك أم لا فيجب سؤاله اذا توسم فيه الطاعة ويشترط ان يكون
المتطوع غير معصوب مؤثراً به أذى فرضه وكون بعضه غير ماض ولا معقلاً هلى الكسب
أو الـ زال الا ان يكتب في يوم كفاية ايام وسفره دون مرحلتين وخروج المتطوع بالنسك
المتطوع عيال لاجرة ولولده أو والداته لاجب اناته اعظم المنية بخلاف المنية في بدل الطاعة
فذلك بدليل ان الانسان يستنكف عن الاستعانة بغيره ولا يستنكف عن الاستعانة يدينه

في الاشغال وحيت أجاب المطاع لم يرجع وكذا المطيع ان أسرم ولومات المطيع والمطاع
 أو رجع المطيع فان كان بعد امكان الحج استقر الوجوب في ذمة المطاع فيجوز من تركه
 والابان كان ذلك قبل رجوع أهل بلده لم يستقر ولو كان له مال ولم يعلم به أو من يطيعه ولم يعلم
 بطاعته وجب عليه الحج وجوب استقرا اعتبارا بما في نفس الامر اهـ فلهذا من شرح
 المنهج و مر (قوله بالرزق) بفتح الراء وكسر هاء أي النفقة فان قال له حج عني بالرزق أو بالنفقة
 كانت جهالة نسوا فقد ذلك ولا يصحجة فيما اذا قدر ويلزمه المسمى وفاسدة ان لم يقدر وتلزمه
 أجرة المثل والحج صحيح بكل حال وأما الصورة التي ذكرها بقوله كأن يقول له حج فليس
 اجارة ولا جعله بل وعد وتبرع من الجاهلين ذلك بالعمل وهذا بالرزق (قوله فلو استأجره
 بالنفقة) أي الكفاية والرزق في كلامه تفنن أي عقد بلفظ الاجارة بان قال استأجرتك تصح
 عني بالرزق أو بالنفقة وقوله لم يصح أي الاستئجار وتلزمه أجرة المثل وقوله بلها المخرج مالو
 علمت نحو كل يوم كذا فانه يصح ويلزمه المسمى والحج صحيح بكل حال كما هو الفرق بينه وبين
 هذه والجهالة انه ان عقد باحد اللفظين ثبت فيه أحكامه المعلومة له في بابه كالجواز من الجاهلين
 في الجهالة دون الاجارة قال مر والاجارة هنا اما اجارة عين كاستأجرتك عني أو عن ميقى هذه
 السنة فان عين غير السنة الاولى لم يصح وان أطلق صح وحل على الحاضرة وبشرط لصحة العقد
 قدرة الاجير على الشروع في العمل وانساع المدة هنا والمسمى ونحوه يستأجر في أشهر الحج واما
 اجارة ذمة كقوله ألزمت ذمتك فحصل حجة ويجوز الاستئجار في هذا الضرب على المستقبل
 فان أطلق حل على الحاضرة فيبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر لانه كان
 الاستئجار في اجارة الذمة ولو قال ألزمت ذمتك تصح عني بنفسك لم يصح على المعتمد لان الدينية
 مع الربط بعين يتناقضان كن أسلم في غرستان بعينه وبشرط معرفة أعمال الحج للمتعاقدين
 من واجبات وسنن لانه معقود عليه حتى يحيط التفاوت لما فوته من السنن ولا يجب ذكر الميعات
 ويحمل حالة الاطلاق على الميعات الشرعية ولو استأجر للقران فالدم على المستأجر فان شرطه
 على الاجير بطلت الاجارة ولو كان المستأجر للقران معسر فالصوم الذي هو بدل الدم على الاجير
 وجماع الاجير بنفسه وتفسخ به اجارة العين لا الذمة اذ لم اختصا صهار من وينقلب فيها
 الحج للاجير وعليه المضى في فاسده والكفارة ويلزمه في اجارة الذمة ان يأتي بعد القضاء من
 نفسه بجمع آخر لانه استأجر في عام آخر أو يستتيب من يجمع عنه في ذلك العام أو غيره ولله استأجر
 الله ما فيه ماعلى التراخي لتأخر المقصود ولو حج أو اعتمر بحال حرام عصى وسقط فرضه اهـ
 باختصار (قوله بكل ذلك) أي من الجهالة والاجارة ولو فاسدتين والتبرع كما مر (قوله عنه) أي عن
 المستأجر ان لم يكن على الاجير حجة الاسلام والواقع عنها وان قصد المستأجر كاسياني في الباب
 بعده (قوله ويسقط به فرضه) أي ان صح ولا يبرأ المعضوب والواقع عن الاجير ويرجع عليه
 بالاجرة وفارق اجراء الفدية عن الصوم في شيخ برئ بعده لان الحج وظيفة العبد لا يشكر
 بخلافها اهـ قل وقرره شيخنا عطية (قوله ذكرت الحج) فقال ما لمخضه انه لا يجمع أحدهن
 معضوب الا بذنه وجوز الباقين بغيره اذنه ويجوز الحج عن الميت بل يجب في حج واجب وله
 تركه سواء كان من يجمع عنه وارثا أو أجنبيا ولا يجمع عنه نطقا الا بذنه سواء أمره الوارث أو غيره

(عنه بالرزق كأن يقول له
 حج) أو اعتمر (عني وأعطيتك
 نفقتك) فلو استأجره
 بالنفقة لم يصح بلها التما
 (فيجمع) الحج أو العمرة (بكل
 ذلك عنه ويسقط به
 فرضه) ذكرت في شرح
 الاصل فوائد

(قوله لتأخر المقصود)
 مقتضاه أنه لو استأجر من
 يجمع هذا العام لا خيار لعدم
 تأخر المقصود حيثما تشيخنا
 حرره (قوله ولا يجمع عنه)
 أي الميت الا بذنه بأن
 يوصى به

أهـ قل وعبرة من وتجاوز النية في نكاح التطوع كما في النية عن الميت إذا أوصى به ولو كان الذائب فيه مبيحا أو عيبا بخلاف الفرض لأنهما من أهل التطوع بالنكاح لأنفسهما أهـ

• (باب) •

(قوله بالتزويج) أي بناء على الظاهر من أن الضرورة مبدئية ولا يصح حجبها بغيرها وما ينشأ عنها اعتراض قصده التفسير وإن كان يصح عدم التزويج وإضافة باب إلى الجملة لأنه من الألفاظ التي تضاف إليها عليه فقوله لا يصح الخ كلام مستأنف (قوله بضادمه) أي ممتوحة وهي من الكلمات التي يوصف بها المذكر والمؤنث والتأنيب أضافته إلى الجملة كملولة وفروقة ويقال أيضا ضروري على النسبة وصاروري (قوله وهو) أي شرعا أما لغة فهو من لم يحج أملا (قوله من لم يحج حجة الاسلام) أي وإن حج غيره أمر إرادي أن كان صيدا أو رقعة وكذا قوله أول مرة عزمته وأشار إلى أن في كلام التنا كنفاء فلا يخرج عن كونه ضرورة إلا إذا أتى به ما عايننا من إيات بواحد منهما أو أتى بالحج فقط أو بالعمرة فقط فلا يخرج عن كونه ضرورة وإطلاق الضرورة على من ذكره مكرره لأنهما من ألفاظ الجاهلية ولا يصح الاستدلال على الكراهة بحديث لضرورة في الاسلام فان معناه لا يترك الحج من يستطاعه في الاسلام أو المعنى لا يترك النكاح من يحتاج إليه فهو كحديث لارهابانية في الاسلام (قوله لا يصح حجه عن غيره) أي سواء كان فقيرا أو غنيا بأجرة أم لا ونيتة حرام مع التعمد والإجارة باطلة حسنة لأنه لم يحج عن نفسه وقوله فلو نواه أي بذلك لدفع ما يؤيده من قوله لا يصح حجه عن غيره من أنه لا يصح عن نفسه أيضا (قوله وقع عن نفسه) وهل أحرامه بغير ما عليه مع عدم تعمده حرام أم تركه قصدا ما وجب عليه أدائه وإن وقع عنه لأنه قهري عليه أو جائز لأن قصده لذلك لغو فلا أثر له وليس فيه تلبس بعبادة فاسدة للتطوع فيه بحال قاله شيخنا الأقرب الأول أهـ شوبري (قوله تلعب أي داود) دليل لقوله الضرورة لا يصح الخ (قوله شبرية) هو بشير ممتوحة ونقل عنها فخر حجة ما كنهه فراهمه ممتوحة أهـ قل ونقل الاجهوري فتقهما معافتكون الألفاظ فيه دلالة (قوله أو قريب) شك من الراوي (قوله قال حجبت) على حذف هـزة الاستفهام أي أحجبت وفي بعض النسخ أثباته وهذا إن لم تعلم الرواية والاعتين (قوله حج عن نفسك) أي أنت بيقينية أعمال الحج لأن التلبس لا تكون إلا بعد النية وقوله ثم حج عن شبرية بحول على أن شبرية كان به عذر جواز الحج عنه ولم يسأل صلى الله عليه وسلم عن كونه معذورا أو لا فإنه بحاله من كونه معذورا (قوله صر تفقته) أي شأنه ذلك وإن لم يكن معه نفقة كالفقير كما مر أو يقال أنه وصف لمن وجد به ذلك ثم عزم على نحو الزمل فهو بيان لمعناه بحسب الأصل وقوله عن أخرجه أي صر فيها أو اتفاقا فيما ذكر (قوله أو نوى من عليه فرض) ظاهره أنه معطوف على نواه فيكون من أفراد الضرورة وهو كذلك بالنظر لبعض الصور وهو ما لو كان عليه حجة الاسلام ولوجه له فرعا مستقلا بأن يقول ولو نوى الخ إمكان أولى لأن غالب الصور ليس من أفراد الضرورة (قوله غيره) أي غير الفرض الذي يجب عليه تقديمه شرعا بأن نوى نقلا أو فرضا آخر يتعين عليه تأخير غيره شرعا فالتفريق بالنسبة إلى ما عليه حجة الاسلام أو قضاء أو نذر والفرض الآخر هو القضاء بالنسبة إلى ما عليه حجة الاسلام

• (باب) •

بالتزويج (الضرورة) بضاد مهمله (وهو من لم يحج) حجة الاسلام أي أول مرة عزمته (لا يصح حجه) ولا عزمته (عن غيره) فلو نواه عن غيره وقع عن نفسه (تلعب أي داود) باسمه ماد يصح أنه صلى الله عليه وسلم مع رجلا يقول لك عن شبرية قال من شبرية قال أخ لي أو قريب قال حجبت عن نفسك قال لا قال حج عن نفسك ثم حج عن شبرية وهي من ذكر ضرورة لأنه صر نفقة عن أخرجه أي الحج (أو نوى من عليه فرض) أدائه كان أو قضاء أو نذرا (غيره) بأن نوى نقلا أو نوى قضاء وعليه حجة الاسلام

(قوله مستأنف) فيه نظير إلى هو خبر على كل حال كان حجة له وهو الخ اعتراضية كذلك (قوله حج عن نفسك) المراد بيان أنه يقع عن نفسه لأنه يشترط فيه قصد النفس حتى يقال هو واقع عن نفسه مطلقا فائدة الأمر في الحديث شيخنا

والنذر بالنسبة لمن عليه قضاء قال صور المنة فائدة من كلامه ست حاشاها أن من عليه حجة
الاسلام لا يصح منه قضاء ولا نذر ولا نفل ومن عليه قضاء لا يصح منه نذر ولا نفل ومن عليه نذر
لا يصح منه نفل وبذلك يندفع اعتراض قل حيث قال وليس في كلامه الامتثال بالنفل بغيره
فقوله أو نوى قضاء الخ ان جعل كلامه شاملا لم يصح وان جعل جملة ممتثلة لخات عن
جوابها اه اى لانه بناء على ما فهمه من أن الغير قاصر على النفل على أنه لو سلم ذلك كان
اعتراضه مدفوعا بجعل الجواب في كلام الشارح محذوفا لدل عليه كلام المتن والتقدير وقع عنه
وينصو واجتماع حجة الاسلام مع القضاء في رقبتي أفسد حجة ثم عتق ولو أفسد هذا الرقيق
حجه بعد العتق فقد اجتمع عليه قضاء آن فاذا جرح بعد ذلك وقع عن الثاني وان نواه عن الاول
قياسا على ما قبله ولما كذا الثاني لوقوعه بعد الكمال واذا اجتمع نذران صح عتقاهما منهما وان
تأخر أو كان مؤقتا وفات فقوله فيما مر بعدم صحة احرام نذر لمن عليه قضاء يصح على قضاء غيره
النذر كقضاء نفل مع نذر وذلك لان قضاء النذر من جنس النذر فلم يخرج عن اجتماع نذرين
(قوله أو نذرا) اى مطلقا أما لو كان مقيدا بان قال قلته على أن أبيع في هذه السنة وبيع فيها فانه يقع
عن النذر وحجة الاسلام لان ما نذره هو حجة الاسلام غير انه نذر تجميلها (قوله أن تقع كلها
دفعه) ولا يتصور ذلك الا في رقبتي أو صبي أفسد حجه ثم عتق أو بلغ فاذا نذر حجة حينئذ فقد
اجتمع عليه الثلاثة ولا يتوقف النذر على العتق بل يصح قبله واذا اجتمعت الثلاثة ونوى
القضاء وقع عن حجة الاسلام وجب القضاء بعد فوران عام قابل وكذا يقال في القضاء مع
النذر واذا وجب القضاء على من ذكر فور الزمان منه فورية حجة الاسلام لانه لا يمتنع عليه
كعلم ففور يتم اجابته من فورية القضاء أما غير الرقيق والصبي فلا يتصور القضاء في حقه الا
عن حجة الاسلام وهي لا يتصور فيها واحد عن القضاء وآخر عن حجة الاسلام لانه لا يمكن
اجتماع حتى حجة الاسلام وحينئذ فيكفيه حجة واحدة وتقع عن حجة الاسلام (قوله من جماعة)
متعلق بتقع وقوله فيما ذكر رأى من الصور الست (قوله الامن فانه حج) استقنا من قوله أو نوى
من عليه فرض غيره وقع عنه وهو منقطع لان هذا لم ينو الغير بل أتى بالعمل الغير وهو العمرة
حتى لو نوى بذلك التحال كانت نيته لا غلبة وهذا الاستقنا من ضمن دعوتين الاولى قوله وتحال
بعمل عمرة اى وجوب الثانية قوله فلا يجوز به عن عمرة الاسلام وعال ذلك الشارح على ألف
والنشر المشوش فقوله لان احرامه على الثانية وقوله لان استدامته على لقوله والتحال واجب
الذى هو معنى الدعوة الاولى على ما مر وقوله ان عقد لنسك اى وهو الحج وقوله فلا يصرف
لاخر وهو العمرة والمراد أنه لا يصرف لاخر مع بطلان الاول فلا يرد أن المحرم بالعمرة له أن
يصرفه للحج معها (قوله واجب) اى فيصير مصابرة حتى لو استمر محرم ما لم يكنه عن احرام حج
القضاء كما مر (قوله لان الاستدامة) اى مصابرة الاحرام من هذا المحرم كالابتداء اى كابتداء
الاحرام منه وابتداءه منه حينئذ لا يجوز ولا يشترط لانه في غير أشهره ولا عمرة لان عليه
بقية أعمال الحج كالرمي فاندفع ما يقال ما المانع من احرامه حينئذ لانه اذا أحرم بالحج في غير
أشهره اذ قد عمرة ووجه الاندفاع أن المراد ابتداءه من هذا المحرم الذى عليه بقية الأعمال
(قوله والامن أحرم بنسك) فيه ما مر من أنه استقنا منقطع لانه لم ينو الغير بل نوى ما عليه في
الجملة (قوله ثم نسبه) بان لم يعرف هل الذى أحرم به حج أو عمرة (قوله وهو من زيادتي) اى

أو نذرا وعليه حجة الاسلام
أو قضاء (وقع عنه) اى عن
فرضه ويجوز أن تقع كلها
دفعه واحدة لعدم عضوب
والميت من جماعة (والعمرة
كالهيج) فيما ذكر (الامن
فانه حج وتحال بعد عمل عمرة
فلا يجوز به عن عمرة الاسلام)
لان احرامه ان عقد لنسك
فلا يصرف لاخر والتحال
واجب لان الاستدامة
كالايتام (و) (الامن أحرم
بنسك ثم نسبه) فانه ينوى
القران أو الحج) وهو من
زيادتي

(قوله اجتماع حجة الاسلام
مع القضاء) اى كل منهما ما
مستقلا وقوله قضا آن اى
قضاء حجة الاسلام التى
أفسد بها وقضاء ما أفسد
قبل الكمال (قوله حتى لو نوى
بذلك التحال الخ) الاولى
العمرة وثمة عليه شيئا

(ويجزئه) ذلك (عن حجة الاسلام) ٥٨٠ لانه ان كان محرما بجم لم يضر تجديديته وادخال العمرة عليه لا بدح

فيه وان كان محرما بعمرة فادخال الحج عليها جائز (دون عمرته) فلا يجزئه ذلك عنها لاحتمال أنه كان محرما بجم ويعتبر ادخال العمرة عليه ولو اقتصر على نية العمرة وأتى بأعمال الحج حصل التحلل لكن لا تبرأ ذمته من الحج ولا من العمرة وذكرنا هنا في شرح الاصل فوائد (ومن لا حج عليه قد لا يصح منه أيضا وهو الكافر والمجنون والصبي غير المميز والمميز بغير اذن ولبه) لعدم أهلية الاكل للعبادة والناسي والثالث للنيحة ولاقتراح الرابع الى المال وأما احرام الولي عن الثلاثة فصحيح بان ينوي جمعهم محرمين فيصرون محرمين بذلك (وقد يصح منه وهو العبد والصبي المميز باذن ولبه) لانهم من أهل العبادة وقد زال المانع في الثاني بالاذن واذا قطعنا النظر عن لاج عليه فالناس فيه ستة اقسام ينتهي في شرح الاصل (فان كذا) اي العبد والعاق والصبي بالبلوغ (قبل الوقوف) يعرفه فوقنا

(قوله فهو غير صحيح) قد يقال ان معنى قول الشارح ولا اقتراح الرابع الى المال

أن الحج صار باقتضائه الى المال كالتصرف المالي وهو لا يصح الا بالاذن فكذلك ما هو بمنزلة اه وهو نفيس وحاصل

قوله أو الحج (قوله لانه ان كان محرما بجم) اي في الواقع (قوله لم يضر تجديديته) اي في صورتين وادخال العمرة اي التي في ضمن القرآن في الصورة الاولى لا بدح اي لا يضر في صحة نية الحج السابق فلا يطله اه قل (قوله وان كان محرما بعمرة) اي في الواقع فادخال الحج عليه اجازة في صورتين وتكون العمرة الثانية في صورة القرآن وكذا في الاولى (قوله دون عمرته) اي الاسلام وقوله فلا يجزئه ذلك اي نية القرآن أو الحج عنها (قوله ولو اقتصر الحج) هو مفهوم قوله في المتن فانه ينوي القرآن أو الحج فيكون الاولى ان يأتي بالفساويق من مفهوم ذلك أيضا ما لو لم ينوشه وحكمه أنه ان أتى بأعمال العمرة لم يحصل التحلل بل وان كان محرما بجم ولم يتم أعماله أو بأعمال الحج حصل التحلل وسقط عنه أحد المسكين لكنه لا يبعه بعينه فيجب عليه الاتيان به ما هذا كاه اذا عرض الشك قبل الاتيان بشئ من الاعمال فان عرض بعده فقيه اقسام الاول أن يعرض بعد الوقوف وقبل الطواف فاذا نوى القرآن ثم عاد ووقف ثانيا بغير اذن عن الحج دون العمرة لاحتمال أنه كان محرما بجم وادخال العمرة عليه لا يصح الثاني أن يعرض بعد الطواف وقبل الوقوف فاذا نوى القرآن وأتى بأعماله لم يجزئه عن الحج ولا عن العمرة لاحتمال أنه كان محرما بعمرة وقد شرع في أعمالها والحج لا يدخل عليه حينئذ فلا يجزئه ما يفعله عن الحج واحتمال أنه كان محرما بجم والحج لا يدخل عليه فلا يجزئه ما يفعله عنها الثالث أن يعرض بعد ما وحكمه أن لا يجزئه ما يفعله عن الحج ولا عن العمرة لعدم تجديديته قبل الطواف والوقوف فهو كالولم ينوشه باقبله ما هذا حصل ما ذكرنا في شرح الاصل (قوله وأتى بأعمال الحج) قيد أقاديه أنه لا بد ان يأتي بزيادة على أعمال العمرة كالرمي فان اقتصر على أعمالها لم يحصل التحلل لاحتمال أنه كان محرما بجم ولم يتم أعماله (قوله لكن لا تبرأ ذمته من الحج) اي لا أنه لم يبرأ ولا من العمرة اي لاحتمال أنه كان محرما بجم وهي لا تدخل عليه (قوله أيضا) اي كما لا يلزمه (قوله ولا اقتراح الرابع الخ) هذه العلة لا تنفي المدعى وهو توقف صحة حجه على الاذن لان مقتضى ذلك أنه ان لم ياذن كان باطلا وان كان عنده مال وان اذن صح وان لم يكن عنده مال ومقتضى التعديل توقف الصحة على المال وعدمها على عدمه وليس كذلك فهو غير صحيح والحكم مسلم خلافا للقلوب (قوله عن الثلاثة) اي المجنون والصبي بغيره وقوله بان ينوي جمعهم ولا يشترط احضارهم وقت الاحرام اما عند الاعمال فلا بد من احضارهم كما مر (قوله وقد يصح منه) اي ويقع نقلا لا فرضا كما هو معلوم (قوله واذا قطعنا النظر الخ) أما لو نظر لذلك فالناس قسمان قسم عليه حج وقسم لا حج عليه وقوله ستة اقسام اي كالجمعة (قوله ينتهي في شرح الاصل) حاصلها أن من لا يلزمه أربعة اقسام من لا يصح منه بحال وهو الكافر الاصل ومن يصح منه بغير المباشرة وهو المجنون والصبي غير المميز يزوم من يصح منه به ولا يجزئه عن حجة الاسلام وهو الصبي المميز والرفيق المميز ولو بانقار من يصح منه بالمباشرة ويجزئه عن حجة الاسلام وهو المسلم المكاف الحر غير المستطيع وأما من يلزمه فعلى قسمين من لا يصح منه وهو المرتد ومن يصح منه ويجزئه عن حجة الاسلام وهو المسلم المكاف الحر المستطيع فرجعت الاقسام الستة الى قسمين كما مر (قوله فان كذا قبل الوقوف أبرأهما) والطواف في العمرة كالوقوف في الحج

وحاصل ما ذكره أنهم إنما أن يكملوا قبل الوقوف أو في أثناءه أو بعده وقد ينهوا على هذا الترتيب ولو أسلم الكافر قبل الوقوف وجب عليه الحج والعمرة لكن على التراخي فيخير بين أن يأتي بهما في عامه وبعده (قوله يقيم الأعمال) وهي الطواف والسعي وإن كانا فلهما أو أحدهما قبل الكمال فيجب أعادتهما كما علم اهـ قل (قوله معظم العبادة) هو الوقوف (قوله) فإن أقاما بعده أي بعد الكمال المفهوم من كماله وكان الأولى استقاط هذا التفصيل ويقول وإن كمالا في أثناءه أجزأهما لأنه يكفي للوقوف أدنى لحظة ولو مارا كما مر

• (باب دخول مكة) •

أي ما يطلب لدخولها وما يتعلق بحرمها فلو عطف ذلك لكان أولى لأن المتعلق به فيما سبى ما أتى غير ما يطلب لدخولها فالتريفة ليست شاملة له وهذا قطع النظر عن زيادة الشارح لفظ حرم أما علمه أفلا تعارض لأن المعنى باب ما يتعلق بدخول حرم مكة فيشمل القسمين (قوله وفي معناه أقوال) أي أربعة أحدها أنهم ما اسم للبلد ثانيها أنه بالميم اسم للحرم كما يقال اسم للبلد ثالثها أنه بالميم اسم للبلد وبالياء اسم للبيت والطواف رابعها كالتاباسة طاف الطواف وهي بالميم من المك وهو الانخراج أو الامتصاص يقال امتك الفصيل ما في خرع أمه من اللبن أخرجه أو امتصه سميت بذلك لأنها أخرجت الجبارين منها أول قوله ما تم أو بابا من البك وهو الانخراج أيضا أو التدافع سميت بذلك لأنها أخرجت الناس من أوديتها أولان الناس يدفع بعضهم بعضا في المطاف لكثرة الزحام ولها نحو ثلاثين اسما ولهذا قال النووي لأنه لم يمدأ أكثر اسما من مكة والمدينة لكونهما أفضل من الأرض وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى ومكة أفضل الأرض للأحاديث الصحيحة التي لا تقبل النزاع كما قاله ابن عبد البر وغيره خلافا لما لا في تفضيله المدينة وأفضل بقاعها الكعبة المشرفة ثم بيت خديجة بعد المسجد الحرام ثم القرية التي ضمت أعضاء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أفضل من جميع ما مر حتى من العرش والكرسي اللذين هما أفضل من السماء التي هي أفضل من الأرض لأن الله تعالى لم يعص فيها الجوارثم المسجد الكريم الذي هو محل تنزل السكالات الدائمة المستقرة على السيد العظيم الذي كونه العالم لأجله فذا من المفضل مما ذكره والعمل فيه بنصوصه لا به وعما رنه أفضل من العمل فيما ذكره وأيضا فدفن كل إنسان من ترابه التي خلق منها وهو صلى الله عليه وسلم أفضل الخلق فدفنه صلى الله عليه وسلم أفضل الأماكن حتى الجنة ولا يرد على ذلك أنه صلى الله عليه وسلم لم ينقل من أفضل المفضول لأنه خلق من تلك القرية فلو كان ثم أفضل منها لما قل من ذلك كما قيل إن صدره عليه الصلاة والسلام لما شق غل بها زمزم فلو كان ثم أفضل منه لغل بذلك الأفضل على أنه ورد ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة فإن محل ذلك على أنها من الجنة حقيقة زال الاشكال ويكون المراد بالبينية ما بين ابتداء قبري أي من آخره ومنبري فيكون القبر مردا خلا في الروضة وأصله من موضع الكعبة يمكن الطوافان موج طينته إلى محله فهو في الحقيقة من الكعبة فلم يفضل غير الكعبة عليها وتسحب الجسادة بمكة كما قاله النووي في الإيضاح الآن يعاقب على ظنه وقوع محظورها (قوله) وإن لم يتمكرد دخوله غاية للرد على قول ضعيف حكاه في المنهاج يقول بالوجوب على

وأتم ما يقيم الأعمال (أجزأهما) ذلك (عن حجة الاسلام) لأنهما أدركا معظم العبادة فصارا كمن أدرك الركوع وإن كمالا في أثناء الوقوف فإن أقاما بعده زمنا بعة بدعته في الوقوف أجزأهما والأدلا وإن كمالا بعد الوقوف فإن كان بعد فوات وقته أو قبله ولم يعده لم يجوزهما والآخرهما

• (باب دخول حرم مكة) •

ويقال بدعته بالماء وفي معناه أقوال ذكرتها في شرح الأصل (لا يلزم من لم يردنسا) من حج أو عمرة (دخولها باحرام) وإن لم يتمكرد دخوله

(قوله لأن المتعلق به الخ)

تأمل (قوله) أحدهما أنها

(الخ) قال مد

في مكة وبكة أقوال

كلاهما إلى المدينة يقال

وقيل بالميم يسمي الحرم

والياء في اسم مسجد ياترم

وقيل بالميم لذلك البلد

والياء للبيت الحرام الامجد

وقيل يدخل المضاف يافتي

في الجامع البيت فكن مشقبا

(قوله ولا يرد) أي لا يضر

ذلك كما لا يضر من الجواب

الأول إذ لا تنص في ذلك

(والتحسين) كالتحية اما زاد ٥٨٢ النسك فيلزمه ذلك (ويختص بحرمها) اثناعشر حكما (تحريم الاصطلياد

فيسه وقطع شجره وتحريم
الهدي) وتفرقة الحية
والطعام الا لزم في المناسك
(به) الا في حق المحصر
(ولزم المشي اليه بذره
وكونه لا يدخل) بالبناء
للمعول ولوندا (الاباحرام
ولا يتصل الا فيسه الا
المحصر) فيتحمل حيث
أحصر كأمريانه (وتغلق
الديبة بالقتل فيه) ولو خطأ
(ولا تملك اقطعه ولا يدخله
مشركا ولا يدفن فيه) كما
سيأتي بيانه في أبوابها
(ولا يحرم فيه بالعمرة) وهو
عازم على ان لا يخرج الى
أدنى الحل (ولا يجب على
شخصه دم التمتع والقران)
كأمريانه ذلك ويحرم
التعرض لصيد حرم المدينة
وتباتها لكن لا ضمان
ولا ينقل شيء من تراب
الحرمين ولا يحجرهما
واختصت المدينة بانها
دار الهجرة

(قوله فله لبس الثعلبين)
انظر هل يلزمه المشي لانه
من لوازم الحفا وقد بطل
النسك في الحفا فقط أولا
لعدم التصريح به حرمه
(قوله جمعته) في نسخة
مجمعة (قوله وتثبت في
عكس ذلك) اي فيجب رده

من لم يتذكر دخوله دون غيره كطبا وبصا فلا يجب عليه جزا لكن للوجوب شروط أن
يجب من خارج الحرم فأهله لا احرام عليهم قطعوا وأن لا يدخلها القتال مباح ولا خائف من نحو
غريم يحسه وهو معسر وأن يكون حرا فالعبد لا احرام عليه قطعها وعلى الوجوب لو دخل غير
محرم لم يلزمه القضاء اذا احرام تحية البقعة فلا يقضى كتحية المسجد ولا يجب بالدم اه أفاده
مر (قوله وانما لبس الخ) ولم يجب لانه صلى الله عليه وسلم دخلها ومعه كثير من المسلمين بغير
احرام ولو كان واجبا عليهم لأمروهم به ولو أمرهم لأمروا ولو أمرهم لأمروا والنقل اه أفاده مر في
غير الشرح (قوله كالتحية) أي كتحية المسجد لا دخله لان الاحرام تحية الحرم ويكره تركه
للخلاف في وجوبه كما مر اه أفاده مر (قوله اما من أراد النسك) أي في عامه على المعقد
خلاف الابن حجر حيث قال ولو في عام قابل (قوله تحريم الاصطلياد فيه وقطع شجره) أي مع
وجوب الجزاء كما مر فلا ياتي في قوله ويحرم التعرض لصيد حرم المدينة الخ فيشترط كان في الحرمه
ويزيد حرم مكة بوجوب الجزاء وقوله والطعام أي وتفرقة الطعام وقوله يتنازع فيه كل من
شجرو تفرقة (قوله بذره) أي المشي وفي بعض النسخ اسقاط الضمير ويجزئه اذا نذر المشي
الركوب ويلزمه دم كاهروا ذالم يذره فالركوب أفضل منه على المعقد خلافا للرافعي ثم ان
صرح الناذر بأنه يمشي من مسكنه لزمه وان أطلق فن حيث أحرم ويختص بفراغ الثقلين
ولو فاته الحج لزمه المشي في القضاء لافي تحله في سنة الذوات ولا في المضى في فاسده ولو نذر الحج
حافيا لم ينفذ نذرا لحفا فله لبس الثعلبين (قوله ولوندا) غاية مقدمة على المغيا وهو قوله لا احرام
أي الاباحرام ولوندا (قوله ولو خطأ) الواو للعالم ولوزائدة لاجوابها أي والحال انه خطا لان
ديبة العمدة وشبهه مغلظة مطاوعا والتغلب بالقتل في الحرم انما يكون في الخطا فقط وأجاب بعضهم
بأن الغاية باعتبار الاولوية والمعنى اذا تعدت في العمدة وشبهه بالقتل في غير الحرم فلا تغلق
بالقتل فيه من باب أولى لحرمه المكان وهو جواب ظاهر لا غبار عليه وليس معنى ذلك أنه يزداد
تغلبها فيه كما توهمه بعضهم (قوله مشرك) أي كافر مطاوعا ولو من أهل الكتاب وان كان
المشرك في الأصل هو من لا كتاب له وقوله ياتنهم أي الاربعة (قوله ولا يحرم فيه بالعمرة الخ)
ظاهره فساد الاحرام وليس كذلك بل هو صحيح مع لزوم الدم كما مر وقوله وهو عازم طساها أنه
قيد في الصحة وليس كذلك وظاهر كلام الحنفى انه قيد في الحرمه أي يحرم عليه الاحرام حينئذ
وأن كان صحيحا وقرر شيخنا عطية أنه لا حرمه عليه حينئذ فكان الاولى اسقاط هذا القيد اذ لم
يقدر لافي عدم الصحة ولا في الحرمه (قوله لصيد حرم المدينة) واذا ذبح كان مينة على المعقد كما
في صيد حرم مكة سواء كان الذابح حلالا او محرما وصيدها في حرمه التعرض لشجارها
وتباتها ومما أوج الظانف يشهد بالجم وهو ادبكم الطائف (قوله ولا ينقل شيء من
تراب الحرمين الخ) أي يحرم ذلك ولو الى الحرم الا تحريمه عليه نفقذ نفعه من التراب
الاصق به من الحرمين اذا أراد انطروح الى الحل وكذا نفقذ محاربه أي جففته ونحوها وأما
الاباريق والقلل فطينتها ليست من الحرم وأما الكور التي تعاق في الاولياء فتشكك فيها
فالأصل الحل وكتراب الحرمين وأحجارهما أن يجارهما فلا يجوز زقها والعسيرة في ذلك كما
بالأصل فلا يثبت لتراب أو شجر حل نقل الحرم حرمه ونقاها لم يكره وموتيت في عكس ذلك كما مر
ولا يكره نقل ما ذكر من ولا يدخل لونه نقل كبايعته بعض العوام (قوله دار الهجرة) ويجب

على الآباء والأمهات أن يعلموا أطفالهم إذا عقلوا وميزوا أنه صلى الله عليه وسلم ولد بمكة وتبعته
 به أو أنه هاجر إلى المدينة ومات ودفن بها إذا بدعهم وأنه أبيض مشرب بحمرة سليم من كل
 عيب وحرم المدينة ما بين ليلتهما عرضا كما هو وما بين غير قورط ولا وهما جبالان وقور جبل
 صغير خلف جبل أحد أفاده قل (قوله ودفن النبي صلى الله عليه وسلم) وتقدم أن البقعة
 التي ضمت أعضاءه صلى الله عليه وسلم أفضل من كل شيء ولا يرد ذلك على ما مر من أن مكة أفضل
 من المدينة لأنهم من مكة فوجهها الطوفان إلى المدينة

• (باب كيفية حج المرأة) •

(قوله وكل محيط) بالهاء المهملة أو الموحدة اه قل (قوله وسعيها إليها) أي إن كانت جميلة
 أو شريفة لا تبرز للرجال كما هو (قوله رمل ولا اضطباع) أي ولا رقى على الصفا والمروة ولا حلق
 وأنه يمتنع في حقها المحل وإن لم يمشق عليها الركوب ومثلها الخنثى في جميع ذلك لا يمكنه
 الفدية في تغطية وجهه مع كشف رأسه لاحتمال أنه رجل ولا في تغطية رأسه مع كشف وجهه
 لاحتمال أنه امرأة فلو غطاها الرقعة الفدية سواء غطاها معاً أو مرتباً وسواء غطى الثاني قبل
 كشف الأول أم بعده ولو كشفه فلهما الفدية والحاصل أنه إن سترها محرم ولزمته الفدية
 أو كشفها أو كشف الرأس وستر الوجه حرم ولا فدية وإن ستر الرأس وكشف الوجه فلا حرمه
 ولا فدية بل هو الواجب عليه قال مرر واعلم أن من علق السفر استحب المسافر لاهله فدية
 للخبر الوارد في ذلك ويسن عند قرب وطنه إرسال من يعلمهم بقدمه إلا أن يكون في حافة الشتر
 عند أهل البلد وقت دخوله أو يكوم أن يطرقهم ليلا ويستحب أن يتأق المسافر ويقال له إن
 كان حاجا قبل الله حجك وغفر ذنبك وأخلف نفقة فان كان غاريا قيل له الحمد لله الذي نصرك
 وأكرمك وأعزك والسنة أن يبدأ عند دخوله بأقرب مسجد فيصلي فيه ركعتين بنية صلاة
 القدوم وتسبب النية وهي طعام يفعل القدوم المسافر كما سيأتي بيانها في الأولية إن شاء الله
 تعالى اه فيسن له فعلها ركذا لأهله وأصدقائه وسن للعاج الدعاء الغير بالمغفرة وإن لم يسأله
 وغيره سؤال الدعاء الحديث إذا ثبت الحاج فسلم عليه وصالحه وصره أن يدعو لث

فانه مغفوره قال المناوي ظاهره أن طالب الاستغفار منه مؤقت بما قبل

الدخول فان دخل فانت ليكن ذكر بعضهم أنه يمتد أربعين يوما من

مقدمه وفي الاحياء عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه يمتد بقبعة

الحجة والحرم وصفه وعشرين يوما من ربيع الأول

وعليه فينزل الحديث على الأولية فالأولى

طلب ذلك منه حال دخوله لا لا يحل

أو يلهو اه والله أعلم بالصواب

والله الرجوع

والناب

تم الجزء الأول من جاشية العلامة الشرحاوى وبالله الجزء الثاني قوله كتاب البيوع

ودفن النبي صلى الله
 عليه وسلم

• (باب كيفية حج المرأة) •

(هي كالرجل في أحكامها

إلا في كراهة رفع صوتها

بالتلبية وجواز السير فيها

وقبلة وخمار وبرنس

وسراويل) وكل محيط

(وخفين وسن خضاب قبل

الاحرام وإيقاع ما وافها

وسعيها إليها وأنه لا يسن لهما

رمل ولا اضطباع وأنه

لا يباح لهما ستر وجهها

وهذا من قياتي وتقدم

بيان ذلك كله

(قوله خلف جبل أحد)

أي فاحد من الحرم والله أعلم

قوله إذا أقيمت المباح الخ

هكذا بالاصل الذي بأيدينا

والذي في الجامع الصغير

ومره أن يستغفر لك قبل

أن يدخل بيته ويدل عليه

عبارة المناوي الآتية

بعد اه صحيح